شرح التصريح على التوضيح

أو

التصريح بمضمون التوضيح في النحو

وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ
على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

تحقيق
محمد باسل عيون السود

الجزء الثاني

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: Šarḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ
(A book in Arabic syntax)

Author: Al-Šayḫ Ḫālid al-ʾAzharī

Editor: Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 1824 (3 volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 2[nd]

الكتاب: شرح التصريح على التوضيح

المؤلف: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري

المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلميـــة ــ بيروت

عدد الصفحات: 1824 (3 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعـة: الثانية

ISBN 2-7451-3006-4

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعـة الثانية
٢٠٠٦ م-١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢/ ١١/ ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ | ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ | رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

[١/أ] (هذا باب إعمال المصدر و) إعمال (اسْمه)

ومدلولهما مختلف ؛ فمدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ، [٦٢] فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر .

وتَحقيق ماهيتهما أن يقال : (**الاسم الدال على مُجرد الْحدث**) من غير تعرُّض لزمان ؛ (**إن كان علمًا**) موضوعًا على معنى ، (كـ : **فَجَارِ وحَمَادِ**) ، عَلَمَيْن (لـ : **الفَجْرَة**) ، بسكون الجيم ، (**والْمَحْمِدَة**) ، بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، (**أو**) كان (مبدوءًا **بميم زائدة لغير المفاعلة** ، كـ : **مَضْرَب ومَقْتَل**) ، بفتح أولهما وثالثهما ، (**أو**) كان (**متجاوزًا فعله الثلاثة ، وهو بِزِنَة اسم حَدَث الثلاثي** كـ : **غَسْلٍ ووُضُوء**) ، بضم أولهما (**في قولك : اغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءًا ؛ فإنهما**) ، أي : فإن الغسل (**بزنة القرب ، و**) الوضوء بزنة (**الدخول في**) قولك : (**قَرُب قُرْبًا ودَخَلَ دُخولاً ، فهو اسم مصدر**) ، جواب الشرط ، وهو « إنْ كان » والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، وهو قوله أولاً : « الاسم الدال » .

---

(١) البسملة وما بعدها سقطت من « ب » ، « ط » .

والأجود في مثل هذا التركيب ؛ كما قال الموضح في الحواشي ؛ حَذْفُ الفاء وجَعْل ما بعدها خبر المبتدأ ، والشرط معترض بينهما ، وجوابه محذوف على حد قول الناظم :

١٤ ــ وَالأَمْـرُ إنْ لَـمْ يَـكُ للنـونِ مَحَـلْ فِيهِ هُوَ اسـمٌ . . . .

وما ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم[1] .

وقال في شرح الشذور[2] : إنه مصدر ، يسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه أحيانًا اسم مصدر تجوزًا . انتهى . (**وإلاَّ**) يكن[3] كذلك (**فمصدر**) .

(**ويعمل الْمصدر عمل فعله**) في التعدي واللزوم (**إن كان يَحُلُّ مَحَلَّه فعلٌ ، إما مع : أن**) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل ؛ فالأول : (كـ : **عجبت من ضربِـكَ زيدًا أمسِ** ، و) الثاني نحو : (**يعجبني ضربُك [٢/أ] زيدًا غـدًا**) ، فالمصدر في هذين المثالين يحل محله « أنْ » وفعل ماض في الأول ؛ (**أي : أنْ ضربتَه**) أمسِ ، (و) « أن » وفعل مضارع في الثاني ؛ أي : (**أن تضربَه**) غدًا .

(**وإما مع : ما**) المصدرية والزمان حال فقط ، (كـ : **يعجبني ضربُك زيدًا الآن ؛ أي : ما تضربه**) الآن ، (**ولا يجوز في نحو : ضربت ضربًا زيدًا**) ، من المصدر المؤكِّد لعامله ، (**كون « زيدًا » منصوبًا بالمصدر ؛ لانتفاء هذا الشرط**) ؛ لأنه لا يحل محله فعل مع « أنْ » أو « ما » وإنما هو منصوب بـ : ضربْت ، اتفاقًا ؛ لأن المصدر المؤكِّد لا يعمل .

وأما المصدر النائب عن فعله نحو : ضَرْبًا زيدًا ، ففيه خلاف ، فذهب ابن مالك ؛ في التسهيل[4] ؛ إلى جواز إعماله ، وصحح الموضح ؛ في شرح القطر[5] ؛ المنع ، وعلله : بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون « أن » و« ما » . انتهى . فـ : زيدًا ، في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك ، وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح . وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله :

٤٢٤ــ بفعلـهِ المصـدرَ أَلْحِقْ في العَمَـلْ . . . .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٩٦ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤١٠ – ٤١١ .

(٣) في « ب » : (يَكُ) .

(٤) التسهيل ص ٨٨ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٢٦١ .

٤٢٥ــ إنْ كـان فعـلٌ مـع أنْ أو مـا يَحُـلْ مَحَلَّهُ . . . .

وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العلمية[١] ، فـهي أن لا يكـون مصغـرًا ، فلا يجوز : أعجبني ضريبُك زيدًا ، ولا مضمرًا ؛ فلا يجوز : ضربي زيـدًا حسـنٌ وهـو عَمْـرًا قبيحٌ ، خلافًا للكوفيين ، ولا محدودًا ؛ فلا يجوز : أعجبتْني ضربَتُكَ [٦٣] زيدًا ، ولا موصوفًـا قبل العمل ؛ فلا يجوز : أعجبَني ضربُـكَ الشـديدَ زيـدًا ، ولا محذوفًـا ؛ فـلا يقـال : إنَّ بـاء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره : ابتدائي[٢] ، خلافًا لقوم .

ولا مفصولاً من معموله بأجنبي فلا يقال : إن : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطارق/٩] معمول لـ : ﴿ رَجْعِهِ ﴾ [الطارق/٨] لأنه قد فُصل بينهما بالخبر ، ولا مؤخـرًا عـن معمولـه ؛ [٢/ب] فلا يجوز : أعجبني زيدًا ضربُكَ . قاله في شرح القطر[٣] أخذًا من التسهيل[٤] .

(**وعمل المصدر مضافًا أكثر**) من عملـه غـير مضـاف ، وهـو متفـق عليـه[٥] ، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى ؛ فالأول (**نحو** :﴿ **ولولا دَفْعُ اللهِ النَّـاسَ** ﴾) [البقرة/٢٥١] ، والثاني كقوله : [من الطويل]

٥٧٨ــ ألاَ إنَّ ظُلْـمَ نَفْسِـهِ الْمَـرْءُ بَيِّـنٌ إذا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ

(و) عمله (**منوَّنًا أَقْيَسُ**) من عمله مضافًا ؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير[٦] (نحو : ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا** ﴾) [البلد/١٤، ١٥] فــ : إطعـام ، مصـدر وفاعلـه محذوف ، و : يتيمًا مفعوله ، والتقدير : أو إطعامه يتيمًا . والمسغبة : المجاعة ، من سَـغِبَ : إذا جاع . ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون ، وحملوا ما بعـده مـن مرفـوع ومنصـوب علـى إضمار فعل .

(و) عمله معرفًا (بـ«**أل**» **قليل**) في السماع ، (**ضعيف**) في القياس ؛ لبعده

---

(١) سقط من « ب » : (شروطه العدمية) .

(٢) في « ب » : (ابتداء) .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٦٦ .

(٤) التسهيل ص ١٤٢ .

(٥) في شرح ابن الناظم ص ٢٩٧ : (وإذا كان في المصدر شرط العمل فأكثر ما يعمل مضافًا) ، وانظـر الارتشاف ١٧٧/٣ ، وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

٥٧٨- البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٧ ، وتقدم برقم ٣٢٧ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٢٩٧ : (وإعمال المصدر مضافًا أكثر ، ومنوّنًا أقيس ، وقد يعمل مع الألـف واللام) ، وانظر الارتشاف ١٧٧/٣ ، وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

من مشابهة الفعل بدخول « أل » عليه (**كقوله**) : [من المتقارب]

٥٧٩ــ (ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ) يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

فـ : النكاية : مصدر مقرون بـ « أل » وفاعله محذوف ، وأعداءه : مفعوله . والمعنى : ضعيفُ نِكايَتِهِ أعداءَه ، يَظُنُّ أن الفرار من الموت يباعد الأجل . وفي التنزيل : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الذي تَفِرُّونَ منه فإنّه مُلاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة/٨] . واختُلف في المصدر المقرون بـ « أل » على أربعة أقوال ؛ فسيبويه يُعْمِلُهُ[١] ، والكوفي لا يُعْمِلُهُ ، كما لا يُعْمِلُ المنون[٢] وجوَّزه الفارسي على قبح[٣] ، وابن طلحة إن كانت « أل » فيه معاقبة للضمير ، كما في البيت ، ومنع : عجبْتُ مِنَ الضرْبِ زيدٍ عمرًا ، ووافقه أبو حيان[٤] ، ويَرِد عليهما قوله : [من الطويل]

٥٨٠ــ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وللتَّرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِيْنَ فَقِيْرَا

أي : عجبت من أن رَزَقَ المسيءَ إلَهُهُ ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرًا . وإلى إعمال المصدر في أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٤٢٤ــ .... مُضافًا أو مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

[٣/أ] (**واسم المصدر إن كان علمًا لم يعمل اتفاقًا**) لتعريفه[٥] بالعلمية ، والأعلام لا تعمل ، (**وإن كان ميميًّا فكالمصدر**) في العمل (**اتفاقًا**) لأنه مصدر حقيقة ، كما [٦٤] تقدم عن شرح الشذور[٦] (**كقوله**) ؛ وهو الحارث بن خالد المخزومي ، ونسبه

٥٧٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٧/٨ ، والدرر ٣٠٤/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/١ ، وشرح التسهيل ١١٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ٩٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٩/٦ ، ٦٤ ، والكتاب ١٩٢/١ ، والمقرب ١٣١/١ ، والمنصف ٧١/٣ ، وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

(١) الكتاب ٣١٩/١ ، وانظر الدرر ٣٠٥/٢ .

(٢) الدرر ٣٠٥/٢ .

(٣) الإيضاح العضدي ١٦٠/٣ .

(٤) الارتشاف ١٧٧/٣ .

٥٨٠- البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٩ .

(٥) في « أ » : (لتعرفه) .

(٦) شرح شذور الذهب ص ٤١٠ - ٤١١ .

الموضح في المغني[1] للعرجي تبعًا للحريري : [من الكامل]

٥٨١ـ (أَظَلُومُ إنّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً) أهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

فـ « مصاب » مصدر ميمي مضاف إلى فاعله ، ورجلاً : مفعوله ، وجملة « أهدى السلام » : نعت رجلاً ، وتحية : مفعول مطلق ، على حد : قعدت جلوسًا ، وظلم : خبر « إن » ، وظلوم : منادى بالهمزة .

(وإن كان) اسم المصدر (غيرهما) أي غير العلم والميمي ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حَدَث[2] الثلاثي ، (لم يعمل عند البصريين) ؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر ؛ فـ : الغسل موضوع لما يُغتسل به ، والوضوء لما يُتوضأ به ، ثم استُعمل في الحدث ، (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين) ؛ لأنه الآن دال على الحدث ، (وعليه قوله) ؛ وهو القطامي : [من الوافر]

٥٨٢ـ أكفرًا بعد ردِّ الموتِ عنّي (وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا)

فـ « عطائك » اسم مصدر مضاف إلى فاعله ، والمائة : مفعوله الثاني ، وحذف الأول ؛ أي عطائك إياي المائة ، على حد : ﴿ حتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ [التوبة/٢٩] أي : يعطوكم الجزية .

---

(١) مغني اللبيب ٥٣٨/٢ .

٥٨١- البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١ ، والاشتقاق ص ٥١ ، ٩٩ ، وخزانة الأدب ٤٥٤/١ ، والدرر ٣٠٩/٢ ، ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤ (الخطم) ، وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣ ، ودرة الغواص ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٥٣٨/٢ ، وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ٢٨٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٠٢/٣ ، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٦/٦ ، وأوضح المسالك ٢١٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣١ ، ومجالس ثعلب ص ٢٧٠ ، ومراتب النحويين ص ١٢٧ ، وهمع الهوامع ٩٤/٢ .

(٢) في « ب » : (حد) .

٥٨٢- البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٧، وتذكرة النحاة ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ١٣٦/٨ ، ١٣٧ ، والدرر ٤٠٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٥ ، ولسان العرب ١٤١/٩ (رهف) ، ٦٩/١٥ (عطا) ، ومعاهد التنصيص ١٧٩/١، والمقاصد النحوية ٥٠٥/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤١١/٢ ، وأوضح المسالك ٢١١/٣، والدرر ٢١٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٨ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢ ، ولسان العرب ١٦٣/٨ (سمع) ، ١٣٨/١٥ (غنا) ، وهمع الهوامع ١٨٨/١ ، ٩٥/٢ .

والرِّتاع ؛ بكسر الراء : جمع راتعة ، وهي الإبل التي ترتع[1] : نعت « مائة » . والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي ، وكان من خبره أن القطامي أسِرَ ، فخلَّصه ؛ زفر وَرَدَّ عليه مالَه ، وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسَرُوه . وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم :

٤٢٥ـ .... وَلاسْـمِ مَصْـدَرٍ عَمَـلْ

بالتنكير ؛ لأن ذلك صادق عليه .

(**ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله**) لشدة اتصاله به ، (**ثم يأتي مفعوله**) منصوبًا (**نحو :** [٣/ب] ﴿ **وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ** ﴾) [البقرة/٢٥١] فـ « دفع » مصدر مضاف إلى فاعله وهو « الله » و« الناس » مفعوله . والمعنى : ولولا أنْ دَفَعَ اللهُ الناسَ بعضهم ببعض لغلب المفسدون ، وتعطلت المصالح .

(**ويَقِلّ عكسه**) ، وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعًا ، (**كقوله**) وهو الأقيشر الأسدي : [من البسيط]

٥٨٣ـ أفْنَى تِلاَدِي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... (**قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأَبَارِيقِ**)

فـ « قرع » ، بالقاف والعين المهملة ، مرفوع على الفاعلية بـ « أفنى » ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهو « القواقيز » ؛ بقافين وزاي معجمة[2] : أقداح يُشرب بها الخمر ، واحدتها قاقوزة ، وأما قازوزة ؛ بزاءين معجمتين ؛ فجمعها « قوازيز » كـ : قوارير ، بمهملتين ، جمع « قارورة » ، وأفواه : فاعل المصدر ، وهو جمع « فم » وأصله : فوه ؛ فلذلك رُدَّت في الجمع . والأباريق : جمع إبريق . وروي بنصب الأفواه ، فيكون من القسم الأول . وتلادي ، بكسر التاء المثناة فوق : المال القديم ، من تراث وغيره ، و« جَمَّعْتُ » بتشديد الميم ، و« النشب » بفتح النون والشين المعجمة : اسم يقع على الضياع والدور والأموال الثابتة التي لا يقدر الإنسان أن يرتحل بها .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (ترتعي) .

٥٨٣- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠ ، والأغاني ٢٥٩/١١ ، وخزانة الأدب ٤٩١/٤ ، والدرر ٣٠٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢ ، والشعر والشعراء ص ٥٦٥ ، واللسان ٣٩٦/٥ (قفز) ، والمؤتلف والمختلف ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٠٨/٣ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٣٨ ، والإنصاف ٢٣٣/١ ، وأوضح المسالك ٢١٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٣ ، واللمع ٢٧١ ، ومغني اللبيب ٥٣٦/٢ ، والمقتضب ٢١/١ ، والمقرب ١٣٠/١ ، وهمع الهوامع ٩٤/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(وقيل : تختص) إضافة المصدر إلى مفعوله (بالشعر) ، كهذا البيت ، ورد بالحديث وهو قوله ﷺ : (وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً)[1] فـ « حج » ، مصدر يحل محله « أنْ » والفعل ، وهو مضاف إلى مفعوله ، وهو « البيت » و« مَنْ » الموصولة : فاعله ، (أي : وأن يحج البيتَ المستطيعُ) . وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويًّا بالمعنى فلا دليل فيه .

(وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يُذكر المفعول) في اللفظ ، (وبالعكس) ، وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ ، (فكثير) فيهما (فالأول : ﴿ ربَّنَا وتَقَبَّلْ دُعَائِي ﴾) [إبراهيم/٤٠] .

(و) الثاني (نحو : ﴿ لا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ [٤/أ] مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ ﴾) [فصلت/٤٩] فـ « دعائي » مصدر مضاف إلى الفاعل ، وهو ياء المتكلم ، و« دعاء الخير » مصدر مضاف إلى الْمفعول وهو « الخير » فحذف من الأول المفعول ، ومن الثاني الفاعل ، (ولو ذكرا[2] لقيل : دعائي إياك ، ومن دعائه الخير) ، وهو أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٦ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذي أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

(وتابع المجرور) فاعلاً كان المجرور أو مفعولاً (يُجَرّ على اللفظ ، أو يُحمَل على المحل ، فيُرفع) إن كان المجرور [٦٥] فاعلاً ، (كقوله) ؛ وهو لبيد العامري ؛ يصف حمارًا وأتانًا وحشيين : [من الكامل]

٥٨٤ـ حَتّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا   (طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ)

فـ « طلب » بالنصب : مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله ، وهو « المعقب » بكسر القاف : وهو الغريم ، لأنه يأتي عقب غريمه ، و« حقَّه » مفعول المصدر ، و« المظلوم » بالرفع ، نعت لـ « المعقب » ، على محله ؛ أي : كما يطلب المعقب المظلومُ حقَّه . (وينصب) إن كان المجرور مفعولاً ، (كقوله) وهو زياد العنبري[3] لا رؤبة :

---

(١) أخرجه البخاري في المسند ٢/٢٦ ، ٩٣ ، ٤/٣٦٣ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (ذكرا) .

٥٨٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣٥٤ .

(٣) في « ط » : (العنتري) .

[من الرجز]

٥٨٥ــ قَـدْ كُنْـتُ دَانَيْـتُ بـِهـا حَسَّـانا (مَخَافَـةَ الإفـلاسِ واللَّيَّانـا)

فـ « مخافة » مفعول لأجله ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفـاعل محـذوف ، أي : مخافَتِي الإفلاس ، و« الليان » بكسر الـلام وفتحـها ، وهـو الأكـثر : المطـل بـالدين ؛ معطوف بالنصب على محل الإفلاس ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٧ــ وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ وَمَـنْ رَاعَى فِي الإتبـاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

هذا مذهب الكوفيين وبعـض البصريـين ، ومذهـب سـيبويه[1] والجمـهور منـع الإتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول .

قال المرادي[2] : والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك ، والتأويل على خلاف الظاهر .

٥٨٥- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، والكتاب ١/١٩١،١٩٢ ، ولزياد العنبري في شرح المفصل ٦/٦٥ ، وله أو لرؤبة في الدرر ٢/٤٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١ ، وشرح شـواهد المغني ٢/٨٦٩ ، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢١٥، وخزانـة الأدب ٥/١٠٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٠ ، وشرح المفصـل ٦/٦٩ ، ومغـني اللبيـب ٢/٤٧٦ ، وهمع الهوامع ٢/١٤٥ .

(١) الكتاب ١/١٩١ .

(٢) شرح المرادي ٣/١٣ .

[٤/ب] (هذا باب إعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي واللزوم

(**وهو ما دل على الحدث والحدوث**[1] **وفاعله**) ، فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال ، (**فخرج بـ**) ذكر[2] (**الحدوث**[3]) اسم التفضيل (**نحو : أفضل و**) الصفة المشبهة (**نحو : حسن ، فإنهما**) لا يدلان على الحدوث ، (**وإنما يدلان على الثبوت ، وخرج بذكر : فاعله**) اسم مفعول (**نحو : مضروب ، و**) الفعل نحو : (**قام**) فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل ، والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع ، لا على الفاعل ، وإنما دل عليه بالالتزام .

وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث ، والصواب خلافه ؛ لأن الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الْميزان (**فإن كان**) اسم الفاعل (**صلة لـ « أل » عمل**) عمل فعله (**مطلقًا**) ، ماضيًا كان أو غيره ، معتمدًا أو غير معتمد ، تقول : جاءَ الضاربُ زيدًا أمْسِ أو الآنَ أو غدًا ، وذلك لأن « أل » هذه موصولة و« ضارب » حالّ محل « ضرب » إنْ أريد المضي ، أو « يضرب » إن أريد غيره ، والفعل يعمل في جميع الحالات ، فكذا ما حل محله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣١ــ وإنْ يَكُـنْ صِلَـةَ أل ففـي المُضِـي وَغَـيْرِهِ إعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـي

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (بالحدث) .

(**وإن لَم يكن**) اسم الفاعل صلة لـ « أل » (**عمل**) عمل فعله (**بشرطين**) عدميين ، وبشرطين وجوديين : فالعدميان : أحدهما : أن لا يوصف ، والثاني : أن لا يصغر ، خلافًا للكسائي فيهما . والوجوديان :

(**أحدهما : كونه للحال أو [٦٦] للاستقبال**) ؛ لأنه إنما عمل حملاً على المضارع ؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي ؛ (**لا للماضي**) ؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه ، (خلافًا للكسائي) في إجازة عمله بمعنى الماضي ، وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ ﴾ [الكهف/١٨] وجه [٥/أ] الدلالة منه أن « باسط » بمعنى الماضي وعمل في « ذراعيه » النصب . (**وقال**) المانعون : (**لا حجة له وهم في « باسطٌ ذِرَاعَيْهِ » لأنه على**) إرادة (**حكاية الحال**) الماضية ، (**فالْمَعنَى : يبسط ذراعيه**) ، فيصح وقوع المضارع موقعه (**بدليل**) أن الواو في « وكلبهم » واو الحال ؛ إذ يحسن أن يقال : جاء زيدٌ وأبوهُ يضحَكُ ، ولا يحسن : وأبوه ضَحِكَ ؛ (و) لذا قال سبحانه وتعالى : (﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾) [الكهف/١٨] بالمضارع الدال على الحال ، (**ولم يقل : وقلبناهم**) ، بالماضي . ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به ، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقًا .

(و) الشرط الثاني : (**اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف**) أو ذي حال ؛ فالاستفهام والنفي (**نحو : أضاربٌ زيدٌ عمرًا ، وما ضاربٌ زيدٌ عمرًا ، و**) المخبر عنه نحو : (**زيدٌ ضارِبٌ أبوهُ عمرًا ، و**) الموصوف نحو : (**مررْتُ برجل ضاربٍ أبوهُ عمرًا**) وذي الحال نحو : جاء زيدٌ راكبًا أبوهُ فرسًا .

(**والاعتماد على المقدَّر**) من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال ، (**كالاعتماد على الملفوظ به**) من ذلك (**نحو : مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرمُهُ**) فـ « مهين » رفع زيدًا ونصب عما اعتمادًا على الاستفهام المقدر (**أي : أمهين ، ونحو :** ﴿ **مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ** ﴾) [النحل/٦٩] فـ « مختلف » رفع « ألوانه » اعتمادًا على الموصوف المقدر (**أي : صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُهُ ، وقوله**) ؛ وهو الأعشى ميمون : [من البسيط]

٥٨٦ـ (**كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها**) فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

٥٨٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ١١١ ، وتاج العروس (وعل) ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٩ ، وبلا نسبة في الأغاني ٩/١٤٩ ، وأوضح المسالك ٣/٢١٨ ، والرد على النحاة ٧٤ ، وشرح الأشموني ٢/٣٤١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٠ .

فـ « ناطح » نصب « صخرة » اعتماداً على الموصوف المقدر ؛ أي : كوعل ناطح . والوعل ، بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها ، كـ : فَرَسٍ أو كَتِفٍ ، وقد يقال بضم الواو وكسر العين ، كـ : دُئِلٍ ، وهو نادر ، والمراد به هنا : تيس الجبل ، بجيم وموحدة مفتوحتين ، ويقال له الأيِّل ، بفتح [٥/ب] الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة . ويوهنها : يزعزعها .

(ومنه) أي : من الاعتماد على الموصوف المقدر : (**يا طالعًا جبلاً**) فـ« طالعًا» نصب « جبلاً » لاعتماده على الموصوف المقدر ؛ أي : يا رجلاً طالعًا ، وقول ابن مالك في النظم :

٤٢٩ـ . . . . او حرفَ نِدَا   أو نَفْيًا او جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

تصريح منه (**أنه اعتمد على حرف النداء**) ، وذلك (**سهو**) لأن المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح [٦٧] لذلك (**لأنه مختص بالاسم**) لكونه من علاماته ، (**فكيف يكون مقربًا من الفعل ؟**) قاله ابن الناظم بمعناه[1] ، وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٤٢٨ـ كَفِعْلِهِ اسمُ فاعل في العمل   إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ بمعزل

٤٢٩ـ وَوَلِيَ استفهامًا او حرفَ نِدَا   أو نفيًا او جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

وأشار إلى الاعتماد على المقدر بقوله :

٤٣٠ـ وَقَدْ يكونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

وفي المغني[2] : أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنَّما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين : أحدهما : أنه يصح : زيدٌ قائمٌ أبوهُ أمسِ ، والثاني : أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : أقائمٌ الزيدان ، كونَ الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال . انتهى . وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ، واستدل بنحو قوله : [من الطويل]

٥٨٧ـ خبيرٌ بنو لِهْبٍ . . . .

البيت . . . وتقدم في باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٠١ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٤٧٠ .

٥٨٧- تقدم تخريجه برقم ١٣٨ وتمامه : (خبير بنو لهب فلا تك ملغيًا   مقالة اللهبي إذا الطير مرَّتِ) .

(فصـــــــــــــل)

(تُحَوَّل[1] صيغة فاعل للمبالغة) في الفعل (والتكثــــير) فيـه (إلى) خمسـة أوزان : (فَعَّال) ، بفتح الفاء وتشديد العين ، كـ : ضرَّاب ، (أو فَعُـول) ، بفتـح الفـاء ، كـ : ضَرُوب ، (أو : مِفْعَال) ، بكسر الميم ، كـ : مِضْرَاب ، (بكثـــرة) ، وإليـها أشـار الناظم بقوله :

٤٣٢ـ فعّـــالٌ أو مِفْعَـــالٌ أو فَعُـــولُ في كَـــثْرَةٍ عـــن فـــاعلٍ بَديـــلُ

(وإلى : فَعِيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كـ : ضَرِيب ، (أو : فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء ، كـ : ضَرِب ، (بقلّة) ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٣٣ـ .... وفي فَعِيـــلٍ قَـــلَّ ذا وفَعِـــلِ

وتسمى هذه الخمسة أمثلة [٦/أ] المبالغة ، (فيعملن عمله بشروطه) المتقدمـة ، وإلى ذلـك يشير قول الناظم :

٤٣٣ـ فَيَسْـتحِقُّ مـا لـه مـنْ عَمَـلِ ....

(قال) القلاخ بالقاف [٦٨] المضمومة وبالخاء المعجمة : [من الطويل]

٥٨٨ـ (أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا) وَلَيْـسَ بِـوَلاَّجِ الخَوَالِـفِ أعْقَـلاَ

فنصب « جلالها » بـ : لباس ، لاعتماده على صـاحب الحـال ، وذلـك لأن « أخـا الحرب » و« لباس » حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله[2] ، وأراد بـ : الجلال ؛ بالجيم ؛ ما

(١) في « ب » : (تحويل) .

٥٨٨- البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ١٥٧/٨ ، والدرر ٣١٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ ، ٨٠ ، والكتاب ١١١/١ ، ولسان العرب ٨٣/١١ (ثعل) ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣ ، وشرح ابن النـاظم ص ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٧٩/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٢ ، وشـرح ابن عقيل ١١٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وهمع الهوامع ٩٦/٢ .

(٢) البيت هو : (فإن تكُ فاتتك السماء فإنني بأرفع ما حولي من الأرض أطولا) .
انظر المقاصد النحوية ٥٣٥/٣ .

يُلبس في الحرب من الدروع والجواشن ، والولاج : مبالغة في « والج » من الولوج : وهو الدخول ، والخوالف ؛ بالخاء المعجمة : جمع خالفة ، وهي في الأصل عماد البيت ، وأراد بها البيت نفسه . وأعقلاً ؛ بالعين المهملة وبالقاف : من العقل ، يقال : أعقل الرجل ، إذا اضطربت رجلاه من الفزع ، ونصبه على الحال أو على الخبرية لـ : ليس ، إن لم يمنع تعداد خبرها . والمراد أنه ثابت القدم في الحرب ، وبينه وبينها مؤاخاة ؛ وإذا قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستتر فيه ، بل يظهر ويحارب .

(**وقال**) أبو طالب عم النبي ﷺ في مرثية ختنه أبي أمية بن المغيرة المخزومي : [من الطويل]

٥٨٩ـ **(ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا)** إذا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

فنصب « سوق » جمع « ساق » بـ : ضروب ؛ لاعتماده على ذي خبر محذوف ؛ أي : هو ضروب ، أو : أنت ضروب . ونصل السيف : شفرته ؛ ولذلك أضافه إلى السيف ، وقد يسمى السيف كله نصلاً . والمراد : أنه كان يعرقب الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد .

(**وحكى سيبويه**) بمعناه : (**إنه لَمِنْحَارٌ بوائكَها**[1]) ، فنصب « بوائكها » جمع « بائكة » وهي السمينة الحسناء من النوق ؛ بـ : منحار ؛ بالحاء المهملة ؛ مبالغة في « ناحر » لاعتماده [٦/ب] على مخبر عنه وهو اسم « إن » . (**وقال**) عبيد الله بن قيس الرقيات : [من الطويل]

٥٩٠ـ (**فتاتان أمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالاً**) وأخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرَا

فنصب « هلالاً » بـ : شبيهة ، مبالغة في « مشبهة » لاعتمادها على ذي خبر محذوف ، تقديره : أما فتاة منهما فشبيهة هلالاً . (**وقال**) زيد الخيل ؛ سمي بذلك لأنه كان له

٥٨٩- البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٢٤٢/٤ ، ٢٤٥ ، ١٤٦/٨ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، والدرر ٣١٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٦ ، والكتاب ١١١/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٩/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، وهمع الهوامع ٩٧/٢ .

(١) الكتاب ١١٢/١ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل ١١٣/٢ .

٥٩٠- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣٤ ، وفيه : « الشمسا » مكان « البدرا » ، وشرح التسهيل ٨١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ ، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٣ .

خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها ، وسماه رسول الله ﷺ زيد الخير ؛ بالراء : [من الوافر]

٥٩١ــ (أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِــــي) جِحَــاشُ الكِرْمِلَيْــنِ لَـــهَا فَدِيــدُ

فنصب « عرضي » بـــ : مزقــون ، جمــع « مــزق » بــالزاي ، مبالغــة في « مــازق » لاعتماده على اسم « أن » المفتوحة على الفاعلية لـ : أتاني .

وعِرْض الرجل : جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويُحامي عنه ، والجحاش ، بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة ، جمع جحش ؛ وهــو الصغـير مـن الحمـير ؛ : خـبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هم جحاش ، والكرملين ؛ بكسر الكاف وفتـح الـلام ؛ : اسـم مـاء في جبل طيئ ، والفديد ؛ بالفاء : الصياح والتصويت .

يقول : إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الــذي يصــوّت عنــه .

وإعمال أمثلة المبالغة قول سـيبويه وأصحابـه ، وحجتــهم في ذلــك السـماع والحمـل علـى أصلها ، وهو اسم الفاعل ؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ، ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا المنصوب بعدها علـى تقديـر فعـل ، ومنعـوا تقديمه عليها ، ويردّ عليهم قول العرب : أما العسَلَ فأنا شَرَّابٌ[1] .

ولم يجز بعض البصريين إعمال فَعِيل وفَعِــل ، وأجــاز الجرمـي إعمـال فَعِـل دون فَعِيل ؛ لأنه على وزن الفعل ، كـ : عَلِمَ وفَهِمَ وفَطِنَ .

٥٩١- البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٨ ، والدرر ٣١٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ ، وشرح المفصـل ٧٣/٦ ، والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ ، وشـرح ابن عقيل ١١٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥ ، والمقرب ١٢٨/١ .

(١) الكتاب ١١١/١ ، وشرح ابن عقيل ١١١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٣ .

(فصـــــــــــــــل)

[٦٩](**تثنية اسم الفاعل وجَمعه**) تصحيحًا وتكسيرًا وتذكيرًا وتأنيثًا ، (**وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها** [٧/أ] **كمفردهن في العمل والشــــروط**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣٤ـ وَمَا سِوىَ الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ   في الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

(**قال الله تعالى** : ﴿ **والذّاكرِينَ اللهَ** ﴾) [الأحزاب/٣٥] فـ : الذاكرين : جمع ذاكر ، وفاعله مستتر فيه ، والجلالة : منصوبة به ، ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بـ « أل » .

(**وقال الله تعالى** : ﴿ **هل هُنَّ كاشِفَاتُ ضُرِّه** ﴾) [الزمر/٣٨] فـ : كاشفات : جمع كاشفة ، وفاعلها مستتر فيها ، وضره : مفعولها ، وهي معتمدة على المخبَر عنه وهو : هنَّ .

(**وقال**) تعالى : (﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهم** ﴾) [القمر/٧] فـ : خشعًا ؛ جمع خاشع ؛ جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي[1] ، وأبصارهم : فاعل به لاعتماده على صاحب الحال .

(**وقال**) عنترة العبسي : [من الكامل]

٥٩٢ـ الشاتِمَيْ عِرْضِي ولم أشْتِمْهُمَا   (**والنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ القَهُمَا دَمِي**)

فـ « دمي » : منصوب بـ : الناذرين ، هما تثنية « ناذر » بالذال المعجمة ، وأراد بهما ابنَي ضمضم ؛ حصينًا ومرَّة ، وأراد بـ « دمي » : قتلي . والمعنى أنهما ينذران على أنفسهما في الخلاء أنهما إذا لقياه قتلاه ، فإذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنًا منهما . (**وقال**) طرفة بن العبد : [من الرمل]

---

(١) هي قراءة الأعرج وشيبة وقتادة والجمهور ، أما أبو عمرو وحمزة والكسائي فقرؤوا : (خاشعًا) بالإفراد . انظر البحر المحيط ١٧٥/٨ ، والنشر ٣٨٠/٢ .

٥٩٢- البيت لعنترة في ديوانه ٢٢٢، والأغاني ٢١٢/٩ ، والشعر والشعراء ٢٥٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٨/١، والمقاصد النحوية ٥٥١/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٩/٢.

٥٩٣ــ ثُــمَّ زَادُوا أنَّــــهُمُ في قَوْمِــــهِم (غُفُــرٌ ذَنْبَـــهُمُ غــيْرُ فُخُــرْ)

(غفر[(١)]) بضم الغين والفاء : (جمع : غفور) من أمثلة المبالغة ، وفاعله مستتر فيه ، (وذنبهم : مفعوله) ، واعتماده على اسم « أن » المفتوحة على تقدير الباء ، وفخـر ؛ بالخاء المعجمة : جمع « فخور » من الافتخار . ومعناه : أنـهم زادوا علـى غـيرهم بأنـهم لا يفخرون بشرفهم ، ولا يعجبون بنفوسهم ، ولكنهم يتواضعون للناس . ويـروى « فُجُـرْ » بالجيم ، جمع « فجور » من الفجور ، وهو الكثير الفسـق ، ويقـع علـى القليـل والكثـير ، يقال : فَجَرَ الرجل : إذا كذب . ومعناه : أنهم لا يفسقون ولا يكذبون . قاله ابـن السـيد في شرح أبيات الجمل .

٥٩٣- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥ ، وخزانة الأدب ١٨٨/٨ ، والدرر ٣٢١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والكتاب ١١٣/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٠ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٧ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٧/٢ ، وهمع الهوامع ٩٧/٢ .

(١) سقطت من « ب » .

(فصـــــــــــــل)

(يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف [٧/ب] العامل أن ينتصب بـــه) أي : بالوصف ، **(وأن ينخفض بإضافته إليه)** للتخفيف ، مفردًا كان الوصف أو جمعًا ، **(وقد قرئ)** في السبع : (**﴿ إنَّ اللهَ بالغُ أَمْرِهِ ﴾** [الطلاق/٣] و : **﴿ هلْ هُنّ كاشِفَاتُ ضُرِّه ﴾** [الزمر/٣٨] ؛ **بالوجهين**) النصب والخفض ؛ فالنصب على المفعولية ، والخفض بالإضافة ، فالآية الأولى قرأها حفص بالخفض[١] ، والباقون بالنصب[٢] ، والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض[١] ، وأبو عمرو وحده بالنصب[٣] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٣٥ـ وانْصِبْ بذِي الإعْمَالِ تِلْـوًا واخْفِـضِ ....

(وأما ما عدا التالي) للوصف **(فيجب نصبه)** لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٣٥ـ .... وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي

(نحو : خليفة ، من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ في الأَرْضِ خَلِيْفَةً ﴾)[البقرة/٣٠] وفي بعض النسخ : « وسَكَنًا » من : **﴿ وجَاعِلُ الليلِ سَكَنًا ﴾** [الأنعام/٩٦] [٧٠] والصواب حذفها ؛ لأن الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الأثر . وإذا أتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع الخمسة **(فالوجه جر التابع على اللفظ ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمـرو)** ، بالخفض عطفًا على لفظ زيدٍ ، **(ويجوز نصبه بإضمار وصف منوّن ، أو فعل اتفاقًا)** أي : وضاربٌ عمرًا ، أو يضرب عمرًا ، **(و)** يجوز نصبه **(بالعطف على المحل عند بعضهم)** ، وهم الكوفيون

(١) أي كما في الرسم المصحفي .

(٢) قرأها بالنصب : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف . انظر الإتحاف ص ٤١٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٣/٣ ، والنشر ٢٨٨/٢ .

(٣) ليس أبو عمرو وحده قرأها بالنصب ، فقد قرأها مثله : عاصم والكسائي والحسن وابن محيصن وشيبة وشعبة ويعقوب والأعرج ويحيى بن وثاب . انظر الإتحاف ص ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٤٣٠/٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٠/٢ ، والنشر ٣٦٣/٢ .

وطائفة من البصريين ، خلافًا لسيبويه وجمهور البصريين ، ويحتمل المذهبين قول الناظم :

٤٣٦ــ واجْرُرْ أو انْصِبْ تَابعَ الذي انْخَفَـضْ كَمُبْتَغِـي جَـاهٍ ومَـالاً مَـنْ نَـهَضْ

(ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل) بأن[1] كان بمعنى الماضي ، (فيُنصَب : الشمس في : ﴿ وجَاعِلُ اللّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ ﴾ [الأنعام/٩٦] بإضمار : جعل) أي : بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) ؛ أي : لا غير الفعل يجوز إضماره ، فليس لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منون ، ولا بالعطف على المحل ؛ [٨/أ] لأن الوصف المذكور غير عامل ؛ لكونه بمعنى الماضي ، (إلا إن قُدِّر « جاعل » على حكاية الحال) ، فيجوز نصبها بإضمار وصف منوَّن ، أو بالعطف على محل « الليل » لأن « جاعل » على هذا عامل لكونه بمعنى « يجعل » .

وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران :

أحدهما : أنها محضة ، باعتبار معنى المضيِّ فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل .

وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه . قاله اليمني في شرح الكشاف[2] .

فعلى هذا يجوز أن تكون « الشمس » معطوفة على محل « الليل » باعتبار عمل « جاعل » فيه لصدقه على الحال والاستقبال ، وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماض ، باعتبار عدم عمله فيه ، لصدقه على الماضي ، وعلى هذا يُحْمَل تجويز الزمخشري كون « الشمس » معطوفة على محل « الليل » .

تنبيه : إذا قُصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ؛ ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، وجره بالإضافة ، وهو في ذلك على ثلاثة أنواع :

أحدها : ما يجوز ذلك فيه اتفاقًا ، وهو ما أخِذ من فعل قاصر كـ : طاهر القلب .

والثاني : ما يمتنع ذلك فيه اتفاقًا ، وهو ما يتعدى لأكثر من واحد .

والثالث : ما اختُلف فيه ، وهو [٧١] ما يتعدى لواحد ؛ فقال الأخفش بالجواز مطلقًا ، وبعضهم بالمنع مطلقًا ، وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع : إن حُذِفَ مفعوله

(١) سقطت من « ب » .

(٢) كشف غوامض الكشاف ص ١٤٨٠ .

اقتصارًا جاز ، وإلا امتنع ، وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال ، وشرَط ابن مالك فيه أمن اللَّبْس(١) ، كقولك : فلانٌ ظالِم العبيد ؛ أي أن عبيله ظالمون ، [٨/ب] وذلك إذا قلته مثلاً بعد قول القائل : ليس عبيدُ فلان ظالمين ، فحينئذ يجوز : ظالِمٌ العبيدُ ، بالرفع ، وظالِمٌ العبيدَ ، بالنصب ، وظالِم العبيدِ ، بالجر ، كما في : الحَسَنِ الوجه ، برفع الوجه ونصبه وخفضه ، وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة : [من الطويل]

٥٩٤ــ تَبَارَكْتَ أنّي مِنْ عَذَابكَ خَائِفُ وأنّي إلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر : [من البسيط]

٥٩٥ــ ما الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّمًا وَإنْ ظُلِمَا ولا الكَرِيمُ بِمَنّاعٍ وَإنْ حُرِمَا

---

(١) التسهيل ص ١٤١ .

٥٩٤ــ البيت لعبد الله بن رواحة في شرح التسهيل ٣/٩١ ، ١٠٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٢/٣٣٤ ، وهمع الهوامع ٢/٩٩ ، ١٠١ .

٥٩٥ــ البيت بلا نسبة في الدرر ٢/٣٣٥ ، وشرح الأشموني ٢/٣٤٦ ، وشرح التسهيل ٣/١٠٤ ، والمقاصد النحوية ٣/٦١٨ ، وهمع الهوامع ٢/١٠١ .

(هذا باب إعمال اسم المفعول)

(**وهو ما دلَّ على حَدَث ومفعولِه**) ، فخرج بقوله : « ومفعوله » ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث ، ويكون من الثلاثي المجرد ، (كـ : **مَضْرُوبٍ** ، و) من المزيد فيه نحو : (**مُكْرَمٌ**) ، بفتح الراء ، ومن الرباعي المجرد كـ : مُدَحْرَج ، ومن المزيد فيه ، كـ : مُتَدَحْرَج .

(**ويعمل عمل فعل المفعول**) أي : الفعل المبني للمفعول ، ([1]**وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان**) مقرونًا (بـ « **أل** » **عمل مطلقًا**) ، لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة « أل »[2] والفعل يعمل مطلقًا[1] .

(**وإن كان مجردًا**) من « أل » عمل (**بشرط الاعتماد**) على الاستفهام أو النفي أو المميز عنه أو الموصوف أو ذي الحال ، (و) بشرط (**كونه للحال أو للاستقبال**) ، لا للماضي ، كما مر في اسم الفاعل حرفًا بحرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣٧ــ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاِسْمِ فَاعِلِ   يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلِ

٤٣٨ــ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي   مَعْنَاهُ . . . .

(**تقول**) في المجرد من « أل » المعتمد على المخبر عنه : (**زيدٌ معطى أبوه درهَمًا الآن أو غدًا**) . فـ : زيدٌ : مبتدأ ، ومعطًى : خبره ، وهو اسم مفعول متعد لاثنين ، وأبوه : نائب الفاعل به ، وهو مفعوله الأول ، ودرهمًا : مفعوله الثاني ، (**كما تقول**) في الفعل المبني للمفعول : (**زيدٌ يُعطى أبوهُ درْهَمًا**) ، بلا فرق .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) سقطت من « أ » .

(و) تقول في المقرون بـ « أل » :

٤٣٨ـ .... (المعطَى كَفَافًا يكتفي)

كما مثَّل الناظم ، وهو يحتمل الأزمنة [٩/أ] الثلاثة ، (**كما تقول : الذي يُعْطَى**) ، إن أردت الحال أو الاستقبال ، (**أو : أُعْطِيَ**) ، إن أردت الماضي ، (**فـ : المعطَى : مبتدأ**) ، وهو متعد لاثنين ، (**ومفعوله الأول**) القائم مقام الفاعل ضمير (**مستتر**) فيه (**عائد إلى : أل**) الموصولة به ، (**وكفافًا : مفعول ثان ، و**) جملة (**يكتفي**) من الفعل والفاعل : (**خبر**) المبتدأ .

(**وينفرد اسم المفعول**) المتعدي إلى واحد إذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول . المراد به الحدوث ، كما انفرد به[١] اسم الفاعل المراد به الثبوت (**عن اسم الفاعل**) المراد به الحدوث[٢] (**بجواز**) معاملته معاملة الصفة المشبهة .

قال في التسهيل[٣] في آخر باب الصفة المشبهة : وإن قُصد ثبوت معنى[٤] اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب . انتهى .

يعني : باب الصفة المشبهة ، وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب .

وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية على [٧٢] ما يقتضيه حال الصفة المشبهة ، لا على النيابة عن الفاعل ، كما يقتضيه حال اسم المفعول . قاله الموضح في الحواشي ، ومن خطه نقلت ، وعقَّبه بقوله : ويُسأل هنا فيقال : هلاَّ قيل : إن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول ؟ انتهى . ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يُراعى إذا أريد به معنى الحدوث ، أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية ، وينصبه[٥] على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويجره بالإضافة ، وعلى ذلك جاءت الشواهد ؛ فمن شواهد الرفع قوله : [من الطويل] [٩/ب]

(١) سقطت من « ب » .
(٢) سقط من « ط » قوله : (عن اسم الفاعل المراد به الحدوث) .
(٣) التسهيل ص ١٤١ .
(٤) سقطت من « ب » .
(٥) في « ب » : (وينصب السبَبِي) .

٥٩٦ـ بثَـوْبٍ وَدِينَـار وَشَــاةٍ ودِرْهَــمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِـمَا هــهنا رَاسُ

ومن شواهد النصب قوله : [من الكامل]

٥٩٧ـ لو صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بصِفَاتِـهَا لمــا بَــدَتْ مَجْلُــوَّةً وَجَنَاتِــها

ومن شواهد الجر : [الطويل]

٥٩٨ـ تَمَنَّى لِقَائي الْجَوْنُ مَغْـرُورَ نَفْسِهِ فَلَمَّـا رَآنِـي ارْتَـاعَ ثُمَّـتَ عَـرَّدَا

(**فجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنَى**) مسبوق بالنصب ، (**وذلــك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف**) باسم المفعـول[1] ، ونصب الاسـم المرفوع به (**على التشبيه**) بالمفعول به ، إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه ؛ لأنـه عينـه في المعنى ، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، ولا يصح حذفه لعدم الاسـتغناء عنـه[2] ، فلـم يبـق طريق إلى إضافته لمرفوعه[3] إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صـاحب الوصـف ، ثم يُنصب المرفوع المحوَّل عنه الإسناد ؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشـبه الفضلـة لاسـتغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ، فيُنصَب انتصابها ، ثم يجر بالإضافة فرارًا مـن قبـح إجـراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٣٩ـ وقـد يُضَـافُ ذَا إلَـى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ مَعْنًى كَمَحْمُــودُ الْمَقَـاصِدِ الـوَرِعْ

والأصل أنك (**تقول : الورِعَ مَحْمُودَةٌ مقاصِدُه**) بالرفع (**ثم**) تُحَوِّل الإسـناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء ، فيستتر في « محمود » ويعـوض منـه « أل » على رأي الكوفيين ، فتنصبه و(**تقول : الوَرَعُ مَحْمُودٌ المقاصدَ ، بالنصب ، ثم**) بعـد أن تنصب « المقاصد » تجرها و(**تقول : الوَرِعُ مَحْمُودُ المقاصدِ**) بالجر ، [١٠/أ] بعـد ثلاثـة أعمال ، وقد تبين أن هذه الأوجه[4] أصلها الرفع وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الجر .

٥٩٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ ، وشرح التسهيل ١٠٥/٣ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ ، ١٠١ .

٥٩٧- البيت لعمر بن لجاء التميمي في الدرر ٣٣٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٠١/٢ .

٥٩٨- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٠١/٢ .

(١) في « ب » : (للموصوف به اسم المفعول) .

(٢) في « ب » : (به) .

(٣) في « ب » : (لإضافته إلى مرفوعه) .

(٤) في « ب » : (أن أوجه المعمول الثلاثة) .

(هــذا بــاب أبنيــة مصــادر)

الفعل (الثـــلاثي) المجرَّد

(**اعلم أن للفعل الثلاثي**) المجرد[1] (**ثلاثة أوزان**) ، لا رابع لها :

(**فَعَلَ ، بالفتح**) في عينه (**ويكون متعديًا** كـ : **ضَرَبَهُ**) ، فإنه متعدٍّ إلى الهاء المتصلة به[1] ، (**وقاصرًا** كـ : **قَعَدَ** . **وفَعِلَ ، بالكسر**) في عينه (**ويكون قاصرًا** كـ : **سَلِمَ**) ، بكسر اللام ، (**ومتعديًا** كـ : **عَلِمَهُ**) ، فإنه متعد إلى الهاء ، ولو مثَّل بـ : فَهِمَهُ ، كان أولى ، لما سيأتي ، وقدم الغالب في المفتوح [٧٣] والمكسور على غير الغالب فيهما . (**وفَعُلَ ، بالضم**) في عينه ، (**ولا يكون إلا قاصرًا**) ، ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل ، (كـ : **ظَرُفَ**) ، بضم الراء .

(**فأما فَعَلَ**) المفتوح العين ، (**وفَعِلَ**) المكسور العين (**المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْلُ**) بفتح الفاء وسكون العين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٤٠ــ فَعْــلٌ قِيَــاسُ مَصْــدَرِ الْمُعَــدَّى مِــنْ ذِي ثَلاَثَــةٍ . . . .

والمراد بـ « القياس » هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، إلا أنك تقيس مع وجود السماع . قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور[2] .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في شرح ابن عقيل ١٢٣/٢ : (الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على « فَعْل » قياسًا مطردًا ، نص على ذلك سيبويه في مواضع ؛ فتقول : ردّ ردًّا ، وضرب ضربًا ، وفهِم فهمًا ، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد) .

(**فالأول**) وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز ؛ فالمهموز (كـ : **الأَكْلِ**) ، مصدر « أَكَلَ » (و) الصحيح نحو : (**الضَّرْب**) مصدر « ضَرَبَ » (و) المضاعف نحو : (**الرَّدُّ**) ، مصدر « رَدَّ » ومعتل الفاء كـ : الوَعْد مصدر وَعَدَ ، ومعتل العين كـ : البَيْع ، مصدر « باع » ومعتل اللام كـ : الرَّمْي ، مصدر « رَمَى » .

(**والثاني**) : وهو « فعِل » المكسور العين المتعدي كذلك ؛ فالصحيح [١٠/ب] (كـ : **الفَهْمِ**) ، مصدر فَهِمَ ، واللَّثْم : مصدر « لَثِمَ » (و) مهموز الفاء نحو : (**الأَمْن**) ، مصدر « أَمِنَ » ، والمضاعف نحو : الْمَسّ ، ومعتل الفاء كـ : الوَطْء ، ومعتل العين نحو : الْخَوْفُ ، ومعتل اللام نحو : الفَنْيُ ، يقال : فَنِيَ حياءَه فَنْيًا : لَزِمَهُ ، وأطلق ذلك تبعًا لسيبويه والأخفش ، وقيَّده ابن مالك في التسهيل[1] بأن يُفهِم عملاً بالفم نحو : شَرِب شَرْبًا ، ولَقِمَ لَقْمًا .

(**وأما فَعِل**) المكسور العين (**القاصر فقياس مصدره : الفَعَلُ**) بفتح الفاء والعين ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٤١ـ وَفَعِلَ اللازمُ بَابُهُ فَعَلْ ....

ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بأنواعه والمضاعف .

فالصحيح (كـ : **الفَرَح**) ، مصدر « فَرِح » (و) المهموز نحو : (**الأَشَر**[2]) ، مصدر « أَشِرَ »[3] ومعتل الفاء كـ : الوَجَع ، ومعتل العين كـ : العَوَر ، (و) معتل اللام نحو : (**الْجَوَى ، و**) المضاعف نحو : (**الشَّلَل**) ، مصدر « شَلِلَ » (**إلا أن دَلَّ**) « فَعِلَ » القاصر (**على حِرْفَة أو وِلاَيَة فقياسه الفِعَالَة**) ، بكسر الفاء (كـ : **وَلِيَ عليهم وِلاَيَةً**) ، وعدَّاه بـ « على » لتصحيح التمثيل ، أما إذا تعدى بنفسه نحو : ولِيَ أمرَهم ، فلا ؛ لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي[4] .

ولم يمثِّل للحِرفة استغناء بتمثيل « الوِلايـة » لأن الوِلايات في معنى الْحِرَف ، لكنه لم يكتف بذلك في « فَعَل » المفتوح بل مثَّل لها ، كما سيأتي .

(١) التسهيل ص ٢٠٥ .

(٢) في « ب » : (الأسر) .

(٣) في « ب » : (أسر) .

(٤) في « ب » : (فلأن كان الكلام في القاصر لا في المتعدي) .

وبقي عليه أن يقول : وإلا إن دلَّ على لون فقياسه « فُعْلَة » كـ : الْحُمْرَة والسُّمْرَة والأُدْمَة .

وقال ابن الحاج[١] : إن كان عِلاجًا[٢] ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفُعُول نحو : القُدُوم والأُزُوف والعُسُول والصُّعُود ، مصادر : قَدِمَ منَ السفر وأَزِفَ الشيء ، وعَسَلَ بالشيء : أي : لزمه ولصق به ، وصَعِدَ في الجبل . قال : وهذا مقتضى قول سيبويه[٣] ، وقد غفل عنه أكثرهم . انتهى .

(**وأما فَعَل**) الْمفتوح العيْن القاصر (**فقياس مصدره : الفُعُول**) [١١/أ] بضم الفاء والعين ، (كـ : **القُعُود والجُلُوس والخُرُوج**) والدُّخُول ، وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ، ثالثها : أنه ينقاس فيما لم يُسْمَع ، وهو الصحيح ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٤٢ــ وفَعَــلَ الــلازمُ مِثْــلَ قَعَــدَا لَـهُ فُعُــولٌ بــاطِّرادٍ ....

وقال ابن الحاج : « يقلّ في معتل العين كـ : غار وسار وغاب وآب ، وإنما يفرُّون من ذلك إلى « الفَعْل » كـ : الصَّوْم والعَوْد والأَوْب والْخَيْم ، وهو الْجُبْن[٤] ، والْحَيْض والغَيْم »[٥] . انتهى .

(**إلا إن دَلَّ على امتناع فقياس مصدره : الفِعَال**) بكسر الفاء (كـ : **الإِبَاء**) : مصدر « أبى » (**والنِّفَار**) : مصدر « نَفَرَ » (**والْجِمَاح**) : مصدر « جَمَحَ » (**والإِبَاق**) : مصدر « أَبَقَ » . واعتُرِضَ الإباء بأنه متعد ، تقول : أَبَيْتُ الشيءَ : إذا كرهته ، والكلام في اللازم .

(**أو**) دلَّ (**على تقلُّب**) واهتزاز (**فقياس مصدره : الفَعَلان**) بفتح الفاء والعين ، (كـ : **الْجَوَلان**) : مصدر « جال » (**والغَلَيَان**) : مصدر « غَلَى » .

(**أو**) دلَّ (**على داء**) بالمد (**فقياسه : الفُعَال**) بضم الفاء [٧٤] (كـ : **مَشَى بطْنُه مُشَاءً**) .

(**أو**) دلَّ (**على سَيْرٍ فقياسه : الفَعِيل**) بفتح الفاء ، (كـ : **الرَّحِيل**) : مصدر « رَحَلَ » (**والذَّمِيل**) : مصدر « ذَمَلَ » .

---

(١) في « ب » : (ابن الحجاج) .

(٢) في « ب » : (علاجيًّا) .

(٣) الكتاب ٤/٥٠ .

(٤) في « ب » : (الحس) .

(٥) انظر قول ابن الحاج في الارتشاف ١/٢٢٤ .

(أو) دلَّ (**على صوت فقياسه : الفُعَال**) بضم الفاء ، (أو : **الفَعِيل**) بفتح الفاء ؛ فالأول (كـ : **الصُّرَاخ**) : مصدر « صَرَخَ » (**والعُوَاء**) بالمد : مصدر « عَوَى » . (و) الثاني نحو : (**الصَّهيل**) : مصدر « صَهَلَ الفرسُ » (**والنَّهيق**) : مصدر « نَهَقَ الحمارُ » (**والزَّئِير**(١)) بزاي فهمزة مكسورة : مصدر « زَأَرَ الأسدُ » وإلى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله :

٤٤٣ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فَعَالا ....

الأبيات الثلاثة(٢) .

(أو) دلَّ (**على حِرفة أو وِلاية فقياسه : الفِعَالة**) بكسر الفاء ؛ فالحرفة (كـ : **تَجَرَ**) في المال (**تِجَارَةً**) بالمثناة الفوقانية أوله ، وليس منه : نَجَرَ الخشبَ بالقَدُّوم نِجَارَةً ، بكسر النون ، (**وخاط**) الثوب (**خِياطة**) لأنهما متعديان ، والكلام في القاصر والولاية نحو : أَمَرَ عليهم إِمَارَةً : إذا حكم ، [١١/ب] (**وسَفَر بينهم سِفَارَةً : إذا أصلح**) ، وعَرَفَ على القوم عِرَافَةً : إذا تكلَّم عليهم ، وأَبَلَ إِبَالَةً : إذا قامَ بمصالح الإبل ، وذكر ابن عصفور أن « فِعَالة » مقيس في الولايات والصنائع .

والحاصل أن « فَعَلَ » القاصر يطرد في مصدره « فُعُول » إلا في هذه المعاني السبعة وهي : الامتناع والتقلُّب والداء والصوت والسير والْحِرفة والولاية .

والغالب في الامتناع « فِعَال » وفي التقلُّب « فَعَلاَن » وفي الداء « فُعَال » وفي الصوت « فُعَال » أو « فَعِيل » وقد يجتمعان نحو : نَعَقَ نُعَاقًا ونَعِيقًا ، وقد ينفرد « فُعَال » نحو : بَغَمَ بُغَامًا ، وقد ينفرد « فَعِيل » نحو : صَهَلَ صَهِيلاً ، واطَّرد انفراد « فُعَال » في الرُّغَاء(٣) ، و« فَعِيل » في السير ، واطَّرد في الولايات والْحِرَف « فِعَالَةٌ » .

(**وأما « فَعُلَ » بالضم**) في عينه (**فقياس مصدره : الفُعُولة**) بضم الفاء ، (٤)(كـ : **الصُّهُوبة**) : مصدر « صَهُبَ الشَّعرُ يَصْهُبُ » إذا احمرّ حمرة صافية ، والصُّعُوبة : مصدر « صَعُبَ » ضد « سَهُلَ »(٤) (**والسُّهُولة**) : مصدر « سَهُلَ الأمر » (**والعُذُوبة**) :

---

(١) في « ب » : (والأزير) .

(٢) الأبيات الثلاثة هي :

٤٤٣ـ .... أوْ فَعْلانًا فَادْرِ أو فُعَالا
٤٤٤ـ فَأوّلٌ لِلَّذي امْتِنَاع كَأَبَى والثَّاني لِلّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
٤٤٥ـ لِلدَّا فُعَالٌ أوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ سَيْرًا وصوتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

(٣) في « ب » : (رعاء) . (٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » ، « ط » .

مصدر « عَذُبَ الماء » (**والمُلُوحة**) : مصدر « مَلُح » . (**والفَعَالـة**) بفتح الفاء (كـ : **البَلاغة**) : مصدر « بَلَغ » (**والفَصاحة**) : مصدر « فَصُحَ » (**والصَّرَاحة**) بمهملتين : مصدر « صَرُح » ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٤٦ــ فُعُولَــةٌ فَعَالَــةٌ لِفَعُــلاَ ....

وما جاء مخالفًا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع ، وهو معنى قول الناظم :

٤٤٧ــ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ....

وأراد بذلك أنه يُنقل ولا يُقاس عليه ، (**كقولهم في : فَعَلَ**) المفتوح العين (**المتعدي : جَحَدَهُ جُحُودًا وشَكَرَه شُكورًا**[1] **وشُكْرانًا**) ، والقياس : جَحْدًا وشَكْرًا ، (**وقالوا : جَحْدًا على القياس**) ولم يقولوا : شَكْرًا[2] .

(و) كقولهم (**في : فَعَلَ**) المفتوح العين (**القاصر : مات مَوْتًا ، وفاز فَوْزًا ، وحَكَمَ حُكْمًا ، وشاخ شيخوخة ، ونَمَّ نَمِيمَةً ، وذهب ذَهابًا**) ، بفتح الذال المعجمة ، والقياس فيها « فُعُول » .

(و) كقولهم (**في : فَعِل**) المكسور العين المتعدي : عَلِمَ عِلْمًا ، بكسر العين ، والقياس فتحها ، وكقولهم في « فَعِلَ » المكسور العين (**القاصر : رَغِبَ رَغَبُوتًا**[3]) ، بزيادة الواو والتاء ، [١٢/أ] والقياس « رَغَبًا » بفتحتين[4] ، (**ورَضِيَ رِضًا**) ، بكسر الراء ، (**وبَخِلَ بُخْلاً ، وسَخِطَ سُخْطًا ، بضم أولهما وسكون ثانيهما**) ، والقياس فيهن[5] فتح الأول والثاني ، (**وأما البَخَلُ والسَّخَطُ ؛ بفتحتين ؛ فعلى القياس ، كـ : الرَّغَب**) ، بفتح الراء والغين المعجمة .

(و) كقولهم (**في : فَعُلَ**) المضموم العين (**نحو : حَسُنَ حُسْنًا وقَبُحَ قُبْحًا**) بضم أولهما وسكون ثانيهما ، وقياسهما الفُعُولَة أو الفَعَالَة[6] .

(١) في « ب » : (شُكْرًا) .

(٢) سقط من « ب » ، « ط » : (ولم يقولوا شكرًا) .

(٣) في « أ » : (رغوبًا) ، وفي « ط » وأوضح المسالك ٢٣٧/٣ : (رغوبة) ، وكلاهما تصحيف ، انظر لسان العرب ٤٢٢/١ (رغب) .

(٤) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٥) في « ب » : (فيهما) .

(٦) سقطت من « ط » .

(**وذكر الزجاجي وابن عصفور أن : الفُعْلَ**[1]) بضم الفاء وسكون العين (**قياس في مصدر : فَعُلَ**) المضموم ، (**وهو خلاف ما قاله سيبويه**[2]) .

فهذه نُبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط ، وذكر في التسهيل[3] منها تسعة وتسعين مصدرًا ، منها أحد وعشرون[4] ، تنقسم ثلاث ، كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء ، وقد ذكرتُ أمثلتها في شرحي على التسهيل ، فلينظر ثمة[4] .

---

(١) في « ط » : (الفعلة) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٨/٤ : (وأما الفُعْل من هذه المصادر فنحو : الْحُسْن والقبح ، والفعالة أكثر) .

(٣) التسهيل ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٤) في « ب » : (تركت ذلك خوف الإطالة) مكان (فلينظر ثمة) .

(هذا باب مصادر غير الثلاثي)

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي .

اعلم أنه (**لا بد لكل فعل**) ماض (**غيْر ثلاثي من [٧٥] مصدر مقيس ؛ فقياس**) مصدر (**فَعَّلَ ؛ بالتشديد**) من مزيد الثلاثي (**إذا كان صحيح اللام** « **التَّفْعِيل** » كـ : **التسليم**) : مصدر « سَلَّم » (**والتكليم**) : مصدر « كلَّم » (**والتطهيْر**) : مصدر « طهَّر » والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٤٨ــ وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

(**ومعتلّها**) أي : معتل اللام ، فقياسه « التفعيل » (**كذلك**) أي كقياس صحيح اللام في التقدير ، (**ولكن تُحذف ياء التفعيل**) التي بعد العين وجوبًا ، (**وتعوَّض منها التاء**) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة[1] ، (**فيصير**) بعد الحذف والتعويض (**وزنه : التَّفْعِلَة ، كـ : التَّوْصِيَة**) بالصاد المهملة : مصدر « وَصَّى على أولاده » [١٢/ب] (**والتَّسْمِيَة**) : مصدر « سَمَّى » (**والتَّزْكِيَة**) : مصدر « زَكَّى ماله » وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٤٩ــ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ....

وقد يُفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو : ذَكَّرَ تَذْكِرَةً وجَرَّبَ تَجْرِبَةً .

وقد يستغنون غالبًا عن التَّفْعِيل بـ : تَفْعِلَة ، فيما لامه همزة نحو : خَطَّأَ تَخْطِئَةً ، وهَنَّأَ تَهْنِئَةً ، وجَزَّأَ تَجْزِئَةً ، ووجهوه بأن مثل « تَخْطِيئًا » يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياسًا مطردًا ؛ لأنها همزة مُحرّكة[2] بعد ياء زائدة ؛ كـ : خَطِيئَةٍ ، فلما اطَّرد الإبدال المذكور صارت

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (متحركة) .

اللام كأنها وضعت ياء ، فالتحق بباب التعزية ، ومن غير الغالب : تخطيئًا وتهنيئًا وتجزيئًا . حكاه غير سيبويه .

وحكى سيبويه : نَبَّأَ تَنْبِيئًا . وزعم أبو زيد أن « التفعيل » فيه أكثر من « التفعلة » في كلام العرب ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سُمِعَ ، وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور .

(**وقياس : أَفْعَلَ ؛ إذا كان صحيح العين ؛ الإِفْعَال**) بكسر الهمزة (كـ : **الإِكْرَام**) : مصدر « أَكْرَمَ » ، (**والإِحْسَان**) : مصدر « أَحْسَنَ » ، والإِيْعَاد : مصدر « أَوْعَدَ » ، والإِيْلاء : مصدر « آلَى من زوجته » ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٤٩ــ . . . . وأَجْمِـلاَ إِجْمَـالَ . . . .

(**ومعتلّها**) أي : ومعتل العين قياسه « الإِفْعَال » (**كذلك**) أي : كقياس صحيح العين ، (**ولكن تُنقل حركتها**) أي : حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، (**فتقلب**) العين (**ألفًا**) لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فيلقي ساكنان ، وهما الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر ، (**ثم تحذف الألف الثانية**) عند الخليل وسيبويه[1] .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى[2] ؛ لأنها بمنزلة : ﴿ وَقَالا الْحَمْدُ للهِ ﴾ [النمل/١٥] ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف .

(**و**) على القولين : (**تُعَوَّض عنها التاء كـ : أقام إقامة ، وأعان إعانة**) ، وأصلها : إقوامًا وإعوانًا ، فأُعِلاَّ بالنقل والحذف والتعويض ، [١٣/أ] وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٥٠ــ . . . . ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً وغالبًا ذا التَّا لَزِمْ

(**وقد تُحذف التاء**) للإضافة عند ابن مالك (**نحو : ﴿ وإِقَامِ الصَّلاَةِ ﴾**) [النور/٣٧] وفي الحديث : « كَاسْتِنَار البدر » والأصل : وإقامة الصلاة ، واستنارة البدر ، فحذف التاء لسد المضاف إليه مسدها ، وقد تُحذف في غير الإضافة ، حكى الأخفش : أجاب إجابًا[3] .

(**وقياس ما أوله همزة وصل**) من الفعل الماضي الخماسي والسداسي (**أن تَكْسِرَ**) أنت (**ثالثه ، وتزيد قبل آخره ألفًا فينقلب مصدرًا ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا**

(١) الكتاب ٣٥٤/٤ .

(٢) انظر الممتع في التصريف ٤٧٩/١ – ٤٨٠ .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٣١١ : (ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم : أراه إراءً) .

واصْطَفَى اصْطِفَاءً[(١)]) ، وهما من باب الافْتِعَال ، سلمت التاء في الأول وقلبت طاء في الثاني ، لما سيجيء ، (**وانْطَلَقَ انْطِلاَقًا**) ، وهو من باب الانْفِعَال[(٢)] ، (**واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا**) ، وهو من باب الاسْتِفْعَال ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٥١ــ ومَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بهمز وصل .

ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل ، بأن لا يكون أصله تَفَاعَلَ كـ : تَطَايَرَ ، ولا « تَفَعَّلَ » كـ : تَطَيَّرَ ، إذا أدغم التاء في الطاء ، واجتُلبت همزة وصل ، فإن مصدر ذلك لا يكسَر ثالثه ، ولا تزاد ألف قبل آخره ، بل يُضم الحرف التالية الأخير نظرًا إلى الأصل[(٣)] ، نحو : اطَّايَرَ يَطَّايَرُ اطَّايُرًا ، واطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ[(٤)] اطَّيُّرًا .

وجملة الأفعال الماضية التي أولهما همزة وصل ؛ وفاقًا وخلافًا ؛ خمسة وعشرون بناء ، ولا تكون إلا خماسية أو سداسية ، (**فإن كان اسْتَفْعَلَ معتل العين عُمِلَ فيه ما**) عُمِلَ (**في مصدر أَفْعَلَ المعتل العين**) من نقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، وقلْب العين ألفًا ، وحذفها لالتقاء الساكنين ، وتعويض تاء التأنيث عنها ، (**فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، واسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً**) ، والأصل : اسْتِقْوَامًا واسْتِعْوَاذًا ، [١٣/ب] ففُعِلَ فيهما ما قررنا ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٥٠ــ واسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً . . . .

[٧٦] وجاء تنبيهًا على الأصل : أَغْيَمَتِ السماء إِغْيَامًا ، واسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ اسْتِحْوَاذًا ، بالتصحيح .

(**وقياس : تَفَعْلَلَ**) مما أوله التاء (**وما كان على وزنه**[(٥)]) في الحركات والسكنات وعدد الأحرف ، وإن لم يكن من بابه ، (**أن يُضَمَّ رابعه ، فيصير مصدرًا**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٥٢ــ . . . . وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ في أمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١٣٠/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٧٩/٤ .

(٣) في « ب » : (إلى أن الأصل) بزيادة (أن) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (وزانه) .

ومجموع ذلك عشرة أبنية: تَفَعْلَلَ وتَفَعَّلَ وتَفَيْعَلَ وتَمَفْعَلَ وتَفَعْلَيَ وتَفَاعَلَ وتُفُوعِلَ وتَفَعْنَلَ وتَفَعْوَلَ وتَفَعْلَتَ. (كـ: **تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا، وتَمَسْكَنَ تَمَسْكُنًا**)، وتَقَلْسَيَ تَقَلْسِيًا، وتَغَافَلَ تَغَافُلاً، وتَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا، وتَقَلْنَسَ تَقَلْنُسًا، وتَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا، وتَعَفْرَتَ تَعَفْرُتًا.

(**ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء نحو: التَّوانِي والتَّوَالِي**)، والأصل: التَّوَانُيْ والتوالُيْ، بضم ما قبل الياء، فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوًا، فيؤدي إلى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب، وذلك مرفوض في الأسماء؛ لأن الأسماء عرضة لأن تضاف لياء المتكلم، وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم في آخره واو قبلها ضمة، وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء، وإدغامُها في ياء المتكلم، كـ: مُسْلِمِي، رفعًا.

(**وقياس**) مصدر (**فَعْلَلَ**[1]؛ **وما أُلْحِقَ به؛ فَعْلَلَةٌ**؛ كـ: **دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً**). والملحق بـ: فَعْلَلَ، ستة أبنية (**وهي: بَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً**)، وجَلْبَبَ جَلْبَبَةً، وجَهْوَرَ جَهْوَرَةً، وسَلْقَى سَلْقَيَةً، وقَلْنَسَ قَلْنَسَةً، وزاد بعضهم: سَنْبَلَ، وشَرْيَفَ الزرعُ: طال ورقُهُ، وعَذْيَطَ، وتَأْبَلَ، ويَرْنَأَ لِحْيَتَهُ: خضبَها باليَرْنَاء، وهو الْحِنَّاء.

(**وفِعْلال، بالكسر**) للفاء (**إن كان**[1] **مضاعفًا**) وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد [١٤/أ] وعينه، ولامه الثانية من جنس واحد[2]، (كـ: **زِلْزَال ووِسْوَاس**)، بسينين مهملتين، ووِشْوَاش، بشينين معجمتين: وهو كلام فيه اختلاط.

(**وهو**) أي: فِعْلال (**في غير المضاعف سماعي، كـ: سَرْهَفَ سِرْهَافًا**)، يقال: سَرْهَفْتُ الصبي: إذا أحسنت غذاءه، ولم يسمع في دَحْرَجَ دِحْرَاجًا، نص على ذلك الصيمري وغيره، ولا في الملحق بـ: فَعْلَلَ، إلاَّ حِيقَالٌ: مصدر «حَوْقَل» وبذلك يقيَّد قول الناظم:

٤٥٣ـ فَعْلاَلٌ او فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ واجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لا أوَّلاَ

(**ويَجوز فتح أول الْمضاعف**) تَخفيفًا للثقل الْحاصل بالتضعيف، (**والأكثر أن يعنَى بالْمفتوح**) أوله (**اسم الفاعل**) لا الْمصدر، (**نحو: ﴿ مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ ﴾**) [الناس/٤] أي: الْمُوَسْوِس، ولِهذا وُصِفَ بالْخَنَّاس، وما بعده، وهما من صفات الذوات.

(١) بعده في «ب»: (فَعْلل).

(٢) سقط من «ب»: (وعينه ولامه الثانية من جنس واحد).

(**وقياس : فاعَلَ**) بفتح العين ، (كـ : **ضَارَبَ وخاصَمَ وقاتَلَ : الفِعَال**) بكسر الفاء ، (**والْمُفَاعَلَة**) نحو : الضِّرَاب والْمُضَارَبة ، والْخِصَام والْمُخَاصَمَة ، والقِتَال والْمُقَاتَلَة ، ولا فرق بين أن يكون فَاعَلَ للمشاركة ، كما تقدم ، أو لا ، نحو : نادى نِداءً ومُنَادَاةً ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٤٥٤ـ لِفَاعَلَ الفِعَالُ والْمُفَاعَلَهْ ....

واللازم عند سيبويه « الْمُفَاعَلَة »[1] لأنهم قد يتركون « الفِعَال » ولا يتركون « الْمُفَاعَلَة » قالوا : جَالَسَ مُجَالَسَةً ، ولم يقولوا : جِلاَسًا .

وأصل « الفِعَال » هنا « الفِيْعَال » وقد نطقوا بذلك فقالوا : ضارَبَ ضِيْرَابًا وقاتَلَ قِيْتَالاً . (**ويَمتنع « الفِعَال » فيما فاؤه ياء نحو : ياسَرَ ويامَنَ**) ، فلا يقال : ياسَرَهُ يِسَارًا ، ولا يامَنَهُ يِمَانًا ، لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم : إنه لم يوجد منه إلا اليِسَار[2] لغة في اليَسَار ، وإلا اليِعَارُ[3] : جمع يَعْرٍ ، وهو الْجَدْيُ ، وإنما يقال : مُيَاسَرَةً ومُيَامَنَةً ، (**وشذَّ : ياوَمَهُ يِوَامًا**) . حكاه ابن سيده ، [١٤/ب] وحكى : مُيَاوَمَةً على القياس[4] ، (**وما خرج عما ذكرناه فشاذ**) ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٥٤ـ .... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَه

(**كقولهم : كَذَّبَ كِذابًا**) ، بالتشديد والتخفيف[5] فيهما ، والقياس : تَكْذِيبًا ، (**وقوله**) : [من الرجز]

٥٩٩ـ (**وَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا**) كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

والقياس : تَنْزِيَة ، ولكنه حمله على ما هو بمعناه ، أي : تَحَرَّكَ دَلْوَهَا تَحْرِيْكًا . والشَّهْلَةُ ، بفتح المعجمة : العجوز ، شبه يديها إذا أخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقِّص صبيًّا ، وخص الشهلة بالذِّكر لأنها أضعف من الشابَّة .

(١) الكتاب ٤/٨٠ .
(٢) في « ط » : (اليسار) .
(٣) في « ط » : (اليعار) .
(٤) لم أجد قول ابن سيده في كتبه ، غير أن ابن الناظم ذكره في شرحه ص ٣١٢ .
(٥) سقطت من « ط » .

٥٩٩- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٨٨ ، وأوضح المسالك ٣/٢٤٠ ، والخصائص ٢/٣٠٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣١٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٢٨، ١٣١، والتسهيل ص ٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٢٣٨ ، وشرح المفصل ٦/٥٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٥٧١ ، والمنصف ٢/١٩٥ ، وديوان الأدب ٢/٣٨٠ .

(**وقولهم: تَحَمَّلَ تِحِمَّالاً**) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم، والقياس: تَحَمُّلاً، (**وتَرَامَى القوم رِمِّيًا**) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة، والقياس: تَرَامِيًا، (**وحَوْقَلَ حِيْقَالاً**) : وهو الفتور عن الجماع للكبر، [٧٧] والقياس: حَوْقَلَةً وأشَذّ منه: حَوْقَالاً، بالفتح، لأنه مخصوص بالمضاعف.

(**واقْشَعَرَّ**) جلده (**قَشْعْرِيرَةً**) ، بضم القاف وفتح الشين، (**والقياس**) في مصدر « فَعَّلَ » بالتشديد، إذا كان صحيح اللام نحو: كَذَّبَ (**تَكْذِيبًا** ، و) في مصدر معتلّها: (**تَنْزِيَة** ، و) في مصدر « تَفَعَّلَ » نحو: تَحَمَّلَ تَحَمُّلاً، وفي مصدر « تَفَاعَلَ » المعتل اللام نحو: تَرَامَى (**تَرَامِيًا** ، و) في مصدر « فَوْعَلَ » نحو: حَوْقَلَ (**حَوْقَلَةً** ، و) في مصدر « فَعْلَلَ » نحو: اقْشَعَرَّ (**اقْشِعْرارًا**) . ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب[١].

---

(١) في شرح الكافية البديعية للحلي ص ٧٦ : (واللف والنشر: أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء يعددها على ترتيبها من غير الأضداد تتمم معناها؛ إما بالجمل، وإما بالألفاظ المفردة، كقول ابن حيوس:

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها　　في مقلتيه ووجنتيه وريقه)

فصـــــــــــل

(**ويُدَلُّ على المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي**) المتصرف التام (بـ : **فَعْلَةٍ ، بالفتح**) في الفاء ، كما في فعلها (كـ : **جَلَسَ جَلْسَةً ولَبِسَ لَبْسَةً**) .

ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون[1] في مصدره زيادة على حروف الفعل كـ : جَلَسَ جُلُوسًا ، أو لا ، كـ : لَبِسَ لُبْسًا ، فإن لم يكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله ، وإن كان [١٥/أ] ثَمَّ زيادة فإنك تطرحها فرقًا بين مصدر الثلاثي وغيره ، وشذ : لَقِيْتُهُ لِقَاءَةً واحدةً ، وأَتَيْتُهُ إتْيَانَةً واحدةً . حكاهما سيبويه[2] .

وإذا طرحْتَ الزيادة فإنك تبني « فَعْلَة » من الباقي وتختمها بالتاء فرقًا[3] بين الواحد والجنس ، لأن منزلة الْجَلْسَة من الْجُلُوس منزلة التَّمْرَةِ منَ التَّمْرِ ، والأصل في[4] الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء .

(**إلا إذا كان بناء المصدر العام**) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (**عليها**) أي على فَعْلَةٍ ، بالتاء ، (**فيدل على المرَّة منه**) أي من المصدر العام المبني على فَعْلَة ، (**بالوصف**) بالوحدة وشبهها (كـ : **رَحِمَ رَحْمَةً واحدةً**) ، أو فَرْدَةً .

(**ويُدَلُّ على الْهيئة**) وهي الْحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بـ : **فِعْلَة ، بالكسر**) في الفاء ، فرقًا بينها وبين المرَّة ، (كـ : **الْجِلْسَة والرِّكْبَةِ والقِتْلَةِ**) بكسر أولها ، وفيها العمل المتقدم .

(**إلا إن كان بناء المصدر العام عليها**) أي على فِعْلَة ؛ بكسر الفاء ؛ (**فيُدَلّ**[5] **على الهيئة**) منه (**بالصفة ونحوها** كـ : **نَشَدَ الضَّالَّةَ نِشْدَةً عظيمةً**) ، أو نِشْدَةَ الملهوفِ .

---

(١) في « ب » : (ما) مكان (أن يكون) .

(٢) الكتاب ٤/٤٥ .

(٣) في « ب » : (بينها بين) .

(٤) في « ط » : (من) .

(٥) في « ب » : (فإنه يدل) .

(**و**) يُدَلّ على المرَّة (**من غير الثلاثي**) ، رباعيًّا كان أو غيره ، (**بزيادة التاء على مصدره القياسي** كـ : **انْطِلاَقَةٍ واسْتِخْرَاجَةٍ ، فإن كان بناء المصدر العام**) أي المطلق (**على التاء دُلَّ على المرَّة منه بالوصف**) بالوحدة (كـ : **إقَامَةٍ وَاحِدَة ، واسْتِقَامَةٍ واحدة**) ودُحْرَجَةٍ واحدةٍ ، ولا يقال : دِحْرَاجَةً ، لأنه غير قياسي ، بل قيل : غير مسموع ، كما تقدم عن الصيمري .

والحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران : قياسي وسماعي ، لَحِقَتِ القياسي دون السماعي ، فإن كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لَحِقَتِ الأغلب منهما . قاله الشاطبي .

[١](**ولا يبنَى من غير الثلاثي مصدر للهيئة**) ، لأن بناء الفِعْلَة لا يتأتى فيه ، إذ يلزم من ذلك هدْم [١٥/ب] بنية الكلمة بحذف ما قُصِدَ إثباته فيها[١] ، فاجتُنِبَ ذلك ، واستُغْنِيَ عنه بنفس المصدر الأصلي ، (**إلا ما شذ من قولهم : واختَمَرَت**) المرأة (**خِمْرَةً**) بالمعجمة والراء : غَطَّتْ رأسَهَا بالْخِمَار ، (**وانْتَقَبَتْ نِقْبَةً**) أي[٢] : غطَّت وجهها بالنِّقاب ، (**وتَعَمَّمَ**) الرجلُ (**عِمَّةً**) : غطَّى رأسَه بالعِمَامة ، (**وتَقَمَّصَ قِمْصَةً**) : غطَّى جسده بالقميص ، وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم هدموا بنية[٣] المصدر وبنوا الفِعْلَة حرصًا على البيان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٥٥ـ وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةْ	وفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَةْ
٤٥٦ـ في غَيْرِ ذي الثَّلاَث بالتا الْمَرَّةْ	وشَذَّ فيه هَيْئَةٌ كالْخِمْرَةْ

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (أبنية) .

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (**والصفات المشبهة بها يأتِي وصف الفاعل من**) مضارع[1] (**الفعل الثلاثي**) المجرد من الزوائد (**على**) وزن (**فاعِل**) بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد إسقاط حرف المضارعة (**بكثرة**[2] **في** « **فَعَلَ** » **بالفتح**) ، حال كونه (**متعديًا**) إلى المفعول (كـ : **ضَرَبَهُ**) فهو ضاربٌ ، (**وقَتَلَه**) فهو قاتِلٌ ، (**أو لازمًا**) للفاعل (كـ : **ذَهَبَ**) فهو ذاهِب ، (**وغذا ؛ بالغين والذال المعجمتين ؛ بمعنى سال**) فهو غاذٍ ، يقال : غَذا الماء ، إذا سال ، وغَذا العِرْقُ ، إذا سال دمًا ، وغَذا البول : إذا انقطع ، وغَذا الشيب : إذا أسرع ، ويُستعمل متعديًا ، يقال : غَذا الطعامُ الصبيَّ وغذوته أنا باللبن ، فيكون من قسم المتعدي .

(**وفي** « **فَعِل** » **بالكسر**) ، حال كونه (**متعديًا**) إلى المفعول (كـ : **أَمِنَهُ**) فهو آمِنٌ ، (**وشَرِبَهُ**) فهو شاربٌ ، (**وركِبَهُ**) فهو راكِبٌ ، وذلك مستفاد من قول الناظم : **[٧٨]**

٤٥٧ــ كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا ... مِنْ ذِي ثلاثةٍ يَكُونُ ......

(**ويقلّ**) فاعِل[3] (**في**) « فَعِل » بالكسر (**القاصر**) على الفاعل (كـ : **سَلِمَ**) فهو سالِمٌ ، (**وفي : فَعُلَ ؛ بالضم ؛** كـ : **فَرُهَ**) بمعنى حَذِقَ ، فهو فارهٌ أي حاذِقٌ . وإلى ذلك أشار الناظم **[١٦/أ]** بقوله :

٤٥٨ــ وَهْوَ قَلِيلٌ في فَعُلْتَ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدّى ....

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (بكسرة) .

(٣) سقطت من « ط » .

(**وإنما قياس الوصف من : فَعِلَ**) المكسور العين (**اللازم : فَعِلٌ**) بفتح الفاء وكسر العين (**في الأعراض**) : جمع عَرَض ، بفتح العين المهملة والراء ، (كـ : **فَرِحٍ وأَشِرٍ**) ، بالتنوين فيهما ، والأَشِرُ : الذي لا يَحْمَدُ النعمة والعافية .

(و : **أَفْعَلُ ؛ في الألوان والْخِلَق**) ، فاللون (كـ : **أَخْضَرَ وأَسْوَدَ وأَكْحَلَ**) ، أي : أسود العينين من غير اكتحال ، (**وأَلْمَى**) : أي أسود حمرة الشفتين ، (و) الْخِلْقَة ، نحو : (**أَعْوَرُ وأَعْمَى**) وأجْهَرُ : وهو الذي لا يبصر في الشمس .

(**وفَعْلان**) بفتح الفاء وسكون العين ، (**فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن**) ، فالأول (كـ : **شَبْعَان وريَّان** ، و) الثاني نحو : (**عَطْشَان**) وصَدْيَان بمعنى عطشان ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٥٨ـ .... بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ ....

٤٥٩ـ وَأَفْعَلُ فَعْلاَنُ نَحْو أَشِرِ ونحو صَدْيَانَ وَنَحْوَ الأَجْهَرِ

(**وقياس الوصف من « فَعُل » بالضم : فَعِيل** كـ : **ظريف وشريف ، ودونه**) أي : دون فَعِيل (**فَعْلٌ**) بفتح الفاء وسكون العين (كـ : **شَهْم**) بالشين المعجمة من الشَّهَامة بمعنى الضخامة ، (**وضَخْمٍ**) بالضاد والخاء المعجمتين ، من ضَخُمَ الشيء إذا غَلُظَ .

(**ودونهما**) أي : دون فَعِيل وفَعْل (**أَفْعَلُ** كـ : **أَخْطَبُ**) بالخاء والظاء المعجمتين ، يقال : أخطب اللون : (**إذا كان أَحْمَرَ إلى الكُدْرَة ، وفَعَلٌ**) بفتحتين ، (كـ : **بَطَلٍ وحَسَنٍ ، وفَعَالٌ ، بالفتح**) في الفاء (كـ : **جَبَان**[1] ، **وفُعَال ، بالضم** كـ : **شُجَاع ، وفُعُل**) بضمتين (كـ : **جُنُبٍ**) بضم الْجيم والنون ، (**وفِعْلٌ**) بكسر الفاء وسكون العين (كـ : **عِفْرٍ**) بالعين المهملة والفاء (**أي : شُجاعٍ ماكرٍ**) ، وفي القاموس : أنه الخبيث الماكر[2] ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٦٠ـ وَفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيْلٌ بفَعُلْ ....

٤٦١ـ وَأَفْعَلٌ فيه قَلِيْلٌ وَفَعَلْ كالضَّخْمِ والْجَمِيْلِ والفِعْلُ جَمُلْ

(**وقد يستغنون عن صيغة فاعِل من « فَعَل » بالفتح بغيرها**[3]) من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره [١٦/ب] (كـ : **شَيْخٍ وأَشْيَبَ وطَيِّبٍ وعَفِيفٍ**) ،

(١) في « ط » : (جبال) .

(٢) القاموس المحيط (عفر) .

(٣) في « ط » : (بغيرهما) .

ولم يقولوا : شائِخٌ وشائِبٌ[١] وطائِبٌ وعافٌّ ، بالتشديد ، كما استغنوا بـ : تَرِكٍ وتَارِكٍ عن وَذِرٍ ووَاذِرٍ ووَدِعٍ ووادِعٍ ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٦١ـ .... وبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

ومحلّ الاستغناء ما لم يُستعمل له قياس ، أما ما استُعمل له قياس[٢] وسُمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو : مالَ يَمِيلُ فهو مائِلٌ وأمْيَلُ ، قاله الشاطبي .

(**تنبيه : جميع هذه الصفات**) المتقدمة الدالة على الثبوت (**صفات مشبهة**) باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين ، (**إلا فاعِلاً كـ : ضارِب**) ، من المتعدي ، (**وقائم**) من اللازم ، (**فإنه**) في الاصطلاح (**اسم فاعل ، إلا إذا أضيف**) فاعل (**إلى مرفوعه**) في المعنى ، (**وذلك فيما دل على الثبوت كـ : طاهِرِ القلب ، وشاحِطِ الدارِ**) ، بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين ، (**أي : بعيدِها**) ، والأصل[٣] : طاهِرٌ قلبُهُ وشاحِطَةٌ[٤] دارُهُ ، (**فصفة مشبهة أيضًا**) ، وقد أشبعنا الكلام فيه في باب إعماله ، وكان ينبغي أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لئلا يوهم[٥] أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة [٧٩] وليس كذلك ، ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة : مُسْتَقِيمُ الرأيِ ، ومُعْتَدِلُ القَامَةِ .

(١) في « ب » : (وشاب) .

(٢) سقط من « ب » : (أما ما استعمل له قياس) .

(٣) في « أ » : (وأصل) .

(٤) في « ب » : (وشاحط) .

(٥) في « ط » : (يتوهم) .

(فصـــــــــــل)

(**ويأتي وصف الفاعل من غير**) الفعل (**الثلاثـــي المجـــرد بلفـــظ**) حـروف (**مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف**[1] **المضارعة**) ، وشذ كسـرها فـي « مِعِيْنٍ » من أعانَ ، و« مِغِير » من أغارَ ، و« مِبِيْنٍ » من أبانَ ، بكسر الميم فيهن إتباعًـا لحركة ما بعدها ، (و) بشرطٍ (**كسر ما قبل الآخر**) تشبيهًا باسم الفاعِل من الثلاثي[2] ، وشذ « مُسْهَبٌ » من أسهَبَ[3] ، و« مُحْصَنٌ » من أحْصَنَ ، و« مُلْقَحٌ » مـن ألـقحَ ، بفتـح ما قبل الآخر فيهن (**مطلقًا ، سواء كان مكسورًا في المضـــارع كـ : مُنْطَلِـق** [١٧/أ] **ومُسْتَخْرِج**) ، فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونـه مضارعًـا ، أو مفتوحًـا في المضارع (كـ : **مُتَعَلِّم ومُتَدَحْرِج**) .

وأما نحو : مُخْتَار ومُنْقَاد ومُتَحَابٌّ ، بالإدغام ، فكسر ما قبل الآخر فيهن مقـدَّر إذا كُنَّ اسم فاعلٍ ، وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله :

٤٦٢ـ وَزِنَـةُ الْمُضَـارِعِ اسْـمُ فَـاعِلِ   مِـنْ غَـيْرِ ذِي الثَّـلاثِ كـالْمُوَاصِلِ
٤٦٣ـ مَـعْ كَسْرِ مَتْلُـوِّ الأخـيْرِ مُطْلَقَـا   وَضَـمُّ مِيـمٍ زائـدٍ قَـدْ سَـبَقَا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة ، لأن الواو لا تُـزاد أولاً ، واليـاء والألف يوقِعَان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ، ولكون مَخْـرَج الميـم قريبًـا مـن مَخْرَج الواو لأنهما من الشفتين ، وحُرِّكَت بالضم دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو : مَكْرَمٌ[4] ، والكسر يؤدي إلى الالتبـاس باسم الآلة منه .

---

(١) في « ب » : (حروف) .
(٢) في « ب » : (فاعل الثلاثي) .
(٣) في « ب » : (مشهب من أشهب) .
(٤) سقط من « ب » : (ولو في بعض الصور نحو : مكرم) .

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ . (**يأتِي وصف المفعول مـــن**) مضارع الفعل (**الثلاثي المجرد**) التام المتصرف (**على زنة مَفْعُول**) مـن المتعدي (كـ : **مَضْـرُوب ، ومَقْصُود**) ومَعْلُوم ، (**و**) من اللازم كـ : مَدْخُول عليه ، و(**مَمْرُور به**) ، زيدت[1] الميم لِما مر في اسم الفاعل ، وفُتحت للخفة وضُمَّ ما قبل الآخر خوفًا من المكان[2] ، ثم أشبعت الضمة ، فتولّد منها الواو ، لئلا يلزم وقوع مَفْعُلٍ في كلامهم[3] .

(**ومنه**)[4] أي : من اسم المفعول الثلاثـي الآتـي علـى زنـة مَفْعُـول : (**مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومَرْمِيٌّ**) ومَدْعُوٌّ ، (**إلا أنها غيِّرت**) عن صيغة مَفْعُول في اللفظ ، فأصل « مَبِيع » مَبْيُوع ، نُقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قُلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حُذفت الواو [١٧/ب] لالتقاء الساكنين ، [٨٠] وخصَّت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف .

[5]وأصل مَقُول : مَقْوُول بواوين ، نُقِلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حُذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين ، وخصَّت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف[5] ، هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول[6] .

---

(١) في « ب » : (زدت) .

(٢) بعده في « ب » : (والآلة) .

(٣) في حاشية يس ٧٩/٢ – ٨٠ : وقال بعضهم : إنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ : مَكْرُم ومَعْوُن ومَـأْلُك بمعنى رسالة ، ومَيْسُر ، كما قرئ : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَة ﴾ ، قال : ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ « مَفْعُلَة » ، وقد سُمع فيها ضم العين ثم حُذفت التاء ، وذلك ظاهر في قراءة : مَيْسُرَة .

(٤) في « ط » : (ومنه من أي) .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٦) الكتاب ٣٤٨/٤ .

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف منهما عين الفعل وأن الضمة في « مبيع » قُلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي[1] .

وأصل مَرْمِيّ : مَرْمَوِيٌ ، اجتمعت الواو والياء وسُبقت أحداهما بالسكون فقُلبت الواو ، ياء والضمة التي قبلها كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

وأصل مَدْعُوّ : مَدْعُوو بواوين ، أدغِمت الأولى في الثانية لاجتماع المِثْلَيْن . وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثي أشار الناظم بقوله :

٤٦٥ــ وفي اسْمِ مَفْعولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ زنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

(و) يأتي وصف المفعول من غيره ، أي : (**من غير الثلاثي**) المجرد (**بلفظ مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة**) ، لما مرَّ في اسم الفاعل ، وفَتْح ما قبل آخره[2] ، (**وإن شئت قلت**[3] : **بلفظ اسم فاعله بشرط فتْح ما قبل الآخر**) ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٤٦٤ــ وإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

ويأتي من المتعدي فلا يحتاج إلى صلة (**نحو : المَالُ مُسْتَخْرَجٌ** ، و) من اللازم فيحتاج إلى صلة نحو : (**زيدٌ مُنْطَلَقٌ به**) .

(**وقد ينوب فَعِيل عن مَفْعُول** كـ : **دَهِيْن**) بمعنى مَدْهُون ، (**وكَحِيْلٍ**) بمعنى مَكْحُول ، (**وجَرِيحٍ**) بمعنى مَجْرُوح ، (**وطَرِيْحٍ**) بمعنى مَطْرُوحٍ . قال ابن مالك : (**ومرجعه السماع**) وإن كان كثيرًا ، وإليه أشار الناظم[4] بقوله :

٤٦٦ــ وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ ....

وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ ، كـ : قَتِيلٍ ، لا فيما له **[١٨/أ]** فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ ، نحو : قَدَرٌ ، بفتح الدال ، ورَحِمٌ بكسر الحاء ، كقولهم : قَدِيْرٌ ورَحِيْمٌ بمعنى قادِر وراحِم .

وقد ينوب فَعِيْل عن مُفْعَل نحو : عَقَدْتُ العَسَلَ فهو عَقِيْدٌ ، وأعَلَّهُ الْمَرَضُ فهو عَلِيْلٌ ، أي : مُعْقَدٌ ومُعَلٌّ .

(١) انظر المنصف ١/٢٨٧ .

(٢) سقط حرف الهاء من الأصل .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (أشار في النظم) .

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد)

ووَجْه الشبه بينهما أنـها تؤنـث وتثنى وتجمـع ، تقـول في « حَسَـن » : حَسَـنَةٌ وحَسَـنَان وحَسَـنَتَان وحَسَـنُونَ وحَسَـنَاتٌ ، كمـا تقـول في « ضَـارِبٍ » : ضَارِبَـةٌ وضَارِبـان وضَارِبَتـان وضَارِبـونَ وضَارِبـاتٌ ، فلذلـك عملَـتْ النصـب كمـا يعملـه اسـم الفـاعل ، واقتصرتْ على واحد ، لأنه أقل درجـات المتعـدي ، وكـان أصلـها أن لا تعمـل النصـب ، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عملَه .

(**وهي الصفة**) المصوغة[1] لغير تفضيل ، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفـها دون إفادة الحدوث . وخاصيتها أنها (**التي استُحسن فيها أن تُضاف لما هو فـاعل**) بـها (**في المعنى**) ، سواء أكانت وصفًا لازمًا [٨١] لا يمكن انفكاكه ، كـ : طويـل الأنـف ، وعريـض الحواجب ، وواسع الفم ، أم يمكن انفكاكه (كـ : **حَسَنِ الوَجْهِ ونَقِيِّ الثَّغْـرِ ، وطـاهِرِ العِرْضِ**) ، فإن الْحُسْنَ والنَّقَايَةَ والطَّهَارَةَ مما يوجد ويُفقد .

(**فخرج**) باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي (**نحو : زيدٌ**[2] **ضاربٌ أبوه ، فإن إضافة الوصف**) وهو « ضَـارِبٌ » فيـه ، أي في هـذا التركيب (**إلى الفاعل**) وهو « أبوه » ممتنعة ، إذ لا يقال : ضَارِبُ أبيه ، (**لئلا توهِمَ**) الإضافة فيه[2] (**الإضافة إلى المفعول**) ، وأن [١٨/ب] الأصل : زيدٌ ضَارِبٌ أباه .

(١) في « ب » : (الموضوعة) .

(٢) سقطت من « ب » .

(و) خرج باسم الفاعل القاصر (**نحو : زيدٌ كاتِبٌ أبوه ، فإن إضافة الوصف**) وهو « كاتِبٌ » (**فيه**) إلى الفاعل وهو « أبوه » (**وإن كانت لا تمتنع**) على قلَّة ، (**لعدم اللَّبْس**) بالإضافة إلى المفعول ، لكون الكتابة لا تقع على الذوات ، (**لكنها**) على قلتها (**لا تحسن ، لأن الصفة**) الدالة على الثبوت (**لا تُضاف لمرفوعها حتى يقدَّر تحويل إسنادها عنه**) أي عن مرفوعها (**إلى ضمير موصوفها**) فيستتر في الصفة (**بدليلين** :

أحدهما : أنه لو لم يقدَّر) الأمر (**كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه**) ، لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله .

(و) الدليل (**الثاني : أنهم يؤنثون الصفة**[1]) بالتاء (**في نحو : هِنْدٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ**) ، فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذكِّرت كما تذكَّر مع المرفوع . قاله ابن عصفور . (**فلهذا**) التحويل (**حَسُنَ أن يقال**) في « زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالرفع : (**زيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ**) بالإضافة ، فالْحُسْن مسند إلى ضمير زيدٍ ، فيكون مسندًا إلى جملته بعد أن كان مسندًا إلى وَجْهه ، وذلك حَسَنٌ ، (**لأنَّ مَنْ حَسُنَ وَجْهُه حَسُنَ أن يُسنَد الْحُسْنُ إلى**) جميع (**جملته مجازًا**) ، عن الإسناد إلى الجزء منه ، فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض ، فهو مجاز قريب ، والباعث على ارتكابه غرض التخفيف .

قال ابن أبي الربيع[2] : إذا قلت : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، حصل عدة أمور ، كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ، لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد ، وكذلك الصفة والموصوف ، والفاعل والفعل ، والمضاف والمضاف إليه ، فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير ، فنقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستتر فيها ، لأن الصفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث رفعَتْ ضميره ، فَحُسُنَ أن يقال ذلك (**وقَبُحَ أن يقال**) في « زيدٌ كاتِبٌ أبوهُ » : (**زيدٌ كاتِبُ الأَبِ ، لأن من كَتَبَ** [١٩/أ] **أبوهُ لا يَحْسُنُ أنْ تُسْنَدَ الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد**) سرى من المضاف ، وهو الأب في « كاتبٌ أبوه » إلى المضاف إليه وهو الهاء ، فهو من الإسناء إلى المضاف إليه وإرادة المضاف .

ووَجْه قُرْب الأول وبُعْدِ هذا أنَّ الجزء بعض الكل ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الأُبُوَّة والبُنُوَّة . (**وقد تبيَّن**) مما شرحناه (**أن العِلْم بحُسْنِ**[3] **الإضافة**) في[4]

---

(١) في « أ » : (يؤنثون للصفة) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .
(٢) البسيط ١٠٧٨/٢ .
(٣) في « أ » : (يحسن) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٤٧/٣ .
(٤) في « ب » : (من) .

الصفة إلى مرفوعها (**موقوف على النظر في معناها**) ، وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت ، فما جاز من الصفات أن يسنَد إلى ضمير موصوفه فإضافته إلى مرفوعه حسنة[1] ، وما لا فلا ، (**لا**) موقوف[2] (**على معرفة كونها صفة مُشبهة ، وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور**) في قول الناظم :

٤٦٧ـ صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بها الْمُشْبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ

(**كما توهَّمه[3] ابن الناظم**) حين قال في الشرح[4] : « وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها ، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العِلْم بكون الصفة مشبهة ، فهو متأخر عنه ، وأنت تعلم أن العِلْم بالمعرَّف يجب تقديمه على العِلْم بالمعرَّف » انتهى .

وتقرير الدور منه أن العلْم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل ، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور[5] .

ودفعه الموضح بانفكاك الجهة ، وتقريره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل ، لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفًا على معرفة كونها صفة مشبهة ، وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حُوِّل إسنادها عنه إلى ضميره [١٩/ب] لا يكون فيه لَبْسٌ ولا قُبْحٌ ، فيحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل .

---

(١) في « أ » : (حسنًا) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (موقوفة) .

(٣) في « أ » : (توهمه ، وأثبت ما في « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٤٧/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣١٨ .

(٥) في « ب » : (في الدور) .

(فصـــــــــــــــل)

وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية [٨٢] والجمع ، وشرط[١] الاعتماد إذا تجرد[٢] من « أل » .

(**وتختص هذه الصفة**) المشبهة (**عن اسم الفاعل بخمسة أمور**) على ما هنا :

(**أحدها : أنها تصاغ من**) الفعل (**اللازم**) وضعًا أو قصدًا (**دون**) الفعل (**المتعدي**) الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت . فالمصوغة من اللازم وضعًا (كـ : **حَسَنٍ وجَمِيلٍ**) ، فإنهما مصوغان من حَسُنَ وجَمُلَ ، وهما لازمان وضعًا ، والمصوغة من اللازم قصدًا كـ : ضَارِبِ الأبِ ومضروبِ العبدِ ، فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قُصد بهما الثبوت جَرَيَا مجرى الصفة المشبهة ، كما قال في « التسهيل » في آخر هذا الباب[٣] .

(**وهو**) أي اسم الفاعل المراد به الحدوث (**يصاغ منهما**) أي : من اللازم والمتعدي ، فمن اللازم (كـ : **قائِمٌ** ، **و**) من المتعدي نحو : (**ضَارِبٌ**) .

الأمر (**الثاني : أنها**) تكون (**للزمن**) الماضي المتصل بالزمن (**الحاضر الدائم**) كـ : حَسَنِ الوَجْهِ الآنَ ، (**دون الماضي المنقطع والمستقبل**) ، فلا يقال : حَسَنُ الوَجْهِ أمسِ ولا غدًا ، (**وهو**) أي اسم الفاعل (**يكون لأحد الأزمنة الثلاثة**) ، نحو : حاسِنٌ أمسِ أو الآنَ أو غدًا . والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت : حَسَنٌ ولا تقول : حاسِنٌ ، وإن أردت حدوثه قلت : حاسِنٌ ، ولا تقول : حَسَنٌ . قاله الشاطبي وغيره ، وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله :

٤٦٨ــ وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيْلِ الظَّاهِرِ

(١) في « ب » : (وبشرط) .

(٢) في « ب » : (تجردا) .

(٣) في التسهيل ص ١٤٢ : (وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، ولو كان من متعدّ ، إن أمن اللبس ، وفاقًا للفارسي ، والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقًا) .

الأمر (**الثالث : أنها تكون مُجَارية للمضارع في تحرُّكه وسكونه**) ، والمراد تقابل حركة بحركة ، وسكون بسكون ، لا تقابل حركة بعينها ، إذ لا يشتَرط التوافق في أعيان الحركات ، ولهذا قال ابن الخشاب[1] : وهو وزن عَرُوضي لا تصريفي ، سواء أكانت مصوغة من ثلاثي أو من[2] غيره ، فالثلاثي (كـ : **طاهِرِ القلب ، وضامِرِ البطْنِ**) ، وغير الثلاثي [نحو : مُدَحْرِجُ الْحَجَر ، (و][3] **مُسْتَقِيم الرَّأْيِ ، ومُعْتَدِلُ القَامَةِ**) ، فإنها [٢٠/أ] مُجَارية لـ : يَطْهُرُ ويَضْمُرُ [ويُدَحْرِجُ][3] ويَسْتَقِيمُ ويَعْتَدِلُ ، (**وغير مُجَارية له**) ، أي للمضارع (**وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كـ : حَسَنٍ وجَمِيلٍ وضَخْمٍ ومَلآن**) ، فإنها ليست مُجَارية لـ : يَحْسُنُ ويَضْخُمُ ويَمْلأُ . وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة : إنها لا تكون إلا غير مجارية ، مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله : [من المديد]

٦٠٠ــ مِنْ صَدِيْقٍ أوْ أخِي ثِقَةٍ أوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين ، بمعنى بعيد ، صفة مشبهة ، وهي مُجَارية لـ : يَشْحَط ، وجوابه ممكن ، إذ لَهم أن يقولوا : ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرِيَ مَجرى الصفة المشبهة في الحكم ، لا أنه صفة مشبهة حقيقة .

ولا يكون اسم الفاعل إلا مُجَاريًا له ، أي للمضارع ، كـ : ضَارِبٍ ويَضْرِبُ ، ومنه : قائِمٌ ويَقُومُ ، لأن الأصل : يَقْوُمُ ، بسكون القاف وضم الواو ، ثم نقلوا ، وداخِلُ يَدْخُلُ ، لأن توافق أعيان الحركات غير معتبَر كما تقدَّم .

الأمر (**الرابع : أن منصوبها لا يتقدم عليها**) لأنها فرع اسم الفاعل في العمل ، فلا يجوز : زيدٌ وَجْهَه حَسَنٌ ، (**بخلاف منصوبه**) ، فإنه يجوز تقديمه عليه ، تقول : زيدٌ عمرًا ضَاربٌ ، (**ومن ثَمَّ**) بفتح المثلثة ، أي : ومن أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه ، (**صح النصب**) : أي نصبُ الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغَل عنه بضميره ، باسم فاعل محذوف (**في نحو : زيدًا أنا ضَارِبُه**) ، لأن ما يعمل في المتقدِّم عليه يصح أن يفسِّر عاملاً فيه .

---

(١) ورد قوله في مغني اللبيب ٢/٤٥٨ .

(٢) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٣) إضافة ضرورية من « ب » فقط .

٦٠٠– البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ١/١٣١ ، ٢١٧ ، وشرح المغني ٢/٨٥٨ ، والكتاب ١/١٩٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٢١ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٤٥٩ .

(**وامتنع**) نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببه[(١)] ، بصفة مشبهة محذوفة (**في نحو : زيدٌ أبوهُ حَسَنٌ [٨٣] وَجْهَهُ**) ، [(٢)]فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتملة على زيد ، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وَجْهه ، لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان ، وحَسَنٌ : خبره ، والجملة خبر « زيد » كما امتنع أن يقال : وَجْهَ[(٣)] الأبِ زيدٌ حَسَنَةٌ ، بنصب الوَجْه .

الأمر (**الخامس : أنه يلزم كون معمولها سببيًّا ، أي**) اسمًا ظاهرًا (**متصلاً بضمير موصوفها إما لفظًا نحو : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ**[(٢)]) ، فـ : وَجْهه : معمول « حَسَنٌ » وهو سببي لأنه اسم [٢٠/ب] ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيدٌ ، (**وإما**) متصل بضمير موصوفها (**معنًى نحو : زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ**) ، فـ : الوَجْه : معمول « حَسَنٌ » وهو سبي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى ، أي : الوَجْهُ (**منه**) ، أي : من زيد ، هذا رأي البصريين ، (**وقيل**) : لا حذف ، و(**إن : أل**) في الوَجْه (**خَلَفٌ عن**) الضمير (**المضاف إليه**) ، وهو رأي الكوفيين ، ويرده[(٤)] التصريح بالضمير مع « أل » كقوله : [من الطويل]

٦٠١– رَحِيْبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ منها رَقِيقَةٌ   بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

(**وقول ابن الناظم**) في شرح النظم[(٥)] ؛ ما معناه : (**إن جاز نحو : زيدٌ بكَ فَرِحٌ**) ، بتقديم المعمول وهو « بك » مع أنه غير سببي ، على أن الصفة وهي « فرح » (**مبطِلٌ لعموم قوله**) يعني الناظم[(٦)] : (**إن الْمعمول**) للصفة الْمشبهة (**لا يكون إلا سببيًّا**) ، ولا يكون إلا (**مؤخَّرًا، مردودٌ**) ، خبر قول ابن الناظم ، (**لأن المراد بالمعمول**) في قول الناظم :

(١) في « أ » ، « ط » : (سببيه) ، والتصويب من « ب » .

(٢) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٣) في « أ » : (وجهه) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٤) في « ب » : (ويؤيده) .

٦٠١– البيت لطرفة في ديوانه ص ٣٠ ، وخزانة الأدب ٣٠٣/٤ ، ٢٢٨/٨ ، والمحتسب ١٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٣/١ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٣١٩ .

(٦) التسهيل ص ١٤١ .

٤٧٠ـ وَسَبْقُ مَا تعمَلُ فيهِ مُجْتَنَبْ وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

(**ما عَمَلُها فيه بحق الشبه**) باسم الفاعل ، كما أفهمه قول الناظم :

٤٦٩ـ وعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

(**وإنَّمَا عملها في الظَّرف**) [وعديله][1] وهو « بك » (**مِمَّا فيها من معنَى الفعل**) ،لأن الظرف [وعديله][1] مِمَّا يكتفي برائحة الفعل ،كما قاله التفتازاني ،(**وكذا عملها في الْحال**) ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ طَلْعَةً ، (**و**) في (**التمييز**) نحو : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهًا ، (**ونحو ذلك**) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي ، (**بخلاف اسم الفاعل**) فإنه قوي الشبه بالفعل ، فيعمل في متأخِّر ومتقدِّم ، وفي سببي وأجنبي .

وتختص أيضًا بأمور منها : أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ، ومنها : أن لا تعمل محذوفة ، ومنها ، أنها تؤنَّث بالألف ، ومنها : أنها تُخالِف فعلها فتنصب مع قصوره ، ومنها : دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تَخَلّل ، كـ : حَسَنِ الوَجْهِ ، ومع التخلل نحو : مُتَقَلِّبِ الْخَاطِرِ ، ومنها : استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ، ومنها : أنه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها ، نحو : مررتُ بِحَسَنٍ وَجْهِهِ .

ومنها : أنه لا يجوز أن يفصَل بينها [٢١/أ] وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ، ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ، ومنها : أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقًا بخلاف اسم الفاعل ، فإنه [٨٤] يتعرَّف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي ، أو أريد به الاستمرار ، ومنها : أن منصوبها[2] [المعرفة][3] مشبه بالمفعول به ، ومنصوب[4] اسم الفاعل مفعول به ، ومنها : أن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف ، والداخلة عليه اسم موصول على الأصح فيهما .

---

(١) إضافة ضرورية من « ب » .

(٢) في « ب » : (معمولها) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : (ومفعول) .

(فصــــــــــــل)

(لمعمول هذه الصفة) المشبهة **(ثلاث حالات :**

الرفع على الفاعلية) للصفة . **(قال الفارسي**[١] **: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة)** بدل بعض من كل . ويردُّه حكاية الفراء : مررتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوَجْهُ ، إذ لو كان الوجه بدلاً من الصفة لوجب تأنيثها ؛ لأن الصفة إذا رفعت ضميرًا وجبَ تأنيثها ، وحكاية الكوفيون : بامرأةٍ قَوِيمِ الأَنْفُ ، وأنه يجوز : برجُلٍ مضْرُوبٍ الأَبُ ، بالرفع ، وليس هذا البدل كلاًّ ولا بعضًا ولا اشتمالاً .

(والخفض بالإضافة) أي بإضافة الصفة إليه ، **(والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة)** كـ : الوَجْهَ ، وعليه ، **(أو على التمييز إن كان نكرة)** ، كـ : وَجْهًا .

(والصفة مع كل من الثلاثة) وهي : الرفع والنصب والخفض ، **(إما نكرة أو معرفة)** مقرونة بـ « أل » ، **(وكل من هذه الستة)** الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها **(للمعمول معه ست حالات ، لأنه)** ؛ أي المعمول ؛ **(إما بـ : أل ، كـ : الوَجْهِ ، أو مضاف لما فيه « أل »** كـ : **وَجْهِ الأَبِ ، أو مضاف للضمير** ، كـ : **وَجْهِهِ ، أو مضاف لمضاف للضمير** كـ : **وَجْهِ أَبِيهِ ، أو مجرد)** من « أل » والإضافة كـ : وَجْهٍ ، **(أو مضاف إلى المجرد)** من « أل » والإضافة (كـ : **وَجْهِ أبٍ ، فالصور ست وثلاثون)** صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها .

وهي ضربان : جائز وممتنع ، [٢١/ب] فالجائز اثنان وثلاثون صورة ، **(الممتنع منها أربع وهي : أن تكون الصفة بـ « أل » والمعمول مجردًا منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو)** أي المعمول ؛ **(مَخفوض ، كـ : الحَسَنِ وَجْهِهِ ، أو)** الحَسَنِ **(وَجْهِ أبيهِ ، أو)** الحَسَنِ **(وَجْهٍ ، أو)** الْحَسَنِ **(وَجْهِ أبٍ)** ، لأن الإضافة في هذه الصور الأربع لم تُفِدْ تعريفًا ، كما في نحو غلامِ زيدٍ ، ولا تخصيصًا ، كما في نحو : غلامِ رَجُلٍ ، ولا تخفيفًا كما في : نحو حَسَنِ الوَجْهِ ، ولا تخلصًا من قُبْحِ حذفِ الرابط أو التجوز في العمل ، كما في الْحَسَنِ الوَجْهِ .

(١) الإيضاح العضدي ١٥٣/١ .

وينقسم الجائز إلى قبيح وضعيف وحَسَن ، فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت ، أو مع « أل » المجرد[1] منها ، ومن الضمير والمضاف إلى المجرد ، وذلك أربع صور ، وهو : حَسَنٌ وَجْهُ ، وحَسَنٌ وَجْهُ أبٍ ، والْحَسَنُ وَجْهُ ، والْحَسَنُ وَجْهُ أبٍ .

ووَجْه قبحها خلوّ الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظًا ، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرًا .

وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة[2] من « أل » المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره . ووَجْه ضعفه[3] أنه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي .

وجرُّ الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ، وذلك ست صور وهي : حَسَنٌ الوَجْهَ ، وحَسَنٌ وَجْهَ الأَبِ ، وحَسَنٌ وَجْهَهُ ، وحَسَنٌ وَجْهَ أبيهِ ، بالنصب فيهن ، وحَسَنُ وَجْهِهِ وحَسَنُ وَجْهِ أبيهِ ، بالجر فيهما .

وهو ؛ أي الجر ؛ عند سيبويه من الضرورات[4] ، وأجازه الكوفيون في السَّعَة[5] ، وهو الصحيح لوروده في [٨٥] الحديث كقوله في وصف النبي ﷺ : « شَثْنُ أصَابِعِهِ »[6] ، وفي حديث أم زرع : « صُفْرُ وُشَاحِهَا »[7] ، وفي حديث الدجَّال : « أعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى »[8] . ومع جوازه ففيه ضعف ، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه .

[٢٢/أ] وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من « أل » المعرَّف بها والمضاف إلى المعرَّف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، ونصب الصفة المجرَّد من

---

(١) في « ب » : (المجردة) .

(٢) في « ب » : (المتجردة) .

(٣) أي : ضعف النسب ، كما في « ب » .

(٤) في « ب » : (وعند سيبويه أنه من الضرورة) .

(٥) انظر شرح التسهيل ٩٦/٣ ، والارتشاف ٢٤٦/٣ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الجعد ، برقم ٥٥٦٨ : (عن أنس : كان النبي ﷺ شثن القدمين والكفين) .

(٧) من حديث أم زرع ، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة برقم ٢٤٤٨ ، وانظره في فتح الباري ٢٥٤/٩، والنهاية ٣٦/٣، وفيه : (أي أنها ضامرة البطن ، فكأن رداءها صفر : أي خالٍ ، والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه) .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء برقم ٣٢٥٧ ، ومسلم في الإيمان ، باب ذكر الدجال برقم ١٦٩ .

« أل » والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما ، وجَرُّ الصفة المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بها ، والمجرَّد من « أل » والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما ، ورفعُ الصفة مع « أل » المعرَّف بها ، والمضاف إلى المعرَّف بها أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، ونصْبُ الصفة المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، والمجرَّد من « أل » والإضافة ، والمضاف إلى المجرَّد منهما ، وجَرُّ الصفة المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بـ « أل ».

فهذه اثنتان عشرون صورة وهي : حَسَنُ الوَجْهُ وحَسَنٌ وَجْهُ الأَبِ ، وحَسَنٌ وَجْهُهُ ، وحَسَنٌ وَجْهُ أبيه ، وحَسَنٌ وَجْهًا ، وحَسَنٌ وَجْهَ أبٍ ، وحَسَنٌ الوَجْهَ ، وحَسَنٌ وَجْهَ الأَبِ ، وحَسَنُ وَجْهٍ ، وحَسَنُ وَجْهِ أبٍ ، والْحَسَنُ الوَجْهِ ، والْحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ ، والْحَسَنُ وَجْهُهُ ، والْحَسَنُ وَجْهُ أبيهِ ، والْحَسَنُ الوَجْهُ ، والْحَسَنُ وَجْهُ الأبِ ، والْحَسَنُ وَجْهَهُ ، والْحَسَنُ وَجْهَ أبيهِ ، والْحَسَنُ وَجْهًا ، والْحَسَنُ وَجْهَ أبٍ ، والْحَسَنُ الوَجْهِ ، والْحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ . وذلك كله مستفاد من قول الناظم :

٤٧١ــ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أل ... وَدُونَ أل مَصْحُوبَ أل وما اتَّصَلْ

٤٧٢ــ بِهَا مُضَافًا أوْ مُجَرَّدًا وَلاَ ... تَجْرُرْ بها مَعْ أل سُمًا مِنْ أل خَلاَ

٤٧٣ــ وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيها وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

وأوصل[1] بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة ، وذلك أنه جعل الصفة إما بـ « أل » أو لا ، فهذه حالتان ، ومعمولها إما بـ « أل » أو مضاف [٢٢/ب] أو مجرد . والمقرون بـ « أل » نوع واحد كـ : الْحَسَنِ الوَجْهِ[2] ، والمضاف[3] ثمانية أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف نحو : حَسَنُ وَجْهِهِ .

والثاني : مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو : حَسَنُ وَجْهِ أبيهِ .

والثالث : مضاف إلى المعرَّف بـ : أل ، نحو : حَسَنُ وَجْهُ الأَبِ .

والرابع : مضاف إلى مجرد نحو : وَجْهُ أبٍ .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو : جَمِيلَةُ أنْفِهِ ، من قولك : مررْتُ بامرأةٍ حَسَنِ وَجْهِ جاريَتِهَا جَمِيلَةِ أنْفِهِ .

(١) في « ب » : (واصل) .
(٢) سقط من « ب » : (والمقرون . . . . حسن الوجه) .
(٣) في « ب » : (وجعل المضاف) .

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو : جَمِيلُ خَالِهَا ، من قولك : مررتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْنَةِ جَمِيلِ خَالِهَا .

والسابع : مضاف إلى موصول نحو : « الطَّيِّبِـي كُلُّ ما التاثَتْ به الأُزُرُ » من قوله :

[من البسيط]

٦٠٢ـ فَعُـجْ بـها قَبْـلَ الأَخْيَـار مَنْزِلَـةً والطَّيِّبِـي كُلُّ ما التـائَتْ بـه الأُزُرُ

[٨٦] والثامن : مضاف إلى موصوف بجملة ، نحو : رأيتُ رجُلاً حَدِيدُ سِـنَانِ رُمْحٍ يَطْعَنُ به .

والمجـرَّد مـن الإضافـة و« أل » يشـمل ثلاثـة أنـواع : الموصـول نحـو قولـه :

[من الطويل]

٦٠٣ـ أسِـيلاَتُ أبْـدَانٍ رِقَـاقٍ خُصُورُهَـا وَثِـيرَاتُ مـا التَفَّـتْ عَلَيْـهِ الْمَـآزِرُ

والموصوف نحو : « جَمًّا نَوَالاً أعَدَّهُ » من قوله : [من الطويل]

٦٠٤ـ تَـزُورُ امـرأً جَمًّـا نَـوَالاً أعَـدَّهُ لِمَـنْ أمَّـهُ مُسْـتَكْفِيًا أزْمَـةَ الدَّهْـرِ

وغيرهما نحو : مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ .

هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها ، تصير أربعًا وعشرين ، وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الإعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ، ويُضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميرًا ، وهي[1] ثلاثة :

الأولى : أن يكون مجرورًا ، وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من « أل » نحو قولك : مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيلِهِ .

الثانية : أن تُفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من « أل » نحو : قريشٌ نُجَبَاءُ الناسِ ذُرِّيَّةً وكِرَامُهُمُوهَا .

٦٠٢- البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٣/١ ، والارتشاف ٢٤٥/٣ ، وشـرح التسـهيل ٩١/٣ ، والمقاصد النحوية ٦٢٥/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥٧/٢ .

٦٠٣- البيت لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية ٦٢٩/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في شـرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٩١/٣ .

٦٠٤- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ ، وشرح التسـهيل ٩١/٣ ، وشرح المرادي ٥١/٣ .

(١) في « ب » : (وهو) .

الثالثة : أن تتصل به ولكن تكون الصفة بـ « أل » نحـو : زيـدٌ الْحَسَـنُ الوَجْـهَ الْجَمِيلَهُ . والضمير في هاتين الصورتين [٢٣/أ] منصوب ، فصارت خمسة وسبعين .

والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه[١] جمع سلامة أو جمع تكسير ، أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموعه[٢] جمع سلامة أو جمع تكسير ، وهذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة .

وإذا نوَّعْتَ نفسَ الصفة إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، وضربْتَـهَا في الستمائة تصير ألفًا وثمانمائة ، وإذا نوَّعْتَ نفس الصفة أيضًا من وَجْـه آخـر إلى مفـرد مذكـر ومثنـاه ومجموعه ، إلى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه ، كانت ثمانيًا ، فإذا ضربْتَ فيها الألف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفًا وأربعمائة .

قال : ويستثنى من هذه الصور الضمير ، فإنه لا يكون مجموعًـا جمـع تكسـير ولا جمع سلامة ، وجملة صوره مائة وأربع وأربعون ، فالبـاقي أربـعَ عَشْـرَةَ ألفًـا ومائتـان وسـت وخمسون ، بعضُها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها المُمتنع على ما تقدَّم . انتهى .

---

(١) في « ب » : (أو لمجموع) .
(٢) في « ط » : (أو لمجموع) .

(هذا بـــاب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره ، أو قلَّ نظيره ، قاله ابن عصفور[1] .

فخرج بـ : « وَصْفِ الفاعل » وصفُ المفعول ، فلا يقال : ما أضْرِبَ زيدًا ، تعجبًا من الضرب الواقع على زيد ، وبـ : « خفي سببها » الأمور الظاهرة الأسباب ، فلا يُتعجب في شيء منها لقولهم : « إذا ظَهَرَ السببُ بَطَلَ العَجَبُ » وبـ : « قلة النظائر والخروج عنها » ما تكثر نظائره في[2] الوجود ولا يُستعظم ، فلا يُتعجب منه[3] .

(و) التعجب[4] (**له عبارات**) كثيرة واردة في الكتاب والسُّنَّة ولسان العرب ، فمن الكتاب (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ** ﴾) [البقرة/٢٨] (و) من السنة قوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه : (**سُبْحَانَ اللهِ ، إِنَّ المؤمِنَ** [٢٣/ب] **لا يَنْجَسُ**)[5] . (و) من كلام العرب قولهم[6] : (**للهِ درُّه فارسًا**) . وإنما لم يُبَوَّب لها في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة .

(**والمبوَّب له منها**[6] **في النحو**) صيغتان (**اثنتان**) موضوعتان له :

---

(١) المقرب ٧١/١ .

(٢) في « أ » : (من) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٣) انظ المقرب ٧١/١ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الغسل برقم ٢٨١ ، ومسلم في الحيض برقم ٣٧١ .

(٦) سقطت من « ب » .

(**إحداهما : ما أَفْعَلَهُ ، نحو : ما أَحْسَنَ زيدًا**) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٤٧٤ـ بأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ ما تَعَجُّبا ....

والكلام فيها في [٨٧] شيئين ، في « ما »[١] و« أفْعَلَ » ، (**فأما : ما**) التعجبية (**فأجمعوا على اسميتها ، لأن في** « أَحْسَنَ » **ضميرًا يعود عليها**) اتفاقًا ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، (**وأجمعوا**) أيضًا (**على أنها مبتدأ لأنها مجردة**) عن العوامل اللفظية (**للإسناد إليها**) ، وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب ، فشاذ لا يقدح في الإجماع . (**ثم**) بعد الاتفاق على أنها سم مبتدأ ، اختلفوا في معناها ، (**قال سيبويه**) وجمهور البصريين : (**هي نكرة تامة بمعنَى شيء ، وابتُدئَ بها لتضمنها معنَى التعجب**[٢]) ، كما قالوا في قول[١] الشاعر : [من الكامل]

٦٠٥ـ عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإقَامَتِي فِيْكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أعْجَبُ

(**وما بعدها**) من الجملة الفعلية (**خبر ، فموضعه رفع**[٣]) .

وقال الأخفش[٤] : **هي**) أي : ما (**معرفة ناقصة**) أي موصولة (**بمعنَى** « **الذي** » **وما بعدها**) من الجملة الفعلية (**صلة**) لها (**فلا موضع له**) من الإعراب ، (**أو نكرة ناقصة**) ؛ أي نكرة موصوفة بمعنى « شيء » (**وما بعدها**) من الجملة الفعلية (**صفة**) لها ، (**فمحله رفع**) تبعًا لمحل « ما » .

(**وعليهما**) أي على قول الأخفش من التعريف والتنكير الناقصين ؛ (**فالخبر**) أي خبر المبتدأ الذي هو « ما » التعجبية (**محذوف وجوبًا ، أي**) : الذي ، أو شيءٌ أحْسَنَ زيدًا (**شيءٌ عظيمٌ**) ، ورُدَّ بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقديم الإفهام بالصلة [٢٤/أ] أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر ، والمعتاد فيما تضمَّن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقدُّم الإبهام[٥] .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) انظر الكتاب ٣٢٨/١ - ٣٢٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٦ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢١ .

٦٠٥- البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٤١٦/١ ، ولهني بن أحمر في الكتاب ٣١٩/١، ولسان العرب ٦١/٦ (حيس) ، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ ، ولرؤبة في شرح المفصل ١١٤/١ ، وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٢٨٨ ، وشرح الأشموني ٩٧/١، وشرح قطر الندى ص ٣٢١ ، وهمع الهوامع ١٩١/١.

(٣) انظر شرح المفصل ٤٩/٧ ، والكتاب ٧٢/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٩/٧ ، والارتشاف ٣٣/٣ .

(٥) في « أ » : (ما تقدم) ؛ بزيادة (ما) .

والثاني : التزام حذف الخبر دون شيء يسدُّ مسدَّه .

وروي عن الأخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور ، وذهب الفراء وابن درستويه إلَى أن « ما » استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل[1] عن الكوفيين ، وهو موافق لقولهم باسمية « أفْعَلَ » فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ مَا أصْحَابُ اليَمِيْنِ ﴾ [الواقعة/٢٧] .

والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه ، لأن قصد المتعجِّب الإعلام بأن المتعجَّب منه ذو مزية إدراكها جلي[2] ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبَّر بها عن ذلك أن تُفتتَح بنكرة غير مختصة ليحصُل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام ، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع « أفْعَلَ » على المتعجَّب منه ، إذ لا يكن إلا مختصًّا ، فتعين كون الباقي وهو « ما » مقتضيًا للإبهام .

(**وأما : أفْعَلَ**) بفتح العين (كـ : **أحْسَنَ**) ففيه خلاف ، (**فقال البصريون والكسائي**) وهشام : (**فعل**) ماض (**للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو : ما أَفْقَرَنِي إلَى رَحْمَةِ الله**) ، وما أحْسَنَنِي إنْ اتَّقَيتُ اللهَ ، (**ففتحته**) التي في آخره (**بناء**) لا إعراب ، (**كالفتحة في « ضَرَبَ » من**) قولك : (**زيدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده**) من الاسم المنصوب (**مفعول به**) ، كما أن ما بعد « ضَرَبَ » من الاسم المنصوب مفعول به ، فإعراب : ما أحْسَنَ زيدًا ، مثل[3] إعراب : زيدٌ ضربَ عمرًا ، حرفًا بحرف .

(**وقال [٨٨] بقية الكوفيين**) غير الكسائي وهشام : « أفْعَلَ » (**اسم لقولهم**) أي العرب (**ما أُحَيْسِنَهُ**) وما أُمَيْلِحَهُ ، بالتصغير ، ولم يصغروا غيرهما ، والتصغير من خصائص[4] الأسماء ، (**ففتحته**) التي في آخره (**إعراب**) لا بناء (**كالفتحة في**) « عندَكَ » من قولك : (**زيدٌ عنْدَكَ ، [٢٤/ب] وذلك لأن مُخالفة الخبر للمبتدأ**) في المعنى (**تقتضي عندهم نصبه**) أي : نصب الخبر ، بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كـ : ﴿ اللهُ رَبُّنَا ﴾ [الشورى/١٥] أو مشبهًا به نحو : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [الأحزاب/٦] فإنه يرتفع ارتفاعه . ولما كان مخالفًا له بحيث لا يُحْمَلُ عليه حقيقة ولا حكمًا خالفه في الإعراب .

(١) شرح التسهيل ٣/٣٢ .
(٢) بعدها في « أ » : (خبر) .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) في « أ » ، « ب » : (خواص) ، وأثبت ما في « ط » .

والناصب له عندهم معنوي ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ، ولا يحتاج إلَى شيء يتعلق به الخبر ، (و : **أحْسَنَ ؛ إنما هو في المعنَى وصف لـ : زيد ، لا لضمير : ما**) فلذلك نَصَبَ . (**و : زيدًا ؛ عندهم مشبه بالْمفعول به**) ، لأن ناصبه وصف قاصر[1] ، فأشبه نصبَ الوجهِ في قولك : « زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ » . وأجيب بأن التصغير في « أفْعَلَ » شاذ ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عمومًا لجموده ، وأنه لا مصدر له . أو أنهم[2] ذهبوا بتصغيره إلَى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة . قاله أبو البقاء[3] . وأشبه أفْعَلَ التفضيل خصوصًا بكونه على وزنه ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُبْنَيان إلا مما استكمل شروطًا ، يأتي ذكرها .

وندر حذف همزة « أفْعَلَ » سُمِع : ما خَيْرَه وما شَرَّهُ ، بمعنى : ما أخْيَرَهُ وما أشَرَّهُ ، ولما حذفوا همزة « أخْيَرَ » حركوا الخاء بحركه الياء ، ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف « ما » ويقول : مَخْيَرَه ، وسمع الكسائي : مَخْبَثَهُ .

(**الصيغة الثانية**) من صيغتَي التعجب : (**أفْعِلْ به**) بكسر العين ، (**نحو أَحْسِنْ بزيدٍ**) ، وإليها الإشارة بقول الناظم :

٤٧٤ـ .... أو جِئْ بأَفْعِلْ قبل مجرور بِبَا

(**وأجمعوا على فعلية : أفْعِلْ**) لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ، فأما أَصْبِعٌ بفتح الهمزة ، لغة في إِصْبَعٍ فنادر ، وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن « أفْعِلْ » اسم . قال المرادي[4] : ولا وجه له .

(**ثم**) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته ، (**قال البصريون**) ؛ جمهورهم : (**لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر**) ، فمدلوله ومدلول « أحْسَنَ » في : ما أحْسَنَ زيدًا من حيث التعجب واحد ، (**وهو في الأصل فعل ماض**) صيغته (**على** [٢٥/أ] **صيغة : أفْعَلَ**) بفتح العين ، وهمزته للصيرورة (**بمعنَى صار ذا كذا**) ، فأصل « أحْسِنْ بزيدٍ » : أحْسَنَ زيدٌ ، أي صار ذا حُسْنٍ ، (**كـ : أَغَدَّ البعِيْرُ ، أي صار ذا غُدَّة**) ، وأبقلت الأرض : أي صارت ذات بقل ، (**ثم غُيِّرَت الصيغة**) الماضوية إلَى الصيغة الأمرية ، فصار : أحْسِنْ زيدٌ ، بالرفع ، (**فَقَبُحَ إسناد**) لفظ (**صيغة الأمر إلَى الاسم الظاهر**) ، لأن صيغة

(١) في « ب » : (فعل) .
(٢) في « ب » : (أو لأنهم) .
(٣) ورد قوله في كتابه التبيين ص ٢٩٠ – ٢٩١ .
(٤) شرح المرادي ٦٣/٣ .

الأمر لا ترفع الاسم الظاهر ، (**فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول بــه**) المجرور بالباء ، (كـ : **امرر بزيد ، ولذلك**) القبح (**الـتُزمت**) زيادتـها صونًا للفظ عن الاستقباح ، (**بخلافها**) أي : بخلاف زيادة الباء (**في**) فاعل الفعل الماضي نحو : (﴿ **كَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا** ﴾) [الرعد/٤٣] (**فيجوز تركها**) المجرور لعدم الاستقباح (**كقوله**) ؛ وهو سحيم ؛ بمهملتين ؛ عبد بني الحسحاس ؛ بمهملات أربع : [من الطويل]

٦٠٦ــ عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا (**كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ نَاهِيَا**)

فحذف الباء من فاعل « كفى » .

(**وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف**) : أَفْعِلْ ؛ بكسر العين في التعجب ؛ (**لفظه ومعناه الأمر**) حقيقة ، (**وفيه ضمير**) مستتر مرفوع على الفاعلية ، (**والباء للتعدية**) داخلة على المفعول به لا زائدة[1] .

(**ثم**) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في « أَفْعِلْ » ، (**قال ابن كيسان**) من الكوفيين : (**الضمير**) المستتر في أفْعِلْ[2] لِلْحُسْنِ المدلول عليه بـ : أَحْسِنْ ، كأنه قيل : أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ ، أي : دُمْ به والْزَمْهُ ، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال ، لأن ضير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يُجْمَع ، واستحسنه ابن طلحة .

(**وقال غيره**) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم ، وهم : الفراء من الكوفيين ، والزجاج من البصريين ، وابن خروف والزمخشري من المتأخرين : الضمير المستتر في « أَفْعِلْ » (**للمخاطب**) المستدعى منه التعجب ، وكان القياس [٢٥/ب] أن يقال في التأنيث : أَحْسِنِي ، وفي التثنية : أَحْسِنَا ، وفي الجمع : أَحْسِنُوا أو أَحْسِنَّ ، (**وإنما الـتُزم إفراده**) وتذكيره واستتاره ، [٨٩] (**لأنه**) أي : أَفْعِلْ المستتر فيه الضمير (**كلام جرى مجرى المثل**) ، والأمثال لا تَغَيَّرُ عن حالها .

٦٠٦- البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف ١٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٧/١ ، ١٠٢/٢ ، ١٠٣، وسر صناعة الإعراب ١٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٥/١ ، والكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، ولسان العرب ٢٢٦/١٥ (كفى) ، ومغني اللبيب ١٠٦/١ ، والمقاصد النحوية ٦٦٥/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٥ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٢٣ ، وشرح المفصل ١١٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، ولسان العرب ٣٤٤/١٥ (نهى) ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ .

(١) انظر الارتشاف ٣٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ .

(٢) سقط من « ب » : (المستتر في أفعل) .

وضَعُفَ مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه: أحدهــا: استعمال الأمـر بمعنـى الماضي، وهو ما لم يُعْهَدْ والمعهود عكسه. والثاني: استعمال أفْعِـلْ بمعنـى «صـار» وهـو قليل. والثالث: زيادة الباء في الفاعل.

وردَّ ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه[1]:

أحدها: أنه لو كان أمرًا لزم إبراز ضميره.

الثاني: أنه لو كان أمرًا لم يكن الناطق به متعجِّبًا، كما لا يكون الآمر بـالْحَلْفِ ونحوه حالفًا، ولا خلاف في كونه متعجِّبًا.

الثالث: أنه لو كان مسندًا إلَى ضمير المخاطب لم يَلِهِ ضمير المخــاطب في نحـو: أحْسِنْ بك. الرابع: أنه لو كان أمرًا لوجب له من الإعلال ما وجب لـ: أقِمْ وأبِــنْ.

ويجـوز حـذف البـاء إذا كـان المتعجَّـب منـه «أنْ» المصدريـة وصلتـها كقولـه: [من الطويل]

٦٠٧– .... وَأحْبِـبْ إلَيْنَا أنْ يَكُـوْنَ الْمُقَدَّمَـا

أي: بـأن يكـون، دون «أن» المشـددة وصلتـها لعـدم السـماع، فـهذا حكـم اختصت[2] به «أنْ» عن «أنّ» ونظيره: عسى أنْ يقومَ. قاله الموضح في الحواشي[3].

وزاد بعضهم في التعجـب صيغـة ثالثـة، وهـي «فَعُـلَ» بضـم العـين، نحـو: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ [الكهف/٥]، وزاد الكوفيون رابعة وهي: أفْعَلَ بغير «ما» فأجازوا تحويل الثلاثي إلَى صيغة أفْعَلَ، وقالوا: أحْسَنْتَ رجُلاً، وأكرَمْتَ رَجُلاً بمعنى[4]: ما أحْسَنَكَ ومـا أكْرَمَكَ. وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكًا بقول سيبويه[5]: إنَّ أفْعَلَ وما أفْعَلَـهُ وأفْعِـلْ به في معنى واحد.

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣ – ٣٤.

٦٠٧– صدر البيت: (وقال نبي المسلمين تقدموا)، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢، والـدرر ٢/٢٩٢، ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٦، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٣٤، والجنى الداني ص ٤٩، والدرر ٢/٥٨٠، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢، وشرح الأشموني ٢/٣٦٤، وشرح ابن عقيـل ٢/١٥٧، وشرح التسهيل ٣/٣٥، ٤١، ولسان العرب ١/٢٩٢ (حبب)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٣، وهمـع الهوامع ٢/٩٠، ٩١، ٢٢٧.

(٢) في «ب»: (اختص).

(٣) انظر التسهيل ص ١٣٠.

(٤) في «ب»: (يعني).

(٥) الكتاب ٤/٩٧.

(**مسألة**) : لا يتعجَّب إلا من معرفة أو نكرة مختصة[1] نحو : ما أحْسَنَ زيدًا ، وما أسْعَدَ رَجُلاً اتقى اللهَ ، لأن المتعجَّب منه مُخْبَرٌ عنه في المعنى ، فلا يقال : ما أسْعَدَ [٢٦/أ] رَجُلاً مِنَ الناسِ ، لأنه لا فائدة في ذلك .

(**ويجوز حذف المتعجَّب منه**) إذا كان ضميرًا ، كما (**في مثل : ما أَحْسَنَهُ**) ، و(**إن دَلَّ عليه دليل**) ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٧٦ــ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

(**كقوله**) ؛ وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : [من الطويل]

٦٠٨ــ جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ... (**رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وأَكْرَمَا**)

أي : ما أعفَّهَا وأكرمَهَا .

(**وفي**) مثل (**أفْعِلْ بهِ ؛ إن كان ؛ أفْعِلْ**) ؛ بكسر العين ؛ (**معطوفًا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾**) [مريم/٣٨] أي : بهم وقوله : [من الرجز]

٦٠٩ــ أعْزِزْ بنَا واكْتَفِ إنْ دُعِينَا ... يَوْمًا إلَى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا

أي : واكْتَفِ بنا . وإنما حُذف للدليل مع كونه فاعلاً ، لأن لزومه للجر كساه صورة الفَضْلِيَّة ، خلافًا للفارسي وجماعة ذهبوا إلَى أنه لم يُحذف ، ولكنه استتر في الفعل حين حُذفت الباء ، كما في قولك : زيدٌ كفى به كاتبًا . زيدٌ كفى كاتبًا .

وردَّه ابن مالك بوجهين[2] :

أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع ، والثاني : أن من الضمائر ما لا [٩٠] يقبل الاستتار ، كـ : « نا » من : أكْرِمْ بنا ، فإن لم يَدُلَّ عليه دليل لم يجز حذفه .

أما في « ما أفْعَلَهُ » فَلِعُرُوِّهِ إذ ذاك عن الفائدة ، فإنك لو قلت : ما أحْسَنَ أو ما أجْمَلَ ، لَم يكن كلامًا ، لأن معناه أن[3] شيئًا صيَّر الْحُسْنَ واقعًا على مجهول ، وهذا مِمَّا لا

(١) سقطت من « ب » .

٦٠٨- البيت للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٤٩١ ، والدرر ٢٩٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٨، والعقد الفريد ٢٨٣/٥ ، والمقاصد النحوية ٦٤٩/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٩/٣ ، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٩١/٢ .

٦٠٩- الرجز بلا نسبة في الدرر ٣٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣٧/٣ .

(٣) في « ب » : (ما) .

ينكر وجوده ، ولا يفيد التحدث به . وأما نحو « أَفْعِلْ به » فلا يحذف منه المتعجَّب منه لغير دليل ؛ لأنه فاعل ، (**وأما قوله**) وهو عروة بن الورد : [من الطويل]

٦١٠ــ فَذَلِــكَ إِنْ يَلْــقَ الْمَنِيَّــةَ يَلْقَــهَا (**حَمِيدًا وإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ**)

فحذف المتعجَّب منه ، ولم يكن معطوفًا على مثله ، (**أي**) : فأَجْدِرْ (**به**) حميدًا ، (**فشاذٌّ**) أو قليل .

(**مسألة : وكل من هذين الفعلين وهما : [٢٦/ب] ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به ، ممنــوع التصرف**) اتفاقًا . قاله ابن مالك[1] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٧٧ــ وفي كِــلاَ الفِعْلَيْــنِ قِدْمًــا لَزِمَــا مَنْــعُ تَصَــرُّفٍ بِحُــكْمٍ حُتِمَــا

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع « ما أَفْعَلَهُ » فتقول : ما يُحْسِنُ زيدًا ، وهو قيـاس ، ولم يُسْمَع ، فلا يَقْدَح في الإجماع .

وليس « أَفْعِلْ » أمرًا من « أَفْعَلَ » لاختلاف مدلولَي[2] الهمــزة عنـد الجمـهور ، لأنها في التعجب للصيرورة ، وفي غيـره للنقل ، (**فالأول**) وهو : ما أَفْعَلَهُ (**نظير : تبارك وعسى وليس**) في الجمود وفي ملازمة المضي . (**والثاني**) وهو أَفْعِلْ به (**نظير « هَــبْ » بمعنَى : اعتقِد ، و« تعلَّم » بمعنَى : اعلم**) في الجمود وفي ملازمة صيغة الأمر .

(**وعلة جمودهما تضمنهما معنَى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضــع**) ولم يوضع .

(**مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين**) الدالَّيْن على التعجب (**امتنـــع أن يتقدم عليهما معمولهما ، و**) امتنع (**أن يُفصل بينهما**) وبين معموليهما[3] (**بغير ظرف أو مجرور ، لا تقول : ما زيدًا أَحْسَنَ**) ، بتقديم معمـول « أَحْسَنَ » عليه (**ولا**) تقول :

٦١٠- البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ١٥ ، والأصمعيات ص ٤٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٢٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٥٥، والمقاصد النحوية ٦٥٠/٣ ، وله أو لحاتم الطائي في الأغاني ٣٠٣/٦ ، وخزانة الأدب ٩/١ ، ١٣/١٠ ، ولحاتم الطائي في الدرر ١٠٣/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأغاني ٢٩٦/٦ ، وأوضح المسالك ٢٦٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٩ ، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢ .

(٢) في « ب » : (مدلول) .

(٣) في « ب » : (ومعمولهما) .

(**بزيدٍ أحْسِنْ**) ، بتقديم معمول « أحْسِنْ » عليه ، (**وإن قيل : إنَّ « بزيد » مفعول**) به ، كما يقول به الفراء وأصحابه ، لعدم التصرف ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٣ــ وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُوْلُهُ . . . .

(**وكذلك لا تقول : ما أحْسَنَ ؛ يا عبدَ الله ؛ زيدًا**) ، بالفصل بالمنادى بين « أحْسَنَ » ومعموله ، بلا خلاف ، كما يؤخذ من كلام الشارح[1] ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٣ــ . . . . وَوَصْلَهُ بِمَا الْزَمَا

وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه ، كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار ابن ياسر مقتولاً : « أعْزِزْ عَلَيَّ ؛ أبا اليَقْظَانِ ؛ أنْ أراك صريعًا مُجَدَّلاً » أي مَرْمِيًّا على الْجَدَالَةِ ، بفتح الجيم ، وهي الأرض . قال ابن مالك[2] : وهذا [٢٧/أ] مُصَحِّح للفصل بالمنادى .

(**ولا**) تقول : (**أحْسِنْ ؛ لولا بُخْلُهُ ؛ بزيد**) ، بالفصل بـ « لولا » الامتناعية ومصحوبها ، وأجاز ذلك ابن كيسان[3] ، قال المرادي[4] : ولا حجة له على ذلك .

وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو : ما أحْسَنَ ؛ إحسانًا ؛ زيدًا ، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر ، وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو : ما أحْسَنَ ؛ راكبًا ؛ زيدًا ، وأحْسِنْ ؛ راكبًا ؛ بزيدٍ[5] .

(**واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور**) حال كونهما (**متعلقين بالفعل**) الدال على التعجب ، (**والصحيح الجواز**) للتوسع فيهما ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٨٤ــ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ والْخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقَرْ

فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع[6] ، وذهب الفراء والجرمي

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٣٣١ : (لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف ، والجار والمجرور ، كالحال والمنادى) .

(٢) شرح التسهيل ٤١/٣ .

(٣) الارتشاف ٤١/٣ .

(٤) شرح المرادي ٧٢/٣ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٣٢ ، وشرح المفصل ١٥٠/٧ .

والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز[1] ، (**كقولهم : ما أَحْسَنَ بالرجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَقْبَحَ بِـهِ أَنْ يَكْـذِبَ ، وقولـه**) ؛ وهو أوس بن حجر :

[من الطويل]

٦١١– أُقِيْـمُ بـدَار الْحَـزْمِ مَـا دَامَ حَزْمُـهَا (**وَأَحْرِ إذا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَـوَّلاَ**)

ففصل بـ « إذا » الظرفية بين « أحر » ومعموله ، وهو « أن » وصلتها ، وليس لسيبويه في ذلك نص[2] .

(**ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقًا**) ، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل[3] (**نحو : ما أحْسَنَ معتكفًا في المسجد ، وأحْسِنْ بجالسٍ عندَك**) ، فلا يقال فيهما : ما أحْسَنَ في المسجد معتكفًا ، وأحْسِنْ عندَك بجالس ، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

٦١١– البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٩٢ ، وحماسة البحتري ص ١٢٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٤٨ ، والمقاصد النحوية ٦٥٩/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٣/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ٣٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية١٠٩٨/٢، وفي شرح ابن الناظم٣٣١ : (حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ، والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمتصور) .

(٣) شرح التسهيل ٤٠/٣ .

(فصـــــــــــل)

(وإنَّمَا يُبنَى هذا الفعلان مما اجتمعت[1] فيه ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون فعلاً ، فلا يبنيان من) الاسم ، نحو (الجِلــفُ) بـالجيم ، وهو في الأصل الدَّنُّ الفارغ ، (و) في القاموس[2] : (الْجِلْفُ) بالكسر : الرجُل الجـافِي ، [٢٧/ب] وقد [٩١] جَلِفَ : كـ « فرح » جَلَفًا وجَلافَةً . انتهى . فأثبت له فعلاً ، فيُبنـى مـن فعله .

(والحمار) : وهو الحيوان المعروف ، (فلا يقال : ما أَجلَفَهُ) أي : أجفاه ، وفيه ما تقدم عن القاموس . (ولا) يقال : (ما أَحْمَرَهُ) أي : أبْلَدَهُ ، (وشَذَّ : ما أَذْرَعَ المرأة ، أي : ما أَخَفَّ يدها في الغَزْلِ ، بنوه من قولهم : امرأةٌ ذَرَاعٌ) ، بفتح أوله .

قال في القاموس[3] : والذَّرَاع : كسَـحَاب : الخفيفـة اليديـن بـالغزل ، ويكسـر ، واقتصر في « الضياء » على الفتح .

وقال ابن القطاع في الأفعال[4] : ذُرعَتِ المرأة : خفَّت يدها في العمل ، فهي ذَرَاعٌ . وعلى هذا لا شذوذ في قولهم : ما أذْرَعَ المرأةَ .

(ومثله) في الشذوذ : (ما أَقْمَنَه) بكذا ، (وما أَجْدَرَهُ بكذا) ، فـالأول بنـوه من قولهم : هو قَمِنٌ بكذا ، والثاني من قولهم : هو جدير بكذا ، والمعنى فيـهما : مـا أحقـه بكذا ، ولا فعل لهما[5] .

الشـرط (الثانِي : أن يكون) الفعل (ثلاثيًّا ، فلا يبنيان من) رباعي مجرد ولا من مزيد فيه ، ولا ثـلاثـي مزيد حرفًا أو حرفيـن أو ثـلاثـة ، نحو : (دَحْرَجَ) وتَدَحْـرَجَ ،

---

(١) في « ب » : (اجتمع) .

(٢) القاموس المحيط (جلف) .

(٣) القاموس المحيط (ذرع) .

(٤) كتاب الأفعال ١/٣٨٦ .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

(وضارَبَ) وانْطَلَقَ (واسْتَخْرَجَ) ، لأن بناءهما من ذلك يفوِّت الدلالة على المعنى المتعجَّب منه .

أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدي إلَى حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة ، وأما المزيد فلأنه يؤدي إلَى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ، ألا ترى أنك لو بنيت « أفْعَلَ » من ضارَبَ وانطَلَقَ واستَخْرَجَ ، فقلت : ما أضْرَبَهُ وأطْلَقَهُ وأخْرَجَهُ ، لَفَاتَتِ الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب ، (إلا « أفْعَلَ » فقيل : يجوز) بناؤهما منه قياسًا (مطلقًا) ، سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا ، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه[1] ، واختاره في التسهيل وشرحه[2] .

(وقيل : يمتنع مطلقًا) إلا [٢٨/أ] أن يشذ منه شيء فيُحفَظ ولا يقاس عليه ، وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، ومن وافقهم[3] .

(وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل ، نحو : ما أَظْلَمَ الليلَ ، وما أَقْفَرَ هذا) المكان ، ويمتنع إن كانت للنقل ، نحو : ما أذْهَبَ نُورَهُ ، وإليه ذهب ابن عصفور[4] .

قال الشاطبي : وهذا التفرقة لم يَقُلْ بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوي ، ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خَرْقٌ للإجماع ، ثم أطال في الرد عليه .

(وشذ على هذين القولين) وهما : المنع مطلقًا والمنع في أحد شِقَّيِ التفصيل : (ما أَعْطَاه للدراهِمِ[5] وما أَوْلاهُ لِلْمَعْرُوفِ) ، مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد إلَى المتعدي إلَى اثنين قبل التعجب ، فإذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه :

أحدها : الاقتصار على الذي كان فاعلاً ، فتقول : ما أعْطَى زيدًا وما أولاه .

والثاني : أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورًا باللام ، فتقول : ما أعْطَاهُ للدراهم . وما أوْلاهُ للمعروف .

والثالث : أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبًا بمحذوف عند البصريين ، وبالمذكور عند الكوفيين[6] ، فتقول : ما أعْطَى زيدًا للفقراءِ الدراهمَ ، وما أوْلاهُ للفقراءِ

(١) انظر الارتشاف ٤٢/٣ .
(٢) التسهيل ص ١٣٢ ، وشرح التسهيل ٤٦/٣ .
(٣) الارتشاف ٤٢/٣ ، والإيضاح العضدي ٩٣/١ .
(٤) المقرب ٧٣/١ .
(٥) في « ب » : (للدرهم) .
(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٥/٢ .

المعروفَ ، وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن لبس ، فتقول : ما أعطى زيدًا الفقراءَ الدراهمَ وما أولاه الفقراءَ المعروفَ . وتقدير المحذوف[١] عند البصريين : أعطاهم الدراهمَ وأولاهم المعروفَ .

واختُلف في بناء فعلي[٢] التعجب من الثلاثي المزيد إذا أجري مجرى الثلاثي ، نحو : اتَّقَى وامْتَلأَ وافْتَقَرَ واسْتَغْنَى ، فذهب ابن السراج وطائفة إلَى الجواز[٣] ، لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد ، بدليل قولهم في الوصف منه : تَقِيٌّ ومَلِيْءٌ وفَقِيْرٌ وغَنِيٌّ .

وذهب ابن خروف وجماعة إلَى المنع ، لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما [٢٨/ب] من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا ، وهي هَدْمُ[٤] البنية وحذفُ زوائدها لغير موجب مع وجود الغِنَى عن ذلك بـ : أشَدَّ وأشْدِدْ ، ونحوهما .

(و) شَذَّ (**على كل قول**) من أقوال المانعين : (**ما أَتْقَاه**) للهِ[٥] (**وما أَمْلأَ القِرْبَةَ ، لأَنَّهُما مِنْ اتَّقَى**) بتشديد التاء ، (**وامتلأتْ**) ، وما أفْقَرَنِي إلَى عفوِ اللهِ ، وما أغناني عن الناس إنْ قَنِعْتُ ، لأنهما من افتقر واستغنى ، وإن كان قد سُمِع تَقِيَ بمعنى خاف ، ومَلُؤَ بمعنى امتلأ ، وفَقرَ ، بضم القاف وكسرها ، بمعنى افتقر ، وغَنِيَ بمعنى استغنى ، لِنُدُورِهِ .

(و) شذ (**ما أَخْصَرَهُ لأنه من اخْتُصِرَ ، وفيه شذوذ آخر ، سيأتِي**) ، وهو أنه مبني [٩٢] للمفعول .

الشرط (**الثالث : أن يكون**) الفعل (**متصرفًا**) ، لأن التصرف فيما لا[٦] يتصرف نقضٌ لوضعه ، وعدم التصرف على وجهين :

أحدهما : يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كـ : نِعْمَ وبِئْسَ .

(١) في « ب » : (والتقدير) مكان (وتقدير المحذوف) .
(٢) في « ب » : (فعل) .
(٣) انظر المقتضب ١٧٩/٤ ، والأصول ٩٩/١ - ١٠٠ .
(٤) في « ب » : (عدم) .
(٥) في « ب » : (له) .
(٦) في « أ » : (لم) .

والثاني : يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره ، وإن كان باقيًا على أصله من الدلالة على الحدَث والزمان ، كـ : يَذَرُ ويَدَعُ ، حيث استُغنِيَ عن ماضيهما بماضي « يَتْرُكُ » . وكلا القسمين مراد هنا ، فلا يُبْنَيَان مِنْ : نِعْمَ وبِـئْسَ ويَذَرُ ويَدَعُ ، فلا يقال : ما أنْعَمَهُ وأبْأَسَهُ ، وأنْعِمْ به وأبْئِسْ به ، وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم ، ولا ما أوْذَرَهُ ، ولا مَا أوْدَعَهُ ، وشَذَّ ما أعْسَاهُ أو أعْسِ به[1] .

الشرط (**الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل**) في الصفات الإضافية الـتي تختلف بها أحوال الناس ، سواء كانت بالنسبة إلَى شخص واحد في حالين ، كـ : العِلْم الْجَهْل ، أو شخصين ، كـ : الْحُسْنِ والقُبْحِ ، فتقول : ما أعْلَمَهُ يَوْمَ الخميسِ ، ومـا أجْهَلَـهُ يومَ الأربعاءِ ، وما أحْسَنَهُ [٢٩/أ] وما أقْبَحَهُ ، بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (**فلا يبنيان من نحو : فَنِيَ وماتَ**) لأنـه لا مزيـة فيـه لبعـض فاعليـه علـى بعـض حتـى يُتَعَجَّبَ منه .

الشرط (**الخامس : أن لا يكون**) الفعل (**مبنيًّا للمفعول**) تحويلاً أو تـأصيلاً ، (**فلا يبنيان من نحو : ضُرِبَ**) زيدٌ بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، فلا يقـال : مـا أضْـرَبَ زيدًا ، وأنت تريد التعجب من الضرْبِ الذي وقع على زيد ، لئـلا يلتبـس التعجـب منـه بالتعجب من فعل الفاعل . (**وشذ : ما أَخْصَرَهُ ، من وجـهين**) : الزيـادة علـى الثلاثـة والبناء للمفعول[2] ، (**وبعضهم يستثني**) من الفعل المبني للمفعول (**ما كـان ملازمًـا لصيغة : فُعِلَ**) بضم أوله وكسر ثانيه ، (**نحو : عُنِيتُ بِحَاجَتِكَ ، وزُهِيَ علينـا**) بمعنـى تكبَّر [بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما][3] فيُجيز التعجب منه لعدم اللَّبْـس ، فتقـول : (**ما أَعْنَاهُ بِحاجَتِكَ ، وما أَزْهَاهُ علينا**) ، وجرى على ذلك ابن مالك[4] وولده[5] بناء على أن علة المنع خوف الالتباس ، وأما من حمل علة المنع التشبيه بأفعال الخلْـق بجامع أن كلاً منهما لا كَسْبَ للمفعول فيه ، فينبغي أن لا يستثني شيئًا ، ويؤوِّل ما ورد من ذلك ، على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطَق به[6] .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢ .

(٣) إضافة من « ب » .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٨٦/٢ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

(٦) سقطت من « ب » .

الشرط (**السادس : أن يكون**) الفعل (**تامًّا ، فلا يبنيان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد**) ، لأنهن نواقص ، فلا يقال : ما أكْوَنَ زيدًا قائمًا ، بنصب الخبر ، ولا بجره باللام لتغيير المعنى . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز : ما أكْوَنَ زيدًا لأخيك ، دون : ما أكْوَنَ زيدًا لِقائِمٍ ، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم : ما أكْوَنَ زيدًا قائمًا ، وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال[1] ، فَسَهُلَ [٢٩/ب] الأمر عليهم ، ولم يأت بذلك سماع .

الشرط (**السابع : أن يكون**) الفعل (**مثبتًا ، فلا يبنيان من**) فعل (**منفي ، سواء كان ملازمًا للنفي نحو : ما عَاجَ بالدواء ، أي : ما انْتَفَعَ به**) ومضارعه « يَعِيجُ » ملازم للنفي أيضًا . قاله ابن مالك في شرح التسهيل[2]، واعتُرِض بأنه قد جاء في الإثبات ، قال أبو علي القالي في نوادره[3] : أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي : [من الطويل]

٦١٢ــ ولم أرَ شَيْئًا بَعْدَ لَيْلَى أَلَذُّهُ ولا مَشْرَبًا أَرْوَى بِهِ فَأَعِيجُ

أي : أنتفع به . وأما « عَاجَ يَعُوجُ » بمعنى « مَالَ يَمِيْلُ » فإن العرب استعملته مثبتًا ومنفيًّا . (**أم غير ملازم**) للنفي ، (كـ : **ما قام زيدٌ**) ، وما عاجَ ، أي : مالَ ، فلا يقال : ما أقْوَمَهُ وما أعْوَجَهُ ، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت .

الشرط (**الثامن : أن لا يكون اسم فاعله على**) وزن (**أفْعَلَ فَعْلاَءَ ، فلا يُبنَيان من نحو : عَرِجَ**) فهو أعْرَجُ ، من العيوب ، (**وشَهِلَ**) فهو أشْهَلُ ، من المحاسن ، وهو بالشين المعجمة ، (**وخَضِرَ الزرعُ**) فهو أخْضَرُ ، من الألوان ، ولَمِيَ فهو ألْمَى من الحِلَى .

واختُلف في المنع من ذلك فقيل[4] : لأن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض ، وأكثر أفعال الألوان والْخِلَق إنما تجيء على « افْعَلَّ » بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو : اخْضَرَّ ، فلم يُبْنَ فِعلا التعجب [٩٣] في الغالب مما كان منها ثلاثيًّا إجراءً للأقل مجرى الأكثر .

---

(١) في « ب » : (يكون منصوبًا على الحال) مكان (بعد كان حال) .

(٢) شرح التسهيل ٤٤/٣ .

(٣) أمالي القالي ١٦٨/٢ .

٦١٢- البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣٣٦/٢ (عيج) ، وأمالي القالي ١٦٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٧١/٣ ، وشرح المرادي ٦٨/٣ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، انظر الإنصاف ١٥١/١ ، المسألة رقم ١٦ ، وشرح ابن يعيش ١٤٤/٧ .

وقيل(١) : لأن الألوان والعيون الظاهرة جرت مجرى الْخِلَقِ الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كـ : اليد والرِّجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها .

وقيل : لأن بناء الوصف من(٢) هذا النوع على أفْعَلَ ، ولم يُبْنَ منه أفْعَلُ تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر . ولما امتنع صوغ أفْعَلِ التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة ، وتساويهما [٣٠/أ] في الوزن والمعنى ، وهذا الشروط مستفادة من قول الناظم :

٤٧٨ــ وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابل فَضْل تَمَّ غَيْرِ ذِيْ انْتِفَا
٤٧٩ــ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبيلَ فُعِلاَ

فهذه سبعة شروط ، ويؤخذ الثامن من قوله :

٤٧٨ــ .... ذِي ثَلاَثٍ ....

فإنه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث .

وبقي شرط تاسع لم يذكراه ، وهو أن لا يُستغنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة(٣) ، فإنهم لا يقولون : ما أقْيَلَهُ ، استغناءً بقولهم : ما أكْثَرَ قَائِلَتَهُ . ذكره سيبويه(٤) . ونحو : سَكِرَ وقَعَدَ وجَلَسَ ، ضد « أقام » فإنهم لا يقولون : ما أسْكَرَهُ وأقْعَدَهُ وأجْلَسَهُ ، استغناءً بقولهم : ما أشَدَّ سُكْرَهُ ، وأكْثَرَ قُعُودَهُ وجُلُوسَهُ . ذكره ابن برهان ، وزاد ابن عصفور(٥) : « قام وغَضِبَ ونام » وفي عَدِّ « نام » منها نظرٌ ، فقد حكى سيبويه(٦) : ما أنْوَمَهُ ، وقد قالت العرب : هُوَ أنْوَمُ مِنْ فَهْدٍ(٧) .

(١) هذا رأي الخليل كما في الكتاب ٩٨/٤ ، وانظر المقتضب ١٨١/٤ .
(٢) سقط من « ب » : (الوصف من) .
(٣) في « ب » : (المقايلة) .
(٤) الكتاب ٩٩/٤ .
(٥) المقرب ٧٤/١ .
(٦) الكتاب ٩٩/٤ .
(٧) المثل في مجمع الأمثال ١٥٨/١ ، ٣٥٥/٢ ، والدرة الفاخرة ٤٠٠/٢ ، وجمهرة الأمثال ٣١٨/٢ ، والمستقصى ٤٢٦/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦١ .

(فصـــــــــــــل)

(**ويُتوصَّل إلَى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصْفُهُ على أفْعَلَ فَعْـــلاَءَ بـ : ما أَشَدَّ ، ونحوه**) كـ : ما أَقْوَى وما أَضْعَفَ ، وما أَكْثَرَ وما أَقَلَّ ، وما أَعْظَمَ وما أَحْقَـرَ ، وما أَكْبَرَ وما أَصْغَرَ ، وما أَحْسَنَ وما أَقْبَحَ ، وما أشبه ذلك .

(**ويُنصَب مصدرهما**) أي مصدر ما زاد على الثلاثة ما وَصْفُه على أفْعَلَ فَعْـلاَءَ (**بعده**) أي بعد أشَدَّ ونحوه ، (**وبأَشْدِدْ ونحـــوه**) كـ : أضْعِـفْ وأكْـثِرْ وأقْلِـلْ وأعْظِـمْ وأكْبِـرْ وأصْغِرْ وأحْسِنْ وأقْبِـحْ ، وما أشبه ذلك .

(**ويجرُّ مصدرهما بعده**) أي بعد أشْدِدْ ونحوه (**بالباء**) لزومًا ، (**فتقول**) علـى الأول : (**ما أَشَدَّ أو أَعْظَمَ دَحْرَجَتَهُ أو انطلاقَهُ**) في الزائد على الثلاث ، (**أو حُمْرَتَـهُ**) أو عَرَجَهُ ، مما الوصف منه على أفْعَلَ فَعْلاَءَ . (و) تقول على الثاني : (**أَشْدِدْ أو أَعْظِـمْ بِهِمَا**)[1] أي : بدَحْرَجَتِهِ وانْطِلاَقِهِ وحُمْرَتِهِ وعَرَجِهِ ، وذلك مستفاد من قول الناظم : [٣٠/ب]

٤٨٠ــ وَأَشْـدِدَ اوْ أَشَــدَّ أوْ شِـبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَـا بَعْـضَ الشُّرُوْطِ عَدِمَـا

٤٨١ــ وَمَصْـدَرُ العَـادِمِ بَعْــدُ يَنْتَصِـبْ ... وَبَعْـدَ أفْعِـلْ جَـرُّهُ بالبَـا يَجِـبْ

(**وكذا المنفي والمبنِي للمفعول**) يُتَوَصَّل إلَى التعجب منهما بـ : أَشَدَّ ونحوه[2] ، أو بـ : أَشْدِدْ ونحوه ، (**إلا أن مصدرهما**) ؛ أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبنِي للمفعول (**يكون مؤولاً**) بـ « أنْ » والفعل المنفي ، و« ما » والفعل المبنِي للمفعول ، (**لا صريْحًا نحو : ما أَكْثَرَ أَنْ لاَ يَقُومَ ، وما أَعْظَمَ ما ضُرِبَ**) بالبناء للمفعول ، (**وأَشْـدِدْ بِـهِمَا**) أي : بأَنْ لا يقومَ ، و بـ : ما ضُرِبَ ، فتأتي بالمصدر المؤوّل دون المصـدر[3] الصريـح ، أمـا في المنفي فليُتمكن من أن يُستعمَل معه النفي ، وأن يعمل فيه الفعل الذي يُتَعَجَّب بسببه ، وأما

---

(١) في « ب » ، « ط » : (بها) .

(٢) في « ب » : (منها) .

(٣) سقطت من « ب » .

المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي[١] ولفظ الفعل المبني للمفعول ، لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل « ولو أُمِنَ اللبس جاز إيلاؤه المصدرَ الصريح ، نحو : ما أَسْرَعَ نَفَاسَ هِنْدٍ ، وأَسْرِعْ بنفاسِها » قاله الشارح[٢] .

(**وأما الفعل الناقص فإن قلنا : له مصدر**) ؛ وهو الصحيح ؛ (**فمن النوع الأول**) ، فيؤتى له بمصدر صريح ، (**وإلاَّ**) نَقُلْ : له مصدر ، (**فمن**) النوع (**الثاني**) ، فيؤتى له بمصدر مؤوَّل ، (**تقول**) على الأول : (**ما أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً** ، أو) تقول على الثاني : (**ما أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا ، وأَشْدِدْ وأَكْثِرْ بذلك**) أي : بكونه جميلاً ، وبما كان محسنًا .

(**وأما الجامد**) نحو : نِعْمَ وبِئْسَ ويَدَعُ ويَذَرُ ، (**والذي لا يتفاوت معناه**) ، نحو : مات وفَنِيَ ، (**فلا يُتَعَجَّب منهما البَتَّة**) ، فلا يُتَوَصَّل إلَى التعجب منهما بشيء ، أما الجامد فلأنه لا مصدر له فيُنْصَب أو يُجَرّ ، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلاً للتفاضل إلا إذا أريد[٣] وصفٌ زائدٌ عليه ، فيقال في نحو : مات زيدٌ : ما أَفْجَعَ مَوْتَهُ ، وأَفْجِعْ بِمَوْتِهِ ، كما يرشد إليه كلام الشارح[٤] .

ولا يختص التوصل بـ : أَشَدَّ ، مما فقدَ بعض الشروط ، بل [٣١/أ] يجوز فيما استوفى الشروط ، فتقول : ما أَشَدَّ ضَرْبَ زيدٍ لِعَمْرو ، [٩٤] وما ورد من بناء فعلَي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه ، وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحُكِمَ عليها بالشذوذ ، ونبه عليها في النظم بقوله :

٤٨٢ـ وبالنُّدُور احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلاَ تَقِسْ عَلَى الذي مِنْهُ أُثِرْ

(١) في « ب » : (المنفي) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (إن) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٣٠ .

(هذا باب نِعْمَ وبِئْسَ)

(وهما) لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وهي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتها طريقان :

إحداهما[1] : أنهما (**فعلان عند**) جميع (**البصريين والكسائي**) من الكوفيين (**بدليل**) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب ، وفي الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (**فَبِهَا ونِعْمَتْ**) ، ومن اغتسل فالغسل أفضل »[2] ، وتقول : بِئْسَتِ المرأةُ حَمَّالةُ الحطبِ . (**واسمان عند باقي الكوفيين بدليل**) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشِّر ببنت : « واللهِ (**ما هي بنِعْمَ الولدُ**) ، نصرُها بُكاءٌ وبِرُّها سرقةٌ »[3] . وقول آخر وقد سار إلَى محبوبته على حمار بطيء السير : « نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ »[4] . وأجيب[5] : بأن الأصل : ما هي بولد مقول فيه نِعْمَ الولدُ ، ونِعْمَ السيرُ على عَيْرٍ مقولٍ فيه بِئْسَ العَيْرُ[6] ، فحُذف الموصوف وصفته ، وأقيم معمول الصفة مقامهما[7] ، فحَرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف .

---

(١) انظر الإنصاف ١/٩٧ ، المسألة رقم ١٤ .

(٢) أخرجه البخاري في سننه ١/٥٢٢ ، وابن ماجه في سننه ١/١٨٠ ، والدارمي في سننه ١/٣٦٢ .

(٣) هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل ٢/١٦١، وشرح ابن الناظم ٣٣٣، والإنصاف ١/٩٩، ١١٢ .

(٤) هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل ٢/١٦٠، وشرح ابن الناظم ٣٣٣، والإنصاف ١/٩٩، ١١٢ .

(٥) انظر الإنصاف ١/١١٢ - ١١٣ .

(٦) سقط من « ب » قوله : (وأجيب . . . . . . بئس العير) .

(٧) في « ط » : (مقامها) .

الطريقة الثانية : وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة ، فقال[1] : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين أن نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلَى الفاعل ، فذهب البصريون إلَى أن « نِعْمَ الرَّجُلُ » جملة فعلية ، وكذلك [٣١/ب] « بِئْسَ الرَّجُلُ » وذهب الكسائي إلَى أن قولك : نِعْمَ الرَّجُلُ وبِئْسَ الرَّجُلُ ، اسمان محكيان بمنزلة « تأبط شرًّا » فـ : نِعْمَ الرَّجُلُ ، عنده اسم للممدوح ، وبِئْسَ الرَّجُلُ : اسم للمذموم ، وهما في الأصل جملتان محكيتان[2] نُقلتا عن أصلهما ، وسُمي بهما .

وذهب الفراء إلَى أن الأصل في « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ وبِئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو » : رَجُلٌ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ ، ورَجُلٌ بِئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو ، فحُذف الموصوف الذي هو « رَجُلٌ » فأُقيمت الصفة التي[3] هي الجملة من « نِعْمَ وبِئْسَ » وفاعلهما مقامه ، فحكم لها بحكمه ، فـ : نِعْمَ الرَّجُلُ وبِئْسَ الرَّجُلُ ، عندهما رافعان لـ : زيد وعمرو ، كما لو قلت : ممدوحُ زيدٍ ومذمومُ عمرو .

ويردُّ قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون : إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائمٌ ، ولا : ظننتُ نِعْمَ الرَّجُلُ قائمًا .

والطريق الأولى هي المشهورة ، وأصحها أن نِعْمَ وبِئْسَ فعلان جامدان ، وعلى ذلك جرى الناظم فقال :

٤٨٥ــ فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للإنشاء ، فـ « نِعْمَ » منقولة من قولك : نَعِمَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب نعمةً ، و« بِئْسَ » منقولة من قولك : بَئِسَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب بؤسًا .

ويجوز فيهما أربع لغات : فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه ، وفتح الأول أو كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ، ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا[2] الأصل .

قال الخضراوي في [٩٥] أول شرح الإيضاح : (**رافعان لفاعلين**) عند البصريين

(١) لم أجد قول ابن عصفور فيما عدت إليه من كتبه ، وقد ذكره المرادي في شرحه ٧٩/٣ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (الذي) .

والكسائي ، وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال [ابن العلج][1] في البسيط : ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعًا عندهم لـ : نِعْمَ ، إما بدلاً أو عطف بيان ، ونِعْمَ اسم يراد به الممدوح ، فكأنك قلت : الممدوحُ الرَّجُلُ زيدٌ ، [هذا على الطريق الأولى أما على الثانية فواضح][1] .

(معرَّفَيْن بـ « أل » الجنسية) على أحد القولين ، أو [٣٢/أ] العهدية على القول الآخر ، ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين :

أحدهما : أنها للجنس حقيقة ، فالجنس كله ممدوح أو مذموم ، والمخصوص مندرج تحته ، لأنه فرد من أفراده ، ثم نص عليه كما يُنَصُّ على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ، ونُسِبَ إلَى سيبويه[2] ، ورُدَّ بأدائه إلَى التكاذب في نحو قولك : نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ وبِـئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو .

والثاني : أنها للجنس مجازًا لأنك لم تقصد إلا مدح معين ، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة .

واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضًا :

أحدهما : أنها لمعهود ذهني ، فهي مشار بها إلَى ما في الأذهان من حقيقة رَجُلٍ ، كما تقول : اشْتَرِ اللَّحْمَ ، ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدَّمَ .

والثاني : أنها للعهد في الشخص الممدوح ، كأنك قلت : زيدٌ نِعْمَ هُوَ . قاله ابن ملكون والجواليقي ، ومثالهما[3] (**نحو : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾**) [ص/٤٤] (و : **﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ ﴾**) [الكهف/٣٠] . (أو) معرَّفَيْن (**بالإضافة إلَى ما قارنَها**) أي « أل » (**نحو : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾**) [النحل/٣٠] (و : **﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾**) [النحل/ ٢٩] .

(أو) معرَّفَيْن بالإضافة (**إلَى مضاف لما قارنَها ، كقوله**) وهو أبو طالب عم النبي ﷺ :

[من الطويل]

٦١٣ـ (فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ) زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

(١) إضافة من « ب » .

(٢) شرح التسهيل ١٢١/٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

٦١٣– البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٢/٢، والدرر ٢٦٩/٢، والمقاصد النحوية ٥/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥ ، وشرح الأشموني ٣٧١/٢ ، وشرح التسهيل ٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢ ، وهمع الهوامع ٨٥/٢ .

فـ : غير : حال ، وزهير : مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء ، وخبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وحسامٌ مفردٌ : خبران لمبتدأ محذوف ؛ أي : هو حسامٌ مفردٌ ، لا نعتان لـ « زهير » لأن المعرفة لا تُنْعَت بالنكرة ، واقتصر الناظم على قوله :

٤٨٥ــ .... رَافِعَان اسْمَيْن

٤٨٦ــ مُقَارِنَيْ أل أوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا ....

(أو) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبًا في نِعْمَ وبِئْسَ (مفسَّرين بتمييز) لكل منهما ، مطابق لهما في المعنى ، قابلٍ « أل » مذكور غالبًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٧ــ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ ....

(نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾) [الكهف/٥٠] ففي « بِئْسَ » ضمير مستتر فيها ، [٣٢/ب] مرفوع على الفاعلية ، وبدلاً : تميز مفسِّر [له][1] ، والتقدير : بِئْسَ هو ، أي : البدل . (وقوله) في مدح هرم بن سنان : [من البسيط]

٦١٤ــ (نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ) إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا

ففي « نِعْمَ » ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية ، وامرأ : تمييز مفسِّر له ، والتقدير : نِعْمَ هو ، أي : المراد ، وهرم : مخصوص بالمدح .

ومن غير الغالب قولهم : إنْ فعلْتَ كذا فبها ونِعْمَتْ . قال ابن عصفور[2] : « التقدير : نِعْمَتْ فعلةً فِعْلَتُكَ ، فحذف التمييز والمخصوص » . وقال في تفسير الحديث[3] : فبالرُّخْصَةِ أخِذ ونِعْمَتْ رُخْصَةً الوضوءُ .

وفي البسيط : لا يُحذف التمييز لبقاء الإبهام ، ولعدم مفسِّر الضمير حينئذ ، ولأنه كالعِوَض من الفاعل : إلا أن يعوَّض منه شيء كالتاء في الحديث . انتهى . وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ » ويدل على أن التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لا بد أن يكون مما يقبل « أل » فلا يكون « مثلاً » و« غيرًا » و« أَفْعَلُ مِنْ » ولا كلمة « ما » خلافًا للفراء والزمخشري ومن وافقهما .

---

(١) غضافة من « ب » ، « ط » .

٦١٤- تقدم تخريج البيت برقم ٤٤٧ .

(٢) المقرب ١/٦٦ - ٦٧ .

(٣) هو قوله ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » .

ولا يكاد يُجمع بينهما ، (**وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجْمَعَ بين التمييز والفاعل الظاهر**) توكيدًا (**كقوله**) : [من البسيط]

٦١٥ـ (**نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ**) رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ

[٩٦] (**ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقًا**) ، سواء أفاد معنى زائدًا على الفاعل أم لا ، وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ، ونقضه ابن مالك بأمرين[1] : الإجماع على جواز : لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُوْرِ عِنْدَ اللهِ [٣٣/أ] اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة/٣٦] . وقال أبو طالب : [من الكامل]

٦١٦ـ ولقد عَلِمْتُ بأنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا

والثاني : أنه قد جاء في الباب ، كقول جرير يهجو الأخطل : [من البسيط]

٦١٧ـ والتَّغْلِبِيُّوْنَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيْقُ

وما قاله سيبويه متعيّن ، ولا حجة فيما أورده عليه في الوجه الأول ، لأنه من التمييز المؤكد ، وليس الكلام فيه[2] ، وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكّدة .

(**وقيل : إن أفاد**) التمييز (**معنًى زائدًا**) على الفاعل الظاهر (**جاز**) الجمع بينهما ، (**وإلا فلا**) يجوز . وصححه ابن عصفور[3] ، فالأول (**كقوله**) وهو أبو بكر بن

٦١٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٧/٣ ، والارتشاف ٢٢/٣ ، وخزانة الأدب ٣٩٨/٩ ، والدرر ٣٧٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢ ، وشرح المرادي ٩٣/٣ ، ومغني اللبيب ص ٤٦٤ ، والمقاصد النحوية ٣٢/٤ ، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

(١) شرح التسهيل ١٤/٣ - ١٥ .

٦١٦- البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٦/٢ ، ٣٩٧/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٢ ، ولسان العرب ١٤٤/٥ (كفر) ، والمقاصد النحوية ٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٣٧٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٠/٣ .

٦١٧- البيت لجرير في ديوانه ص ١٩٢ ، والدرر ٢٧٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٧ ، ولسان العرب ٣٥٥/١٠ (نطق) ، والمقاصد النحوية ٧/٤ ، وتاج العروس (نطق) ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٤/٣ - ١٥ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٢/٣ ، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

(٢) سقط من « ب » : قوله : (لأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه) .

(٣) المقرب ٦٨/١ .

الأسود المعروف بابن شعوب : [من الوافر]

٦١٨ـ تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ (فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي)

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو « المرء » والتمييز وهو « رجل » المجرور بـ « من » وقد أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل ، وهو كونه تهاميًا ، نسبة إلَى « تِهامة » بكسر التاء ، وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ، وفي النسبة إليها لغتان : تِهامي ، بكسر التاء ، وتَهامي ، بفتحها ، فإن كسرْتَ شددْتَ ياء النسب ، وإن فتحْتَ لم تشددها .

والثاني كقوله : [من البسيط]

٦١٩ـ نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً ....

وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٨ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيْهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

(**واختُلف في كلمة « ما » بعد : نِعْمَ وبِئسَ**) إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين : (**فقيل**) هي (**فاعل**) فيهما[1] ، فإن وقع بعدها جملة فعلية (**فهي معرفة ناقصة ، أي موصولة**) والفعل بعدها صلتها ، والمخصوص محذوف كما (**في نحو** : ﴿ **نعمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ** ﴾) [النساء/٥٨] أي : نِعْمَ الذي يعظكم به ، وهو [٣٣/ب] منقول عن الفارسي[2] .

(**و**) إن وقع بعدها مفرد (**فهي معرفة**) تامة كما (**في نحو** : ﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ [البقرة/٢٧١] ، **أي : فنِعْمَ الشيء هي**) ، فكلمة « هي » هي المخصوص ، وهو منقول عن سيبويه[3] ، والأصل : فنِعْمَ الشيء إبداؤها ، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ، ثم حُذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع .

(**وقيل**) : هي (**تمييز**) فيهما ، (**فهي نكرة موصوفه**) بالجملة الفعلية (**في**) المثال (**الأول**) ، وهو مذهب الأخفش ، (**و**) نكرة (**تامة في**) المثال (**الثاني**) ، وهو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة/٢٧١] لعدم الجملة ، وإلَى الخلاف في المتلوَّة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله :

٦١٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤٥٨ .

٦١٩- تقدم تخريج البيت برقم ٦١٥ .

(١) في « ب » : (منهما) .

(٢) شرح المرادي ٩٧/٣ .

(٣) النقل عن سيبويه زعمه ابن خروف ، انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ ، والكتاب ٧٣/١ .

٤٨٩ــ ومَــا مُمَــيِّزٌ وقِيْــــلَ فَــاعِلُ   في نَحْــوِ نِعْــمَ مَـا يَقُــوْلُ الفَــاضِلُ

وبسْط القول في ذلك أن يقال : اعلم أن « ما » هذه على ثلاثة أقسام : مفردة ، أي غير متلوَّة بشيء ، ومتلوَّة بمفرد ، ومتلوَّة بجملة فعلية ، فالأولى : نحو : دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا ، وفيها قولان : معرفة تامة فاعل ، نكرة تامة تمييز ، وعليهما ، فالخصوص محذوف ، أي : نِعْمَ الشَّيْءُ الدَّقُّ ، أو : نِعْمَ شيئًا الدَّقُّ .

والثانية : المتلوَّة بمفرد ، نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة/٢٧١] و« بِئْسَمَا تزويجٌ ولا مَهْرٌ » وفيهما ثلاثة أقوال : معرفة[1] تامة فاعل ، نكرة تامة تمييز ، مركبة مع الفعل قبلها تركيب « ذا » مع « حَبَّ » فلا موضع لها وما بعدها فاعل ، وهو قول الفراء[2] وموافقيه .

والثالثة : المتلوَّة بجملة فعلية ، نحو : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [النساء/٥٨] ، ﴿ بِئْسَمَا اشتَرَوْا بِهِ ﴾ [البقرة/٩٠] ، وفيها عشرة أقوال ، ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها[3] نكرة في موضع نصب على التمييز .

والثانية : أنها في موضع رفع على الفاعلية . وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٨٩ــ وَمَــا مُمَــيِّزٌ وقِيْــــلَ فَــاعِلُ   في نَحْوِ نِعْمَ مَــا يَقُــولُ الفَــاضِلُ[4]

والثالث : أنها المخصوص .

[٣٤/أ] والرابع : أنها الكافَّة .

فأما القائلون : إنها في موضع نصب على التمييز ، فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري ، وكثير من المتأخرين .

والثاني : أنها نكرة [٩٧] غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص « ما » أخرى موصولة ، والفعل صلة لـ « ما » الموصولة المحذوفة ، وهو قول الفراء[5] . قال المرادي[6] : « ونُقِلَ عن الكسائي » .

وأما القائلون : إنها في موضع رفع على الفاعلية ، فاختلفوا على خمسة أقوال :

(١) في « ب » : (مفردة) .
(٢) معاني القرآن للفراء ٥٨/١ .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) سقط من « ب » ، « ط » : (وإليهما أشار الناظم بقوله) مع بيت الألفية .
(٥) معاني القرآن ٥٧/١ .
(٦) شرح المرادي ٩٧/٣ .

الأول : أنها اسم معرفة تام ، أي غير مفتقر إلى صلة ، والفعل بعدها صفة لموصوف محذوف . نقله في التسهيل[١] عن سيبويه ، وقال به ابن خروف[٢] .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي[٣] .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها مُكْتَفٍ بها وبصلتها عن المخصوص . نقله ابن مالك في شرح التسهيل[٤] عن الفراء والفارسي .

والرابع : أنها مصدرية سادَّة بصِلَتِهَا ؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه ؛ مسَدَّ الفاعل والاسم المخصوص جميعًا .

والخامس : أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف .

وأما القائل : إنها المخصوص فقال : إنها موصولة والفاعل مستتر ، و« ما » أخرى محذوفة هي التمييز ، وهو قول الكسائي ، ونقله المرادي عن الفراء[٥] .

وأما القائل : إنها كافَّة ، فقال[٦] : إن « ما » كَفَّتْ « نِعْمَ » عن العمل[٧] ، كما كَفَّتْ قَلَّ وطال عنه ، فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

(١) التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح التسهيل ٣/٩ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ .

(٣) الارتشاف ٣/١٨ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٩ .

(٥) شرح المرادي ٣/٩٨ ، ومعاني القرآن ١/٥٧ .

(٦) شرح المرادي ٣/٩٨ .

(٧) في « ب » : (الفاعل) .

(فصـــــــــــــل)

(وَيُذكَر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم ، بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ) الظاهر ، [٣٤/ب] أو بعد التمييز ، (فيقال : نِعْمَ الرَّجُلُ) ؛ أو رجلاً ؛ (أبو بكرٍ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ) ؛ أو رجلاً ؛ (أبو لَهَب) .

هذا هو الغالب ، وسرُّه أنه لما كان نِعْمَ وبِئْسَ للمدح العام والذم العام الشائعَيْنِ في كل خصلة محمودة أو مذمومة ، المستبعد تحقيقها ، سلكوا بهما في الأمر العام طريقَي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير ، فجاؤوا بعد الفعل[1] بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجَّه المدح والذم إلى المخصوص[2] به أولاً[3] على سبيل التفصيل ، فيحصل من تقوِّي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد .

(و) اختُلِف في رفع المخصوص فقيل : (هو مبتدأ والجملة قبله خبَره) ، ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش[4] ، وقيل : يجوز هذا ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ واجب الحذف ، (أي : الممدوحُ أبو بكرٍ والمذمومُ أبو لَهَبٍ) ، وهو مذهب الجمهور ، ومنهم الجرمي المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم[5] .

وقيل : يتعيَّن الثاني ، وقيل : مبتدأ حُذِف خبره ، وإليه ذهب ابن عصفور[6] . وقيل : بدلٌ من الفاعل ، وإليه ذهب ابن كيسان[7] ، واقتصر في النظم على القولين الأولين فقال :

---

(١) في « أ » : (الفاعل) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (والمخصص) .

(٣) في « ب » : (أولى) .

(٤) شرح التسهيل ٣/١١٦ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/١١٦ - ١١٧ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٣٧ .

(٦) المقرب ١/٦٩ .

(٧) شرح المرادي ٣/١٠٠ - ١٠١ .

٤٩٠ــ ويُذْكَـرُ الْمَخْصـوصُ بَعْـدُ مبتــدا أوْ خَـبَرَ اسْـمٍ لَيْـسَ يَبْــدُو أبَـدَا

(و) من غير الغالب أنه (قد يتقدم الْمخصوص) على نِعْمَ وبِـئْسَ، (فيتعيَّن كونه مبتدأ) على القول بفعليتهما، والجملة بعده خبره، (نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُـــلُ)، وعمرٌو بِـئْسَ الرَّجُلُ، وجوَّزوا على القـول باسميتـهما أن يكونـا مبتدأيـن، والمخصـوص الخبر، وبالعكس.

(وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شيء (يُشْعِرُ به) أي المخصوص بـالمدح أو الذم، (فيحذف) [٣٥/أ] المخصوص جوازًا للعلم به (نحو: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْـمَ العَبْدُ ﴾) [ص/٤٤] أي: هو[1] أيوب، فحذف المخصوص بـالمدح وهـو ضمـير «أيـوب» لتقدُّمِ ذِكْرِ «أيوب» في قوله [تعالى][2]: ﴿ واذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ ﴾ [ص/٤١]، وإلــى ذلـك أشار الناظم بقوله:

٤٩١ــ وإنْ يُقَـــدَّمْ مُشْـــعِرٌ بِـــهِ ....

(وليس منه) أي: من حذف المخصوص؛ قول الناظم:

٤٩١ــ .... (العِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَــى) والمُقْتَفَـى

(وإنما ذلك من التقديم) لا من حذفه، هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتـداء. أما إذا جعلناه خبرًا لمبتدأ محذوف تقديـره: هـذا العلـمُ، علـى حـد: ﴿ سُـوْرَةٌ أَنْزَلْنَاهَـا ﴾ [النور/١] أي: هذه سورة، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: الزمِ العلمَ، ونحوه، فيكون من الحذف، لا من التقديم، كما ذكر الناظم. [٩٨]

(١) سقطت من «ب».

(٢) إضافة من «ب».

(فصـــــــــــل)

(وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أَفْعَلَ فَعْلاَءَ ، (صالح للتعجب منه ، فإنه يجوز استعماله على « فَعُـلَ » بضم العين ، إما بالأصالة كـ : ظَرُفَ وشَرُفَ ، أو بالتحويل) بأن يكون في الأصل مفتوح العين (كـ : ضَرَبَ) وقَتَلَ ، أو مكسورها كـ : عَلُمَ (وفَهُمَ) ، بضم العين فيهن ، وإنما حولت لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة كـ : نِعْمَ .

وحكم المضاعف أن يدغم ، نحو : حَبَّ ، ويجوز النقل ؛ كما سيأتي ؛ وحكم معتل العين واللام ؛ إن كان من باب قوة ؛ قلْب الضمة كسرة ، فتقلب الواو الثانية ياء ، نحو : قَوِيَ ، أو من باب شَوَيْتُ ، قلْب الياء واوًا للضمة قبلها ، ثم يُفعل فيه ما فُعل في قُوَّة ، ويجوز فيهما الإسكان نحو : قَوْيَ وشَوْيَ ، ولا يدغم لعروض الإسكان . والأجوف يقدر فيه الضم نحو : طال وباع ، والناقص المضموم العين نحو : سَرُوَ ، يجوز تسكينه ، والمفتوح والمكسور فقيل : لا يغيَّر ، وقيل بل يغيَّر ، وقال ابن عقيل[1] : [٣٥/ب] لا يجوز تحويل عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ إلَى فَعُلَ ، بضم العين ، لعدم السماع .

(ثم) بعد ضم العين أصالة أو تحويلاً قال الفارسي والأكثرون (يجري حينئذ مجرى نِعْمَ وبِئْسَ في إفادة المدح والذم ، وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر ، (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع ، وجواز حذفه إذا تقدم ما يُشْعِرُ به ، وجواز تقديمه ، (تقول في المدح : فَهُمَ الرَّجُلُ زيدٌ) ، وفَهُمَ رجلاً زيدٌ ، (وفي الذم : خَبُثَ الرَّجُلُ عمرٌو) ، وخَبُثَ رجلاً عمرٌو ، والمعنى : نِعْمَ الفاهمُ زيدٌ ، وبِئْسَ الخبيثُ عمرٌو . وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٢ـ .... وَاجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٦٨ .

(**ومن أمثلته : ساء**) بالمد ، وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٤٩٢ـ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ ....

(**فإنه في الأصل : سَوَأَ ، بالفتح**) من السَّوْءِ : ضدّ السرور ، من ساءه الأمر يسوؤُه إذا أحزنه ، فهو متعد متصرف ، (**فَحُوِّلَ إلَى فَعُلَ ، بالضم ، فصار قاصرًا ، ثم ضُمِّنَ معنَى « بِئْسَ » فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا**) في « بِئْسَ » .

تقول في الفاعل المقرون بـ « أل » ساءَ الرجُلُ[1] أبو جَهْلٍ ، وفي المضاف إلَى المقرون بـ « أل » : ساءَ حَطَبُ النَّار أبو لَهَبٍ ، وفي المضمر المفسَّر بالتمييز : ساءَ رَجُلاً ، (**وفي التَّنْزِيل : ﴿ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾**) [الكهف/٢٩] ففي « ساءَ »[2] ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلَى النار ، ومرتفقًا : تمييز على حذف مضاف ، أي : نارُ مُرْتَفَقٍ ، لأن التمييز لا بد[3] وأن يكون عَيْنَ المميَّز في المعنى ، والمرتفق : الْمُتَّكَأُ .

(**و**) فيما يحتمل الفاعلية والتمييز : (**﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُوْنَ ﴾**) [العنكبوت/٤] فيجري في « ما » الخلاف المتقدم ، فإن جعلناها فاعلاً فهي معرفة ناقصة ؛ أي : سَاءَ الذي يحكمونه ، إن جعلناها تمييزًا فهي نكرة موصوفة ، أي : ساءَ شيئًا يَحْكُمُونَ[4] ، وعليهما : فالمخصوص بالذم [٣٦/أ] محذوف .

وقال الأخفش والمبرد[5] : يجري فَعُلَ المضموم العين في المدح والذم مجرى فَعُلَ الدال على التعجب ، فلا يلزم فاعله « أل » أو الإضمار ، وهو الصحيح .

(**و**) على هذا يجوز (**لك في فاعل فَعُلَ المذكور أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مجردًا من « أل » وأن تجره بالباء**) الزائدة تشبيهًا بفاعل أَفْعِل في التعجب ، (**وأن تأتي به ضميرًا مطابقًا**) لما قبله ، فالظاهر المجرد من « أل » (**نحو : فَهُمَ زيدٌ**) ، حملاً على « ما أَفْهَمَ زيدًا » ، والمجرورُ بالباء ، وهو الأكثر ، نحو : حَسُنَ بزيدٍ ، حملاً على « أَحْسِنْ بزيدٍ » (**وسُمِع**) من العرب : (**مررْتُ بأبيات جادَ بِهِنَّ أبياتًا وَجُدْنَ أبياتًا**)[6] حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً ، وتجرده منها ثانيًا .

(١) في « ب » : (الرجال) .

(٢) في « ب » : (ساءت) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » : (يحكمونه) .

(٥) انظر المقتضب ١٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨/٣ .

(٦) ورد هذا القول في مجالس ثعلب ٣٣٠/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ .

وأصل « جاد بهن أبياتًا وجدن أبياتًا » من جادَ الشيءُ جَوْدَةً إذا صار جَيِّدًا ، وأصل « جاد » جَوَدَ ؛ بفتح العين ؛ فحوِّل إلَى فَعُلَ ؛ بضم العين[1] ؛ لقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباء في [٩٩] الفاعل وعوِّض من ضمير الرفع ضميرُ الجر فقيل : بهنَّ ، وأبياتًا : تمييز ، و« جُدْنَ أبياتًا » على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك ثبت ضمير الرفع ، وأبياتًا : تمييز ، وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز . (**وقال**) الطرماح : [من المديد]

٦٢٠ـ (**حُبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرَى**) منه إلا صَفْحَةٌ أوْ لِمَامْ

(**أصلَه : حَبُبَ الزَّوْر**) بفتح الزاي ، بمعنى الزائر (**فزاد الباء**) في الفاعل حملاً على « أَحْبِبْ بالزَّور» (**وضَمَّ الحاء ؛ لأن فَعُلَ المذكور يجوز فيه أن تُسْكَنَ عَيْنُهُ ، وأن تُنقل حركتها إلَى فائه**) ، ولو كانت الفاء غير حلقية ، خلافًا لظاهر التسهيل[2] ، (**فتقول : ضَرْبُ الرَّجُلِ**) ، بفتح الضاد وسكون الراء ، (**و : ضُرْبُ**) الرَّجُلِ ، بضم الضاد وسكون الراء . وصفحة [٣٦/ب] كل شيء : جانبه ، واللمام : بكسر اللام : جمع لِمَّةٍ ، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٥ـ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أوْ فَجُرّ بالبَا ....

ومثال الضمير المطابق ما قبله : الزيدان كَرُمَا رجلين ، والزيدون كَرُمُوا رجالاً[3] ، حملاً على : ما أكْرَمَهُمَا رجلين ، وما أكْرَمَهُم رجالاً .

---

(١) في « أ » ، « ط » : (بضمها) .

٦٢٠- البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ص ٣٩٣ ، والدرر ٢٩٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٣ ، وجواهر الأدب ص ٥٤ ، وشرح الأشموني ٣٨٠/٢ ، ولسان العرب ٣٣٥/٤ (زور) ، والمقرب ٧٨/١ ، وهمع الهوامع ٨٩/٢ .

(٢) في التسهيل ص ١٢٩ : (وقد تفرد « حَبَّ » فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها ، وكذا كل فعل حلقي الفاء ، مراد به مدح أو تعجب) .

(٣) في « ب » : (رجلاً) .

(فصـــــــــل)

(ويقال في المدح : حَبَّذَا ، وفي الذم : لا حَبَّذَا . قال) الشاعر : [من المتقارب]

٦٢١ـ (أَلاَ حَبَّذَا عَــاذِرِي في الْــهَوَى ولا حَبَّذَا الْجَــاهِلُ العَــاذِلُ)

فجمع بين المدح والذم ، ومثله قول الآخر : [من الطويل]

٦٢٢ـ ألا حَبَّـذَا أهْـلُ الْمَـلاَ غَـيْرَ أَنَّـهُ إذَا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلاَ حَبَّـذَا هِيَـا

وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٣ـ وَمِثْـلُ نِعْـمَ حَبَّـذَا ....

ثم قال :

٤٩٣ـ .... وإن تُـرِدْ ذَمًّـا فَقُـلْ لا حَبَّـذَا

ودخول « لا » في الذم على « حَبَّذَا » لا يخلو من إشكال ، لأن « لا » لا تدخل على فعل ماض جامد ، ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسًا ، ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلَتْ عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف .

(ومذهب سيبويه أن « حَبَّ » فعل) ماض ، (و« ذا » فاعل) . وإلَيه أشار الناظم بقوله :

٤٩٣ـ .... الفَـاعِلُ ذَا ....

(وأنّهما باقيان على أصلهما) من كونهما جملة فعلية ماضوية ، لأن الأصل عدم التغيير ، ولاقتصارهم على « حَبَّ » إذا عطف على « حَبَّذَا » كقوله[1] ؛ وهو عبد الله

٦٢١ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٣/٣ ، والدرر ٢٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٢ ، والمقاصد النحوية ١٦/٤ ، وهمع الهوامع ٨٩/٢ .

٦٢٢ـ البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠ ، والدرر ٢٨٧/٢ ، ولكنْزة أم شملة في ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٤٢ ، ولذي الرمة أو لكنْزة أم شملة في المقاصد النحوية ١٢/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٣٨ ، وشرح الأشموني ٣٨١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢/٣ ، وهمع الهوامع ٦٩/٢ .

(١) في « ب » : (لقوله) .

ابن رواحة الأنصاري رضي الله عنه : [من الرجز]

٦٢٣ــ فَحَبَّـذا ربًّـا وَحَـبَّ دِينَـا

أي : وحبذا دينًا[١] ، فحذف « ذا » ولم يتغير المعنى ، ولا يُفعل ذلك بنحو « إذ ما » وأخواته من المركبات التي تغيَّرَ حكمها بالترتيب ، وهو قول ابن درستويه وابن برهان ابن خروف وابن كيسان وابن مالك[٢] .

قيل : ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل ، لأن سيبويه قال[٣] حكاية عن الخليل : ولكن « ذا » و« حب » بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : « لولا » وهو اسم مرفوع ، ألا ترى أنك [٣٧/أ] لا تقول للمؤنث : حَبَّذِهِ . انتهى .

والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ ، والجملة من الفعل والفاعل خبره ، والرابط بينهما اسم الإشارة ، وقيل : مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل : عكسه ، وقيل : عطف بيان ، وقيل : بدل ، **(وقيل : رُكِّبَا ، وغلبت الفعلية لتقدُّم الفعل ، فصار الجميع فعلاً)** ماضيًا ، **(وما بعده)** من المخصوص **(فاعل)** ، والجملة فعلية ، **(وقيل : رُكِّبا ، وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسمًا مبتدأ وما بعده)** من المخصوص **(خبره)** ، والجملة اسمية .

وأصل الخلاف قولان : التركيب وعدمه ، وينشأ عن التركيب قولان : فعلية[٤] الجميع أو اسميته ، ولكل دليل على مُدَّعَاهُ ، فاستدل مُدَّعِي التركيب بإفراد الإشارة وبلزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل[٥] ، ثم استدل مُدَّعِي غلبة [١٠٠] الفعلية ؛ وهو الأخفش وخطَّاب ؛ بتغليب الجزء الأول وتغليب الأكثر حروفًا ، وسلامة مُدَّعِيها مِمَّا[٦] لزم مُدَّعِي

٦٢٣- الرجز لابن رواحة في ديوانه ص ١٠٧ ، ولسان العرب ٦٧/١٤ (بدا) ، والدرر ٢٨٣/٢، ٢٨٤ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٤ ، ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٢ ، وتاج العروس ١٣٨/١ (بدأ) ، (بدى) ، وجمهرة اللغة ص ١٠١٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٠ ، وشرح الأشموني ٣٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ ، والمخصص ٤٢/١٠ ، وهمع الهوامع ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(١) قال ابن الناظم في شرحه ٣٤٠ : أي حبَّ عبادته دينًا . وذكّر ضمير العبادة لتأولها بالدين والتعظيم .

(٢) انظر الارتشاف ٢٩/٣ - ٣١ .

(٣) الكتاب ١٨٠/٢ .

(٤) في « ب » : (بفعلية) .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٣/٣ .

(٦) في « ب » : (ما) .

الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبَر عنه ، ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح ، وبقولهم لا تُحَبِّذْهُ ، فجاؤوا لها بمضارع[١] .

واستدل مُدَّعِي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه[٢] وابن السراج في أصوله[٣] والسيرافي في « شرح الكتاب » بأن الاسم أشرف ، ويستقل به الكلام ، ويقع فيه التركيب كثيرًا ، وأما « تُحَبِّذْهُ » فمضارع « حَبَّذْهُ » إذا قال له : حَبَّذَا .

(و) اختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه (**لا يتغيَّر « ذا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال**) : حَبَّذَا هند أو (**حَبَّذَا الزيدان**) ، في تثنية المذكر ، (**أو الهندان**) في تثنية المؤنث ، (**أو**) حَبَّذَا (**الزيدون**) ، في جمع الذكور ، (**أو الْهندات**) في جمع الإناث ، على ثلاثة أقوال : فقال ابن مالك[٤] : (**لأن ذلك كلام جرى [٣٧/ب] مجرى المثل السائر**) الذي لا يغيَّر عن حالته في الاستعمال الأول ، (**كما في قولهم : الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ**[٥] . **يقال لكل أحد**) ، مذكرًا كان أو مؤنثًا ، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ، (**بكسر التاء وإفرادها**) ، لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل مُوسِر ، فكرهته لكِبَرِ سِنِّهِ فطلقها ، فتزَوَّجها رجل شاب فقير ، فبعثت إلَى زوجها الأول تَسْتَرْفِدُهُ فقال لها هذا . والصيف : منصوب على الظرفية . قاله الجوهري . والْمَثَلُ ، بفتح المثلثة : قول مركب مشهور ، شُبِّهَ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ .

(**وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه**) مصدر (**مضاف**) إلى المخصوص ، (**محذوف ، أي : حَبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ**) ، و كذلك الباقي[٦] . وردَّهُ ابن العلج بأنه لم يُنْطَقْ به في وقت[٧] .

وقال الفارسي في البغداديات[٨] : لأن « ذا » جنس شائع ، فالتُزم فيه الإفراد كفاعل نِعْمَ وبِئْسَ المضمَر ، ولهذا يجامع التمييز فيقال : حَبَّذَا زيدٌ رجلاً .

(١) الارتشاف ٢٩/٣ .
(٢) المقتضب ١٤٥/٢ .
(٣) الأصول ١١٥/١ .
(٤) شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .
(٥) المثل في مجمع الأمثال ٦٨/٢ ، والفاخر ١١١، وجمهرة الأمثال ٣٢٤/١ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، والمستقصى ٣٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٧ .
(٦) سقط من « ب » : (وكذلك الباقي) .
(٧) شرح المرادي ١١٠/٣ .
(٨) البغداديات ص ٤٩ .

(**ولا يتقدم المخصوص على : حَبَّذَا**) فلا يقال : زيدٌ حَبَّذا ، كما يقال : زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ، (**لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل**) ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٤ــ وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوْصَ أَيًّا كَانَ لاَ تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلا

(**وقال ابن بابشاذ**[١]) : إنما امتنع تقديم المخصوص على « حَبَّذا » (**لئلا يُتوهَّم أن في** « **حَبَّ** » **ضميرًا**) مرفوعًا على الفاعلية يعود على المخصوص ، (**وأن** « **ذا** » **مفعول**) به . قال ابن مالك[٢] : وتوهُّمُ هذا بعيد ، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله . ثم علله بجريانه مجرى المثَل ، كما تقدم .

(**تنبيه : إذا قلت : حَبَّ الرَّجُلُ زيدٌ ، فـ : حَبَّ ، هذه من باب : فَعُلَ**) المضموم العين (**المتقدم ذكره**) في الفصل قبله ، (**ويجوز في حائه**[٣] **الفتح**) مع التخفيف[٤] وعدمه ، (**والضم**) بنقل حركة العين إليها[٥] ، (**كما [٣٨/أ] تقدم**) من أنه يجوز أن تسكَن عينه ، وأن تنقل حركته إلَى فائه ، وإن لم تكن الفاء حلْقية ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٥ــ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّ بالبَا ....

(**فإن قلت : حَبَّذَا ، فَفَتْحُ الحاء واجب**) للتركيب ، (**إن جعلتهما كالكلمة الواحدة**) ، وإلا فجائز .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) شرح التسهيل ٢٧/٣.

(٣) في « ب » : (فائه) .

(٤) في « ب » : (الإدغام) مكان (التخفيف) .

(٥) في « ب » : (الحركة) مكان (حركة العين إليها) .

(هذا باب أَفْعَلِ التفضيل)

وهو الوصف المبني على أفْعَلَ لزيادة صاحبة على غيره في أصل الفعل ، وأما خَيْرٌ وشَرٌّ ، في التفضيل ، [١٠١] فأصلهما : أَخْيَرُ وأَشَرُّ ، فحُذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة : ﴿ مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾ [القمر/٢٦] بفتح الشين وتشديد الراء[1] ، وقول الشاعر : [من الرجز]

٦٢٤ـ بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

واختُلف في سبب حذف الهمزة منهما ، فقيل[2] : لكثرة الاستعمال ، وقال الأخفش : لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان : حذف الهمزة ، وكونهما لا فعل لهما ، وأما قوله : [من البسيط]

٦٢٥ـ وَزَادَني كَلَفًا في الْحُبِّ أنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنْسَانِ مَا مُنِعَا

(١) الرسم المصحفي : ﴿ الأَشِرُ ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قتادة وأبو حيوة . انظر البحر المحيط ١٨٠/٨ ، والكشاف ٣٩/٤ ، والمحتسب ٢٩٩/٢ .

٦٢٤- الرجز بلا نسبة في الدرر ٥٣٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ، وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٩١/٢ ، المسألة رقم ٦٩ ، والمسائل العضديات ص ٢٦٤ ، المسألة رقم ١٠٩ .

٦٢٥- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٥٣ ، والارتشاف ٢٢٠/٣ ، والأغاني ٣٠١/٤، وتذكرة النحاة ص ٤٨ ، ٦٠٤ ، والحماسة الشجرية ٥٢١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ، والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ، ولمجنون ليلى في ديوانه ص ١٥٨ ، وبلا نسبة في الدرر ٥٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٥٣/٣ ، وعيون الأخبار ٥/٢ ، ولسان العرب ٢٩٢/١ (حبب) ، ونوادر أبي زيد ص ٢٧ ، وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

فضرورة،(إنما يصاغ التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب)، وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على أفْعَلَ فَعْلاَءَ، (فيقال) من باب « ضَرَبَ يَضْرِبُ » : (هو أَضْرَبُ ، و) من باب « عَلِمَ يَعْلَمُ » : هو (أَعْلَمُ ، و) من باب فَضُلَ يَفْضُلُ : هو (أَفْضَلُ ، كما يقال) في التعجب منها : (ما أَضْرَبَهُ ، و) ما (أَعْلَمَهُ ، و) ما (أَفْضَلَهُ) ، وأَعْلِمْ به وأَفْضِلْ به ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٦ــ صُغْ مِنْ مَصُوْغٍ منه للتعجُّبِ أَفْعَلَ للتفضيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

(وشذ بناؤه من) اسم عين نحو : هو أَحْنَكُ البعيرين ، بنوه من الْحَنَكِ ، [٣٨/ب] وهو اسم عين ، والمعنى : آكَلُهُمَا ، أي : أشَدُّهما أكْلاً ، (ومن وصف لا فعل له كـ : هو أَقْمَنُ بهِ ، أي : أَحَقُّ) ، بنوه من قولهم : هو قَمِنٌ ، أي : حقيق ، (و) هو (أَلَصُّ مِنْ شِظَاظ[1]) بنوه من قولهم : هو لص ، بكسر اللام ، أي : سارق . وشظاظ ، بكسر الشين وبظاءين معجمتين[2] : اسم لص معروف من بني ضبة[3] ، ونقل ابن القطاع له فعلاً فقال[4] : يقال : لَصَّ ، إذا أخذ المال خفية ، فعلى هذا لا شذوذ .

(و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثة كـ : هذا الكلام أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِه) ، بنوه من « اختُصِر » ففيه شذوذان : كونه مبنيًا للمفعول ، وكونه زائدًا على الثلاثة ، كما تقدم في التعجب [منه][5] .

(وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفْعَلَ ؛ المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب ، فقيل : يجوز مطلقًا ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وقيل ، يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل .

[6](وسُمع) شذوذًا على القول بالمنع مطلقًا ، وعلى المنع في أحد شقي التفضيل : (هو أَعْطَاهُم للدراهم ، وأولاهم للمعروف[6] ، و) سُمع شذوذًا على الثاني : (هذا المكانُ أَقْفَرُ[7] من غيره) .

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٢/٢٥٧ ، وجمهرة الأمثال ٢/١٨٠ ، والدرة الفاخرة ٢/٣٦٩ ، والمستقصى ١/٣٢٨ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤١ .

(٢) سقط من « ب » : (وبظاءين معجمتين) .

(٣) في « ب » : (ضمية) .

(٤) كتاب الأفعال ٣/١٤٤ .

(٥) إضافة من « ط » .

(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٧) في « ب » : (أفقر) .

(و) سُمع بناؤه (من فعل المفعول كـ : هو أَزْهَى مِنْ دِيك[١]) بنوه من « زُهِيَ » بمعنى « تكبَّرَ » . قال في الصحاح[٢] : لا تتكلم به العرب إلا مبنيًّا للمفعول ، وإن كان بمعنى الفاعل . وحكى ابن دريد[٣] : « زها يزهو : أي : تكبر » ، فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه ، لأنه من المبني للفاعل .

(و) سُمِعَ : « هو[٤] (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ) »[٥] بنوه من « شُغِلَ » بالبناء للمفعول . والنحيين : تثنية نِحْيٍ ، بكسر النون وسكون الحاء المهملة : زِقُّ السَّمْن ، وذات [٣٩/أ] النحيين : امرأة من بني تيم اللات بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتى خَوَّات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها ، فَحَلَّتْ نِحْيًا منهما مملوءًا ، فقال لها : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حَلَّ الآخر وقال : أمسكيه ، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ، ثم أسلمَ خَوَّاتٌ فشهد بدرًا ﷺ .

(و) سُمع : هو (أَعْنَى بِحَاجَتِكَ)[٦] ، بَنَوه من « عُنِيَ » بالبناء للمفعول ، وسُمع فيه « عَنِيَ » كـ : رَضِيَ ، بالبناء للفاعل ، فعلى هذا لا شذوذ فيه .

(وما توصَّل به إلى التعجب مما لا يتعجَّب منه بلفظه يتوصَّل [١٠٢] به إلى التفضيل) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٧ــ وَمَا بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

(ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزًا[٧] : فيقال : هو أشد استخراجًا وحُمْرَةً) ، ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ[٨] للفاعل ، والفاقد للإثبات ، فإن أشدَّ يأتي هناك ولا يأتي هنا ، وذلك مستفاد من قول الموضح : ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزًا ، لأن المؤوَّل بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير ، كما نبه عليه الموضح في الحواشي .

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٣٢٧/١، والمستقصى ١٥١/١، والدرة الفاخرة ٢١٣/١، وشرح ابن الناظم ٣٤٢ .

(٢) الصحاح (زهي) .

(٣) جمهرة اللغة ٢٢/٣ .

(٤) في « ب » : (سمع بناؤه من شغل بالبناء للمفعول نحو :) .

(٥) المثل في مجمع الأمثال ٣٧٦/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٣٨/١ ، ٥٦٤ ، والدرة الفاخرة ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١٩٦/١ ، وفصل المقال ص ٥٠٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٤٢ .

(٧) سقطت من « ب » .

(٨) في « ب » : (المصوغ) .

(فصـــــــــــــل)

(ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجردًا من « أل » والإضافة ، فيجب له حكمان :

أحدهما) في نفسه ، وهو **(أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا)** ، ولو كان مسندًا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو قولك : زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو ، وهندٌ أَفْضَلُ من عَمْرو ، والزيدان أَفْضَلُ من عَمْرو[١] ، والهندان أَفْضَلُ من عَمْرو ، والزيدونَ أَفْضَلُ من عَمْرو ، والهنداتُ أَفْضَلُ من عَمْرو ، و(**نحو**) قوله تعالى : **﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾**) إلى أبينا مِنَّا ﴾ [يوسف/٨] (**ونحو**) قوله تعالى : (**﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكم وأَبْنَاؤُكم .... ﴾ الآية**) ، إلى قوله : ﴿ أَحَبُّ إِلَيْكُم ﴾ [التوبة/٢٤] فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين ، وفي [٣٩/ب] الآية الثانية مع الجماعة .

(**ومن ثَمَّ**) أي ومن أجل أنَّ أَفْعَلَ التفضيل إذا تجرد من « أل » والإضافة لزمه[٢] التذكير والإفراد[٣] (**قيل في أُخَرَ**) ، بضم الهمزة ، جمع أُخْرَى أنثى آخَرَ ، بالفتح : [٤](**إنه معدول عن آخَرَ**) الموازن لأَفْعَلِ التفضيل ، وليس من باب « أَفْعَلِ التفضيل » حقيقة ، لأنه لا يدلّ على[٤] مشاركة وزيادةٍ ، ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب « أَفْعَلَ » ولا ملحقًا به ، بل ملحقًا بالملحق به[٥] ، وهو « أَوَّلُ » لأنه به أنسب ، لأنه أشبهه في الوزن ، وكون معناه نسبيًّا ، وكونه لا يدل على زيادة ، وعلى الإلحاق به فهو يخالف باب « أَفْعَلَ » في ثلاثة أمور :

---

(١) سقط من « ب » : (أفضل من عمرو) .

(٢) في « ط » : (لزم) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الإفراد والتذكير) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) شرح التسهيل ٣/٦٤ .

أحدها : أنه يطابق ، ولو كان نكرة .

الثاني : أنه لا يليه « مِنْ » لا لفظًا ولا تقديرًا .

الثالث : أنه لا يُضاف .

(و) من ثَمَّ ؛ أيضًا ؛ قيل **(في قول)** أبي نواس الحسن **(ابن هانئ)** الحكمي يصف الخمرة : [من البسيط]

٦٢٦ـ **(كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِهَا)** حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(إنه لَحْنٌ) ، حيث أنَّث[1] « صغرى وكبرى » وكان حقه أن يقول : كأنَّ أصغر وأكبر ، بالتذكير . وأجيب [عنه][2] بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة ، فهو كقول العروضيين ، فاصلة صغرى وفاصلة كبرى ، وقول الفرزدق : [من الطويل]

٦٢٧ـ إذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ اللَّيْلِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ ألَائِمُ

أي : لئام . والفقاقع ، بفتح الفاء والقاف ، وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة : النُّفَاخَاتُ التي تعلو وجه الخمرة .

وسبب تلقيبه بأبي نواس ؛ بنون مضمومة بعدها واو لا همزة ؛ أنه كان له ذؤابتان تَنُوسَان : أي تتحركان[3] على عاتقه .

(و) الحكم **(الثاني)** فيما بعد « **أفْعَلَ** » **(أن يؤتى بعده بـ « مِنْ » جارَّة للمفضول)** كما تقدم من الأمثلة ، وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في [٤٠/أ] نحو : « أَفْضَلَ منه » وابتداء الانحطاط في نحو « شَرٌّ منه » .

٦٢٦- البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، وشرح قطر الندى ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ١٠٢/٦ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٦٢/٣ ، ومغني اللبيب ٣٨٠/٢ .

(١) بعده في « ب » : (إنه) .

(٢) إضافة من « ط » .

٦٢٧- البيت للفرزدق في الارتشاف ٢٢٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٧/٤ ، وليس في ديوانه ، وتاج العروس (عين) ، وبلا نسبة في أمالي القالي ١٧١/١ ، ٤٧/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٦٥٠ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨ ، وسمط اللآلي ص ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ٣٨٨/٢ ، ولسان العرب ٢٣١/١ (سود) ، ٣٨١/١٢ (عتم) ، ومعجم البلدان ١٩٣/١ (أسود العين) ، ومغني اللبيب ٣٨١/٢ .

(٣) سقط من « ب » : (أي تتحركان) .

واعترضه ابن مالك بأنها لا تقع بعدها « إلى » واختار أنها للمجاوزة ، فإن معنى « زيدٌ أفضلُ من عَمْرو » جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل[١] .

واعترضه في المغني[٢] بأنها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها « عن » ودُفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع مانع من ذلك[٣] ، وههنا منع مانع وهو الاستعمال ، فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا « مِنْ » خاصة .

(**وقد تحذف « مِنْ »**[٤] **مع مجرورها**) للعلم بها (**نحو : ﴿ والآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾**) [الأعلى/١٧] أي : من الحياة الدنيا . (**وقد جاء الإثبات والحذف في : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾** [الكهف/٣٤] **أي : منك**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٨ــ وَأفْعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلْهُ أبَدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

(**وأكثر**[٥] **ما تحذف « من »**) مع المفضول (**إذا كان « أفْعَلُ »**[٦] **خبرًا**) في الحال ، أو في الأصل ، فيشمل خبر المبتدأ وخبر [١٠٣] « كان » و« إنَّ » وثاني مفعولي « ظن » وثالث مفاعيل « أعْلَمَ » نحو : زيدٌ أفضلُ ، وكان زيدٌ أفضلَ ، وإنَّ زيدًا أفضلُ ، وظننت زيدًا أفضلَ ، وأعلمتُ زيدًا عمرًا[٧] أفضلَ . (**ويقل**) الحذف (**إذا كان**) **أفْعَلُ** (**حالاً ، كقوله**) : [من الطويل]

٦٢٨ــ (دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أجْمَلاَ) فَظَلَّ فُؤَادِي في هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

فـ « أجمل » حال من تاء المخاطبة في « دنوت » ، و« كالبدر » مفعول ثان لـ : خلناك ، (**أي : « دنوتِ أجْمَلَ منَ البدرِ**) وقد خلناك مثله » . قاله ابن مالك[٨] في شرح التسهيل[٩] .

(١) شرح التسهيل ١٣٥/٥ - ١٣٦ .

(٢) مغني اللبيب ٣٢١/١ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (إذا لم يمنع من ذلك مانع) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ط » : (وكثر) .

(٦) في « ب » : (الفعل) .

(٧) سقطت من « ب » .

٦٢٨- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٩/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٠/٣ ، ٣٨٩ ، وشرح الأشموني ٣٨٥/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٧٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٠/٤ .

(٨) في « ب » : (قال) .

(٩) شرح التسهيل ٥٧/٣ .

(**أو**) إذا كان أفْعَلُ[1] (**صفة ، كقوله**) وهو أحيحة بن الجلاح : [من الرجز]

٦٢٩ـ (**تَرَوَّحِي أَجْـــدَرَ أَنْ تَقِيْلِــي**) غَــدًا بِـــجَنْبَيْ بَــارِدٍ ظَلِيـــلِ

فـ « أجدر » صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على « تروَّحي » (**أي : تروَّحي وائْتِـــي مكانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِه ، بأن تقيلي فيه**) غدًا ، قاله ابن مالك في شرح الكافية[2] ، [٤٠/ب] وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقتـه ، وهـو مـن « الـتَّرَوُّح » بمعنـى الـرواح وقـت العشـي ، و« أجدر » بالجيم : أي : أَحَقُّ ، وتقيلي : من القيلولة ، وهو النوم وقت الظهيرة .

وقال العيني[3] : إن الخطاب للفسيل ، وهي صغار النخل ، منْ تروَّح النبـت ، إذا طال ، وأنه كنى بالقيلولة عن نُمُوِّها وزُهُوِّها ، وادَّعى أن السوابق واللواحق تشهد لذلك . وجنبَي : تثنية جنب ، مضاف إلى « بارد » و« ظليل » وهمـا وصفـان لموصوفـين محذوفـين ، والأصل : بجنبي ماء بارد ومكان ظليل ، وحُذف العاطف .

(**ويجب تقديم « من » ومجرورها عليه**) أي : على أفْعَلَ ، (**إن كان المجرور**) بـ « من » (**استفهامًا**) ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، (**نحو : أنتَ مِمَّنْ أفضـــلُ ؟**) فالأصل : أنتَ أفضلُ مِمَّنْ[4] ؟ فقُدِّم « مِمَّنْ » علـى عاملـه ، وهـو « أفضـلُ » وإلى ذلـك أشار الناظم بقوله :

٥٠٢ـ وَإنْ تَكُـنْ بتِلْــوِ مِــنْ مُسْـتَفْهِمَا فَلَـــهُمَا كُــنْ أبَــــدًا مُقَدِّمَــــا

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله :

٥٠٣ـ كَمِثْــلِ مِمَّــنْ أنْــتَ خَــيْرُ . . . .

لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بـأجنبي ، لأن المبتـدأ أجنـبي مـن الخـبر ، بمعنى أنه ليس معمولاً له علـى الصحيـح ، وسـيأتي أنـه لا يُفصـل بـين أفْعَـلَ و« مِـن » بالمبتدأ ، لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه . ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما لـه صـدر الكلام عن صَدْرِيَّتِهِ ، لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط ، لا مطلقًا .

---

(١) في « ب » : (أفعل منه) .

٦٢٩ـ الرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية ٣٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩١/٣، وأمـالي ابن الشجري ٣٤٣/١ ، وخزانة الأدب ٥٧/٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٣ ، وشرح الأشموني ٣٨٥/٢، وشرح التسهيل ٥٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ .

(٣) المقاصد النحوية ٣٧/٤ .

(٤) في « ب » : (من) .

(أو) كان المجرور بـ « مِنْ » (مضافًا إلى الاستفهام نحو : أنتَ مِنْ غُلامِ مَنْ أَفْضَلُ ؟) والأصل : أنتَ أفضلُ مِنْ غُلامِ مَنْ ؟ فقُدمت « مِن » ومجرورها على « أفضل » لأن ما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التصدير ، وما أحسن قول الأمين المحلّي في المفتاح : [من الطويل]

عَلَيْكَ بأَرْبَابِ الصُّدُوْرِ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لأَرْبَابِ الصُّدُور تَصَدَّرَا[1]

[٤١/أ] (وقد تتقدم[2]) من[3] مع مجرورها على أَفْعَلَ (في[4] غير الاستفهام) ، وهو الإخبار ، (كقوله) وهو جرير : [من الطويل]

٦٣٠ـ إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِيْنَةً (فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِيْنَةِ أَمْلَحُ)

فالأصل : فأسماء أملح من تلك الظعينة ، فقدم « من » ومجرورها على « أملح » وهو ضرورة عند الجمهور ، ونادر عند الناظم حيث قال :

٥٠٣ـ .... وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيْمُ نَزْرًا وَرَدَا

وذلك لأن أفعلَ عامل غير متصرف في نفسه ، فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقدم[5] عليه كسائر العوامل غير المتصرفة .

(الحالة الثانية : أن يكون) أفْعَلُ مقرونًا (بـ « أل » فيجب له حكمان :

أحدهما : أن يكون مطابقًا لموصوفه) في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وإلى ذلك[6] أشار الناظم بقوله :

٥٠٠ـ وَتِلْوُ ال طِبْقٌ.............. ....

(نحو : زيدٌ الأفضلُ وهندٌ الفُضْلَى والزيدان الأفضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الأفضلون) أو الأفاضل (والهنداتُ الفضليات أو الفُضَلُ) بضم الفاء وفتح

---

(١) البيت في مغني اللبيب ٥١٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٠٤/٥ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (تقدم) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ط » : (إن) .

٦٣٠- البيت لجرير في ديوانه ص ٨٣٥ ، وتذكرة النحاة ص ٤٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٦٦ ، والمقاصد النحوية ٥٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢ .

(٥) في « أ » ، « ط » : (بالتقدم) ، وأثبت ما في « ب » .

(٦) بعده في « ب » : (وإليه) .

الضاد المخففة كـ : الكُبَرُ ، فيطابق موصوفه لزومًا ، لأنه نقص شبهه بأفْعَلَ[1] المتعجَّب به[2] لاقترانه بـ « أل » ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع .

قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه[3] المستوفى[4] ما ملخصه : ولا يُستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع ، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما : الأشارف والشُّرْفَى والأظارف والظُّرْفَى ، [١٠٤] كما قيل ذلك في الأفضل والأطول ، وكذلك الأكرمُ والأمجدُ ، قيل فيهما : الأكارمُ والأماجدُ ، ولم يُسمَع فيهما : الكُرْمَى والْمُجْدَى . انتهى .

(و) الحكم (**الثاني : أن لا يؤتى معه بـ : من**) لأن « من » و« أل » يتعاقبان ، فلا يجتمعان كـ « أل » والإضافة . (**فأما قول**) ميمون (**الأعشى**) : [من السريع] [٤١/ب]

٦٣١- (**وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى**) وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

(**فخُرِّج**) جمعه بين « أل » و« من » (**على زيادة : أل**) في « الأكثر » (**أو على أنها**) ؛ أي : « من » ليست متعلقة بالأكثر المعرَّف بـ « أل » وإنما هي (**متعلقة بـ« أكثر » نكرة**) ، حال كونه (**محذوفا مبدلاً من « أكثر » المذكور**) بدل نكرة من معرفة ، والأصل : بالأكثر أكثر منهم ، أو على أن « من » بمعنى « في » أي : فيهم ، أو لبيان الجنس ، أي : من بينهم ، أو متعلقة بـ : ليس ، لما فيه من رائحة قولك ، انتفي واغتُفِر الفصل بين « أفْعَلَ » وتمييزه للضرورة . وحصى : تمييز ، أي : عددًا ، والكاثر : بمعنى الكثير .

الحالة (**الثالثة : أن يكون**) أفْعَلُ[5] (**مضافًا ، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران[6]: التذكير والتوحيد ، كما يلزمان المجرد**) من « أل » والإضافة (**لاستوائهما**

---

(١) سقطت من « ب » .
(٢) في « ب » : (منه) .
(٣) في « أ » ، « ط » : (كفاية) ، والتصويب من « ب » .
(٤) ورد مثل ذلك في الارتشاف ٣/ ٢٢٠ .
٦٣١- البيت للأعشى في ديوانه ١٩٣ ، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥ ، وخزانة الأدب ١/ ١٨٥ ، ٣/ ٤٠٠ ، ٨/ ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢ ، وشرح المفصل ٦/ ١٠٠، ٣/ ١٠٣، ولسان العرب ٥/ ١٣٢ (كثر) ، ٩/ ١٤٧ (سدف)، ١٤/ ١٨٣ (حصى) ، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٢ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٥ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٥ ، وشرح المفصل ٣/ ٦ .
(٥) في « ب » : (لفعل) .
(٦) الكتاب ١/ ٢٠٣ .

في التنكير) ، ولكونهما على معنى « من » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٩ــ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

(ويلزم في[1] المضاف إليه أن يطابق) الموصوف (نحو) : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، و(الزيدان أفضلُ رجلين ، [١٠٥] والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ) ، والهندان أفضلُ امرأتين ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ، إذ قصد ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه ، واحدًا واحدًا ، أو اثنين اثنين ، أو جماعة جماعة .

والمعنى : زيدٌ أفضلُ مِنْ جميع الرجالِ إذا فُضِّلُوا رجلاً رجلاً ، والزيدان أفضلُ منْ جميعِ الرجالِ إذا فُضِّلُوا رَجُلَيْنِ[2] رَجُلَيْنِ ، والزيدون أفضلُ من جميعِ الرجالِ إذا فُضِّلُوا رجالاً رجالاً ، وهندٌ أفضلُ من جميعِ النساءِ إذا فُضِّلْنَ [3][امرأةً امرأةً ، والهندان أفضلُ من جميعِ النساءِ إذا فُضِّلْنَ امرأتَيْنِ امرأتَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ منْ جميعِ النساءِ إذا فُضِّلْنَ][3] نساءً نساءً .

فإن قلت : النكرة في سياق الإثبات لا تعمُّ ، فمن أين جاء العموم ؟ قلت : أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل « زيدٌ أفضلُ رجلٍ » : زيدٌ أفضلُ الناسِ إذا عُدُّوا رجلاً رجلاً ، وكذا الباقي . ولذلك صحت الإضافة ، لأنَّ أفْعَلَ [٤٢/أ] لا يُضاف إلا لما هو بعضه[4] .

(فأما) قوله تعالى : (﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾) [البقرة/٤١] بالإفراد ، ومقتضى القاعدة « كافرين » بالجمع ، ليطابق الواو في « تكونوا » فالجواب ما قاله المبرد : إنه على حذف الموصوف ، (والتقدير : أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به) .

وقال الفراء[5] : إنما وحَّد لأنه في معنى الفعل : أي : أوَّلَ منْ كفرَ ، ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع .

وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب « البديع » : إن النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها ، نحو ، أنت أفضلُ رجلٍ ، وأنتما أفضلُ رجلٍ ، وأنتم أفضلُ رجلٍ منه ، ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة/٤١] وذلك هو القياس ، لأنَّ النكرة تمييز له ،

(١) سقطت من « ط » .
(٢) في « ب » : (رجل لا رجالاً) .
(٣) سقط ما بين القوسين من « أ » ، واستدرك من « ب » ، « ط » .
(٤) انظر شرح المرادي ١٢٥/٣ .
(٥) معاني القرآن للفراء ٣٢/١ - ٣٣ .

وقد خُفِضت بالإضافة ، فأشبه مائةَ رجلٍ ، وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن تُثنى وأن تُجمع نحو : أنتما أفضلُ رجلينِ وأنتم أفضلُ رجالٍ . انتهى . والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة .

(وإن كانت الإضافة إلى معرفة) فهو ثلاثة أقسام :

قسم تُقصَد زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يُقصد به زيادة[1] مطلقة ، وقسم يؤوَّل بما لا تفضيل فيه ، **(فإنْ أُوِّلَ أفْعَلُ بما لا تفضيل فيه)** ، أو قُصِدَ به زيادة مطلقة **(وجبت المطابقة)** للموصوف به تشبيهًا بالمعرَّف بـ « أل » في الإخلاء عن لفظ « مِن » ومعناها .

وقد يتواردان على مثال[2] واحد **(كقولُهم : الناقصُ والأشَجُّ أَعْدَلا بني مروانَ[3])** ، فيحتمل « أعدلا » أن يؤول لما لا تفضيل فيه **(أي : عَادِلاَهُمْ)** ، لأنهما لم يشاركهما أحدٌ من بني مروان في العدل ، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة . والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك [٤٢/ب] بن مروان ، لقِّب بذلك لأنه نقَّص أرزاق الجند . والأشج ، بالشين المعجمة والجيم : هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، لُقِّب بذلك لأن بجبينه[4] أثر شَجَّةٍ من دابة ضربته . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠١ـــ . . . . وَإِنْ لم تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

(وإن كان أفْعَلُ على أصله من إفادة المفاضلة) على ما أضيف[5] إليه **(جازت المطابقة)** لشبهه بالمعرَّف بـ « أل » **(كقوله تعالى)** : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ **(أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا)** ﴾ [الأنعام/١٢٣] فـ : أكابر : مفعول أول[6] لـ « جعلنا » ، و« في كُلِّ قرية » في موضع المفعول الثاني ، ومجرميها : مضاف إليه « أكابر » ، ولو لم يطابق لقيل : أكبَرَ مجرميها ، **(و)** في بعض النسخ : **(﴿ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾)** [هود/٣٧] ولو لم يطابق لقيل : « أرذلُنا » .

---

(١) في « ب » : (زيادته) .

(٢) في « ب » : (محل) .

(٣) من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٨١ .

(٤) في « ب » : (بجنبيه) .

(٥) في « أ » : (وما أضيفت) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٦) سقطت من « ب » .

(و) جاز (تركها) أي تـرك المطابقـة[١] ؛ لشـبهه بـالمجرد لنيـة معنـى « مـن » (كقوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾) [البقرة /٩٦] فـ « أحرص » مفعـول ثـان لـ « تجد » ، ولو طابق لقيل : أَحْرَصِي ، بالياء ، (وهـذا) الوجـه وهـو ؛ تـرك المطابقـة ؛ (هو الغالب) في الاستعمل ، [١٠٦] (وابن السراج يوجبه) ويجعل أفْعَـلَ فيـه كـالمجرد ويُلزِم الإفراد والتذكير ، ويرده : ﴿ أَكَابِـرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام/١٢٣] (فإن قُدِّر « أكـابر » مفعولاً ثانيًا) لـ « جعلنا » ، (و« مُجرميها » مفعـولاً أول) ؛ كما قـال ابـن عطيـة ؛ (فيلزمه الْمطابقة في الْمجرّد) من « أل » والإضافة ، كما قـال أبـو حيـان[٢] ، وإلى ذلـك أشار الناظم بقوله :

٥٠٢ــ . . . . وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَـهْ

هذا إذا نويْتَ معنى « مِنْ » .

وذكر صاحب « الأمثـال السـائرة » أن أفْعَـلَ يـأتي في اللغـة لنفـي المعنـى عـن الشيئين ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾ [الدخان/٣٧] أي : لا خير في الفريقـين . انتهى .

(مسألة) : يتعلق بأفْعَلِ التفضيل حروف الجر على نحـو تعلقـها بـ « أفْعَـلَ » التعجب ، وأما الخفض به فيجوز إن [٤٣/أ] كان المخفوض كلاًّ وأفْعَلُ بعضه ، وعكسه[٣] ، وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه[٣] والمطلق مطلقًا[٣] ، والتمييز إن لم يكن فـاعلاً معنًى ، إلا إن كان أفْعَلُ مضافًا إلى غيره ، ويجوز الباقي .

وأما الرفع به (فإنه يرفع أفْعَلُ التفضيل الضميْرَ المستتر في كل لغة ، نحـو : زيدٌ أفضلُ) ، ففي « أفضل » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعـود إلى « زيـد » (و) يرفع (الضميْرَ المنفصلَ والاسمَ الظاهرَ في لغة قليـلة) حكاهـا سـيبويه[٤] ، وأشـار إليـها الناظم بقوله :

٥٠٤ــ وَرَفْعُـهُ الظَّـاهِرَ نَـزْرٌ . . . .

(كـ : مررتُ برجلٍ أفضلَ منـه أبوه ، أو) أفضلَ منه (أنتَ) ، بخفض أفضلَ بالفتحة

(١) سقط من « ب » قوله : (الوجه ؛ وهو ترك المطابقة) .
(٢) الارتشاف ٣/٢٢٤ .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) الكتاب ٢/٢٦ .

على أنه صفة لـ « رجل » ويُرفع الأب أو « أنـتَ » على الفاعلية بـ « أفضل » على معنى فاقه في الفضل أبوه أو « أنت » وأكثر العرب يوجب رفع أفضلَ في ذلك على أنه خبر مقدم ، وأبوه أو « أنت » مبتدأ مؤخر ، وفاعل أفضلَ(١) : ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لـ : رجل ، ورابطها الضمير المجرور بـ « من » .

(**ويطَّرد ذلك**) الرفع للظاهر (**إذا حَلَّ**) أفْعَلُ التفضيل (**محلّ الفعل**) مع موافقة المعنى ، والفعل يرفع الظاهر ، فكذلك ما حلَّ محلَّه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠٤ــ .... وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فكثيرًا ثَبَتَا

(**وذلك إذا**(٢)) كان أفْعَلُ صفة لاسم جنس ، و(**سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبيًّا**) ، وهو ما ليس ملتبسًا(٣) بضمير الْموصوف به ، (**مفضَّلاً**) ذلك الأجنبي (**على نفسه باعتبارين**) مختلفين ، (**نحو**) قول العرب : (**ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عيْنِ زيدٍ**(٤)) ، فـ « أحسن » أفْعَلُ تفضيل ، وهو صفة لـ « رجلاً » وهو(٥) اسم جنس مسبوق بنفي ، ومرفوعه « الكحل » وهو أجنبي من [٤٣/ب] الموصوف لكونه لم يتصل بضميره ، والكحل مفضَّل على نفسه باعتبار محلَّيْن مختلفين ، فباعتبار كونه في عين [١٠٧] زيدٍ فاضلاً ، وباعتبار كونه في عين غيره مفضولاً .

والمعنى أن الكحلَ في عينِ زيدٍ أحسنُ من نفسِه في عينِ غيرِه(٦) من الرجال . ونظيره قول الأصوليين : الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة .

والسبب في اطراد رفع (٧)أفْعَلِ التفضيل الاسم الظاهر في مثل(٧) هذا المثال ، تهيئتُه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة(٨) الفعل على وجه لا يكون بدونها ، (**فإنه يجوز أن يقال : ما رأيتُ رجلاً يحسنُ في عينِه الكحلُ كحُسْنِهِ في عينِ زيدٍ**) ، فيؤتى بالفعل ، وهو

---

(١) في « ب » : (أفعل) .

(٢) في « ب » : (أنه إذا) .

(٣) في « أ » ، « ب » : (متلبسًا) ، والتصويب من « ط » .

(٤) انظر مثل ذلك في شرح ابن الناظم ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٥) في « ب » : (ورجل) .

(٦) في « ب » : (غير زيد) .

(٧) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٨) في « ب » : (لمعاقبته) .

« يحسن » مكان أفْعَلِ التفضيل ، وهو « أحسنَ » ولا يتغير المعنى . قاله ابن مالك[1] ، وناقشه أبو حيان في ذلك[2] .

(**والأصل أن يقع هذا**) الاسم (**الظاهر**) المرفوع بأفْعَلِ التفضيل (**بيْن ضميرين : أولهما للموصوف**) بأفْعَلِ التفضيل ، وهو الهاء في « عينه » ، (**وثانيهما للظاهر**) ، وهو الهاء في « منه » فيكون المفضول مذكورًا ، كما مثلنا .

وقد يُحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به ، نحو : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ، والمقدَّر كالملفوظ . (**وقد يُحذف الضمير الثاني**) العائد إلى « الكحل » فيكون المفضول مقدرًا .

(**وتدخل : مِنْ**) الجارة للمفضول (**إما على الاسم الظاهر**) ، وهو « الكحل » في مثالنا ، (**أو**) تدخل (**على محله**) ، أي محل الكحل وهو العين ، (**أو**) تدخل (**على ذي الْمحل**) وهو زيد ، (**فتقول**) : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ (**منْ كحلِ عينِ زيدٍ**) ، بدخول « من » على الاسم الظاهر ، وهو الكحل ، (**أو**) : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحل (**من عيْنِ زيدٍ**) ، بدخول « من » على [٤٤/أ] محل الكحل ، وهو العين ، (**أو**) : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ (**مِن زيدٍ**) بدخول « من » على ذي الْمحل ، وهو زيدٌ (**فتَحذِف مضافًا**) إذا أدخلتَ « من » على المحل ، وهو العين ، (**أو مضافين**) إذا أدخلت « من » على ذي الْمحل وهو زيد .

(**وقد لايؤتى**) بعد الاسم الظاهر (**المرفوع بشيء**) أصلاً ، وذلك إذا تقدم المفضل على أفْعَلِ التفضيل ، فيُستغنى عما بعد المرفوع ، (**فتقول : ما رأيتُ كعيْنِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ**) ، فتَحذف ضمير « الكحل » ومحلَّه وصاحب محلِّه اختصارًا .

وربما أدخلوا « من » على غير المفضول لفظًا ، (**وقالوا : ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من زيدٍ ، والأصل : ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من حُسْنِ الجميلِ بزيدٍ**) ، فـ « الجميل الثاني » هو المفضول ، وهو « الجميل الأول » ، (**ثم [إنهم]**[3] **أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه**) في المعنى ، فصار التقدير : مِنْ جميلِ زيدٍ ، (**ثم حذفوا المضاف**) ، وهو « جميل » وأقاموا المضاف إليه ، وهو « زيد » مقامه ، فصار : مِنْ زيدٍ ، (**ومثله**) قول الناظم :

---

(١) شرح التسهيل ٦٧/٣ .

(٢) الارتشاف ٢٣٥/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٤٨ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

٥٠٥ـ (كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيْـــقِ   أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ من الصِّدِّيْـــقِ)

(والأصل : من ولايةِ الفضلِ[١] بالصِّدِّيقِ) ، فـ : الفضل الثاني هو المفضول ، وهو الفضل الأول . (ثم) إنهم أضافوا الفضل إلى الصِّدِّيق لملابسته له في المعنى ، فصار التقدير : (مِنْ فضلِ الصِّدِّيق) ، ثم حذفوا المضاف ، وهو الفضل[٢] الثاني[٣] ، وأقاموا المضاف إليه وهو « الصِّدِّيق » مقامه فصار : (مِنَ الصِّدِّيق) .

وهذا المثال داخل تحت القاعدة ، فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي بـ « لن » ، مُكْتَنَفٌ بضميرين : أولهما ضمير الموصوف ، وهو الهاء من « به » ، والثاني ضمير الاسم الظاهر ، وقد حُذف ، والأصل : أولى[٤] به الفضلُ منه بالصِّدِّيق .

والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين ، وتارة يكونان محذوفين ، وتارة يُذكَر أحدهما ويُحذَف الآخر ، [٤٤/ب] وإذا حُذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس .

ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفْعَلِ التفضيل و« من » وذلك لا يجوز ، رفعوه[٥] على الفاعلية ، وشرطوا تقدُّم النفي عليه ، وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل[٦] النهي والاستفهام ، وتبعه الموضح في شرح القطر[٧] ولم يَرِدْ به سماع ، فالأَوْلَى الاقتصار على ما قالته العرب .

---

(١) في « ط » : (ولايته للفضل) .

(٢) في « ط » : (وهو فضل) .

(٣) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٤) في « ب » : (والأولى) .

(٥) في « ب » : (رفعه) .

(٦) شرح التسهيل ٦٨/٣ .

(٧) شرح قطر الندى ص ٢٨٣ .

(هــذا بــاب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف .

(**الأشياء التِي ما قبلها في الإعراب**) لفظًا أو تقديرًا أو محلاً (**خمسة : [١٠٨] النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل**) . ويُشكل عليه : قامَ قامَ زيـدٌ[١] ، ونَعَـمْ نَعَمْ ، ولا لا ، فإنها مشتملة على التوكيد ، ولا تبعية في شيء منها .

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا ، الأول عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا ، الأول البدل ، والثاني : إمـا أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا ، الأول التوكيد ، والثاني إمـا أن يكـون بالمشـتق أو لا ، الأول النعت ، والثاني عطف البيان ، ولها أبواب ، وإذا اجتمعت يُبـدأ بـالنعت ثـم بالبيـان ثـم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق . قاله في التسهيل[٢] .

واختُلف في عامل التابع ، فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمـهور : العـامل فيها هو العامل في المتبوع ، ونُسِبَ إلى سيبويه[٣] . وقيل : العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه ، وهو قول الخليل والأخفش[٤] .

وأمـا البـدل فقيل : عاملُه محذوف ، وهو قـول الجمهور . ويدل لهم[٥] ظهوره جـارًّا

(١) سقطت من « ب » .

(٢) التسهيل ص ١٧٣ .

(٣) لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب ، وهو في الارتشاف ٢/٥٩٢ .

(٤) وهو أيضًا قول سيبويه والجرمي . انظر همع الهوامع ٢/١١٥ .

(٥) في « ب » : (له) .

جوازًا مع الظاهر ووجوبًا مع المضمر ، نحو : بزَيْدٍ به . وقال قوم منهم المبرد[١] : عامله عامل متبوعه ، [وهو ظاهر [٤٥/أ] مذهب سيبويه[٢] ، واختاره ابن مالك[٣] وابن خروف . وقال ابن عصفور[٤] : عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة . وأما النسق فقال الجمهور][٥] : عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف ، وقيل : الحرف ، وقيل : محذوف ، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله :

٥٠٦ــ يَتْبَعُ فِـي الإِعْـرَابِ الأَسْـمَاءَ الأُوَلْ نَعْـتٌ وَتَوْكِيْـدٌ وَعَطْـفٌ وَبَـدَلْ

(**فالنعت عند الناظم**) المشار إليه بقوله في النظم :

٥٠٧ــ فَـالنَّعْتُ تَابِـعٌ مُتِـمٌّ مَـا سَـبَقْ بِـوَسْمِهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ اعْتَلَـقْ

(**هو التابع الذي يكمِّل متبوعه بدلالته على معنًى فيه ، أو فيما يتعلق به . فخرج بقيد التكميل النسق والبدل**) ، فإنهما لا يكمِّلان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ، ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عَرَضِيٌّ ، (و) خرج (**بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد**) ، فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ، ولا فيما يتعلق به ، أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول ، وأما التوكيد فلأن نفس الشيء . هو الشيء لا معنى فيه . قاله ابن مالك في شرح العمدة . (**والمراد بالمكمِّل الموضح للمعرفة ، كـ : جاءني زيدٌ التاجرُ**) ، في النعت الحقيقي ، أو التاجرُ أبوه ، في النعت السببي ، (**والمخصِّص للنكرة كـ : جاءَ رجلٌ تاجرٌ**) في الحقيقي ، (**أو : تاجرٌ أبوهُ**) في السببي .

واختُلف في معنى الإيضاح والتخصيص ، فقيل : الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق ، فهو يجري مجرى بيان الجمل ، والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع ، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة . وقيل : الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف ، والتخصيص تقليل الاشتراك [٤٥/ب] في النكرات .

(**وهذا الحد**) ليس بجامع لأنه (**غير شامل لأنواع النعت ، فإن النعت**) قد لا

(١) المقتضب ٤/٢٩٥ ، ٣٩٩ .

(٢) لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب ، وهو في شرح المرادي ٣/١٣٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٣٠ .

(٤) المقرب ١/٢٤٢ .

(٥) سقط ما بين القوسين من « أ » ، واستدركته من « ب » ، « ط » .

يكون للإيضاح والتخصيص بل (قد يكون لمجرد المدح كـ : ﴿ الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْن ﴾) [الفاتحة/٢] (أو لمجرد الذم نحو : أعوذُ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ) ، أو للتعميم نحو : إنَّ اللهَ يرزقُ عبادَه الطائعِيْنَ والعَاصِيْنَ ، [١٠٩] أو للتفصيل نحو : مَرَرْتُ برجلين عربيٍّ وأعجميٍّ ، أو للإبهام نحو : تصدَّقْ بصَدَقَةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ ، (أو للترحُّم ، نحو : اللهمَّ أنَا عبدُكَ المسكيْنُ ، أو للتوكيد نحو :) ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّور (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) ﴾ [الحاقة/١٣] .

وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص ، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازًا عن استعمال الشيء في غير ما وُضِعَ له .

(فصـــــــــــــل)

(ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة) : الرفع والنصب والجر ، **(ومن التعريف والتنكير ، تقول)** في التعريف : **(جاءني زيـــدٌ الفاضلُ)** برفعهما **(ورأيتُ زيدًا الفاضلَ)** بنصبهما **(ومَرَرْتُ بزَيْدٍ الفاضلِ)** بجرهما **(و)** تقول في التنكير : **(جاءِني رجلٌ فاضلٌ)** ، ورأيتُ رجــلاً فـاضلاً ، ومَـرَرْتُ برَجُـلٍ فاضلٍ .

(كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الإعراب ، لأن ذلك يُخِلّ بالتبعية ، ولا تخالفهما في التعريف والتنكير ، لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعيَّن مدلولاً عليه بحسب تعيينــه ، والتنكير يقتضي كون ذلك المعيَّن غير مدلولٍ عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمــعُ بـين النفي والإثبات ، وهو محال . قاله الفخر الرازي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠٨ــ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيْـفِ والتنكيـرِ مَـا تَــلاَ كَــامْرُرْ بقَــومٍ كُرَمَــا

(وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فإنْ رَفَــعَ الوصــفُ) [٤٦/أ] الحقيقي أو المجازي **(ضميْرَ الموصوف المستتر وافقه فيها)** أيضًا . ونعني بالوصف الحقيقي أن يجري على من هو له ، **(كـ : جاءتني امرأةٌ كريمةٌ)** ، ورجلٌ كريمٌ ، **(ورجلان كريمان ، ورجالٌ كِرَامٌ)** ، ففي الوصف في الجميـع ضمـير مسـتتر يعـود علـى الموصـوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع . **(وكذلك)** تقول في التعريف : جاءتني المرأةُ الكريمةُ والرجلان الكريمان والرجالُ الكرامُ .

ونعني بالوصف المجازي أن يجري على غير من هو له إذا حُوِّلَ الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وجُرَّ الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ، ونُصِبَ على التمييـز إن كـان نكرة نحو : **(جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأبِ)** بالإضافة **(أو كريمةٌ أبًا)** بالتمييز ، **(وجــاءني رجلان كريما الأبِ)** ؛ بالإضافة ؛ **(أو كريمان أبًا)** ؛ بالتمييز ، **(وجاءني رجالٌ كــرامُ الأبِ)** بالإضافة **(أو كرامٌ أبًا)** بالتمييز ، فيوافق النعــت منعوتــه فــي الإفــراد والتثنيــة

والجمع ، والتذكير والتأنيث ، مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة ، وفي التعريف والتنكير . وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة[(١)] ، (**لأن الوصف في ذلك كله رافع لضمير الموصوف المستتر**) أصالة أو تحويلاً ، ويستثنى من ذلك شيئان :

أحدهما : الوصف باسم التفضيل إذا استُعمل بـ « مِنْ » أو أضيف إلى نكرة ، فإنه[(٢)] يلزمه الإفراد [١١٠] والتذكير ، ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع ، نحو : مَررْتُ برَجُلٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبرجلين أفضلَ مِنْ زيدٍ ، وبرجالٍ أفضلَ مِنْ زيدٍ ، وبامرأةٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبامرأتين أفضلَ منْ زيدٍ ، وبنساءٍ أفضلَ من زيدٍ ، وكذلك : مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضلَ شخصٍ ، وبرجلين أفضلَ شخصين ، وبرجالٍ أفضلَ شخوصٍ . . . إلى آخر المثل[(٣)] .

والثاني : الوصف [٤٦/ب] بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فَعُول بمعنى فاعِلٍ وفَعِيلٍ بمعنى مَفْعُول ، إذا كان جاريًا على موصوفه نحو : رَجُلٌ صَبُورٌ ، وامرأةٌ صبورٌ ، ورَجُلٌ قتيلٌ ، وامرأةٌ قتيلٌ .

(**وإنْ رَفَعَ**) الوصفُ الاسمَ (**الظاهر أو**) رفع (**الضمير البارز أعطي**) الوصفُ (**حكم الفعل ، ولم يُعتَبَرْ حال الموصوف**) في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، (**تقول**) في الوصف إذا رَفَعَ الظاهر : (**مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمةٍ أمُّه**) ، بتأنيث قائمةٍ ، لأنها مسندة إلى الأم ، وإن كان الموصوف مذكرًا ، (**وبامرأةٍ قائمٍ أبوها**) بتذكير قائم ، لأنه مسند إلى الأب ، وإن كان الموصوف مؤنثًا ، (**كما تقولُ**) في الفعل : (**قامت أمُّه**) في المثال الأول ، (**وقام أبوها**) في المثال الثاني ، (**و**) تقول : (**مَرَرْتُ برجلين قائمٍ أبواهما**[(٤)]) بإفراد قائم ، وإن كان المنعوت مثنى ، (**كما تقول**) [في الفعل][(٥)] : (**قام أبواهما**) بإفراد الفعل .

(**ومن قال**) من العرب كطيئ وأزد شنوءة : (**قاما أبواهما**) بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر ، (**قال**) في الوصف إذا أسنده إلى المثنى الظاهر :

(١) في شرح ابن عقيل ١٩٤/٢ : أن النعت يطابق منعوته في أربع من عشرة إذا رفع ضميرًا ، وفي اثنين من خمسة إذا رفع ظاهرًا .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ .

(٤) في « ب » : (أبواها) .

(٥) إضافة من « ب » .

(**قائمَيْن أبواهما**[١]) بتثنية الوصف .

(**وتقول**) في جمع التذكير : (**مَرَرْتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم**) بإفراد قائم ، وإن كان الموصوف جمعًا ، (**كما تقول**) في الفعل : (**قام آباؤهم**) بإفراد الفعل عن علامة الجمع .

(**ومن قال**) من العرب المتقدم ذكرهم : (**قاموا آباؤهم**) بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما في « أكلوني البراغيث » ، (**قال**) في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر : (**قائِمِيْنَ آباؤهم**) بجمع الوصف جمع السلامة[٢] . (**و**) لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعًا ، فأجازوا تكسير الوصف ثم قال [٤٧/أ] سيبويه[٣] والمبرد وأبو موسى : (**جمع التكسير**) في الوصف (**أفصح من الإفراد** كـ : **قيامٍ آباؤهم**[٤]) .

وقال الأُبَّدِيّ والشلوبين وطائفة : إفراد الوصف أفصح من تكسيره[٥] ، وفصل آخرون فقالوا : إن كان النعت تابعًا لجمع كـ : مَرَرْتُ برجالٍ قيامٍ آباؤهم ، فالتكسير أفصح ، وإن كان لمفرد أو مثنى كـ : مَرَرْتُ برَجُلٍ قاعدٍ غلمانُه ، وبرجلين قاعدٍ غلمانُهُمَا ، فالإفراد أفصح . واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة .

وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز : جاءني غلامُ امرأةٍ ضاربَتُه هي ، وأَمَةُ رجلٍ ضاربُها هو ، كما تقول : ضربَتْهُ هي وضربها هو ، وجاءني غلام رجلَيْنِ ضارِبُهُ هما ، كما تقول : ضَرَبه هما ، ومن قال : ضرباه هما قال : ضارِبَاه هما .

وتقول : جاءني غلامُ رجالٍ ضاربُهُ هم ، كما تقول : ضَرَبَهُ هم ، ومن قال : ضَرَبُوهُ هم قال : ضارِبُوه هم ، وجمع التكسير كـ : ضَوَارِبُه هم ، أفصح من الإفراد ، كما تقدم حرفًا بحرف ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٥٠٩ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيْرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ ....

---

(١) في « ب » : (قاما أبواهما ؛ بتثنية الفعل ؛ قال : قائمين أبواهما) ، وهي على لغة أكلوني البراغيث ، انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ ، والارتشاف ٢٤٩/٣ .

(٣) الكتاب ٤٣/٢ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٠٥/٣ .

(٥) وهو مذهب الجمهور ، انظر الارتشاف ٢٥٠/٣ .

(فصــــــــــــل)

(**والأشياء التِي يُنعت بِها أربعة**) كما في النظمْ :

(**أحدها : المشتق**) وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٥١٠ــ وَانْعَتْ بِـمُشْـتَقٍّ ....

وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر[1] ، (**والمراد به**) هنا [١١١] (**ما دل على حدث وصاحبه**) ممن قام به الفعل أو وقع عليه ، (كـ : **ضارِب**) من أسماء الفاعلين (**ومضروب**) من أسماء المفعولين ، وما كان بمعناهما . فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة ، كـ : ضَرَّاب ، (و) الصفة المشبهة نحو : (**حَسَنٌ** ، و) اسم التفضيل [٤٧/ب] المبني من فعل الفاعل نحو : (**أَفْضَلُ**) ، ومما هو[2] بمعنى اسم المفعول كـ : قتيل بمعنى مقتول ، واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو : أَجَنُّ . من عمرٍو ، وخرج من ذلك ما اشتُق لزمان أو مكان أو آلة ، فإنه لا يُنعت به ، فلا يردّ نقضًا .

(**الثانِي**) : مما يُنعَت به (**الجامد المُشْبِهِ للمشتق في المعنَى**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥١٠ــ .... وَشِـبْهِهِ ....

وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كـ : **اسم الإشارة**) غير المكانية ، (**وذي بمعنَى صاحب**) وفروعها ، (**وأسماء النسب**) وهي المنبه عليها في النظم بقوله :

٥١٠ــ .... كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

فاسم الإشارة تُنعَت به المعارف ، (**تقول : مَرَرْتَ بزَيْدٍ هذا** ، و) « ذو » بمعنى صاحب يُنعَت بها النكرات ، تقول : مَرَرْتُ (**برَجُلٍ ذي مال** ، و) أسماء النسب ينعت بها

(١) كذا قال ابن الناظم في شرحه ص ٣٥٢ ، وابن عقيل في شرحه ١٩٥/٢ ، وهو مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أن أصل الاشتقاق هو الفعل . انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

(٢) في « ب » : (هي) .

النكرات والمعارف ، تقول : مَرَرْتُ (**برَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ**) ، وبالرجُلِ الدِّمَشْقِيِّ ، بفتح الميم ويجوز الكسر[(١)] .

وإنما قلنا : إن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق ، (**لأن**) لفظة « هذا » (**معناها الْحاضر**) ، ولفظة « ذي مال » معناها (**صاحب مال ، و**) لفظة « دمشقي » معناها : (**منسوب إلى دمشق**) ، فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صَحَّ النعت بها . ويُقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها ، فيقاس على اسم الإشارة جميع الموصولات إلا « من » و« ما » وعلى ذي الصاحبية ذو[(٢)] الطائية وفروعها ، وعلى المنسوب بالياء نحو : تَمَّارٌ وتَامِرٌ وتَمْرٌ ، مما هو منسوب إلى التمر فيهن . وأما أسماء الإشارة المكانية نحو : مَرَرْتُ برَجُلٍ هنا أو هناك أو « ثَمَّ » ، فمتعلقة بمحذوف صفة لـ : رجل ، لأنها ظروف وليس صفات .

(**الثالث**) : مما يُنعَت به (**الْجُمَل**) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٥١١ــ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ....

(**وللنعت بها ثلاثة** [٤٨/أ] **شروط** :

شرط في المنعوت : وهو أن يكون نكرة إما لفظًا ومعنًى نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ﴾) [البقرة/٢٨١] فجملة « ترجعون » في موضع نصب نعت لـ : يومًا ، وهو نكرة لفظًا ومعنى ، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ : « في » .

(**أو**) نكرة (**معنًى لا لفظًا : وهو**) الاسم (**المعرف بـ « أل » الجنسية ، كقوله**) ؛ وهو رجل من بني سلول : [من الكامل]

٦٣٢ــ (**وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي) فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِي**

---

(١) سقط من « ب » ، « ط » : (ويجوز الكسر) .

(٢) في « ب » : (و) مكان (ذو) .

٦٣٢- البيت لرجل من بني سلول في الدرر ١٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٣١٠/١ ، والكتاب ٢٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٥٨/٤ ، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦ ، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٦٣ ، والأشباه والنظائر ٩٠/٣، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وخزانة الأدب ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٣/٥ ، ٥٠٣ ، ١٩٧/٧ ، ١١٩/٩ ، ٣٨٣ ، والخصائص ٣٣٨/٢ ، ٣٣٠/٣ ، والدرر ٤٦٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٥١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢ ، ومغني اللبيب١٠٢/١، ٤٢٩/٢، ٦٤٥ ، وهمع الهوامع ٩/١ ، ١٤٠/٢.

فجملة « يسبُّني » في موضع جر نعـت لـ « اللئيم[1] » وهـو الدنـيء الأصـل الشـحيح النفس ، وصح نعته بالجملة نظرًا إلى معناه ، فإن المعـرف بـ « أل » الجنسية لفظـه معرفـة ومعناه نكرة . قاله ابن مالك في شرح التسهيل[2] .

وقال أبو حيان في الارتشاف[3] : ولا يُنعت بالجملة[4] المعرَّف بـ « أل » الجنسـية ، خلافًا لمن أجاز ذلك . انتهى . ويجوز أن تكون الجملة حالاً [١١٢] نظرًا إلى لفظه .

ويبقى شرط آخر في المنعوت بالجملة ، وهو أن يكون مذكـورًا إذا لم يكـن بعـضَ اسم متقدم مجرور بـ : من أو في ، كما سيأتي .

(وشرطان في الجملة :

أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، إما ملفوظ بـه ، كما تقدم) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُـونَ فِيـهِ إِلَـى اللهِ ﴾ [البقـرة/٢٨١] . **(أو مقدَّر)** أما مرفوع كقوله : [من الكامل]

٦٣٣ــ إِنْ يَقْتُلُـوْكَ فَـإِنَّ قَتْلَـكَ لَـمْ يَكُـنْ عَـارًا عَلَيْـكَ وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ

أي : هو عار . أو منصوب كقوله : [من الوافر]

٦٣٤ــ . . . . وَمَـا شَـيْءٌ حَمَيْـتَ بِمُسْـتَبَاحِ

أي : حميته . أو مجرور بـ : في ، إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان **(كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾** [البقرة/٤٨] **أي : لا تجزي فيه)** .

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٣٥١ : (يسبني : صفة ؛ لا حال ، لأن المعنى : ولقد أمر على لئيم من اللئيم) .

(٢) شرح التسهيل ٣١١/٣ .

(٣) الارتشاف ٥٨٤/٢ .

(٤) في « ب » : (بها الجملة) .

٦٣٣- البيت لثابت بن قطنة في ديوانه ص ٤٩ ، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١ ، وخزانـة الأدب ٥٦٥/٩ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، والدرر ٤٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩/١ ، ٣٩٣ ، والشعر والشعراء ٦٣٥/٢، وبـلا نسبة في الارتشاف ٥٨٥/٢ ، والأزهية ص ٢٦٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠١/٢، وتخليص الشـواهد ص ١٦٠ ، والجنى الداني ص ٤٣٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، ٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٧٩/٩ ، وشـرح التسهيل ١٧٥/٣ ، والمقتضب ٦٦/٣ ، والمقرب ٢٢٠/١ ، وهمع الهوامع ٩٧/١ .

٦٣٤- صدر البيت : (أبحت حمى تُهامة بعد نَجد) ، وهو لِجرير في ديوانـه ٨٩/١ ، والكتـاب ٨٧/١ ، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٧٥/٣ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٢/٦ ، وسر صناعة الإعـراب ٤٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٣١٣/٣ ، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢ ، ٦١٢ ، ٦٣٣ .

وهل حذف الجار والمجرور معًا ، أو حذف الجار وحده ، فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبًا ؟ قولان : الأول عن سيبويه(١) ، والثاني عن الأخفش(٢) . أو مجرور [٤٨/ب] بـ « من » عائد على ظرف أو غيره : فالأول نحو : شهرٌ صُمْتُ يومًا مُبَارَكًا ، أي : منه ، والثاني نحو : عندي بُرٌّ كُرٌّ بدرهم ، أي : منه .

(و) الشرط (**الثاني : أن تكون الجملة خبرية ، أي : محتملة للصدق والكذب**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥١١- .... فَأَعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

(**فلا يجوز**) النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال : (**مَرَرْتَ برَجُلٍ اضرِبْه ، ولا : مَرَرْتُ بعبدٍ بِعْتُكَهُ ، قاصدًا لإنشاء البيع**) لا الإخبار بذلك ، لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٢- وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ....

(**فإن جاء**) من لسان العرب (**ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٢- .... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

لأن القول كَثُرَ إضماره في الكلام ، (**كقوله**) وهو العجاج ؛ على ما قيل ؛ يذكر أن قومًا أضافوه فأطالوا عليه حتى دخل الليل ، ثم جاؤوا بلبنٍ مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب : [من الرجز]

٦٣٥- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ (**جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ**)

---

(١) الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) في شرح التسهيل ٣١٢/٣ : (فهذا عند سيبويه حذف اعتباطًا ، لأن الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره ، وعند الأخفش على حذف وتعدي الفعل وحذف الضمير) .

٦٣٥- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٠٩/٢ ، والدرر ٣٦٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١١٥/١ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠/٣ ، ٢٤/٥ ، ٤٦٨ ، ١٣٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ٤٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٢، وشرح التسهيل ٣١١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٥٩/٣ ، وشرح المفصل ٥٢/٣ ، ٥٣ ، ولسان العرب ٢٤٨/٤ (خضر) ، ٣٤٠/١٠ (مذق) ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٤٦/١ ، ٥٨٥/٢ ، وهمع الهوامع ١١٧/٢ .

فظاهره أن جملة الاستفهام وهي : هل رأيت الذئب قط[١] ؛ نعت لـ : مَذْق ، فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف ، وجملة الاستفهام معمول الصفة ، (**أي : جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند**[٢] **رؤيته**) : هل رأيت الذئب[٣] قط ؟ .

وقال ابن عمرون : « الأصل : بمذق مثل لون الذئب ، هل رأيت الذين[٤] يقولون : مَرَرْتُ برجلٍ مثلِ كذا ، هل رأيتَ كذا[٥] . وفي الحديث : « كَلاَلِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَان ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَان ؟ قالوا : نَعَمْ يا رَسُولَ اللهِ . قال : فَإِنَّهُمَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَان »[٦] . ثم حذف « مثل لون الذئب » وبقي : هل رأيت الذئب ؟ فتأولوه بمقول عند رؤيته (**هذا الكلام**) ، فـ : « مقول » هو الصفة ، وجملة الاستفهام معمول لها » . انتهى .

والمذق ، بفتح الميم وسكون الذال المعجمة : مصدر قولك : مَذَقْتُ اللبَنَ ، [٤٩/أ] إذا مزَجْتَهُ بالماء ، والمراد به هنا المذوق مبالغة . والمعنى : جاؤوا بلبن سُمَار فيه لون الوُرْقَة[٧] [١١٣] التي هي لون الذئب . والسُّمَار : اللبن الرقيق ، والوُرْقَة : بياض يضرب إلى سواد .

(**الرابع**) : مما ينعت به (**المصدر**) سماعًا بشروط : أحدها : أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع . الثاني : أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر[٨] ثلاثي . الثالث : أن لا يكون ميميًّا . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٣ــ وَنَعَتُوْا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ والتَّذْكِيْرَا

(**قالوا : هذا رجلٌ عَدْلٌ**) بفتح العين[٩] (**ورِضًا**) بكسر الراء (**وزَوْرٌ**) بفتح الزاي (**وفِطْرٌ**) بكسر الفاء .

والثلاثة الأولى[١٠] مصادر حقيقية ، والرابع اسم مصدر ، فإن فعله أفْطَرَ ، (و) هو كثير ، ومع كثرته يُقتصَر فيه على السماع .

(١) سقطت من « ب » : (الذئب قط) ، وسقط من « ط » : (قط) .
(٢) في « ب » : (عندهم) .
(٣) في « ب » : (الظبي) .
(٤) في « ب » : (الذئب) .
(٥) سقط من « ب » : (هل رأيت كذا) .
(٦) أخرجه البخاري في صفة الصلاة برقم ٧٧٣ ، وأخرجه مسلم في المساجد برقم ٦٧٥ .
(٧) في « ب » : (الزرقة) .
(٨) سقطت من « ب » .
(٩) في « ب » : (الميم) .
(١٠) في « ب » ، « ط » : (الأول) .

فإن قلت : كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتًا للذات ؟ قلت : صح (**ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق**) ، اسم فاعل أو مفعول (**أي : عادل**) اسم فاعل عَـدَلَ ، (**ومَرْضِيٌّ**) : مفعول رَضِيَ ، وزائر : اسم فاعل زار ، (**ومُفْطِرٌ**) : اسم فاعل أفطَرَ ، ويـدل لهم ما جاء مـن ذلـك مضافـًا إضافـة غـير معنويـة نحـو : مَـرَرْتُ برَجُـلٍ هَـدِّكَ[1] وشَـرْعِكَ وحَسْبِـكَ ، فدَلَّ على لَحْظِ معنى الصفة .

(**وعند البصريين : على تقدير مضاف ، أي : ذو كذا ، ولهذا التُزم إفـراده وتذكيره ، كما يُلتزمان لو صُرِّح بـ : ذو**) وفروعه ، فيقال[2] : هذا رجلٌ عَـدْلٌ ، وامـرأةٌ عَدْلٌ ، ورجلان عَدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ ونساءٌ عَدْلٌ ، كما يقال : هذا رجلٌ ذو عَدْلٍ ، وامرأةٌ ذاتُ عَدْلٍ ، ورجلان ذوا عَدْلٍ ، ورجالٌ ذَوُو عَدْلٍ ، ونساءٌ ذواتُ عَدْلٍ . وقيل : لا تأويل ولا حذف مضافٍ ، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازًا وادِّعاءً .

وإنما التُزِمَ إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير ، لأن المصدر من حيـث هـو مصدر لا يُثنّى ولا يُجمع [٤٩/ب] ولا يُؤنث ، فأجروه على أصله ، وأما قول العرب : رجـلٌ ضَيْفٌ ورجالٌ أضيافٌ وضيوفٌ وضِيفانٌ ، وامرأةٌ ضيفةٌ ، فقليل .

---

(١) في « ب » : (عدل) .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٥٨٧ – ٥٨٨ .

(فصـــــــــــــــــل)

(وإن تعددت النعوت) فتارة تكون لواحـد وتـارة تكـون لغـيره ، فـإن كـانت لواحد فسيأتي الكلام[١] عليها في فصل يخصها ، وإن كانت لغير واحد فهي على ضربـين : أحدهما : أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعًا من غير تفريـق . والثـاني : أن يكـون مفرقًـا ، وتفريقه أما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه ، فيقوم العطف [١١٤] مقامهما ، وإما لتعدد عامل المنعوت .

(فإن) كان المنعوت مثنى أو مجموعًا من غير تفريق و**(اتحد معنَى النعـــت[٢])** ولفظه ، **(استُغنيَ بالتثنية والجمع[٣] عن تفريقه)** بالعطف **(نحـــو : جـــاءني رجـــلانِ فاضلانِ ورجالٌ فُضَلاءُ)** .

(وإن اختلف) معنى النعت ولفظه كـ : العاقل والكريم ، أو لفظه دون معنـاه كـ : الذاهب والمنطلق ، أو معناه دون لفظه كـ : الضارب ، من الضـرب بالعصـا ونحوهـا ، والضارب ، من الضرب في الأرض ، أي السير فيها ، **(وجب التفريق [فيها][٤] بالعطف)** ، لأنه أصل التثنية والجمع ، **(بالواو)** خاصة ، لأنها الأصل في ذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٤ـ وَنَعْـتُ غَـيْرِ وَاحِـدٍ إذَا اخْتَلَـفْ ... فَعَاطِفًـا فَرِّقْـه لا إذَا ائْتَلَـفْ

(كقوله) : [من الوافر]

٦٣٦ـ بَكَيْـتُ وَمَـا بُكَـا رَجُـلٍ حَزِيـنٍ ... **(عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَـالِ)**

---

(١) في « ب » : (عليهما) .

(٢) في « ب » : (المنعوت) .

(٣) في « ب » : (من) .

(٤) إضافة من « ط » .

٦٣٦- البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٣/١ ، وشرح شواهد المغـني ٧٧٤/٢ ، ولرجل من باهلة في الكتاب ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظـائر ٢١١/٣ ، وأوضـح المسـالك ٣١٣/٣ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ ، والمقرب ٢٢٥/١ .

فـ : مسلوبٍ وبالٍ : نعتان لـ : ربعَيْنِ ، وعُطِفَ أحدهما على الآخر بالواو . والمسلوب : هو الذاهب بالكُلِّيَّة بحيث لم يبقَ له عين ولا أثر . والبالي : هو الذي ذهب[١] عينه وبقـي شـيء من آثاره ، وبُكَا : مقصور .

(**وقولك : مَرَرْتُ برَجُلٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ**) ، فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت[٢] لـ : رجل[٣] . والشاعر : هو الذي يأتي بالكلام منظومًا ، والكاتب : هو الذي يأتي به منثورًا ، [٥٠/أ] والفقيه ، من « فَقُهَ » بالضم هو الذي صار الفقه له سَجِيَّةً[٤] .

ويُستثنى نعت الإشارة فلا يتأتَّى فيه التفريق ، لا يجوز : مَـرَرْتُ بـهذين الطويـلِ والقصيرِ ، على النعت . قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي[٥] ، وهو مقتضـى القيـاس ، لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ ، لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضًا عـن الضمير ، وحُمِلَ المشتق عليه .

قال الزيادي[٦] : وإن قَدَّرْتَهُ بدلاً أو بيانًا جاز ، وقد أجـاز سـيبويه[٧] : هـذان زيـدٌ وعمرٌو ، على البيان ، والبيان هنا مخالف للنعت . نقله الموضح في الحواشي .

(**وإذا تعددت النعوت**[٨]) مع تفريق المنعوت ، (**فإن كـان**) العـامل فيـها واحدًا ، فإن اتحد العامل فالإتباع ، نحو : مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعمرٍو العاقِلَيْنِ ، ومَرَرْتُ بشيخٍ وطفلٍ وعجوزٍ وجُلُوسٍ ، لأن العطف بمثابة التثنية والجمع ، وإن اختلف واختلفت نسـبة العـامل إليهما ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا الظريفَيْنِ ، فالقطع .

وإن اتحدت ، نحو : خاصَمَ زيدٌ عمرًا الكريمان ، فالقطع عنـد البصريـين ، وإتبـاع الأخير عند الفراء ، وإتباع الأول عند الكسائي ، وإتباع أيهما شئت عند ابن سعدان[٩] .

(١) في « ب » : (هو الذاهب) .

(٢) في « ب » : (نعت) .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٤ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (سجية له) .

(٥) انظر الكتاب ٨/٢ ، والارتشاف ٥٨٩/٢ .

(٦) شرح المرادي ١٤٥/٣ .

(٧) الكتاب ٨١/٢ .

(٨) في « ب » : (تعدد المنعوت) .

(٩) همع الهوامع ١١٩/٢ .

وإن [١١٥] كان العامل متعددًا و(**اتحد لفظ النعت ، فإن اتحد معنَى العامل وعمله**) ولفظه أو جنسه (**جاز الإتباع مطلقًا**) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين . فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه : ذهَبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلان ، وهذا زيدٌ وهذا عمرٌو الفاضِلاَن ، ورأيتُ زيدًا ورأيتُ عمرًا الظريفَيْنِ ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ ومَرَرْتُ بعمرٍو الكريْمَيْنِ .

ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كـ : **جاءَ [٥٠/ب] زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفانِ ، وهذا زيدٌ وذاك عمرٌو العاقِلانِ ورأيتُ زيدًا**) بعيني (**وأبصرتُ خالدًا الشاعِرَيْنِ**) ، وسُقْتُ النفعَ إلى خالدٍ وسِيقَ لزيدٍ الكاتِبَيْنِ .

ومنع ابن السراج الإتباع في النوع الثاني ، وفصّل في الأول[1] فقال : إن قُدِّر الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيدًا والأول هو العامل جاز الإتباع .

(**وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعِلَي فعلين**) كـ : جاءَ زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفانِ ، أو خَبَرَي مبتدأين كـ : هذا زيدٌ وذاك عمرٌو العاقلان ، أخذًا من كلام سيبويه[2] ، فإنه تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص . قاله ابن مالك في شرح التسهيل . ثم قال[3] : « والظاهر تعميم الحكم ، إذ لا فرق في القياس بين قولك : ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلان ، وقولك : أحببْتُ زيدًا ووَدِدْتُ عمرًا العاقِلَيْنِ ، وقولك : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ومَرَرْتُ بعمرو العاقلَيْن ، فإذا جاز الأول جاز هذا ». انتهى . وجزم به في النظم فقال :

٥١٥ـ وَنَعْتَ مَعْمُوْلَيْ وَحِيْدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا

(**وإن اختلفا في المعنَى والعمل**) واللفظ ، (كـ : **جاءَ زيدٌ ورأيتُ عمرًا الفاضلَيْن**) ، أو اختلفا في المعنى والجنس واللفظ كـ : هذا ناصرُ زيدٍ ويَخْذُلُ عمرًا العاقِلَيْنِ[4] ، (**أو اختلف المعنَى فقط** كـ : **جاءَ زيدٌ ومضى عمرٌو الكاتبان**[5] ، أو) اختلف (**العمل فقط** ، كـ : **هذا مؤلِمُ زيدٍ**) ؛ بالجر ؛ (**ومُوجِعٌ عمرًا**) ؛ بالنصب ؛ (**الشاعران ، وجب القطع**) عن المتبوع إما بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل .

(١) الأصول ٢/٤٢ .
(٢) الكتاب ٢/٦٠ .
(٣) شرح التسهيل ٣/٣١٧ .
(٤) في « ب » : (العاقلان) .
(٥) في « ب » : (الكاتبين) .

ويمتنع الإتباع لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة ، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت [٥١/أ] وهو الصحيح[١] . أما إذا اتحد العملان معنى وعملاً فلا محذور في الإتباع ، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد ، فنزّلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور . وقال ابن السراج[٢] إذا اتفقا لفظًا كان الثاني توكيدًا للأول . والحاصل أن صور العاملين أربع :

إحداها : أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كـ : رأيتُ زيدًا ومَرَرْتُ بعمرٍو .

الصورة الثانية : أن يختلف العمل فقط كـ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ولقيتُ عمرًا ، وفيهما أربعة أقوال : فالجمهور على منع الإتباع فيهما ، وابن الطراوة على جواز الإتباع فيهما للثاني دون الأول ، والكسائي والفراء على منع الإتباع في الأولى وجوازه في الثانية ، لكن الكسائي يُتبع الثاني فيها دون الأول والفراء يعكس ذلك[٣] .

الصورة الثالثة : أن يختلف المعنى فقط كـ : وَجَدَ زيدٌ على عمرو ، ووَجَدَ عمرٌو الضالَّةَ ، أجاز قوم فيها الإتباع ، وهم القائلون [١١٦] : إن العامل التبعيةُ[٤] ، ومَنَعَهُ قوم وهم القائلون : إن عامل المنعوت والنعت واحد[٥] .

الصورة الرابعة : أن يتحدا معنًى وعملاً وتحته صورتان :

أن يتحدا لفظًا أو لا ، فالأولى[٦] نحو : جاءَ زيدٌ وجاءَ عمرٌو العاقلان فيجوز فيها الإتباع ، وقيله ابن السراج بأن يقدَّر الثاني توكيدًا[٧] . والثانية نحو : جاءَ زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفان ، فأجاز الجمهور فيها الإتباع[٨] ، ومنَعه ابن السراج مطلقًا[٢] . هذا كله مع اتحاد جنس العاملَيْنِ . فإن اختلفا كـ : هذا زيدٌ وجاء عمرٌو الظريفان ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وهذا عمرٌو الظريفان ، ولقيتُ زيدًا وإنَّ عمرًا في الدار القائمان ، فذهب الجمهور إلى منع الإتباع والأخفش والجرمي إلى جوازه[٩] .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٤ .
(٢) الأصول ٤٢/٢ .
(٣) انظر همع الهوامع ١١٩/٢ .
(٤) في همع الهوامع ١١٥/٢ ، القائلين بالتبعية هم الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي .
(٥) انظر همع الهوامع ١١٥/٢ .
(٦) في « ط » : (فالأول) .
(٧) الأصول ٤٢/٢ .
(٨) انظر شرح التسهيل ٣١٧/٣ .
(٩) انظر شرح المرادي ١٥٠/٣ ، والارتشاف ٥٩٠/٢ .

(فصـــــــــــل)

إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلومًا بدون النعت حقيقة أو ادّعاء، جاز إتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد[1] التوكيد [٥١/ب] نحو: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة/١٣]، أو ملتَزَمَ الذِّكْرِ نحو: الْجَمَّاءُ الغَفِيْرُ، أو جاريًا على مُشَارٍ إليه نحو: بهذا الرجُلِ، فلا يجوز القطع في شيء منها.

(**وإذا تكررت النعوت لواحد، فإن تعيَّن مسماه بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها**) كلها (**والجمع بينهما**) أي: بين القطع والإتباع، (**بشرط تقديم**) النعت (**المتبِع**) على النعت المقطوع، (**وذلك كقول خِرْنِقَ**)، بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة، بنت هَفَّان القيسية أخت طرفة بن العبد لأمِّه، ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، ومن قُتل معه من بنيه وقومه: [من الكامل]

٦٣٧- (**لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ**
النَّازِلُون بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُوْنَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ)

فـ « قومي »: فاعل « يَبْعَدَنْ » بفتح الياء والعين، وهو دعاء خرج مخرج النهي، أي: لا يهلكن، وهو من بَعِدَ الرجلُ يَبْعَدُ بَعَدًا؛ كَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا؛ إذا هلك، وفي التنزيل: ﴿ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [هود/٩٥] فإن قيل: كيف دعت لقومها بأن لا يهلكوا وهم قد هلكوا؟!.

---

(١) في « ب »: (مجرد).

٦٣٧- البيتان للخرنق بنت بدر بنت هفان في ديوانها ص ٤٣، والأشباه والنظائر ٢٣١/٦، وأمالي المرتضى ٢٠٥/١، والإنصاف ٤٦٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والحماسة البصرية ٢٧٧/١، وحماسة القرشي ص ٣٦٧، وخزانة الأدب ٤١/٥، ٤٢، ٤٤، والدرر ٣٦٨/٢، والسمط ص ٥٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١٦/٢، والكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، ٥٨، ٦٤، ولسان العرب ٢١٤/٥ (نضر)، والمحتسب ١٩٨/٢، والمقاصد النحوية ٦٠٢/٣، ٧٢/٤، وأساس البلاغة (أزر)، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٢٣، وشرح الأشموني ٣٩٩/٢، والمزهر ٤٥/١.

أجيب بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذه اللفظة في الدعاء ، ولهم في ذلك غرضان :

أحدهما : أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل ، وكأنهم لا يصدِّقون بموته . والثاني : أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذِكْرُهُ ولا يذهب ، لأن بقاء ذِكْرِ الإنسان بعد موته بمنزلة حياته .

والعُدَاةُ : جمع عادٍ ، وهو العدو بعينهِ ، ولا يجوز أن يكون جمع عَدُوٍّ ، لأن فَعُولاً لا يجمع على فُعَلَة . والْجُزُرُ : جمع جَزُور ، وهي الناقة التِي تُتَّخَذُ للنحر . والمعتَرَكُ : موضع القتال ، ومعاقد : جمع مَعْقِدٍ ، والأزر : جمع إزار .

والمعنى : لا يَهْلِكْنَ [٥٢/أ] قومي الذين هم سُمٌّ على أعدائهم وآفَةٌ لإبلهم ، لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم .

والنزول في الحرب على ضربين : أحدهما في أول الحرب ، وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويركبوا خيلهم ، والثاني : في آخرها ، وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم إذا كان القتال في موضع وَعْرٍ لا مجال فيه للخيل .

والطيبون معاقد الأزر : كنايةً عن عِفَّةِ الفَرْجِ ، تريد : أنهم لا يعقدون مآزِرَهُم على فرْج زانية . كانت العرب إذا وصفوا الرجُلَ بطهارة الإزار والذيل أرادوا أنه لا يزني ، وإذا وصفوه بطهارة الكُمِّ أرادوا أنه لا يخون ولا يسرق ، وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر .

(و) المقصود من البيت أنه (**يجوز فيه رفع** « **النازلين والطيبين** » **على الإتباع لـ : قومي ، أو على القطع بإضمار مبتدأ**) تقديره : (**هم** ، و) يجوز (**نصبهما**) على القطع أيضًا (**بإضمار**) فعل تقديره : هم ، ويجوز نصبهما على القطع أيضًا بإضمار فعل تقديره : (**أَمْدَحُ أو أَذْكُرُ** ، و) يجوز (**رفع الأول**) وهو « النازلون » على الإتباع لقومي ، أو على القطع بإضمار « هم » (و) يجوز (**نصب الثاني**) وهو « الطيبون » على القطع بإضمار « أمدح » أو « أذكر » على ما ذكرنا .

(و) يجوز (**عكسه**) وهو نصب الأول ورفع الثاني (**على القطع فيهما**) لا على الإتباع في الثاني ، لأنه مسبوق بنعت مقطوع ، والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، أو لما فيه من القصور بعد الكمال ، لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارًا

بتكثير الجمل ، وسكت عن النعت الأول ، وهو الموصول ، لخفاء إعرابه ، فيُتْبَع إن أتبعْتَ [٥٢/ب] الجميع ، ويُقْطَعُ إن قطعت الجميع .

فإن أتْبَعْتَ بعضًا وقَطَعْتَ بعضًا فليس فيه إلا الإتباع ، [١١٧] لأن القطع في البعض والإتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع ، وإلى جواز القطع والإتباع أشار الناظم بقوله :

٥١٧ـ وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بدُوْنِهَا . . . .

(**وإن لم يُعْرَفْ**) مسمى المنعوت (**إلا بمجموعها وجب إتباعها كلها**) للمنعوت (**لتنْزيلها منه مَنْزِلَةَ الشيء الواحد**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥١٦ـ وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(**وذلك كقولك : مَرَرْتُ بزَيْدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ إذا كان**) زيد (**هذا الموصوف**) بهذه الصفات (**يشاركه في اسمه ثلاثة**) من الناس ، اسم كل واحد منهم زيد ، و(**أحدهم تاجرٌ كاتبٌ ، والآخر تاجرٌ فقيهٌ ، والآخر فقيهٌ كاتبٌ**) ، فلا يتعيَّن زيدٌ الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب إتباعها كلها ، (**وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض**) الذي تعيَّن به (**الأوجه الثلاثة**) : الإتباع والقطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٥١٧ـ . . . . أوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

(**وإذا كان المنعوت نكرة تعيَّن في الأول من نعوته الإتباع**) لأجل التخصيص ، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غنِيٌّ عن التخصيص ، (**وجاز في الباقي**) من نعوته (**القطع**) عن المتبوع ، سواء تعيَّن مسماه بدونها أم[1] لا ، لأن المقصود من النعت التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأول ، (**كقوله**) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي يصف صائدًا : [من المتقارب]

٦٣٨ـ (**وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي**)

(١) في « أ » ، « ط » : (أو) مكان (أم) .

٦٣٨- البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب ٤٢/٢ ، ٤٣٢ ، ٤٠/٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٦/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، والكتاب ٣٩٩/١، ٦٦/٢ ، وتاج العروس (سعل) ، ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤ ، وللهذلي في شرح المفصل ١٨/٢، ولسان العرب ١٢٧/٨ (رضع) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٣١٧/٣ ، ورصف المباني ص ٤١٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٥ ، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣١٨/٣ ، والمقرب ٢٢٥/١ .

فأتبع النعت [٥٣/أ] الأول وهو « عطل » بضم العين وتشديد الطاء المهملتين ، يقال : عَطِلَتِ المرأةُ : إذا خلا جيدُها من القلائد ، وقطع الثاني وهو « شعثًا » بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة في آخره مثلثة : جمع شعثاء ، بالمد ، وهي الْمُغْبَرَّةُ الرأس ، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره : أخص شعثًا ، ونحوه ، والمراضيع : جمع « مُرْضِع » ، السعالي : جمع سِعْلاَة ، وهي أخبث الغِيلان ، فإن لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر[١] .(**وحقيقة القطع أن يُجعَل النعت خبرًا لمبتدأ**[٢] **أو مفعولاً لفعل : فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحُّم وجب حذف المبتدأ**) إن رفعْتَ النعت وقدَّرْتَ « هو » ، (**والفعل**) إن نصبْتَ النعت وقدَّرْتَ في المدح : أَمْدَحُ ، وفي الذمِّ : أذمُّ ، وفي الترحُّم : أرْحَمُ ، وعلى ذلك يُحمَل قول الناظم :

٥١٨ــ وَارْفَعْ أو انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

(**كقولهم**) في المدح : (**الحمدُ لله الحميدُ ، بالرفع ، بإضمار : هو**) فـ« هو » : مبتدأ ، والحميد : خبره ، (**وقوله تعالى**) في الذم : (**﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾** [المسد / ٤] **بالنصب**) لـ « حَمَّالة » (**بإضمار : أَذُمُّ**) ، فـ « امرأته » ، مرفوع بالعطف على فاعل « يَصْلَى » المستتر فيه . وكقولك : « مَرَرْتُ بعبدِكَ المسكين » ، برفع المسكين ونصبه ، وجملة النعت المقطوع مستأنَفَة . قال الشاطبي[٣] : « لأن الصفة مع المقدَّر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب » . انتهى .

ووجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحُّم جعلوا إضمار العامل أمارةً على ذلك كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا العامل وقالوا : أدعُو عبدَ اللهِ [٥٣/ب] ، مثلاً ، لَخِفِيَ معنى الإنشاء ، وتُوُهِّمَ كونه خبرًا مستأنفًا .

(**وإن كان**) النعت المقطوع (**لغير ذلك**) ؛ أي لغير المدح والذم والترحم ، (**جاز ذِكره**) أي ذِكْرُ العامل ، وهو المبتدأ أو الفعل ، (**تقول : مَرَرْتُ بزَيْدٍ التاجر ، بالأوجه الثلاثة**) بالجر على الإتباع ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف ، (**ولك أن**) تُظْهِرَ كُلاًّ من المبتدأ والفعل و(**تقول : هو**[٤] **التاجرُ وأعني التاجرَ**) ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول : من هو ؟ أو : من تعني ؟

(١) انظر الارتشاف ٥٩٢/٢ ، والكتاب ٦٦/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (قال بعضهم) .

(٤) في « أ » : (هذا) .

(فصـــــــــــــل)

[١١٨] (ويجوز بكثرة حذف المنعوت إنْ عُلِمَ ، وكان النعت إمَّـــا) مفردًا (صالحًا لمباشرة العامل) ، إما باختصاص النعـت بـالمنعوت كـ : مَـرَرْتُ برَجُـلٍ راكـبٍ صاهلاً ، أي : فرسًا صاهلاً ، أو بمصاحبة ما يعيِّنُه (نحو) : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ ۞ (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَات ﴾) [سبأ/١٠-١١] (أي) : اعمل (دروعًا سابغات) ، فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بـالمنعوت ، ولكـن تقـدُّم ذكـر الحديـد أشـعَرَ بـه ، وحيـث حُـذف الموصوف أقيمت صفته مقامه ، لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوتَ مباشرة . فإن لم يصلـح لمباشرة[1] العامل امتنع حذفه غالبًا ، ومن غير الغالب : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأ الْمُرسَـلِيْن ﴾ [الأنعام/٣٤] أي : نَبَأٌ من نبأ المرسلين ، بناء على أن « من » لا تـزاد في الإيجاب ولا تدخـل على معرفة .

(أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعـوت مرفوعًـا ، كمـا قـال الفارسـي ، وكان (بعض اسم مقدَّم مخفوض بـ : مِنْ ، أو : في .

فالأول كقولهم : مِنَّا ظَعَنَ) ؛ أي سافر ؛ (ومِنَّا أقامَ) ، فـ « ظعن » و« أقـام » جملتان في موضعِ رفع ، نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء ، (أي : مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ ومِنَّا فريقٌ أقامَ) ، [٥٤/أ] والمنعوتان بعض اسم مقدَّم ، وهو الضمير المجرور بـــ « مـن » . هذا تقدير البصريين ، وقدَّر الكوفيون المحذوف موصولاً ، أي : الذي ظَعَنَ والذي أقامَ ، وما قدَّره البصريون أقْيَسُ ، لأن اتصال الموصـول بصلتـه أشـد مـن اتصـال الموصـوف بصفتـه لتلازمهما .

(والثاني) كقولهم : ما في الناس إلا شَكَرَ أو كَفَرَ ، أي : إلا رجلٌ شَكَرَ أو رجـلٌ كَفَرَ ، والمنعوتان بَعْضُ اسم مُقَدَّم مجرور بـ « في » وهو « الناس » ، و(كقوله) ؛ وهو أبو الأسود الْحِمَّاني يصف امرأة : [من الرجز]

(١) في « ب » : (بمباشرة) .

٦٣٩ــ (لَو قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَـمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيْسَمِ)

ففيه حذف وتغيير وتقديم[١] وتأخير ، و(أصله : لو قلتَ ما في قومها أحدٌ [يفضلُها][٢] لَمْ تَأْثَمْ) في مقالتك ، (فحذف الموصوف) بجملة « يفضلها » (وهو : أحـد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بـ « في » ، وهو « قومها » (وكَسَرَ حرفَ المضارعة من : تَـأْثَمْ) على لغة غير الحجازيين[٣] . (وأبدَلَ الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيهًا بالألف ، (وقدَّمَ جواب : لو) وهو : لم تيثم ، على جملة النعت وهي « يفضلها » حال كون الجواب (فاصلاً بين الخبر المقدم وهو) : في قومها ، الذي هو (الجار والمجرور والمبتدأ المؤخـر وهو : أحدٌ ، المحذوف) ، وإنما قُدِّر متأخرًا ، لأن النكرة المخبَر [١١٩] عنها بظرف أو جـار ومجرور مختص ، يجب تقديم خبرها عليها . والْحَسَبُ ، بفتح الحـاء والسـين المـهملتين : مـا يُعِدُّهُ الإنسانُ مِنْ مفاخر آبائـه ، والْمِيسَـم : الجمـال ، وأصلـه : مِوْسَـمٌ ، قُلِبَـت الـواو يـاء لوقوعها بعد كسرة .

ومثال شبه الجملة : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجن/١١] أي : فريقٌ دون ذلك ، وقولهم : ما في بنِي تميم إلا فوق ما تريد ، أي : إلا [٥٤/ب] رجُلٌ فوق ما تريد ، وقولـك : مـا مِنَّـا إلا على أهْبَةٍ ، أو : ما فينا إلا على أهبة ، أي : إلا رجلٌ على أهبةٍ .

فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدَّم[٤] مخفوض بـ « مـن » أو « في » لم يحذف[٥] إلا في ضرورة ، كقوله : [من الرجز]

٦٣٩- الرجز لأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦١ ، والمقاصد النحوية ٧١/٤ ، ولحكيم بـن معية في خزانة الأدب ٦٢/٥ ، ٦٣ ، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٣٧٢/٢ ، وبلا نسـبة في أوضـح المسالك ٣٢٠/٣ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢ ، وشرح عمدة الحـافظ ص ٥٤٧ ، والكتاب ٣٤٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٠/٢ ، والمخصص ٣٠/١٤ ، وتـاج العـروس (أثم) ، وشـرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وشرح المرادي ١٥٦/٣ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) في « ب » : (الحجازية) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (لم يجز حذفه) .

٦٤٠ــ يَرْمِي بكَفَّيْ كَانَ مِنْ أرْمَــى البَشَرْ

أي : بكفَّي رجُلٍ كان .

(ويَجوز حذف النعت إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾) [الكهف/٧٩] فحُذِف النعت وبقي المنعوت **(أي : كلَّ سفينةٍ صالِحَةٍ)** ، بدليل أنــه قـرئ كذلك[1] ، فإن تعييبَها لا يخرجها عن كونها سفينة ، فلا فائدة فيه حينئذ . قاله في المغنِـي[2] .

(وقول الشاعر) وهو عباس بن مرداس : [من المتقارب]

٦٤١ــ وَقَـدْ كُنْتُ فِـي الحَـرْبِ ذَا تُـدْرَإٍ **(فَلَمْ أُعْطَ شَـــيْئًا وَلَمْ أُمْنَـــعِ)**

فحذف النعت وأبقى المنعوت ، **(أي : شيئًا طائلاً)** . والذي أحوج إلى تقدير هذا النعـت تَحَرِّي الصدق ، فإن الواقع أنه أعطى شيئًا ، بدليل قوله : « ولم أمنع » ، ولكنه لم يرتضـه ، فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ، ويتحلى يزينه الحق . وعللـه في المغنِي بدفع التناقض[3] ، واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع .

وسبب قول العباس هذا البيت أن النبي ﷺ حين أعطى المؤلَّفة قلوبهم من نفـل حُنَيْنٍ مائة مائة أعطاه أباعِرَ فَسَخِطَهَا[4] وقال[5] : [من المتقارب]

أَتَجْعَـلُ نَهْبِــي وَنَــهْبَ العُبَــيْـ ـــدِ بَيْـــنَ عُيَيْنَـــةَ وَالأَقْـــرَعِ

٦٤٠- الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/١١٤، ١١٥ ، وتاج العروس (كون) ، (منن) ، وخزانـــة الأدب ٥/٦٥، والخصائص ٢/٣٦٧ والدرر ٢/٣٧٤، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٦ ، وشرح الأشموني ٢/٤٠١ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٦١ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠ ، وشرح الكافيـــة الشـــافية ٣/١١٦٥ ، وشرح المفصل ٣/٦٢ ، ولسان العرب ١٣/٣٧٠ (كون) ، ٤٢١ (منن) ، ومجالس ثعلـب ٢/٥١٣ ، والمحتسب ٢/٢٢٧ ، ومغـــني اللبيـــب ١/١٦٠ ، والمقـاصد النحويـة ٤/٦٦ ، والمقتضـــب٢/١٣٩، والمقرب١/٢٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٠ .

(١) هي قراءة أُبيّ وعبد الله بن مسعود وابن عباس وابن جبير ، انظر البحر المحيط ٦/١٥٤ ، والكشـــاف ٢/٤٩٥ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٦٢٧ .

٦٤١- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤ ، والدرر ٢/٣٧٦ ، وشـــرح ابــن النـــاظم ص ٣٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٥ ، والمقاصد النحوية ٤/٦٩ ، وبلا نســبة في أوضـــح المســـالك ٣/٣٢٢ ، وشرح الأشموني ١/٤٠١ ، ومغني اللبيب ٢/٦٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٠ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٦٢٧ .

(٤) في « ب » : (فشحطها) .

(٥) ديوانه ص ٨٤ .

وَقَـدْ كُنْـتُ فِـي الحَـرْبِ ذَا تُـدْرَإٍ فَلَـمْ أُعْـطَ شَـيْئًا وَلَـمْ أُمْنَـعِ
وَمَـا كَـانَ حِصْـنٌ وَلاَ حَابِـسٌ يَفُوْقَـانِ مِـرْدَاسَ فِي مَجْمَـعِ
وَمَـا كُنْـتُ دُوْنَ امْـرِئٍ مِنْـهُمُ وَمَـنْ تَضَـعِ اليَـوْمَ لاَ يُرْفَـعِ

فقال النبي ﷺ : اقطعوا لسانه عنّي ، فزادوه حتى [٥٥/أ] رَضِيَ[1] .

والعُبيد ، بالتصغير : اسم فرسه ، ويعني عيينة بن حصن والأقرع بن حابس . والتدرأ ، بضم التاء الفوقانية المثناة وإسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة : القوَّة والعُدَّةُ .

(وقوله) وهو المرقش الأكبر : [من الوافر]

٦٤٢ـ وَرُبَّ أَسِيْلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ (مُهَفْهَفَةٍ لَـهَا فَـرْعٌ وَجِيْـدُ)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أي : فَرْعٌ فَاحِمٌ وجِيدٌ طويلٌ) ، بدليل أن البيت للمدح ، وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقَيْنِ ، بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين . والفرع ، بالفاء والعين : الشَّعْرُ ، [١٢٠] والفاحم ، بالفاء والحاء المهملة : الأسود ، والجيد ، بكسر الجيم وإسكان الياء مخففة : العنق ، فكأنه قال : لها شعر أسود وعنق طويل . وإلى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله :

٥١٩ـ وَمَا مِنَ الْمَنْعُوْتِ والنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوْزُ حَذْفُهُ وفي النَّعْتِ يَقِلْ

---

(١) انظر الخبر في الدرر ٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٥/٢-٩٢٦ ، والمقاصد النحوية ٦٩/٤-٧٠ .

٦٤٢- البيت للمرقش الأكبر في شرح اختيارات المفضل ٩٩٨ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٢ ، والمقاصد النحوية ٧٢/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٥/٣ ، والارتشاف ٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٣ .

فصـــــــــــل

ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا أَمْ وحتى . قاله ابن خروف[1] ، وصوَّبه الموضح في الحواشي .

وإذا تقدَّم النعت على المنعوت ، فإن كانا معرفتين وكان النعت صالِحًا لمباشرة العامل ، جُعِلَ المنعوت بدلاً من النعتِ ، نحو : ﴿ إلى صِراطِ العَزِيْزِ الْحَمِيْدِ ۞ اللهِ ﴾ [إبراهيم/١-٢] في قراءة الجر[2] ، وإن كانا نكرتين نُصِبَ النعت على الحال نحو : [من م . الوافر]

٦٤٣ـ لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ ....

وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدِّمَ المفردُ على الظرفِ والظرفُ على الجملةِ غالبًا فيهنَّ .

---

(١) ورد قوله في همع الهوامع ٢/١١٩ - ١٢٠ .

(٢) كذا في الرسم المصحفي ، وقرئت « اللهُ » بالرفع ، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن وأبي جعفر . انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والكشاف ٢/٣٦٥ ، ومعاني الفراء ٢/٦٧ .

٦٤٣- عجز البيت : (يلوح كأنه خللُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٤٣٣ .

(هذا باب التوكيد)

والتأكيد أيضًا لغة فيه ، ولم ينفرد أحدهما بتصرُّف فيُجْعَلُ أصلاً ، يقال : وَكَّدَ توكيدًا ، وأكَّدَ[1] تأكيدًا ، والواو أكثر ، [٥٥/ب] ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة . والمراد به التابع .

(**وهو ضربان : لفظي ، وسيأتِي**) آخر الباب ، (**ومعنوي**) : وهو تابع بألفاظ مخصوصة[2] ، ولذلك استُغنِي به عن حدِّه ، (**وله سبعة ألفاظ**) محصورة ، وغيرها كالتابع لها ، اللفظ (**الأول والثانِي**[3] : **النفس والعين ، ويؤكَّد بهما لِرَفْعِ المجاز عن الذات**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٠ـ بالنَّفْسِ أَوْ بالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا ....

(**تقول : جاء الخليفةُ ، فيحتمل**) أنه على تقدير مضاف ، و(**أن الجائِيَ خبره ، أو ثِقْلُهُ**) ، بكسر المثلثة وسكون القاف : واحد الأثقال ، وبفتحهما : متاع المسافر وحَشَمُهُ[4] . (**فإذا أكَّدْت بالنفس**) فقط (**أو بالعين**) فقط ، (**أو بهما**) معًا بشرط تقديم النفس ، فقلت : جاء الخليفةُ نفسُه ، أو عينُه ، [١٢١] أو نفسُه عينُه ، (**ارتفع ذلك الاحتمال**) عن الذات ، وصار الكلام نصًّا على ما هو الظاهر منه ، وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة . ونص ابن عصفور على أن التوكيد يُضْعِفُ احتمال المجاز[4] ، ولا يرفع احتماله البتة .

---

(١) سقط من « ب » : (وأكد تأكيدًا) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٧ : (أما المعنوي فهو : التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع ، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم) .

(٣) بعده في « ب » : (من ألفاظه) .

(٤) سقطت من « ب » .

(**ويجب**) في النفس والعين (**اتصالهما**) لفظًا (**بضمير مطابق للمؤكَّد**) بفتح الكاف ، ليرتبط به ، (**و**) يجب (**أن يكون لفظهما طِبْقَهُ في الإفراد والجمع**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٠ـ .... مَـعَ ضَمِيْرٍ طَـابَقَ الْمُؤَكَّـدَا

تقول : جاءني زيدٌ نفسُه عينُه ، وهندٌ نفسُها عينُها ، والزيدون أنفسُهُم أعينُهُم ، والهنداتُ أنفسُهُنَّ أعينُهُنَّ ، ولا يجوز : نفوسُهُم ولا عيونُهُم ولا أعيانُهُم ، في التوكيد . (**وأما في التثنية فالأفصح**) في النفس والعين (**جمعهما**) جمع قِلَّة (**على : أَفْعُلٍ**) ، بضم العين ، يقال جاءني الزيدان أو الهندان أنفسُهُما أعينُهُما ، ويجوز في غير الأفصح : نفسُهُما عينُهُما ، بالإفراد ، ونفساهما [٥٦/أ] عيناهما ، بالتثنية عند ابن كيسان سماعًا[(١)] ، وأجاز ذلك ابن إياز في « شرح الفصول » تبعًا لابن مُعْطٍ ، ووافقهم الرضي[(٢)] ، واقتصر في النظم على الجمع فقال :

٥٢١ـ وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا ....

وإنما تُرِكَ الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين ، وعُدِلَ إلى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى . (**ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم**) ، كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب « كيفية التثنية وجمعَي التصحيح »[(٣)] : ويُختار في المتضايفين لفظًا أو معنًى إلى متضمِّنَيْهِمَا لفظ الإفراد على لفظ التثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد . [١٢٢] انتهى كلام الناظم[(٤)] .

(**وغيره يعكس ذلك**) فيرجِّح التثنية على الإفراد ، ولم أقف عليه فهو نقل غريب ، كيف وقد قيل : إن التثنية لم تردْ إلا في الشعر .

(**والألفاظ الباقية**) من السبعة : (**كلا وكلتا للمثنَّى**) نحو : جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، (**وكُلٌّ وجميعٌ وعامَّةٌ ، لغيره**) أي لغير المثنى ، وهو الجمع مطلقًا

(١) شرح الرضي ٣٦٩/٢ - ٣٧٠ ، وشرح المرادي ١٦٠/٣ .

(٢) شرح الرضي ٣٦٩/٢ .

(٣) التسهيل ص ١٩ .

(٤) في « أ » : (ابن الناظم) ، وهذا خطأ ، انظر المصدر السابق . وفي شرح ابن الناظم ص ٣٥٧ : (ويجوز فيهما أيضًا الإفراد والتثنية ، وكذا كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية) . وانظر الارتشاف ٦٠٨/٢ .

والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو[١] بعامله نحو: جاء القومُ كُلُّهُم، أو جميعُهُم، أو عامَّتُهُم، والهندات كلُّهُنَّ أو جَميعُهُنَّ أو عامَّتُهُنَّ، واشتَرَيْتُ العَبْدَ كلَّهُ أو جميعَه أو عامَّتَه،

(**ويجب اتصالهن بضمير المؤكَّد**) لفظًا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٢٢ـ وَكُلاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ كِلْتَا جَمِيْعًا بِالضَّمِيْرِ مُوْصَلاَ

(**فليس منه**) أي؛ من التوكيد: (﴿ **خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأَرْضِ جَمِيْعًا** ﴾) [البقرة/٢٩] لعدم الضمير، (**خلافًا لِمَن وَهِمَ**) وهو[٢] ابن عقيل فإنه قال: إن «جميعًا» توكيد لـ «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً لـ: خلق، ولو كان كذلك لقيل: جميعَهُ، ثم التوكيد بجميعٍ قليل، فلا يُحْمَل [٥٦/ب] عليه التنزيل. قاله في المغني[٣].

(**ولا قراءةُ بعضهم** : ﴿ **إِنَّا كُلاًّ فِيْهَا** ﴾) [غافر/٤٨] لعدم الضمير[٤]، (**خلافًا للفراء** [١٢٣] **والزمخشري**) في قولهما: إن «كُلاًّ» توكيد لاسم «إنَّ»[٥] (**بل**) الصواب أن (**جميعًا**) في الآية الأولى (**حال**) من «ما» الموصولة، (**وكُلاًّ**) في الآية الثانية (**بدل**) من اسم «إنَّ»، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كُلٍّ جائز، إذا كان مفيدًا للإحاطة نحو: قُمْتُمْ ثَلاَثَتُكُمْ، وبدل الكُلِّ لا يحتاج إلى ضمير[٦]. ويجوز في «كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: جاءني كُلُّ القومِ، ويجوز مجيئها بدلاً بخلاف: جاءني كُلُّهم، فلا يجوز إلا في الضرورة. قاله في المغني[٦].

قال ابن مالك[٧]: (**ويجوز كونه**) أي: كُلاًّ (**حالاً من ضمير**) الاستقرار المنتقل إلى (**الظرف**) يعني «فيها»، وفيه ضَعْفَان، تنكير «كُلّ» بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى، وتقديم الحال على عاملها الظرفي. قاله في المغني[٦].

---

(١) سقط من «ب»: (بنفسه أو).

(٢) في «ب»: (ممن عاصر الموضح، يعني) مكان (هو).

(٣) مغني اللبيب ٢/٥١٠.

(٤) الرسم المصحفي: «كلٌّ» بالرفع، وقرأها بالنصب: ابن السميفع وعيسى بن عمر. انظر البحر المحيط ٧/٤٦٩، والكشاف ٣/٤٣٠.

(٥) انظر الارتشاف ٢/٦١٠، وشرح التسهيل ٣/٢٩٢.

(٦) مغني اللبيب ٢/٥١٠.

(٧) شرح التسهيل ٣/٢٩٣.

(و) كِلا وكِلتا وكُلٌّ وجميعٌ وعامَّةٌ (يؤكَّد بهن لِرَفْعِ احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، فمن ثم) ؛ أي : من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال : (جاءني الزيدان كِلاهما ، والمرأتان كِلتاهما ، لجواز أن يكون الأصل : جاء أحدُ الزيدين أو إحدى المرأتين) ، وأنه أُطلق المثنى وأُريد به واحد ، (كما قال) الله (تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن/٢٢] بتقدير : يخرج من أحدهما) وهو البحر الْمِلْحُ ، واللؤلؤ : كبار الدُّرِّ ، والْمَرْجَان : صغاره .

(وامتنع على الأصح) أن يقال : (اختصم الزيدان كلاهُما والهندان كلتاهُما ، لامتناع التقدير المذكور[١]) ، لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين ، ويدلّ على امتناع[٢] ذلك إطباقهم على منع : جاء زيدٌ كلُّهُ ، لعدم الفائدة . هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي[٣] . وذهب الجمهور إلى إجازته[٤] ، وتبعهم ابن مالك في التسهيل[٥] .

واحتج الْمُجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو : جاء القومُ كلُّهُم أجْمَعُونَ أكْتَعُونَ . (وجاز) أن يقال : (جاء القومُ كُلُّهُم ، واشتريْتُ العبْدَ كُلَّهُ) لرفع الاحتمال المذكور ، (وامتنع) أن يقال : (جاء زيدٌ كُلُّهُ) ، [٥٧/أ] لعدم الفائدة ، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر .

(والتوكيد بـ « جَميعٍ » غريبٌ[٦] ، ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقِّص ولدها : [من الهزج]

٦٤٤ـ (فَـدَاكَ حَـيُّ خَـوْلاَنْ جَمِيْعُهُم وَهَمْـدَانْ)
وَكُـلُّ آلِ قَحْطَـانْ وَالأَكْرَمُـونَ عَدْنَـانْ

(١) في « ب » : (حينئذٍ) مكان (المذكور) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الارتشاف ٦٠٩/٢ .

(٤) ومنهم المبرد ، انظر الارتشاف ٦٠٨/٢ .

(٥) التسهيل ص ١٦٤ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٩ : (وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين « جميع وعامة » ، ونبه عليهما سيبويه) . وانظر الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ، ١١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٩/٣ .

٦٤٤- الرجز لامرأة من العرب ترقص ابنها في المقاصد النحوية ٩١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/٣ ، والدرر ٣٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٩ ، وهمع الهوامع ١٢٣/٢ .

فـ: جميعهم: توكيد لـ: «حي خولان» وفداك: من التفدية، بالدال المهملة، ويجوز في الفاء الكسر، فيكون مبتدأ، وحَيٌّ: خبره، ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضيًا، وحَيٌّ: فاعله. وخولان: بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان، بفتح الهاء وسكون الميم وبإهمال الدال: قبيلتان من اليمن، وقحطان: أبو اليمن، وعدنان: أبو مَعَدٍّ، وهو عطف بيان على «الأكرمون». وقد تكون جميع بمعنى مجتمع ضِدّ مُفْتَرِقٍ، فلا تفيد توكيدًا كقوله: [من الطويل]

٦٤٥- .... فَإِنَّنِي نَهَيْتُكِ عَنْ هذا وَأَنْتِ جَمِيْعُ

(وكذلك التوكيد بـ: عامَّةٍ) غريبٌ، ولذلك[1] أغفله أكثر المصنفين[2]، (والتاء فيها) لازمة (بمَنْزلتها) في اللزوم (في النافلة، فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريْتُ) الأَمَةَ عَامَّتَهَا، و(العبدَ عَامَّتَهُ)، بالتاء مع المذكر، (كما قال الله تعالى: ﴿ وَيَعْقُوْبَ نَافِلَةً ﴾) [الأنبياء/٧٢] بالتاء، وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل[3] قول والده في النظم: [٥٧/ب]

٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

[١٢٤] على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، ثم قال[4]: وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه، فإنَّ مِنْ أجَلِّهِم سيبويه ولَمْ يُغْفِلْهُ. انتهى.

وفي «الإفصاح» أن المبرد خالف سيبويه، فزعم أن عامَّتَهُم بمعنى أكثرهم، فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد، فإنه تخصيص والتوكيد تعميم.

٦٤٥- صدر البيت: (عدمتك من نفس شعاع فإنني)، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص ١٠٥، وتاج العروس ٤٥٢/٢٠ (جمع)، ٢٧٥/٢١ (شعع)، ولسان العرب ١٨١/٨ (شعع)، ولقيس بن معاذ (مجنون ليلى) في ديوانه ص ١٥١، ولسان العرب ٥٤/٨ (جمع)، والأغاني ٢٥/٢، ١٢٦/٨، ٢٠٦/٩، ولقيس أو للضحاك بن عمارة في سمط اللآلي ص ١٣٣، ولجميل بثينة في ديوانه ص ١١٤، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٦٧/٣، ومجمل اللغة ١٤٦/٣، وأساس البلاغة (شعع)، والزهرة ٢٥٦/١.

(١) في «ب»: (ولهذا).

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٩: (وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين «جميع وعامة»، ونبه عليهما سيبويه). وانظر الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٧٧، ١١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣، وشرح التسهيل ٢٩٩/٣.

(٣) في «ب»: (جعل).

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٥٩.

(فصـــــــــــــــل)

(ويجوز إذا أُريد تقوية التوكيد أن يُتْبَعَ كُلُّهُ بـأَجْمَعَ ، وكُلُّـها بجَمْعَـاءَ ، وكُلُّهُمْ بأَجْمَعِيْنَ ، وكُلُّهُنَّ بجُمَعٍ) ، فتقول : جاء الجيشُ كلُّه أجْمَعُ ، والقبيلةُ كُلُّها جَمْعَاءُ ، والقومُ كُلُّهُم أجْمَعُونَ ، والنِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ . (قال الله سبحانه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَـةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُوْنَ ﴾) [ص/٧٣] وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٤ـ وَبَعْـدَ كُـلٍّ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا جَمْعَـاءَ أَجْمَعِيْـنَ ثُـمَّ جُمَعَـا

(وقد يؤكَّد بهنّ) استقلالاً[1] (وإن لَمْ يتقدَّم) عليهن (كُلٌّ ، نحو) قولـك : جاء الجيشُ أجْمَـعُ ، والقبيلـةُ جَمْعَـاءُ والقـومُ أجْمَعُـونَ والنِّسـاءُ جُمَـعُ . قـال الله تعـالى : (﴿ وَلأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ ﴾) [الحجـر/٣٩] ، ﴿ وَإِنَّ جَـهَنَّمَ (لَمَوْعِدُهُـمْ أَجْمَعِيْـنَ) ﴾ [الحجر/٤٣] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٢٥ـ وَدُونَ كُـلٍّ قَـدْ يَجِـيءُ أَجْمَـعُ جَمْعَـاءُ أَجْمَعُـونَ ثُـمَّ جُـمَعُ

(ولا يجوز تثنية أَجْمَعَ ولاَ جَمْعَاءَ) عند جمهور البصريين (اسـتغناء بكِـلاَ وكِلْتَا) عن تثنية أجْمَعَ وجَمْعَاءَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٧ـ وأَغْـنِ بكِلْتَـا فِـي مُثَنّـى وَكِـلاَ عَـنْ وَزْنِ فَعْـلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَـلاَ

(كما استغنوا) غالبًا (بتثنية : سِيٍّ) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تثنية سَوَاء) بالمد ، فقالوا : سِيَّان ، ولَم يقولوا : سَواءان ، إلا نادرًا . (وأجاز الأخفـش والكوفيونَ ذلك) [٥٨/أ] أي تثنية أجْمَعَ وجَمْعَاءَ ، (فتقـول) علـى رأيـهم : (جـاء الزيدان أَجْمَعَانِ) بتثنية أجْمَعَ (والهندان جَمْعَاوَانِ) بتثنية جَمْعَاءَ . قال ابن خـروف[2] : ومن منع تثنيهما فقد تكلَّفَ وادَّعى ما لا دليل عليه . وهذا الخلاف جارٍ فيما وازنهما نحو : أَكْتَعُ وكَتْعَاءُ .

---

(١) في « ب » : (استثقالاً) .

(٢) شرح المرادي ١٦٨/٣ .

(**وإذا لم يُفِدْ توكيد النكرة لَم يَجُزْ باتفاق**) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبْس ، وفي شرح التسهيل[1] لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقًا ، فَيَقْدَحُ في دعوى الاتفاق . (**وإن أفاد جاز عند**) الأخفش والكوفيين ، (**وهو الصحيح**) لورود السماع به ، ومنعه جمهور البصريين مطلقًا[2] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٦- وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

[١٢٥] (**وتحصُلُ الفائدة بأن يكون**) المنكَّر (**المؤكَّد**) زمنًا (**محدودًا**) ، وهو ما كان موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء كـ : يومٍ وأسبوعٍ وشهرٍ وحَوْلٍ .

(**و**) يكون (**التوكيد من ألفاظ الإحاطة**) والشُّمُول ، كقوله : [من الرجز]

٦٤٦- قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

و(كـ : **اعْتَكَفْتُ أسبوعًا كُلَّهُ ، وقوله**) : [من البسيط]

٦٤٧- لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ (**يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ**)

(**ومن أنشد**) كالناظم وابنه (« **شهرٍ** » **مكان** « **حَوْلٍ** » **فقد حرَّفه**[3]) ، من التحريف ، وهو التغيير ، لأن المعنى يَفْسُدُ عليه ، لأن الشاعر تمنى أن يكون[4] عِدَّة الْحَوْلِ من أوله إلى آخره رَجَبًا ، لما رأى فيه من الْخَيْرَاتِ ، ولا يصح أن يتمنى أنَّ عدّة شهرٍ كُلِّهِ رَجَبٌ ، لأنَّ الشهر الواحد لا يكون بعضُهُ رَجَبًا وبَعْضُهُ غَيْرَ رَجَبٍ حتى يتمنى أن يكون كلُّه رجبًا .

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ . وانظر الإنصاف ٤٥١/٢ ، المسألة رقم ٦٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٥١/٢ ، المسألة رقم ٦٣ .

٦٤٦- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٥٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨١/١، ١٦٩/٥، والدرر ٣٨٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦١ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، ٤٥ ، والمقاصد النحوية ٩٥/٤، والمقرب ٢٤٠/١، وهمع الهوامع ١٢٤/٢.

٦٤٧- البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٠٧/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٠ ، والإنصاف ص ٤٥٠ ، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٠ ، وجمهرة اللغة ص ٥٢٥ ، وخزانة الأدب ١٧٠/٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦١ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٩ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٤ .

(٣) رواه ابن الناظم في شرحه ص ٣٦١ : (حول) ، ولم أجد البيت في مؤلفات ابن مالك .

(٤) سقطت من « ب » .

(**ولا يجوز : صُمْتُ زمنًا كُلَّهُ**) لأن النكرة غير محدودة ، فإن الزمن يصلح للقليل والكثير ، (**ولا**) صمت (**شهرًا نفسَهُ**) لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة . ولا فائدة [٥٨/ب] في ذلك . ولا يجوز : هذا أسَدٌ نفسُهُ عند ابن عصفور[١] ، خلافًا لابن مالك : إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي ، إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة ، وقد اعترف ابن مالك[٢] بذلك . وأما « جاء زيدٌ نفسُهُ » ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي ، بخلاف : جاء أسدٌ نفسُهُ ، فإنه لرفع المجاز اللغوي ، قاله الموضح في الحواشي .

(١) المقرب ٢٣٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ .

فصـــــــــــــــــــل

(**وإذا أُكِّدَ ضمير مرفوع متصل [١٢٦] بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٨ــ وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّمِـيْرَ الْمُتَّصِـلْ   بالنَّفْسِ وَالعَيْـنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِـلْ

٥٢٩ــ عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ ....

(**نحو**) : قمتَ أنتَ نفسُكَ ، وقوما أنتُما أنفسُكُمَا ، وقَامَا هُمَا أنفسُهُمَا ، و(**قُومُوا أنتُم أنفسُكُم**) ، وقاموا هم أنفسُهُم ، وقُمْنَ هُنَّ أنفسُهُنَّ ، وقُمْتُنَّ أنْتُنَّ أنفُسُكُنَّ ، كراهة إبهام الفاعلية عن استتار الضمير المؤنث ، إذ لو قيل : المرأةُ خرجَتْ عينُهَا ، تَوَهَّمْتَ الباصرةَ ، أو : نفسُهَا ، تَوَهَّمْتَ نفسَ الحياةِ .

وحملوا ما لا لَبْسَ فيه على ما ألبس ، كما في مسألة إبراز الضمير والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول . وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار : إن الفصل كالتوكيد ، وإنما ذلك في العطف ، (**بخلاف : قام الزيدون أنفسُهُم ، فيمتنع الضمير**) المنفصل ، لأن الضمير لا يؤكِّد الظاهر ، لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية ، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه .

(**وبخلاف : ضَرَبْتُهُم أنفُسَهُم ، ومَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ ، وقامُوا كُلُّهُمْ ، فـا**) لتوكيد با (**لضمير**) المنفصل فيهن (**جائز لا واجب**) ، أما الأولان فلأن الضمير [٥٩/أ] المؤكَّد غير مرفوع ، وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ، ولا لَبْسَ ، لأن « كلُّهم » المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٨ــ .... وَأَكَّدُوا بِـمَا   سِـوَاهُمَا وَالقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَزَمَـا

فصـــــــــــــل

(**وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله**) من لفظه ، زاد في [١٢٧] التسهيل[١] : أو تقويته بموافِقِهِ معنًى . وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ، ولا يزيد على ثلاث مرات ، فالأول كـ : جاء زَيْدٌ زَيْدٌ ، وقام قام زَيْدٌ ، ونَعَمْ نَعَمْ ، وقُمْتُ قُمْتُ . والثاني : كتأكيد اسم بمرادفه نحو : حَقِيقٌ جَدِيرٌ ، وصَمَتَ سَكَتَ [زَيْدٌ][٢] ، وأجَلْ جَيْرِ ، وقَعَدْتُ جَلَسْتُ[٣] . أو فِعْلٍ باسم فعل نحو : انْزِلْ نَزَالِ ، أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو : قُمْتُ أنَا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٠ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا ....

(**فإن كان**) المؤكَّد (**جملة**) اسمية أو فعلية (**فالأكثر اقترانها بالعطف**) وهو « ثُمَّ » خاصة ، كما صرح به في الارتشاف[٤] (**نحو : ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾**) [التكاثر/٣] الآية، أي : ﴿ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾ [التكاثر/٤] . ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين ۝ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين ﴾ [الانفطار/١٧-١٨] . (**ونحو : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾**) [القيامة/٣٤] أي : (**﴿ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾**) [القيامة/٣٥] . فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكَّد ما بعد « ثُمَّ » ، وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مَثَّلَ بـ : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ ، ولم يزد ، فأوهم أن المؤكَّد الجملة المقرونة بالفاء . (**وتأتي**) الجملة المؤكدة (**بدونه**) أي : بدون العاطف ، (**نحو قوله ﷺ : « والله لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا**) ، واللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا ، واللهِ [١٢٨] **لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا** »[٥] كررها (**ثلاث مرات**) .

(١) التسهيل ص ١٦٦ .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) في « ب » : (جلسًا) .

(٤) الارتشاف ٢/٦١٧ .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ٣/٥٨٩ ، كتاب الأيمان والنذور .

(ويجب الترك) للعاطف[1] (عند) اللبس و(إيهام التعدد ، نحو : ضربْتُ زيدًا ضربْتُ [٥٩/ب] زيدًا) ، إذ لو قيل : ثم ضربْتُ زيدًا ، لتوهَّمَ أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى ، والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة .

(وإن كان) المؤكَّد (اسْمًا ظاهرًا أو ضمِيْرًا منفصلاً منصوبًا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الإرادة من غير شرط ، (نحو) قوله ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ (فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ[2]) » . كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات . (وقوله) :
[من الطويل]

٦٤٨ـ (فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ) إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين . والمراء ، بكسر الميم والمد[3] : المجادلة : منصوب على التحذير . ودَعَّاء بتشديد العين : من أمثلة المبالغة .

(وإن كان) المؤكَّد (ضمِيْرًا منفصلاً مرفوعًا جاز أن يؤكَّد به كل ضمير متصل) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٣ـ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيْرٍ اتَّصَلْ

(نحو : قُمْتَ أنتَ وأَكْرَمْتُكَ أنتَ ومَرَرْتُ بكَ أنتَ) ، فيقع ضمير الرفع توكيدًا لجميع الضمائر المتصلة ، وإن اختلف الوضع .

ووجه ذلك أن الضمير المنفصل[4] أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور[3] ، لأن أول أحوال الاسم الابتداء ، وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فلم يكن بدٌّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به ، [5]فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه[5] ،

---

(١) في « ب » (للعطف) .

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه ٣١٦/١ ، والدارمي في سننه ١٣٧/٢ .

٦٤٨- البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٧٦/٤ ، وخزانة الأدب ٦٣/٣ ، ومعجم الشعراء ٣١٠ ، وله أو للعرزمي في حماسة البحتري ص ٢٥٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٢٨٦ ، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، ورصف المباني ١٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٢ ، والكتاب ٢٧٩/١ ، وكتاب اللامات ص ٧٠ ، واللسان ٤٤١/١٤ (أيا) ، ومغني اللبيب ٦٧٩ ، والمقاصد النحوية ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، والمقتضب ٢١٣/٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » : (المتصل) .

(٥) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

احتجنا إلى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الأصل إلاَّ ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع ، كما اشترك الجميع في « نا » في نحو : قُمْنَا ، وأكْرَمَنَا ، وغُلاَمُنَا ، وهو القياس ، لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد [٦٠/أ] كالأسماء الظاهرة . هذا تعليل السيرافي . وبقي عليه أن يقول : واستُعِيْرَ المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية ، إذ المرفوع لا يتبع المنصوبَ ولا المخفوض .

(**وإن كان**) المؤكِّد (**ضمِيْرًا متصلاً وُصِلَ بِمَا وُصِلَ به المؤكَّد**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣١ــ وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيْرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الذي بِهِ وُصِلْ

(**نحو**) : جَعَلْتُ جَعَلْتُ ، وأكْرِمُكَ أكْرِمُكَ ، و(**عجبْتُ مِنْكَ مِنْكَ**) ، لأن إعادته مجردًا عما وُصِلَ به تُخْرِجُهُ [١٢٩] من الاتصال إلى الانفصال ، والغرض أنه متصل .

(**وإن كان**) المؤكِّد (**فعلاً أو حرفًا جوابيًّا**) يؤتى به في جواب نفي أو إثبات ، (**فواضح**) أمرهما ، فيكرَّر الفعل [والحرف][1] بغير شرط ، (**كقولك : قامَ قامَ زيدٌ**) ، وبَلَى بَلَى ، ونَعَمْ نَعَمْ ، (**وقوله**) ؛ وهو جميل بن عبد الله : [من الكامل]

٦٤٩ــ (**لاَ لاَ أَبُوْحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنَّهَا**) أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُوْدَا

فكرر حرف الجواب وهو « لا » مرتين . وبثنة ، بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التأنيث : اسم محبوبته ، وتصغيرها : بُثَيْنَة ، وبه اشتهرت . ومواثق : جمع مَوْثِقٍ بمعنى ميثاق ، وأصله : مواثيق كـ : مصابيح ، حذفت ياؤه ضرورة .

(**وإن كان**) المؤكِّد حرفًا (**غير جوابي**[2] **وجب أمران : أن يفصَل بينهما**) أي : بين الحرفين : المؤكَّد والمؤكِّد ، (**وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكَّد ، إن كان**) ما اتصل بالحرف المؤكَّد (**مضمرًا**) لكونه كالجزء منه . وإلى الأمر الثاني أشار الناظم بقوله :

٥٣٢ــ كَذَا الحروفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ بِهِ جَوَابٌ ....

(**نحو**) قوله تعالى : (**﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ ﴾**) [المؤمنون / ٣٥] فـ « أن » المفتوحة الثانية مؤكدة لـ « أن » المفتوحة الأولى

---

(١) سقطت من « أ » ، واستدركت من « ب » ، « ط » .

٦٤٩- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٨ ، والارتشاف ٦١٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٥ ، والدرر ٣٩٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤١١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩١ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢ .

(٢) في « ط » : (جواب) .

الواقعة مفعولاً ثانيًا لـ « يَعِدُ » ، [٦٠/ب] وفصل بينهما بالظرف وما بعده ، وأعيد مع « أن » الثانية الضمير المتصلة[١] به « أن » الأولى ، وهو الكاف والميم ، (و) وجب (**أن يعاد هو**) ؛ أي لفظ المتصل بالحرف المؤكَّد ؛ (**أو ضميره**) أي ضمير المتصل بالحرف المؤكَّد ، (**إن كان**) ما اتصل الحرف المؤكَّد اسْمًا (**ظاهرًا نحو : إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا فاضلٌ**) ، فـ « إنَّ » الثانية مؤكِّدة لـ « إنَّ »[٢] الأولى ، وأعيد مع « إنَّ » الثانية ما اتصل بـ « إنَّ » الأولى ، وهو لفظ زيد . (**أو : إنَّ زيدًا إنَّه فاضلٌ**) فـ « إنَّ » الثانية مؤكِّدة للأولى ، وأعيد مع « إنَّ » الثانية ضمير الظاهر اللفْظِيّ اتصل بـ « إنَّ » الأولى . (و) عود ضميره (**هو الأَوْلَى**) من إعادته بلفظه ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ ففي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [آل عمران/١٠٧] ، فـ « في » الثانية توكيد لـ « في » الأولى ، وأعيد مع « في » الثانية ضمير « رحمة » .

ولا يكون الجار والمجرور توكيدًا للجار والمجرور ، لأن الضمير لا يؤكِّد الظاهر ، لأن الظاهر أقوى منه ، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار ، لأن العرب لم تبدل مُضْمَرًا من [١٣٠] مُظْهَرٍ ، لا يقولون : قامَ زيدٌ هو ، وإنما جوَّز ذلك بعضهم بالقياس . قاله في المغني[٣] .

وكذا إن أعيد ظاهر مضاف لظاهر ، فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِيْنَ ﴾ [الروم/٤٩] ، ولا يعاد الحرف المؤكد وحده . نص على ذلك ابن السراج[٤] .

ويؤخذ من كلام التسهيل[٥] أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به ، وظاهر كلام الموضح خلافه ، (**وشذ اتصال الحرفين**) المؤكَّد والمؤكِّد من غير فصل (**كقوله**) : [من الخفيف]

٦٥٠ــ (**إنَّ إنَّ الكَرِيْمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ**) يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيْمَا

(١) في « ط » ، « ب » : (لضمير المتصل) .

(٢) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٤٦ .

(٤) الأصول ٢/١٩ - ٢٠ .

(٥) التسهيل ص ١٦٦ .

٦٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٤٠ ، والدرر ٢/٣٩٦ ، وشرح التسهيل ٣/٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤١٠ ، والمقاصد النحوية ٤/١٠٧ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٥ .

فأكَّد « إنَّ » الأولى بـ « إنَّ » الثانية من غير[١] فصل بينهما ، وأجازه الزمخشري اختيارًا[٢] . [٦١/أ] قال ابن مالك في شرح التسهيل[٣] : وقوله ؛ يعنِي الزمخشري ؛ مردود ، لعدم إمام يستند إليه وسماع يُعَوَّل عليه ، ولا حجة له في هذا البيت ، فإنه من الضرورات .

(**وأسهل منه**) أي من هذا البيت ؛ في اتصال الحرفين (**قوله**) ؛ وهو خطام المجاشعي ، وقيل : الأغلب العجلي : [من الرجز]

٦٥١ـ (**حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ**) **أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بقَرَنْ**

(**لأن المؤكَّد حرفان**) وهما « الواو » و« كأنَّ » (**فلم يتصل لفظ بمثله**) بل بغيره ، لأن التوكيد الأول ، وهو الواو الثانية ، مفصول بالمؤكَّد الثاني ، وهو « كأنَّ » والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول ، والمؤكَّد الثاني ، قاله الموضح في الحواشي . وخفف « كأن » الثانية للقافية .

وقال الفارسي في « التذكرة » في هذا البيت : ولا يجوز أن يكون على الزيادة ؛ يعنِي التوكيد ؛ لمكان العطف بالواو ، لأن هذا العطف لم يرد في موضع . نقله الشاطبي عنه في باب « التنازع » وأقره . والضمير في « تراها » و« أعناقها » يرجع إلى المطي المذكوره قبله . والقرن ، بفتحتين : حبل يقرن به البعير .

(**وأشدُّ منه**) أي من البيت الأول (**قوله**) وهو رجل من بنِي أسد : [من الوافر]

٦٥٢ـ **فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي** (**وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ**)

لكون الحرف المؤكَّد ؛ وهو اللام ؛ موضوعًا (**على حرف واحد**) ، فاتصل لفظه بمثله .

---

(١) بعده في « ب » : (إعادة) .

(٢) انظر المفصل ص ١١٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٣ - ٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٠٤/٣ .

٦٥١- تقدم تخريج الرجز برقم ٣٨٠ .

٦٥٢- البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، ٣١٢ ، ١٥٧/٥ ، ٥٢٨/٩ ، ٥٣٤ ، ١٩١/١٠ ، ٢٦٧/١١ ، ٢٨٧ ، ٣٣٠ ، والدرر ٣٦/٢ ، ٦٢ ، ٣٩٥ ، ٥٣١ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١ ، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣ ، والجنى الداني ص ٨٠ ، ٣٤٥ ، والخصائص ٢٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤ ، وشرح الأشموني ٤١٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ١٨١ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢ ، ١٥٨ .

(**وأسهل من هذا**) البيت (**قوله**) وهو الأسود بن يعفر : [من الطويل]

٦٥٣ـ (**فَأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِــهِ**) أَصَعَّدَ فِـي عُلْـوِ الْـهَوَى أَمْ تَصَوَّبَـا

(**لأن الْمُؤَكَّد**) بفتح الكـاف ؛ وهو « عن » (**على حرفيــن**) والْمُؤكِّد وهو البـاء ، على حرف واحد ، (**ولاختلاف اللفظين**) وهمـا « عن » و« الباء » . وصح توكيد « عن » بـ « الباء » لأنها بمعناها ، فهو توكيد بالمرادف ، وله مُسَهِّلاَن :

أحدهما : [٦١/ب] أنَّ « عن » على حرفين .

والثاني : أن لفظ المؤكَّد مخالف للفظ المؤكِّد ، بخلاف « لِلِمَا بهم » قاله في شـرح الكافية[1] .

٦٥٣- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المســالك ٣٤٥/٣ ، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ١٤٢/١١ ، والـدرر ٣٥/٢ ، ٦٢ ، ٢٣٣ ، ٥٣١ وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤ ، وشرح الأشموني ٤١١/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٣/٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ٣٥٤ ، وهمع الهوامــع ٢٢/٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، ١٥٨ .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٨٩/٣ .

(هذا باب العطف)

وهو في الأصل مصدر « عطفت الشيء » إذا ثنيته ، وعَطَفَ الفارسُ على قِرْنِهِ ، إذا التفَتَ إليه .(**وهو**) في الاصطلاح ضربان : (**عطف نَسَقٍ**) بحرف ، (**وسيأتِي**) في باب يلي هذا ، (**وعطف بيان**) بغير حرف ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٥٣٤ــ العَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أوْ نَسَقْ ....

والكلام الآن في عطفِ البيان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٤ــ .... وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

وسمي بيان لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على [١٣١] نفسه . (**وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة**) . هذا معنى قول الناظم :

٥٣٥ــ فَذُو البَيَانِ تَابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

فخرج بـ « المشبه للصفة » النعت ؛ لأن المشبه للشيء ، غير ذلك الشيء ، فكأنه قال : تابع غير صفة ، وخرج بذكر « الإيضاح والتخصيص » التوكيد والنسق والبدل .

(**والأول**) وهو إيضاح الْمَعرفة (**متفق عليه**) عند البصريين والكوفيين ، (**كقوله**) : [من الرجز]

٦٥٤ــ (**أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ**) مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

٦٥٤- تقدم تخريج الرجز برقم ٨٢ .

فـ : عمر : عطف بيان على « أبو حفص » للإيضاح ، وتقدم في باب « العلم » شرح هذا البيت ، وسبب إنشاده ، وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه(١) .

(**والثاني**) : وهو تَخصيص النكرة ، نفاه جُمهور البصريين و(**أثبته الكوفيون وجماعة**) من البصريين منهم : الفارسي وابن جنّيّ ، وجماعة من المتأخرين منهم : الزمخشري(٢) وابن عصفور وابن مالك(٣) [٦٢/أ] وولده(٤) ، وأشار إليه في النظم بقوله :

٥٣٧ــ فَقَدْ يَكُوْنَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُوْنَانِ مُعَرَّفَيْنِ

(**وجوَّزوا أن يكون منه**) أي من عطف البيان للنكرة : (**﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِيْنَ ﴾**) [المائدة/٩٥] (**فيمن نوَّن : كفارة**(٥)) فـ : طعام مساكين ، عطف بيان على « كفارة »(٦) . (**ونحو : ﴿ مِنْ مَاءٍ صَدِيْدٍ ﴾**) [إبراهيم/١٦] فـ « صديد » عطف بيان على « ماء » . (**والباقون**) من البصريين وغيرهم (**يوجبون في ذلك البدلية**) بدل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ ، (**ويَخُصُّون عطف البيان بالمعارف**) ، محتجين بأن البيان بيانٌ كاسْمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبيِّن المجهول . ودُفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، والأخص يبيِّن غير الأخص .

(**و**) عطف البيان كالنعت (**يوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة**) وهي : الرفع والنصب والجر ، و(**الإفراد والتذكيْر والتنكيْر وفروعهن**) ، ففرع الإفراد التثنية والجمع ، وفرع التذكير التأنيث ، وفرع التنكير التعريف ، تقول : جاءني محمدٌ أبو سهلٍ ، فـ « أبو سهل » مرفوع ، والرفع واحد من ثلاثة وهي : الرفع والنصب والجر . ومفرد ، والإفراد واحد من ثلاثة أيضًا وهي : الإفراد والتثنية والجمع ، ومذكّر ، والتذكير واحد من اثنين هما : التذكير والتأنيث . ومعرَّف ، والتعريف(٧)

(١) تقدم الخبر مع البيت رقم ٨٢ .

(٢) المفصل ص ١٢٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٢٦/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٦٦ .

(٥) هي قراءة الجمهور ، وقرأها ابن عامر ونافع وأبو جعفر « كفارةُ » . انظر الإتحاف ص ٢٠٣ ، والكشاف ٣٦٥/١ ، والنشر ٢٥٥/٢ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٦٧ : (وأجاز أبو علي في التذكرة في « طعام » العطف والبدل) .

(٧) في « أ » ، « ط » : (ومنكر التنكير) مكان (ومعرف التعريف) ، وأشار إلى ذلك الشيخ ياسين في حاشيته ١٣١/٢ .

واحد من اثنين أيضًا، وهما: التنكير والتعريف[1]، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٣٦ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

(**وقول الزمخشري**[2]: **إنَّ ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾** [آل عمران/٩٧] **عطف**) بيان (**على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾** [آل عمران/٩٧] **مخالف لإجماعهم**)، لأن البصريين [١٣٢] والكوفيين أجْمَعوا [٦٢/ب] على أن النكرة لا تبيَّن بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبيَّن بالمفرد المذكر. ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددًا وكان البدل غير وافٍ بالعِدَّة تَعَيَّنَ القطع، وإنما التقدير: منها مقامُ إبراهيمَ، أو: بعضُها مقامُ إبراهيمَ، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ.

(**وقوله**) أي الزمخشري (**وقول الجرجاني: يُشْتَرَط**) في عطف البيان (**كونه أوضحَ**) وأخصَّ (**من متبوعه، مخالف لقول سيبويه في: « يا هذا ذا الْجُمَّة » إنَّ « ذا الجمة » عطف بيان**) على « هذا » (**مع أن الإشارة أوضح**) وأخص (**من الْمضاف إلى ذي الأداة**)، لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة، ومخالف للقياس أيضًا[3] لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم تخصيص عطف البيان. قاله الشارح[4]. نعم لو قيل: يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه، لكان مذهبًا، لأن الجلي يبيِّن الخفي.

(**ويصح في عطف البيان**) إذا قُصِد به ما يُقصَد بالبدل أن يُعرَب بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ، لما فيه[5] من البيان، (**إلا إن امتنع الاستغناء عنه**) فيمتنع أن يكون بدلاً، (**نحو: هندٌ قامَ زيدٌ أخوها**) فـ « أخوها » يتعين كونه عطف بيان على « زيد » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضَمِيْر رابط للجملة الواقعة خبرًا لـ « هند »، إذ الجملة الواقعة خبرًا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبَر عنه، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لـ « زيد »، فلو أسقِطَ لم يصح الكلام، فوجب أن يُعْرَب « أخوها » بيانًا لا بدلاً، [٦٣/أ] لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبَر بها عن رابط.

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٢٥، وشرح المفصل ٣/٧١، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٧.
(٢) الكشاف ١/٢٠٤.
(٣) في « ب »: (أو مخالف القياس أيضًا).
(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٦٨.
(٥) سقطت من « ب ».

(أو) امتنع (إحلاله محل الأول نحو : يا زيدُ الحارثُ) فـ « الحارث » يتعين كونه عطف بيان على « زيد » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لامتناع إحلاله محل الأول ، إذ لو قيل : يا الحارثُ ، لم يجز ، لأن « يا » و« أل » لا يجتمعان هنا . (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب : [من الطويل]

٦٥٥ـ (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ) أُعِيْذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

فـ « عبد شمس ونوفلا » يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على « أخوينا » ويمتنع فيهما البدلية ، لأنهما على تقدير البدلية يحلان[1] محل « أخوينا » فيكون التقدير : يا عبدَ شَمْسٍ ونوفلا ، بالنصب ، وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا [١٣٣] عطف عليه اسم مجرد من « أل » وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ، و« نوفل » لو كان منادى لقيل فيه : يا نوفلُ ، بالضم ، لا : يا نوفلا ، بالنصب .

(وقوله) وهو المرار الأسدي : [من الوافر]

٦٥٦ـ (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ) عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فـ « بشر » : يتعين كونه عطف بيان على « البكري » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ التاركِ بشرٍ ، لأن الصفة المقرونة بـ « أل » كـ : التارك ، لا تضاف إلا لما فيه « أل » كـ : البكري . (ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند الفراء[2] ، لإجازته) إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى جميع المعارف نحو : (الضاربُ زيدٍ ، وليس) مذهبه (بِمَرْضِيٍّ) عند الجمهور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٥- البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ٦١/١، والدرر٣٨٧/٢، والمقاصد النحوية ١١٩/٤ وبلا نسبة في الارتشاف ٦٠٧/٢، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ٣٦٨، وشرح الأشموني ٤١٤/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وهمع الهوامع ١٢١/٢ .

(١) في « ب » : (بخلاف) .

٦٥٦- البيت للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٥، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥، ٢٢٥، والدرر ٣٧٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٦/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، والكتاب ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٢١/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٩، وشرح الأشموني ٤١٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٧/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦، وشرح قطر الندى ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣ ، وشرح المرادي ١٨٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٢٢/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٦٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦ ، وفي شرح ابن عقيل ٢٢٣/٢ : (الفراء والفارسي) .

٥٣٨ـ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

٥٣٩ـ وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيِّ ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

[٦٣/ب] ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عامٍّ، ويُتبع بقسميه نحو: زيدٌ أفضلُ الناسِ: الرجلِ والنساءِ، لأنه لو نُوِيَ إحلال الرجال محل الناس لنُوِيَ إحلال ما عُطِفَ عليه، وهو « النساء » محل « الناس » فيكون التقدير: زيدٌ أفضلُ النساءِ، وذلك لا يجوز، لأن اسم التفضيل إذا قُصد به الزيادة على ما أضيف له يُشتَرط فيه أن يكون منهم، ومن ثم خُطِّئَ من قال: أنا أشْعَرُ الإنسِ والجن.

ومنها: أن تُتْبَع صفة « أي » بمضاف نحو: يا أيها الرجلُ غلامَ زيدٍ، بنصب الغلام، لأن الغلام لو نُوِيَ إحلاله محل الرجل لَرُفِعَ، لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لأن صفة « أي ».

ومنها: أن يُتْبَعَ مجرور « أي » بمفصَّل نحو: بأيٍّ الرجلين: زيدٍ وعمرٍو، مررتَ؟ لأنه لو نُوِيَ إحلالُ زيدٍ مع ما عُطِفَ عليه، وهو « عمرو » محلَّ الرجلين، لزم إضافة أي إلى المعرفة المفردة، وهي لاتضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدَّر نحو: أيُّ زيدٍ أحسنُ؟ بمعنى أيُّ أجزائه أحسنُ؟ أو عطف على « أي » مثلها نحو: [من الكامل]

٦٥٧ـ .... أَيِّـي وَأَيُّـكَ فَـارِسُ الأَحْزَابِ

ومنها: أن يتبع مجرور « كِلاَ » بمفصَّل، نحو: كِلاَ أخويك زيدٍ وعمرٍو عندي، لأنه لو نُوِيَ إحلال زيد مع ما عُطف عليه وهو « عمرو » مَحل « أخويك » لزم إضافة « كِلاَ » إلى مُفَرَّق، وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق، وشذَّ: كِلا أخي وخليلي.

قال الموضح في الحواشي: وهذه المسائل المستثناة مبنية على أن البدل لا بد وأن يكون صالِحًا للإحلال محل الأول، وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ولا يغتفرون في الأوائل، وقد جوَّزوا في: إنَّكَ أنتَ، [٦٤/أ] كون « أنت » توكيدًا، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز: إنَّ أنتَ(١).

وقال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفى: أولَى(٢) ما يقال في « نِعْمَ الرجلُ زيدٌ »: إن « زيد » بدل من « الرجل » ولا يلزم أن يجوز: نِعْمَ زيدٌ. انتهى.

٦٥٧- صدر البيت: (فلئن لقيتك خاليين لتعلمن)، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٤١.

(١) انظر همع الهوامع ٢/١٢٢.

(٢) في « ب »: (أول).

وقال الفخر الرازي : وهذا الاستثناء مبنيٌّ على أن المبدَل منه في حكم الطرح ، والمبدَل هو المعتبَر ، ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مُهْدَرًا بالكُلِّيَّةِ ؛ لأنه قد يُحتاج إليه لغرض آخر ، كقولك : زيدًا رأيْتُ غُلاَمَهُ رَجُلاً صَالِحًا ، فلو ذهبت تَهْدُرُ[1] الأول لَم يصح كلامك . انتهى .

ويفترق البيان من البدل بوجوه منها[2] :

أن البيان لا يقع ضَمِيْرًا ولا تابعًا لضَمِيْرٍ .

ومنها : أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير . **[١٣٤]**

ومنها : أنه لا يقع جملة ولا تابعًا لجملة ، ولا فعلاً ، ولا تابعًا لفعل .

ومنها : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، وليس من جملة أخرى ، وليس متبوعه في حكم الطرح ، بخلاف البدل في الجميع .

(١) في « ب » : (بزيد) .

(٢) انظر هذه الفروق في مغني اللبيب ٢/٤٥٥ .

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين ، بمعنى المنسوق ، من نَسَقْتُ الشيءَ نَسْقًا ، بالتسكين ، إذا أتيت به متتابعًا ، وكثيرًا ما يسميه سيبويه[1] : باب الشَّرْكَة . (**وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها**) ، وهو[2] معنى قول الناظم :

٥٤٠ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ....

فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد « أي » التفسيرية من نحو قولك : مررت بغضنفر ، أي : أسد ، فإن « أسد » تابع لـ« غضنفر » بتوسط حرف التفسير ، وهو « أي » وليس من الأحرف الآتي ذكرها ، فليس هو عطف نسق ، وإنما هو [٦٤/ب] عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وليس لنا عطف بيان بتوسط[3] حرف إلا هذا ، وذهب الكوفيون إلى أن « أي » عاطفة . (**وهي**) أي الأحرف الموعود بها (**نوعان**) :

أحدهما : (**ما يقتضي التشريك في اللفظ**) بوجوه الإعراب ، (**و**) في (**المعنَى ، إما مطلقًا**) من غير قيد ، (**وهو**) أربعة : (**الواو والفاء وثُمَّ وحتَّى**[4]) . تقول : جاءَ القومُ وزيدٌ ، أو فزيدٌ ، أو ثم زيدٌ ، أو : حتى زيدٌ . فـ« زيدٌ » شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) الكتاب ٤٤١/١ .

(٢) في « ب » : (وهذا) .

(٣) في « ب » : (بشرط) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٣٧٠ : (أحدهما ما يعطف مطلقًا ، أي يشرك في الإعراب والمعنى وهو : الواو ، وثم ، والفاء ، وأمْ ، وأوْ) . وانظر مثل ذلك في شرح ابن عقيل ٢٢٥/٢ .

٥٤١ـ فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حتَّى أمْ ....

وذهب الكوفيون إلى أن « حتى » ليست بعاطفة .

(**وإما مقيدًا**) بقيد (**وهو**) اثنان : (**أو ، وأم ، فشرطهما**) في اقتضاء التشريك لفظًا ومعنًى (**أن لا يقتضيا إضرابًا**) ، لأن القائل : أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ، عالِمٌ بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه . فالذي بعد « أم » مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أم » فقد شركتهما [١] في المعنى كما شركتهما [٢] في اللفظ ، وكذلك « أو » مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما [٣] . فإن اقتضيا إضرابًا كانا مُشْرِكَيْنِ في اللفظ لا في المعنى ، كما ذكر في التسهيل [٤] ، وسيأتي بيان ذلك . وذهب الجمهور إلى أن « أو » و« أم » مشرِكان في اللفظ لا في المعنى دائمًا ، والصحيح عند ابن مالك الأول .

(و) الثاني : (**ما يقتضي [١٣٥] التشريك في اللفظ دون المعنَى ، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله ، وهو « بل » عند الجميع**) من النحويين ، نحو : ما قام زيدٌ بل عمرٌو ، (و« **لكنْ** » **عند سيبويه** [٥] **وموافقيه** [٦]) ، نحو : ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو [٧] .

ثم اختلف هؤلاء القائلون : إن « لكنْ » من حروف العطف ، على [٦٥/أ] ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي [٨] .

---

(١) في « ب » : (شركتها) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٧٠ – ٣٧١ : (وأكثر المصنفين لا يعدُّون « أو » فيما يشرك في الإعراب والمعنى ؛ لأن المعطوف بها يدخله الشك أو التخيير بعد ما مضى أول الكلام على اليقين والقطع ، وإنما عدَّها الشيخ في هذا القسم ؛ لأن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله ، وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير مساق ما بعدها) .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣ .

(٥) الكتاب ٤٣٤/١ – ٤٣٥ .

(٦) في شرح التسهيل ٣٤٨/٣ : (عند غير يونس) .

(٧) في شرح ابن الناظم ص ٣٧١ : (الضرب الثاني : ما يعطف لفظًا فحسب ، أي يشرك في الإعراب وحده ، وهو : بل ، ولا ، ولكنْ) .

(٨) المسائل المنثورة ص ١٨٧ .

والثاني : أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا ، وصححه ابن عصفور ، وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه .

والثالث : أنها عاطفة تقدَّمَتْها الواو أو لا ، وهو مذهب ابن كيسان[1] ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة .

(**وإما لكونه بالعكس**) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما[2] قبله ، (**وهو « لا » عند**) النحاة (**الجميع**) نحو : جاء زيدٌ لا عمرٌو ، (**و« ليس » عند البغداديين**) ، كما نقله ابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه في التسهيل[3] (**كقوله**) وهو لبيد : [من الرمل]

٦٥٨ــ وَإذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ (**إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ**)

برفع الجمل عطفًا على الفتى . وخرَّجه المانعون على حذف خبر « ليس » للعلم به ، والأصل : ليسه الجمل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٢ــ وَأَتْبَعْتَ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ لَكِنْ ....

---

(١) انظر الارتشاف ٢/٦٢٩ .

(٢) في « ب » : (لا) .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

٦٥٨- تقدم تخريج البيت برقم ١٧٣ .

(فصـــــــــــــــل)

في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها

(**أما الواو فلمطلق الجمع**) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح ، خلافًا للفراء وهشام وثعلب[١] من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب[٢] . والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد ، وقد أطال الناس في الاختلاف[٣] في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف .

وإذا ثبت أنها لمطلق[٤] الجمع في الحكم ، (**فتعطف متأخرًا في الحكم**) على متقدم [٦٥/ب] عليه (**نحو** : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ** ﴾) [الحديد/٢٦] فـ « إبراهيم » معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم . (و) تعطف (**متقدمًا**) في الحكم على متأخر (**نحو** : ﴿ **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**) اللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾ [الشورى/٣] فـ « الذين » معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر . (و) تعطف (**مصاحبًا**) للمعطوف عليه في الحكم نحو : (﴿ **فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ** ﴾) [العنكبوت/١٥] . فـ : أصحاب السفينة : معطوف على الهاء عطف مصاحب ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٣ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقَا ... في الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

(١) في « ب » : (تغلب) .

(٢) شرح ابن الناظم ٣٧١ - ٣٧٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٩/٣ - ٣٥٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٦/١ .

(٣) في « ب » : (الإطلاق) .

(٤) في جميع النسخ : (الاجتماع) ، والتصويب من حاشية يس ١٣٥/٢ حيث قال : (قوله لمطلق الجمع ، قال الدنوشري : محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل إما الثانية) .

فهذه ثلاث مراتب، وهي مختلفة في الكثرة والقلة، فمجيئها للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل، فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن لِلْمَعِيَّة بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية. هذا مراد التسهيل[١] وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث[٢].

(**وتنفرد الواو**) من بين سائر حروف العطف (**بأنَّها**) تَختص بأحد وعشرين حكمًا:

الأول: أنها (**تعطف اسْمًا على اسم لا يكتفي الكلام به**) أي بالاسم المعطوف عليه (كـ: **اختصم زيدٌ وعمرٌو، وتضارب زيدٌ وعمرٌو، واصطف زيدٌ وعمرٌو**)، وسواءٌ زيدٌ وعمرٌو، وجلست بين زيدٍ وعمرو. فالمعطوف عليه[٣] في هذه الأمثلة، وهو زيدٌ، لا يكتفَى به، فلا يقال: اختصم زيدٌ، وتضارب زيدٌ، واصطف زيدٌ، وسواءٌ زيدٌ، وجلست بين زيدٍ، (**إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة[٤] والبينية من المعاني [١٣٦] النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا**)، والواو لمطلق الجمع، فلذلك اختصت بها، بخلاف غيرها من حروف العطف، وإلى ذلك يشير قول الناظم: [٦٦/أ]

٥٤٤ــ وَاخْصُص بهَا عَطْفَ الذي لا يُغْنِي مَتْبُوْعُهُ ....

(**ومن هنا**) أي: من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (**قال الأصمعي**)، بفتح الميم، في قول امرئ القيس: [من الطويل]

٦٥٩ــ .... بسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

بالفاء في إحدى الروايتين: (**الصواب أن يقال: بين الدخول وحومل، بالواو**)، على

(١) التسهيل ص ١٧٤.

(٢) في حاشية يس ١٣٥/٢: (قوله: « وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث »، تعريض بأبي حيان حيث قال: وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين، بل هو قول ثالث خارج عن القولين يجب اطراحه).

(٣) في « ب »: (من).

(٤) سقطت من « ب ».

٦٥٩- صدر البيت: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨، والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥، وخزانة الأدب ٣٣٢/١، ٢٢٤/٣، والدرر ٤٠٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٣، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣، والكتاب ٢٠٥/٤، ومجالس ثعلب ص ١٢٧، وهمع الهوامع ١٢٩/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٦/٢، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣، والدرر ٤١٤/٢ - ٤١٥، وشرح الأشموني ٤١٧/٢، وشرح قطر الندى ٨٠، ومغني اللبيب ١٦١/١، ٢٦٦، وهمع الهوامع ١٣١/٢.

الرواية المشهورة ، وهي القياس ، لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء ، لأنها تدل على الترتيب . (وحجة الجماعة) السماع ، واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت : إنه على حذف مضاف ، وإن التقدير : بين أهل الدخول فحومل . وقال خطاب المادري : إنه على اعتبار التعدد حكمًا ، لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة ، كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد : بين دورها وأماكنها ، و(**أن التقدير : بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، فهو بِمَنْزلة : اختصم الزيدون فالعَمْرُون**) ، إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه . قال : وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذًّا إذا ثبتت الرواية . انتهى . والدخول ، بفتح الدال ، وحومل ، بفتح الحاء : موضعان ، وسقط ، بكسر السين المهملة ، ما تساقط من الرمل ، واللوى ، بكسر اللام والقصر : رمل يَعْوَجّ ويلتوي . فإن قلت : قدمت[1] أن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو[2] ، وقد جاء العطف فيها بـ « أم » كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ﴾ [البقرة / ٦] . قلت : أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية ، إذ[3] الأصل : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فالعطف بطريق الأصالة إنما هو الواو ، قاله الموضح [٦٦/ب] في الحواشي .

الثاني : مما تنفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه ، نحو : زيدًا ضربْتُ عمرًا وأخاه ، وزيدٌ مررتُ بقومِكَ وقومِهِ .

والثالث : عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية ، نحو : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الوُسْطَى ﴾ [البقرة/٢٣٨] .

الرابع : عطف الشيء على مرادفه نحو : ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة/٤٨] .

الخامس : عطف عامل قد حُذف وبقي معموله ، نحو : ﴿ والذينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإيمانَ ﴾ [الحشر/٩] .

السادس : جواز فصلها من [١٣٧] معطوفها بظرف أو عديله ، نحو ﴿ وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [يس/٩] .

السابع : جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة ، نحو قوله : [من الطويل]

٦٦٠ـ جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً ... خِصَالاً ثَلاَثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

---

(١) في « ب » : (قد قدمت) .
(٢) سقط من « ب » : (التي لا يعطف فيها إلا بالواو) .
(٣) في « ب » : (إذا) .
٦٦٠ـ تقدم تخريج البيت برقم ٤١١ .

وقيل : لا تختص « الواو » بذلك بل : « الفاء ، وثم ، وأو ، ولا »، كذلك قاله التفتازاني .

الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة ، نحو : ﴿ وَأَرْجُلِكُم ﴾ [المائدة/٦] في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة(١) .

التاسع : جواز حذفها إن أُمِنَ اللبس كقوله : [من الخفيف]

٦٦١ــ كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ . . . .

العاشر : إيلاؤها(٢) « لا » إذا عطفت مفردًا بعد نهي ، نحو : ﴿ ولاَ الْهَدْيَ وَلاَ القَلاَئِدَ ﴾ [المائدة/٢] . أو نفي نحو : ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الحَجِّ ﴾ [البقرة/١٩٧] . أو مؤوَّل بنفي : ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة/٧] .

الحادي عشر : إيلاؤها « إما » مسبوقة [١٣٨] بمثلها غالبًا إذا عطفت مفردًا ، نحو ﴿ إِمَّا العَذَابَ وإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ [مريم/٧٥] .

الثاني عشر : عطف العَقْد على النَّيِّف نحو : أحد وعشرون .

الثالث عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها ، كقوله : [من الوافر]

٦٦٢ــ بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ

الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية والجمع ، كقول الفرزدق : [من الكامل]

٦٦٣ــ إِنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِيْ [٦٧/أ] وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِيْنَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح/ ٢٨] . وأما عكسه نحو : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا

(١) الرسم المصحفي : ﴿ وأرجلَكم ﴾ ؛ بالرفع ؛ وقرأها بالجرّ أيضًا : أنس وعكرمة وابن عباس والشعبي وقتادة وعلقمة والضحاك ومجاهد وأبو جعفر . انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣ ، والنشر ٢٥٤/٢ .

٦٦١- تمام البيت : (كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الودّ في فؤاد الكريم)

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٤/٨ ، والخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، والدرر ٤٦٣/٢ ، وديوان المعاني ٢٢٥/٢، ورصف المباني ص ٤١٤ ، وشرح الأشموني ٤٣١/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١ ، وشرح التسهيل ٣٨٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٠/٢ .

(٢) في « ب » : (إتلاؤها) .

٦٦٢- تقدم تخريج البيت برقم ٦٣٦ .

٦٦٣- البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٦١/١ ، والدرر ٤٠٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ، ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، والمقرب ٤٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ .

وسقط من « ب » : (الرابع عشر . . . .) مع البيت .

مِنَ النَّبِيِّيْنَ مِيثَاقَهَمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ ﴾ [الأحزاب/٧] فتشاركها فيه « حتى » نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، فإنها عاطفة خاصًّا على عام . قاله في المغني[١] .

السادس عشر : اقترانها بـ « لكنْ » نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ الله ﴾ [الأحزاب/٤٠] .

السابع عشر : امتناع الحكاية معها ، فلا يقال : ومن زيدًا ؟ بالنصب حكاية لمن قال : أرأيت زيدًا ؟ .

الثامن عشر : العطف التلقيني ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ [البقرة/١٢٦] .

التاسع عشر : العطف في التحذير والإغراء نحو : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس/١٣] ونحو : المروءة والنجدة .

العشرون : عطف السابق على اللاحق نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوْحِي إِلَيكَ وَإِلَى الذينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ ﴾ [الشورى/٣] .

الحادي والعشرون : عطف « أي » على مثلها كقوله : [من الكامل]

٦٦٤ـ .... أَيِّـي وَأَيُّـكَ فَـارسُ الأَحْـزَابِ

(وأما الفاء فللترتيب المعنوي) ، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقًا كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾ [الانفطار/٧] . وقد تكون للترتيب الذكري ، والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه[٢] بحسب الذكر لفظًا ، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول ، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصَّل على مُجْمَل نحو : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً ﴾ [النساء/١٥٣] . (والتعقيب) : وهو[٣] أن يكون المعطوف بها متصلاً بلا مهملة (نحو :﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾) [عبس/٢١] . وتعقيب كل شيء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال : تزوج فلان فولد له ، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، وإن كانت مدته متطاولة ، ودخل البصرة فبغداد ، إذا لم يُقِم في البصرة ولا بين البلدين . (وكثيرًا ما تقتضي) الفاء (أيضًا[٣] [٦٧/ب] التسبب) ، وهو أن يكون المعطوف بها[٣] متسببًا عن المعطوف عليه ، (إن كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة ، فالأول (نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾) [القصص/١٥] . والثاني نحو : ﴿ لآكِلُوْنَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّوْمٍ ۞ فَمَالِئُوْنَ مِنْهَا البُطُوْنَ ۞ فَشَارِبُوْنَ عَلَيْهِ مِنَ الحَمِيْمِ ﴾ [الواقعة/٥٢،٥٣،٥٤] .

---

(١) مغني اللبيب ٢/٣٥٧ .

٦٦٤- صدر البيت : (فلئن لقيتك خاليين لتعلمن) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٤١ ، ٦٥٧ .

(٢) بعده في « ب » : (إنما هو) .

(٣) سقطت من « ب » .

(واعتُرِض على) المعنى (**الأول**) ، وهو الترتيب المعنوي ، (**بقوله تعالى** : ﴿ **أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا** ﴾) [الأعراف/٤] فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة ، وذلك ينافي الترتيب الذي [١٣٩] في الفاء . قاله الفراء(١) .

(و) اعتُرض أيضًا (**بنحو** : « **توضأ فغسل وجهه ويديه**) ومسح رأسه ورجليه »(٢) (**الحديث**) . فإنَّ غُسْلَ الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث ، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك . (**والجواب**) من وجهين :

أحدهما : (**أن المعنَى**) على إضمار الإرادة ، والتقدير : (**أردنا إهلاكها**) فجاءها بأسنا ، فمجيء البأس مترتب على الإرادة ، (**وأراد الوضوء**) فغسل وجهه . . . إلى آخره ، فغُسْلُ الأعضاء الأربعة مترتب(٣) على إرادة الوضوء .

الوجه الثاني : أن الفاء فيهما للترتيب الذِّكْرِي لا المعنوي .

والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقًا ، والفراء يمنع ذلك مطلقًا ، وقال الجرمي : لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الإمطار ، بدليل : [من الطويل]

. . . . بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ(٤)

وقولهم : « مُطِرْنَا مكانَ كذا ، فمكانَ كذا » إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

(و) اعتُرِضَ (**على**) المعنى (**الثاني**) وهو التعقيب ، (**بقوله تعالى**) : ﴿ والذي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۞ (**فَجَعَلَه غُثَاءً**) أَحْوَى ﴾ [الأعلى/٤-٥] فإن إخراج المرعى لا يعقبه جَعْلُهُ غثاءً أحوى ، أي : يابسًا أسود . (**والجواب**) من وجهين :

أحدهما : [٦٨/أ] أن جملة « فجعله غثاء » معطوفة على جملة محذوفة ، و(**أن التقدير : فمضت مدة فجعله غثاء**) .

(و) الثاني : (**بأن الفاء نابت(٥) عن : ثُم**) ، والمعنى : ثم جعله غثاء ، (**كما**

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٧١/١ .

(٢) في صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، ٤٥ : باب الوضوء من التور ، حديث رقم ١٩٦ : (حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمي يكثر من الوضوء ، قال لعبد الله بن زيد : أخبرني كيف رأيت النبي ﷺ يتوضأ ؟ فدعا بتَوْر من ماء فكفأ على يديه . . . . . فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أخذ بيده فمسح رأسه ، فأدبر به وأقبل ، ثم غسل رجليه) . وانظر الحديث في صحيح البخاري برقم ١٨٣ - ١٨٤ .

(٣) في « ب » : (مرتب) .

(٤) تقدم تخريج البيت برقم ٦٥٩ .

(٥) في « ب » : (نائب) .

جاء عكسه) وهو نيابة « ثم » عن « الفاء » كقوله : [من المتقارب]

٦٦٥ـ .... جَرَى في الأَنَابيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

أي : فاضطرب ، (**وسيأتي**) قريبًا . وإلى إفادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله :

٥٤٥ـ وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ باتِّصَالِ ....

(**وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما**[1] **لا يصح كونه صلة لخلوّه**[2] **من العائد)** على الموصول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٦ـ وَاخْصُصْ بفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(**نحو : اللذان يقومان فيغضبُ زيدٌ أخوَاك)** فـ « اللذان » مبتدأ ، وهو اسم موصول ، وجملة « يقومان » صلته ، وجملة « يغضب زيد » معطوفة على جملة[3] « يقومان » الواقعة صلة . وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول ، لأنها رفعت الظاهر ، وهو زيدٌ ، ولكنها لما عُطفت بالفاء صح ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة ، لإشعارها بالسببية ، فكأنك قلت : اللذان إن يقوما[4] فيغضبْ زيدٌ أخَوَاك ، و« أخواك » : خبر اللذان . (**وعكسه)** وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة ، (**نحو : الذي يقومُ أخَوَاك فيغضبُ هو زيدٌ)** فـ « الذي » : مبتدأ ، و« يقوم أخواك » : جملة فعلية ، صلة « الذي » ، وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول . والذي سوغ ذلك عطْف جملة « يغضب هو » عليها ، لاشتمالها على العائد [٦٨/ب] إلى الموصول ، وهو الضمير المرفوع بـ « يغضب » ، وإنما أبرز [الضمير][5] لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له ورفع[6] ضميرًا وجب إبرازه ، وزيدٌ : خبر الذي .

٦٦٥- قبل هذا البيت : (كهز الرديني تحت العجاج) ، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٢٩٢ ، والدرر ٤٢٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٥٨ ، والمقاصد النحوية ١٣١/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٣٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٣/٣، والجنى الداني ٤٢٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٤، وشرح الأشموني ٤١٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٣١/٢ .

(١) في « ب » : (بما) .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) في « ب » : (جملته) .
(٤) في « ط » : (يقومان) .
(٥) إضافة من « ب » .
(٦) في « ب » : (ووقع) .

(**ومثل ذلك جارٍ في الخبر والصفة والحال**) ، فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرًا لخلوه من عائد على المبتدأ ، وعكسه ، فالأول (**نحو** : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾) [الحج/٦٣] فجملة « تصبح الأرض » بالرفع : معطوفة على جملة « أنزل » الواقعة خبر « أن » . وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم « أن » إذ المعطوف على الخبر خبر ، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك .

(و) الثاني نحو (**قوله**) ، وهو ذو الرمة غيلان : [من الطويل]

٦٦٦ــ (**وَإِنْسَانُ عَيْنِيْ يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو**) وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

[١٤٠] فـ « إنسان عيني » : مبتدأ ومضاف إليه ، و« يحسر الماء » ، بالرفع : خبر المبتدأ ، وهو لا يصلح كونه[1] خبرًا ، لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر ، وهو « الماء » ، ولكن سوغ ذلك عطف « فيبدو » عليه ، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ . هذا قول ابن عصفور[2] . وقال المرادي في باب المبتدأ[3] : التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء ، فاكتُفي بضمير واحد في إحداهما كما يُكتفَى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء ، فإذا قلت : زيدٌ جاءَ عمرٌو فأكْرَمَهُ ، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية . نص على ذلك ابن أبي الربيع ، قال : لأنهما تنزلتا منزلة : زيدٌ لما جاءَ عمرٌو أكْرَمَهُ . فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما ، والرابط إنما هو الضمير . انتهى كلام المرادي .

وقال الموضح في المغني[4] : كذا قالوا ، والبيت [٦٩/أ] يحتمل أن يكون أصله : يحسر الماء عنه : أي : ينكشف عنه . ونقل المكودي[5] في باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف « إنْ » الشرطية ، وأنها إذا حُذفت ارتفع المضارع ، واستشهد له بهذا البيت .

٦٦٦- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٢/٢ ، والدرر ١٨٩/١، والمقاصد النحوية ٥٧٨/١ ، ٤٤٩/٤ ، ولكثير في المحتسب ١٥٠/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/٣ ، ٢٥٧/٧ ، وأوضح المسالك ٣٦٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨ ، وشرح الأشموني ٩٢/١ ، ومجالس ثعلب ص ٦١٢ ، ومغني اللبيب ٥٠١/٢ ، والمقرب ٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(١) سقطت من « ب » .
(٢) المقرب ٨٣/١ .
(٣) شرح المرادي ٢٧٦/١ .
(٤) مغني اللبيب ٥٠١/٢ .
(٥) شرح المكودي ٤٣٦/١ .

و« إنسان العين » : هو المثال الذي يُرى في السواد ، و« يَحْسِرُ » بالحاء المهملة : يغور ، من قولهم : حسر البحر ، إذا غار ، و« يَجُمُّ » بالجيم : من الْجُمُوم ، وهو الكثرة ، و« يغرق » : معطوف على « يَجُمُّ » . والمعنى أن الماء إذا غار ظهر إنسان العَيْن ، و إذا كثُر غرق واستتر .

وتعطِف على الصفة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من[1] عائد على الموصوف ، وعكسه ، فالأول نحو : مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرٌو ، والثاني نحو : مررتُ برجلٍ يبكي عمرٌو فيضحكُ هو .

وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالاً لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال ، وعكسه ، فالأول نحو : عهدتُ زيدًا يغضبُ فيطِيْرُ الذبابُ . والثاني نحو : عهدتُهُ يَطِيْرُ الذبابُ فيغضَبُ[2] هو . هذا وقد قال في المغني[3] : ويجب أن يُدَّعَى أن الفاء في ذلك كله قد أخلِصَت لمعنى السببية ، وأخْرِجَت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط . انتهى .

(**وأما « ثُمَّ » فللترتيب والتراخي**) على الأصح فيهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٥ـ .... وثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بانْفِصَالِ

(نحو : ﴿ **فَأَقْبَرَهُ ۝ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ** ﴾) [عبس/٢١،٢٢] . وزعم[4] قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكًا بنحو قوله [تعالى][5] : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ في الزمر . [الزمر/٦] .

وأجيب بأن « ثم » فيها بمعنى الواو بدليل : ﴿ هُوَ الذي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف/١٨٩] بالواو ، في الأعراف ، والقصة واحدة .

وزعم الأخفش أن « ثم » قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك : [٦٩/ب] أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثُمَّ ما صنعْتَ أمسِ أعْجَبُ ، لأن « ثم » في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين .

---

(١) في « ب » : (عن) .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٧٣ ، وشرح التسهيل ٣/٣٥٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٢٥ .

(٤) أي الفراء والأخفش وقطرب ، انظر الارتشاف ٢/٦٣٨ .

(٥) إضافة من « ب » .

وجعل منه ابن مالك : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ [الأنعام/١٥٤] الآية . قال في المغني[1] : والظاهر أن « ثم » فيه واقعة موقع الفاء ، (**وقد توضع**) ثم (**موضع الفاء كقوله**) وهو أبو دؤاد[2] جارية[3] بن الحجاج : [من المتقارب]

٦٦٧ــ كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ **(جَرَى في الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ)**

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخَ عنه . قاله في المغني[4] . واعترضه قريبه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد . وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة . [١٤١]

و« الرُّدَيني » : صفة للرمح[5] ، يقال : رمح رديني وقناة ردينية . قال الجوهري[6] : زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى رُدَيْنَةَ ، كانت تقوِّمُ القناةَ بخطِّ هَجَر . و« العجاج » بفتح العين : الغبار ، والأنابيب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

(**وأما « حتّى » فالعطف بها قليل**) عند البصريين ، (**والكوفيون ينكرونه**) بالكلية ، ويحملون نحو : جاءَ القومُ حتّى أبوكَ ، ورأيتُ القومَ حتّى أباكَ ، ومررتُ بالقومِ حتّى أبيكَ ، على أن « حتى » فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل . (**و**) العطف بـ « حتى » (**شرطه أربعة أمور** :

أحدها : كون المعطوف اسمًا) لا فعلاً ، لأنها منقولة من « حتى » الجارَّة ، وهي لا تدخل على الأفعال ؛ فلا يجوز على العطف : أكرمْتُ زيدًا بكُلِّ ما أقدِرُ عَلَيْهِ حَتَّى أقَمْتُ نفْسِي خادمًا له ، وبَخِلَ عَلَيَّ زيدٌ بكُلِّ شَيْءٍ حَتَّى مَنَعَنِي دانِقًا ، وأجازه ابن السيد[7] .

(**والثاني : كونه ظاهرًا**) لا مضمرًا ، كما كان ذلك شرط مجرورها ،[٧٠/أ] (**فلا يجوز : قامَ الناسُ حَتَّى أنا**) ، ولا : ضربْتُ القومَ حَتَّى إيَّاكَ ، وهذا الشرط (**ذكره**) ابن هشام (**الخضراوي**) ، قال في المغني[8] : ولم أقف عليه لغيره .

---

(١) مغني اللبيب ١/١١٨ – ١١٩ .
(٢) في « ب » ، « ط » : (أبو داود) .
(٣) في جميع النسخ : (حارثة) ، والتصويب من الدرر ٢/٤٢٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٥٨ .
٦٦٧- تقدم تخريج البيت برقم ٦٦٥ .
(٤) مغني اللبيب ١/١١٨ – ١١٩ .
(٥) في « ب » : (الرمح) .
(٦) الصحاح (ردن) .
(٧) الحلل ص ١٩٧ .
(٨) مغني اللبيب ١/١٢٧ .

(والثالث : كونه بعضًا من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق) بأن يكون جزءًا من كُلٍّ ، (نحو : أكلتُ السمكةَ حَتَّى رأسَها) ، أو فردًا من جمع نحو : قَدِمَ الْحُجَّاجُ حتَّى الْمُشَاةُ ، أو نوعًا من جنس نَحو : أعجبني التمرُ حتَّى البَرْنِيُّ[1] . (أو) بعضًا (بالتأويل ، كقوله) ؛ وهو أبو مروان النحوي في قصة المتلمِّس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله : [من الكامل]

٦٦٨ـ (أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا)

(فيمن نصب نعله ، فإن ما قبلها) ؛ وهو « ألقى الصحيفة » و« الزاد » ؛ (في تأويل : ألقى ما يثقله) ، ونعلُه بعض ما يثقله . قال أبو البقاء ، فيكون معطوفًا على « الصحيفة » ويحتمل أن يكون منصوبًا بفعل محذوف يفسره « ألقاها » فـ « ألقاها » : على الأول توكيد ، وعلى الثاني تفسير . وأما من رفع نعله فعلى الابتداء ، وألقاها : خبره ، وأما من جرَّها فعلى أن « حتى » جارَّة ، وألقاها : توكيد .

وكان من قصة المتلمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة ، وأمره فيها بقتلهما ، وختمها وأوهمهما أنه كتب لهما بصِلَةٍ ، فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها ، فألقاها في نهر الحيرة وفَرَّ إلى الشام ، وأما طرفة فأبى أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل فقتله[2] .

(أو شبيهًا بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك[3] : أَعْجَبَتْنِي الجارِيَةُ حَتَّى كلامُها ، ويمتنع) أن يقال : أَعْجَبَتْنِي الجاريةُ (حَتَّى ولدُها) ، لأن ولدَها ليس جزءًا منها ولا [٧٠/ب] شبيهًا به ، بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئِها .

---

(١) في « ب » : (البري) . والبرني : ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة كثير اللحاء عذب اللحاء . انظر لسان العرب ١٣/ ٥٠ (برن) .

٦٦٨- البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠ ، ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزانة الأدب ٣/ ٢١ ، ٢٤ ، والدرر ٢/ ٤١ ، والكتاب ١/ ٩٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٦٤٧ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢ ، والدرر ٢/ ٤٥٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٨ ، وشرح قطر الندى ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١، وشرح المرادي ٣/ ٢٠١ ، وشرح المفصل ٨/ ١٩ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٤ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤ ، ١٣٦ .

(٢) انظر الخبر في الدرر ٢/ ٤١ - ٤٢ ، ومجمع الأمثال ١/ ٣٩٩ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (كقوله) .

(**وضابط ذلك أنه إن**[١] **حَسُنَ الاستثناء**) الْمتصل (**حَسُنَ دخول : حَتَّى**) ، وإن لم يحسن امتنع ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : أعْجَبَتْنِي الجاريةُ إلا كلامَها ، تنزيلاً لكلامها منزلة بعضها ، ويمتنع أن يقال : أعْجَبَتْنِي الجاريةُ إلا ولدَها ، على إرادة الاتصال ، لأن اسم الجارية يتناول ولدها ، لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصًّا ، و [هذا][٢] ليس كذلك ، فلا يحسن استثناؤه ، فلا يصح عطفه بـ « حتى » .

(**والرابع : كونه غاية**) لما قبلها (**في زيادة حِسِّيَّة**) مرجعها إلى الحس والمشاهدة (**نحو : فلانٌ يَهَبُ الأعدادَ الكثيرةَ حَتَّى الأُلُوفَ**) فإن [١٤٢] الألوف غاية الأعداد في الزيادة الحسية .

(**أو**) في زيادة (**معنوية**) مرجعها إلى المعنى (**نحو : مات الناسُ حَتَّى الأنبياءُ ، أو الملوكُ**) ، فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية ، وهي الاتصاف بالنبوَّة والْمُلْكِ . (**أو في نقص**) حسي أو معنوي كذلك ، فالأول نحو : المؤمنُ يُجْزَى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذَّرَّةِ ، فإن مثقالَ الذرةِ غايةٌ في النقص الحسي .

(**و**) الثاني (**نحو : غلبَكَ الناسُ حَتَّى الصبيانُ أو النساءُ**) ، فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي ، وهو الاتصاف بالصِّبا والأنوثة . والتحقيق ؛ كما قال في المطوَّل ؛ أن المعتبر في ترتيب أجزاء ما قبلها ذِهْنًا من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة[٣] الأجزاء الأُخَرِ[٤] نحو : ماتَ [٧١/أ] كلُّ أبٍ لِي حتى آدمُ ، وفي أثنائها نحو : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ ، وفي زمان واحد نحو : جاءني القومُ حتى زيدٌ ، إذا جاؤوك معًا وزيدٌ أضْعَفُهُم . وعُلِم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد « حتى » من جنس ما قبلها تحقيقًا أو تأويلاً أو تشبيهًا ، أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له ، أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حِسِّيَّيْنِ أو مَعْنَوِيَّيْنِ ، امتنع العطف بـ : حتى ؛ فلا يجوز : كَلَّمْتُ العربَ حتى العجمَ ، لاختلاف الجنس ، ولا : خرجَ الفُرْسانُ حتى بنُو فلانٍ ، وهم من وَسْطِ الفرسانِ ، لفقد الغاية ، لأن

(١) في « ب » : (أن إن) .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) في « ب » : (ملابسته) .

(٤) سقطت من « ب » .

الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافلة ، ولا : جاء القومُ حتى زيدٌ ، إذا لم يتصف[1] بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٧ـ بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ   يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الـذي تَـلاَ

وبقي عليهما شرط آخر ، وهو أن يكون شريكًا في العامل ، فلا يجوز : صمتُ الأيامَ حتى يومَ الفطرِ . قاله الموضح في الحواشي .

(**وأما « أمْ » فضربان : منقطعة ؛ وستأتي ؛ ومتصلة ، وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية**) ، سواء وُجدت لفظة « سواء » أوْ لا ، (**و**) [المسبوقة بهمزة التسوية][2] (**هي الداخلة على جملة**) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (**في محل المصدر**) ، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (**هي**) والجملة (**المعطوفة عليها فعليتين نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُم ﴾ الآية**) ، أي (**﴿ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾**) [البقرة/٦] أي : سواء عليهم الإنذار وعدمه . (**أو اسْمِيتين كقوله**) : [من الطويل]

٦٦٩ـ وَلَسْتُ أُبَالِيْ بَعْدَ فَقْدِيِ مَالِكًا   (أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ)

أي : لست أبالي بَعْدَ موتي أم وقوعه الآن . (**أو مختلفتين**) بأن تكون المعطوفة عليها [٧١/ب] فعلية والمعطوفة اسْمية (**نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوْهُم أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُوْنَ ﴾**) [الأعراف/١٩٣] أي : سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم . أو بالعكس نحو : ما أبالِي أزيدٌ قاعدٌ أمْ قامَ ، أي : ما أبالِي بقعودِه أمْ قِيامِهِ .

(**وإما**) مسبوقة (**همزة يطلَب بها وبـ « أمْ »** [١٤٣] **التعيين**) لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت ، فإذا قيل : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ قيل في الجواب : زيدٌ ، أو قيل : عمرٌو ، ولا يقال : لا ، ولا : نعم ، لعدم التعيين .

(**وتقع**) « أم » المسبوقة بهمزة التعيين (**بين مفردين متوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو : ﴿ أَأَنْتُم أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ﴾** [النازعات/٢٧] **أو متأخر عنهما**) ما لا يُسأل عنه (**نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ مَا تُوْعَدُوْنَ ﴾**) [الأنبياء/١٠٩] .

---

(١) في « ب » : (لم يكن يتصف) .

(٢) إضافة من « ب » .

٦٦٩ـ البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ١٠٥ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٥٣/٢ ، والأشباه والنظائر ٥١/٧ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣ ، والدرر ٤٢٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٥ ، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣ ، ومغني اللبيب ٤١/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٦/٤ ، وهمع الهوامع ١٣٢/٢ .

فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يُسأل عن المسند، وفي الثانية بالعكس، فوسّط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو « أَشَدُّ خَلْقًا » وأخّر في الثانية وهو « مَا تُوْعَدُوْنَ » وذلك لأن شرط الهمزة المعادِلة لـ « أم » أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي « أم » المعادِل[1] الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه.

تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ وإن شئت قلت: أزيدٌ أم عمرٌو قائمٌ ؟ . فتُوسّط الخَبَرَ أو تؤخّره، لأنه غير مسؤول عنه.

وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ: أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ ؟ . وإن شئت قلت: أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ ؟ فتُوسّط المبتدأ أو تؤخّره، لأنه غير مسؤول عنه.

(و) تقع (**بين**) جملتين (**فعليتين**) ليستا في تأويل المفردين (**كقوله**) ؛ وهو زياد بن حَمَل بفتح [الحاء][2] المهملة والميم: [من البسيط]

٦٧٠ـ فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي (**فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ**)

(**لأن الأرجح [٧٢/أ] كون: هي**) الواقعة بعد الهمزة (**فاعلاً بفعل محذوف**) يفسره « سرت »، لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يُشَكُّ فيه، وهو الأحوال، لأنها متجددة، وأما عن الذوات فقليل، ومن ثم رُجِّح النصب في باب الاشتغال نحو: أزيدًا ضربتَه ؟ .

والمراد بالطيف هنا: خيال المحبوبة الذي رآه في النوم، والمرتاع: الخائف، وأرَّقَنِي: أسهرني، وأهي: بسكون الهاء بعد الهمزة، وسرت: سارت ليلاً، وعادني: جاءني بعد إعراضه عني، والحلم، بضمتين: رؤيا النوم.

قال ابن الحاجب[3]: يريد: أني قمت من أجل الطيف منتبهًا مذعورًا للقائه، وأرَّقَنِي لما لم يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبت: هل كان الاجتماع على التحقيق، أو كان في المنام ؟ .

---

(١) في « ب »: (العادل) .

(٢) إضافة من « ب » .

٦٧٠- البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٢٤٤/٥، ٢٤٥، والدرر ٩٥/١، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١، والمقاصد النحوية ٢٥٩/١، ١٣٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٧/٢، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣، والخصائص ٣٠٥/١، ٣٣٠/٢، والدرر ٤٢٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٦، وشرح شواهد المغني ٧٩٨/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٩، ومغني اللبيب ٤١/١، وهمع الهوامع ١٣٢/٢ .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٥٧/١ .

(**واسْمِيتين كقوله**) ، وهو الأسود بن يعفر التميمي : [من الطويل]

٦٧١ـ لَعَمْـرُكَ مَـا أدري وَإنْ كُنْـتُ دَارِيَـا (**شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ**)

فـ « شعيث » في الموضعين ، بالتصغير ، أوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة : اسم قبيلة ، وهو مبتدأ ، وابن : خبره ، ولهذا يكتب بالألف ، والجملة في موضع النصب بـ : أدري ، وهو معلَّق عنها بالاستفهام ، و(**الأصل : أَشُعَيْثٌ**[١]) بالهمزة في أوله والتنوين في آخره ، (**فحذفت الهمزة والتنوين منهما**) للضرورة ، بناء على أنه مصروف نظرًا إلى الحي ، بدليل الإخبار عنه بـ : ابن ، ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرًا إلى القبيلة ، والإخبار بـ : ابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية[٢] التذكير وضده باعتبارين ، قال السيرافي : لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول : لم تستقر على أب ، لأن بعضًا يعزوها إلى منقر ، وبعضًا[٣] يعزوها إلى سهم . انتهى .

والمعنى : [٧٢/ب] لا أدري أي النسبين هو الصحيح ، نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن منقر . وسهم ، بفتح المهملة وسكون الهاء ، ومنقر ، بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف ، وبالراء : قبيلتان .

واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم :

٥٤٩ـ ورُبَّمَـا أُسْـقِطَتِ الْـهَمْزَةُ إنْ كَـانَ خَفَـا الْمَعْنَـى بِحَذْفِـهَا أُمِـنْ

ومختلفتين نحو : ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُوْنَهُ أَمْ نَحْنُ الخَالِقُوْنَ ﴾ [الواقعة/٥٩] لأن الأرجح كون « أنتم » فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور . قاله في المغني[٤] .

والحاصل أن « أم » المتصلة منحصرة في نوعين ، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ، أو همزة يُطلَب بها وبـ « أم » التعيين . وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر .

٦٧١- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٧ ، وخزانة الأدب ١٢٢/١١ ، وشرح شواهد المغني ص ١٣٨ ، والكتاب ١٧٥/٣ ، والمقاصد النحوية ١٣٨/٤ ، ولأوس بن حجر في ديوانه ٤٩ ، وخزانة الأدب ١٢٨/١١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٦ ، والمحتسب ٥٠/١ ، ومغني اللبيب ٤٢/١ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، وهمع الهوامع ١٣٢/٢ .

(١) في « ب » : (أشعث) .

(٢) في « ب » : (وغاية) .

(٣) في « ب » : (وبعضها) .

(٤) مغني اللبيب ٤٢/١ .

وقيل : لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، لأنهما جميعًا بمعنى « أي » . [١٤٤] ورجِّح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجح إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها ، بخلاف الأول ، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق ، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفَيْها المتصلين ، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها .

وعُورض بأن الوجه الثاني إنما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية ، فيترجح الأول لشموله النوعين ، وعليه اقتصر في المغنِي(١) . وتسمى أيضًا في النوعين معادِلة لمعادَلة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ، ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، [٧٣/أ] وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر .

وثالثها ورابعها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل المفردين كما مر ، وليست تلك كذلك . وإلى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله :

٥٤٨ـ وَأمْ بهَا اعْطِفْ بَعْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ   أوْ هَمْــزَةٍ عَــنْ لَفْــظِ أيٍّ مُغْنِيَــهْ

(و) أم (**المنقطعة هي الخالية من ذلك**) المذكور في المتصلة ، فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها و بـ« أم » التعيين . وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، (**فلا يفارقها معنَى الإضراب**) عند الجمهور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٥٠ـ وَبانْقِطَاعٍ وبِــمَعْنَى بَـلْ وَفَــتْ   إنْ تَـكُ مِمَّـا قُيِّــدَت بــهِ خَلَــتْ

(**وقد تقتضي مع ذلك**) الإضراب (**استفهامًا حقيقيًا**) وهو الطلبي ، (**نَحو**) قول العرب : (**إِنَّهَا لإبِلٌ أَمْ شَاءٌ**) بالمد . والإبل : اسم جنس ، والشاء : ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه . قاله أبو عثمان . وشاء : خبر لمبتدأ محذوف (**أي : بل أهِيَ**(٢) **شاءٌ**) فالهمزة(٣) داخلة على جملة . (**وإنما قدرنا بعدها مبتدأ ، لأنها لا تدخل على المفرد**) ، لأنها بمعنى « بل » الابتدائية ، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ، ومن

(١) مغني اللبيب ٤١/١ .

(٢) في « ب » : (هي) .

(٣) في « ب » : (فأم) .

ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور ، خلافًا لابن جني[١] . وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد ، وحَمَل قولهم : إنها لإبلٌ أم شاءٌ ، على ظاهره دون تقدير مبتدأ ، واستدل بأنه قد سمع أن هناك : إبلاً أمْ شاءً ، بالنصب ، وهذا لا يعرف إلا من جهته[٢] ، وإن سَلِمَ فالتأويل[٣] ممكن بأن تكون متصلة وحُذفت الهمزة ، أو منقطعة وانتصب « شاء » بمحذوف أي : أم أرى شاءً .

(أو) استفهامًا (إنكاريًّا كقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ) وَلَكُمُ الْبَنُوْنَ ﴾[الطور/٣٩] [٧٣/ب] (أي) بل (أَلَهُ الْبَنَاتُ) ، إذ لو قَدَّرْتَ الإضراب المحض لزم المحال ، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه ، تعالى عن ذلك . (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي « أم » المنقطعة الاستفهام (البتة) ، لا حقيقيًّا ولا إنكاريًّا (نحو) : ﴿ هَلْ يَسْتَوِيْ الأَعْمَى وَالْبَصِيْرُ (أَمْ هَلْ تَسْتَوِيْ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) ﴾ [الرعد/١٦] (أي : بل) هل (تستوي) ، ولا يقدَّر : بَلْ أَهَلْ ، (إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، وقول الشاعر) : [من الطويل]

٦٧٢ـ فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيْعَتِي (هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ)

أي : بل في جهنم ، (إذ لا معنَى للاستفهام) هنا ، لأنه للتمني . ونقل ابن الشجري[٤] عن جميع البصريين أن « أم » أبدًا بمعنى « بل » والهمزة جميعًا ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . انتهى . وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين ، فإن « أم » فيهما بمعنى « بل » خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل : [من الكامل]

٦٧٣ـ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

(١) في الارتشاف ٦٥٦/٢ : (وقدره الفارسي وابن جني وأصحابنا : بل أهي شاء) .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

(٣) في « ب » : (فالتوكيد) .

٦٧٢- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٨ ، وشرح الأشموني ٤٢٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣ ، والمقاصد النحوية ١٤٣/٤ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٣٥/٢ .

٦٧٣- البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥ ، والأزهية ص ١٢٩ ، وخزانة الأدب ٩/٦ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩٥ ، ١٢٢/١١ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٤٣/١ ، والكتاب ١٧٤/٣ ، ولسان العرب ٧٠٦/١ ، ٧٠٩ (كذب) ، ١٥٦/٦ (غلس) ، ٣٨/١٢ (أمم) ، ومغني اللبيب ٤٥/١ ، وتاج العروس ٣١٠/١٦ (غلس) ، (أمم) ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، وبلا نسبة في الأغاني ٧٩/٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٥ .

قال أبو عبيدة : [إن][١] المعنى : هل رأيت .

(**وأما « أو » فإنها بعد الطلب للتخيير**) بين المتعاطفين (**نحو : تَزَوَّجْ زينَبَ أو أختَها ، أو للإباحة كـ : جَالِسِ العُلَمَاءَ أو الزُّهَّادَ . والفرق** [**بينهما**) أي][١] بين التخيير والإباحة (**امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير**) ، فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج ، لامتناع الجمع بين الأختين ، (**وجوازه**) ؛ أي الجمع بين المتعاطفين ؛ (**في الإباحة**) ، فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهّاد في المجالسة[٢] .

(**وبعد الخبر**) ، وهو مقابل الطلب ، أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب (**للشك**) من المتكلم (**نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾**) [الكهف/١٩] فـ « لبثنا » كلام خبري ، و« أو » للشك من القائلين ذلك . [١٤٥]

(**أو للإبهام**) على المخاطب (**نحو : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى** [٧٤/أ] **هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾**) [سبأ/٢٤] فـ « إنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى » : كلام خبري ، و« أَوْ في ضَلَالٍ مُبين » : للإبهام ، فيكون الشاهد في الثانية . وقال في المغني[٣] : « الشاهد في الأولى » . وقال الدماميني : « الشاهد في الأولى والثانية » ، والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين : كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين ، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحَّد الله وعبَدَه فهو على هدى ، وأن من عبَد غَيْرَ اللهِ منْ جَمَادٍ أو غَيْرِه فهو في ضلال مبين . انتهى .

(**وللتفصيل**) ؛ بالصاد المهملة ؛ بعد الإجمال (**نحو : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾**) [البقرة/١٣٥] فـ « قالوا » كلام خبري ، وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى ، فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما ، ثم فصَّل ما قاله كل فريق ، أي : قالت اليهود : كونوا هودًا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى ، فـ « أو » لتفصيل الإجمال في فاعل « قالوا » وهو الواو .

(**أو للتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف**) . قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلِها ، وعدل عنه في التسهيل[٤] وشرْحِهِ[٥] إلى التفريق المجرَّد .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٦٣ – ٦٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣٦٤ .

(٣) مغني اللبيب ١/٦١ ، وسقط من « ب » : (في المغني) .

(٤) التسهيل ص ١٧٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٦٢ .

(**وللإضراب**) كـ « بل » مطلقًا (**عند الكوفيين وأبي علي**) الفارسي وابن برهان ، نحو : أنا أخرجُ ، ثم تقول : أو أقيمُ ، أضْرَبْتَ عن الخروج [١٤٦] ثم أثْبَتَّ الإقامة ، فكأنك قلت : لا ، بل أقيم . (**حكى الفراء : اذهبْ إلى زيدٍ أو دَعْ ذلك فلا تَبْرَحِ اليومَ**) . نقله عنه في شرح الكافية[١] . ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت « لا » والإضراب بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وتكرير العامل ، نحو : لستَ زيدًا أو لستَ عمرًا ، ولا تضربْ زيدًا أو لا تضربْ عمرًا .

(و) تكون « أو » (**بمَعْنَى الواو [٧٤/ب] عند الكوفيين**) والأخفش والجرمي[٢] ، (**وذلك عند أمْنِ اللَّبْسِ ، كقوله**) ، وهو حميد بن ثور الهلالي : [من الكامل]

٦٧٤ـ قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُم (**مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ**)

أي : وسافع ، لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم .

ويحتمل أن تكون « أو » لأحد الأمرين على بابها ، والمراد : بين فريق ملجم أو فريق سافع ، على حدِّ : اجلسْ بَيْنَ العلماءِ أو الزُّهَّادِ . والصريخ : صوت المستصرِخ ، والملجم : هو جاعل اللجام في محله من الفرس ، والسافع ، بالسين المهملة : هو الآخذ بناصية فرسه ، ومنه : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق/١٥] . وإلى معاني « أو » أشار الناظم بقوله :

٥٥١ـ خَيِّرْ أبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

٥٥٢ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

(**وزعم كثيرٌ من النحويِّين**[٣] **أن « إما » الثانية فِي الطلب والخَبَر**) ، فالأول (**نحو : تزوَّجْ إمَّا هِنْدًا وإمّا**[٤] **أختَهَا** ، و) الثاني نحو : (**جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ، بِمَنْزلة « أو » فِي العطف والْمَعنَى**) ، فتكون بعد الطلب للتمييز والإباحة ، وبعد الخبر للشك

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣ .

(٢) في الارتشاف ٦٤١/٢ : (الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين والأزهري) .

٦٧٤ـ البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ٢٠٦ ، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٨/٨ ، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٠ ، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣ ، ومغني اللبيب ٦٣/١ ، وأساس البلاغة (سفع) ، (صرخ) .

(٣) في « ب » : (وزعم أكثر الكوفيين) .

(٤) في « ب » : (أو إما) .

والإبهام وللتفصيل ، نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان/٣] فانتصابهما على هذا على الحال المقدَّرة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٥٣ـ وَمِثْلُ أَوْ فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ ....

(**وقال أبو علي وابن كيسان وابن برهان**) بفتح الباء والمنع من الصرف : (**هي مثلها في المعنَى فقط**) لا في العطف ، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه . قال ابن عصفور[1] : (**ويؤيده قولهم إنها مجامعة للواو**) العاطفة (**لزومًا . والعاطف لا يدخل على العاطف . وأما قوله**) ؛ وهو سعد بن قرط ، لا الأحوص ، خلافًا للجوهري : [من البسيط] [٧٥/أ]

٦٧٥ـ يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا (**أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ**)

(**فشاذٌّ**) حذْف الواو ، (**وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى**) ياء شاذان أيضًا على سبيل الاجتماع ، وإلا ففتْح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية . وشالت نعامها : كناية عن موتها ، فإن النعامة باطن القدم ، وشالت : ارتفعت ، ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه . ولا خلاف في أن « إما » الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو : قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ، ونحو : رأيْتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا .

(**وأما « لكِنْ » فعاطفة خلافًا ليونس**) ، وتبعه ابن مالك في التسهيل[2] ، (**وإنما تعطف بشروط**) ثلاثة : (**إفراد معطوفها ، [١٤٧] وأن تُسْبَق بِنَفْيٍ أو نَهْيٍ**) عند البصريين ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٤ـ وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا.... ....

(**وأن لا تقترن بالواو**) عند الفارسي والأكثرين[3] . فالنفي (**نحو : ما مررتُ**

---

(١) المقرب ٢٢٩/١ .

٦٧٥- البيت للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١ ، ولسان العرب ٤٦/١٤ (أما) ، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ٨٦/١١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، والدرر ٤٤١/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٨٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٣ ، والمحتسب ٢٨٤/١ ، ٣١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٢/٣ ، وتذكرة النحاة ١٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٦/٣ ، وشرح المرادي ٢١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣ ، وشرح المفصل ٧٥/٦ ، ومغني اللبيب ٥٩/١ ، وهمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) التسهيل ص ١٧٤ .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٢ ، والكتاب ٢٦٢/١ ، ٢٦٧ ، ومغني اللبيب ٢٩٣/١ .

برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ) ، بالجر سماعًا ، فقيل : عُطِف على صالح ، وقيل : بجارٍّ مقدَّر ، أي : لكن مررت بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره .
(و) النهي (نحو : لا يقمْ زيدٌ لكنْ عمرٌو) . (وهي حرف ابتداء) جيء به لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة (إن تلتها جملة) لعدم إفراد معطوفها ، (كقوله) ؛ وهو زهير ابن أبي سلمى ؛ بضم السين : [من البسيط]

٦٧٦- (إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بِوَادِرُه ؛ لَكِنْ وَقَائِعُهُ في الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ)

فـ« وقائعه » مبتدأ ، و« تنتظر » : خبره ، و« لكن » الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء ، و« ابن ورقاء » بالمد : هو الحارث الصيداوي ، و« ورقاء » : أبوه ، والبوادر : جمع بادرة ، وهي الحدة .

(أو تلتْ) لكن (واوًا) فهي حرف ابتداء أيضًا [٧٥/ب] وليست بعاطفة ، لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو ، (نحو) : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ (وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ) ﴾ [الأحزاب/٤٠] فـ« لكن » حرف ابتداء ، و« رَسُولَ اللهِ » : خبر لـ« كان » المحذوفة ، (أي : ولكنْ كانَ رسولَ الله .

وليس « رَسُولَ اللهِ » المنصوبُ معطوفًا بالواو) الداخلة على « لكن » على « أبَا أحَدٍ » من عطف مفرد على مفرد ، كما هو مذهب يونس من كون « لكنْ » حرف استدراك ، والعاطف الواو ، (لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب) لأن المعطوف عليه هنا منفي ، والمعطوف موجب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو ، فيجوز تخالفهما إيجابًا وسلبًا ، نحو : ما قامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو ، أو : قامَ زيدٌ ولَمْ يَقُمْ عمرٌو[1] .
وزعم ابن أبي الربيع أن « لكنْ » حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ[2] ، وأنه ظاهر قول[3] سيبويه[4] . (أو سُبِقَتْ بإيجاب ، نحو : قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لَمْ يَقُمْ) فـ« لكنْ » : حرف ابتداء واستدراك ، وعمرو : مبتدأ ، و« لَم يقم » : خبره . (ولا يَجوز :

٦٧٦- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٦ ، والجنى الداني ص ٥٨٩ ، والدرر ٤٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٣/٢ ، واللمع ص ١٨٠ ، ومغني اللبيب ٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٧٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٥/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٧/٢ .

(١) نقله المؤلف عن مغني اللبيب ٢٩٣/١ .
(٢) انظر الارتشاف ٦٤٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٩٢/١ .
(٣) في « ب » : (كلام) .
(٤) الكتاب ٢٦٢/١ ، ٢٦٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٢ .

لكنْ عمرٌو) بالإفراد **(على أنه معطوف)** على زيد ، لفوات شرطه[١] ، وهو النفي أو النهي ، **(خلافًا للكوفيين)** في إجازتهم ذلك ، وليس بمسموع .

(وأما « بل » فيُعطَف بها بشرطين : إفراد معطوفها ، وأن تُسبَق بإيْجاب[٢] أو أمر أو بِنفي أو نهي ، ومعناها بعد الأوَّلَيْن) ؛ وهما الإيجاب والأمر ؛ **(سَلْبُ الحكم عما قبلها)** حتى كأنه مسكوت عنه ، ولَم يَحكم عليه بشيء ، **(وجعْلُه لِما [١٤٨] بعدها ، كـ : قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو ، و : لِيَقُمْ زيدٌ بَلْ عَمْرٌو)** ، فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد .

(و) معناها **(بعد الأخِيْرَيْنِ)** وهما النفي والنهي **(تقرير حكم ما قبلها)** من نفي أو نهي على حاله ، **(وجَعْل ضده لما بعدها ، كما أن « لكنْ » كذلك ، كقولك : ما كنتُ في مَنْزِلِ رَبِيعٍ بلْ أَرْضٍ لاَ يُهْتَدَى بِهَا)** ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٧٦/أ]

٥٥٥ـ وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

فَتُقُرِّرَ نفي الكون في منزل الربيع[٣] عن نفسك وتُثبت لَها الكون في أرض لا يهتدى بها ، **(ولا يَقُمْ زيدٌ بلْ عمرٌو)** ، فَتُقُرِّرَ نهي زيدٍ عن القيام وتأمرُ عمرًا بالقيام .

(وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا **(كونَها ناقلة معنَى النفي والنهي لما بعدها[٤] ، فيجوز على قوله)** وقول عبد الوارث : **(ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا)** بالنصب **(على معنَى : بل ما هو قاعدًا)** . واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ، ويلزمهما أن لا تعمل « ما » في « قائمًا » شيئًا ؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول ، وقد انتقل عنه ، **(ومذهب الجمهور أنَها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر[٥])** ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٥٦ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ في الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي

(نحو : قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو واضربْ زيدًا بل عمرًا) . قال المرادي[٦] تبعًا للشارح : فهي في ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ، وجَعْلِهِ لما بعدها . انتهى .

---

(١) في « ب » : (شرط) .

(٢) انظر مغني اللبيب ٢٩٢/١ .

(٣) في « ب » : (المربع) .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٦٨/٣ ، ومغني اللبيب ١١٢/١ .

(٦) شرح المرادي ٢٢٤/٣ .

فالقائم عمرٌو دون زيدٍ ، والْمأمورُ بضربه عمرٌو دون زيدٍ . وتزاد « لا » قبل « بل »[١] لتوكيد الإضراب بعد الإيْجاب ، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، فالأول كقوله : [من الخفيف]

٦٧٧ــ وَجْهُكَ البَدْرُ لاَ بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ   يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

والثاني كقوله : [من البسيط]

٦٧٨ــ وَمَا هَجَرْتُكِ لا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا   هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَي لا إِلَى أَجَلِ

[١٤٩] (وأما « لا » فيعطف بها بشروط ثلاثة : إفراد معطوفها ، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا) ، فالأول (كـ : **هذا زيدٌ لا عمرٌو** ، و) الثاني نحو : (**اضربْ زيدًا لا عمرًا**) . زاد سيبويه[٢] : (**أو نداءً ، خلافًا لابن سعدان**) بفتح السين ، في منعه ذلك ، وزعمه أنه ليس من كلام العرب ، (**نحو : يا بْنَ أخي لا ابْنَ عَمِّي ، وأن لا يَصْدُق** [٧٦/ب] **أحدُ متعاطفيها على الآخر . نص عليه السهيلي**) في « نتائج الفكر » فقال[٣] : وشرط « لا » أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها . ونص عليه أيضًا الأُبَّذِيُّ في « شرح الجزولية » وزاد : فيكون الأول لا يتناول الثاني . وتبعهما أبو حيان[٤] . قال الموضح : (**وهو حق ، فلا يجوز : جاءني رجلٌ لا زيدٌ**) ، لأن الرجل يَصْدُقُ على زيدٍ ، (**ويجوز**[٥] **: جاءِني رجلٌ لا امرأةٌ**) ، إذ لا يَصْدُقُ أحدهما على الآخر . قال البدر الدماميني : ما ذكره السهيلي والأبذي مبني على صحة مفهوم اللقب ، وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح ، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل : قامَ[٦] رجلٌ لا زيدٌ ، فإنه مثل[٦] : قامَ رجلٌ وزيدٌ ، في صحة التركيب ، فإن امتنع : قامَ رجلٌ وزيدٌ ،

(١) سقطت من « ب » .

٦٧٧- البيت بلا نسبة في الدرر ٤٥٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/٣ ، ومغني اللبيب ١١٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٨/٤ .

٦٧٨- البيت بلا نسبة في الدرر ٤٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٨/١ ، ومغني اللبيب ١١٣/١ ، وهمع الهوامع ١٣٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٨٦/٢ .

(٣) نتائج الفكر ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٤) الارتشاف ٦٤٥/٢ .

(٥) في « ب » : (ونحو) .

(٦) ما بين الرقمين ورد مكانه في « ب » : (قام زيد لا عمرو ، فإنه في مثل) .

ففي غاية البعد لأنك إن أردت بالرجل الأول زيدًا كان كعطف الشيء على نفسه تـأكيدًا ، فلا مانع منه إذا قُصِدَ الإطناب ، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه ، ويصير على هذا التقدير مثل : قامَ رجـلٌ لا زيـدٌ ، في صحـة الـتركيب ، وإن كان معنياهما[1] متعاكسين ، وللبحث فيه مجال . انتهى .

قال الزجاجي في كتاب معاني الحروف[2] : وأن لا يكـون المعطـوف عليـه معمـول فعل ماض ، فلا يجوز عنده ، جاءني زيْدٌ لا عمرٌو . قال : لأن العامل يقدَّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا جاءَ عمرٌو ، إلا على الدُّعاء . ويردُّه أنه : لو توقفـت صحـة العطـف علـى صحـة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع : ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . قاله في المغني[3] .

وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالطلب ، وهو الدعاء ، و ذلـك لا يتأتّى [٧٧/أ] في مسـألة « ليـس » . [١٥٠] والحـق أنـه لا يُشـتَرط تقديـر العـامل بعـد العاطف بدليل جواز : اختصمَ[4] زيدٌ وعمرٌو ، ورأيت ابنَي زيدٍ وعمرو ، وإنَّ زيدًا لا عمرًا قائمان . والدليل على صحة ما قلناه قول العرب : « جَدُّكَ لاَ كَـدُّكَ »[5] قيـل في تفسـيره : نَفَعَكَ جَدُّكَ[6] . و(قوله) ؛ وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٦٧٩ــ كَـأَنَّ دِثَـارًا حَلَّقَـتْ بلَبُوْنِـهِ (عُقَابُ تَنُوْفَى لا عُقَابُ القَوَاعِلِ)

فعطف « عقاب العواقل » على « عقاب تنوفى » وهو فاعل فعل ماض ، وهو « حلقـت » ودثار ، بالمثلثة : اسم راعٍ ، وحلقت : ذهبـت ، و« لبونـه » بالإضافـة : الإبـل ذات اللـبن ، وعقاب : واحدة العقبان طائر معروف ، وتنوفى : بفتح التاء المثناة فوق والفاء ، كـ : جَلُولا ،

(١) في « ب » : (معنياها) .

(٢) حروف المعاني ص ٣١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٣ .

(٣) مغني اللبيب ٢٤٢/١ .

(٤) في « ب » : (اختصما) .

(٥) من الأمثال في مجمع الأمثال ١٧٢/١، وجمهرة الأمثال ٢٩٧/١، ٣٠٢، وكتاب الأمثال لابن سلام١٩٣.

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٨٣ : (قيل في تفسيره : نفعك جدُّك لا كدّك) .

٦٧٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٩٤٩، والجنى الـداني ص ٢٩٥، وخزانـة الأدب ١٧٧/١١- ١٧٨، ١٨١، ١٨٤ ، والخصائص ١٩١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٣ ، وشـرح شواهد المغني ٤٤١/١ ، ٦١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٢/٣ ، ومغني اللبيب ٢٤٢/١، والمقـاصد النحوية ١٥٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٧/٢ ، ومجـالس ثعلـب ٤٦٦ ، والممتع في التصريف ١٠٤/١ .

مقصور للضرورة : ثَنِيَّةٌ[1] مشرفَةٌ قرْبَ القَوَاعِلِ . قاله في القاموس[2] . وقال في المغنِي[3] : إنه جبل عالٍ ، والقواعل ، بالقاف وكسر العين المهملة : جبال صغار .

والمعنى : كأن هذا الراعي ذهبت بإبله التي يرعاها عُقَابٌ من عقبان تنوفى ، فطارت بها وارتفعت ، فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها ؛ لإعقاب هذه الجبال الصغار ، لعدم ارتفاعها . واقتصر الناظم على قوله :

٥٥٤ـ .... ولا نِـدَاءً اوْ أَمْـرًا أوِ اثْبَاتًـا تَـلاَ

فـ « نداء » وما عطف عليه : مفعول مقدم بـ « تلا » ، و« تلا » : خبر « لا » ، والتقدير : ولا تلا نداء أو أمرًا أو إثباتًا . وإياك أن تظن أن « لا » معطوف على « لكنْ » كما ظن المرادي[4] ، فتزلَّ ، هذا إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردًا صفة لموصوف مذكور ، أو خبرًا ، أو حالاً ، فإن اقترنت بعاطف نحو : جاءَ زيدٌ لاَ بَلْ عَمْرٌو ، فالعاطف « بل » و« لا » رَدٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة . قاله في المغنِي[3] . وإن كان مدخولها مفردًا صفة لسابق ، أو خبرًا ، أو حالاً ، فليست عاطفة ، ووجب تكرارها ، نحو : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ ﴾ [البقرة/٦٨] . ونحو : زيدٌ لاَ شاعرٌ ولا كاتبٌ ، وجاءَ [٧٧/ب] زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا . قاله في المغنِي[5] .

(١) في « ب » : (تثنية) .

(٢) القاموس المحيط (جلو) .

(٣) مغني اللبيب ١/٢٤٢ .

(٤) شرح المرادي ٣/٢٢٢ .

(٥) مغني اللبيب ١/٢٤٤ .

فصـــــــــــــــــل

(**يُعطَف على الظاهر والضمير الْمنفصل**) مرفوعًا كان أو منصوبًا ، (**والضمير المتصل المنصوب بلا شرط**) ، فالعطف على الظاهر (كـ : **قامَ زيدٌ وعمرٌو**) ، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو: أنا وأنت قائمان ، (و) المنصوب نحو: (**إيَّاكَ والأسدَ**) ، وعلى الضمير الْمتصل الْمنصوب (**نحو : ﴿ جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِيْنَ ﴾**) [المرسلات/ ٣٨] فـ « الأولين » : معطوف على الكاف والميم . (**ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ، بارزًا كان أو مستترًا إلا بعد توكيده**) بتوكيد لفظي مرادف له ، بأن يكون (**بضمير منفصل ، نحو : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُم وَآبَاؤُكُمْ ﴾**) [الأنبياء/٥٤] ونحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾ [الأعراف/١٩] في أحد الوجهين ، أو بتوكيد معنوي ، كقوله : [من الوافر]

٦٨٠ـ ذُعِرْتُمْ أجْمَعُوْنَ وَمَنْ يَلِيْكُمْ بِرُؤْيَتِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِيْنَا

(**أو**) بعد (**وجود فاصل أيّ فاصل كان بين المتبوع**) ، وهو المعطوف عليه ، (**والتابع**) ، وهو المعطوف ، (**نحو : ﴿ يَدْخُلُوْنَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾**) [الرعد/٢٣] فـ « من صلح » : معطوف على الواو في « يدخلونها » والفاصل بينهما الهاء . (**أو**) وجود (**فصل بـ : لا**) [١٥١] النافية (**بين العاطف**) ، وهو حرف العطف ، (**والمعطوف**) ، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ، (**نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾**) [الأنعام/١٤٨] فـ « آباؤنا » معطوف على « نا » و« لا » فاصلة بين العاطف ، وهو الواو ، والمعطوف ، وهو « آباؤنا » . (**وقد اجتمع الفصلان**) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع ، والفصل بـ « لا » بين العاطف والمعطوف (**في نحو : ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ ﴾**) [الأنعام/٩١] فـ « آباؤكم » معطوف على الواو في « تعلموا » وفُصل بينهما بالتوكيد بـ « أنتم » ، والفصل بـ « لا » بين الواو و« آباؤكم » مقوٍّ لذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٠- البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٣/٣ .

٥٥٧ـ وَإنْ علـى ضَمِـيْرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيْرِ الْمُنْفَصِلْ

٥٥٨ـ أوْ فَاصِلٍ مـا ....

(ويضعف) [٧٨/أ] العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) ، لأنه يوهم العطف على عامل الضمير ، لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء ، (كـ : مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ) ، بالرفع عطفًا على الضمير المستتر في « سواء » لأنه مؤوَّل بمشتق ، (أي : مستوٍ هو والعَدَم) ، وليس بينهما فصل ، (وهو فاشٍ في الشِّعْرِ) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٨ـ .... وَبِلاَ فَصْلٍ يَـرِدْ في النَّظْـمِ فَاشِـيًا ....

(كقوله) ؛ وهو جرير في هَجْوِ الأخطل : [من الكامل]

٦٨١ـ وَرَجَا الأُخَيْطِـلُ مِـنْ سَفَاهَةِ رَأْيِـهِ (مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَـهُ لِيَنَـالاَ)

فعطف « أب » على الضمير المستتر في « يكن » ولم يكن بينهما فاصل .

وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله ﷺ : « كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وفَعَلْتُ وأبو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وانْطَلَقْتُ وأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ »[1] من غير فصل ، فيحتمل أنه مرويٌّ بالمعنى . (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض[2]) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٩ـ وَعَـوْدُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَلَـى ضَمِـيْرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ

(حرفًا كان) الخافض (أو اسْمًا) ، سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كـ : قيامِك ، أو منصوبه ، كـ : ضَرْبِـكَ ، إذا قَدَّرْتَ الكافَ مفعولاً به ، أو كان لا محل له من رفع أو نصب كـ : غلامِكَ . فالحرف (نحو : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾) [فصلت/١١] فـ « الأرض » معطوف[3] على الهاء المخفوضة باللام ، (و) أعيدت مع المعطوف والاسم ، نحو : (﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾) [البقرة / ١٣٣] فـ « آبائك » معطوف على الكاف الْمخفوضة

٦٨١- البيت لجرير في ديوانه ٥٠٧ ، والدرر ٤٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، وهمع الهوامع ١٣٨/٢ .

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم ٣٤٧٤ .

(٢) في شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢ أنه مذهب الجمهور ، وفي شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ أنه مذهب الأكثرين ، وفي الإنصاف ٤٦٦/٢ أنه مذهب البصريين .

(٣) في « ب » ، « ط » : (معطوفة) .

بإضافة « إله » إليها ، وأعيد المضاف وهو « إلـه »[١] مع المعطوف ، والأصل : فقال لها والأرضِ ، ونعبد إلَـهكَ وآبائِكَ . وإنما أعيد الخافض فيهما ؛ لأن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم . قاله الحوفي .

وكما لا يُعْطَف على التنوين لشدة لزومه لا يُعْطَف على ما أشبهه . [٧٨/ب] (وليس) عَوْدُ الخافض (بلازم وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين) ، وتبعهم الناظم فقال :

٥٦٠ــ وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيْحِ مُثْبَتَا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) ، كحمزة : (﴿ تَسَاءلُوْنَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾) [النساء/١] بالخفض[٢] عطفًا [١٥٢] على الهاء المخفوضة بالباء ، (وحكاية قطرب) عن العرب : (ما فيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ[٣]) ، بالخفض عطفًا على الهاء المخفوضة بإضافة « غير » إليها ، وليس في القراءة ، والحكاية إعادة خافض ، لا حرفٍ في الأولى ولا مضاف في الثانية . (قيل : و) يُحتمل أن يكون (منه) ؛ أي من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض : (﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾) [البقرة/٢١٧] . فـ « الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » عطف على الهاء المخفوضة بالباء ، ولو أعيدت لقيل : وبالمسجد الحرام ، (إذ ليس العطف على : سبيل) المخفوض بـ « عن » خلافًا للزمخشري[٤] . (لأنه صلة المصدر) وهو « صَدٌّ » فإنه متعلق به ، (وقد عُطف عليه) ؛ أي على المصدر (كُفْرٌ ، و) القاعدة أنه (لا يُعطف على المصدر حتى تَكْمُلَ معمولاتُه) ، فلو عُطِفَ « الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » على السبيل لكان من جملة معمولات « صد » لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ، ومتى كان للمصدر معمولاتٌ لا يُعطَف عليه إلا بعد تَمامها ، فلما عُطِفَ عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته ، وأنه معطوف على الْهاء من « به » إذ ليس معنا سواهما ، وقد انتفى أحدهما فتعيَّن الآخر . لا يقال :

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ والأرحامَ ﴾ بالنصب ، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا المطوعي والأعمش . انظر الإتحاف ص ١٨٥ ، والبحر المحيط ١٥٧/٣ ، والنشر ٢٤٧/٢ ، والقراءة من شواهد أوضح المسالك ٣٩٢/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٦ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ .

(٣) ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص ٣٨٦ .

(٤) في الكشاف ١٣١/١ أن « المسجد الحرام » عطف على « سبيل الله » ، ولا يجوز أن يعطف على الْهاء في « به » . وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٧ .

الحصر ممنوع ؛ لجواز أن يكون معمولاً لمصدر محذوف ، والتقدير : وصَدٌّ عن المسجدِ الحرامِ ، لأنَّا نقول : المصدر لا يعمل محذوفًا عند المحققين ، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه .

[٧٩/أ] وقال في المغني[١] : والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عَطْفٌ على « به » . . . انتهى .

(**ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما**) في المضي والاستقبال ، (**سواءٌ اتَّحَدَ نوعاهُما**) في الفعلية ، كأنْ يكونا مضارعين أو ماضيين ، ولا يُشترط اتحادهما في المادة ، (**نحو** : ﴿ **لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ** ﴾) [الفرقان/٤٩] فـ « نسقيه » : معطوف على « نحيي » بدليل ظهور النصب في لفظه نحو : (﴿ **وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ** ﴾) [محمد/٣٦] فعطف « تتقوا » على « تؤمنوا » و« يسألكم » على « يؤتكم » من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب ، بدليل ظهور الجزم فيهما . ونحو : قامَ وقعدَ أخوك . (**أم اختلفا نوعًا**) ، فيعطف الماضي على المضارع ، وعكسه ، فالأول (**نحو** : ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ** ﴾) [هود/٩٨] فـ « أورد » معطوف على « يقدم » وزمانهما مستقبل ، (و) الثاني (**نحو** : ﴿ **تَبَارَكَ الذي إنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا من ذلك جَنَّات** ﴾ **الآية**) وتمامها : ﴿ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُوْرًا ﴾ [الفرقان/١٠] فعطف « يجعل » وهو مضارع على « جعل » وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٣ــ . . . . وَعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحْ

(**ويعطف الفعل**) الماضي أو المضارع[٢] (**على الاسم المشْبه له في المعنَى ، نحو** : ﴿ **فَالْمُغِيْرَاتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بهِ** ﴾) [العاديات/٣-٤] ، (**ونحو** : ﴿ **صَافَّات ويَقْبِضْنَ** ﴾) [الملك/١٩] فعطف في الأولى « أثرن » وهو ماض على « المغيرات » وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل « واللاتي أغَرْنَ » ، وعطف في الثانية « يقبضن » وهو مضارع على « صافات » لأنها في معنى « يَصْفُفْنَ » . قيل : والذي حسَّن ذلك تأويل « يقبضن » بـ « قابضات » و« أثرن » بـ « مُثِيْرَات » . (**ويجوز العكس**) ، وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى [٧٩/ب] على الفعل الماضي أو المضارع (**كقوله**) : [من الرجز]

٦٨٢ــ (**يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ   أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ**)

---

(١) مغني اللبيب ٥٤١/٢ .

(٢) في « ب » : (ماضيًا كان أو مضارعًا) .

٦٨٢- تقدم تخريج الرجز برقم ١١٧ .

[١٥٣] فعطف « دارج » على « حبا » لتأويل « دارج » بـ « دَرَجَ » أو « حبا » بـ « حَابٍ » . والعواهج : جمع عَوْهَجٍ ، وهي في الأصل الطويلة العنق من الظِّباء والنوق ، والمراد بها هنا المرأة التامة الخلْق .

ويجوز في « أم » الجر على البدلية من « بيضاء » ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف . ولا يجوز نصبها إلا على القطع ، وقول العيني[١] : « أمَّ صبيٍّ » بالنصب : عطف بيان لـ « بيضاء » سهو ، لأن بيضاء مجرورة بـ « رب » ، لا منصوبة ، وفتحتها نائبة عن الكسرة ، لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة .

(**وجعل منه**) أي (**الناظم**) في شرح التسهيل[٢] من عطف الاسم على الفعل : (﴿ **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ** ﴾) [الأنعام/٩٥] فقدَّر « مُخْرِجُ » معطوفًا على « يُخْرِجُ » لتأوُّل « مُخْرِجُ » بـ « يُخْرِجُ » .(**وقدَّر الزمخشري عطف : مُخْرِجُ ، على : فالِقُ**) فيكون من عطف الاسم على الاسم[٣] . ولكل منهما مرجحان : فيرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر الشيء مقابله ، ويرجح الثاني عدم التأويل ، والتوافق بين نوعي المتعاطفين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٤ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسم شبه فعل فعلا وعكسه استعمل تَجِده سهلا

---

(١) المقاصد النحوية ١٧٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٣/٣ .

(٣) الكشاف ٢٨/٢ .

(فصـــــــل)

(**تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل**) ، وتشاركهما في ذلك « أم » المتصلة ، (**مثاله في الفاء : ﴿ أنِ اضْرِبْ بعَصَاكَ الْحَجَرَ فانبجست ﴾**) [الأعراف/١٦٠] أي فضرب فانبجست ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على « أوحينا » من قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ [٨٠/أ] قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ ﴾ و« انبجست » معطوف على « ضرب » المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان « فانبجست » : فانفجرت . (**أي فضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على : أوحينا**) ، وهو سهو ، لأن « انفجرت » في البقرة ، وليس في آيتها « أن » ولا « أوحينا » ، وتلاوتها : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البقرة/٦٠] وتسمى الفاء[١] العاطفة على مقدر فصيحة . (**ومثاله في الواو قوله**) وهو النابغة الذبياني : [من الطويل]

٦٨٣ـ (**فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمَا أبو حُجُرٍ إِلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ**)

فحذف الواو ومعطوفها (**أي : بين الخير وبيني**) . وأبو حجر ، بضم الحاء المهملة[١] والجيم : كنية النعمان بن الحارث الغساني . [١٥٤]

(**وقولهم : راكبُ الناقةِ طَلِيحَان**) فـ « طليحان » خبر المبتدأ ، وما عطف عليه في التقدير ؛ (**أي**) : راكبُ الناقةِ (**والناقةُ**) طليحان ، فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر ، وإلا لأفرد . ويحتمل أن يكون الأصل : أحد طليحين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد[٢] فلا دليل فيه . والطليح ، بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة ، من قولهم : طَلَحَ البَعِيْرُ ، إذا أعيا .

---

(١) سقطت من « ب » .

٦٨٣- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٨ ، والمقاصد النحوية ١٦٧/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٦/٣ ، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢ .

(٢) إضافة من « ب » .

ومثاله في « أم » قول أبي ذؤيب : [من الطويل]

٦٨٤ـــ . . . . فَمَـا أَدْري أَشَـكْلُكُمُ شَـكْلِي

قال أبو الفتح : أي : فما أدري أطريقكم طريقي أم غيره ، فحذف . واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعًا لقول الناظم :

٥٦١ـــ وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ . . . .

(**وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حُذِفَ وبَقِيَ معموله** ، [٨٠/ب] **مرفوعًا كان نحو** : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ** ﴾) [البقرة/٣٥] فـ « زوجك » فاعل بفعل محذوف معطوف على « اسكن » (**أي : ولْيَسْكُنْ زَوْجُكَ**) ، فهو من عطف الأمر على الأمر . (**أو منصوبًا نحو** : ﴿ **والذين تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ** ﴾) [الحشر/٩] فـ « الإيمان » مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤوا (**أي : وأَلِفُوا الإيمان**) فهو من عطف جملة على جملة . (**أو مجرورًا نحو : ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شَحْمَةً**[1]) فـ « بيضاء » مجرور بمضاف محذوف معطوف على « كل » أي : ولا كلُّ بيضاءَ .

(**وإنما لم يجعل العطف فيهن**) أي في الأمثلة الثلاثة (**على الموجود في الكلام**) بدون حذف ، (**لئلا يلزم في**) المثال (**الأول**) وهو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾ [البقرة/٣٥] (**رفْعُ فعل الأمر**) وهو « اسكن » (**للاسم الظاهر**) وهو « زوجك » .

بيان الملازمة أنه لو جعل « زوجك » معطوفًا على فاعل « اسكن » المستتر فيه لكان [2]شريكه في عامله ، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرًا ، فلا يعطف على فاعله ظاهر . وقد يقال : يغتفر في الثواني[2] ما لا يغتفر في الأوائل ، « ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالاً ، كالحاج عن غيره ، يصلي عنه ركعتَي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح » ، كما قاله في المغني[3] . وفي التسهيل[4] : لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . انتهى . ولو سَلِمَ فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف

٦٨٤- تتمة البيت : (وقال صحابي قد غُبِنْتَ وخلتني غُبِنْتُ . . . .)
وهو في ديوان الهذليين ٣٦/١ .

(١) المثل في الفاخر ص ١٩٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ ، والمستقصى ٣٢٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٢٨١/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٦٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٩٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٧ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) مغني اللبيب ٥٦/١ .

(٤) التسهيل ص ١٧٧ .

الأمر شاذ ، كما سيأتي[١] له في باب التحذير ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه . (و) لئلا يلزم (**في**) المثال (**الثاني**) وهو : ﴿ والذين تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ [الحشر/٩] (**كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً**) . [٨١/أ]

بيان الملازمة أنه لو جعل الإيمان معطوفًا على « الدار » لكان معمولاً لـ « تبوؤوا » لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله ، وهو فاسد من جهة المعنى ، لأن الإيمان لا يُتَبَوَّأُ (**وإنَّمَا يُتَبَوَّأُ الْمَنْزِلُ**) ، إذ التَّبَوُّؤُ : التهيؤ ، يقال : بَوَّأْتُ له منزلاً ، أي : هيأته له . وفي إعراب الحوفي في سورة آل عمران : يقال : تبوَّأ فلانٌ الدارَ ، إذا لزمها . انتهى . فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر . (و) لئلا يلزم (**في**) الْمثال (**الثالث**) وهو « ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةً ولاَ بيضاءَ شَحْمَةً » (**العطف على معمولي عاملين مختلفين**) .

بيان الملازمة أن « سوداء » معمول « كل » وتمرة : معمول « ما » ، فلو عطف « بيضاء » على « سوداء » و« شحمة » على « تمرة » لزم العطف على معمولي عاملين ، وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين[٢] ، وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جارًّا أو اتصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا » كهذا المثال .

وقيل : يجوز مطلقًا . حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء[٣] ، والأصح في التسهيل[٤] المنع مطلقًا ، لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين . قال في المغني[٥] : والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو : في الدار زيدٌ ، والحجرةِ عمرٌو . انتهى .

واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب ، فلا يقال : دخلَ زيدٌ إلَى عمرٍو وبَكْرٌ خَالِدٍ ، وإنَّ زيدًا في الدار وعمرًا الحجرةِ ، للفصل بين نائب الجار ؛ وهو العاطف ؛ والمجرور[٦] . قاله السيد عبد الله .

(**ولا يجوز في**) المثال (**الثانِي كون الإيمان مفعولاً معه ، لعدم الفائدة في تقييد**) الأنصار المعطوفين على [٨١/ب] (**المهاجرين بمصاحبة الإيمان ، إذ هو أمر معلوم**) ، وإلى

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الكتاب ٦٥/١ – ٦٦ ، وانظر مغني اللبيب ٤٨٦/٢ .

(٣) في مغني اللبيب ٤٨٦/٢ : نقله الفارسي عن جماعة ، منهم الأخفش . وفي شرح الرضي ٣٤٤/٢ : (قال ابن الحاجب : وإذا عطف على عاملين لم يجز ، خلافًا للفراء) .

(٤) التسهيل ص ١٧٨ .

(٥) مغني اللبيب ٤٨٨/٢ .

(٦) انظر شرح الرضي ٣٤٤/٢ – ٣٤٥ حيث ورد المثالان السابقان .

هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٥٦١ـ .... وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ

٥٦٢ـ بعَطْفِ عَامِلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَقِـي مَعْمُولُـهُ دَفْعًـا لِوَهْـمٍ اتُّقِـي

(**ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء**) و« أم » المتصلة .

(**فالأول**) : وهو حذف المعطوف عليه بالواو ، [١٥٥] (**كقول بعضهم** : « **وَبِكَ وأهلاً وسهلاً** » **جوابًا لمن قال له** : « **مرحبًا**) بك »[1] . الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول ، والواو الثانية عاطفة على « مرحبًا » المقدرة ، فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد . قاله في الحواشي . (**والتقدير : ومرحبًا بك وأهلاً**) . فـ « بك » متعلق بـ « مرحبًا » ، و« أهلاً » معطوف على « مرحبًا » .

(**والثاني**) : وهو حذف المعطوف عليه بالفاء ، وهو خاص بالجمل ، (**نحو** : ﴿ **أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا** ﴾) [الزخرف/٥] فجملة « نضرب » معطوفة على جملة محذوفة (**أي : أَنُهْمِلُكُم**) ؛ بتقديم الهاء على الميم ؛ (**فنضربُ ، ونحو** : ﴿ **أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِم**) وَمَا خَلْفَهُم ﴾ [سبأ/٩] فجملة « لم يروا » معطوفة على جملة محذوفة ؛ (**أي : أَعَمُوا فلم يروا**) . وظاهرهُ أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة ، وأن الهمزة في محلها الأصلي ، وهو قول الزمخشري وطائفة . ومذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة قُدِّمت من تأخير تنبيهًا على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء ، والأصل : فَأَنَضْرِبُ ، فَأَلَمْ يَرَوْا .

والثالث : وهو حذف المعطوف عليه بـ « أم » المتصلة نحو : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ﴾ [البقرة/٢١٤] أي : أعلمتم أن الجنة حُفَّتْ بالْمَكاره أمْ حسبتم .... وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٣ـ وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بَـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ ....

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٩٠ ، وشرح التسهيل ٣/٣٨١ .

(هذا باب البدل)

هذه التسمية للبصريين ، واختلف في تسميته عن الكوفيين فقال الأخفش : يسمونه الترجمة [٨٢/أ] والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير[١] . والغرض منه[٢] أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ، ولذلك يقولون : البدل في حكم تكرير العامل .

وقولهم : المبدل منه في حكم الطرح . إنما يعنون به من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ بدليل جواز : ضربتُ زيدًا يدَه ، إذ لو لم يُعْتَدّ بزيدٍ أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه .

والبدل لغةً العِوَضُ ، (و) اصطلاحًا : (**هو التابع المقصود بالحكم**) المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة . هذا معنى قول الناظم :

٥٦٥ــ . . . . . . الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ

(**فخرج بالفصل الأول**) وهو المقصود بالحكم ، ثلاثة توابع : (**النعت والبيان والتوكيد ، فإنها مكملات للمقصود بالحكم**) وهو متبوعها ، وليست مقصودات بالحكم .

(**وأما النسق فثلاثة أنواع :**

[**أحدها**][٣] : **ما ليس مقصودًا بالحكم**) أصلاً ، وهو المعطوف بـ « لا » بعد الإيجاب و بـ « بل » و« لكنْ » بعد النفي (كـ : **جاء زيدٌ لا عَمْرٌو ، و : ما جاء زيدٌ بل**

(١) في الارتشاف ٦١٩/٢ أن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير .

(٢) الغرض من البدل هنا ، نقله الشارح من شرح ابن الناظم ص ٣٩٣ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

عَمْرٌو ، أو : **لكنْ عَمْرٌو)** . (**أما الأول)** وهو الْمعطوف بـ « لا » (**فواضح)** أمره ، (**لأن الحكم السابق)** وهو إثبات المجيء لزيد (**منفي عنه)** بـ « لا » (**وأما الآخران)** وهما المعطوف بـ « بل » والمعطوف بـ « لكن » بعد النفي (**فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء ، والمقصود به إنما هو الأول)** دون الثاني .

(**النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه)** هو (**المقصود)** وحده ، (**وذلك كالمعطوف بالواو)** إثباتا أو نفيًا (**نحو : جاء زيدٌ وعَمْرٌو ، وما جاء زيدٌ ولا عَمْرٌو . وهذان النوعان)** [٨٢/ب] وهما الأول والثاني (**خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان)** ، أما الأول فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع ، وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده .

و (**النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ « بل »**[1] **بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيدٌ بل عَمْرٌو**[2]) . وفي بعض النسخ ذكر « لكنْ » بعد « بل » وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين . (**وهذا النوع خارج بقولنا : بلا واسطة ، وسَلِمَ الْحَدُّ بذلك للبدل .**

وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد ، وما ذكره الناظم[3] **وابنه**[4] **ومن قَلَّدَهُما)** من شُرَّاح النظم[5] وغيره[6] (**علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل . وأقسام البدل أربعة**[7]) : أشار إليها الناظم بقوله :

٥٦٦ــ مُطَابقًا أوْ بَعْضًا أوْ مَا يَشْتَمِلْ   عَلَيْهِ يُلْفَى أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

[١٥٦] (**الأول : بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ : وهو بدل الشيء**[8] **مِمَّا هو طبق معناه ،**

---

(١) بعده في « ب » : (ولكنْ) .

(٢) بعده في « ب » : (أو : لكنْ عمرو) .

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٣١ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٨٢ – ٣٨٣ .

(٥) مثل ابن عقيل في شرح الألفية ٢/٢٤٧ .

(٦) مثل أبي حيان في الارتشاف ٢/٦١٩ .

(٧) كذلك قال ابن الناظم في شرحه ص ٣٩٣ ، وفي حاشية يس ١/١٥٥ : (زاد بعضهم خامسًا وهو بدل كل من بعض . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهدًا في التنـزيل وهو قوله تعالى : ﴿ فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئًا ﴾ . . .) ، وذكر أبو حيان هذا القسم الخامس وقال : (إن الجمهور على نفيه . انظر الارتشاف ٢/٦٢٥ .

(٨) بعده في « ب » : (ومن الشيء) .

نحو : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۞ صِرَاطَ الذينَ) أنْعَمْتَ عَلَيْهِم ﴾ [الفاتحة / ٦ ، ٧] فـ« صِرَاطَ الذينَ » : بدل من « الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ » بدل كل من كل ، (وسَمّاه الناظم) في النظم (البدل المطابق) ، وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل ، (لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو : ﴿ إِلَى صِرَاطِ العَزِيْزِ الْحَمِيْدِ ۞ اللهِ ﴾ [إبراهيم / ١ ، ٢] فيمن قرأ بالجر[1]) ، فـ « الله » بدل من « العزيز » بدل مطابق . ولا يقال فيه : بدل كل من كل ، (وإنَّمَا) لَم يُقَلْ ذلك ، لأن كلاًّ إنَّما (يطلق) على ما يقبل التَّجْزِيْءَ ، فعند الإطلاق تدل (كل ، على ذي أجزاء ، وذلك ممتنع هنا) ، لأن الله تعالى منزه عن ذلك . ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس [٨٣/أ] المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط .

(والثاني : بدل بعض من كل : وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء) بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه ، (أو مساويًا) له (أو أكثر) منه (كـ : أكلْتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ) ، فالثلث أقل من الباقي ، وهو الثلثان ، (أو نصفه) ، فالنصف مساوٍ للنصف الثاني ، (أو ثلثيه) ، فالثلثان أكثر من الثلث الباقي .

وذهب الكسائي وهشام إلى أن [بدل][2] البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى : أكلْتُ الرغيفَ نصفَهُ أو ثُلُثَيْهِ أو أكْثَرَهُ ، بدل بعض عندهما . (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه) ليربط البعض بكله ، (مذكور) ذلك الضمير ، متصل بالبدل أو بغيره ، فالأول (كالأمثلة المذكورة) في قوله : ثُلُثَهُ أو نصفَهُ أو ثُلُثَيْهِ . (و) الثاني (كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرٌ مِنْهُم ﴾) [المائدة/٧١] فـ « كثير » بدل من الواو الأولى فقط ، والواو الثانية عائدة على « كثير » لأنه مقدم رتبة ، والأصل ؛ والله أعلم : ثم عَمُوا كَثِيْرٌ منهُم وصَمُّوا . والذي حملنا على ذلك أنا لو جعلناه بدلاً من الواوين معًا لزم توارد عاملين على معمول واحد ، وإن جعلناه بدلاً من أحدهما ، وبدل الآخر محذوف ، فهو متوقف على إجازة حذف البدل ، وإن جعلناه بدلاً من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسِّر ، وإن جعلناه مبتدأ ، والجملة قبله[3] خبره ، فقال البيضاوي[4] : إنه ضعيف ، لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع . اهـ .

---

(١) وهي قراءة الجمهور ، وقرأ (اللهُ) ؛ بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن . انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والنشر ٢/٢٩٨ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) في « ب » : (بعده) .

(٤) أنوار التنزيل ٢/١٦٢ .

وإن جعلناه فاعلاً لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين : [١٥٧] أحدهما : أنه يُخَرَّج على لغة أكلوني البراغيث . والثاني : أنه يجب أن يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع إلى « كثير » ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبَيْنِ من غرائب العربية ، كما قاله في [٨٣/ب] المغني[1] . وإن جعلناه خَبَرَ مبتدأ محذوف ، والتقدير : العُمْيُ والصُّمُّ كثِيْرٌ منهم ، فهو تكلُّفٌ .

(أو مقدر كقوله تعالى :﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً ﴾) [آل عمران/٩٧] . فـ : « مَنِ اسْتَطَاعَ » : بدل من « الناس » بدل بعض من كل ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر ؛ (أي : منهم) . قال ابن إياز : قال النحويون : « مَنِ اسْتَطَاعَ » : بدل بعض[2] . وقال ابن برهان : بدل كل ، واحتج بأن المراد بالناس المستطيعُ ، فهو عام أريد به خاص ، لأن الله ﷻ لا يكلف الحجَّ من لا يستطيع . اهـ .

قال الموضح في الحواشي : والجماعة يقولون : عامٌّ مخصوص ، ولا ضَيْرَ[3] ، لأن الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر إلى مقصوده ، والحق أنهما محتملان اهـ . وقال الكسائي : مَنْ : شرطية وجوابها محذوف ، والتقدير : من استطاع فَلْيَحُجَّ . وَرُدَّ بأن لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام . وقال ابن السِّيد : مَنْ : فاعل « حَجُّ » والمصدر مضاف إلى مفعوله . وَرُدَّ بأنه : يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج ، وذلك باطل[4] .

(والثالث : بدل الاشتمال) . واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني : هو الأول . واختاره في التسهيل[5] ، وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول كـ : أَعْجَبَتْنِي الجاريةُ حُسْنُهَا ، أو مُكْتَسَبٌ منه صفة نحو : سُلِبَ زيدٌ مالُهُ ، فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكًا . وَرُدَّ بأنه يلزم منه أن يجيز : ضربْتُ زيدًا عَبْدَهُ ، على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك . قاله أبو حيان في التذكرة[6] . وقال الفارسي في الحجة : المشتمل هو الثاني . قال : بدليل : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ . وَرُدَّ بـ : سُرِقَ زيدٌ فَرَسُهُ .

---

(١) مغني اللبيب ٢/٣٦٧ .
(٢) بعده في « ب » : (من كل) .
(٣) في « ب » : (ولا ضير) .
(٤) انظر شرح قطر الندى ص ٣٠٩ .
(٥) التسهيل ص ١٧٣ .
(٦) تذكرة النحاة ص ١٨٦ .

وقيل : لا اشتمالَ [٨٤/أ] لأحدهما على الآخر ، وإنما المشتمِل الْمسنَد إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يُكتفَى به من جهة المعنى ، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى مختصًّا بغير الأول . وهذا القول أفصحَ عنه السيرافي وأبو العباس[1] ، ولهذا لا يجوز : ضُرِبَ زيدٌ عَبْدُهُ ، على الاشتمال ، لاكتفاء المسند بالأول .

وهذا المذهب قيل : إنه التحقيق ، وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون وقال[2] : إن النحويين ؛ يعني أكثرهم ؛ لم يفصحوا عنه كل الإفصاح ، ولم يوضحوه كل الإيضاح ، فلذلك اختاره الموضح وقال : (**وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامِلُه على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال**) .

وقال [١٥٨] في الحواشي : هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، (**وذلك كـ : أَعْجَبَني زيدٌ عِلْمُهُ أو حُسْنُهُ أو كَلامُهُ**) . ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة . (و) كذلك : (**سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ أو فَرَسُهُ**) ، فإن زيدًا مسروقٌ مجازًا والثوبَ والفرسَ مسروقان حقيقة ، وهذا مطرد .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة/٢١٧] ؟ قلت : كلمة « عن » دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريقَي الحقيقة والمجاز ، كما بَيَّنَّا ، فلا إشكال فيها . اهـ . ومع ذلك يَرِدُ عليه : زيدٌ مالُهُ كَثِيْرٌ ، إذا أعرب « ماله » بدلاً من « زيدٌ » إلا أن يقول : إن الابتداء مشتمل[3] على زيدٍ مجازًا وعلى مالِهِ حقيقة . وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدرًا وتارة يكون غيره ، و إذا كان مصدرًا فتارة يكون مكتسَبًا كالعلم ، وتارة يكون غير مكتسب ، وغير المكتسب تارة يكون لازمًا كالْحُسْنِ ، وتارة يكون مفارقًا كالكلام ، وغير [٨٤/ب] المصدر تارة يكون مشتملاً اشتمال الظرف على المظروف كالثوب ، وتارة لا يكون كذلك ، كالفرس ، وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر . (و) بدل الاشتمال (**أمره في الضمير**) الرابط له بالمبدل منه (**كأمر بدل البعض**) ، ثم تارة يكون مذكورًا وتارة يكون مقدرًا .

(**فمثال المذكور**) المتصل بالبدل (**ما تقدم من الأمثلة** ، و) مثال المتصل بغير البدل قوله تعالى : (**﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾**) [البقرة/٢١٧] فـ « قتال »

(١) المقتضب ١/٢٧ .

(٢) انظر قول ابن ملكون في تذكرة النحاة ص ١٨٧ .

(٣) في « ب » : (اشتمل) .

بدل اشتمال من « الشهر » والرابط بينهما الهاء المجرورة بـ « في »[1] .

(ومثال) الضمير (المقدر : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ﴾) [البروج/٤،٥] فـ « النار » : بدل من « الأخدود » ثم اختُلف في الرابط فقيل : محذوف متصل بغير البدل ، (أي : النار فيه) ، وهو قول البصريين . (وقيل) : لا تقدير ، و(الأصل : ناره ، ثم نابت « أل » عن الضمير) ، وهو قول الكوفيين . والأخدود : شق في الأرض ، وأصحابه ثلاثة : أنطيانوس الرومي بالشام ، وبختنصر بفارس ، ويوسف ذو نواس بنجران ، شقَّ كل واحد منهم شقًّا عظيمًا [في الأرض][2] ، طوله أربعون ذراعًا ، وعرضه اثنا عشر ذراعًا ، وهو الأخدود ، وملؤوه نارًا وقالوا : مَنْ لَمْ يكفُرْ ، وإلاَّ أُلْقِيَ فيه ، ومن كَفَرَ تُرِكَ . قاله الكواشي . وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة ، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل ، قال : وذلك أن العرب تحذف المضاف ، فإذا قالوا : أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ ، وأعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ ، فالمعنى : أكلتُ بعضَ الرغيفِ وأعْجَبَنِي وصفُ زيدٍ ، ثم أبدِلَ من البعض والوصف ، ثم حُذفا للدليل عليهما .

(والرابع : **البَدَلُ الْمُبَايِنُ**) للمبدل منه ، (**وهو ثلاثة أقسام ، لأنه لا بد أن يكون مقصودًا**) بالحكم (**كما تقدم في الحد ، ثم الأول**) [٨٥/أ] ، [١٥٩] وهو المبدل منه ، (**إن لم يكن مقصودًا البتة ولكن سبق**[3] **إليه اللسان فهو بدل الغلط ، أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أن البدل نفسه هو الغلط ، كما قد يتوهم**) من ظاهر اللفظ ، (**وإن كان**) الأول (**مقصودًا ، فإن تبيَّن بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان ، أي بدل شيء ذكر نسيانًا .**

وقد ظهر) من هذا[4] التقرير (**أن الغلط متعلق باللسان والنِّسيان متعلق بالْجَنَانِ**) وهو القلب ، (**والناظم**) في قوله في النظم :

٥٦٧ــ . . . . وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

(**وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ، فسموا النوعين بدل غلط**[5]) ، قال ابن

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٣٩٤ : (لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنًى فيه ، وهو ترك تعظيمه) .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) في « أ » : (سبق) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) منهم أبو حيان في الارتشاف ٢/٦٢٥ ، وابن عقيل في شرحه ٢/٢٤٩ ، وابن الناظم في شرحه ٣٩٥ ، والمرادي في شرحه ٣/٢٥٣ .

عصفور[١] : وهذان النوعان جائزان قياسًا ، ولم يرد بهما سماع . (**وإن كان قصد كل واحد**[٢] **منهما صحيحًا فبدل إضراب**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٦٧ـ وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ....

(**ويسمى أيضًا بدل بَدَاءٍ**) ، بالدال المهملة والمد . قال ابن عصفور : وهذا النوع مختلف فيه ، فقيل : بدل بداء ، وقيل : معطوف حُذِف عاطفه[٣] . قال في الحواشي : وهو الواو لا بل ؛ لأنه لم يثبت حذفها . (**وقول الناظم**) في النظم :

٥٦٨ـ .... (**وَخُذْ نَبْلاً مُدَى**)

(**يحتمل الثلاثة**) وهي الغلط والنسيان والبداء ، (**وذلك باختلاف التقادير**) بحسب الإرادات ، (**وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى**) بالقصر (**جمع مدية ، وهي السكين ، فإن كان المتكلم**) بقوله : « خُذْ نبلاً مُدًى » (**إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل ، فبدل غلط**[٤] ، **وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل**) ابتداء ، (**ثُم تبيَّن له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى ، فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول**) ؛ وهو [٨٥/ب] الأمر بأخذ النبل ، (**ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول**[٥]) ؛ وهو الأمر بأخذ النبل ؛ (**في حكم المتروك ، فبدل إضراب وبداء**) ، لأنه أضرب[٦] عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني .

(**والأحسن فيهن أن يؤتى**[٧] **بـ : بل**) لئلا يتوهم إرادة الصفة ، أي : نبلاً حادة ، كما تقول : رأيتُ رجلاً حمارًا ، تريد جاهلاً أو[٨] بليدًا .

(١) المقرب ٢٤٣/١ .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) في المقرب ٢٤٣/١ : (وهو أن تبدل لفظًا تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضربت عنه) .
(٤) في « ب » : (الغلط) .
(٥) في « ب » : (الأولان) .
(٦) في « أ » : (إضراب) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .
(٧) في « ط » : (يؤول) .
(٨) سقطت من « ب » .

(فصـــــــــل)

(يبدل الظاهر من الظاهر ، كما تقدم ، و) ذهب ابن مالك في التسهيل[1] إلى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفًا مع السماع ، (ونحو : قمتَ أنتَ) ، ورأيتُكَ أنتَ ، (ومررتُ بكَ أنْتَ ، توكيدٌ اتفاقًا) من البصريين والكوفيين ، (وكذلك نحو : رأيتُكَ إيَّاكَ) ، توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل ، خلافًا للبصريين .

قال الناظم في شرح التسهيل[2] : وقول الكوفيين عندي أصحُّ ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو : فعلتَ أنتَ ، والمرفوع توكيدٌ بإجماع ، فليكن المنصوب توكيدًا ، فإن الفرق بينهما تحكُّمٌ بلا دليل .

قال الشاطبي : والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئتَ أنتَ ورأيتُك أنتَ ومررتُ بكَ أنتَ [١٦٠] وإذا أرادت البدل وفَّقَتْ بين التابع والمتبوع فقالت : جئتَ أنتَ ورأيتُكَ إيَّاكَ ومررتُ به به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ، ويختلف في غيره ، هكذا نقل سيبويه عن العرب[3] وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتَمَنُونَ على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب [٨٦/أ] وعرفوا مقاصدهم ، فلا يعارَض هذا بقياس ، بأن يقال : فإن نسبة المنفصل إلى المتصل . . . إلى آخره مقاله ابن مالك السابقة .

(و) ذهب أيضًا في التسهيل[4] إلى أنه (لا يبدل مضمرٌ من ظاهر) . وقال في شرحه[5] : (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو : رأيتُ زيدًا إيَّاهُ ، من وضع النحويين

(١) التسهيل ص ١٧٢ .
(٢) شرح التسهيل ٣/٣٠٥ .
(٣) الكتاب ٢/٣٨٥ - ٣٨٦ .
(٤) التسهيل ص ١٧٢ .
(٥) شرح التسهيل ٣/٣٣٢ .

وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثر ولا شعرًا ، ولو سُمِعَ كان توكيدًا . (ويجوز عكسه) ، وهو إبدال الظاهر من الضمير (مطلقًا) في جميع أنواع البدل ، سواء كان كُلًّا أم بعضًا أم اشتمالاً أم إضرابًا ، (إن كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا ﴾) [الأنبياء/٣] فـ : « الذينَ ظَلَمُوا » : بدل من الواو في « أسروا »[1] بدل كل من كل (في أحد الأوجه الثلاثة) . وقيل « الذينَ ظَلَمُوا » : مبتدأ مؤخر ، و« وَأَسَرُّوا النَّجْوَى » : خَبَرٌ مقدم . وقيل : « الذينَ ظَلَمُوا » : فاعل « أسروا » والواو حرف دال على الجمع لا ضمير ، كما تقدم في باب الفاعل .

(وكذا) يجوز إبدال الظاهر من المضمر (إن كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلم أو مخاطب ، (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض) من كل ، كقوله : [من الرجز]

٦٨٥ــ أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

فـ « رجلي » الأولى : بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل .

و(كـ : أَعْجَبْتَنِي وجهُك) ، فوجهك : مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل ، (وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ ﴾) [الأحزاب/٢١] فـ « من » الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام ، وأعيدت اللام مع البدل للفصل .

(أو) يكون (بدل اشتمال كـ : أَعْجَبْتَنِي كلامُك) فكلامك ، بالرفع : بدل اشتمال من تاء المخاطب ، (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي : [من الطويل] [١٦١] [٨٦/ب]

٦٨٦ــ (بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا) وَإِنَّا لَنَرْجُوْ فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٩٧ .

٦٨٥- الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ١٨٨/٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، والدرر ٤٠٢/٢ ، والمقاصد النحوية ١٩٠/٤ ، وتاج العروس (دهم) ، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢٦٦/٣ ، وإصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٧ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٢/٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٣ ، وتاج العروس ٣٠٧/٩ (وعد) ، ومقاييس اللغة ١٢٥/٦ ، وهمع الهوامع ١٢٧/٢ ، وتهذيب اللغة ١٣٤/٣ ، ومجمل اللغة ٥٣٩/٤ ، والمخصص ٢٢١/١٢ .

٦٨٦- البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٦٨ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٣ ، ٤١٩/٧ ، واللسان ٥٢٣/٤ ، ٥٢٩ (ظهر) ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٨ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣ .

فـ « مجدنا وسناؤنا » : بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو « نا » .

(أو) يكون (**بدل كل مفيدًا للإحاطة**) والشمول كالتوكيد (**نحو**) : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ (**تَكُونُ لَنَا عِيْدًا لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**) ﴾ [المائدة/١١٤] ، فـ « أوَّلِنَا وَآخِرِنَا » بدل كل من الضمير المجرور باللام ، ولذلك أعيدت اللام مع البدل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٩ــ وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرِ لا تُبْدِلْهُ إلاَّ مَا إحَاطَةٍ جَلاَ

٥٧٠ــ أو اقْتَضَى بَعْضًا أو اشْتِمَالاَ كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالا

(**ويمتنع**) إبدال الظاهر من الضمير بدل كل (**إن لم يُفِدْهَا**) ، أي الإحاطة ، (**خلافًا للأخفش فإنه أجاز**) تبعًا للكوفيين : (**رأيتُك زيدًا**) ، على أن زيدًا بدل من الكاف ، (**ورأيْتَنِي عمرًا**) ، على أن عمرًا بدل من الياء ، وسَمِعَ الكسائي : إلَيَّ أبي عبد الله ، وقال الشاعر : [من البسيط]

٦٨٧ــ بكُمْ قُرَيْشٍ كُفِيْنَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيْلاَ

٦٨٧- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٦٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٣ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/٣ ، وشرح المرادي ٢٦٠/٣ .

(فصـــــــــــل)

(يبدل كل من الاسم والفعل والجملة[1] من مثله ، فالاسم كما تقـــدم) في الأقسام الأربعة ، **(والفعل)** كذلك عند الشاطبي ، إذا أفاد زيادة بيان للأول .

فبدل الكل **(كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَاعَفْ ﴾)** [الفرقان/٦٨،٦٩] فـ « يضاعف » بدل من « يلحق » بدل كل ، قال الخليل[2] : لأن مضاعفة العذاب هي لُقِيِّ الآثام .

وبدل البعض نحو : إن تُصَلِّ تَسْجُدْ للهِ يَرْحَمْكَ ، فـ : تسجد : بدل من « تصلِّ » بدل بعض من كل .

وبدل الاشتمال كقوله : [من الرجز]

٦٨٨ــ إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أوْ تَجِيءَ طَائِعَا

[١٦٢] لأن الأخذ كرهًا[3] والمجيء طائعًا من صفات المبايعة .

وبدل الإضراب[4] والغلط نحو : إنْ تُطْعِمْ زيدًا تَكْسُهُ أكْرِمْكَ . اهـ كلام الشاطبي ملخصًا ، وذلك داخل تحت إطلاق قول الناظم :

٥٧٢ــ وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ .... **[٨٧/أ]**

(والجملة) كذلك إلا في بدل الكل نحو : قعدتُ جلسْتُ في دار زيدٍ ، فإنه لا يعتدُّ به ، لأنه

(١) في « ب » : (والحرف) .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ .

٦٨٨- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٣/٥ ، ٢٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٩ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤١/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٩١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٧/٣ ، والكتاب ١٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٩/٤ ، والمقتضب ٦٣/٢ .

(٣) في « ب » : (كارهًا) .

(٤) في « ب » : (الاضطراب) .

إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني ، وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب . قاله التفتازاني في شرح التلخيص .

وبدل البعض (**كقوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِيْنَ ۞**) وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الشعراء/١٣٢،١٣٣،١٣٤] فجملة « أمدكم » الثانية أخص من الأولى ، باعتبار متعلقيها ، فتكون داخلة في الأولى ، لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام وغيرها .

وبدل الاشتمال كقوله : [من الطويل]

٦٨٩ـ أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

فـ « لا تقيمن عندنا » : بدل اشتمال من « ارحل » لما بينهما من المناسبة اللزومية . وليس توكيدًا له لاختلاف لفظيهما ، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول ، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به ، كما تقدم ، ولا غلط لوقوعه في الفصيح .

وبدل الغلط كـ : قُمْ اقْعُدْ .

والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظًا أو تقديرًا ، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محلٌ ، وإلا فإطلاق التبعية عليها[1] مجاز[2] ، إذ التابع كلُّ ثانٍ أعربَ بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد . وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل ، لتعذر عود الضمير عليها .

(**وقد تبدل الجملة من المفرد**) [بدل كل][3] (**كقوله**) ، وهو الفرزدق : [من الطويل]

٦٩٠ـ (**إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِيْنَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ**)

٦٨٩- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٧/٥، ٤٦٣/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٠ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٣/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٩٦ ، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١ ، ومغني اللبيب ٤٢٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٠٠/٤ .

(١) في « أ » : (عليهما) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (مجازًا) .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

٦٩٠- البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢٠٨/٥ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٥/٣، والمقاصد النحوية ٢٠١/٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/٣ ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧/١ ، ٤٢٦ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٨/٢ .

أبدل جملة « كيف يلتقيان » من « حاجة » و« أخرى » وهما مفردان . قالـه ابـن جني[١] . وإنما صح ذلك لرجوع [١٦٣] الجملة إلى التقديـر بمفـرد ، (أي : إلى الله [٨٧/ب] **أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما**) ، فـ : تعذُّر : مصدر مضاف إلى فاعلـه ، وهـو بـدل من « هاتين » . قال الدماميني : ويحتمل أن يكون « كيف يلتقيان » جملـة مسـتأنفة نبـه بـها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين . والشام : بلاد سُمِّيَتْ بشام بن نوح ، فإنه بالشين المعجمة بالسريانية ، أو لأن أرضها شامات بيـض وحمـر وسـود ، وعلـى هذا لا يهمز ، وقد يُذَكَّرُ . كذا في القاموس[٢] .

---

(١) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٤٠ .

(١) القاموس المحيط (شأم) .

(فصـــــــــــــــل)

(**وإذا أُبدل اسم من اسم مضمَّن معنَى حرف الاستفهام**) ؛ وهو الهمزة ؛ (**أو حرف شرط**) ؛ وهو « إن » ؛ بدل تفصيل ، (**ذُكِرَ ذلك الحرف**) المفيد للاستفهام أو الشرط (**مع البدل**) ليوافق[1] المبدل منه في تأدية المعنى .

(**فالأول**) : وهو الاستفهام ، ويكون عن معرفة[2] الكمِّيات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني ، فالأول (**كقولك : كم مالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثلاثـــونَ**) فعشرون وما عطف عليها بدل من « كم » بدل تفصيل . (و) الثاني كقولك : (**مَنْ رأيتَ أزيـــدًا أم عمرًا**) فـ « زيدًا » وما عطف عليه بدل من « مَنْ » بدل تفصيل ، (و) الثالث كقولك : (**ماصَنَعْتَ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا**) فـ « خيْرًا » وما عطف عليه بدل من « ما » بدل تفصيل ، وقُرِنَ بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام .

(**والثاني**) : وهو الشرط ، ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان ، فالأول (نحو **مَنْ يَقُمْ إِنْ زيدٌ وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمْ معه**) ، فـ « زيدٌ وعَمْرٌو » بدل من « مَنْ » بدل تفصيل . (و) الثاني نحو : (**ما تصنَعْ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تَجْزَ بِهِ**) فـ «خيْرًا وشرًّا» بدل من «ما» الشرطية[2] بدل تفصيل . (و) الثالث نحو : (**مَتَى تُسافِرْ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَـــافِرُ مَعَكَ**) ، فـ « غدًا » و« بعد [٨٨/أ] غد » : بدل من « متى » بدل تفصيل . والرابع : حَيْثُما تَجْلِسْ إنْ يَمِيْنَ المحرابِ وإنْ يسارَه أجلسْ معكَ . وقُرن بـ « إن » في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط . وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ، ففي الكشاف[3] أن «يومئذٍ» بدل من « إذا » في قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَـهَا ﴾ [الزلزلة/١] وكذا قال أبو البقاء[4] ، ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال :

(١) بعده في « ب » : (البدل) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الكشاف ٤/٢٢٧ .

(٤) البيان ص ١٢٩٩ .

٥٧١ـ وَبَــدَلُ الْمُضَمَّــنِ الْــهَمْزَ يَلِــيْ هَمْــــزًا . . . .

وكذا فعل[١] في التسهيل[٢] مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عَمْرٌو ، كان اسم الشرط مرفوعًا بالابتداء ، فيكون البدل مرفوعًا بالابتداء ضرورة[٣] ، سواء قلنا : البدل على نية تكرير[٤] العامل أم لا ، فيلزم دخول « إنْ » الشرطية على المبتدأ ، وهو غير جائز على الأصح .

وإن جعلنا ما بعد « إنْ » مرفوعًا على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل ، ولأن « إنْ » لا يُضْمَرُ الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ وَإِنِ امْـرَأَةٌ خَـافَتْ ﴾ [النساء/١٢٨] .

وجوابه أنَّ « إنْ » إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل ، فلا يلزم المحذور .

---

(١) في « ب » : (نقل) .

(٢) التسهيل ص ١٧٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » ، « ب » : (تكرار) .

(بـــاب النِّـــداء)

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها ، وهو الدعاء بأحرف مخصوصة . (**وفيه فصول**) أربعة :

(الفصل الأول في) ذكر

(الأحرف التي يُنَبَّه بِها الْمُنادى) إذا دعي

(و) في ذكر (أحكامها)

(**وهذه الأحرف**) وفاقًا وخلافًا (**ثمانية**[1] : **الهمزة**) وحدها (**و : أيْ**) بفتح الهمزة وسكون الياء ، حال كون الهمزة و« أي » (**مقصورتين وممدودتين**) ، فتقول : [١٦٤] أزَيْدُ وأيْ زَيْدُ ، بقصر الهمزة فيهما ، وآزَيْدُ وآي زَيْدُ ، بمد الهمزة فيهما ، (**و : يَا ، و : أيَا ، و : هَيَا ، و : وَا**) . [٨٨/ب]

وأما أحكامها (**فالهمزة المقصورة للقريب**) المسافة ، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة ، خلافًا لصاحب المقرب[2] ، ولا « أيْ »[3] خلافًا لجماعة من المتأخرين ، (**إلا أن ينَزَّل**) القريب (**مَنْزِلة البعيد**) كالساهي (**فله بقية الأحرف ، كما أنَّها**) ، أي بقية الأحرف ،

---

(١) وهو مذهب الكوفيين ، فقد أضافوا : « آ ، آي » . انظر شرح ابن الناظم ص ٤٠١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣ .

(٢) في المقرب ١٧٥/١ أن الهمزة للقريب خاصة .

(٣) في « ب » : (بي) .

(للبعيد الحقيقي) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٧٣ــ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

٥٧٤ــ وَالهَمْزُ لِلدَّانِي ....

وذهب المبرد[1] إلى أن « أيا وهيَا » للبعيد ، و« أَيْ والهمزة » للقريب ، و« يا » لَهما ، وذهب ابن برهان إلى أنَّ « أيا وهيَا » للبعيد ، و« الهمزة » للقريب و« أي » للمتوسط و« يا » للجميع ، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدًا ، وعلى منع العكس . قاله الشارح[2] .

(وأعمُّها : يا) لأنها أم الباب ، (فإنها تدخل في كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة ، أو مصحوب بهما ، (وتتعين) « يا » وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو : يا اللهُ ، (وتتعين) أيضًا (في باب الاستغاثة نحو : يا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ ، وتتعين هي أو : وا) دون غيرهما (في باب الندبة) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٧٤ــ .... وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا ....

(و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب) ، لأنها الأصل فيه ، (وإنما تدخل : يا) في باب الندبة (إذا أُمِنَ اللَّبْسُ) بالمنادى ، (كقوله) ، وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٦٩١ــ حُمِّلْتَ أمرًا عَظِيْمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ (وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا)

فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب ، إذ لو كان منادى لقال : يا عُمَرُ ، بالضم ، لأنه منادى مفرد ، وهذا مفهوم من قول الناظم :

٥٧٤ــ .... وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

(ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو « يا » خاصة ، سواء كان المنادى مفردًا أو جاريًا مجراه أو مضافًا ، فالأول [٨٩/أ] (نحو : ﴿ يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾) [يوسف/٢٩] أي : يا يوسفُ . والثاني نحو : (﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾) [الرحمن/٣١] أي : يا أيها الثقلان . والثالث نحو : (﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ ﴾) [الدخان/١٨] أي : يا عباد الله ، على

(١) المقتضب ٤/٢٣٥ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٠١ .

٦٩١– البيت لجرير في ديوانه ص ٧٣٦ ، والدرر ١/٣٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨٩ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٢ ، ومغني اللبيب ٢/٣٧٢ ، وهمع الهوامع ١/١٨٠ .

أحد الوجهين . (**إلا في ثمان مسائل**) فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء :

إحداها : (**المندوب نحو : يا عُمَرَا**) .

(و) الثانية : (**المستغاث نحو : يا لَلّهِ**) ، ومنه المتعجب منه نحو : يا لَلْمَاءِ ولِلْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتها .

(و) الثالثة : (**المنادى البعيد**) نحو : يا زَيْدُ ، إذا كان بعيدًا منك . وإنما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث ، (**لأن المراد فيهن إطالة الصوت**) بحرف النداء ، (**والحذف ينافيه**) .

(و) الرابعة : (**اسم الجنس غير المعيَّن كقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي**) . قاله ابن مالك في الكافية وشرحها[1] . وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء ، لأن حذف حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلاً على المنادي ، ومتهيئًا لما يقول له ، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة .

(و) الخامسة : (**المضمر**) المخاطب ، لأن الحذف معه يفوِّت الدلالة على النداء . (و) المضمر (**نداؤه شاذ**) ، وظاهر ذِكْرِ الناظم له في عداد هذه الكلمات أنه مطَّرِدٌ[2] ، وقَصَرَهُ ابن عصفور على الشِّعْر[3] ، واختار أبو حيان أنه لا يُنادَى البتة[4] ، فالأقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير[5] المخاطب ، (**ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع**) ، فالأول (**كقول بعضهم : يا إيَّاكَ قد كفيتُكَ** ، و) الثاني نحو (**قول الآخر**) وهو الأحوص : [من الرجز]

٦٩٢ـ (يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا) أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَدْ أَسَأْتَا

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ .

(٣) المقرب ١٧٦/١ .

(٤) الارتشاف ١١٩/٣ .

(٥) في « ب » : (في ضمير) .

٦٩٢- الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦ ، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤ ، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ١٣٩/٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٣ ، والدرر ٣٨٢/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٢٥/١ ، وأوضح المسالك ١١/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١ ، وشرح الأشموني ٤٤٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠١ ، وشرح المرادي ٢٧٠/٣ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، والمقرب ١٧٦/١ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ .

[١٦٥]فـ« أبجر » بسكون الموحدة وفتح الجيم : منادى ، و« أنت » الأول منادى ، وكان القياس أن يقول : يا إياك ، لأنه مفعول حُذف [٨٩/ب] عامله ، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ، أو لأنه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع . وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن « يا » فيهما للتنبيه لا للنداء ، و« إياك » في المثال من باب الاشتغال ، و« أنت » الأول في البيت مبتدأ ، والثاني كذلك ، أو توكيد ، أو بدل ، أو فصل ، والموصول خبر . واتفقوا على أن ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال : يا أنا ، ولا : يا إيَّايَ ، ولا : يا هُوَ ، ولا : يا إيَّاهُ .

(**و**) السادسة : (**اسم الله تعالى**) نحو : يا اللهُ ، (**إذا لم يعوَّض في آخره الميم المشددة**) عن حرف النداء ، لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فلو حُذف حرف النداء لَم يدل عليه دليل ، والحذف إنما يكون للدليل ، (**وأجازه بعضهم ، وعليه قول أمية ابن أبي الصلت**) الثقفي : [من الطويل]

٦٩٣ـ (رَضِيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيَا)

أي : يا الله ، وأرى : من الرأي في الأمور ، وأدين : مضارع دان بالشيء إذا اتخذه دينًا وديدنًا ، أي عادة ، والأصل : أن أدين ، فحذفت « أن » فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم : « تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيّ »(١) . وإلَهًا : مفعوله . وراضيًا : منصوب بـ « رضيت » إما على الحالية من فاعله أو على المفعولية المطلقة على حد قولهم : قُمْ قائمًا ، [٢٣٦/أ] أي : قيامًا ، وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض ، وربًّا : مفعول « رضيت » . والمعنى : رضيتُ رضًا بك ربًّا يا الله ، فلن أرى أن أتَّخِذ إلَهًا غَيْرَكَ يا اللهُ .

(**و**) السابعة والثامنة : (**اسم الإشارة واسم الجنس لمعين**) ، لأن حرف النداء في اسم(٢) الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة ، واسم(٣) الإشارة في معنى الْجنس فجرى مَجراه . قاله الشارح(٤) . [٩٠/أ] (**خلافًا للكوفيين فيهما** ،

٦٩٣- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢/٤ وفيه « ثانيا » مكان « راضيا » .

(١) تمام المثل : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) . انظره في مجمع الأمثال ١٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ – ٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١ ، وفصل المقال ص ١٣٥ .

(٢) في « ب » : (حرف) .

(٣) بعده في « ب » : (الجنس) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٠٢ .

احتجوا) بقوله تعالى :﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة/٨٥] ، أي : يا هؤلاء ، و(**بقوله**) وهو ذو الرمة : [من الطويل]

٦٩٤ـ إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي **(بِمِثْلِكَ هذا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ)**

يريد : يا هذا . ولوعة : مبتدأ ، وتقدم خبره في المجرور قبله . (**وقولهم : أَطْرِقْ كَرَا**) ، إنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى »[1] وهو مثل يضرب لمن تكبَّر وقد تواضع مَنْ هو أشرف منه ، أي : طَأْطِئْ يا كَرَوَانُ رأسَكَ واخْفِضْ عنُقَكَ للصيدِ ، فإن أكبر منك ، وأطول عنقًا ، وهي النعام ، قد صِيدت وحُمِلَت من البدو إلى القرى .

(و : **افْتَدِ مَخْنُوقُ**)[2] وهو مثل يضرب لك مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسَه بمالِه .

(و : **أَصْبِحْ لَيْلُ**) [3] وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء . وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له : أصبحْتَ أصبحْتَ يا فتى . فلم يلتفت إليها ، فرجعت إلى خِطَاب الليلِ كأنها تستعطفه . أي : صِرْ صُبْحًا يا لَيْلُ ، كقوله : [من الطويل]

٦٩٥ـ .... نَوِّرْ صُبْحُ واللَّيْلُ عَاتِمُ

٦٩٤- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢ ، والدرر ٣٨٠/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٧ ، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥/٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ٦٤١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وشرح المرادي ٢٧٢/٣ .

(١) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ ، ٦١٧/٣ ، وأوضح المسالك ١٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٤٣١/١ ، والدرة الفاخرة ١٥٥/١ ، وجمهرة الأمثال ١١/١ ، ١٩٤ ، ٣٩٥ ، والمستقصى ٢٢١/١ .

(٢) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٧٨/٢ ، والمستقصى ٢٦٥/١ .

(٣) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٤٢٧/١ ، والدرة الفاخرة ٢٧٨/١، وجمهرة الأمثال ٤/٢ ، والمستقصى ٢١٨/١ .

٦٩٥- تتمة البيت : (وحتى يبيت القوم في الصيف ليلة يقولون ....) ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٧ ، ولسان العرب ٥٩٧/١ (نوم) ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٤٠/٥ (نور) ، وتاج العروس ٣٠٣/١٤ (نور) .

والأصل فيها : أطرق يا كروان ، فرُخِّمَ على لغة من لا ينتظر ، فقلبت الواو ألفًا . وافْتَدِ يا مَخْنُوقُ ، وأصْبِحْ يا لَيْلُ ، ونَوِّرْ يا صُبْحُ ، (**وذلك عند البصريين ضرورة**) في النظم ، (**وشذوذ**) في النثر[1] . قال المرادي في شرح النظم[2] : « والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا ، وقَصْرُ اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد[3] إلا في الشعر » . وأما نحو : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُوْن ﴾ [البقرة/٨٥] فمتأوَّل[4] على أن « أنتم »[5] مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، أو بالعكس ، وجملة « تقتلون » حال ، واقتصر في النظم على قوله :

٥٧٥ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا   جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

٥٧٦ـ وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ والْمُشَارِ لَهْ   قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٤٠٣ : (وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد ، والبصريون يقصرونه على السماع) ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ ، وشرح المرادي ٢٧١/٣ .

(٢) شرح المرادي ٢٧١/٣ .

(٣) في « ط » : (يوجد) .

(٤) في « ب » : (فمتناول) .

(٥) في « ط » : (كنتم) .

(الفصل الثانِي في أقسام المنادى)[٩٠/ب] بفتح الدال

(و) ذكر (أحكامه)

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يبنَى على ما يرفع به) من حركة أو حرف ، **(لو كان معربًا)** على سبيل الفرض ، **(وهو ما اجتمع فيه أمران : أحدهما التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقًا على النداء نحو)** : زَيْدٌ ، في قولك : **(يا زَيْدُ)** ، فزَيْدٌ معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء ، وهو مذهب ابن السراج[١] وتبعه الناظم[٢] .

وقيل : [١٦٦]سُلِب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد[٣] والفارسي[٤] ، ورُدَّ بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة[٥] ، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير . **(أو)** كان التعريف **(عارضًا في النداء بسبب القصد والإقبال نحو : يا رَجُلُ ، تريد به معيَّنًا)** ، وإليه ذهب الناظم[٦] . وقيل : تعريفه بـ « أل » محذوفة ونابت « يا » عنها .

(و) الأمر **(الثانِي : الإفراد ، ونعْنِي به أن لا يكون مضافًا ولا شبيهًا به ، فيدخل في ذلك [٢٣٦/ب] الْمُركب الْمَزْجي والْمُثنَّى والْمَجموع)** على حَدِّهِ وغيره تذكيرًا وتأنيثًا .

---

(١) الأصول ٣٢٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٩٤/٣ .

(٣) المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٠٥/٤ .

(٥) الإنصاف ٣٣٨/١ ، المسألة رقم ٤٦ .

(٦) في « ط » : (ابن الناظم) مع أن ابن الناظم لم يقل هذا ، وإنما هذا القول لوالده في شرح الكافية الشافية ١٢٩٤/٣ .

فالمزجي (**نحو : يا مَعْدِ يكَرِبُ**) ، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى : عَدَاهُ الكَرْبُ ، أي : تجاوزه . حكى ذلك أبو الفتح[١] عن الفارسي . (**و**) المثنى نحو : (**يا زيدان ، و**) الجمع على حده ، وهو جمع المذكر السالم نحو : (**يا زيدون ، و**) تثنية[٢] المنكَّر وجمعه السالم نحو : (**يا رجلان ويا مسلمون**) ، والجمع المكسر في التذكير نحو : يا زُيُودُ ، (**و**) جمع السالم في التأنيث نحو : (**يا هندات**) ، وجمع تكسيره[٣] نحو : يا هُنُودُ .

(**وما كان مبنيًّا قبل النداء**) ، سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث ، فالأول : (**كـ : سِيْبَوَيْهِ**) ، في لغة من بناه ، (**و**) الثاني نحو : (**حَذَامِ ، في لغة أهل الحجاز**) ، أم غير علم نحو : هؤلاءُ ، في لغة الضم ، وهذا [٩١/أ] وأنت وكيف . فما كان معربًا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة ، وما كان مثنى أو مجموعًا على حده بنيته على نائب الضمة ، وهو الألف في المثنى والواو في الجمع اتفاقًا . وما كان معتلاً كـ : فتًى وقاضٍ ، أو مبنيًّا قبل النداء (**قدَّرْتَ فيه الضمة**) ففي نحو : يا سيبويه ويا هؤلاء ، ويا هذا ويا أنت ، ضمة مقدرة في آخره مجدَّدة للنداء .

(**ويظهر أثر ذلك**) التقدير (**في تابعه فتقول : يا سيبويه العالِمُ، برفع العالم**) مراعاةً لضمة مقدرة في آخره ، (**ونصبه**) مراعاة لمحله ، فإن محله منصوب على المفعولية ، (**كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه نحو : يا زَيْدُ الفاضل**) ، برفع الفاضل مراعاة لضمة زَيْدٍ لفظًا ، ونصبه مراعاة لمحله .

(**و**) العلم المركب الإسنادي (**المحكي**) ، ما كان عليه قبل العلمية (**كالْمبني**) في تقدير الضم في آخره ، (**تقول**[٤] **: يا تأبط شرًّا المقدامُ**) ، بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره ، (**والمقدام**) ، بالنصب مراعاة لمحله . ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنيًّا ، والمنقول أنه مبني ، وهذه النعوت مقصودة[٤] ، فإن « سيبويه » يناسبه العِلْمُ ، و« زيدٌ » يناسبه الفضل ، و« تأبط شرًّا » يناسبه الإقدام ، ومعناه : جعل السلاح تحت إبطه .

---

(١) انظر المبهج ص ٢٠ ، وفي مقدمة ديوان عمرو بن معدي كرب ص ٢٠ : (قال ابن جني : ومعدي كرب فسره أحمد بن يحيى ، فيما حكاه لنا أبو علي أنه من عَدَاه الكربُ أي تجاوزه وانصرف عنه) ، وأضاف محقق الديوان أن عبد الرحمن السهيلي قال في الروض الأنف ٣٩/١ : (ومعدي كرب ؛ بالحميرية : وجه الفلاح . المعدي : هو الوجه بلغتهم ، والكرب : هو الفلاح) .

(٢) بعده في « ب » : (مذكر) .

(٣) في « ب » : (تكبيره) .

(٤) سقطت من « ب » .

واحتُرز بقوله : « المحكي » من لغة من أعربه إعراب المتضايفين ، فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة ، ويصير من قسم المضاف .

وفي الرضي[1] في باب العلم : « إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علمًا لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب » . اهـ . فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ أعلامًا : يا كيفُ ويا هؤلاءُ ويا كَمُ ويا مُنْذُ ، بضمة ظاهرة فيهن متجددة للنداء ، وإلى هذا القسم [٩١/ب] أشار الناظم بقوله :

٥٧٧ــ وَابْنِ الْمُعَـرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْـرَدَا ....

البيتين[2] .... [١٦٧]

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى ؛ (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع) :

أحدها : (النكرة غير المقصودة) ، جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر ، (كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبُه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذْ بيَدِي ، وقول الشاعر) ، وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي : [من الطويل]

٦٩٦ــ (أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَـنْ) نَدَامَـايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أنْ لا تَلاَقِيَـا

لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا واحدًا[3] بعينه ، (و) إنما كرر الشواهد ردًّا لما نقل (عن المازني أنه أحال وجود هذا القسم) مدَّعيًا أن نداء غير المعين لا يمكن ، وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة . وعَرَضْتَ : أي أتيت العَرُوض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما . ونجران : بلد باليمن .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣/٢٦٨ .

(٢) البيتان هما :

وَابْـنِ الْمُعَـرَّفَ الْمُنَـادَى الْمُفْـرَدَا على الَّـذِي فِـي رَفْعِـهِ قَـدْ عُـهِدَا

وَانْوِ انْضِمَـامَ مَـا بَنَـوْا قَبْـلَ النِّـدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذي بِنَـاء جُـدِّدَا

٦٩٦- البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/٢٤٣ ، وخزانة الأدب ٢/١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧ ، وشرح المفصل ١/١٢٨ ، والعقد الفريد ٥/٢٢٩ ، والكتاب ٢/٢٠٠ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٦ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/٤١٣ ، ٩/٢٢٣ ، ورصف المباني ص ١٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٠ ، وشرح التسهيل ٣/٣٩٧ ، وشرح شذور الذهب ص ١١١ ، وشرح الكافية الشافية ١/١٣٥ ، وشرح المردي ٣/٢٨٠ ، والمقتضب ٤/٢٠٤ .

(٣) في « ط » : (أحدًا) .

النوع (**الثاني**) : مما يجب نصبه (**المضاف ، سواء كانت الإضافة محضـة**) ، وهي الخالصة من شائبة الانفصال (**نحو : ربَّنَا اغْفِرْ لنا**) أي : يا ربَّنا ، (**أو غير مَحضة**) ، وهي إضافة الصفة لمعمولها (**نحو : يا حَسَنَ الوجهِ ، و**) نقل (**عن ثعلب**) [1] وهو أحمد ابن يحيى (**إجازة الضم في غير المحضة**) ، فيجيز : يا حسنُ الوجهِ ، بضم الصفة ، لأن إضافتها في تقدير الانفصال[2] . ولنا أن البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا ، وأنه لا سماع يقتضي ذلك ، فإن ادعي أن نحو : « يا حسنَ الوجهِ » في قوة « يا حسنُ » فباطل ، بل في قوة : يا حسنًا الوجهَ ، وهذه الشبهة عرضت لمن قال : إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظرًا إلى أن حسنَ الوجهِ أخص من « حسنُ » .

النوع (**الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه**) إما بعمل أو عطف قبل النداء . [٩٢/أ]

والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور ، فالأول (**نحو : يا حسنًا وجهُهُ**) فـ « وجهه » مرفوع على الفاعلية بـ « حسن » . (**و**) الثاني نحو : (**يا طالعًا جبلاً**) فـ « جبلاً » منصوب على المفعولية بـ « طالعًا » . (**و**) الثالث نحو : (**يا رفيقًا بالعباد**) فـ « العباد » متعلق بـ « رفيقًا » .

(**و**) المعطوف نحو : (**يا ثلاثةً وثلاثين ، فيمن سَمَّيْتَه بذلك**) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معًا ، فيجب نصبهما للطول بلا خلاف ، أما نصْبُ ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول ، لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ، ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفًا ومعطوفًا عليه ، وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعضُ اسمٍ عَمِلَ في آخرَ ، فأشبه ضاربًا زيدًا . وأما نصب « ثلاثين » فبالعطف على « ثلاثة » . (**ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين »**) لأنه الجزء الثاني من العلم ، فأشبه « شَمْسٍ » من عبدِ شَمْسٍ ، و« يا » لا تدخل عليه ، (**خلافًا لبعضهم**) في إجازة ذلك ، لتخلف المشبَّه في بعض الأحكام عن المشبه به .

(**وإن ناديت جماعة ، هذه**) العِلَّة (**عِدَّتُها**) فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا . فإن [١٦٨] كانت غير معينة (**نصبتهما أيضًا**) ، أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة ، وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٩٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٦/١ .

(**وإن كانت معينة ضممت الأول**) لأنه نكرة مقصودة معرَّفة بالقصد والإقبال ، (**وعرفت الثاني بـ : أل**) وجوبًا ، لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي « أل » (**ونصبته أو رفعته**) بالعطف على المحل أو اللفظ ، كما في قولك : يا زَيْدُ والضحَّاك . قاله الفارسي .

(**إلا إن أعَدْتَ معه « يا » فيجب ضمه**) ، لأنه نكرة مقصودة ، (**و**) يجب [٩٢/ب] حينئذ (**تجريده من : أل**) لأن « يا » لا تدخل على ما فيه « أل » وإنما جاز دخول « يا » عليه لأنه ليس جزء[1] عَلَمٍ والحالة هذه . (**ومنع ابن خروف**) مبتدأ (**إعادة « يا » وتخييره[2] في إلحاق « أل » مردود**) خبر « منع » ، ووجه رَدِّهِ أن الثاني ليس بجزء علم ، وأنه اسم جنس أريد به معين .

وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه[3] بالمضاف النعت والمنعوت ، إذا كان المنعوت مفردًا نكرة مقصودة ، فإن العرب تُؤْثِرُ نصبها على ضمها ، حكى الفراء : يا رجلاً كريمًا أقبلْ . ووجهه أنه يحتمل أن يكون نُقل إلى النداء موصوفًا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية ، وتعريف القصد لا يقدح في هذا ، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معًا ، لا على الموصوف وحده .

فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو : يا زَيْدُ العاقلَ . أجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها[4] .

فإن قيل : لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبًا لا راجحًا . أجيب بأن النداء تارة يرد على الموصوف وصفته ، وعند ذلك لا بد من النصب ، وتارة يرد على الاسم غير موصوف ، فلا بد من البناء على الضم ، لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ، ثم يرد الوصف ، فلما اختلف المدرَكان جاز الوجهان .

فإن قيل : إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة ، فكيف توصف بالنكرة ، وإنما توصف بالمعرفة[5] ، حكى يونس عن العرب : يا فاسقُ الْخبيثُ ، وأخبر سيبويه بذلك[6] ؟ .

---

(١) في « ب » : (بجزء) .

(٢) في « ط » : (وتأخيره) .

(٣) في « ب » : (النسبة) .

(٤) في « أ » : (إليهما) .

(٥) في « ط » : (المعرفة) .

(٦) الكتاب ١٩٩/٢ .

أجيب بأنه يُغْتَفَرُ في المعرفة الطارئة ما لا يُغْتَفَرُ في الأصلية ، ويحتمل أن يكون المنادى محذوفًا ، و« رجلاً » : حال موطِّئة منه ، والتقدير : [٩٣/أ] يا زَيْدُ رجلاً كريمًا أقبل .

وأما « يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم ، ويا لطيفًا لم يزل ، ويا حليمًا لا يعجل »[١] فقال الموضح [في الحواشي][٢] : ليست الجملة نعتًا لما قبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير الْمُستَتِرِ في الوصف ، وهو الْمُخاطَب بالنداء ، وعامل الْحَال هو عامل صاحبها ، والْمُنادى منصوب كما في : يا طالعًا جبلاً ، ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد : يا تميمُ كلُّهُم أو كُلُّكُمْ . اهـ . فهو من الشبيه بالمضاف ، وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتًا[٣] . وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله :

٥٧٩ـ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُوْرَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ . . . .

(و) القسم (**الثالث**) من أقسام المنادى : (**ما يجوز ضمه وفتحه** ، [١٦٩] **وهو نوعان** :

أحدهما أن يكون) الْمنادى (**علمًا مفردًا موصوفًا بابنٍ متصل به**) أي بالعلَم (**مضافٍ**) الابنُ (**إلى علَم**) آخر (**نحو : يا زَيْد بنَ سعيدٍ**) بضم زَيْد على الأصل ، وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن ، إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين ، وعليه اقتصر في التسهيل[٤] ، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا ، كـ : خمسةَ عشرَ ، وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعًا للشيخ عبد القاهر ، وإما على إقحام الابن وإضافة زَيْدٍ إلى سعيدٍ ، لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه ، لأنه يلابسه . حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين ، فعلى الوجه الأول فتحة زَيْد فتحة إتباع ، وعلى الثاني فتحة[٥] بناء ، وعلى الثالث فتحة إعراب ، وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما .

(**والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لِخِفَّتِه**[٦]) ، فإن كان على الإتباع فهو نظير امرئٍ وابْنِمٍ ، وإن كان على التركيب فهو نظير : لا رَجُلَ ظريفَ ، فيمن فتحهما ، وإن

(١) في شرح التسهيل ٣٩٣/٣ أن هذا القول مروي عن النبي ﷺ .
(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٣) شرح التسهيل ٣٩٣/٣ .
(٤) التسهيل ص ١٨٠ .
(٥) سقطت من « ب » .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

كان على الإقحام فهو نظير : [من الرجز]

٦٩٧ـ يَـا زَيْـدَ زَيْـدَ اليَعْمَـلاَتِ . . . .

إذا **[٩٣/ب]** فتحت الأول على قول سيبويه[١] . وذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وهو القياس[٢] ، وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر[٣] ، **(ومنه قوله)** وهو رؤبة عند الجوهري[٤] ، أو رجل من بني الحرماز عند العيني[٥] ، وزعم أنه الصواب : [من الرجز]

٦٩٨ـ **(يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ)** سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

بفتح « حكم » وقال المبرد : إنه لو قال : يا حكم ، بالضم ، لكان أولى لأنه الأصل[٦] .

ويتعين الضم إذا كان الابن غير صفة ، بأن كان بدلاً أو بيانًا أو منادى سقط منه حرف النداء ، أو مفعولاً بفعل محذوف تقديره : أعني ، ونحوه .

(ويتعين الضم) أيضًا إذا كان المنادى غير علم ، أو كان الابن مضافًا لغير علم ، كما **(في نحو : يا رجلُ ابنَ عمرٍو ، ويا زَيْدُ ابنَ أخينا ، لانتفاء علمية المنادى)** وهو رجل **(في)** الصورة **(الأولى ، و)** انتفاء **(علميَّة المضاف إليه في)** الصورة **(الثانية)** .

٦٩٧- تمام الرجز : (يا زيد زيد اليعملات الذبلِ تطاول الليل عليك فانزلِ)

وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩ ، وخزانة الأدب ٣٠٢/٢ ، ٣٠٤ ، والدرر ٣٧٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، ٨٥٥/٢ ، ولبعض بني جرير في شرح المفصل ١٠/٢ ، والكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢١/٤ ، وأساس البلاغة (عمل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١١ ، وشرح الأشموني ٤٥٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣ - ١٣٢١ ، ومغني اللبيب ٤٥٧/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٢/٢ ، وأساس البلاغة (طول) ، وتاج العروس (عمل) .

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ، انظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(٢) المقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(٣) انظر الارتشاف ١٢٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٨٣/٣ .

(٤) الصحاح (سردق) .

(٥) المقاصد النحوية ٢١٠/٤ .

٦٩٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وتاج العروس ٤٤٢/٢٥ (سردق) ، وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه ٤٧٢/١ ، والشعر والشعراء ٦٨٩/٢ ، والكتاب ٢٠٣/٢ ، ولرؤبة أو للكذاب في المقاصد النحوية ٢١٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٤ ، ورصف المباني ص ٣٥٦ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٦/٣ ، وشرح المفصل ٥/٢ ، والصحاح (سردق) ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(٦) المقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(و) يتعين الضم أيضًا إذا فُصل بين العلم والابن ، كما (**في نحو : يا زَيْدُ الفاضلَ ابنَ عمرٍو ، لوجود الفصل**) بالفاضل .

(و) يتعين الضم إذا كان الوصف غير ابن ، كما (**في نحو : يا زَيْدُ الفاضلَ ، لأن الصفة**) ؛ وهي الفاضل ؛ (**غَيْرُ ابْنٍ**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[1] :

٥٨٠ــ وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ ....

البيتين[2] .

(**ولم يشترط ذلك الكوفيون**) ، وهو أن يكون الوصف ابنًا ، بناء على أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء في باب « لا » نحو : لا رجلَ ظريفَ ، بفتحهما ، فجوَّزوا ذلك هنا ، (**وأنشدوا عليه**) قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز : [من الوافر]

٦٩٩ــ فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى (**بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا**)

الرواية (**بفتح : عمر**) و« الجوادَ » ، والقوافي منصوبة .

وكعب بن مامة هو كعب الإيادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء [٩٤/أ] حتى[3] هلك عطشًا ، وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور ، وسعدى : أمه . ويروى « أروى » مكان « سعدى » قيل : والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم « ابن » إتباعًا لضم المنادى ، وهو نظير ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ [الأنعام/١] بضم اللام[4] في تبديل حركة بأثقل منها للإتباع ، وفي كون ذلك من كلمتين ، وفي تبعية الثاني للأول ، لكنه مُخالف في كونه[5] إتباع معرب لِمَبنِي و« الْحَمْدُ لُلَّهِ » بالعكس .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (وإلى ذلك الإشارة بقول النظم) .

(٢) البيتان هما :

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ
والضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

٦٩٩- البيت لجرير في خزانة الأدب ٤٤٢/٤ ، والدرر ٣٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، وشرح شواهد المغني ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٢٥٤/٤ ، واللمع ص ١٩٤ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٧/٢ ، وشرح المرادي ٢٨٥/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٠ ، ومغني اللبيب ص ١٩ ، وهمع الهوامع ١٧٦/١ .

(٣) في « ط » : (حين) .

(٤) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، انظر مختصر ابن خالويه ص ١ .

(٥) في « أ » : (كون) ، والصواب من « ب » ، « ط » .

(**والوصف بابنة**) في جواز فتح المنادى معها (**كالوصف بابن**) في ذلك ، لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء ، (**نحو : يا هند بْنَةَ عمرٍو**) بضم هند وفتحها إتباعًا لابنة ، لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين ، وتاء [١٧٠] التأنيث في حكم الانفصال .

(**ولا أثر للوصف ببنت**) عند جمهور العرب ، (**فنحو : يا هندُ بنتَ عمرٍو ، واجب الضم**) وممتنع الفتح لتعذر الإتباع ، لأن بينهما حاجزًا حصينًا ، وهو تحرُّك الباء الموحدة ، وجوَّزه أبو عمرو بن العلاء سماعًا بناء على أن الفتح للتركيب ، ومثله : يا زَيْدُ بُنَيَّ عمرو ، بتصغير ابنٍ ، لتعذر الإتباع ، ويجوز للتركيب . وشَمِل قوله : « أن يكون علَمًا مفردًا » المثنى والمجموع مسمًّى بهما ، ففي « النهاية » : إذا سَمَّيْتَ بمسلمَاتٍ وبزيْدَيْنِ وبزيْدِيْنَ ، حاكيًا إعرابه ، قلت فيمن قال : يا زَيْدَ بنَ عمرٍو ، بالفتح ، ويا مسلماتِ بنَ عمرو [(١)] بالكسر ، ويا زيدَيْنِ بنَ عمرو ، ويا زَيْدِيْنَ ابنَ عمرو . وعلى من ضم تقول : يا مسلَماتُ بنَ عمرٍو[(١)] ، ويا زيدانِ بنَ عمرو ، ويا زيدُونَ بْنَ عَمْرٍو . ومن أجرى الإعراب في النون أجرى النون مجرى الدال ، فيفتحها أو يضمها . انتهى .

وهذا مبني على القول بالتركيب ، وأما على القول بالإتباع[(٢)] فلا ، إذ لا إتباع في مسلمات إذا كسرت [التاء][(٣)] ولا في المثنى والمجموع على حده ، ولذلك قال في التسهيل[(٤)] : ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعًا ، فنحو : ﴿ يَا عِيْسَى بْنَ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة/١١٠] [٩٤/ب] لا يقدَّر فيه إلا الضم ، خلافًا للفراء والزمخشري[(٥)] .

وإذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله ، كان الحكم في أن يحذف التنوين من الموصوف لفظًا والألف من الابن خطًّا ، كما في النداء ، تقول : جاءني زَيْدُ بنُ عمرو ، بحذف تنوين زَيْدٍ ، ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله : [من الرجز]

٧٠٠ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهْ تَزَوَّجَتْ شَيْخًا غَلِيْظَ الرَّقَبَهْ

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (بالإشباع) .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٤) التسهيل ص ١٨٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، والكشاف ٣٧١/١، وفيهما أنهما أجازا الفتح والضم في «عيسى» .

٧٠٠- الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٤٨ ، واللسان ٢٣٨/١ (ثعلب) ، وأساس البلاغة (قعب) ، والدرر ٣٨٨/١، وشرح المفصل ٦/٢ ، والكتاب ٥٠٦/٣ ، وتاج العروس ٦٤/٤ (قعب) ، (خلل) ، (حلي) ، والخصائص ٤٩١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٧٦/١ ، وتاج العروس (الياء) ، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٣١٥/٢ .

وإن كان الابن خبرًا انعكس الحكم فينوَّن المخبَر عنه وتُكتَبُ[١] ألف ابن خطًّا ، تقول : زَيْدٌ ابن عمرو ، بتنوين زَيْدٍ ، وكذا إن لم يقع الابن بين علمين ، تقول : جاءني زَيْدٌ ابن أخينا ، بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطًّا ، فالحكم المذكور متعلق بشرطين : أن يقع الابن بين[٢] علمين ، وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله ، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين . قاله الفخر الرازي وغيره .

النوع (**الثاني** : **أن يكرَّر**) المنادى حال كونه [١٧١] (**مضافًا ، نحو : يا سعدَ سعدَ الأوسِ**[٣] ، **فالثانِي**) من السعدين (**واجب النصب ، والوجهان**) ، وهما الضم والفتح ، جاريان (**في**) سعد (**الأول**[٤]) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩١ـ في نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أوَّلاً تُصِبْ

(**فإن ضممته**) ، وهو الأكثر لأنه منادى مفرد ، (**فالثاني بيان**) للأول ، (**أو بدل**) منه (**أو**) منادى [ثان][٥] (**بإضمار « يا » أو**) مفعول بإضمار (**أعْني**) أو توكيد . قاله ابن مالك[٦] ، واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف ، لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء ، والثاني بالإضافة[٧] . وقال الموضح في الحواشي : وثم مانع أقوى من ذلك ، وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول .

(**وإن فتحته**) أي الأول (**فقال سيبويه**[٨] : **مضاف لما بعد الثاني والثاني مُقْحَم**) أي زائد بينهما . [٩٥/أ] وهذا مبني على جواز إقحام الأسْماء ، وأكثرهم يأباه ، وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين ، وهما كالشيء الواحد ، وكان يلزم أن ينوَّن الثاني لعدم إضافته .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (وتثبت) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في حاشية يس ١٧١/١ : (قال الدنوشري : أشير بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وهي قوله :

فإن يسلم السعدان يصبح مُحمد بمكة لا يَخشى خلاف الْمخالفِ
فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرًا ويا سعد سعد الخزرجين الغطارفِ

أورد ذلك السهيلي في الروض الأنف) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) شرح التسهيل ٤٠٥/٣ .

(٧) الارتشاف ١٣٥/٣ .

(٨) الكتاب ٢٠٦/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(**وقال المبرد**[1] **: مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني**) ، والأصل : يا سعدَ الأوسِ سعدَ الأوسِ ، فحُذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وهو نظير ما ذهب إليه في نحو : قَطَعَ اللهُ يَدَ ورجْلَ مَنْ قَالَها ، وهو قليل في كلامهم ، والكثير العكس ، وسعدُ الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد ، لأن المضاف إليه الأول مرادٌ أو منادى ثان .

(**وقال الفراء : الاسمان**) الأول والثاني (**مضافان للمذكور**) ، ولا حذف ولا إقحام . وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد .

(**وقال بعضهم**) وهو الأعلم[2] : (**الاسْمان مركبان تركيب خمسة عشر ، ثم أضيفا**) إلى الأوس كـ : خمسةَ عشرَ زَيْدٍ ، وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء . وسعدُ الأوسِ هو سعد بن معاذ رضي الله عنه ، وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن خثعم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك ، وهو أخو الخزرج .

القسم (**الرابع**) من أقسام المنادى : (**ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه**) سواء كان علَمًا أو نكرة مقصودة ، فالعلم (**كقوله**) وهو الأحوص : [من الوافر]

٧٠١- (**سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا**) وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمه على البناء .

(**و**) النكرة المقصودة نحو (**قوله**) وهو جرير : [من الوافر] **[٩٥/ب]**

٧٠٢- (**أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْبًا**) أَلُؤْمًا لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا

بتنوين « عبدًا » مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة .

---

(١) المقتضب ٢٢٧/٤ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(٢) انظر قوله في خزانة الأدب ٣٠٤/٢ .

٧٠١- البيت للأحوص في في ديوانه ص ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥٠/٢ ، ١٥٢ ، ٥٠٧/٦ ، والدرر ٣٧٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥/٢ ، ٦٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣ ، والإنصاف ٣١١/١ ، وأوضح المسالك ٢٨/٤ ، والجنى الداني ص ١٤٩ ، والدرر ٢٥٧/٢ ، ورصف المباني ١٧٧ ، ٣٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٥ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ، والمحتسب ٩٣/٢ .

٧٠٢- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٨ .

وأجاز فيه سيبويه[1] وجهًا آخر ، وهو أن يكون حالاً كأنه قال : أَتَفْخَرُ عبدًا ، أي في حال عبودية ، ولا يليق الفخر بالعبد ، قاله ابن السيد .

(واختار الخليل وسيبويه) والمازني (الضم) مطلقًا ، لأنه الأكثر في كلامهم ، (و) اختار (أبو عمرو) بن العلاء [١٧٢] (وعيسى) بن عمر ويونس والجرمي والمبرد (النصب) مطلقًا ، (ووافق الناظم والأعلم سيبويه في) ضم (العلم) كـ « مطر » في البيت الأول ، (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كـ « عبدًا » في البيت الثاني .

قال ابن مالك[2] : إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير ، مرجوع في اسم الجنس ، لضعف شبهه بالضمير .

واختلف في تنوين المضموم فقيل : تنوين تمكين ، لأن هذا المبني يشبه المعرب . وقيل : تنوين ضرورة ، و إليه ذهب ابن الخباز . قال في المغني[3] : وبقوله أقول ، لأن الاسم مبني على الضم ، وخَيَّرَ في النظم بين الضم والنصب فقال :

٥٨٢ـ وَاضْمُمْ أو انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا   مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

وتظهر فائدتهما في التابع ، فتابع المنوَّن المضموم يجوز فيه الضم والنصب ، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه .

(١) الكتاب ١/٣٣٩ ، ٣٤٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٤٣ .

(فصـــــــــــــــل)[١]

(**ولا يجوز نداء ما فيه : أل**) لأن نداء يفيد التعريف و« أل » تفيد التعريـف ، و لا يجمع بين معرفين ، فلا يقال : يا الرجُلُ ، عند البصريين[٢] ، (**إلا في أربع صور :**

إحداها : اسم الله تعالى ، أجمعوا على ذلك ، تقول : يا اللهُ ، بإثبات الألفين) ألف « يا » وألف « الله » (**ويَلِلَّهُ**[٣] ، **بحذفهما**) معًا (**ويا للَّهُ ، بحذف الثانية فقـــط**) وإبقاء الأولى .

وعلل [٩٦/أ] سيبويه جواز نداء الجلالة بأن « أل » لا تفارقها ، وهي عوض مـن همزة إله ، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة[٤] . انتهى .

وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء ، كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قُطِعَت همزته ، تقول : جاءني أُنْصُـرٌ وإِضْـرِبٌ ، بضـم الهمـزة في الأول وكسرها في الثاني .

ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ، ووجه حذف ألـف « يـا » أن إثباتـها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما مـن كلمتـين ، ووجـه إثباتـها مـع حـذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة .

(**والأكثر أن يحذف حرف النداء**) وهو « يا » خاصة ، (**وتعوض عنه الميـــم المشددة ، فتقول : اللَّهُمَّ**) بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ، ولم تزد مكان المعوَّض منه لئلا تجتمع زيادتا[٥] الميـم و« أل » في الأول . وخُصَّـت الميـم بذلـك لأن الميـم عُـهِدَت زيادتها آخرًا كميم زُرْقُم . قاله السيرافي .

(١) في « أ » ، « ط » : (مسألة) ، وأثبت ما في « ب » ، وأوضح المسالك ٣١/٤ .
(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٦ ، والإنصاف ٣٣٥/١ ، المسألة رقم ٤٦ .
(٣) في « ط » ، وأوضح المسالك ٣١/٤ : (يا لله) .
(٤) الكتاب ١٩٥/٢ .
(٥) في « ب » : (زيادة) .

وما ذكره من أن الميم عوض عن « يا » هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض «أُمَّنَا بخير » فيجيزون[١] « يا اللَّهُمَّ » في السعة[٢] . ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم ، وأنه لا يمتنع : اللَّهُمَّ أُمَّنَا بخير ، والأصل عدم التكرار .

(**وقد يُجْمَع بينهما**) أي بين « يا » والميم المشددة (**في الضرورة النادرة ، كقوله**) ، وهو أبو خراش الهذلي : [من الرجز]

٧٠٣ـ إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا **(أَقُوْلُ يا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا)**

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٤ـ وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعْوِيْضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ في قَرِيْضِ

وقد تخرج « اللهم » عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين :

أحدهما : أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب [٩٦/ب] في نفس السامع ، يقول لك : أَزَيْدٌ قائمٌ . فتقول أنت[٣] : اللَّهُمَّ نعم ، أو : اللَّهُمَّ لا .

الثاني : أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور ، كقولك : أنا لا أزورك اللَّهُمَّ إلا أن تدعوني . ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل . قاله في النهاية .

الصورة (**الثانية : الجمل المحكية**) المبدوءة بـ « أل » (**نحو : يا المنطلقُ زَيْدٌ ، فيمن سُمِّيَ بذلك . نصَّ على ذلك سيبويه**) وقال[٤] : لأنه بمنزلة تأبط شرًا ، لأنه لا يتغير عن حاله ، إذ قد عمل بعضه في بعض . انتهى .

ومقتضى ما قدمناه في « أَنْصُرٍ » قطع الهمزة ، وإلى هاتين[٥] الصورتين أشار الناظم بقوله :

٥٨٣ـ .... إلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

(١) في « ب » : (فيجوزون) .

(٢) انظر المسألة رقم ٤٧ في الإنصاف : الميم في اللهم ، عوض عن حرف النداء أم لا ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٧ .

٧٠٣- الرجز لأبي خراش في الدرر ٣٩٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢٩٥/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢ ، وأوضح المسالك ٣١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٦ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٨/١ ، والمخصص ١٣٧/١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٥) في « ب » : (هذين) .

(وزاد عليه[1] المبرد[2] : ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـ« أل » نحو) : يا **(الذي)** قام [١٧٣] **(و)** يا **(التي)** قامت ، **(وصوبه الناظم)** في شرح التسهيل[3] ، ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه .

فإن قلت : لم قال سيبويه فيمن سمي بـ « الذي قام » إنه لا ينادى ، مع أنه أيضًا محكي[4] لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة ؟ .

قلت : الفرق بينهما أنَّ « الذي قام » محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية ، وهو قبلها لا ينادى لوجود « أل » وذلك لمانعٍ باقٍ ، ونحو : المنطلقُ زَيْدٌ ، ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود « أل » بل كونه جملةً ، و ذلك المانع قد زال بالتسمية .

فإن قلت : المانع شيئان : الجملة و« أل » فإذا زال أحدهما بقي الآخر. قلت : لو صَحَّ هذا امتنع نداؤه ، وأنت تسلِّم الجواز ، وإذا ثبت الجواز تَوَجَّهَ أن المنادى هو المجموع و« أل » ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم ، فأشبه ما لو سميت بقولك : عبدُنا المنطلقُ .

وأما « الذي » وصلته فإنما يحكى حكاية [٩٧/أ] المفردات لا حكاية الجمل ، فالمنادى إنما هو « الذي » دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر « الذي » ، ولهذا إذا سميت بأيهم ضربْتَهُ و« أي » موصولة ، لَمْ تَحْكِ إعراب الرفع في « أي » بل تعربها بحسب العوامل فتقول : رأيتُ أيَّهم ضربْتَه ، ومررتُ بأيِّهم ضربْتَه ، كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول : رأيتُ ضاربًا زيدًا ، ومررتُ بضاربٍ زيدًا . ولما كانت الصلة[5] لا دخل لها في ذلك مثَّل الموضح بالموصول مجردًا عن الصلة ، وليس محل النزاع ، وكأنه أشار إلى الفرق .

(و) الصورة **(الثالثة : اسم الجنس المشبه به ، كقولك : يا الخليفةُ هَيْبَةً . نصَّ على ذلك ابن سعدان)** . قال الناظم في شرح التسهيل[6] : تقديره : يا مِثْلَ الخليفةِ ، فلذلك حسن دخول « يا » عليه لأنها في التقدير داخلة على غير « أل » .

(١) سقطت من « ب » .
(٢) المقتضب ٢٤١/٤ .
(٣) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .
(٤) بعده في « ب » : (بحالته) .
(٥) في « ب » : (العلة) .
(٦) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

قال الشاطبي : وفيما قاله نظر ، إذ ليس تقدير « مثل » بمزيل لقبح الجمع بين « يا » و« أل » ، وإلا لجاز : يا القريةُ ، لأنه في تقدير : يا أهلَ القريَةِ ، وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان ، فدل على أنه غير صحيح . انتهى .

وعندي أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم : قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها ، فإن تقديره : ولا مِثْلَ أبي حَسَنٍ لَهَا[1] ، فلولا أن تقدير « مثل » مزيل لقبح دخول « لا » على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ، ولَلَزِمَ عمل « لا » في المعرفة ، والشاطبي لا يقول بعمل « لا » في المعارف .

(و) الصورة (**الرابعة : ضرورة الشعر**) ، وإليها أشار الناظم [بقوله][2] :

٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وأَلْ ....

(**كقوله**) : [من الكامل]

٧٠٤- (**عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالذي**) عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلاَ عَدْنَانُ

فجمع بين [٩٧/ب] « يا » و« أل » في الشعر ضرورة ، (**ولا يجوز ذلك في النثر خلافًا للبغداديين**) والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع ، أما القياس فقد جاز : يا اللهُ ، بالإجماع ، فيجوز : يا الرجلُ ، قياسًا عليه بجامع أن كُلاًّ منها فيه « أل » وليست من أصل الكلمة ، وأما السماع فقد أنشدوا : [من الرجز]

٧٠٥- فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرَّا . وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ[3] .

---

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) سقطت من « أ » .

٧٠٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/٤ ، والدرر ٣٨٤/١ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ .

٧٠٥- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٠ ، والإنصاف ٣٣٦ ، والدرر ٣٨٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٢ وشرح ابن الناظم ص ٤٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣ ، وشرح المفصل ٩/٢ ، واللامات ص ٥٣ ، واللمع في العربية ص ١٩٦ ، والمقاصد النحوية ٢١٥/٤ ، والمقتضب ٢٤٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ ، وتاج العروس (الياء) .

(٣) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ - ٣٩٩ ، وانظر الإنصاف ٣٣٨/١ ، المسألة رقم ٤٦ .

(الفصل الثالث)

(في أقسام تابع المنادى الْمبني وأحكامه)

(أقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى) ، فإن محله نصب ، (وهو ما اجتمع فيه أمران : أحدهما : أن يكون) التابع (نعتًا أو بيانًا أو توكيدًا) . [١٧٤] (و) الأمر (الثانِي : أن يكون) التابع مضافًا (مجردًا من : أل) .

فالنعت (نحو : يا زَيْدُ صاحبَ عَمْرٍو ، و) البيان نحو : (يا زَيْدُ أبا عبدِ الله ، و) التوكيد نحو : (يا تميمُ كلَّهُم أو كلَّكُم) ، بنصب « صاحب ، وأبا ، وكل » وجوبًا ، وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد ، وتبعهم ابن الأنباري . وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل نحو : يا تميمُ كلَّهُم ، وعلى الحضور باعتبار الحال ، نحو : يا تميمُ كلَّكُم ، وقد اجتمعا في قوله : [من الطويل]

٧٠٦ــ فَيَا أَيُّهَا الْمُهْدِي الْخَنَا مِنْ كَلاَمِهِ كَأَنَّكَ يَضْغُو فِي إِزَارِكَ خِرْنِقُ

ويضغو ، بضاد وغين معجمتين : يصوِّت ، وخرنق ، بكسر الخاء المعجمة والنون : ولد الأرنب[1] . وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال وقال : وأما قولهم : يا تميمُ كلَّكُم ، فإن رفعوه [٩٨/أ] فهو مبتدأ وخبره محذوف ، أي : كلُّكُم مَدْعُوٌّ ، وإن نصبوه فبفعل[2] محذوف أي : كُلَّكُم دعوْتُ . وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله :

٥٨٥ــ تَابعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْبًا . . . .

٧٠٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٤٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٣/٢ .

(١) في « أ » ، « ب » : (الثعلب) ، والتصويب من « ط » ، ولسان العرب ٧٨/١٠ (خرنق) .

(٢) في « ب » : (فبعامل) .

(و) القسم (الثانِي : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت : أيٍّ) في التذكير (و : أيَّةٍ) في التأنيث ، (ونعت اسم الإشارة) فيهما (إذا كان اسم الإشارة وَصْلَة لندائه) أي لنداء نعته (نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾) [البقرة/٢١] (و : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾) [الفجر/٢٧] فـ « أيُّ » و« أيَّةُ » مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردًا ، و« ها » التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ « أيُّ » و« أيَّةُ » عوضًا عن المضاف إليه ، مفتوحة الهاء ، ويجوز ضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد ، وقد قرئ[١] بهما ، و« الناسُ ، والنفسُ » : مرفوعان على التبعية وجوبًا مراعاة للفظ « أيُّ ، وأيَّةُ » وإنما جاز الرفع مراعاةً للفظ مع أن المتبوع مبني ، لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه ، وكذا تقول[٢] في أمثاله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٨ــ وَأَيُّهَا مَصْحُوْبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بالرَّفْعِ ....

(و) نحو (قولك : يا هذا الرجُلَ) ويا هذه المرأةُ (إن كان المراد أولاً نداء الرجل) والمرأة . وإنما[٣] أتيت باسم الإشارة وَصْلَة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاةً للضم المقدر في اسم الإشارة . وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء ، والمنادى المفرد لا ينصب ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٠ــ وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ في الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَهْ

[١٧٥] وإن كان المراد نداء اسم الإشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي .

(ولا يوصف اسم الإشارة أبدًا) في هذا الباب وغيره [٩٨/ب] (إلا بما فيه : أل) ، نحو : مررت بهذا الرجل ، وجوَّزوا فيه أن يكون بيانًا لاسم الإشارة ، واستشكله ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبيَّن ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف ؟ .

وأجاب[٤] بأنه إذا قدِّر بيانًا قدِّرَتْ « أل » فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنس والحضور بدخول « أل » ، والإشارة إنما تدلُّ على الحضور دون الجنس ، وإذا قدِّر نعتًا قدِّرت

(١) هي قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ أيُّهُ الثقلان ﴾ . انظر الإتحاف ص ٤٠٦ ، والنشر ١٤٢/٢ ، وفي حاشية يس ١٧٤/٢ : (فوجهها ؛ أي قراءة ابن عامر ؛ أن هذا الحرف إذا تقدم كالجزء من الكلمة ، حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا ، فلما جرى أولاً مجرى الجزء جرى ذلك المجرى آخرًا ، فحذفت ألفه) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (القول) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) مغني اللبيب ٥١/١ .

« أل » فيه للعهد ، فالمعنى : مررتُ بهذا ، وهو الرجل المعهود بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه فكانت أعرف . قال[1] : وهذا معنى كلام سيبويه .

(**ولا توصف** « أي » و« أية » **في هذا الباب**) المعقود للنداء إلا بما فيه « أل » من معرف بها أو موصوف ، فيقال : يا أيُّها الرجلُ ويا أيَّتُها المرأةُ ، و : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر/١٥] ويا أيَّتُها التي قامت . ولا يقال : يا أيُّها الحارثُ أو الصَّعِقُ[2] مما هي فيه لِلَمْحِ الأصل أو الغلبة .

(**أو باسم الإشارة**) العاري من كاف الخطاب (**نحو**[3] **: يا أَيُّهَذَا الرجلُ**) ، ولا يجوز : يا أيُّها ذلِكَ الرَّجُلُ ، خلافًا لابن كيسان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٩ــ وَأَيُّــهَذَا أَيُّــهَا الَّــذِي وَرَدْ وَوَصْــفُ أَيٍّ بِسِــوَى هَــذا يُــرَدْ

(و) القسم (**الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه**) ؛ فالنصب إتباعًا لمحل المنادى ، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلةَ حركة الإعراب بسبب دخول العامل . ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل [٩٩/أ] في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل ، وإلا فأين الرافع ؟ والقول : إنَّ الرافعَ التبعيةُ قولٌ ضعيفٌ لا يحسن التخريج عليه .

والمخلِّص من ربْقَةِ هذا الإشكال أن يحاوَلَ في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى ، [١٧٦] والتقدير : مَدْعُوٌّ زَيْدٌ ، فَرُفِعَ تابعُهُ بالحمْل على ذلك . (**وهو نوعان :**

أحدهما : النعت المضاف المقرون بـ « أل » نحو : يا زَيْدُ الحسن الوجهِ) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا .

(و) النوع (**الثاني : ما كان مفردًا من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفًا**[4]) مقرونا بـ « أل » .

فالنعت (**نحو : يا زَيْدُ الْحَسَنُ**) بالرفع (**والْحَسَنَ**) ، بالنصب ، (و) البيان نحو : (**يا غلامُ بِشْرٌ**) ، بالرفع ، (**وبِشْرًا**) ، بالنصب ، (و) التوكيد نحو : (**يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ**) ، بالرفع ، (**وأَجْمَعِيْنَ**) ، بالنصب ، (و) المعطوف المقرون بـ « أل » كقولك :

(١) مغني اللبيب ١/٥١ .

(٢) في « ب » : (الصعة) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : (مقطوعًا) .

يا زَيْدُ والضَّحَّاك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٦ــ وَمَا سِوَاه ارْفَعْ أو انْصِبْ ....

وكما (قال الله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [سبأ/١٠] قرأه السبعة بالنصب) عطفًا على محل الجبال[1] ، (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي ويونس والجرمي ، (وقرئ) في غير السبع (بالرفع) عطفًا على لفظ الْجبال ، (واختاره الخليل وسيبويه) والمازني[2] ، (وقدروا النصب) في « الطير »[3] (على العطف على « فضلاً » من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً ﴾) [سبأ/١٠] والتقدير : وآتيناه الطَّيْرَ ، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفَيْن .

(وقال المبرد[4] : إن كانت : ألْ) في المعطوف (للتعريف مثلُها في « الطير » ، فالمختار النصب) في المعطوف ، (أو لغيره) ، وهي الزائدة ، (مثلُها في ﴿ اليَسَعِ ﴾ [الأنعام/٨٦] فالمختار الرفع) . وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه الأكثر[5]، ووجه اختيار النصب أن [٩٩/ب] ما فيه « أل » لم يجز أن يلي حرف النداء ، فلم يُجعل لفظه كلفظ ما وَلِيَهُ ، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب « الطير » .

ووجه التفصيل أن « أل » في نحو : « اليَسَع » لم تفد تعريفًا فكأنها ليست فيه ، فـ : « يا زَيْدُ واليَسَعُ » مثل « يا زَيْدُ ويَسَعُ » ، و« أل » في نحو « الطير » مؤثِّرَةٌ تعريفًا وتركيبًا ما ، فأشبه ما هي فيه المضاف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٧ــ وَإنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ ألْ مَا نُسِّقَا ... فَفِيْهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٩ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣٦/٤ ، والدرر ٤٧٢/٢ ، والتسهيل ص ١٨١ - ١٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ ، وشرح المفصل ٢/٢ - ٣ ، والكتاب ١٨٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٩ ، والمقتضب ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ والطيرَ ﴾ ؛ بالنصب ، وقرأها (والطيرُ) ؛ بالرفع : أبو عمرو وعاصم والسلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وروح ونصر وعبيد بن عمير . انظر الإتحاف ص ٣٥٨ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٧ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ٣٦/٤ ، والدرر ٤٧٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٢/٢ - ٣ ، والكتاب ١٨٧/٢ .

(٤) المقتضب ٢١٢/٢ - ٢١٣ .

(٥) الكتاب ١٨٦/٢ - ١٨٧ .

(و) القسم (**الرابع : ما يُعطى**) حال كونه (**تابعًا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل والمنسوق المجرد من** : أل) فيُضَم إن كان مفردًا ، ويُنصَب إن كان مضافًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٦ـ . . . . وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلاَ

وذلك (**لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ، تقول**) في البدل المفرد : (**يا زَيْدُ بِشْرُ ، بالضم**) من غير تنوين ، كما تقول : يا بشرُ ، (**وكذلك**) تقول في المنسوق المفرد المجرد من « أل » : (**يا زَيْدُ وبِشْرُ**) بالضم من غير تنوين ، كما تقول يا بشرُ .

(**وتقول**) في البدل المضاف : (**يا زَيْدُ أبا عبدِ الله**) بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبدِ اللهِ ، (**وكذلك**) في المنسوق والمضاف المجرد من « أل » : (**يا زَيْدُ وأبا عبدِ**) اللهِ ، بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبدِ اللهِ .

(**وهكذا حكمهما**) ، أي البدل والمنسوق المجردين من « أل » ، (**مع المنادى المنصوب**) ، فيضمان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين ، تقول : يا أبا عبدِ اللهِ بشرُ ويا عبدَ اللهِ وبشرُ ، بضم بشر فيهما ، ويا عبدَ اللهِ أخا زَيْدٍ ، ويا عبدَ اللهِ وأخا زَيْدٍ ، بنصب الأخ فيهما .

قال في التسهيل[1] : خلافًا للمازني [١٧٧] والكوفيين في تجويز : يا زَيْدُ وعمرًا . وقال في شرح [١٠٠/أ] التسهيل[2] : أجروا المنسوق العاري من « أل » مجرى المقرون بها . قال : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم يُنْوَ إعادة « يا » فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين ، كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد . اهـ .

---

(١) التسهيل ص ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٠٢ .

(الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء)

الدالة على المتكلم

(وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لغة واحدة ، وهو) المنادى (المعتل) بالألف أو الياء ، (فإن ياءه) المضاف هو إليها (واجبة الثبوت والفتح نحو : يا فتايَ ويا قاضيَّ) ، فلا يجوز حذفها للإلباس ، ولا إسكانها ، لئلا يلتقي ساكنان ، ولا تحريكها بالضم أو الكسر ، لثقلهما[1] على الياء .

(و) القسم (الثاني : ما فيه لغتان ، وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ (فإن ياءه ثابتة لا غير) ؛ فإنها في حكم الانفصال فلم تُمازج ما اتصلت به ، فليست كياء « قاضٍ » ، (وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مُكْرِمِي ويا ضَارِبِي) . وهل أصلها السكون أو الفتح ؟ بقولان تقدما في باب المضاف إلى ياء المتكلم ، واحتُرِز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فإن إضافته محضة ، وفي يائه[2] اللغات الست الآتية .

(و) القسم (الثالث : ما فيه ست لغات ، وهي ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين ، (وليس أبًا ولا أمًّا ، نحو : يا غلامي ، فالأكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُون ﴾) [الزمر/١٦] أجريَ المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة ، نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر/٤] (ثم ثبوتُها ساكنة) على الأصل في البناء (نحو : ﴿ يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾) [الزخرف/٦٨] (أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف ، (نحو : ﴿ يَا عِبَادِيَ الذينَ [١٠٠/ب] أَسْرَفُوا ﴾) [الزمر/٥٣] وإنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرًا إلى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم .

(١) في « ب » : (لثقلها) .

(٢) في « ب » : (وبابه) .

(**ثُمَّ قَلْبُ الكسرة فتحة و**) قلْب (**الياء ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن الألف أخف من الياء ، (**نحو** : ﴿ **يَا حَسْرَتَا** ﴾) [الزمر/٥٦] والأصل : يا حَسْرَتِيَ ، بكسر التاء وفتح الياء ، ثم قيل : يا حَسْرَتَيَ ، بفتحهما[١] ، ثم قيل : يا حَسْرَتَا[٢] ، بقلب الياء ألفًا .
(**وأجاز الأخفش**) والفارسي والمازني (**حذف الألف**) المنقلبة عن الياء (**والاجتزاء بالفتح**) عنها ، فتقول : يا حَسْرَةَ ، (**كقوله**) : [من الوافر]

٧٠٧ـ وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي (**بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّي**)

فالباء في « بلهف » متعلقة بـ « راجع » ومجرورها قول محذوف (**أصله : بقولي**) ، ولهف : منادى سقط منه حرف النداء ، والأصل : (**يا لَهْفَا**) فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة . والمعنى : ولست راجعًا ما فات مني بقولي : يا لَهْفي ، ولا بقولي : يا ليتني فعلْتُه ، ولا بقولي : لو أني فعلْتُ[٣] . والحاصل أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة « لو » .

(**ومنهم من**) يحذف الياء[٤] و(**يكتفي من الإضافة بنيَّتِها ، ويضم الاسم**) المضاف [١٧٨] للياء ، (**كما تُضَمُّ المفردات**) في غير الإضافة . (**وإنما يُفعل ذلك**) الضم (**فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافًا**) كالأم والأب والرَّب[٥] ، حملاً للقليل على الكثير ، (**كقول بعضهم : يا أمُّ لا تفعلي**) بضم الْميم . حكاه يونس[٦] . (**وقراءة آخر** : ﴿ **رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ** ﴾) [يوسف/٣٣] بضم « ربُّ »[٧] لأن الأم والرب الأكثر فيهما أن

---

(١) في « أ » : (بفتحها) .

(٢) في « ب » : (يا حسرتي) .

٧٠٧- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٣/٢ ، ١٧٩ ، والإنصاف ٣٩٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٧/٤ ، وخزانة الأدب ١٣١/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، ورصف المباني ص ٢٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/١ ، ٧٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٢١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥ ، ولسان العرب ٣٢١/٩ (لهف) ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤٨/٤ ، والمقرب ١٨١/١ ، ٢٠١/٢ ، والممتع في التصريف ٦٢٢/٢ .

(٣) في « ب » : (فعلته) .

(٤) في « ب » : (الفاء) .

(٥) سقطت من « ب » .

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٤١٢ ، والكتاب ٢١٣/٢ .

(٧) الرسم المصحفي : ﴿ ربِّ ﴾ ؛ بالكسر ؛ وقرئت بالضم : (ربُّ) . انظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٢ .

لا يناديا إلا مضافين للياء ، والأصل : يا أمي ويا ربي ، فحذفت الياء تخفيفًا وبنيا على الضم تشبيهًا بالنكرة المقصودة ، بخلاف : يا عدوي ، فلا يجوز : يا عدو ، بحذف الياء ، [١٠١/أ] وضم الواو . قاله شارح اللباب . لأن نداءه مضافًا للياء لم يكثر .

وظاهر كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة لا بالقصد والإقبال ، وقد صرح في « النهاية » بالثاني فقال[1] : جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم ، وهذه الضمة كهي في : يا رجلُ ، إذا قصدت رجلاً بعينه . اهـ . ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على إسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله :

٥٩٢ــ وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

والأظهر أن تعريفه بالإضافة الْمَنْوِيَّة ، لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء ، ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه .

(و) القسم (**الرابع : ما فيه عشر**[2] **لغات ، وهو الأب والأم ، ففيهما مع اللغات الست**) المتقدمة أربع أخر[3] يأتي ذكرها ، وأفصح الست حذف الياء وإبقاء الكسرة ، نحو : يا أبِ ويا أمِّ ، بكسرهما ، ثم إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو ، يا أبي ويا أمي ، ثم قلبها ألفًا نحو : يا أبَا ويا أمَّا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو : يا أبَ و يا أمَّ ، بفتحهما ، وأقلها الضم نحو ، يا أبُ ويا أمُّ بضمهما .

والأربعة الباقية (**أن تعوض**[4]) أنت (**تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها ، وهو الأكثر**) في كلامهم ، لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه[5] قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحًا ، وتوجيه الفراء[6] بأن الياء في النية ردَّه الزجاج[7] بأنه لا يقال : يا أبَتِي .

(**أو تفتحها ، وهو الأقيس**) ، لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس ، وقيل : لأن الأصل : يا أبَتَا ، ويردُّه ما رَدَّ قول الفراء .

(١) انظر شرح المرادي ٣٠٥/٣ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (أربع لغات) .

(٤) في « ب » : (تُضم) .

(٥) في « ب » : (من الكسرة التي كان يستحقها) .

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ .

(٧) في « ط » : (الزجاجي) . وانظر قول الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٨٩/٣ .

[١٠١/ب] (**أو تضمها على التشبيه بنحو : ثُبَةٍ وهِبَةٍ ، وهو شاذّ**) ، حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع : يا أُمَّتِ ، بالضم[١] ، وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج[٢] ، (**وقد قرئ بِهِنَّ**) فبالكسر قرأ الجميع[٣] إلا ابن عامر ، وبالفتح قرأ ابن عامر[٤] ، وبالضم قرئ في الشواذ[٥] . (**وربَّمَا جُمع بين التاء والألف فقيل : يا أَبَتَا ويا أُمَّتَا**) ، وعليه قوله : [من الرجز]

٧٠٨- يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا

وهو جَمْعٌ بين العِوَض والْمُعَوَّض (**فهو كقوله**) : [من الرجز]

٧٠٩- (**أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا**)

(**وسبيل ذلك الشعر**) .

وزعم ابن مالك[٦] أن الألف في « يا أبتا » هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث ، وأنها ليست بدلاً من الياء . والأول قول ابن جني[٧] . وربما جُمِعَ

(١) في الكتاب ٢١١/٢ : (يا أمةُ لا تفعلي) .

(٢) انظر الارتشاف ١٣٧/٣ .

(٣) كما في الرسم المصحفي في قوله تعالى : ﴿ يا أبتِ ﴾ [يوسف/٤] .

(٤) كذلك قرأها أبو جعفر ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢/٢ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤١٣ ، والدرر ٥١٥/٢ .

(٥) لم تنسب قراءة الضم إلى أحد من القراء ، وقد ذكرها الفراء في معاني القرآن ٣٢/٢ ، وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٩٠/٣ : (وأما « يا أبةُ إني » ؛ بالرفع ؛ فلا يجوز إلا على ضعف ، لأن الهاء ها هنا جعلت بدلاً من ياء الإضافة) .

٧٠٨- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/٧، ٩٠/٢ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤ ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٣١٠/٢ ، وتهذيب اللغة ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٦/١ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، والخصائص ٩٦/٢، والدرر ٢٧٧/١ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٢٤ ، ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، وشرح الأشموني ١٣٣/١ ، ٤٥٨/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١١٨/٣ ، ١٢٠ ، ٨٧/٨ ، ٣٣/٩ ، واللامات ١٣٥ ، ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ، والمقتضب ٧١/٣ ، ومغني اللبيب ١٥١/١ ، ٦٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٢/١ ، وتاج العروس (الياء) .

٧٠٩- تقدم تخريج الرجز برقم ٧٠٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٣٢٧/٣ .

(٧) اللمع ص ١٧٥ .

بين التاء والياء فقيل : يا أبَتِي ويا أمَّتِي ، وعليه قوله : [من الطويل]

٧١٠– أيَا أبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإنَّمَا لَنَا أمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وهو ضرورة خلافًا لكثير من الكوفيين ، والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه ، وهو الياء . وربما قيل : يا أبَاتُ ، وعليه قوله : [من الطويل]

٧١١– .... كَأنَّكَ فِينَا يَا أبَاتُ غَرِيبُ

فقيل : أراد : يا أبَتُ ثم أشبع . وقيل : أراد : يا أبَتَا ثم قَلَبَ . [١٧٩] وقيل : أراد يا أبَا على لغة القصر ، ثم قدَّر لَحَاق الياء وأبدل منها التاء[١] ، واقتصر في النظم على قوله :

٥٩٤– وَفِي النِّدَا أبَتِ أُمَّتِ عَوَضْ وَاكْسِرْ أوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ

(**ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن**[٢] **ياء المتكلم إلا في النداء**) خاصة ، (**فلا يجوز : جاءني أبَتِ ، ولا : رأيتُ أبَتِ**) ، ولا : مررتُ بأبَتِ . (**والدليل على أن التاء في : يا أبَتِ ويا أُمَّتِ**[٣] ، [١٠٢/أ] **عوض من الياء ، أنهما لا يكادان يجتمعان**) عند البصريين وطائفة من الكوفيين ، (و) الدليل (**على أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء**) عند جمهور البصريين ، وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء[٤] ، وحجة البصريين أنها تشبه تاء[٥] صَيَاقِلَةٍ ، وحجة الفراء أنها عوض من حرف لا يتغير وقفًا ، وقد وقف أبو عمرو بالتاء[٦] وهو رأس البصريين ، ورُسِمَت في المصحف بالتاء ، ويجوز رسمها بالهاء .

٧١٠– البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٥٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، وشرح المرادي ٣١٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٥١/٤ .

٧١١– صدر البيت : (تقول ابنتي لما رأتني شاحبًا) ، وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد ص ٢٣٩ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (شحب) ، والاقتضاب ص ٦٤٥ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، والدرر ٥١٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، وشرح المرادي ٣١٩/٣ ، ولسان العرب ٨/١٤ ، ١٠ (أبي) ، ومقاييس اللغة ٢٥٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ .

(١) انظر الدرر ٥١٥/٢ – ٥١٦ ، والاقتضاب ص ٦٤٥ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤ .

(٢) في « أ » : (من) .

(٣) في « ب » : (أمتي) .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ .

(٥) في « أ » : (هذا) .

(٦) انظر الإتحاف ص ٢٦٢ .

(فصــــــــــــل)

(وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء) نحو : يا غلامَ غُلامِي **(فاليــاء ثابتة لا غير)** ، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى . وهي إما ساكنة أو مفتوحة **(كقولك : يا بْنَ أَخِي ويا بْنَ خَالِي)** ، ويا بنتَ أخي ويا بنتَ خالِي ، **(إلا إذا كان)** المنادى **(ابــنَ عَمٍّ أو ابنَ أُمٍّ)** ، أو ابنةَ عمٍّ أو ابنةَ أمٍّ ، **(فالأكثر)** حذف الياء و**(الاجتزاء بالكسرة عن الياء)** كقولك ، يا بْنَ عَمِّ ويا بنَ أمِّ ، بكسر الميم فيهما .

ثم قال الزجاجي[1] : لا تركيب ، بل إضافتان . وقــال في الارتشـاف[2] نقـلاً عـن أصحابه : إنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد ، وإنهم حذفــوا اليـاء حذْفَـها مـن خمسـة عشر ، إذا أضافوها للياء ، فليس إلا إضافة واحدة . اهـ .

(أو أن يفتحا) ، ثم قيل : **(للتركيب المزجي)** كقولك : يا بنَ عمَّ ويا بنَ أمَّ ، بفتح الميم فيهما . وقيل : الأصل عمَّا وأمَّا ، بقلــب اليـاء ألفًـا ، فحذفـت الألـف وبقيـت الفتحة دليـلاً عليـها . والأول : قيـل : هـو مذهـب سـيبويه والبصريـين[3] ، والثـاني قـول الكسائي والفراء[4] وأبي عبيدة ، وحكي عن الأخفش ، **(وقد قرئ في السبع : ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ ﴾**[الأعراف/١٥٠] [١٠٢/ب] **بالوجهين)** ، الكسر والفتح[5] ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٥٩٣ـــ وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَـا اسْتَمَرّ فِي يَـا بْـنَ أُمِّ يَـا بْـنَ عَـمِّ لا مَفَـرّ

(و) العرب **(لا يكادون يثبتون الياء ولا الألف)** فيهما **(إلا في الضرورة[6] ، كقوله)**

---

(١) انظر الجمل ص ١٦٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١٣٧/٣ .

(٣) الكتاب ٢١٤/٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١ .

(٥) الرسم المصحفي : ﴿ أمَّ ﴾ ؛ بالفتح ، وقرأها بالكسر : ابن عامر وحمزة والكسائي وخلــف وبكــر . انظر الإتحاف ص ٢٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٤/١ ، والنشر ٢٧٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٢ .

(٦) كذا قال ابن الناظم في شرحه ص ٤١٢ – ٤١٢ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/٢ ، ويرى المبرد في الاقتضاب أن إثبات الياء أجود ، أما ابن عقيل فقال في شرحه ٢٧٦/٢ : (لا يجوز إثبات اليــاء . . . . لأن التاء عوض من الياء ، فلا يجمع بين العوض والمعوّض عنه) .

وهو أبو زبيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر في مرثية أخيه : [من الخفيف]

٧١٢ـ (يَا بْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِـــي) أنْــتَ خَلَّيْتَنِـي لِدَهْـــرٍ شَــدِيدِ

(وقوله) ، وهو أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة : [من الرجز]

٧١٣ـ (يَا بْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي واهْجَعِي) وَانْمِي كَمَا يَنْمَى خِضَابُ الأَشْجَعِي

ويروى :

لاَ يَخْـرِقُ النَّـوْمُ حِجَـابَ مَسْـمَعِي ....

٧١٢- البيت لأبي زبيد في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ٢/١٧٠ ، والكتاب ٢/٢١٣، ولسان العرب ١٠/١٨٢ (شقق) ، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/١٧٩ ، وأوضح المسالك ٤/٤٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤٥٧ ، وشرح التسهيل ٣/٤٠٦ ، وشرح المرادي ٣/٣١٣ ، وشرح المفصل ٢/١٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٧٩ ، والمقتضب ٤/٢٥٠ ، وهمع الهوامع ٢/٥٤ .

٧١٣- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٣٤ ، وخزانة الأدب ١/٣٦٤ ، والدرر ٢/١٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٠ ، وشرح المرادي ٣/٣١٣ ، وشرح المفصل ٢/١٢ ، والكتاب ٢/٢١٤ ، ولسان العرب ١٢/٤٢٤ (عمم) ، والمحتسب ٢/٢٣٨ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤ ، ونوادر أبي زيد ص ١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤١ ، ورصف المباني ص ١٥٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٣ ، والمقتضب ٤/٢٥٢ ، وهمع الهوامع ٢/٥٤ .

(هـــذا بـــاب فـــي ذكـــر أســـماء لازمت النِّـــداء)

فلا تستعمل في غيره ، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليهًا ، وهي كثـيرة : (**منها فُلُ**) بضمتين (**وفُلَةُ**) بضم الفاء ، وهما عند سيبويه[1] كناية[2] عن نكرة مَنْ يعقِل من جنس الإنسان ، فـ « فُلُ » (**بمعنى رجل** ، و) فُلَةُ (**بِمَعْنَى امرأة**) .

(**وقال ابن مالك وجماعة**) منهم ابن عصفور وابن العلج : فُلُ وفُلَةُ كناية عـن عَلَم مَنْ يعْقِل ، فَفُلُ (**بمعنى زيدٍ** ، و) فُلَةُ (**بمعنى هند** ، **ونحوهما**) من أعلام الأناسيّ[3] . ولم يذكر ابن مالك ذلك صريْحًا وإنما لزم من قوله[4] : ويقــال : يـا فُـلُ للرجـلِ ، ويـا فُلَـةُ للمرأةِ ، بمعنى يا فلانُ ويا فلانَةُ ، فظاهر أن « فُلُ » و« فُلَةُ » كناية عن علَم من يعقِل ، لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة ، وهما كنايتان عن علَم من يعقل . قاله المرادي[5] .

(و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (**وَهَمٌ**) بفتح الهاء [١٨٠] مصدر وَهِمَ ، بالكسر : إذا غلط ، (**وإنَّما ذلك**) الذي هو (**بِمعنَى**) زيد وهند : (**فلانٌ وفلانةٌ**) ، لا : فُلُ وفُلَةُ .

(١) الكتاب ٢٤٨/٢ .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) الارتشاف ١٤٩/٣ .
(٤) شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣ .
(٥) شرح المرادي ٥/٤ .

والحق أن ما قاله ابن مالك [١٠٣/أ] مبني على أن أصل « فُلُ ، وفُلَةُ » : فلان وفلانة[1] ، وهو مذهب الكوفيين ، وقد صرح بذلك فلا وهم إلا على قول ابن عصفور ، فإنه لا يقول[2] : إن أصلهما فلان وفلانة .

ومذهب سيبويه أن لام « فُلُ » ياء محذوفة كـ « يَدٍ » ومادته « فَ لِ يَ » ، وتصغيره « فُلَيٌّ » إذا سُمِّي به[3] ، ومذهب الكوفيين أن لامه نون ، وأصله فلان ثم رُخِّم بحذف الألف والنون ، ومادته « فَ لَ نَ » ، وتصغيره « فُلَيْنٌ » . ورُدَّ بأنه لو كان أصله فلانًا لقيل في ترخيمه : فُلاَ ، ولما قيل في التأنيث : فُلَةُ ، ولما اختص بالنداء ، كما أن فلانًا كذلك ، (**وأما قوله**) ، وهو أبو النجم العجلي : [من الرجز]

٧١٤- تَضِلُّ مِنْهُ إبِلِي بالْهَوْجَلِ (**في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ**)

(**فقال ابن مالك**[4] : **هو « فُلُ » الخاص بالنداء ، استُعمل**) في غير النداء (**مجرورًا**) بـ « عن » (**للضرورة**) ، وصرَّح بذلك في النظم فقال :

٥٩٧- .... وَجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ

وليس كذلك ، (**والصواب أن أصل**) « فُلِ » (**هذا**) المجرور بـ « عن » : (**فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون**) ، والتقدير : أَمْسِكْ فلانًا عن فُلِ ، أي عن ذِكْرِهِ . في لَجَّةٍ ، بفتح اللام : أي اختلاط الأصوات . وليس حذف الألف والنون منه للترخيم وإنما هو (**للضرورة كقوله**) ، وهو لبيد : [من الكامل]

٧١٥- (**دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ**) فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

(١) شرح التسهيل ٤١٩/٣ .

(٢) المقرب ١٨٢/١ .

(٣) الكتاب ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ .

٧١٤- الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧ ، والطرائف الأدبية ص ٦٦ ، والمنصف ٢٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٨٩/٢ ، والدرر ٣٨٩/١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١ ، وشرح المفصل ١١٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١ ، والكتاب ١٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٤٩/٣ ، وأوضح المسالك ٤٣/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٦ ، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، وشرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، وشرح المرادي ٩/٤ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٧/١ .

(٤) شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣ .

٧١٥- البيت للبيد في ديوانه ص ١٣٨ ، والارتشاف ١٦٣/٣ ، والدرر ٤٩٩/٢ ، وسمط اللآلي ص ١٣ ، وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧ ، ولسان العرب ٣٧/٨ (تلع) ، ٥/١٣ ==

(**أي : دَرَسَ المنازلُ**) ، فحذف الزاي واللام ضرورة[١] .

ودرس : عفا ، ومتالع ، بضم الميم ، وبالتاء المثناة فوق : اسم موضع ، وقيل : جبل[٢] ، وكذلك « أبان » بالموحدة . والحبس ، بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة ، والسوبان ، بضم السين المهملة وسكون [١٠٣/ب] الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون : أسماء مواضع .

(**ومنها : لُؤْمَانُ ، بضم أوله وهمزة ساكنة ثانيه ، بمعنى كثير اللؤم**) والخبث ، (**ونَوْمَانُ ، بفتح أوله وواو ساكنة ثانيه ، بمعنى كثير النوم**) ، ولا يقاس عليهما[٣] ، وهذا معنى قول الناظم[٤] :

٥٩٥ــ وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

ومنها : فُعَل ؛ بضم الفاء وفتح العين ؛ المعدول عن فاعل كـ : غُدَر ، بالغين المعجمة ، وفُسَق ، سَبًّا للمذكر بمعنى : يا غادرُ ويا فاسقُ ، واختار ابن عصفور كونه قياسيًّا[٥] ، فيُقاس عليه ما أشبهه ، واختار ابن مالك كونه سماعيًّا[٦] ، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله :

٥٩٧ــ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُور فُعَلُ ولا تَقِسْ................

ومنها : فَعَالِ ؛ بفتح الفاء وكسر اللام ؛ المعدول عن فَاعِلَةٍ أو فَعِيلَةٍ ، كـ : فَسَاقِ وخَبَاثِ سَبًّا للمؤنث ، بمعنى : يا فاسقةُ ويا خبيثةُ ، (**وقوله**) وهو الحطيئة يهجو امرأته : [من الوافر]

٧١٦ــ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي (**إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لكَاعِ**)

=== (أبن) ، والمقاصد النحوية ٢٤٦/٤ ، وتاج العروس ٣٩٩/٢٠ ، ٤٠٠ (تلع) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢ ، وكتاب العين ١٧٣/١ ، والمسائل العسكريات ص ١١٦ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ .

(١) في الدرر ٤٩٩/٢ أن هذا الحذف هنا مستباح للضرورة ، بدليل أن « المنازل » لو سمي به مجردًا من الألف واللام لم يرخم بحذف الزاي واللام اتفاقًا) .

(٢) في الدرر ٥٠٠/٢ أنه جبل بنجد .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤١٥ : (لا يقاس على هذه الصفات بإجماع) ، وانظر شرح المرادي ٦/٤ .

(٤) في « ط » : (الناظم) .

(٥) المقرب ١٨٢/١ .

(٦) شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وهو أيضًا رأي ابن الناظم في شرحه ص ٤١٥ .

٧١٦- البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦، وجمهرة اللغة ص ٦٦٢ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥، والدرر ١٤٣/١، ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٥٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤ ، ولأبي الغريب ==

فـ « قعيدته » مبتدأ ، ولكاع : خبره ، (**فاستعمله**) في غير النداء (**خَبَرًا ضرورة**) ، وقيل : لا ضرورة ، والخبر قول[1] محذوف والتقدير : قعيدَتُهُ يقال لها : يا لَكَاعِ ، فحذف الخبر وحرف النداء . وقَعِيدَةُ الرَّجُلِ : امرأتُهُ ، سُمِّيَتْ بذلك للزومها البيت . ومعنى « لَكَاعِ » خَسِيْسَةٌ .

(**وينقاس**) فَعَالِ (**هذا**) الذي هو سبٌّ[2] للمؤنث ، (**وفَعَالِ بمَعْنَى الأمر** كـ : **نَزَالِ**) بمعنى انزلْ ، وتَرَاكِ بمعنى اتْرُكْ ، (**من كل فعل ثلاثي**) مجرد (**تام متصرف**) تصرفًا كاملاً ، (**فخرج نحو : دَحْرَجَ**) لأنه رباعي ، وشذَّ دَرَاكِ مِنْ أَدْرَكْ ، (**و**) خرج نحو (**كان**) لأنه ناقص ، (**و**) خرج نحو : (**نِعْمَ وبِئْسَ**) لأنهما جامدان ، وخرج نحو : يَذَرُ ويَدَعُ ، [١٠٤/أ] لأنهما ناقصا التصرف . هذا مذهب سيبويه[3] ، (**و**) خالفه (**المبرد**) في البابين فقال[4] : لا يقال منهما إلا ما سُمِعَ ، و (**لا يقيس فيهما**) ، والأول أصح ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٩٥ــ .... وَاطَّرَدَا
٥٩٧ــ فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ والأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي

--- النضري في اللسان ٣٢٣/٨ (لكع) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣ ، وشرح المرادي ١٠/٤ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وهمع الهوامع ٨٢/١ ، ١٧٨ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ب » : (لسبّ) مكان (هو سب) .

(٣) الكتاب ١٧٨/٣ ، ٢٨٠ .

(٤) الكامل ص ٥٨٧ .

(هــذا بــاب الاســتغاثة)

وهي نداءُ مَنْ يُخَلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ أو يُعِيْنُ على مَشَقَّةٍ .

(**إذا استُغِيث اسم منادى وجب كون الحرف**) الذي ينادى به المستغيث (يا) لأنها أم حروف النداء ، (و) وجب (**كونها مذكورة**) ، لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت ، كما تقدم ، والحذف منافٍ لذلك . (**وغلب**) في المنادى المستغاث (**جرّه بلام واجبة الفتح**) لأنه واقع [١٨١] موقع المضمَر ولام الجر تفتح معه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٨ــ إذَا اسْتُغِيْثَ اسْمُ مُنَادًى خُفِضَا بِاللاَّمِ مَفْتُوحًا . . . .

(**كقول عمر** ﷺ **عنه** : « **يا لَلّه**) لِلْمُسْلِمِيْنَ »[1] ، (**وقول الشاعر**) : [من الخفيف]

٧١٧ــ (**يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي**) لأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ

(**إلا إن كان**) المستغاثُ ياءَ المتكلم نحو : يا لِي ، أو (**معطوفًا**) على مستغاث (**ولم تُعَدْ معه « يا » فتُكْسَر**) اللام ، نحو يا لَزَيْدٍ ولِعَمْرو لِلْمُسْلِمِيْنَ ، فإن أعيدت معه « يا » فُتحت اللام ، نحو : يا لَزَيْدٍ ويا لَعَمْرٍو لِلْمُسْلِمِيْنَ ، وعليه البيت السابق ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٩ــ وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوْفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بالكَسْرِ ائْتِيَا

---

(١) شرح قطر الندى ص ٢١٨ ، والأصول ٣٥٢/١ .

٧١٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٧، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣ ، وشرح المرادي ١٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٤ .

(ولام المستغاث له مكسورة دائمًا) على الأصل (كقوله) ، وهو عمر ﷺ : (يا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ) بكسر لام « للمسلمين » . (وكقول الشاعر) : [من البسيط]

٧١٨ـ يُبْكِيْكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ (يَا لَلْكُهُوْلِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ)

بكسر لام العجب ، إلا أن يكون المستغاث [١٠٤/ب] له ضميرًا غير ياء المتكلم فتُفْتَحَ لامه نحو : يا لَزَيْدٍ لَكَ ، أو : لَهُ .

ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين ، تقول : يا لَكَ لِي ، تستغيث المخاطَب لنفسك . قاله في النهاية . (ويجوز أن لا يُبْتَدَأَ المستغاث باللام ، فالأكثر حينئذ أن يُخْتَمَ بالألف) عوضًا من اللام ، ومن ثم لا يجتمعان ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٠٠ـ وَلَامُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ....

(كقوله) : [من الخفيف]

٧١٩ـ (يَا يَزِيْدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ) وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

فـ « يزيدا » مستغاث ، والألف فيه عوض من اللام ، و « لآمل » بكسر اللام مستغاث له ، وهو اسم فاعل « أَمَلَ » و « نَيْلَ » مصدر « نال » مفعول آملٍ ، والعزُّ مقابل الْهَوَانِ ، والغِنَى مقابل الفَاقَةِ ، والفَاقَةُ : الفقْرُ ، والْهَوَانُ : الذُّلُّ .

(وقد يخلو) المستغاث (منهما) أي من اللام والألف ؛ فيُعْطَى ما يستحقُّه لو كان منادى غير مستغاث ، كقولك : يا زيدُ لِعَمْرو ، و(كقوله) : [من الوافر]

٧٢٠ـ (أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيْبِ) وَلِلْغَفَلاَتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيْبِ

فـ « ألاَ » حرف تنبيه واستفتاح ، وقوم : مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفةً اجتزاءً بالكسرة ، وللعجب : مستغاث له ، وللغفلات : عطف عليه ، والأريب : العالم بالأمور .

٧١٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٧/٤ ، وخزانة الأدب ١٥٤/٢ ، والدرر ٣٩٣/١ ، ورصف المباني ص ٢٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٧ ، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣ ، وشرح قطر الندى ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣ ، وشرح المرادي ١٨/٤ ، ولسان العرب ٥٦٣،٥٦٠/١٢ (لوم) ، والمقاصد النحوية ٢٥٧/٤ ، والمقتضب ٢٥٦/٤ ، والمقرب ١٨٤/١، وهمع الهوامع ١٨٠/١ .

٧١٩-البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٩/٤ ، والجنى الداني ص ١٧٧ ، والدرر ٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٩ ، وشرح الأشموني ٤٦٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٧/٣ ، وشرح المرادي ٢٣/٤ ، ومغني اللبيب ٣٧١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٦٢/٤ .

٧٢٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٩ ، وشرح الأشموني ٤٦٣/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٢١ ، وشرح المرادي ٢٣/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦٣/٤ .

(**ويجوز نداء المتعجَّب منه فيُعامَل معاملة المستغاث**) من غير فرق ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٠ـ .... وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفَ

وهو على قسمين : أحدهما أن يرى أمرًا عظيمًا فينادي جنسَه ، (**كقولهم : يـا لَلْمَاءِ ويا لَلدَّوَاهِي ، إذا تعجَّبوا مِنْ كَثْرَتِهِمَا**) ، والثاني أن يـرى أمـرًا يستعظمه فينـادي مَنْ له نِسْبَةٌ إليه ومُكْنَةٌ فيه نحو : يا لَلْعُلَمَاءِ ، ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قولـه : [١٠٥/أ] [من الرجز]

٧٢١ـ يَـا عَجَبًـا لِـهَذِهِ الفُلَيقَـهْ هَـلْ تُذْهِبَـنَّ القُوَبَـاءَ الرِّيقَـهْ

وهذا البيت لأعرابي أصابته قُوَبَـاءُ فقيـل لـه : اجعـل عليـها شيئًا مـن ريقـك وتَعَهَّدْهَا بذلك فإنها ستذهب ، فتعجَّبَ من ذلك ، والفُلَيْقَةُ : الداهية . وقد يخلو المتعجَّب منه من اللام والألف نحو : يا عَجَبُ .

٧٢١- الرجز لابن قنان في لسان العرب ٦٩٣/١ (قوب) ، والتنبيه والإيضاح ١٣٠/١ ، وبـلا نسـبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤ ، وجمهرة اللغة ص ٩٦٥ ، ١٠٢٦ ، ١٢٣٣ ، والجنى الداني ص ١٧٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢ ، وكتاب اللامات ص ٨٨ ، ومغـني اللبيـب ٣٧٢/٢ ، والمنصف ٦١/٣ ، وتهذيب اللغة ٣٥١/٩ ، وتاج العـروس ٨٦/٤ (قـوب) ، (فلـق) ، ومقاييس اللغة ٣٧/٥ ، وديوان الأدب ٣٨٢/٣ .

(هــذا بــاب النُّـدْبَة)

بضم النون .

(حُكْمُ المندوب وهو المتفجَّع عليه حقيقةً) ، كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٧٢٢- .... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

أو حُكْمًا ، كقول عمر بن الخطاب ﷺ وقد أُخْبِرَ بجرَب شديد أصاب قومًا من العرب : واعُمَرَاهْ واعُمَرَاهْ .

(أو المتوجَّع منه) لكونه مَحَلَّ أَلَمٍ ، كقول قيس العامري : [من الطويل]

٧٢٣- فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِي ... وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

أو لكونه سبب أَلَم ، كقول ابن قيس الرقيات : [من الكامل]

٧٢٤- تَبْكِيْهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ

وكقول القائل : وامُصِيبَتَاهْ ، لأن الرزية ، والمصيبة سببا[1] الأَلَمِ الذي حصل له .

٧٢٢- صدر البيت : (حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيْمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٦٩١ .

٧٢٣- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٣٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٦٤/٢ ، وشرح المرادي ٢٥/٤ .

٧٢٤- البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٩/١ ، وشرح التسهيل ٤١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٥/٤ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧٢/٤ .

(١) في « ب » : (لسبب) .

وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى ، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك ، ومن ثم منعوا في النداء : يا غلامَكَ ، لأن خطاب أحد المسمَّيَيْن يناقض خطاب الآخر ، ولا يُجمَع بين خطابين ، وأجازوا في الندبة : واغُلاَمَكَ ، فلذلك [١٨٢] قالوا : حُكْمُ المندوب (**حُكْمُ المنادى**) ، وقال الناظم :

٦٠١ـ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوْبٍ . . . .

(**فيُضَمُّ**) إن كان مفردًا كما (**في نحو : وَا زَيْدَا** ، **ويُنْصَبُ**) إن كان مضافًا ، [كما][1] (**في نحو : وَا أَمِيْرَ المؤمنيْنَ**) ، أو مطولاً ، كما في نحو : وَا ضَارِبًا عَمْرًا ، وإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله : [من الرجز]

٧٢٥ـ وَا فَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ

(**إلا أنه لا يكون**[2] **نكرة كـ : رجل**) [٥/١٠٥/ب] فلا يقال : وَا رَجُلاَهْ ، خلافًا للرياشي[3] مُدَّعِيًا أنه جاء في الحديث : « وَا جَبَلاَهْ » فإن صحّ فهو نادر .

(**ولا**) معرَّفًا (**مبهمًا كـ : أيٍّ**) والمضمر (**واسم الإشارة والْموصول**) ، فلا يقال : وَا أَيُّهَاهْ ، ولا : وَا أَنْتَاهْ ، ولا : وَا هَذَاهْ ، ولا : وَا مَنْ ذَهَبَاهْ ، لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يُنْدَب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠١ـ . . . . وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

(**إلا ما**) كان موصولاً غير مبدوء بـ « أل » و(**صِلَتُه مشهورة** ، **فَيُنْدَبُ**) عند الكوفيين خلافًا للبصريين (**نحو : وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ**[4] ، **فإنه**) في شهرته (**بِمَنْزِلَة : وَا عَبْدَ الْمُطَّلِبَاهْ**) ، وذلك شاذ عند البصريين[5] . واتفق الْجميع على منع ندبة الْموصول

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

٧٢٥- الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ٣٧٤/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٤٤/٣ ، والدرر ٣٩٢/١ ، ورصف المباني ص ٢٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٧/٤ ، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢ ، والمقرب ١٨٤/١ ، وهمع الهوامع ١٧٢/١ ، ١٧٩ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (أن يكون) مكان (أنه لا يكون) .

(٣) في « ب » : (الفارسي) . انظر الارتشاف ١٤٣/٣ .

(٤) الإنصاف ٣٣٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٢ .

(٥) انظر الإنصاف ٣٦٢/١ ، المسألة رقم ٥١ .

المبدوء بـ « أل » وإن اشتهرت صلته ، فلا يقال : وَا الَّذِي حَفَرَ بئْرَ زَمْزَمَاهْ ، إذ لا يُجْمَع بين حرف الندبة و « أل » وبذلك يقيَّد قولِ الناظم :

٦٠٢ــ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُــوْلُ بــالذي اشْتَهَرَ كَبِـئْرَ زَمْــزَمٍ يَلِــيْ وَا مَــنْ حَفَــرْ

وتقدم الخلاف في ندائه . وأصل زَمْزَمٍ : زَمَمَ ، أبدِلَت الميم الثانية زايًا . قاله في الفردوس .

(**إلا أن الغالب أن يُختَمَ بالألف**) إطالةً للصوت (**كقولــه**) ، وهــو جريـر : [من البسيط]

٧٢٦ــ . . . . (**وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَــرَا**)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٣ــ وَمُنْتَـهَى الْمَنْـدُوْبِ صِلْـهُ بـالأَلِفْ . . . .

وأما لحاقها توابعَ المندوب فقال ابن الخبار في « النهاية » : إنه لا خلاف في جـواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنًا بين عَلَمَيْنِ نحو : وَا زَيْدُ بــن عَمْـرَا ، وأمـا البـدل والبيـان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد ، وعنــدي [١٠٦/أ] أنـها تدخل آخر البدل ؛ لأنه قائم مقام المبدل منه ، فتقول : وَا غُلاَمَنَــا زَيْـدَاهْ ، وتدخـل العطـف النَّسَقِيَّ نحو : وَا زَيْدُ وعَمْرَاهْ . اهـ .

وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر ﷺ : وَا عُمَرَاهْ وَا عُمَرَاهْ .

(**ويُحذف لهذه الألف ما قبلها**[1] **من ألف [١٨٣] نحو : وَا مُوسَـــــاهْ**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٣ــ . . . . مَتْلُوُّهَــا إنْ كَــانَ مِثْلَــهَا حُــذِفْ

وأجاز الكوفيون قياسًا قلب الألف ياء فقالوا[2] : وَا مُوسَيَاهْ .

(**أو**) من (**تنوين**) ظاهر أو مقدَّر (**في**) آخِرِ (**صلة ، نحو : وَا مَنْ حَفَرَ بِـئْرَ زَمْزَمَاهْ**) ، بحذف التنوين من زمزم ، فإنه منصرف باعتبار أنه عَلَم على القَلِيبِ ، وإن اعتبر أنه علَم على البئر فهو غير منصرف ، وفيه تنوين مقدر ، كما صرح به في أول باب الإضافة .

(**أو**) تنوين (**في مضاف إليه نحو : وَا غُلاَمَ زَيْدَاهْ ، أو في**) عَلَم[3] (**مَحْكِيٍّ**

٧٢٦- صدر البيت : (حُمِّلْتَ أمْرًا عَظِيْمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ) وقد تقدم تخريجه برقم ٦٩١، كما تقدم برقم٧٢٢.

(١) في « ب » : (من) .

(٢) انظر شرح المرادي ٢٨/٤ .

(٣) في « ب » : (فعل) .

نحو : وَا قَامَ زَيْدَاهْ ، فِيمَنْ[1] اسْمُهُ : قَامَ زَيْدٌ) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٤ـ كَذَاكَ تَنْوِيـنُ الـذي بـهِ كَمَـلْ مِـنْ صِلَـةٍ أَوْ غَيْرِهَـا ....

وأجاز الكوفيون حذف التنوين وإثباته مع فتحه ، [2]فيقولون : وَا غُلَامَ زَيْدَنَاهْ[3] ، مُحَافَظَةً على بقاء ألف الندبة ، ومع كسره وقلب الألف ياء[2] ، فيقولون : وَا غُلَامَ زَيْدَنِيهْ[4] ، على أصل التقاء الساكنين .

وأجاز الفراء حذْف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلْب الألف ياء ، فيقول : وَا غُلَامَ زَيْدِيهْ ، ولا يُجيز البصريون إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كما في اجتماع الأَلِفَيْن .

(و) يُحذف لهذه الألف ما قبلها (من ضمَّة) بنائيَّة (نحو : وَا زَيْـدَاهْ) ووَا مُنْذَاهْ فيمن اسْمُه « مُنْذُ » (أو كسرة) إعرابية (نحو : وَا عَبْدَ الْمَلِكَاهْ ، أو) بنائيَّة نحو : (وَا حَذَامَاهْ) لأن ما قبل الألف لا يكون مضمومًا ولا [١٠٦/ب] مكسورًا .

(فإن أوقع حذْف الكسرة أو الضمة في لَبْسٍ أُبْقِيَا وجُعِلَت الألفُ ياءً بعـد الكسرة نحو : وَا غُلَامَكِي) ، إذ لو قيل ، وَاغُلَامَكَا ، التبس بالمذكَّر ، (وواوًا بعد الضمة نحو : وَا غُلَامَهُو ، أو : وَا غُلَامَكُمُو) ، إذ لو قيـل : وَا غُلَامَـهَا ، وَا غُلَامَكُمَـا ، التبس المذكَّر بالمؤنث في الأولى ، والجمع بالمثنى في الثانية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٥ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًـا أَوْلِـهِ مُجَانِسَـا إنْ يَكُـنِ الفَتْـحُ بِوَهْـمٍ لَابِسَـا

(ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف الْمَـدِّ) الثلاثـة توصـلاً إلى زيادة المدِّ ، نحو : وَا زَيْدَاهْ ، وَا غُلَامَكِيهْ ، وَا غُلَامَكُمُوهْ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٦ـ وَوَاقِفًـا زِدْ هَـاءَ سَـكْتٍ إنْ تُـرِدْ ....

فإن وصلْتَ حذفْتَها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي : [من البسيط]

٧٢٧ـ وَا حَـرَّ قَلْبَـاهُ مِمَّـنْ قَلْبُـهُ شَـبِمُ ....

ولك حينئذ ضمُّها تشبيهًا بهاء الضمير وكسرُها علـى أصـل التقـاء السـاكنين ، أجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين .

---

(١) بعده في « ب » : (كان) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) في « ط » : (زيداه) .

(٤) في « ط » : (زيديه) .

٧٢٧- عجز البيت : (ومن بجسمي وحالي عنده سقمُ) ، وهو للمتنبي في ديوانـه ٨٠/٣ ، وخزانـة الأدب ٢٧٦/٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٤٤/١٠ .

(فصـــــــــــــــــــــل)

(**وإذا نُدِبَ المضاف للياء**) الجائزُ فيه اللغات الست (**فعلى لغة من قال : يا عَبْدِ ، بالكسر ، أو يا عَبْدُ ، بالضمِّ**) ، أو يا عَبْدَ ، بالفتح ، مع حذف الياء فيهن ، (**أو يا عَبْدَا بالألف**) المنقلبة عن الياء (**أو يا عَبْدِيْ ، بالإسكان**) في الياء ، (**يقال**) في هذه اللغات الخمس : (**وَا عَبْدَا ، وعلى لغة مَنْ قال : يا عَبْدِيَ ، بالفتح**) في الياء ، (**أو يا عَبْدِيْ ، بالإسكان**) في الياء (**يقال : وَا عَبْدِيَا ، بإبقاء الفتح على الأول**) وهو : يا عَبْدِيَ ، بالفتح ، (**واجتلابه على الثاني**) وهو : يا عَبْدِيْ ، بالإسكان .

(**وقد تبيَّن**) من جواز : وَا عَبْدَا ووَا عَبْدِيَا في يا عَبْدِيْ ، بالإسكان ، (**أنَّ لِمَنْ سكَّنَ الياء أن يَحْذِفَها**) في الندبة ويقول : وَا عَبْدَا ، (**أو يفتحها**) ويقول : وَا عَبْدِيَا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٧ـ وَقَائِلٌ وَا عَبْدِيَا وَا عَبْدَا مَنْ في النِّدَا اليَا ذَا سُكُوْنٍ أَبْدَى

(**والفتح رأي سيبويه**[١]) ، وهو أقيس وأقلُّ عملاً ، [١٠٧/أ] (**والحذف رأي المبرد**[٢]) .

والحاصل أنه إذا نُدِبَ على لغة من حذف الياء[٣] ، فإن كان ما قبلها مفتوحًا أُقِرَّت الفتحة على حالها وأُتِيَ بألف الندبة ، وإن كان مكسورًا أو مضمومًا جُعِلَ بدل الكسر والضمة فتحة وزيدت الألف ، وعلى لغة من أبدل الياء ألفًا حُذِفَت الألف المبدلة وزيدت ألف الندبة ، كما يُفْعَلُ ذلك بالمقصور ، وعلى لغة من أثبت الياء مفتوحة زيدت الألف ولم تحتج إلى عملٍ ثان ، لأن الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الألف ، وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذفُ الياء لالتقاء الساكنين ، وإبقاؤها مفتوحة .

(**وإذا قيل : يا غُلامَ غُلامِي ، لَمْ يَجُزْ في الندبة حَذْف الياء ؛ لأن المضاف إليها**) ، وهو غلام الثاني ، [١٨٤] (**غير منادى**) لأنه مضافٌ إليه المنادى ، والمضاف إليه المنادى غير منادى ، وحُكْمُ[٤] المندوب حكم المنادى ، فلمَّا لَمْ يُحْذف في النداء لم يُحْذف في الندبة ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) الكتاب ٢٢١/٢ .

(٢) في المقتضب ٢٧٠/٤ أنه أجاز الفتح والحذف .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) بعده في « ب » : (منادى) .

(هذا باب الترخيم)

وهو لغة : التسهيل والتليين ، يقال : صوت رخيم ، أي : سهل لين .

واصطلاحًا : حَذْفُ بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وهما المذكوران في هذا الباب ، وترخيم التصغير ، وسيأتي في باب التصغير[1] .

(يَجوز ترخيم الْمُنادى ، أي حذف آخره تَخفيفًا[2] ، وذلك بشرط كونه معرفة) ، لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها ، وخَصَّ الآخر بذلك لأنه محل التغيير . **(غير مستغاث)** مجرور باللام ، **(ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد فلا [١٠٧/ب] يُرَخَّم نحو قول الأعمى : يا إنسانًا خُذْ بِيَدِي)** ، لأنه نكرة ، **(ولا)** نحو[2] **(قولك : يا لَجَعْفَرٍ)** ، لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عَمِلَتْ في موضعه ، فإن لم يُجَرّ باللام جاز ترخيمه ، نص على ذلك سيبويه في كتابه[3] ، وأقرَّه عليه شُرَّاحُهُ كالصَّفَّار وابن خروف والسيرافي ، وعبارة التسهيل تقتضيه[4] ، فإنه قيَّد المنادى بكونه مبنيًّا ، والمستغاث المجرور باللام مُعْرَبٌ ، وغير المجرور المفرد مبني ، وشاهد ترخيمه قوله : [من الوافر]

---

(١) في « ب » ، « ط » : (بابه) مكان (باب التصغير) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الكتاب ٢/٢٤٠ .

(٤) التسهيل ص ١٨٨ .

٧٢٨ـ .... أعامِ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَـةَ بْـنِ سَعْدِ

قال ابن الضائع : وهذا ضرورة . وقد ناداه بغير « يا » وذلك ممنوع . وسُمِعَ ترخيمه ومعه اللام كقوله : [من الرمل]

٧٢٩ـ كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ

وهو ضرورة اتفاقًا .

(و) لا يُرَخَّم نحو : (وَا جَعْفَرَاهْ) ، لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته صورة المنادى ، لأنه لا يُطْلَب إقباله . (و) لا يُرَخَّم نحو : (يا أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ) ، لأن المضاف إليه مُنَزَّل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة . (و) لا يُرَخَّم نحو : (يا تَأَبَّطَ شَرًّا ، علَمًا) ، لأن أصله الجملة ، وجزؤها الثاني ليس منادى ، (و) نُقِل (**عن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عَجُزِ المضاف إليه**[1] **تمسكًا بنحو قوله**) : [من الطويل]

٧٣٠ـ (**أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّة**) سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيْتَةٍ فَيُجِيْبُ

أراد : يا أبا عروةَ ، فحذف حرفَ النداء ورَخَّمَهُ بحذف التاء . وأجيب بأنه نادر[2] .

و« تبعد » : بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين : من البَعَد ، بفتحتين ، وهو الهلاك . [١٠٨/أ] ومِيتة بكسر الميم : هيئة من الموت . وأندرُ من هذا حذف المضاف إليه بأسره كقوله : [من السريع]

٧٣١ـ يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً ....

٧٢٨- صدر البيت : (ثماني ليقتلني لقيط) ، وهو للأحوص بن شريح في الارتشاف ١٥٢/٣ ، والكتاب ٢٣٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٣٩٩/١ ، وشرح الأشموني ٤٧١/٢ ، وشرح المرادي ٤٦/٤ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

٧٢٩- البيت لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية ٣٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ١٦٤ ، وشرح الأشموني ٤٧١/٢ ، وشرح المرادي ٤٧/٤ .

(١) سقطت من « ب » .

٧٣٠- البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٩ ، والإنصاف ٣٤٨/١، وأوضح المسالك ٥٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٤ .

(٢) الإنصاف ٣٤٨/١ .

٧٣١- عجز البيت : (في موكبٍ أو رائدًا للقنيصْ) ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٨/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٣/٣ ، وشرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

أراد : يا عبدَ عمرو ، وعبدُ عمرو[1] عَلَمٌ له .

(**وزعم ابن مالك**) في النظم[2] والتسهيل[3] وشرحه[4] (**أنه قد يُرَخَّم ذو الإسناد ، وأنَّ عَمْرًا نقل ذلك**) عن العرب ، فقال في شرح التسهيل[5] : ونصَّ ؛ يعني سيبويه ؛ في « باب النسب » على أن من العرب من يرَخِّمُهُ فيقول في « تَأَبَّطَ شَرًّا » : يا تَأَبَّطَ ، ورتب على ترخيمه النسب إليه ، قال[6] : ولا خلاف في النسب إليه . اهـ .

ولاشتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبَّهَ على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب .

والذي نُقِلَ عن سيبويه [١٨٥] وقع له في « باب الإضافة إلى الحكاية » ، قال[7] : فإذا أضفْتَ إلى الحكاية حذفْتَ وتركْتَ الصدر بمنزلة عبدِ القيسِ وخمسةَ عشرَ ، فلزمه الحذف كما لزمهما ، و ذلك قولك في تَأَبَّطَ شَرًّا : تَأَبَّطِيٌّ . قال : ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تَأَبَّطُ أقْبِلْ ، فيجعل الأول مفردًا ، فكذلك تُفْرِدُهُ في الإضافة . يعني في النسب ، هذا نصه في المسألة في باب النسب .

ونصَّ في باب الترخيم على المنع فقال[8] : واعلم أن الحكاية لا تُرَخَّمُ لأنك لا تريد أن تُرَخِّمَ غير منادى ، وليس مما يغَيِّرُهُ النداء ، وذلك نحو : « تَأَبَّطَ شَرًّا » قال : ولو رَخَّمْتَ هذا لَرَخَّمْتَ رجلاً يسمى : [من الكامل]

٧٣٢ـ يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي ....

اهـ .

---

(١) سقط من « ب » : (وعبد عمرو) .

(٢) قال ابن مالك في الألفية :

وَالعَجُزَ احْذِفْ من مُرَكَّب وَقَلْ ترْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

(٣) التسهيل ص ١٨٨ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٤٢٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٤٢٢ .

(٦) سقطت من « ب » .

(٧) الكتاب ٣/٢٧٧ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٦ .

(٨) الكتاب ٢/٢٦٩ .

٧٣٢- عجز البيت : (وعمي صباحًا دار عبلة واسلمي) ، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٨٧، والاقتضاب ص ٧٤٨ ، وخزانة الأدب ١/٦٠ ، ٦/١٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٥١٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٨ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٠ ، والكتاب ٢/٢٦٩ ، ٤/٢١٣ ، ولسان العرب ١٢/٦٤١ (وعم) ، وشرح المفصل ٢/٢٤ .

وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يُذكَرُ في غير بابه ، [١٠٨/ب] فإنه لم يَعْتَنِ به كاعتنائه بالأول ، لكون ذكره استطرادًا ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك تاريخ ، وقول الناظم :

٦١٤ـ .... وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

يوهم أنه لم يُنْقَلْ عنه غيره ، وقد عرفْتَ ما فيه . (**وعمرو هذا**) المذكور في النظم (**هو إمام النحويين رحمه الله ، وسيبويه لقبه**) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح . قال البطليوسي في شرح الفصيح : الإضافة في لغة العجم مقلوبة . والسِّيب : التفاح ، ووَيْهِ : الرائحة ، والتقدير : رائحة التفاح . وقيل : كانت أمه ترقصه بذلك في صغره . وقيل : كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح . وقيل : كان يعتاد شمَّ التفاح . وقيل : لقِّب بذلك للطافته ؛ لأن التفاح من لطيف الفواكه . وقيل : لأنه كان أبيض مُشْرَبًا بحمرة كأن خدوده لون التفاح . (**وكنيته أبو بشر**) ، ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وإن كان لُقِّبَ بسيبويه جماعة غيره منهم : محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الأصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقرئ .

(**ثم إن كان المنادى مختومًا بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا**) ، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال ، وسواء أكان على أربعة أحرف[١] أم أقل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٩ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا في كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا ....

(**تقول في هِبَةٍ عَلَمًا : يا هِبَ**) بحذف التاء ، (**وفي جارِيَةٍ « لِمُعَيَّنَةٍ »[٢] يا جَارِيَ**) ، بحذف التاء[٣] .

ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة[٤] ، ويردُّه السماع ، قالوا : يا شَا ادْجُنِي[٥] ، بالجيم المضمومة وبالنون ، أي : يا شاةُ أقِيمِي ولا تَسْرَحِي ، يقال : شاةٌ داجنٌ إذا ألِفَتِ [١٠٩/أ] البيوتَ واسْتَأْنَسَتْ . قاله ابن السكيت .

(١) في « ب » : (أوجه) .
(٢) في « ب » : (معينة) .
(٣) في « ط » : (الهاء) .
(٤) المقتضب ٤/٢٦٤ .
(٥) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٤ .

(وقال) العجاج : [من الرجز]

٧٣٣ــ (جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي) سَيْرِي وَ إِشْفَاقِي عَلَى بَعِيْرِي

أراد : يا جارية ، فحذف حرف النداء ورَخَّمَهُ بحذف الهاء ، وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين . والعذير ، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة : هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما[1] يُعذر عليه . وسَيْرِي وإشفاقي : بدل تفصيل من عذيري .

(**وإن كان**) المنادى (**مجردًا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علَمًا زائدًا على ثلاثة**) أحرف ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦١٠ــ . . . . وَاحْظُلاَ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هذهِ الْهَا قَدْ خَلاَ

إلا الرباعي فما فوق العلَم (كـ : **جعفر**) علَم رَجُلٍ (**وسعاد**) علَم امرأة ، فيقال فيهما : يا جَعْفَ ويا سُعَا ، (**ولا يجوز ذلك**) الترخيم (**في نحو إنسان لِمُعَيَّنٍ**) ، لأن تعريفه بغير العلَمية ، وأجاز بعضهم ترخيمه قياسًا على قولهم : أطْرِقْ كَرَا ، ويا صَاحِ ، وهو قياس على[2] شاذ .

(**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو : زيدٍ**) من كل ثلاثي ساكن الوسط ، (**ولا في نحو : حَكَمٍ**) من كل ثلاثي محرك[3] الوسط ، لأنهما وإن كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف ، فحَذْفُ آخرهما[4] إجحافٌ . هذا هو مذهب الجمهور[5] .

٧٣٣- الرجز للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١ ، وخزانة الأدب ١٢٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٠ ، والكتاب ٢٣١/٢ ، ٢٤١ ، ولسان العرب ٥٤٨/٤ (عذر) ، والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤، والمقتضب ٢٦٠/٤، وتاج العروس ٢٢٠/١٢(شقر) ، ٥٧٦ (عذر) ، ومجمل اللغة ٤٦٠/٣ ، وتهذيب اللغة ٣٠٩/٢ ، ولرؤبة في مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٨/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٦ ، ومقاييس اللغة ٢٥٤/٤ .

(١) في « ب » : (عما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (متحرك) .

(٤) في « ب » : (أحدهما) .

(٥) في الإنصاف ٣٥٩/١ أنه مذهب البصريين والكسائي .

(**وقيل : يجوز**) الترخيم (**في مُحَرَّك الوسط**) كـ : حَكَمٍ وحَسَنٍ ، فيقال : يا حَكَ ويا حَسَ[1] ، (**دون ساكنه**) كـ : زيدٍ وعمرو . هذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى[2] الحرف قياسًا على إجرائهم نحو : سَقَرٍ ، بحركة وسطه مجرى زَيْنَبَ ، في إيجاب منع الصرف ، لا مجرى هندٍ ، في إجازة الصرف وعدمه .

(**وقيل : يجوز**) الترخيم (**فيهما**) ، [١٠٩/ب] وهو قول بعض الكوفيين ، أما المحرَّك الوسط فلما مرَّ ، وأما الساكن الوسط فقياسًا على نحو : يَدٍ ، في غير الترخيم ، فإن أصلها يَدْيٌ ، بسكون الدال ، ودخلها الحذف وجوبًا ، فدخوله جوازًا أوْلَى .

(١) في « ب » : (يا حكم ويا حسن) .

(٢) في « ب » : (محرك) .

(فصـــــــــــــل)

[١٨٦] (والمحذوف للترخيم إما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) : يا جَعْفَ ، و(ياصُعَا ، وقراءة بعضهم) ، وهو ابن مسعود[١] : ﴿ وَنَادَوا (يَا مَال) ﴾ [الزخرف/٧٧] . والذي حَسَّن الترخيم [٢]لأهل النار ضعفهم عن إتمام الاسم لأنهم في غُنْيَةٍ عن الترخيم[٢] . (وإما حرفان ، وذلك إذا كان الحرف الذي قبل الآخر من أحرف اللِّيْـــنِ) ، وهي : الألف والواو والياء ، حال كون حرف اللين (ساكنًا) ، بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف ، سواء أكانت ساكنة أم متحركة ، والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة ، فالقيد على الأول مُخَصِّصٌ وعلى الثاني كاشِفٌ ، وفي بعض النسخ « من أحـرف العِلَـة » وهـو أصوب لأن الأصل فـي القيد التخصيص . (زائدًا) لا أصليًا ، (مُكَمِّلاً أربعة فصاعدًا) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٢ـ وَمَـعَ الآخِـرِ احْـذِفِ الـذي تَـلاَ إنْ زِيْـدَ لَيْنًـا سَـاكِنًا مُكَمِّـلاَ

٦١٣ـ أرْبَعَةً فَصَـاعِدًا . . . .

(وقبله حركة من جنسه) على الأصح (لفظًا) كـ: مروان ومسكين ومنصور ، (أو تقديرًا) كـ : مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفَيْنَ ، عَلَمَيْنِ ، سواء أكان الحرف الأخير زائدًا أم أصليًا ، (وذلك نحو : مروانُ) ، فإن الألف والنون فيه زائدتان ، (وأَسْمَاءُ) بالمد ، عَلَمًا منقولاً من جَمْعِ اسـمٍ ، فهمزته أصلية ؛ لأنها بدلٌ من لام الكلمة ، وأصلها أَسْمَاوٌ ، وأبدلت الواو همزة لتطرُّفـها إثر ألف زائدة ، فوزنه أفْعَالُ . (ومنصورٌ) علَمًا ، (ومِسْكِيْنٌ) علَمًا ، منقولين من وصفَي المفعول [١١٠/أ] والفاعل ، فالراء من الأول والنون من الثاني أصليتان وما قبلـهما زائـد ، فيُحذف عند الترخيم من مروان الألف والنون ، وتقول: يا مَرْوَ ، ومن أسْماء الألف والهمزة

(١) وكذا قرأ علي وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء . انظر البحر المحيط ٢٨/٨ ، والكشـاف ٤٩٦/٣ ، والمحتسب ٢٥٧/٢ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

وتقول : يا أَسْمَ ، ومن منصور الواو والراء ، وتقول : يا مَنْصُ ، ومن مسكين الياء والنون ، وتقول : يا مِسْكِ ، ومن « مُصْطَفَوْنَ » و «مُصْطَفَيْنَ » الواو والياء ، وتقول فيهما : يا مُصْطَفَ ، كما سيأتي .

(قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك : [من الكامل]

٧٣٤ـ (يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ) تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

أراد : يا مروانُ ، فرَخَّمَهُ بحذف الألف والنون . والحباء ، بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد : العطاء ، وربُّها : صاحبُها . (وقال) أبو زبيد الطائي على ما زعم اللَّخْمِي ، أو لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب : [من البسيط]

٧٣٥ـ (يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ) إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

أراد : يا أسماء ، فرَخَّمَهُ بحذف الألفِ والهمزة . والمعنى : اصبري على الحوادث ، فإن بعضها ملقيٌّ وبعضها منتظَرٌ . (بخلاف نحو : شَمْأَلٍ) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد ، علَمًا ، فتقول في ترخيمه : يا شَمْأَ ، بحذف اللام فقط دون الهمزة ، (لأنَّ زائده ؛ وهو الهمزة ؛ غير حرف لِيْنٍ) . قال في النهاية : واختُلف في نحو : [١٨٧] مَعَدٍّ ، هل الزائد فيه الأول أو الثاني ؟ فمن قال : الزائد الأول ، حذف الآخر لتطرُّفه ، ثم حذف الذي قبله لأن لفظه كلفظه ، ومن قال : الزائد الثاني ، حَذَفَهُ وأبقى ما قبله ، وهذه المسألة ذكرها سيبويه [١١٠/ب] في مُحْمَرٍّ ومُسْوَدٍّ(١) .

(و) بخلاف (نحو : هَبَيَّخٍ) بفتح الهاء والباء الموحدة المثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة : الغلام المتلىء ، (وقَنَوَّرٍ) بفتح القاف والنون والواو المشددة ، بعدها راء مهملة : الصعب اليبوس من كل شيء ، حال كون هَبَيَّخٍ وقَنَوَّرٍ (علَمَيْن) ، فتقول في ترخيمهما : يا هَبَيَّ ويا قَنَوَّ ، بحذف آخرهما فقط ، ولا يُحذَف ما قبله (لتحرُّك حرف اللين) فيهما ، وهو الياء في هَبَيَّخٍ ، والواو في قَنَوَّرٍ(٢) .

٧٣٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٧/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٥/١ ، والكتاب ٢٥٧/٢ ، واللمع ص ١٩٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٢/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٥ ، وشرح المفصل ٢٢/٢ .

٧٣٥- البيت لأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه ص ١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٥/١ ، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٤ ، والكتاب ٢٥٨/٢ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٢٨٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢ .

(١) الكتاب ٢٦٤/٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٥ .

(و) بخلاف (نحو : مُختَارٍ ومُنْقَاد عَلَمَيْنِ) ، فتقول في ترخيمهما : يا مُخْتَا ويا مُنْقَا ، بحذف آخرهما فقط ، ولا يحذف ما قبله (لأصالة الألفين) فيهما، فإنهما منقلبان عن أصل ، فأصل مُخْتَار ومُنْقَادٍ: مُختَيَرٌ ومُنْقَوَدٌ ، بفتح الياء والواو أو كسرهما، فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين ، والمنقلب عن الأصل أصل . وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما : يا مُخْتَ ويا مُنْقَ ، بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرًا إلى الحالة الراهنة .

(و) بخلاف (نحو : سَعِيدٍ وثَمُودَ وعِمَادٍ) ، فتقول في ترخيمهما : يا سَعِي ويا ثَمُو ويا عِمَا ، بحذف الدال فيهن فقط ، ولا يُحذف ما قبلها من الياء أو الواو و الألف وإن كان كل منها حرف لين زائد ، (لأن السابق على حرف اللين حرفان) لا ثلاثة ، وهذا مُحْتَرَزُ قوله :

٦١٢ــ .... مُكَمَّلاَ

٦١٣ــ أرْبَعَةً ....

وأجاز الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو : سعيد وعماد في كل لغة ، وحذف الواو مع الآخر في نحو : ثَمُودَ ، في لغة من يجعله اسمًا برأسه ولا ينتظر المحذوف ، فيقول : يا سَعُ ويا عِمُ ويا ثَمُ[1] .

وأما على لغة من ينتظر في نحو : ثَمُودَ ، فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز : يا ثَمُو ، بحذف الدال فقط ، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ؛ إذ ليس في العربية اسم مُتَمَكِّنٌ في آخره واو لازمة قبلها ضمة . ورُدَّ بأنه يلزم بقاء الاسم الْمُتَمَكِّنِ على حرفين ، وذلك خلاف القياس ، والواو حينئذ لا يُحكَم لها بحكم الحَشْوِ ، فلا يَلْزَم ما قاله[2] .

(وبخلاف نحو : فِرْعَوْنَ وغُرْنَيْقٍ) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق ، حال كونه (علَمًا) ،فتقول في ترخيمهما : يا فِرْعَوْ [١١١/أ] ويا غُرْنَيْ ، بحذف آخرهما فقط ، ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما .

والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة ، فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة ، فيقولان : يا فِرْعَ[3] ويا غُرْنَ ، لبقاء الاسم الْمُتَمَكِّن[4] على ثلاثة أحرف[5] ، وإلى ذلك أشار

(١) في « ب » : (ويا ثمو) .

(٢) شرح المرادي ٤/٥٣ – ٥٤ .

(٣) في « ب » : (يا فِرْعو) .

(٤) بعده في « ب » : (أعني) .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩١ ، والتسهيل ص ١٨٨ .

الناظم بقوله :

٦١٣ـ .... وَالْخُلْفُ فِـي وَاوٍ وَيَـاءٍ بِـهِمَا فَتْـحٌ قُفِـي

(ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحـو : مُصْطَفَـوْنَ ومُصْطَفَيْنَ ، عَلَمَيْنِ) ، فتقول فيهما : يا مُصْطَفَ ، بحذف الواو والنـون مـن الأول واليـاء والنون من الثاني ، (لأن أصلهما مُصْطَفَيُوْنَ ومُصْطَفَيِيْنَ) بضم الياء في الأول وكسـرها في الثاني ، ولكنهم قلبوها ألفًا لتحركـها وانفتـاح مـا قبلـها ، ثـم حذفـوا الألـف لالتقـاء الساكنين ، (فالحركة المجانسة) ، وهي الضمة في الأول والكسرة في الثـاني ، وإن لم تكـن ملفوظة فهي (مقدَّرة) .

والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ ، كما سبق في قوله : وقبله حركـة من جنسه لفظًا أو تقديرًا ، وهو مأخوذ من قول التسهيل[1] : مسبوق بحركة مجانسـة ملفوظـة أو مقدرة . والمحذوف للترخيم إما حرف واحد[2] أو حرفان ، كمـا تقـدم ، (وإمـا كلمـة برأسها وذلك في المركَّب المزجي) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦١٤ـ وَالعَجُزَ احْذِفْ مِـنْ مُرَكَّـبٍ وَقَـلْ تَرْخِيـمُ جُمْلَـةٍ وَذَا عَمْـرٌو نَقَـلْ

(تقول في) ترخيم (مَعْدِ يكَرِبَ) وبَعْلَبَكَّ وسِيْبَوَيْهِ وخَمْسَةَ عَشَرَ عَلَمًا : (يا مَعْدِي) ويا بَعْلَ ويا سِيْبَ ويا خَمْسَةَ . ومنع الفراء ترخيم المركَّب من العدد إذا سُمِّيَ به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بـ « وَيْهِ » والمنقول أن العرب لم ترخِّم المركب المزجـي وإنما أجازه النحويون قياسًا .

(وإما كلمة وحرف وذلك في : اثنا [١١١/ب] عشـر) علَمًـا (تقـول) إذا رَخَّمْتَهُ : (يا اثْنَ) بحذف الألف [١٨٨] و« عَشَرَ » ، كما تقـول في ترخيمـه لـو لم تركِّبـه ، نص على ذلك سيبويه[3] ، (لأن « عشر » في موضع النون ، فنُزِّلَت هي والألف مَنْزِلَـة الزيادتين فـي « اثْنَانِ » عَلَمًا) ، ولذلك أعرب . وقد يُحذف المضاف إليه وآخر المضـاف جميعًا نحو : يا صَاحِ ، أصله : يا صاحِبِي . قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة . وقال غيرهم[4] : هو مرخَّم صاحب على غير قياس .

(١) التسهيل ص ١٨٨ .
(٢) الكتاب ٢٦٩/٢ .
(٣) الارتشاف ١٦٥/٣ .
(٤) منهم الشلوبين كما ذكر أبو حيان في الارتشاف ١٦٥/٣ ، والمبرد في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وسيبويه في الكتاب ٢٥٦/٢ .

(فصـــــــــــل)

(**والأكثر**) في لسان العرب (**أن يُنوَى المحذوف ، فلا يغيَّر ما بقي**) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا ، (**تقول في جَعْفَرٍ : يا جَعْـفَ ، بالفتح ، و**) على كسره إن كان مكسورًا ، تقول (**في حَارِثٍ : يا حَارِ ، بالكسـر ، و**) على ضمه إن كان مضمومًا ، تقول (**في مَنْصُورٍ : يا مَنْصُ ، بتلك الضمة**) الموجـودة قبل الترخيم ، (**و**) على سكونه إن كان ساكنًا ، تقول (**في هِرَقْلَ : يا هِرَقْ ، بالسكون ، و**) تقول (**في ثَمُودَ وعَلَاوَةَ وكَرَوَانَ**) أعلامًا : (**يا ثَمُو ويا عَلَاوَ ويا كَرَوَ**) ، بإبقـاء الـواو على صورتها في الأمثلة الثلاثة[1] من غير إبدال لأنها ليست طرفًا في التقدير ، لأن الحـرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به ، وتسمى لغة من ينتظر ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٥ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْـدَ حَـذْفٍ مَـا حُـذِفْ   فالبَـاقِيَ اسْـتَعْمِلْ بِمَـا فِيْـهِ أُلِـفْ

(**ويجوز أن لا يُنوَى**) المحذوف (**فيُجعَل الباقي**) بعـد الحـذف اسـمًا برأسـه ، ويُجْعَل الحرف الذي قبل المحذوف (**كأنه آخر الاسم في أصل الوضع**) من غـير حـذف ، فلا يبقى على حالة بل يُضَمُّ ، وتسمى لغة من لا ينتظر ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٦ـ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَـمْ تَنْوِ مَحْذُوْفًا كَمَـا   لَـوْ كَـانَ بِـالآخِرِ وَضْعًـا تُمِّمَـا

[١١٢/أ] (**فتقول : يا جَعْفُ ويا حَارُ ويا هِرَقُ ، بالضمِّ فيهن ، وكذا تقول : يا مَنْصُ بضمة حادثة للبناء**) غير تلك الضمة التي كانت قبل الـترخيم ، بدليـل أن هـذه يجوز إتباعها وتلك لا يجوز إتباعها .

(**وتقول : يا ثَمِي ، بإبدال الضمة كسرة والواو ياء ، كما تقـول في جمـع جرْوٍ**) بتثليث الجيم ، (**ودَلْوٍ**) على أفْعُل ، بضم العين : (**الأَجْرِي والأَدْلِي**) والأصل : الأَجْرُو والأَدْلُو ، بضم الراء واللام ، فقلبوا الضمة كسرة ، والواو ياء لئلا يلـزم منـه عـدم النظير ، (**لأنه ليس في العربية [١٨٩] اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلـها**) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب .

(١) في « ب » ، « ط » : (المسائل الثلاث) .

(**وخرج بالاسمِ الفعلُ نحو : يَدْعُـــو**) ، وجَعْلُـه علَمًـا عـارضٌ ، (**و**) خـرج (**بالْمُعْرَبِ**) المبنِي أصالةً (**نحو : هُوَ**) . وأما أسمـاء البلـدان نحـو : سَـنَبُو[١] والبِـيهُو في الإقليم الصعيدي ، فالظاهر أنها غير عربية كـ : سَمَنْدُو[٢] .

(**و**) خرج (**بذِكْرِ الضمِّ نحو : دَلْوٌ**) ، فإن ما قبل الـواو سـاكن ، (**و**) خـرج (**باللزوم نحو : هذا أبوكَ**) فإن الواو فيه ليست بلازمة ، فإنها تُقْلَبُ ألفًا في النصب وياء في الجر ، (**وتقول : يا علاءُ ، بإبدال الواو همزة لتطرُّفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء**) ، فإن أصله : كِسَاوٌ ، لأنه من « كَسَوْتُ » فأُبدلت الواو همزة لما ذكِرَ . (**وتقول : يا كَـرَا ، بإبدال الواو ألفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها**) ولم يكن بعدها ساكن (**كما في العصا**) . والعِلاَوَة بكسر العين المهملة : ما علَّقْتَه على البعير بعـد تمـام الوِقْـرِ ، والكَـرَوانُ ، بفتـح الكاف والراء : طائر طويل العنق ، وهو ذَكَرُ الْحُبَارَى .

---

(١) في « ب » : (شنبو) .

(٢) في « ب » : (هندو) .

(فصـــــــــــــــــل)

(**يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام منها : أنه لا يُشْتَرَط لِتَرْخِيمِهِ عَلَمِيَّـــةٌ**) ، بل [١١٢/ب] مُطْلَقُ التعريف فيه كافٍ ولو بالقصد ، (**ولا زيادةٌ على ثلاثة أحـــرف ، كما مَرَّ**) في قوله : « ثم إن كان المنادى مختومًا بتاء التأنيث جاز ترخيمـه مطلقًـا ، تقـول في هِبَةٍ عَلَمًا : يا هِبَ ، وفي جارية لِمُعَيَّنَةٍ : يا جَارِيَ » .

(**و**) منها : (**أنه إذا حُذِفَ منه التاء تَوَفَّرَ مِنَ الحذف ولَمْ يَسْتَتْبِعْ حذْفُـــهَا حَذْفَ حرف قبلها**) ، لأن تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها ، وإلى ذلك أشـار الناظم بقوله :

٦٠٩ــ .... وَالـذي قَـد رُخِّمَـا

٦١٠ــ بِحَذْفِـهَا وَفِّـرْهُ بَعْـدُ ....

(**فتقول في**) ترخيم (**عَقَنْبَاة**) ، بفتح العين المهملة والقـاف وبسـكون النـون بعدها موحَّدة فألف فتاء تأنيث ،صفة للعُقَابِ ، يقال : عُقَابٌ عَقَنْبَاةٌ أي : ذو مَخَالِيبَ حِدَادٍ : (**يا عَقَنْبَا**) بالألف ، ولا تَحْذِف لِمَا مَرَّ .

(**و**) منها (**أنه لا يُرَخَّم إلا على نِيَّةِ الْمَحْذوف**) خوف الالتبـاس بـالْمذكَّر ، (**تقول في**) ترخيم (**مُسْلِمَةَ**) بضمِّ الميم ، (**وحَارِثَـــةَ**) بالحـاء المهملـة والثـاء المثلثـة ، (**وحَفْصَةَ : يا مُسْلِمَ ويا حَارِثَ ويا حَفْصَ ، بالفتح**) فيهن ، ولا تقـول : يـا مُسْـلِمُ ويـا حارثُ ويا حفصُ ، بالضَّمِّ فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (**لئلا يلتبس بنداءِ**) مذكَّرٍ لا ترخيم فيه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٨ــ وَالْـتَزِمِ الأَوَّلَ فِـي كَمُسْـلِمَهْ ....

(**فإن لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ**[١] **جاز**) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف ، (**كما في نحو : هُمَزَةٍ**) علَمًا ، بضم الهاء[٢] وفتح الميم والزاي ، وهو الْمُغْتَابُ يَسْتَوِي فيه المذكر والمؤنث

(١) في « أ » ، « ب » : (لم تخفَ لبسًا) ، والتصويب من « ط » ، وأوضح المسالك ٦٦/٤ .

(٢) في « ب » : (بالضم بالها) .

يقال : رَجُلٌ هُمَزَةٌ وامرأةٌ هُمَزَةٌ ، وفي التنزيل : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ [الهمزة/١] . (ومَسْلَمَةَ) بفتح الميم ، علَم رَجُلٍ ، وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث . فتقول إذا رَخَّمْتهما على لغة من لا [١١٣/أ] ينتظر : يا هُمَزُ ويا مَسْلَمُ ، بالضم فيهما ، إذ لا لَبْسَ بذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٨ـ . . . . وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَهْ

(و) منها (أن نداءه مرخَّمًا أكثر من ندائه تامًّا) من غير ترخيم (كقوله) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٧٣٦ـ (أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ) وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

أراد : يا فاطمةُ . و« أزمعت » بزاي وعين مهملة : أي أحكَمْتِ عزْمَكِ ، والصَّرْمُ : القطع ، والإجمال : الإحسان .

(ولكن يشاركه في هذا) الحكم الأخير (مَالِكٌ وعَامِرٌ وحَارِثٌ) ، فترخيمهن أكثر من تَرْكِ الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء . ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا يتوقف على كثرة استعماله ، فافترقا .

٧٣٦- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والجنى الداني ص ٣٥ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/١١ ، والدرر ٣٧٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٠/١، والمقاصد النحوية ٢٨٩/٤ ، وتاج العروس (عنز) ، (زمع)، (دلل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٨٤/٢ ، ورصف المباني ص ٥٢ ، وشرح الأشموني ٤٦٧/٢ ، وشرح المرادي ٣٤/٤ ، ومغني اللبيب ١٣/١ ، وهمع الهوامع ١٧٢/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(وَيجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة) .

الشرط (**الثاني : أن يصلُحَ الاسمُ**) المرادُ ترخيمُه (**للنداء**) أي لمباشرة حرف النداء ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٩ـ وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُوْنَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ ....

في الضرورة ، (**فلا يجوز**) ترخيم الضرورة (**في نحو : الغلامِ**) ، مما فيه « أل » لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ، ومن ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ جَعَلَ مِنْ ترخيم الضرورة[1] قول العجاج : [من الرجز]

٧٣٧ـ أوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي

بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله : الحمَام ، بالتخفيف ، فحذف الميم الثانية وقُلِبَت الألف ياء للقافية . وقيل : حُذِفَت الألف وأبْدِلَت الميم ياء . ويحتمل أن يكون حُذِفَ منه الألف والميم [١٩٠] للضرورة كقوله : [من الكامل]

٧٣٨ـ دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ....

وكُسِرَت الْميم الأولَى للقافية والياء إشباع . وُرْقٌ ، بضم الواو : جَمع وَرْقَاءَ ، وهي التي [١١٣/ب] في لونها بياض إلى سواد .

---

(١) ذكر ذلك أبو الفتح في المحتسب ٧٨/١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٩ .

٧٣٧- الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢ ، والكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ ، وتهذيب اللغة ٣٨١/١٥ ، وتاج العروس ٣٠/٢٣ (ألف) ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٩٤/١ ، والإنصاف ٥١٩/٢ ، والدرر ٣٩٨/١ ، ٥٢٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥ ، ٤٢٩ ، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢ ، ٤٧٦ ، وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، وشرح المرادي ٦٠/٤ ، وشرح المفصل ٧٥/٦ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ .

٧٣٨- عجز البيت : (فتقادمت بالحبس فالسوبانِ) ، وتقدم تخريجه برقم ٧١٥ .

الشرط (**الثالث : أن يكون**) المرخم في الضرورة (**إما زائدًا على الثلاثة**) وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٦١٩ــ .... نَحْوُ أَحْمَدَا

(**أو**) مختومًا (**بتاء التأنيث**) ، فالأول (**كقوله**) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٧٣٩ــ لَنِعْمَ الفَتَى يَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ (**طَرِيْفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوْعِ والْخَصَرْ**)

أراد : ابن مالكٍ ، فَرَخَّمَهُ في غير النداء ضرورة ، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ، ونَوَّنَهُ على لغة من لا ينتظر . ويعشو : يسير في العِشَاء ، وهو الظلام[1] ، والْخَصَرُ ، بفتح الخاء والصاد المهملتين : شدة البرد . والثاني كقول الأسود بن يعفر : [من الطويل]

٧٤٠ــ وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيْرُهُ لِيَسْلُبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ

أراد : ابنَ حَنْظَلَةَ ، فَرَخَّمَهُ في غير النداء ضرورة .

(**ولا يمتنع**) الترخيم في الضرورة (**على لغة من ينتظر المحذوف**) عند سيبويه[2] وجمهور البصريين[3] ، (**خلافًا للمبرد**[4]) ، قالوا : (**ودليلنا**) القياس على النداء والسماع ، ومنه قول أوس التميمي : [من البسيط]

٧٤١ــ إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

٧٣٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٢ ، والارتشاف ١٦٤/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٤٢٠ ، والدرر ٣٩٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١/١ ، وشرح المرادي ٥٧/٤ ، والكتاب ٢٥٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٤ ، ورصف المباني ص ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

(١) في « ب » : (الكلام) .

٧٤٠- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦ ، وسمط اللآلي ص ٩٣٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٤/١ ، والكتاب ٢٤٦/٢ ، ٦٩/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩ - ١٦٠ ، وبلا نسبة في المقرب ١٨٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ .

(٣) الإنصاف ٣٤٧/١ ، المسألة رقم ٤٨ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، والإنصاف ٣٥٥/١ ، والدرر ٣٩٨/١ .

٧٤١- البيت لابن حبناء في الدرر ٣٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١ ، والكتاب ٢٧٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣ ، وشرح المرادي ٥٨/٤ ، والمقرب ١٨٨/١ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

أراد : ابن حارثةَ ، فَرَخَّمَهَا بحذف التاء على لغة من ينتظر ، وقوله ، وهو جرير : [من الوافر]

٧٤٢ــ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا (وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا)

أراد : أُمامةُ ، بضم الهمزة ، علَم امرأة ، فرخَّمَهَا بحذف التاء على لغة من ينتظر . ورماما : جمع رُمَّةٍ ، بضم الراء المهملة ، وهي القطعةُ البالية من الْحَبْل . وأنشده المبرد[1] :

.... وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

قال ابن مالك في شرح الكافية[2] : والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ، ولا تُرْفَع إحداهما بالأخرى . اهـ .

وفُهِمَ مِنْ عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة [١١٤/أ] أنه يجيء في النكرات ، كقوله : [من الخفيف]

٧٤٣ــ لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ ....

أي : بخالِدٍ .

٧٤٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١ ، والكتاب ٢٧٠/٢، والمقاصد النحوية ٢٨/٢٤ ، ونوادر أبي زيد ٣١، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٤٠، والإنصاف ٣٥٣/١ ، وأوضح المسالك ٧٠/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣،١٣٦٢،١٣٧١ ، وشرح المرادي ٥٨/٤ .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣ .

٧٤٣- عجز البيت : (لا عديمٌ ولا مثمِرٌ مالِ) ، ويروى : (فَلَوى ذروة فجنبي ذيّالِ) ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٠٩ ، والدرر ٣٩٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦١/٤ وفيه القافية « أقال » ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٤/٣ ، وشرح الأشموني ٤٧٦/٢ ، وشرح المرادي ٦/٤ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

والاختصاص في الأصل اخْتَصَصْتُهُ بكذا ، أي خَصَصْتُهُ[1] بـه ، وفي الاصطلاح : تخصيص حكم عُلِّقَ بضمير بما[2] تأخر عنه من اسمٍ ظاهرٍ مُعَرَّفٍ .

والباعث عليه فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةُ بيان ، فالأول نحـو : عَلَـيَّ ؛ أيُّـهَا الجَـوَادُ ؛ يعتمدُ الفقيرُ . والثاني نحو : إنِّي ؛ أيُّهَا العبدُ ؛ فَقِيْرٌ إلَـى عَفْـوِ اللهِ . والثـالث نحـو : نحـنُ ؛ العربُ ؛ أقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ[3] .

وهو خبر استُعْمِلَ بصورة النداء توسُّعًا ، كما استُعْمِلَ الخبر بصيغة الأمر ، نحو : أحْسِنْ بزَيْدٍ ، والأمر بصيغة الخبر نحـو : ﴿ وَالوَالِـدَاتُ يُرْضِعْـنَ ﴾ [البقـرة/٢٣٣] . (و) المنصوب على الاختصاص (**هو اسم**) ظاهر غير نكرة ولا مبهَم ، (**معمول لـ : أخُصُّ**) مضارع « خَصَّ » (**واجبَ الحذفِ**) ، كما يجب حذف ناصب المنادى .

(**فإن كان**) المنصوب على الاختصاص (**أيُّهَا**) في التذكير ، إفرادًا وتثنية وجمعًا ، (**أو : أيَّتُهَا**) في التأنيث إفـرادًا وتثنيـةً وجمعًـا ، (**اسـتُعْمِلا**) في الاختصـاص (**كمـا يُسْتَعْمَلان في النداء ، فَيُضَمَّان**) لفظًا ويُنصَبان محلاً ، ويتصل بهما « ها » التنبيه وجوبًا ، (**ويوصفان لزومًا باسمٍ لازمِ الرفع**) مراعاةً للفظيهما ، (**محلّى بـ : أل**) الجنسية ، (**نحو : أنا أفعل كذا أيُّهَا الرَّجُـلُ**) فأنـا أفعـل : مبتـدأ وخـبر ، وأيُّـهَا : في موضـع نصـب علـى الاختصاص بفعل محذوف وتقديره « أخصُّ » و« الرَّجُلُ » : نعت « أيُّ » على اللفظ .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « أ » ، « ط » : (ما) .

(٣) من شواهد الكتاب ٢٣٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/٢ .

(**واللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أَيَّتَهَا العِصَابَةُ**)[(١)] بكسر العين ، فأَيَّتُهَا ؛ بالضم ؛ في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره « أخص » والعصابة : نعت « أَيَّتُهَا » [١١٤/ب] على اللفظ ، وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال . والمعنى : أنا أفعل كذا مخصوصًا من بين الرجال ، واللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا مخصوصين من بين العصائب .

وما ذكره من أن أيُّهَا وأيَّتُهَا مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفًا هو مذهب الجمهور ، وذهب الأخفش إلى أن كلاًّ منهما منادى ، قال[(٢)] : ولا ينْكَر أن ينادي الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر ﷺ : [١٩١] « كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ » .

وذهب السيرافي[(٣)] إلى أن « أَيًّا » في الاختصاص معرَبة ، وزعم أنها تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، [(٤)]والتقدير : أنا أفعلُ كذا هُوَ أيُّهَا الرَّجُلُ ، أي المخصوص به . والثاني : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف[(٤)] ، والتقدير : أيُّهَا الرَّجُلُ المخصوصُ أنا المذكور .

(**وإن كان**) المنصوب على الاختصاص (**غيرهما**) أي غير أيُّهَا وأيَّتُهَا (**نُصِبَ**) لفظًا ، سواء كان [لفظه][(٥)] مفردًا أم مضافًا ، فالأول (**نحو : نَحْنُ**) ؛ العربَ ، أقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ . والثاني [نحو][(٥)] قوله ﷺ : إنَّا (**مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ**)[(٦)] ، فالعرب ومعاشر : منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا تقديره : أخصُّ العرب وأخصُّ معاشر الأنبياء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٠ــ الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ . . . .

البيتين[(٧)] .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٣٠ ، والكتاب ٢٣٢/٢ .

(٢) انظر قوله في همع الهوامع ١٧١/١ .

(٣) انظر ما ذهب إليه السيرافي في الارتشاف ١٦٦/٣ ، وهمع الهوامع ١٧١/١ .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برواية : (لا نورث ، ما تركنا صدقة) برقم ٢٩٢٦ ، ٢٩٢٧ ، وأخرجه مسلم برقم ١٧٥٩ ، وفي حاشية يس ١٩١/١ : (ذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روي : نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث) .

(٧) البيتان هما : أَلاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

وقد يُرى ذا دون أيٍّ تِلْوَ اَلْ كَمِثْلِ نحنُ العُرْبَ أسخَى مَنْ بَذَلْ

والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام :

أحدها : إفادة الاختصاص بالمتكلِّم ، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطَب .

والثاني : أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر .

والثالث[١] : أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد ، والنداء قد[٢] [١١٥/أ] يكون كذلك ، كقولك لمن هو مُصْغٍ إليك : كان الأمر كذا يا فلانُ .

(**ويفارق المنادى في أحكام**) لفظية ومعنوية : فأما الأحكام اللفظية فأمور :

(**أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظًا ولا تقديرًا**) ، بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك .

(**الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه**) أي وسطه ، (**كالواقع بعد : نَحْنُ**) في المثال ، وبعد « إنَّا » (**في الحديث المتقدم**) ، وهذا الحديث بلفظ « نَحْنُ » . قال الْحُفَّاظُ[٣] : غير موجود ، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى : إنَّا معاشِرَ الأنبياءِ[٤] . كما شرحنا . (**أو بعد تمامه**) أي الكلام (**كالواقع بعد « أنا » و« لنا »**[٥] **في المثالين قبله**) وهما « أنا أفعلُ كذا أيُّهَا الرَّجُلُ » و« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُهَا العصابةُ » فالمخصوص وهو « أيُّهَا » في المثال الأول و« أيَّتُهَا » في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام ، لأن كل من قولك « أنا أفعلُ كذا » و« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا » كلامٌ تامٌّ[٦] ، بخلاف المنادى ، فإنه يقع في أول الكلام ، نحو : يا اللهُ اغْفِرْ لنا .

(**والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدَّم**[٧] **عليه اسْمًا بمعناه**) في التكلم والخطاب ، (**والغالب كونه**) أي : [كون][٨] المقدّم على المخصوص (**ضميرَ تَكَلُّم**) يخصه أو يشارك فيه ، فالأول نحو : أنا أفعَلُ كذا أيُّهَا الرَّجُلُ ، والثاني نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُهَا العِصابةُ .

---

(١) في « ب » : (والتايلث) .

(٢) في « ب » : (فلا) .

(٣) في « أ » : (الحافظ) .

(٤) السنن الكبرى للنسائي ٤/٦٤ .

(٥) في « ب » ، « ط » : (نا) .

(٦) سقطت من « ب » .

(٧) في « ب » : (المتقدم) .

(٨) إضافة من « ط » .

(**وقد يكون**) المقدَّم (**ضمير خطاب كقول بعضهم : بِـــكَ ؛ اللهَ ؛ نرجــو الفَضْلَ**) ، فـ « بك » متعلق بـ « نرجو » ، والله : منصوب على الاختصاص ، والفضــل : مفعول « نرجو » . وفي هذا المثال شذوذان : كونه بعــد ضمــير خطــاب ، وكونــه [١١٥/ب] علَمًا . قاله في الشذور[١] .

ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسْمًا ظاهرًا ، فلا يجوز : بهم معشرَ العــربِ ؛ خُتِمَت المكارمُ ، ولا : بزَيْدٍ ؛ العَالِمَ ؛ يقتدي الناسُ[٢] .

(**والرابع والخامس : أنه يقلُّ كونه عَلَمًا ، وأنه ينتصب مع كونه مفــــردًا**) معرفة[٣] ، (**كما في هذا المثال**) وهو : بكَ ؛ اللهَ ؛ نرجــو الفضــلَ ، ومثلــه : سـبحانَكَ اللهَ العظيمَ ، والمنادى يكثر كونه عَلَمًا ، ويُضَمُّ مع كونه مفردًا .

والسادس : أن يكون بــ « أل » قياسًــا كقولهــم : نحــن ؛ العَــرَبَ ؛ أقْــرَى النــاسِ للضيفِ ، والمنادى لا يكون كذلك .

والسابع والثــامن والتاســع والعاشــر : أن لا يكــون نكــرة ولا اســم إشــارة ولا موصولاً ولا ضميرًا . قاله في الارتشاف[٤] . والمنادى يكون كذلك .

الحادي عشر : أن « أيًّا » هنا [١٩٢] لا توصف باسم الإشارة ، وتوصف به في النداء .

الثاني عشر : أن صفة « أيٍّ » هنــا واجبــة الرفــع[٥] بــلا خــلاف ، كمــا قالــه في الارتشاف[٦] ، وفي النداء طرقها[٧] خلافٌ ، أجاز المازني نَصْبَهَا .

الثالث عشر : أن أيًّا هنا اختلف في ضمتها : هل هي إعراب أو بناء ، وفي النــداء بناء بلا خلاف .

[٨]الرابع عشر : العامل المحذوف هنا لم يعوَّض عنه شيء وعُوِّضَ عنه في النداء حرف .

الخامس عشر : أن العامل المحذوف[٨] هنا فعلُ الاختصاص ، وفي النداء فعلُ الدعاء[٩] .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٢٢ .
(٢) الكتاب ٢/٢٣٦ .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) الارتشاف ٣/١٦٧ .
(٥) سقطت من « ب » كلمة : (الرفع) .
(٦) الارتشاف ٣/١٦٦ .
(٧) بعده في « ب » : (الرفع) ، وهي الكلمة نفسها التي سقطت في الحاشية السابقة .
(٨) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٩) في « ب » : (الدعا) .

والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر : أنه لا يكون تاليًا لحرف النداء ، وأنه لا يُعنى به إلا نفسُ المتكلمِ ، وأنه لا يجوز فيه الترخيمُ .

والتاسع عشر والعشرون : أنه لا يُستغاث به ، وأنه لا يُنْدَبُ .

وأما الأحكام المعنوية فأمور :

[١١٦/أ] أحدها : أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

والثاني : أن الغَرَضَ من ذِكْرِه تخصيصُ مدلوله من بين أمثاله بما نُسِبَ إليه .

والثالث : أنه مُفِيدٌ لِفَخْرٍ أو تواضعٍ أو زيادةُ بيانٍ ، بخلاف النداء فيهما .

(هــذا بــاب التحذيــر)

(وهو) في الأصل مصدر « حَذَّرَ » بالتشديد ، والمراد به هنا (**تنبيه المخــاطب على أمر مكروه لِيَجْتَنِبَهُ**) . ويكون بثلاثة أشياء : بـ « إِيَّاكَ » وأخواته ، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب ، نحو : نَفْسَكَ ، وبذكر المحذَّر منه ، نحو : الأَسَدَ .

(**فإن ذُكِرَ المحذَّر بلفظ « إِيَّا » فالعامل**) في محلها[1] النصب فعل (**محــذوف لزومًا**) ، لأنه لما كثر التحذير بلفظ « إِيَّا » جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والتزموا معه إضمار العامل ، (**سواء عطفت عليه**) المحذر منه ، نحو : إِيَّاكَ والشر ، (**أم كَرَّرْتَهُ**) نحو :

[من الطويل]

٧٤٤ـ إِيَّــاكَ إِيَّــاكَ الْمِــرَاءَ . . . .

(**أم لم تعطف ولم تكرر**) نحو : إِيَّاكَ الأَسَدَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٢ـ إِيَّــاكَ وَالشَّــرَّ وَنَحْــوَهُ نَصَــبْ   مُحَــذِّرٌ بِــمَا اسْــتِتَارُهُ وَجَــبْ

٦٢٣ـ وَدُوْنَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُــبْ . . . .

(**تقول**) إذا عطفت عليه المحذر منه : (**إِيَّاكَ والأَسَدَ**) فإِيَّاك : في مَحَل نصب بفعل محذوف تقديره : أحذر ، ونحوه ، ثم قيل : يجب تقديره بعد « إِيَّاكَ » والأصل : إِيَّاكَ أحذر ، لأنه لو قُدِّرَ قبله لاتصل به ، فقيل : أحذرك ، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره[2] المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها .

---

(١) في « ب » : (محلهما) .

٧٤٤- تمام البيت : (إياك إياك المراء فإنه   إلى الشر دعاء وللشر جالبُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٦٤٨ .

(٢) في « ب » : (ضمير) .

(**و**) قيل : (**الأصل : احذر تَلاقِيَ نفسِكَ والأَسَدَ ثم حُذِفَ الفعلُ**) وهو احذرْ [١١٦/ب] (**وفاعله**) وهو ضمير المخاطب [١٩٣] المستتر فيه ، فصار « تَلاقِيَ نفسِكَ والأسدَ » (**ثم**) حُذِفَ (**المضاف الأول**) وهو « تَلاقِيَ » ، (**وأنيبَ عنه الثاني**) وهو « نفسِكَ » (**فانتصب**) فصار « نفسَك والأسدَ » ، (**ثم**) حُذف المضاف الثاني وهو « نفسَ » (**وأنيب عنه الثالث**) في التركيب وهو الكاف ، (**فانتصب**) بعد أن كان مجرورًا بالإضافة ، (**وانفصل**) لتعذر اتصاله فصار « إيَّاكَ » .

واختلف في إعراب ما بعد الواو فقيل : هو معطوف على « إيَّاكَ » والتقدير : احْذَرْ نفسَكَ أنْ تَدْنُوَ مِنَ الأسدِ والأسدَ أنْ يدنُوَ منكَ ، وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي ، واختاره ابن عصفور[١] .

واعتُرض بأن « إيَّاكَ » مُحَذَّرٌ و« الأسد » محذَّرٌ منه ، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى . وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف ، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفًا والآخر مخوفًا منه . قاله الفخر الرازي في شرح المفصل . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف ، فهو عندهما من قبيل عطف الْجُمَل[٢] . واختار ابن مالك قولاً ثالثًا ، وهو أن يكون معطوفًا عطف مفرد لا على التقدير الأول ، بل على تقدير : اتَّقِ تَلاقِيَ نفسِكَ والأسَدَ ، فحُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال : ولا شك في أن هذا أقل تكلفًا . انتهى . وظاهر صنيع الموضح موافقته .

(**وتقول**) إذا لم تعطف ولم تكرر : (**إيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ**) ، واختُلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور : عامله فعل [١١٧/أ] متعدٍّ لواحد ، (**والأصل : باعِدْ نفسَكَ مِنَ الأَسَدِ ، ثم حُذِفَ « باعد » وفاعله**) المستتر فيه فصار : نفسَكَ مِنَ الأسَدِ ، (**و**) حُذِف (**المضاف**) وهو « نفس » ، فانفصل الضمير وانتصب فصار : إيَّاكَ مِنَ الأسَدِ ، فـ« إيَّاكَ » منصوب « باعد » محذوفًا ، و« من الأسد » : متعلق بذلك المحذوف .

(**وقيل**) : عامله فعل متعد لاثنين ، و(**التقدير : أُحَذِّرُكَ مِنَ الأَسَدِ**) . قاله ابن الناظم[٣] تبعًا لأبي البقاء[٤]، فحذف « أحذّر »[٥] وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله

(١) المقرب ٢٥٣/١ .
(٢) انظر الارتشاف ٢٨١/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٩/١ .
(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤٣٢ : (أحذرك الأسدَ) .
(٤) انظر شرح المرادي ٧٠/٤ .
(٥) سقطت من « ب » .

(**فنحو : إِيَّاكَ الأسَدَ**) ، بحذف « مِنْ » ونصب « الأسد » ، (**ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور**) ، لما يلزم عليه من حذف « من » ونصب المجرور ، وهو غير مطـرد إلا مع « أنْ » و« أنَّ » و« كي » كما تقدم في باب التعدي واللزوم ، (**وجائز على**) التقديـر (**الثاني ، وهو رأي ابن الناظم**[1]) وأبي البقاء[2] ، لأن « أحذِّر » يتعدى إلى اثنين من غير واسطه ، قال الله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمـران/٣٠] فـالكلام علـى تقديـر الجمهور إنشائي ، وعلى تقدير ابن الناظم خبري .

(**ولا خلاف في جواز : إِيَّاكَ أنْ تفعلَ**) ، على التقديرين ، فجوازه علـى الأول لصلاحيته لتقدير : **مِنْ**) أي مِنْ أنْ تفعلَ ، لأن حرف الجريُ حذف مع « أنْ » قياسًا مطردًا ، كما تقدم ، وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطة .

(**ولا يكون « إِيَّا » في هذا الباب لمتكلم**) ، لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، [١٩٤] (**وشذ قول عمر** ﷺ : **لِتُذَكِّ**) من التذكية (**لَكُمُ الأَسَلُ**[3]) بفتح الهمزة والسين المهملة ، وفي آخره لام ، وهو هنا ما رَقَّ وأرْهَفَ [١١٧/ب] من الحديد كالسيف والسكين ونحوهمـا . وفي كتاب[4] الضياء : الأَسَلُ : شجر الرِّماح ، ويقال لكل نبت له شوك طويل ، (**والرِّماح**) : جمع رُمْحٍ ، (**والسِّهام**) : جمع سهم .

(**وإِيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ**) ، فقيل : الكلام جملتان ، ثم قال الزجاج : أصله : « إِيَّايَ وحَذْفَ الأرنبِ وإِيَّاكُمْ وحذفَ الأرنبِ » فحُذف من كل جملـة مـا أثبـت في الأخرى .

(و) قال الجمهور : (**أصله : إِيَّايَ بَاعِدُوا عن حذفِ الأرنـبِ ، وبَـاعِدُوا أنفُسَكُم أنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرنبَ ، ثم حُذِفَ مـن الأول المحـذور**) وهـو « حَـذْف الأرنب » (و) حُذِف (**من الثاني الْمُحَذَّرُ**) وهو « بـاعدوا أنفسـكم » وقيـل : الكـلام جملة واحدة .

ثم اختُلف فقيل : حُذِفَت أربعة أشياء ، وأصله : إِيَّايَ باعدوا عن حذفِ الأرنـب وحذفَ الأرنبِ عَنّي ، فحُذِف فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ مقيَّدٌ ، وما عطف على هذا المفعول المقيد

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٣٢ .

(٢) انظر شرح المرادي ٤/٧٠ .

(٣) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ ، وتمامه : « لتذكِّ لكم الأسل والرماح والسهام ، وإياي وأن يُحذف أحدكم الأرنب » ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٠٠ .

(٤) سقطت من « ب » ، « ط » .

فإن الواو عَطَفَتْ بشيئين على شيئين . وقال السيرافي : حُذِفَ شيئان فقط ، وأصله : باعدوني وحَذْفَ الأرنب .

ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف ، أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حَذْفِ « إيَّاكُمْ » ولا يليق حذفهما لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل ، وأما ما اختاره الموضح ففيه حَذْفُ من الأول لدلالة الثاني [عليه][1] ، وهو قليل وفيه مخالفة لما يُفْهَمُ من صنيعه في « إيَّاكَ والأَسَدَ » أنهما جملة واحدة . وأما القول الثالث فيه كثرة حذف وتكرار ، فإن مباعَدَتَهُم له عن حَذْفِ الأرنبِ مباعدةٌ لِحَذْفِ الأرنبِ عنه ، وكذا هو في قول السيرافي ، [١١٨/أ] وإن لم يصرِّح به ، فإن « باعدوني » ليس أمرًا بالمباعدة المطلقة ، بل بالمباعدة عن شيء خاص ، وكذا مباعدةُ حذفِ الأرنب إنما هي عنه ، فمرجع القولين الأخيرين إلى قول واحد ، وإنْ ظَنَّ شارحون أنهما غَيْرَان .

(**ولا يكون**) « إيَّا » في هذا الباب (**لغائب**) ، لاختصاص التحذير بالمخاطب ، (**وشذ قول بعضهم**) ، أي العرب : (**إذا بلغ الرَّجُلُ السِّتِّيْنَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ**[2]) . قال سيبويه[3] : حدَّثني من لا أتَّهِمُ عن الخليل أنَّه سَمِعَهُ من أعرابي . والشَّوَابُّ : بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة : جمع « شَابَّةٍ » . ويُرْوَى : السَّوْءات ، بالسين المهملة : جمع سَوْءَةٍ[4] .

والمعنى : إذا بلغ الرَّجُلُ سِتِّيْنَ سَنَةٍ فلا يَتَوَلَّع بشابَّةٍ ولا يفعل سَوْءَةً . والكلام جملة واحدة ، (**والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلاَقِيَ نَفْسِهِ وأَنْفُسَ الشَّوَابِّ**) ، فحُذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث ، فانتصب وانفصل ، وأبدِل « أنْفُسَ » بـ« إيَّا » . لأنها تلاقيها في المعنى .

(**وفيه شذوذان**) آخران[5] :

(**أحدهما : اجتماعُ حَذْفِ الفعلِ**) المجزوم بلام الأمر (**وحَذْفِ حرف الأمر**) وهو اللام ، مع أن لام الأمر لا تُحْذَف إلا في الضرورة كقوله : [من الطويل]

(١) إضافة من « ب » ، وسقطت من « ط » .

(٢) من شواهد الكتاب ٢٧٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٠١/٢ ، والإنصاف ٦٩٧/٢ ، المسألة رقم ٩٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٣ ، ولسان العرب (أيا) ، وشرح المفصل ١٠٠/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٩/١ .

(٤) في « ب » : (ويروى : الشوءات ؛ بالشين المهملة ، جمع شوءة) .

(٥) سقط من « ب » : (وفيه شذوذان آخران) .

٧٤٥ــ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ....

أي : لِتَفْدِ ، فَحَذْفُهَا مع مجزومها أشذُّ .

(و) الشذوذ (الثاني : إقامة المضمَر وهو [١٩٥] « إيَّا » الثانيةُ مقامَ الظاهر وهو : الأَنْفُسَ) ، وإضافتها إلى الشَّوَابِّ ، (لأن المستحق للإضافة إلى الأسْماء الظاهرة) اتفاقًا وإلى المضمَرات على الأصحِّ (إنما هو المظهَر لا المضمَر) ، لأن الإضافة إما للتعريف [١١٨/ب] وإما للتخصيص ، والضمير غَنِيٌّ عن ذلك ، لأنه[1] أعرف المعارف .

وذهب الخليل إلى أنَّ « إيَّاهُ » ضميران[2] أضيف أحدهما إلى الآخر[3] ، وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله :

٦٢٥ــ وَشَذَّ إيَّايَ وَإيَّاهُ أشَذْ وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

(وإن ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ) ؛ بفتح الذال المعجمة ؛ (بغير لفظ « إيَّا »[4] أو اقْتُصِرَ على ذكْرِ الْمُحَذَّرِ منه فإنما يجب الحذف) للعامل (إن كرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ، فالأول) وهو ذِكْرُ المحذر بغير لفظ « إيَّا » مع التكرار ، (نحو : نفسَكَ نفسَكَ) ، ومع العطف نحو[5] : نفسَكَ وعينَكَ .

(والثاني) ، وهو الاقتصار على ذِكْرِ المحذَّر منه بغير لفظ « إيَّا » مع التكرار ، (نحو : الأسَدَ الأسَدَ ، و) مع العطف نحو : (﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾) [الشمس/١٣] فالعامل في هذه الأمثلة الأربعة محذوف وجوبًا ، لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل ، والتكرار بمنزلة العطف .

٧٤٥- عجز البيت : (إذا ما خفت من شيء تبالا) وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢١١ ، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩ ، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٧٥/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣١٩، ٣٢١، وأمالي ابن الشجري ٣٧٥/١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١ وشرح ابن الناظم ص ٤٩٢ ، وشرح الأشموني ٥٧٥/٣ ، وشرح التسهيل ٦٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٩٧/١ ، وشرح المفصل ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩ ، والكتاب ٨/٣ ، واللامات ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، وهمع الهوامع ٥٥/٢ .

(١) في « ب » : (لأنها) .

(٢) في « ب » : (أنه ضميران) .

(٣) الإنصاف ٦٩٥/٢ ، المسألة رقم ٩٨ .

(٤) في « ب » : (يا) .

(٥) سقطت من « ب » .

(وفي غير ذلك يجوز الإظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير : [من البسيط]

٧٤٦– (خَلِّ الطَّرِيْقَ لِمَن يَبْنِي المَنَارَ بِهِ) وَابْرُزْ ببَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَـرَّكَ القَـدَرُ

فأظهر العامل وهو « خَلِّ » لأن المحذر منه وهـو « الطريـق » خـالٍ مـن التكـرار والعطف . والمنار ، بفتح الميم وتخفيف النون : حدود الأرض ، والبَرْزَةُ : الأرضُ الواسـعة ، والباء للظرفية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٣– .... وَمَـا سِـوَاهُ سَـتْرُ فِعْلِـهِ لَـنْ يَلْزَمَـا

٤٢٤– إلاَّ مَـعَ العَطْـفِ أو التَّكْـرَارِ ....

٧٤٦– البيت لجرير في ديوانه ٢١١/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٢/١ ، والصاحبي في فقه اللغـة ص ١٨٦ ، والكتاب ٢٥٤/١ ، ولسان العرب ٣١٠/٥ (برز) ، والمقاصد النحوية ٣٠٧/٤ ، وبلا نسبة في أوضـح المسالك ٧٨/٤ ، والرد على النحاة ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٤٨١/٢ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ .

(هذا باب الإغراء)

بالمد ، (وهو) في الأصل مصدر « أغْرَيْتُ » ، والمراد به هنا (**تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله**) .

(**وحكم الاسم**) المنصوب (**فيه حكم**) الاسم في (**التحذير الذي لم يُذْكَرْ** فيه « إيَّا » [١١٩/أ] **فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار**) ، لِمَا تقدَّم ، (**كقولك**) في العطف : (**المروءةَ والنجدةَ**) ، بنصبهما ، (**بتقدير « الْزَمْ »** ، **وقوله**) ، وهو مسكين الدارمي في التكرار : [من الطويل]

٧٤٧- (**أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ**) كَسَاعٍ إلى الْـهَيْجَا بغَيْرِ سِلاَحِ

بنصب « أخاك » بتقدير « الْزَمْ » وجوبًا ، و « أخاك » الثاني : توكيد ، والهيجا ، بالقصر هنا ، والأكثر فيها[١] الْمَدُّ : الْحَرْبُ .

٧٤٧- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩ ، والأغاني ٢٠/١٧١ ، ١٧٣ ، وخزانة الأدب ٣/٦٥ ، ٦٧ ، والدرر ١/٣٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٠٥ ، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩ ، ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥ ، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/٦٠ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ١٠٠، والإنصاف ٢/٤٦٥ ، وأوضح المسالك ٤/٧٩ ، وتخليص الشواهد ص ٦٢ ، والخصائص ٢/٤٨٠ ، والدرر ٢/٣٩٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، والكتاب ١/٢٥٦ ، وعيون الأخبار ٢/٣٠٤ ، ٣/٢ ، والعقد الفريد ٢/٣٠٤ ، وهمع الهوامع ١/١٧٠ ، ٢/١٢٥ .

(١) في « ب » : (فيه) .

ولا يُعْطَفُ في التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة ، لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان ، فإن فُقِدَ العطف والتكرار جار إظهار العامل نحو : الْزَمْ أخَاكَ .

(**ويُقالُ : الصلاةَ جَامِعَةً**) ، بنصبهما ، (**فتنصُبَ « الصلاةَ » بتقدير : احْضُرُوا** ، و« **جامعةً** » **على الحال**) من « الصلاة » ، وناصبها « احضروا » المحذوف ، (**ولو صُرِّحَ بالعامل**) في « الصلاة » (**لجاز**) ؛ لعدم[1] العطف والتكرار . ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ، وبرفع الأول على الابتداء ، وحذف الخبر ، ونصب « جامعة » على الحال ، ونصب الأول على الإغراء ، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف . وإلى حكم الإغراء أشار الناظم بقوله :

٦٢٦ـ وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

(١) سقطت من « ب ».

(هذا باب أسْمَاء الأفعال)

وهل هي أسماء لألفاظ الأفعال[1] أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة ، أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، أو هي أفعال ؟ : أقوال : قال بالأول جمهور [١١٩/ب] البصريين ، وبالثاني صاحب البسيط ، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، وبالثالث جماعة من البصريين ، وبالرابع الكوفيون[2] ، وعلى القول : إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة ، واختاره ابن مالك[3] .

وعلى القول : إنها أسماء لمعاني الأفعال ، موضعها رفعٌ بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، وهو مذهب بعض النحويين .

وعلى القول : إنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، موضعها نصبٌ بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفة ، والصحيح أن كُلاًّ منها اسمٌ لفعلٍ ، وأنه لا موضع لها من [١٩٦] الإعراب .

(**واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالاً** كـ : **شَتَّانَ**) فإنه اسمٌ ناب عن فعلٍ ماضٍ وهو « افْتَرَقَ » ، (و : **صَهْ**) فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو « اسْكُتْ » ، (و : **أَوَّهْ**) فإنه اسم ناب عن فعل مضارع[4] وهو « أَتَوَجَّعُ » . [5]والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان[5] ، (**والمراد بالاستعمال كونه**) أبدًا

(١) في « ط » : (للألفاظ النائبة عن الأفعال) ، قال ابن الناظم في شرحه ص ٤٣٥ : (أسماء الأفعال : ألفاظ نابت عن الأفعال معنًى واستعمالاً) .

(٢) انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ١/٢٢٨ ، المسألة رقم ٢٧ .

(٣) التسهيل ص ٢١٠ .

(٤) في « ب » : (ماضٍ) ، وهو وجه ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٤٠٥ بمعنى توجعت .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(**عاملاً غير معمولٍ**) لعاملٍ يقتضي الفاعلية والمفعولية . (**فخرجت**) الحروف نحو « إنَّ » وأخواتها ، فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال [١٢٠/أ] لكنها قد تُهمَل إذا اتصلت بها « ما » الكافَّة ، فليست أبدًا عاملة ، وخرجت (**المصادر والصفات**) النائبة عن أفعالها (**في نحو : ضَرْبًا زَيْدًا**) ، فإنه نائب عن « اضْرِبْ » ، (**و : أَقَائِمٌ الزَّيْدَان**) فإنه نائب عن « يقوم » ، (**فإنَّ العوامل**[(١)]) اللفظية والمعنوية (**تدخل عليها**) فتعمل فيها ، ألا ترى أن « ضَرْبًا » منصوب بما ناب عنه ، وهو « اضْرِبْ » ، و« أقائمٌ » مرفوع بالابتداء .

(**و**) اسم الفعل (**ورودُهُ بِمَعْنَى الأمر كثير** كـ : **صَهْ ومَهْ وآمِيْنَ**) فـ « صَهْ » (**بمعنَى** « **اسْكُتْ** » ، **و**) « مَهْ » بمعنى (**انْكَفِفْ**) لا بمعنى « اكْفُفْ » لأن اكفف يتعدى و« مَهْ » لا يتعدى . قاله في شرح الشذور[(٢)] تبعًا لغيره[(٣)] .

ورُدَّ بأن ذلك غير مطرد ، فإن « آمين » لا يتعدَّى و « استجب » يتعدَّى . (**و**) آمين ، بالمد وبالقصر وبالإمالة لا بتشديد اللام بمعنى (**اسْتَجِبْ** ، **ونَزَالِ**) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى « انزل » (**وبابُهُ**) ، وهو منقاسٌ من كل فعل ثلاثي تام متصرف ، ولا ينقاس في غيره ، وشذَّ « دَرَاكِ » من أدْرِكْ ، و« بَدَارِ » مِنْ بَادِرْ ، قال : [من الرجز]

٧٤٨– بَدَارِهَا مِنْ إبِلٍ بَدَارِهَا

وأجاز ابن طلحة بناءه من « أفْعِلْ » قياسًا على « دَرَاكِ » وعلى بنائهم فعلي التعجب من « أفْعَلَ » وشذَّ قَرْقَارِ بمعنى قَرْقِرْ ، أي : صَوِّتْ ، مِنْ قَرْقَرَ بطنُهُ ، وأجاز الأخفش أن يقال : دَحْرَاجِ وقَرْطَاسِ ، قياسًا على قَرْقَارِ[(٤)] . ولا يجوز من هَبْ ودَعْ : وَهَابِ وَدَاعِ ، للجمود ، ولا كَوَانِ قائمًا ، للنقص ، ويجوز من التامة .

ولم يقس المبرد شيئًا من الباب لأنه ابتداع لما لم يُسْمَع من الأسماء[(٥)] .[١٢٠/ب] ورُدَّ

(١) في « ب » : (العامل) .

(٢) شرح شذور الذهب ص ١١٦ .

(٣) منهم ابن مالك في التسهيل ص ٢١١ ، وفي شرح ابن الناظم ص ٤٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/٢ : (مه : بمعنى اكفف) .

٧٤٨– لم أقع عليه في المصادر المتاحة ، ولعل الأزهري حرف روايته من (تراكها من إبل تراكها) . انظر هذه الرواية في الإنصاف ص ٥٣٧ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، والكتاب ٢٤١/١ ، ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٦٩/٣ .

(٤) انظر الارتشاف ١٩٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٥ .

(٥) الكامل ص ٥٨٧ – ٥٩٢ .

بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد ، فكان حقيقًا بالاتساع وإن فقد السماع . وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت كسرة على الأصل ، وبنو أسد تفتحه إتباعًا وتخفيفًا . (و) وروده (**بمعنى الماضي المضارع**) المبدوء بالهمزة (**قليل كـ : شَتَّانَ ، وهَيْهَاتَ**) .

فـ شَتَّانَ : بفتح النون ، وفي فصيح ثعلب[1] أن الفراء كان يكسرها (**بمعنى افترق**) ، كذا أطلق الجمهور وقيَّده الزمخشري[2] بكون الافتراق في المعاني والأحوال ، قال ابن عمرون : كالعلم والجهل والصحة والسُّقَم ، قال : ولا تُستعمَل في غير ذلك ، لا تقول : شَتَّانَ الخصمان عن مجلسِ الحكْمِ ، ولا : شَتَّانَ المتبايعان عن مجلس العقد ، بمعنى افْتَرَقَا عنه . انتهى .

وهيهات[3] : حكى الصغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة : هَيْهَاتَ ، وأَيْهَاتَ ، وهَيْـهَانَ ، وأَيْهَانَ ، وهَيْهَاهْ ، وأَيْهَاهْ ، كل واحدة[4] من هذه الست مضمومةُ الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منها [١٩٧] منوَّنَةٌ وغير منوَّنَةٍ ، فتلك ست وثلاثون .

وحكى غيره ، هَيْهَاكَ ، وأَيْهَاكَ ، بكاف الخطاب ، وأَيْهَاءُ ، وأَيْـهَا ، وهَيْـهَاءُ ، فـهذه إحدى وأربعون لغة ، وكلهما بمعنى بَعُدَ .

(**وأَوَّهْ ، وأُفٌّ**) فـ « أوَّهْ » (**بمعنى أَتَوَجَّعُ** ، و) « أفٌّ » ؛ وفيها أربعون لغـة ؛ ذكرتها في صدر الكتاب[5] وكلها بمعنى (**أَتَضَجَّرُ**) .

(و : **وَا** ، و : **وَيْ** ، و : **وَاهًا**) ، الثلاثة[6] (**بمعنى : أَعْجَبُ**) بفتح الهمزة ، (**كقوله تعالى : ﴿ وَيْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُوْنَ ﴾**) [القصص/٨٢] فـ « وَيْ » : اسم فعل مضارع بمعنى « أعْجَبُ » والكاف : حرف تعليل ، وأنَّ : مصدرية مؤكّدة ، (**أي : أَعْجَبُ لِعَدَمِ فَلاَحِ الكافِرِينَ**) . هذا قول الخليل وسيبويه[7] . وقال أبو الحسن[8] « وي » [بمعنى][9] « أعْجَبُ » ، والكـاف : حرف خطاب ، وقيل : الكاف للتشبيه بمعنى الظن ، فهما كلمتان .

(١) في فصيح ثعلب ٣١٢ : (والفراء يخفض نون شتان) . وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٦٢٤ .

(٢) في المفصل ص ١٦١ : (المعنى في شتان : تباين الشيئين في بعض المعاني والأحوال) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : (واحد) .

(٥) انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) بعده في « ط » : (كلها) .

(٧) الكتاب ١٥٤/٢ .

(٨) الارتشاف ٢٠٠/٣ .

(٩) في حاشية يس ١٩٧/١ : (الصواب أن يقال : كأن للتشبيه) .

[١٢١/أ] وقال الكسائي : « وَيْ »(١) محذوف من « وَيْلَكَ » ، قال عنترة : [من الكامل]

٧٤٩ــ وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرأ سُقْمَهَا قَوْلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

فهما كلمة واحدة . (وقول الشاعر) : [من الرجز]

٧٥٠ــ (وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ) كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

(٢)فـ « وَا » اسم بمعنى أعْجَبُ ، و« بأبي » : جار ومجرور ، خبر مقدم ، و« أنت » بكسر التاء : مبتدأ مؤخر ، و« فوك » ، بكسر الكاف : مبتدأ(٢) . و« الأشنب » : مِن الشَّنَبِ ، بفتح الشين المعجمة والنون : حدَّة في الأسنان ، ويقال : بَرْدٌ وعُذُوبَةٌ . كذا قاله الجوهري(٣) . و« كأنما ذُرَّ » بالبناء للمجهول(٤) : خبر « فوك »(٥) وهو من ذرَرْتُ الحَبَّ ، بالذال المعجمة . و« الزرنب » كـ : جعفر : ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأُتْرُجِّ ، ووَرَقُه كوَرَق الطَّرْفَاءِ ، وقيل : كوَرَقِ الْخِلاَفِ(٦) .

(١) في « أ » : (هو) ، والتصويب من « ط » ، وسقطت من « ب » .

٧٤٩- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩ ، والاقتضاب ص ٥٦٢ ، وأساس البلاغة (قدم) ، والجنى الداني ص ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٤٨٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٨١ ، ٧٨٧ ، وشرح المرادي ٨٠/٤ ، ، وشرح المفصل ٧٧/٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧ ، ولسان العرب ٤١٨/١٥ (ويا) ، والمحتسب ١٦/١ ، ٥٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٤ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٦٩/١ .

٧٥٠- الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٣٤١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٣١٠/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٠٠/٣ ، وأوضح المسالك ٨٣/٤ ، وتاج العروس (زرنب) ، (وا) ، وتهذيب اللغة ٣٨٦/١٣ ، وجمهرة اللغة ص ٣٤٥ ، ١٢١٨ ، والجنى الداني ص ٤٩٨ ، وجواهر الأدب ص ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٤٨٦/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧ ، ولسان العرب ٤٤٨/١ (زرنب) ، ومجمل اللغة ٣٩٦/٣ ، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢ ، ومقاييس اللغة ٢١٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٠٦/٢ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) الصحاح (شنب) .

(٤) في « ب » : (للمفعول) .

(٥) خبر فوك : هو قوله : (كأنما ذر عليه الزرنب) ، وليس فقط : (كأنما ذر) . انظر حاشية يس ١٩٧/٢ .

(٦) الخلاف : الصفصاف ، وهو شجر عظام وأصنافه كثيرة . لسان العرب ٩٧/٩ (خلف) .

(**وقول الآخر**) ، وهو أبو النجم على ما قاله الجوهري[١] : [من الرجز]

٧٥١ـ (وَاهًا لِسَلْمَى وَاهًـا وَاهَـا) هِـيَ الْمُنَـى لَـوْ أَنَّنَـا نِلْنَاهَـا

فـ « واهًا » : اسم فعل بمعنى أعْجَبُ ، قـال الجوهـري : إذا تعجَّبْتَ مـن طِيـب شيء قلت : واهًا له ، أي : ما أطيبه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٧ـ مَـا نَـابَ عَـنْ فِعْـلٍ ....

البيتين[٢] .

---

(١) الصحاح (ووه) .

٧٥١- الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ٢٢٧ ، ولسان العرب ٥٦٣/١٣ (ويه) ، وتاج العـروس ٤٠١/١٠ (جرر) ، وله أو لرؤبة في الدرر ٣٢/١ ، ٣٨ ، ولرؤبة في ديوانه ص ١٦٨ .

(٢) تمام البيتين :

مَا نَـابَ عَـنْ فِعْـلٍ كَشَـتَّانَ وَصَـهْ هُـوَ اسْـمُ فِعْـلٍ وَكَـذا أَوَّهْ وَمَـهْ

ومَـا بِمَعْنَـى افْعَـلْ كَـآمِيْنَ كَـثُرْ وَغَـيْرُهُ كَـوَيْ وهَيْـهَات نَـزُرْ

(فصـــــــــــل)

(اسم الفعل ضربان :

أحدهما) مُرْتَجَلٌ ، وهو (ما وُضِعَ من أوَّل الأمر كذلك) : أي اسْمًا للفعل (كـ : شَتَّانَ ، و : صَهْ ، و : وَيْ) ؛ فإنها موضوعة من أول الأمر أسماءً لتلك الأفعال .

(والثاني) : منقول ، وهو (ما) وُضِعَ من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم (نُقِلَ من غيره إليه ، وهو) ؛ أي المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه ؛ (نوعان) :

أحدهما : (منقول من ظرف) للمكان ، (أو جـــار ومجـــرور) ، [١٢١/ب] فالمنقول من الجار والمجرور (نحو : عليكَ) زيدًا ، [١٩٨] فإنه نُقِلَ عن موضوعه الأصلي ، واستُعمل اسمَ فعل (بمعنَى الْزَمْ) زيدًا ، (ومنه : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾) [المائدة/١٠٥] فـ« عليكم »: اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه وجوبًا ، و« أنفسكم »: مفعول به على حذف مضاف ، (أي : الزموا شأنَ أنفسكُم . و) المنقول من ظرف المكان نحو : (دُونَكَ زيدًا ، بمَعْنَى : خُذْهُ ، و : مكانَكَ ، بمَعْنَى : اثْبُتْ[١] ، و : أمامَكَ ، بمَعْنَى : تَقَدَّمْ ، و : وَرَاءكَ ، بمَعْنَى : تَأَخَّرْ . و) من المنقول من الجار والمجرور : (إِلَيْكَ ، بمَعْنَى : تَنَحَّ) ، وكان المناسب أن يذكره مع « عليك » ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة ، والقاصر منهما على حدة ، وذكر أربعة ظروف ، واحد متعدٍّ وهو « دونك » وثلاثة قاصرة وهي « مكانك » و« أمامك » و« وراءك » وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ، ولما تقدمك ، ولما تأخر عنك . وذكر جارَّين ومجرورين ، أحدهما متعد وهو « عليك » والثاني قاصر وهو « إليك » . وزعم الكوفيون أن « إليك » تأتي بمعنى « أمْسِكْ » فتتعدَّى بنفسها . قيل : وقد تتعدى « عليك » بالباء كقول الأخطل : [من الكامل]

٧٥٢ــ فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ لاَ تَعْدِلْ بِهِ ... أَحَدًا إذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

---

(١) في « أ » : (اثبت) .

٧٥٢- البيت للأخطل في ديوانه ص ١٩٥ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٩ .

وشذ مجيء « عَلَيَّ » اسم فعل مضارع بمعنى « الْزَمْ » و« عليه » اسم فعل لـ « يلزم » ، والباب كله سماعي عند البصريين ، والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سَمِعَ بشرط الْخِطَاب ، نحو : عليك . واختُلف في الكاف المتصلة بـ « عليك »[1] وأخواته ، فقال ابن بابشاذ : حرف خطاب ، [١٢٢/أ] وقال الجمهور : ضمير المخاطَب ، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب ، فقال الكسائي : نصب على المفعولية ، وقال الفراء : رفع على المفعولية ، وقال البصريون : جرٌّ ، فقيل : على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال ، وقيل : الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر ، واختاره الموضح في « الحواشي » فقال : إن « عَلَيَّ » مثلاً اسم للُّزوم ، تقول : « عليك » بمعنى « إلزامَكَ » فللكاف موضعُ خفضٍ ورفعٍ . اهـ .

واستفدنا من ذلك[2] أن اسم الفعل إنما هو الجارّ فقط والمجرور خارج عنه ، وذلك خلاف ما صرَّح به هنا .

(و) النوع الثاني : (**منقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استُعمِل فعله ومصدر أُهْمِل فعله ، فا**) لنوع (**الأول نحو : رُوَيْدَ زيدًا ، فإنهم قالوا : أَرْوَدَهُ إِرْوَادًا بِمَعْنَى أَمْهَلَهُ إمهالاً ، ثم صَغَّرُوا الإِرْوَادَ**) الذي هو مصدر « أَرْوَدَ » (**تصغير الترخيم**) ، فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين ، وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا : رُوَيْدًا ، وسُمِّيَ تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد ، والترخيم حذفٌ ، (**وأقاموه مقام فعله**) الدال على الأمر .

(**واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله فقالوا : رُوَيْدَ زيدٍ ، وتارة منوَّنًا ناصبًا للمفعول**) به (**فقالوا : رُوَيْدًا زيدًا**) ، فـ « رويدًا » فيهما بمعنى « أَرْوِدْ » وفاعله مستتر فيه وجوبًا ، لأنه نائب عن فعل أمر ، و « زيدًا » مفعول به مجرور في الأول ، منصوب في الثاني . وتارة منوَّنًا غير ناصب للمفعول ، فقالوا : رُوَيْدًا يا زيدُ .

وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبًا حالاً عند سيبويه[3] ، نحو : ساروا [١٢٢/ب] رُوَيْدًا ، أي : مُرْوِدِينَ ، أو حال كون السير رُوَيْدًا ، أو نعتًا لمصدر مذكور أو مقدَّر ، فالأول نحو : ساروا سيرًا رُوَيْدًا ، والثاني نحو : ساروا رُوَيْدًا .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (واستفيدوا منه) ، وفي « ب » : (واستفد منه) .

(٣) الكتاب ١/٢٤٤ .

(**ثم [إنّهم]**[١] **نقلوه**) من المصدرية (**وسَمُّوا به فعله فقالوا : رُوَيْدَ زيدًا**[٢]) بفتح الدال من « رويد » ونصبها من زيد .

(**والدليل على أن**) رُوَيْدًا (**هذا**) المفتوح (**اسم فعل**) لا مصدر (**كونه مبنيًّا**) ، ولو كان مصدرًا كان معربًا . (**والدليل على بنائه كونه غير منوَّن**) ، ولو كان معربًا كان منوَّنًا ، والدليل على أنه مصغَّر ضمُّ أوَّله وفتْحُ ثانيه واجتلاب ياء ثالثة . والدليل على أن تصغير إرْوَادٍ تصغير ترخيم ، كما قال البصريون ، مجيئه متعديًا ، ولو كان تصغير رُوْدٍ[٣] بمعنى الْمَهْلِ[٤] والرِّفْقِ ، مثل[٥] قولهم : يَمْشِي على رُوْدٍ ، أي على مَهْلٍ ، كما قال الفراء[٦] ، كان قاصرًا .

(و) النوع [١٩٩] (**الثاني**) : المهمَل فعلُه ، نحو (**قولهم : بَلْهَ زيدًا**) أي : دَعْهُ ، (**فإنه في الأصل مصدر فعل مهمَل**) ، وذلك الفعل المهمل (**مرادف لـ : دَعْ**) ، و« دع » لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك ، (**يقال : بَلْهَ زيدٍ ، بالإضافة إلى المفعول كما يقال : تَرْكَ زيدٍ**) بالإضافة إلى المفعول ، وأما ما جاء في الحديث : « مِنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَةِ »[٧] فنادر ، (**ثم قيل**) بعد أن نقلوه وسموا به فعله : (**بَلْهَ زيدًا ، بنصب المفعول**[٨] **وبناء : بَلْهَ**) على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا ، لأنه نائب عن فعل أمر . و« بَلْهَ » هذا اسم فعل ، والدليل (**على أنه اسم فعل**) كونه مبنيًّا ، والدليل على بنائه كونه غير منوَّن ، وسكت الموضح عن هذا التعليل لأنه[٩] لا يتم به التقريب ، فإن

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول مالك بن خالد الهذلي : [من الطويل]

(رويدَ عليًّا جُدَّ ما ثدي أمِّهم ... إلينا ولكنْ بغضهم متماينُ)

وهو في شرح أبيات سيبويه ١/١٠٠ ، وشرح أشعار الهذليين ١/٤٤٧ ، والكتاب ١/٢٤٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤٨٨ ، وشرح المفصل ٤/٤٠ .

(٣) في « ب » : (ورد) .

(٤) في « ب » : (المهمل) .

(٥) في « ب » : (من) .

(٦) الارتشاف ٣/٢٠٥ .

(٧) الحديث برواية : « لينتهيَن أقوام عن ودعهم الجمعات » وهو في مسند أحمد ١/٢٣٩ ، والنهاية ٥/١٦٥.

(٨) بعده في « ب » : (به) .

(٩) سقطت من « ب » .

« بَلْهَ » المرادفة[1] لـ « كيف » تشاركها [١٢٣/أ] في البناء وعدم التنوين ، يقال : بَلْـهَ زيـدٌ ، برفع زيد على الابتداء ، وبَلْهَ : خبر مقدم ، أي كَيْفَ زيدٌ ، وبذلك يتـم لــ « بَلْـهَ » ثلاثـة أوجه : مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف ، وقد روي بالأوجه الثلاثـة قـول الشـاعر يصف السيوف : [من الكامل]

٧٥٣ـ تَـذَرُ الجَمَـاجِمَ ضَاحِيًـا هَامَاتُـهَا بَلْـهَ الأَكُـفَ كَأَنَّـهَا لَـمْ تُخْلَـقِ

وقد تأتي لغير ذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٩ـ وَالفِعْـلُ مِـنْ أسْـمَائِهِ عَلَيْكَـا وَهَكَـذَا دُونَـكَ مَـعَ إلَيْكَـا

٦٣٠ـ كَـذَا رُوَيْـدَ بَلْـهَ نَـاصِبَيْنِ وَيَعْمَـلاَنِ الْخَفْـضَ مَصْدَرَيْـنِ

---

(١) في « ب » : (المرادف) .

٧٥٣- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٤ .

(فصـــل)

(**يعمل اسم الفعل عمل مسمَّاه**) في التعدي واللزوم غالبًا ، فـإن كـان مسـمـاه لازمًا كـان اسم فعله كذلك ، فيقتصر على الفاعل ، (**تقول : هَيْهَاتَ نَجْدٌ ، كما تقول : بَعُدَتْ نَجْدٌ ، قال**) جرير : [من الطويل]

٧٥٤ــ (**فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ** وَهَيْـهَاتَ خِـلٌّ بـالعَقِيْقِ نُوَاصِلُـهْ

فالعقيق : فاعل هيهات الأول ، وخِلّ : فاعل هيهات الثالث ، وهيهات الثاني لا فـاعل لـه ، لأنه لم يؤتَ به للإسناد بل لمجرد التقوية ، والتوكيد للأول .

(**و**) إذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك ، (**تقول : شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو ، كما تقول : افْتَرَقَ زيدٌ وعمرٌو**) ، لأن الافتراق من المعاني النسـبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا . (**و**) إن كان مسماه متعديًا كان اسم فعله كذلك ، تقول : (**دَرَاكِ زيدًا**) ، بنصب المفعول ، (**كما تقول : أَدْرِكْ زيـــدًا**) ، بـالنصب ، وفي بعـض النسخ : تَرَاكِ زيدًا ، بالتاء والراء والكاف ، وهي أحسن ، لأن دَرَاكِ شاذٌّ ، لأنـه مـن أَدْرِكْ ، وتَرَاكِ مقيسٌ [١٢٣/ب] لأنه من تَرَكَ ، ومن غير الغالب : آمِيْنَ وإيهِ ، فإنهما لم يحفظ لهمـا مفعول ومسماهما متعدٍّ نحو : رَبِّ اسْتَجِبْ دُعائي وزِدْنِي عِلْمًـا ، وإلى ذلـك [٢٠٠] أشـار الناظم بقوله :

٦٣١ــ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَـلْ لَـهَا.................

(**وقد يكون اسم الفعل مشتركًا بيْن أفعال سُمِّيَتْ به ، فيُسْتَعْمَل على أوجــه باعتبارها**) ، فيعمل عملها ، فيصـل إلى المفعـول بـه بنفسـه إذا كـان بمعنـى فعـل متعـدٍّ ، وبحرف[1] جر إن كان بمعنى فعل لازم ، (**قالوا : حَيَّهَلِ الثَّرِيْدَ**) ، بالنصب ، (**بمعنى : ائْتِ الثَّرِيدَ**) ، وهو خُبْزٌ مغموس[2] بِـمَرَقِ اللحم .

٧٥٤- تقدم تخريج البيت ١٣٩ ، ٣٨٢ .

(١) في « ب » : (وبجر) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (مغمور) .

(و) قالوا : (حَيَّهَلْ على الْخَيْرِ) فعدُّوه بـ« على » (أي : أَقْبِلْ على الْخير) ، وهو ضد الشر ، (وقالوا : إذا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلْ بِعُمَرَ[1]) فعدُّوه بالباء ، وحذفوا المضاف ، (أي : أَسْرِعُوا بِذِكْرِهِ) ، والمراد به عمر بن الخطاب ﷺ ، كما قال الحريري في المقامة التاسعة ، قال : وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه .

ولكن اسم الفعل يخالف مسماه ، فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ، (ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه) لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٣١ـ .... وَأَخِّر مَا لِلَّذِي فِيهِ العَمَلْ

(خلافًا للكسائي) في إجازته تقديم معموله عليه إلحاقًا للفرع بأصله[2] ، (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى : (﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء/٢٤] ، وقوله) : أي الشخص ، وهي جارية من بني مازن : [من الرجز]

٧٥٥ـ (يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا) ... إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

(فمؤوَّلان) ، وتأويل الآية أن « كِتَابَ اللهِ » مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم : متعلق به أو بالعامل [١٢٤/أ] المحذوف ، والتقدير : كتب الله ذلك كتابًا عليكم ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعليه على حد : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾ [البقرة/١٣٨] ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء/٢٣] لأن التحريم يستلزم الكتابة . قاله الموضح في شرح القطر[3] . وتأويل البيت أن « دلوي » : مبتدأ ، ودونك : خبره ، وفيه نظر ، لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه .

(١) الحديث في النهاية ٤٧٢/١ ، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٥٨/١ .

(٢) انظر الارتشاف ٢١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ .

٧٥٥- الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٤٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣١١/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥ ، والأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، وأوضح المسالك ٨٨/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٥٧٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، وذيل السمط ص ١١ ، وشرح الأشموني ٤٩١/٢ ، وشرح التسهيل ١٣٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، وشرح المفصل ١١٧/١، ولسان العرب ٦٠٩/٢ (ميح) ، ومعجم ما استعجم ص ٤١٦ ، ومغني اللبيب ٦٠٩/٢ ، والمقرب ١٣٧/١ ، ومقاييس اللغة ٢٨٧/٥ ، وعمدة الحفاظ (دون) ، وهمع الهوامع ١٠٥/٢ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٥٨ .

وجوَّز ابن مالك أن يكون « دلوي » منصوبًا بـ « دونك » مضمرة مدلولاً عليها بـ « دونك » الملفوظة[١] ، مستندًا لقول سيبويه في « زيدًا عليك »[٢] كأنك قلت : عليك زيدًا . وفيما قاله نظر ، لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا ، كما صرَّح به الموضح في متن القطر[٣] ، وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب .

وجوَّز بعضهم أن يكون « دلوي » منصوبًا بفعل محذوف دل عليه السياق ، أي : تناوَلْ دلوي ، وسَكَتَ عن « دونَكَ » . والمائح : من ماح ، بالحاء المهملة ، [وهو][٤] الذي ينزِلُ[٥] البئرَ فيملأُ الدلوَ إذا قلَّ ماؤها .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٤ - ١٣٩٥ ، وفيه أيضًا جوّز ابن مالك أن يكون « دلوي » : مبتدأ ، و« دونك » : خبره .

(٢) الكتاب ١/٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٥٦ .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « ب » : (ينذل) .

(فصـــــــــــــــــل)

(**وما نُوِّنَ من هذه الأسماء**) النائبة عن الأفعال تنوين تنكير (**فهو نكـــــرة ، وقد التُزم ذلك**) التنكير (**في : وَاهًا ووَيْهًا ، كما التزم تنكير نحو : أَحَدٍ وعَرِيـــــبٍ**) بفتح العين المهملة وكسر الراء ، (**وديَّارٍ**) بفتح الـدال وتشـديد اليـاء ، كلاهمـا مـرادف لـ « أحد » ، وأطلَقَ أحدًا وله استعمالات :

أحدها : مرادف الأول(١) ، وهو المستعمل في العدد ، نحو : أَحَدَ عَشَرَ .

الثاني : مرادف الواحد بمعنى المنفرد ، نحو : ﴿ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص/١] .

الثالث : مرادف [١٢٤/ب] إنسان ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة/٦] .

الرابع : أن يكون اسْمًا عامًّا في جميع من يعقل ، نحو : ﴿ فَمَـا مِنْكُـمْ مِـنْ أَحَـدٍ ﴾ [الحاقة/٤٧] وهو المراد هنا ، وهذا ملازم للتنكير غالبًا ، ومن تعريفه قوله : [من البسيط]

٧٥٦ـ وَلَيْـسَ يَظْلِمُنِـي في حُـبِّ غَانِيَـةٍ   إلاَّ كَعَمْرٍو وَمَا عَمْـرٌو مِـنَ الأَحَـدِ

قاله الموضح في الحواشي .

(**وما لم ينوَّن منها فهو معرفة ، وقد التُزم ذلك**) التعريف (**في نَزَالِ**) بالنون والزاي ، (**وتَرَاكِ**) بالتاء والراء (**وبابهما**) ، وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف ، كما التُزم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات المعينة ، أما إذا أريد بـها غـير معـين فإنـها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة ، نحو : ﴿ صِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْـتَ عَلَيْـهِم غَـيرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة/٧] . قاله الموضح في باب الاستثناء .

وفي ضمير الغائب أقوال :

---

(١) في « ب » : (مرادفٌ للأول) .

٧٥٦- البيت برواية (يطلبني) مكان (يظلمني) ، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٩٧/٥ ، وتاج العـــروس ٢٧٤/٩ (وحد) ، ولسان العرب ٤٥١/٣ (وحد) .

ثالثها : إنْ رجع إلى واجب التنكير كـ : رُبَّهُ رجلاً ، فنكـرة ، وإن رجـع إلى جـائز التعريف كـ : جاء [٢٠١] رجلٌ فأكْرَمْتُهُ ، فهو معرفة كـالراجع إلى معرفـة ، والصحيـح أنـه معرفة مطلقًا .

(**وما استُعمل بالوجهين**) ، بالتنوين وتركه ، (**فعلـي معنيـين**) : التعريـف والتنكير ، (**وقد جاء على ذلك صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ ، وألفاظٌ أُخَرُ**) نحو : أفٍّ ، فما نُـوِّنَ منـها فهو نكرة ، وما لم ينَوَّن فهو معرفة ، (**كما جاء التعريف والتنكير في نحو : كتاب ورَجُـلٍ وفَرَسٍ**) ، فمع التنوين نكرات وبدونه مع « أل » أو الإضافـة معـارف ، وإلى ذلـك أشـار الناظم بقوله :

٦٣٢ــ وَاحْكُـمْ بِتَنْكِـيْرِ الـذي يُنَـوَّنُ مِنْـهَا وَتَعْرِيـفُ سِـوَاهُ بَيِّـنُ

وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ، ما نوِّن منها وما لم ينوَّن ، وأنها أعلام أجناس [١٢٥/أ] معنوية كـ : سُبْحَانَ .

قال في البسيط : وهو ظاهر قول ابن خروف ، والجميع مبني على الصحيح . وقال الفارسي وابن جني : ما كان منها ظرفًا فحركته إعرابية . نقله الموضـح في الحواشـي وقـال : ينبغي أن لا يقولا به فيما كان مصدرًا نحو : رُوَيْدَ وبَلْهَ . اهـ .

(هذا باب أسْمَاء الأصوات)

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها ، وإذا ثبت النوع ثبت الجنس ، ويستشكل صدقُ حدِّ الكلمة عليها ، لأنها ليست دالة على معنى مفرد ، لأن المخاطب بها من لا يعقل ، فهي بمنزلة النعيق للغنم .

والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلِقَ فُهِمَ منه العالِمُ بالوضع معناه ، وهذا كذلك ، إذ لَمْ يُقَلْ : إنَّ حقيقة الدلالة كونُ اللفظ[1] يُخاطَبُ به من يعقل لإفهام معناه ، حتى يُرَدَّ ما ذكِرَ ، والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه . قاله الموضح في حواشيه[2] ومن خطه نقلْتُ[3] .

(وهي نوعان :

أحدهما : ما خُوطِبَ به ما لا يعقل مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ الفعل) في الاكتفاء به ، ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير[4] ، واسم[5] الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير[6] ، وهذا النوع قسمان : أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل ، والثاني لِزَجْرِهِ .

فالدعاء **(كقولهم في دعاء الإبل لتشرب : جِئْ جِئْ)** بكسر الجيم فيهما مكررين **(مهموزين)** كالأمر من «جاء» قاله السمين . وفي المحكم أنهما أمر للإبل بورود الماء . اهـ .

---

(١) بعده في « ط » : (بحيث) .

(٢) في « ب » : (الحواشي) .

(٣) انظر همع الهوامع ٢/١٠٧ .

(٤) سقط من « ب » ، « ط » : (لتحمله الضمير) .

(٥) في « ب » : (والاسم) .

(٦) سقط من « ب » : (لعدم تحمله الضمير) .

يقال : جَأْجَأْتُ الإبلَ ، إذا دعوتَها لتشربَ فقلتَ : جئْ جئْ . نقله الجوهري عن الأموي[١] وأقره . والاسم « الْجَيْءُ » على مثل البيع[٢] ، والأصل : جَأْ ، بهمزتين ساكنة فمتحركة ، أبدلت الهمزة الأولى ياء . [١٢٥/ب] ويقال في الإبل إذا دُعِيَت للعلف : هَأْهَأْ ، والاسم « الْهيْءُ » . قال أبو عمرو : الْهيْءُ : الطعام ، والْجِيْءُ : الشراب ، قال : [من الهزج]

٧٥٧ـ وَمَا كَانَ عَلَى الْجِيْءِ وَلاَ الْهِيْءِ امْتَدَاحِيكَا

(و) كقولهم (في دعاء الضَّأْن : حَاحَا ، و) في دعاء (الْمَعْزِ : عَاعَا) ، بالحاء المهملة في الأول ، وبالعين المهملة في الثاني ، حال كونهما (غير مهموزين ، والفعل منهما حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ) . قال سيبويه[٣] : وأبدلوا الألف من الياء لشبهها بها[٤] ، لأن قولك : حَاحَيْتُ ، إنما هو صوت بنيتَ منه فعلاً ، يعني على فَعْلَلْتُ وليست فَاعَلْتُ . قال : والذي يَدُلُّك [٢٠٢] على أنها ليست فَاعَلْتُ قولهم في الاسم : الْحَيْحَاءُ والْعَيْعَاءُ ، بالفتح فيهما . اهـ . (والمصدر : حِيْحَاءَ وعِيْعَاءَ) ، بكسر أولهما ، وأصلهما : حِيْحَايٌ وعِيْعَايٌ ، أبدِلَت الياء همزة لتطرُّفها إثر ألف زائدة . قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعًا : [من الرجز]

٧٥٨ـ (يَا عَنْزُ هذا شَجَرٌ وَمَاءُ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي العَيْعَاءُ)

(و) الزجر كقولهم (في زَجْرِ البَغْلِ : عَدَسْ) بفتح العين والدال المهملتين وبإهمال السين ، (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان : [من الطويل]

٧٥٩ـ (عَدَسْ مَا لِعَبَّاد عَلَيكَ إمَارَةٌ) أمِنْتِ وَهَذا تَحْمِلِيْنَ طَلِيقُ

فـ « عَدَسْ » : [صوت][٥] يُزْجَرُ به البغل ، وقد يسمى البغل به ، والتقدير على التسمية به : يا عَدَسُ ، فحُذِفَ حرف النداء . و« إمارة » بكسر الهمز [ة][٦] : أي أمْرٌ وحُكْمٌ .

---

(١) في « ب » : (الأبدي) .

(٢) في « ب » : (الجميع) .

٧٥٧- البيت لمعاذ الهراء في لسان العرب ٤٢/١ (جأجأ) ، ٥٣ (جيأ) ، ١٧٩ (هأهأ) ، ١٨٩ (هيأ) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٣/٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٧١ .

(٣) الكتاب ٣١٤/٤ .

(٤) بعده في « ب » : (في) .

٧٥٨- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٤ ، والمقاصد النحوية ٣١٣/٤ .

٧٥٩- تقدم تخريج البيت برقم ١١١ .

(٥) إضافة من « ط » .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

(وقولنا : مِمَّا يشبه اسم الفعل ، احتراز من نحـــو قولــه) ، وهــو النابغـة الذبياني : [من البسيط]

٧٦٠ـ (يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّـــنَدِ) أَقْوَتْ وَطَـالَ عَلَيْـهَا سَـالِفُ الأَمَـدِ

فإن قوله : « يا دَارَ مَيَّةَ » ، خطاب [١٢٦/أ] لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفًى به ، ولذلك احتاج إلى قوله : « أَقْوَتْ » ، وخاطب الدار توجعًا منه لما رأى تغيرها . وذهب الكوفيون إلى أن قوله « يا دَارَ مَيَّةَ » اسم موصول ، و« بالعلياء » : صلتـه . والعلياء : ما ارتفع من الأرض ، والسَّنَدُ : عطف علـى العليـاء ، وسَنَدُ الجبـل : ارتفاعـه ، حيث يُسْنَدُ فيه ، أي : يُصْعَدُ ، والفاء فيه بمعنى الواو ، وأَقْوَتْ ، بالقاف : خَلَتْ ، والسالف : الماضي ، والأَمَدُ : الدهر . (وقوله) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٧٦١ـ (أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ أَلاَ انْجَلِي) بِصُبْحٍ وَمَـا الإِصْبَـاحُ مِنْـكَ بِـأَمْثَلِ

فـ « أيها الليل » خطاب لما لا يعقل ، ولكنه لم يشـبه اسـم الفعـل لكونـه غـير مكتفًى به ، ولهذا احتاج إلى قوله : انْجَلِي .

النوع (الثاني : ما حُكِيَ به صوتٌ) مسموعٌ ، والمحكي صوته قسمان : حيـوان وغيره ، فالأول (كـ : غاقْ) ، بالغين المعجمة والقاف ، (لِحكاية صـوت الغـراب) ، و« شِيبْ » لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشُّرْب . (و) الثاني نَحو : (طاقْ) ، بالطـاء المهملة والقاف ، حكاية (لصوت الضَّرْبِ ، و : طَـقْ) ، بفتح الطـاء المهملـة ، حكايـة (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض ، (و : قَبْ) ، بفتح القاف وسكون الموحدة ، حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) ، وهي الدَّرَقَةُ .

(والنوعان) من أسماء الأصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (فِي أنَّها لا عاملة ولا معمولة ، كما أن أسْماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة)

٧٦٠- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، والدرر ١/١٥٦ ، ٢/٥٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥ ، والكتاب ٢/٣٢١ ، والمحتسب ١/٢٥١ ، والمقاصد النحوية ٤/٣١٥ ، ولسان العرب ٣/٣٥٥ (قصد) ، وتهذيب اللغة ٨/٣٥٣ ، ١٢/٢٦٦ ، ١٥/٦٦٨ ، وبـــلا نسـبة في أوضح المسالك ٤/٩٢ ، ورصف المباني ص ٤٥٢ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٣ ، ولسان العـــرب ٣/٢٢٣ (سند) ، ١٤/١٤١ (جرا) ، ١٥/٤٩١ (يا) ، وهمع الهوامع ١/٨٥ ، ٢/٢٤٣ .

٧٦١- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، والأزهية ٢٧١ ، وخزانـة الأدب ٢/٣٢٦ ، ٣٢٧ ، وســر صناعة الإعراب ٢/٥١٣ ، ولسان العرب ١١/٣٦١ (شلل) ، والمقاصد النحوية ٤/٣١٧ ، وبلا نسـبة في أوضح المسالك ٤/٩٣ ، وجواهر الأدب ٧٨ ، ورصف المباني ص ٧٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٣ .

كـ « ليت » (**في أنّها عاملة غير معمولة ؛ وقد مضى ذلك في أول**) هذا (**الكتاب**[1]) ، بخلاف [١٢٦/ب] أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول الناظم :

٦٣٤ـ .... وَالْزَمْ بنَا النَّوْعَيْنِ فَـهْوَ قَـدْ وَجَـبْ

على نوعي أسماء الأصوات ، وهما المذكوران في قوله :

٦٣٣ـ ومَـا بـِـهِ خُوطِـبَ مَـا لاَ يَعْقِـلْ مِنْ مُشْبهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَـلُ

٦٣٤ـ كَذَا الـذي أجْدَى حِكَايَـةً كَقَـبْ ....

وربما أعْرِبَ بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط ، أو لتركيبه مع نقلـه عـن معناه وجعْلِهِ اسْمًا للمحكي صوته أو للمصوَّت له به ، فيكون حينئذ مرادفًا لاسم متمكن .

فالأول كقوله : [من الطويل]

٧٦٢ـ .... كَمَا رُعْتَ بالحَوْبِ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا

يروى : الحَوْبَ ، بالوجهين : على الحكاية وعدمها ، أي : كما رُعْتَ بهذا اللفظ الذي يُصَوَّت به . وهو « حَوْبَ » بفتح الحاء المهملة ، والباء الموحـدة ، وهـو زجرٌ للإبـل ، وأما « جُوتَ » ، بضم الجيم وبالتاء المثنّاة فوق ، المفتوحة ، فهو لدعاء الإبل لا لزجرها .

والثاني كقوله : [من الرجز]

٧٦٣ـ إذ لِمَّتِـي مِثْـلُ جَنَـاحِ غَـاقِ

فهذا بمنزلة قوله : مثلُ جَنَاحِ غُرَابٍ .

والثالث كقوله : [من الكامل]

٧٦٤ـ وَوَقَعْتُ فِي عَـدَسٍ كَـأَنّي لَـمْ أزَلْ

قال الموضح [٢٠٣] في حواشيه : وهـذان النوعـان الأخـيران ينبغـي أن لا يجـوز فيهما إلا الإعراب .

---

(١) انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٨ وما بعدها .

٧٦٢- صدر البيت : (دعاهن رِدْفِي فارْعَوَيْن لصوته) ، وهو لعويف القـوافي في خزانـة الأدب ٣٨١/٦ ، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابـن الحـاجب ص ٣١٧ ، وخزانـة الأدب ٣٨٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٨ ، وشرح المفصل ٧٥/٤ ، ٨٢ ، ولسان العرب ٢١/٢ (جوت) ، وتـاج العروس ٢٨٢/٤ (جوت) .

٧٦٣- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠ ، والدرر ٣٤٤/٢ ، وبـلا نسـبة في الارتشـاف ٢١٨/٣ ، والاقتضاب ص ٦٢٥ ، وتاج العروس (غيق) ، وتخليص الشواهد ص ١٥٢، وشرح الأشموني ٤٩٤/٢ ، ولسان العرب ١٣٣/٦ (عدس) ، والمخصص ١٥١/٨ ، وهمع الهوامع ١٠٧/٢ .

٧٦٤- لم أقف على تمام البيت ولا على مصادره .

(هذا باب نونَي التوكيد)

الثقيلة والخفيفة

(لتوكيد الفعل نونان : تقيلة وخفيفة نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾) [يوسف/٣٢].

وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما ، كإبدال الخفيفة ألفًا في نحو : « ولَيَكُونًا » ، وحذفها في نحو : [من الخفيف]

٧٦٥ــ لا تُهِينَ الفقيرَ ....

وكلاهما ممتنع في الثقيلة . قاله سيبويه[1] .

وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانًا ، وقد قال سيبويه نفسه في « أنَّ » المفتوحة إنها فرع المكسورة ، ولَها [١٢٧/أ] إذا خُفِّفَت أحكام تخصها[2] ، ومذهب

٧٦٥- تمام البيت : (لا تُهين الفقير علّك أنْ تَرْ كَعَ يومًا والدهر قد رفَعَهْ)

وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ٦٨/١٨ ، وأمالي القالي ١٠٧/١ ، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١ ، والحماسة البصرية ٣/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٠/١١ ، ٤٥٢ ، والدرر ٢٨١/١ ، ٢٥١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٣ ، والشعر والشعراء ٣٩٠/١، والمعاني الكبير ٤٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤، وتاج العروس ١٢٢/٢١(ركع) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢١/١ ، وأوضح المسالك ١١١/٤ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٤٦ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٧ ، وشرح الأشموني ٥٠٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، واللسان ١٨٤/٦ (قنس) ، ١٣٣/٨ (ركع) ، ٤٣٨/١٣ (هون) ، واللمع ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ١٥٥/١ ، والمقرب ١٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ ، وتاج العروس (هون) ، وعمدة الحفاظ (ركع) .

(١) الكتاب ٥٢١/٣ .

(٢) الكتاب ١٢٠/٣ .

الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة(١) ، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة(٢) . اهـ . ويدل له : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف/٣٢] فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصًا على سجنه من كينونته صاغرًا .

(ويؤكد بهما الأمر مطلقًا) من غير شرط ، لأنه مستقبل دائمًا ، وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو : قُومَنَّ ، والأمر باللام نحو : لِيَقُومَنَّ زيدٌ ، بكسر اللام ، والدعاء نحو : [من الرجز]

٧٦٦- فَأَنْزِلَنْ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا

(ولا يؤكَّد بهما الماضي) لفظًا ومعنًى (مطلقًا) لأنهما يُخْلِصَان مدخولهما للاستقبال ، وذلك ينافي الْمُضِيَّ ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمُ الدَّجَّالَ » وقول الشاعر : [من الكامل]

٧٦٧- دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا ....

فهذان الفعلان مستقبلان معنًى .

(وأما المضارع) المجرد من لام الأمر (فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجبًا) ، أي لا بد منه ، (وذلك إذا كان مثبتًا مستقبلاً ، جوابًا لقسم ، غير مفصول من لامِهِ) ، أي لام القسم ، (بفاصل نحو : ﴿ وَتَاللهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾) [الأنبياء/٥٧] فـ « أكيدنَّ » : فعل مضارع مثبَت مستقبَل جواب قسم ، وهو : تَاللهِ ، وليس مفصولاً من لام القسم بفاصل .

(ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيًا) لفظًا أو تقديرًا ، فالأول نحو : واللهِ لا أقوم ، والثاني (نحو : ﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ ﴾) [يوسف/٨٥] فـ « تفتأ » منفي بلا محذوفة ، (إذ التقدير : لا تَفْتَأُ) ، وحذفُ « لا » في جواب القسم مطرد .

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٦٥٠ ، المسألة رقم ٩٤ .

(٢) الكتاب ٣/٥٠٩ .

٧٦٦- الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٢٢ ، والكتاب ٣/٥١١ ، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر ٢/٢٣٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٤ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٠ ، وخزانة الأدب ٧/١٣٩، ومغني اللبيب ١/٩٨ ، ٢٦٩، ٣١٧ ، ٢/٣٣٩ ، ٥٣٩ ، والمقتضب ٣/١٣ ، وهمع الهوامع ٢/٧٨ .

٧٦٧- عجز البيت : (لولاك لم يك للصبابة جانحا) ، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٤٣ ، والدرر ٢/٢٤٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٠ ، وشرح التسهيل ١/١٤ ، وشرح المرادي ٤/٩١ ، ومغني اللبيب ٢/٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ١/١٢٠ ، ٤/٣٤١ ، وهمع الهوامع ٢/٧٨ .

(**أو كان**) المضارع (**حالاً كقراءة ابن كثير** : ﴿ **لأُقْسِمُ بِيَـــوْمِ القِيَامَـــةِ** ﴾[1] [القيامة/١] ، **وقول الشاعر**) : [من المتقارب]

٧٦٨ــ (**يَمِيْنًا لأُبْغِضُ كُـــلَّ امْـــرِئٍ**) يُزَخْـــرِفُ قَـــوْلاً وَلاَ يَفْعَـــلُ

فـ « أقسم » في الآية ، و « أبغـض » في البيـت [١٢٧/ب] معناهمـا الحـال لدخـول الـلام عليهما ، وإنَّما لم يؤكَّدا بالنون ، لكونها تُخْلِصُ الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال .

(**أو كان**) المضارع (**مفصولاً من اللام**) بمعمولـه أو بحـرف [٢٠٤] تنفيـس ، فالأول (**مثل**) قوله تعالى : (﴿ **وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ** ﴾) [آل عمران/١٥٨] (**و**) الثاني (**نحو** : ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾ [الضحى/٥] فـ « يعطيك » علـى جواب القسم وهو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى/٣] والمعطوف على الجواب جواب .

وقول البيضاوي[2] تبعًا للزمخشري[3] : واللام في : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ » للابتداء ، دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ ، والتقدير : لأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيْكَ ، لا للقسـم ، فإنـها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكِّدة ، مخالفٌ لِمَا عليه الجمهور من أنَّ ذلك مع اتصـال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها ، فإذا حصـل فصـل بينـهما امتنعـت النـون وثبتـت لام القسم وحدها كقوله : [من الخفيف]

٧٦٩ــ فَوَرَبِّي لَسَـوْفَ يُجْـزَي الـذي أسْـ ـلَفَـهُ الْمَـرْءُ سَـيِّئًا أوْ جَمِيْـــلاَ

أنشده ابن مالك شاهدًا على ذلك .

(**و**) الحالة (**الثانية : أن يكون**) توكيده بهما (**قريبًا من الواجب ، وذلـــك إذا كان**) المضارع (**شرطًا لـ : إنْ**) الشرطية (**المؤكَّدة بـ : ما**) الزائدة (**نحو** : ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ** ﴾) [الأنفال/٥٨] من الأجْوَفِ ، (﴿ **فَإِمَّا نَذْهَبَـــنَّ** ﴾) [الزخـرف/٤١] مـن السـالم ، (﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾) [مريم/٢٦] من الناقص ، (**ومن تَرْك توكيده قوله**) : [من البسيط]

(١) هي قراءة ابن كثير وقنبل والحسن والأعرج والبزي والزهري والقواس . انظـر الإتحـاف ص ٤٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣ ، والنشر ٢٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ .

٧٦٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٤ ، وشرح الأشموني ٤٩٦/٢ ، وشرح التسـهيل ٢٠٨/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٤ .

(٢) أنوار التنـزيل ١٨٨/٤ .

(٣) الكشاف ٢١٩/٤ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٤١ .

٧٦٩- البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٨/٣ .

٧٧٠ــ (يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ) فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

[١٢٨/أ] أراد : يا صاحبي ، فحذف المضاف إليه ؛ وهو الياء[١] ؛ وآخِر المضاف ؛ وهو الباء[١] ؛ معًا ، قاله ابن خروف ، والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط ، وترك توكيد[٢] « تجدني » ، فحذف النون (وهو قليل) في النثر ، (وقيل : يختص بالضرورة) .

الحالة (الثالثة : أن يكون) توكيده بهما (كثيرًا ، وذلك إذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) ، نهي أو دعاء أو عرض أو تمني أو استفهام .

فالأول (كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُوْنَ ﴾ [إبراهيم/٤٢] .

(و) الثاني كقول خرنق : [من الكامل]

٧٧١ــ لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ سُمُّ العَدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

فَأَكَّدَتْ « يبعد » بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء . والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة : [من البسيط]

٧٧٢ــ (هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ) كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

فأكد « تَمُنِّنْ » بكسر النون الأولى بعد حرف العرض ، وأصله : تَمُنِّيْنَنْ ، حُذِفَت نون الرفع مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة لتوالي النُّونات ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين . وغير : حال من ياء المخاطبة ، ومُخْلِفَة ، بتاء التأنيث : مضاف إليها ، وذي سَلَم : موضع بالشام .

(و) الرابع نحو (قول الآخر يخاطب امرأة أيضًا) : [من الطويل]

٧٧٣ــ (فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي) لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

فأكد « تَرَيِنَّنِي » بتشديد النون الأولى على حد : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [مريم/٢٦] بعد حرف التمنِّي .

٧٧٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤١ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٤ ، والدرر ٢٣٩/٢ .

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ط » : (تنوين) .

٧٧١- تقدم تخريج البيت برقم ٦٣٧ .

٧٧٢- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٣٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٩٩/٤ ، والدرر ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٩ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٣/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

٧٧٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٠/٤ ، والدرر ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٠ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٣/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(و) الخامس نحو (قوله) : [من الكامل]

٧٧٤ــ .... (أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَــنَّ قَبِيْــلاَ)

فأكد « تَمْدَحَنَّ » بعد حرف الاستفهام . وكندة ، بكسر الكاف وسكون النون : اسم قبيلة في كهلان ، وقبيلاً : ترخيم قبيلة للضرورة .

الحالة (الرابعة : أن يكون) توكيده بهما (قليلاً ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو) بعد (ما ؛ الزائدة [١٢٨/ب] التي لم تُسْبَق بـ : إنْ) الشرطية .

فالأول (كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيْبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّــةً ﴾) [الأنفال/٢٥] فأكَّد « تُصِيْبَنَّ » بعد « لا » النافيـة تشبيهًا لها بالناهيـة صـورة ، وجملـة « لا تصيبن » خبرة في موضع الصفة لـ « فتنة » فتكـون الإصابـة عامـة للظـالمين وغـيرهم ، لا خاصة بالظالمين : لأنها قد وُصِفَت بأنها تصيب الظالمين خاصة فيكف تكون مع هذا خاصـة بهم ؟ . وقيل : « لا » ناهية وأقيم المسبَّب مقـام السـبب ، والأصـل : لا تتعرضـوا للفتنـة فتصيبكم ، ثم عُلِلَ عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة ، لأن الإصابة مسـبَّبة[1] عن التعرض ، وأسند[2] المسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلاً [٢٠٥] بل كثيرًا ، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمـار القول ، أي : واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك .

(و) الثاني (كقولهم) في المثل نظمًا : [من الطويل]

٧٧٥ــ إذا مَـاتَ مِنـهُمْ مَيِّـتٌ سَرَقَ ابْنُــهُ (وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَــكِيْرُهَا)

فأكد « يَنْبُتَنَّ » بعد « ما » الزائدة . وهذا مثل يضرب لِمن كـان أصلاً تفرع منه ما يشبهه .

٧٧٤- صدر البيت : (قالت فطيمة حَلِّ شِعْرَك مِدْحة) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٥٨ ، والمقنع في الكتاب ٥١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠١/٤ ، وجواهـر الأدب ص ١٤٣ ، وخزانـة الأدب ٣٨٣/١١ ، ٣٨٤ ، والدرر ٢٣٦/٢ ، وشرح ابن النـاظم ص ٤٤٠ ، وشـرح الأشمـوني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(١) في « أ » : (مسبة) .

(٢) في « ب » : (واستند) .

٧٧٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٣/٤ ، وخزانة الأدب ٢٢/٤ ، ٢٨١/٦ ، ٢٢١/١١ ، ٤٠٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقـي ص ١٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٧٦١/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والكتـاب ٧١٥/٣ ، ولسـان العرب ٤٢٦/٤ (شكر) ، ٥١٦/١٣ ، ٥١٨ (عضه) ، ومغني اللبيب ٣٤٠/٢ .

والمعنى هنا : إذا ماتَ الأبُ[١] سَرَقَ الولدُ شَخْصَ والِدِهِ ، فيصير كأنه هو . قاله العيني[٢] .

واقتصر الموضح في الحواشي على عجُزه فقال : هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن . والعِضَةُ : شجرة ، وشَكِيْرُهَا : شوكها ، وقيل : صغار ورقها ، يعني أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها، أي : ما ظهر من الصغار يدل على الكبار .

وقولهم : « بأَلَمٍ مَا تُخْتَنَنَّهُ »[٣] يقال لمن يفعل فعلاً يتألّم به ولا بد له منه ، وهو خطاب لامرأة في [١٢٩/أ] الأصل ، والهاء للسكت .

وقولهم : « بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ »[٤] يقال لِمَنْ حَمَّلْتَهُ فعلاً فأباه[٥] ، أي : لا بدَّ لك من فعله بمشقة .

وقولهم : « بِعَيْنٍ مَا أُرَيَنَّكَ »[٦] تقوله لِمَنْ يُخْفِي عنك أمرًا أنتَ بصيرٌ به ، أي أني أراك بعين بصيرة .

(**وقوله**) ، وهو حاتم الطائي : [من الطويل]

٧٧٦ـ (**قَلِيْلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ**) إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

و« ما » زائدة في الأماكن الخمسة ، وهي على معنى النفي ، أي : ما يَحْمَدَنَّكَ ، وكذا الباقي ، ولا يقاس عليهن ، ولا تحذف « ما »[٧] منهن .

الحالة (**الخامسة : أن يكون**) التوكيد بهما (**أقل ، وذلك بعد : لَمْ ، وبعد أداة جزاء بغيرِ : إمَّا**) الشرطية ، فالأول (**كقوله**) ، وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلاً

---

(١) في « ط » : (الابن)

(٢) شرح الشواهد للعيني ٢١٧/٣ .

(٣) مجمع الأمثال ١٠٧/١ ، وفي المستقصى ٢٠٤/٢ : (احبري بألم تختننه) .

(٤) من شواهد الكتاب ٥١٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤١ .

(٥) في « ط » : (أعياه) .

(٦) مجمع الأمثال ١٠٠/١ ، وجمهرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٤١ ، والكتاب ٥١٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٥/٩ .

٧٧٦- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٣، والدرر ٢٤٤/٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٥١/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٤ ، ونوادر أبي زيد١١٠ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٠٤/١، وأوضح المسالك ١٠٥/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٧/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(٧) في « ط » : (ما الشرطية) .

قد عَمَّهُ الخصب وحَفَّهُ النبات : [من الرجز]

٧٧٧ـ (يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا) شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أراد : ما لم يَعْلَمَنْ ، بنون التوكيد الخفيفة المبدَلة في الوقف ألفًا .

(و) الثاني (كقوله) : [من الكامل]

٧٧٨ـ (مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ) أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

فأكد « تَثْقَفَنْ » بنون التوكيد الخفيفة بعد « مَنْ » الشرطية . و« تثقفن » بمعنى « تَجِدْ » والآيب : الراجع ، وبنو قتيبة من باهلة .

وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمسة : واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل ، لأن آخرها مشبه بما قبله ، وما قبله مشبه بما قبله ، وهكذا إلى الأول ، وذلك أن التوكيد بالنُّونَيْنِ إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه .

أما في الحالة الأولى ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٧ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ ....

فلأن القسم إنما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجًا إلى التوكيد .

وأما [١٢٩/ب] الحالة الثانية ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٦ـ .... أَوْ شَرْطًا امَّا تَالِيَا

٧٧٧- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١،٤١١ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٠/٤ ، ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر ٢٤٠/٢ ، ولأبي حيان الفقعسي في المقاصد النحوية ٣٢٩/٤ ، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٥٢٠ ، ٧١١ ، والإنصاف ٤٠٩/١ ، وأوضح المسالك ١٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣٨٨/٨ ، ٤٥١ ، ورصف المباني ص ٢٢٩، ٣٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٣ ، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٠/٢، وشرح المفصل ٤٢/٩ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ٢٢٩/١٤ (خشي) ٩٩/١٥ (عمي) ، ٤٢٨ (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠ ، ونوادر أبي زيد ص ١٣٢ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ ، وتهذيب اللغة ٦٦٤/١٥ ، وتاج العروس (خشي) ، (عمي) .

٧٧٨- البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ ، والدرر ٢٤٤/٢ ، ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢٦٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٧/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٣ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١١/٢ ، وشرح المرادي ١٠٥/٤ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

فلأن « إنْ » الشرطية لما أكِّدت بـ « ما » الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام .

وأما الحالة الثالثة ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٦ــ يُؤَكِّــدَانِ افْعَــلْ وَيَفْعَــلْ آتِيَــا ذَا طَلَبٍ ....

فلأن ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد « إنْ » في استدعاء الجواب .

وأما الحالة الرابعة ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٧ــ .... وَقَــلَّ بَعْــدَ مَــا ولَــم وبَعْــدَ لاَ

فلأن « لا » النافية أشبهت « لا » الناهية صــورة ، وأمــا الزائــدة فأشــبهت « مــا » النافيــة كذلك .

وأما الحالة الخامسة وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٨ــ وَغَــيْرِ إمَّــا مِــنْ طَوَالِــبِ الْجَــزَا ....

فلأن[1] « لَمْ » للنفــي ، والنفــي أشــبه النــهي معنًى[2] ، وغــير « إنْ » مــن [٢٠٦] أدوات الشــرط أشــبهت « لَــمْ » في الجــزم ، ولا يؤكَّــد بــهما في غــير ذلــك إلا ضــرورة كقولــه : [من المديد]

٧٧٩ــ رُبَّمَــا أوْفَيْــتُ في عَلَــمٍ تَرْفَعَــنْ ثَوْبِــي شَــمَالاَتُ

والذي سهل ذلك أن « رُبَّمَا » للقلة ، والقلة تناسب النفــي والعــدم ، والنفــي شبيه بالنهي . كذا علل التفتازاني[3] .

(١) في « ط » : (فلا إن) .

(٢) في « ب » : (معا) .

٧٧٩- البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ٢٥٧/١٥ ، وخزانــة الأدب ٤٠٤/١١ ، والدرر ١٠١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح شــواهد المغني ص ٣٩٣ ، والكتاب ٥١٨/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ، ٣٦٦/١١ (شمل) ، والمقــاصد النحوية ٣٤٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٠٦/١ ، وأوضح المســالك ٧٠/٣ ، والــدرر ٢٤٣/٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشــرح المفصل ٤٠/٩ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيــب ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضــب ١٥/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ ، ٧٨ .

(٣) شرح التفتازاني ص ١٦ .

وقد يؤكّدان جواب الشرط كقوله : [من الطويل]

٧٨٠ـ . . . . وَمَـهْمَا تَشَـأْ مِنْـهُ فَـزَارَةُ تَمْنَعَـا

أي : « تَمْنَعَنْ » وهو قليل في الشعر . نص عليه سيبويه وقال[1] : « شبهوه بالنهي حيث كان مجزومًا غير واجب »

٧٨٠- صدر البيت : (فمهما تشأ منه فزارة تعطكم) ، وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٥١٥/٣ إلى عوف بن الخرع ، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٩٥، وحماسة البحتري ص ١٥ ، والدرر ٢٤٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٢/٢ ، وللكميت في شرح ابن الناظم ص ٤٤٤ ، وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ولسان العرب ٢٧٣/٨ (قزع) ، وللكميت بن معروف أو للكميت ابن ثعلبة في المقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٠٩/٧ ، ٥١٠ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

(١) الكتاب ٥١٥/٣ .

(فصـــــــــــــــــل)

(في حكم آخر) الفعل (المؤكَّد) بالنُّونَيْنِ

(اعلم أن هنا أصلين يستثنَى من كل منهما مسألة) واحدة (الأصل الأول ، أن آخر) الفعل[1] (المؤكَّد يُفتَح) كما أشار الناظم بقوله :

٦٣٨ــ .... وَآخِــرَ الْمُؤَكَّــدِ افْتَــحْ .....

(تقول) في المضارع : (لِتَضْرِبَنَّ) زيدًا ، (و) في الأمر : (اضْرِبَنَّ) يا زيدُ .

واختُلِفَ في [١٣٠/أ] هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي : بناءٌ للتركيب ، وقال سيبويه والسيرافي والزجلجي : عارضةٌ للساكنين[1] ، وهما : آخر الفعل والنون الأُولَى .

(ويستثنَى من ذلك) الأصل الأول (أن يكون) المضارع (مسنَدًا إلى ضَمِيرٍ) بالتنوين ، (ذي لِيْنٍ) ، ألف أو واو أو ياء ، (فإنه يُحَرَّك آخره حينئذ بحركة تُجَانِسُ ذلك اللِّيْنَ) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريبًا ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٣٩ــ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

(والأصل الثاني : أنَّ ذلكَ) الضمير (اللَّيْنَ يجب حذفه إن كان واوًا أو ياء) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٠ــ وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الأَلِفْ ....

(تقول : اضْرِبُنَّ يا قَوْمُ ، بضمِّ الباء ، واضْرِبِنَّ يا هِنْدُ ، بكسرها ، والأصل : اضْرِبُونَّ واضْرِبِيْنَّ) ، بتشديد النون فيهما ، فالتقى ساكنان : الواو والنون المدغمة في الأول ، والياء والنون المدغمة في الثاني ، (ثم حذفت الواو) في الأول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) .

(١) سقطت من « ب » .

أما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللِّيْن والمدغَمُ في كلمة واحدة فواضحٌ ، لأنه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حَدِّهِ ، وأما من لم يشترط ذلك فلأن الكلمة لما ثَقُلَتْ واستطالت ، وكانت الضمة والكسرة تدلاَّن على الواو والياء حُذِفَتا ، هذا مع الثقيلة ، وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على حَدِّهِ اتفاقًا .

(**ويُستَثْنَى من ذلك**) الأصل الثاني (**أن يكون آخر الفعل**) المضارع (**ألفًا** ، كـ : **يَخْشَى** ، **فإنك تحــذف**) آخر الفعل ، وهو الألف ، وتثبت الواو مضمومة ، [١٣٠/ب] والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٢ـ وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وفِي ... وَاوٍ ويَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

(**فتقول : يا قومِ اخْشَوُنَّ**) بضم الواو (**ويا هندُ اخْشَيِنَّ**) [بكسر الياء][1] والأصل : اخْشَيُونَّ واخْشَيِيْنَّ[2] ، حُذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والواو في الأول والياءان في الثاني . وإن شئت قلت : تحرَّكت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني ، فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما ، فحُرِّكت الواو بما يناسبها وهو الضم ، وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر ، تخلصًا من التقاء الساكنين .

(**فإذا أُسنِدَ هذا الفعل**) الذي آخره ألف (**إلى غير الواو والياء**) ، وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والألف والنون ، (**لم تحذف آخره**) ، وهو الألف ، (**بل تقلبه ياء**) ، وإلى ذلك [٢٠٧] أشار الناظم بقوله :

٦٤٠ـ .... وَإِنْ يَكُنْ في آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ـ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ اليا ... وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

(**فتقول**) إذا أسندته إلى الظاهر : (**لَيَخْشَيَنَّ زيدٌ** ، و) إلى الضمير المستتر : (**لَتَخْشَيَنَّ يا زيدُ** ، و) إلى الألف : (**لَتَخْشَيَانِّ يا زيدانِ** ، و) إلى النون : (**لَتَخْشَيْنَانِّ يا هنداتُ**) .

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) في « أ » ، « ب » : (اخشون واخشين) .

(فصـــــــــــل)

(**تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :**

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو : قُومَا واقْعُـــدَا) ، فلا يقال : قُومَانْ واقْعُدَانْ ، [١٣١/أ] بسكون النون ، (**لئلا يلتقي ساكنان**) على غير حدهما[١] ، (و) **نُقِلَ** (**عن يونس والكوفيين إجازته**[٢]) ، وحجتهم ؛ كما قال الخضراوي ؛ أنه قد يلتقي ساكنان في الوصل : نحو : ﴿ مَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾ [الأنعام/١٦٢] ، ونحو ﴿ آنْذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة/٦] ونحو : ﴿ هَؤُلَاءْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ ﴾ [البقرة/٣٢] و« الْتَقَتْ حَلَقَتَا البِطَان »[٣] ، ونحو : لامْ ، رأْءْ ، وكافْ هاْءْ ، وعَيْنْ صاْدْ .

(**ثم صرَّح الفارسي في**) كتابه (**الحجة : بأن يونس يُبْقِي النون ســـاكنة**[٤] . **ونظير ذلك قراءة نافع : وَمَحْيَايْ**) بسكون الياء وصلاً[٥] . (**وذكر النـــاظم**) في شرح التسهيل عن يونس (**أنه يكسر**) النون[٦] ، (وحمل على ذلك) الكسر (**قراءة بعضهم**[٧] : ﴿ **فَدَمِّرَانِهِمْ تَدْمِيْرًا** ﴾) [الفرقان/٣٦] على أنه أمر للاثنين ، والنون المكسورة نون توكيد خفيفة .

(**وجوَّز**) الناظم (**في قراءة ابن ذكوان : ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِ ﴾** [يونس/٨٩] **بتخفيف**

(١) في « ط » : (غيرها) .

(٢) انظر الإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة رقم ٩٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، والكتاب ٥٣٧/٣ .

(٣) مجمع الأمثال ١٨٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٨٨/١ ، والمستقصى ٣٠٦/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٤٣ .

(٤) الحجة ٤٤١/٣ .

(٥) وكذلك قرأها أبو جعفر ، انظر الإتحاف ص ٢٢١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، ولم يرد هذا القول في شرح التسهيل ، بل في شرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣ .

(٧) هي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ . انظر مختصر ابن خالويه ص ١٠٥ .

النون) مكسورة ، بناء على كون الواو للعطف و« لا » للنهي[١] . قال الشارح[٢] : ويجوز أن تكون الواو للحال و« لا » للنفي ، والنون علامة الرفع .

(وأما الشديدة فتقع بعدها) ، أي بعد الألف ، **(اتفاقًا)** من البصريين والكوفيين ، **(ويجب كسرها)** . وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله :

٦٤٤ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

(كقراءة باقي السبعة : ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِّ ﴾) [يونس/٨٩] بتشديد النون[٣] . وإنما كُسِرَتْ وكان أصلها الفتح ، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين في نحو : غلامان ، وفُتِحَتْ في غير ذلك ، لأنها حرفان ، الأول منهما ساكن ، فُتِحَت كما فُتِحَت نون « أَيْنَ » . هذا تعليل سيبويه[٤] .

الحكم **(الثاني)** من أحكام الخفيفة : **(أنها لا تؤكِّد الفعل المسند إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن** [١٣١/ب] **يُؤْتَى بعده بألف فاصلة بين النونين)** ، وهما نون الإناث ونون التوكيد ، **(قصدًا للتخفيف)** ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٥ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلاً إِلَى نُوْنِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

(فيقال : اضْرِبْنَانِّ) يا نِسْوَةُ ، **(وقد مضى)** قريبًا **(أن الخفيفة لا تقع بعد الألف)** .

وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النُونات[٥] ، يعني الثلاثة : نون جماعة الإناث ، والمدغَمَة والمدغَم فيها ، ليرتِّب عليه قوله : **(ومَنْ أجاز ذلك)** وهو يونس والكوفيون فيما تقدَّم ، **(أجازه هنا بشرط كسر النون)** فرارًا من التقاء الساكنين على غير حده ، إذ ليس هنا ثلاث نونات .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ ، والإتحاف ص ٢٥٣ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، والإنصاف ٦٦٧/٢ .
(٣) انظر الإتحاف ص ٢٥٣ .
(٤) الكتاب ٥٢٧/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ .
(٥) تصريف العزي ص ١٧ .

واعتُرِضَ بأنَّ تحريكها يُخرِجُها عن وضعها فالوجه مَنْعُها بعد الألف « وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأنَّ الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها ، وأدْخِلَتِ الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات ، لئلا يلزم للفرع مزيَّةٌ على الأصل » .

واعترضه التفتازاني بأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين(١) ، مع أن الفرع لا يجب أن يَجْرِي على الأصل في جميع الأحكام . اهـ .

ولك أن تقول نُصْرَةً لابن الحاجب : المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس والكوفيون ، وهم [٢٠٨] القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة .

قال الشاطبي : والحجة لهم فيما ذهبوا إليه ، أن الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل هنا بعد الألف ، فكذا الخفيفة . اهـ . فهذا فرع جارٍ على أصلهم .

الحكم (**الثالث**) من أحكام الخفيفة : [١٣٢/أ] (**أنها تُحْذَفُ قبل الساكن**) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٦ــ وَاحْذِفْ خَفِيْفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ....

(**كقوله**) ، وهو الأضبط بن قُرَيْعٍ ، وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة : [من الخفيف]

٧٨١ــ (**لاَ تُهِيْنَ الفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ**)

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلاً عليها ، (**وأصله : لا تُهِيْنَنْ**) ، من الإهانة ، وكنَّى بالركوع عن انحطاط الحال .

الحكم (**الرابع**) من أحكام الخفيفة : (**أنها تعطى في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قُلِبَت ألفًا**) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٨ــ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا ....

(**كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾** [العلق/١٥] **﴿ وَلَيَكُونًا ﴾** [يوسف/٣٢] ، **وقول الشاعر**) ، وهو الأعشى ميمون : [من الطويل]

---

(١) شرح التفتازاني ص ١٧ .

٧٨١- تقدم تخريج البيت برقم ٧٦٥ .

٧٨٢ــ وَإِيَّــاكَ وَالْمَيْتَــاتِ لاَ تَقْرَبَنَّــهَا (وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا)

والأصل فيهن : لَنَسْفَعَنْ ولَيَكُونَنْ واعْبُدَنْ ، بالنون الخفيفة ، فأُبْدِلَتْ في الوقف ألفًا بعد فتحة ، كما أن تنوين المنصوب يُبْدَلُ في الوقف ألفًا ، نحو : رأيتُ زيدًا ، ومن ثم كُتِبَ بالألف ، كما كُتِبَ : رأيتُ زيدًا ، بالألف .

وقياس من قال : رأيتُ زَيْدْ ، بحذف الألف على لغة ربيعة ، أن يقول في الوقف على « اضْرِبَنْ » : اضْرِبْ ، بالسكون .

(وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت ، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل) من واو أو ياء **(لأجلها)** ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٦ــ . . . . وَبَعْـدَ غَـيْرِ فَتْحَـةٍ إذا تَقِـفْ

٦٤٧ــ وَارْدُدْ إذا حَذَفْتَـهَا فِـي الوَقْـفِ مَـا مِنْ أجْلِـهَا فِي الوَصْـلِ كَـانَ عُدِمَـا

(تقول في الوصل : اضْرِبُنْ يا قومِ ، اضْرِبِنْ يا هِنْدُ) ، بضم الباء [١٣٢/ب] في الأول ، وكسرها في الثاني ، **(والأصل : اضْرِبُونْ واضْرِبِيْنْ)** بسكون النون فيهما ، فحُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، **(كما مرَّ)** في الفصل قبله ، **(فإذا وقفتَ حذفْتَ النون لشبهها بالتنوين)** الواقع بعد ضمة أو كسرة **(في نحو : جاءَ زيدٌ ، ومررتُ بزيدٍ)** في اللغة الفصحى **(ثُم تَرْجِعِ بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين)** بحذف النون ، **(فتقول : اضْرِبُوا واضْرِبِي)** .

وفي شرح الخضراوي : وذكر سيبويه أن الخليل قال[(١)] : وقياس من قال : جاءني زَيْدُو ، ومررتُ بزَيْدِي ، بالإشباع على لغة أزد شنوءة أن يقول هنا : هَلْ تَضْرِبُوا ، وهَلْ تَضْرِبي ، فتُبْدِل من النون واوًا وياءً ، ثم تَحْذِف مع المبدَل منه ، ولا تَرُدّ نونَ الإعراب .

٧٨٢- البيت ملفق من بيتين في ديوانه ص ١٨٧ ، وهما :

فإياك والميتـات لا تأكلنها ولا تأخذن سهمًا حديدًا لتفصدا
وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

والبيت الشاهد للأعشى في الأزهية ص ٢٧٥ ، وتذكرة النحاة ص ٧٢ ، والدرر ٢/٢٣٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٤، ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٧ ، ٧٩٣، والكتاب ٣/٥١٠ ، ولسان العرب ١/٧٥٩ (نصب) ، ٢/٤٧٣ (سبح) ، ١٣/٤٢٩ (نون) ، واللمع ص ٢٧٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٤٠ ، والمقتضب ٣/١٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٥٧ ، وأوضح المسالك ٤/١١٣ ، وجمهرة اللغة ص ٨٥٧ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٠٨ ، ورصف المباني ص ٣٢ ، ٣٣٤ ، وشرح الأشموني ٢/٥٠٥ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٩ ، وشرح المفصل ٩/٣٩ ، ومغني اللبيب ص ٣٧٢ ، والممتع في التصريف ١/٤٠ ، وهمع الهوامع ٢/٧٨ .

(١) الكتاب ٣/٥٢٢ .

وتقول في المعتلّ على هذا لِلرِّجَال : اخْشَوُا ، وللمرأة : اخْشَيِـــي ، كما تقول مع النون : لا تَخْشَـوُنْ ولا تَخْشَيِـــنْ ، ثـم يُسـتَثْقَل واوان ، أُولاهُما مضمومة فتحذف الضمة ، ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ، ويبقى بدل النون ، وكذا العمل في الياء المكسورة ويُجْهَلُ التوكيدُ .

وإذا قلت : هل تَخْشَوُنْ يا قومِ ، وهَلْ [٢٠٩] تَخْشَيِنْ يا هندُ ، ثم أبدلْتَ ، ثـم حذفتَ الضمة والكسرة ، ثم الواو والياء لَمْ يُجْهَلِ التوكيد لعدم نون الرفع . هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس .

قال الخضراوي : وإذا وقفتَ على اضْرِبَانْ واضْرِبْنَانْ ، عند من جوَّزَهُمَا ، أبدَلْـتَ النونَ ألفًا ، فيلتقي ألفان ، فتُبْدِلُ الثانيةَ همزةً ، كما في حَمْرَاءَ ، فتقفُ على همـزة ساكنة ، كذا حكى سيبويه عنهم ، ونَصُّهُ(١) « ويقولون في الوقف : اضْرِبَا واضْرِبْنَا ، فَيَمُدُّونَ ، وهو قياس [١٣٣/أ] قولِهِم : لأنها تصير ألفًا ، فإذا اجتمعتْ ألفان مُدَّ الحرفُ » .

(١) الكتاب ٥٢٧/٣ .

(هذا بـــاب مـــا لا ينصرف)

واختلف في اشتقاقه ، هل هو من الصرف ، وهو الخالص من اللَّبن . والمنصـرف خالص من شبه الفعل ؟ أو من الصريف ، وهو الصوت ، لأن الصـرف ؛ وهـو التنويـن ؛ صوت في الآخِر ؟ أو من الانصراف ، وهو الرجوع[1] ؟ .

فكأن الاسم ضربان : ضـرب أقبـل علـى شـبه الفعـل فمُنِـعَ مِمَّـا مُنِـعَ[2] منـه ، وضرب انصرف عنه . أو من الانصراف إلى جـهات الحركـات ؟ [3]أو مـن الصـرف الـذي هو القلب[3] ؟ أقوال .

(**الاسم إن أشبه الحرف**) في الوضع ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، (**بُنِيَ ؛ كمـا مر**) في بحث المعرب والمبني ؛ (**وسُمِّيَ غير متمكن**) لعدم تمكنه في باب الاسمية ، (**وإلا**) يشبه الحرف (**أعرب ، ثم المعرب إن أشبه الفعل**) في فرعيتين من تسع : إحداهمـا : مـن جهة اللفظ ، والثانية : من جهة المعنى . أو في واحدة تقوم مقامهما . وذلـك لأن في الفعـل فرعية على الاسم في اللفظ ، وهي اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنْى ، وهـي احتياجـه إلى الاسم في الإسناد ، (**مُنع الصرف ؛ كما سيأتِي**) بيانه [٢١٠] ؛ (**وسُمِّيَ غيْر أمكن**) لعدم أمكنيته .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣ .

(٢) في « ب » : (يمتنع) ، وفي « ط » : (يمنع) .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(وإلا) يشبه الفعل ، (صرف وسُمِّيَ أمكن) لتمكنه في باب الاسمية . وأمكَن اسم تفضيل ، وبناؤه من مَكُنَ مَكَانةً إذا بلغ الغاية في التمكن ، لا من تمكَّن خلافًا لأبي حيان ومن قلده ، لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه .

(والصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) . وإليه أشار الناظم بقوله : [١٣٣/ب]

٦٤٩ــ الصَّرْفُ تَنْوِيْنٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُوْنُ الاسْمُ أَمْكَنَا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابَهته) ؛ أي الاسم ؛ (للفعل والحرف ، كـ : زيد) من المعارف (و : فرس) من النكرات .

(وقد علم من هذا) التقرير (أن غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور ، فيدخل في ذلك نحو : جوارٍ ، وأُعَيْمٍ تصغير أعمى .

(ويستثنَى من ذلك نحو : مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين ، (فإنه منصرف مع أنه فاقد له ، إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) .

وجزم ابن مالك في شرح الكافية[1] « بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف » . [انتهى][2] .

وقال ابن معزوز ، واضع كتاب أغلاط الزمخشري : « ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفًا وتمكينًا ، وإن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه » . انتهى .

وحيث منع التنوين ، منع الجر تبعًا له عند الجمهور . وذهب الزجاج ، والرُّمَّاني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معًا[3] . والعلل المانعة من الصرف تسع ، جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال[4] : [من البسيط]

اِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع حرفه لعلة واحدة ، وهو شيئان :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٤ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١ – ٢ .

(٤) البيت في شرح شذور الذهب ص ٤٥٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٨ .

أحدهما : ألف التأنيث مطلقًا ، أي مقصورة كـــانت أو ممـــدودة) ، وإليـه الإشارة بقول الناظم[١] :

٦٥٠ـ فَـأَلِفُ التَّـأْنِيْثِ مُطْلَقًـا مَنَـعْ صَـرْفَ الـذي حَـوَاهُ كَيْفَمَـا وَقَـعْ

[١٣٤/أ] لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة[٢] علة ، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان ، فهو بمنزلـة علة ثانية ، وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله[٣] بتكرير السبب الواحد .

(ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أي سواء وقع نكرة كـ : ذكـــرى) بالقصر : مصدر ذَكَرَ ، **(وصحراء)** ، بالمد . **(أم معرفـــة كـ : رَضْـوَى)** ؛ بفتـح الـراء والقصر : اسم جبل بالمدينة ، **(وزكريَّاء)** بالمد : علم نبي . **(أم مفردًا ، كمـــا تقـــدم)** تمثيله . **(أم جمعًا كـ : جرحى)** ، بالقصر : جمع جريح ، **(وأصدقاء)** بـالمد : [٢١١] جمـع صديق . **(أم اسمًا ، كما تقدم)** تمثيله . **(أم صفة كـ : حبلى)** ؛ بالقصر ، **(وحمـــراء)** بالمد ، وأصلها عند سيبويه[٤] : حَمْرَى ؛ بالقصر ؛ بوزن سكرى ، فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها[٥] ألفًا أخرى ، والجمع بينهما محال ، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب ، لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المدُّ ، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث . وقلـب الأولى أيضًا مُخِلٌّ بالمد المطلوب ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة .

وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث ، والثانية مزيدة للفرق بـين مؤنـث أَفْعَل ومؤنث فَعْلَان . وضَعُفَ بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوًا . وذهب بعضهم إلى أن الألفين معًا للتأنيث . ورُدَّ بعدم النظير إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين .

(و) الشيء **(الثاني : الجمع الموازن لـ : مَفَاعِل أو مَفَاعِيْل)** :

في كون أوله حرفًا مفتوحًا وثالثه ألفًا ، غير عوض ، يليها كسر[٦] أصلـي ملفـوظ به ، أو مقدر على أول حرفين بعد الألف . ولا فرق في الحرف الأول من الكلمة بـين الميـم وغيرها [١٣٤/ب] **(كـ : دراهم)** ومساجد ؛ بكسر ما بعد الألف لفظًا ؛ ودواب ، ومدارى بكسر ما بعد الألف تقديرًا ؛ إذ أصلهما : دَوَايِـب ومَداري ، بالكسر فيهما .

(١) في « أ » : (النظم) .

(٢) في « أ » ، « ب » : (الجملة) .

(٣) المفصل ص ١٦ - ١٧ .

(٤) الكتاب ٤/٢٤٠ .

(٥) سقط من « ب » : (قبل ألفها) .

(٦) سقطت من « ب » .

أو ثلاثة أوسطها ساكن ، غير منوي بـه وبمـا بعـده الانفصـال ، كـ : مصـابيح ، (**ودنانِيْر**) ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة ، كان فيه فرعية اللفظ ، بخروجـه عـن صيغ الأحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فاستحق المنع من الصرف . والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية ، أنك لا تجد مفـردًا ثالثـه ألـف بعدهـا حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كـ : عُذافر ، بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، [والفاء][1] والراء : الجمل الشديد .

أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقًا ، كـ : يَمَـان وشَـآم ، وأصلـهما : يَمَنِيّ وشأمِيّ . أو تقديرًا ، كـ : تِـهَام ، فـإن الألـف في تِهَامَـة موجـودة قبـل النسـب فـهي كالعوض ، فكأنه نسب إلى فَعْل ، مثل : شَأْم ، بسكون العين ، أو فَعَل ، كـ : يَمَـن ، بفتـح العين .

أو ما يلي الألف سـاكن ، كــ : عَبَـالّ ، بفتـح العـين المهملـة ، والبـاء الموحـدة ، وتشديد اللام ، جمع : عَبَالَّة ، وهي : الثِّقْلُ . يقـال : ألقـى عليـه[2] عَبَالَّتَـه ، أي : ثِقْلَـه . أو مفتوح ، كـ : بَرَاكَـاء ، بفتـح الموحـدة ، والـراء ، وهـو[3] الثبـات في الحـرب ، أو مضمـوم ، كـ : تَدَارُك ، مصدر : تَدَارَكَ . أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر ، كــ : تـوان وتـدان ، وأصلهما : تَوانُيٌ وتَدَانُيٌ ، بضم النون فيهما ، قلبت الضمة كسرة ، وأعِلاًّ إعلالَ قاضٍ .

أو ثاني الثلاثة محرَّك ، كـ : طَوَاعِيَة وكَرَاهِيَة ، مصدرين[4] .

أو الثاني والثالث عارضان للنسب ، منوي بهما الانفصال ، [وضابطه ألا يسبقا [١٣٥/أ] الألف في الوجود ، سواء أكانا مسـبوقين بـها][5] ، كــ : ظَفَـاريّ ووَبَـاريّ ، نسـبة إلـى : ظَفَار ووَبَار ، قبيلتيـن ، أو غير منفكيـن من الألف ، كــ : قَـوَاريّ ، وهـو النـاصر ، وحَوَالِيّ : وهو المحتال .

بخلاف نحو : قَمَاري وكَرَاسي ، فإن اليـاءين فيـهما موجودتـان في المفـرد ، وهـو : قُمْرِي وكُرْسِي ، فليست اليـاءان عارضتيـن فـي الجمع ، فقماري[6] ونحوه ، بمنزلة : مصابيح .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) في « ب » ، « ط » : (وهي) .
(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٨ .
(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٦) في « ب » : (في قماري) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٨ــ وَكُـنْ لِجَمْـعٍ مُشْـبِهٍ مَفَـاعِلاَ أَوِ المَفَـاعِيْلَ بِـمَنْعٍ كَـافِلاَ

(وإذا كان مفاعل) مُعْتَلاًّ (منقوصًا فقد تبدل كسرته فتحة ، فتقلب ياؤه ألفًا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويجري مجرى الصحيح ، (فلا ينوَّن) بحال اتفاقًا ، ويقدر إعرابه في الألف ، (كـ : عَذارى) جمع عذراء ؛ بالمد ؛ وهي [٢١٢] البكر . (ومَـدَارَى) جمع مِدْرَى ، بكسر الميم والقصر : وهو مثل الشوكة تحكُّ[1] به المرأة رأسها . وهذا الاستعمال غير غالب ، (والغالب أن تبقى كسرته) وياؤه على حالهما ، (فإذا خلا من « ألْ » ومن الإضافة أجري في) حالتي (الرفع والجر مجرى : قاضٍ وسارٍ) ونحوهما من المنقوص المنصرف (في حذفه يائه وثبوت تنوينه ، نحو) : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ . قال الله تعالى : (﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف/٤١] ، ﴿ وَالفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ ﴾) [الفجر/١،٢] . فـ « غواش » : مرفوع على الابتداء ، و« ليال » : مجرور بالعطف على الفجر . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٩ــ وَذَا اعْتِـلالٍ مِنْـهُ كَـالْجَوَارِي رَفْعًـا وَجـرًّا أَجْـرِهِ كَسَـارِي

(و) أجرِي (في) حالة (النصب مجرى : دراهم ، في سلامة آخره ، وظهور فتحته) من غير تنوين ، (نحو) : رأيتُ جواريَ . قال الله تعالى : (﴿ سِيْرُوا فِيْهَا لَيَالِيَ ﴾) [سبأ/١٨] .

وسبب[2] [١٣٥/ب] ذلك أن في آخر نحو : جوارٍ مزيد ثقل ، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف . فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة ، تطرق إليها التغيير ، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض ، فخفف[3] بحذف الياء ، وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع ، [4]وقدر إعرابه رفعًا وجرًّا ، واستثقالاً للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها[4] ، ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ، ولا مع الألف واللام والإضافة ، لعدم التمكن من التعويض ، [4]لأن التنوين لا يجامع الألف واللام ولا الإضافة[4] .

---

(١) في « ب » : (تحرك) .

(٢) من هنا ١٣٦ أ حتى ١٣٦ ب نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ - ٤٦٠ ، وينتهي النقل عند قول الأزهري : « قاله الشارح » .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) سقط ما بين الرقمين من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ ، حيث نقل الأزهري كلامه .

وذهب الأخفش : إلى أن الياء لما حُذِفت تخفيفًا بقي الاسم في اللفظ كـ : سلام وكلام ، وزالت صيغة منتهى الجموع ، فدخله تنوين الصرف . ورُدَّ بأن المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم باطل فالملزوم مثله[1] .

وذهب الزجاج[2] إلى أن التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء ، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف ، لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء ، لكان التعويض عن حركة الألف ، في نحو : موسى ، أولى . لأنها لا تظهر بحال . واللازم منتفٍ ، فالملزوم كذلك .

وذهب المبرد[3] إلى أن فيما لا ينصرف تنوينًا مقدرًا ، بدليل الرجوع إليه في الشعر فحكموا له في جَوَارٍ ونحوه ، بحكم الموجود ،وحذفوا ؛ لأجله ؛ الياء في الرفع والجر ، لتوهم التقاء الساكنين ، ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر . وهو بعيد لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما [١٣٦/أ] لم يوجد له نظير . ولا يحسن ارتكاب مثله . قاله الشارح[4] .

وقال المرادي[5] : « المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة[6] ، كما نقل في شرح الكافية »[7] . (**وسراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد**) . واختلف في سبب[8] منع صرفه :

(**فقيل : إنه أعجمي حُمِلَ على موازنه من العربي**) كـ: دنانير . (**وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَة**[9]) ، سُمِّيَ به المفرد الجنسي . واختلف في سماع سروالة ، فقال أبو

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٠ : (واللازم كما لا يخفى منتفٍ) .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧ .

(٣) المقتضب ٣٠٩/٣ .

(٤) انتهى ما نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .

(٥) شرح المرادي ١٣٢/٤ .

(٦) المقتضب ٣٣١/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٣٢٤/٣ ، وفي حاشية الصبان ٢٤٦/٣ : (على هذا يكون المبرد مخالفًا لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء ، فسيبويه يقول : هو التنوين الموجود قبل حذفه ، والمبرد يقول : هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف ، وموافقًا له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة) .

(٨) سقطت من « ب » .

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٠ ، والكتاب ٢٢٩/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

العباس إنها مسموعة[١] ، وأنشد عليها : [من المتقارب]

٧٨٣ـ [عَلَيْهِ][٢] مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقيل : لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه[٣] . والصحيح ما قاله أبو العباس . فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سِرْوَالَة . وقال أبو حاتم : « من العرب من يقول سِرْوَال »[٤] .

وقيل : سَرَاوِيل جمع سِرْوال ، كشَمَالِيل جمع شِمْلَال . حكاه الحريري في المقامات[٥] .

(**ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه**[٦] . **وأنكر ابن مالك ذلك عليه**[٧]) . ورُدَّ بأنه ناقلٌ ومن نقل حجة على من لم ينقل . وإلى المنع من الصرف أشار في النظم بقوله :

٦٦٠ـ وَلِسَرَاوِيْلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

(**وإن سُمِّيَ**) شخص (**بهذا الجمع**) الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل ، (**أو بما وازنه من لفظ أعجمي ، مثل : سَرَاوِيْل وشَرَاحِيْل**) ، بمعجمة ومهملتين ، (**أو**) من (**لفظ مرتجل للعملية ، مثل : كشَاجِم**) ؛ بالكاف والشين المعجمة والجيم ؛ اسم شاعر ، وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف . وفي القاموس زيادة على الصحاح : كُشَاجِمٌ كَعُلَابِطٍ : اسم . انتهى .

ولا خلاف[٨] أن علابط ، بضم [١٣٦/ب] العين وكسر الموحدة ، وهو الضخم ،

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٦ .

٧٨٣- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/٢٣٣ ، والدرر ١/١٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦١ ، وشرح الأشموني ٢/٥٢٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠ ، وشرح المفصل ١/٦٤ ، ولسان العرب ١١/٣٣٤ (سرل) ، والمقتضب ٣/٣٤٦ ، وهمع الهوامع ١/٢٥ ، وتاج العروس (سرل) .

(٢) سقطت من « أ » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦١ ، وخزانة الأدب ١/٢٣٣ .

(٤) الارتشاف ١/٤٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠١ .

(٥) المقامات الأدبية ص ١٨٥ .

(٦) في شرح الرضي على الكافية ١/١٤٥ : (قال ابن الحاجب : وسراويل : إذا لم يصرف وهو الأكثر، فقد قيل : أعجمي حمل على موازنه ، وقيل : عربي جمع سروالة تقديرًا ، وإذا صرف فلا إشكال) . وانظر شرح الرضي ١/١٥٠ - ١٥٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠١ .

(٨) بعده في « ب » : (في) .

(منع الصرف) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[1] : **[٢١٣]**

٦٦١– وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالاِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة[2] . وقيل : قيام العلمية مقام الجمعية ، فلو طرأ تنكيره ، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية ، وهو مذهب المبرد[3] . ولا ينصرف على مقتضى التعليل الألو لوجود الصيغة ، وهو مذهب سيبويه[4] ، وعن الأخفش القولان[5] . والصحيح قول سيبويه ، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح .

(النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صرفه) حال كونه **(نكرة ومعرفة . وهو ما وضع صفة . وهو إما مزيد ، في آخره ألف ونون . أو موازن للفعل)** ، وهو وزن أَفْعَل في المكبَّر ، وأُفَيْعِل في المصغَّر . **(أو معدول)** عن لفظ آخر . **(أما ذو الزيادتين فهو فعلان)** ؛ بفتح الفاء ؛ **(بشرط أن لا يقبل التاء)** الدالة على التأنيث ، **(إما لأن مونثه فَعْلَى)** ؛ بألف التأنيث المقصورة ؛ **(كـ : سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان)** فإن مؤنثاتها : سَكْرَى وغَضْبَى وعَطْشَى . **(أو لكونه لا مؤنث له)** أصلاً **(كـ : لَحْيَان)** للكبير اللحية .

فالأول متفق على منع صرفه ، لأنه صفة جاءت على فَعْلان ، والمؤنث منه على فَعْلَى . وإنما كان ذلك مانعًا فيه لتحقق الفرعيتين به : فرعية المعنى وفرعية اللفظ .

أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية ، وهي فرع على الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك .

وأما فرعية اللفظ [١٣٧/أ] فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث ، في نحو : حَمْرَاء ، في أنهما في بناء يخص المذكر ، كما أن ألفي التأنيث في حَمْرَاء . في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ، فلا يقال : سَكْرَانة ، كما لا يقال : حَمْرَاءة . والمزيد فرع عن المجرد ، فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان ، امتنع من الصرف[6] .

(١) سقط من « ب » من (وقوله) إلى رقم الشاهد ٧٨٤ ، وسأنبه على نهاية السقط .

(٢) بعده في شرح ابن الناظم ص ٤٦١ : (مع أصالة الجمعية) .

(٣) هذا القول نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٦١ الذي لم يذكر اسم المبرد .

(٤) الكتاب ٢٢٧/٣ .

(٥) شرح الرضي ١٥١/١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ .

وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون : سَكْرَانَة ، ويصرفون سَكْرَان . فقال الزبيدي[١] : « ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء » . وقال أبو حاتم : « لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها » .

والثاني : وهو ما لا مؤنث له ، كـ : لَحْيَان ، مختلف فيه ، والصحيح منعه من الصرف لأنه وإن لم يكن له « فَعْلَى »، وجودًا ، فله « فَعْلَى » تقديرًا . لأنا لو فرضنا له مؤنثًا ، لكان « فَعْلَى » أولى به من « فَعْلاَنَة » لأن باب سكرى أوسع من باب ندمانة ، والمقدر في حكم الموجود ، بدليل الإجماع على منع صرف « أكْمَر » مع أنه لا مؤنث له[٢] .

وحكِيَ أن من العرب من يصرف « لَحْيَان » حملاً على « ندمان » ، على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء[٢] ، (**بخلاف نحو : مَصَّان**) ، بتشديد الصاد المهملة ، (**للَّئيم**) بهمزة بعد اللام ، (**وسَيْفان**) ، بسين مهملة فياء مثناء تحتانية ففاء ، (**للطويل**) المشوق الضامر البطن ، (**وأَلْيَان**) ، بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (**للكبير الألية**) من ذكور الغنم . (**وندمان من المنادمة**) ، وهي المكالمة ، (**لا من الندم**) على ما فات ، (**فإن مؤنثاها فَعْلانة**) ، فلذلك صرفت .

(**وأما ذو الوزن فهو : أَفْعَل**) [١٣٧/ب] غالبًا ، (**بشرط ألا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلاء ، كـ : أَحْمر ، أو فُعْلَى**) ؛ بضم الفاء ؛ (كـ : **أَفْضل ، أو لكونه لا مؤنث له**) أصلاً ، (كـ : **أَكْمَر**) لعظيم الكَمَرة وهي الْحَشَفَة ، (**وآدَر**) ؛ بالمد لكبير الأنثيين .

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ، ووزن أفْعَل ، فإن وزن الفعل أولى بالفعل ، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم فكان لذلك أصلاً في الفعل ، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى . وإنما اشترط أن لا تلحقه[١] تاء التأنيث ، لأن ما تلحقه من الصفات كـ : أرمل ، وهو الفقير ، ضعيف الشبه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث [لا][٣] تلحقه[٤] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٢ـ وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعَ تَأْنِيْثٍ بِتَا . . . .

(**وإنما صُرِف أربع ، في نحو : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ**) ، مع كونه صفة لنسوة ، وفيه

---

(١) لحن العوام ص ١٦٢ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ .
(٣) سقطت من « أ » .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ – ٤٥٤ .

وزن الفعل (**لأنه وُضع اسمًا**) للعدد . (**فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية ، وأيضًا فإنه قابل للتاء**) ، في نحو : مررتُ برجال أربعةٍ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٣ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ ....

(**وإنما منع صرف باب أبطح**) ، وهو المكان المنبطح من الوادي ، وأجرع ، وهو المكان المستوي ، وأبرق ، وهو المكان الذي فيه لونان . (**و**) باب (**أدهم للقيد ، وأسود**) للحية السوداء ، (**وأرقم للحية**) التي فيها نقط سود وبيض كالرُّقَم ، (**مع أنها أسماء لأنها وضعت صفات ، فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية**) . وفي الإفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب [٢١٤] تمنع صرف ستة : أدهم للقيد ، وأسود سالخ ، وأرقم لنوعين من الحيات [١٣٨/أ] ، وأجرع ، وأبطح ، وأبرق . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٣ـ .... وَعَارِضَ الاسْمِيَّهْ

أي : ألغينه ، (**وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها**) الطارئة (**فصرفها**) . وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تنصرف .

ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة الموجودة معها ، فهِمَ ذلك المعنى ، وباب أدهم صفات عامة . ويفترق هذا البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه .

فأما أدهم وأبطح ، فأصلهما الوصفية ، ثم طرأت عليهما الاسمية ، فلهذا منعا من الصرف . (**وأما أَجْدَل للصقر ، وأَخْيَل لطائر ذي خِيلان**) ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال ، وهي النقط المخالفة لبقية البدن . قال الفراء : وهو الشِّقِرَّاقُ ، وسُمِّيَ أخيل لأنه يُتَخيَّل في لونه الخضرة من غير خلوصها .

(**وأفعى للحية**) ، واختُلف في اشتقاقها . فقال أبو علي : « مشتقة من يافع ، فأصله أيْفَع » وقال ابن جني : « من فَوْعَة السُّمِّ ، حرارته ، فأصلها : أفْوَع ، فنقلت فاؤه على الأول ، وعينه على الثاني ، إلى موطن لامه »[1] . وقال غيرهما : من مادة الأُفْعُوَان ، فلا نَقْلَ لقولهم : أرضٌ مُفَعَّةٌ ، أي : كثيرة الأفاعي . (**فإنها أسماء في الأصل و**) في (**الحال ، فلهذا صرفت في لغة الأكثر** . [**وبعضهم يمنع صرفها**][2]) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٥ـ وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوْفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

---

(١) انظر الارتشاف ١/٤٣٠ .

(٢) إضافة من « ط » .

(لِلَمح معنى الصفة فيها . وهي : القوة) في أجدل ، (والتلوُّن) في أخيل ، (والإيذاء) في أفعى . لكن « المنع في أفعى أبعد منه في أخيل وأجدل ، لأنهما من : الْمَخْيُول [١٣٨/ب] وهو الكثير الخيلان ، ومن الْجَدْلِ ، وهو الشدَّة ، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق ، لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق » قاله المرادي[١] تبعًا للشارح[٢] .

(قال) القطامي : [من الطويل]

٧٨٤ـ كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَومَ[٣] لَقيتُهُم (فِراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا)

فمنع صرف أجدل وهو مفعول لا قين ، وبازيًا : يجوز أن يكون صفة أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفًا على أجدل بإسقاط العاطف . وهو من بَزَى إذا تطاول .

(وقال) حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه : [من الطويل]

٧٨٥ـ ذَرِيْنِي وعِلْمِي بالأُمورِ وَشِيمتِي (فَمَا طَائِرِي يَومًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلاَ)

فمنع صرف أخيل ، والعرب تتشاءم بأخيل ، تقول : « هو أَشْأَمُ مِنْ أَخْيَل »[٤] ، ويجمع على أخايِل « ومن غير الغالب : أُفَيْعِل ، نحو : أُحَيْمِر وأُفَيْضِل من المصغر ، فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، فإنه على وزن أُبَيْطِر » . قاله المرادي[٥] ، تبعًا للشارح[٦] .

(وأما الوصف ذو العدل) فنوعان :

([أحدهما][٧] : موازن فُعال) ، بضم الفاء ، (ومَفْعَل) ، بفتح الميم والعين ،

---

(١) شرح المرادي ١٢٦/٤ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٥٤ .

٧٨٤- البيت للقطامي في ديوانه ١٨٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٤ ، ولجعفر بن علبة الحارثي في المؤتلف والمختلف ١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/٤ ، وجمهرة اللغة ٨٠٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٤ ، وشرح الأشموني ٥١٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، ولسان العرب ١٠٤/١١ (جدل) .

(٣) إلى هنا نهاية ما سقط من « ب » الذي نبهت عليه في ص ٣٢٢ في الحاشية رقم ١ .

٧٨٥- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٢ ، ولسان العرب ٢٣٠/١١ (خيل) ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٤ ، وتاج العروس (خيل) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠ ، وأوضح المسالك ١٢٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٤ ، وشرح الأشموني ٥١٤/٢ .

(٤) مجمع الأمثال ٣٨٣/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٣٨/١ ، ٥٥٩ ، والمستقصى ١٧٦/١ ، والدرة الفاخرة ٢٣٥/١ ، ٢٤٩ .

(٥) شرح المرادي ١٢٥/٤ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٥٤ .

(٧) إضافة من « ط » .

وهما مسموعان (**من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي الباقي**) من العشرة (**على الأصح**) ، وقيل : في العشرة والخمسة فدونها سماعًا ، وما بينهما قياسًا عند الكوفيين والزَّجَّاج[1] . وقيل : يقاس على فعل خاصة لأنه أكثر ، والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي[2] : إن البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة . [كما][3] حكاه الشيباني .

ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه : « إن العرب لا تتجاوز الأربعة »[4] . لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا .

[١٣٩/أ] ونقل السخاوي أنه يعدل أيضًا على فُعْلان ، بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله : [من البسيط]

٧٨٦ـــ . . . . طَـارُوا إِلَيْـهِ زُرَافَـاتٍ وَوُحْدَانَـا

(**وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول**) ، حال كونها (**مكررة**[5] . **فأصل : جاء القوم أُحَادَ ، جاؤوا واحدًا واحدًا**) . فعدل عن : « واحدًا واحدًا » إلى « أُحاد » تخفيفًا للفظ . (**وكذا الباقي** .

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتًا ، نحو : ﴿ أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾) [فاطر/١] فمثنى وثلاث ورباع : نعوت لأجنحة ، (**أو أحوالاً نحو : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾**) [النساء/٣] فمثنى وثلاث ورباع : أحوال من النساء ، (**أو أخبارًا ، نحو : صلاة الليل مثنَى مثنَى**[6]) . فمثنى الأولى : خبر صلاة ، ومثنى الثاني : تكرير له . (**وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير**) ، التأسيس . لأنه لو قيل : صلاة الليل مثنى ، لكفى في المقصود .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٦/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٤) قال البخاري في كتاب التفسير ، الباب رقم ٧٩ : تفسير سورة النساء : « ولا تجاوز العرب رباعَ » .

٧٨٦- صدر البيت : (قوم إذا الشر أبدى ناجذيه إليهم) ، وهو لقريط بن أنيف العنبري في تاج العروس ٤٥١/١٢ (طير) ، ٣٨٢/٢٣ (زرف) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٧٨ ، وبلا نسبة في تاج العروس ٢٦٤/٩ (وحد) ، ولسان العرب ٤٤٧/٣ (وحد) ، ٥١٠/٤ (طير) ، وكتاب الصناعتين ص ٢٩٤ ، ومجالس ثعلب ص ٤٠٥ ، والمزهر ٥٩/١.

(٥) سقطت من « ب » .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المساجد ، باب الحلق والجلوس ، رقم ٤٦٠ - ٤٦١ ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل مثنى مثنى رقم ٧٤٩،٧٥٣، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ٤٥٥ .

وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنيَّة الألف واللام[١] . فعلى هذا فهي في الآيتين بدل ، كما قال الْحَوْفِي . إذا لا تُنعت النكرة بمعرفة[٢] ، ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل . ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله : [من المتقارب] [٢١٥]

٧٨٧ــ وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا

النوع (**الثاني** : **أُخَر**) بضم الهمزة وفتح الخاء (**في نحو** : **مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ**) .

وإلى منع العدل مع الوصف في هذينَ النوعين أشار الناظم بقوله :

٦٥٦ــ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَر

(**لأنها جمع لأخرى** ، **وأخرى أنثى آخَر** ، **بالفتح**) للخاء ، (**بمعنى مغايِر** ، **وآخَر**) ، بالفتح ، (**من باب اسم التفضيل**) .

فإن أصله : أَأْخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ، أبدلت الساكنة [١٣٩/ب] ألفًا .

(**واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تَجرده من « أل » والإضافة مفردًا مذكرًا**) ، ولو كان جاريًا على مثنى أو مجموع أو مؤنث .

فالأول (**نحو** : ﴿ **لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا** ﴾ [يوسف/٨] .

و) الثاني (**نحو** : ﴿ **قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُم وَأَبناؤُكُم** ﴾ ، **إلى قوله** : ﴿ **أَحَبَّ إِلَيْكُم**) مِنَ اللهِ وَرَسولِهِ ﴾ [التوبة/٢٤] .

والثالث نحو : هندٌ أَحَبُّ إلَيَّ من عَمرو . (**فكان القياس أن يقال** : **مررتُ بامرأةٍ آخَرَ** ، **وبنساءٍ آخَرَ** . **وبرجالٍ آخَرَ** ، **وبرجُلَيْنِ آخَرَ**) ، بفتح الهمزة الممدودة فيهن ، (**ولكنهم**) في التأنيث ، (**قالوا** : **أخرى** ، **و**) في جمع المؤنث المكسر ، قالوا : (**أُخَر**) ، بضم الهمزة ، (**و**) في جمع المذكر السالم قالوا : (**آخرون** ، **و**) في المثنى قالوا : (**آخران**) ، (**و**) بذلك جاء التنزيل ، (**قال الله تعالى** : ﴿ **فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى** ﴾ [البقرة/٢٨٢] ، ﴿ **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾ [البقرة/١٨٤] ، ﴿ **وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا** ﴾ [التوبة/١٠٢] ، ﴿ **فَآخَرَانِ يَقُومَانِ** ﴾ [المائدة/١٠٧] .

وإنما خص النحويون أُخَر) ، بضم الْهمزة ، (**بالذكر**) دون ما عداه ، (**لأن في**

(١) معاني القرآن ٢٥٤/١ .

(٢) في « ب » : (بالمعرفة) .

٧٨٧- البيت بلا نسبة في الدرر ٢٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٧/١ .

أخرى ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل) [في منع الصرف][١]، (و) أما (**آخرون وآخران ، فمعربان بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا البـاب**) لأن إعرابه بالحركات . (**وأما آخَر**) ، بفتح الهمزة ، (**فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه**) ، وهي المؤنث والمثنى والجمع ، (**وإنما امتنع من الصرف للوصف**[٢] **والوزن**) .

وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال ، لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة .

ومن ثم قال الموضح في الحواشي : « الصواب أن أُخَر مشابه لأفضلَ من جهات ثلاث : إحداهما : الوصف ، والثانية : الزيادة ، والثالثة : أنه لا يتقوَّم معناه إلا بـاثنين ، مغايِـر ومغايَر .

كما [١٤٠/أ] أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين : مفضل ومفضل عليه . فلما أشبهه من هذه الجهات ، استحق أحكامه في جميع تصاريفه . وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير ، بل مع « أل » والإضافة لمعرفة ، فلما خولف بها عن ذلك ، كان ذلك[٣] عدلاً عما استحقه ، بمقتضى المشابهة ، فعلى هذا إذا قيل : مررت بنسوة أُخر ، كان معدولاً عن آخر بالفتح والمد ، ولا نقول عن الآخِر ، لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتًا ، ولا عن آخرين لما بيَّنَّا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة . وكثير غلط في المسألة » . انتهى .

(**وإن كانت أُخرى بمعنى آخِرة**) ، بكسر الخاء ، وهي المقابلة للأولى ، (**نحو : ﴿ قَالَت أُخرَاهُم لأُولَاهُم ﴾**) [الأعراف/٣٨] ، **﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُم لأُخْرَاهُم ﴾** [الأعراف/٣٩] (**جُمعت على آخر ، مصروفًا**) ، لأنه غير معدول . ذكر ذلك الفراء[٤] ، (**ولأن مذكرها آخِر ، بالكسر**) مقابل أوَّل ، (**بدليل : ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى ﴾**) [النجم/٤٧] أي : الآخِرة ، بدليل : (**﴿ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾**) [العنكبوت/٢٠] .

والقصة[٥] واحدة ، (**فليست**) أخرى بمعنى آخرة ، (**من باب اسم التفضيل**) ، والفرق أن أنثى المفتوح لا يدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها ، فلذلك يعطف عليها

(١) إضافة من « ط » .
(٢) في « ط » : (للوصفية) .
(٣) سقط من « ط » .
(٤) معاني القرآن ٣٧٩/١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٦ .
(٥) في « ب » : (القضية) .

مثلها من جنس واحد . كقولك : عندي رجل وآخر وآخر ، وعندي امرأة وأخرى وأخرى . وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد ، كما أن مذكرها كذلك[١] .

(**وإذا سُمِّيَ بشيء [٢١٦] من هذه الأنواع**) الثلاثة وهي : الوصف ذو الزيادتين ، والوصف الموازن للفعل ، والوصف المعدول ، [١٤٠/ب] (**بقي على منع الصرف**) عند الجمهور ، (**لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية**) ، وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله .

وقال الأخفش في المعاني[٢] ، وأبو العباس[٣] : « إنه لو سُمِّيَ بمثنى أو أحد أخواته انصرف ، لأنه إذا كان اسْمًا فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، فليس فيه إلا التعريف خاصة » . وتبعهما على ذلك الفارسي ، وارتضاه ابن عصفور .

ورُدَّ بأن هذا مذهب لا نظير له . إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة ، وإنما المعروف العكس . وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال : « الوصف يزول فيخلفه العريف الذي للعلَم ، والعدل قائم في الحالين جميعًا » . انتهى . وحجة الجمهور أن شبة الأصل من العادل حاصل ، والعلمية محققة ، فسبب المنع موجود ، فالوجه امتناع الصرف .

وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين : مثنى وثلاث ورباع مصروفة[٤] . فليس مرادهم الصرف الحقيقي ، وإنما مرادهم بذلك العدل ، فإنهم يسمون العدل صرفًا ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

(**النوع الثاني : ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :**

أحدها : العلم المركب تركيب المزْج) ، المشار إليه في النظم بقوله :

٦٦٢ـ وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ ....

(كـ : **بَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوْتَ**) ، علمين لبلدين ، وسيبويه في لغة من أعربه . فإن هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ بالتركيب ، (**وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما تشبيهًا**) [١٤١/أ] بـ : عبد الله ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٧ – ٤٥٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٣١/١ – ٤٣٢ .

(٣) المقتضب ٣٨٠/٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ .

ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كـ : رامَ هُرْمُز ، منع من الصرف ، وإلا صرف كـ : حَضْرَمَوْتَ ، وإن كان آخر الجزء الأول ياء كـ : مَعْدِي كَرِب ، فإنه تقدّر فيه الحركات الثلاث ، ولا تظهر فيه الفتحة تشبيهًا بالألف ، فلازم في التركيب ، لزيادة الثقل ، ما كان جائزًا في الإفراد . قاله ابن مالك حكمًا وتعليلاً[1] . وقال غيره : يفتح في النصب ، ويسكن في الرفع والجر كـ : قاضي القوم .

والمشهور في لغة الإضافة صرف « كرب » وجرّه بالكسرة . وسمع جرّه بالفتحة . فقال سيبويه[2] والفارسي : ممنوع الصرف لأنه مؤنث . وقال قوم : مبني على الفتح كـ : عَشَر من خمسة عشر قيل : وهو الصحيح ، لأنه لو كان مؤنثًا غير منصرف ، لم يجئ فيه الصرف لأنه محرك الوسط .

ودفع بأنه قد تكون مؤنثة عند قوم ، مذكرة عند آخرين ، وأجاز الفارسي[3] الوجهين لاحتمال الأمرين . (**وقد يبنيان على الفتح**) تشبيهًا بخمسة عشر . حكاه سيبويه[2] وغيره[4] . فيفتح آخر الجزأين إلا في نحو : مَعْدِي كَرِب ، فيفتح آخر الثاني فقط .

وفي البسيط : ليس البناء مطردًا عند عامة البصريين والكوفيين ، وعلى اللغات ، وهي : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وإضافة أول جزايه إلى ثانيهما ، وبناؤهما على الفتح . (**فإن كان آخر**) الجزء (**الأول مُعْتَلاًّ**) بالياء ، (كـ : **مَعْدِي كَرِب** ، **وقالِي قلا** ، **وجب سكونه مطلقًا**) في الرفع [٢١٧] والنصب والجر ، سواء أكان معربًا في لغة الإضافة ، أو مبنيًّا كما في غيرها . [١٤١/ب] وقد تقدم شرح ذلك .

(**الثاني : العلم ذو الزيادتين**) ، الألف والنون . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٣ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا ....

سواء أكان أوله مفتوحًا ، أو مكسورًا ، أو مضمومًا ، (كـ : **مروان وعِمران وعثمان** . **و**) لا فرق بين أعلام الأناسي ؛ كما تقدم ؛ وغيرها ، نحو : (**غَطَفَان**) ، بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء : اسم قبيلة من قبائل العرب ، سميت باسم أبيها وهو : غطفان بن سعد بن قيس عيلان[5] . (**وإِصْبَهَان**) ، بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، علم بلد ، سميت بذلك لأن أول من نزلها ، إصبهان بن فَلُّوج بن لمطى بن يافث .

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣ .
(٢) الكتاب ٢٩٦/٣ .
(٣) المسائل المنثورة ص ٢٤٢ .
(٤) انظر الإنصاف ٣٠٩/١ ، وشرح المرادي ١٣٩/٤ - ١٤٠ .
(٥) جمهرة أنساب العرب ص ٢٤٨ .

فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف اتفاقًا، لأن الألف والنون فيها زيدتا معًا. وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة، ففيه وجهان: الصرف، وعدمه اعتبارًا بأصالتها وزيادتها. فمن ذلك: رُمَّان، وحَسَّان، ودهْقَان، وشَيْطَان، أعلامًا. فإن اعتقدت أنها من: الرَّمّ، والْحِسّ، والدَّهْق، والشَّطّ، لم تصرفها. وإن اعتقدت أنها من: الرُّمْنِ، والْحُسْنِ؛ بالنون؛ والدَّهْقَنَة، والشَّيْطَنَة، صرفتها. وإذا تَمَحَّضتَ لجهة الأصالة صُرِفت. كما إذا سميت بـ: طَحَّان من الطَّحْن، أو بـ: تَبَّان من التِّبْنِ، أو بـ: سَمَّان من السَّمْنِ، ونحو ذلك.

واختلف في «أبَان»، بتخفيف الباء عَلَمًا، فمن صرفه رأى أن وزنه فَعَال، فالهمزة والباء والنون أصول. ومن منعه الصرف رأى أن وزنه أفْعَل، وأنه منقول من أبَانَ الشيء يُبِيْنُ، والجمهور على المنع، كما قال ابن يعيش[1].

وإذا أبدل من [١٤٢/أ] النون الزائدة لام، منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه، وذلك نحو: أُصَيْلال مسمى به، أصله: أُصَيْلان، تصغير، أُصُل على غير قياس. ولو أبدل من حرف أصلي نون، صرف، وذلك نحو: حنَّان، مسمى به، أصله: حِنَّاء، أبدلت همزته نونًا.

(**الثالث: العلم المؤنث، ويتحتم منعه من الصرف:**

إن كان بالتاء)، وإليه أشار الناظم بقوله:

٦٦٤ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا ....

سواء أكان علم مؤنث أم مذكر، (كـ: **فاطمة وطلحة**)، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له. ومن ثم لم تؤثر في الصفة، نحو: قائمة، لأنها في حكم الانفصال، فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقترن بها.

(**أو زائدًا على**) أحرف (**ثلاثة كـ: زينب وسعاد**)، تنزيلاً للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث.

(**أو**) ثلاثيًّا (**محرك الوسط**) لفظًا [٢١٨] (كـ: **سَقَر ولَظَى**)، إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع. خلافًا لابن الأنباري في جعله ذا وجهين كـ: هند. وإما محرك الوسط تقديرًا، كـ: دار ونار، علم امرأة، فيلتحق[2] بباب هند.

(١) شرح المفصل ٦٧/١.

(٢) في «ط»: (علمي امرأتين فيلحق).

(أو) ثلاثيًّا أعجميًّا (كـ : **ماه وجُوْر**) ، بضم الجيم ، علمي بلدين ، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية ، تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف ، وإنما أثرت تحتمه . وقيل : هو ذو وجهين كـ : هند .

(أو) ثلاثيًّا (**منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ : زيد ، اسم امرأة**) ، لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقلٌ ، عادَلَ خِفَّةَ اللفظ . هذا مذهب سيبويه[1] والجمهور[2] . وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٦٦٤ـ .... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

٦٦٥ـ فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْ كَجُوْرَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

[١٤٢/ب] (**ويجوز في : هند ودعد**) وجُمْل ، من الثلاثي الساكن الوسط ، إذا لم يكن أعجميًّا ، ولا مذكر الأصل : (**الصرف وتركه**[3]) . فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت أحد السببين ، ومن لم يصرفه ، (**وهو أولى**) ، نظر إلى وجود السببين في الجملة ، وهما : العلمية والتأنيث[4] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٦٦ـ وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقْ

(**والزجاج يوجبه**) ، أي المنع ، وعلله بأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف[5] . انتهى .

(**وقال عيسى**) بن عمر الثقفي ، (**و**) أبو عمر (**الجرمي ، و**) أبو العباس (**المبرد**) ، وأبو زيد (**في نحو : زيدٍ ، اسم امرأة ، إنه كـ : هند**) ، في جواز الوجهين[6] ، وعلم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كـ : يَدٍ ، جاز فيه الوجهان . ذكره سيبويه[7] . وإذا سُمِّيَ مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط :

---

(١) الكتاب ٣/٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/٣٣١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩ .

(٣) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر : لم تتلفعْ بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسقَ دعدُ في العلبِ
والبيت لجرير في ديوانه ص ١٠٢١ ، ولابن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٧٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٤١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ ، والمنصف ٢/٧٧ ، وشرح المفصل ١/٧٠ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ ، حيث نقل الأزهري هذا القول منه .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ .

(٦) المقتضب ٣/٣٥٠ ، والارتشاف ١/٤٤٢ .

(٧) الكتاب ٣/٢٤٠ .

أحدها : كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظًا كـ : زينب ، أو تقديرًا ، كـ : جَيَل ، مخفف جَيْأَل[١] .

الثاني : أن لا يكون مسبوقًا بتذكير انفرد به تحقيقًا كـ : رباب ، علم امرأة ، فإنها منقولة من مذكر ، فلو سُمِّيَ بها مذكر صرفت ، أو تقديرًا كـ : جَنُوب وشَمَال ، فإنهما صفتان لمذكر مقدر[٢] .

الشرط الثالث : أن لا يكون مسبوقًا بتذكير غالب كـ : ذِرَاع ، فإنه مؤنث[٣] بدليل : ذراع رأيتها . فإذا سُمِّيَ به مذكرًا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر . كقولهم : أنت ذراعي وعضدي . بمعنى : أنت ناصري ومُنْجِدِي .

الشرط [١٤٣/أ] الرابع : أن لا يكون التأنيث موقوفًا على تأويل غير لازم . وذلك كتأنيث الجموع كـ : رجال ،فإن تأنيثها ينبني على تأويلها بالجماعة ، وذلك غير لازم لأنها قد تؤول بالجمع ، وهو مذكر ، فإذا سُمِّي به مذكر انصرف .

(**الرابع : العلم الأعجمي**) ، فإن فيه فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ ، بكونه من الأوضاع الأعجمية ،فيمتنع من الصرف (**إن كانت علميته في اللغة الأعجمية**) ، كما هو ظاهر مذهب سيبويه[٤] . وزعم الشلوبين ، وابن [٢١٩] عصفور أنه لا يشترط[٥] .

ويظهر أثر الخلاف في : قَالُون ، فيصرف على الأول ، لأنهم لم يستعملوه عَلَمًا ، وإنما استعملوه صفة بمعنى جيِّد . ويمنع الصرف على الثاني ، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (**وزاد على**) أحرف (**ثلاثة كـ : إبراهيم وإسماعيل**) . فلو كان ثلاثيًّا ضعف فيه فرعية اللفظ بمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية . « فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولاً واحدًا في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى ما نُقِل خلافه » . قاله في شرح الكافية[٦] . والمراد بالعجمي : ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت . وتعرف عجمة الاسم بوجوهٍ :

---

(١) في الكتاب ٣/٢٣٩ أن هذه الأسماء لم تصرف لأنها تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة .

(٢) الكتاب ٣/٢٣٩ .

(٣) الكتاب ٣/٢٣٦ ، وهمع الهوامع ١/١١٠ .

(٤) الكتاب ٣/٢٣٤ – ٢٣٥ .

(٥) المقرب ١/٢٨٦ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩ – ١٤٧٠ .

أحدها : نقل الأئمة .

والثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العربية كـ : إبراهيم .

والثالث : أن يعرى من حروف الذَّلاَقة ، وهو خماسي أو رباعي . وحروف الذلاقة ستة ، وهي : الميم ، والراء ، والباء الموحدة ، والنون ، والفاء ، واللام ، يجمعها : مُرْ بنَفْلٍ .

والرابع : أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب [١٤٣/ب] كالجيم والقاف بغير فاصل نحو : قج وجق ، والصاد والجيم نحو : الصَّوْلَجَان[١] ، والكاف والجيم نحو : أُسْكُرَّجَة[٢] ، والراء بعد النون أول كلمة نحو : نرجس[٣] ، والزاي بعد الدال نحو : مُهَنْدِز[٤] . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٧ـ وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيْفِ مَعْ زَيْدٍ على الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

(**وإذا سُمِّيَ بنحو : لِجَام**) ، بالجيم ، وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه . (**وفِرِنْد**) ، بكسر الفاء والراء وسكون النون ، قال الجواليقي[٥] : « فارسي معرب ، وهو جوهر السيف » . (**صرف لحدوث علميته . ونحو : نوح ولوط**) من الثلاثية الساكنة الوسط . (**وشَتَر**) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق ، اسم قلعة من أعمال أرَّان ، بفتح الهمزة وتشديد الراء ، إقليم بأذربيجان ، (**مصروفة**) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها . صرح بذلك السيرافي ، وابن برهان ، وابن خروف[٦] .

(**وقيل : الساكن الوسط**) كـ : نوح ولوط (**ذو وجهين**) : الصرف وعدمه كـ : هند . (**والمحركة**) الوسط كـ : شَتَر (**متحتم المنع**) كـ : زينب إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع . وهذا التفصيل قال به : عيسى بن عمر الثقفي ، وابن قتيبة ، والجرجاني ، والزمخشري[٧] .

---

(١) الصولجان : عصًا يُعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب ، وقال الجوهري : الصولجان : المحجن ، فارسي معرب . انظر لسان العرب ٣١٠/٢ (صلج) .

(٢) في « ط » : (السكرجة) ، وهي إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأُدْم ، وهي فارسية ، وأكثر ما يوضع فيها الكوامخ ونحوها . انظر لسان العرب ٢٩٩/٢ (سكرج) .

(٣) النِّرجس ، بالكسر : من الرياحين ، معروف ، وهو دخيل . انظر لسان العرب ٢٣٠/٦ (نرجس) .

(٤) المهندز : الذي يقدر مجاري القُني والأبنية ، إلا أنهم صيروا الزاي سينًا ، فقالوا : مهندس ، لأنه ليس في كلام العرب زاي قبلها دال . انظر لسان العرب ٢٤٧/٥ (هندز) .

(٥) في « ب » : (الجواقليقي) .

(٦) انظر الارتشاف ٤٣٩/١ – ٤٤٠ .

(٧) انظر الارتشاف ٤٣٩/١ .

(**الخامس : العمل الموازن للفعل**) الماضي أو المضارع أو الأمر . (**والمعتبر من وزن الفعل أنواع**) ثلاثة :

(**أحدها : الوزن الذي يخص الفعل**) ، والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل ، إلا في علَم ، أو أعجمي ، أو ندور . فالعلم (كـ : **خَضَّم**) ، بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين ، عَلَمًا (**لمكان**) . وقال الجوهري[1] « اسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وقد غلب على القبيلة » . قال : [من الرجز] [١٤٤/أ]

٧٨٨ـ لَـوْلاَ الإِلَـهُ مَـا سَـكَنَّا خَضَّمَـا

أي بلاد خَضَّم ، (**وشَمَّر**) ، بالشين المعجمة وتشديد الميم ، عَلَمًا (**لفرس**[2]) . والأعجمي كـ : بَقَّم لصبغ ، وبَذَّر لماء[3] ، (**و**) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو : (**دُئِل**) اسْمًا (**لقبيلة**[4]) . **[٢٢٠]**

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما ، ولأن العمل منقول من فعل ، فالاختصاص فيه باقٍ . (**و**) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتَتح بهمزة وصل ، أو تاء مطاوعة (كـ : **انطلق واستخرج** ، **و**) نحو : (**تقاتل**) وتصالح حال كونهما (**أعلامًا**) .

وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ، لأن المنقول من فعل [بَعُدَ عن أصله][5] ، فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كـ : اقتدار ، فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية ، لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يستحق الخروج عما هو له .

---

(١) الصحاح (خضم) ، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

٧٨٨- الرجز بلا نسبة في تاج العروس (خضم) ، وتهذيب اللغة ١١٩/٧ ، وديوان الأدب ٨٤/١ ، والخصائص ٢١٩/٣ ، وشرح المفصل ٣٠/١ ، ٦٠ ، ولسان العرب ١٨٤/١٢ (خضم) ، ومعجم البلدان ٣٧٧/٢ (خضم) .

(٢) في كتاب الحلبة ص ٩٨ : (شَمَّر على فَعَّل ، وقد تكسر الشين ، اسم فرس جدّ جميل بن معمر العذري ، قال جميل : [من الطويل] وجدي يا حجاج فارس شمرا) .

(٣) في حاشية يس ٢١٩/٢ : (في كلام ابن إياز أنه اسم لموضع ، ولا نسلم أنه أعجمي بل منقول من الفعل) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ : (دئل : لدويبة) ، وفي حاشية يس ٢٢٠/٢ : (دئل : مشتركة بين القبيلة والدويبة) .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(الثاني : الوزن الذي الفعل به أولى : لكونه غالبًا فيه) . وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال :

٦٦٨ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ .أوْ غَالِبٍ ....

فالغالب (كـ : إثْمِد) ، بكسر الهمزة والميم ، وسكون المثلثة بينهما ، وبالدال المهملة ، حجر الكحل ، وأما مضموم[1] الهمزة والميم ، فاسم موضع . (وإصبَع) ، بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، واحدة الأصابع ، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء ، والعاشرة : أُصْبُوع . (وأُبْلُم) ، بضم الهمزة واللام ، وسكون الموحدة بينهما ، سَعَفُ الْمُقْل ، حال كون الثلاثة (أعلامًا فإن وجود موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم ، [١٤٤/ب] (كالأمر من ضرب) ، فإنه موازن إثْمِدَ ، (و) الأمر من (ذهب) ، فإنه موازن إصبَع ، بفتح الباء ، (و) الأمر من (كتب) ، فإنه موازن : أُبْلُم .

(الثالث : الوزن الذي الفعل به أولى ، لكونه مبدوءًا بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولا تدل) على معنى (في الاسم ، نحو : أفكل) ، بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهي : الرِّعْدَة ، يقال : أخذه الأفكل ، إذا أصابته رعدة . (وأكلب) ، بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام ، جمع كَلْب (فإن الهمزة فيهما لا تدل) على معنى ، (وهي في موازنهما من الفعل ، نحو : أذهب) ، مضارع ذهب ، (وأكتب) ، مضارع كتب ، (دالة على المتكلم[2]) ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال ، أصلاً للمفتتح بهما من الأسماء .

(ثم لابد من كون الوزن لازمًا ، باقيًا) في اللفظ على حالته الأصلية ، (غير مخالف لطريقة الفعل .

فخرج بـ) القيد (الأول) ، وهو اللزوم ، (نحو : امرؤ ، عَلَمًا ، فإنه) في الرفع نظير اكتب[3] . و(في النصب نظير : اذهب ، وفي الجر نظير : [٢٢١] اضرب ، فلم) يلزم وزنًا واحدًا في الأحوال الثلاثة ، (ولم يبق على حالة واحدة) ، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه ، والفعل لا إتباع فيه .

(وخرج بـ) القيد (الثاني) وهو البقاء على حالته الأصلية (نحو : رُدَّ ، وقيل ،

(١) في « ب » : (المضموم) .

(٢) في « ب » : (التكلم) .

(٣) في « ب » : (كتب) .

وبيع) مبنيات[١] للمفعول ، فإنها لم تبق على حالتها الأصلية ، (**فإن أصلها : فُعِلَ**) ، بضم الفاء وكسر العين ، (**ثم**) دخلها الإدغام والإعلال . فالإدغام في : رُدَّ ، والإعلال بالنقل والقلب في : قيل ، وبالنقل فقط في : بيع . و(**صارت**) صيغة رُدَّ ، (**بِمَنْزِلة**) صيغة : (**قُفْل**) ، بضم [١٤٥/أ] القاف وسكون الفاء . وصيغة قيل (**و**) بيع ، بمنزلة صيغة : (**ديك**) بكسر الدال وسكون الياء ، آخر الحروف ، وبالكاف . (**فوجب صرفها**) لذلك .

• (**فلو سميت بضرب**) بضم الضاد وسكون الراء ، حال كونه (**مخففًا من ضرب**) بضم الضاد وكسر الراء ، (**انصرف اتفاقًا**) ، لأن التخفيف سابق على التسمية ، وإنَّمَا الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية : هل ينزل منزلة الأصلي أم لا ؟ (**و**) ذلك كما (**لو سميت بضرب**) ، بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، (**ثم خففته**) بتسكين ما قبل آخره . فإذا فعلت ذلك ، (**انصرف أيضًا عند سيبويه**[٢]) ، لأنه عنده كالسكون الأصلي . واختاره ابن مالك[٣] ، (**وخالفه الْمبرد**[٤]) ، والمازني ، ومن وافقهما[٥] ، فمنعوه من الصرف (**لأنه تغيير عارض**) بعد التسمية .

(**و**) خرج (**بـ**) القيد (**الثالث**) ، وهو كونه غير مُخالف لطريقة الفعل (**نحو : أَلْبُب ، بالضم**) في الباء الموحدة ، فيما رواه الفراء ، (**جمع لب**) ، بضم اللام وتشديد الباء الموحدة ، وهو العقل ، وجمع لُبٌّ على أَلْبُبٍ قليل ، والأكثر أن يجمع على ألباب . ويقال : بناتُ ألبُبٍ ، عروق في القلب ، يكون منها الرِّقَّة . وألبب حال كونه (**عَلَمًا**) ينصرف (**لأنه قد باين الفعل بالفك ، قاله أبو الحسن**) الأخفش[٦] . (**وخولف**) .

فعن سيبويه منع الصرف (**لوجود الموازنة**[٧]) ، كـ : أَكْتُب ، ولأن الفك رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح استحوذ ، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعًا ، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزومًا ، كـ : أشْدِد به في التعجب ، وجوازًا ، كـ : ارْدد ، ولم يردد ، وشذوذًا كـ : ضَبِبَ البلدُ ، [وأَلِلَ السِّقاءُ ، إذا تغيرت رائحته][٨] .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (مبنيان) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٤ .
(٢) الكتاب ٢٢٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٤ .
(٣) التسهيل ص ٢١٨ .
(٤) المقتضب ٣١٤/٣ .
(٥) همع الهوامع ٩٩/١ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٦٤ .
(٧) الكتاب ١٩٥/٣ .
(٨) إضافة من « ط » .

(ولا يؤثر وزنٌ هو بالاسم [١٤٥/ب] أولى) كـ : فاعِل نحو : كاهِل عَلَمًا ، فإنه وإن وجد في الفعل كـ : ضاربْ ، أمرًا من ضاربَ ، إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر . **(ولا)** يؤثر **(وزنٌ هو)** موجود **(فيهما على السواء)** نحو : فَعَل ؛ بفتح العين ؛ وفَعْلَل نحو : شجَر وضَرَبَ وجَعْفَرَ ودَحْرَجَ . **(وقال عيسى)** بن عمر الثقفي البصري ، شيخ الخليل وسيبويه : **(إلا أن يكونا منقولين من الفعل)** ، فإنهما يؤثران[١] . فالأول : **(كالأمر من ضارب)** ؛ بفتح الراء ؛ **(و)** الثاني : **(كـ : ضَرَبَ ودَحْرَجَ أعلامًا)** .

وظاهر كلام الشاطبي تبعًا للتسهيل[٢] أن خلاف عيسى[٣] إنما هو في المشترك ، ونصه : وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزنَ المشترك المنقول من « فَعَل » ، ويقول : كل فعل ماضٍ سُمِّيَ به فإنه لا ينصرف إذا[٤] كان فارغًا من فاعله . **(واحتج)** على ذلك **(بقوله)** ، وهو سحيم بن وثيل اليربوعي : [من الوافر]

٧٨٩– **(أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا)** مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي

ووجه الحجة منه أن جلا فعل ماض خال من فاعل ، وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه . **(وأجيب)** عنه **(بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ « جلا » من قولك : زيدٌ جَلا)** أي هو ، **(ففيه ضمير)** مستتر يعود على « زيد » ، **(وهو من باب المحكيات)** فهو وفاعله جملة محكية[٥] ، **(كقوله)** : [من الرجز]

٧٩٠– **(نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيْدُ)**

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

(٢) التسهيل ص ٢١٩ .

(٣) الكتاب ٣/٢٠٦ .

(٤) في « ط » : (إلا إذا) .

٧٨٩– البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤ ، والأصمعيات ص ١٧، وجمهرة اللغة ٤٩٥ ، ١٠٤٤، وخزانة الأدب ١/٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٥٩ ، وشرح المفصل ٣/٦٢ ، والشعر والشعراء ٢/٦٤٧ ، والكتاب ٣/٢٠٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٥٦ ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦ ، وأوضح المسالك ٤/١٢٧، وخزانة الأدب ٩/٤٠٢ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٥ وشرح الأشموني ٢/٥٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٩، وشرح قطر الندى ص ٨٦ ، وشرح المفصل ١/٦١ ، ٤/١٠٥ ، واللسان ١٤/١٢٤ (ثني) ، ١٥٢ (جلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، ومجالس ثعلب ١/٢١٢، ومغني اللبيب ١/١٦٠ ، والمقرب ١/٢٨٣ ، وهمع الهوامع ١/٣٠ .

(٥) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ : (فهو محكي لا ممنوع من الصرف) .

٧٩٠– تقدم الرجز برقم ٨٠ .

فيزيد مسمى به ، من قولك : المالُ يزيدُ ، ففيه ضمير مستتر ، والدليل على ذلك رفعه على الحكاية ، وإلا لو كان مجردًا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل[1] المضارع .

(و) يحتمل (**أن يكون ليس بعلم ، بل**) هو وفاعله جملة في موضع خفض (**صفة لمحذوف ، أي**) : أنا (**ابنُ رجلٍ جَلاَ الأمورَ**) ، أي كشفها . وفي كلا الاحتمالين [١٤٦/أ] نظر .

أما الأول : فلأن الأصل عدم استتار الضمير ، وأما الثاني : فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بـ « من » أو « في » كما تقدم في باب النعت[2] . هذا وقد قال سيبويه[3] : « إن قول عيسى خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكَعْسَب[4] ، وهو فعل من الكَعْسَبَةِ[5] ، وهو العَدْو الشديد مع تقارب الخطا »[6] .

[٢٢٢] (**السادس : العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كـ : عَلْقَى**) ، باتفاق ، (**وأَرْطَى**) على الأصح حال كونهما (**علمين**) فإنهما ملحقان بجعفر ، والمانع لَهما من الصرف العلمية ، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة ، والموافقة لمثال ما هي فيه ، فإنهما على وزن سَكْرَى ، وشبه الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحق به كـ : حاميم اسم رجل . فإنه عند سيبويه[7] ممنوع الصرف لشبهه بـ « هابيل » ، في الوزن والامتناع من الألف واللام ، فلما أشبه الأعجمي ، عومل معاملته[8] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٦٩ـ وَمَا يَصِيْرُ عَلَمًا مِنْ ذِيْ أَلِفْ زِيْدَت لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

وقيل : إن أرطى أفعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ، ولذلك قلت

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر باب النعت في هذا الجزء ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .

(٤) في « ب » : (كعب) .

(٥) في « ب » : (الكعبة) .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

(٧) الكتاب ٢٥٧/٣ .

(٨) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

على الأصح . وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة [كـ : عِلْبَاء ، فإنه ملحق بقرطاس ، لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة][١] ، لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزة[٢] [٣]الإلحاق منقلبة عن ياء ، لا عن ألف ، وهمزة التأنيث[٣] منقلبة عن ألف ، لا عن ياء . فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير . [١٤٦/ب]

بهذا علل ابن أبي الربيع[٤] . وإيضاحه أن الحرف إذا كان منقلبًا من غير مانع مُنِع ، كالْهمزة في صحراء ، [٥]فإنها بدلٌ من ألِف التأنيث[٥] . وإذا كان منقلبًا عن غير مانع لَم يُمنع ، كهمزة علباء . والعلقى نبت ، والأرطى شجر . وبقي[٦] عليه ألف التكثير ، [كـ : قَبَعْثَرَى][٧] ، ومن أدخلها في ألف الإلْحاق فقد سها ، إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به .

(**السابع : المعرفة المعدولة**) عن أصلها ، (**وهي خمسة أنواع** :

أحدها : فُعَل) بضم الفاء[٨] وفتح العين (**في التوكيد ، وهي : جُمَع وكُتَع**) ، من تكتّع الجلد إذا اجتمع ، (**وبُصَع**) بالصاد المهملة ؛ من البصيع[٩] ، وهو العرَق المجتمع ، (**وبُتَع**) ؛ بموحدة فمثناة فوقانية ؛ من البَتَع ، وهو طول العنق . والمانع لها من الصرف : التعريف والعدل . أما التعريف ، (**فإنَّها**) على الصحيح (**معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد**) ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ، هذا ظاهر كلام سيبويه[١٠] ، وهو اختيار ابن عصفور[١١] ، وابن مالك[١٢] . وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش : إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة ، لِما تتبعه . وأيده

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .
(٢) في « ط » : (همزته) .
(٣) سقط ما بين الرقمين من « ط » .
(٤) البسيط ٢٤٩/١ - ٢٥٠ .
(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٦) في « ب » : (بني) .
(٧) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٨) سقطت من « ب » .
(٩) في « ب » : (البصع) .
(١٠) الكتاب ٢٢٤/٣ .
(١١) المقرب ٢٨٠/٢ .
(١٢) التسهيل ص ٢٢٢ .

بعضهم بجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات . وردَّه في شرح الكافية فقال[١] : وليس يعني جُمع بعلَم ، لأن العلم إما شخصي ، أو جنسي . فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص ، فلا يصلح لغيره ، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره ، وجُمَع خلاف ذلك ، فالحكم بعلميته باطل . انتهى .

قلت : علم الإحاطة من قبيل علم [١٤٧/أ] الجنس المعنوي ، كـ : سبحان للتسبيح[٢] وفي ارتكابه توفية بالقاعدة ، وهي أنه لا يُعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية . ويلزم من اعتبار الإضافة عدم النظير ، وجرّه بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب[٣] .

(و) أما العدل ، فإنها (**معدولة عن فَعْلاَوَات ، فإن مفرداتُها : جَمْعَاء ، وكَتْعَاء ، وبصعاء ، وبتعاء ، وإنَّمَا قياس**[٤] **فعلاء إذا كان اسْمًا**) كـ : صحراء (**أن يُجمع على فعلاوات** كـ : **صحراء وصحراوات**[٥]) .

واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل ، فقالا[٦] : لأن « جمعاء » مؤنث « أجمع » فكما جُمِعَ المذكر بالواو والنون ، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، فلما جاؤوا به على « فُعَل » علم أنه معدول عما هو القياس فيه ، وهو جمعاوات .

وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور[٧] : معدولة عن فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، من جهة أن مفردها : فَعْلاَء أفْعَل كـ : حمراء وأحمر ، فإنهما يجمعان على حُمْر .

وقال آخرون[٨] : معدولة عن فَعَالَى ، من جهة أن مفردها اسم على فَعْلاء كـ : صحراء .

والصحيح ما قاله الموضح ، لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيه .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .
(٢) في « ب » : (علم للتسبيح) .
(٣) انظر ما تقدم في الجزء الأول ، باب الإضافة ص ٦٧٣ - ٦٧٤ .
(٤) في « ب » : (القياس) .
(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .
(٦) شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ - ١٤٧٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .
(٧) انظر المقرب ٢٨٠/٢ - ٢٨١ .
(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

أما العلمية فلأن الناظم وابنه منعاها[١] ، وأما الوصفية فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقًا ، وإذا بطل الشرط ، بطل [٢٢٣] المشروط ، فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما ، فكيف يقاس عليه الجمع بالألف والتاء[٢] . ولأن فعلاء لا يجمع على فُعْل إلا إذا كان مؤنثًا لأفعَل صفة كـ : حمراء ، ولا على فَعَالَى ، إلا إذا كان اسْمًا محضًا لا مذكر له [١٤٧/ب] كـ : صحراء ، وجُمَع ، وأخواته ليس كذلك . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٠ـ وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيْدِ . . . .

(**الثاني**) من المعدول : (**سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ، واستعمل ظرفًا مجردًا من** « **أل** » **والإضافة** . كـ : **جئت يوم الجمعة سحَرَ** . **فإنه**) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل[٣] .

أما التعريف ففيه خلاف . فقيل هو (**معرفة**) بالعلمية ، لأنه جعل عَلَمًا لهذا الوقت صرَّح به في التسهيل[٤] . وقيل : يشبه[٥] العلمية لأنه تعرَّف بغير أداة ظاهرة ، كالعلم . وهو اختيار ابن عصفور[٦] . وفي كلام الموضح إيماء إليه[٧] .

وأما العدل فلأن صيغته معدولة عن « السحر » المقرون بـ « أل » لأنه لما أريد به معين كان الأصل [فيه][٨] أن يذكر معرفًا بـ « أل » فعدل عن اللفظ بـ « أل » وقصد به التعريف فمنع الصرف . وقال السهيلي والشلوبين الصغير : « معرب مصروف »[٩] . واختلفا في منع تنوينه ، فقال السهيلي[١٠] : « هو على نية الإضافة » وقال الشلوبين[١١] : « على نية أل » . (**وقال صدر الأفاضل**) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ [٢٢٤] الزمخشري : « هو (**مبني**) على الفتح (**لتضمنه معنى اللام**) كأمس » .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) الارتشاف ٤٣٥/١ .

(٤) التسهيل ص ٢٢٢ .

(٥) في « أ » : (شبه) .

(٦) المقرب ٢٨٢/٢ .

(٧) شرح قطر الندى ص ٣١٢ .

(٨) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٩) انظر شرح المرادي ١٥٧/٤ .

(١٠) أمالي السهيلي ص ٣٣ .

(١١) انظر الارتشاف ٤٣٥/١ .

ورد بأمور[1] :

منها أنه لو كان مبنيًّا لكان غير الفتح أولى به ، لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الإعراب ، كما اجتنبت في : قبل وبعد[2] .

ومنها أنه لو كان مبنيًّا لكان جائز الإعراب جواز «حين» في قوله : [من الطويل]

٧٩١ــ عَلَى حِيَــنِ عَــاتَبْتُ . . . .

لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضًا [١٤٨/أ] .

ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء ، لأن البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء ، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل .

وإذا ثبت أن « سحر » غير مبني ، ثبت أنه غير متضمن[3] معنى حرف[4] التعريف وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

والفرق بين التضمين والعدل[5] : أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر . والعدل : تغيير صيغة[6] اللفظ مع بقاء معناه . فـ « سحر » المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ : « السحر » من غير تغيير لمعناه . وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها وهو التنكير[7] مزيدًا عليه [تضمن][8] معنى حرف التعريف .

---

(١) وردت هذه الأمور بنصها في شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ .

(٢) بعده في شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ : (والمنادى المفرد المعرفة) .

٧٩١- تمام البيت : (على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت أَلَمَّا أصح والشيب وازعُ)

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع) ، ٧٠/٩ (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، ورصف المباني ٣٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ٥٧١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، ٥١٦/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ .

(٣) في « ب » : (مضمن) .

(٤) سقط من « ط » : (معنى حرف) .

(٥) هذا الفرق بين التضمين نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ .

(٦) في « ط » : (صفة) .

(٧) سقط من شرح ابن الناظم (وهو التنكير) .

(٨) إضافة من شرح ابن الناظم .

واحترز بالقيد الأول ، وهو أن يراد به سحر يوم بعينه من المبهم ، فإنه ينصرف[١] اتفاقًا نحو : ﴿ نَجَّيْنَاهُم بسَحَرٍ ﴾ [القمر/٣٤] أي من الأسحار ، وبالقيد الثاني ، وهو أن يستعمل ظرفًا من المعين المستعمل غيرِ ظرف ، فإنه يجب تعريفه بـ « أل » أو الإضافة للدلالة على التعيين نحو : طاب السَّحَرُ سَحَرُ ليلتنا ، وبالقيد الثالث وهو أن يجرد من « أل » والإضافة ، فإنه يصرف اتفاقًا ، نحو : جئتك يومَ الجمعةِ السحرَ ، أو سَحَرَه . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧١ـ وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إذا بِهِ التَّعْيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

(**الثالث**) من المعدول (**فُعَل**) ، بضم الفاء وفتح العين (**عَلَمًا للمذكر إذا سُمع مَمنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غيْر العلمية**) . وهو الْمشار إليه في النظم [١٤٨/ب] بقوله :

٦٧٠ـ .... أوْ كَثُعَلا

(**نحو : عُمَر**) مما ليس بصفة في الأصل . والمحفوظ من ذلك : عُمَر ، ومضر ، (**وزفر**) ، وقثم ، (**وزحل**) ، وجشم ، (**وجمح**) ، وقزح ، وعصم ، وجحا ، ودلف ، وهذل ، وبلغ ، وثعل ، (**فإنهم قدروه معدولاً**) عن فاعل غالبًا ، (**لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف**) .

وأمكن العدل دون غيره فإن الغالب في الأعلام النقل . فعُمر مثلاً معدول عن عامر ، فإن عامرًا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر ، (**مع أن صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل**) التحقيقي (كـ : **غدر ، وفسق**) ، فإنهما معدولان عن ، غادر وفاسق (وكـ : **جمع وكتع**) ، فإنهما معدولان عن : جمعاوات وكتعاوات . (وكـ : **أخر**) ، فإنها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد .

وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ ، وتحقيق العلمية ، ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو[٢] : ثُعَل ، فإن ورد فُعَل مصروفًا ، حُكم بعدم عدله كـ : أدد .

(و) أما (﴿ **طُوًى** ﴾ [طه/١٢] **فيمن منع صرفه**[٣] ، **فالمعتبر فيه**[٤] **التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاوٍ**[٥] ، **لأنه**) أي العدل (**قد أمكن غيْره**) ، وهو التأنيث ،

---

(١) في « أ » : (يصرف) .

(٢) في « ب » : (الفعل عن) مكان (أفعل نحو) .

(٣) في الإتحاف ص ٣٠٢ : (وقرأ الباقون بالضم بلا تنوين على عدم صرفه للتأنيث باعتبار البقعة والتعريف ، أو للعجمة والعلمية) . وانظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ ، والنشر ٣١٩/٢ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (من طاوي) .

(**فلا وجه لتكلفه**) أي العدل . (**ويؤيده**) أي اعتبار التأنيث (**أنه**) أي طوى (**يصرف باعتبار المكان**) ، فلو كان العدل معتبرًا فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان .

واحترز بقوله : عَلَمًا من[1] فُعَل الوارد جمعًا كـ : غرف وقرب ، أو اسم جنس كـ : صرد ونفر ، أو صفة كـ : حطم ولبد ، أو مصدرًا : كـ : هدى وتقى ، فإنها مصروفة اتفاقًا . وبقوله : إذا سمع ممنوع الصرف كما سمع مصروفًا كـ : أدد ، وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فإن فيه خلافًا ، فقال [١٤٩/أ] سيبويه[2] : يصرف حملاً على الأصل في [٢٢٥] الأسماء . وقال غيره : يمنع صرفه حملاً على الغالب في فُعل عَلَمًا . وليس بجيّد . قاله الخضراوي[3] . وبقوله : وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى ، وتقدم شرحه .

(**الرابع**) من المعدول (**فَعَالِ**) بفتح الفاء (**عَلَمًا للمؤنث كـ : حذام وقطام ، في لغة**) بني (**تميم**) وتميم أبو قبيلة ، وهو تميم بن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر[4] ، (**فإنهم يمنعون صرفه**[5]) ، واختلف في علة ذلك ، (**فقال سيبويه**[6] **: للعلمية والعدل عن فاعلة**) . ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة . (**وقال الْمبرد**[7] **: للعلمية والتأنيث المعنوي كـ : زينب**[8]) ويرجحه أنهم لا يدَّعون العدل في نحو : طوى ؛ كما تقدم .

(**فإنْ ختم**) فعال عَلَمًا للمؤنث (**بالراء كـ : سَفَار ؛ اسْمًا لِمَاء**) من مياه العرب ؛ ملحوظ فيه معنى التأنيث ، ولهذا قال سيبويه[9] : « اسم لماء » . وقال الجوهري[10] : « اسم لبئر » . وهو المناسب ، لأن الكلام في أعلام المؤنث ، والماء مذكر . (**وكـ : وبار اسْمًا لقبيلة**[11] ، **بنوه على الكسر ، إلا قليلاً منهم**) ، أي من تميم[12] .

---

(١) في « ط » : (عن) .
(٢) الكتاب ٢٢٢/٣ .
(٣) في كتابه الإفصاح كما قال السيوطي في همع الهوامع ٨٩/١ .
(٤) جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٦ .
(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ .
(٦) الكتاب ٢٧٧/٣ .
(٧) المقتضب ٣٧٣/٣ ، والكامل ص ٥٩١ - ٥٩٢ .
(٨) سقط من « ب » .
(٩) الكتاب ٢٧٩/٣ .
(١٠) الصحاح (سفر) .
(١١) في جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٢ : (وبار : ابن أميم بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام) .
(١٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ : (وأما ما آخره راء نحو ظفار ووبار . . . . فيوافق فيه التميميون أهل الحجاز غالبًا) .

قال الفرزدق : [من الطويل]

٧٩٢- مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِم يَرْمِي المُسْتَجِيْزَ المُعَوَّرَا

وإنما كان الكثير الكسر عندهم لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها . ولو منعوه الصرف لامتنعت . قاله الخليل[1] . (**وقد اجتمعت اللغتان**) ؛ الإعراب والبناء ؛ (**في قوله**) ، وهو الأعشى ميمون : [من م . البسيط]

٧٩٣- (**أَلَمْ تَرَوا إِرَمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا الليلُ والنهارُ**)

(**وَمَرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ**)

فبنى « وبار » الأولى على الكسر ، وأعرب « وبار » الثانية رفعًا[2] على [١٤٩/ب] الفاعلية بهلكت .

ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة ، والثانية ضمير لا حرف إطلاق ، ووبار فعلاً ماضيًا من البوار ، والجملة معطوفة على هلكت ، وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد[2] على « وبار » المكسور .

والمعنى: هلكت وبارت . وقال أولاً : هلكت ،على القبيلة . وثانيًا : وباروا ، على أهلها . وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا . فلا شاهد فيه على لغة الإعراب . وإرم اسم قبيلة عاد . وأودى بها : أهلكها . (**وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهًا له بِنَزَالِ**) في التعريف ، والعدل ، والوزن ، والتأنيث[3] ، (**كقوله**) وهو لجيم بن صعب في امرأته : [من الوافر]

٧٩٢- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٨٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٥/١ ، ولسان العرب ٣٧١/٤ (سفر)، ٦١٤/٤ (عور) ، ومغني اللبيب ٩٧/١ ، ومعجم البلدان ٢٢٣/٣ (سفار) ، والمقتضب ٥٠/٣ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٩٦ .

(١) الكتاب ٢٦٩/٣ .

٧٩٣- البيتان للأعشى في ديوانه ٣٣١ ، والبيت الثاني في شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٧ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، ٦٥ ، والكتاب ٢٧٩/٣ ، ولسان العرب ٢٧٣/٥ (وبر) ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤ ، وهمع الهوامع ٢٩/١ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤ ، وأوضح المسالك ١٣٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧ ، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، والمقرب ٢٨٢/١ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٤ــ (إِذَا قَالَتْ حَــذَامِ فَصَدِّقُوهَــا فَإِنَّ القَولَ ما قَــالَتْ حَــذَامِ)

فبناها[1] على الكسر مع أنها فاعل « قالت » في الموضعين .

وإذا سُمِّيَ بباب « حذام » مذكر ، زال موجب البناء ، وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن مؤنثًا معدولاً فيعرب غير منصرف . ومن العرب من يصرفه ، قاله سيبويه[2] .

واعلم أن التشبيه بنزال فيما يذكر إنما يتم على مذهب المبرد . فإنه يقول[3] : نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث ، وبني لتضمنه معنى لام الأمر .

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول معرَّف عن نفس الفعل ، فيكون التشبيه في العدل والوزن . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٧٢ــ وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا

٦٧٣ــ عِنْدَ تَمِيمٍ ....

(الخامس) من المعدول : (**أمس إذا كان مرادًا به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يضف ، ولم يقرن [١٥٠/ب] بالألف [٢٢٦] واللام**) ، ولم يصغر ولم يكسر ، (**ولم يقع ظرفًا ، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقًا**) رفعًا ونصبًا وجرًّا[4] ، (**لأنه**) علم على اليوم الذي يليه يومك . (**معدول عن الأمس**) المعرف بـ : « أل » فيقولون : مضى أمسُ ، بالرفع بلا تنوين . وشاهدت أمسَ ، وما رأيت زيدًا مذ أمسَ ، بالفتح فيهما . (**كقوله**) : [من الرجز]

٧٩٥ــ (**لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا**) عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

٧٩٤- البيت للجيم بن صعب في شرح شواهد المغني ٥٩٦/٢ ، والعقد الفريد ٣٦٣/٣ ، ولسان العرب ٣٠٦/٦ (رقش) ، والمقاصد النحوية ٣٧٠/٤ ، وله أو لوسيم بن طارق في اللسان ٩٩/٢ (نصت) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٤ ، والخصائص ١٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٥ ، وشرح قطر الندى ص ١٤ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، ومغني اللبيب ٢٢٠/١ .

(١) في « ب » : (فبناؤها) .

(٢) الكتاب ٢٧٩/٣ - ٢٨٠ .

(٣) المقتضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٤ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٥- الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، والكتاب ٢٨٥/٣ ، وأسرار العربية ص ٣٢ ، وأوضح المسالك ١٣٢/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٨٤١ ، ٨٦٣ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٧ ، ١٦٨ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ٩٦ ، وشرح قطر الندى ١٦ ، واللسان ٩/٦،١٠ (أمس) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٥٧ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ .

فأمس مجرور بالفتحة ، والألف فيه للإطلاق ، وليست فتحته هنا فتحة بناء خلافًا للزجاجي[١] ، ووهمه الموضح في ذلك ، في شرحي القطر[٢] والشذور[٣] .

وزعم بعضهم أن « أمسى » هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه . أي : مذ أمسى هو ، أي المساء[٤] . وفيه بعد ، وهذا الإطلاق للقليل من بني تميم ، (**وجمهورهم يخص ذلك**) الإعراب الممنوع الصرف (**بحالة الرفع**) خاصة ، دون حالتي النصب والجر ، فيبنيه على الكسر فيهما[٥] . (**كقوله**) : [من الخفيف]

٧٩٦ـ (**اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَــأْسُ ... وَتَنَاسَ الذي تَضَمَّــنَ أَمْسُ**)

وعَنَّ ؛ بالنون ؛ من عَنَّ يَعنُّ إذا عرض ، ويروى : عَزَّ ؛ بالزاي ؛ بمعنى غلب[٦] . وتناس : أمرًا من التناسي ، وهو أن يرى من[٤] نفسه أنه نسيه .

(**والْحجازيون يبنونه على الكسر مطلقًا**) ، في الرفع والنصب والْجر ، (**على تقديره مضمنًا معنَى اللام**) الْمعرَّفة[٧] .

(**قال**) أسقف نجران ، أو تُبَّع بن الأقرن : [من الكامل]

٧٩٧ـ مَنَعَ البَقَاءَ تَقلُّبُ الشَّمْسِ ... وَطُلُوْعُهَا مِنْ حَيْثُ لاَ تُمْسِي

وَطُلوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً ... وَغُروبُهَا صَفْرَاءَ كَالوَرْسِ

اليَومَ أعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ ... (**وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِه أَمْسِ**)

(١) في « ب » : (للزجاج) ، وفي شرح شذور الذهب ص ١٠٠ : (وقد وهم الزجاجي فزعم أن من العرب من يبني أمسِ على الفتح) . وانظر كتاب الجمل للزجاجي ص ٢٩٩

(٢) شرح قطر الندى ص ١٩ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٠٠ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٣/٤، والدرر ٤٤٤/١ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٢/٤ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ .

(٦) انظر الدرر اللوامع ٤٤٤/١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٨ .

٧٩٧- الأبيات لأسقف نجران في الحماسة البصرية ٤٠٦/٢ ، وثمار القلوب ص ٣٧٤ ، والحيوان ٨٨/٣ ، وسمط اللآلي ص ٤٨٦ ، ولسان العرب ٩/٦ (أمس) ، والمقاصد النحوية ٣٧٣/٤ ، ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين ص ٢٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٤/٤ ، والدرر ٤٤٣/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥ ، ومراتب النحويين ص ١٠٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ .

[١٥١/أ] فـ « أمس » فاعل « مضى » ، وهو مكسور كما ترى ، (**والقـــوافي مجـــرورة**) ومكسورة كما أنشدتها . ولا يعارض هذا رفع « أمس » بتضمـــن في البيـت السـابق ، لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى . (**فإن أردت** بـ« **أمس** » **يومًا من الأيام الماضية مبهمًا**) ، أي : أمسًا ما من الأموس ، (**أو عرَّفته بالإضافة**) ، نحو : أمس يوم الخميس ، (**أو**) عرفته (**بالأداة**) نحو : الأمس ، أو صغَّرته نحو : أمَيْس ، أو كسرته نحو : أموس ، (**فهو معـــرب**[١] **إجماعًا**) إعراب المنصرف . (**وإن استعملت المجرد**) من « أل » والإضافة ، (**المراد بـــه**[٢] **معين ، ظرفًا ، فهو مبني إجماعًا**) لتضمنه معنى الحرف . [٢٢٧]

---

(١) في « ب » : (يعرب) .

(٢) في « ب » : (بها) .

فصـــــــــــل

(**يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب : الأول : أن يكون أحد سببيه**) المانعين له من الصرف : (**العلمية ثم ينكر**) ، فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني : وهو إما التأنيث ، أو الزيادة ، أو العدل ، أو الوزن ، أو العجمة ، أو التركيب ، أو ألف الإلحاق المقصورة . (**تقول : رُبَّ فاطمةٍ ، وعمرانٍ ، وعمرٍ، ويزيدٍ ، وإبراهيمٍ، ومعدي كربٍ ، وأرطىً**) ، لقيتهم[1] ، بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبَي منع صرفها ، وهو العلمية . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٣ـ .... وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرا

(**ويستثنى من ذلك**) المصروف (**ما كان صفة قبل العلمية كـ : أحمر وسكران**) إذا نُكِّرا . (**فسيبويه يبقيه غير منصرف**) ، للوزن ، أو الزيادة وعود الوصف الأصلي ، بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل[2] . (**وخالفه**[3] **الأخفش في الْحواشي**) على [١٥١/أ] كتاب سيبويه ، فقال بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود[4] . ورُدَّ بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية ، وإذا زال المانع رجعت الصفة .

وذكر ابن مالك في شرح الكافية[5] أن : الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه ، (**ووافقه في**) كتابه (**الأوسط**[6]) ، وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكْر موافقته أولى لأنها آخر قوليه » . انتهى .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ٢٠٢/٣ .

(٣) في « ط » : (وخالف) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ : (وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرف نحو : أحمر ، بعد التنكير) .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ أن الأخفش رجع عن صرفه في كتابه الأوسط .

السبب (الثاني : التصغير المزيل لأحد السببين) المانعين من الصرف (كـ : حُمَيْد وعُمَيْر ، في) تصغير : (أحمد وعمر) ، فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير ، فيصرفان[1] لزوال أحد السببين . أما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، وأما زوال العدل به ، فقال الموضح في الحواشي : « إن نحو عمر ، قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة ، والتصغير لا يزيل شيئًا مما ثبت إذا لم يكن معتادًا له ، فالحكم بصرفه بعيد » . انتهى .

وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي ، أما العَدْل التقديري فلا ، لأنهم إنما ارتكبوه حفظًا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف ، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره .

(وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرًا ، ولا ينصرف مصغرًا (نحو : تِحْلِئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام ، وبالهمزة آخره ، وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر ، حال كونه (عَلَمًا فإنه ينصرف مكبرًا ولا ينصرف مصغرًا لاستكمال العلتين بالتصغيْر) ، وهما : العلمية والوزن : فإنه يقال في تصغيْره : تُحَيْلِئ ، بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه [١٥١/ب] فهو على زنة : تُدَحْرِج وتُبَيْطِر .

السبب (الثالث : إرادة التناسب) للمنصرف ، (كقراءة نافع والكسائي : ﴿ سَلَاسِلاً ﴾) [الإنسان/٤] بالصرف[2] ، لتناسب[3] ﴿ أغْلَالاً ﴾ [الإنسان/٤] ، و﴿ قَوَارِيْرًا ﴾ [الإنسان/١٥] بصرفهما[4] وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات ، والثاني الأول عند صرفه . قاله الخبيصي[5] .

(و) نحو (قراءة الأعمش ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾) [نوح/٢٣] بصرفهما[6] لتناسب :

---

(١) في « ب » : (فينصرفان) .

(٢) قرأها كذلك : ابن عامر وعاصم وابن كثير وشعبة ورويس وشبل والأعمش وابن مسعود . انظر الإتحاف ٤٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، والنشر ٣٩٤/٢ ، والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٢ ، وهمع الهوامع ١١٩/١ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (لمناسبة) .

(٤) قرأها كذلك : عاصم وشعبة وأبو جعفر والحسن والأعمش وهشام والشنبوذي والأزرق وابن شنبوذ وروح . انظر الإتحاف ٤٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، والنشر ٣٩٥/٢ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٩/١ .

(٥) الموشح في شرح الكافية ص ٣١٧ .

(٦) قرأها كذلك : الأشهب العقيلي والمطوعي . انظر الإتحاف ٤٢٥ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٢ .

﴿ وَدًّا وَلَاسُوَاعًا ﴾ [نوح/٢٣] ﴿ وَنَسْرًا ﴾ [نوح/٢٣] . وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلّة واحدة أو بعلّتين ، وأن الصرف في ذلك للتناسب . لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا ، ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقًا على لغة .

السبب (الرابع : الضرورة) ، إما بالكسر كقوله : [من الطويل]

٧٩٨ــ إذَا مَا غَزَا في الجيشِ حَلَّــقَ فَوْقَــهُم عَصَائِبُ طَيْرٍ تَـهْتَدي بعَصَــائِبِ

والقوافي مجرورة . أو بالتنوين (كقوله) ، وهو امرؤ القيس : [من الطويل]

٧٩٩ــ (وَيَومَ دَخَلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ) فَقَالَت لَكَ الوَيْلاتُ إنَّـكَ مُرْجِلـي

فصرف عنيزة بالتنوين[1] ، وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه ، وقيل : لقبها واسمها فاطمة ، وقيل : فاطمة غيرها . « والخدر ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال ، الهودج » . قاله الأعلم[2] . وفي الصحاح[3] : الخدر : السِّتْر . ومعنى : إنك مرجلي ؛ بالجيم ؛ إنك تصيّرني راجلة ، أي ماشية ، لعقرك ظهر بعيري .

قال الدماميني : « ينبغي أن يُحمل كلامهم في أمثال ذلك ، على أنه يَجوز للمضطر أن يَجعل غير الْمنصرف كالْمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه . ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لِمنافاته لوجود العلتيْن الْمحققتيْن . [١٥٢/أ] وإنَّمَا يكون تنوين ضرورة » . انتهى .

(وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاها الأخفش وقال[4] :« كأنها لغة الشعراء [٢٢٨] لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام » .

(وأجاز الكوفيون) إلا أبا موسى الْحامض من شيوخهم ، والأخفش (والفارسي) من البصريين : (للمضطر أن يمنع صرف المنصرف[5]) .

٧٩٨- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤ ، والشعر والشعراء ص ١٧٥ ، ولسان العرب ٦٠٥/١ (عصب) ، ٦٣/١٠ (حلق) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٨/١ .

٧٩٩- تقدم تخريج البيت برقم ١٠ .

(١) سقط من « ب » .

(٢) أشعار الشعراء الستة الجاهليين ص ٣١ .

(٣) الصحاح (خدر) .

(٤) انظر همع الهوامع ١٢٠/١ .

(٥) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ ، والإنصاف ٤٩٣/٢ ، المسألة رقم ٧٠ ، وهمع الهوامع ١٢١/١ .

قال الموضح في الحواشي : « وهو الصحيح ، لكثرة ما ورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » (**وأباه سائر البصريين**) أي باقيهم (**واحتُجَّ عليهم بنحو قوله**) وهو الأخطل : [من الكامل]

٨٠٠ـ (**طَلَبَ الأَزارِقَ بَالكَتَائِب إذ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ**)

فمنع صرف شبيب للضرورة ، وهو علم مصروف ، وهو : شبيب بن يزيد ، رأس الخوارج الأزارقة ، وبالغ في أمره حتى ادَّعى الخلافة وسُمِّيَ أمير المؤمنين . وكانت زوجته غزالة أيضًا خارجية ، وكانت شديدة البأس ، حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها . [(١)]والأزارق ، جمع الأزرق ، بزاي فراء ، مفعول طلب ، والأصل : الأزارقة ، بالهاء ، فحذفها للضرورة . والكتائب : الجيوش[(١)] . وهوت من هوى به الأمر : أطمعه وغرَّه . والغائلة : الشر . وغدور ، فعول ، من الغدر ، بالغين المعجمة ، بدل من غائلة فاعل هوت .

(**وعن**) أبي العباس ، أحمد بن يحيى (**ثعلب أنه أجاز ذلك**) ، وهو منع صرف المنصرف ، (**في الكلام**) مطلقًا[(٢)] . وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره ، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها . ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم .

وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف . ولم [١٥٢/ب] يفرق بين العلمية وغيرها ، وهو جارٍ على أصلهم فإنهم يدَّعون أن الفعل أصل للمصدر[(٣)] ، فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار . [(١)]وينتج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار[(١)] . فيكون السبب الواحد يمنع الصرف .

قلت : ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف . ومعلوم أن الأمر ليس كذلك . وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

٦٧٥ـ وَلاِضْطِرَارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ وَالمصرُوفُ قَد لاَ يَنْصَرِفْ

٨٠٠- البيت للأخطل في ديوانه ص ١٩٧ ، والإنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٧/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤٣/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ .

(٣) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

فصـــــــــــــــل

(**المنقوص**) : وهو الذي آخره ياء ساكنة لازمة ، (**المستحق لِمنع الصـــرف ، إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعًا وجرًّا ، ونوّن باتفاق**) ، سواء كان جمعًا لا نظير له في الآحاد أم مصغرًا .

فالأول (كـ : **جوارٍ**) ، فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع .

(و) الثاني نحو : (**أُعَيمٍ**) تصغير أعمى ، فإن مانعــه مــن الصــرف : الوصــف ووزن الفعل ، وهو أُبَيْطِر ، بناء على أن وزن أُفَيْعِل[1] لا يتـعين في الوصـف ؛ وهـو كذلـك كما تقدم بيانه .

(**وكذا إن كان عَلَمًا كـ : قاضٍ علم امــــرأة**) ، فـإن مانعـه مـن الصـرف : العلمية والتأنيث المعنوي ، (**وكـ : يرمي عَلَمًا**) ، فإن مانعه من الصــرف العلميـة ووزن الفعل المنقول عنه ، فتقول : جاءني جوارٍ ، وأعيم ، وقاض[2]، ويَرْمٍ ، ومررت بجوار ، وأعيم ، وقاض ، ويَرمٍ ، بالتنوين ، وحذف الياء في الجميع في حـالتَي الرفـع والجـر[3] . وإليـه أشـار الناظم بقوله :

٦٧٤ــ وَمَـا يَكُـوْنُ مِنــهُ مَنقُوْصًــا فَفِــي ... إعْرَابــِهِ نَـــهْجَ جَــوَارٍ يَقْتَفِـــي

وهذا قول سيبويه[4] ، والخليل[4] ، وأبي عمرو ، وابــن أبـي إسـحاق ، وجـمهور البصريين[5] [١٥٣/أ] (**خلافًا ليونس ، وعيسى**) بن عمر ، من البصريين ، (**والكسائي**) وأبي زيد ، والبغداديين ، (**فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعًا ، ومفتوحة جرًّا**[6]) .

---

(١) في « أ » : (أفعل) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٨/٢ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ .

(٥) الارتشاف ٤٤٧/١ .

(٦) انظر الارتشاف ٤٤٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ .

فيقولون في الرفع جاءني جواريْ ، وأعيمَى ، وقاضيْ ، ويرميْ ، بإثبات الياء ساكنة فيهن ، مقدّرًا فيها الضمة ، ويقولون في الجر ، مررت بجواريَ ، وأعيميَ ، وقاضيَ ، ويرميَ بفتح الياء فيهن[1] ، (**كما**) تفتح (**في النصب ، احتجاجًا بقوله**) ، وهو الفرزدق : [من الرجز]

٨٠١ـ (**قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا**) لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

بفتح الياء من : يعيليا مصغر يعلى علم رجل ، ولم ينوّنه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، كـ : مُبَيْطِر ، وألفه للإطلاق ، وخلقًا بفتح الخاء المعجمة واللام ، وفي آخره قاف العتيق جدًّا . والمراد هنا : رثّ الهيئة . والمقلَولي ، بفتح [٢٢٩] الميم ، المتجافي المنكمش . وقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي : إن الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا ، وردَّ بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح ، (**وذلك عند الجمهور ضرورة**[2] . **كقوله**) : وهو الفرزدق (**في غير العلم**) يهجو عبد الله ، لما بلغه مقالة عبد الله المذكور : [من الطويل]

٨٠٢ـ فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ (**وَلَكِنَّ عبدَ الله مَولَى مَوَالِيَا**)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ، ضرورة[3] . وكان القياس أن يقول : مَولَى مَوالٍ ، على حد[4] : ﴿ وَالفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر/١،٢] .

---

(١) سقط من « ط » .

٨٠١- تقدم تخريج الرجز برقم ٢٠٨ .

(٢) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٩٨ ، وضرائر الشعر ص ٤٢ – ٤٣ .

٨٠٢- البيت للفرزدق في إنباه الرواة ٢/١٠٥ ، وبغية الوعاة ٢/٤٢ ، وخزانة الأدب ١/٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٥/١٤٥ ، والدرر ١/٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١١ ، وشرح المفصل ١/٦٤ ، والكتاب ٣/٣١٣ ، ٣١٥ ، ولسان العرب ١٥/٤٧ (عرا) ، ٤٠٩ (ولى) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤ ، ومراتب النحويين ص ٣١ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٥ ، والمقتضب ١/١٤٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٤٠ ، وشرح الأشموني ٣/٥٤١ ، وهمع الهوامع ١/٣٦ .

(٣) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٩٩ .

(٤) سقط من « ب » .

(هذا باب إعراب الفعل المضارع)

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم ، وسلم من نوني التوكيد[1] والإناث كان مرفوعًا كـ : يقوم . وإنَّمَا اختلفوا في تحقيق الرافـع لـه ، مـا هـو علـى أقـوال أصحها [١٥٣/ب] (**قولهم**) : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفـراء وغـيره من حذاق الكوفيين والأخفش[2] . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٦ــ ارْفَــعْ مُضَارِعًــا إذا يُجَــرَّدُ مِــن نَـاصِبٍ وَجَــازِمٍ كَتَسْـعَدُ

(**لا**) رافعه (**حلوله محل الاسم خلافًا للبصريين**[2]) ، غـير الأخفـش والزجـاج . قـالوا : ولهذا إذا دخل عليه « لن ، ولَم » امتنع رفعه ، لأنَّ الاسم لا يقـع بعدهمـا ، فليـس حينئـذ حالاًّ محلَّ الاسم .

ولا رافعه حروف المضارعه خلافًا للكسائي ، ولا مضارعته للاسم خلافًا لثعلـب من الكوفيين ، والزجاج من البصريين .

واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمي ، والعدم لا يكون سببًا لوجود غيره . وأجيب بأن التجرد [أمر][3] وجودي ، وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم لا عدم النـاصب والجازم .

---

(١) في « ب » : (التأكيد) .

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٣/٢ ، المسألة رقم ٧٤ .

(٣) إضافة من « ط » .

واعتُرض قول البصريين [بأنه][1] غير مطرد (**لانتقاضه بنحو : هلاّ تفعل**) ، وسوف تفعل . فإن المضارع فيهما مرفوع ، وليس حالاً محل الاسم ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ، ولا بعد حرف التنفيس . وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس ، فلم يغيِّراه ، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر .

واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه .

واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنَّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه . وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة ، لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه .

(**وناصبه أربعة**) عند البصريين ، وعشرة عند الكوفيين :

(**أحدها : لن ، وهي لنفي سيفعل**) **[١٥٤/أ]** أي : لنفي الفعل المستقبل ، إما إلى غاية ينتهي إليها ، نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [طه/٩١] ، فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، وإما إلى غير غاية نحو : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج/٧٣] . فإنَّ نفي خلق الذباب مستمر أبدًا ، لأن خلقهم الذباب محال ، وانتفاء المحال مؤبد قطعًا ، وإلا لكان ممكنًا لا محالاً .

(**ولا تقتضي**) لن (**تأبيد النفي**) خلافًا للزمخشري في أنموذجه[2] ، لأنها لو[1] كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾[مريم/٢٦] . ولزم التكرار بذكر أبدًا في قوله تعالى ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أبدًا ﴾ [البقرة/٩٥] .

ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَن لِي أبي ﴾ [يوسف/٨٠] . وتأبيد النفي [في][1] : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج/٧٣] لأمر خارجي لا من مقتضيات « لن » .(**ولا**) تقتضي (**تأكيده**[3]) ؛ أي النفي ؛ (**خلافًا للزمخشري**) في كشّافه[4] ، في تفسير : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ [الأعراف/١٤٣] ، بل قولك : لن أقومَ ، محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدًا ، أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافق لقولك : لا أقومُ ، في عدم إفادة التأكيد والتأبيد .

(١) سقطت من « ب » .
(٢) الأنموذج ص ١٠٢ .
(٣) في « ط » : (توكيده) .
(٤) الكشاف ٩١/٢ .

(**ولا تقع**) « لن » (**دعائية**) ، بأن يكون الفعل بعدها دعاء ، (**خلافًا لابن السراج**) ، وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى : ﴿ فَلَن أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص/١٧] . مدَّعين أن معناه : فاجعلني لا أكون ، ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرمًا ، جزاء لتلك النعمة التي أنعم [الله][1] بها عليه . قاله الموضح في شرح القطر[2] . واختاره في المغني غيره فقال[3] : [١٥٤/ب] وتأتي « لن » للدعاء ، كما كانت « لا » كذلك وفاقًا لجماعة ، والحجة في قوله :

[من الخفيف] [٢٣٠]

٨٠٣ ــ لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُم ثُمَّ لاَ زِلْـــتُ لَكُم خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ

انتهى .

وهي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه[4] والجمهور ، (**وليس أصلها : لا**) النافية ، (**فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء**[5]) ، وحجته أنهما حرفان [نافيان][6] ثنائيان ، و« لا » أكثر استعمالاً ، ويردّه أنَّ الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله[7] مُعملاً ، وأن المعهود إنَّمَا هو إبدال النون ألفًا كـ : ﴿ نَسْفَعًا ﴾ [العلق/١٥] لا العكس .

(**ولا**) أصلها (**لا أنْ**) فتكون مركبة من « لا » النافية نظرًا لمعناها ، ومن « أن » المصدرية نظرًا لعملها ، (**فحذفت الهمزة تخفيفًا**[8]) كما في : وَيْلُمِّهِ[9] ، (**والألف للساكنين ، خلافًا للخليل والكسائي**) والخارْزَنْجي ، وحجتهم قرب لفظها منهما ، وأن معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها ، وقد جاءت على الأصل في الضرورة .

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢٨٤/٢ .

٨٠٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣ ، والدرر ٢٠٥/١ ، ٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٤/٢ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨ ، وشرح الأشموني ٥٤٨/٣ ، ومغني اللبيب ٢٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، ٤/٢ ، وتاج العروس (لنن) .

(٤) الكتاب ٥/٣ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٧) في « أ » : (فتجعله) .

(٨) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٩) في حاشية يس ٢٣٠/٢ : (أصله : ويل أمه ، فحذفت الهمزة) .

أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري : [من الوافر]

٨٠٤ ـ فَإنْ أُمْسِكْ فَإنَّ العَيْشَ حُلْوٌ إلَيَّ كَأنَّهُ عَسَلٌ مَشُوبُ
يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا لا إنْ يُلاقِي وَتَعرِضُ دُونَ أبْعَدِهِ الْخُطُوبُ

أي : لن يلاقي .

ورُدَّ عليهم بأربعة أمور أقواها : « أنه » إنَّمَا يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ « لولا » وقد لا يظهر أحدهما ، كـ « أما »[1] . قاله الشلوبين . وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة .

الناصب (**الثاني** : « **كي** » **المصدرية**) ، وهي الداخل عليها اللام لفظًا نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأسَوْا ﴾ [الحديد/٢٣] أو تقديرًا ، نحو : جئتك كي تكرمنِي ، إذا قدَّرت أن الأصل « لكي » ، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيَّتها ، فإن لم تقدر اللام كانت « كي » تعليلية .

(**فأما**) المصدرية فناصبة بنفسها **[١٥٥/ب]** كما أن « أن » المصدرية كذلك . وأما (**التعليلية فجارَّة ، والناصب بعدها** « **أن** » **مضمرة**) ، لزومًا في النثر ، (**وقد تظهر في الشعر**) كقوله : [من الطويل]

٨٠٥ ـ .... كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وسيأتي[2] .

وما ذكره من أنَّ « كي » مشتركة بين الناصبة والجارَّة ، هو مذهب سيبويه والجمهور[3] ، وحجتهم قولهم : جئتك لكي أتعلَّمَ ، وقولهم : كَيْمَهْ ؟ .

٨٠٤- البيتان لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في خزانة الأدب ٤٤٠/٨ ، ٤٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٥/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٨/٢، والجنى الداني ص ٢١٠ ، والدرر ٢٤٦/١ ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، ٦٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ .

(١) في « ب » : (كما) .

٨٠٥- تمام البيت : (فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك ....)

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٨١/٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، والدرر ٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٩ ، ١٦ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٣ ، وخزانة الأدب ص ١٢٥ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، ورصف المباني ص ٢١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، ٤٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٧ ، ومغني اللبيب ١٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٥/٢ .

(٢) سيأتي البيت برقم ٨٠٩ .

(٣) الكتاب ٦/٣ .

وعن الأخفش أن « كـي » جارَّة دائمًا ، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة[1] ورُدَّ بقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾ [الحديد/٢٣] فإن زعم أن « كـي » تأكيد للام كقوله : [من الوافر]

٨٠٦ ـ .... وَلاَ لِلْمَا بِهِم أبدًا دواءُ

ورُدَّ بأن الفصيح[2] المقيس لا يخرج عن[3] الشاذ . وعن الكوفيين أن « كـي » ناصبة دائمًا ، ويردّه قول العرب : كَيْمَهْ كما يقولون : لِمَهْ ، فإن أجابوا بأن الأصل : كي تفعل ماذا ؟ يلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت .

فإن ادَّعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري ، في تفسير : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ [القيامة/٢٢] « كيما فيعود »[4] ، أي : كيما يسجد . قلنا : إن ثبت حذف يسجد فهو لا يقاس عليه ، على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال[5] : « لم أقف على حذفه » .

(**وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو [٢٣١] : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾**) [الحديد/٢٣] لئلا يدخل الجار على الجار . (و) تتعين (**التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو : أن**) .

فالأول (**نحو قوله**) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات : [من المديد]

٨٠٧ ـ (**كَي لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا**) (**وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ**)

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٣٠٠ - ٣٠١ .

٨٠٦- صدر البيت : (فلا والله لا يلفى لما بي) ، وتقدم تخريجه برقم ٦٥٢ .

(٢) في « ب » : (الصحيح) .

(٣) في « ب » : (على) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد برقم ٧٠٠١ ، وفيه : (فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا) ، وهذا التفسير ليس لقوله تعالى في سورة القيامة كما ذكر الأزهري ، بل لقوله تعالى في سورة القلم : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ ، انظر كتاب التفسير حديث رقم ٦٤٣٥ وفيه : (فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا) .

(٥) فتح الباري ١٣/٥٢٦ .

٨٠٧- البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٦٠ ، وخزانة الأدب ٨/٤٨٨ ، ٤٩٠ ، والدرر ١/٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٥١ ، وشرح الأشموني ٣/٥٥٠ ، وهمع الهوامع ١/٥٣ .

فـ « كي » هنا تعليلية لتأخر الـلام مـن لتقضينِـي عنـها ، وتقضينِـي منصـوب بـ « أن » مضمرة . وأما حكاية الأخفش : لكي مـا [١٥٦/أ] أضربـك ؛ بـالرفع ؛ فمخرَّجـة على جعل « ما » موصولة ، و« كي » جارَّة مؤكِّدة لـلام[1] ، كمـا أكـدت الكـاف بمثل في : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى/١١] ، ومثل بالكاف في مثل : [من الرجز]

٨٠٨ ــ مِثْـــلَ كَعَصْـــفٍ مَــأْكُولْ

● (و) الثاني : نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافًا للزمخشـري[2] : [من الطويل]

٨٠٩ ــ فَقَالَتْ أكُلَّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ (كَيْمَا أن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)

فـ « كي » هنا تعليلية لتأخر « أن » عنها ، و« كـل النـاس » : مفعـول أول لــ « مانِحًـا » و« لسانك » : مفعوله الثاني ، و« تغر » : بضم الغين وبالراء المهملة .

(ويجوز الأمران) : المصدرية والتعليلية ، إن فُقد سبْق الـلام ، وتـأخر « أن » ، أو وجدا .

فالأول كما (في نحو : ﴿ كَيْلا يَكُوْنَ دُولَة ﴾) [الحشر/٧] فإن قُدِّرت قبلها اللام فهي مصدرية ، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية ، فيكـون علـى الأول منصوبًـا بنفـس « كي » . وعلى الثاني منصوبًا بـ « أن » مضمرة بعد « كي » والأولَى أن تكون مصدرية ، كما ذكره الموضح في باب حروف الجر[3] .

[(و) الثاني][4] كما في (قوله) : [من الطويل]

٨١٠ ــ (أَرَدتَ لِكَيْمَا أن تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي) فَتَتْرُكَـهَا شَـنًّا بِـبَيْدَاءَ بَلْقَـعِ

(١) الدرر ٧٩/١ .

٨٠٨- تمام الرجز : (فصُيروا مثل كعصف مأكولْ) ، وتقدم تخريجه برقم ٢٩٤ .

(٢) كذا قال العيني في المقاصد النحوية ٢٠٤/٢ ، مع أن الزمخشري نسبه في المفصل ص ٣٢٥ إلى جميل .

٨٠٩- تقدم تخريجه برقم ٨٠٥ .

(٣) أوضح المسالك ١٣/٣ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

٨١٠- البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٤/٤ ، والجنى الداني ص ٢٦٥ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ١٦/١، ٤٨١/٨ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ورصف المباني ص ٢١٦ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموني ٥٤٩/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وشرح المفصـل ١٩/٧ ، ١٦/٩ ، ومغـني اللبيب ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٤ .

فـ « كي » تحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها ، وتحتمل أن تكون تعليلية لتأخر « أن » بعدها ، فإن كانت مصدرية ، فأن مؤكدة لها ، بمعنى السبك . وإن كانت تعليلية ، فاللام مؤكدة لها لِمعنى التعليل ، وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لأن تأكيد الجارّ بجارّ أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري ، قاله الموضح [٢٣٢] في الحواشي[١] . والشن ؛ بفتح المعجمة ؛ القِربة الخَلَقة ، مفعول ثان لتترك ، والبيداء ؛ بفتح الباء الموحدة والمد ؛ الأرض القفراء التي تُبيد ، أي تهلك من يدخل فيها . والبلقع : الأرض القفراء التي لا شيء فيها .

الناصب (**الثالث** : **أن**) المصدرية ، وتقع في موضعين : [١٥٦/أ]

أحدهما : في الابتداء ، فتكون في موضع رفع على الابتداء ، (**في نحو** : ﴿ **وأَن تَصُوْمُوا**) خَيْرٌ لَكم ﴾ [البقرة/١٨٤] .

(**و**) الثاني : بعد لفظ دال على معنى اليقين ، فتكون في موضع رفع على الفاعلية ، في نحو : ﴿ أَلَم يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوْبُهُم ﴾ [الحديد/١٦] ، وفي موضع نصب على المفعولية في نحو : ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيْبَهَا ﴾ [الكهف/٧٩] ، وفي موضع جر في نحو : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ [البقرة/٢٥٤] ، ومحتملة لهما في نحو : (﴿ **وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي**) **خَطِيْئَتِي** ﴾ [الشعراء/٨٢] أصله : في أن يغفر لي ، فحذفت « في » فنصب ما بعدها ، أو أبقي على جره .

وأكثر العرب على وجوب إعمالها ، (**وبعضهم يهملها**) جوازًا ، ([**حَمْلاً**][٢] **على** « **ما** » **أختها** ؛ **أي** : **المصدرية**) بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٩- وَبَعْضُهُم أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

(**كقراءة ابن مُحَيصن** ﴿ **لِمَن أراد أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ** ﴾) [البقرة/٢٣٣] برفع « يتم »[٣] ، والقول بأن أصله « يتمون » ، وهو منصوب بحذف النون ، وحذفت الواو للتسكين لفظًا ، واستصحب ذلك خطأ . والجمع باعتبار معنى من ، تكلُّفٌ .

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) نسبت القراءة إلى مجاهد في البحر المحيط ٢١٣/٢ ، وهي من شواهد أوضح المسالك ١٥٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ٤٧٦ ، وفيهما أنها قراءة ابن محيصن . وهي في شرح المفصل ١٤٣/٨ ، ومغني اللبيب ٢٩/١ .

(وكقوله) : [من البسيط]

٨١١ ــ (أَنْ تَقْرَآنِ عَلى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا) مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

فـ « أن » الأولى والثانية مصدريتان ، غير مخففتين من الثقيلة ، وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية . وبعضهم أعمل « ما » المصدرية حملاً على « أن » المصدرية . نحو : « كما تكونوا يُوَلَّى عليكم »[1] . قاله ابن الحاجب . وما ذكره الموضح تبعًا للناظم من أنَّ « أن » هذه مصدرية مهملة ، هو قول البصريين . وزعم أنها المخففة من الثقيلة ، شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري ، والقياس فصله منها بـ « قد » أو إحدى أخواتها .

(وتأتي [١٥٦/ب] « أن » مفسرة) بمنزلة « أي » ، (وزائدة) دخولها وخروجها سواء ، (ومخففة من : أنَّ) المشددة (فلا تنصب) [الفعل][2] (المضارع) في هذه الأحوال الثلاثة ، ولكلٍّ ضابطٌ يضبطها .

(فالمفسِّرة : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) ، المتأخر عنها جملة ، ولم تقترن بجارّ ، (نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾) [المؤمنون/٢٧] أي : اصنع . (﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾) [ص/٦] أي : امشوا . إذ ليس المراد بالانطلاق هنا[3] المشي ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء ، فخرج : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ ﴾ [يونس/١٠] لعدم تقدم الجملة ، وقلت له أنِ افعل كذا ، لأن الجملة السابقة فيها حروف القول .

وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول . ولا يَجوز : « ذكرت عسجدًا » : أي ذهبًا ، لعدم تأخر الْجملة ، بل يَجب الإتيان

٨١١- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٣/١ ، والإنصاف ٥٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، والجنى الداني ص ٢٢٠ ، وجواهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، ورصف المباني ص ١١٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٦ ، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣ ، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، ١٩/٩ ، ولسان العرب ٣٣/١٣ (أنن) ، ومجالس ثعلب ص ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ٣٠/١ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٤ .

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، وانظر حاشية يس ٢٣٢/٢ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) سقط من « ب » .

بـ « أي » ، أو ترك حرف التفسير . وليس من التفسيرية : « كتبت إليه بأن افعل » لدخول الجار . نصَّ عليه الموضح في القواعد الصغرى . [٢٣٣]

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة . قال في المغني[1] : « وهو متجه لأنك إذا قلت : كتبت إليك أن افعل ، لم يكن « افعل » نفس « كتبتُ » كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : « هذا عسجد » أي : ذهبٌ . ولهذا لو جئت بـ « أي » مكان « أن » ، لم تجده مقبولاً في الطبع » . انتهى . واعترضه الدماميني ، وردَّه الشُّمُنّي بما يطول ذكره[2] .

(**والزائدة : هي التالية للمَّا**) التوقيتية (**نحو ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ أَلْقَاهُ على وَجْهِهِ ﴾** [يوسف/٩٦] . (**والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله**) [١٥٧/أ] وهو باعث اليشكري : [من الطويل]

٨١٢ ـ .... (**كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ**)

فيمن جرَّ « ظبية » أي : كظبية ، و« تعطو »: تتطاول إلى الشجر للتناول منه . و« الوارق » : اسم فاعل من وَرَقَ الشجرُ يَرِقُ مثل[3] أَوْرَقَ . و« السَّلَم » بفتحتين : شجر له شوك .

(**أو**) الواقعة (**بين**) فعل (**القسم**) المذكور (**و : لو ، كقوله**) : [من الطويل]

٨١٣ ـ (**فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ**) لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أو المتروك كقوله : [من الوافر]

٨١٤ ـ أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلا العَتِيقِ

---

(١) مغني اللبيب ٣٠/١ .

(٢) انظر حاشية يس ٢٣٣/٢ .

٨١٢- صدر البيت : (ويومًا توافينا بوجه مقسم) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٢٥٧ .

(٣) سقط من « ب » .

٨١٣- البيت للمسيب بن علس في خزانة الأدب ١٤٥/٤ ، ٥٨٠/١٠ ، ٥٨١ ، ٣١٨/١١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٠٩/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٠/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ ، والكتاب ١٠٧/٣ ، ولسان العرب ٣٧٨/١٢ (ظلم) ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ .

٨١٤- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٢١/١ ، وخزانة الأدب ١٤١/٤ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٨٢/١٠ ، والجنى الداني ص ٢٢٢ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والدرر ٢٩/٢ ، ١١١ ، ورصف المباني ص ١١٦ ، وشرح شواهد المغني ١١١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٩/٤ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، وهمع الهوامع ١٨/٢ ، ٤١ .

أي : أقسم والله لو كنت حرًّا . هذا قول سيبويه[١] وغيره .

وفي مقرب ابن عصفور[٢] أنها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم . ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك » . قاله في المغني[٣] .

والواقعة بعد إذا كقوله : [من الطويل]

٨١٥ ــ فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إذَا أنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ في لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد « لَمَّا » ، وأقلّها الواقعة بين الكاف ومجرورها .

وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك[٤] ، وأنها تنصب المضارع كما تجرُّ « من » و« الباء » الزائدتان الاسمَ ، وجعل منه ﴿ وَمَا لَنَا ألاَّ نَتَوَكَّلَ على اللهِ ﴾ [إبراهيم/١٢] .

وأجيب بأنَّ « أن » مصدرية لا زائدة ، والأصل : وما لنا في أن لا نتوكل ، وإنَّمَا لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال ، بخلاف « من ، والباء » الزائدتين فإنهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر .

(**والمخففة من : أنَّ**) المشددة ، (**هي الواقعة**) غالبًا (**بعد عِلْم**) خالص ، سواء أدُلَّ عليه بمادة « ع ل م » أم لا . فالأول (**نحو** : ﴿ **عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ** ﴾) [المزمل/٢٠] ، (و) الثاني (**نحو** : ﴿ **أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ** ﴾) [طه/٨٩] .

وقيَّدتُ العلم بالخالص احترازًا من إجرائه مجرى الإشارة ، نحو قولهم : ما علمتُ إلا أن تقومَ[٥] . قال سيبويه[٦] : « يجوز فيه النصب لأنه كلام [١٥٧/ب] خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك : أشيْرُ عليك أن تقومَ » . انتهى . ومن إجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم : ﴿ أفَلاَ يَرَوْنَ ألاَّ يَرْجِعَ ﴾ [طه / ٨٩] ، بالنصب[٧] . (**أو بعد ظن**) مؤول بالعِلْم

(١) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٢) المقرب ٢٠٥/١ .

(٣) مغني اللبيب ٣٣/١ ، وانظر الدرر ٢٩/١ .

٨١٥- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١ وفيه (غارف) مكان (غامر) ، والدرر ٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني ١١٢/١ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٣١ ، ومغني اللبيب ٣٤/١ ، وهمع الهوامع ١٨/٢ .

(٤) معاني القرآن ٣٧٧/١ .

(٥) في « ط » : (يقوم) .

(٦) الكتاب ١٦٨/٣ .

(٧) الرسم المصحفي : ﴿ يرجعُ ﴾ ؛ بالرفع ، وقرأها بالنصب : أبو حيوة والزعفراني وأبان والشافعي . انظر البحر المحيط ٢٦٩/٦ ، والكشاف ٥٥٠/٢ .

(نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُوْنَ) فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة/٧١] في قراءة الرفع[١] .

(ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة) ، إجراء للظن على أصله ، من غير تأويل ، (و) النصب (هو الأرجح[٢]) ، لأن التأويل على خلاف الأصل ، (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أي على النصب (في) : ﴿ آلَمْ ۞ (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾) [العنكبوت/١،٢] بحذف النون . (واختلفوا في : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُوْنَ) فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة/٧١] ، (فقرأه غير أبي عمرو والأخوين) ، حمزة والكسائي (بالنصب) ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ، بالرفع ، لوجود الفصل بين « أن » والفعل بـ « لا » وإنَّمَا لم يقرؤوا بالرفع في : « يتركوا » ، لعدم الفصل[٣] .

فعُلِم أن التعديل في كون « أن » ناصبة ، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ، ألا ترى أنك ترفع في : رأيتُ أن لا يقومُ زيد ، إذا أردت اليقين ، مثل : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ ﴾ [طـه/٨٩] وتنصب إذا أردت الظن مثل : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة/٧١] خلافًا للمبرد[٤] ، فإنه لا يجوِّز إجراء العلم مجرى خلافه ، فتنصب « أن » الواقعة بعده الفعل [٢٣٤] ولا إجراء غيره مجراه . فيرتفع الفعل الواقع بعد « أن » الواقعة بعده ، فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ، ولا يجري غيره مجراه ، والنوعان عند سيبويه جائزان[٥] . والفراء وابن الأنباري ينصبان بعد العلم الصريح[٦] . وإلى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٦٧٧ـ وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَي كَذَا بِأَنْ ‏ ‏ ‏ لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

٦٧٨ـ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ‏ ‏ ‏ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَّرِدْ

[١٥٨/أ] ومن غير الغالب : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُم أنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ ﴾ [يونس/١٠] فأن هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد عِلْم ولا ظنّ .

(١) هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف واليزيدي والأعمش . انظر الإتحاف ٢٠٢ ، والنشر ٢٥٥/٢ ، وهي من شواهد أوضح المسالك ١٦١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٦ ، والأمالي الشجرية ٢٥٢/١ ، ومغني اللبيب ٣٠/١ ، والكتاب ١٦٦/٣ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٧٦ : (النصب هو الأكثر) .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٧٦ .

(٤) المقتضب ٣٢/٢ .

(٥) الكتاب ١٦٦/٣ .

(٦) الارتشاف ٣٨٨/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٥٢/١ .

الناصب[1] (**الرابع : إذَنْ**) ، والصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من « إذ ، وأن » أو « إذا ، وأن » ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا « أن » مضمرة بعدها . (**وهي**) على القول بالحرفية (**حرف جواب وجزاء**) ، عند سيبويه[2] .

وقال الشلوبين[3] : هي كذلك في كل موضع . وقال الفارسي[3] : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : أحبك . فتقول : إذًا أظنك صادقًا ، إذ لا مجازاة هنا . قال الرضي[4] : لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال .

والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به[1] أو مقدر ، سواء وقعت في صدره ، أو في حشوه ، أو في آخره .

والمراد بكونها للجزاء ، أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءًا[5] لمضمون كلام آخر . وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ، ومن ثم قالوا : (**وشرط إعمالها ثلاثة أمور** :

أحدها : أن تتصدَّر) في أول الجواب ، لأنها حينئذ في أشرف محالها . (**فإن وقعت حشوًا**) في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (**أُهملت**) ، وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون ما بعدها خبرًا عما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك .

الثانية : أن تكون جوابًا لشرط ما قبلها نحو : إن تأتني إذن أكرمْك .

الثالثة : أن تكون[6] جواب قسم قبلها مذكور نحو : والله إذن لا أخرج ، أو مقدر ، (**كقوله**) وهو كثير عزة : [من الطويل]

٨١٦ ــ لَئِنْ عَادَ لِي عَبدُ العَزِيزِ بِــمِثْلِها (**وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لاَ أُقِيلُــهَا**)

(١) سقطت من « ب » .
(٢) الكتاب ١٢/٣ - ١٣ .
(٣) مغني اللبيب ٢٧/١ .
(٤) شرح الرضي ٤٢/٤ .
(٥) في « أ » : (جزاء) .
(٦) سقط من « ب » : (أن تكون) .

٨١٦- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥ ، وخزانة الأدب ٤٧٣/٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، والدرر ١١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٤٤/٢، وشرح شواهد المغني ٦٣ ، وشرح المفصل ١٣/٩ ، ٢٢ ، والكتاب ١٥/٣، والمقاصد النحوية ٣٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٥/٤ ، وخزانة الأدب ٤٤٧/٨ ، ٣٤٠/١١ ، ورصف المباني ص ٦٦ ، ٢٤٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٠ ، والعقد الفريد ٨/٣ ، ومغني اللبيب ٢١/١ .

[١٥٨/ب] برفع أقيلها ، لأن إذن لم تتصدَّر لكونها جواب قسَم مقدَّر . والتقدير : والله لئن وجواب الشرط محذوف ، وأهملت إذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه ، خلافًا لما وقع في المغني[١] ، تبعًا للشّارح[٢] ، وضمير « مثلها » عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لـ « كُثَيِّرْ » . وذلك أن كثيرًا امتدح عبد العزيز بقصيدة ، فأعجب بها ، فقال له : تَمَنَّ علي أعطك ، فتمنى أن يكون كاتبًا له ، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى : إن عاد الأمير إلى تمنيتي ، وأمكنني منها ، لم أترك مقالتي الأولى ، وأتمنى عليه أن أكون كاتبًا له كما فعلت أولاً . وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله عنه . (**وأما قوله**) : [من الرجز]

٨١٧ ــ لاَ تَــتْرُكَنِّي فِيْــهِمُ شَــطِيرَا (**إِنِّي إِذَنْ أَهْلِــكَ أَوْ أَطِــيْرا**)

بنصب « أهلك » بـ « إذن » مع أنها وقعت حشوًا بين اسم « إن » وخبرها ، (**فضرورة** أو) لا ضرورة . (**والخبر**) أي خبر « إن » [٢٣٥] (**محذوف ، أي : إنِّي لا أستطيع ذلك**) ، أو : لا أقدر عليه ، ثم استأنف بــ « إذن » فنصب . وجملة « إني » على هذا معترضة بين « إذن » وما هي جواب له . والأصل : لا تتركني ؛ إذن ؛ أهلِكَ . وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدُّر . والشطير ؛ بشين معجمة ؛ الغريب ، وقال الأصمعي : البعيد ، وهو مفعول ثان لتتركني ، لا حال . وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

٦٨٠ــ . . . . إنْ صُدِّرَت . . . .

فإن كان السابق عليها ؛ أي على إذن ؛ واوًا أو فاء ، جاز النصب والرفع باعتبارين . فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف [١٥٩/أ] جملة مستقلة والفعل فيها بعد « إذن » غير معتمد على ما قبلها .

---

(١) مغني اللبيب ٢١/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٧٧ .

٨١٧- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٠٨/٤ (شطر) ، وتهذيب اللغة ٣٠٨/١١ ، وتاج العروس ١٧٢/١٢ (شطر) ، ومقاييس اللغة ١٨٧/٣ ، ومجمل اللغة ١٨٥/٣ ، وأساس البلاغة (شطر) ، والإنصاف ١٧٧/١ ، وأوضح المسالك ١٦٦/٤ ، والجنى الداني ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٨ ، ٤٦٠ ، والدرر ١٣/٢ ، ورصف المباني ص ٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، ومغني اللبيب ٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٤ ، والمقرب ٢٦١/١ ، وهمع الهوامع ٧/٢ .

(وقد قرئ) في الشواذ : (﴿ وَإِذًا لاَ يَلْبَثُوا ﴾ [الإسراء/٧٦] ﴿ فَإِذًا لاَ يُؤْتُوا ﴾) [النساء/٥٣] بالنصب ، بحذف النون فيهما ، والأولى قراءة ابن مسعود[١] ، والثانية قراءة أبي بن كعب[٢] ، (والغالب الرفع ، وقرأ به السبعة) فيهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[٣] :

٦٨١ـ .... وَانْصِبْ وَارْفَعَا إذا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

قال في المغني[٤] : « والتحقيق أنه إذا قيل ، إن تزرْني أزُرْك وإذن أحْسِن إليك ، فإن قدَّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوًا ، أو على الجملتين معًا ، جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ، لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أولى » . انتهى .

الأمر الثاني : (أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلاً) قياسًا على بقية النواصب ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٦٨٠ـ وَنَصَبُوا بِإذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ ....

(فيجب الرفع في نحو : إذن تصدقُ جوابًا لِمن قال : أنا أحب زيدًا) ، لأنه حال ، ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم آنفًا .

الأمر (الثالث : أن يتصلا) ، أي أن يكون المضارع متصلاً بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها . وإليه الإشارة بقول الناظم :

٦٨٠ـ .... وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

(أو يفصل بينهما القسم) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٦٨١ـ أو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ ....

(كقوله) : [من الوافر]

٨١٨ ـ (إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُم بِحَرْبٍ) تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ

---

(١) هي قراءة ابن مسعود وأُبيّ . انظر الإتحاف ص ٢٨٥ ، والنشر ٣٠٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ .

(٢) هي قراءة ابن مسعود وابن عباس . انظر البحر المحيط ٢٧٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/١ ، ومغني اللبيب ٢١/١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) مغني اللبيب ٢١/١ .

٨١٨- البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ٣٧١ ، والأشباه والنظائر ٢٣٧/٢ ، والدرر ١١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٧/١، والمقاصد النحوية ١٠٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٨/٤ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣، وشرح شذور الذهب ٢٩١، وشرح قطر الندى ٥٩، ومغني اللبيب ٦٩٣/٢، وهمع الهوامع ٧/٢ .

فنصب « نرميهم » بـ « إذن » مع وجود الفصل بالقسم ، لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا ، كما لم يمنع من الجر في قولهم : إنَّ الشاةَ لتجترُّ فتسمعُ [١٥٩/ب] صوتَ ؛ والله ؛ ربِّها . حكاه أبو عبيدة[١] . و« اشتريته بوالله ألف » . حكاه ابن كيسان عن الكسائي[١] ، بخلاف الفصل بغير القسم ، ولو كان ظرفًا أو عديله فإنه جزء من الجملة ، فلا تقوى « إذن » معه على العمل فيما بعدها .

واغتفر في المغني[٢] الفصل بـ « لا » النافية ، وابن عصفور[٣] الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وحكى سيبويه[٤] عن بعض العرب إلغاء « إذن » مع استيفاء شروط العمل . وهو القياس لأنها غير مختصة ، وإنَّما أعلمها الأكثرون حملاً على « ظن » لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة ، وتأخيرها عنها ، وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت « ما » على « ليس » لأنها مثلها في نفي الحال[٥] . والمرجع في ذلك كله إلى[٦] السماع .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ١/٢٢ .

(٣) المقرب ١/٢٦٢ .

(٤) الكتاب ٣/١٦ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٧٨ .

(٦) سقطت من « ب » .

(فصـــــــــــــل)

(ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا في خمسة مواضع :

أحدها بعد اللام إن سبقت بكون ناقص مــاض) لفظًا ومعنًى ، أو معنًى لا لفظًا **(منفي)** الأول : بـ « ما » والثاني : بــ « لَـم » ودون غيرهمـا مـن أدوات النفـي . **(نحو : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُم﴾** [العنكبوت/٤] ، **﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُم﴾)** [النساء/١٣٧] فـ « يظلم » و« يغفر » ، منصوبان بـ « أن » مضمرة بعد اللام عند البصريين ، لا باللام . واللام متعلقة بمحذوف ، لا زائدة ، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الـذي دخلت عليه اللام . وخالفهم الكوفيون فيهن[1] .

وقد صرَّح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال : [من الوافر]

٨١٩ ــ سَمَوْتَ وَلَم تَكُـن أَهْـلاً لِتَسْمُو وَلَكِنَّ [١٦٠/أ] الْمُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ

[٢٣٦] فهذا بمنزلة ما قدَّروه من قولك : ما كان زيدٌ مريدًا للفعل أو مقدَّرًا لـه .

واحتج الكوفيون بقوله : [من الطويل]

٨٢٠ ــ لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْـرٍو وَلَـمْ أَكُـنْ مَقَالَتَـهَا مَـا كُنْـتُ حَيًّـا لأَسْـمَعَا

إذ لو كانت « أن » هي الناصبة لأسمع . لزم تقديم معمول صلتها عليها . وذلك ممتنع . وعورض بمجيء ذلك في صريح « أن » في قوله : [من الرجز]

٨٢١ ــ كَـانَ جَزَائـي بَالعَصَـا أَنْ أُجْلَـدَا

(١) انظر الإنصاف ٥٩٣/٢ ، المسألة رقم ٨٢ .

٨١٩- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٠٠/٢ ، والجنى الداني ص ١١٩ ، والدرر ١٣/٢ ، ولسان العرب ٥٥٩/١٢ (لوم) ، وهمع الهوامع ٨/٢ .

٨٢٠- البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وخزانة الأدب ٥٧٨/٨ ، وشرح التسهيل ٢٣/٤ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ .

٨٢١- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢، والدرر ١٧٠/١، ٢٠٩ ، والمحتسب ٣١٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٢/٨ ، والدرر ٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٣٦/٢ ، وشرح المفصل ١٥١/٩ ، واللامات ص ٥٩ ، والمنصف ١٢٩/١ ، وهمع الهوامع ٨٨/١ ، ١١٢ ، ٣/٢ ، والاشتقاق ص ٣١ .

والجواب واحد ، وعلة امتناع ذكر « أن » بعد لام الجحود أن : ما كان ليفعل ، ردٌّ على من قال : كان سيفعلُ . فاللام في مقابلة السين ، فكما لا تذكر « أن » مع السين كذلك لا تذكر مع اللام ، وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار « أن » بشرط حذف اللام . محتجًّا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [يونس/٣٧] ، ورُدَّ بأن « أن » يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله . وفي هذا الرد نظر ، لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة . والحق أن هذا ليس مما نحن فيه ؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه مزيد ونحوه.

[1]وزعم بعضهم أن الحكم لا يختص بـ « كان » ، بل يجوز في سائر أخواتها ، نحو : ما أصبح زيد ليفعل[1] . وزعم بعضهم أنه يجوز في ، « ظن » قياسًا على « كان » ، نحو : ما ظننتُ زيدًا ليفعل . ووسع بعضهم الدائرة ، فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي ، نحو : ما جاء زيدٌ ليفعل كذا . (**وتسمى هذه اللام ، لام الجحود**) ، من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق ، لا عن مطلق النفي . والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٦٨٣ــ .... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

الموضع (**الثاني** : بعد : [١٦٠/ب] أو) العاطفة (**إذا صلح في موضعها : حتى**) المرادفة إلى (**نحو : لأَلْزَمَنَّك أو تقْضِيَني حقِّي**) أي : حتى تقضيني . وقوله : [من الطويل]

٨٢٢ ــ (**لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى**) فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

أي حتى[2] أدرك .

(**أو**) صلح في موضعها (**إلا**) الاستثنائية (**نحو : لأقتلنّه**) ؛ أي الكافر ؛ (**أو يسلمَ**) أي : إلا أن يسلم[3] . (**وقوله**) وهو زياد الأعجم : [من الوافر]

٨٢٣ ــ وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ (**كَسَرتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيْمَا**)

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

٨٢٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ وشرح قطر الندى ص ٦٩ ، ومغني اللبيب ٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤ ، وهمع الهوامع ١٠/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ .

٨٢٣- البيت لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١ ، والأزهية ص ١٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢ وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٥/١ ، والكتاب ٤٨/٣ ، واللسان ٣٨٩/٥ (غمز) ==

أي : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصلح هنا معنى « إلى » ؛ لأن الاستقامة[1] لا تكون غاية للكسر . وغمزت ؛ بالغين والزاي المعجمتين : عصرت ، والقناة ؛ بالقاف والنون : الرمح . والكعوب : النواشز في أطراف الأنابيب . وهذه استعارة تمثيلية .

شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحالة إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعًا يمنع من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم .

و« أن » والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على [٢٣٧] مصدر متصيَّد من الفعل المتقدم . أي : ليكوننَّ لزومٌ منِّي أو قضاء منه لحقي ، وليكوننَّ استسهالٌ منِّي للصعب أو إدراك للمنى ، وليكوننَّ قتلٌ منِّي [للكافر][2] ، أو إسلام منه ، وليكوننَّ كسرٌ منِّي لكعوبها . أو استقامة منها . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٨٤ـ كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إذا يَصلُحُ في مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الاَّ . . . .

الموضع (**الثالث : بعد : حتى**) الجارَّة ، (**إن كان الفعل [١٦١/أ] مستقبلاً باعتبار**) زمن (**التكلم**) بما قبلها ، (**نحو : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ ﴾** [الحجرات/٩] فـ« تفيء » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به ، (**أو**) مستقبلاً (**باعتبار ما قبلها**) من غير اعتبار تكلم ، (**نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾**) [البقرة/٢١٤] فإن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصِّه علينا ، إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم . ولـ« حتى » التي ينتصب الفعل بعدها معنيان ، فتارة تكون بمعنى « كي » التعليلية ، وذلك إذا كان ما قبلها علَّة لما بعدها . نحو : أسلم حتى تدخل الجنة . وتارة تكون بمعنى « إلى » الغائية ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، نحو : لأسيْرَنَّ حتى تطلع الشمس . إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضح مما يصلح للمعنيين معًا ، فيحتمل أن يكون المعنى : كي تفيء أو : إلى أن تفيء ، والمثال الثاني « حتى » فيه بمعنى « إلى » خاصة أي : إلى أن يقولَ الرسولُ ، وإلى هذا الموضع[3] أشار الناظم بقوله :

=== والمقاصد النحوية ٣٨٥/٤ ، والمقتضب ٩٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ٧٠ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، ومغني اللبيب ٦٦/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ .

(١) في « ب » : (الاستفادة) .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) سقطت من « ب » .

٦٨٥ـ وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ أنْ حَتْمٌ ....

(**ويرفع الفعل بعدها إن كان حالاً**) ، أو مؤوَّلاً بالحال ، (**مسبَّبًا**) عمَّا قبلها ، (**فضْلة**) ، تم الكلام قبله ، (**نحو : مرض زيد حتى لا يرجونه**) ، فلا يرجونه حالٌ لأنه في قوة قولك : فهو الآن لا يُرجى ، ومسبّبًا عمَّا قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية .

(**ومنه ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾**) [البقرة/٢١٤] برفع « يقول » (**في قراءة نافع ، لأنه مؤول بالحال** ، أي : **حتى حالة الرسول ، والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك**) حينئذ .

وللحال المؤول تفسيرٌ آخر ، وهو أن يفرض ما كان واقعًا في الزمن الماضي ، واقعًا في هذا الزمن ، فيعبّر عنه بالمضارع المرفوع . وفائدة تأويله بالحال ، تصوير تلك الحال [١٦١/ب] العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها . وإنَّمَا وجب رفع الفعل بعد « حتى » عند إرادة الحال ، حقيقة أو مجازًا ، لأن نصبه يؤدي إلى تقدير « أن » وهي للاستقبال ، والحال ينافي الاستقبال[١] .

وإنَّمَا اشترطت السببية ليحصل الربط معنًى ، وذلك لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا ، زال الاتصال اللفظي ، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرًا ، لما فات من الاتصال اللفظي ، وإنَّمَا اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ، وذلك أنه إذا رفع كانت « حتى » حرف ابتداء ، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة . فإن فقد شرط من الثلاثة ، وجب النصب . فيجب النصب في مثل : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِيْنَ حَتَّى يَرْجِعَ إلَيْنَا مُوْسَى ﴾ [طه/٩١] لانتفاء الحال .

(**ويجب النصب في مثل : لأسِيْرَنَّ حتى تطلع الشمس**) . خلافًا للكوفيين . [٢٣٨] (**و : ما سرتُ**) إلى البلدة (**حتى أدخلَها ، و : أَسِرْتَ حتَّى تدخلَها ، لانتفاء السببية**) فيهن . أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، فلو رفع لزم أن يكون مستأنفًا مقطوعًا بوقوعه ، وما قبله سبب له . وذلك لا يصح لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه . قاله المرادي[٢] .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨١ ، والكتاب ٣/١٧ – ١٨ .

(٢) شرح المرادي ٤/٢٠٤ .

(**بخلاف : أيُّهم سارَ حتَّى يدخلُها**) ، و : متى سرت حتى تدخلها ؛ برفعهما ، (**فإن السير ثابت**) محقق ، (**وإنَّمَا الشك في**) عين (**الفاعل**) في الأول ، [١٦٢/أ] وفي عين الزمان في الثاني . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابًا ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل « حتى » خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنَّمَا منعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة . وكل أحد يمنع ذلك .

(**و**) يجب النصب (**في نحو : سَيْري**) ؛ بفتح السين ؛ (**حتى أدخلَها ، لعدم الفضلية**) ، فـ « سيري » مبتدأ ، و« حتى أدخلها » خبره ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ وبلا نسبة في خبر .

(**وكذلك**) يجب النصب في مثل : (**كان سيري أمس حتى أدخلها ، إن قُدِّرت** « **كان** » **ناقصة**) ، وحتى أدخلها الخبر ، (**ولَم تقدر الظرف**) وهو « أمس » (**خبرًا**) لـ « كان » ، بل قدَّرته متعلقًا بنفس السير ، فإن قدرت « كان » تامة ، و« أمس » متعلقًا بـ « سيري » ، أو ناقصة ، و« أمس » متعلقًا باستقرار محذوف على أنه خبر « كان » رفعت ، لأن ما بعد « حتى » حال مسبب ، فضلة ، و« حتى » فيه ابتدائية ، وعلامة كونه حالاً أو مؤولاً به ، صلاحية جعل الفاء في موضع « حتى » . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٨٦ــ وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أو مُؤَوَّلا   بِهِ ارْفَعَنَّ وانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلا

الموضع (**الرابع والخامس : بعد** « **فاء** » **السببية ، و**) بعد (**واو المعيّة**) ، حال كونهما (**مسبوقين بنفي أو طلب محضين**) ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٦٨٧ــ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ ....

٦٨٨ــ وَالوَاوُ كَالفَا إنْ تُفِدْ مَفْهُوْمَ مَعْ   ....

فالنفي يشمل ما كان بحرف ، أو فعل ، أو اسم ، وما كان تقليلاً مرادًا به النفي . فالأول (**نحو** : ﴿ **لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا** ﴾) [فاطر/٣٦] . والثاني نحو : [١٦٢/ب] ليس زيدٌ حاضرًا فيكلِّمَك . والثالث : نحو أنت غير آت فتحدِّثنا . والرابع نحو : قلَّما تأتنا فتحدثنا . (و) النفي مع الواو كذلك نحو : (﴿ **وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾) [آل عمران/١٤٢] وقِس الباقي . والطلب يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنّي ، والاستفهام . فهذه سبعة ، مع النفي صارت ثمانية . (و) زاد الفراء الترجِّي .

مثال الفاء بعد التمنّي: (﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ ﴾) [النساء/٧٣]. ومثال الواو بعده: ﴿ يَا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾ [الأنعام/٢٧] بالنصب في قراءة حمزة وحفص[١].

(و) مثال الفاء بعد النهي: (﴿ وَلاَ تَطْغَوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي ﴾) [طه/٨١]. (و) مثال الواو بعده (قوله)، وهو أبو الأسود الدؤلي: [من الكامل]

٨٢٤ ـ (لا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ) عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

[٢٣٩] وشرط النهي عدم النقض بإلا، فلو نقضت النهي بإلا لم يجز النصب نحو: لا تضربْ إلا عمرًا فيغضبُ، فيجب في «يغضب» الرفع. قاله في شرح الشذور[٢] تبعًا لسيبويه[٣].

(و) مثال الفاء بعد الأمر (قوله)، وهو أبو النجم العجلي: [من الرجز]

٨٢٥ ـ (يَا نَاقُ سِيْرِي عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا)

(١) القراءة من شواهد أوضح المسالك ١٨٠/٤، وحاشية يس ٢٣٨/٢ - ٢٣٩، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٥، والكتاب ٤٤/٣. وفي النص المصحفي: ﴿ نكذبَ ﴾، ﴿ نكونَ ﴾؛ بالنصب، وقرأهما بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وأبو بكر والكسائي. انظر الإتحاف ٢٠٦، والنشر ٢٥٧/٢.

٨٢٤- البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، والأزهية ص ٢٣٤، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ٣١٢، وهمع الهوامع ١٣/٢، وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٥٦/١٢، وحماسة البحتري ١١٧، والعقد الفريد ٣١١/٢، والمؤتلف والمختلف ١٧٩، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٤٤٧/٧ (عظظ) ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في المقاصد النحوية ٣٩٣/٤، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٥٦٤/٨، ٥٦٧، وللأخطل في الرد على النحاة ١٢٧، وشرح المفصل ٢٤/٧، والكتاب ٤٢/٣، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/٦، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢، وأوضح المسالك ١٨١/٤، وجواهر الأدب ١٦٨، والجنى الداني ١٥٧، ورصف المباني ٤٢٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٥، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢، وشرح قطر الندى ص ٧٧، ولسان العرب ٤٨٩/١٥ (وا)، ومغني اللبيب ٣٦١/٢، والمقتضب ٢٦/٢.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٠٦.

(٣) الكتاب ٣٠/٣.

٨٢٥- الرجز لأبي النجم في الدرر ٢٠٠/١، ١٧/٢، والرد على النحاة ١٢٣، والكتاب ٣٥/٣، ولسان العرب ٦٣/٣ (نفخ) ٢٧٤/١٠ (عنق)، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤، وهمع الهوامع ١٠/٢، وتاج العروس (عنق)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٢/٤، ورصف المباني ص ٣٨١، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١، ٢٧٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٢، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، ٥٦٢/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢، وشرح قطر الندى ص ٧١، وشرح المفصل ٢٦/٧، واللمع في العربية ص ٢١٠، والمقتضب ١٤/٢، وهمع الهوامع ١٨٢/١.

والعنق ؛ بفتحتين ؛ ضرب من السير . والفسيح : الواسع .

(و) مثال الواو بعده (قوله) ، وهو الأعشى ، أو الحطيئة ، فيما زعم ابن يعيش[1] ، أو ربيعة بن جشم ، فيما زعم الزمخشري[2] ، أو دثار بن شيبان النمري ، فيما زعم ابن بري : [من الوافر]

٨٢٦ ـ (فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى) لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

فـ « أدعو » مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو . و« أندى » أفعل ، من الندى ؛ بفتحتين ؛ وهو بُعْدُ الصوت ، و« لِصوت » ، بكسر اللام ، متعلق به . [١٦٣/أ] و« أن ينادي » ، بفتح الهمزة وكسر الدال خبر « إنَّ » ، و« داعيان » : تثنية داعٍ ، فاعل ينادي . والمعنى : فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك ، فإنَّ أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معًا .

(وقد اجتمع) النصب في جوابَي (الطلب والنفي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾ ؛ الآية) وتمامها : ﴿ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِيْنَ ﴾ [الأنعام/٥٢] . (لأن تطردهم جواب النفي) ، وهو : « ما عليك من حسابهم من شيء » ، (وتكون ، جواب النهي) ، وهو : « ولا تطرد » ، على طريق اللف والنشر[3] من غير

(١) شرح المفصل ٣٥/٧ .

(٢) المفصل ص ٢٤٨ .

٨٢٦- البيت للأعشى في الدرر ٢١/٢ ، والرد على النحاة ص ١٢٨ ، والكتاب ٤٥/٣ ، وليس في ديوانه ، وللفرزدق في أمالي القالي ٩٠/٢ ، وليس في ديوانه ، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ١٥٩/٢ ، وسمط اللآلي ص ٧٢٦، ولسان العرب ٣١٦/١٥ (ندى) ، وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٣٥/٧ ، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح شواهد المغني ٨٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٨٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٤ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١١ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤١ ، ولسان العرب ٥٦٠/١٢ (لوم) ، ومجالس ثعلب ٥٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٣٩٧/١ ، والمفصل ص ٢٤٨ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ .

(٣) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

ترتيب ، فاندفع ما يقال إن هذه الآية ظاهرها أنَّ : فتكون ، جواب « فتطردهم » ، أو هما جوابان للطلب أو النفي ، والجواب لا يُجاب ، والشيء الواحد لا يكون له جوابان ، كما[1] نص عليه النحاة .

ومثال الفاء بعد الدعاء[1] قوله : [من الرمل]

٨٢٧ ــ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

وبعد العرْض قوله : [من البسيط]

٨٢٨ ــ يَا ابْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَد حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

وبعد التحضيض قولك : هلاّ اتقيتَ الله فيغفرَ لك . وهو والعرْض متقاربان يجعلهما التنبيه على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحثٍّ ، وفي العرض لينًا ورفقًا . وبعد الاستفهام قوله : [من البسيط]

٨٢٩ ــ هَلْ تَعْرِفُوْنَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ للجَسَدِ

وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو : لم ضربْته فيجازيك . فإن الضرب إذا وقع يتعذَّرُ سبك مصدر مستقبل منه[2] ، والترجي سيأتي .

قال في شرح الشذور[3] : « ولم يسمع [١٦٣/ب] نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة وهي : النفي ، والنهي ، والأمر ، والتمنّي . ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها » . وقال أبو حيان[4] : « ولا أحفظه بعد الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجي ، فينبغي أن لا يقدم على[1] ذلك إلا بسماع » . انتهى .

---

(١) سقطت من « ب » .

٨٢٧- البيت بلا نسبة في الدرر ١٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٢ ، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٤ ، وهمع الهوامع ١١/٢ .

٨٢٨- البيت بلا نسبة في الدرر ١٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٤ ، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤ ، وهمع الهوامع ١٢/٢ .

٨٢٩- البيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٤٨٢، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٧٣، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٤ .

(٢) في « ب » : (مستقبل به) .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

(٤) الارتشاف ٤١٥/٢ .

واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرًا بالهمزة ، ومن النفي المتلو بنفي آخر . ومن النفي المنتقض بإلا . فالأول نحو : ألم تأتِني فأحْسِنُ إليك ، بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي ، وإنَّمَا أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه .

قال الشيخ عبد القاهر في شرح [٢٤٠] مختصره : « معنى قولنا الهمزة للتقرير ، أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان ، تقول : أضربتَ زيدًا ، ولا يكون غرضك أن يعلمك أمرًا لم تكن تعلمُه ، ولكن أردت أن تقرِّرَه أي تحمله على أن يقرَّ بفعلٍ قد فَعَلَهُ » . انتهى .

والمعنى : أنت أتيتِني فأحسنت إليك . على حد قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر/٣٦] أي : الله كاف عبده ، لأن نفي النفي إثبات . قال في التلخيص[١] : « وهذا مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أي بما دخله النفي لا بالنفي » . انتهى .

فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل ، فلا ينصب المضارع في جوابه ، لعدم تمحُّض النفي . وما ورد منه[٢] منصوبًا فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريرًا ، أو لأنه جواب الاستفهام .

(و) الثاني (**نحو : ما تزال تأتينا فتحدثُنا** ، و) الثالث نحو : (**ما تأتينا إلا وتحدثُنا**) . فإن معناهما الإثبات ، فلذلك وجب رفع [١٦٤/أ] الفعل بعدهما . أما الأول فلأن « زال » للنفي ، وقد دخل عليها النفي ، ونفي النفي إثبات . وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا . ولك في نحو : ما تأتينا[٣] فأكرمك ، أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدِّر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل[٤] على لفظ ما قبلها ، فيكون شريكه في إعرابه ، فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه . وكأنك قلت : ما تأتيني فما أكرمك ، فهو شريكه في النفي الداخل عليه .

الثاني : أن يقدِّر[٥] الفاء لِمجرد السببية ، ويقدر[٥] الفعل الذي بعدها مستأنفًا ،

(١) التلخيص في علوم البلاغة ص ١٦٦ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .

(٤) في « ط » : (النفي للفعل) مكان (لفظ الفعل) .

(٥) في « ب » ، « ط » : (تقدر) .

ومعنى استئنافه أن يقدر[١] خبرًا لمبتدأ محذوف ، فيجب الرفع أيضًا ، لخلوّ الفعل من الناصب والجازم ، والمعنى : ما تأتينا[٢] فأنا أكرمك لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كنت كارهًا لإتيانه . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ، أن النفي في الذي قبله ، يشمل ما قبل الفاء وما بعدها . وفي هذا الوجه انصبّ النفي فيه[٣] إلى ما قبل الفاء خاصَّة .

الثالث : أن تقدِّر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على[٤] المصدر المؤول مما قبلها ، ويقدر[٥] النفي منصبًا على المعطوف دون المعطوف عليه ، فيجب حينئذ النصب . والمعنى : ما يكون منك إتيانٌ يعقبه منّي[٤] إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منّي إكرام .

الرابع : أن يقدر[٦] الفاء أيضًا ، لعطف مصدر الفعل الذي بعدها ، على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن يقدر النفي منصبًا على المعطوف عليه ، فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى . ويكون المعنى : ما يكون [١٦٤/ب] منك إتيان ، فكيف يكون منّي إكرام . والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان .

(و) احترز (**من الطلب باسم الفعل ، و**) من الطلب (**بما لفظه الخبر ، وسيأتي**) الكلام عليهما بعد أسطر .

(و) احترز (**بتقييد الفاء بالسببية ، و**) تقييد (**الواو بالمعية من**) الفاء والواو (**العاطفتين على صريح الفعل**) إذا لم يشعروا بسببية ولا معيَّة ، (**ومن الاستئنافيتين**) . فالفاء العاطفة على صريح الفعل (**نحو : ﴿ وَلاَ يُؤْذَنَ لَهُم فَيَعْتَذِرُون ﴾** [المرسلات/٣٦] **فإنها للعطف**) . فعطفت « يعتذرون » على لفظ « يؤذن »[٧] فهو شريك له في رفعه ، وفي النفي الداخل عليه . وكأنه قيل : ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون[٨] . ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع[٩] . والمعنى : لو أذن لهم لاعتذروا مثل : ﴿ لا يُقْضَى

(١) في « ب » ، « ط » : (تقدره) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .

(٣) سقطت من « ط » .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (تقدير) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (تقدر) .

(٧) في « ب » : (يؤذن لهم) .

(٨) سقط من « ب » : (فلا يعتذرون) .

(٩) ويكون حينئذ على الوجه الرابع المار في كلامه . انظر حاشية يس ٢/٢٤٠ – ٢٤١ .

عَلَيْهِم فَيَمُوْتُوا ﴾ [فاطر/٣٦] ولكنه أوثر الرفع لتتناسب رؤوس الآي . قاله الفراء[١] .

وفرّق ابن عصفور بأنَّ الإذن والاعتذار منفيَّان بالقصد ، وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم . ولم يقصد نفيه كما قصد[٢] نفي الاعتذار ، وبأنه لو وقع القضاء عليهم لماتوا . وليس الإذن سببًا للاعتذار .

(و) الفاء الاستئنافية ، نحو (قوله) ، وهو جميل صاحب بثينة : [من الطويل]

٨٣٠ ـ (**أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ**) وَهَلْ يُخْبِرَنْكَ اليَومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

فـ « ينطق » : مرفوع ، وهو مبنِي على مبتدأ محذوف[٣] ، أي : فهو ينطق ، ولا يضر اقترانه بالفاء (**فإنها**) فيه (**للاستئناف**) لا للعطف ولا للسببيَّة ، (**إذ العطف يقتضي الْجزم**) لِما بعدها ، لكونه معطوفًا على مَجزوم ، وهو : « تسألْ » . [٢٤١] (**والسببية تقتضي النصب**) له لكونه في جواب الاستفهام .

ونوزع في اقتضاء السببية النصب ، فإنه قد جاء الرفع مع تحقُّق السببية في [١٦٥/أ] : ﴿ لا يُؤْذَنُ لَهُم فَيَعْتَذِرُون ﴾ [المرسلات/٣٦] ، كما صرح به بعضهم . ودفع بأن اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر . قال في المغنِي : « والتحقيق أن الفاء فيه للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا الفعل وحده وإنَّمَا يقدِّر النحويون كلمة « هو » ليبيِّنوا[٤] أن الفعل ليس المعتمد بالعطف » . انتهى . والربع : المنزل . والقواء ، بفتح القاف ، ومدُّه أكثر من قصره : الخالي الذي لا أنيس به . والبيداء : القفر الذي يبيد من يسلك[٥] فيه ، أي : يهلكه . والسملق ، بفتح السين المهملة : القاع الأملس الصفصف[٦] .

---

(١) معاني القرآن ٢٢٦/٣ .

(٢) في « ط » : (يقصد) .

٨٣٠- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٨ ، ٥٢٥ ، والدرر ١٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٧٤/١ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ ، ٣٧ ، ولسان العرب ١٦٤/١٠ (سملق) ، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٥/٤ ، والْجنى الداني ص ٧٦ ، والدرر ٤١٧/٢ ، والرد على النحاة ص ١٢٧ ، ورصف المباني ص ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، وشرح الرضي ٦٦/٤ ، ٧١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٠ ، والكتاب ٣٧/٣ ، ولسان العرب ٣٠٠/١ (حدب) ، ومغني اللبيب ١٦٨/١ ، وهمع الهوامع ١١/٢ ، ١٣١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » : (ليبينون) . انظر حاشية يس ٢٤١/١ .

(٥) في « ط » : (سلك) .

(٦) في « ط » : (للصفصف) .

(**وتقول مع الواو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن**[١] **؛ بالرفع**) على الاستئناف ؛ (**إذا نهيته عن الأول فقط**) وأبحت له الثاني ، فكأنك قلت : لا تأكل السمك ولك شُرْبُ[٢] اللبن . (**فإن قدَّرت النهي عن الجمع**) بينهما ، (**نصبت**) على إرادة المعية ، وكأنك قلت : لا تأكل السمك مع شرب[٣] اللبن ، (**أو**) قدَّرت النهي (**عن كل منهما**) على حدته ، (**جزمت**) على العطف ، وكأنك قلت : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

والفرق بين النصب والجزم في حالتَي العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤوَّل من « أن » والفعل ، على مصدر متصيَّد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل . وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل .

(**وإذا سقطت الفاء**) من المضارع الواقع (**بعد الطلب**) المحض (**وقُصد**) بالفعل الذي سقطت منه الفاء ، (**معنى الجزاء**) للطلب السابق عليه ، (**جُزم الفعل**) ، والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب[٤] عن فعل الشرط .

واختلف في تحقيق جازمه ، فالجمهور يجعلونه [١٦٥/ب] (**جوابًا لشرط مقدر**) ، فيكون مجزومًا عندهم[٥] بأداة شرط مقدَّرة هي وفعل الشرط (**لا**) جوابًا (**للطلب**) المتقدم ، فيكون مجزومًا بنفس الطلب ، وهو قول الخليل وسيبويه[٦] والسيرافي[٧] والفارسي[٨] .

ثم اختلفوا في علَّته ، فقال الخليل وسيبويه[٦] : إنَّمَا جزم الطلب (**لتضمنه معنى**) حرف (**الشرط**) ، كما أن أسماء الشرط إنَّمَا جزمت لذلك ، وقال الفارسي والسيرافي : لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر ، كما أن النصب بضربًا ، في قولك : ضربًا زيدًا ، لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه ، (**خلافًا لزاعمي ذلك**) .

---

(١) انظر الارتشاف ٤١٥/٢ ، والإنصاف ٤١٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٩ ، وشرح المفصل ٣٤/٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٦ .
(٢) في « ب » : (مع شُرْبك) .
(٣) في « ب » : (شرب) .
(٤) في « ب » : (سبب) .
(٥) سقطت من « ب » .
(٦) الكتاب ٦٢/٣ .
(٧) شرح كتاب سيبويه ٨٨/١ .
(٨) المسائل المنثورة ص ١٥٨ .

ومذهب الجمهور أرجح ، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف . ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ، ولأن الأرجح في : ضربا زيدًا ، أن زيدًا [٢٤٢] منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري ، وذلك (نحو : ﴿ قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ ﴾) [الأنعام/١٥١] تقدم الطلب وهو « تعالوا » وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أتل » وقصد به الجزاء[1] فجُزم بحرف شرط مقدر . والتقدير : تعالوا إن تأتوني ، أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم . وعلامة جزمه حذف الواو .

ومثله : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ ﴾ [مريم/٢٥] فإنه مجزوم باتفاق السبعة . بخلاف ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِم صَدَقَةً تُطَهِّرُهُم ﴾ [التوبة/١٠٣] ، [2]وإنَّمَا أريد : خذ منهم صدقة مطهرة لهم[2] . فـ « تطهرهم » : مرفوع باتفاق [١٦٦/أ] السبعة ، وإن كان مسبوقًا بالطلب ، وهو : خُذ ، لكونه ليس مقصودًا به معنى : أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنَّمَا أريد : خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم ، صفة لصدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس .

وبخلاف نحو : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾ [مريم/٥،٦] **في قراءة الرفع**[3] **فإنه قدَّره**) مع فاعله جملة في موضع نصب (**صفة لـ « وليًا » لا جوابًا لـ « هَبْ »** ، **كما قدره من جزم**[4]) ، وقس على ذلك بقية أنواع الطلب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٩ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه ، فلا يقال : ما تأتينا تُحَدِّثْنَا بجزم « تحدثنا » خلافًا للزجاجي ، والكوفيين ، ولا سماع معهم ولا قياس لأن الجزم يتوقف على السببية ، ولا يكون انتفاء الإتيان سببًا للتحديث .

(**وشرط غير الكسائي**) من النحويين ، (**لصحة الجزم بعد النهي ، صحة**) وقوع (**إنْ لاَ ، في موضعه**) ، وهو أن تضع موضع النهي شرطًا مقرونًا بـ « لا » النافية ،

(١) في « ط » : (الجزم) .

(٢) سقط ما بينهما من « ب » .

(٣) وكذا في الرسم المصحفي .

(٤) أي : (يرثْني ويرثْ) ، وقرأها أبو عمرو والكسائي واليزيدي والشنبوذي والأعمش وطلحة وغيرهم . انظر الإتحاف ص ٢٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦١/٢ ، والنشر ٣١٧/٢ .

مع صحة المعنى ، قاله الموضح في شرح القطر[١] ، والمرادي في شرح النظم[٢] . وظاهر قول الناظم :

٦٩٠ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

أنك تضع « إن » قبل « لا » الناهية ، بالهاء . وشرحه على ذلك الشاطبي . (**فمن ثم**) ؛ بفتح الثاء المثلثة ؛ أي من أجل هذا الشرط (**جاز : لا تدنُ من الأسد تسلمْ ؛ بالجزم**) ، لصحة قولك : إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ ، لأن السلامة مسببة عن عدم الدنوِّ . (**ووجب الرفع في نحو : لا تدنُ من الأسد يأكلُكَ**) ، لعدم صحة قولك : إن لا تدنُ من الأسد يأكلك . لأن الأكل لا يتسبب عن عدم [١٦٦/ب] الدنو ، وإنَّمَا يتسبب عن الدنو نفسه[٣] . ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع[٤] في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر/٦] . (**وأما**) قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (**فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا**) [٢٤٣] بريحِ الثُّومِ »[٥] . (**فالجزم**) في « يؤذنا » ؛ بحذف الياء ؛ (**على الإبدال**) من « يقرب » بدل اشتمال ، (**لا**) على (**الجواب**) للنهي ، لعدم صحة : إن لا يقرب يؤذنا ، لأن الإيذاء إنَّمَا يتسبب عن القرب لا عن عدمه . ولم يشترط الكسائي ، قيل : والكوفيون قاطبة ، هذا الشرط ، واحتجوا بالقياس على النصب ، فإنه يجوز : لا تدنُ من الأسد فيأكلَكَ ، بالنصب ، وفي التنزيل : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بعَذَابٍ ﴾ [طه/٦١] ، وبقول أبي طلحة[٦] للنبي ﷺ : لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ »[٧] . ويروى : لا تتطاولْ يُصِبْكَ ، وبالحديث : « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رقَابَ بَعْضٍ »[٨] .

(١) شرح قطر الندى ص ٨٢ .

(٢) شرح المرادي ٢١٣/٤ .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ : (وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقًا) .

(٤) وقرأها الحسن وابن أبي عبلة (تستكثرْ) ؛ بالجزم ، وقرأها الأعمش ويحيى (تستكثرَ) ؛ بالنصب . انظر المحتسب ٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٧٢/٨ ، وانظر ما تقدم في الجزء الأول من شرح التصريح ٨٩ .

(٥) أخرجه البخاري في صفة الصلاة ، باب ما جاء في النوم رقم ٨١٥ ، ٨١٦ . وهو من شواهد أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٦) في « ب » : (وقول طلحة) .

(٧) الحديث في النهاية ٤٦١/٢ - ٤٦٢ ، أي لا تتشرف من أعلى الموضع ، وفيه : (كان أبو طلحة حسن الرمي ، فكان إذا رمى استشرفه النبي ﷺ لينظر إلى مواقع نبله أي يحقق نظره ويطلع عليه . وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر ، كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء) . وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١٢١ ، وأعاده برقم ٤١٤٣ ، ٦٤٧٥ ، ٦٦٦٩ .

وأجاب البصريون بأنه لو صحَّ القياس على النصب ، لصحَّ الجـزم بعـد النفـي قياسًا له على النصب . و« يصبك » : بدل من « تشرف » ، أو « تتطاول » . و« يضـرب » مدغم . وفي ردِّ القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي ، كما تقدم .

(**وألْحق الكسائي في جواز النصب بالأمر**) ، بالفعل ، (**ما دلّ على معناه**) ، أي الأمر ، (**من اسم فعل**[1]) مطلقًا ، سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا ، (**نحو : نَـزَالِ فَنُكْرِمَكَ**) ، و : صَهٍ فنحدِّثك .

ووافقه ابن جنّيّ ، وابن عصفور بعد : نَزَالِ وتَرَاكِ ، ونحوه ، مما فيه معنى الفعـل وحروفه ، ومنَعاه بعد : صَهٍ ومَهٍ ونحوهما ، مما فيه معنى الفعل دون حروفه[2] ، (**أو**) مـا دلَّ على الأمر (**من خبر**) مثبت ، (**نحو : حسبُك [١٦٧/أ] حديثٌ فينامَ النـاسُ**) ، بنصـب « ينام » عند الكسائي خاصة[3] ، فـ « حسبك » : مبتدأ ، وحديث : خبره ، والجملة متضمنة معنى اكفف . وعبر الموضح بنحو دون ، كقولهم لأنَّ المسموعَ حسبُك ينام الناس[4] .

واختلـف في إعرابـه ؛ فقـال المـرادي[5] : مبتـدأ وخـبره محـذوف ، أي : حسـبك السكوت ، وهو لا يظهر .

وقال جماعة منهم ابن طاهر[6] : إنه مبتدأ وبلا نسبة في خبر . لأنه في معنـى مـا لا يخبر عنه .

ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت ، لأن النصب إنَّمَـا هو بإضمار أن ، والفاء عاطفة على مصدر متوهم ، و« نزال » ، و« حسبك » ، ونحوهما ، لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة ، (**ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما**) ، أي بعـد اسـم الفعل والخبر المثبت (**إذا سقطت الفاء**) ، لعدم مقتضى السبك . وإلى ذلك أشار النـاظم بقوله :

٦٩١ــ وَالأَمْـرُ إنْ كَـانَ بغَـيْرِ افْعَـلْ فَــلا تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ وَجَزْمَـهُ اقْبَـلا

(**كقوله**) ، وهو عمرو بن الإطنابة الأنصاري : [من الوافر]

---

(١) في « ب » : (الفعل) .
(٢) انظر شرح قطر الندى ص ٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ .
(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .
(٥) شرح المرادي ٢١٧/٤ .
(٦) الارتشاف ٤١٩/٢ .

٨٣١ ــ وَقَوْلِي كُلَّما جَشَأَتْ وَجَاشَتْ (مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيْحِي)

فجزم « تُحمدي » في جواب اسم الفعل ، وهو مكانك ، فإنه في معنى اثبتِي . و« قولي » : مصدر مبتدأ خبره : مكانك تحمدي ، على حد قولي : ﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ﴾ [الصافات/٣٥] . وجشأت ، بالجيم والشين المعجمة والهمزة : ارتفعت ، وجاشت ، بالجيم والشين المعجمة : غثت ، من الغثيان .

(وقولهم) ، أي العرب : (اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عليه) بجزم « يثب » لأن « اتقى » و« فعل » ، وإن كان فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر ، إلا أن المراد بهما الطلب ، (أي : ليتق الله وليفعل) ، فلذلك جزم في جوابهما .

(وألحق الفراء الترجي [١٦٧/ب] بالتمنِّي[(١)]) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبًا (بدليل قراءة حفص) عن عاصم (﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر/٣٧] بالنصب[(٢)]) في جواب ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر/٣٦] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٩٢ــ وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب ، وتأولوا قراءة النصب بأن « لعل » أشربت معنى « ليت » ، لكثرة استعمالها في توقع المرجوّ ، وتوقع المرجوّ ملازم للتمنِّي .

وفي الارتشاف[(٣)] : وسماع الجزم بعد الترجِّي يدلّ على صحة مذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين .

٨٣١- البيت لعمرو بن الإطنابة في الاقتضاب ص ٩٢ ، وكتاب الاختيارين ص ١٦٠ ، وأمالي القالي ٢٥٨/١ ، والأشباه والنظائر للخالديين ١٨/١ ، وإنباه الرواة ٢٨١/٣، وأساس البلاغة (جشأ) ، وتاج العروس ١٧٦/١ (جشأ) ، وحماسة البحتري ص ٩ ، والحماسة البصرية ٣/١ ، وحماسة القرشي ص ١٤٨ ، والحماسة المغربية ص ٦٠٦ ، والحيوان ٤٢٥/٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢ ، والدرر ٢٠/٢ ، ٢١ ، وديوان المعاني ١١٤/١ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٦/٢ ، ومجالس ثعلب ص ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٥/٤ ، والكامل ص ١٤٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٩/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٥ ، وشرح قطر الندى ص ١١٧ ، وشرح المفصل ٧٤/٤ ، ولسان العرب ٤٨/١ (جشأ) ، ومغني اللبيب ٢٠٣/١ ، والمقرب ٢٧٣/١ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ .

(٢) قراءة حفص عن عاصم هي كما في الرسم المصحفي . وقرئ قوله تعالى ﴿ أطلعُ ﴾ بالرفع ، ونسبت القراءة إلى نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم وشعبة وأبو جعفر وخلف ويعقوب . انظر الإتحاف ٣٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٩/٣ ، والنشر ٣٥٦/٢ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٩١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢ .

(٣) الارتشاف ٤١٩/٢ .

(فصـــــــــــــل)

(**وينصب**) المضارع (**بأن مضمرة جوازًا بعد**) أحرف (**خمســـة أيضًـــا**) ، مصدر آضَ ، إذا عاد :

(**أحدها : اللام**) الجارَّة[1] ، (**إذا لم يسبقها كون ناقص ، ماض**) منفي ، (**ولم يقترن الفعل بلا**) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٦٨٢ـ .... وَإن عُدِمْ

٦٨٣ـ لاَ فَـأَنَ اعْمِـلْ مُظْـهِرًا أو مُضْمِـرًا ....

(نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِيْن ﴾ [الأنعام/٧١] ، ﴿ وَأُمِـــرْتُ لأَنْ أَكُـوْنَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِيْنَ ﴾) [الزمر/١٢] فأضمرت في : « لنسلم » ، وأظـهرت في : « أكـون » ، ومـا ذكـره الموضح من أن الناصب هو « أن » ؛ هو مذهب جمهور البصريين . وذهب جمهور الكوفيـين إلى أن الناصب هو اللام ، وجوَّزوا إظهار « أن » بعدها توكيدًا[2] .

وقال ثعلب [٢٤٤] النـاصب الـلام ، كمـا قـالوا ، ولكـن لنيابتـها عـن « أن » المحذوفة . وقال ابن كيسان والسيرافي[3] : يجوز أن يكون الناصب « أن » المقدرة بعدها ، وأن يكون « كي » ولا تتعين « أن » لذلك ، ودليلهم صحة إظهار « كي » بعدها . فتحصَّل لنا قولان إذا قلنا اللام ناصبة ، وقولان إذا قلنا إنها غير ناصبة .

ودخل تحت قوله اللام ، لام العاقبة ، نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُوْنَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص/٨] [١٦٨/أ] ولام التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : ﴿ إِنَّمَا يُرِيْـدُ اللهُ لِيُذْهِـبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب/٣٣] . (**فإن سبقت**) اللام (**بالكون المذكور ، وجب إضمار « أن » كما مر**) حكمه وتعليله . (**وإن قُرن الفعل وبلا نســـبة فـــي نافية ، أو**) زائدة

---

(١) في « ب » : (التعليلية) .

(٢) الإنصاف ٥٧٥/٢ ، المسألة رقم ٧٩ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨٣/١ .

(**مؤكدة ، وجب إظهارها**) لئلا يتوالى مثلان ، وهما : « لام » كي ، و« لام » لا ، من غير إدغام ، وهو ركيك في الكلام . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٢ــ وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ إظْهَارُ أنْ . . . .

(**نحو**) : ﴿ لِئَلاَّ يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّةٌ ﴾ [البقرة/١٥٠] ، بإدغام النون في « لا » النافية ، لتقارب مخرجيهما . (﴿ **لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ** ﴾) [الحديد/٢٩] بإدغام النون في « لا » المؤكدة .

والحاصل ، أن لـ « أن » بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار بعد لام الجحود ، ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بـ « لا » ، وجواز الأمرين ، وذلك بعد « لام » كي ، و« لام » العاقبة ، و« لام » التوكيد .

(**و**) الأحرف (**الأربعة الباقية**) من الأحرف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازًا : (**أو** ، و : **الواو** ، و : **الفاء** ، و : **ثم** ، **إذا كان العطف**) بها (**على اسم**) صريح (**ليس في تأويل الفعل**) ، وهو[1] نوعان : مصدر وغيره . فغير المصدر ، كقول الحصين بن الحمام[2] المري : [من الطويل]

٨٣٢ ــ وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِن رِزَامٍ أعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوْءَكَ عَلْقَمَا

فـ « أسوءك » : معطوف على « رجال » ، وهو ليس في تأويل الفعل ، و« رزام » : حي من نمير . والمصدر (**نحو**) : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْيًا أوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ (**أَوْ يُرْسِلَ رَسُوْلاً** ﴾ [الشورى/٥١] **في قراءة غير نافع ؛ بالنصب**[3]) ، بإضمار « أن » بعد « أو » . والتقدير : أو أن يرسلَ ، وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب ، (**عطفًا على وحيًا**[4]) . والتقدير : إلا وحيًا أو إرسالاً ، ووحيًا مصدر ليس في تأويل الفعل .

(**وقوله**) ، وهو الشخص الْمسمى ميسون الكلابية ، زوج معاوية بن أبي سفيان

(١) في « أ » : (وهما) .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (حصين بن حمام) بإسقاط « ال » التعريف منهما .

٨٣٢- البيت للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣٢٤/٣ ، والدرر ١٦/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٣٣٤ ، والكتاب ٥٠/٣ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ ، وشرح الأشموني ٥٥٩/٣ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، وهمع الهوامع ١٠/٢ .

(٣) قرأها بالرفع (يرسلُ) نافع وابن عامر والزهري وشيبة وابن ذكوان وهشام وأبو جعفر . انظر الإتحاف ٣٨٤ ، والبحر المحيط ٥٢٧/٧ ، والنشر ٣٦٨/٢ ، والقراءة من شواهد أوضح المسالك ١٩٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٦١/٢ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

رضي الله عنه ، وأم ابنه يزيد : [من الوافر] [١٦٨/ب]

٨٣٣ ـ (وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـ « تقر » منصوب بـ « أن » مضمرة جوازًا ، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على « لبس » ، [١]والتقدير : ولبسُ عباءة وقرَّة عينِي . و« لبس »[١] : بالواو العاطفة على قولها قبله[٢] :

لبيتٌ تَخفقُ الأرواحُ فيه أحبُّ إلَيَّ مِن قَصْرٍ مُنيفِ

وفي بعض النسخ : للبس ، باللام ، وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد[٣] . (وقوله) : [من البسيط]

٨٣٤ ـ (لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ) مَا كُنتُ أُوْثِرُ إِتْرَابًا على تَربِ

فـ « أرضيه » : منصوب بـ « أن » مضمرة جوازًا بعد الفاء ، و« أن ، وأرضى » ، في تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائي إياه . وتوقع ليس

٨٣٣- البيت لميسون بنت بحدل في الارتشاف ٤٢٢/٢ ، والاقتضاب ص ١٦٣، وبلاغات النساء ص ١٦١، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص ٤٠٠ ، والحماسة البصرية ٧٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨ ، ٥٠٤ ، والدرر ٢٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، وعمدة الحفاظ (روح) ، ولسان العرب ٤٠٨/١٣ (مسن) ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، ومعجم الأدبيات الشواعر ص ٤٤٨، ومغني اللبيب ٢٦٧/١، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٧٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٩٢/٤ ، والجنى الداني ص ١٥٧ ، وخزانة الأدب ٥٢٣/٨ ، والرد على النحاة ص ١٢٨ ، ورصف المباني ص ٤٢٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤ ، وشرح قطر الندى ص ٦٥ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢ ، ١١٨ ، والكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

(٢) البيت في الارتشاف ٤٢٢/٢ ، وبلاغات النساء ص ١٦١ ، والحماسة البصرية ٧٢/٢، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص ٤٠٠ ، ومعجم الأدبيات الشواعر ص ٤٠٠ ، وخزانة الأدب ٥٠٣/٥ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤ ، ولسان العرب ٤٠٨/٣ (مسن) .

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٠٦ .

٨٣٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٤/٤، والدرر ٢٦/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٤ ، وهمع الهوامع ١٧/٢ .

في تأويل الفعل . و« الْمعترّ » ، بالعين المهملة والتاء الْمثناه فوق : المعترض للمعروف . و« الأتراب » جمع ترب ، بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وتِرْب الرجل : من يولد في الوقت الذي ولد[1] فيه ، فيساويه في السنّ[2] .

والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف ، وإرضاؤه ، ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السنّ ، على المساوي له في سنّه . (**وقوله**) ، وهو أنس بن مدركة الخثعمي : [من البسيط]

٨٣٥ ـ (**إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكَا ثُمَّ أَعْقِلَهُ**) كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

فـ « أعقله » : مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة جوازًا بعد « ثم » ، و« أن أعقله » : في تأويل مصدر معطوف على قتلي ، والتقدير : وقتلي سليكًا ثم عقلي إياه . وقتلي ليس في تأويل الفعل . وسليكا ، بالتصغير ، اسم رجل ، مفعول قتلي ، **[٢٤٥]** وكالثور : خبر إن ، والمراد بالثور ذكر البقر لأن البقر تتبعه ، فإذا عاف الماء ، عافته ، فيضرب ليرد الماء لترد معه . [١٦٩/أ]

وقيل : المراد بالثور ، ثور الطحلب ، وهو الذي يعلو على الماء ، فيصد البقر عنه ، فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه ، والمناسب للتشبيه ، الأول ، لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره .

واحترز الموضح بقوله : ليس في تأويل الفعل ، عن الاسم الواقع صلة للألف واللام ، فإنه في تأويل الفعل . (**وتقول : الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ**[3] ، **بالرفع**) في يغضب (**وجوبًا ، لأن الاسم**) وهو طائر (**في تأويل الفعل**) ، و« ألْ » الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف . ويغضب زيد : جملة معطوفة على صلة « ألْ » ، ولعطفها بالفاء ، لم تحتج لرابط ، والذباب : خبر الْمبتدأ . وصح عطف الفعل على الاسم ، لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة

(١) في « ب » ، « ط » : (يولد) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (سنه) .

٨٣٥- البيت لأنس بن مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠ ، والحيوان ١٨/١ ، والدرر ٢٧/٢ ، واللسان ١٠٩/٤ (ثور) ، ٣٨٠/٨ (وجع) ، ٢٦٠/٩ (عيف) ، والمقاصد النحوية ٣٩٩/٤ ، بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٥/٤ ، وخزانة الأدب ٤٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، والمقرب ٢٧٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٧/٢ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٦١/٢ .

الموصول ، (أي : **الذي يطير**) ، فيغضب زيد الذباب . فتحصَّل من كلامه أولاً وآخرًا . أن لـ « الفاء » ، و« الواو » ، و« أو »[1] ، حالتين :

حالة يجب فيها إضمار « أن » بعدهن . وحالة يجوز . فيجب إذا كانت الفاء للسببية ، والواو للمعية ، بعد نفي أو طلب محضين ، و« أو » بمعنى : « إلى » أو : « إلا » . ويجوز إذا عطفن على اسم خالص من التأويل بالفعل و« أنْ » ، ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب . وأطلق في النظم العاطف فقال :

٦٩٣ــ وَإنْ على اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أنْ ثَابتًا أو مُنْحَذِفْ

(**ولا ينتصب**) الفعل المضارع (**بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة**) . وهي الخمسة المذكورة في وجوب إضمار « أن » ، والخمسة المذكورة في جوازه ، (**إلا شاذًّا**) . وهي في ذلك [كله][2] على قسمين : تارة [3]يكون في الكلام مثلها ، فيحسن حذفها . وتارة لا يكون[3] .

فالأول : (**كقول بعضهم : تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ**)[4] بنصب **[١٦٩/ب]** « تسمع » بإضمار « أن » ، والذي حسَّن حذفها من « تسمع » ، ذكرها في « أن تراه » . قاله الموضح في شرح الشذور . وقول طرفة : [من الطويل]

٨٣٦ ــ ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

بنصب : أحضر ، بأن مضمرة ، ويؤيده : وأن أشهدَ .

(١) سقط من « ب » ، « ط » : (وأو) .

(٢) إضافة من « ب » .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) من الأمثال في مجمع الأمثال ١٢٩/١ ، ٤٢٠/٢ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ - ٩٨ ، والمستقصى ٣٧٠/١ ، وفصل المقال ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ١٩٧/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، والكتاب ٤٤/٤ .

٨٣٦- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢ ، والإنصاف ٥٦٠/٢ ، وخزانة الأدب ١١٩/١ ، ٥٧٩/٨ ، والدرر ٢٨/٢،٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢ ، والكتاب ٩٩/٣، ١٠٠ ، ولسان العرب ٣٢/١٣ (أنن) ، ٢٧٢/١٤ (دنا) ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٦٣/١ ، ٥٠٧/٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، والدرر ٣٨٦/١ ، ورصف المباني ص ١١٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٢ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، ومجالس ثعلب ص ٣٨٣ ، ومغني اللبيب ٣٨٣/٢ ، ٦٤١ ، وهمع الهوامع ١٧/٢ .

والثاني ، كقول عامر الهذلي : [من الطويل]

٨٣٧ ــ .... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدتُ أَفْعَلَهْ

بالنصب .

(وقول آخر : خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ[1]) بالنصب . (وقراءة بعضهم : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ على البَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾) [الأنبياء/١٨] بنصب يدمغه[2] . وقراءة الحسن ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدَ ﴾ [الزمر/٦٤] بالنصب[3] . فحذفت « أن » فيهن وليس معها ما يحسن حذفها ، والجميع شاذ ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٩٤ــ وَشَذَّ حَذْفُ أنْ وَنَصْبٌ في سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَل مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاس عليه . وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين ، إلى أنه يقاس عليه . وأجاز الأخفش حذف « أن » قياسًا ، ولكن بشرط رفع الفعل ، مثل : ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر/٦٤] ، و« تسمعُ بالمعيدي » . في رواية الرفع فيهما . وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة ، رفعت أو نصبت .

٨٣٧- صدر البيت : (فلم أرَ مثلها خباسة واحد) ، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١ ، وله أو لعمرو بن جوين في لسان العرب ٦٢/٦ (خبس) ، ولعامر بن جوين في الأغاني ٩٣/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٧/١ ، والكتاب ٣٠٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٤ ، ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٩٣١/٢ ، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨ ، والدرر ٨٥/١ ، ٢٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٠ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، ومغني اللبيب ٦٤٠/٢ ، والمقرب ٢٧٠/١ ، وهمع الهوامع ٥٨/١ .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٢ .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ فيدمغُه ﴾ ؛ بالرفع ، وقرأها بالنصب : عيسى بن عمر . انظر البحر المحيط ٣٠٢/٦ ، والكشاف ٥٦٦/٢ ، ومغني اللبيب ١٥٠/١ ، ١٥١ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ أعبدُ ﴾ ؛ بالرفع ، وقرئت بالنصب في البحر المحيط ٤٣٩/٧ ، والكشاف ٤٠٧/٣ .

(فصـــــــــــــل)

(**وجازم الفعل نوعان : جازم فعل**[1] **واحد ، وهو**) أحرف (**أربعة**) :

أحدها : (**لا الطلبية ، نهيًا كانت** ، نحو : ﴿ **لا تُشْرِكْ بِاللهِ** ﴾ [لقمان/١٣] أو **دعاء** نحو : ﴿ **لا تُؤَاخِذْنَا** ﴾) [البقرة/٢٨٦] أو التماسًا ، نحو : لا تفعل . فالنهي من الأعلى ، والدعاء من الأدنى ، والالتماس من المساوي .

(**وجزمها فعلي الْمتكلم**[2]) ، الْمبدوء بالْهمزة والْمبدوء بالنون ، حال كونهما (**مبنيين للفاعل ، نادر ، كقوله**) ، وهو النابغة الذبياني : [من البسيط] [١٧٠/أ]

٨٣٨ـ(**لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُوْرًا مَدامِعُهَا**) مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

فـ « لا » : ناهية ، و« أعرف » : مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة ، مسند إلى ضمير المتكلم . وهذا النوع مما أقيم فيه المسبِّب مقام السبب أي : لا يكن[3] ربرب فأعرفه ، والربرب : براءين مهملتين وباءين موحدتين : القطيع من البقر الوحشية . والحور ، بضم الحاء المهملة ، جمع حوراء ، من الحور ، بفتحتين : وهو شدة بياض العين في شدة سوادها . ومدامعها [٢٤٦] مرفوع بحوراء ، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق الْحال

---

(١) في « ط » : (لفعل) .

(٢) في « ب » : (التكلم) .

٨٣٨- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٥ - ٧٦ ، وهو ملفق من بيتين هما :

لا أعرفن ربربًا حورًا مدامعها كأن أبكارها نعاج دوّارِ

خلف العضاريط لا يوقَيْن فاحشة مردفات على أعقاب أكوارِ

وشرح شواهد المغني ٦٢٥/٢ ، والكتاب ٥١١/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٤١/٤ ، وتاج العروس ٣٣٥/١١ (دور) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٨/٤ ، وجواهر الأدب ص ٢٥١ ، ومغني اللبيب ٢٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٥٧٣/٣ .

(٣) في « ب » : (يكون) .

وإرادة المحل . ومردفات : حال من ربربا ، لوصفه بما بعده ، والأعقاب : جمع عقب ، وعقب كل شيء : آخره ، والأكوار : جمع كور ، بضم الكاف : وهو الرجل بأداته . (**وقوله**) ، وهو الوليد بن عقبة ، لا الفرزدق : [من الطويل]

٨٣٩ ــ (**إِذَا مَا خَرَجْنَا مِن دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ**) لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

فـ « لا » ناهية ، أو دعائية ، كما في المغني[١] ، و« نعد » : مجزوم بها ، وهو مسند إلى المتكلم المعظّم نفسه ، وهو على النهي نادر ؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز ، تنزيلاً له منزلة الأجنبي . و« دمشق » ، بكسر الدال المهملة وفتح الميم ، وقد تكسر ، كما في القاموس ، وبالشين المعجمة : قصبة الشام ، والجراضم ، بضم الجيم وبالضاد المهملة : الأكول الواسع البطن ، وعنى به معاوية ﷺ .

(**ويكثر**) جزمها فعلي المتكلم ، مبنيين للمفعول ، (**نحو : لا أُخْرَجُ ، و : لا نُخْرَجُ ، لأن المنهي غير المتكلم**) ، وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجني أحد ، ولا يخرجنا أحد . فحُذف الفاعل ، وأنيب عنه ضمير المتكلم ، [٢]وعُدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبية ، إلى المبدوء بالهمزة والنون ، ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم[٢] ، على حد الالتفات من الغيبية إلى [١٧٠/ب] التكلم[٣] .

وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني[٤] للمفعول ، طريقة لبعضهم ، وعبارة الشارح[٥] : وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرًا ، وقد تصحب فعل المتكلم ، فسوّى بين المخاطب والغائب في الكثرة ، ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول ، وهو موافق لظاهر الكافية[٦] والتسهيل[٧] .

٨٣٩- البيت للفرزدق في الأزهية ص ١٥٠ ، ومغني اللبيب ٢٤٧/١ ، وليس في ديوانه ، وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني ٦٣٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٥٧٤/٣ .

(١) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

(٣) في « ب » : (المتكلم) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٩٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٦٥/٣ .

(٧) التسهيل ص ٢٣٥ .

وليس أصل « لا » الطلبية . لام الأمر زيدت عليها الألـف ، فـانفتحت ، خلافًـا لبعضهم . وليست « لا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهـة اجتماع لامَيْن ، خلافًا للكسائي .

(و) الثاني : (**اللام الطلبية أمر كانت ، نحو** : ﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ** ﴾ [الطلاق/٧] ، **أو دعاء ، نحو** : ﴿ **لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ** ﴾) [الزخرف/٧٧] أو التماسًا ، نحو : ليقم .

فالأمر من الأعلى ، والدعاء من الأدنى ، والالتماس من المساوي . (**وجزمـــها فعلي المتكلم**) ، المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون ، حال كونهما (**مبنيين للفاعل قليل**) ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه . نحو قوله ﷺ : (**قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُم**)[1] أي لأجلكم ، والفاء زائدة . (و) قوله تعالى : (﴿ **وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُم** ﴾) [العنكبوت/١٢] فأُصَلِّ ونحمل : مجزومان بلام الأمر . فعلامة جزم الأول : حذف الياء ، وعلامة جزم الثاني : السكون . (**وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب ، نحو قوله تعالى** : ﴿ **فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا** ﴾) [يونس/٥٨] بالتاء المثناة فوق[2] ، في قراءة لعثمان وأبي وأنس وزيد . (**ونحو**) قوله ﷺ : (**لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم**)[3] . وقول الشاعر : [من الخفيف]

٨٤٠ ــ لِتَقُـم أنْـتَ يَـا ابْـنَ خَـيْرِ قُرَيْـشٍ   كَـي لِتُقْضَـى حَوَائِـجُ الْمُسْـلِمِيْنَا

وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة . والجمهور جعلوا جزمها لفعـل المخـاطب ، أقـل من جزمها لفعل المتكلم . [١٧١/أ] (و) قالوا : (**الأكثر الاستغناء عن هذا**) ، وهو جزم فعل المخاطب (**بفعل الأمر**) ، نحو : افرحوا ، وخذوا ، وقُـمْ . وأصـل لام [٢٤٧] الطلـب السكون ، لأن الأصل عدم الحركة ، لكن منع منه أنـها قـد تكـون في الابتـداء ، والابتـداء بالساكن متعذر فكُسرت ، وقد تفتح عند سُلَيم ، فإذا دخل عليـها الـواو أو الفـاء أو ثـم ، رجعت إلى سكونها الأصلي غالبًا .

(و) الثالث والرابع : (**لَم ولَمَّا**) أختها (**ويشتركان في أمور في : الحرفية**) والاختصاص بالْمضـارع (**والنفي ، والقلب للمضي**) ، وجـواز دخول همـزة الاسـتفهام

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة في الثياب برقم ٣٧٣ ، ومسلم في المساجد برقم ٦٥٨ .

(٢) الرسم المصحفي ﴿ فليفرحوا ﴾ ، وقرأها (فلتفرحوا) ابن عامر وأُبَيّ وأنس وابن سيرين وقتادة وابـن عباس وغيرهم . انظر الإتحاف ٢٥٢ ، والمحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/٢ . والقراءة من شواهد أوضح المسالك ٢٠١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ ،.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٤٣/٥ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٩٢ .

٨٤٠- تقدم تخريج البيت برقم ٢١ .

عليهما . فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه[١]، ويقلب زمانه إلى المضي ، وفاقًا للمبرد ، لأنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع[٢] ، خلافًا لأبي موسى ، ونسب إلى سيبويه[٣] .

(**وتنفرد لَم**) عن لَمَّا ، (**بمصاحبة أداة الشرط ، نحو : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾**) [المائدة/٦٧] ولا يجوز : إن لَمَّا تفعل ؛ لأن الشرط يليه مثبت لم . تقول : إن قام زيد قام عمرو ، ولا يليه مثبت لَمَّا ، لا تقول : إن قد قام زيد . فعودل بين النفي والإثبات . وإنَّمَا لم تقع بعد الشرط ، لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال . والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه ، وقلبه إلى الاستقبال .

(و) تنفرد لَم أيضًا (**بجواز انقطاع نفي منفيِّها**) ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ [الإنسان/١] لأن المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا . قاله الموضح في شرح القطر[٤] ، تبعًا لابن مالك[٥] .

وقال في الحواشي : لا دليل في هذا ، لأن قبله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ فالنفي إنَّمَا هو باعتبار ما ذكر [١٧١/ب] من ذلك الحين لا مطلقًا . انتهى .

بخلاف لَمَّا ، فإن نفي منفيِّها مستمر إلى زمن الحال ، (**ومن ثم**) أي ومن أجل أن نفي منفي لَم يجوز انقطاعه ، جاز أن يقال في لَم : (**لَم يكن**) الإنسان شيئًا مذكورًا ، (**ثم كان**) شيئًا مذكورًا .

(**وامتنع في لَمَّا**) أن يقال : «لَمَّا يكن ثم كان » لما فيه من التناقض ، لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي . نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال . قاله الدماميني .

(**وتنفرد لَمَّا**) عن لَم ، (**بجواز حذف مجزومها ، كـ : قاربت المدينة ولَمَّا**) ، بحذف المجزوم ، (**أي : ولَمَّا أدخلْها**) ، وذلك لأنها نفي لـ « قدْ فَعَل » ، والفعل قد يحذف

(١) سقط من « ب » .
(٢) الكامل ٣٦١/١ .
(٣) الكتاب ١١٧/٣ .
(٤) شرح قطر الندى ص ٨٣ - ٨٤ .
(٥) شرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣ .

بعد « قد » ، كقوله : [من الكامل]

٨٤١ ـ .... وكأن قدِ

(فأما قوله) ، وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي : [من الكامل]

٨٤٢ ـ إحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الـتي اسْتُوْدِعْتَهَا (يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وإِنْ لَمِ)

أي : وإن لم تصل . (فضرورة) . والأعازب ، يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة : التباعد .

(و) تنفرد لَمَّا أيضًا (بتوقع ثبوته) ، أي ثبوت منفيها ، (نحو : ﴿ بَل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَاب ﴾) [ص/٨] أي : إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه . (﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُم ﴾) [الحجرات/١٤] أي : إلى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل . ولم لا تقتضي ذلك .

والعلة فيه أن لَمَّا لنفي قد فعل ، وهو مفيد للتوقع ، بخلاف لم فإنها لنفي فَعَل ، ولا دلاله فيه على التوقع ، والتوقع في لَمَّا غالب ، لا لازم ، كما أن التوقع بـ « قد » كذلك ، ومن غير الغالب : ندم إبليس ولَمَّا ينفعه الندم(١) .

(ومن ثم) ، أي ومن أجل أنَّ « لَمَّا » يغلب عليها التوقع ؛ (امتنع) أن يقال : (لَمَّا يجتمع الضدان) لاستحالة اجتماعهما . [١٧٢/أ] وتوقُّع المستحيل محال .

٨٤١- تمام البيت : (أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدِ)

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ، والأزهية ص ٢١١ ، والأغاني ١١/٨ ، والجنى الداني ص ١٤٦ ، ٢٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ ، ١٩٨ ، ٤٠٧/١٠ ، والدرر اللوامع ٢٥٤/٢، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، ولسان العرب ٣٤٦/٣ (قدد) ، ومغني اللبيب ص ١٧١ ، والمقاصد النحوية ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/٢ ، ٣٥٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٥/١ ، وخزانة الأدب ٨/٩ ، ٢٦٠/١١ ، ورصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ ، ٤٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤ ، ٤٩٠ ، ٧٧٧ ، وشرح الأشموني ١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٠ ، وشرح المفصل ١١٠/١٠ ، ومغني اللبيب ص ٣٤٢ ، والمقتضب ٤٢/١ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ ، ٨٠/٢ .

٨٤٢- البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١ ، وخزانة الأدب ٨/٩ ، ١٠ ، والدرر ١٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٤ ، وأوضح المسالك ٢٠٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ٢٥٦ ، ٤٢٤ ، والجنى الداني ص ٢٦٩ ، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣ ، ومغني اللبيب ٢٨٠/١ ، وهمع الهوامع ٥٦/٢ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ .

وقد تتقارض « أن » المصدرية ، و« لَم » ، فتجزم بـ « أن » ، وتنصب بـ « لَم » ، وقد تهمل « لَم » حملاً على « لا » النافية ، فيرتفع بعدها الفعل ، كقوله : [من البسيط]

٨٤٣ــ .... لَم يُوفُونَ بالجَارِ

ومن ثم قال الفراء : أصل لَم : « لا » فأبدلت الألف ميمًا ، كما قال في « لن » ، أصلها « لا » فأبدلت الألف نونًا . والصحيح في لَمَّا ، قول الجمهور : إنها مركبة من « لَم » و« ما » وقيل بسيطة .

(و) النوع الثاني : (**جازم لفعلين ، وهو**) إحدى عشرة كلمة ، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه ، (**أربعة أنواع**) :

(**حرف [٢٤٨] باتفاق ، وهو إنْ**) ، بكسر الهمزة وسكون النون ، وهي أمّ الباب .

(**وحرف على الأصح ، وهو إذما**) ، فقال سيبويه[١] : إنها حرف بمنزلة « إن » الشرطية فإذا قلت : إذما تقمْ أقم ، فمعناه : إن تقمْ أقم . وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تقم أقم . واحتجوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسْمًا[٢] . والأصل عدم التغيير . وأجيب بأن التغيير قد تحقق ، بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل ، فدلَّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى البتة . واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها ، تغيير ذاتها كالمضارع ، فإنه موضوع لأحد الزمانين ، الحال أو الاستقبال ، وإذا دخل عليه « لَم » ، انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها .

(**واسم باتفاق ، وهو : من**) بفتح الميم ، (**و : ما ، و : متى ، و : أي ، و : أين ، و : أيان ، و : أنّى ، و : حيثما**) .

(**واسم على الأصح ، وهو مهما**) ، فقال الجمهور : إنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [الأعراف/١٣٢] . وزعم السهيلي ، وابن يسعون ، بمهملتين ، أنها حرف .

٨٤٣- تمام البيت : (لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجارِ)

وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٦ ، وخزانة الأدب ٢٠٥/١ ، ٣/٩ ، ٤٣١/١١ ، والدرر ١٧٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/١ ، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ٨/٧ ، ولسان العرب ١٩٨/٩ (صلف) ، والمحتسب ٤٢/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٧/١ ، ٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤ ، وهمع الهوامع ٥٦/٢ .

(١) الكتاب ٥٦/٣ - ٥٧ .

(٢) انظر الارتشاف ٥٤٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ .

وهذه الأنواع الأربعة ، ستة أقسام :

أحدها : ما وضع لمجرد تعليق الجواب على [١٧٢/ب] الشرط ، وهو « إن ، وإذما » نحو : ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ [الأنفال/١٩] ، و« إذما تقم أقم » .

والثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضمّن معنى الشرط ، وهو مَنْ ، نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء/١٢٣] .

والثالث : ما وضع للدلاله على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط ، وهو « ما ، ومهما » نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾ [البقرة/١٩٧] ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [الأعراف/١٣٢] الآية .

والرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو « متى » ، و« أيّان » نحو : [من الوافر]

٨٤٤ ــ .... مَتَى أضَعِ العمَامَةَ تَعرفُونِي

ونحو : أيّان نؤمنْك ، تأمن غيرنا .

والخامس : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : أين وأنّى وحيثما نحو : ﴿ أيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوتُ ﴾ [النساء/٧٨] ، ونحو : [من الطويل]

٨٤٥ ــ ... أنَّى تَأْتِهَا تَشْتَجِر بِهَا ....

ونحو : [من الخفيف]

٨٤٦ ــ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا ....

والسادس : ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة ، وهو « أي » ، فإنها بحسب ما تضاف إليه . فهي في « أيّهم يقمْ أقم معه » من باب مَن ، وفي « أيّ الدواب تركبْ أركب » من باب ما ، وفي « أي يوم تصم أصم » من باب متى ، وفي « أي مكان تجلس أجلس » من باب أين .

٨٤٤- صدر البيت : (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٧٨٩ .

٨٤٥- تمام البيت : (فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجرُ)
وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠ ، وخزانة الأدب ٩١/٧ ، ٩٣ ، ٤٥/١٠ ، ٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ ، والكتاب ٥٨/٣ ، ولسان العرب ٤٧/٥ (فجر) ، والمعاني الكبير ص ٨٧١ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤ ، وشرح قطر الندى ص ٩٠ ، وشرح المفصل ٤٥/٧ ، والمقتضب ٤٨/٢ .

٨٤٦- عجز البيت : (نجاحًا في غابر الأزمانِ) ، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٧٣٦ ، وخزانة الأدب ٢٠/٧ ، وشرح ابن الناظم ٤٩٥ ، وشرح الأشموني ٥١٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٨٩ ، ومغني اللبيب ١٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٦/٤ .

(و) هذه الكلمات (**كل منهن يقتضي فعلين ، يسمى أولهما شرطًا**) لتعليق الحكم عليه ، (و) يسمى (**ثانيهما جوابًا**) لأنه مرتب على الشرط كما يرتب الجواب على السؤال ، (**وجزاء**) لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٩٨ــ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

وفهم من قوله : « وجازم لفعلين » ، أن أداة الشرط جازمة لهما معًا . وهو مذهب الجمهور من البصريين[1] ، واختاره ابن عصفور[2] والأبَّذي .

واعترض بأن الجازم كالجارّ ، فلا يعمل في شيئين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف [١٧٣/أ] كرفع ونصب . ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما ، بخلاف الجارّ ، وبأن تعدُّد العمل قد عُهد من غير اختلاف ، كمفعولي « ظنَّ » ، ومفاعيل أعلَمَ .

وقيل : الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط ، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، ونسب إلى الأخفش ، واختاره في التسهيل[3] .

وقيل : الشرط والجواب تجازما ، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافقا ، وهذا نقله ابن جنّيّ عن الأخفش[4] .

وقيل : الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب ، كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ، ونُسب هذا القول لـ : سيبويه والخليل[5] . ورُدَّ بأن العامل المركب لا يُحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يُحذف ، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه . وقد جاء الفصل ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنِ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة/٦] ، وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف ، وهذا مفسر له .

وقيل : الجواب مجزوم بالجوار . قاله الكوفيون قياسًا للجزم على الجر[6] ، ورُدَّ بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاوُر .

(١) انظر الإنصاف ٦٠٢/٢ ، المسألة رقم ٨٤ .

(٢) المقرب ٢٧٣/١ .

(٣) التسهيل ص ٢٣٧ .

(٤) الخصائص ١٨/١ .

(٥) الكتاب ٦٢/٣ .

(٦) الارتشاف ٥٥٧/٢ .

(و) لا يشترط في الشطر والجزاء أن يكونا من نوع واحد ، بل تارة (**يكونان مضارعين نحو** : ﴿ **وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ** ﴾) [الأنفال/١٩] . (و) تارة يكونان (**ماضيين نحو** : ﴿ **وَإِنْ عُدتُّم عُدْنَا** ﴾) [الإسراء/٨] . (و) تارة يكونان مختلفين ، (**ماضيًا فمضارعًا نحو** : ﴿ **مَنْ كَانَ يُرِيْدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ** ﴾) [الشورى/٢٠] .

وفي الخاطريات لابن جنّيّ : قال أبو بكر : إنَّما حسُن لأن الاعتماد في المعنى على خبر « كان » ، وهو مضارع ، فكأنه قال : ومن يرد نزد ، وليس مثل قولك [١٧٣/ب] إن آتيتني آتِك . قال الموضح : فتتبَّعت ما ورد به التنزيل [٢٤٩] من ذلك ، فإذا فعل الشرط فيه كلمة « كان » .

(و) تارة يكونان (**عكسه**) ، مضارعًا فماضيًا ، (**وهو قليل**) حتى خصَّه الجمهور بالشعر ، ومذهب الفراء[1] ومن تبعه ، جوازه في الاختيار ، (**نحو**) قوله صلى الله عليه وسلم : (**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ**) . رواه البخاري[2] .

(ومنه : ﴿ **إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ**) **أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِيْنَ** ﴾ [الشعراء/٤] ، فـ « ظلت » : ماضٍ وهو معطوف على الجواب ، وهو ننزّل ، فيكون جوابًا ، (**لأن تابع الجواب جواب** .

ورد الناظم) في شرح التسهيل[3] (**بهذين**) الحديث والآية (**ونحوهما ، على الأكثرين ، إذ خصُّوا هذا النوع بالضرورة**) . وقالوا : لأنَّا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ، ثم جئنا بالجواب ماضيًا ، كنَّا قد هيَّأنا العامل للعمل ، ثم قطعناه عنه ، وهو غير جائز . وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى ، فليس نصًّا في الدليل . وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، ويتحصَّل من قول الناظم :

٦٩٩ـ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيْهِمَا أو مُتَخَالِفَيْنِ

تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال : فإنه يكون ماضيَ اللفظ ، أو مضارعًا عاريًا من « لَم » أو مصحوبًا بها ، والجزاء كذلك . وإذا ضربت ثلاثًا في ثلاث ، بلغت تسعًا ، منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقًا ، وواحدة مختلف فيها ، وهي أن يكون الشرط مضارعًا والجزاءُ ماضيًا عاريًا من « لَم » ، كما في الحديث والآية .

(١) معاني القرآن ٢/٢٧٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم ٣٥ ، وأعاده في الصوم برقم ١٨٠٢ ، ١٩٠١ .

(٣) شرح التسهيل ٤/٩١ – ٩٢ .

(ورفعُ الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ « لَمْ » قويٌّ ، كقوله)

وهو زهير يمدح هرم بن سنان : [من البسيط]

٨٤٧ــ **(وَإِن أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَــومَ مَسْــأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَــرِمُ)**

[١٧٤/أ] يرفع يقول . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٠٠ــ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُــكَ الْجَزَا حَسَــنْ ....

والذي حسَّن ذلك أن الأداة لَمَّا لَمْ تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيًا مع قربه ، فلا تعمل في الجواب مع بُعده . المراد بالخليل هنا : الفقير الْمُخْتَلّ الحال ، وليس المراد به الصَّديق . والمسألة ، مصدر سأل ، يقال : سَأَلَهُ سُؤالاً ومسألة . ويروى مَسْغَبَة ، مكان مسألة . وعلى هذا أنشده الجوهري[1] . والمسغبة : المجاعة . والحرم ، بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ، مصدر كالحرمان ، ومعناه : المنع . وهو مبتدأ حذف خبره ، أي : لا غائب مالي ولا عندي حرمان . على أحد الاحتمالات . **(ونحو : إن لَم تقمْ أقومُ)** برفع أقوم ، لأن مجزوم « لَم » لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي . **(ورفع الجواب في غير ذلك ضعيــف)** . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٠٠ــ .... وَرَفْعُــهُ بَعْــدَ مُضَــارِعٍ وَهَــنْ

(كقوله) ، وهو أبو ذؤيب الهذلي : [من الطويل]

٨٤٨ ــ فَقُلْتُ تَحَمَّـلْ فَـوْقَ طَوْقِـكَ إنَّـها مُطَبَّعَةٌ **(مَنْ يَأْتِهَا لا يُضِيْرُهَــا)**

٨٤٧- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣ ، والإنصاف ٦٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ٤٨/٩،٧٠ ، والدرر ١٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٩ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٥٧/٨ ، والكتاب ٦٦/٣ ، ومغني اللبيب ٤٢٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٤ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والكامل ص ١٧٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٧/٤ .

(١) أنشده الجوهري في الصحاح كرواية أوضح المسالك ، ولعل ما ذكره الأزهري ورد في نسخة أخرى من الصحاح .

٨٤٨- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥٢/٩ ، ٥٧ ، ٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٩٣/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٣٠٨/١ ، والشعر والشعراء ٦٥٩/٢ ، والكتاب ٧٠/٣، ولسان العرب ٤٩٥/٤ (ضير) ، ٢٣٣/٨ (طبع) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، والمقتضب ٧٢/٢ .
يصف قرية كثيرة الطعام ، مَن امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها شيئًا . والطوق : الطاقة . والمطبعة : المملوءة طعامًا ويقصد القربة .

برفع « يضيرها » . (وعليه قراءة **طلحة بن سليمان**) في الشواذ : (﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ** ﴾) [النساء/٧٨] برفع « يدرككم »[1] . ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط ، فكان القياس عملها في الجواب . وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير ، أو إضمار الفاء ، والأول عنده أولَى إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور . كقوله : [من الرجز]

٨٤٩ ـ .... إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

والمبرد يقطع بتقدير[2] الفاء فيهما[3] . لأن ما يحل مَحَلاً يمكن أن يكون له ، لا ينوي به غيره . وهذان التخريجان ضعيفان ، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل [١٧٤/ب] وخلاف فرض المسألة ، لأن الغرض أنه الجواب . وإضمار الفاء مع غير القول مختصٌّ بالضرورة .

---

(١) الرسم المصحفي ﴿ يدرككُم ﴾ بالجزم . وانظر قراءة طلحة بن سليمان في البحر المحيط ٢٩٩/٣ ، والمحتسب ص ١٩٣ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، ومغني اللبيب ١٢٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠٩/٤ ، والدرر ١٩٠/٢ .

٨٤٩- قبل البيت الشاهد : (يا أقرع بن حابس يا أقرعُ) ، وهو لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٢٠/٨ ، ٢٣ ، ٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١٢١/١ ، وديوان الأدب ٤٣٥/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، ورصف المباني ص ١٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، وعمدة الحفاظ (صرع) ، والكامل ص ١٧٥ ، ومغني اللبيب ٥٥٣/٢ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ٧٢/١ .

(٢) في « ب » : (بتقديم) .

(٣) انظر الكامل ص ١٧٥ ، والمقتضب ٧٢/٢ .

(فصـــــــــــــل)

يشترط في الشرط ستة أمور :

أحدها : أن يكون فعلاً غير ماضي[١] المعنى فلا يجوز : إن قام زيدٌ أمسِ قمتُ . وأما قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة/١١٦] ، فالمعنى : إن ثبت أني كنت قلته .

والثاني : أن لا يكون طلبًا ، فلا يجوز : إنْ قم ، و : إن لا تقم .

والثالث : أن لا يكون جامدًا ، فلا يجوز : إن عسى ، ولا : إن ليس .

والرابع : أن لا يكون مقرونًا بحرف تنفيس[٢] ، فلا يجوز : إن سوف يقم .

والخامس : أن لا يكون مقرونًا بـ « قد » ، فلا يجوز : إن قد قام ، ولا : إن قد يقم .

والسادس : أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي غير « لَم ، ولا » ، فلا يجوز : إن لَمَّا تقم[٣] ، ولا : إن لن تقم[٤] .

إذا تَمَهَّد ذلك فتقول[٥] : كل جواب يصلح[٦] جعله شرطًا بأن يكون[٧] ماضي اللفظ دون المعنى ، مجردًا من « قد » وغيرها ، أو مضارعًا مجردًا ، أو منفيًا بـ « لَم ، أو لا » ، فالأكثر خلوّه من الفاء ، ويجوز اقترانه بها ، ويبقى الماضي على حاله ويُرفع المضارع ، نحو : ﴿ وَمَنْ جَاءَ [٢٥٠] بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُم في النَّار ﴾ [النمل/٩٠] ، ونحو ﴿ فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ ﴾ [الجن/١٣] ، قاله الشارح[٨] . وقال غيره : إذا رُفع المضارع فالجواب جملة اسْمية . والتقدير : فهو لا يخاف[٩] .

---

(١) في « ب » : (ماض) .

(٢) في « ب » : (التنفيس) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (يقم) .

(٤) في « أ » : (تقوم) ، والوجه حذف واوه للجزم ، وفي « ط » : (يقوم) .

(٥) في « ب » : (فنقول) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (ويصح) .

(٧) في « ب » ، « ط » : (كان) .

(٨) شرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٩) بعده في « ط » : (قال المرادي : وهذا هو التحقيق . اهـ بمعناه) .

(**وكل جواب يمتنع جعله شرطًا**) لخلوّه عما شُرِطَ ، (**فإن الفاء تجب فيه**) لتربطه بشرطه ، لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وليس على تقدير [الظهور][1] . وخُصَّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء معنى . (**وذلك**) من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل . كما أن الجزاء يتعقَّب على الشرط كذلك .

والممتنع جعله شرطًا ، (**الجملة الاسمية ، نحو** : ﴿ **وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ على كُلِّ [١٧٥/أ] شَيْءٍ قَدِيْرٌ** ﴾) [الأنعام/١٧] فـ « هو » مبتدأ و« قدير » خبره . و« على كل شيء » تتعلق بـ « قدير » . فإن قلت : « قدير » صفة مشبهة فكيف تقدَّم معمولها عليها . قلت : قد مضى ؛ في بابها ؛ أن عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل ، وذلك لا يمنع التقديم .

والْجملة الطلبية نحو : ﴿ إنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُوْنِي ﴾ [آل عمران/٣١] ، وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ، ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض[2] والتمنّي والترجي . ولا نطيل بأمثلتها ، فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بألف شاهد .

وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد ، وقد اجتمعتا[3] في قوله تعالى : ﴿ وَإن يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِن بَعْدِهِ ﴾ [آل عمران/١٦٠] فجملة : « من ذا الذي ينصركم » اسمية ، لأن صدرها اسم وهو « من » ، وطلبية لأن « من » فيها استفهامية ، وهي مبتدأ ، و« ذا » اسم إشارة خبرها ، و« الذي » : نعت له أو بيان ، ويحتمل أن تكون « ذا » ملغاة ، والخبر الموصول والجملة جواب الشرط .

(**والتي فعلها**) ماضي المعنى ، نحو : ﴿ إنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف/٢٦] قاله الموضح في شرح الشذور[4] . وقال الشاطبي[5] : هو على إضمار « قد » ، أي : فقد صدقت .

(**والتي فعلها جامد ، نحو** : ﴿ **إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا** ﴾ [الكهف/٣٩] ، ﴿ **فَعَسَى رَبِّي**) أنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴾ [الكهف/٤٠] . (**أو مقرون بـ « قد » ، نحو** :

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (التخصيص) .

(٣) في « أ » : (احتمعا) .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٤١ .

(٥) انظر شرح المرادي ٤/٢٥٠ .

﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ) لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف/٧٧] . (أو تنفيس نحو) : ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُم فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ [الطلاق/٦] ، (﴿ وَإِنْ خِفْتُم عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ ﴾ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [التوبة/٢٨] . (أو « لن » ، نحو : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه ﴾ [آل عمران/١١٥] . أو « ما » ، نحو : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾) . [يونس/٧٢] أو« إن » ، نحو : إن يقم فإنْ أقوم .

والحاصل أن الفاء [١٧٥/ب] تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطًا . إما لذاتها أو لِمَا اقترن بها من نفي أو إثبات . فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية ، والجملة التي فعلها جامد . والثاني ثلاثة أنواع أيضًا : « ما ، ولن ، وإن » النافيات . والثالث ثلاثة أنواع أيضًا : « قد » لفظًا أو تقديرًا ، و« السين ، وسوف » .

(وقد تحذف) الفاء في النَّدْرَةِ كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لَمَّا سأله عن اللُّقَطَة : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبها وَإِلاَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا » . أخرجه البخاري[١] . أو (في الضرورة ، كقوله) ، وهو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنه[٢] : [من البسيط]

٨٥٠ ــ (مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا) وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

أراد : فاللهُ يشكرها .

وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقًا ، وزعم أن الرواية[٣] :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره ....

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم ٢٢٩٤ .

(٢) في « ط » : (عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما) .

٨٥٠- البيت لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، ولسان العرب ٤٧/١١ (بجل) ، والمقتضب ٧٢/٢ ، ومغني اللبيب ٥٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٣١ ، ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩ ، ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ، ولحسان بن ثابت في الدرر ١٨٧/٢ ، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٧، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، وخزانة الأدب ٤٠/٩، ٣٥٧/١١،٧٧ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، ٢٦٥، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١ ، وشرح المفصل ٢/٩ ، ٣ ، والكتاب ١١٤/٣ ، والمحتسب ١٩٣/١، والمقرب ٢٧٦/١ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وهمع الهوامع ٦٠/٢ . ويروى (سيان) مكان (مثلان) .

(٣) المقتضب ٧٢/٢ .

ويردُّ بالحديث المتقدم . (و) بنحو (قوله) : [من الطويل]

٨٥١ ــ (وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصِّبَا سَيُلْفَى عَلى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا)

أراد : فسيلفَى ، بالفاء[1] ، أي : سيوجد ، من ألفى بمعنى وَجَدَ .

وإلى الربط[2] بالفاء أشار الناظم بقوله :

٧٠١ــ وَاقْرِنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لإِنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

[٢٥١] (ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء) في الربط ، لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يُبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ، (إن كانت الأداة) الجازمة (إن) لأنها أم باب الجوازم الشرطية ، أو كانت الأداة غير الجازمة « إذا » الشرطية لأنها تشبه « إن » في كونها أم باب الشروط غير الجازمة[3] ، (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة ، (غير طلبية) وغير مقرونة بـ « إن » التوكيدية ، (نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إذا هُم يَقْنَطُون ﴾) [الروم/٣٦] [١٧٦/أ] ، فجملة : هم يقنطون : جواب « إن » والرابط « إذا » الفجائية ، ونحو : ﴿ إِذَا دَعَاكُم دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إذا أَنْتُم تَخْرُجُون ﴾ [الروم/٢٥] فـ « أنتم تخرجون » : جواب « إذا » الشرطية مرتبطة بإذا الفجائية . وقد يجمع بين الفاء و« إذا » الفجائية تأكيدًا ، خلافًا لمن منع ذلك[4] . قال الله تعالى : ﴿ فَإِذا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنبياء/٩٧] . قال الزمخشري[5] : إذا [هذه][6] هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادَّةً مَسَدَّ الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل : إذا هي شاخصة ، أو فهي شاخصة ، كان سديدًا . انتهى . وإلى خَلَفِ « إذا » الفجائية للفاء ، أشار الناظم بقوله :

٧٠٢ــ وَتَخْلُفُ الفَاءَ إذَا الْمُفَاجَأه . . . .

٨٥١- البيت بلانسبة في أوضح المسالك ٢١١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٩ ، وشرح الأشموني ٥٨٨/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ .

(١) في « ب » : (فسيلقى) ؛ بالقاف .

(٢) في « أ » ، « ب » : (الرابط) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الجوازم) .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٦/٢ ، والارتشاف ٥٥٣/٢ .

(٥) الكشاف ٥٨٤/٢ .

(٦) سقطت من « أ » .

(فصـــــــــــل)

(وإذا انقضت الجملتان) ، جملة الشرط وجملة الجواب ، (ثُم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو ، فَلَكَ جزمُه بالعطف) على لفظ الجواب ، إن كان مضارعًا مجزومًا، وعلى محله إن كان ماضيًا أو جملة ، (ورفعه على الاستئناف ، ونصبه بـ « أن » مضمرة وجوبًا) ، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ، (وهو قليل[١]) .

(قرأ عاصم وابن عامر ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾) [البقرة/٢٨٤] ؛ بالرفع) على الاستئناف[٢] ، (وباقيهم ؛ بالجزم[٣]) ؛ عطفًا على لفظ : ﴿ يُحَاسِبْكُم ﴾ [البقرة / ٢٨٤] . (و) قرأ (ابن عباس) ، وأبو حَيْوَة ، والأعرج ، في غير السبع ؛ (بالنصب) بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد الفاء[٤] ، (وقرئ بهن) ؛ أي بالرفع والنصب والجزم ؛ (أيضًا في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾) [الأعراف/١٨٦] ؛ بالرفع على الاستئناف ، وبه قرأ أبو عمرو وعاصم ، مع الياء[٢] ، والباقون ، مع النون[٥] ، والجزم بالعطف على محل جملة : « فلا هادي له » ، وبه قرأ الكسائي [١٧٦/ب] وحمزة ، مع الياء[٦] ، والنصب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد الواو ، ولَم أقف على من قرأ به . وإلى ذلك أشار

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥١ ، والكتاب ٨٩/٣ - ٩٠ .

(٢) كما في الرسم المصحفي .

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي والأعمش . انظر البحر المحيط ٣٦٠/٢ ، والإملاء للعكبري ٧١/١ .

(٤) انظر البحر المحيط ٣٦٠/٢ ، والإملاء للعكبري ٧١/١ .

(٥) أي : (نَذَرُهُم) وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر . انظر النشر ٢٧٣/٢، والكشاف ١٠٦/٢ .

(٦) أي : (يَذَرْهُم) ، وقرأها مع الكسائي وحمزة : ابن مصرف والأعمش وخلف . انظر النشر ٢٧٣/٢، والكشاف ١٠٦/٢ .

الناظم بقوله :

٧٠٣ـ وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَـزَا إنْ يَقْـتَرِنْ   بالفَـا أو الـوَاو بتَثْلِيْـثٍ قَمِـنْ

(وإذا توسَّط الْمضارع الْمقرون بالفاء أو بالواو بين الْجملتين) ،جملة الشرط وجملة الجواب ، (فالوجه الْجزم) بالعطف على الشرط الْمجزوم لفظًا أو مَحَـلاً ، ويجوز النصب بأن مضمره وجوبًا بعد الفاء أو الواو . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٠٤ـ وَجَـزْمٌ أوْ نَصْـبٌ لِفِعْـلٍ إثْـرَ فَـا   أوْ وَاوٍ انْ بالْجُمْلَتَيْـنِ اكْتَنَفَـا

وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب . قال سيبويه[١] : سألت الخليل عن قولك : إن تأتني فتحدِّثني ، أو وتحدثني ، أحَدِّثك ، بالنصب ، فقال : هذا يجوز والجزم الوجه . وجاء النصب مصرَّحًا به ، (كقوله) : [من الطويل]

٨٥٢ ـ(وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ)   وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أقَام وَلاَ هَضْمَـا

الرواية بنصب : يخضع ، ولا يصح الوزن إلا به ، والهضم ؛ بالضاد المعجمة ؛ من قولهم : هَضَمَ أخاه : إذا لم ينصفه ويوفه [٢٥٢] حقه . وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه ، اقتباسًا من قوله تعالى : ﴿ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا ﴾ [طـه/١١٢] . والنصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخر ، لأن العطف فيها على فعل الشرط ، وفعل الشرط غير واجب فكان قريبًا من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها . قاله الشاطبي .

ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا (ثم) مجرى الفاء والواو ، فيقولون : إن تأتني ثم تحدثني أكرمك . بنصب تحدثني . احتجوا بقراءة بعضهم : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أجْرُهُ على اللهِ ﴾ [النساء/١٠٠] ، بنصب يدركه [١٧٧/أ] وهي قراءة قتادة والجرَّاح[٢] ، وقد قرئ بالرفع ، وهي قراءة طلحة بن سليمان ، وإبراهيم النخعي[٢] ، والجزم قراءة الجماعة[٣] ، وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكمًا لندورها .

---

(١) الكتاب ٨٨/٣ ، ونقله ابن الناظم في شرحه ص ٥٠٠ .

٨٥٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣، وشرح شواهد المغني ٤٠١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦١ ، ومغني اللبيب ٥٦٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٤ .

(٢) انظر البحر المحيط ٣٣٧/٣ ، والكشاف ٢٩٤/١ ، والمحتسب ١٩٥/١ .

(٣) كما في الرسم المصحفي .

(فصـــــــــــــــل)

(**يجوز حذف ما عُلم من شرط إن كانت الأداة : إن**) حال كونها (**مقرونة بـ : لا**) النافية (**كقوله**) ، وهو الأحوص يخاطب مطرًا ، وكان مطر[1] ذميم الخلقة وتحته امرأة جميلة : [من الوافر]

٨٥٣ ــ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ (**وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ**)

فحذف الشرط لدلالة قوله « فطلقها » عليه ، وأبقى جوابه ، (**أي**[2] : **وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ**) .

وقد يتخلَّف واحد من « إن » والاقتران بـ « لا » ، وقد يتخلفان معًا .

فالأول ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف[3] عن العرب : « من سلَّم عليك فسلِّم عليه ، ومن لا فلا تعبأ به . أي : ومن لا يسلِّم عليك فلا تعبأ به » . قال الشاطبي : وهذا نص في الجواز .

والثاني : نحو : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾ [النساء/١٢٨] فحذف الشرط مع انتفاء اقتران « إن » بـ « لا » .

والثالث كقوله : [من الطويل]

٨٥٤ ــ مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بظِنَّةِ عَامِرٍ وَلَم ينجُ إلاَّ في الصَّفَادِ يَزِيدُ

(١) سقط من « ب » : (وكان مطر) .

٨٥٣- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ، والدرر ١٩١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٣٦ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٦١/٢ ، والإنصاف ٧٢/١ ، وأوضح المسالك ٢١٥/٤ ، ورصف المباني ص ١٠٦، وشرح ابن الناظم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣ ، وشرح التسهيل ٨٠/٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٩ ، ولسان العرب ٤٦٩/١٥ (إما لا) ، ومغني اللبيب ٦٤٧/٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، وهمع الهوامع ٦٢/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الإنصاف ٧٢/١ .

٨٥٤- البيت بلا نسبة في الدرر ١٩٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤ ، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

أي : متى تثقفوا تُؤْخذوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين . والقسر : القهر . والظِّنَّة ؛ بكسر المشالة : التُّهَمَة . والصفاد ؛ بكسر المهملة : ما يوثق به الأسير من قيد وغيره[1] .

(و) يجوز حذف (**ما علم من جواب**) شرطه ماض ، (**نحو**) : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُم (**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا** ﴾ **الآية**) ، وتمامها ﴿ فِي الأَرْضِ أو سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾ [الأنعام/٣٥] ، فإن استطعت : شرط حُذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل . والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول . والمعنى : إن استطعت منفذًا تحت [١٧٧/ب] الأرض تنفذ فيه ، فتطلع لهم بآية ، أو سلمًا تصعد به إلى السماء ، فتنزل منها بآية ، فافعل .

ويجوز حذف الشرط والجزاء معًا وإبقاء الأداة . كقول النمر بن تولب : [من المتقارب]

٨٥٥ ــ فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

أي : أينما يذهب[2] تصادفه .

وقد اجتمع حذف جواب[2] وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اسْتَمْتَعْ بهَا »[3] . فحذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط ، والتقدير : فإن جاء صاحبها فردَّها إليه[4] ، وإن لم يجيء فاستمتع بها .

(**ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مِمَّا هو جواب في المعنى**) ولا يصح جعله جوابًا صناعةً ، إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء ، (**نَحو : أنتَ ظَالِمٌ إنْ فعلْتَ**) ، أي : فأنت ظالم ، وإما لكونه جملة منفية [٢٥٣] بـ « لَم »[5] ، مقرونة بالفاء ، نحو قوله : [من الطويل]

٨٥٦ ــ فَلَم أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا ....

(١) ورد هذا الشرح بتمامه في الدرر ١٩٢/٢ .

٨٥٥- البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٨ ، وأدب الكاتب ص ٢١٤ ، والاقتضاب ص ٥٥٧ ، والمعاني الكبير ص ١٢٦٤ ، والمقاصد النحوية ٥٧٥/١ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم ٢٢٩٤ ، وتقدم ص ٤٠٦ .

(٤) سقط من « ب » : (فردها إليه) .

(٥) في « ط » : (بل) مكان (بـ لَم) .

٨٥٦- تمام البيت : (فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غسٌ ولا بِمغمَّرِ) ===

وإما لكونه مضارعًا مرفوعًا لزومًا ، نحو : أقومُ إن قمتَ ، والجواب في ذلك كله محذوف وجوبًا لدلالة المتقدم عليه ، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين[1] ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ، ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل الثاني للأداة ماضيًا ، كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ، ولأن المتقدم لا يصلح كونه جوابًا .

أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء ، وأما الفعلية المجزوم فعلها بـ « لَم » المقترنه بالفاء ، فلأن الجواب المنفي بـ « لَم » لا تدخل عليه الفاء . وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابًا .

وذهب الكوفيون[1] ، والمبرد[2] ، وأبو زيد[3] ، إلى أنه لا حذف ، والمتقدم هو الجواب .

وأجابوا عن الأول بأن الفاء [١٧٨/أ] إنَّمَا لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر ، ولأنها خلفٌ عن العمل ولا عمل مع التقديم .

وعن الثاني : بأن الفاء قد تدخل على المنفي بـ « لَم »[4] . أجاز الزمخشري في : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوْهُمْ ﴾ الآية [الأنفال/١٧] ، أن يكون التقدير : « إن افتخرتم بقتلهم ، فلم تقتلوهم »[5] .

وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرًا . وجميع ذلك ضعيف .

والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابًا أن المتكلم أخبَر جازمًا ، ثم بدا له التعليق ، فهو كالتخصيص بعد التعميم ، بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط . فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه ، فيكون جوابًا في الصناعة والمعنى . وإلى حذف الجواب وبقاء الشرط[6] وعكسه ، أشار الناظم بقوله :

=== وهو لزهير بن مسعود في لسان العرب ١٥٤/٦ (غسس) ، ونوادر أبي زيد ص ٧٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٢٦/٢ ، وجمهرة اللغة ص ١٣٣ ، والخصائص ٣٨٨/٢ ، وكتاب العين ٤١٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦١١/٣ .

(١) انظر الإنصاف ٦٢٣/٢ ، المسألة رقم ٨٧ .

(٢) المقتضب ٦٦/٢ .

(٣) نوادر أبي زيد ص ٢٨٣ .

(٤) الإنصاف ٦٢٧/٢ .

(٥) الكشاف ١١٩/٢ .

(٦) في « ط » : (إبقاء) .

٧٠٥ــ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِـمْ وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُـهِمْ

(أو) كان الدال على جواب الشرط (**ما تأخَّر عن**[1] **جواب قسَم سـابقٍ**) عليه ، أي على الشرط ، (**نحو** : ﴿ **وَلَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ** ﴾) ؛ الآية ؛ وتمامها : ﴿ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [الإسراء/٨٨] فجملة « لا يأتون » : جواب قسم سابق على الشرط ، وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في « لئن » لأنها موطئة لقسم قبلها ، وجواب الشرط محذوف [وجوبًا][2] استغناء عنه بجواب القسم . (**كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه ، نحو : إنْ تَقُمْ ؛ واللهِ ؛ أقم**) ، فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو : أقم .

والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم ، استُغنِيَ بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم . وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٧٠٦ــ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر ، (**وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافًا لابن مالك**) في التسهيل[3] والكافية[4] ، وخالف ذلك في النظم فقال :

٧٠٧ــ وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ

(**نحو : زيدٌ ؛ واللهِ ؛ إن يقم أقم**) . وجاز جعل الجواب للقسم [١٧٨/ب] لتقدّمه ، نحو : زيدٌ ؛ والله ؛ إن يقم لأقومَنَّ . والأرجح مراعاة الشرط تقدَّم أو تأخَّر . كما ذكره ابن عصفور[5] وغيره[6] ، وجرى عليه الناظم في الخلاصة .

وإنَّمَا رُجِّح الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر ، لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها ؛ بخلاف القسم ، فإنه مسوق لمجرد التوكيد .

والمراد بذي خبر : ما يطلب خبرًا ، من مبتدأ أو اسم كان ونحوه ، (**ولا يجوز**) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ، (**إن لَم يتقدمهما**) ذو خبر ، فلا يجوز : والله ،

---

(١) في « أ » ، « ط » : (من) .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) التسهيل ص ١٥٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣ .

(٥) المقرب ٢٠٨/١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/٢ .

إن قامَ زيدٌ أقم . (**خلافًا له**) أي لابن مالك ؛ في قوله في[1] [٢٥٤] النظم :

٧٠٨ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

(**و**) خلافًا (**للفراء**) في إجازته ذلك[2] .

وأما ما استدلا به ، (**و**) هو (**قوله**) : [من الطويل]

٨٥٧ ـ (**لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتُهُ اليَومَ صَادِقًا أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا**)

وَأَرْكَبْ حِمَارًا بَينَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرَى شَمالِيَا

فهو عند البصريين (**ضرورة ، أو اللام**) من « لئن » (**زائدة**) ، لا موطّئة للقسم . وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية .

(**وحيث حذف الجواب**) جوازًا أو وجوبًا ، (**اشترط في غير ضرورة مضيّ الشرط**) ، لفظًا أو معنًى ، كما مثّلنا ، (**فلا يجوز : أنتَ ظالِمٌ إنْ تَفْعَلْ ، ولا : واللهِ ، إنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ**) ، لكون الشرط مضارعًا غير منفي بـ « لَمْ » ، عند البصريين والفراء ، وأجازه بقية الكوفيون قياسًا . واحترز بقوله : « في غير الضرورة » عما جاء في الشعر ، كقوله : [من الطويل]

٨٥٨ ـ لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُم لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ

فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بـ « لم » . وإذا دخل شرط على شرط ، فتارة يكون بعطف [١٧٩/أ] ، وتارة يكون بغيره . فإن كان بعطف ، فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه[3] ، وفصل غيره فقال : إن كان العطف بالواو ، فالجواب لهما لأن الواو للجمع ، نحو : إن تأتيني وإن تحسين إلي ، أحسنْ إليك .

(١) في « ط » : (قول) مكان (قوله في) .

(٢) معاني القرآن ٦٦/١ .

٨٥٧- البيتان لامرأة من عقيل في خزانة الأدب ٣٢٨/١١، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٦، والدرر ١٢٢/٢ - ١٢٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٥٠٣ ، ولسان العرب ١٦٤/١٢ (ختم) ، وتاج العروس (ختم) ، والبيت الأول في شرح شواهد المغني ٦١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٤ ، وأوضح المسالك ٢١٩/٤ ، وشرح الأشموني ٥٩٥/٣ ، ومغني اللبيب ٢٣٦/١ ، وهمع الهوامع ٤٣/٢ .

٨٥٨- البيت للكميت بن معروف في معاني القرآن للفراء ٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، وديوان الكميت ص ١٧٢ ، وخزانة الأدب ٦٨/١٠ ، ٧٠ ، ٣٣١/١١ ، ٣٥١ ، ٤٢٩ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٤٤١ ، وشرح الأشموني ٤٩٦/٢ ، ٥٩٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٢٧/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦١٤/٣ .

وإن كان العطف بـ « أو » ، فالجواب لأحدهما ، لأن « أو » لأحد الشيئين ، نحو : إن جاء زيد أو إن جاءت هند ، فأكرمْه ، أو فأكرمْهُما ، وإن كان العطف بـ « الفاء » ، فالجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب للأول ، وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما ، والشرط الثاني مقيّد للأول ، كتقييده بحال واقعة موقعه ، كقوله : [من البسيط]

٨٥٩ ــ إنْ تَسْتَغِيثُوا بنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجدُوا ... مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ

فتجدوا ، جواب : إن تستغيثوا وإن تذعروا ، بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا .

وإذا دخل الاستفهام على الشرط ، فعن يونس(١) أن الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط ، قياسًا على مسألة تقدم القسم على الشرط ، نحو : أإنْ قامَ زيدٌ تقومْ .

٨٥٩- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٧ ، وخزانة الأدب ٣٥٨/١١ ، والدرر ١٩٣/٢ ، وشرح الأشموني ٥٩٦/٣ ، ومغني اللبيب ٦١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٥٢/٤ ، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

(١) انظر الكتاب ٨٣/٣ ، ورده سيبويه بقوله : (وهذا قبيح يكره في الجزاء ، وإن كان في الاستفهام) .

(فصـــــل في) أوجه (لو)

(لـ « لو » ثلاثة أوجه) وضعفها ، فتكون ستة :

(أحدها : أن تكون مصدرية ، فترادف : أن) المصدرية في المعنَى والسبك ، إلا أنها لا تنصب . (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد « وَدَّ » نحو : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾) [القلم/٩] أي : الإدهان ، (أو) بعد (يَوَدُّ ، نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ﴾) [البقرة/٩٦] أي : التعمير . (ومن القليل قول قُتَيْلَة) ، مصغَّر قَتْلَة ، بالقاف والتاء المثناة فوق ، بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبي ﷺ حين قتل أباها النضر ، صَبْرًا ، بالصفراء ، بعد أن انصرف [١٧٩/ب] من غزوة بدر : [من الكامل]

٨٦٠ ــ (مَا كَانَ ضَرَّكَ لَو مَنَنْتَ وَرُبَّمَا   مَنَّ الفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ)

أي : ما كان ضرَّك مَنُّكَ .

وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم ، أباها ، أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ، ويقول : محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود ، وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة ، يريد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم . [٢٥٥] فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت ، وهو من جملة[1] أبيات أنشدتها بين يديه ، قال[2] : « لو سَمِعْتُهُ قَبْلَ قَتْلِهِ مَا قَتَلْتُهُ ، وَلَعَفَوْتُ عَنْهُ » . ثم قال : « لا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هذا صَبْرًا » .

٨٦٠– البيت لقتيلة بنت النضر في الأغاني ١٩/١ ، وبلاغات النساء ص ٢٣٥ ، ومعجم البلدان (أثيل) ، وحماسة البحتري ص ٢٧٦ ، والجنى الداني ص ٢٨٨ ، وخزانة الأدب ٢٣٩/١١ ، والدرر ١٤٠/١ ، وشرح الأشموني ٥٩٨/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٨/٢ ، ولسان العرب ٤٥٠/٧ (غيظ) ، ٧٠/١٠ (حنق) ، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٣/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٣٨ ، ومغني اللبيب ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٨١/١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « أ » : (فقال) .

والمَغِيْظُ ، بفتح الميم : اسم مفعول من غاظه يغيظه ، بالغين والظاء المعجمتين ، وفي القاموس : الغيظ : الغضب أو شدته أو سَوْرَةُ أوَّلِهِ . والمحنق ، بضم الميم وفتح النون : اسم مفعول من أحْنَقَهُ ، بالحاء المهملة ، إذا أغاظه ، فهو توكيد للمغيظ .

و« لو » المصدرية لا جواب لها ، وممن ذهب إلى مصدرية « لو » الفراء ، وأبو علي [الفارسي][(١)] ، وأبو البقاء ، والتبريزي ، وابن مالك[(٢)] . وذهب الأكثرون إلى المنع ، ويدَّعون أن « لو » في نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة/٩٦] شرطية ، وأن مفعول « يود » وجواب « لو » محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير ، لو يعمّر ألف سنة لسرَّه ذلك . قال في المغني[(٣)] : ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوْا ﴾ [القلم/٩] [(٤)]بحذف النون ، فعطف : يدهنوا ؛ بالنصب ؛ على : تدهن ، لما كان معناه : أن تُدْهِنَ[(٤)] . ويُشْكِل عليهم دخولها على « أن » في نحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوْءٍ تَوَدُّ لَو أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران/٣٠] ، وجوابه : أنَّ لو إنَّما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد [١٨٠/أ] « لو » ، تقديره : يودّ لو ثبت أن بينها . انتهى .

(و) « لو » المصدرية (**إذا وليها**) الفعل (**الماضي بقي على مضيِّه** ، **أو**) الفعل (**المضارع ، تخلَّص للاستقبال ، كما** [**أنَّ**][(٥)] « **أن** » **المصدرية كذلك**) .

(و) الوجه (**الثاني**) من أوجه « لو » : (**أن تكون للتعليق**) ، أي : لتعليق[(٦)] الجواب على الشرط (**في المستقبل** ، **فترادف** : **إن**) الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأفصح ، (**كقوله**) ، وهو قيس بن الملوح ، مجنون ليلى : [من الطويل]

٨٦١ ــ (**وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا**) وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

(١) إضافة من « ط » .
(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤ .
(٣) مغني اللبيب ٢٦٥/١ .
(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٥) إضافة من « ط » ، « ب » .
(٦) في « أ » : (لتعلق) .

٨٦١- البيتان لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣ ، وهما للمجنون في ديوانه ص ٣٩ ، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٤ ، وشرح الأشموني ٦٠٠/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦١/١ .

[٢٥٦] فـ « لو تلتقي » : شرط ، و« لظلَّ » : جوابه ، و« الأصداء » ، بالمد : جمع صدى ، بالقصر : وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها ، و« الصدى » أيضًا : ذكَر البوم . و« الرمس » : القبر أو ترابه . والأول عن القاموس[١]، والثاني عن الصحاح[٢]. و« السبسب » بمهملتين وموحدتين : المفازة . و« الرمة » بكسر الراء [وتشديد الميم][٣] : العظام البالية . و« يهش » : يرتاح ، من هَشِشْتُ ، بكسر العين . قال في الصحاح[٤] : هَشِشْتُ لفلان ، بالكسر ، أهَشُّ هَشَاشَةً ، إذا ارتَحْتُ له . انتهى . و« الطرب » : خفَّة لسُرور ، و« لصوت » بكسر اللام ، متعلق بـ « يهش » ، ومتعلق بـ « طرب » محذوف مماثل لمتعلق يهش ، والتقدير : يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له .

(**وإذا**) كانت « لو » للتعليق في المستقبل و(**وليها**) فعل (**ماض**) لفظًا ، (**أُوِّل**) بالفعل المستقبل معنى ، كما أن [إن][٥] كذلك (**نحو ﴿ وَلْيَخْشَ الذينَ لو تَرَكُوا**) مِنْ خَلْفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَليهم ﴾ [النساء/٩] أي : إن شارفوا أن يتركوا . وإنَّما أول الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء ، وإنَّما يتوجه إليهم قبل [١٨٠/ب] الترك لأنهم بعده أموات . قاله في المغني[٦] . وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب ، وتبعه ابن الناظم ، مجيء « لو » للتعليق في المستقبل .

قال ابن الحاج : ولهذا لا تقول : لو يقومُ زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ ، كما تقول ذلك مع « إن » . وقال ابن الناظم[٧] : وعندي أن « لو » لا تكون لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به من قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الذين لو تَرَكُوا ﴾ [النساء/٩] لا حجة لهم فيه لصحة حمله على المضي . انتهى . وردَّ عليه الموضح في المغني بآيات ، ومثال ، وشاهد ، فلينظر منه[٨] .

(**أو**) تلاها (**مضارع تخلّص للاستقبال**) ، كقوله : [من الكامل]

---

(١) القاموس المحيط (صدي) .

(٢) الصحاح (صدي) .

(٣) إضافة من « ب » .

(٤) الصحاح (هشش) .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) مغني اللبيب ١/٢٦١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٠٥ .

(٨) مغني اللبيب ١/٢٦٣ .

٨٦٢ ــ لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إلاَّ مُظْهِرًا خُلُقَ الكِرَامِ وَلَو تَكُونُ عَدِيْمَا

(**كما أنَّ « إن » الشرطية**) كذلك .

الوجه (**الثالث : أن تكون للتعليق**) ، أي لتعليق الجواب على الشرط (**في**) الزمن (**الماضي ، و**) هذا القسم (**هو أغلب أقسام : لو**) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٠٩ــ لَو حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلْ إيْلاَؤُهُ مُسْتَقْبَلاً لَكِن قُبِلْ

ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية ، أعني : عقد السببية بين الجملتين بعدها[١] .

والثاني : تقييد الشرطية بالزمن الماضي . وبهذا[٢] الوجه وما يذكر بعده فارقت « إنْ » ، فإنَّ « إنْ » لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط بـ « إن » سابق على الشرط بـ « لو » . وذلك لأن الزمن المستقبل سابق[٣] على الزمن الماضي ، ألا ترى أنك تقول : إنْ جئتَنِي غدًا أكرمتُك ، فإذا انقضى الغد ولم تجيء[٤] ، قلت : لو جئتنِي أمس [٢٥٧] أكرمتك . وفي الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف . قال الفخر الرازي : والحق قول الزجاج أن المقدَّم هو المستقبل ، فإذا وجد صار حاضرًا ، [١٨١/أ] فإذا انقضى صار ماضيًا . انتهى .

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب .

والثاني أنها تفيد امتناع الشرط ، وامتناع الجواب جميعًا . وردَّهما في المغني[٥] .

(و) الثالث : (**أنها تقتضي امتناع شرطها دائمًا**) ، مثبتًا كان أو منفيًا ، (**خلافًا للشلوبين . ولا**) تقتضي امتناع (**جوابها ، خلافًا للمعربين**) .

٨٦٢- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥ ، وجواهر الأدب ص ٢٦٧ ، وشرح الأشموني ٦٠٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٦١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٩/٤ .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (ولهذا) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (يجيء) .

(٥) مغني اللبيب ٢٦٠/١ .

(**ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير**) ذلك الشرط ، (**لزم امتناعه**) أيضًا لملازمته له شرعًا أو عقلاً أو عادة ، فالأول (**نحو**) قوله تعالى ؛ في بلعم بن باعوراء[1] : (﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا** ﴾) [الأعراف/١٧٦] فـ « لو » هنا دالَّة على أنَّ مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ، ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيًّا إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيًّا ، لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة . كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي .

(و) الثاني : (**كقولك : لو كانت الشمسُ طالعةً ، كان النهارُ موجودًا**[2]) ، فطلوع الشمس سبب لوجود النهار ، وقد انتفى بدخول « لو » عليه ، فينتفي وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس ، وقد انتفى ، فيكون منفيًّا ، لأن انتفاء السبب المساوي ، يستلزم انتفاء المسبَّب لما بينهما من التلازم العقلي .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء/٢٢] أي : السماوات والأرض ، ففسادهما ، وهو خروجهما عن نظامهما المشاهَد ، مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق [١٨١/ب] العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء ، وعدم الاتفاق عليه[3] ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد الْمُفاد بـ « لو » ، نظرًا إلى الأصل فيها . وإن كان القصد من الآية العكس ، لأنها إنَّمَا سيقت لإثبات الوحدانية ، ونفي التعدد . فوجب أن يقال : إنَّ معناه انتفاء التعدد لانتفاء الفساد ، لما بينهما من التلازم العادي ، وإلا بأن كان لجواب « لو » سبب غير شرطها ، لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ، ثم تارة يكون ثبوته بالأَوْلَى ، نحو : لو كانت الشمس طالعة [بالفعل][4] كان الضوء موجودًا ، فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود النهار ، لاحتمال أن يكون بالسِّراج مثلاً ، فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى .

(**ومنه**) الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه : « **نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ** »[5]) . فإنه لا يلزم من انتفاء : لَم يخف ، انتفاء : لَم يعص ، حتى يكون

---

(١) كان بلعم بن باعوراء يعلم اسم الله الأعظم ، فلما دعى على موسى ﷺ وعلى بني إسرائيل أنساه الله تعالى الاسم . انظر المعارف ص ٤٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٠٤ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) النهاية ٨٨/٢ ، وهو من شواهد مغني اللبيب ٢٥٧/١ .

قد خاف وعصى . لأن انتفاء العصيان له سببان : أحدهما : خوف العقاب ، وهو وظيفة العوام ، والثاني : الإجلال والإعظام ، وهو وظيفة الخواص . والمراد أن صهيبًا رضي الله تعالى عنه من قسم الخواص ، وأنه لو قُدِّر خلوُّه عن الخوف لم يقع منه معصية ، فكيف والخوف حاصل له ؟ .

وإنَّمَا لم تدل « لو » على انتفاء الجواب ههنا ، لأن دلالتها على ذلك إنَّمَا هو من باب مفهوم المخالفة ، [إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ، وفُسِّر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفًا لحكم المذكور إثباتًا أو نفيًا ، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقًا في الحكم المذكور][1] .

وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية ، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف ، فعند الخوف أوْلَى ، وإذا تعارض هذان المفهومان ، قُدِّم مفهوم الموافقة [على عدم المعصية][2] . ومن نسب هذا الأثر [٢٥٨] بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهِمَ[3] ، وإنَّمَا الوارد ما رواه أبو نُعَيْم في الْحِلْيَة[4] ، أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حُذَيْفَة : [١٨٢/أ] « إنَّهُ شَدِيدُ الْحُبِّ للهِ تَعَالَى ، لَوْ كَانَ لا يَخَافُ اللهَ ما عَصَاهُ » . وتارة يكون بالمساوي ، كقوله صلى الله عليه وسلم في دُرَّة بنت أم سَلَمَة : « لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي[5] فِي حِجْرِي ما حَلَّتْ لِي ، إنَّهَا لابْنَة أخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ »[6] . [7]رواه الشيخان . فإنَّ حلَّها له ، عليه الصلاة والسلام ، منتفٍ من وجهين : كونها ربيبته ، وكونها ابنة أخيه من الرضاع[7] ، وهما متساويان في منع الحِلّ .

وتارة يكون بالأدْوَن ، كقولك فيمن عرضت عليك نكاحها : لو انْتَفَتْ أخوّة الرضاع لَمَّا حلَّت من النسب ، فإنَّ حلَّها منتفٍ من وجهين : أخوة الرضاع ، والنسب . إلا أن حُرمة الرضاع أدْوَنُ من حُرمة النسب .

(**وإذا**) كانت « لو » للتعليق في الماضي ، و(**وليها مضارع أُوِّل بالماضي**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(١) إضافة من « ط » .
(٢) إضافة من « ب » .
(٣) في « أ » : (وهن) .
(٤) حلية الأولياء ١٧٧/١ .
(٥) في « أ » : (ابنتي) .
(٦) أخرجه البخاري في النكاح برقم ٤٨١٣ ، ومسلم في الرضاع برقم ١٤٤٩ .
(٧) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

٧١١ــ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلى الْمُضِيِّ ....

(نحو : ﴿ لَوْ يُطِيْعُكُم فِي كَثِيْرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّم ﴾) [الحجرات/٧] أي : لو أطاعكم لعنتُّم .

(**وتختص** « **لو** » **مطلقًا**) ، شرطية كانت أو مصدرية ، (**بالفعل**) على الأصح ، والناظم اقتصر على الشرطية فقال :

٧١٠ــ وَهِيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَإِنْ ....

(**ويجوز أن يليها قليلاً**[1] **اسم**) مرفوع ، (**معمول لفعل محذوف**) وجوبًا ، (**يفسره ما بعده**) ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لـ « كان » محذوفة ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ، ما بعده خبره[2] .

فالأول ، كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما : « لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ »[3] ، (**وكقوله**) ، وهو الغَطَمَّش الضَّبِّي : [من الطويل] [٢٥٩]

٨٦٣ ــ(أَخِلاَّيَ لَو غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُم) عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا على الدَّهْرِ مَعْتَبُ

فـ « غير » فاعل بفعل محذوف يفسره « أصابكم » . والتقدير : لو أصابكم غير الحمام ، وهو بكسر الحاء : الموت . وعتبت : جواب « لو » ، ومعتب ، بفتح الميم والتاء ، مصدر ميمي بمعنى العتاب .

وقولهم في المثل : « لو ذاتُ سِوار لَطَمَتْنِي »[4] ، أخذًا من قول [١٨٢/ب] حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب . وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها ، لتأكل دم فصدها ، فنحرها ، فقيل له في ذلك ، فقال : هذا فصدي ، فلطمته الجارية فقال : « لو ذات سوار لطمتني » . فـ « ذات سوار » فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، والتقدير : لو لطمتني ذات سوار . وذات السوار : الْحُرَّة ، لأنَّ الإماء عند العرب لا يلبس السوار . وجواب « لو » محذوف تقديره : لهان علي ذلك .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « أ » : (خبر) .

(٣) حلية الأولياء ٤٧/١ ، وجواب « لو » محذوف ، تقديره وجهان : - أحدهما : لو قالها غيرك لأدبته . ــ والثاني : لو قالها غيرك لم أتعجب منه وإنما العجب من قولك مع فضلك . انظر حاشية يس ٢٥٨/٢ .

٨٦٣- البيت للغطمش الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٣ ، ١٠٣٦ ، ولسان العرب ٥٧٧/١ (عتب) ، والمقاصد النحوية ٤٦٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٩/٤، وتذكرة النحاة ص ٤٠ ، والجنى الداني ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٦٠١/٣ .

(٤) مجمع الأمثال ١٧٤/٢ ، ٢٠٢ ، وفصل المقال ص ٣٨١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٦٨ ، وجمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ، والمستقصى ٢٩٧/٢ .

والثاني : لو زيدًا رأيتُه أكرمْته .

والثالث : نحو : « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيْدٍ »[1] أي : ولو كان خاتمًا .

والرابع كقوله : [من الرمل]

٨٦٤ ــ لَو بغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقْ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بالْمَاءِ اعْتِصَارِي

فَوَلِيَ « لو » اسم هو في الظاهر مبتدأ ، وشرق : خبره . قيل : وهو مذهب الكوفيين . واختلف البصريون في تخريجه ، فقال الفارسي : « حلقي » : فاعل بفعل محذوف ، وشرق : خبر مبتدأ محذوف ، والأصل : لو شَرِقَ حلقي ، هُو شَرِق . فحذف الفعل أوَّلاً ، والمبتدأ آخرًا ، وخرَّجه غيره على إضمار « كان » الثانية . واسمها وجملة ما بعد « لو » اسمية خبر « كان » .

(و) يَجوز أن يلي « لو » (**كثيرًا : أن**) المشددة الموصولة (**وصلتها ، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾**) [الحجرات / ٥] وموضعهما عند الجميع رفعٌ . ثم اختُلف في رفعه ، (**فقال سيبويه**[2] **، وجمهور البصريين : مبتدأ . ثم قيل : لا خبر له**) لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه . (**وقيل : له خبر محذوف**) ، ثم قيل : يقدَّر مقدَّمًا على المبتدأ ، أي : ولو ثابت صبرهم ، على حدِّ : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ [يس/٤١] .

وقال ابن عصفور : يقدَّر مؤخرًا على الأصل ، أي : ولو صبرهم [١٨٣/أ] ثابتٌ . (**وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعل بِثَبَتَ مقدَّرًا**) ، أي : ولو ثبت صبرهم[3] . والدالّ عليه « أنَّ » فإنها تعطي معنى الثبوت ، [٢٦٠] (**كما قال**) النحاة (**الجميع في**) « أنَّ » الواقعة بعد (**ما**) الموصولة ، من كون « أنَّ » (**وصلتها في**)

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح ، باب السلطان وليّ ، برقم ٤٨٤٢ .

٨٦٤- البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣ ، والأغاني ٤٩/٢ ، وجمهرة اللغة٧٣١ ، والحيوان ١٣٨/٥ ، ٥٩٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٨ ، ١٥/١١ ، ٢٠٣ ، والدرر ١٩٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، والشعر والشعراء ٢٣٥/١ ، واللامات ١٢٨ ، ولسان العرب ٥٨٠/٤ (عصر) ٦١/٧ (غصص) ، ١٧٧/١٠ (شرق) ، والمقاصد النحوية ٤٥٤/٤ ، وكتاب العين ٣٤٢/٤ ، وأساس البلاغة (عصر) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٧٣/٢ ، والاشتقاق ٢٦٩ ، وتذكرة النحاة ص ٤٠ ، والجنى الداني ٢٨٠ ، وجواهر الأدب ٢٦٣ ، وشرح ابن الناظم ٥٠٦ ، وشرح الأشموني ٦٠١/٣ ، وشرح التسهيل ٩٨/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٣ ، والكتاب ١٢١/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦٨/١ ، وهمع الهوامع ٦٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٢١/٣ .

(٣) الارتشاف ٥٧٣/٢ ، والجنى الداني ص ٢٨٠ .

موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرًا في : (**لا أكلّمُهُ ما أنّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًـا**)[١] ، أي : ما ثَبَتَ أنَّ في السماء نَجْمًا . ورُجِّح هذا بأن فيه إبقاء « لـو » علـى اختصاصـها بـالفعل . ويبعده أن الفعل لَمْ يُحذف بعد « لو » وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسَّرًا بفعل بعـده ، إلا « كان » ، والمقرون بـ « لا » بعد « إن » . قاله الموضح في شرح بـانت سـعاد[٢] . وإليـه أشار الناظم بقوله[٣] :

٧١٠ـ . . . . لَكِـنَّ لَـو أنَّ بِـهَا قَـدْ تَقْـتَرِنْ

واختصَّت « أنَّ » من بين سائر ما يؤوَّل بالاسم المرفوع ، بالوقوع بعـد « لـو » ، كما اختصت « غدوة » ، بالنصب بعد « لدن »[٤] .

(**وجواب « لو » إما ماض معنًى نحو : لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ ، أو**) مـاض (**وضعًا ، وهو**) أي الماضي وضعًا ، (**إما مثبت ، فاقترانه باللام ، نحو ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾** [الواقعة/٦٥] **أكثر من تركها ، نحو ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾**) [الواقعة/٧٠] .

قال عبد اللطيف في باب اللامات : هذه اللام تسمى لام التسويف ، لأنـها تـدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط ، وتراخيه عنه ، كما أن إسقاطها يدل على التعجيـل ، أي أن الجواب يقع عقب الشرط بـ « لا » مهملة ، ولهذا دخلت في : ﴿ لَـوْ نَشَـاءُ لَجَعَلْنَـاهُ حُطَامًا ﴾ [الواقعة/٦٥] وحذفت في : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعـة/٧٠] أي : لوقتـه في الْمُزْنِ من غير تأخير ، والفائدة في تأخـير جعلـه حطامًـا ، وتقديـم جعلـه أجاجًـا ، تشـديد العقوبة ، أي : إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع ، جعلناه حطامًـا ، كمـا قـال الله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ الآية [يونس/٢٤] . انتهى .

(**وإما منفي**) بـ « ما » ، عطف على مثبت ، (**فالأمر بالعكس**) ، فالأكثر تجرده من اللام ، ويقلُّ اقترانه بها ، فالأول ، (**نحو : ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوه ﴾**) [الأنعام/١١٢] .

(و) الثاني : نحو (**قوله**) : [من الوافر] [١٨٣/ب]

٨٦٥ ــ (**وَلَو نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا**) وَلَكِـنْ لاَ خِيَـارَ مَـعَ اللَّيَـالِي

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٠٦ .

(٢) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) في « ط » : (في قوله) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٠٥ .

٨٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣١/٤ ، وخزانة الأدب ١٤٥/٤ ، ٨٢/١٠ ، والدرر ٢٠١/٢ ، وشرح الأشموني ٦٠٤/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧١/١ ، وهمع الهوامع ٦٦/٢.

فأدخل اللام على « ما » النافية ، ولا تدخل اللام على نافٍ غيرها ، وتقدم في باب « إن » توجيه ذلك .

(**قيل : وقد تُجاب**) لو (**بجملة اسمية**) مقرونة باللام ، (**نحو**) : ﴿ وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا واتَّقَوا (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللهِ خَيْرٌ ﴾) [البقرة/١٠٣] صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال[1] : إن اللام في « لمثوبة » جواب « لو » . وإن بين الماضي والاسم تشابهًا من هذه الجهة . قال الزمخشري[2] : وإنَّمَا جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء . وقيل : الجملة مستأنفة ، صرح به أبو حيان في البحر فقال[3] : « اللام » في « لمثوبة » ، لام الابتداء ، لا الواقعة في جواب « لو » ، وهو أحد احتمالَي الزمخشري . أو « جواب لقسم مقدَّر » . صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال[4] : وإذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم . وارتضاه في المغني فقال[5] : والأولى أن تكون لام « لمثوبة » لام جواب القسم ، بدليل كون الجملة اسمية ، وأما القول بأنها لام جواب « لو » وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف . انتهى . وأن « لو » في هذين الوجهين الأخيرين ، وهما : الاستئناف وجواب القسم ، للتمنِّي فلا جواب لها على الأصح الآتي .

الوجه الرابع من أوجه « لو » : أن تكون للتمنِّي نحو : لو تأتِيني[6] فتحدثَنِي . بالنصب . واختلف فيها ، فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قَسَمٌ برأسها فلا تحتاج إلى جواب . وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى ليت[7] .

الوجه الخامس : أن تكون للعرض نحو : لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا . ذكره في التسهيل[8] .

الوجه السادس : أن تكون للتقليل نحو : « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بظِلْفٍ مُحْرِقٍ »[9] . ذكره ابن هشام اللخمي وغيره . [١٨٤/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١٠٠/٤ .

(٢) الكشاف ٨٦/١ .

(٣) البحر المحيط ٣٣٥/١ .

(٤) التسهيل ص ٢٤١ .

(٥) مغني اللبيب ٢٢٨/١ .

(٦) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .

(٧) مغني اللبيب ٢٧٧/١ .

(٨) انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨٧ .

(٩) في سنن النسائي ٨١/٥ : (ردوا السائل ولو بظِلف محرق) . وانظر الإعراب عن قواعد الإعراب ٨٧ .

(فصـــــل فـــي أمـــّا)

بفتح الهمزة وتشديد الميم

(**وهي حرف شرط**) ، أي متضمن معنى شرط ، (**و**) حرف (**توكيد دائمًا** ، **و**) حرف (**تفصيل غالبًا . يدل على**) المعنى (**الأول**) ، وهو الشرط ، (**مجيء الفـــاء بعدها**) غالبًا ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِـنْ رَبِّـهِمْ وَأَمَّـا الذيـنَ كَفَـرُوا فَيَقُولُون ﴾ [البقرة/٢٦] .

ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يُعطف الخـبر علـى مبتدئـه . ولو كانت زائدة لصحَّ الاستغناء عنها . ولما لم يصح الاستغناء عنها ، ولا عطفها الخبر علـى مبتدئه تعيَّن أنها فاء الجزاء وأن « أما » للشرط .

(**و**) يدل (**على**) المعنى (**الثالث**) وهو التفصيل [٢٦١] (**استقراء مواقعها**) وعطف مثلها عليها (**نحو** : ﴿ **فَأَمَّا اليَتِيْمَ فَلا تَقْهَرْ** ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَر ﴾ [الضحى/٩،١٠] ، (﴿ **فَأَمَّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ** ﴾) [آل عمران/١٠٦] ، ﴿ وَأَمَّا الذين ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُم ﴾ [آل عمران/١٠٧] ، (﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى** ﴾) [الليل/٥] ، ﴿ وَأَمَّا مَن بَخِـلَ وَاسْـتَغْنَى ﴾ [الليل/٨] الآيات الثلاث . وقد يُتْرك تكرارها استغناء بذكر أحد القســمين عـن الآخـر ، أو بكلام يذكر بعدها .

فالأول نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَد جَاءكُم بُرهَانٌ مِنْ رَبِّكُم وَأَنْزَلْنَا إلَيكُم نُوْرًا مُبِيْنًا ۝ فَأَمَّا الَّذِين آمَنُوا باللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُم فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ [النساء/ ١٧٤،١٧٥] وقسيمه في المعنى : وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا .

(**و**) الثاني (**منه**) : ﴿ هُوَ الذي أَنْزَل عَلَيكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُـنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ (**فَأَمَّا الذينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ** ﴾ [آل عمران/٧] **الآية ، وقســيمه في المعنى قوله تعالى** : ﴿ وَالرَّاسِخُوْنَ فِي العِلْمِ) يَقُولُوْنَ ﴾ [آل عمران/٧] (**الآية . فالوقف دونه**) ، وقف تام ، فيقف القارئ لهذه الآية على قولــه تعـالى : ﴿ إلاَّ اللهُ ﴾ [آل عمـران/٧] ويبتدئ بما بعده . [١٨٤/ب]

(**والمعنى : وأما الراسخون**) في العلم (**فيقولون**) : آمنَّا به . (**وذلك**) مبنِي (**على أن المراد بالمتشابه**) بالقرآن (**ما استأثر الله تعالى بعلمه**) ، أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ، ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوفيق منه سبحانه وتعالى . وهذا التقدير الذي قدَّره الموضح في هذه الآية هو [أحد][1] أدلَّة الْحَشَوية على جواز الخطاب بالمهمل . وتقرير[2] الدليل منه أنهم قالوا : الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إلاَّ اللهُ ﴾ [آل عمران/٧] واجب حتى يكون[3] قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ [آل عمران/٧] كلام مستأنفًا. إذ لو لم يقف عليه ، بل وقف على قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُوْنَ فِي العِلْمِ ﴾ [آل عمران/٧] حتى يكون عطفًا على[4] قوله : « إلاَّ الله » فإذا ابتدئ بقوله « يَقُوْلُوْنَ آمَنَّا بِهِ » كان المراد به : قائلين آمنَّا ، فيكون حالاً ، وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً عن الله وعن الراسخين في العلم ، حتى كأن الله تعالى والراسخين في العلم قالوا : آمنَّا به كلٌّ من عند ربنا . وذلك في حق الله تعالى محال . أو يكون حالاً عن الراسخين [في العلم][5] فقط ، وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه .

وهو أيضًا غير جائز لأنه منافٍ للقاعدة المقررة في العربية : أن المعطوف في حكم المعطوف عليه . فثبت أن الوقف على قوله تعالى : « إلاَّ الله » واجب . وإذا كان الوقف عليه واجبًا فقد خاطبنا الله[6] بما لا نفهمه ، وهو المهمل . وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس ، كقوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ [الأنبياء/٧٢] ، فإن نافلة [١٨٥/أ] حال من المعطوف فقط وهو يعقوب . لأن النافلة ولد الولد ، وإنَّمَا هو يعقوب دون إسحاق . قاله العكبري[7] .

(**ومن تخلّف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلق**) . هذا هو المنقول ، وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال : والظاهر أن : أما زيد فمنطلق ، لا يقال إلا إذا وقع تردُّد في شخصين نُسبا أو أحدهما إلى ذلك ، فهو على هذا للتفصيل أي : وأما غيره فهو ليس كذلك . انتهى .

---

(١) إضافة من « ط » .
(٢) في « أ » : (تقدير) .
(٣) بعده في « ط » : (عطفًا على) .
(٤) سقط من « ط » : (عطفًا على) .
(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٦) سقط من « ب » .
(٧) التبيان ٩٢٢/٢ .

(**وأما**) المعنى (**الثانِي**) وهو التوكيد ، (**فذكره الزمخشري فقال : أمَّا حرفٌ يعطي الكلام فضل**) بالمعجمة ؛ أي زيادة (**توكيد ، تقول : زيدٌ ذاهبٌ فإذا قصدت**) توكيد ذلك و(**أنه لا محالة ذاهب**) ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، (**قلت : أما زيد فذاهب**) انتهى .

(**وزعم أن ذلك**) التوكيد (**مستخرج من كلام سيبويه**) حيث فسر « أما » بمهما يكن من شيء[1] . قال الزمخشري : وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : كونه توكيدًا ، وأنه في معنى الشرط . انتهى . وقال الطيبي ما معناه وتحريره[2] : مهما قُدِّر من الموانع والحوادث ، فإنه لا يمنع زيدًا من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة . انتهى .

(**وهي نائبة عن أداة شرط وجملته**) ، وموضعها صالح لهما ، وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط ، وليست أمَّا بمعنى : مهما ، وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل . قاله المرادي[3] . (**ولهذا**) المذكور من النيابة (**تُؤوِّل بمهما يكن من شيء**) كما [٢٦٢] يؤخذ من تفسير سيبويه السابق .

قال الموضح في الحواشي : فشيء في كلام [١٨٥/ب] سيبويه عام يراد به خاص ، وكان تامة . والمعنى : مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند إليه . فما ظنك إذا انتفت الموانع ؟ وإنَّمَا عمم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين ، بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ، ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور :

أحدها : التوكيد ، إذ معنى قولك : أما زيد فمنطلق ، أنه منطلق لا محالة ، وهذا لا يعطيه الكلام بدونها .

والثاني : معنى الشرط ، إذ المراد : مهما قُدِّر مانع من انطلاقه ، فانطلاقه واقع ، ومن هنا كان الانطلاق واقعًا لا محالة .

والثالث : معنى التفصيل ، وهذا لا يشعر به : مهما ، ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها ، وقد تخلو[4] من هذا بدليل قولهم : أما العسل فأنا شرَّابٌ ، وأما حقًّا فإنك ذاهبٌ ، حكاهما سيبويه[5] . انتهى .

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٥ .

(٢) في « ب » : (تجريده) .

(٣) شرح المرادي ٢/٢٨٥ .

(٤) في « أ » : (يخلو) .

(٥) الكتاب ١/١١١ ، ٣/١٣٧ .

وكون « أمَّا » تقدَّر بهما هو قول الجمهور . وقال بعضهم : إذا قلت : أمَّا زيد فمنطلق ، فالأصل إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق . حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت « أمَّا » مناب ذلك . وعلى القولين لا بد لـ « أمَّا » من جملة ، (**ولا بد** لها (**من فاء تالية لتاليها**) ، نحو : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ، والأصل أن يقال : أمَّا فزيدٌ منطلقٌ ، فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير « أمَّا » من أدوات الشرط . ولكن خولف هذا الأصل مع « أمَّا » فرارًا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه . ففصلوا بين « أمَّا » والفاء بجزء من الجواب ، وهو واحد من ستة أمور :

أحدها : المبتدأ ؛ كما مثلنا . [١٨٦/أ] .

والثاني : الخبر نحو : أمَّا في الدار فزيدٌ .

والثالث : جملة شرط دون جوابه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ فَرَوحٌ ﴾ [الواقعة / ٨٨ ، ٨٩] .

والرابع : اسم منصوب لفظًا أو مَحَلاًّ نحو : ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ۞ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى/١٠،١١] .

والخامس : اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو : أمَّا زيدًا فاضربْه .

والسادس : ظرف نحو : أمَّا اليومَ فأضربُ زيدًا . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٢ــ أمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

(**إلا إن دخلت**) الفاء (**على قول قد طُرِحَ**) ، أي حُذف ، (**استغناء عنه**) ، أي عن القول ، (**بالْمقول ، فيجب حذفها معه**) للاستغناء عنهما بالمقول ، (**كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الذينَ اسْوَدَّت وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم**) بَعْدَ إِيْمَانِكُم ﴾ [آل عمران/١٠٦] ، فـ « أكفرتم » : مقول لقول محذوف . والقول ومقوله جواب أمَّا (**أي : فيقال هم : أكفرتم . ولا تحذف**) الفاء (**في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله**) : [من الطويل]

٨٦٦ــ (**فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ**) وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِراضِ الْمَوَاكِبِ

٨٦٦- البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥ ، والأغاني ٣٨/١ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/١ ، والدرر ٢٠٧/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤ ، والجنى الداني ص ٥٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧ ، وشرح شواهد المغني ص ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧ ، ٤١٢/٩ ، والمنصف ١١٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والمقتضب ٧١/٢ ، وهمع الهوامع ٦٧/٢ .

والأصل : فلا قتال . فحذف الفاء ضرورة . قال أبو الفرج[1] : « هـذا البيت مما هُجي به قديمًا بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس » . وعراض ، بالعين المهملة والضاد المعجمة : الشق والناحية ، لا جمع عرصة ؛ بمهملتين ؛ وهي الساحة . والمواكب جمع موكب : وهم القوم الركوب على الإبل . (أو) في (ندور ، نحو) قوله صلى الله عليه وسلم : (**أَمَّا بَعْدُ ! مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ**) . الحديث أخرجه البخاري[2] ، والأصل : فما بال رجال . و« ما » : استفهامية مبتدأ . و« بال » ، بمعنى شأن : خبرها . وإلى حذف [١٨٦/ب] الفاء أشار الناظم بقوله :

٧١٣ــ وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ في نَثْرٍ إذا لَم يَكُ قَولٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

(١) الأغاني ٣٨/١ .

(٢) أخرجه البخاري في المساجد ، باب ذكر البيع والشراء على المنبر ، حديث رقم ٤٤٤ . وهو من شواهد أوضح المسالك ٢٣٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٢/٢ .

(فصـــــــــــــل في)

ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم

(لـ : لولا و لوما وجهان :

أحدهما : أن يدلاَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصـــان بــالجمل الاسمية) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧١٤ـ لَــوْلاَ وَلَوْمَــا يَلْزَمَـــان الابْتِـــدَا إذا امْتِنَاعًـــا بوُجُـــودٍ عَقَـــدَا

[٢٦٣] (نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتم لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ ﴾) [سبأ/٣١] ، وقوله : [من الكامل]

٨٦٧ ــ لَوْمَا الإِصَاخَــةُ لِلْوُشَــاةِ لَكَــانَ لِـي مِنْ بَعْدِ سُــخْطِكَ في رِضَــاكَ رَجَـاءُ

وبهذا ردٌّ على المالقي ، حيث زعم أن « لوما » لا تأتي إلا للتحضيــض ، وكــون المرفوع بعد « لولا » مبتدأ هو الصحيح ، وهو قول سيبويه . وقيــل : مرفــوع بــ « لــولا » أصالة ، وهو قول الفراء . وقيل : مرفوع بها نيابة ، وهو قول حكــاه الفــراء عــن بعضــهم . وقيل : مرفوع بفعل محذوف ، وهو قول الكسائي . وعلى القول الصحيح فقــال الجمــهور : يجب في الخبر أن يكون كونًا مطلقًا محذوفًا . وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كونًا مطلقًا كالوجود والحصول ، فيجب حذفه .

ويجوز أن يكون كونًا مقيدًا كالقيام والقعود ، فيجب ذكره إن لم يعلــم دليلــه وإلا جاز حذفه وذكره ، والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونًا مطلقًا ، والتقديــر : لــولا أنتــم موجودون . ويحتمل أن يكون كونًا مقيدًا . والتقدير : لولا أنتم صددتُموناعن الهــوى بعــد إذ جاءنا ، بدليل : ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الهـَوَى بَعْدَ إِذْ جَاءكُم ﴾ [سبأ/٣٢] ولم أقــف علــى الخلاف في المرفوع بعد « لوما » ولم يبعد مجيئه .

٨٦٧- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٦٠٨/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٦، ومغني اللبيب ص ٢٧٦.

(و) الوجه (**الثاني : أن يدلاً على التحضيض**) ، بمهملة ومعجمتين . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧١٥ــ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ . . . .

(**فيختصان** بـ) الجمل (**الفعلية**) ، لأن التحضيض طلب بحث وإزعاج . [١٨٧/أ] ومضمون الجملة الفعلية حادث ومتجدد ، فيتعلق الطلب به ، بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث . (**نحو** : ﴿ **لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلاَئِكَةُ** ﴾ [الفرقان/٢١] ، (و) نحو : (﴿ **لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ** ﴾ [الحجر/٧] . **ويساويها في**) إفادة (**التحضيض والاختصاص بالأفعال : هلاَّ ، وألاَّ ، وألاَ**) ، بفتح أولها وتشديد اللام في الأوَّلَيْن وتخفيفها في الثالث ، نحو : هلاَّ ضربتَ زيدًا ، وألاَّ أهتنه ، وألاَ شتمته فيتأدَّب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٥ــ . . . . وَهَلاَّ أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلا

وأما قوله : [من الطويل]

٨٦٨ ــ . . . . فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فتقديره : فهلاَّ كان هو ، أي : الشأن . (**وقد يلي حرف التحضيض اسم مُعلَّق بفعل**) على جهة كون الاسم معمولاً للفعل ، وذلك الفعل :

(**إما مضمر ، نحو**) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيِّب : (**فَهَلاَّ بِكْرًا تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ**)[1] فـ « بكرًا » : متعلق بفعل محذوف (**أي : فهلاَّ تزوَّجت بكرًا** .

أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ **وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم** ﴾) [النور/١٦] فـ « لولا » بمعنى « هلاَّ » . وفي المغني[2] أنها هنا للتوبيخ . و« إذ » متعلقة بـ « قلتم » ، و« قلتم » فعل مظهر مؤخر من تقديم ، و« سمعتموه » مجرور بإضافة « إذ » إليه ، (**أي : هلاَّ قلتم إذ سمعتموه**) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧١٦ــ وَقَدْ يَلِيهَا اسِمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

٨٦٨- صدر البيت : (ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٣١ .

(١) أخرجه البخاري في البيوع برقم ١٩٩١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٧٨ .

(باب الإخبار بالَّذِي وفروعه)

الَّتي ، والَّذِي ، واللَّتَيْن ، والَّذِيْنَ واللاَّتِي ، (**وبالألف واللام**) .

وكثيرًا ما يصار إلى الإخبار لقصد الاختصاص ، أو [٢٦٤] تقوِّي الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، أو قوة ملكة في التصرف[1] في الكلام .

(و) لذلك (**يسميه** [١٨٧/ب] **بعضهم في**) الصدر الأول : (**باب السبك**) أي سبك النحو ، وهي تسمية قديمة .

وقد بالغ فيه النحويون ، ووضعوه على أبواب النحو كـ : باب الفاعل ، والمبتدأ والخبر ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع ، والإعمال وغير ذلك ، ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف .

(**وهو باب**) واسع (**وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين**) الآتية وهي : كيف تبني من كذا مثل كذا (**في القواعد التصريفية** ؟ .

والكلام فيه في فصلين :) أحدهما : في بيان حقيقته ، وثانيهما : في بيان شروط ما يُخْبَرُ عنه .

---

(١) في « ب » : (التصريف) .

(الفصل الأول في بيان حقيقته)

وهي أن تُدخل[1] الموصول على أول الكلام الَّذِي فيه الاسم المخبر عنه واقعًا على معنى ذلك الاسم ، ثم يعوِّض من ذلك الاسم ضَمِيْرًا مكانه على حسبه في الإعراب والإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، ويكون ذلك الضَّمِيْر عائدًا على ذلك الموصول ، ويكون الموصول أيضًا مطابقًا للضَّمِيْر فيما تقدم . ثم يصير ذلك الاسم الَّذِي أردت الإخبار عنه خَبَرًا عن الموصول ، وباقي الجملة صلة الموصول .

وبيان ذلك أنك (**إذا قيل لك : كيف تُخْبِر عن زيد**) المبتدأ (**من قولنا**[2] : **زيدٌ منطلقٌ بالَّذِي**) ؟ متعلق بتخبر . (**فاعمد إلى ذلك الكلام**) الَّذِي فيه زيد ، (**فاعمل فيه أربعة أعمال :**

أحدها : أن تبتدئه بموصول) يكون في موضع رفع بالابتداء (**مطابق**) ذلك الموصول (**لـ : زيد ، في إفراده وتذكيره**) . وذلك [١٨٨/أ] المطابق لـ : « زيد » فيما ذُكِرَ (**هو : الَّذِي**) الواقع في الابتداء .

العمل (**الثاني : أن تؤخر زيدًا إلى آخر التركيب**) ، لأنك تريد أن تَجعله خَبَرًا عن الموصول .

العمل (**الثالث : أن ترفعه**) ، أي زيدًا ، (**على أنه خبر للذي**[3]) .

العمل (**الرابع : أن تجعل في مكانه**) ، أي مكان زيد ، (**الَّذِي نقلته عنه ضَمِيْرًا مطابقًا له في معناه و**) في (**إعرابه ، فتقول : الَّذِي هو منطلقٌ زيدٌ**) ، فالموصول وهو (**الَّذِي : مبتدأ**) فمن حيث كونه موصولاً ، يحتاج إلى صلة وعائد ، ومن حيث كونه مبتدأ ، يحتاج إلى خبر ، (**و**) جملة : (**هو منطلق ، مبتدأ وخبر**) على الترتيب ، (**والجملة**)

---

(١) في « ب » : (يدخل) .

(٢) في « ب » : (قولك) .

(٣) في « ب » : (الذي) .

من المبتدأ والخبر (**صلة الَّذِي ، والعائد منها**) إلى الموصول ، (**الضَّمِيْر**) المرفوع على الابتداء (**الَّذِي جعلته خلفًا عن زيد**) في إعرابه (**الَّذِي هو الآن**) ، وهو زيد ، (**كمال الكلام**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٧ـ مَا قِيْلَ أخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأ قَبْلُ اسْتَقَرْ

٧١٨ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

(**وقد تبين بما شرحناه ، أن زيدًا**) في المثال المذكور (**مخبر به ، لا عنه ، وأن الَّذِي بالعكس**) أي : مخبر عنه لا به . (**وذلك خلاف ظاهر السؤال**) ، وهو قولهم : كيف تخبر عن زيد من قولنا : زيدٌ منطلقٌ ، بالَّذِي ؟ فظاهر هذا السؤال أنَّ زيدًا ، مخبر عنه ، وأن الَّذِي ، مخبر به ، (**فوجب تأويل كلامهم على**) أوجه :

أحدها : لابن عصفور : أنهم أرادوا بقولهم : الإخبار بالَّذِي ، أن تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الإخبار : الَّذِي ، فعبَّر عن المسمَّى : بالَّذِي . فإذا قيل : أخبر عن زيد بالَّذِي ، كان على [١٨٨/ب] (**معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالَّذِي**) .

وثانيها لابن الضائع ، بمعجمة فمهملة : الأقرب أن يكون الكلام محمولاً على المعنى ، وذلك أن زيدًا هو المخبر عنه في الحقيقة ، وإن كان في اللفظ خَبَرًا ، فعبَّروا عنه بأنه مُخْبَر عنه نظرًا إلى الحقيقة .

وثالثها : أنه على القلب وأن « عن » بمعنى الباء . ورابعها : أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، صحَّ أن يُطلق عليه أنه مخبر عنه ، وإذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعًا على حدة ، أو مؤنثًا ، جيء بالموصول على وفقه ، لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٠ـ وَبِاللَّذَيْن وَالَّذِينَ وَالَّتِي أخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

(**تقول في نحو : بلَّغت من أخويك إلى العَمْرين**) ؛ بكسر الراء ؛ (**رسالةً ، إذا أخبرت عن التاء**) من بلَّغت ، (**بالَّذِي : الَّذِي بلَّغ من أخويك إلى العمرين رسالةً أنا**) . فالَّذِي : مبتدأ ، وأنا : خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير [٢٦٥] مستتر في بلَّغ ، لأنه أمكن اتصاله فلا يعدل إلى انفصاله .

(**فإذا أخبرت عن أخويك**) بالتثنية (**قلت : اللذان بلَّغتُ منهما إلى العَمْرين رسالةً أخواك**) ، فاللذان : مبتدأ ، وأخواك : خبره ، وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية

المجرور بـ « من » . (**أو**) أخبرت عن (**العَمرِين**) بالجمع (**قلت : الَّذِينَ بلَّغْت من أخويك إليهم رسالة العَمْرون**) . فالَّذِينَ مبتدأ ، والعمرون : خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير الجمع المجرور بـ « إلى » . (**أو**) أخبرت (**عن الرسالة قلت : الَّتِي بلَّغْتُها من أخويك إلى العمرين رسالةٌ**) بالرفع ، فالَّتِي : مبتدأ ، ورسالة : خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها الهاء من : بلغتها ، وكان حق ضمير الرسالة أن يكون [١٨٩/أ] مكانها منفصلاً ويكون التقدير : الَّتِي بلَّغْتُ من أخويك إلى العمرين إيَّاها رسالةٌ .

لكن حيث أمكن[١] الاتصال (**فتقدَّم الضَّمِيْر وتصله**) بالفعل ، (**لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول**) عنه (**إلى الفصل**) إلا في الضرورة ، (**وحينئذ**) ، أي حين إذ قدمته ووصلته ، (**فيجوز**) لك (**حذفه**) وإثباته (**لأنه عائد متصل منصوب بالفعل**) وتقدَّم في باب الموصول أن العائد إذا كان منصوبًا متصلاً بالفعل ، جاز حذفه نحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيْهِم ﴾ . [يس/٣٥] وشرط الضَّمِيْر العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفًا عن حاضر[٢] . وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب . فتقول في الإخبار عن تاء المخاطب : الَّذِي ضربت أنت . ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم نحو : الَّذِي قمتُ أنا ، إذ لا فرق . ورُدَّ بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر ما صلة في المبتدأ ، وذلك خطأ ، والخبر في هذا الباب واجب[٣] التأخير عند الجمهور ، ونقل ابن العلج عن المبرد أنه يجوز تقديمه خَبَرًا عن الَّذِي أو مبتدأ[٤] .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (أمكنك) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (جائز) .

(٤) انظر الارتشاف ٦/٢ .

(الفصل الثانِي)

(فِي شروط ما يخبر عنه)

فيجب استحضارها عند إرادة الإخبار

(اعلم أن الإخبار إن كان بالَّذِي أو أحد[1] فروعها) من التأنيث والتثنية والجمع ، (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير) ، لما مرَّ من أنه يجب تأخيره ، (فلا يخبر عن أيُّهم) في الاستفهام (من قولك : « أيُّهُم في الدار ؟ » لأنك تقول حينئذ : « الَّذِي هو في الدار أيُّهُم » . فتزيل الاستفهام عن صدريَّته) ، وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو : أيّهم الَّذِي هو في الدار ؟ فـ« أيّهم » : خبر مقدم ، و« الَّذِي » : مبتدأ مؤخر . [١٨٩/ب] وقال ابن الضائع : بل « أيّهم » مبتدأ ، و« الَّذِي » : خبره .

والأقرب قول ابن عصفور ، وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقًا[2] . (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و) أسماء (الشرط ، و« كم » الخبرية ، و« ما » التعجبية ، وضمير الشأن) ، على القول بأن له صدر الكلام ، (لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا) من إزالة ما له صدر الكلام عن صدريته ، وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط من قولنا : « أيُّهم يكرمنِي أكرمْه » : الَّذِي هو يكرمنِي أكرمه أيُّهم[1] . وعن « كم » الخبرية من قولنا : كم عبد ملكتَ ؟ [3]الَّذِي إياه عبد ملكتَ[3] كم . وعن « ما » التعجبية من قولنا : « ما أحسن زيدًا » : الَّذِي هو أحسن زيدًا ما . وعن ضمير الشأن من قولنا : « هو زيدٌ قائمٌ » : الَّذِي هو زيدٌ قائمٌ هو . فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته ، وثم مانع آخر وهو أن الضَّمِيْر الحالّ محلّ المخبَر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٥ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

أما في مسألة الاستفهام فلأن الضَّمِيْر لا يستفهم به . وأما في مسألة الشرط فلأن الضَّمِيْر لا يجزم . وأما في مسألة « كم » فلأن الضَّمِيْر لا يضاف . وأما في مسألة « ما » التعجبية فلأن الضَّمِيْر لا يخبر عنه بأفعَل في التعجب ، وأما في مسألة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول .

(**وفي التسهيل**[1] **أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خلَفه ، التأخير . وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من** : « **قمت** » ، **يُخْبَر عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلَفُها ، وهو الضَّمِيْر الْمنفصل . تقول**) إذا أخبرت عن التاء من « قمتُ » : (**الَّذِي نام أنا**) . فعلى هذا يصير المتصل منفصلاً لكونه خَبَرًا ويصير المتكلم غائبًا لعوده على : الَّذِي فلذلك عزاه للتسهيل . [١٩٠/أ]

الشرط (**الثانِي : أن يكون**) المخبر منه (**قابلاً للتعريف ، فلا يُخبر عن الحال والتمييز**) مما هو ملازم للتنكير ، (**لأنك لو قلت في : جاء زيدٌ ضاحكًا**) ، وفي : « ملكتُ تسعين نعجةً » : (**الَّذِي جاء زيدٌ إيَّاهُ ضاحكٌ**) ، والَّتِي ملكتُ تسعين إيّاها نعجةً ، (**لكنت [قد]**[2] **نصبت الضَّمِيْر**) في الأول (**على الحال**) ، وفي الثاني على التمييز ، (**وذلك ممتنع ، لأن الحال**) والتمييز كل منهما (**واجب التَّنْكِير ، وكذا القول في نَحوه . وهذا القيد**[3]) : [٢٦٦] وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله :

٧٢١ــ قَبُولُ تَأْخِيْرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

(**لم يذكره**) [الناظمُ][4] (**في التسهيل**) بهذا اللفظ ، وذكره بلفظ غيره فقال[1] : مَنُوبًا عنه بضمير . قال شرَّاحه ، أبو حيان[5] ومتابعوه : المرادي[6] وابن عقيل[7] وناظر الجيش والسمين واللفظ له .

قوله : منوبًا عنه بضمير ، أي عن ذلك الاسم الَّذِي تريد أن تخبر عنه . وتحرَّز بذلك من الأسماء الَّتِي لا يجوز إضمارها[8] ، كالحال والتمييز ، والأسماء العاملة عمل الفعل ،

(١) التسهيل ص ٢٥١ .
(٢) إضافة من « ط » ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٤ .
(٣) في « ط » : (التقييد) .
(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٥) الارتشاف ٣/٢ .
(٦) شرح المرادي ٢٩٧/٤ .
(٧) شرح ابن عقيل ٤٠١/٢ .
(٨) في « أ » : (إظهارها) .

نحو : اسم الفاعل واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، والمصادر ، والصفات المشبهة ، وأسماء الأفعال . انتهى .

الشرط (**الثالث : أن يكون**) المخبر عنه (**قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي**) في صحة وقوعه موقعه قبل الإخبار ، كـ : زيد من : « ضربتُ زيدًا » ، فإنه يصح وقوع عَمْرٌو مثلاً موقعه في تركيب آخر ، فتقول : ضربتُ عمرًا ، بخلاف الهاء في : « زيدٌ ضربته » ، فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد إلى المبتدأ ، (**فلا يخبر عن الهاء من نحو : « زيدٌ ضرَبْتُهُ »** ، **لأنَّها لا يُستغنَى عنها بالأجنبي** ، كـ : **عَمْرو و بكر**) ، لما ذكرنا . [١٩٠/ب]

(**وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك ، لأنك لو أخبرت عنه لقلت : الَّذِي زيدٌ ضربتُه هو ، فالضَّمِيْر المنفصل**) وهو « هو » المتأخر في آخر التركيب ، (**هو الَّذِي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضَّمِيْر المتصل الآن**) وهو الهاء ، (**خَلَفٌ عن ذلك الضَّمِيْر الَّذِي كان متصلاً بالفعل ، ففصّلته وأخّرته** .

ثم هذا الضَّمِيْر) المنصوب (**المتصل**) ، وهو الهاء من ضربته ، (**إن قدَّرته رابطًا للخبر بالمبتدأ ، الَّذِي هو : زيد ، بقي الموصول**) ، وهو الَّذِي (**بلا عائد ، وإن قدَّرته عائدًا على الموصول ، بقي الخبر بلا رابط**) . ولا سبيل إلى كونه عائدًا عليهما ، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا[1] من جهة الصناعة ، وأما من جهة المعنى فقال الفارسي : لا فائدة في هذا الإخبار ، لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ ، فهو كقولك : الذاهب جاريته صاحبها . انتهى .

الشرط (**الرابع : أن يكون**) المخبَر عنه (**قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر ، فلا يخبر [عن المجرور]**[2] بـ « **حتى** » ، أو بـ « **مذ** » ، أو بـ « **منذ** » ، **لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه ؛ كما تقدم**) أول الباب ؛ فلا يخبر عن رأسها من قولك : « أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها » ، بالجرّ ، فلا تقل : الَّذِي أكلتُ السمكة حتّاه رأسِها ، ولا عن يومين من قولنا : « ما رأيته مذ أو منذ يومين » . فلا تقل : اللذان ما رأيته مُذهما ، أو مُنذُهما ، يومان ، لأنَّ « حتى » و« مذ » و« منذ » لا يجررن ضَمِيرًا . وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٧٢٢ـ كَذَا الغِنَى عَنْهُ بأَجْنَبِيٍّ أو بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ . . . .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) إضافة من « ط » ، وفي أوضح المسالك ٢٤٠/٤ : (عن الاسم المجرور) .

وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه ، ولا عن مصدر عامل [١٩١/أ] دون معموله ، ولا عن موصوف دون صفته(١) ، ولا عن صفة دون موصوفها .

(فـ) على هذا (إذا قيل : « سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ من عَمْرٍو الكريم » ، **جاز الإخبار عن زيد**) خاصة ، (**وامتنع الإخبار عن الباقي ، لأن الضَّمِيْر**) يخلف زيدًا و(**لا يخلفهن**) . تقول في الإخبار عن زيد : « الَّذِي سَرَّ أباه قربٌ من عَمْرو الكريم زيدٌ » . ولا تقل في الإخبار عن الأب وحده : « الَّذِي سَرَّ أبا زيدٍ قربٌ من عَمْرو الكريم أبٌ » ولا عن قُرْب : « الَّذِي سَرَّ أبا(٢) زيد هو من عَمْرو الكريم قربٌ » . ولا عن عَمْرو : « الَّذِي سرَّ أبا زيد قربٌ منه الكريم عَمْرو » . ولا عن الكريم : « الَّذِي سرَّ أبا زيدٍ قربٌ من عَمْرو هو الكريم » . (أما « **الأب** » ، **فلأن الضَّمِيْر**) الحالّ محلّه (**لا يضاف ، وأما « القرب » ، فلأن الضَّمِيْر**) الحالّ محلّه (**لا يتعلق به جار ومَجرور وغيْره**) من المعمولات ، عند البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر ، (**وأما « عَمْرو الكريم » فلأن الضَّمِيْر**) الحالّ محلّ عَمْرو ، (**لا يُوصف ، و**) الضَّمِيْر الحالّ محلّ الكريم ، (**لا يُوصف به . نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معًا**) ، وهما : « أبا زيد » ، أو عن العامل ومعموله معًا ، وهما : « قربٌ من عَمْرو » ، أو عن الموصوف وصفته ، وهما : « عَمْرو الكريم » . (**فأخَّرت ذلك**) المخبر عنه برمَّته ، (**وجعلت مكانه ضَمِيْرًا**) مطابقًا له في معناه وإعرابه ، (**جاز**) ذلك ، (**فتقول في الإخبار عن المتضايفين**) وهما : أبا زيد : (**الَّذِي سرَّه قربٌ من عَمْرو الكريم أبو زيد ، وكذا الباقي**) . فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله : « الَّذِي سرَّ أبا زيد قربٌ من عَمْرو [٢٦٧] الكريم » . ففي : « سرَّ » ، ضمير مستتر مرفوع [١٩١/ب] على الفاعلية وهو خَلَفٌ عن : « قرب » . وكان القياس أن يوضع في محله ، لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه(٣) واتصاله بعامله ، فاستتر فيه . وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته معًا وهما : عَمْرُو الكريم : الَّذِي سرَّ أبا زيد قربٌ منه عَمْرو الكريم .

الشرط (**الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُخبَر عن : أحد ، من نَحو :**

---

(١) في « ب » : (موصوفه) .

(٢) في « ط » : (ويأباه) .

(٣) في « أ » : (تقدمه) .

« **ما جاءنِي أحدٌ** » ، **لأنه لو قيل : الَّذِي ما جاءنِي أحدٌ ، لزم وقـوع : « أحـد » في الإيجاب**) ، فإنه خبر « الَّذِي » ، وفاعل « جاءني » ، ضمير مستتر فيه ، وهو ضمير « أحد » .

ونصَّ في التسهيل في باب العدد[1] على أن نفي ضمير : أحد ، مسوّغ لوقوع : أحد في الإيجاب . كقوله : [من الطويل]

٨٦٩– إِذَا أَحَدٌ لَمْ يَعْنِهِ شَأْنُ طَارِقٍ ....

فإن قلت : الضَّمِيْر في جاءني يعود على الموصول ، لا على : أحد ، قلت : أحدٌ : خبر الموصول ، والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ .

الشرط (**السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يخبر عن الاسم**) المعمول لفعل طلب كالواقع (**في مثل : اضرب زيدًا**) ، فلا تقل في الإخبار عن زيد : الَّذِي أضربه زيد . (**لأن الطلب لا يقع صلة**) للموصول ، لما مر في بابه .

الشرط (**السابع : أن لا يكون**) المخبر عنه (**في إحدى جملتين مستقلتين**) ، ليس في الأخرى منهما ضميره ، ولا بين الجملتين عطف بالفاء ، وذلك (**نحو : زيد من قولك : قام زيدٌ وقعد عَمْرٌو**) . فلا يقال : الَّذِي قام وقعد عَمْرو زيدٌ ، لأن جملة : « قعد عَمْرو » ، ليس فيها ضمير يعود على الموصول ، ولا هي معطوفة بالفاء ، فلا يصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة ، (**بخلاف**) ما إذا كان في إحدى جملتين غير مستقلتين ، كالشرط والجزاء ، نحو : (**إنْ قام زيدٌ قعد عَمْرٌو**) . فيجوز الإخبار عن زيد ، فتقول : الَّذِي إن قام قعد عَمْرُو زيدٌ ، لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة . بخلاف ما إذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، فإنه يجوز الإخبار لحصول الرابط[2] بين الجملتين بالضَّمِيْر أو بالفاء .

فالأول : كالمتنازع فيه من نحو : « ضربنِي وضربتُ زيدًا » ، ونحو : « أكرمنِي وأكرمته عَمْرو » . تقول في الإخبار عن زيد : « الَّذِي ضربنِي [١٩٢/أ] وضربته زيد » ، وعن عَمْرو : « الَّذِي أكرمنِي وأكرمته عَمْرو » .

والثاني : كأحد المرفوعين ، من نحو : « يطِيْرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ » . تقول في الإخبار عن الذباب : « الَّذِي يطِيْرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ » ، وفي الإخبار عن زيد : « الَّذِي

---

(١) التسهيل ص ١١٨ – ١١٩ .

٨٦٩– عجز البيت : (لعدم فإنا مؤثروه على الأهلِ) ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٠٧ .

(٢) في « ب » : (الربط) .

يطِيْرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ » . ويُكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما ، لأن ما في الفاء من معنى السببية نزَّلَهُما[1] منزلة الشرط والجزاء ، فجاز لذلك قولك : « الَّذِي إنْ يَطِرْ فيغضبُ زيدٌ الذباب » .

(وإن كان الإخبار بالألف واللام ، اشترط عشرة أمور : هـذه السبعة ، وثلاثة أخر وهي : أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفًا) ليصاغ منه الوصف الصريح ، وأن يكون الفعل مقدّمًا غير مسبوق بشيء . وفي بعض النسخ مثبتًا . (**فلا يخبر** بـ « **ألْ** » **عن زيد من قولك : زيدٌ أخوك**) ، لأنه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة « ألْ » (**ولا من قولك : عسى زيدٌ أن يقوم**) ، لأن الفعل جامد . (**ولا من قولك : ما زال زيدٌ عالِمًا**) ، لأن الفعل غير مقدم ، بل النفي متقدم عليه ، و« ألْ » لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٣ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُوْنُ مِنْهُ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤ـ إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ ....

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، فتقول : المضروبُ زيدٌ ، (**ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك : وَقَى اللهُ البطلَ . فتقول**) إذا أخبرت عن الفاعل : (**الواقي البطلَ اللهُ** ، و) تقول إذا أخبرت عن المفعول : (**الواقيه اللهُ البطلُ**) ، برفع الأول على الفاعلية ، والثاني على الخبرية . (**ولا يجوز لك أن تحذف الهاء**) من : « الواقيه » ، خلافًا للشارح[2] ، (**لأن عائد الألف واللام لا يحذف** [١٩٢/ب] **إلا في الضرورة ، كقوله**) : [من البسيط]

٨٧٠ ـ (**مَا الْمُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ**) وَلَوْ أُتِيْحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

أي : المستفزُّه .

---

(١) في « ب » : (نزلتهما) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥١٦ : (ولك أن تحذف الهاء) .

٨٧٠- تقدم تخريج البيت برقم ١٢٣ .

(فصـــــــــل)

(**وإذا رفعَتْ**[١] **صلة : ألْ**) اسْمًا ظاهرًا ، كالمثال المتقدم ، فلا إشكال فيـه . وإذا رفعت (**ضَمِيْرًا**) ، فلا يخلو إما أن يكون (**راجعًا إلى نفس : ألْ**) ، وإما أن يكون راجعًـا إلى غيـرها . فإن كان راجعًا إلى نفس « ألْ » . (**استتر**) [٢٦٨] ذلك الضَّمِيْر (**في الصلة**) وجوبًا ، (**ولم يَبْرز**) لكون الصفة جارية على من هي له . (**تقول في الإخبار عن التـــاء من** : « **بلَّغْتُ**) من أخويك إلى العُمَرَيْن رسالةً » ، (**في المثال المتقدم** : « **المبلّغ مـــن أخويك إلى العَمْرِيْنَ رسالةً أنا** » . **ففي** « **المبلّغ** » **ضمير مستتر**) مرفوع على الفاعليـة ، ولم يبرز (**لأنه في المعنى لـ** « **ألْ** » ، **لأنه**) أي الضَّمِيْر المستتر ، (**خلفٌ عــن ضمـــير**[٢] **المتكلم**) المؤخر المجعول خَبَرًا ، (و« **ألْ** » **للمتكلم** ، **لأن خبَرها**) « أنا » ، وهو (**ضـمِيْر المتكلم . والمبتدأ**) في هذا الباب (**نفس الخـبر**) ، والصفـة نفس[٣] موصوفـها ، فيكـون الضَّمِيْر المستتر في : المبلِّغ يرجع إلى « ألْ » ، فلذلك وجب استتاره . (**وإن رفعتْ صلة** « **ألْ** » **ضَمِيْرًا**) راجعًا (**لغير** « **ألْ** » **وجب بروزه وانفصاله**) من الصلة لما تقـرر [مـن][٤] أن الصلة[٥] إذا جرت على غير من هي له ، امتنع أن ترفع ضَمِـيْرًا مسـترًا . وإلى ذلـك أشـار الناظم بقوله :

٧٢٥ـ وَإِنْ يَكُـنْ مَـا رَفَعْـتَ صِلَـةُ ألْ ... ضَمِـيْرَ غَيْرِهَـا أُبِـينَ وَانْفَصَـلْ

(**كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسْماء المثال**) المتقدم ، (**تقول في الإخبار عن الأخوين** : « **المبلّغ أنا منهما إلى العَمْرِين رسالةً أخواكَ** » ، و) تقول في الإخبار (**عن العَمْرِين** : « **المبلّغ أنا من أخويك إليهم رسالةً العَمْرُون** » ، و) تقـول في الإخبار (**عن الرسالة : المبلِّغُها أنا من أخويك إلى العَمْرِيْنَ رسالةً**) ، بالرفع[٦] .

---

(١) في « ب » : (وقعت) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « أ » : (نحو) .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٥) في « أ » : (الصفة) .

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٥١٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٠٤ .

فـ « أنا » فيهن فاعل المبلّغ ، وهو [١٩٣/أ] ضمير منفصل لأنه لغير « ألْ » ، (**وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم**) ، لأن فعله مسند إلى المتكلم في : بلَّغت ، (**و« ألْ » فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الَّذِي أخرته**) ، وهو : الأخوان في الأول ، والعَمْرُون في الثاني ، والرسالة في الثالث ، ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره .

تقول في الإخبار بـ « ألْ » عن المتنازَع فيه من نحو : ضربتُ وضربنِي زيدٌ : « الضارب أنا والضاربي زيدٌ » . وإنما أبرزنا فاعل الأول لأن « ألْ » الأولى ، كـ « ألْ » الثانية في أنها نفس الخبر الَّذِي هو : زيد . والضرب الأول ليس لزيد .

وتقول في الإخبار بـ « ألْ » ، عن غير المتنازع فيه على رأي الأخفش فإنه يغير الترتيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولاً للأول بعدما كان معمولاً للثاني ، إذا أخبرت عن التاء من : « ضربت » ، في المثال المذكور : « الضاربُ زيدًا ، والضاربه هو أنا » . قدَّمت « زيدًا » وجعلته لأوَّل المتنازعَيْن لأنه كان يطلبه منصوبًا ، وأضمرت في الوصف الأول ضَمِيرًا غائبًا عائدًا على « ألْ » عوضًا عن التاء[1] المخبَر عنها ، ليصح له[2] أن يعود على الموصول ، فاستتر في الوصف لجريانه على ما[3] هو له ، لأن « ألْ » نفس « أنا » لأن الَّذِي فعل الضرب هو « أنا » في المعنى ، ثم جئت بموصول ثان لأن « ألْ » لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفًا على وصف هو صلة لـ « ألْ » ، وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود إلى « ألْ » ، وفصلت ضمير الفاعل وهو « هو » لأن الصفة جرت على غير صاحبها ، لأن « ألْ » نفس « أنا » . والَّذِي فعل الضرب ثانيًا إنما هو زيد ، كما أن فاعل الضرب في الجملة الأولى[4] هو المتكلم . وهذا [١٩٣/ب] أولى مما ذهب إليه المازني من مراعاة الترتيب الأصلي بأن يؤتى لكلٍّ من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر[5] ، لفظًا ومعنًى ، فعلى هذا تقول في الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور : « الضاربه أنا هو ، والضاربه زيدٌ أنا » . ووجهه أنَّا أخبرنا أولاً عن الفاعل ، وهو التاء الفوقانية ففصَّلناه وأخَّرناه . وأوقعنا « ألْ » الأولى على المضروب ، كما أوقعنا « ألْ »[6]

(١) في « أ » : (الياء) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » ، « ط » : (من) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (الأول) .

(٦) سقط من « ب » .

الثانية على الضارب ، ثم وصلنا[١] صلته بضمير المفعول العائد على « ألْ » ، ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ، ثم جئنا بضمير المفعول خَبَرًا عن الموصول الأول ، ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود[٢] على « ألْ » ، وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ، ثم جئنا بالمخبر عنه وهو : أنا . ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرَح كلامه بما[٣] تقدم : عليك مؤاخذةٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنك سُئلت عن الإخبار عن الفاعل ، فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى ، وعن الفاعل في الجملة الثانية .

والوجه الثاني : أنك أخَّرت المخبر عنه من الجملة الأولى الَّتِي كان فيها ، إلى الجملة الأخرى بعدها .

والوجه الثالث : أن قولك : « هو » في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية ، والغرض أنها متأخرة .

واختار الموضح في الحواشي أن يقال : الضاربه أنا والضاربه زيدٌ أنا . فتأتي للوصف الأول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء ، وتفصل الفاعل وهو « أنا » وتجعله خَبَرًا وتجعل مكان التاء [٢٦٩] الَّتِي فصلتها ضَمِيْرًا مثلها في المعنى والإعراب ، لكن تجعله غائبًا ليعود على الموصول . [١٩٤/أ] وتجعله مستترًا ، لأن « ألْ » هي نفس الخبر الَّذِي هو « أنا » والضرب فعل المتكلم ، فجرت الصفة على صاحبها ، وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد ، وزيد : الفاعل ، وأنا : الخبر . انتهى .

---

(١) في « أ » : (فصلنا) .

(٢) في « أ » ، « ب » : (ليعود) .

(٣) في « ط » : (كما) .

(هذا باب العدد)

بفتحتين ، وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه ، القريبتين أو البعيدتين على السواء ، [كـ : الاثنين][1] ، فإن حاشيته السفلى واحد[2] ، والعليا ثلاثة ، ومجموع ذلك أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، وهو المطلوب . ومن ثم قيل : الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا . والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود ، كما يقال الجمع ، للفظ الدال على الجماعة .

(اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين :

أحدهما : أنهما يذكَّران مع المذكَّر ، فتقول : واحد ، اثنان ، ويؤنَّثان مع المؤنَّث ، فتقول : واحدة ، واثنتان) ، على لغة الحجازيين ، و« ثنتان » على لغة بني تميم . ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلاً مطلقًا ، والعشرة إذا ركِّبت ، فتقول : الجزء الثالث والثالث عشر ، والمقامة الثالثة والثالثة عشرة . **(والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك)** ، فتؤنَّث مع المذكر وتذكَّر مع المؤنث ، **(فتقول : ثلاثةُ رجال بالتاء ، وثلاثُ إماء[3] ، بتركها . قال الله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِم سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾)** [الحاقة/٧] . وقال ابن مالك[4] : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم ، لأن

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ط » : (واحدة) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٩٧ .

الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ : « زُمْرَة وأمَّة وفِرْقَة » ، فالأصل أن تكون[1] بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستُصحب [١٩٤/ب] الأصل مع المذكَّر لتقدّم رتبته ، وحُذفت مع المؤنث فرقًا لتأخر رتبته . انتهى .

(و) الحكم (**الثاني**) من حكمَي[2] واحد واثنين : (**أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدُ رجلٍ ، ولا : اثنا رجلين ، لأن قولك : رجل ، يفيد الجنسية والوحدة وقولك : رجلان ، يفيد الجنسية وشفع الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما**) ، فأما قوله : [من الرجز]

٨٧١ ــ .... ثِنْتَا حَنْظَلِ

فقليل[3] .

وأما البواقي ، وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما ، فلها ثلاثة أحوال : الأول : أن يقصد بها العدد المطلق . والثاني : أن يُقصد بها معدود ولا يُذكر . والثالث : أن يقصد بها معدود ويذكَر .

فأما لو قصد بها العدد المطلق . فإنها كلها بالتاء ، نحو : ثلاثة نصف ستة ، ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة ؛ خلافًا لبعضهم ؛ وأما إذا أريد بها معدود ولَم يذكر في اللفظ ،

(١) في « ب » : (يكون) .

(٢) في « أ » : (حكم) .

٨٧١– تمام الرجز : (كأن خصييه من التدلدلِ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظلِ)

وهو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في خزانة الأدب ٤٠٠/٧ ، ٤٠٤ ، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في الدرر ٥٣٢/١ ، وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٥٢٦/٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٨٩ ، وتاج العروس (دلل) (هدل) (ثني) (خصى) ، وتهذيب اللغة ١٩٩/٦، ٤٧٨/٧ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٧ ، وديوان الأدب ١١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥١٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧ ، وشرح المفصل ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، ١٦/٦ ، ١٨ ، والكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، وكتاب العين ٢٥/٤ ، ٢٨٧ ، ولسان العرب ٢٤٩/١١ (دلل) ، ٦٩٢ (هدل) ، ١١٧/١٤ (ثني) ، ٢٣٠ (خصا) ، والمخصص ١١٠/١٢ ، ٩٨/١٦ ، ١٠٠/١٧ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، والمنصف ١٣١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ .

(٣) وقيل : (ضرورة) . انظر شرح ابن الناظم ص ٥١٨ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ ، والدرر ٥٣٢/١ ، والارتشاف ٣٥٨/١ .

فالفصيح أن تكون[1] بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث ، كما لو ذكر المعدود . فتقول : « صمتُ خمسةً » ، تريد أيامًا ، و« سهرت خمسة » ، تريد ليالِيَ .

ويجوز أن تحذف التاء كما[2] في المذكَّر ، كالحديث : « ثُمَّ أَتْبِعْهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّال » ، وأما إذا قُصد بها معدود وذكِر ، (**فلا تستفاد العِدَّة والْجِنس إلا من العدد والمَعدود جميعًا ، ذلك لأن قولك :** « **ثلاثة** » ، **يفيد العِدَّة دون الجنس . وقولك :** « **رجال** » ، **يفيد الجنس دون العدة ، فإذا قصدت الإفادتين**) ، وهما العدة والجنس ، (**جمعت بين الكلمتين**) وهما : العدد والمعدود . فقلت : ثلاثة رجال . وثلاث إماء ، بالتاء مع المذكر ، وبعدمها مع المؤنث ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٦ــ ثَلاثَةً بالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَهْ ⠀⠀⠀ في عَدٍّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

٧٢٧ــ في الضِّدِّ جَرِّدْ ....[١٩٥/أ] ⠀⠀⠀ ....

(١) في « أ » : (يكون) .

(٢) سقط من « ب » ، « ط » .

(فصـــــــــــــل)

[٢٧٠] ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع :

مفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد واثنان[١] وعشرون وتسعون وما بينهما .

ومضاف ، وهو أيضًا عشرة ألفاظ : مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما .

ومركّب ، وهو تسعة ألفاظ : أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما .

ومعطوف وهو : أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون وما بينهما . فمميِّز العشرين ، والتسعين وما بينهما ، والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، والأحد والعشرين ، والتسعة والتسعين وما بينهما ، مفرد منصوب . و(**مُمَيز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس**) ، وهو ما يفرّق بينه وبين مفرده بالتاء غالبًا ، (كـ : « **شجر وتَمْر** » . **أو اسم جمع**) ، وهو ما دَلَّ على الجمع ، وليس له مفرد من لفظه غالبًا ، (كـ : «**قوم ورهط**» ، **خُفِضَ** بـ «**مِن**» **تقول** : « **ثلاثة**) من الشجر غرستُها » ، و«خمسة (**من التمر**) أكلتها» ، (و« **عشرة من القوم**) لقيتهم » ، و« تسعة من الرهط صحبتهم » . (**قال الله تعالى** : ﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ** ﴾) [البقرة/٢٦٠] . وعلَّل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ، ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه .

قال الموضح في الحواشي : قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة ، فإن صيغته كصيغة الواحد ، وإن كان لا ينطبق[٢] على الواحد ، والدليل على أنه يعامل لفظًا معاملة الواحد ، أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ، ويُفرد الْخَبَر عنه ، نحو : الرَّكْبُ سائرٌ . انتهى .

(**وقد يُخفض**) مُمَيِّز اسْمَي الجنس والجمع ، (**بإضافة العدد**) إليه ، فاسم الجمع (**نحو** : ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ [النمل/٤٨] . **وفي الحديث** : « **لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ** »[٣] . **وقال الشاعر**) : [من الوافر]

(١) في « أ » ، « ط » : (اثنتان) .

(٢) في « أ » ، « ط » : (ينطلق) .

(٣) أخرجه البخاري برقم ١٣٤٠ ، ١٣٩٠ ، ومسلم في أول كتاب الزكاة برقم ٩٧٩ .

٨٧٢ـ (ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاثُ ذَودٍ) لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

والذَّود من الإبل : ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من [١٩٥/ب] لفظها . كذا في الصحاح[1] . وذاله الأولى معجمة ، والثانية مهملة . و« الأنفس » : جمع نَفْس ، وهي مؤنثة ، وإنما أنَّث عددها ، لأن النفس كثر استعمالها مقصودًا بها إنسان . قاله المرادي[2] . واسم الجنس كقول جندل بن المثنى : [من الرجز]

٨٧٣ـ كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

فـ « حنظل » : اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل/٤٨] قاله الموضح . واتفق الجميع على الخفض بـ « من » . وأما بالإضافة ففيه مذاهب :

أحدها : الجواز على قلَّة ، وهو ظاهر كلام الموضح هنا[3] ، تبعًا لابن عصفور[4] .

والثاني : الاقتصار على ما سمع ، وهو مذهب الأكثرين[5] .

والثالث : التفصيل في اسم الجمع ، فإن كان مما يُستعمل للقليل فقط نحو : « نَفَرٍ ، ورَهْطٍ ، وذَوْدٍ » ، جازَ . وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير ، كـ : « قوم ونسوة » ، لم يجز . حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني . وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لِمَا يدل على الكثرة ، وأمَّا : ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة/٢٢٨] فمسموع . انتهى .

(وإن كان) مُميزها (جَمعًا ، خُفض بإضافة العدد إليه ، نحو : ثلاثة رجال) وثلاث إماء ، (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمَي الجمع والجنس بِحسب حالهما) باعتبار

٨٧٢- البيت للحطيئة في ديوانه ٢٧٠ ، والأغاني ١٤٤/٢ ، والإنصاف ٧٧١/٢، وخزانة الأدب ٣٦٧/٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٩٤ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والكتاب ٥٦٥/٣ ، ولسان العرب ١٦٨/٣ (ذود) ، ٢٣٥/٦ (نفس) ، ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في الدرر ٥٣٤/١ ، ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٦/٤ ، والدرر ٤٩٠/٢ ، ٥٤٠ ، وشرح ابن الناظم ٥١٩ ، وشرح الأشموني ٦٢٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٠٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ ، ١٧٠/٢ .

(١) الصحاح (ذود) .

(٢) شرح المرادي ٣٠٤/٤ .

٨٧٣- تقدم تخريج البيت برقم ٨٧١ .

(٣) سقط من « ط » .

(٤) المقرب ٣٠٥/٢ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٥٨/١ .

عود الضمير عليهما[١] ، تذكيرًا وتأنيثًا ، (**فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما**[٢]) ، فإن كان ضميرهما[٢] مذكرًا ، أنّث العدد ، وإن كان مؤنثًا ذكّر .

(**فتقول**) في اسم الجنس : (**ثلاثةٌ من الغنم**) عندي ، (**بالتاء**) في ثلاثة ، (**لأنك تقول : غنم كثير ، بالتذكير**) للضمير المستتر في : كثير ، (**وثلاث من البط ، بترك التاء**) من ثلاثة[٣] ، (**لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث**) للضمير المستتر في : كثيرة .

(**و**) تقول : (**ثلاثة من البقر**) ، بالتاء ، (**أو : ثلاث**) ، بتركها ، (**لأن**) ضمير البقر يجوز فيه [١٩٦/أ] التذكير والتأنيث باعتبارين ، وذلك أن[٤] (**في البقر لغتين : التذكير والتأنيث . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾**) [البقرة/٧٠] بتذكير الضمير ، (**وقرئ : تشابهت**) بتأنيثه[٥] .

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع : ما فيه لغتان ، التذكير فقط[٦] وهو : الغنم . وما فيه لغة [٢٧١] التأنيث فقط وهو : البط ، وما فيه لغتان ، التذكير والتأنيث وهو : البقر ، ولم يُمَثِّل[٦] لاسم الجمع ، وفصَّل فيه ابن عصفور فقال[٧] : إن كان لمن يعقِل فحكمه حكم المذكر كـ : القوم والرهط والنفر . وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كـ : الجامل والباقر .

(**و**) التذكير والتأنيث (**يعتبران مع الجمع بحال مفرده**) فإن كان مفرده مذكرًا أنّث عدده ، وإن كان مؤنثًا ذكّر ، (**فلذلك تقول : إصطبلات**) جمع إصطبل ، بقطع الهمزة المكسورة ، (**وثلاثة حَمَّامات**) جمع حَمَّام ؛ بتشديد الميم ؛ (**بالتاء فيهما**) اعتبارًا بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ، ولا تقول : ثلاث ، بتركها ؛ (**اعتبارًا بالجمع ، خلافًا للبغداديين**) والكسائي[٨] . ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك[٩] .

---

(١) في « ب » : (إليهما) .

(٢) في « ب » : (ضميرها) .

(٣) في « أ » ، « ب » : (ثلاث) .

(٤) في « ب » : (لأن) .

(٥) في البحر المحيط ٢٥٤/١ ، وتفسير القرطبي ٤٥٢/١ أنها قراءة أُبيّ .

(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٧) المقرب ٣٠٦/٢ – ٣٠٧ .

(٨) الارتشاف ٣٦١/١ .

(٩) الكتاب ٥٦١/٣ – ٥٦٢ .

وتقول: ثلاث سحابات؛ بترك التاء؛ اعتبارًا بالسحابة فإنها مؤنثة، (**ولا يُعتبَر من حال الواحد حالُ لفظه**) في التأنيث والتذكير (**حتى يقال: ثلاث طَلَحات؛ بترك التاء**) نظرًا إلى تأنيث لفظ واحده وهو: طلحة، (**ولا**) يعتبر (**حال معناه**) تذكيرًا وتأنيثًا، (**حتى يقال: ثلاث أشخص؛ بتركها**) أيضًا؛ نظرًا إلى تأنيث معنى واحده وهو شخص، (**تريد: نسوة**)، لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث[1]. (**بل يُنظَر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره، فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول: طَلْحَةُ حَضَرَ، وهندٌ شخصٌ جميلٌ**، [١٩٦/ب] **بالتذكير فيهما تقول: ثلاثةُ طَلَحات، وثلاثةُ أَشْخُصٍ؛ بالتاء فيهما؛ فأما قوله**) وهو عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

٨٧٤ ــ فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنتُ أَتَّقِي (**ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ**)

(**فضرورة**).

وكان القياس فيه: ثلاثة شخوص؛ بالتاء؛ ولكنه كنَّى بالشخوص عن النساء. (**والذي سهَّل ذلك قوله: كاعبان ومعصر**)، أي: هن كاعبان ومعصر، (**فاتصل باللفظ ما يعضِّد المعنى المراد**) وهو التأنيث. (**ومع ذلك فليس بقياس خلافًا للناظم**)، بل قال[2]: إن اقترن باللفظ ما يرجِّح جانب المعنى، ترجَّح. والكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود. والمعصر؛ بضم الميم وكسر الصاد المهملة: الجارية أول ما أدركت، سُمِّيت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب. قاله الخليل. (**وإذا كان المعدود صفة**) منوِّنًا موصوفها، (**فالمعتبر**) في التذكير والتأنيث (**حال الموصوف المنوي لا حالها**). فإن كان الموصوف مذكَّرًا، أنِّث العدد، وإن كان مؤنثًا ذكِّر. (**قال الله تعالى**): ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ (**فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**) ﴾ [الأنعام/١٦٠] بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، (**أي: عشر حسنات أمثالِها. ولولا ذلك**) الاعتبار (**لقيل: عشرة**) بالتاء (**لأن الْمِثْلَ**) الذي هو

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥١٩: (الشخص مؤنثة)، وفي الكتاب ٥٦٢/٣: (الشخص اسم مذكر).

٨٧٤- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٠، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، ١٢٩، والأغاني ٩٠/١، وأمالي الزجاجي ص ١١٨، والإنصاف ٧٧٠/٢، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٣، والكتاب ٥٦٦/٣، ولسان العرب ٤٥/٧ (شخص)، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، وشرح ابن الناظم ص ٥١٩، وشرح الأشموني ٦٢٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٩، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والمقرب ٣٠٧/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٦٤/٣.

واحد الأمثال (**مذكر** . **و**) تقدَّم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده . (**تقول : عندي ثلاثة رَبْعَات ، بالتاء**) في ثلاثة (**إن قدَّرت**) الموصوف (**رجالاً ، وبتركها إن قدَّرت**) [**الموصوف**][1] (**نساء**) ، لأن ربعات ؛ بفتح الباء ؛ في الأصل اسم ، ثم استعملت في الصفة ، وهي جمع ربعة ؛ بسكونها ؛ يوصف بها المذكر والمؤنث . يقال : رجل رَبْعَةٌ [١٩٧/أ] وامرأة رَبْعَةٌ : وهي المربوع لا طويل ولا قصير .

واعتبار توهُّم الموصوف كاعتبار نيَّته ، (**ولهذا**) ترى العرب (**يقولون : ثلاثةُ دوابٍّ ؛ بالتاء ؛ إن**[2] **قصدوا ذكورًا ، لأن الدابة**) وهي لغة كلُّ ما يدبُّ على الأرض (**صفة في الأصل**) غلبت عليها الاسمية ، (**فكأنهم [٢٧٢] قالوا : ثلاثةُ أَحْمِرَةٍ**) ، جمع حِمَار ، (**دوابّ** . **وسُمِع**) من كلامهم : (**ثلاثُ دوابٍّ ذكور ، بترك التاء ، لأنَّهم**) اعتبروا تأنيث اللفظ ، و(**أجروا الدابة مجرى**) الاسم (**الجامد**) نظرًا إلى الحال ، (**فلا يجروها على موصوف**) . قاله ابن مالك[3] أخذًا من قول ابن عصفور[4] : وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسْمًا .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » ، « ط » : (إذا) .

(٣) شرح التسهيل ٤٠٠/٢ .

(٤) المقرب ٣٠٧/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة ، وهي نوعان :

أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ ، **(وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعًا مكسَّرًا)** ليطابق العددُ المعدودَ لفظًا ، **(من أبنية القلَّة)** ليتطابقا معنًى.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٧ـ .... وَالْمُمَيِّزَ اجْـرُرِ جَمْعًـا بلَفْـظِ قِلَّـةٍ في الأَكْـثَرِ

(نحو : ثلاثةُ أَفْلُسٍ) من الجوامد ، **(وأربعةُ أَعْبُدٍ)** من المشتقات الجارية مجرى الجوامد . و : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان/٢٧] من المائعات ، وثمانية أحمال ، وتسعة جِبيةٍ ، وعشرة أرغفة .

(وقد يتخلَّف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة) ، وهي : الجمع والتكسير والقلَّة ، **(فيضاف للمفرد)** في مسألتين :

إحداهما : أن يكون اسم جمع ، وذلك قليل نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل/ ٤٨] ، و : « خَمْسِ ذَوْدٍ »(١) .

والثانية : في لفظ واحد . **(وذلك إن كان نحو : ثلاثُمِائَة وتســـعمِائَة)** ، لأن المائة وإن أفردت لفظًا فهي جمعٌ معنًى ، لأنها عشر عشرات وهو عدد [١٩٧/ب] قليل . قاله الموضح في الحواشي .

(وشذ في الضرورة قوله) ، وهو الفرزدق : [من الطويل]

٨٧٥ ـ **(ثَلاَثُ مِئِيْنٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِـهَا)** رِدَائِي وَجَلَّتْ عَـنْ وُجُـوهِ الأَهَـاتِمِ

ووجه شذوذه أن المائة إذا جُمعت كان أقل مفهوماتها ثلاثمائة . وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب(٢) .

---

(١) أخرجه البخاري في الزكاة برقم ١٣٤٠ ، ١٣٩٠ .

٨٧٥- البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٠/٧ ، ٣٧٣ ، واللسان ٣١٧/١٤ (ردى) ، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٣/٤ ، وشرح ابن الناظم ٥١٨ ، وشرح الأشموني ٦٢٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥١٨ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ٢٣ ، والمقتضب ١٧٠/٢ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥١٨ : (يقال : ثلاث مائة ، وقد يقال ثلاث مئات وثلاث مئين) .

(ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمَل تكسير الكلمة ، نحو : ﴿ سَبْعُ سَمَوات ﴾ [البقرة/٢٩] و : خَمْسُ صَلوَات و : ﴿ سَبْعَ بقَرات ﴾) [يوسف/٤٣] فإن : سماء وصلاة وبقرة ، لم يسمع لها جمع تكسير أصلاً ، فضلاً عن أن يكون للقلّة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها وهي جمع تصحيح لأنه يفيد القلّة عند سيبويه وأتباعه[١] .

(والثانية : أن يجاور) ؛ بالراء المهملة ؛ (ما أهمل تكسيره) ، وإن كان هو مسموع التكسير (نحو : ﴿ سَبْعَ سُنْبُلاَت ﴾ [يوسف/٤٣] فإنه) كسِّر على : سنابل . ولكنه (في التَّنْزِيل مجاور لـ : سَبْعَ بَقَرَات) المهمل تكسيره ، فلذلك حسُن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسَّرًا نحو : ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [البقرة/٢٦١] .

وبقي مسألتان :

إحداهما : أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو : ثلاثُ سُعَادَات فإنَّ[٢] جَمْعَ سُعَاد على : سَعَائِد ، خلاف القياس . كذا قال ابن مالك[٣] . وهو مبني على أن فعائل إنما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو : رسالة ورسائل ، وأنَّ نحو : عجائز ، يُحفَظ ولا يُقاس عليه .

والثانية : أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو : ﴿ في تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [النمل/١٢] قال الموضح : كذا ظهر لي ، فإن تكسير آيةٍ على : آيٍ جائز لكنه ليس بالفاشي . وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره . قال : وفيه نظر .

(ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداهما : أن يُهمَل بناء القلَّة ، نَحو : ثلاثُ جَوَارٍ ، وأربعةُ رِجَالٍ ، وخَمْسَةُ دَرَاهِمَ) . فإنَّ : جارية ورجلاً ودرهمًا ، لم يستعمل لها جمع قلة . وأما أرْجُل فجمع : رِجْـل ، بكسر الراء وسكون الجيم .

(والثانية : أن يكون له بناء قلّة ، ولكنه شاذٌّ قياسًا أو سَماعًا ، فيُنَزَّلُ لذلك مَنْزِلَة المعدوم) [١٩٨/أ] ويعدل عنه[٤] إلى جمع الكثرة .

(فالأول) وهو الشاذ قياسًا (نحو : ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوء ﴾ [البقرة/٢٢٨] فإن جَمْعَ : قَرْء ؛ بالفتح ؛ على أقراء ، شاذ) ، كما سيأتي في باب جمع التكسير . نعم إنَّ جعْل قُرُوء

(١) الكتاب ٦٠٣/٣ .

(٢) في « أ » : (فإنه) .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ .

(٤) في « أ » : (منه) .

جَمعًا لـ : قُرْء ؛ بالضَّمِّ ؛ كان قياسًا . والقرء ؛ بالفتح والضم ؛ يطلق على الطُّهْرِ والحَيْضِ .

(**والثاني**) : وهو الشاذ سَمَاعًا (**نَحو : ثلاثةُ شُسُوعٍ**) ؛ بمعجمة فمهملة ؛ (**فإن أَشْسَاعًا**) وإن كان قياسًا لأن مفرده : شِسْع ، بكسر أوله [١] وسكون ثانيه : أحد سُيُور النعل [١] ، وأفعالٌ قياس فيه كـ : حِمْل وأحْمَال ؛ بالحاء المهملة ؛ ولكنه (**قليل الاستعمال**) .

(**النوع الثاني**) من النوعين : (**المائة والألف ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد نحو**) : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (**مِائَةَ جَلْدَةٍ**) ﴾ [النور/٢] ، (و) نحو : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ (**أَلْفَ سَنَةٍ**) ﴾ [العنكبوت/١٤] وإنما كان حقهما ذلك ؛ لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ، لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد . والألف عوض من [٢] عشر مائة ، وهي [٢٧٣] تُميّز [٣] بمفرد مَخفوض ، فعوملت الألف معاملة ما عوّضت منه . (**وقد تضاف المائة إلى جمع ، كقراءة الأخوين حمزة والكسائي** : ﴿ **ثَلاثَمِائَةِ سِنِينَ** ﴾) [الكهف/٢٥] بحذف التنوين للإضافة [٤] .

قيل : ووجه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشيرًا للعشرات ، والعشرة تعشيرًا للآحاد . وقيل : إنه من وضع الجمع موضع المفرد . ومن نوَّن فقيل : هو عطف بيان ، أو بدل من ثلاثمائة [٥] .

وردَّ بأن البدل على نية طرح الأول . [١٩٨/ب] وعلى تقدير طرحه يكون المعنى : ولبثوا في كهفهم سنين ، فيفوت التنصيص على كمية العدد . ويُجاب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة . ولا يكون : سنين تمييزًا لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا : تسعمائة وتسع سنين . قاله الموضح في الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٨ــ وَمِائَــةَ وَالأَلْــفَ للفَــرْدِ أَضِــفْ وَمِائَــةٌ بــالجَمْعِ نَــزْرًا قَــدْ رُدِفْ

(**وقد تُميَّز**) الْمائة (**بِمفرد منصوب** [٦] ، **كقوله**) ، وهو الربيع بن ضبع

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) في « أ » : (عن) .

(٣) في « أ » ، « ب » : (تمييز) .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ مائةٍ ﴾ وقرأها (مائةِ) بالإضافة : حمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش وطلحة وابن سعدان . انظر الإتحاف ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢، وهي من شواهد أوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٧/٢ .

(٥) انظر الإتحاف ص ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٥٢٠ : (وقد شذّ تمييز المائة بمفرد منصوب) .

الفزاري : [من الوافر]

٨٧٦ ـ (إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا) فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ والفَتَاءُ

فـ « عامًا » : تمييز منصوب بعد مائتين .

قال ابن مالك(١) : وذلك يقوّي ما أجازه ابن كيسان من نحو : الألف درهمًا والمائة دينارًا بالنصب . ويؤيده قول حذيفة ﷺ : « ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة » بالنصب ، فأجري « أل » في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون . وروي بخفض مائة ، على زيادة « أل » . أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب « أل » أو إبدال مائة من المخفوض على إنابة المفرد عن الجمع مثل : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر/٥٤] ، والحق أن البيت ضرورة ، والرواية شاذة .

٨٧٦- البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ٢٥٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٧٩/٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، والدرر ٥٣٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥ ، والكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢ ، ولسان العرب ١٤٥/١٥ (فتا) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٤ ، وهمع الهوامع ١٣٥/١، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، والمقتضب ١٦٩/٢، والمنقوص والممدود ص ١٧ .

(١) شرح التسهيل ٣٩٥/٢ .

(فصـــــــــــــل)

(فإذا تَجاوزت العشرة جئت بكلمتين :

الأولى : النَّيِّف) بفتح النون وتشديد الياء مكسورة ؛ وقد تخفف[1] كـ : هَيْـن ، وأصله الواو ، من نافَ ينوفُ إذا زاد . وقال أبو زيد[2] : **(وهو التسعة فما دونَها)** ، وقـال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات[3] : النَّيِّف من العدد : ما جاوز العقد إلى الثلاثة ، هذا قول أهل اللغة ، وفي الصحاح والقاموس[4] : كل ما [١٩٩/أ] زاد على العقد فهو نيْفٌ حتى يبلغ العقد الثاني . انتهى .

والعَقْدُ ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف ، **(وحكمتَ لَها)** ، أي للكلمة الأولى وهي النيِّف ، **(في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلـــك)** الـتركيب ، **(فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، و)** أجريت **(ما دون ذلك)** وهو : الأحد[5] والاثنان **(على القياس ، إلا أنك تأتي بأحد وإحدى)** بإبدال الواو همـزة فيهما .

إلا أن الأول شاذ لازم[6] غالبًا . والثاني : مطرد على الأصح كـ : إشـاح وإكـاف ، ولهذا نبهوا على الأصل في أحد فقالوا : وَحَـد . ولم ينبـهوا عليـه في إحْـدَى ، وأتـوا بـأحد وإحدى مع التركيب **(مكان واحد وواحدة)** مع الإفراد ، خوف الالتباس بالصفة .

(ويبنى الجميع) من النيِّف والعَقْد بعد التركيب **(على الفتح)** ، ليعادل خفَّته ثقل التـركيب ، أما بناء الكلمة الأولـى فلأنها نزِّلت منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما

(١) في « ط » : (يخفف) .

(٢) في شرح القصائد التسع ص ٢٢٨ أن الجرمي حكى عن أبي زيد : أن النيف ما بين الواحد إلى التسعة .

(٣) شرح القصائد التسع ص ٢٢٨ .

(٤) الصحاح والقاموس (نوف) .

(٥) في « أ » : (الواحد) .

(٦) في « أ » : (لا لازم) .

بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف ، وقيل : لوقوعها موقع التنوين ، (**إلا اثنين واثنتين فتعربهما**) بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا (**كالْمُثَنَّى**) ، لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد ، وقيل : مضافان إليه . وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف .

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر [٢٧٤] أخواتهما[١] .

وردَّ بأنهما لو كانا مبنيين لزما [١٩٩/ب] الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد ، ولهذا قالوا : لا يَدَيْن بهَا[٢] لَكَ (**وإلا : ثماني ، فلَكَ فتح الياء**) لأنها مفتوحة في ثمانية . قاله السهيلي في الروض . (و) لك (**إسكانها**) كما في : معدي كرب .

(**ويقل حذفها مع بقاء كسر النون**) لأنها ياء زائدة ، فحذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها فأشبهت : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُوْنِ ﴾ [الزمر/١٦] . (و) يقل[٣] حذفها (**مع فتحها**) ، أي النون ، لأنها لما كانت تُضَمُّ في الآخر إذا كان الآخر نون ، كقوله : [من الرجز]

٨٧٧ ـ لَهَا ثَنَايَا أرْبَعٌ حِسَانُ وَأرْبَعٌ فَثَغرُهَا ثَمَانُ

جُعلت فتحة بناء على التركيب .

(**والكلمة الثانية**) من الكلمتين : (**العشرة ، ويرجع بِها إلى القياس**) في (**التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث**) ، فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث ، رجوعًا إلى الأصل ، لئلا يُجمع بين علامتَي تأنيث ، (**وتبنيها على الفتح مطلقًا**) سواء أكانت مع اثنين واثنتين أم مع غيرهما . أما بناؤها مع اثنين واثنتين فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة ، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنِيَ . وأما بناؤها مع غيرهما فلأنها واقعة موقع التنوين ، وهو حرف مبني على السكون ، وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيهًا على الفرعية ، واختير الفتح طلبًا للتخفيف .

---

(١) الارتشاف ٣٦٦/١ .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (لها) ، والتصويب من لسان العرب ٤٢٤/١٥ (يدي) ، وفيه : (ابن سيده : وقولهم لا يدين لك بها ، معناه لا قوة لك بها ، لَم يحكه سيبويه إلاَّ مثنى ، ومعنى التثنية هنا : الجمع والتكثير) . وفي الكتاب ٢٧٩/٢ أن إثبات النون في هذا القول أحسن وهو الوجه .

(٣) في « ط » : (وتقل) .

٨٧٧- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٦٥/٧، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، واللسان ١٠٣/٤(ثغر)٨١/١٣ (ثمن) ، وتاج العروس ٣٢/١٠ (ثغر) (ثمن) ، وتهذيب اللغة ١٠٧/١٥ ، وشرح التسهيل ٤٠٣/٢ .

(**وإذا كانت**) العشرة مختومة (**بالتاء سكِّنت**) أنت (**شينها في لغة الحجازيين**) ، فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

(**وكسرها في لغة**) أكثر بني (**تميم**)[(١)] تشبيهًا بتاء كيف . (**وبعضهم**) ، وهم الأقلُّون من بني تميم [٢٠٠/أ] (**يفتحها**) ، إبقاء لها على أصلها من الفتح . وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا ﴾[(٢)] [البقرة/٦٠] وبعضهم يسكّن العين من عشرة ، فيقول : أحَدَ عْشَرَ ، احترازًا من توالي المتحركات . قاله في المفصَّل[(٣)] .

(**وقد تبيَّن بما**[(٤)] **ذكرنا أنك تقول**) : عندي (**أَحَدَ عَشَرَ عبدًا ، واثْنَا عَشَرَ رجُلاً ، بتذكيرهما**) ، أي : النيِّف والعقد من المثالين ، (**وثلاثةَ عَشَرَ عبدًا ، بتأنيث الأوَّل**) وهو ثلاثة ، (**وتذكير الثاني**) وهو عشر . (**وتقول**) : عندي (**إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً ، واثنتا عَشْرَةَ جارِيةً ، بتأنيثهما**) ، أي : النيِّف والعَقْد من المثالين .

وإنما جمعوا بين تأنيثين في : إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين ، وفي اثنتا عشر إما لأن التاء بدل من الياء ، وليست للتأنيث . أو لأنها زائدة للإلحاق بـ « أصبهان » . وإما لأن « اثنان واثنتان » معربان ، وعشرة مبنية ، والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان : مضاف ومضاف إليه ، وإما لأنهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون .

قال الموضح : كل ذلك قد قيل ، والسؤال عندي من أصله ليس بالقوي لأنهم قالوا في اسم الفاعل : خامِسَ عَشَرَ في المذكر ، وخامِسَةَ عَشَرَة في المؤنث فأنَّثوا الكلمتين جميعًا وبنوهما على الفتح ، وذلك مُجمع عليه ، وكذا في الباقي فدلَّ على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب . انتهى .

(**و**) تقول : عندي (**ثلاث عشرة جارية ، بتذكير**) الجزء (**الأول وتأنيث**) الجزء (**الثاني**) وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٠٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢١ ، والارتشاف ٣٦٥/١ .

(٢) لم تنسب هذه القراءة إلى يزيد ، بل إلى الأعمش وابن فضل الأنصاري . انظر البحر المحيط ٢٢٩/١ ، والكشاف ٧١/١ ، والمحتسب ٨٥/١ . وقد نسب إلى يزيد أنه قرأها (عشِرة) ؛ بكسر الشين ، انظر المصادر السابقة ، وحاشية يس ٢٧٤/٢ .

(٣) لم أجده في المفصل خلال حديثه عن العدد ، انظر المفصل ص ٢١٢ - ٢١٦ ، وفي لسان العرب ٥٦٨/٤ (عشر) : (قال ابن السكيت : ومن العرب من يسكّن العين فيقول أَحَدَ عْشَرَ ، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر ، وقال الأخفش : إنما سكنوا العين لما طال الاسم وكثرت حركاته) .

(٤) في « ط » : (مِمَّا) .

٧٢٩ــ وَأَحَــدَ اذْكُــرْ وَصِلَنْــهُ بعَشَــرْ ....

الأبيات [٢٠٠/ب] الستة[1] .

(فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير ، والتسع عشرة في التأنيث ، استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) : عندي (عشرون عبدًا) ، وعشرون أمة ، وثلاثون عبدًا (وثلاثون أمة) . والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز ، (وتمييز ذلك كلـه مفـرد منصوب نحو : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف/٤] ، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهرًا ﴾ [التوبة/٣٦] ، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾) [الأعراف/١٤٢] ، ﴿ فَلَبِثَ فِيْهِم أَلْفَ سَنَةٍ إلاَّ خَمْسِيْنَ عَامًا ﴾ [العنكبوت/١٤] ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِيْنًا ﴾ [المجادلة/٤] ، ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُوْنَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة/٣٢] ، ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً ﴾ [النور/٤] ، (﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾) [ص/٢٣] .

(وأما قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا) أُمَمًا ﴾ [الأعراف/١٦٠] ، (فـ : أسباطًا) ليس بتمييز لأنه جمع ؛ وإنما هو (بدل من اثنتي عشْرة) ، بـدل كـلّ مـن كلّ ، (والتمييز محذوف أي : اثنتي عشرة فرقــة) . قالـه الشـلوبين وابـن أبـي الربيـع وغيرهما . (ولو كان : أسباطــًا ، تمييزًا) عن اثنتي عشرة ، (لذكّر) ؛ بتشديد الكاف ؛ (العددان) ولقيل : اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث ، (لأن السِّبْط) واحد الأسباط (مذكر) ، فكان يجب أن تجرَّد التاء من عدده .

(وزعم الناظم) في شرح الكافية[2] (أنه) لا حذف ، وأن أسباطًا (تمييز ، وأنَّ ذكْرَ « أُمَمًا » رجَّح حكم التأنيث) في [٢٧٥] أسباطًا لكونه وُصف بـ « أُمَمًا » جمع أُمَّة ، (كما رجَّحه) ؛ أي التأنيث ؛ في : شُخوص (ذِكْرُ [٢٠١/أ] : كاعبان ومعصر في قوله) :

[من الطويل]

---

(١) الأبيات هي :

....	مُرَكَّبًا قَــاصِدَ مَعْــدود ذَكَــرْ
وَقُلْ لَــدَى التَّــأنيثِ إحْــدَى عَشْــرَهْ	والشِّينُ فيـهَا عَـن تَمِيـم كَسْــرَهْ
ومَــعَ غَــيرِ أَحَــدٍ وإحْــدَى	مَــا مَعْــهُمَا فَعَلْــتَ فــافْعَلْ قَصْــدَا
ولِثلاثَــــةٍ وتِسْــــعَةٍ ومَــــا	بَيْنَــهُمَا إن رُكِّبَــا مَــا قُدِّمَــا
وأوْلِ عَشْــرَةَ اثْنَتَــي وعَشْــرَا	اِثْنَــي إذَا أُنْثَــى تَشَــا أو ذَكَــرا
واليَــا لِغَــيْرِ الرَّفْــعِ وارْفَــعْ بــالأَلِفْ	والفَتْــحُ في جُــزْءَي سِــواهُمَا أُلِــفْ

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٤ .

٨٧٨ ــ فَكَانَ مِجنِّي دُونَ مَنْ كُنْــتُ أَتَّقِـي **(ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ)**

وكان القياس : ثلاثة شخوص ، لأن الشخص مذكر ، ولكنه لما فسره بـ : كاعبان ومعصر ، وهما مؤنثان رجّح تأنيثه . وما ذكره الناظم في الآية ، مخالفًا في شرح التسهيل[1] « إن أسباطًا بدل لا تمييز » . انتهى .

والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مُشْكِلٌ على قولهم : إن المبدل منه في نية الطرح غالبًا . ولو قيل : وقطّعناهم أسباطًا لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه .

والقول بأنه تمييز مُشْكِلٌ على قولهم : إنَّ تمييز العدد المركب مفرد ، وأسباطًا جمع .

وقال الحوفي : « يجوز أن يكون أسباطًا نعت الفرقة ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأممًا : نعت الأسباط ، وأنّث العدد وهو واقع على الأسباط ، وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أمّة كقوله : [من الوافر]

٨٧٩ ــ ثلاثةُ أَنْفُسٍ . . . .

يعني رجالاً . انتهى .

فارتكب الوصف بالجامد ، والكثير خلافه . وذهب الفراء إلى جواز جميع التمييز . وظاهر الآية يشهد له ، ويشهد له أيضًا ما روي من قول ابن مسعود ؛ رضي الله تعالى عنه : « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض » . وتخريج أبي حيان على أن : بني مخاض : حال من عشرين ، أو نعت لها ، والتمييز محذوف خلاف الأصل ، وإلى تمييز المركب أشار الناظم بقوله :

٧٣٦ــ وَمَــيِّزُوا مُرَكَّبًــا بِـــمِثْلِ مَــا مُـــيِّزَ عِشْـــرُونَ فَسَـــوِّيَنْهُمَا

٨٧٨- تقدم تخريج البيت برقم ٨٧٤ .

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٣ .

٨٧٩- تمام البيت : (ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ لقد جار الزمان على عيالي) ، وتقدم تخريجه برقم ٨٧٢ .

(فصـــــــــــــل)

(ويجوز في العدد المُركب ، غير اثنَي عشر واثنتَي عشرة ، أن يضاف إلَى مستحِقّ [٢٠١ / ب] **الْمَعدود ، فيُستغنَى عن التمييز ، نَحو : هذه أحَدَ عَشَرَ زَيـدٍ)** ، فـ « هذه » مبتدأ ، وأحد عشر : خبره ، وزيد : مضاف إليه . وإنما لم يضف : اثنا عشر واثنتا عشرة لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون ، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون فكذلك تَمتنع مع ما وقع موقعها . ولا كذلك الباقي . **(ويَجب)** حينئذ **(عند البصريِّيْن البناء فِي الْجزأين)** معًا ، كما يبقى مع التمييز .

(وحكى سيبويه[١] **الإعراب في آخر)** الجزء **(الثانِي)** بحسب العوامل ، وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح **(كما في : بَعْلَبَكّ)** . فتقول : هذه أحَدَ عَشْرُ زيدٍ ، ورأيتُ أحَدَ عَشْرَ زيدٍ ، ومررتُ بأحَدَ عَشْرِ زيدٍ . بفتح أحَدَ في الجميع ، ورفع عشر في الأول ونصبه في الثاني وجرّه في الثالث . والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الأولى ، لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب . **(وقال)** سيبويه[٢] في هذه اللغة : **(هي لغة رديئة)** وقال الأخفش : حسنة .

واختارها ابن عصفور[٣] وزعم أنها الفصحى ، ووجّه ذلك بأن الإضافة تردُّ الأسماء إلى أصلها من الإعراب . وردَّه ابن مالك في شرح التسهيل[٤] بأن المبني قد يضاف نحو : كم رجلٍ عندك ، انتهى .

وقد يفرَّق بين ما بناؤه أصلي فلا يردّ إلى الإعراب ، وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيُردُّ إليه بأدنى ملابسة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٣٧ـ وَإنْ أُضِيْـفَ عَـدَدٌ مُرَكَّـبُ   يَبْـقَ البِنَـا وَعَجْـزٌ قَـدْ يُعْـرَبُ

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٣/٢٩٩ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ .

(٣) المقرب ٢/٣٠٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٤١٩ .

(**وحكى الكوفيون وجهًا ثالثًا وهو أن يضـــاف**) الجـزء (**الأول إلى**) الجـزء (**الثاني**) ، فيعرب الجزء الأول بحسـب العوامـل ، ويجـر الجـزء [٢٠٢/أ] الثـاني بالإضافـة (**كما في : عبد الله ، نحو**) ما حكى الأخفش[١] أنه سمع ممن سمع من أبي فقعس الأسدي ، وأبي[٢] الهيثم العقيلي : (**ما فعلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ**) ، برفع خمسة . وجرّ عشرك[٣] .

(**وأجازوا أيضًا هذا الوجه**) ، وهـو إعـراب المتضـايفين (**دون إضافـــة**) إلى مستحق المعدود نحو : هذه خمسةُ عشرٍ ، ورأيتُ خمسةَ عشرٍ ، ومررتُ بخمسةِ عشرٍ ، بجرٍّ عشر في الأحوال الثلاثة ، وإعراب خمسة بحسب العوامل ، (**استدلالاً بقوله**) ؛ وهـو نفيـع بـن طارق على ما قيل : [من الرجز]

٨٨٠ ــ (**كُلِّفَ مِـــنْ عَنَائِــهِ وَشِــقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِـــهْ**)

فـ : « بنت » : مفعول ثان بـ « كُلِّف » ، ومفعوله الأول مسـتتر فيـه قـائم مقـام الفاعل ، وثماني : مضاف إليه[٤] ، وعشرة : بالتنوين [٢٧٦] مجرورة بإضافة ثمـاني إليـها ، ولم يضف إلى مستحق المعدود . والعناء ، بفتح العـين المهملـة : التعـب والمشـقة . والشـقوة ، بكسر الشين المعجمة : الشقاوة .

وقول ابن مالك في التسـهيل[٥] : ولا يجوز بإجمـاع ثمـاني عشـر إلا في الشـعر . مردود ، فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره ، كمـا قـال الموضـح فليـس نقـل الإجماع بصحيح .

---

(١) نسب هذا القول إلى الفراء في شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ .

(٢) في « ط » : (ابن) .

(٣) بعده في شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ : (والبصريون لا يرون ذلك ، بل يستصحب عندهـم البنـاء في الإضافة ، كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع) .

٨٨٠- الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦ ، والدرر ٤٩١/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٣٨/١٤ (شقا) ، والإنصاف ٣٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، وتهذيب اللغـة ٢٠٩/٩ ، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦ ، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣ ، وشرح التسهيل ٤٠٢/٢ ، والمخصـص ٩٢/١٤ ، ١٠٢/١٧ ، وهمع الهوامع ١٤٩/٢ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (إليها) .

(٥) التسهيل ص ١١٨ .

(فصـــــــــــــــل)

(ويجوز أن تصوغ) أي تشتق **(من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل)** على وزن فاعِل ، **(كما تصوغه من فَعَل)** المفتوح العين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٣٨ـ وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوقُ إلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعُلاَ

(فتقول : ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ إلى العاشر ، كما تقول) من فعل الْمُتعدي : **(ضارِب ، و)** من اللازم : **(قاعِد)** ، إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي ، لأنه من قبيل [٢٠٢/ب] الاشتقاق من أسماء الأجناس كـ « تَرِبَت يَدَاكَ »[١] من التراب ، واستَحْجَر الطين من الحجَر ، على ما هو مبيّن في علم الاشتقاق ، ويستثنى من ذلك ما إذا أريد به معنى فاعل فإن له فعلاً ، كما صرّح به في التسهيل[٢] ، فيكون مصوغًا من المصدر .

قال في شرح التسهيل[٣] : وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلّم ، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثُّلْثِ إلى العَشْرِ ، وهي مصادر : ثَلَثْتُ الاثنين إلى عَشَرْتُ التسعة . انتهى .

وفي الصحاح[٤] : عَشَرْتُ القومَ أعْشِرُهُم عَشْرًا إذا صِرْتَ عاشِرَهُم .

(و) اسم الفاعل من العدد **(يجب فيه أبدًا أن يذكَّر مع المذكر ويؤنَّث مع المؤنث)** على القياس . **(كما يجب ذلك مع ضارِب ونحوه)** من أسماء الفاعلين .

(فأما ما دون الاثنين فإنه وُضع على ذلك) الحكم **(من أوَّل الأمر فقيل)** في المذكر : **(واحد ، و)** في المؤنث : **(واحدة)** ، وهما من : وَحَدَ يَحِدُ .

---

(١) من حديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم ٤٨٠٢ ، ومسلم في الرضاع برقم ١٤٦٦ ، وتمامه : « تنكح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

(٢) التسهيل ص ١٢١ .

(٣) شرح التسهيل ٤١٣/٢ .

(٤) الصحاح (عشر) .

(**ولك في اسم الفاعل المذكور**) وهو : ثان[1] وعاشرٍ[2] وما بينهما ، (**أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه** :

أحدها : أن تستعمله مفردًا) عن الإضافة (**ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا**) عن الاتصال بالعشرة ، (**فتقول : ثالث ورابع**) ، ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثًا ورابعًا ، (**قال**) النابغة الذبياني : [من الطويل]

٨٨١ ـ تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لها فَعَرَفْتُهَا (**لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ**)

والمعنى : وقع في وهمي أي : ذهني ، علامات للمرأة فعرفتُ العلامات بعد ستة أعوام ، وهذا العام الذي أنا فيه سابع .

الوجه (**الثاني : أن تستعمله مع أصله**) الذي صيغ هو [٢٠٣/أ] منه ، (**ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدَّة المعينة لا غير**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٠ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ..............

(**فتقول : خامِسُ خَمْسَةٍ أي : بعض جماعة منحصرة في خمسة**) أي : واحد من خمسة لا زائد عليها ، (**ويجب حينئذ إضافته إلى أصله**) ؛ كما مثَّل ؛ (**كما يجب إضافة البعض إلى كله**) كـ : يد زيد . (**قال الله تعالى ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الذين كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾**) [التوبة/٤٠] ، فـ « ثاني » حال من الهاء في « أخرجه » ، و« اثنين » مضاف إليهما (**وقال**) الله (**تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الذين قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾**) [المائدة/٧٣] ، فـ « ثالث » خبر « إن » ، و« ثلاثة » مضاف إليه .

(**وزعم الأخفش وقطرب**) من البصريين ، (**والكسائي وثعلب**) من الكوفيين ، (**أنه يجوز إضافة الأول**) وهو الفرع ، (**إلى الثاني**) وهو الأصل ، (**ونصبه إياه**[3]) . فعلى هذا يجوز : ثالث ثلاثة ، بجر ثلاثة ونصبها ، ونصبه إياه . فعلى هذا يجوز : ثالث ثلاثة ، بجر ثلاثة ونصبها . (**كما يجوز في : ضارب زيد**) ، جر زيد ونصبه .

---

(١) في « ط » : (ثاني) .

(٢) في « ب » : (عشر) .

٨٨١- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣١ ، وخزانة الأدب ٤٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣ ، والكتاب ٨٦/٢ ، ولسان العرب ٥٦٩/٤ (عشر) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦١/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ ، والمقرب ١٤٧/١ ، وتاج العروس (لوم) .

(٣) الارتشاف ٣٦٧/١ .

(**وزعم الناظم**) في التسهيل[١] (**أن ذلك جائز في ثانٍ فقط**) دون غيره . وعلَّله في شرح التسهيل[٢] : بأن العرب تقول : ثَنَّيْتُ الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما . يعني ولا تقل ثَلَّثْتُ الرجلين[٣] ، إذا كنت الثالث منهم .

ثم قال[٤] : فمن قال : ثاني اثنين بهذا المعنى عُذِرَ لأن له فعلاً ، ومن قال : ثالثُ ثلاثة[٥] لا يُعْذَر لأنه لا فعل له . وتعقَّبه أبو حيان فقال[٦] : ثَنَّيْتُ الرجلين ، مخالف لنقل النحاة ، ثم هو ليس نصًّا في : ثَنَّيْتُ الاثنين ، حتى يبنى عليه جواز : ثَنَّيْتُ الاثنين . قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في [٢٠٣/ب] كتاب الأفعال[٧] . وإذا جاز ثنَّيت الرجلين ، جاز ثنَّيت الاثنين ، ولا يتوقَّف في ذلك إلا ظاهري جامد . انتهى .

الوجه (**الثالث : أن تستعمله**[٨] **مع ما دون أصله**) الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ، (**ليفيد معنى التصيير**) والتحويل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٢٧٧]

٧٤١ــ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

(**فتقول : هذا رابعٌ ثلاثةً**) ، بتنوين رابع ونصب ثلاثة ، (**أي : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُم وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾**) [المجادلة/٧] ، أي إلا هو مصيِّرهم أربعة ومصيِّرهم ستة .

(**ويجوز حينئذ**) ، أي حين إذا كان بمعنى مصيِّر ، (**إضافته**) إلى ما دونه (**وإعماله**) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده على نفي أو استفهام ، أو ذي خبر أو حال أو موصوف ، (**كما يجوز الوجهان**) : وهما الإضافة والإعمال (**في جاعل ومصيِّرٍ ونحوهما**) من أفعال التحويل والانتقال .

---

(١) التسهيل ص ١٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٤١٢/٢ .

(٣) في جميع النسخ : « الرجال » ، والتصويب من شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ الذي أجاز أن يقال : (ثلثت الرجلين إذا انضممت إليهما ، فصرتم ثلاثة) .

(٤) شرح التسهيل ٤١٢/٢ .

(٥) في « أ » : (ثالثة) .

(٦) الارتشاف ٣٧٣/١ .

(٧) في كتاب الأفعال ١٤٤/١ أن هذا كلام العرب ، والقياس غيره .

(٨) في « أ » : (يستعمل) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤ .

(ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان ، فلا يقال : ثانِي واحـــدٍ ، ولا : ثـــان واحدًا) . نصَّ على ذلك سيبويه[١] . **(وأجازه بعضهم)** ، وهو الكسائي **(وحكاه عـــن العرب)** فقال[٢] : تقول ثاني واحد . وحكى الجوهري[٣] : ثان واحدًا .

وإنما ساغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلاً ، كما أنّ جاعلاً كذلك ، يقال : كانوا تسعةً وعشرين فَثَلَثْتُهُم ، أي : فَصَيَّرْتُهُم ثلاثين ، أثْلُثُهم ، فأنا ثالِثُـهُم . وهكـذا إلى كـانوا تِسعةً وثمانين فَتَسَعْتُهُم ، أي : فَصَيَّرْتُهُم تِسْعِيْن أتْسَعُهُم ، فأنا تاسِعُهُم . إلا أن المضارع من رَبَعْتُهُم وسَبَعْتُهُم وتَسَعْتُهُم [٢٠٤/أ] مفتوح العين لا مكسورها . فإذا تجاوزت ذلك قلـــت : كانوا تسعةً وتسعين فَأَمْأَيْتُهُم ، على أفْعَلْتُهُم ، وكذا كانوا تِسعمائة وتِسعًا وتِسعين فَآلَفْتُهُم ، فأنا مُمْءٍ ومُؤْلِفٌ .

ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السرَّاج لأبـي الحسـن بـن الأهـوازي : كان القوم عشرةً فَحَدْعَشْتُهُم إلى تَسْعَشْتُهُم ، وهم مُحَدْعَشُون ، وأنا مُحَدْعِش ومُتَسْعِش ، قال : وكذا العقود ، يقال : مُعَشْرِن ومُثَلْثِن ، ومن المائة والألف : مُمْءٍ ومُؤْلِفٌ ، لأنَّ فعلهما : أَمْأَى وأَأْلَفَ . انتهى .

الوجه **(الرابع : أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه)** ، حال كونـه **(مقيدًا بمصاحبة العشرة)** ، وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة . **(فتقـــول : حـــادي عشر ، بتذكيرهما)** على القياس ، **(وحادية عشرة ، بتأنيثـهما)** علـى القيـاس أيضًـا . **(وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث**[٤] . **تقول : الجزء الخامس عشر)** بتذكيرهما ، **(والمقاومة السادسة عشرة)** بتأنيثهما . **(وحيـــث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فـــإنك تقلـــب فاءهما)** وهي الواو ، **(إلى موطـــن لامـــهما)** وهـي الـدال . وتقـول : حَـادِوٌ وحَـادِوَةٌ ، **(وتصيِّرها)** أي الواو **(ياء)** ، لأن الـواو إذا تطرفـت إثـر الكسـر[٥] قلبـت يـاء ، وتـاء التأنيث في حكم الانفصال ، إلا أنـك تُعِـلّ حادِيًـا إعـلال قـاضٍ ، فتحـذف اليـاء لالتقـاء الساكنين وهما : الياء والتنوين ، ولا تُعلُّ حادية لتحرك الياء .

---

(١) الكتاب ٥٥٩/٣ .

(٢) انظر الارتشاف ٣٧٢/١ – ٣٧٣ .

(٣) الصحاح (ثنى) .

(٤) في « أ » : (المؤنثة) .

(٥) في « ط » : (الكسرة) .

(**فتقول : حاد**) ، بحذف الياء ، ووزنه : عَالِفٌ ، (**وحادية**) ، بإثبات الياء [٢٠٤/ب] ووزنها : عالفة لأنهما من الوحدة . وحكى الكسائي عن بعض العرب : واحد عشر على الأصل . فلم يلتزم القلب كل العرب[1] .

الوجه (**الخامس : أن تستعمله معها**) ، أي مع العشرة ، (**ليفيد معنى : ثاني اثنين ، وهو انحصار العدة فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :**

أحدها ؛ وهو الأصل ؛ أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها : الوصف) ، وهو اسم الفاعل . والثاني : العشرة ، حال كون الوصف (**مركبًا مع العشرة ، و**) اللفظ (**الثالث : ما اشتق منه الوصف ، و**) الرابع : العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (**مركبًا أيضًا مع العشرة . وتضيف جملة التركيب الأول**) ، وهو الوصف المركب مع العشرة (**إلى جملة التركيب الثاني**) ، وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة . (**فتقول : ثالث عشر ثلاثة عشر**[2]) فالوصف هو : ثالث ، وما اشتُقَّ منه هو : ثلاثة ، وكل منهما مركب مع العشرة . وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح ، وجمله التركيب الأول مضافة ، وجملة التركيب الثاني مضاف إليها .

الوجه (**الثاني**) من هذه الحالة : (**أن تحذف عشر من**) التركيب (**الأول استغناء به في**) التركيب (**الثاني**) ، وتعرب الجزء الأول من أول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول : هذا ثالثُ ثلاثة عشر برفع : ثالث ، بلا تنوين ، وبناء : ثلاثة عشر . قال أبو حيان[3] : وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائز اتفاقًا ، وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب ، وقياس من أجاز الإعمال في : ثاني اثنين ، أن يجيزه هنا . انتهى .

الوجه (**الثالث**) من هذه الحالة : (**أن تحذف العقد**) ، وهو العشرة (**من**) التركيب (**الأول ، و**) [٢٠٥/أ] تحذف (**النيِّف**) ، وهو الثلاثة في مثالنا ، (**من**) التركيب (**الثاني . ولك في [٢٧٨] هذا الوجه**) المشتمل على الحذفين المذكورين (**وجهان :**

أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو : التركيب (**فيهما فتجري الأول**) وهو الوصف (**بمقتضى حكم العوامل**) في الرفع والنصب والجر . (**وتجر الثاني**)

(١) انظر شرح المرادي ٣٢٢/٤ .

(٢) أنكر ثعلب ذلك وقال : (إنما الوجه : ثالث ثلاثة عشر لا غير) . انظر كتاب الحلل ص ٢٣٦ .

(٣) الارتشاف ٣٧١/١ .

(٤) إضافة من « ط » .

وهو العقد ، (**بالإضافة**) دائمًا فتقول : جاءني ثالثَ عشرٍ ، ورأيتُ ثالثَ عشرٍ ، ومررت بثالثِ عشرٍ ، بجرّ عشر في الأحوال الثلاثة . (و) إعرابٌ ثالث بحسب العوامل . جزم بذلك ابن عصفور[1] . قال أبو حيان[2] : وينبغي أن لا يُقدم على هذا إلا بسماع لما فيه من الإجحاف .

الوجه (**الثاني**) من هذين الوجهين : (**أن تعرب**) الجزء (**الأول**) ، وهو الوصف ، بحسب العوامل ، (**وتبني**) الجزء (**الثاني**) وهو : العقد على الفتح ، (**حكاه الكسائي ، و**) يعقوب (**ابن السكيت ، وابن كيسان**[3] . **ووجهه أنه**) أعرب الأول لزوال التركيب ، و(**قدَّر ما حُذف من الثاني فبقي البناء بحاله**) لنية الصدر . ونظيره : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله . فيمن فتح قوة . فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها ، وبقي البناء بحاله . قاله ابن مالك[4] .

قال أبو حيان[5] : (**ولا يقاس على هذا الوجه لقلّته . وزعم بعضهم**) ، وهو أبو محمد بن السِّيد[6] ، (**أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه**) . فتقول : جاء ثالثَ عشرَ ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ ، ومررتُ بثالثَ عشرَ ، ببناء الجزأين على الفتح في الأحوال الثلاثة .

(**وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ**) ، أي حين إذ بُنِيا ، (**على أن هذين الاسمين [٢٠٥/ب] منتزعان من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب**) الجزء (**الأول**) فإنه يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين .

(**ولَم يذكر الناظم**) في التسهيل (**وابنه**) في شرح النظم (**هذا الاستعمال الثالث**) ، وهو أن يحذف العقد من الأول ، والنيِّف من الثاني ، (**بل ذكرا مكانه**) ، في الكتابين المذكورين[7] : (**أنك تقتصر على التركيب الأول ، باقيًا بناء صدره ، وذكرا**) ، أي الناظم وابنه (**أن بعض العرب يعربه**) ، زاد ابنه : حكى ذلك ابن السكيت وابن

(١) المقرب ٣١٧/٢ .
(٢) الارتشاف ٣٧١/١ .
(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٢٥ : (حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان) .
(٤) تخليص الشواهد ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .
(٥) الارتشاف ٣٧١/١ .
(٦) كتاب الحلل ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .
(٧) التسهيل ص ١٢١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٥ .

كيسان[١] . قال الموضح : (**والتحرير ما قدَّمته**) من الاستعمال الثالث بوجهيه . وأن ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من إعراب الأول إنما هو فيما إذا حُذف العقد من الأول والنَّيف من الثاني ، لا فيما إذا اقتصر على التركيب الأول خاصة . وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد ، وإلا فقد قال أبو حيان[٢] : إنه باطل ، لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبتين . وردَّه الموضح في الحواشي بأن الذي أجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وأنه يقل : حادي عشر ، وليس في كلامه ما يقتضي أنه منتزع من تركيبين . انتهى . وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان ، فإن قوله :

٧٤٤ـ وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِيْ عَشَرَا ....

معناه : استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب ، وتلخّص في هذه المسألة خمسة أوجه :

الأول : الإتيان بأربعة ألفاظ ، وإليه يشير قول الناظم :

٧٤٢ـ.......................... .... فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ

وهو قليل الاستعمال ، حتى إن بعضهم منعه .

الثاني : أن تحذف [٢٠٦/أ] عقد الأوَّل . وإليه يشير قول الناظم :

٧٤٣ـ أوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أضِفِ إلى مُرَكَّبٍ ....

الثالث : حذف هذا ونَيِّف الثاني ، وبناء ما بقي .

الرابع : حذفهما وإعراب ما بقي .

الخامس : إعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيِّفه .

الوجه (**السادس**) من أوجه استعمال اسم[٣] الفاعل : (**أن تستعمله معها**) ؛ أي مع العشرة (**لإفادة معنى : رابع ثلاثة**) ، فيكون بمعنى : جاعل ، وليس بمسموع . (**فتأتي أيضًا بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون**) اللفظ (**الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول : رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ . أجاز ذلك سيبويه**[٤]) ، وجماعة من المتقدمين قياسًا ، (**ومنعه بعضهم**) ، وهم الكوفيون وأكثر البصريين ، وقوفًا مع السماع[٥] . (**وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني**) من التركيبين (**في موضع خفض**) ،

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٢٥ .
(٢) الارتشاف ١/٣٧١ .
(٣) سقط من « ط » .
(٤) الكتاب ٣/٥٥٩ .
(٥) في كتاب الحلل ص ٢٣٦ - ٢٣٧ : (أكثر النحويين على أنه لا يجوز) .

بإضافة التركيب الأول إليه. ويمتنع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل، لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بـ « أل »، وهما منتفيان مع التركيب، ومن ثم أجاز بعض النحويين[1] : هذا ثان أحدَ عشر وثالثٍ اثنَي عشر، بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة.

(ولك) إذا أتيت بتركيبين (**أن تحذف العشرة من**) التركيب (**الأول**) فتقول : رابعَ ثلاثةَ عشرَ، (**وليس لك مع ذلك**) الحذف للعشرة من الأول، (**أن تحذف النيف من**) التركيب (**الثاني**)، وتقول : رابع عشر، بفتحهما، (**للإلباس**) بما ليس أصله تركيبين.

ومقتضى البناء في [٢٧٩] الجزأين [٢٠٦/ب] الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه. ويزول الإلباس بإعراب الأول، كما ذكر في الوجه الخامس. ولم أره مسطورًا.

الوجه (**السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها**) إلى التسعين، (**فتقدّمه**) في اللفظ، (**وتعطف عليه العقد بالواو خاصة**)، فتقول : حادٍ وعشرون وحاديةٌ وعشرون وكذا الباقي. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٤ـ .... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
٧٤٥ـ وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدِ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

وهذا لا يختص باسم الفاعل، بل للعشرين وأخواتها مع النيِّف ثلاثة أحكام : وجوب تأخيرها عنه لأن الأقل سابق للأكثر طبعًا، ووجوب عطفها عليه ليرتبطا، ووجوب كون العاطف الواو، لأنه عددٌ واحدٌ والواو للجمع.

(١) منهم ثعلب، انظر كتاب الحلل ص ٢٣٦.

(هذا باب كنايات العدد
وهي ثـــلاث كم وكـــأي وكـــذا)

ولكل منها كلام يخصها، وشرح يكشف عن حقيقة أمرها.

(أما « كم » فتنقسم إلى : استفهامية بمعنى : أيّ عدد)، قليلاً كان أو كثيرًا، وستعملها من يسأل عن كمية الشيء. (و) إلى (خبريـــة بمعـــنى) عـدد (كثـــير)، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير. (ويشتركان في خمسة أمور) :

أحدها : (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس) والحقيقة، (والمقـــدار) والكمية.

(و) الثاني : (كونهما مبنيَّيْن)، وسبب بنائـهما مشـابهة الحـرف في المعنـى. وهو في الاستفهامية حـــرف الاستفهام، وفي الخبريـة حـرف التكثـير الـذي كـان يسـتحق الوضع، أو في الوضع على حرفين.

(و) الثالث : (كون البناء) فيهما (على السكون)، وهو الأصل في البناء.

(و) الرابع : [٢٠٧/أ](لزوم التصدير)، فكل منهما له صدر الكلام.

(و) الخامس : (الاحتياج إلى التمييز)، لأن كل منهما عدد مجهول.

(ويفترقان أيضًا في خمسة أمور :

أحدها : أن « كم » الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٦ــ مَيِّزْ في الاسْتِفْهَام كَـمْ بِـمِثْلِ مَـا   مَـيَّزْتَ عِشْـرِينَ ....

(**نحو : كم عبدًا ملكت**) ، بفتح تاء الخطاب ، أما إفراده فلازم خلافًا للكوفيين ، فإنهم يجيزون جمعه نحو : « كم شهودًا لك » ، والصحيح مذهب جمهور البصريين ، وما أوهم الحقيقة يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفًا .

وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : « كم غلمانًا لك » ؟ إذا أردت أصنافًا من الغلمان[١] .

وأما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لازم ، ولا يجوز جره مطلقًا ، وهو مذهب بعض النحويين .

والثاني : أنه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقًا حملاً على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء ، والزجاج ، والفارسي[٢] .

(و) الثالث : أنه (**يجوز جرّه بـ « من » مضمرة جوازًا ، إن جُرَّت « كم » بحرف**[٣]) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٧ـ وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(**نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك**) ؟ هذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره ، إلا إذا دخل على « كم » حرف جر ، ليكون حرف الجر الداخل على « كم » عوضًا من اللفظ بـ « من » المضمرة . وذهب الزجاج إلى أنَّ جرّ التمييز إنما هو بإضافة « كم » إليه . وردَّ بأن « كم » بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه ، فكذلك ما كان بمنزلته . قاله ابن خروف[٤] .

(**وتُمَيَّز الْخَبَرِية بمجرور**) [٢٠٧/ب] بإضافتها إليه حملاً لـ « كم » على ما هي مشابهة له من العدد . وقال الفراء[٥] : على إضمار « من » ، لأن « من » كثر دخولها على تمييز « كم » الخبرية ، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه . وهذا القول نقله ابن الخباز في [٢٨٠] شرح الجزولية . وابن مالك في شرح الكافية[٦] ، عن الخليل . (**مفرد أو مجموع**) ،

(١) في الكتاب ١٥٩/٢ : (ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله : كم غلمانًا لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثيابًا لك . . . . ويقبح أن تقول : كم غلمانًا لك) .

(٢) انظر المسائل المنثورة ص ٧٦ – ٧٧ ، وشرح المرادي ٣٢٤/٤ ، وكتاب الحلل ص ٢٣٩ .

(٣) كتاب الحلل ص ٢٣٩ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٢٧ .

(٥) الارتشاف ٣٧٩/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤ .

لأن « كم » بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها ، وتارة إلى مفرد ، كالمائة فما فوقها . فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين . (**نحو : كم رجال جاؤوك**) . كما يقال : عشرة رجال جاؤوك . (**وكم امرأة جاءتك**) ، كما يقال : مائة امرأة جاءتك .

(**والإفراد أكثر**) في الاستعمال (**وأبلغ**) في المعنى من الجمع ، حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد ، فكّم رجال ، على معنى : كم جماعة من الرجال ، ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو : كم قوم صدَّقوني . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٨ــ وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ . . . .

(و) الأمر (**الثاني : أن الخبرية تختص بـ**) الزمن (**الماضي كـ : رُبَّ**) بجامع التكثير فيهما ، فلهذا (**لا يجوز : كم غلمان سأملكهم ، كما لا يجوز : رُبَّ غلمان سأملكهم**) ، لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول . (**ويجوز**) في الاستفهامية : (**كم عبدًا تستشريه**) ، لأن الاستفهام لتعيين المجهول .

(و) الأمر (**الثالث**) مما تختص به الخبرية : (**أن المتكلم بها لا يستدعي**) ، أي لا يطلب (**جوابًا من مخاطبه**) ، لأنه مخبر ، بخلاف المتكلم بالاستفهاميّة فإنه مُستخبِرٌ .

(و) الأمر (**الرابع : أنه**) ؛ أي المتكلم بالخبرية ؛ (**يتوجه إليه التصديق والتكذيب**) ، لأنه منشيء ، والإنشاء لا يحتمل ذلك .

(و) الأمر (**الخامس**) مما تختص به الخبرية : (**أن المبدل منها لا يقترن** [٢٠٨/أ] **بهمزة الاستفهام**) لأنه خبر ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام . (**تقول : كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون**) . بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام ، لتضمنها معنى الاستفهام . (و) لِهذا (**يقال : كم مالُك أعشرون أم ثلاثون**) ؟ فـ « كم » في موضع رفع بالابتداء ، و« مالك » خبره ، عند سيبويه[١] ، وعند الأخفش بالعكس . و« أعشرون » بدل من « كم » ، و« أم » عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة . و« ثلاثون » معطوف على « عشرون » .

(**تنبيه**) :

(**يروى قول الفرزدق**) ، وهو همام بن غالب التميمي ، في هجو جرير :

[من الكامل]

(١) الكتاب ٢/١٦٠ .

٨٨٢ ـ (كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي)

(**بجر : عمة وخالة ، على أن « كم » خبرية ، وبنصبهما . فقيل : إن تميمًا تجيز نصب تميز الخبرية مفردًا**) ، أي : كثيرًا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي[1] .

(**وقيل : على الاستفهام التهكمي**) ، أي : أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته . (**وعليهما**) : أي الجر والنصب ، (**فهي**) : أي « كم » (**مبتدأ** ، و) جملة (**قد حلبت : خبر** ، و) أفرد الضمير حملاً على لفظ « كم » . أو (**التاء**) في : حلبَتْ (**للجماعة ، لأنها**) في المعنى : (**عمّات وخالات . و**) يروى (**برفعهما على الابتداء**) ، لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بـ : لك ، وبـ : فَدْعَاء ، محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع ، كما حذف : « لك » مع خالة استدلالاً عليها بـ « لك » الأولى . (و) قد (**حلبت : خبر للعمة أو الخالة ، وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقيل : قد حلبتا**) [٢٠٨/ب] لأن المخبَر عنه في هذا الوجه متعدد لفظًا ومعنًى ، نظيره : زينبُ وهندٌ قامت . (**والتاء في : حلبت**) على هذا (**للوحدة ، لأنها عمة واحدة وخالة واحدة . و : كم**) على هذا الوجه مَحلها (**نصب على الْمصدرية** ، أو) على (**الظرفية**) الزمانية . (**أي كم حَلْبَةً**) ، على الْمصدرية . (**أو**) كم (**وقتًا**) ، على الظرفية .

والفدعاء ، بسكون الدال المهملة : من الفدع ، بفتح الفاء ، والدال : وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل ، حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيهما ، بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة : وهو الجانب الأيسر على رأي أبي زيد ، والأيمن : على رأي الأصمعي . والعشار ، بكسر العين ، جمع عُشَراء : وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر . ومعنى « عليَّ » : على كره منّي ،

٨٨٢- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٦١/١ ، والأشباه والنظائر ١٢٣/٨ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، والدرر ٥٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤، والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦، ولسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر) ، واللمع ص ٢٢٨ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٧ ، وشرح الأشموني ٩٨/١ ، وكتاب الحلل ص ٢٤١ ، ولسان العرب ٥٢٨/١٢ (كمم) ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والمقرب ٣١٢/١ ، وهمع الهوامع ٢٥٤/١ .

(١) انظر كتاب الحلل ص ٢٤١ ، والدرر ٥٣٧/١ .

لأن [٢٨١] « على » تستعمل في الضر ، كما أن اللام تستعمل في النفع ، نحو : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة/٢٨٦] .

(وأما « كأين » فبمنزلة « كم » الخبرية) في خمسة أمور : (في إفادة التكثير) ، وفي الإبهام ، (وفي لزوم التصدير) ، وفي البناء ، (وفي انجرار التمييز . إلا أن جره بـ « من » ظاهرة ، لا بالإضافة) ، بخلاف « كم » . (قال الله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِنْ دَابَّةٍ لاَّ تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾ [العنكبوت/٦٠] ، وقد ينصب) تمييز : « كأيّن » ، (كقوله) :

[من الخفيف]

٨٨٣ ــ (أُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ)

فـ « آلِمًا » بمد الهمزة على وزن فاعلاً ، من : أَلِمَ يأْلَم إذا وُجع ، منصوب على التمييز بـ « كأين » و« اطرد » أمر من طرد يطرد ؛ كـ : قتل يقتل . و« اليأس » بالياء المثناة تحت : القنوط . و« الرجا » بالقصر للضرورة : الأمل [٢٠٩/أ] و« حم » بضم الحاء المهملة ؛ بمعنى : قُدِّر .

يقول : لا تقنط وترجَّ حصول الفرج بعد الشدة ، فكم من عديم قدَّر الله غناه بعد فقره .

و« كأين » تخالف « كم » في أمور :

منها أنها مركبة من كاف التشبيه ، و« أي » المنونة ، و« كم » بسيطة على الأصح . وقيل : مركبة من الكاف و« ما » الاستفهامية ثم حُذفت ألفها لدخول الجارّ ، وسُكِّنت ميمها للتخفيف ، لثقل الكلمة بالتركيب .

ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور ، خلافًا لابن قتيبة ، وابن عصفور ، وابن مالك(١) .

ومنها أنها لا تقع مجرورة ، خلافًا لابن قتيبة ، وابن عصفور فإنهما أجازا : بكأين تبيع هذا الثوب(٢) .

ومنها أن خبرها لا يقع مفردًا .

٨٨٣- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٣٨٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٧٦/٤ ، والدرر ٥٤٢/١ ، وشرح الأشموني ٦٣٧/٣ ، وشرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٥/١ .

(١) شرح التسهيل ٤٢٣/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٨٧/١ .

(**وأما « كذا » فيكنَّى بها عن العدد القليل والكثير**) ، وتوافق « كأين » في أربعة أمور :

التركيب ، فإنها مركبة من كاف التشبيه و« ذا » الإشارية . والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز بمفرد .

(و) تخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنه (**يجب في تمييزها النصب**) ، فلا يجوز جره بـ « من » اتفاقًا ، ولا بالإضافة ، لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقي على ما كان عليه ، خلافًا للكوفيين . أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوبٍ ، وكذا أثوابٍ . بالجرّ قياسًا على العدد الصريح . وقال الزَّجَّاجي : يجوز الجرّ على ضربٍ من الحكاية . وقال الحوفي : على البدل من « ذا » .

(و) الثاني : أنها (**ليس لها الصدر ، فلذلك تقول : قبضتُ كذا وكذا دِرْهَمًا**) . والثالث : أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها ، كقوله : [من الطويل]

٨٨٤ ـ عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بهِ نُسِيَ الجَهْدُ

[٢٠٩/ب] وإلى « كأين » و« كذا » أشار الناظم بقوله :

٧٤٩ـ كَكَمْ كَأَيِّنْ وَ كَذَا وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أو بهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

٨٨٤- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٧ ، والدرر ٥٤٣/١ ، وشرح الأشموني ٦٣٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥١٤/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٧/٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٦/١ .

(هذا باب الحكاية)

وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده ، وهي ثلاثة أنواع : حكاية الجمل وتختص بالقول ، وحكاية المفرد : وتختص بالعلَم ، وحكاية حال المفرد : وتختص بـ « أي » و« مَن » الاستفهاميتين .

(**فحكاية الجمل مطردة بعد القول**) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما ، (**نحو**) : ﴿ وَقَوْلِهِم إنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيْحَ ﴾ [النساء/١٥٧] ، (﴿ **قَالَ إنِّي عَبْدُ اللهِ** ﴾) [مريم/٣٠] ، ﴿ أَمْ تَقُولُوْنَ إنَّ إبْرَاهِيْمَ ﴾ [البقرة/١٤٠] الآية . ﴿ قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ ﴾ [سبأ/٤٨] ، ﴿ وَالقَائِلِيْنَ لإخْوَانِهِم هَلُمَّ إلَيْنَا ﴾ [الأحزاب/١٨] فتُحكى الجمل على ترتيب اللفظ .

[٢٨٢] (**ويجوز حكايتها على المعنى**[١] ، **فتقول في حكاية : زيدٌ قائمٌ : قال عمرٌو قائمٌ زيدٌ**) ، بعكس الترتيب ، (**فإن كانت الجملة ملحونة تعيَّن المعنى**) في حكايتها (**على الأصح**) صونًا من ارتكاب اللحن ، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي .

فعلى هذا إذا قيل لشخص[٢] : جاء زيدٍ ؛ بالجر ؛ وأردت حكاية كلامه قلت : قال فلان جاء زيدٌ ؛ بالرفع ؛ ولكنه خفض زيدًا ، لتنبه بالاستدراك على لحنه ، وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب . وعلى القول الثاني تقول : قال فلان جاء زيدٍ ، بالجر ، مراعاة للفظه .

---

(١) في حاشية يس ٢٨٢/٢ : (المراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكي بهيئته ، فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير إعرابها أنه حكاية معنى لا لفظًا ، فلا يقال : إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضًا) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (قال شخص) .

(**وحكاية المفرد**(١) **في غير الاستفهام شاذة ، كقول بعضهم : ليس بقرشيًّا ، ردًّا على من قال . إن في الدار قرشيًّا**) ، وكقول ذي الرمة : [من الوافر]

٨٨٥ ــ سَمِعتُ الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلاَلاَ

فإنه سمع قومًا يقولون : الناس ينتجعون غيثًا ، فحكى ذلك كما سمع ، فرفع الناس . وصيدح : اسم ناقته . [٢١٠/أ] قاله الزجاجي في جمله(٢) .

قال ابن مالك في شرح الكافية(٣) : ويمكن أن يكون من هذا ما كُتِبَ بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم : فلان بن أبو فلان ؛ بالواو ؛ كأنه قيل : فلانًا ابن المقول فيه أبو فلان . فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء ، وإن كان مكتوبًا بالواو ، كما تقرأ الصلاة والزكاة ، بالألف ، وإن كانتا مكتوبتين بالواو على أن المنطوق به منقلب عن واو . انتهى .

وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين : أحدهما : أن الغرض أنه محكي وقراءته بالياء تفوّت ذلك ، بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيَّتَيْن . والثاني : أنه يحتمل أن يكون وُضِعَ بالواو ، فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله . وذلك لا يُغَيَّر .

(**وأما**) حكاية حال المفرد (**في الاستفهام ، فإن كان المسؤول عنه نكرة**) مذكورة (**والسؤال بـ** : « **أيّ** » أو بـ « **مَنْ** » ، **حكي في لفظ « أيّ » ولفظ**(٤) « **مَنْ** » **ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية**) ، حقيقة أو صالحة لوصفها بها . (**وجمع**) سالم موجود فيه ، أو صالح لوصفه به .

(**تقول لمن قال : رأيت رجلاً ، وامرأة ، وغلامين ، وجاريتين ، وبنين ، وبنات : أيًّا**) ؟ في حكاية رجلاً ، (**وأيَّةً**) ؟ في حكاية امرأة ، (**وأيَّيْنِ**) ؟ بالتثنية في حكاية غلامين ، (**وأيَّتَيْنِ**) ؟ في حكاية جاريتين ، (**وأيِّينَ**) ؟ بالجمع في حكاية بنين ، (**وأيَّاتٍ**) ؟ في حكاية بنات .

---

(١) في حاشية يس ٢٨٢/٢ : (أي حاله) .

٨٨٥- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٥ ، والجمل ص ٣٢٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٢/١ ، ولسان العرب ٥٠٩/٢ (صدح) ، ٣٤٧/٨ (نجع) ، والمقتضب ١٠/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٣٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٩٠ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٩ ، ٣٩٣ ، وشرح الأشموني ٦٤٤/٣ .

(٢) الجمل ص ٣٢٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٧٢٢/٤ .

(٤) في « ط » : (وفي) .

وقولنا في التثنية : أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل : رأيت شاعرًا وكاتبًا . فإنك تقول في حكايتهما : أيَّين ، مع أنهما ليسا مُثَنَّيَيْن صناعة ، إلاَّ أنهما يوصفان بالتثنية [٢١٠/ب] فتقول : الظريفَيْن . وقولنا في الجمع السالم : أو صالح لوصفه به ، ليشمل مثل : رأيت رجالاً أو نساءً ، فإنك تقول في حكاية الأول ، أيِّين . وفي حكاية الثاني : أيَّاتٍ مع أنهما ليسا جَمْعَي سلامة ، إلا أنهما يوصفان لِجمع السلامة . فتقول : رأيت رجالاً صالِحِيْنَ ، ونساءً صالِحَاتٍ . وقِسْ على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والْمجرور .

[٢٨٣] واختُلف في الحركات اللاحقة لـ « أيّ » ، فقيل :

حركاتُ حكاية و« أيّ » بمنزلة « مَن » في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف .

وقيل : هي حركات إعراب ، فإذا وقعت سؤالاً عن مرفوع بالفاعلية نحو : قام رجلٌ فقيل : أيّ ؟ فـ « أي » فاعل بالفعل ، وهو سابق عليها في التقدير ، لأن الاستثبات يزيل الصدر ، فكأنك أعدت ما قاله السائل وكأنك إنما ذكرت « أيًّا » فقط . ويجوز أن تصرِّح بالفعل مؤخرًا توكيدًا ، قاله الكوفيون . ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعيَّن كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره : أيّ قامَ ، لأن الفاعل لا يتقدَّم والاستفهام لا يتأخَّر . والكوفيون يجيزونهما .

فإن سألت بها عن منصوب أو مجرور ، فقياس قول البصريين أنها مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخِّر ، ولك أن تصرِّح به توكيدًا مع التأخُّر . فتقول : أيًّا رأيت ؟ وبأيٍّ مررت ؟ . وعند الكوفيين منعهما . وعلى القول بجواز تقديم العامل ، فهو أولى للمطابقة .

(**وكذلك تقول في : مَنْ**) إذا حكيت بها النكرة ، رفعا ونصبًا وجرًّا ، وإفرادًا وتثنية وجمعًا على حدِّها ، تذكيرًا وتأنيثًا ، كما تقدَّم من الأمثلة .

(**إلا أن بينهما فرقًا من أربعة أوجه :**

أحدها : أن « أيًّا » عامة في السؤال [٢١١/أ] فيُسأل بها عن العاقل ؛ كما مثَّلنا) من قولنا : رأيت رجلاً ، الخ . (**وعن غيره كقول القائل : رأيت حِمَارًا أو حِمَارَين**) ، أو أتانًا أو أتانَين ، أو حُمُرًا أو أُتُنًا ، (**و« مَنْ » خاصة بـ**) السؤال عن (**العاقل**) .

الفرق (**الثاني : أن الحكاية في « أيّ » عامة في الوقف والوصل ، يقال : جاءِني رجلان فتقول : أيَّانْ**) ؟ بالوقف والإسكان ، (**أو أيَّانِ يا هذا**) ، بالوصل

(**والحكاية في « مَنْ » خاصَّة بالوقف ، تقول**) لمن قال : جاءني رجلان . (**مَنَانْ ، بالوقف والإسكان**) في النون ، (**وإن وصلت قلت : مَنْ يا هذا**) ؟ بالسكون . (**وبطلت الحكاية**) كما سيأتي أنك تقول في حكاية المذكر : مَنُوْ ومَنَّا ومَنى[1] ؟

وهذه[2] الأحرف كأحرف الإطلاق لا تكون إلا في الوقف . (**فأما قوله**) ، وهو شمر بن الحارث الضبي ، أو تأبط شرًّا : [من الوافر]

٨٨٦ ــ (**أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ**) فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاَمَا

والقياس : من أنتم . (**فنادر في الشعر**) . وحمله سيبويه على لغة من قال : ضَرَب مَنُو مَنًّا[3] .

قال[4] : إنما يجوز مَنُون على هذا فهو عنده معرب كـ« أيّ » ، مجموع بالواو والنون . وقال الكسائي[5] : ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد[6] في الوصل[7] . قال ابن خروف[8] : وتوجيه سيبويه أجود ، وهو أن يكون معربًا وجمعه كأيّ .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

(٢) من هنا حتى قوله : (انتهى) في نهاية الصفحة التالية قبل حديثه عن الفرق الثالث ؛ نقله الشنقيطي في الدرر ٥٢٤/٢ - ٥٢٥ .

٨٨٦- البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤٨٢/٤ ، ١٩٧/٦ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، والدرر ٥٢٤/٢ ، ولسان العرب ١٤٩/٣ (حسد) ، ٤٢٠/١٣ (منن) ، ونوادر أبي زيد ص ١٢٣ ، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ١٨٣/٢ ، ولشمر أو لتأبط شرًّا في شرح المفصل ١٦/٤ ، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤٩٨/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٠٧ ، والحيوان ٣٢٨/١ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والدرر ١٥٤/٢ ، ورصف المباني ص ٤٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٣١ ، وشرح الأشموني ٦٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤ ، والكتاب ٤١١/٢ ، وكتاب الحلل ص ٣٦٠ ، ولسان العرب ١٢/٦ (أنس) ، ٣٧٨/١٤ (سرا) ، والمقتضب ٣٠٧/٢ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢١١ .

(٣) في الكتاب ٤١١/٢ : (وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا يقول : ضرب مَنٌ مَنًا) .

(٤) في الكتاب : (وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير ، وكان يونس إذا ذكرها يقول : لا يقبل هذا كل أحد فإنما يجوز : منون يا فتى على ذا) .

(٥) الدرر ٥٢٥/٢ .

(٦) في « ط » ، والدرر : (الرواية) .

(٧) في الدرر : (الأصل) .

(٨) الدرر ٥٢٥/٢ .

وحكى الكوفيون [٢٨٤] أن منهم من يقول : مَنُو أنـت ، ومَنَان أنتما ، ومَنُونَ أنتم ؟ فيكون البيت على هذا .

(ولا يُقاس عليه خلافًا ليونس) ، وحجَّته أنه سمع بعض العرب يقول : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا ؟ ومَنُو مَنًا ؟ لِمَنْ قال : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً . حكاه عنه سيبويه[١] ، ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريَّته [٢١١/ب] وأعرب أحدهما فاعلاً ، والآخر مفعولاً في الأولين ، وحكاهما في الوصل في الباقين ، واستبعده سيبويه .

وفي هذا البيت شذوذان آخران :

أحدهما : أنه حكى الضمير في : أتَوْا وهو معرفة ، وليس وجه شذوذه أنه حُكي مقدَّرًا ، خلافًا للشارح[٢] .

والثاني : أنه حرَّك النون وحكْمها السكون[٣] .

وعِمُوا ؛ بكسر العين المهملة ؛ أي : أنعموا . وظلامًا : جوَّز فيه ابن السِّيد[٤] كونه ظرفًا ، أي انعِمُوا في ظلامكم ، وكونه تمييزًا أي : من جهة ظلامكم . انتهى .

والأول أولى ، ويؤيِّده أنه يُنشد :

.... عِمُوا صباحًا[٥]

وهو إنشادٌ صحيح[٦] وقع في قصيدة حائيَّة منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني .

ونصَّ ابن الحاجب في الأمالي[٧] : على أنه لا يحسن أن يكون ظرفًا إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح ، وإنما المراد أنهم نَعِمَ ظلامُهُم أو صباحُهُم . انتهى[٨] .

---

(١) الكتاب ٤١١/٢ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ : (أنه حكي مقدرًا ، غير مذكور) .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ : (أنه أثبت العلامة في الوصل ، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف) .

(٤) كتاب الحلل ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٥) انظر هذه الرواية في شرح المفصل ص ١٧٤ « الحاشية » ، ولسان العرب ٣٨١/١٤ (سرا) .

(٦) في كتاب الحلل ص ٣٦٠ أن الزجاجي قال في كتابه الجمل ص ٣٣٦ - ٣٣٧ : (وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه : عموا صباحًا ، وهو غلط) . وعلق ابن السيد في الحلل ص٣٦٠ فقال : (ليس بغلط كما ذكر ، ولكنهما شعران ، أحدهما على قافية الميم وهو الذي أنشده عن ابن دريد ، والثاني على قافية الحاء ، وهو أطول من هذا) .

(٧) أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ .

(٨) إلى هنا انتهى ما نقله صاحب الدرر ٥٢٥/٢ .

الفرق (**الثالث : أن « أيًا » يحكى فيها حركات الإعراب غير مُشْبَعَةٍ ، فتقول**) في حكاية المفرد المرفوع : (**أيٌّ . و**) في حكاية المنصوب : (**أيًّا ، و**) في حكاية المجرور (**أيٍّ . ويجب في « مَنْ » الإشباع**) في الحركات[1] في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى . (**فتقول**) لمن قال : جاءني رجل : (**مَنُـــوْ ؟ و**) لمن قال : رأيت رجلاً : (**مَنَا ؟ ، و**) لمن قال : مررت برجل : (**مَنِي**) ؟ .

ومن العرب من يحكي بـ « مَنْ » إعراب المسؤول عنه فقط ، ولم يزد علامة التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول لمن قال : قام رجلٌ ، أو رجلان ، أو رجالٌ ، أو امرأةٌ . أو امرأتان ، أو نساءٌ : مَنُو في الجميع . وفي النصب : مَنَّا ، وفي الجر : مَنِي .

وما ذكره من أن الواو والألف والياء نشأت من حركات الإشباع ، وأن الحركات حكاية [٢١٢/أ] هو قول السيرافي . زعم أن الحركات حكاية ، وأنهم أشبعوا بيانًا للحركة في الوقف إذ لا يوقف على متحرك .

وردَّ بأن الحركات إنما تبيَّن بهاء السكت وبالألف في « أنا » و« حَيَّهَلا » ، خاصَّة وبأن الموضع للوقف ولا حركة فيه .

وقال المبرد والفارسي : الحكاية مشبَّهة بالإعراب ، فالحروف اجتُلبت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها[2] ، وصوَّبه ابن خروف ، وصحَّحه أبو حيَّان[3] .

وقال بعضهم : الحروف عوض عن التنوين . فإذا قيل : مَنُـو ، فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين . وكذا : « مَنًا ومَنِي » . وردَّه أبو حيان[4] بأنَّ ذلك لغة قليلة . وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب .

وقال بعضهم[4] : الحروف عوض عن لام العهد لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها .

الفرق (**الرابع : أن ما قبل تاء التأنيث في « أيّ » واجب الفتح تقول : أَيَّـةٌ وأَيَّتَانِ**) كما تقول : آية وآيتان . (**ويجوز الفتح والإسكان في : مَن**) إذا اتصل بها تاء الحكاية . (**تقول : مَنَهْ**) ، بفتح النون وقلب التاء هاء ، (**ومَنْت**) ، بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء ، وإنما قُلبت مع فتح ما قبلها ولم تُقلَب مع سكونه اعتبارًا بحالة الوقف .

(١) في « ط » : (للحركات) مكان (في الحركات) .

(٢) المقتضب ٣٠٦/٢ .

(٣) الارتشاف ٣٢١/١ - ٣٢٣ .

(٤) الارتشاف ٣٢١/١ - ٣٢٢ .

(**ومَنَتَان**) ، بفتح النون الأولى ، (**ومَنْتَان**) ، بسكونها . (**والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في التثنية**) ، وإنما عبَّرنا بتاء الحكاية دون تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكّن ما قبلها . قال الموضح في الحواشي : وهو الحق . وظاهر كلامه هنا أنها للتأنيث . والقول بأنها في « أيَّة » للتأنيث ، وفي « مَنَهْ » للحكاية ، مجرد عناية .

وإنما كان الأرجح الفتح في المفرد [٢١٢/ب] لأن التاء فيه متطرّفة فهي ساكنة للوقف ، فحرّك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا كذلك في التثنية ، وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء : مَنَاتْ ، بإسكان التاء للوقف . هذا حكم غير العطف .

وأما العطف فإذا قال : جاءني امرأةٌ ورجلٌ . فإنك تقول : مَنْ ومَنُو ؟ . وإذا قال : جاءني رجلٌ وامرأةٌ ، فإنك تقول : مَنْ ومَنَه ؟ تُلحِق العلامة آخر الكلام لأنه محلّ الوقف دون ما قبله ، لأنه في حكم الوصل . وكذا إذا قال : جاءني رجلٌ ونساءٌ قلت : مَنْ ومَنَاتْ ؟ فإذا قلا : مررتُ بنسوةٍ ورجلٍ قلت : مَنْ ومَنِيَ ؟ وإذا خلط ما لا يعقل بمن يعقل ، جعلت السؤال عما لا يعقل بـ « أيٍّ » ، وعمن يعقل بـ « مَنْ » . فإذا قال : رأيتُ رجلاً وحمارًا . قلت : مَنْ وأيًّا ؟ و إذا قال : مررتُ بحمار ورجلٍ . قلت : أيٍّ ومَنِي ؟ وإذا قال : رأيت ثوبًا وغلامًا . قلت : أيًّا ومَنًا ؟ وكذلك ما أشبهه . ذكره الزَّجَّاجي[١] .

ثم انتقل إلى النوع الثالث : وهو حكاية العلَم ، وجعله قسيمًا لقوله أوَّلاً ، فإن كان [٢٨٥] الْمسؤول عنه نكرة فقال : (**وإن كان الْمَسؤول عنه علَمًا لِمَن يعقل ، غير مقرونٍ بتابع**) من التوابع الْخمسة ، (**وأداة السؤال « مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، فالْحجازيونَ يُجيزون حكاية إعرابه**[٢] ، **فيقولون : مَنْ زيدًا ؟ لِمَنْ قال : رأيتُ زيدًا ، ومَنْ زَيْدٍ ؟ بالخفض لِمن قال : مررتُ بزيدٍ**) . فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لأن الواقع بعد « مَنْ » مبتدأ خبره « مَنْ » عند الجمهور[٣] . أو خبر مبتدؤه « مَنْ » عند سيبويه[٤] ، وإن كان المحكي مرفوعًا كقوله[٥] : مَن زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ ، برفع ما بعد « مَنْ » على اللغتين[٦] ، ويختلف التقدير ، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدَّرًا لاشتغل

---

(١) الجمل ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .
(٣) الارتشاف ٣٢٣/١ .
(٤) الكتاب ٤١٣/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .
(٥) في « ط » : (كقوله) .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

آخر المحكي بحركة الحكاية [٢١٣/أ] فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير . وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر . (**وتبطل الحكاية في نحو**) : أيّ زيد ؟ لأن أداة السؤال غير « مَنْ » وفي نحو : (**ومَنْ زيد ؟ لأجل العاطف**) الداخل على « مَنْ ». (**وفي نحو : مَنْ غلامُ زيدٍ ، لانتفاء العلميّة**) ، خلافًا ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف[١] . وفي نحو : مَنْ شَدقمٌ ؟ لانتفاء العقل . (**وفي نحو : مَنْ زيدٌ الفاضلُ ؟ لوجود التابع**) ، وهو النعت .

(**ويُستثنى مِنْ ذلك أن يكون التابع ابنًا متَّصلاً بعَلَم كـ : رأيتُ زيدَ بنَ عمرو ، أو علمًا معطوفًا**) ، بالواو خاصة (كـ : **رأيتُ زيدًا وعمرًا ، فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية**) . فتقول لمن قال : رأيت زيدًا بنَ عمرو . مَنْ زيدُ بنُ عمرو ؟ ولمن قال : مررتُ بزيدٍ بن عمرو : من زيدُ بنُ عمرو ؟ بنصب زيد في الأول ، وخفضه في الثاني . وتقول لمن قال : رأيت زيدًا وعمرًا : من زيدًا وعمرًا ، بنصبهما . ولمن قال : مررت بزيدٍ وعمرٍو : من زيدٍ وعمرٍو ، بخفضهما . وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية . وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقًا ويوجبون رفع ما بعد « مَنْ » . ومدرَكُ الحجازيين أنَّ الأعلامَ كثرت في كلامهم فأجازوا فيها الحكاية ، لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بـ « مَنْ » دون « أيّ » لوجهين :

أحدهما : كثرة استعمالهم لها دون « أيّ » قاله سيبويه[٢] .

والثاني : أن « من » مبنيّة ، لا يظهر معها قبْح الحكاية لسكونها على كل حال ، بخلاف « أيّ » فإنه لو حُكِي بها : أيُّ زيدًا ؟ وأيُّ زيدٍ ؟ برفع « أيّ » فيهما ، ونصب « زيد » في الأوّل ، وجرّه في الثاني ، لظهر القبح في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر .

قال ابن الضائع : والأوّل أولَى ، وعليه اعتمد سيبويه . [٢١٣/ب] وزاد ابن خروف وجهًا ثالثًا : وهو كون « مَنْ » على حرفين . وأما شرط انتفاء التابع ، فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية ، واستُثْنِيَ النعت بابن لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد ، واستُثْنِيَ عطفُ النَّسَق لأنه ليس فيه بيان للمتبوع ، فلا يبيّن إلا بالحكاية .

وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بـ « مَنْ » ، فلأن الغرض بالحكاية بيان أن المسؤولَ عنه هو المتقدّم في الذكر لا غير . فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول صار في ذلك بيان أن المسؤولَ عنه هو الأول فلم يَحْتَجْ للحكاية . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٥٧ــ وَالعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ ... إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

(٢) الكتاب ٢/٤١٣ - ٤١٤ .

(هذا باب التأنيث)

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ : أشخاص الجواهر ، وهي على قسمين : حيوان وجماد ، والحيوان ضربان : ذكر وأنثى . و(لَمَّا كان التأنيث فرع التذكير) لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير كما قال سيبويه[1] ، (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميِّزه من المذكر .

(وهي إما « تاء » محركة) بوجوه الإعراب ، (وتختص بالأسماء كـ : قائمة) وهاوية ، وتبدل في الوقف هاء فلذلك رُسِمَت بالهاء .

(أو تاء ساكنة ، وتختصُّ بالأفعال) الماضية (كـ : قامت) ونِعْمَتْ ، (وإما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كـ : حُبْلَى) وسَكْرَى .

(أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتقلب هي) أي الألف الثانية ، (هَمزة كـ : حَمْرَاء) .

هذا مذهب الجمهور من البصريين[2] ، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معًا علامة التأنيث[3] .

وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث ، والألفان المقصورة [٢١٤/أ] ، (و) الممدودة (يَختصان بالأسْماء) الظاهرة[4] . وإلى التاء والألف أشار الناظم [٢٨٦] بقوله :

---

(١) الكتاب ٢٤١/٣، وانظر شرح ابن الناظم ٥٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٧٠/٢.

(٢) انظر شرح المرادي ٣/٥ .

(٣) وهو مذهب الأخفش كما في الارتشاف ٢٩٣/١ .

٧٥٨ــ عَلاَمَــةُ التَّــأْنِيْثِ تَــاءٌ أَوْ أَلِــفْ ....

ولا يُجمع بينهما فلا يقال : حُبْلاَة ، وأما : عَلْقَاة ، فالألف مع وجود التـاء للإلحـاق بجعفـر ، ومع عدمها للتأنيث .

(و) العرب (**قد أنَّثوا أسْماء كثيْرة بتاء مقدرة ، ويُســتدلُّ علــى ذلك**) التقدير (**بالضمير العائد عليها نحو** : ﴿ **النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا** ﴾ [الحـج / ٧٢] ، ﴿ **حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا** ﴾ [محمد/٤] ، ﴿ **وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّــلْمِ فَــاجْنَحْ لَــهَا** ﴾) [الأنفال/٦١] . فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها . ولا يخفى مـا في ترتيب الآيات من المناسبة ، وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطِّباق .

(**وبالإشارة إليها نحو** : ﴿ **هَذِهِ جَهَنَّمُ** ﴾) [يس/٦٣] ، فجهنم : مؤنثـة ، بدليـل الإشارة إليها بإشارة المؤنّث وهي : هذه .

(**وبثبوتِها** ؛ أي التاء ؛ **في تصغيره ، نَحو : عُيَيْنَة ، وأُذَيْنَة**) ، مُصَغَّري : عـين وأذن من الأعضاء الْمزدوجة ، فإن التصغير يردُّ الأشياء إلَى أصولِها ، وغير الْمزدوج مذكـر كـ : الرأس والقلب ، (**أو**) بثبوتها في (**فعله نحو** : ﴿ **وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيْرُ** ﴾) [يوسف/٩٤] ، فالعير مؤنثة ، بدليل تأنيث فعلها .

(**وبسقوطها من عدده كقوله**) ، وهـو حُمَيـد الأرقـط يصـف قوسًـا عربيـة : [من الرجز]

٨٨٧ ــ أَرْمِـيْ عَلَيْـهَا وَهْـيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ (**وَهْيَ ثَــلاَثُ أَذْرُعٍ وأَصْبَــعُ**)

فأذرع : جمع ذراع ، وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عدها وهو : ثلاث . وإلى ذلك أشـار الناظم بقوله :

٧٥٨ــ .... وَفِـيْ أَسَامٍ قَـدَّرُوا التَّـا كَـالكَتِفْ

٧٥٩ــ وَيُعْــرَفُ التَّقْدِيْــرُ بِــالضَّمِيْرِ وَنَحْــوِهِ كَــالرَّدِّ في التَّصْغِيْــرِ

(١) الارتشاف ٢٩٣/١ .

٨٨٧- الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٤١ ، والمقاصد النحوية ٥٠٤/٤ ، وبلا نسبة في ديوان الأدب ١١٨/١ ، وإصلاح المنطق ص ٣١٠ ، وأوضح المسالك ٢٨٦/٤، والاقتضـاب ص ٣٤٣ ، ٧٠٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤ ، وخزانة الأدب ٢١٤/١ ، والمخصـص ١٦٧/١ ، ٣٨/٦ ، ٦٥/١٤ ، ٨٠/١٦ ، ومقاييس اللغة ٢٦/١ ، وشرح التسـهيل ١٦٠/٣ ، وشـرح عمـدة الحـافظ ص ٥٧٦ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) ، ٢٤٧ (فرع) ، ٣٣٥/١٤ (رمـى) ، ٨٨/١٥ (علا) ، وأدب الكاتب ص ٥٠٧ ، والأزهية ص ٢٧٦ ، والأشـباه والنظـائر ٢١٩/٥ ، والكتـاب ٢٢٦/٤ ، وتاج العروس ٤٨١/٢١ (فرع) ، (رمى) ، وتهذيب اللغة ١٨٤/٣ .

(فصـــــــــل)

(الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من [٢١٤/ب] صفة المذكـــر كـ : قائم وقائمة) ، ومن غير الغالب في الأسماء غير الصفات[1] نحو : رَجُل ورَجُلَة ، وغلام وغلامة ، وفي الصفات التي تنزَّل على مقصدين ، وهي الصفات المختصة بالمؤنث كـ : حائض وطامث ، فإن قُصد بها الحدوث في أحد الأزمنة ، لحقتها التاء فقيل : حائضة وطامثة ، وإن لم يُقصَد بها ذلك لم تلحقها ، فيقال : حائض وطامث ، بمعنى : ذاتُ أهليَّة للحيض والطَّمْث .

(ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر **(في خمسة أوزان :**

أحدها : فَعُول) بفتح الفاء [٢٨٧] **(بمعنى : فاعل كـ : رجل صبور)** ، بمعنى : صابر ، **(وامرأة صبور)** ، بمعنى صابرة . وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل . ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها . قاله الشاطبي . **(ومنه)** ، أي من : فَعُول بمعنى فاعل : **(﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾** [مريم/٢٨] **أصله : بَغُويًا)** ، اجتمعت فيه الواو والياء ، وسُبِقت إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياء ، **(ثم أدغم)** الياء في الياء . وإلا لو كان فعيلاً بمعنى فاعل ، لحقته التاء .

وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله ، فلم يأتوا بوجه الصواب ، فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضح .

(وأما قولهم : امرأة مَلُولَة) من الملل ، بمعنى : مالَّة وقد لَحقته التاء ، **(فالتاء)** فيه ليست للفصل وإنما هي **(للمبالغة ، بدليل)** دخولها في المذكر نحو : **(رجل مَلُولَــة ، وأما : امرأة عدوّة)** ، أصله : عدووة ، بواوين ثم أدغم ، **(فشاذ)** لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه **(محمول على : صديقة)** ، كما في عكسه وهو حَمْل صديق على عدوَّة ، في قوله : [من الطويل]

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٤ : (وهو في الأسماء قليل ، نحو : رجل ورجلة . . . .) .

٨٨٨ — .... لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَدِيْـقُ

والقياس : صديقة . وهم يحملون الضدّ على ضدّه ، كما يحملون النظير على نظيره .

(**ولو كان [٢١٥/أ] فَعُول بمعنى مفعول ، لحقته التاء**) الفاصلة جوازًا (**نحـو : جَمَل رَكُوب ، وناقة رَكُوبة**) ، وإنما لحقته وإن لَمْ يَجْرِ على الفعل ، فرقًا بين المقصدين .

(و) الوزن (**الثاني : فَعِيل بمعنى مفعول نحو : رجل جريح ، وامرأة جريح**) بمعنى : مجروحة . والعلَّة فيه ما تقدَّم . (**وشذَّ : مُلْحَفَة جَدِيـدَة**) ، بالتـاء ، فإنـها بمعنـى : مَجْدُودَة ، ولحقتها التاء . (**فإن كان فعيل بمعنى فاعل ، لحقته التاء**) الفاصلة ، (**نحـو : امرأة رحيمة ، وظريفة**) . وإنما لحقت فعيلاً بمعنى فاعل ، دون فعيـل بمعنـى مفعـول فرقًـا بينهما . واختصت بـ « فعيل » بمعنى « فاعل » ، لأنه يجري على الفعل ، لأن الوصف من : رَحِمَ وظَرُفَ يأتي على فعيل اطِّرادًا ، فصار كفاعل من فَعَل بخلافه بمعنى : مفعول .

(**فإن قلت : مررتُ بقتيلةِ بنِي فُلانٍ ، ألحقْتَ التاء خشية الإلباس**) بـالمذكر ، (**لأنك لم تذكر الموصوف**) المأمون معه الإلباس .

(و) الوزن (**الثالث**) : مِفْعَال ، بكسر الميم (**كـ : مِنْحَـار**) ، يقـال : رجـل منحار ، وامرأة منحار ، أي : كثيرة النَّحْرِ ، بالحاء المهملة . (**وشـذَّ : مِيْقَانَـةٌ**) ، بالقـاف والنون ، من اليقين وهو عدم التردُّد . يقال : رجل مِيْقَان : لا يسمع شيئًا إلا أيقنـه ، وامـرأة ميقانة . وإنما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجري على فعل ، ولأنه يشـبه المصـادر الميميَّة بزيادة الميم في أوَّله . قاله ابن الأنباري .

(و) الوزن (**الرابع : مِفْعِيل**) بكسر الميم (**كـ : مِعْطِيْر**) من العطر . (**وشذ : امرأة مسكينة**) لخروجه عن القاعدة ، ومع ذلك فإنه محمول على : فقيرة . (**وسُـمِع**) : امرأة (**مسكين ، على القياس**) ، حكاه سيبويه[١] .

٨٨٨- تمام البيت : (فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديقُ)

وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥ ، ٢٦٢ ، والإنصاف ٢٠٥/١، والجنى الداني ص ٢١٨ ، وخزانة الأدب ٢٤٦/٥ ، ٤٢٧ ، ٣٨١/١٠ ، ٣٨٢ ، والـدرر ٣٠٢/١ ، ورصـف المباني ص ١١٥، وشرح الأشموني ١٤٦/١ ، وشرح شواهد المغني ١٠٥/١، وشرح ابن عقيـل ٣٨٤/١ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ولسان العرب ١٨١/٤ (حرر) ، ١٩٤/١٠ (صدق) ، ٣٠/١٣ (أنـس) ، ومغني اللبيب ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣١١/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ ، وتـاج العروس ٥٧٣/١٠ (حرر) ، (أنن) .

(١) الكتاب ٦٤٠/٢ ، ونقله ابن الناظم في شرحه ص ٥٣٦ .

(و) الوزن (الْخامس : مِفْعَل) ؛ بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ؛ (كـ : مِغْشَم) بالغين والشين المعجمتين ؛ وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه [٢١٥/ب] من شجاعته . [٢٨٨] (ومِدْعَس) بالدال والعين والسين المهملات ؛ من الدَّعْس وهو الطعن . يقال : رمح يُدْعَس به . وعلّة عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ، ما تقدم في [المثال][1] الثالث . وإلى هذه الأوزان الخمسة أشار الناظم بقوله :

٧٦٠ــ وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُولاَ ....

الأبيات الثلاثة[2] .

(وتأتِي التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرًا كـ : تَمْرة) وتَمْر ؛ بفتح المثنّاة فوق وسكون الميم ؛ (ولعكسه) ، أي لفصل الجنس من واحده (في : جبأة) ، بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة : ضرب من الكمأة أحمر . (وكمأة) ؛ بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة ؛ وهي التي تميل إلى الغبرة والسواد . وقول الموضح : (خاصَّة) مُخْرِج لـ : سَيَّارَة ومَيَّارَة ، فإنهما جمعا : سَيَّار ومَيَّار ، لا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما . قال الله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ [يوسف/١٩] وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس . فالقيد مصروف إلى الجامد ، وهذان مشتقان .

وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه الْمخلوق قليلاً نحو : لَبِن ولَبِنَة ،

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كـ : رَبْعَة : وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا القصير[3] .

(و) تأتي التاء (عوضًا من فاء كـ : عِدَة) ، وأصلها : وعد ، بكسر الواو ، فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثم حذفوا الواو وعوَّضوا منها التاء في غير محلّ المعوَّض منه ، لأن تاء التأنيث لا تقع صدرًا .

---

(١) إضافة من « ب » .

(٢) الأبيات الثلاثة هي :

.... أصْلاً وَلاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلا
كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الفَرْقِ مِنْ ذي فَشُذُوذٌ فِيهِ
وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

(٣) في « ط » : (بالقصر) .

وتأتي عوضًا من عين كـ : إقامة ، (**أو من لام كـ : سَـنَة**) ، وأصلـها : سَنو أو سَنه بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء : سَنَوَاتٍ أو سَـنَهَاتٍ ، [٢١٦/أ] فكرهـوا تعـاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها . وعلى الهاء لخفائها ، فحذفوا الواو والهـاء وعوَّضـوا منها التاء في محلِّ المعوَّض منه على القياس .

(**أو**) عوضًا (**من**) حرف (**زائد لمعنًى**) ، هو يـاء النسـب ، (كـ : **أَشْـعَثِيّ وأَشَاعِثَة**) ، وأَزْرَقِيّ وأَزَارِقَة ، ومُهَلبِـيّ ومَهَالِبَة ، نسبة إلى : أشعث وأزرق ومَهْلَب ، فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى أنهما لا يجتمعان وإنما يقـال : الأشـعثيون والأشـاعثة ، وكذا الباقي .

(**أو**) عوضًا (**من**) حرف (**زائد لغير معنى**) ، وهو ياء مفاعيل (كـ : **زِنْدِيـق وزَنَادِقَة**) ، فالتاء عوض من [ياء][1] زنديق ، فإذا جيء باليـاء لم يُجَأ بالتـاء ، بـل يقـال : زناديق ، فالياء والتاء متعاقبان هنا . قاله في شرح الكافية[2] . والزنديق : هو الذي لا ينتحـل دينًا . وقيل : هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر[3] .

(**و**) تأتي التاء (**للتعريب**) بالعين الْمهملة ؛ أي : تعريب الأسْماء الأعجميـة (كـ : **مَوَازِجَة**) جمع مَوْزَج ؛ بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدهـا جيـم ؛ وهو الْخُفُّ وقيل الجورب ، والقياس : مَوَازِج ، فدخلت التاء في جمعه لتدل على أن أصلـه أعجمي فَعُرِّب . والفرق بـين المعـرَّب وغـيره ، أن العـرب إذا اسـتعملت الأعجمـي فـإن خالفت بين ألفاظه فقد عرَّبته ، وإلا فلا .

(**و**) **تأتي التاء** (**للمبالغة**) في الوصف (كـ : **راوية**) لكثير [٢١٦/ب] الرواية . وإنما أنَّثوا المذكَّر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة . (**ولتأكيدهـا**) ، أي : المبالغة الحاصلة بغير التاء (كـ : **نسَّابة**) ، وذلك لأن فَعَّالاً يفيد المبالغة بنفسـه ، فـإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة .

(**و**) تأتي التاء (**لتأكيد التأنيث كـ : نعجة**) ، لأن انفراد المؤنـث باسـم غـير المذكر يفيد التأنيث كـ : عجوز وأتان ، فكان يكفـي أن يقـال : نعـجٌ ، لأنـه يفيـد التـأنيث بنفسيه ، فدخول التاء فيه لتأكيد التأنيث .

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٣٦/٤ .

(٣) انظر حاشية يس ٢٨٨/٢ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**لكل واحدة من أَلِفَي التأنيث**) المقصورة والممدودة (**أوزان نادرة ، ولا نتعرَّض لها في هذا المختصر**) لكون الناظم لم يذكرها . (**وأوزان مشهورة**) في الاستعمال ، وتقدَّم في باب ما لا ينصرف : أن المقصورة أصل للممدودة ، فلذلك قدَّمها .

(**فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر**) وزنًا :

(**أحدها : فُعَلَى ، بضم الأول وفتح الثاني كـ : أُرَبَى**) ، بالراء المهملة والباء الموحدة ، اسْمًا للداهية ، بالدال المهملة ، وجمعها : دَوَاهٍ وأعظمها الموت ، [٢٨٩] (**وأُدَمَى وشُعَبَى**) ، بمعجمة فمهملة فموحّدة ، اسمين (**لموضعين ، قال**) جرير : [من الوافر]

٨٨٩ ــ (**أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْبًا**) أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

(**وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها**) في لسان العرب[١] .

(**ويرد عليه : أُرَنَى ، بالنون**) ، اسْمًا (**لحبٍّ**) من البقل (**يُجَبَّنُ به اللبن ، وجُنَفَى**) بالجيم والنون والفاء ، اسْمًا (**لموضع ، وجُعَبَى**) ، بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة ، اسْمًا (**لعظام النمل**) ، جمع عظيم لا عظم ، والمراد به : كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن أفواه واسعة . قاله القالي[٢] . ورُحَبَى ، بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة ، لموضع ، وحُلَكَى ، بالحاء [٢١٧/أ] المهملة ، لدويبة . قال أبو علي الفارسي[٣] : هي مقصورة . حكاه عنه ابن جني في القدّ . (**وقد تبيَّن**) من عدم اشتهار ما ذُكر (**أن عدّ الناظم لـ : فُعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل**) ، لأنها من الأوزان النادرة . بل قال خطّاب المارديّ[٤] : إنها شاذة .

٨٨٩- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٨ ، ٧٠٢ .

(١) أدب الكاتب ص ٥٩٣ ، وانظر المزهر ٦٦/٢ ، ٩٩ ، والاقتضاب ص ٣٩٠ .

(٢) قاله في كتابه المقصور والممدود ، وقد صرح بذلك ابن السيد في الاقتضاب ٣٩٠، وانظر المزهر ٦٤/٢.

(٣) التكملة ص ٩٩ .

(٤) في « ب » : (المازني) ، وفي « ط » : (المرادي) .

الوزن (**الثاني : فُعْلَى ، بضم الأول وسكون الثاني ، اسْمًا كان** كـ : **بُهْمَى**) ، بالموحدة اسْمًا لنبت . قاله الجوهري[١] . يقال : أَبْهَمَت الأرضُ : كثر بُهْمَاهَا . (**أو صفة** لا مذكر لها (كـ : **حُبْلَى** ، **و**) ما لها مذكر نحو : (**الطُّولى**) ، أنثى الأطول . (**أو مصدرًا** كـ : **رُجْعَى**) مصدر : رَجَعَ .

الوزن (**الثالث : فَعَلَى** ؛ **بفتحتين** ؛ **اسْمًا كان** كـ : **بَرَدَى**) بالموحدة (**لنهر بدمشق أو مصدرًا** كـ : **مَرَطَى**) بالطاء المهملة (**لمشية** ، **أو صفة** كـ : **حَيَدَى**) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية ، يقال : حمارٌ حَيَدَى ، أي : يحيد عن ظلّه إذا تخيَّل منه .

الوزن (**الرابع : فَعْلَى ، بفتح أوّله وسكون ثانيه ، بشرط أن يكون إما جمعًا** كـ : **قَتْلَى**) جمع : قتيل ، (**وجَرْحَى**) جمع جريح ، (**أو مصدرًا** كـ : **دَعْوَى**) مصدر : دعا ، (**أو صفة** كـ : **سَكْرَى وسَيْفَى** ، **مؤنثَيْ : سَكْرَان** ، **وسَيْفَان للطويل** . **فإن كان فَعْلَى اسْمًا** كـ : **أَرْطَى وعَلْقَى** ، **ففي أَلِفِهِ وجهان**) مبنيان على الصرف وعلمه ، فمن صرف قدَّر الألف للإلحاق ، ومن منع قدَّرها للتأنيث . والأَرْطَى : شجر الرمل يُدبَغُ به الأديم . يقال : أديمٌ مأرُوطٌ أي : مدبوغ . وقد يكون : أرْطَى أفْعَل[٢] ، لأنه يقال : أديمٌ مَرْطِيٌّ . حكاه في الصحاح[٣] . والعَلْقَى : نبت .

الوزن (**الخامس : فُعَالَى** ، **بضم أوله**) وتخفيف ثانيه (كـ : **حُبَارَى**) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة ، (**وسُمَانَى**) : [٢١٧/ب] بالسين المهملة والنون : (**لطائرين**) ذكرين أو أنثيين ، (**وفي الصحاح**[٤] : **أن ألف حبارى ليست للتأنيث** ، **وهو وهَم**) بفتح الهاء ، من صاحب الصحاح ، (**فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف**) . ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث .

الوزن (**السادس : فُعَّلَى** ، **بضم أوّله وتشديد ثانيه مفتوحًا** كـ : **سُمَّهَى**) بالمهملة (**للباطل**) وللكذب ، وللهواء بين السماء والأرض .

الوزن (**السابع : فِعَلَّى** ، **بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه** كـ : **سِبَطْرَى**) بمهملات وموحدة (**ودِفَقَّى**) بالدال والفاء والقاف : (**لضربين من المشي**) ، فالأول : مشية فيها تبختر ، والثاني : مشية فيها تدفق وإسراع .

---

(١) الصحاح (بهم) .
(٢) في « ب » : (الفعل) .
(٣) الصحاح (أرط) ، (رطا) ، وانظر حاشية يس ٢٨٩/٢ .
(٤) الصحاح (حبر) .

الوزن (**الثامن : فِعْلَى ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، إما مصدرًا كـ : ذِكْرَى**) مصدر : ذَكَرَ ذِكْرًا[١]، وذِكْرَى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث . (**أو جمعًا وذلك**) شيئان : (**حِجْلَى**) بالحاء المهملة [والجيم][٢] : (**جمعًا للحَجَل ؛ بفتحتين ؛ اسمًا لطائر ، وظِرِبّى ؛ بالظاء المشالة**) والراء والباء الموحدة : (**جمعًا لِظَرِبَان ؛ بفتح أوله وكسر ثانيه ؛ اسمًا لدويبة . ولا ثالث لَهما في الْجموع**[٣]) ، وذلك معلوم من عدم الإتيان معهما بالكاف ، ولكن ذكره تأكيدًا .

الوزن (**التاسع : فِعِّيْلَى ، بكسر أوله وثانيه مشددًا نحو : حِثِّيْثَى**) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناء تحتانية ، اسم مصدر : حثَّ على الشيء إذا حضَّ عليه . (**وخِلِّيْفَى**) بالْخاء الْمعجمة [٢٩٠] والفاء : الْخلافة . وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه : « لولا الْخِلِّيْفَى لأَذَّنْتُ »[٤]. (**وحكى الكسائي : هو من خِصِّيْصَاء قومه**[٥] **؛ بالمدّ ؛ وهو شاذّ**) ، وقياسه القصر ، كما مثَّل به في التسهيل[٦] .

الوزن (**العاشر : فُعُلَّى ، بضم أوله وثانيه [٢١٨/أ] وتشديد ثالثه كـ : كُفُرَّى**) بالفاء والراء . وفي القاموس[٧] أنه مثلَّث الكاف والفاء . والكُفُرَّى والكافور (**لوعاء الطلع**) أي : طلع النخل . سمي بذلك لأنه حين يتشقق يكفره ، أي : يستره ويغطيه . والشيباني يجعله للطلع نفسه . والفراء يجعله للطلع حين يتشقق . قال القالي : والأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحته . (**وحُذُرَّى وبُذُرَّى**) ، بذالين معجمتين مهملتين وبحاء مهملة في الأول وباء موحدة في الثاني ، وهما (**من : الحذر والتبذير**) . وقال ابن ولّاد : البُذُرَّى ، بالذال المعجمة ، الباطل .

الوزن (**الحادي عشر : فُعَّيْلَى ، بضم أوله وفتح ثانيه مشددًا كـ : خُلَّيْطَى**) بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، اسمًا (**للاختلاط**) ، يقال : وقعوا في خُلَّيْطَى إذا اختلط عليهم أمرهم . (**وقُبَّيْطَى**) ، بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة : اسمًا (**للناطف**) .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) قاله الفارسي ، انظر المزهر ١٠٣/٢ .

(٤) النهاية ٦٩/٢ (خلف) .

(٥) في المزهر ١٠١/٢ : (زعم الكسائي أنه سمع المد والقصر في خصيصى) .

(٦) التسهيل ص ٢٥٥ .

(٧) القاموس المحيط (كفر) .

الوزن (**الثاني عشر : فُعَّالَى ، بضم أوله وتشديد ثانيه نحو : شُقَّارَى**) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة ، (**وخُبَّازَى**) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاي ، اسمين (**لنَبْتَيْن . وخُضَّارَى**) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة : اسمًا (**لطائر**) .

(**تنبيه**) :

(**نحو جُنَفَى**) مما كان على وزن : فُعَلَى ، بضم الفاء وفتح العين .

(**ونحو : خِلِّيفَى**) ، مما كان على وزن : فِعِّيلَى ، بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة .

(**ونحو : خُلَّيْطَى**) ، مما كان على وزن : فُعَّيْلَى ، بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ، (**ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة بدليل**) وجودها في أوزان الممدودة .

فالأول كما في : (**عُرَوَاء**) ، بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة ، « قِرَّةُ الْحُمَّى ومَسُّهَا فِي أوَّل [٢١٨/ب] رِعْدَتِها » كما في القاموس[١] زيادة على الصحاح[٢] .

(و) الثاني كما في : (**فِخِّيرَاء**) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر ، والفخير[٣] : الرجل الفَخْر .

(و) الثالث كما في : (**دُخَّيْلاء**) ، بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ، ولم يُحفظ بالمد غيره . يقال : هو عالِمٌ بدُخَّيْلاَء أمورك . أي : بباطنها .

(**ومشهور أوزان الممدودة سبعة عشر**) وزنًا :

(**أحدها : فَعْلاَء ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، اسمًا كان كـ : صَحْرَاء . أو مصدرًا كـ : رَغْبَاء**) ، مصدر : رَغِبَ ، بالراء المهملة والغين المعجمة . (**أو صفة كـ : حَمْرَاء ، ودِيْمَة هَطْلاَء**) ، والدِّيْمة ؛ بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت ؛ قال أبو زيد : هو المطر الذي ليس[٤] فيه رعد ولا برق ، وأقلُّه ثلثُ النهار أو ثلثُ الليل . والْهطل : تتابع المطر . (**أو جَمعًا في المعنَى كـ : طَرْفَاء**) ، بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ، ويضاف للغابة ، بالموحدة ، فيقال : طَرْفاء الغابة وهي شجر ، ومنها اتَّخذ منبره صلى الله عليه وسلم . وفي القاموس[٥] : أنها أربعة أصناف منها : الأَثْلُ ، الواحدة : طَرْفَاءَة وطَرَفَة . وفي الصحاح[٦] : قال سيبويه[٧] : واحد وجمع .

(١) القاموس المحيط (عرا) .
(٢) الصحاح (عرا) .
(٣) في « ط » : (الفخيراء) .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) القاموس المحيط (طرف) .
(٦) الصحاح (طرف) .
(٧) الكتاب ٥٦٩/٣ .

(و) الوزن (الثانِي والثالث والرابع : أَفْعَلاَء ، بفتح العين ، وأَفْعِلاَء ، بكسرها ، وأَفْعُلاَء ، بضمها ، كقولهم : يوم الأربعاء) ، بفتح الباء وكسرها وضمها . (سمع فيه الأوزان الثلاثة) ، وهو اليوم المعروف . وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه[1] : اسم اليوم : أربعاء ، بفتح الباء وكسرها ، وبفتح الهمزة وضم الباء : عمود الخيمة . وبضمهما : موضع[2] .

والوزن (الخامس : فَعْلَلاَء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كـ : عَقْرَبَاء) : اسْمًا لمكان خارج دمشق[3] .

والوزن (السادس : فِعَالاَء ، بكسر الفاء ، كـ : قِصَاصَاء) ؛ بقاف وصادين مهملتين : اسْمًا [٢١٩/أ] (للقصاص) .

والوزن (السابع : فُعْلُلاَء ، بضم الأول والثالث ، كـ : قُرْفُصَاء) بقاف فراء فصاد مهملة : لنوع من القعود . يقال : قعد القرفصاء . إذا قعد على قدميه ، وأمسَّ الأرضَ إلْيَتَيْهِ .

الوزن (الثامن : فَاعُولاء ، بضم الثالث كـ : عَاشُوراء) لعاشر المحرم . وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر[4] .

الوزن (التاسع : فَاعِلاَء ، بكسر الثالث ، كـ : قَاصِعَاء) ؛ بالقاف والصاد والعين المهملتين ؛ اسْمًا (لأحد جحرة اليربوع) ، وهو حيوان فوق الفارة ، يداه أقصر من رجليه ، وعكس الزرافة . ومن أسماء جحرته أيضًا : غَائِبَاء ونَافِقَاء .

الوزن العاشر : فِعْلِيَاء ، بكسر الأول وسكون الثاني . نحو : كِبْرِيَاء ، بمعنى : التَّكَبُّر .

الوزن (الحادي عشر : مَفْعُولاَء ، كـ : مَشْيُوخَاء) بالشين والخاء المعجمتين : للشيوخ ، وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة ، قال[5] : ومعناه اختلاط الأمر .

---

(١) في « ب » : (المؤلف) .

(٢) التسهيل ص ٢٥٦ .

(٣) سقط من « ب » ، « ط » : (خارج دمشق) .

(٤) في المزهر ٦٩/٢ : (زاد ابن خالويه : ساموعاء ، وهو اللحم في التوراة ، وخابوراء يعني النهر ، وزاد البغدادي في شرح الفصيح : الضارووراء والسارووراء والدالولاء) .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٧٥٤/٤ .

الوزن (**الثاني عشر : فَعَالاَء ، بفتح أوله وثانيه نحو : بَرَاسَاء**) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (**بمعنى : الناس . يقال : ما أدري أيّ البَرَاسَاء هو**) [٢٩١] أي : أي الناس هو . (**وبَرَاكَاء**) بالموحدة والراء المهملة (**بمعنَى : البُرُوك**) ، وهو أن يبركوا إبلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رَجّالَة . وبَرَاكاء كل شيء : معظمه وشدته . يقال : وقع في براكاء الأمر ، وفي براكاء القتال ، أي : في معظمه وشدَّته . قال بشر بن أبي خازم : [من الوافر]

٨٩٠ ـ وَلاَ يُنْجِي مِنَ الغَمَرَاتِ إلاَّ ... بَرَاكَاءُ القِتَالِ أو الفِرَارُ

قاله القالي[١] .

الوزن (**الثالث عشر : فَعِيْلاَء ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : قَرِيْثَاء وكَرِيْثَاء**) ، بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما[٢] ، وبالقاف في الأول والكاف في الثاني : (**نوعان من البُسْر**) بضم الموحدة وسكون المهملة . قال الكسائي : بُسْرٌ قَرِيْثَاء ممدود ، وهو أطيب التمر بُسْرًا [٢١٩/ب] وقال أبو الجرَّاح : تَمْرٌ قريثا ، غير ممدود .

الوزن (**الرابع عشر : فَعُولاَء ، بفتح أوله وضم ثانيه ، نحو : دَبُوقَاء**) بالدال المهملة والباء الموحّدة والقاف : العَذِرة ، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة .

الوزن (**الخامس عشر : فَعَلاَء ، بفتحتين كـ : خَفَقَاء**) بالخاء المعجمة والفاء والقاف ، اسْمًا (**لموضع . قاله ابن الناظم**) في بعض نسخ الشرح[٣] . (**وإنما هو بالجيم والنون والفاء**) ، كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصّه[٣] : وفَعَلاَء كجَنَفَاء ، اسم مكان . (**ولا نظير له إلا : دَأَثَاء**[٤]) ، بفتح الدال المهملة والهمزة والتاء المثلثة ، اسْمًا (**للأَمَةِ ، وفَرَمَاء**) بالفاء والراء : اسْمًا (**لموضع**) . ذكره في الصحاح في مادة الفاء[٥] ، ولَم

٨٩٠– البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧٩ ، وجمهرة اللغة ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ٥٠٦/٧ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، ولسان العرب ٣٩٨/١٠ (برك) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٧، وجمهرة اللغة ص ١٢٢٩ .

(١) في كتابه المقصور والممدود ، وهو مفقود ، انظر المقصور والممدود لابن ولاد ص ٢١ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٤٠ .

(٤) في المزهر ٥٣/٢ : (وفي كتاب المقصور للقالي زيادة : نَفَساء ، لغة في نُفَساء ، والسَّحَناء : الهيئة ، لغة في السَّحْناء ، ويقال في الأمة تَأْداء وتَأَداء ؛ بالفتح والسكون) .

(٥) الصحاح (فرم) .

يذكره في مادة القاف[١] . [قال في القاموس في فصل الفاء[٢] : وقول الجوهري : فَرَمَاءُ موضعٌ ، سَهْوٌ ، وإنَّما هو بالقاف . وقال في فصل القاف[٣] : وقَرْمَى كجَمْزَى ، ويُمَدُّ : موضعٌ باليمامة لبني امرئ القيس ، وموضع بين مكة والمدينة . (**وعلى هـذا**) التقدير (**فعَدُّ الناظم لذلك في المشهور**) من أوزان الممدودة (**مشكلٌ**) لأنه وزن نادر جدًّا . (**وفي المحكم**) لابن سيده (**أنَّ جنفى ، بالجيم والنون والفاء والقصر ، موضع ، وأنَّه بالمدِّ أيضًا موضع**) . فذِكْرُه فيما يختصُّ بالمدِّ مُشْكِلٌ][٤] .

الوزن (**السادس عشر : فِعَلاَء ، بكسر أوله وفتح ثانيه نحو**[٥] : **سِيَرَاء**) بالسين المهملة والياء المثناة التحتانية : ثوب مخلوط بحرير ، وقيل : ما عُمِل من القزِّ ، وقيل : بُرْدٌ فيه خطوط صفر وأيضًا نبت ، وأيضًا : الذهب[٦] .

الوزن (**السابع عشر : فُعَلاَء ، بضم أوله وفتح ثانيه كـ : خُيَلاَء**) ، بالْخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية : الكِبْرُ والعُجْبُ .

---

(١) في حاشية يس ٢٩١/٢ : (قرماء ؛ بالقاف وتحريك العين : موضع ، ذكره الجوهري بالفاء ، وهو تصحيف ، إنما هو بالقاف) .

(٢) القاموس المحيط (فرم) .

(٣) القاموس المحيط (قرم) .

(٤) سقط من « أ » : من قوله (قال في القاموس . . . . . .) إلى هنا .

(٥) سقط من « ب » .

(٦) في المزهر ١٠٧/٢ : (وليس في الكلام فِعَلاء ، إلا ثلاثة أحرف : السِّيَراء : ضرب من البرود ، ويقال الذهب ، والْحِوَلاء : والكلام فيه بالضم ، والعِنَباء : للعنب) .

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور : هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة كـ : الفتى والعصا ، بخلاف : إذا ، ورأيتُ أخاك ، فلا يسمى مقصورًا .

والممدود : هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة كـ : كِسَاء ورداء ، بخلاف : أُولاء ورَشَاء ، فلا يسمى [٢٢٠/أ] ممدودًا .

(قصر الأسْمَاء ومدُّها ضربان : قياسي ، وهو وظيفة النحوي . وسَمَاعي ، وهو وظيفة اللغوي ، وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى **(وضعوا في ذلك كتبًا**[١]) .

وضابط الباب عند النحويين) ليرجع إليه ، **(أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام :**

أحدها : ما له نظير من الصحيح) الآخر ، **(يجب فتح ما قبل آخره)** قياسًا ، **(وهذا النوع مقصور بقياس)** ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧١ـ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ۝ فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

٧٧٢ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ۝ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

(وله أمثلة منها : كونه مصدر : فَعِلَ) بكسر العين **(اللازم ، نحو : جَوِيَ جَوًى**[٢]) بالجيم ، **(وهَوِيَ هَوًى ، وعَمِيَ عَمًى ، فإن نظيرها من الصحيح)** الآخر : **(فَرِحَ فَرَحًا)** ، **وبَطِرَ بَطَرًا ، (وأَشِرَ أَشَرًا)** ، وفتح ما قبل آخرها واجب مطرد ، **[٢٩٢]** لأن « فَعِلَ » اللازم قياس مصدره « فَعَلَ » بفتحتين .

---

(١) أَلّف العلماء ما يزيد على أربعين كتابًا في المقصور والممدود ، وقد أحصاها محققا المقصور والممدود والفراء في مقدمتهما ص ١٣ - ١٩ .

(٢) في « ب » : (يجوي) .

(**قال ابن عصفور وغيره**) تبعًا لسيبويه[1] والفراء[2] : (**وشذَّ الغَرَاء**) بالغين المعجمة المفتوحة والمد ؛ (**مصدر غَرِيَ**) ؛ بكسر الراء ، فهو غرٌ . وفي الصحاح[3] في فصل الغين المعجمة والراء : غَرِيَ بالشيء ، بالكسر ، أي : أُوْلِعَ بــه ، والاسم الغَـرَاءُ ، بالفتح والمدّ . (**وأنشدوا**) لكثير : [من الطويل]

٨٩١ ـ (**إِذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالْبُكَا ... غِـرَاءً وَمَدَّتْـهَا مَدَامِعُ نُـهَّلُ**)

هذا قول ابن عصفور وموافقيه .

(**وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حكى**) عن خالد بن كلثوم[4] : (**غـارَيْتُ بين الشيئين غِرَاءً أي : وَالَيْتُ**) بينهما . (**ثُم أنشده**) ، أي بيت كثير المتقدم . (**وعلى**) قول أبي عبيدة (**هذا فالمد قياسي ؛ كما سيأتِي ؛ لأن غارَيْتُ غِرَاء**) بالكسر ، لـه نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف [٢٢٠/ب] (كـ : **قاتلت قتالاً**) . ثم قال أبــو عبيـدة[5] : (**وغارَيْتُ : فاعلْتُ من غَرِيتُ**) بالشيء أغرى (**به . وأنشد**) أبو عبيدة والجوهــري[6] : (**أَسْلُو بدل : مَهلاً . وفاضت بدل : غارت ، وحُفَّل : بـــدل نُـــهَّل**) ، بضم النون وتشديد الهاء ، أي : كثيرة متتابعة ، دل عليه رواية « حفل » ، بضم الحـاء المهملـة وتشـديد الفاء ، أي : ممتلئة .

ولا يبعد عنـدي أن يقـال : الغـراء ؛ بـالفتح والمـد ؛ اسـم مصـدر كــ : الكـلام والسلام ، وقياس المصدر : غَرًى ، بالقصر ، وما حكاه أبو عبيدة من باب « فـاعِل » لا مـن باب « فَعِل » ، وكلٌ استشهد بحسب ما رواه . وقد جزم الجوهري[6] بأن « الغراء » بـالفتح والمد : اسم مصدر غَرِيَ ، و« الغراء » بالكسر والمد : مصدر غارَيْتُ .

(١) الكتاب ٥٣٨/٣ .

(٢) المقصور والممدود للفراء ص ٤٠ .

(٣) الصحاح (غري) .

٨٩١- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وأمالي القالي ٦٠/١ ، وسمط اللآلي ص ٢٢٣، ولسان العـرب ١٥٧/١١(حفل) ، ١٢١/١٥ (غرا) ، وشرح المفصل ٣٩/٦ ، وتاج العروس (حفل) وفيه (حفل) مكان (نهل) ، (غرا) ، والمقاصد النحوية ٥٠٩/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٢/٤ ، وشـرح الأشموني ٦٥٥/٣ .

(٤) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (خالد بن مكتوم) ، والتصويب من لسان العرب ١٢١/١٥ (غرا) ، وأمالي القالي ٦٠/١ ، حيث ورد قوله وقول أبي عبيدة .

(٥) انظر أمالي القالي ٦٠/١ ، ولسان العرب ١٢١/١٥ (غرا) ، والصحاح (غرا) .

(٦) الصحاح (غرا) .

واختلفوا في بيت كثير ، فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد ، وأبو عبيلة يرى أنه بالكسر والمد ، وتابعه علي ذلك الجوهري ، فلم يتواردا على محلٍّ واحد .

(ومنها « فِعَلٌ » بكسر أوله وفتح ثانيه جمعًا لـ « فِعْلَة » ؛ بكسر أوله وسكون ثانيه ، نحو : فِرْيَة وفِرًى) ؛ بالفاء والراء : الكذب ، (ومِرْيَة ومِرًى) بالراء : الجدال . (فإن نظيره) من الصحيح : (قِرْبَة وقِرَب) بكسر القاف فيهما .

(ومنها : « فُعَل » بضم أوله وفتح ثانيه جمعًا لـ « فُعْلَة » بضم أوله وسكون ثانيه نحو : دُمْيَة ودُمًى) بالدال المهملة ، الصور المنقوشة في الحائط ، وتطلق[1] على الصور الجميلة على سبيل التشبيه ، (ومُدْيَة ومُدًى) بالدال المهملة : السكين ، (وزُبْيَة وزُبًى) بالزاي المضمومة وسكون الموحدة : الحفيرة تحفر للأسد ، (وكُسْوَة وكُسًى) بالكاف والسين المهملة ، (فإن نظيرها) من الصحيح : (حُجَّةٌ وحُجَج ، وقُرْبَة وقُرَب) [٢٢١/أ] بضم الحاء والقاف فيهما . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٣ــ كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ في جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

(ومنها : اسم مفعول ، ما زاد على ثلاثة نحو : مُعْطًى) من الرباعي ، ومُقْتَفًى من الْخماسي ، (ومُسْتَدْعًى) من السداسي ، (فإن نظيره) من الصحيح : (مُكْرَم) ومُحْتَرَم (ومُسْتَخْرَج) ، بفتح ما قبل الآخر فيهن .

القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالألف : (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف ، وهذا النوع ممدود بقياس) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٤ــ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ في نَظِيْرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

(وله أمثلة منها : أن يكون الاسم مصدرًا لـ : أفعَل) ، بسكون الفاء وفتح العين ، (أو لـ : فِعْل) ، بكسر الفاء وسكون العين ، (أوله همزة وصل) .

فالأول (كـ : أعطى إعطاءً و) الثاني نحو : (ارْتَأَى ارْتِآءً) . قال الجوهري[2] : ارتأى افتعل ، من الرأي والتدبير . انتهى . والأصل : ارْتَأَى ارتِآيا ، قلبت الياء في الفعل ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ، (واستقصى) الأمر (استقصاء) تتبَّعه . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٥ــ كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الذي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

---

(١) في « ب » : (ويطلق) .

(٢) الصحاح (رأى) .

(**فإن نظير ذلك**) أي : نظير ما كان مصدرًا لـ « أفْعَل » من الصحيح : أكرم إكرامًا ، ونظير ما كان مصدرًا لفعل أوله همزة وصل من الصحيح : (**اكتسب اكتسابًا**) ، فإنه من : افتعل ، (**واستخرج استخراجًا**) ، فإنه من : استفعل .

(**ومنها : أن يكون مفردًا لـ : أَفْعِلَة**) ، سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء ، فالأول (**نحو : كِسَاء وأَكْسِيَة** ، **و**) الثاني نحو : (**رِدَاء وأَرْدِيَة**) ، والأصل : كِسَاوٌ ورِدَايٌ ، (**فإن نظيره**) من الصحيح : (**حِمَار وأَحْمِرة ، وسلاح وأسلحة . ومن ثم**) ، أي من أجل أن : أفعلة حقها أن تكون جمعًا للممدود ولا تكون جمعًا للمقصور .

[٢٢١/ب] (**قال الأخفش : أَرْحِيَة**) جَمع رحِيّ ، [٢٩٣] من اليائي ، (**وأَقْفِيَة**) جَمع قفًى ، من الواوي ، (**من كلام المولدين ، لأن رَحًى وقفًى مقصوران**) . والرحى : الطاحونة مؤنثة . والقفا : مؤخر العنق ، يذكر ويؤنث . (**وأما قوله**) ، وهو مرة بن محكان التميمي : [من البسيط]

٨٩٢ ــ(**في لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ**) لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

(**والمفرد : نَدًى ، بالقصر ، فضرورة . وقيل**) : ليس بضرورة ، ولكنه (**جُمع**) بالبناء للمفعول (**نَدًى**) بالقصر (**على نِداء**) بالمد (كـ : **جَمَل وجِمَال**) بالجيم ، (**ثم جمع نداء**) الممدود (**على أندية**) ، فأندية على هذا جمع الْجمع ، (**و**) هذا القول (**يبعده أنه لم يسمع : نداء ، جمعًا**) ولو سمع لنقل ، واللازم منتفٍ فالملزوم كذلك .

(**ومنها : أن يكون مصدرًا لـ « فَعَل » بالتخفيف**) والفتح ، حل كونه (**دالاًّ على صوت كـ : الرُّغَاء والثُّغَاء**) ، بضم المهملة والمثلثة وفتح ثانيهما وإعجامه ، والرغاء : صوت ذوات الخف ، والثغاء : صوت الشاة من الضأن والمعز . (**فإن نظيره**) من الصحيح : (**الصُّراخ . أو**) دالاًّ (**على داء نحو : الْمُشَاء**) ، يقال : مشى بطنه مشاء ، (**فإن نظيره**) من الصحيح : (**الدُّوَار**) بضم الدال وفي آخره راء مهملة . زاد في القاموس : فتح الدال ، قال[1] : فهو شبه[2] الدوران يأخذ في الرأس . والزكام ، بضم الزاي .

٨٩٢- البيت لمرة بن محكان في الأغاني ٣١٨/٣ ، والخصائص ٥٢/٣ ، ٢٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٦٣ ، ولسان العرب ٣١٣/١٥ (ندى) ، والمقاصد النحوية ٥١٠/٤ ، والمقتضب ٨١/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٤/٤ ، وشرح الأشموني ٦٥٦/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٣٢٩ ، وشرح المفصل ١٧/١٠ ، ولسان العرب ٢٦٨/١١ (رحل) .

(١) القاموس المحيط (دور) .

(٢) في « ط » : (شبيه) .

القسم (**الثالث : أن يكون لا نظير له**) من الصحيح ، (**فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسَّمَاع ، فمن المقصور سَمَاعًا : الفتَى واحد الفِتيان ، والسَّنا : الضوء ، والثَّرَى**) بالمثلثة : (**التراب ، والْحِجَا**) بكسر الحاء المهملة وبالجيم : (**العقل**) ، وهو صفة يُميز بها بين الْحسن والقبيح. (**ومن الْممدود سَمَاعًا : الفتاء ، لِحداثة السن ، والسناء للشرف**) بالشين المعجمة ، (**والثراء**) بالمثلثة (**لكثرة المال ، والحذاء**) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة ، (**للنعل**) بالنون والعين المهملة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٦ـ وَالعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٌّ بِنَقْلٍ كَالحِجَا وَكَالْحِذَا

(**مسألة :**

أجمعوا على جواز قصر المدود للضرورة[1]) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٧ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ ....

(**كقوله**) : [من الرجز]

٨٩٣ ـ(**لأبُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإنْ طَالَ السَّفَرْ**) ... وَإن تَحَنَّى كُلُّ عُوْدٍ وَدَبِرْ

فقصر : صنعًا للضرورة ، وجواب الشرط محذوف ، أي : لا بد منه ، وتحنى : من حنى ظهره إذا احدودب ، والعود ، بفتح العين المهملة وسكون الواو : المسنّ من الإبل . ودبر ، بفتح الدال وكسر الموحَّدة ، من دَبِرَ البَعِيْرُ ، بالكسر ، يَدْبَرُ دبرةً ودبُورًا إذا عقر ظهره .

(**وقوله**) : [من الطويل]

٨٩٤ ـفَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الذي يَعْرِفُوْنَهُ ... (**وَأَهْلُ الوَفَا مِنْ حَادِث وَقَدِيْمِ**)

فقصر : الوفا للضرورة ، وهو ممدود . وأراد[2] : أنَّ هؤلاء القوم مدحتهم مَثَلٌ للناس يعرفونه

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٤٢ : (ولا خلاف في جواز قصر المدود للضرورة) ، وانظر شرح ابن عقيل ٤٤٠/٢ ، والإنصاف ٦٤٥/٢ ، المسألة رقم ١٠٩ .

٨٩٣- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٦/٤ ، والدرر ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٧/٣، والمقاصد النحوية ١١/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ ، والمخصص ١١/١٥ ، ٤٢/١٦ ، وتاج العروس ٣٦٩/٢١ (صنع) ، ولسان العرب ٢١٢/٨ (صنع) ، وكتاب العين ٢١٩/٢ .

٨٩٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٦/٤ ، والدرر ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٧/٣، والمقاصد النحوية ٥١٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ .

(٢) في « ط » ، والدرر ٥٠٦/٢ : (يعرفوهم) .

ويضربون بهم[١] مثلاً في كل نوع من أنواع الخير ، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدّد[٢] ، وقديم ماضٍ .

ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مدّه ، نحو : فعلاء « أفْعَل »[٣] ، لأن « فعلاء » تأنيث أفعل لا يكون إلا مَمْدودًا ، فلا يَجوز عنده أن يُقْصَر للضرورة . ورُدَّ بقول الأقيشر : [من المنسرح]

٨٩٥ ــ فَقُلْتُ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُوْلَةً   صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ

فقصر : صفراء ، للضرورة . وهي : فعلاء أنثى : أفعل ، فلهذا لم يعتدّ بخلافه . وحُكي الإجماع على الجواز تبعًا للناظم .

(واختلفوا فِي جواز مدِّ الْمقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون متمسِّكيْن بنحو قوله) : [من الوافر]

٨٩٦ ــ سَيُغْنِيْنِي الَّذي أَغْنَاكَ عَنِّي   **(فَلاَ فَقْرٌ يَدُوْمُ وَلا غِنَاءُ)**

فمدَّ : غِنَى للضرورة مع أنه مقصور . وورد في الاختيار كقراء طلحة بن مصرِّف : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾ [النور/٤٣] بالمدّ[٤] ، ووافقهم ابن ولَّاد[٥] وابن خروف . **(ومنعه البصريون)** وقالوا : القراءة شاذة ، **(وقدروا الغناء في)** هذا **(البيت مصدراً لـ : غانَيْتُ)** لأنه يقل : غانيت غناء كـ : قاتلت قتالاً ، **(لا مصدراً لـ : غَنِيْتُ)** غِنًى كـ : رَضِيْتُ رِضًى ، **(وهو تعسُّف)** . وإلى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٧ــ .... وَالعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

---

(١) في « أ » : (يضربونهم) .

(٢) في « أ » : (ممتد) .

(٣) سقط من « ط » ، والدرر ٥٠٦/٢ .

٨٩٥- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤٣ ، والدرر ٥٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٦/٤ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٨ ، والحماسة البصرية ٣٦٨/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٨/٣ ، ومجالس ثعلب ١١٠/١ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ .

٨٩٦- البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٧٤٧ ، وأوضح المسالك ٢٩٧/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٩ ، والدرر ٥٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٨/٣ ، وشرح ديوان زهير ص ٧٣ ، ولسان العرب ١٣٦/١٥ (غنا) ، والمقاصد النحوية ٥١٣/٤ ، والمنقوص والممدود ص ٢٨ .

(٤) انظر هذه القراءة في المحتسب ١١٤/٢ ، والبحر المحيط ٤٦٥/٦ ، والدرر ٥٠٨/٢ .

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٥٣ - ٥٤ .

(هذا باب كيفية التثنية)

[٢٩٤] وهي[١] جعل الاسم[٢] القابل لها دليل اثنين بزيادة في آخره . (والاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح) ، وهو ما ليس آخره حرف علة (كـ : رَجُلٍ وامْرَأة) .

و(الثاني : الْمُنَزَّل مَنْزِلَة الصحيح) ، وهو ما كان آخره ياء أو واوًا قبلها سكون (كـ : ظَبْيٍ ودَلْوٍ) .

و(الثالث : المعتلّ المنقوص) [٢٢٢/أ] وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كـ : القاضِي) والقاضية .

(وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغيَّر) عن حالها (في التثنية ، تقول : رجلان وامرأتان ، وظبيان ، ودلوان ، والقاضيان) ، والقاضيتان . (وشذ في) تثنية : (أَلْيَة) بفتح الهمزة ، (وخُصْيَة) بضم الخاء المعجمة : (أَلْيَان وخُصْيَان) ؛ بحذف التاء . والقياس : أليتان وخصيتان . قال عنترة : [من الوافر]

٨٩٧ ــ مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

---

(١) في « أ » : (هو) .

(٢) في « ب » : (جمع للاسم) .

٨٩٧- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤ ، ٥٠٧/٧ ، ٥٥٣ ، ٢٢/٨ ، والدرر ١٩٦/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠ ، وشرح المفصل ٥٥/٢ ، ولسان العرب ٥١٣/٤ (طير) ، ٤٣/١٤ (ألا) ، ٢٣١/١٤ (خصا) ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٧٩/٣ ، وشرح التسهيل ٩٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وشرح المفصل ١١٦/٤ ٨٧/٦ ، ولسان العرب ١٢٧/٩ (رنف) ، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

والروانف ، بالراء والنون والفاء : أطراف الألية ، وقيل : أليان وخصيان ، ليسا تثنية : أَلْيَة وخصية المؤنَّثين ، وإنَّمَا (هُما تثنية : أَلْيٍ وخُصْيٍ) المذكرين .

النوع (**الرابع : المعتلّ المقصور**) ، وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب ، (**وهو نوعان :**

[أحدهما][1] **ما يجب قلب ألفه ياء**) في التثنية ، (**وذلك في ثلاث مسائل :**

إحداهـا : أن تتجاوز [ألفه][1] ثلاثة أحرف) ، وأن[2] تكون ألفه رابعة (كـ : **حُبْلَى وحُبْلَيَان ، ومَلْهًى ومَلْهَيَان**) ، بفتح الميم وسكون اللام ، وهو ما يُلهى بـه . أو خامسة كـ : مُعْطَى ومُعْطَيَان ، أو سادسة كـ : مُسْتَدْعى ومُسْتَدْعَيَان . (**وشذَّ قولهـم في تثنية : قهقرى**) ، وهو الرجوع إلى خلف ، (**وخَوْزَلَى**) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي ، وهي مشية فيها تثاقل ، وقيل : مشية بتبختر : (**قَهْقَرَان وخَوْزَلان ، بالحذف**) للألف دون قلبها ياء .

المسألة (**الثانية : أن تكون**) الألف (**ثالثة مبدلة من ياء كـ : فتًى . قـال الله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾**) [يوسف/٣٦] بقلب الألف ياء . (**وشذ في**) تثنية : (**حِمًى**) بكسر الحاء المهملة : (**حِمَوَان ، بالواو**) . وحكاه الفراء[3] مع أن ألفه مبدلة من ياء ، تقول : حَمَيْتُ المكانَ حِمَاية . والقياس : حَمَيَان .

المسألة (**الثالثة : [٢٢٢/ب] أن تكون**) الألف (**غير مبدلة**) من شيء ، وهـي المجهولة الأصل . (**وقد أُمِيْلَت كـ : متَى ، لو سُمِّيت بها قلت في تثنيتها : مَتَيَان**) .

أما قلب الألف ، فلأن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها ، ومـا آخـره ألـف لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة ، ولا يمكن حذف الألف لالتباس المثنى بالمفرد عند الإضافة .

وأما وجه قلبها ياء في المسألة الأولى فبالحمل على الفعل لأن التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل . وأنت لو بنيت فعلاً مما زاد على الثلاثة لقلبـت الألـف إلى اليـاء ، سواء أكان أصلها الواو أم لا . وأما في المسألة الثانية فهي [٢٩٥] من الرجوع إلى الأصل . وأما في المسألة الثالثة فلأن الإمالة إنَّمَا تحصل بنحو الألف إلى الياء ، فرُدَّت إليها في التثنية .

(١) زيادة من « ط » .

(٢) في « ط » : (بأن) .

(٣) المقصور والممدود ص ٧٠ .

وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

٧٧٨ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا   إنْ كَانَ عَنْ ثلاثةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ـ كَذَا الذي اليَا أَصْلُهُ نَحْوُ الفَتَى   وَالْجَامِدُ الذي أُمِيلَ كَمَتَى

(و) النوع (الثاني) من نوعي المقصور (ما يجب قلب ألفه واوًا ، وذلك في مسألتين :

إحداهما : أن تكون مبدلة من الواو) ، ولَم تتجاوز ثلاثة أحرف (كـ : عصًا) عصوان ، (وقَفًا) وقَفَوان ، (ومنًا) بالتخفيف ؛ ومَنَوان ، (وهو لغة في الْمَنِّ) بالتشديد (الذي يوزن به . قال) الشاعر : [من الوافر]

٨٩٨ ـ وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُذَّالِ عِنْدِي   (عَصًا في رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيْدِ)

(وشذ قولهم في) تثنية : (رِضًا : رِضَيَان ؛ بالياء ؛ مع أنه من الرِّضوان) . وقاس عليه الكسائي . وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه .

المسألة (الثانية) من المسألتين : (أن تكون) الألف (غير مبدلة) من شيء (ولم تُمَلْ ، نحو : لدى وإذا ، تقول إذا سُميت بِهما ثم ثَنَّيتهما : لَدَوَان وإِذَوَان) . وإنَّمَا قلبت الألف في هاتين المسألتين واوًا ، لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وعدم [٢٢٣/أ] الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء .

وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

٧٨٠ـ في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ   وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

والنوع (الخامس : الممدود) ، وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة . (وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية كـ : قرَّاء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة ، (و : وُضَّاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة . (تقول) في تثنيتهما : (قُرَّاءان ، و : وُضَّاءان) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوًا . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٢ـ . . . . وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ   صَحِّحْ . . . .

(والقُرَّاء : الناسك ، والوضاء : الوضيء الوجه) . مأخوذان من : قَرْء ووضوء ، وإنَّمَا لم تقلب الهمزة فيهما لقوّتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها .

٨٩٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٩٩ ، وشرح الأشموني ٣/٦٦٠ .

النوع (**الثانِي : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث** كـ : **حمراء**) عند الجمهور ، (**وحَمراوان**) ، وإنَّمَا قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات ، واختير قلبها واوًا لبعد شبهها بالألف ، لأن الياء تشبه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث . قاله المبرد[1] . وهو منقوض بمطايا . والأجود أن يقال : إنَّمَا قلبت واوًا حملاً على النسب ، لأن التثنية وجمعي التصحيح ، والنسب تجري مجرًى واحدًا . قاله الشاطبي . وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٧٨١ــ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ....

(**وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف ، فتقول في : عشواء**) ؛ بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة ؛ وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهارًا ، (**عشواءان ؛ بالهمزة ؛ وجوَّز الكوفيون في ذلك الوجهين**) : التصحيح والقلب [٢٢٣/ب] واوًا .

وشذ عند الفريقين : حَمْرَايات ، بقلب الهمزة ياء . (و) شذ : (**قُرفُصَان**) في تثنية : قرفصاء ، بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة : ضرب من القعود ، (**وخُنْفُسَان**) ، تثنية خنفساء ، بضم الخاء المعجمة وسكون النون . قال الجوهري[2] : « وفتح الفاء » ومقتضى الضياء ضمها . ومقتضى القاموس جوازهما ، وسينها مهملة : « دويبة سوداء » ، (**وعاشوران تثنية**) : عاشوراء : العاشر أو التاسع من المحرَّم . قاله في القاموس[3] . (**بحذف الألف والهمزة معًا**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٢ــ .... وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

النوع (**الثالث : ما يترجح فيه التصحيح**) ، وهو إقرار الهمزة على حالها (**على الإعلال**) ، وهو قلب الهمزة واوًا ، (**وهو ما همزته بدل من أصل نحو : كِسَاء وحَيَاء**) ، بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية ، (**أصلهما : كِسَاوٌ وحَيَايٌ**) ، قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة . وإنَّمَا رجَّح التصحيح لأن فيه إقرارًا للحرف على صورته الأصلية ، بخلاف [٢٩٦] الإعلال (**وشذَّ على الوجهين : كِسَايَان**) ، بإبدال الواو ياء .

(١) المقتضب ٣/٣٣٨ .

(٢) الصحاح (خفس) .

(٣) القاموس المحيط (خنفس) .

النوع (**الرابع : ما يترجح فيه الإعلال**) ، وهو قلب الهمزة واوًا (**على التصحيح**) ، وهو عدم القلب ، (**وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كـ : عِلْبَاء**) ، بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة : عصبة صفراء في العنق . قال أبو النجم : [من الرجز]

٨٩٩ — يَمُوْرُ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَائِهِ

(**وقُوباء**) : بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة : داء معروف يتقشر ويتَّسع[١] ، يعالج بالريق . (**أصلهما : عِلْبَاي وقُوبَاي ، بياء زائدة فيهما ، لتلحقهما بـ : قرطاس**) بكسر القاف وسكون الراء : وهو ما يُكتَب فيه أو يُرمى إليه . (**وقُرناس**) ، بضم القاف وسكون الراء بعدها نون [٢٢٤/أ] فسين مهملة : شبه الأنف يتقدم من الجبل . (**ثم أبدلت الياء**) فيهما (**همزة**) لتطرفها إثر ألف زائدة . فعلباء محلق بقرطاس ، وقوباء ملحق بقرناس . وإنَّمَا ترجح الإعلال على التصحيح فيهما تشبيهًا لهمزتهما بـهمزة : حمراء من جهة أن كلاًّ منهما بدل من حرف زائد غير أصلي .

(**وزعم الأخفش وتبعه**) أبو موسى (**الجزولي : أن الأرجح في هذا الباب أيضًا التصحيح**) على الإعلال ، (**و**) أن (**سيبويه إنَّمَا قال**[٢] : **إن القلب في : علباء أكثر منه في : كساء**) مع اشتراكهما في العلَّة . فلذلك قال الناظم :

٧٨١— .... وَنَحْـوُ عِلْبَـاءٍ كِسَـاءٍ وَحَيَـا

٧٨٢— بِوَاوٍ أَوْ هَمْـزٍ ....

من غير ترجيح .

٨٩٩– الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٥٦ ، والمخصص ٢٨/١٦ ، ٦٣ .

(١) في « أ » : (وينسلخ) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، ولسان العرب ٦٩٣/١ (قوب) .

(٢) الكتاب ٣٩٢/٣ .

(هذا باب جمع الاسم جمع المذكر السالم)
ويسمى الجمع الذي على هجاءين

وهما : الواو والنون رفعًا ، والياء والنون نصبًا وجرًّا . ويسمى [أيضًا][(1)] : (**الجمع الذي على حدِّ المثنى**) أي : على طريقة المثنى ، (**لأنه أُعرب بحرفين**) : الواو والياء ، (**وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنونٍ زائدة تحذف للإضافة**) ، [(2)]كما أن المثنى أعرب بحرفين : الألف والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة[(2)] .

(**اعلم أنه يحذف لهذا الجمع**) المذكر السالم (**ياء المنقوص وكسرها**) التي قبلها ، (**فتقول**) في جمع : القاضي ، مما ياؤه أصلية ، والداعي ، مما ياؤه منقلبة عن واو : (**القاضون والداعون**) . والأصل فيهما : القاضيون والداعيون : حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وحذفت الكسر التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، ثم عوِّض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو . وإن شئت قلت : استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت **[٢٢٤/ب]** منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين .

(**و**) تحذف لهذا الجمع (**ألف المقصور دون فتحتها**) التي قبلها ، (**فتقول**) في جمع : موسى علَمًا : (**الْمُوسَوْن**) ، والأصل : الْمُوسَاون ، حذف الألف لالتقاء الساكنين وأبقيَت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة . وإليه أشار الناظم بقوله :

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) سقط ما بينهما من « ط » .

٧٨٣ـ وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُوْرِ في جَمْعٍ عَلَى حَـدِّ الْمُثَنَّـى مَـا بِـهِ تَكَمَّــلاَ

٧٨٤ـ وَالفَتْـحَ أَبْـقِ مُشْـعِرًا بِمَـا حُـذِفْ ....

وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة ، فأجازوا في جمع [٢٩٧] موسى : مُوسَوْن ومُوسُون ، بفتح السين وضمها ، فالفتح بناء على أن وزنه مُفْعَلٌ وألفه أصلية ، من : أوسَيْتُ رأسَه إذا حلقته بالموس . والضم : بناء على أن وزنه فُعْلَى وألفه زائدة ، من : مَاسَ رأسَه موسًا : حَلَقَهُ(١) .

واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل ، ياء أو واو ، فتقول : الفتَوْن والأَعْلَون . (وفي التنزيل : ﴿ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران/١٣٩] ، ﴿ وَإِنَّهُم عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾) [ص/٤٧] ، وأصلهما : الأعلَيون والمصطفيين ، تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الأصل لأنهما من العلوّ والصَّفْوَة ، وانفتح ما قبلهما فقُلبا ألفين ثم حذفا لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلهما دليلاً عليهما .

(ويعطى الممدود) في [جمعه](٢) جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصليَّة ، ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ، ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل .

(فتقول في) جمع : (وُضَّاء) وقُرَّاء ، وصفين لمذكر : [٢٢٥/أ] (وُضَّاؤون) وقُرَّاؤون ، (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لأصالتها .

(و) تقول (في) جمع (حمراء ، علمًا لمذكر) عاقل : (حمراوان ، بالواو) ، لأن همزته بدل من ألف التأنيث . واحتُرز بقوله : علمًا ، لأن حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة .

(ويجوز الوجهان) : التصحيح والإعلال (في نحو : عِلْبَاء وكِسَاء ، عَلَمَيْن لمذكَّرين) عاقلين ، فتقول : علباؤون وكساؤون ، بالتصحيح ، وعلباوُون وكساوُون ، بإبدال الهمزة واوًا لأنها في : علباء للإلحاق بقرطاس ، وفي : كساء بدل من أصل . وفي الأرجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه ، والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٤٥ .

(٢) سقط من « أ » .

(هذا باب كيفية جمع المؤنث السالِم)

مـــن التغييـــر

(**يسلم في هذا الجمع**) المؤنث السالم (**ما سلم في التثنية**) ، لأن التثنيـة وجمـع السلامة أخوان . (**فتقول في جمع : هند**) علمًا لمؤنث : (**هنــدات**) بزيـادة ألـف وتـاء ، (**كما تقول في تثنيتها : هندان**) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منها ، (**إلا مـــا ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع**) بالألف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث . (**وتسلم في التثنية**) لفقد العلة المذكورة .

(**تقول في جمع : مسلمة : مسلمات**) ، ولا تقول : مسلِمَتَات ، لما مـرَّ . (و) تقول (**في تثنيتها : مسلمتان**) بإثبات التاء ، ولا تقول : مسلمان بحذفها ، للإلبـاس بتثنيـة المذكر . (و) جمع المقصور والممدود (**يتغيَّر فيه ما تغيَّر في التثنية**) .

(**تقول في**) جمع المؤنث بألف التأنيث المقصورة : (**حُبْلَيَات ، باليـــاء**) المثنـاة التحتانية ، (و) بالممدودة : (**صحراوات ، بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : حُبْلَيَـــان**) بالياء (**وصحراوان**) بالواو ، [٢٢٥/ب] وإنَّمَا قلبوا المقصورة لأنهم لا يجمعون بين ألفين ، والحذف متعذر لأن الكلمة بنيت عليها ، وخُصَّت بـالقلب إلى اليـاء لأن اليـاء يؤنَّـث بـها كـ : تقومين . وإنَّمَا قلبوا الممدودة واوًا لأن بقاءها يـؤدي إلى اجتمـاع ثـلاث ألفـات ، فـإن الهمزة من مخرج الألف ، وخُصَّت بالقلب واوًا لأن الياء قريبة من الألف ، فلـو قلبـت يـاء لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات .

(**وإذا كان ما قبل التاء**) الدالَّة على التأنيث في المفرد (**حرف علَّة ، أَجْرَيْتَ عليه**) ، أي على حرف العلة ، (**بعد حذف التاء ، ما يستحقه**) من تصحيح وإعلال (**لو كان آخرًا في أصل الوضع**) قبل مجيء تاء التأنيث .

(**فتقول في**) جَمع (**نَحو : ظَبْيَة وغَزْوَة : ظَبَيَات وغَزَوَات ، بسلامة**) حرف العلّة ، (**الياء والواو**) ، من القلب ألفًا لسكون ما بعدها .

(**و**) تقول في جمع ([**نَحو**][1] : **مصطفاة وفتاة**) بالفاء [٢٩٨] والتاء المثناة فوق : (**مصطفيات وفتيات ، بقلب الألف ياء**) فيهما رجوعًا إلى الأصل في : فتاة ، ولزيادتها على الثلاث في : مصطفاة لأنها من : الصفوة . (**قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُم**) على البغَاءِ ﴾ [النور/٣٣] .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**نحو : قناة**) بالقاف والنون : وهي الرمح والحفيرة : (**قنوات ، بالواو**) ، ردًّا إلى أصلها لأنها ثالثة .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**نحو : نباءة**) بفتح النون والباء الموحّدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو ، قال الجوهري[2] : النَّبْوَة والنَّبَاوَة : ما ارتفع من الأرض . وضبطها الشيخ عبد القادر المكّي ، بفتح النون وسكون الموحَّدة بعدها همزة فتاء تأنيث : الصوت الخفي . انتهى . وفيه نظر[3] : (**نباءات**) ، بإقرار الهمزة ، (**ونباوات**) بقلبها واوًا لما مر من أن ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والإعلال .

وتقول في نحو : بَنَّاءة ، بفتح الموحدة وتشديد [٢٢٦/أ] النون مؤنث بنّاء : بنَّاءات وبنَّايات لأن الهمزة فيه بدل من ياء لأنه من : بنى يبني .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**نحو : قُرَّاءة**) بضم القاف وتشديد الراء ، وهي الناسكة : (**قُرَّاءات ، بالهمز لا غير**) ، لما مر من أن الهمزة الأصلية يجب سلامتها . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٤ـ . . . . وَإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
٧٨٥ـ فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) الصحاح (نبا) .

(٣) في حاشية يس ٢٩٨/٢ : (قوله وفيه نظر ، وجهه أن ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب قول المتن بعد ذلك : نباءات ونباوات ، وكان يقال عليه : بنات ، لا غير) .

(فصـــــــــــــل)

(إذا كان المجموع بالألف والتاء اسْمًا ، ثلاثيًّا ، ساكن العين ، غير معتلّـها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة ، لزم فتح عينه) اتباعًا لفتح فائه ، سواء في ذلك العاقل وغيره . وصحيح الفاء واللام أو أحدهما ، مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو : سَـجْدَة ودَعْد) علم امرأة ، (تقول) في جمعها بالألف والتاء : (سَجَدَات ودَعَـدَات) بفتح عينهما . (قال الله تعالى : ﴿ كَذَلِـكَ يُرِيْـهِمُ اللهُ أَعْمَالَـهُمْ حَسَـرَاتٍ عَلَيْـهِم ﴾) [البقرة/١٦٧] بفتح السين ، جمع : حسرة ، بسكونها . (وقال) عبد الله بن عمرو العرجي : [من البسيط]

٩٠٠ـ (باللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَـا) لَيْلايَ مِنْكُـنَّ أَمْ لَيْلَـى مِـنَ البَشَـرِ

بفتح الباء الموحدة ، جمع : ظبية ، بسكونها . والقاع : المستوي من الأرض . وليلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم : مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم . ومنكن : خبر المبتدأ . وعدل من الإضمار إلى التصريح باسمها ثانيًا للاستلذاذ . (وأما قوله) ، وهو أعرابي من بني عذرة : [من الطويل]

٩٠١ـ (وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَـدَانِ)

بتسكين الفاء من : زفرات في الموضعين (فضرورة حسنة ، لأن العين قد تسكَّن للضرورة مع الإفراد والتذكير [٢٢٦/ب] كقوله) : [من الرجز]

٩٠٠- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠ ، وللعرجي في المقاصد النحوية ٤١٦/١ ، ٥١٨/٤ ، وللكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢ ، وذكر مؤلف خزانة الأدب ٩٧/١ ، ومؤلف معاهد التنصيص ١٦٧/٣ أن البيت اختلف في نسبته ؛ فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، وللحسين بن عبد الله ، ولبدوي اسمه كامل الثقفي ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٨٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٤، وتذكرة النحاة ص ٣١٨ ، وشرح الأشموني ٨٧/١ .

٩٠١- البيت لعروة بن حزام في ديوانه ص ٦١ ، وخزانة الأدب ٣٨٠/٣ ، والدرر ١٦/١ ، وذيل الأمالي ص ١٦٠، ولأعرابي من بني عذرة في المقاصد النحوية ٥١٩/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٤/٤، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤/١ .

٩٠٢– يَا عَمْـرُو يَـا بْـنَ الأَكْرَمِيْـنَ نَسْبَا

بسكون السين . وإذا فعلوا ذلك في الإفراد ففي الجمع أولى . والزفرات من : زَفَرَ يَزْفِرُ : إذا خرج نفَسُه بأنين ، وإنَّمَا أضاف الزفرات إلى وقْتَي الضحى والعشي ، لأن من عادة المتيَّم أن يقوى به الهيام في هذين الوقتين .

(**وإن كان**) الاسم المستوفي للشروط الخمسة ، (**مضموم الفاء نحو : خُطْوَة وجُمْل**) بالجيم ، علَم امرأة ، (**أو مكسورها نحو : كِسْرة وهند ، جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقًا**) عن القيد الآتي ، (**والإتباع**) لحركة الفاء (**إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كـ : دُمْيَة**) بالدال المهملة والياء المثناة تحت ، وهي الصورة من العاج . (**وزُبْيَة**) بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت ، وهي حفرة للأسد . فيقال في جمعهما : دُمَيَات وزُبَيَات ، بفتح عينهما وإسكانهما ، وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفًا لئلاَّ يلتقي ساكنان ، وامتناع الإتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة .

(**ولا مكسورة واللام واوًا كـ : ذُرْوَة**) بكسر الذال المعجمة وقد تضم ، وبسكون الراء : أعلى السنام . (**ورشوة**) بكسر الراء ، على إحدى اللغات الثلاث ، وسكون الشين المعجمة[1] : وهي الْجُعْلُ . فلا يقال في جمعهما : ذِرِوَات ورِشِوات ، بكسر عينهما اتباعًا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة .

(**وشذ : جِرِوَات ، بالكسر**) في الراء إتباعًا للجيم جمع : جِرْوَة ، بكسر الجيم ، على إحدى اللغات الثلاث ، وسكون الراء : الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القِثَّاء . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٦– وَالسَّالِمَ العَيْـنِ ....

الأبيات الأربعة[2] .

٩٠٢– الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/٤ ، والمقاصد النحوية ٥٣٠/٤ ، وتاج العروس ٢٦١/٤ (نسب) ، ولسان العرب ٧٥٠/١ (نحب) ٧٥٥ (نسب) .

(١) بعده في « ب » : (وقد تضم) .

(٢) تمام الأبيات :

.... الثُّلاثـيَّ اسْمًا أَنِـلْ	إِتْبَـاعَ عَيْـنٍ فَـاءَهُ بِمَـا شُكِـلْ
إِنْ سَـاكِنَ العَيْـنِ مُؤَنَّثًـا بَـدَا	مُخْتَتَمًـا بالتَّـاءِ أَوْ مُجَـرَّدَا
وسَـكِّنِ التَّـالِيَ غَيْـرَ الْفَتْـحِ أَوْ	خَفِّفْـهُ بِـالفَتْحِ فَكُـلاًّ قَـدْ رَوَوْا
ومَنَعُـوا إِتْبَـاعَ نَحْـوِ ذِرْوَهْ	وَزُبْيَـةٍ وَشَـذَّ كَسْـرُ جِـرْوَهْ

(**ويَمتنع التغيير**) في العين (**فِي خَمسة [٢٢٧/أ] أنواع**) لَم تستوفِ الشروط الخمسة :

(**أحدها**) : فاقد الثلاثة (**نَحو : [٢٩٩] زَيْنَبَات وسُعَادَات ، لأنَّهما رباعيَّان لا ثلاثيَّان**) .

النوع (**الثاني**) : فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (**نحو : ضخمات**) بالضاد والخاء المعجمتين جمع : ضخمة ، وهي الغليظة ، (**وعبلات**) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة : وهي التامَّة الخلْق . (**لأنهما وصفان لا اسمان . وشذَّ : كَهَلات ، بالفتح**) في الهاء ، جمع كهلة : وهي التي جاوزت الثلاثين سنة . وكان حقه الإسكان لأنه صفة ، (**ولا ينقاس**) فتحه ، (**خلافًا لقطرب**) .

النوع (**الثالث**) : فاقد سكون العين (**نحو : شَجَرات**) بفتح الجيم (**وسَمُرَات**) بضم الميم ، (**ونَمِرَات**) بكسر الميم ، (**لأنهن محركات الوسط**) ومفردهن : شَجَرَة وسَمُرَة ونَمِرَة ، بالنون ، أنثى النمر .

(**نعم يجوز الإسكان**) تخفيفًا (**في نحو : سُمُرَات**) مما كانت عينه مضمومة ، (**ونَمِرات**) مما كانت عينه مكسورة ، (**كما كان**) الإسكان (**جائزًا**) تخفيفًا (**في المفرد**) نحو : سَمْرة ونَمْرة ، بإسكان الميم ، فاستصحب مع الجمع ، (**لا أنَّ ذلك**) الإسكان (**حكمٌ تَجَدَّدَ**) له (**حالة الجمع**) حتى يقال : إن التغيير حاصل بسبب الجمع .

النوع (**الرابع**) : فاقد صحة العين (**نحو : جَوْزَات**) من الواوي ، (**وبيضات**) من اليائي ، مما قبل حرف العلَّة[1] فيه فتحة ، فلا يغير (**لاعتلال العين . قال الله تعالى : ﴿ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾**) [الشورى/٢٢] بسكون الواو . (**وهذيل تحرِّك ذلك**) بالفتح ، ولم تستثقل فتحة عينِ المعتلّ لعروضها عندهم . (**وعليه قراءة بعضهم : ﴿ ثَلاثُ عَوَرَاتٍ ﴾**) [النور/٥٨] بفتح الواو[2]. (**وقول الشاعر**) الهذلي في وصف جمله : [٢٨٧/ب] [من الطويل]

٩٠٣- (**أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ**) رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

(١) في « ط » : (العين) مكان (العلة) .

(٢) هي قراءة الأعمش كما في مختصر ابن خالويه ص ١٠٣ .

٩٠٣- البيت لأحد الهذليين في الدرر ١٥/١ ، وشرح المفصل ٣٠/٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٥٥ ، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ١٠٢/٨ ، ١٠٤ ، والخصائص ١٨٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٤٦ ، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٤/٤ ، ولسان العرب ١٢٥/٧ (بيض) ، والمحتسب ٥٨/١ ، والمنصف ٣٤٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

بفتح الياء من بيضات . يقول : جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهارًا ليصل إليها . والرائح من الرَّواح وهو الذهاب . والمتأوِّب : من تأوَّبَ إذا جاء أول الليل . والرفيق بمسح المنكبين : هو العالم بتحريكهما في السير . والسبوح : حسن الجري .

وبقي من المعتلّ ضرب آخر ، وهو ما كان حرف العلّة فيه ساكنًا وقبله حركة تجانسه[1] ، نحو : تارة ودُولة ودِيْمَة ، فهذا يبقى على حاله ، وهذيل تفتحه في جميع الباب . قاله في المصباح .

(**واتفق جميع العرب على الفتح في : عِيَرَات جمع : عِيْرٍ**) ، بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء ، (**وهي الإبل التي تحمل الْمِيْرَة**) ، بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت : الطعام . (**وهو شاذ في القياس لأنه**) مؤنث بدليل : ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ العِيْرُ ﴾ [يوسف/٩٤] فهو (**كـ : بيعَةٍ وبيعَات ، فحقُّه الإسكان**) .

واختلف الناس في : عِيَرَات اختلافًا كثيرًا وحاصله : هل هي بكسرة ففتحة ، أو بفتحتين على قولين : والأول قول الجمهور . ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم : عِيْر ، بكسرة أصلية : اسم جمع للإبل تحمل الميرة لأنها تَعِيْرُ أي : تذهب وتجيء .

وقيل : عِيْر ، بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لـ : عَيْر ، بالفتح ، وهو الحمار ، كـ : سَقْفٍ وسُقُفٍ ، ثم فُعِل به ما فُعِل بـ « بِيْض » من قلب الضمة كسرة . قالوا : وأصل القافلة قافلة الحمير ، ثم توسعوا فأطلقوها على كل قافلة .

والقول الثاني : اختلف القائلون به أيضًا على قولين : أحدهما للمبرد وهو أنه جمع عَيْرٍ وهو الحمار . والثاني لتلميذه أبي إسحاق وهو أنه جمع عَيْر وهو الذي في الكتف[2] أو القدم[3] ، فقيل [٢٢٨/أ] له : أذلك مؤنث ؟ قال : نعم . فإن يونس قال : كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان[4] كاليدين والرجلين .

النوع (**الخامس**) : فاقد عدم الإدغام (**نحو : حَجَّات**) جمع : حَجَّة ، بفتح الحاء : الْمَرَّة من الحجِّ ، (**وحِجَّات**) جمع : حِجَّة ، بكسر الحاء ، للهيئة من الحجِّ ، (**وحُجَّات**) جمع : حُجَّة ، بضم الحاء ، للدليل ، فلا تغيّر العين عن سكونها (**لإدغام عينه ، فلو حرِّك انفكَّ إدغامه ، فكان يثقل فتفوت فائدة الإدغام**) .

(١) في « ب » : (تجانسه) .
(٢) في « أ » : (الكف) .
(٣) في الكامل ص ١٠٢٥ : (يقال للناتئ في وسط الكتف : حَيْد وعَيْر ، وكذلك الناتئ في القدم) .
(٤) في « ط » : (يؤنثان) .

(هذا باب جَمع التَّكسير)

ويفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء :

أحدها : أن جمع السلامة مختصٌّ بالعقلاء والتَّكسير لا يختص .

والثاني : أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التَّكسير .

والثالث : أنه يعرب بالحروف وجمع التَّكسير بالحركات .

والرابع : أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنَّث ويؤنَّث مع التَّكسير . قاله أبو البقاء .

(و) جَمع التَّكسير لفظًا : (**هو ما تغيَّر فيه بناء الواحد ، إما بزيادة**) ليست عوضًا من شيء من غير تبديل شكل (كـ : **صِنْوٍ**) للمفرد [٣٠٠] (**وصِنْوان**) : لجمعه . قال في الصحاح[1] : إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد ، فكل واحدة منهن صنو ، والجمع صنوان ، برفع النون . بخلاف : زيدون ، فإن الواو عوض عن الضمة ، والنون عوض عن التنوين .

(**أو بنقص**) من غير تبديل شكل (كـ : **تُخَمَـنَة**) ، بضم التاء وفتح الخاء الْمعجمة للمفرد ، (**وتُخَم**) : لِجمعه ، (**أو بتبديل شكل**) من غير زيادة ولا نقص ، (كـ : **أَسَد**) ، بفتح الهمزة والسين للمفرد ، (**وأُسْد**) ، بضم الهمزة وسكون السين : لِجمعه ، (**أو بزيادة وتبديل شكل** ، كـ : **رجال**) ورجل . (**أو بنقص وتبديل شكل** ، كـ : **رُسُل**) ورسول ، (**أو بهنَّ**) ؛ أي : بالنقص والزيادة وتبديل الشكل [٢٢٨ / ب] ، (كـ : **غِلْمان**) وغلام ، فإن : غِلمانًا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في : غلام . وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه .

(١) الصحاح (صنا) .

هذا تقسيم ابن مالك[١] . واعترض بأنه لا تحرير فيه لأن صِنْوَان من باب زيادة وتبديل شكل . وتُخَم من باب نقص وتبديل شكل ، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد . قاله المرادي[٢] .

ويجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ ، وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي . والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمين[٣] : لفظي وتقديري . فاللفظي ما تقدم . والتقديري نحو : فُلْكٍ ، ودِلاَص ، وهِجَان .

ومذهب سيبويه أن فُلْكًا و أخواته جموع[٤] تكسير[٥] ، فيقدّر في : فُلْك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع . ففلك إذا كان واحدًا كـ : قُفْل ، وإذا كان جمعًا كـ : بُدْن . وكذا القول في أخواته . الباعث له على ذلك أنهم قالوا في تثنيته : فُلْكَان ، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بـجُنُب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنُبٌ ، وهؤلاء جُنُبٌ . والفارق عنده بين ما يقدَّر تغييره وما لا يقدَّر تغييره ، وجدان التثنية وعدمها . وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل[٦] : والأصح كونه ؛ يعني باب فلك ؛ اسم جمع مستغنيًا عن تقدير التغيير .

(و) التغيير اللفظي (**له سبعة وعشرون بناء منها : أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة**) ، بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيَا ولو قال : [٢٢٩/أ] وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى . (**وهي : أفْعُل**) بضم العين (**كـ : أكلب**) جمع : كلب . (**وأفعال كـ : أجمال**) بالجيم ، جمع : جمل . (**وأفعلة**) بكسر العين (**كـ : أحمرة**) جمع : حمار . (**وفعلة**) بكسر الفاء وسكون العين (**كـ : صبية**) جمع : صبي . وخصَّت هذه الأوزان الأربعة بالقلّة لأنها تصغّر على لفظها نحو : أُكَيْلِب وأُجَيْمال وأُحَيْمِرة وصُبَيَّة بخلاف غيرها من الجموع فإنها تُرَدُّ إلى واحدها في التصغير . وتصغير الجمع يدل على التقليل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩١ـ أفْعِلَةٌ أفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أفْعَالُ جُمُوعُ قِلَّهْ

(١) شرح التسهيل ٧٠/١ .

(٢) شرح المرادي ٣٣/٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٠٨/٤ .

(٤) في « ب » : (جمع) .

(٥) الكتاب ٥٧٧/٣ .

(٦) التسهيل ص ٢٦٧ .

وليس من جموع القلَّة : فُعَل بضم الفاء وفتح العين كـ : غُرَف . ولا : فِعَل ؛ بكسر الفاء وفتح العين ؛ كـ : نِعَم . ولا : فِعَلة ؛ بكسر الفاء وفتح العين ؛ كـ : قِرَدَة . خلافًا للفراء[١] .

(**وثلاثة وعشرون**) موضوعة (**للعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي**) قريبًا . (**وقد يستغنى ببضع أبنية القلة عن بناء الكثرة**) وضعًا أو استعمالاً اتكالاً على القرينة . قاله في التسهيل[٢] .

قال الشاطبي : وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر ، والاستعمال أن تكون وضعتهما معًا ولكنك استغنيت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر . انتهى .

فالأول (كـ : **أَرْجُل**) جمع : رجْل ، بسكون الجيم . (**وأعناق**) جمع : عنق . (**وأفئدة**) جَمع : فؤاد . قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلَكُم إلى الكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة/٦] ، ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال/١٢] ، ﴿ وَأَفْئِدَتُهُم هَوَاءٌ ﴾ [إبراهيم/٤٣] . فاستغنى فيهما ببناء القلة عن بناء الكثرة ، لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة .

والثاني كـ : أقلام ، جمع : قلم . قال الله تعالى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [لقمان/٢٧] والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعًا . وقد استعمل فيه وزن القلَّة مع أنه سُمع له وزن كثرة ، وهو : قِلامٌ . [٢٢٩/ب] [٣٠١]

(**وقد يعكس**) فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعًا أو استعمالاً اتكالاً على القرينة . فالأول (كـ : **رجال**) جمع : رجُل ، بضم الجيم . (**وقلوب**) جمع : قلب . (**وصِردان**) ، بكسر الصاد ، جمع صُرَد ، بضمها وفتح الراء : اسْمًا لطائر . تقول : خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان . فيستغني بجمع الكثرة عن جمع القلة ، لعدم وضعه .

(**وليس منه**) ، أي من هذا القسم ، وهو ما لم تضع العرب له بناء قلَّة (**ما مثَّل به الناظم وابنه**[٣] **من قولهم في جمع : صَفَاة وهي الصخرة الْملساء : صُفِيّ**) ، بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (**لقولهم**) في جمع قلَّتها : (**أصفاء . حكاه الجوهري**[٤] **وغيره**[٥]) .

(١) انظر الارتشاف ١/١٩٤ ، وحاشية الصبان ٤/١٢٣ .

(٢) التسهيل ص ٢٦٨ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٤٧ .

(٤) الصحاح (صفا) .

(٥) في اللسان ١٤/٤٦٥ : (وجمع الصفاة صفوات وصَفًا ، مقصور ، وجمع الجمع أصفاء وصُفِيّ وصِفِيّ) .

بل هو من القسم الثاني ، وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه . كقوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة/٢٢٨] . ففسّر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلّة . كقوله ﷺ : « دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ »[1] . وعلى ذلك يُحمل قول الناظم :

٧٩٢ــ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي   كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

البناء (**الأول من أبنية القلة : أفعل ، بضم العين ، وهو جمع لنوعين**) كل منهما لجمعه شروط :

(**أحدهما : فعل**) ، بفتح الفاء وسكون العين ، حال كونه (**اسْمًا**) لا صفة ، (**صحيح العين**) لا معتلّها . (**سواء صحَّت لامه أم اعتلَّت ، بالياء أم بالواو**) ، وليست « فاؤه » واوًا ، كـ : وعْد ، ولا « لامه » مماثلة لعينه [كـ : رِقّ][2] ، وذلك (**نحو : كَلْب**) وأكْلُب ، (**وظَبْي**) وأظْبٍ ، (**وجَرْو**) وأجْرٍ . وأصلهما : أظْبُيٌ وأجْرُوٌ ، بضم الياء والراء ، فقُلبت ضمَّتهما كسرة ، والواو في : أَجْرُو ياءً وحُذفت الياء الأصلية في أظْبِي ، والمنقلبة في : أجرو على حد الحذف في : قاضٍ وغازٍ . [٢٣٠/أ]

(**بخلاف نحو : ضخْم**) ، فلا يجمع على أفعل (**فإنه صفة . وإنَّمَا قالوا : أعبُد**) جمع : عبد مع أنه صفة (**لغلبة الاسْمِيَّة**) . قاله ابن مالك[3] .

(**وبخلاف نحو : سوط**[4] **وبيت**) ، فلا يجمعان على : أفعُل (**لاعتلال العين**) بالواو في الأول ، والياء في الثاني . (**وشذّ قياسًا**) لا سَمَاعًا : (**أَعْيُن**) جمع : عَيْن . قال الله تعالى : ﴿ وأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ [التوبة/٩٢] .

(و) شَذَّ (**قياسًا وسَماعًا : أَثْوُب**[5]) جمع : ثوب ، (**وأَسْيُفٌ**) جمع : سيف . قال معروف بن عبد الرحمن ، أو حميد بن ثور ، على خِلْفٍ : [من الرجز]

٩٠٤ــ (لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا)   حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة ٧٢/١ ، والترمذي في الطهارة ٢٢٠/١ ، وابن الأثير في النهاية ٣٢/٤ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨١٦/٤ .

(٤) في « أ » : (صوت) ، وفي « ب » : (شوط) ، والتصويب من « ط » ، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤ .

(٥) في « ب » : (أثواب) .

٩٠٤- الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في التنبيه والإيضاح ٦٢/١ ، وتاج العروس ١٠٩/٢ (ثوب) ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٠/٢ ، ولسان العرب ٢٤٥/١ (ثوب) ، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٦ ، ===

والقياس : أثوابًا أو ثيابًا . (**وقال**) آخر : [من البسيط]

٩٠٥ــ (**كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ**) عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأُثُرُ

والقياس : سيوف أو أسياف . والبيض ، بكسر الباء : جمع أبيض . ويمانية : نسبة إلى يمان . وعضب : قاطع . والمضارب جمع مضرب ، ومضرب السيف نحو : شِبْر من طرفه . والأثر بضم الهمزة والثاء المثلثة : أثر الجرح يبقى بعد البرء . قاله العيني[1] .

وشَذَّ : أَوْجُهٌ ، جمع : وَجْهٍ ، لأن فاءه واو . وشَذَّ أَكُفٌّ جمع كَفٍّ ، لأن لامه مماثلة لعينه ، ويحفظ أفعُل في ثمانية أوزان :

« فِعْل » كـ : ذئب اسْمًا ، وجلف صفة ، « وفِعْلة » بكسر الفاء اسْمًا كـ : نعمة ، وصفة كـ : شدة ، « وفِعَل » بكسر أوله وفتح ثانيه كـ : ضلع ، « وفُعْل » ، بضم أوله وسكون ثانيه كـ : قفل ، « وفُعُل » بضمتين كـ : عنق ، « وفَعَل » بفتحتين كـ : جبل ، « وفَعَلَة » ، بفتحتين كـ : أكمة ، « وفَعُل » بفتحة وضمة كـ : ضبع . ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء ، وثلاثة في [٣٠٢] مكسورها ، واثنان في مضمومها . والجميع إنَّمَا يقع في الأسماء إلاَّ فِعْلا ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، ومؤنَّثه فيقع فيها وفي الصفات .

النوع (**الثاني**) مِمَّا يجمع على أَفْعُل : (**الرباعي المؤَنَّث**) بلا علامة ، (**الذي قبل آخره مَدَّة**) ، ألف أو ياء ، سواء فتح أوله[2] أو كسر أو ضم . فالمفتوح (كـ : **عَنَاق**) أنثى الجدي ، (و) المكسور نحو : (**ذِرَاع**) ، بالذال المعجمة ، (و) المضموم [٢٣٠/ب] نحو : (**عُقَاب**) ، طائر معروف (و) الياء نحو : (**يَمِيْن**) . فتقول في جمعها : أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأَعْقُبٌ وأَيْمُنٌ .

(**وشَذَّ**) أفعُل (**في نحو**) : مكان و(**شِهاب وغُراب**) وجنين ، (**من المُذَكَّر**) . فخرج بالرباعي نحو : دار ونار ، فأَدْوُرٌ وأَنْوُرٌ ليس بمطرد عند سيبويه[3] .

=== وله أو لمعروف بن عبد الرحمن في المقاصد النحوية ٥٢٢/٤ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (نشب) ، وكتاب الجيم ٢٧٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢ ، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣ ، والكتاب ٥٨٨/٣ ، واللسان ٦٠٢/٢ (ملح) ، ومجالس ثعلب ص ٤٣٩ ، والمقتضب ٢٩/١ ، ١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، والممتع في التصريف ٣٣٦/١ ، والمنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ .

٩٠٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٩/٤، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣ ، واللسان ٨/٤ ، ٩ (أثر) ، ١٦٦/٩ (سيف) ، والمقاصد النحوية ٥٢٣/٤ .

(١) انظر قوله في كتابه شرح الشواهد ١٢٣/٤ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) الكتاب ٥٩١/٣ .

وخرج بالتأنيث نحو : حِمَار ، وعَمُود ، ورَغِيف ، وبلا علامة نحو : سحابة ورسالة ، وبِمَدَّة قبل الآخر نحو : زينب . وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٧٩٣ـ لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أفعُلُ ... وَللرُّبَاعِيِّ اسْمًا أيْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤ـ إنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ في ... مَدٌّ وَتَأْنِيْثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

البناء (**الثاني**) من أبنية القلَّة : (**أفعال وهو**) : جمع (**لاسم ثلاثي لا يستحق أفعُل**) السابق ، (**إما لأنه على : فَعْل**) ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (**ولكنه معْتَلّ العين**) بالياء أو بالواو (**نحو : سيف**) وأسياف ، (**وثوب**) وأثواب . (**أو لأنه على غير فَعْل**) ، بفتح الفاء وسكون العين ، فيشمل ثمانية أوزان :

ثلاثة مع فتح الفاء (**نحو : جَمَل ونَمِر وعَضُد** ، و) ثلاثة مع كسرها نحو : (**حِمْل وعِنَب وإِبِل** ، و) اثنان مع ضم الفاء نحو : (**قُفْل وعُنُق**) . فتقول في جمعها : أجمال وأنمار وأعضاد وأحمال ، [بالحاء][1] المهملة ، وأعناب وآبال ، بإبدال الهمزة الثانية ألفًا ، وأقفال وأعناق . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٥ـ وَغَيْرُ مَا أفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاثِي اسْمًا بأفْعَالٍ يَرِدْ

(**ولكن الغالب في : فُعَل ، بضم الأول وفتح الثاني ، أن يجيء**) جمعه (**على : فِعْلان**) بكسر أوله وسكون ثانيه (كـ : **صُرَد**) بالصاد والراء الْمهملتين ، وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، قيل . وهو أول طائر صام لله تعالى .

(**وجُرَذ**) ، بالجيم والراء والذال المعجمة . [٢٣١/أ] قال الجوهري[2] : ضرب من الفأر . (**ونُغَر**) ، بالنون والغين المعجمة والراء المهملة ، جمع : نُغَرَة . قال الجوهري[3] : كهُمَزَة[4] ، وهو طائر كالعصافير حُمْر الْمَناقير . (**وخُزَز**) ، بخاء معجمة وزاءين معجمتين . قال الجوهري[5] : ذكر الأرانب . فيقال في جمعها : صِرْدَان وجِرْذَان ونِغْرَان وخِزَّان ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٩٦ـ وَغَالِبًا أغْنَاهُمُ فِعْلانُ ... في فُعَلٍ كَقَوْلِهِم صِرْدَانُ

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) الصحاح (جرذ) .

(٣) الصحاح (نغر) .

(٤) في « ب » : (كتمرة) .

(٥) الصحاح (خزز) .

(**وشَذَّ نحو : أرطاب**) جمع : رُطَب ، (**كما شَذَّ في فَعْل المفتوح الفاء**[1]، **الصحيح العين الساكنها نحو : أحمال**) جمع : حَمْل ، بفتح الحاء المهملة وسكون الميم . وأفراخ جمع : فرخ ، بالفاء والراء والخاء المعجمة ، وأحبار جمع :حبْر ، بالحاء المهملة والباء الموحدة ، (**وأزناد**) جمع : زَنْد ، بالزاي المفتوحة والنون الساكنة ، وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار ، والزندة هي السفلى .(**قال الله تعالى** : ﴿ **وَأُوْلاَتُ الأَحْمَالِ**) أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[الطلاق/٤]. يقال : الحمل ، بالفتح ، لما في البطن ، وبالكسر لما يحمل على الظهر ، وبالوجهين لحمل النخل . قاله الفراء . وقال الله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُم ﴾ [التوبة/٣١] .

(**وقال الحطيئة**) ، بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة ، تصغير : حَطْأَة ، بفتح الحاء وسكون الطاء ، وهي : الضَّرْطَة . والحطأة أيضًا : الصَّرْعَةُ . يقال : حَطَأْتُ الرجلَ إذا صرعتُه بالأرضِ . واختُلف في تلقيبه بذلك ، فقيل : لقصره . وقيل : لأنه ضرط في يوم بين قوم فقيل له : ما هذا ؟ فقال : حطيئة . وقيل : لأنه كان محطوء الرجل . والرِّجْل المحطوءة هي التي لا أخمص لها . واسمه جرول بن أوس ويكنى : أبا مليكة . قاله ابن السِّيد[2] : [من البسيط]

٩٠٦ـ (**مَاذَا تَقُولُ لأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ**) زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لا مَاءٌ وَلا شَجَرُ

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان قد سجنه [لهجوه إياه][3] .

وأراد بالأفراخ ، بالخاء المعجمة [٢٣١/ب] [٣٠٣] الأولاد . وهو محلّ الاستشهاد . والقياس في جمع فرخ : أَفْرُخ أو فراخ . ومرخ ، بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة ، وادٍ كثير الشجر قريب من فَدَك . وزغب ، بضم الزاي وسكون الغين المعجمة ، من الزغَب : وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ . والحواصل جمع : حوصلة الطير .

وأراد : ما قولك في أولاد صغار جدًّا لا ماء عندهم ولا شجر ، إذا شكوا إليك حالهم ؟ .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) الاقتضاب ص ٥٠٠ ، وانظر الشعر والشعراء ٣٢٢/١ ، والأغاني ١٥٧/٢ .

٩٠٦- البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦٤ ، والأغاني ١٨٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٣ ، والخصائص ٥٩/٣ ، والشعر والشعراء ٣٣٤/١ ، ولسان العرب ٥٣٢/٢ (طلح) ، ومعجم ما استعجم ص ٨٩٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٤٩ ، وشرح الأشموني ٦٧٤/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٥ ، والمقتضب ١٩٦/٢ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

(وقال آخر) ، وهو الأعشى : [من المتقارب]

٩٠٧- وُجِـدْتَ إذا أَصْلَحُـوا خَـيْرَهُمْ (وَزَنْـدُكَ أَثْقَـبُ أَزْنَادِهَـا)

فجمع زند على أزناد ، وقياسه : أَزْنُدٌ .

وسُمع أيضًا : « فَعْل » و« أفْعَال » في : شَكْلٍ ، وسَمْعٍ ، ولَفْظٍ ، ولَحْظٍ ، ومَحْلٍ ، ورأيٍ ، ورَأدٍ : وهو أصل اللحيين ، وسَطْلٍ وجَفْنٍ ولَحْنٍ ونَجْدٍ وفَرْدٍ وجَلْدٍ وأَلْفٍ وأَنْفٍ وثَلْجٍ . وليس منه : أفنان من قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن/٤٨] إنَّمَا هو جمع فنن وهو : الغصن . فأما الفنُّ وهو النوع ، فجمعه : فُنُون على القياس كـ : صَكٍّ وصُكُوكٍ .

البناء (الثالث) من أبنية القلَّة : (أفْعِلة) بكسر العين ، (وهو) جمع (لاسم مُذكَّر رباعي ، بمَدَّة) ألف أو واو أو ياء (قبل) الحرف [1](الآخر) ، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها . فالألف مع فتح الفاء (نحو : طعام ، و) مع كسرها نحو : (حمار ، و)[1] مع ضمها نحو : (غراب ، و) الياء نحو : (رغيف ، و) الواو نحو : (عمود) .

فتقول في جمعها على أفْعِلة[2] : طعام وأطعمة ، وحمار وأحمرة ، وغراب وأغربة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، وشَذَّ : كتاب وكُتُب ، والقياس : أكتبَة ولم يقولوه . قاله المهاباذي .

ووقع في الصحاح[3] أنك إذا جمعت النهار قلت في كثيرة : نُهُرٌ ، وفي قليلة : أَنْهُرٌ والصواب : أنْهِرَةٌ كما في المحكم . لأن النهار مُذَكَّر . وإلى هذا أشار الناظم بقوله : [٢٣٢/أ]

٧٩٧- في اسْـمٍ مُذَكَّـرٍ رُبَـاعِيٍّ بِـمَدْ ثَـالِثٍ أفْعِلَـةُ عَنْـهُمُ اطَّـرَدْ

(والتُزم) بناء أفعلة (في فَعَال ؛ بالفتح ؛ وفِعَال ؛ بالكسر) حال كونهما (مضعَّفي اللام أو معْتَلّيها . فالأول) وهو مضاعف اللام ، وأراد بتضعيفها مماثلتها للعين . ومضاعف الثلاثي : ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كـ : بتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مثنَّاتين فوق .

قال الجوهري[4] : هو الزاد والجِهاز[5] . وقال أبو عبيدة : متاع البيت . وفي الحديث :

٩٠٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/٢ ، والكتاب ٥٦٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١١/٤ ، وشرح الأشموني ٦٧٤/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٢٦/٤ ، والمقتضب ١٩٦/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الارتشاف ١٩٧/١ .

(٣) الصحاح (نهر) .

(٤) الصحاح (تبت) .

(٥) في « أ » ، « ب » : (الحمار) .

« لا يُؤْخَذُ مِنْكُم عُشْرُ البَتَاتِ »[1] . (وزمام) ، بكسر الزاي . قال الجوهري[2] : هو الخيط الذي يشدُّ في البُرَة أو في الخِشَاش ثم يُشَدُّ في طرفه المقوَد . وقد يسمى المقود زمامًا . وزمام النعل : ما يشدّ فيه الشِّسْع . والخشاش ، بالكسر : الذي يجعل في عظم أنف البعير . وهو من خشب ، والبُرَةُ من صُفْرٍ . فتقول في جمع بتات : أَبِتَّة . وفي جمع زمام : أَزِمَّة . والأصل : أَبْتِتَةٌ وأَزْمِمَةٌ ، فالتقى مثلانٍ فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ، ثم أدغم أحد المثلثين في الآخر .

(والثاني) : وهو معتّلّ اللام ، ما كان لامه واوًا أو ياء (كـ : قبـاء) بفتح القاف والباء الموحدة . (وإناء) بكسر الهمزة الأولى . فتقول في جمعهما على أفْعِلة : أقْبِيَة وآنِيَة ، بألف بعد الهمزة . والأصل : أأنية بهمزتين مفتوحتين فساكنة ، أبدلت الساكنة ألفًا من جنس حركة ما قبلها . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٩٨ـ وَالْزَمْـهُ في فَعَـالٍ أو فِعَـالِ مُصَـاحِبَيْ تَضْعِيـفٍ أو إعْـلاَلِ

ويحفظ أفعِلة في : نجي ، في شَحِيح ونَجْد : وهو ما ارتفع من الأرض . و : وَهْي مصدر وَهِيَ السِّقاء : إذا تخرَّق ، [٢٣٢/ب] وسَدَّ وسُدّ ، بالسين المهملة فتحًا وضمًا ، كل بناء سدَّ به موضع . وقدح وقِنّ وخَال وباب وقفًا وجائز بالجيم والزاي : الخشبة الكبيرة في وسط البيت . ووادٍ وناحية وظَنِيْن ، بالظاء المشالة ، بمعنى : متّهم . ونضيضة ، بنون وضادين معجمتين : المطر القليل . وعَيِيّ ، بفتح العين المهملة وكسر الياء الأولى وتشديد الثانية ، وجِرَّة ، بكسر الجيم وتشديد [٣٠٤] الراء المهملة . وعَيِّل بفتح العين وتشديد الياء المثنّاة تحت . وعِقاب ورَمَضَان وخَوَّان لربيع الأول .

فأما : شحيح ونَجِيّ وظنين وعييّ فقالوا فيها : أشِحَّة وأنْجِيَة وأظِنَّة وأعِيَّة ، مع أنها صفات . وأما عقاب فقالوا فيه : أعْقِبَة مع أنه مؤنّث . وأما : نَجْد وَهْي وسَدّ وسُدّ وقِدْح وقِنّ وخال وقفًا وبَابَ وجِرَّة ، فقالوا فيها : أنْجِدَة وأوْهِيَة وأسِدَّة وأقْدِحَة وأقِنَّة وأخْوِلَة وأبْوِبَة وأقْفِيَة وأجِرَّة ، مع أنها ثلاثيَّة . وأما : رمَضَان وخوَّان ونَضِيضة فقالوا فيها : أرْمِضَة وأخْوِنَة وأنْضِضَة ، مع أنها زائدة على أربعة أحرف . وأما عَيِّل فقالوا فيه : أعْوِلَة مع خلوِّه عن مَدَّة قبل آخره . وأما جائز وناجية فقالوا فيهما : أجْوِزَة وأنْجِيَة ، مع أن المَدَّة فيهما ليست قبل الآخر .

(١) من حديث كتابه ﷺ لحارثة بن قطن في النهاية ٩٢/١ .

(٢) الصحاح (زمم) .

البناء (**الرابع**) من أبنية القلَّة : (**فِعْلَة ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، و**) لَم يطرد في شيء من الأبنية ، بل (**هو محفوظ في**) ستة أوزان : فَعَل ، بفتحتين نحو : (**وَلَد وفتًى ، و**) فَعْل ، بفتح أوله وسكون ثانيه . (**نحو : شيخ وثور ، و**) فِعَل ، بكسر أوله وفتح ثانيه (**نحو : ثِنًى**) ، بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كـ : عِدَى . حكاه الفارسي : الأمر الذي يعاد مرتين . [٢٣٣/أ]

وفي الحديث : « لا ثِنَى فِي الصَّدَقَةِ »[1] أي : لا تؤخذ في السنة مرتين . والثِّنْيُ أيضًا : الثاني في السيادة . وهو : الثُّنيان بضم المثلَّثة : وهو الذي يكون دون السَّيِّد في المرتبة . قاله ابن مالك[2] .

(و) فَعَال ، بفتح أوله (**نحو : غزال ، و**) فُعال ، بضم أوله (**نحو : غلام ، و**) فَعِيل ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، (**نحو : صَبِيّ وخَصِيّ و**) جليل . تقول في جمعها على فِعْلَة : وِلْدَة وفِتْيَة وشِيْخَة وثِيْرَة[3] وثِنْيَة وغِزْلَة وغِلْمَة وصِبْيَة وخِصْيَة وجِلَّة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٩ــ .... وَفِعْلَـةٌ جَمْعًـا بِنَقْـلٍ يُـدْرَى

(**ولعدم اطِّراده قال أبو بكر**) بن السراج[4] : (**هو اسم جمع لا جمع**) .

(و) البناء (**الأول من أبنية الكثرة : فُعْل ، بضم أوله وسكون ثانيه**) ، وهو أخفُّ أوزان الكثرة لكونه ثلاثيًّا مجرَّدًا ساكن الوسط . (**وهو جمع لشيئين :**

أحدهما : أفْعَلُ مقابل فَعْلاء) بالمد (كـ : **أحمر**) وأبيض . (**أو مُمتنعة مقابلته لَها**) ، أي لفعلاء ، (**لمانع خلقي نحو : أكْمَر**) : لعظيم الكَمَرة ، بفتح الكاف ، وهي حَشَفَة الذكَر . (**وآدَر**) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة : لعظيم الأُدْرَة ، بضم الهمزة وسكون الدال ، وهي : الخصية المنتفخة . (**بخلاف نحو : آلَى**) ، بمد الهمزة ، (**للكبير الأَلْيَة**) . والأصل : أَأْلي ، بهمزتين مفتوحة فساكنة ، قلبت الساكنة ألفًا كـ : آدم . (**فإن المانع من : أَلْيَاء**) ، بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثنَّاة تحتانية ، (**تخلُّف الاستعمال**) فإنهم قالوا في المُذكَّر : آلَى على وزن : أفعل ، ولم يقولوا في المؤنَّث : ألياء على وزن : فَعْلاَء .

---

(١) غريب الحديث لابن الجوزي ١/١٣٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٦ .

(٣) في « ب » : (سيرة) .

(٤) الأصول ٢/٤٣٢ .

(**والثاني**) : مما يجمع على فُعْل (**فَعْلاء**) بفتح الفاء وسكون العين ، (**مقابلة أفْعَل كـ : حَمراء**) وبيضاء . **[٢٣٣/ب]** (**أو مَمْتنعة مقابلتها له**) أي لأفعل (**لِمانع خلقي كـ : رَتْقاء**) ، بالراء المهملة والتاء المثَنّاة فوق والقاف : من الرَّتَق وهو انسداد الفرْج باللحم . (**وعَفْلاء**) ، بالعين المهملة والفاء ، من العَفَل ، بفتح العين والفاء ، وهو شيء يُجمع في قُبُل الْمرأة ، يشبه الأُدْرَة للرَّجُلِ ، (**بخلاف نحو : عجزاء**) ، بالْجيم والزاي : (**للكبيرة العجز**) . فإن المانع من أعجز تخلُّف الاستعمال ، فإن العرب قالوا في المؤنَّث : عجزاء ، ولم يقولوا في المُذكَّر : أعجز . فلا يقال : رجال أُلْيٌ ، ولا : نساء عُجْز ، إلاَّ إذا سُمِعَ فيحفظ ولا يقاس عليه . هذا مقتضى كلامه ، وهو في ذلك تابع للتسهيل[١] . ونقل المرادي[٢] وابن عقيل[٣] في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك : أنه ذكر في غير التسهيل أن : فُعْلاً يطَّرد في هذا النوع كاطِّراده في : أحمر وحمراء . وما ذكره من أنهم لا يقولون : امرأة ألياء ولا : رجل أعجز ، هو على أشهر اللغات .

وقد حكي : امرأة ألياء ورجل أعجز . فعلى هذا يقال : رجال أُلْيٌ ، ونساء أُلْيٌ . ورجال عُجْزٌ ونساء عُجْزٌ . وتقول في نحو أبيض : بيض ، بكسر الأول ، تصحيحًا للعين لئلا يثقل الجمع ، ووزنه فُعْل ، بالضم ، على الأصل لا : فِعْل بالكسر . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٩ــ فُعْلٌ لِنَحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرَا ....

البناء (**الثاني**) من أبنية الكثرة : (**فُعُل ، بضمتين**) ، وهو تدريج حسن لأنه لما فرغ من : فعل بالإسكان . أعقبه بفعل بالتحريك . **[٣٠٥]** لأنهما وزنان لم يختلفا إلاَّ بالحركة والسكون . (**وهو مطرد في شيئين**) :

أحدهما : (**في وصف على فَعول**) ، بفتح الفاء ، (**بمعنى : فاعل كـ : صبور**) وصُبُر ، (**وغفور**) وغُفُر ، بخلاف : حَلُوب ورَكُوب فإنهما بمعنى : مفعول .

(**و**) الثاني : (**في اسم رباعي**) في العدد ، (**بِمَدَّة**) ألف أو ياء أو واو ، (**قبل لام**) **[٢٣٤/أ]** صحيحة ، (**غير معْتَلّة مطلقًا**) ، من غير تقييد بحرف معيّن من أحرف العلّة . (**أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفًا**) لا غير . وما مَدَّته ألف ثلاثة أوزان :

(١) التسهيل ص ٢٧١ .

(٢) شرح المرادي ٥/ ٤٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٥٧ .

مفتوح الفاء ، (**نحو : قَذَال**) للمُذكَّر ، وهو جماع مؤخَّر الرأس ، ومَعْقِد العِذار من الفَرَس خلْف الناصية . (**وأتان**) ، بالمثنّاة الفوقانية ، للمؤنَّث من الحمير .

(**و**) مكسور الفاء (**نحو : حمار**) للمُذكَّر ، (**وذراع**) للمؤنَّث .

(**و**) مضموم الفاء نحو : (**قُراد**) للمُذكَّر ، (**وكُراع**) للمؤنَّث .

(**و**) ما مَدَّته ياء (**نحو : قضيب**) للمُذكَّر ، (**وكثيب**) للمؤنَّث .

(**و**) ما مَدَّته واو (**نحو : عمود**) للمُذكَّر ، (**وقَلوص**) للمؤنَّث : وهي الشابّة من النُّوق .

(**و**) ما مَدَّته ياء أو واو مع التضعيف (**نحو : سرير**) للمُذكَّر ، (**وذلول**) للمؤنَّث .

(**و**) خرج بقوله : لام غير معْتَلّة (**نحو : كِسَاء وقِبَاء**) ، فلا يجمعان على : فُعُل ، (**لأجل اعتلال اللام**) لأنهما لو جمعا على : فُعُل ، لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ، ولتسلم ياء : قباء ، فيصيرا على وزن : فُعِل ، بضم الفاء وكسر العين ، وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضمٍّ إلى كسر .

والحق أن ذلك غالب لا لازم ، فقد قال ابن يعيش ما نصّه[(١)] : « وقالوا في المعْتَلّ : ثنيٌ وثُن ، والأصل : ثُنُي بضم النون ، فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوًا ، كما فعلوا ذلك في : أجْرٍ وأدْلٍ » .

(**و**) خرج بقوله : غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفًا (**نحو : هِلال وسِنان**) ، فلا يجمعان على : فُعُل ، (**لأجل تضعيفها**) أي اللام (**مع الألف**) ، فلا يقال في جمعهما : هُلُل ولا سُنُن ، لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم . (**وشَذَّ : عنان**) ، بكسر العين ، لما يقاد به الفرس ، وبفتحها : للمطر . وفيه تناسب الأعلى للأعلى ، والأسفل للأسفل . (**وعُنُن وحِجَاج**) ، [٢٣٤/ب] بحاء مهملة مكسورة وجيمين : العظم المستدير حول العين ، وقيل : هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب . (**وحُجُج**) ووطواط ، بفتح الواو وبمهملتين : الضعيف ووُطُط . (**ويحفظ**) فُعُل ، بضمتين ، (**في**) : فَعِل ، بفتح الفاء وكسر العين ، اسْمًا (**نحو : نَمِر ، و**) صفة نحو : (**خَشِن ، و**) في : فعيل صفة نحو : (**نذير ، و**) في : فعيلة مطلقًا اسْمًا نحو : (**صحيفة**) ، وصفة نحو : نجيبة . وفي : فَعْل ، بفتح أوله وسكون ثانيه نحو : سَقْف ورَهْن . وفي فاعل نحو : بازل وشارف . وفي : فَعَل ، بفتحتين ، نحو : نَصَف ،

(١) شرح المفصل ٥/٣٥ .

وفي : فعال ، بكسر الفاء وفتحها ، صفة نحو : كِنان بكسر الكاف . وصَناع ، بفتح الصاد ، أي : حاذقة . وفي : فَعِلة ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : فَرِحة . وفي : فَعَلة ، بفتحتين ، نحو : خشبة . وفي : فِعْل ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، نحو : سِتْر[1] . وإلى : فُعُل ، بضمتين ، أشار الناظم بقوله :

٨٠٠ ــ وَفُعُـلٌ لاسْـمٍ رُبَـاعِيٍ بِــمَدْ قَـدْ زِيْـدَ قَبْـلَ لامٍ اعْـلالاً فَقَـدْ

٨٠١ ــ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ ....

البناء (**الثالث : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه**) ، ولو قدّمه على : فُعُل ، بضمتين ، كان أولى لأنه أخفّ منه . (**وهو مطرد في شيئين**) :

أحدهما : (**في اسم على فعلة**) ، بضم أوله وسكون ثانيه . ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتَلّها ومضاعفها . فالصحيح (كـ : **قُرْبَة**) وقُرَب ، (**وغرفة**) وغرف . (و) المعْتَلّ اللام نحو : (**مُدْيَة**) ومُدًى وزُبْيَة وزُبًى . (و) المضاعف اللام نحو : (**حُجَّة**) وحُجَج ، (**ومُدَّة**) ومُدَد .

(و) الثاني : [٣٠٦] (**في الفُعْلى**[2]) ، بضم الفاء ، (**أنثى أفعل**) صفة (كـ : **الكبرى**) أنثى الأكبر . والوسطى أنثى : الأوسط ، (**والصغرى**) أنثى : الأصغر . (**بخلاف : حبلى**) ، فإنها ليست أنثى أفعل ، لأنها صفة لا مُذَكّر لها ، فلا تجمع على : فُعَل . (**وشَذّ**) فُعَل (**في**) فُعْلة صفة (**نحو : بُهْمة**) ، بضم الباء الموحدة وسكون الهاء [٢٣٥/أ] ، وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى ، لشدة بأسه ، والجمع : بُهَمٌ . قاله في الصحاح[3] . (و) فُعْلى مصدرًا (**نحو : رؤيا**) . يقال : رأى في منامه رؤيا ، على [وزن][4] فعلى ، من غير تنوين ، وجمع الرؤيا رؤًى بالتنوين مثل رُعًى . قاله الجوهري[5] . (و) فَعْلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه (**نحو : نوبة**) ، بفتح النون والباء الموحدة ، وقاس عليهما الفراء . (و) فعلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه معْتَلّ اللام (**نحو : قَرْيَة**) وقُرًى . (و) فعلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (**نحو : بَدْرة**) ، بفتح الموحدة ، وهي : عشرة آلاف درهم ، وجمعها : بُدُور وبِدَر ، بكسر أوله وفتح ثانيه .

(١) في « أ » : (شبر) .
(٢) في « أ » : (الأفعل) .
(٣) الصحاح (بهم) .
(٤) إضافة من « ط » .
(٥) الصحاح (رأى) .

ولم أقف على جمعها على فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه ، فذكرها هنا فيه نظر . وفِعْلة ، بكسر أوله وسكون ثانيه معتلاً نحو : لِحْيَة ولِحًى . (و) فُعْلة ، بضم أوله وسكون[1] ثانيه نحو : (تُخمة) ، بالتاء المثنّاة فوق والخاء المعجمة . وإلى : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه ، أشار الناظم بقوله :

٨٠١ ــ .... وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

٨٠٢ ــ وَنَحْوِ كُبْرَى ....

البناء (الرابع : فِعَل ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فِعْلة) ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، غير واحد : فِعْل (كـ : حِجّة) وحِجَج . وفي التنزيل : ﴿ ثَمَانِيَ حِجَجٍ ﴾ [القصص/٢٧] (وكِسْرَة) وكِسَر ، (وفِرْيَة) ، بالفاء والياء المثنّاة تحت ، (وهي : الكذبة) ، وفِرًى . وخرج بذكر الاسم الصفة نحو : صِغْرَة وكِبْرَة وعِجْزَة . وبالتمام نحو : عِدَة وزِنَة ، فإنهما نقصا الفاء[2] ، وعوِّض منها التاء . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٢ ــ .... وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ....

(ويُحفظ) فِعَل ، باتّفاق (في : فَعْلة) واحد فِعْل ، بكسر الفاء وسكون العين نحو : سِدْرَة وسِدَر . ولا يقال في : تِبْنَة ، واحدة التِّبْن : تِبَن ، حملاً على : سِدَر . وفي المعوَّض من لامه تاء التأنيث ، [٢٣٥/ب] كـ : عِزَّة وعِزًى ، وفي : فَعْلة ، الأجوف ، بفتح أوله ، (نحو حاجة) وحِوَج . وقامة وقِوَم . (و) في : فِعْلَى مصدرًا (نحو : ذكرى) وذِكَر ، (و) في فَعْلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، صحيح الأصول نحو : (قَصْعَة) وقِصَع ، وجَفْنَة وجِفَن . (و) في : فِعْلة ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، صفة نحو : (ذربة) ، بكسر الذال المعجمة وسكون الراء بالباء الموحدة ، كما في الصحاح[3] والضياء . وصِمَّة ، بكسر الصاد المهملة ، يقال في جمعهما : ذِرَبٌ وصِمَمٌ . والذِّربة : المرأة الحديدة اللسان . والصِّمَّة : الرجل الشجاع . (و) في : فِعْل ، بكسر أوله وسكون ثانيه نحو : (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة : الثوب الخلق جمعوه على هِدَم . رواه ابن سيله . وفي : فُعْلة بضم أوله كـ : صورة وصُوَر . والصِّوَر ، بكسر الصاد ، لغة في الصُّوَر بضمها : جمع صورة . قاله في الصحاح[4] .

(١) في « أ » : (وفتح) .

(٢) في « أ » ، « ط » : (اللام) ، والتصويب من حاشية يس ٢/٣٠٦ .

(٣) الصحاح (ذرب) .

(٤) الصحاح (صور) .

البناء (**الخامس : فُعَلة ، بضم أوله وفتح ثانيه ، وهو مطرد في وصف لعاقل**) ، مُذكَّر (**على**) زنة (**فاعل ، معْتَلّ اللام**) بالياء أو الواو ، (كـ : **رامٍ**) ورماة ، (**وقاضٍ**) وقضاة ، (**وغازٍ**) وغُزاة ، والأصل فيهن : رُمَيَة وقُضَيَة وغُزَوَة ، قُلِبَت الياء والواو ألفَيْن لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل : إنها فَعْلة ، بفتح الفاء ، وأنَّ الفتحة حوِّلت ضمَّة للفرق بين معْتَلّ اللام وصحيحها . وإليه أشار الناظم [٣٠٧] بقوله :

٨٠٣ ـ في نَحْوِ رَامٍ ذُو اضْطِرَادٍ فُعَلَهْ ....

فخرج بقوله : وصف نحو : وادٍ بالتذكير ، ونحو : غادية . وبالعقل نحو : أسَدٍ ضَارٍ ، وبوزن فاعل نحو : ظريف وبالمعْتَلّ اللام نحو : ضارب . فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلة . وشذَّ في صفة على غير فاعل نحو : كَمِيّ وكُمَاة . وفي فاعل اسْمًا نحو : بازٍ وبُزَاة ، ووادٍ ووُدَاةٍ . وفي فاعل صحيح اللام نحو : هادِرٍ [٢٣٦/أ] وهدَرَة ، بالدال المهملة ، وهو الرجل الذي لا يعتدُّ به .

البناء (**السادس : فَعَلَة ، بفتحتين ، وهو شائع في وصف لِمُذَكَّر عاقل صحيح اللام نحو : كامل**) وكَمَلَة ، (**وساحر**) وسَحَرَة ، (**وسافر**) وسَفَرَة ، (**وبارّ**) وبَرَرَة . قال الله تعالى : ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ ﴾ [الأعراف/١١٣] ، ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۞ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس/١٥،١٦] . وفي التسهيل[١] : بررة جمع : بِرّ على غير القياس . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٣ ـ .... وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

فخرج بالوصف : الاسم نحو : وادٍ وبازٍ ، وبالتذكير نحو : طالق وحائض ، وبالعقل نحو : سابق ولاحق ، صفتي فرسين . وبصحة اللام نحو : قاضٍ وغازٍ ، فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَلة ، بفتحتين ، باطِّراد . وشذَّ في غير فاعل نحو : سَيِّد وسَادَة ، فوزنها : فَعَلَة . وفي بعض نسخ الصحاح[٢] : وزن سَادَة فَعَالة ، وهو سهو . وقوله : شائع ، تبع فيه النظم[٣] ، وكان الأولى أن يعبِّر بمطَّرد لأنه لا يلزم من الشياع الاطراد .

البناء (**السابع : فَعْلَى ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، وهو**) جمع (**لما دل على آفة[٤]**) من هُلْكٍ أو توجُّع أو نقص ما (**من فعيل**) ، حال كونه (**وصفًا للمفعول**) . فالتوجع (كـ : **جريح**) وجَرْحَى ، (**وأسِير**) وأسْرَى ، والهُلْك نحو : قتيل وقَتْلَى ، وصريع وصرْعَى .

---

(١) التسهيل ص ٢٧٤ .

(٢) الصحاح (سود) .

(٣) انظر بيت الألفية الذي تقدم أعلاه برقم ٨٠٣ .

(٤) في « ب » : (وأنه) .

(وحُمل عليه ستة أوزان ، مِمَّا[1] دلَّ على آفة من) ذلك :

أحدها : (فعيل وصفًا للفاعل) لا للمفعول (كـ : مريض) ومرضى .

(و) الثاني : (فَعِل) بفتح أوله وكسر ثانيه ، (كـ : زَمِن) وزَمْنَى . وهذان الوصفان مما يدل على التوجُّع .

(و) الثالث : (فاعل كـ : هالك) وهلكى .

(و) الرابع : (فَيْعِل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ، (كـ : مَيِّت) أصله : مَيْوِت اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت [٢٣٦/ب] الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين ، وهل هو فَيْعِل ، بكسر العين ، أو بفتحها ، وأبدلت الفتحة كسرة ؟ أو : فعيل كـ : طويل ؟ أقوال محكية في : سَيِّد أشهرها أولها[2] .

(و) الخامس : (أَفْعَل كـ : أَحْمَق) وحَمْقَى .

(و) السادس : (فَعْلان كـ : سكران) وسكرى ، وهذان الوصفان مما يدل على وصف ما . وندر : كَيِّس وكَيْسَى ، وذَرِب وذَرْبَى ، وجَلْد وجَلْدَى . وإلى فَعْلَى أشار الناظم بقوله :

٨٠٤ ــ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتُ بِهِ قَمِنْ

البناء (الثامن : فِعَلَة ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، وهو كثير في : فُعْل) ، حال كونه (اسْمًا ، بضم الفاء) وسكون العين : ويكون صحيح اللام (نحو : قُرْط) وقِرَطَة ، بالقاف والراء والطاء المهملتين : ما يعلَّق في شحمة الأذن . (ودُرْج) بالجيم ، ودِرَجَة ، (و) أجوف نحو : (كُوز) ، بالزاي ، وكِوَزَة . (و) مضاعفًا نحو : (دُبّ) ودِبَبَة . (وقليل في اسم على) زنة (فَعْل ، بفتح الفاء) وسكون العين ، (نحو : غَرْد) بالغين المعجمة والراء : نوع من الكمأة . وهو عند الفراء بفتح الفاء ، وعند غيره بكسرها . وظاهر الصحاح[3] أن غِرَدَة جمع لمكسور الفاء . (أو بكسرها نحو : قِرْد) وقِرَدَة بالقاف والراء . (وقلّ أيضًا في نحو : ذكر) ، بفتحتين ، ضد الأنثى ، وكِتْف (وهادِرٍ) وعِلْجٍ ووَقْفَة وخطْوَة . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٥ ــ لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لاَمًا فِعَلَهْ وَالوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

وخرج بقوله : صحيح اللام ، نحو : ظَبْي ونِحْي ومُدْي ، فلا يجمع شيء منها على فعلة .

---

(١) في « أ » : (ما) .

(٢) انظر الإنصاف ٢/٧٩٥ ، المسألة رقم ١١٥ .

(٣) الصحاح (غرد) .

البناء (**التاسع : فُعَّل ، بضم أوله وتشديد ثانيه ، وهو**) جمع (**لوصف على**) زنة (**فاعل وفاعلة**) ، حال كونهما (**صحيحي اللام**) ، سواء صحَّت عينهما أم اعتلَّت . [٢٣٧/أ] (**كـ : ضارب وصائم**) ، ومؤنثيهما : ضاربة وصائمة . فتقول في جمعهما : ضُرَّب وصُوَّم ، وشَمَل نحو : حائِض وحُيَّض . وخرج بقيد الوصف : الاسم نحو : حاجب العين ، وجائزة البيت ، فلا يجمعان على : فُعَّل . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٦ ــ وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ ....

(**وندر نحو : غاز**) وغُزَّى ، (**وعاف**) ، بالعين الْمهملة والفاء ، أي : سائل وعُفَّى ، لاعتلال لامهما ، (**كما ندر**) فُعَّل (**في نحو**) : امرأة (**خريدة**) ، بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف : الْحَيِيَّة ، أي : ذات الْحَياء ، بالحاء المهملة والياء المثنّاة التحتانية وقيل : العذراء . وجمعها : خُرَّد ، وقالوا : خرائد على القياس . (**ونُفَسَاء**) ونُفَّس ، (**ورَجُلٌ أَعْزَلٌ**) ورجال عُزَّل : إذا لم يكن معهم سلاح . وزعم الأصفهاني أن أفعل لا يجمع على فُعَّل . ورُدَّ بالسماع ، كقوله : [من الطويل]

٩٠٨ــ وَأُبقي رِجَالاً سَادَةً غَير عُزَّلِ مَصَالِيْتَ أَمْثَالَ الأُسُودِ الضَّرَاغِمِ

[٣٠٨] وفارق باب أحمر ، لأنه وصف غير لازم ، بدليل أنه لو تناول عصًا أو سيفًا أو رمحًا زالت عنه هذه[1] الصفة .

البناء (**العاشر : فُعَّال ، بضم أوله وتشديد ثانيه ، وهو**) جمع (**لوصف**) لِمُذَكَّر (**على**) زنة (**فاعل ، صحيح اللام**) ، سواء أكانت لامه همزة أم لا (**كـ : صائم**) وصُوَّام ، (**وقائم**) وقُوَّام ، (**وقارئ**) وقُرَّاء . (**قيل : وندر**) فُعَّال (**في**) جمع (**فاعلة ، كقوله**) ، وهو القطامي : [من البسيط]

٩٠٩ــ أَبْصَارُهُنَّ إِلى الشُّبَّانِ مَائِلَةً (**وَقَد أُرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّاد**)

قال الموضح في الحواشي : لا أعلم أحدًا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث ، إلاَّ في هذا البيت . وحكايته مشهورة [٢٣٧/ب] بين الأصمعي وابن الأعرابي[2] . (**والظاهر أن الضمير**)

٩٠٨- لم أقف عليه في المصادر المتاحة .

(١) سقط من « ط » .

٩٠٩- البيت للقطامي في ديوانه ص ٧٩ ، وأمالي الزجاجي ص ٥٩ ، والأشباه والنظائر ٥١/٥ ، ولسان العرب ٢٤٥/٣ (صدد) ، والمقاصد النحوية ٥٢١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/٤، وشرح ابن الناظم ص ٥٥١ ، وشرح الأشموني ٦٨٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٦٢/٢ .

(٢) في حاشية يس ٣٠٨/٢ : (حاصلها أن الأصمعي قال بحضرة الرشيد : إن صِداد جمع صادّة ، فخطّأه ابن الأعرابي ، ووجه ذلك ما قاله المصنف) . وانظر أمالي الزجاجي ص ٥٩ .

المؤنَّث (**للأبصار لا للنساء**) لأنه يقال : بَصَرٌ صادٌ ، كما يقال : بَصَرٌ حَادٌّ . (**فهو جمع صادّ ، لا**) جمع : (**صَادَّة**) . لأن قياس فُعَّل أن يكون جمع فاعل لا فاعلة . انتهى . ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر ، وعود الضمير على غير المحدَّث عنه . (**وندر**) فُعَّال (**في**) فاعل (**المعْتَلّ**) بالواو والياء (كـ : **غُزَّاء**) جمع غازٍ ، (**وسُرَّاء**) جمع سارٍ ، والأصل : غزَّاوْ وسرَّايْ ، قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة .

البناء (**الحادي عشر : فِعَال ، بكسر أوله ، وهو**) يكون (**جمعًا لثلاثة عشر وزنًا :**

الأول والثاني : فَعْل وفَعْلة) ، بفتح الفاء وسكون العين فيهما ، حال كونهما (**اسْمين أو وصفين**) ، غير يائِيي الفاء والعين ، فالاسم منهما (**نحو : كَعْب**) وكِعَاب ، (**وقَصْعَة**) وقِصَاع (**و**) الصفة منهما نحو : (**صَعْب**) ، بمهملتين ، وصِعَاب ، (**وخَدْلَة**) وخِدَال ، بالخاء المعجمة والدال المهملة : ممتلئة الساقين والذراعين . (**وندر**) فِعَال (**في**) جمع : فَعْل ، (**يائي الفاء نحو : يَعْر**) ، بالياء المثَنّاة تحت وبالعين والراء المهملتين : الجدي يربط في الزُّبية للأسد ليقع فيها ، وفي المثل : « أذَلُّ مِنْ يَعْرٍ »[1] . (**أو**) يائي (**العين نحو : ضَيْف**) وضِيَاف ، (**وضَيْعَة**) ، بالضاد المعجمة ، وضِيَاع . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٨ ـ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا

الوزن (**الثالث والرابع : فَعَل وفَعَلَة**) ، بفتح أولهما وثانيهما ، حال كونهما اسْمين (**غير معْتَلّي اللام ولا مضعَّفيها كـ : جمَل**) وجمال ، (**وجبل**) وجبال ، بالجيم فيهما ، (**ورَقَبة**) ورِقَاب [٢٣٨/أ] (**وثَمَرَة**) وثِمَار ، فخرج نحو : فتًى [فيهما][2] ، وعصًا لاعتلال اللام[3] ، ونحو : طَلَلٍ ، لتضعيفها ، ونحو : بَطَل لأنه صفة ، وشَذَّ طِلاَل وحِسَان . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٠٩ ـ وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ في لاَمِهِ اعْتِلاَلُ

٨١٠ ـ أوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا . . . .

الوزن (**الخامس والسادس : فِعْل**) بكسر أوله وسكون ثانيه (كـ : **ذِئْب**) وذِئَاب ، (**وبئر**) وبئار . (**وفُعْل**) ، بضم الفاء وسكون العين (كـ : **دُهْن**) ودِهَان ، (**ورُمْح**) ورماح . وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسْمين ، احترازًا من نحو : جِلْف وحُلْو .

(١) الدرة الفاخرة ٢٠٣/١ ، وجمهرة الأمثال ٤٥٨/١ ، ٤٦٩ ، ومجمع الأمثال ٢٨٤/١ ، والمستقصى ١٣٢/١ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) في « ب » : (لامهما) .

وشرط ثانيهما أن لا يكون واويّ العين كـ : حُوت ، ولا يائي اللام كـ : مُدْي . قاله المرادي[(١)] أخذًا من التسهيل[(٢)] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٠ ــ .... وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

الوزن (**السابع والثامن : فعيل ؛ بمعنَى فاعل ؛ ومؤنثه**) ، صحيحي اللام ، (كـ : **ظَرِيف**) وظِرَاف ، (**وكَرِيْم**) وكِرَام ، (**وشريف**) وشراف ، (**ومؤنثاتها**) ، كـ : ظريفة وظِرَاف ، وكريمة وكِرَام ، وشريفة وشِرَاف . بخلاف : غنِيّ ووَلِيّ ، ومؤنثيهما لاعتلال اللام . وبخلاف نحو : جريح ، لأنه بمعنى مفعول . وقرأ الكسائي ﴿ فَجَعَلَهُمْ جِذَاذًا ﴾ [الأنبياء/٥٨] بكسر الجيم[(٣)] . قال الفراء[(٤)] والزجاج[(٥)] : هو جمع جَذِيذ مثل : ثَقِيل وثِقَال . والجذيذ بمعنى : المجذوذ ، وهو المكسور . قاله الواحدي في البسيط . فاقتضى هذا أن فعيلاً الوصف قد يجمع على : فِعَال وإن كان بمعنى : مفعول . قاله الموضح في [٣٠٩] الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١١ ــ وَفِي فَعِيْلٍ وَصْفِ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

(**والخمسة الباقية**) من الثلاثة عشر وزنًا ؛ مِمَّا يُجمع على فِعَال : (**فَعْلان**) بفتح الفاء ، (**صفة ومؤنثاه : فَعْلَى**) بالألف ، (**وفَعْلَانَة**) [٢٣٨/ب] بالتاء ، (**وفُعْلَان**[(٦)]) بضم الفاء ، (**صفة وأنثاه فُعْلانة**) بالتاء لا غير . فمفتوح الفاء (كـ : **غَضْبَان**) وغِضَاب (**وغَضْبَى**) وغِضَاب ، (**ونَدْمَان**) ونِدَام (**ونَدْمَانة**) ونِدَام ، (و) مضموم الفاء ، نحو : (**خُمْصان**) وخِمَاص (**وخُمْصَانة**) وخِمَاص[(٧)] . وفي الحديث : « تَغْدُو خِمَاصًا »[(٨)] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٢ ــ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أو أُنْثَيَيْهِ أو عَلَى فُعْلَانَا

---

(١) شرح المرادي ٥/٥٤ .

(٢) التسهيل ص ٢٧٣ .

(٣) وكذلك قرأ الأعمش وابن محيصن وابن مقسم وأبو حيوة وحميد ويحيى بن وثاب . انظر الإتحاف ص ٣١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٩٦ ، والنشر ٢/٣٢٤ .

(٤) معاني القرآن ٢/٢٠٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٩٦ .

(٦) سقط من « ب » : (بالتاء وفعلان) .

(٧) سقط من « ب » .

(٨) في النهاية ٢/٨٠ : (كالطير تغدو خماصًا وتروح بطانًا ، أي تغدو بكرة وهي جياع ، وتروح عشاء وهي ممتلئة الأجواف) .

ومثله : [فَعْلاَنة][1] . (و) العرب (**التزموا في فعيل وأنثاه إذا كانا واويَّي العينين ، صحيحي اللامين كـ : طويل وطويلة ، أن لا يجمعا إلاَّ على فِعَال**) بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فِعَالاً ، بل يجمع عليه وعلى غيره .

تقول : كَرِيم وكُرَمَاء وكِرَام ، وظَرِيف وظُرَفَاء وظِرَاف ، وشَرِيف وشُرَفَاء وشِرَاف . وإنَّمَا لم يشاركها نحو : طويل في ذلك لقلَّته .

قال في المحكم : قال ابن جنّيّ : لم يأتِ فعيلٌ صفةً عينه واوٌ ، وفاؤه ولامه صحيحان إلاَّ في ثلاث كلمات : طَوِيل وقَوِيم وصَوِيب ، من قولهم : سَهْمٌ صَوِيبٌ ، أي : صائِبٌ . قال : وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلاَّ أنَّه صار اسْمًا[2] . انتهى . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨١٣ ـ .... وَالْزَمْهُ فِي   نَحْـو طَوِيْــلٍ وَطَوِيْلَــةٍ تَفِــي

(**ويُحفظ فِعَال**[3] **فِي**) وصفٍ على فاعل (**نَحو : راعٍ**) ورِعَاء . وفِي التنزيل : ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ [القصص/٢٣] ، وقائم وقيام .

وفي التنزيل : ﴿ هُمْ[4] قِيَامٌ ﴾ [الزمر/٦٨] . (**وآمٍّ**) ، بهمزة ممدودة وميم مشددة ، من أَمَّ بمعنى : قَصَدَ ، وأصله : آمِم كضَارِب ، فأدغم الميم في الميم للتماثل ، وجمعه : إمام ، بكسر الهمزة كـ : قيام .

قيل : ومنه : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِيْنَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان/٧٤] أي : قاصدين بهم . (**ومؤنثاتُهن**) كـ : رَاعِيَة ورِعَاء ، وقائمة وقيام ، وآمَّةٍ وإمام .

(**و**) يحفظ في وصف على أفعل نحو : (**أعجف**) أي : هزيل ، وعِجَاف ، ومؤنَّثه : عَجْفَاء وعِجَاف . ومنه : ﴿ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ [يوسف/٤٣] لأن مفرده : بقرة عجفاء [٢٣٩/أ] .

وحكى الفارسي[5] وأبو حاتم : أَجْرَب وجِرَاب . زاد أبو حاتم : أبطح وبطاح . قاله ابن سيده في شرح إصلاح المنطق . فسقط ما قيل : إنَّ أَعْجَف لا ثاني له .

(**و**) في وصفٍ على فَعَال ، بتخفيف العين نحو : (**جَوَاد**) ، بفتح الجيم وتَخفيف الواو ، وجِيَاد ؛ والأصل : جِوَاد ، قُلِبَت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) ورد قول ابن جني في لسان العرب ٥٣٧/١ (صوب) ، وتاج العروس ٢١٦/٣ (صوب) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ط » : (وأنتم قيام) .

(٥) التكملة ص ١٨٩ .

قال : [من الطويل]

٩١٠ــ .... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

(و) في وصفٍ على فَعِيل نحو : (خَيِّر) ، بفتح الخاء وتشديد الياء المُثَنَّاة تحت المكسورة ، وخِيَار .

(و) في وصفٍ على فعلاء نحو : (بَطْحَاء) وبِطَاح .

وفي وصفٍ على فُعْلَى ، بضم الفاء نحو : أنثى وإناث .

(و) في اسمٍ على فَعُول ، بفتح الفاء نحو : (قَلُوص) وقِلاَص .

وفي : فَعِل ، بفتح أوَّله وكسر ثانيه ، نحو : زَخِل [٣١٠] وزِخَال ، وهو بالزاي والخاء المعجمتين : الأنثى من ولد الضأن .

وفي : فَعِلَة ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : نَمِرَة ونِمَار .

وفي : فَعَالة ، نحو : عَبَاءة وعِبَاء .

وفي : فُعْلَة ، بضم أوله وسكون ثانيه ، نحو : بُرْمَة وبِرَامٍ ، ونُطْفَة ونِطَافٍ .

وفي : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه ، كـ : رُبَع ورِبَاع .

وفي : فُعُل ، بضمَّتين ، نحو : جُمُد وجِمَاد .

وفي : فَعِيل ، نحو : فَصِيل وفِصَال .

وفي : فَعُل ، بفتح أوَّله وضمّ ثانيه ، كـ : سَبُع وسِبَاع .

وفي : فَعْلان ، بفتح الفاء وسكون العين ، كـ : ضَبْعَان وضِبَاع .

البناء (**الثاني عشر**) من أبنية الكثرة : (**فُعُول ، بضمَّتين ، ويطَّرد في**) ألفاظ (**أربعة : إحداها : اسم على فَعِل**) ، بفتح أوله وكسر ثانيه (**نحو : كَبِد**) وكُبُود ، (**ووَعِل**) ووُعُول . (**وهو**) ، أي فُعُول ، (**فيه**) أي في فَعِل (**كـالـلازم**) . وإليه يشير قول الناظم :

٨١٤ ــ وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِبًا ....

٩١٠- صدر البيت : (سريت بهم حتى تكل مطيهم) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣ ، والدرر ٤٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/٢، وشرح الأشموني ٤٢٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، والكتاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ، ولسان العرب ٢٨٤/١٥ (مطا) ، ومغني اللبيب ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٤ ، ورصف المباني ١٨١/٥ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، ولسان العرب ١٢٤/١٥(غزا) ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٦/٢ .

ومن غير الغالب : نَمِر ونِمَار . (**وجاء في نحو**[1] : **نَمِر نُمُور على القياس . ونُمُـــر**) ، بضمَّتين على غير القياس . [٢٣٩/ب] (**قال**) حكيم بن مُعَيَّة الربعي : [من الرجز]

٩١١ــ فِيْــهَا عَيَايِـــيلُ أُسُـــودٌ ونُمُـــرْ

أنشده سيبويه[2] . فقال ابن الضائع : أراد : نمر ، بسكون الميم ، ثم نقل أو أتبع . (**و**) قال غيره : (**قد يكون مقصورًا**) ، أي مختصرًا (**من نُمُور**) ، فحذفت الواو (**للضـــرورة . وقالوا أيضًا**) في جمعه : (**أَنْمَار**) على غير القياس . فتحصل في جمعه أربعة أوزان : واحد قياسي وهو : نُمُور ، وثلاثة على غير القياس وهي : نِمَارٌ وأَنْمَارٌ ونُمُـرٌ . والعيـاييل جمـع : عَيِّل واحد العَيَّال . قاله الصَّغَّاني .

(**والثلاثة الباقية**) من الأربعة المطرد فيها فُعُول : (**الاسم الثلاثـي السـاكن العين**) حال كونه (**مفتوح الفاء**) ، ليس عينه واوًا (**نحو : كَعْب**) وكُعُوب ، (**وفَلْس**) وفُلُوسٍ ، وخرج عنه [نحو][3] : حَوْضٍ ، فلا ينقاس فيه : فُعُـول . وشَـذَّ في فَـوْج : فُـوُوج . وهم الجماعة من الناس . (**ومكســورها نحــو : حِمْــل**) ، بالحـاء المهملـة ، وحُمُـول ، (**وضِرْس**) وضُرُوس ، (**ومضمومها نحو : جُنْد**) وجُنُود ، (**وبُرْد**) وبُرُود . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨١٤ ــ .... كَـذَاكَ يَطَّــرِدْ

٨١٥ ــ في فَعْـلٍ اسْمًا مُطْلَـقَ الفَـا ....

(**إلاَّ في ثلاثة**) من مضموم الفاء لم يطّرد فيها فُعُول :

(**أحدها : معْتَلّ العين كـ : حُوت**) ، فإنَّ جمعه : حِيْتَان .

(**والثانِي : معْتَلّ اللام كـ : مُدْي**) فإن جمعه : أمداء . قال سيبويه[4] : لا يكسر

(١) سقط من « ب » .

١١– الرجز لحكيم بن معية الربعي في شرح أبيات سيبويه ٣٩٧/٢ ، ولسـان العـرب ٢٣٤/٥ (نمـر) ، ٤٨٩/١١ (عيل) ، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤ ، وتاج العروس ٢٩٣/١٤ (نمر) ، (عيـل) ، وبـلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦ ، وشرح شافية ابن الحـاجب ١٣٢/٣ ، وشـرح الأشمـوني ٨٢٩/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ١٨/٥ ، ٩٢/١٠ ، والكتـاب ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠٣/٢ ، والممتع في التصريف ٣٤٤/١ ، والمخصص ٧/١١ .

(٢) الكتاب ٥٧٤/٣ .

(٣) إضافة من « ط » .

(٤) الكتاب ٥٧٧/٣ .

على غير ذلك . قال في الْمحكم : الْمُدْي من الْمكاييل معروف . قال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، والجمع : أمْدَاء . وقال الجوهري[١] : هو القفيز الشامي ، وهو غير الْمُدّ .

(وشَذَّ في) جمع : (نُؤْي) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة : (نُئِيّ) ، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء . (قال) الشاعر : [من الوافر]

٩١٢ـ (خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ أَوْ نُئِيًّا) مَحَافِرُهَا كَأَشْرِبَةِ الإِضِيْنِ

وإلاّ : حرف استثناء ، وأياصر : منصوب على الاستثناء ، وهو بالياء المثنّاة التحتانية والصاد المهملة ، جمع : أيْصَر : حبلٌ قصير يشدّ في [٢٤٠/أ] أسفل الخباء إلى وتد . والنُّئِيُّ ، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء ، جمع نُؤْي . وهو حَفِيْرة تُجْعَل حول الخباء لئلاَّ يدخله ماء المطر . وأصل الجمع : نُووي ، على زنة[٢] فُعُول اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون . قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى لتماثلهما ، فصار نُؤيا . ويقال فيه أيضًا : نِئِيٌّ ، بكسرتين إتباعًا لكسرة الهمزة . وآنْآء ويقدّمون الهمزة ثم يقولون : آناء على القلب ، مثل : أبْآر وآبار . والإِضِيْن ، بكسر الهمزة جمع : أضاءة وهي الغدير .

والمستثنى (الثالث) من فُعُل ، بضم العين[٣] ، (المضاعف) ، فإنه لا يجمع على فُعُول (كـ : مُدّ) ، بضم الميم ، لمكيال ، فإنه يُجمع على : أمداء .

(وشَذَّ في) جمع (حُصّ ، بالْحاء الْمهملة) المضمومة والصاد المهملة ، (وهو : الوَرْسُ) كما قال الجوهري[٤] . وقال غيره[٥] : الزعفران . قال عمرو بن كلثوم : [من الوافر]

٩١٣ـ مُشَعْشَعَةٌ كَأَنَّ الْحُصَّ فِيْهَا إذا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِيْنَا

---

(١) الصحاح (مدى) .

٩١٢- البيت للطرماح في ديوانه ص ٥٢١ ، وأساس البلاغة (نأي) ، ولسان العرب ٣٨/١٤ (أضا) وفيه القافية (الإضينا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٨/٤ .

(٢) في « ب » : (وزن) .

(٣) في « ط » : (الفاء) .

(٤) الصحاح (حصحص) .

(٥) لسان العرب ١٥/٧ (حصحص) .

٩١٣- البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٦٤ ، ولسان العرب ٥٣١/٢ (طلح) ، ١٥/٧ (حصحص) ، ٢٠٥/١٣ (سخن) ، وكتاب العين ٧١/١ ، والمخصص ٢/٣ ، ٦٠/١٥ ، والأغاني ٤٥/١١ ، وجمهرة أشعار العرب ٣٨٩/١ ، وخزانة الأدب ١٧٨/٣ ، والخصائص ٢٨٩/١ ، ٣٦٠/٢ ، وشرح ديوان ===

(حُصُوص) : فاعِل شَذَّ . (ويحفظ) فَعُول (في : فَعَل) بفتحتين ، اسْمًا (كـ : أَسَد ، و) أُسُود ، (وشَجَن) ، بالشين المعجمة والجيم : الحلجة حيث كانت ، والجمع : شُجُون . والشَّجَن أيضًا : الْحُزْنُ ، والجمع : أشجان . (ونَـدَب) ، بفتح النون [٣١١] والدال المهملة وبالباء الموحدة : الْخَطَر ، وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد ، والجمع : نُدُوب . (وذَكَر) ، بفتحتين ، مقابل أنثى ، والجمع : ذُكُور ، وطَلَل وطُلُول .

البناء (الثالث عشر : فِعْلَان ، بكسر أوله وسكون ثانيه . ويطَّرد أيضًا فِي) ألفاظ (أربعة :

اسمٍ على فُعَال) ، بضم الفاء (كـ : غُلَام) وغِلْمَان ، (وغُراب) وغِرْبَان .

(أو على : فُعَل) بضم أوله وفتح ثانيه (كـ : صُرَد) لطائر . وصِرْدَان ، (وجُرْذ) بالجيم [٢٤٠/ب] والراء والذال [المعجمة][1] : نوع من الفئران ، والجمع : جِرْذَان .

(أو : فُعْل) بضم أوله وسكون ثانيه ؛ حال كونه (واويّ العين ، كـ : حُوت) وحِيْتَان ، (وكُوزٍ) وكِيْزَان ، بالزاي .

(أو) على : (فَعَل) ، بفتحتين . (كـ : تاج) ، بالجيم ، وتِيْجَان ، (وساج) وسِيْجَان ، (وخال) وخِيْلَان : وهي النقط المخالفة لبقيّة لون البَدَن . (وجار) وجيران ، (ونار) ونيران . (وقاع) وقِيعان .

والألف في الجميع منقلبة عن واو ، إلاَّ في : خال ، فإنها منقلبة عن ياء . والخال : أخو الأم ، ألفه منقلبة عن واو ، وجمعه : أخوال .

(وقلّ) فِعْلان (في) : فِعْل ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، (نحو) : حِسْل وحِسْلَان[2] ، وخِرْص وخِرْصَان ، وخِشْف وخِشْفَان ، وخِيْط وخِيْطَان[3] ، ورِئْدٍ ورِئْدَان[4] ،

=== امرئ القيس ٣٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٨/١، وشرح القصائد السبع ص ٣٧٢ ، وشرح القصائد العشر ص ٣١٢ ، وشرح المعلقات السبع ص ١٦٥ ، وشرح المعلقات العشر ص ٨٨ ، وشعراء النصرانية ص ٤٥٥ ، وللتغلبي في تاج العروس ٥٨٢/٦ (طلح) ، ومقاييس اللغة ١٣/٢ ، ١٦٨/٣ ، وديوان الأدب ٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (حصص) .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) في « ب » : (حمل وحملان) .

(٣) في « أ » : (خبط وخبطان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٤) في « أ » : (زند وزندان) ، وفي « ب » : (زيد وزيدان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

وشِقْد وشِقْدَان ، وشِيْح وشِيْحَان[١] ، و(صِنْو) وصِنْوَان ، وقِنْو وقِنْوَان .

هـذه تسـعة ألفـاظ ذكرهـا ابـن جنّـيّ ، ونظمـها ابـن مـالك في بيتـين فقـال : [من البسيط]

لِلْحِسْلِ وَالْخِرْصِ فِي التَّكْسِيْرِ فِعْلانُ وَهَكَـذَا قُـلْ خِشْـفَانٌ وَخِيْطَـانُ[٢]

رِئْـدٌ وَشِـقْدٌ وَشِـيْحٌ هَكَـذَا جُمِعَـتْ وَمِثْـلُ ذلـك صِنْـوانٌ وَقِنْـوَانُ[٣]

الحسل : ولد الضب ، والخرص : سـنان الرمـح ، والخشـف ، الغـزال ، والخيط[٤] : قطيـع النعام ، والرئد : الْمِثْل وأيضًا : فرخ[٥] الشجرة ، وقيل ما لانَ من أغصانها ، والشقد : ولد الحرباء ، والشّيح : نبت ، والصنود والقنو : مِثْلاَن .

(و) في : فَعَل ، بفتحتين ، نحو : (خَرَب) ، بفتح الخاء المعجمـة والـراء : ذكَـر الْحُبَارى سُمّي بذلك لسكونه في الخراب ، وجمعه : خِرْبان ، بكسر الخاء . قاله في الضياء .

(و) في : فَعَال بفتح أوله ، نحو : (غزال) وغِزْلان .

(و) في فِعَال . بكسر أوله ، نحو : (صِـوار) بكسـر الصـاد المهملـة ، وحُكـي ضمّها ، وهو القطيع من بقر الوحش ، وجمعه : صِيْرَان ، بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

(و) في فاعل نحو : (حائط) وحيطان . [٢٤١/أ]

(و) في : فعيل نحو : (ظليم) ، بفتح الظاء المشالة : ذكر النعام ، وجمعه : ظلمان بكسر الظاء وضمّها .

(و) في : فَعُول نحو : (خَرُوف) وخِرْفَان .

وفي : فِعْلَة ، بكسر أوَّله وسكون ثانيه ، نحو : نِسْوَة ونِسْوَان .

وفي وصفٍ على : فَعْل نحو : ضَيْف وضِيْفَان .

أو على : فُعَال نحو : شُجَاع وشِجْعَان .

---

(١) في « أ » : (شيخ وشيخان) ، وفي « ب » : (سيج وسيجان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٢) في « أ » : (خبطان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٣) في « أ » : (زند ، شيخ) ، وفي « ب » : (زيد ، سيج) مكان (رئد ، شيح) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٤) في « أ » : (الخبط) .

(٥) في « ط » : (فرع) .

البناء (**الرابع عشر : فُعْلاَن ، بضمّ أوَّله وسكون ثانيه ، ويكثر في**) ألفاظ (**ثلاثة**) :

(**في اسم على فَعْل**)، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (كـ : **ظَهْر**) ، بالمشالة وظُهْرَان ، (**وبَطْن**) وبُطْنَان .

(**أو : فَعَل**) ، بفتحتين ، حال كونه (**صحيح العين** ، كـ : **ذَكَر**) وذُكْرَان ، (**وجَذَع**) للثَّنِيِّ من المعز ، وجُذْعَان .

قال الموضح في الحواشي : هذا مثال أبي حيان ، وهو خطأ لأن جَذَع صفةٌ لا اسمٌ . انتهى . وهذا الاعتراض بالنظر إلى الوصف الأصلي لا باعتبار غلبة الاسمية .

(**أو**) على (**فَعِيل** كـ : **قَضِيب**) وقُضْبَان ، (**ورغيف**) ورُغْفَان ، (**وكَثِيب**) وكُثْبَان .

(**وقلَّ**) فُعْلان ، بضم الفاء ، (**في**) فاعل (**نحو : رَاكِب**) ورُكْبَان ، ورَاجِل ورُجْلاَن ، ويجمع راجِل على رَجْلٍ كـ : صَحْبٍ ، ورَجَّالَة ورُجَّال .

(**وفي**) : أفعل [٣١٢] ، نحو : (**أسود**) وسُودَان وأحْمَر وحُمْرَان .

وزعم الفراء أن سُودان وحُمْرَان جمع : سُوْدٍ وحُمْرٍ فهو جمع الجمع ، لا جمع المفرد . ورُدَّ بأن فعلاء صفة لا تجمع على فُعْلاَن .

وفي : فُعَال ، بضم الفاء كـ : حُوَار ، بالحاء المهملة ، وحُوْرَان ، والكثير : حِيْرَان . وزُقَاق ، بزاي وقافين ، وهو السِّكَّة ، (**وزُقَّان**) ، بإدغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين .

وعبَّر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ، ولم يخالف التسهيل[1] . إلاَّ في : جَذَع ، فإنَّه جعله من قسم المحفوظ [٢٤١/ب] بناء على أنه صفة .

البناء (**الخامس عشر : فُعَلاء ، بضم أوله وفتح ثانيه . ويطَّرد في : فعيل**) وصفًا ، لمُذكَّر عاقل ، (**بمعنى فاعل**) ، أو بمعنى مُفْعِل ، أو مُفَاعِل ، حال كونه (**غير مضاعف ، ولا معْتَلّ اللام**) .

فالأول (كـ : **ظَرِيْف**) وظُرَفَاء ، (**وكَرِيْم**) وكُرَمَاء ، (**وبَخِيل**) وبُخَلاء . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٨ ــ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

(١) التسهيل ص ٢٧٦ .

ويستثنى من ذلك : صَغِيْر وصَبِيح وسَمِيْن فقط ، فإنهم استغنوا فيهن بفِعَال . قال سيبويه[١] : ولا يقولون : صُغَرَاء ولا صُبَحَاء ولا سُمَنَاء .

والثاني كـ : سَمِيع بمعنى مُسْمِع ، وأَلِيْم بمعنى مُؤْلِم . فإنه يقال في جمعهما : سُمَعَاء وأُلَمَاء . قاله ابن مالك[٢] . وشوحح فيهما .

والثالث نحو : جَلِيس وخليط ، بمعنى : مُجَالس ومُخَالط ، فإنه يقال في جمعهما : جُلَسَاء وخُلَطَاء . وشَذَّ : أسِيْر وأُسَرَاء ، وقَتِيل وقُتَلاَء . لأنهما بمعنى مفعول .

(**وكثر**) فُعَلاء (**في فاعل دالاً على معنًى**) غير مكتسب (**كـالغريزة**) ، بالغين المعجمة والراء والزاي ، وهي الطبيعة التي طُبع الإنسان عليها . (**كـ : عاقل**) وعُقَلاَء ، (**وصالِح**) وصُلَحَاء ، (**وشاعر**) وشعراء . فإن العقل والصلاح والشِّعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية[٣] كـ : الكرم والبخل ، من جهة أن كلاً منهما غير مكتسب . (**وشَذَّ فُعَلاَء في نحو : جَبَان**) وجُبَنَاء ، (**وخَلِيْفَة**) وخُلَفاء[٤] . قال سيبويه[٥] : وقولهم : خُلَفَاء محمول في المعنى على خَلِيْفٍ ، لأنه لا يقع إلاَّ على مُذَكَّر ، والتاء لا تثبت في تكسيره . وقال أبو علي[٦] : جمع خليفة : خلائف . على حدِّ : كرائم أموالهم[٧] ؛ جمع : كريمة . (**وسَمْح**) بسين مهملة مفتوحة [٢٤٢/أ] وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة : الكريم ، وجمعه : سُمَحَاء ، لا بالخاء المعجمة ، خلافًا لأبي حيان[٨] . (**ووَدُود**) ووُدَدَاء ، ورَسُول ورُسَلاَء ، لأنها ليست على فعيل ولا على فاعل .

البناء (**السادس عشر : أَفْعِلاء ، بكسر ثانيه**[٩] ، **وهو نائب عن فُعَلاَء في المضعَّف**) من فعيل بمعنى فاعل (**كـ : شديد**) وأشِدَّاء ، (**وعزيز**) وأعِزَّاء .

---

(١) الكتاب ٦٣٦/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤ - ١٨٦١ .

(٣) في « ب » : (العزيزي) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) الكتاب ٣٣٦/٣ .

(٦) التكملة ص ١٨٥ .

(٧) أخرجه البخاري في الزكاة برقم ١٤٢٥ : (فإياك وكرائم أموالهم) ، وشرحه في النهاية ١٦٧/٤ بقوله: (أي نفائسها التي تتعلق بها نفس مالكها ويختصها لها ، حيث هي جامعة للكمال الممكن في حقها) .

(٨) الارتشاف ٢٠٦/١ .

(٩) في « ط » : (ثالثة) .

(وفي الْمعْتَلّ) اللام من : فعيل بِمعنى فاعل (كـ : وَلِيّ) وأولياء ، (وغنِيّ) وأغنياء ، وإنَّمَا ناب أفْعِلاَء عن فُعَلاَء في المعْتَلّ اللام والمضعَّف ، لأنهم لو قالوا في : غنِيّ : غُنَيَاء ، لتحرُّك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فينقلب ألفًا ، فيلتقي ألفان فتُحذَف إحدى الألفين ، فتختلّ الكلمة . كذا قالوا . وفيه نظر لأن حرف العلّة بعده ألف فلا يعلّ لأجلها . ولو قالوا : شُدَدَاء ، التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فُعَلاَء وزن خاص بالاسم فلا يُدْغَم . وشَذَّ : تَقِيّ وتُقَوَاء ، وسَخِيّ وسُخَوَاء .

(وشَذَّ) أفْعِلاء (فِي) غير الْمضعَّف والْمعْتَلّ ، (نَحو : نصيب) وأنصباء ، (وصديق) وأصدقاء ، (وهَيِّن) وأهْوِنَاء . وأما ظَنِين وأظِنَّاء فشاذٌّ ، وإن كان مضاعفًا[1] ، لأنه بالظاء المشالة ، بمعنى متَّهم . فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل . وبالطاء المهملة : اسم لا صفة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٩ ــ وَنَابَ عَنْهُ أفْعِلاَءُ فِي الْمُعَلْ لاَمًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

البناء (السابع عشر : فواعل ، ويطَّرد في) ألفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة ، أو واو غير ملحقة بخماسي .

وذلك (في : فاعِلَةٍ اسْمًا) كانت (أو صفة [٢٤٢/ب] كـ : ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾) [العلق/١٦] فـ : ناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة : صفة ، فيقال في جمعها : نَوَاصٍ[2] ، وكَوَاذِب ، وخَوَاطِئ .

(وفي اسم على فَوْعَل كـ : جوهر) وجواهر ، (وكوثر) وكواثر .

(أو) اسم (على : فَوْعَلَة ، كـ : صَوْمَعَة) وصَوَامِع ، (وزَوْبَعَة) وزَوَابِع ، والصومعة : بيت النصارى . قاله في القاموس[3] . والزوبعة ، بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين : رئيس من رؤساء الجن . ومنه يُسَمَّى الإعصار زوبعة ، وهي : ريح تثير[4] الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود . قاله في الصحاح[5] .

(أو) اسم (على فاعل ، بالفتح) في العين (كـ : خاتَم) ، على إحدى اللغتين ، وخواتِم . (وقالَب) ، على لغة الفتح ، وقوالب ، وطابَع كذلك ، وطوابع .

(١) في « ب » : (مضعفًا) .
(٢) في « ب » : (نواصي) .
(٣) القاموس المحيط (صمع) .
(٤) في « أ » : (يشير) بتذكير الفعل مع أن الريح مؤنثة ، وفي « ب » : (تنثر) .
(٥) الصحاح (زبع) .

(**أو**) اسم (**على فاعلاء ، بالكسر**) [٣١٣] في عينه وبالمدّ (**نحو : قاصعاء**) وقواصع ، (**وراهطاء**) ورواهط ، ونافقاء ونوافق . والثلاثة أسماء لِجِحَرَة[1] اليربوع . فالراهطاء ، بالراء والطاء المهملتين : هي التي يخرج منها التراب ويجمعه ، والقاصعاء ، بالقاف والصاد والعين المهملتين : حفر يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسدّ به فم الجحر لئلا يدخل عليه . والنافقاء بالنون والفاء والقاف : حفرة يكتمها ويظهر غيرها ، وهو موضع يربعه ، فإذا أتي من قبل القاصعاء ، ضرب النافقاء برأسه فخرج .

(**أو**) اسم على (**فاعل**) ، بكسر العين (كـ : **جائز**) وجوائز ، وهو بالجيم والزاي : الخشبة المعترضة بين الحائطين ، ومنه جائزة الطاحون . وقيل : الخشبة[2] التي يحمل عليها خشب البيت . (**وكاهل**) : وهو مجمع الكتفين ، وكواهل . (**وفي وصفٍ على فاعل**) بكسر العين (**لمؤنّث**) [٢٤٣/أ] لا تدخله تاء الفرق (كـ : **حائض**) وحوائض (**وطالق**) وطوالق .

(**أو**) وصفٍ على فاعل (**لغير عاقل**) من المُذكّر (كـ : **صاهل**) صفة فرس ، وصواهل ، (**وشاهق**) صفة مكان ، وشواهق ، وطالِع صفة لنجم ، وطوالع . (**وشَذّ**) فواعل من وصفٍ على فاعل لِمُذكّر عاقل .

فمن ذلك قولهم : (**فوارس**) في جمع فارس ، (**ونواكس**) في جمع ناكس . قال الفرزدق : [من الكامل]

٩١٤ــ وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

(**و**) في جمع : سابق صفة لِمُذكّر (**سوابق ، و**) في جمع هالك (**هوالك**) . قال : [من الطويل]

٩١٥ــ وَأَيْقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاتَئِذٍ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

---

(١) في « ط » : (لجحر) .

(٢) في « ب » : (الخشب الذي) .

٩١٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١ ، والاقتضاب ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ٦٠٧، وخزانة الأدب ٢٠٦/١ ، ٢٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٥ ، والكتاب ٦٣٣/٣ ، واللسان ٢٤١/٦ (نكس) ، ٧٤/٨ (خضع) ، والمقتضب ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ .

٩١٥- البيت لابن جذل الطعان في لسان العرب ٥٠٤/١٠ (هلك) ، وتاج العروس (هلك) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٦/٥ .

وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذٍّ وأنه جمع لفاعلة ، وكأنه قيل : طائفة هالكة ، وطوائف هوالك ، وكذا الباقي . نقله الموضح في الحواشي وأقرَّه .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصَّل : « أما فوارس ، فالذي حسَّنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنَّث لأنهم[1] لا يقولون : امرأة فارسة . وأما هوالك فجاء في[1] مَثَلٍ : هالكٌ في الْهَوَالِكِ[1] . والأمثال كثيرًا ما تخرج عن القياس . وأما « نواكس » فضرورة .

وخرج بقولنا : ثانيها ألف زائدة نحو : آدم ، فإن ألفه غير زائدة ، فيقال في جمعه : أَوَادِم ، بزنة : أَفَاعِل لا فَوَاعِل .

وبقولنا : أو واو غير ملحقة بخماسي نحو : فَدَوْكَس ، فإنَّه ملحق بسَفَرْجَل ، فيقال في جمعه : فَدَاكِس بزنة فَعَالِل لا فَوَاعِل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٢٠ ـ فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلِ وَفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ

٨٢١ ـ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشَذَّ في الفَارِسِ مَعَ مَا مَاثَلَهْ

[٢٤٣/ب] البناء (**الثامن عشر : فَعَائِل . ويطَّرد**[2] **في كل رباعي مؤنَّث ثالثه مَدَّة سواء**) كانت المَدَّة ألفًا أو ياء أو واوًا ، وسواء كان اسْمًا أو صفة ، وسواء (**كان تأنيثه بالتاء** كـ : **سَحَابَة**) وسَحَائِب ، (**وصَحِيْفَة**) وصَحَائِف ، و(**حَلُوبَة**) وحلائب ، ورسالة ورسائل ، وذؤَابة وذوائب ، وظريفة وظرائف .

(**أو**) كان تأنيثه (**بالمعنى** كـ : **شِمَال**) بكسر الشين ، مقابل يَمِيْن ، وبفتحها : ريحٌ تهبُّ من ناحية القطب ، وجمعها : شَمَائِل . قال الله تعالى : ﴿ عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ ﴾ [المعارج/٣٧] . وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح : شِمَالاً وشَمَائِل . وعُقَاب وعَقَائِب ، (**وعجوز**) وعجائز ، (**وسعيد ؛ علم امرأة**) وسعائد .

وشَذَّ : دليل ودلائل . أو كان تأنيثه بالألف المقصورة كـ : حُبَارَى وحَبَائِر . أو بالمدودة كـ : جَلُولاء ، وجَلاَئِل ، بالجيم : قرية بناحية فارس . وشَذَّ : ضَرَّة وضَرَائِر ، وكَنَّة وكَنَائِن ، وظِنَّة وظَنَائِن ، وحُرَّة وحَرَائِر ، لأنهنَّ ثلاثيَّات . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٢٢ ـ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أو مُزَالَهْ

البناء (**التاسع عشر : فَعَالِي ، بفتح أوله وكسر رابعه ، ويطَّرد في**) ألفاظ (**سبعة**) :

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (يرد) .

أحدها : (فَعْلاَة) ، بفتح أوله وسكون ثانيه (كـ : مَوْمَاة) : وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها ، وجمعها مَوَامٍ[1] . قاله صاحب الضياء .

(و) الثاني : (فِعْلاَة) ، بكسر أوله وسكون ثانيه (كـ : سِعْلاَة) ، بالسين والعين المهملتين ؛ أخت[2] الغِيْلاَن . وجمعها : سَعَال[3] . قال : [من الرجز]

٩١٦- عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

(و) الثالث : (فِعْلِيَة) ، بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه [٢٤٤ / أ] ، (كـ : هِبْرِيَة) [٣١٤] بالباء الموحّدة والراء والياء المثنّاة التحتانية مخفّفة : وهي ما يتعلّق بأصول الشَّعَر مثل نخالة الطحين . وقيل : ما تطاير من دُقاق القطن . وجمعها : هَبَار[4] .

(و) الرابع : (فَعْلُوَة) ، بفتح أوله ، وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه ، (كـ : عَرْقُوَة) ، بالعين والراء المهملتين والقاف : وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو . وجمعها عَرَاق[5] .

(و) الخامس : (ما حذف أول زائديه من نحو : حَبَنْطَى) ، بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة : وهو العظيم البطن . وزيد فيه النون والألف ليلتحق[6] بسفرجل ، فإذا حذف أول زائديه وهو النون ، قيل في جمعه : حَبَاطٍ[7] ، (وقَلَنْسُوَة) ، بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو : ما يلبس على الرأس . وزيد فيه النون والواو ليلتحق[6] بـ : قَمَحْدُوَة ، فإذا حُذِف أوَّل زائديه وهو النون ، قيل في جمعه : قَلاَسٍ . واحترُزَ بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما ، فإنَّه يُقال في جمعهما : حَبَانِط وقلاَنِس على [زنَة][8] فَعَالِل .

(١) في « ب » : (موامي) .

(٢) في « ب » : (أخبث) وهذا يوافق ما جاء في لسان العرب ٣٣٦/١١ (سعل) ، وفي حاشية يس ٣١٣/٢ - ٣١٤ : (المراد : أختهما للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات) .

٩١٦- تقدم تخريج الرجز برقم ٧٩٥ .

(٣) في « ط » : (سعالي) .

(٤) في « ب » : (هباري) .

(٥) في « ب » : (عراقي) .

(٦) في « ط » : (ليلحق) .

(٧) في « ب » : (حباطي) .

(٨) إضافة من « ط » .

(و) السادس : (**فَعْلاَء**) بفتح أوله وسكون ثانيه ، (**اسمًا**) كانت (كـ : **صحراء**) وصَحَارٍ[1] ، (**أو صفة مُذكّر لها كـ : عذراء**) وهي البِكْر ، وعَذَارٍ .

(و) السابع : (**ذو الألف الْمقصورة لتأنيثٍ ، كـ : حُبْلَى**) وحَبَالٍ ، (**أو إلْحاقٍ ، كـ : ذِفْرَى**) ، بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة : وهو الموضع الذي يعرق من قفَا البعير خلف الأذن ، وألفه للإلحاق بدِرْهَم وهَجْرَع ، والجمع : ذَفَارٍ[2] ، وعَلقَى وعَلاَقٍ[2] .

(**تَمام العشْرين**) من أبنية الكثرة : (**فَعَالَى ، بفتح أوله ورابعه ، ويشاركه الفَعَالِي : [٢٤٤/ب] بالكسر**) في رابعه (**في صحراء وما ذُكِر بعده**) من نحو : عذراء[3] ، وحُبْلَى ، وذِفْرَى ، فتقول في جمعها : صَحَارَى وصَحَارٍ[2] ، وعَذَارَى وعَذَارٍ[2] ، وحَبَالَى وحَبَالٍ[2] ، وذَفَارَى وذَفَارٍ[2] ، وعَلاَقَى وعَلاَقٍ[2] ، بالفتح والكسر في الجميع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٢٣ ــ وَبِالفَعَالِي وَالفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ وَالقَيْسَ اتْبَعَا

وينفرد فَعَالِي بالكسر ، عن فَعَالَى بالفتح ، بما ذكر قبل صَحْرَاء ، (**وليس لِفَعَالَى**) بالفتح ، (**ما ينفرد به عن الفَعَالِي**) بالكسر (**إلاّ وصفٌ**) على فَعْلاَن ، أو فَعْلَى ، بفتح أوّلهما نحو : سَكْرَان وسَكْرَى ، وغَضْبَان وغَضْبَى ، فتقول في جمعهما : سَكَارَى وغَضَابَى بالفتح . ولا تقول : سِكَار وغِضَاب بالكسر . ويترجَّح في هذين الوصفين : فُعَالَى ، بضم الفاء وفتح اللام نحو : كُسَالَى على فَعَالَى ، بفتحهما .

ويُحفَظ فَعَالَى ، بفتح الفاء واللام ، في نحو : حَبِطٍ وحَبَاطَى ، ويَتِيْمٍ ويَتَامَى ، وأيِّمٍ وأيَامَى ، وطَاهِر ؛ بنات بنِي عَون ؛ وطَهَارَى ، ومَهْرَى ومَهَارَى ، وشاة رئيس ، إذا أصيب رأسها ؛ ورآسَى .

ويُحْفَظ فُعَالَى ، بالضم ، في نحو : قديم وقُدَامَى ، وأسِيْرٍ وأُسَارَى .

والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فُعَالَى ، بالضم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما فُعَالَى بالضَّمِّ أرجح فيه من فَعَالضى بالفتح وهو شيئان : فَعْلاَن وفَعْلَى ، وصفَيْن .

(١) في « ب » : (صحاري) .

(٢) جميع الكلمات في « ب » بزيادة ياء في آخرها .

(٣) في « ب » : (عذرى) .

والثاني : ما فُعَالَى ، بالضَّمّ فيه لازم وهو : قديم وأسِيْر .

والثالث : ما فعالَى فيه ممتنع ، وهو : يتيم وحَبِـــطٌ[(1)] وأيِّــم وطـاهر ومَـهْرَى[(2)] ، ورئيس بمعنى مرؤوس .

(**الحادي والعشرون : فَعَالِيٌّ ، بالفتح**) في الفاء (**والتشديد**) في الياء ، (**ويطّرد**) فَعَالِيّ (**في كل ثلاثي**) ساكن العين (**آخره ياء مشدَّدة**) زائدة على الثلاثة (**غير متجدِّدة للنسب كـ : بُخْتِيّ**) بضم الموحّدة وسكون الخاء المعجمة ، [٢٤٥/أ] وبَخَاتِيّ ، (**وكُرْسِيّ**) وكَراسِيّ ، (**وقُمْرِيّ**) ، بضم القاف ، وقَمَارِيّ . (**بخلاف نحو**) : عَرَبيّ وعَجَمِيّ ، لأنـهما محرَّكا العين . ونحو : (**مِصْرِيّ وبَصْرِيّ**) ، لأنَّ ياءهما متجـدِّدة للنسـب . وإلى ذلـك أشـار الناظم بقوله :

٨٢٤ ــ وَاجْعَـلْ فَعَـالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَــبْ جُدِّدَ . . . .

وشَذَّ : قِبْطِيّ وقَبَاطِيّ ، نسبةً إلى قِبْــط . وفي الصِّحـاح[(3)] : القِبْـطُ : أهـلُ مِصْـرَ ، ورَجُلٌ قِبْطِيٌّ ، والقِبْطِيَّةُ : ثياب بيض رقاق من كتَّان والجمع : قَبَاطِيّ . وفي الصحاح[(4)] أيضًا : البُخْتُ من الإبل معرَّب ، وبعضهم يقول : [هو][(5)] عربي ، وينشد لابن قيس الرقيَّــات : [من الخفيف]

٩١٧ــ يَـهَبُ الْخَيْـلَ وَالأُلُـوفَ وَيَسْـــقي لَبَـنَ البُخْـتِ في قِصَــاعِ الخَلَنْـجِ

الواحد : بُخْتِيٌّ ، والأنثى : بُخْتِيَّة والجمع : بَخَاتِيّ ، غير منصرف لأنه بزنـة جمـع الجمع ، ولك تخفيف الياء ، فتقول : البَخَاتِي . [٣١٥]

قال الموضح : فاليـاء فـي البَخَاتي ، متجدِّدة للنسب ، وليـس بُخْتِـيّ وبَخَـاتِيّ ، كـ : قَمَرِيّ وقَمَارِيّ ، ألا ترى أن الياء في قمري ليست للنسب إلى : قَمَر ، ولكنها في بُخْتِيّ للنسب إلـى بُخْتٍ ، وبُخْتِيّ [وبُخْتٌ][(6)] كتُرْكِيّ وتُرْكٍ ، فكما لا يقال فـي تُرْكِيّ تَرَاكِيّ ،

(١) في « ب » : (حبطي) .

(٢) في « ب » : (مهر) .

(٣) الصحاح (قبط) .

(٤) الصحاح (بخت)

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

٩١٧- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٨١ ، واللسان ٩/٢ (بخت) ، ٢٦١ (خلنــــج) ، والتنبيه والإيضاح ١٥٦/١ ، وتاج العروس ٤٣٧/٤ (بخت) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٢ .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

[كذا][1] كان القياس أن لا يقال في بُخْتِيّ بَخَاتِيّ . انتهى .

وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيًا[2] منسيًا ، أو كالمنسي ، فيعامل الاسم معاملة ما[2] ليس منسوبًا كقولهم : مَهْرِيّ ومَهَارِيّ ، وأصل الْمَهْرِيّ : بعير[3] منسوب إلى مَهْرَةَ ، قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثُر استعماله حتى صار اسْمًا للنجيب من الإبل . قاله المرادي[4] . وبه تندفع مشبهة الموضح .

ويحفظ فَعَالِي في : إنسان وظَرِبَان ، فإنهم قالوا في جمعهما : أناسي وظرابي . ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع . إنسي ، حتى قال [٢٤٥/ب] به بعضهم ، أشار إلى جوابه بقوله . (**وأما أناسي فجمع إنسان ، لا**) جمع (**إنْسِيّ**) ، لأن إنسيًّا آخره ياء النسب .

وتقدَّم أنَّ ما خُتِم بياء النسب لا يُجْمَع على فَعَالِي ، (و) أناسِيّ (**أصله أناسِيْن ، فأبدلوا النون ياء**) ، وأدغموا[5] الياء المبدلة من ألف إنسان فيها . (**كما قالوا : ظَرِبَان وظَرَابِيّ**) ، وأصله : ظَرَابين[6] ، فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل ، فقالت : أناسِيْن وظرابين ، وبهذا يتبيَّن أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور[7] .

ولو كان أناسيّ جمع إنسِيّ ، لقيل في جمع : جنِّي جَنَانِيّ[8] ، وفي جمع : تركي تراكي . قاله ابن مالك في شرح الكافية[9] . زاد ابنه[10] : وهذا لا يقول به أحد . انتهى . والظَّرِبَان ؛ بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة ؛ قال الجوهري[11] : « دويبة كالهرّة مُنْتِنَة الريح ، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب »[12] .

(١) إضافة من « ب » .
(٢) سقط من « ب » .
(٣) في « أ » ، « ب » : (بغير) .
(٤) شرح المرادي ٧١/٥ .
(٥) في « ب » : (وأبدلوا) .
(٦) في « ب » : (ضربان وضرابي وأصله ضرابين) .
(٧) الممتع في التصريف ٣٧٢/٢ .
(٨) في « أ » : (خني خناني) .
(٩) شرح الكافية الشافية ١٨٧٠/٤ .
(١٠) شرح ابن الناظم ص ٥٥٦ .
(١١) الصحاح (ظرب) .
(١٢) في « ب » : (تبلى) .

وقال في المحكم : الظربان : دويبة تشبه الكلب ، أصْلَمُ الأُذُنَيْن ، طويل الخرطوم ، أسود الرأس ، أبيض الجسم ، مُنْتِن الريح ، كثير الفسو . انتهى .

البناء (**الثاني والعشرون : فَعَالِل . ويطَّرد في**) أنواع (**أربعة وهي : الرباعي والخماسي ، مجردين ومزيدًا فيهما** :

فالأول) : الرباعي المجرَّد ، ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومضمومهما ومكسورهما . فالمفتوح (كـ : **جَعْفَر**) وهو النهر الصغير ، وجمعه : جَعَافِر . (**و**) المكسور نحو : (**زِبْرِج**) ، بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم ، وهو من أسماء الذهب ، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة ، وجمعه : زبارج . والمضموم نحو: بُرْثُن[1] ، بالباء [٢٤٦/أ] الموحَّدة والراء المهملة والثاء[2] المثنّاة[3] فوق ، وهو مخالب[4] الضبع كالأصابع للإنسان ، وجمعه : بَرَاثِن[5] .

(**والثاني**) : الخماسي المجرَّد[6] (كـ : **سَفَرْجَل وجَحْمَرِش**) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة .

(**ويجب**) في جمع الخماسي (**حذف خامسه**) تخفيفًا لأن الثقل به حصل . (**فتقول**) في جمع سفرجل : (**سَفَارِج**) ، بحذف اللام . (**و**) في جمع جَحْمَرِش : (**جَحَامِر**) بحذف الشين . (**وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان**) الحرف (**الرابع**) من الْخماسي ، (**مشبهًا للحروف**) العشرة (**التي تزاد**) في الكلم ، وهي حروف « سألتمونيها » . وشبهه بها :

(**إما بكونه بلفظ أحدها كـ : خَدَرْنَق**) ، بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف ، وهو العنكبوت[7] . قال المتنبي : [من الطويل]

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسْجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا ... إذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسْجِ الْخَدَرْنَقِ[8]

---

(١) في « ط » : (برتن) .

(٢) في « ط » : (التاء) .

(٣) في حاشية يس ٣١٥/٢ : (قوله : والثاء المثناة ، صوابه : المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس ، وكذا رأيته بخط المصنف) .

(٤) في « ب » : (مخاليب) .

(٥) في « ط » : (براتن) .

(٦) انظر حاشية يس ٣١٥/٢ .

(٧) في « أ » ، « ب » : (وهي) .

(٨) البيت للمتنبي في ديوانه ٣٠٩/٢ .

ورابعه[١] النون . وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلاَّ بشروط تأتي ، ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد .

(**أو بكونه من مخرجه**) ، أي من مخرج الحرف الزائد ، (كـ : **فَرَزْدَق**) جمع : فَرَزْدَقَة ، وهي القطعة من العجين ، لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر . (**فإنّ**[٢] **الدَّال**) هي الحرف الرابع ، وليست بلفظ حروف الزيادة ، ولكنها (**من مَخرج التاء**) الفوقية[٣] ، وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العُلْيَتَيْن[٤] .

والحاصل أنك [٢٤٦/ب] إذا جمعت الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيهًا بالزائد تعيَّن حذف خامسه ، وإن كان رابعه شبيهًا بالحرف الزائد لا يتعيَّن حذف خامسه بل يتخيَّر الحاذف[٥] . فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول : خَدَارِق وفَرَازِق[٦] . وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول[٧] : خَدَارِن وفَرَازِد[٨] . وهو الأجود[٩] ومذهب سيبويه[١٠] . [٣١٦] وقال المبرد[١١] : لا يحذف إلاَّ[١٢] الخامس .

ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد ، فإنْ أشبهه تعيَّن حذفه قولاً واحدًا نحو : قُذَعْمِل ، فتقول في جمعه : قَذَاعِم .

(**الثالث**) : الرباعي المزيد (**نحو : مُدَحْرِج**[١٣] **ومُتَدَحْرِج** .

والرابع) : الخماسي المزيد (**نحو : قَرْطَبُوس**) . قال ابن السِّيد : بفتح القاف : الداهية ، وبكسرها : الناقة العظيمة الشديدة[١٤] . (**وخَنْدَرِيس**[١٥]) ، بفتح الخاء المعجمة

---

(١) في « ب » : (رابع) .
(٢) في « أ » : (أو تكون) .
(٣) في « ب » ، « ط » : (الفوقانية) .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) في « ب » : (الحاذق) .
(٦) في « ب » : (فرازق) .
(٧) في « ط » : (فتقول) .
(٨) في « ب » : (فرازد) .
(٩) وهو رأي ابن الناظم في شرحه ص ٥٥٧ .
(١٠) الكتاب ٤٤٨/٣ - ٤٤٩ .
(١١) المقتضب ٢٣٠/٢ .
(١٢) سقط من « ب » .
(١٣) في « أ » : (تدحرج) .
(١٤) ورد هذا القول في تاج العروس ٣٦٧/١٦ (قرطبس) ولم ينسبه إلى ابن السيد ، وقال : (حكاه الشيخ أبو حيان عن المبرد ، ومثّل بهما سيبويه جميعًا ، وفسرهما السيرافي كما قدمنا) .
(١٥) القرطبوس والخندريس ؛ حكاهما أبو حيان في المبدع في التصريف ص ١٠٠ .

وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثنّاة تحتانية فسين مهملة : الخَمْر .

(ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الأخيرين ، وهما : الرباعي المزيد والخماسي المزيد . ففي مزيد الرباعي يقتصر[1] على حذف زائده ، فتقول في جمع : مُدَحْرِج ومُتَدَحْرِج : دَحَارِج ، بحذف الميم والتاء فقط . وفي مزيد الخماسي تحذف[2] زائده وخامسه ، فتقول في جمع : قَرْطَبُوس وخَنْدَرِيس : قَرَاطِب ، بحذف الواو والسين ، وخَنَادِر ، بحذف الياء والسين .

(إلاّ إذا كان) زائد الرباعي (لينًا) رابعًا (قبل الآخر ، فتثبت) وتجمع[3] ما هو فيه على فعاليل . (ثم إن كان) الزائد (ياء صُحِّح[4] نحو : قِنْدِيل) وقَنَادِيل . (أو كان واوًا أو ألفًا ، قُلبا ياءين) لوقوعهما بعد [٢٤٧/أ] الكسرة (نحو : عصفور) وعصافير ، (وسِرْدَاح) ، بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين : المكان اللّيِّن ، والناقة الكثيرة اللحم . وقال الفراء : العظيمة . وجمعه : سَرَادِيح .

البناء (الثالث والعشرون : شبه فَعَالِل) ، وهو ما ماثله عددًا وهيئة ، وإن خالفه زنة ، كـ : مَفَاعِل وفَيَاعِل وفَوَاعِل .

(ويطّرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدَّم) من نحو : أَحْمَر ، وسَكْرَان ، وصَائِم ، ورَام ، وباب كُبْرَى وسَكْرَى ، فإنها يقدَّر لها جموع تكسير فلا تجمع على فَعَالِل ، (ولا تحذفُ زيادته إن كانت واحدة) ، سواء أكانت أوّلاً أو وسطًا أو آخرًا ، لإلحاق أو غيره ، وسواء كانت حرف علَّة أو لا . (كـ : أَفْضَل) وأفَاضِل ، (ومَسْجِد) ومساجد ، (وجوهر) وجواهر ، (وصَيْرَف) وصَيَارِف ، (وعَلْقًى) وعَلاقٍ[5] . فالزيادة في الأوَّلَيْن لغير الإلحاق ، وفي الباقي[6] للإلحاق .

(ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة ، (فتُحذف زيادة) واحدة (من نحو) : منطلق ، (و) زيادتان (اثنتان من نحو : مُسْتَخْرَج ومُتَذَكِّر) بتشديد الكاف ، (ويتعيَّن إبقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ، ويحصل الفضل بواحد من سبعة

(١) في « ب » : (تقتصر) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (بحذف) .

(٣) في « ط » : (فيثبت ويجمع) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (علائق) .

(٦) في « أ » : (الثاني) .

أمور : التقدُّم ، والتحرُّك ، والدلالة على المعنى ، ومقابلة الأصول . وهو كونه للإلحاق ، والخروج عن حروف « سألتمونيها » ، وأن لا يؤدّي إلى مثال غير موجود ، وأن لا يؤدّي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف .

وردَّها في التسهيل[1] إلى ثلاثة أمور : المزيَّة من جهة المعنى ، والمزيَّة من جهة اللفظ ، وأن لا يُغنِي حذفه عن حذف غيره .

فالمزيَّة من جهة المعنى (**كالميم مطلقًا**) ، سواء أكان معها حرف مماثل للأصل أم لا ، [٢٤٧/ب] وسواء اكان ثاني الزائدين ملحقًا أم لا . ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي .

(**فتقول في**) جَمع (**مُنْطَلِق : مَطَالِق**) ، بحذف النون وإبقاء الميم (**لا نَطَالِق**) ، بحذف الميم وإبقاء النون ، لأن الميم تفضّل النون بدلالتها على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها . واختصاصها بالاسم .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**مستَدْعٍ : مَدَاعٍ**) ، بحذف السين والتاء معًا ، لأن بقاءهما يخلّ ببنية الجمع ، وإبقاء الميم لأن لها مزيّة عليهما[2] ؛ كما تقدَّم . (**لا : سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ**) ، بحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غير موجود ، والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناءً موجودًا كـ : تَنَاصُب[3] ، لكنَّ حذف الميم يفوّت الدلالة على اسم الفاعل (**خلافًا للمبرد في نحو : مُقْعَنْسِس**) مما أحد[4] زائديه[5] للإلحاق . فإنه يقول في جمعه[6] : قَعَاسِس ، ويحذف الميم والنون وتبقي[7] السين ترجيحًا لمماثل الأصل ، لأن السين زيدت للإلحاق بإحرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره . وخالفه سيبويه في ذلك[8] .

(**وكالهمزة والياء**) التحتانية ، (**المصدَّرتيْن**) في أوَّل الكلمة ، (**كـ : أَلَنْدَد ويَلَنْدَدٍ**) ، بفتح أوّلهما وثانيهما وسكون النون فيهما ، وهما بمعنى : « أَلَدُّ » ، وهو الشديد

(١) التسهيل ص ٢٧٩ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٥٨ : (وتبقي الميم لأنها مصدرة ومتجددة للدلالة على معنى) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (تناظب) ، قال الشيخ يس في حاشيته ٣١٦/٢ : (قوله كتناظب ، كذا في النسخة المصححة بخطه ، بالظاء المشالة ، ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس) .

(٤) في « ط » : (آخر) .

(٥) في « ب » : (زوائده) .

(٦) المقتضب ٢٣٥/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٥٩ .

(٧) في « ط » : (ويبقي) .

(٨) جمع « مقعنسس » عند سيبويه : « مقاعس » ، انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٥٩ .

الخصومة . نصَّ عليه الجوهري[١] وصاحب الضياء . ومنه : خَصْمٌ أَلَدُّ . وفي التنزيل : ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة/٢٠٤] (تقول) في جمعهما : (أَلَادٌّ ويَلَادٌّ) ، بحذف النون وإبقاء الـهمزة والياء لتصدّرهما وتحريكهما ، ولكونهما في موضع يقعان فيــه داليْــن علــى معنــى بخـلاف النون ، فإنها في موضع لا تدلّ على معنى أصلاً . والأصل : ألَادِد ويَلَادِد ، فأدغم أحد المثلَيْن في الآخر . [٢٤٨/أ] [٣١٧] والمزيَّة من جهة اللفظ كالتاء مــن : استخرج علمًــا ، تقــول في جمعه : تَخَاريج ، بحذف السين وإبقاء التاء ، لأن له نظيرًا وهو : تَمَاثِيل . ولا تقل : سَخَاريج بحذف التاء وإبقاء السين ، لأن سَفَاعيل معدوم[٢] .

والمزيّة من جهة كون الحرف لا يُغنِي حذفه عن حذف غيره هي مـا ذكـره بقولـه : (**وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيًا عن حذف الأخرى بدون العكـــس ، تعيَّـــن حذف المغني حذفُها كياء حَيْزَبُون**) ، بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثنّـاة تحـت وفتـح الزاي وضمّ الباء الموحَّدة : العجوز ، وفيه ثلاث زوائد : الياء والواو والنون (**تقــول**) في جمعه : (**حَزَابِيْن بحذف الياء وقلب الواو ياءً**) لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنَّمَا أوثرت الواو بالبقاء ، لأن الياء إذا حُذِفت أغنى حذفُها عــن حــذف الـواو ، ولبقائـها رابعـة قبـل الآخر ، فيُفعل بها ما فُعِل بواو : عُصْفُور ، من قلبها ياء .

و(**لا**) تقل : (**حَيَازين ، بحذف الواو**) وسـكون الموحَّـدة قبـل النـون ، (**لأن ذلك**) وهو حذف الواو لا يُغنِي عن حذف الياء ، بل هو (**مُحْوِجٌ إلى أن تحذف الياء**) أيضًا (**وتقول : حَزَابِن**[٣]) ، لصيرورته على مَفاعِل ، (**إذ لا يقع بعد ألف التَّكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، إلاَّ وهو**) حرف (**معْتَلّ**) كـ : مصابيح وقناديل .

(**فإن تكافأت الزيادتـــان**) في الـترجيح ، (**فالحـــاذف مُخَـــيَّر**) إذ لا مزيّـة لأحدهما على الأخرى (**نحو نُونَي : سَرَنْدَى**) ، بفتح الســين والـراء المـهملتين وسـكون النون وفتح الدال المهملة : وهو الجريء على الأمور . وقال الجوهري[٤] : الشـديد . وقيـل : القوي . (**وعَلَنْدَى**) بفتح [٢٤٨/ب] العين المهملة واللام وسـكون النـون وفتـح الـدال : البعير الضخم وقيل : نبت . وقيل : الغليظ الضخم من كل شيء . قاله الجوهري[٥] .

(١) الصحاح (لدد) .
(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٥٨ : (لأن سفاعيل ليس في كلام العرب) .
(٣) في « ب » : (حزابين) .
(٤) الصحاح (سرد) .
(٥) الصحاح (علد) .

(**وأَلِفَيْهِمَا**) المقصورتين ، فإنَّ النون رُجِّحَت بالتقدُّم[١] علـى الألـف ، والألـف رُجِّحَت بتقدير[٢] الحركة ، لإلحاقها بسفرجل . فلما تكافأت الزيادتين تخَيَّر الحـاذف[٣] . قالـه الشاطبي .

(**تقول**) في جمع سَرَنْدَى : (**سَرَانِد**) بحذف الألف وإبقاء النون ، (**وسَــرَاد**) بحذف النون وإبقاء الألف . (**و**) تقول في جَمع عَلَنْدَى : (**عَلاَنِد**) ، بحذف الألف وإبقـاء النون ، (**وعَلاَد**) بحذف النون وإبقاء الألف . فإن حذفت الألـف يبقـى : سَـرَنْد وعَلَنْـد ، يُنقل إلى : [٤]سَرَنْدٍ وعَلَنْدٍ كـ : جَعْفَر ، فيقال في جمعهما : سَرَانِد وعَلاَنِد كـ : جَعَافِر . وإن حذفت النون يبقى : سَرَدَى وعَلَدَى ، ينقل إلى[٤] : سَـرْدَى وعَلْـدَى كـ : أرْطَى ، فيقـال في جمعهما : سَرَادٍ وعَلاَدٍ ، بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ، ثم تحذف رفعًا وجرًّا ، ويُعَـوَّض منها التنوين ، كـ : جَوَارٍ . وإلى التَّخْيِيْر أشار الناظم بقوله :

٨٣٢ ــ وَخَــيَّرُوا في زَائِــدَيْ سَــرَنْدَى وَكُلِّمَـــا ضَاهَـــاهُ كَـــالْعَلَنْدَى

(١) في « ب » : (بالتقدم) .

(٢) في « ط » : (بتقديم) .

(٣) في « ب » : (الحاذق) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(هذا باب التَّصغيْر)

وهو لغة : التقليل . واصطلاحًا : تغيير مخصوص يأتي بيانه . وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية .

أما فوائده فست : تقليل ذات الشَّيء نحو : كُلَيْب ، وتحقير شأنه نحو : رُجَيل ، وتقليل كميته نحو : دُرَيهمات ، وتقريب زمانه نحو : قُبَيل العصر ، وبُعَيد المغرب ، وتقريب مسافته نحو : فُوَيق المرحلة ، وتُحَيت البريد ، وتقريب منزلته نحو : صُدَيْقي .

وزاد الكوفيون معنى آخر وهو : التعظيم نحو : دُوَيْهِيَة . وخرّجها البصريون على التقليل ، لأن الدَّاهية إذا عظُمت قلَّت مدَّتها . [٢٤٩/أ]

وزاد بعضهم معنى آخر وهو : التَّحبُّب نحو : بُنَيَّة .

وأما علاماته فثلاث : ضم أوله ، وفتح ثانيه ، واجتلاب ياء ثالثه .

وأما شروطه فأربعة :

أحدها : أن يكون اسْمًا ، فلا يُصغَّر الفعل ولا الحرف . وشذَّ : ما أُحَيْسَنه عند البصريين .

الثاني : أن لا يكون متوغِّلاً في شبه الحرف ، فلا تُصغَّر المضمرات . ولا « من وكيف » ونحوهما .

الثالث : أن يكون خاليًا من صيغ التَّصغير وشبهها ، فلا يُصغَّر نحو : كُمَيْت لأنه على صيغة التَّصغير ، ولا مُبَيْطر لأنه على صيغة تشبه صيغة التَّصغير . قاله ابن مالك[1] . وفيه كلام يأتي .

---

(١) التسهيل ص ٢٨٤ .

الرابع : أن يكون قابلاً لصيغة التَّصغير ، فلا تُصغَّر الأسْمَاء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ، ولا جمع الكثرة ، وكل ، وبعض ، ولا أسْمَاء الشهور ، والأسبوع عند سيبويه[١] ، والْمَحكيّ ، وغير ، وسوى ، والبارحة ، والغد ، والأسْمَاء العاملة .

(و) أما أبنيته الموضوعة (له) فهي (ثلاثة أبنية) لا زائد عليها : (**فَعِيْل** ، **وفُعَيْعِل** ، **وفُعَيْعِيْل**[٢]) .

فالأول : لتصغير الثلاثي (كـ : **فُلَيْس**) .

(و) الثاني : لتصغير الرباعي نحو : (**دُرَيْهِمِ**) .

(و) الثالث : لتصغير الخماسي نحو : [٣١٨] (**دُنَيْنِيْر**) .

وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ، فقيل له : لِمَ بنيت المصغَّر على هذه الأبنية ؟ فقال : لأنِّي وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار[٣] . فإن قلت : النُّون الأولى من دُنَيْنِيْر ليست في مكبِّره . قلت : أصل دينار دنَّار ، بتشديد النُّون ، أبدلت النُّون الأولى ياء ، فإذا صغِّر رجع إلى أصله ، لأن التَّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها .

ووزن المصغَّر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا [٢٤٩/ب] الباب ، اعتُبر فيه مجرَّد اللَّفظ تقريبًا ، وليس بجار على مصطلح التصريف .

ألا ترى أن وزن : أحَيْمِد[٤] ، ومُكَيْرِم ، وسُفَيْرِج في التَّصغير : فُعَيْعِل ، ووزنها التصريفي : أفَيْعِل ، ومُفَيْعِل ، وفُعَيْلِل . وأصل هذه الأبنية الثلاثة : فَعِيْل . (**وذلك لأنه لابد في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضم**) الحرف (**الأول**) إن لَم يكن مضمومًا ، (**وفتح**) الحرف (**الثانِي**) ، إن لَم يكن مفتوحًا ، (**واجتلاب ياء ثالثة ساكنة**) ، وتسمى ياء التَّصغير .

(**ثم إن كان**) الاسم (**المصغَّر ثلاثيًّا اقتصر على ذلك**) العمل (**وهي بنية فُعَيْل** ، كـ : **فُلَيْس**) تصغير فلس ، (**ورُجَيْل**) تصغير رجل .

فإن كان المكبَّر مضموم الأول ، مفتوح الثاني كـ : صُرَد ، فيقدَّران في مصغَّره كـ : صُرَيْد ، فالضَّمة والفتحة في المصغَّر غيرهما في المكبَّر كما في فُلْك مفردًا وجمعًا . جزم به ابن إياز .

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦٠ .

(٣) نقله الصبان في حاشيته ٤/١٥٦ ، وانظر المقتضب ٢/٢٣٦ .

(٤) في « ب » : (أحيمر) .

ويؤخذ عنه[١] أنه لو كان المكبَّر على هيئة المصغَّر كـ : مُبَيْطِر ، فإنه يُصغَّر بتقدير الحركات كـ : فُلْك[٢] . وبه صرح السهيلي في الروض فقال : تُحذف الياء الزائدة كما تُحذف ألف مفاعل ، ثم تلحق ياء التَّصغير فيبقى اللَّفظ بحاله ويختلف التَّقدير . ثم أورد على نفسه سؤالاً وأجاب عنه فقال : فإن قيل : هلاَّ قلتم لا يُصغَّر ، إذ لا يعقل مصغَّر على لفظ مكبَّر ، وإلا فما الفرق ؟ فالجواب : بأن الفرق قد يظهر في الجمع ، فإنك تجمع مُبَيْطَرًا المكبَّر على : مَبَاطِر ، بحذف الياء . وأما المصغَّر فلا يجوز فيه إلا مُبَيْطَرُون ، وذلك لأنه لو كسر حذفت ياؤه ، لأنه خماسي ثالثه زائد ، فيزول علم التَّصغير انتهى . وهذا [٢٥٠/أ] ما تقدم الوعد به .

والحاصل أنه لابد من ضم الأول ، وفتح الثاني ، لفظًا أو تقديرًا ، وزيادة ياء ثالثه . (**ومن ثَمَّ**) ، أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة ، (**لَم يكن نحو: زُمَّيْل**) بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحته (**ولُغَّيْزَى**) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (**تصغيرًا ، لأن**) الحرف (**الثانِي**) منهما ؛ وهو الميم في الأول ، والغين في الثاني ؛ (**غير مفتوح**) ، بل ساكن مدغم فيما بعده . (**و**) لأن (**الياء غير ثالثة**) ، بل رابعة ، لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر . والزُّمَّيْل : الجبان الضَّعيف . واللُّغَّيْزَى : من ألغز في كلامه إذا عَمِيَ مراده . والاسم : اللُّغْز .

(**وإن كان**) المصغَّر (**متجاوزًا الثلاثة ، احتيجَ إلى عمل رابع وهو كسر ياء التَّصغير ، ثم**) يُنظر (**إن لَم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف ليِّن**) ، ألف أو ياء أو واو (**قبل الآخر**) في المكبَّر ، (**فهي بنية**[٣] **فُعَيْعِل ، كقولك في**) تصغير (**جعفر : جُعَيْفِر** .

وإن كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (**حرف ليِّن قبل الآخر**) في المكبَّر ، (**فهي بنية فُعَيْعِيْل**[٤] ، **لأن**) ذلك في الحرف (**اللين الموجود قبل آخر المكبَّر إن كان ياء سلمت في التَّصغير لِمناسبتها للكسرة**) قبلها (كـ : **قِنْدِيل وقُنَيْدِيْل ، وإن كان**) حرف اللين (**واوًا أو ألفًا ، قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كـ : عصفور وعُصَيْفِيْر**) بقلب الواو ياء ، (**ومصباح ومُصَيْبِيْح**) ، بقلب الألف ياء ، [٢٥٠ / ب] وإلى ذلك أشار

(١) في « ب » ، « ط » : (منه) .
(٢) سقط من « ب » .
(٣) في « ب » : (بِمَنْزلة) .
(٤) في « ب » : (فعيعل) .

الناظم بقوله :

٨٣٣ــ فُعَيْــلاً اجْعَــلِ الثُّلاثِــيَّ إذَا ....

البيتين[1] .

(ويُتوصل) في التَّصغير (في هذا الباب) المعقود له (إلى مثالَي : فُعَيْعِل[2] وفُعَيْعِيْل) مِمَّا زاد على أربعة أحرف (بمَا يُتوصَّل به) في التَّكسير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (إلى مثالَي : فَعَالِل وفَعَالِيْل) . وللحاذف هنا من وجوب وتَخيير[3] ما له في التَّكسير .

فتقول في تصغير : سَفَرْجَل مِمَّا يجب فيه حذف خامسه .

(وفَرَزْدَق) مِمَّا فيه تَخيير بين حذف رابعه وخامسه .

(ومُسْتَخْرَج) ، مِمَّا يُحذف منه زيادتان وهما السين والتَّاء ، ويتعيَّن فيه إبقاء الفاضل وهو الميم .

(وأَلَنْدَد ويَلَنْدَد) مِمَّا يُحذف منه زيادة فقط وهي النُّون ، ويتعيَّن إبقاء الفاضل وهو الهمزة والياء .

(وحَيْزَبُون) مِمَّا تُحذف منه الياء وتبقى الواو .

(وسُفَيْرِج) بحذف خامسه وهو اللام ، ومنهم من لا يحذفها . قال الأخفش : سمعت من يقول : سُفَيْرِجِل ، بكسر الجيم[4] .

(وفُرَيْزِد) بحذف خامسه وهو القاف .

(أو فُرَيْزِق) [٣١٩] بحذف رابعه وهو الدال .

(ومُخَيْرِج) بحذف الشين والتَّاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما .

(وأُلَيْد ويُلَيْد) بحذف النُّون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما .

(وحُزَيْبِيْن) بحذف الياء وقلب الواو ياء .

---

(١) البيتان هما :

.... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ في قَذَى

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

(٢) في « أ » : (فعيل) .

(٣) في « ب » : (تأخير) .

(٤) انظر شرح المفصل ١١٧/٥ .

وتقول في تصغير : سَرَنْدَى وعَلَنْدَى مِمَّا تكافأت فيه الزيادتان ، وتَخيَّر الحلاف[1] في أحدهما : سُرَيْنِد وعُلَيْنِد ، بحذف الألف وإبقاء النُّون ، أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ بحذف النُّون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ، ولَم يصحَّح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر ، وألف الإلحاق [٢٥١/أ] لا تبقى في التَّصغير كما سيأتي ، ثم أعلَّت كياء قاضٍ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٣٥ــ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيْرِ صِلْ

(**ويجوز لك في بابي : التَّكسر والتَّصغير**[2] **أن تعوض مِمَّا حذفته ياء ساكنة قبل الأخير**[3] **إن لَم تكن موجودة**) ، لأن ذلك لا يخل ببنائهما ، بخلاف بقاء الزائد[4] فإنه يخل به . (**فتقول**) في تصغير سفرجل وتكسيره : (**سُفَيْرِيْج سَفَارِيْج ، بالتعويض**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٣٦ ــ وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ

(**وتقول في تكسير : احْرِنْجَام**) مصدر إِحْرَنْجَم (**وتصغيره : حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم ، ولا يمكن التعويض**) عن المحذوف (**لاشتغال مَحلِّه بالياء المنقلبة عن الألف**) الكائنة قبل الميم .

(**وما جاء في البابين**) ، التَّكسير والتَّصغير ، (**مُخالفًا لِمَا شرحناه فيهما ، فخارج عن القياس**) الْمُطَّرد .

(**مثاله في**) جمع (**التَّكسير جمعهم**) أي العرب (**مكانًا على أَمْكُنٍ**) ، وفيه شذوذان :

أحدهما : أنه مذكَّر ، وحقُّ مثله أن يأتي على مثال أفْعِلَة .

والثاني : أنه شُبِّه فيه الألف بالزائد فحُذف ، والزائد بالأصلي فثبت فقالوا : أمْكُن .

والقياس في بناء مكان على أفْعُل أن يقال : أكْوُن ، بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة . قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب[5] .

(١) في « ب » : (الحاذق) .

(٢) في « ب » : (التصحيح) .

(٣) في « ط » : (الآخر) .

(٤) في « ب » : (الزوائد) .

(٥) أشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥/٢٩٦ إلى نسختين مخطوطتين ، وانظر مقدمة تحقيق شرح ابن الناظم .

(و) جمعهم : (**رهطًا وكُراعًا**) ، بضم الكاف ، (**على أرَاهِط وأكَـارِع**) ، والقياس فيهما : كُرُع وأكْرِعة ، ورُهُوط وأرْهَاط .

(و) جَمعهم : (**باطلاً وحديثًا على : أباطيل وأحاديث**) ، والقياس فيهما : بواطِل ، وأُحْدِثَة ، وحُدُث . وما ذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس ، هو مذهب [٢٥١/ب] لبعض النحويين .

ومذهب سيبويه[١] أنها جموع لواحد مهمل استُغْنِيَ بها عن جمع المستعمل . وزعم ابن جنّي[٢] أن اللّفظ تغيَّر إلى هيئة أخرى ، ثم جُمع ، فكان أمْكُن جمع مِكْن ، كـ : فِلْس ، وكان أرَاهِط جمع أرْهَط ، وكان أباطيل جمع إبطِيل أو أُبْطُول ، وكان أحاديث جمع أُحْدُوثَة .

وقال ابن خروف : إن أُحْدُوثَة إنَّمَا يستعمل في المصائب والدَّواهي ، لا في معنى الحديث الذي يُتحدث به .

واختار ابن الحاجب أنها جُموع على غير المفرد كـ : نِسَاء جمع امرأة . (**ومثاله في التَّصغير تصغيرهم**) أي العرب (**مَغْرِبًا وعِشَاءً على : مُغَيْرِبَان وعُشَيَّان**) ، بزيادة ألف ونون ، وقياسهما : مُغَيْرِبٌ وعُشَيٌّ ، بإسقاط الألف والنُّون .

(**وتصغيرهم إنسانًا وليلة**) على : (**أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة**[٣]) بزيادة الياء فيهما ، وقياسهما [أُنَيْسَان][٤] ولُيَيْلَة ، بإسقاط الياء فيهما[٥] .

وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنسانًا أصله : إنسيَان[٦] من النِّسيان[٧] ، فلا يكون تصغيره على أُنَيْسِيَان شاذًّا .

(و) تصغيرهم (**رجلاً على رُوَيْجِل**) بزيادة الواو ، وقياسه : رُجَيْل ، (**وصِبْيَة ، وغِلْمَة**) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، جمع صبي وغلام . (**وبَنُون**) جمع ابن (**على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون**) بزيادة الهمزة في أولها ، وقياسها : صُبَيَّة ، وغُلَيْمَة ، وبُنَيُّون .

(١) الكتاب ٦١٦/٣ .

(٢) انظر قول ابن جني في شرح الأشموني ١٥٩/٤ المطبوع مع حاشية الصبان .

(٣) في « أ » : (ليلية) ، وفي « ب » : (لييلة) .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « أ » : (عنهما) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (أنيسان) .

(٧) انظر الإنصاف ٨٠٩/٢ ، المسألة رقم ١١٧ .

(و) تصغيرهم (**عَشِيَّة على عُشَيْشِيَة**) ، بزيادة شين ثانية[1]، وقياسها : عَشِيَّة . وقيل : هذه الألفاظ مِمَّا استُغنِيَ فيها بتصغير مُهمل عن تصغير مُستعمل . فمُغَيْرِبَان وعُشَيَّان كأنهما تصغيرا : مَغْرِبَان وعَشِيَّان ، وأُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة كأنهما تصغيرا : أُنْسِيَان ولَيْلاة ، ورُوَيْجِل كأنه تصغير رَاجِل ، وأُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة كأنهما تصغيرا [٢٥٢/أ] أصْبِيَة وأغْلِمَة ، وأُبَيْنُون كأنه تصغير ابْنُون . واختاره في التسهيل[2] . وقال في النظم :

٨٣٧ــ وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ في البَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

---

(١) سقط من « ب » ، « ط » .

(٢) التسهيل ص ٢٨٧ .

(فصـــــــــــــل)

(واعلم أنه يُستثنَى من قولنا : بكسر ما بعد ياء التَّصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل :

إحداها : [٣٢٠] ما قبل علامة التَّأنيث ، وهي نوعان : تـاء كـ : شجرة ، وألف كـ : حُبْلى) .

المسألة (**الثانية : ما قبل الْمَدَّة الزائدة قبل ألف التأنيث كـ : حَمْراء**) .

المسألة (**الثالثة : ما قبل ألف أفْعَال كـ : أجْمَال وأفْرَاس**) .

المسألة (**الرابعة : ما قبل ألف**[١] **فَعْلان الذي لا**[٢] **يجمع على فَعَالِيْن**) صفة كان أو اسْمًا ، مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها (**نحو : سَكْران**) ، وعِمْران ، (**وعُثْمان**) .

(فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التَّصغير مفتوحًا ، أي باقيًا على ما كان عليه من الفتح قبل التَّصغير) .

أما فتح ما قبل تاء التَّأنيث فللخفَّة . وأما فتح ألفي التَّأنيث فلبقائهما على حالهما . وأما فتح ما قبل ألف أفْعَال . فللمحافظة على الجمع . وأما فتح ما قبل الألف والنُّون فملشابهتهما بألفي التأنيث .

(**تقول : شُجَيْرَة ، وحُبَيْلَى ، وحُمَيْرَاء ، وأُجَيْمَال ، وأُفَيْرَاس ، وسُكَيْرَان**) ، وعُمَيْرَان ، (**وعُثَيْمَان**) ، لأنهم لَم يجمعوها على فَعَالِيْن .

(**وتقول في**) تصغير : (**سِرْحَان**) بكسر السين ؛ وهو الذئب . (**وسُلْطَان**) مِمَّا هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنَّث على وزن فَعْلَى : (**سُرَيْحِيْن وسُلَيْطِيْن**) ، بقلب الألف فيهما ياء ، (**لأنهم جمعوهما**[٣] **على**) فَعَالِيْن فقالوا : (**سَرَاحِيْن وسَلاطِيْن**) ، والتَّكسير والتَّصغير أخوان .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) سقط من « ب » قوله : (الذي لا) .

(٣) في « ب » : (جمعوها) .

وإِنَّمَا لَم يقولوا : سَكَارين ، وعَمَارين ، وعَثَامين ، لأن الألف والنُّون فيها شابها ألفي التَّأنيث بدليل [٢٥٢/بَ] منع الصرف . فكما لا[1] تتغيَّر ألفا التَّأنيث لَم يتغيَّر ما أشبههما . ولَمَّا لَم تكن الألف والنُّون في سَرْحَان وسُلْطَان كذلك ، حصل التَّغيير .

وعُلِم من تقييد الألف بالتَّأنيث أنها لو كانت للإلحاق : كـ أرْطَى وعِلْبَاء ، أنه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما : أُرَيْط ، عُلَيْبِيٌّ ، فرقًا بين الإلحاق والتَّأنيث .

والدليل على أنَّ ألفهما للإلحاق لا للتَّأنيث تنوينهما . فأَرْطَى ملحق بجَعْفَر ، وعِلْبَاء ملحق بقِرْطَاس . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٣٨ـ لِتِلْو يَا التَّصْغِيرِ ....

البيتين[2] .

---

(١) في « ط » : (لا) .

(٢) البيتان هما :

. . . . مِنْ قَبْلِ علَمْ ... تَأنيثٍ اوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أفْعَالٍ سَبَقْ ... أوْ مَدُّ سَكْرَان ومَا بِهِ التَحَقْ

(فصـــــــــــــل)

(ويُستثنَى أيضًا من قولنا : يُتوصَّل إلى مثالَي : فُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل بما يتوصَّل له من الحذف إلى مثالَي : مَفَاعِل ومَفَاعِيْل . ثماني[1] مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونِها مَختومة بشيء قُدِّر انفصاله عن البنيَة ، وقُدِّر التَّصغير واردًا على ما قبل ذلك الشَّيء) . وكان ذلك الشَّيء غير موجود في المكبَّر . (وذلك) المقدَّر انفصاله (ما وقع بعد أربعة أحرف) ، سواء أكانت كلها أصولاً أم لا ، (من ألف تأنيث[2]) بيان لـ « ما » (مَمْدودة) نعت ألف (كـ : قُرْفُصَاء) ، لنوع من القعود ، وسيأتي حكم المقصورة ، (أو تائه[3]) أي التَّأنيث (كـ : حنظلة) واحدة الحنظل ، (أو علامة نسب كـ : عبقريّ) ، نسبة إلى عبقر ، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن ، فينسبون إليه كل شيء عجيب . (أو ألف ونون زائدتين كـ : زَعْفَرَان وجُلْجُلان) بجيمين ، (أو علامة تثنية) ، وهي الألف و [النُّون أو][4] الياء والنُّون (كـ : مُسْلِمَيْن) بفتح الميم . [٢٥٣/أ] (أو علامة جمع تصحيح للمذكَّر) ، وهي الواو و(النُّون ، أو) الياء والنُّون (كـ : جَعْفَرِيْن) بكسر الرَّاء . (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنَّث) ، وهي الألف والتَّاء (كـ : مُسْلِمَات ، وكذلك عجز المضاف كـ : امرئ القيس . وعجز المركَّب) المزجيّ (كـ : بَعْلَبَكّ .

فهذه) المذكورات (كلها ثابتة في التَّصغير ، لتقديرها منفصلة) عمَّا قبلها ، (وتقدير التَّصغير واقعًا على ما قبلها) .

فتقول : قُرَيْفُصَاء ، وحُنَيْظِلَة ، وعُبَيْقري ، وزُعَيْفَرَان ، وجُلَيْجلان ، ومُسَيْلِمِيْن ، وجُعَيْفِرِيْن ، ومُسَيْلِمَات ، وأُمَيْرِئَ القيس ، وبُعَيْلَبَكّ . وإنَّما لَم تحذف ألف التَّأنيث الممدودة وما ذُكر بعدها ، لأنها أشبهت كلمة أخرى . فلو حُذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردًا عنها .

---

(١) في « ب » : (ثمان) .

(٢) في « ب » : (تأنيثه) .

(٣) في « ب » : (تاء) .

(٤) إضافة من « ط » .

(**وأما في**) جمع (**التَّكسير فإنَّك تحذف**) كل واحد منها فيما أمكن تكسيره ، إذ لا لبس إلا المضاف فإنَّ تكسيره كتصغيره ؛ كما[1] سيأتي .

(**فتقول : قَرَافِص**) بحذف الألف ، (**وحَنَاظِل**) بحذف التَّاء ، (**وعَبَاقِر**) بحذف ياء النَّسب ، (**وزَعَافِر ، وجَلاجِل**) بحذف الألف والنُّون منهما .

(**ولو ساغ تكسير البواقي**) ، وهي التَّثنية ، والجمعان المصحَّحان ، والْمضاف ، وصدر المركَّب ، (**لوجب الْحذف . إلا أن الْمضاف يكسَّر بلا حذف ، [٣٢١] كما في التَّصغير .**

فتقول) في تكسيره : (**أماريء القيس ، كما تقول**) في تصغيره : (**أُمَيْرِئ**[2] **القيس**) بلا فرق[3] ، (**لأنَّهما كلمتان كل منها ذات إعراب يَخصُّها ، فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه**) في النظم . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ حَيْثُ مَدا ....

الأبيات الأربعة[4] .

---

(١) في « أ » : (فيما) .

(٢) في « أ » : (امروء) .

(٣) في « ب » : (حرف) .

(٤) الأبيات هي :

.... وتَاؤهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذا المزيدُ آخِرًا للنَّسَبِ وعَجُزُ المضَافِ والْمُرَكَّبِ

وهكذا زِيَادَتَا فَعْلانَا مِنْ بعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ علَى تثنِيَةٍ أوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا

(فصـــــــــــل)

(**ويثبت**) في التَّصغير (**ألف التَّأنيث المقصورة [٢٥٣/ب] إن كانت رابعة**) لخفّة الاسم (كـ : **حُبْلَى**) فتقول : حُبَيْلَى ، (**وتحذف إن كانت سادسة**) للاستثقال (كـ : **لُغَّيْزَى**) ، فتقول : لُغَيْغِزَة[1] بحذف الألف وجوبًا وتعويض الهاء جوازًا . (**أو سابعة** كـ : **بَرْدَرَايَا**) بفتح الباء الموحدة وسكون الرَّاء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فألف فياء مثناة تحتانية ، اسم موضع ، ووزنه فَعْلَعَايَا . قاله ابن القطاع . فتقول في تصغيره : بُرَيْدِيّ ، وذلك أنك لَمَّا حذفت ألف التَّأنيث بقي : بَرْدَرَاي ، فقلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها عند التَّصغير ، وأدغمت في الياء الأخيرة عند حذف ألف التَّأنيث .

وفي بعض النسخ بدل : لُغَّيْزَى قَبَعْثَرَى ، وبدل : بَرْدَرَايَا حَوْلاَيَا بحاء مهملة ومثناة تحتانية : اسم مكان . وليسا[2] بصواب .

أما قَبَعْثَرَى . فألفه ليست للتَّأنيث باتفاق صاحِبَي الصِّحاح[3] والقاموس[4] .

وأما حَوْلاَيَا[5] فإن ألفه سادسة لا سابعة . ولَم يذكره صاحِبَا الصِّحاح والقاموس .

(**وكذا**) تحذف (**الخامسة إن لَم تتقدمها**[6] **مَدَّة**) زائدة (كـ : **قَرْقَرَى**) ، بقافين وراءين مهملتين ، اسم موضع . فتقول : قُرَيْقِر لأن بقاء الألف الخامسة فصاعدًا يخرج البناء عن مثالَي ، فُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل . فإن قيل : فـ« حُبَيْلَى » فُعَيْلَى ، وليست من أبنية التَّصغير الثلاثة . قلنا : نعم ! ولكنها توافق فُعَيْعِلاً فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف . (**فإن تقدمتها مَدَّة**) زائدة ، (**حذفت أيهما شئت**) لتكافئهما وعد مزيّة إحداهما على الأخرى (كـ : **حُبَارَى**) بضم [الحاء][7] المهملة وبالموحدة والرَّاء ، (**وقَرِيْثَا**) بفتح القاف

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٢ : (لغيغيز) .
(٢) في « ط » : (وليس) .
(٣) الصحاح (قتر) .
(٤) الصحاح (قتر) .
(٥) في « ب » : (حولاي) .
(٦) في « ب » ، « ط » : (يتقدمها) .
(٧) إضافة من « ب » .

وكسر الرَّاء وبالمثناة [٢٥٤/أ] التحتانية والمثلثة .

(**تقول**) في تصغير : حُبَارَى (**حُبَيْرَى**) بحذف المدَّة الزائدة قبل الرَّاء ، (**أو حُبَيِّر**) بحذف ألف التَّأنيث وقلب المدَّة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها(١) فيه بالكسر وإدغامها في ياء التَّصغير . وأبو عمرو يعوِّض عن الف التَّأنيث هاء فيقول : حُبَيِّرَة(٢) .

(**و**) تقول في تصغير ، قَرِيثَاء (**قُرَيْثَا**) ، بحذف المدَّة وهي الياء ، (**أو قُرَيِّث**) ، بحذف ألف التَّأنيث وإدغام الياء في ياء التَّصغير . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٤ــ وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذُو القَصْرِ . . . .

البيتين(٣) .

---

(١) في « ب » : (تكريرها) .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٧/٣ .

(٣) البيتان هما :

. . . . مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بينَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ والْحُبَيِّرِ

(فصـــــــــــــل)

(**وإن كان ثانِي الْمصغَّر ليِّنًا**) ، ألفًا أو واوًا أو ياءً ، (**منقلبًا عن ليّن رددته إلى أصله**) الذي انقلب عنه ، (**فترد ثانِي نحو : قِيْمَة ، ودِيْمَة ، ومِيزَان ، وباب**) بموحدتين (**إلى الواو**) ، لأنها الأصل المنقلب عنه . والأصل : قِوْمَة من القوام ، ودِوْمَة من الدوام . ومِوْزان[1] من الوزن ، وبَوب . قلبت الواو في الثلاثة الأول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وفي الرابع ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

فإذا صغّرتها قلت : قُوَيْمَة ودُوَيْمَة ومُوَيْزِين[2] وبُوَيْب ، برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها ، وقلبت الألف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها . (**ويُردُّ ثاني نحو : مُوْقِن ، ومُوْسِر ، ونَاب**) ، بالنُّون ، وهو السن ، (**إلى الياء**) لأنها الأصل المنقلب عنه . والأصل : مُيْقِن من اليقين ، ومُيْسِر من اليسر ، ونَيَب من النَّيب ، قُلبت الياء في الأولين واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ، وفي الثالث ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

فإذا صغَّرتها : مُيَيْقِن ، ومُيَيْسِر ، ونُيَيْب ، بردّ الياء إلى أصلها . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٢٥٤/ب]

٨٤٦ــ وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ....

(**بخلاف ثانِي نحو : مُتَّعد ، فإنه غير لين**) لأنه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو ، إذ أصله : مُوْتَعِد ،أبدلت الواو تاء وأدغمت في التّاء الأخرى لاجتماع المثلين . (**فيقال**) في تصغيره : (**مُتَيْعِد ، لا مُوَيْعِد** .

خلافًا للزجاج والفارسي[3]) ، فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال .

---

(١) في « ب » : (موازن) .

(٢) في « أ » : (موزين) . انظر الكتاب ٤٥٧/٣ .

(٣) التكملة ص ١٩٧ .

والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه[١] . وعلَّلوه بأنه إذا قيل فيه : مُوَيْعِد ، أوْهَمَ أنَّ مكبَّره : مُوْعِد أو مُوْعَد أو مَوْعِد ، ومُتَيْعِد لا إيهام[٢] فيه . مع أن سيبويه لَم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة .

(وبخلاف ثانِي نَحو : آدم ، فإنه) منقلب (عن غير لين) ، لأنه منقلب عن همزة تلي همزة ، والأصل : أأدم ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة ، قُلبت الساكنة ألفًا (فتقلب) الألف (واوًا ، كالألف الزائدة من نَحو : ضَارِب ، و) ، كالألف (الْمجهولة الأصل كـ : صَاب) [٣٢٢] ، بالصاد المهملة والباء الموحدة ، اسم نبت . تقول في تصغيرها : أُوَيْدِم ، وضُوَيْرِب ، وصُوَيْب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٨ــ وَالأَلِفُ الثَّانِيْ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

وإن كان ثاني[٣] المصغَّر لينًا مبدلاً من حرف صحيح غير همزة ، أو همزة لا تلي همزة ، فإنه يرد أيضًا إلى أصله :

فترد ثاني : دينار وقيراط ، إلى النُّون وإلى الرَّاء . فتقول في تصغيرهما : دُنَيْنِيْر وقُرَيْرِيْط ، كما تقول في تكسيرهما : دنانير ، وقراريط . وأصلهما : دِنَّار ، وقِرَّاط ، والياء[٤] فيهما[٥] بدل من أول المثلين ، فلما صغَّرتهما زال سبب الإبدال .

ويرد ثاني نَحو : ذيب ، بالياء إلى الهمزة فإن أصله ذئب ، بالهمزة ، والياء فيه بدل من [٢٥٥/أ] الهمزة فإذا صغَّرته قلت : ذؤيب ، بالهمزة ، رجوع إلى الأصل ، لأن قلب الهمزة ياء إنَّمَا كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتَّصغير . والضابط أن ما أبدل لعلَّة لا تزول بالتَّصغير لَم يرد إلى أصله ، وما أبدل لعلَّة تزول بالتَّصغير يرد[٦] إلى أصله . (و) هلم جرًّا .

فإن قلت : فقد (قالوا في) تصغير (عيد : عُيَيْد) ، فصغروه على لفظه ، ولَم يردوه إلى أصله ، وقياسه : عُوَيْد ، بالواو ، لأنه من عاد يعود ، فلم يردو الياء إلى أصلها ، وهو الواو . قلت : إنَّمَا قالو ذلك (شذوذًا كراهية لالتباسه بتصغير عود) ، كما قالوا في تكسيره : أعياد ، فرقًا بينه وبين جمع عود . والتَّكسير والتَّصغير من وَادٍ واحد .

(١) الكتاب ٤٦٥/٣ .
(٢) في « ب » : (إبهام) .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) في « ط » : (التاء) ، وفي « ب » : (الهاء) .
(٥) في « ب » : (فيها) .
(٦) في « ب » : (فيرد) .

(**وهذا الْحكم**) الذي ذكرناه في التَّصغير ، (**ثابت في التَّكسير الذي يتغيَّر فيه الأول** كـ **موازين ، وأبواب ، وأنياب ، وأعياد**[1] . **بخلاف**) ما لا يتغير فيه الأول (**من نحو : قِيَم ودِيَم**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٧ــ وَشَــذَّ في عِيْــدٍ عُيَيْـــدٌ وَحُتِـــمْ   لِلْجَمْــعِ مِــنْ ذَا مَــا لِتَصْغِـيْرٍ عُلِــمْ

(١) في « ط » : (أعواد) .

(فصـــــــــــل)

(وإذا صغر ما حذف أحــد أصولــه) ، فـاء أو عـين أو لام أو اثنـان منـها ، (وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) ، بالمحذوف الفاء (نحــو : كُلْ ، وخُذْ) ، وعِدْ[١] أعلامًا .

(و) المحذوف العين نحو : (مُذْ) ، وقُلْ ، وبِـعْ ، (أعلامًا ، وسَــهٍ) ، وهـو : الدبر .

(و) المحذوف اللام نحو : (يَدٍ) ، ودَمٍ ، (وحِرٍ) ، بكسر الحاء المهملة ، وهــو : الفَرْج .

والمحذوف الفاء واللام نحو : قِهْ ، ولِهْ ، وشِهْ ، أعلامًا .

والمحذوف العين واللام نحو : رَهٍ ، علمًا .

(تقول) في تصغيرها : (أُكَيْل ، وأُخَيْذ) ، ووُعَيْد ، (برد الفاء ، ومُنَيْــذ) ، وقُوَيْل ، وبُيَيْع[٢] ، (وسُتَيْهَة[٣] ، برد العين ، ويُدَيَّة) ودُمَيّ ، [٢٥٥/ب] (وحُرَيْح ، بـــرد اللام) . ووُقَيٌّ ، ووُلَيّ ، ووُشَيّ[٤] ، برد الفاء والـلام ، ورُأيّ[٥] ، بـرد العـين والـلام . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٩ـــ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ ....

إلى آخره .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (بويع) .

(٣) في « أ » : (ستيه) .

(٤) في « ب » : (وليي وسيي) .

(٥) في « ط » : (ورؤى) .

وإنَّمَا وجب رد المحذوف ليتمكَّن من بناء فُعَيْل ، ولأنه لو لَم يُردّ لوقعت ياء التَّصغير طرفًا ، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب وهي لا تكون إلا ساكنة . وإذا سُمِّي بما وضع ثنائيًّا على حرفين . فإن كان ثانيه صحيحًا نحو : هل ، وبل ، لَم يزد عليه شيء حتى يُصغَّر[١] ، فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء وهو الأَوْلَى ، فيقال في تصغير : هل ، هُلَيْل ، بالتضعيف ، أو هُلَيٌّ ، بزيادة ياء . وقيل : إن شئت ألحقته بما لامه ياء ، فقلت في : هل ، هُلَيّ ، وبما لامه واو ، فقلت : هُلَيو ، ثم أعللته إعلال سيِّد ، وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الأوَّل . وقد جزم به الأُبَّدي ، واقتضاه كلام التسهيل[٢] . وحجته أن ما حذفت لامه واوًا ، أكثر مِمَّا حذفت لامه ياءً . قاله الموضح في الحواشي .

(**وإن كان**) ثانيه (**معتلاً وجب التَّضعيف قبل التَّصغير**) لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لِيْن متحرك ، وهذا لا نظير له . بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحًا فإن نظيره من الأسماء المعربة : يد ، ودم ، (**فيقال في : لو ، وكي ، وما**) الحرفية ، (**أعلامًا : لوّ ، وكيّ ؛ بالتشديد**) فيهما ؛ وذلك لأنك زدت على واو « لو » واوًا ، وعلى ياء « كي » ياءً ، ثم أدغمت أحد المثلين في الآخر .

(**وماء ، بالْمد ، وذلك لأنَّك زدت على الألف ألفًا ، فالتقى ألفان ، فأُبدلت الثَّانية همزة**) لأجل اجتماعها مع الألف الأولى والتقائهما ساكنين ، على حدِّ الإبدال في حمراء .

وقيل : زيدت[٣] الْهمزة من أول الأمر [٢٥٦/أ] (**فإذا صُغِّرن**) بعد التَّضعيف (**أُعطين حكم : دَوّ ، وحَيّ**) ، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما . والدَّوُّ : البادية . والْحَيُّ : القبيلة . (**وماء**) بالمد ؛ وهو الذي يشرب . (**فتقول**) في تصغير لوّ ؛ بالتشديد ؛ (**لُوَيّ . كما تقول**) في تصغير : دَوّ ، (**دُوَيّ ، وأصلهما**) قبل الإدغام : (**لُوَيْوٌ ، ودُوَيْوٌ[٤]**) ، اجتمع فيها الواو والياء ، والسَّابق منهما ساكن ، قُلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء .

(**وتقول**) فِي تصغير : كيّ [٣٢٣] بالتشديد ؛ (**كُيَيٌّ بثلاث ياءات**) ، أولاها أصلية ، وثانيها ياء التَّصغير ، وثالثها : المزيدة للتضعيف .

---

(١) سقط من « ب » : (حتى يصغر) .

(٢) التسهيل ص ٢٨٥ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (ديو) .

[1](**كما تقول**) في تصغيـر حيّ (**حُيَيٌّ**) ، بثـلاث يـاءات ، أولاهـا وأخراهـا : أصليتان ، ووسطاها : ياء التَّصغير[1] .

(**وتقول**) في تصغير ماء ؛ بالمد ؛ (**مُـــوَيٌّ**) [بالتشـديد][2] ، بقلـب الألـف [الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التَّصغير وإدغامها فيها ، ولَم تهمز لزوال علّـة إبدالهـا همزة بقلب الألف][2] الأولى واوًا لكونها بعد التَّضعيف صارت مجهولة الأصل .

(**كما تقول في تصغير الماء المشروب : مُوَيْـــه**) ، بقلـب الألـف واوًا ردًّا إلى أصلها .

(**إلا أن هذا**) الماء[3] المشروب (**لامه هاء فرُدَّ[4] إليها**) ، وأصله : مَوَهٌ ، بدليـل جمعه على أمواه ، فقلبت الواو ألفًا على القياس ، وأبدلت الهاء همزة على غير القياس .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (ترد) .

(فصـــــــــــــــل)

(**وتصغير التَّرخيم**) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردًا معطى ما يليق به من فُعَيْل إذا كان ثلاثي الأصول ، أو فُعَيْعِل إن كان رباعي الأصول . سُمِّي بذلك لِمَا فيه من الحذف المفضي إلى الضعف . يقال : صوت رخيم إذا لَم يكن قويًا .

وطريقه : (**أن تعمد**) أنت (**إلى**) الاسم (**ذي الزيادة الصالحة** [٢٥٦/ب] **للبقاء**) في تصغير غير التَّرخيم لعدم إخلالها بالزِّنة ، (**فتحذفها ثم توقع التَّصغير على أصوله** .

ومن ثَمَّ) ، أي من أجل أنه مختص بالمزيد ، (**لا يتأتى**) تصغير التَّرخيم (**في نحو : جَعْفَر**) من الرباعي الأصول ، (**وسَفَرْجَل**) من الخماسي الأصول ، (**لتجردهما**) من الزوائد .

(**ولا**) يتأتى أيضًا (**في نحو : مُتَدَحْرِج ، ومُحْرَنْجِم ، لامتناع بقاء الزيادة فيهما**) في تصغير غير التَّرخيم (**لإخلالها بالزّنة**) ، فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لأن حذف زوائدهما واجب في تصغير[1] غير التَّرخيم . ومقتضى إطلاقه أنه لا يختص تصغير التّرخيم بالأعلام ، خلافًا للفراء وثعلب ، فإنهما قالا[2] : لا يصغَّر فاطمة ، ومالك ، وأسود ، أعلامًا على فَعِيْل ، ولا يُفْعَل ذلك فيهنّ صفات .

(**ولَم يكن له إلا صيغتان**) فقط (**وهُما : فُعَيْل ، كـ : حُمَيْد ، في**) تصغير : (**أحمد ، وحامد ، ومحمود ، وحمدون ، وحمدان**) ، وحَمَّاد . ولَم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن .

وزاوئدها لا يخل بقاؤها في تصغير غير التّرخيم بدليل صحة قولك : أُحَيْمِد ، وحُوَيْمِد ، ومُحَيْمِد ، وحُمَيْدُون ، وحُمَيْدَان ، وحُمَيْمِيْد .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ١/١٩٠ – ١٩١ ، والتسهيل ص ٢٨٩ .

(**وفُعَيْعِل** كـ : **قُرَيْطِس**) ، تصغير : قِرْطَاس . وأما قُرَيْطِب تصغير : قِرْطَبُـوس ، فهو مِمَّا حُذف فيه مع زائدِه خامسُه ، فليس تصغيـر ترخيم . (**لا فُعَيْعِيْل لأنه ذو زيادة**) ، وهي الياء .

وقد يخلف[1] لِهذا التَّصغير أصل يشبه الزائد نحو[2] : بُرَيْه ، وسُمَيْع ، مصغَّـري : إبراهيم ، وإسماعيل ، فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانـا أصليـين بـلا خـلاف . وإنَّمَـا اختلفوا في الهمزة :

فقال سيبويه[3] [٢٥٧/أ] زائدة بدليل سقوطها .

وردَّه المبرد بحذف اللام والميم مع أصالتهما ، وبأن همزتهما كهمزة إسطبل .

وانبنى على الخلاف في الهمزة ، اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم .

فيقول سيبويه[4] : بُرَيْهِيْم وسُمَيْعِيْل . ويقول المبرد : أُبَيْرِه وأُسَيْمِع . وإنَّمَا حـذف الميم واللام كما يحذف الخامس[5] .

والأول هو المسموع . حكى أبو زيد : بُرَيْهِيْم . وسيبويه يقول بحذف الهمزة لأنـها زائدة . والمبرد يقول بحذف الأخير [لخسّة الأخير][6] لأنه يشبه الزائد . قالـه [الموضـح][7] في الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٠ ــ وَمَـنْ بِـتَرْخِيمٍ يُصَغِّـرُ اكْتَفَـى بِـالأَصْلِ..................

---

(١) في « ب » ، « ط » : (يحذف) .

(٢) الكتاب ٤٧٢/٣ .

(٣) الكتاب ٢٣٥/٤ ، ٣٠٧ .

(٤) الكتاب ٤٤٦/٣ .

(٥) انظر الارتشاف ١٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٠/٤ .

(٦) إضافة من « ط » .

(٧) إضافة من « ب » .

(فصـــــــــــــــل)

(**وتلحق تاء التَّأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنَّث عار**[1] **منها**) لفظًا ، (**ثلاثي في الأصل وفي الحال**) الراهنة لئلا يجتمع فرعيَّتان : التَّصغير والتَّقدير . (**نحــو : دار**) ، مِمَّا عينه واو ، (**وسِنّ**) ، من المضاعف ، (**وعَيْن**) مِمَّا عينــه يـاء ، (**وأُذُن**) ، مِمَّـا فـاؤه همزة . فيقال في تصغيرها : دُوَيْرَة ، وسُنَيْنَة ، وعُيَيْنَـة ، وأُذَيْنَـة ، وهـذا الحكـم مستمرّ بعـد التسمية ، فمن ذلك : عروة بن أذينة ، وعيينة[1] بن حصن .

(**أو**) ثلاثي في (**الأصل دون الحال نحو : يَدٍ**) ويُدَيَّة ، (**وكذا إن عرضـت ثلاثيَّته بسبب التَّصغير كـ : سَمَاء**) بالمدّ (**مطلقًا**) ؛ سواء صغَّرته تصغير الـترخيم أم لا . فتقول في تصغيره : سُمَيَّة والأصل : سُمَيِيٌّ ، بثلاث ياءات أولاها : ياء التَّصغير ، وثانيـها : بدل المدَّة ، وثالثها : بدل لام الكلمة ، فحذفتَ إحدى الياءين على القيـاس المقـرَّر في هـذا الباب ، فبقي الاسم ثلاثيًّا ، فلما عرضت ثلاثيَّته بسبب التَّصغير [٢٥٧/ب] لحقته التَّاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ، ولو سَمَّيْتَ بسماء مذكَّرًا ، لقلت في تصغيره : سُمَيّ ، بغير تـاء ، لتذكير مسمَّاه . [٣٢٤] (**وحَمْراء وحُبْلَى**) ، حال كونهما (**مصغَّرين تصغير الـترخيم**) . فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم : حُمَيْرَة ، وحُبَيْلَة ، بالتَّاء ، عوضًا عن ألف التَّـأنيث . وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم : حُمَيْرَى وحُبَيْلَى ، ولا تأتي بالتَّاء إذ لا يجمع بين علامَتَي تأنيثٍ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥١ ــ وَاخْتِمْ بتَا التَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِـنْ مُؤَنَّـثٍ عَـارٍ ثُلاَثِـيٍّ . . . .

(**بخلاف**) نَحو : (**شجر وبقر**) ، من أسْماء الأجناس ، (**فلا تلحقهما التـاء فيمن أنَّثهما**) ، فلا يقال في تصغيرهما : شُجَيْرَة وبُقَيْرَة ، (**لئلا يلتبسا بالْمفرد**) ، فأما من ذكَّرهما فلا إشكال .

(**وبخلاف نحو : خَمْس وسِـــتّ**) ، مـن أسمـاء العـدد المؤنَّـث ، فـلا يقـال في تصغيرهما : خُمَيْسَة ، وسُدَيْسَة ، (**لئلا يلتبسا بالعدد المذكَّر**) المصغَّر .

---

(١) سقط من « ب » .

(وبخلاف نحو : زينب وسعاد) ، فلا يقال في تصغيرهما : زُيَيْنَة وسُعَيْدَة ، (لتجاوزهما للثلاثة) ، فإن الحرف الرابع قائم مقام التَّاء ، فلا يجمع بينهما لِمَا في ذلك من الاستثقال . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٢ ــ مَا لَمْ يَكُنْ بالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ....

(وشذَّ ترك التَّاء في تصغير حَرْب) ، بفتح الحاء المهملة ، وسكون الرَّاء المهملة بالموحَّدة ، (وعَرَب) ، بفتح العين والرَّاء المهملتين ، (ودِرْع) بكسر الدال ، (ونَعْل) ، بفتح النُّون ، (ونحوهن) كـ : ذَوْدٍ ، وقَوْسٍ ، وعِرْسٍ ، ونَابٍ (مع ثلاثيَّتهنّ) وتأنيثهنّ (وعدم اللبس) .

وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظًا ، وهي : اسم الجنس : كـ : شَجَر ، واسم الجمع كـ : غَنَم ، واسم العدد كـ : خَمْسٍ ، ونَابٍ للناقة [٢٥٨/أ] المسنَّة ، وحَرْبٍ ، وقَوْسٍ ، ودِرْعٍ ، وفَرَسٍ ، وعِرْسٍ ؛ بكسر العين ؛ وعُرْسٍ ؛ بضمِّها ؛ وذَوْدٍ ، وضُحَى ، وطَسْتٍ ، وطَسٍّ ، وشوْلٍ ، وقدر ، ونَصَفٍ ؛ بفتحتين ؛ وحَرْفٍ ، وضَرْبٍ[1] ، ونَعْلٍ ، وسُمِعَ في بعضها التَّأنيث . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٣ ــ وَشَذَّ تَرْكُ دُوْنَ لَبْسٍ ... .

(و) شذَّ (اجتلابها) ، أي التَّاء (في تصغير : وراء ، وأمام ، وقدَّام ، مع زيادتهن على الثلاثة) . فقالوا : وُرَيِّئَة ، بضم الواو ، وفتح الرَّاء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشدَّدة ، فهمزة مفتوحة فالياء الأولى ياء التَّصغير ، والثانية المبدلة من المدَّة التي قبل الهمزة ، وأُمَيِّمَة ، بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشدّدة مكسورة فميم مفتوحة . فالياء الأولى ياء التَّصغير ، والثانية بدل من ألف أمام .

[2]وقُدَيْدِيْمَة ، بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثنَّاة تحتانية وميم مفتوحة . الياء الأولى ياء التَّصغير ، والثانية بدل من ألف قدَّام[2] .

ووجه إلحاق [3]التَّاء بها أن جميع الظروف غير هذه مذكَّرة ، فلو لَم يُظهروا التَّاء[3] فيها لظنَّ أنها مذكَّرة ، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ، ولا بوصفها ، ولا بإعادة الضمير عليها ، بل بالتَّصغير فقط . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٣ ــ .... وَنَدَرْ إلْحَاقُ تَا فِيْمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

(١) في « أ » ، « ب » : (عرب) .
(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٣) في « أ » : (الياء) .

(فصـــــــــــــــل)

التَّصغير من جملة التصاريف[1] في الاسم فيُصغَّر المتمكِّن ؛ كما مرّ ؛ (**ولا يُصغَّر من غير المتمكِّن إلاَّ أربعة**) :

أحدها : (**أَفْعَلُ**) ، بفتح العين ، (**في التعجُّب**) .

(و) الثاني : (**الْمركَّب الْمزْجِــي**) ، علَمًا كان أو عددًا ، فالعلم **[٣٢٥]** (كـ : **بَعْلَبَكّ** ، **وسِيْبَوَيْه** ، **في لغة من بناهما**) على الفتح في بعلبك ، وعلى الكسر في سيبويه . (**فأما [٢٥٨/ب] من أعربهمـــا**) إعراب ما لا ينصرف (**فـــلا إشـــكال**) في تصغيرهما لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن والعدد نحو : خمسةَ عشرَ . فأفعل في التعجب والمركَّب المزْجي (**تصغيرهما تصغير المتمكِّن**) ، في ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التَّصغير ثالثة ، (**نحو : ما أُحَيْسنَه ، وبُعَيْلِبَكّ ، وسُيَيْبَوَيْه**[2]) ، وخُمَيْسَةَ عَشَرَ . أما أفعَل في التعجّب ، فقال الخليل[3] في قولهم : ما أمَيْلِحَ زيدًا ، إنَّمَا يعنون الشَّيء الذي يتَّصف بالْمِلْح ، كأنهم قالوا : زيدٌ مَلِيْحٌ . وأما المركَّب المزْجي فلأنَّ الجزء الثاني بمنزلة تاء التَّأنيث والتنوين من حيث أنَّه نازلٌ منه منزلة ذيله وتتمَّته نزولهما بهاتيك المنزلة ، فلذلك صغَّروا الصَّدر .

(و) الثالث : (**اسم الإشارة ، وسُمِع ذلك منه في خمس كلمات وهي : ذا**) في التذكير[4] ، (**و : تا**) في التَّأنيث ، (**وذان**) في تثنية المذكَّر ، (**وتان**) في تثنية المؤنَّث ، (**وأولاء**) في جمعهما .

(و) الرابع : (**الاسم الموصول ، وسُمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمـــات وهي : الذي**) ، للمفرد المذكَّر (**والتي**) للمفرد المؤنَّث ، (**وتثنيتهما**) : اللَّذان واللَّتان ، (**وجمع الذي**) : الذين ، واللاتي .

---

(١) في « ب » : (التصريف) .

(٢) في « ب » : (سيبويه) .

(٣) الكتاب ٤٧٨/٣ .

(٤) في « ب » : (التركيب) .

(و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن (**يوافقن**[١] **تصغير المتمكن في ثلاثة أمور**) :

أحدها : (**اجتلاب الياء الساكنة**) .

(و) الثاني : (**التزام كون ما قبلها**) ، أي الياء ، (**مفتوحًا**) .

(و) الثالث : (**لزوم تكميل ما نقص منها عن**) الأحرف (**الثلاثة**) .

(**ويخالفنه**[٢]) ، أي تصغير المتمكّن ، (**في**) أمور (**ثلاثة أيضًا**) :

أحدها[٣] : (**بقاء أوّلهما على حركته الأصلية**) التي كانت قبل التَّصغير من فتح أو ضم تنبيهًا على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره . [٢٥٩/أ]

والثاني : (**زيادة ألف في الآخر**) إن أمكن (**عوضًا من ضم**) الحرف (**الأول ، وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية ، أو**) زيادة (**جمع**) .

(و) الثالث : (**أن**[٣] الياء) التي للتصغير (**قد تقع ثانية ، وذلك في : ذا ، و : تا**) . تقول في تصغيرهما (**ذَيَّا** ، و : **تَيَّا**) ، فيبقى الحرف الأول على فتحه ، وتأتي بياء التَّصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف : « ذا » ، و« تا » ، وتزيد ألفًا في الآخر عوضًا عن ضم الحرف الأول .

والأصل : ذُيَيَّا ، وتُيَيَّا ، بثلاث ياءات : أُولاها : عين الكلمة ، وثانيها : ياء التَّصغير ، وثالثها : لام الكلمة . فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره ، (**فحذفت الياء الأولى**) لأن ياء التَّصغير [٤]جيء بها لمعنى فلا تحذف ، ولا تحذف الثالثة لأن ذلك يقتضي وقوع ياء التَّصغير[٤] آخرًا إذا كانت الألف في زنة حركة وهي الضمة . ووقوع ياء التَّصغير طرفًا ممتنع لأنها إن بقيت ساكنة لَم يمكن بقاء الألف ، بل كانت تُقلب ياء . وفي ذلك وقوع فيما فرَّ منه ، وإزالة الألف المجعولة عوضًا ، ووقوع ياء التَّصغير طرفًا ، وإن حُرِّكت ، فياء التَّصغير كألف التَّكسير فلا تتحرَّك ، فتعيَّنت الأولى للحذف ، وهذا إنَّمَا يستقيم على قول البصريين أنَّ « ذا » ثلاثيّ الوضع ، وأن ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة . وأما على قول الكوفيين أن الألف زائدة ، وهو موضوع على حرف واحد . فلا[٥] .

---

(١) في « ب » : (يوافق) .

(٢) في « ب » : (ويخالف) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) انظر الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة رقم ٩٥ .

(**و**) تقول في تصغير : ذان ، وتان : (**ذَيَّان ، وتَيَّان**) ، بإبقاء أوَّلهما على فتحه ، وإدغام ياء التَّصغير فيما بعدها . ولَم يؤتَ بألف بعد النُّون ، للطول بزيادة علامة التَّثنية . (**وتقول**) في تصغير أولاء (**أُولَيَّا**) ، بإبقاء أوله على ضمه في حل التَّكبير [٢٥٩/ب] و(**بالقصر في لغة من قصر**) وهم التميميون . (**وبالمدّ في لغة من مَدَّ**)، وهم الحجازيون .

أما على لغة القصر ، فلا إشكال ، وأما على لغة المدّ ، فقال الفارسي[(١)] : ألحقنا ياء التَّصغير ثالثة ، وقلبنا الألف بعدها ياء ، وزيدت الألف قبل الآخر ، ولَم تُزد بعد الآخر إذ ليس لنا تصغير خماسي إلا وقبل آخره مدَّة .

وقال المبرد : لو ألحقنا ألف التَّصغير في آخر أولاء على القاعدة في المبهمات[(٢)] ، التبست لغة المدِّ ، بلُغَةِ القصر .

وبيانه من وجهين :

أحدهما أن ياء التَّصغير تقع ثالثة قبل الألف ، فتنقلب الألف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التَّصغير وتكسر كما في غُزَيِّل ، فتقلب الهمزة ياء كما في عطاء ، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التَّصغير .

والوجه [٣٢٦] الثاني : أن أُولاء فَعَّل ، فإذا جاءت الألف أخيرًا صار أُولاء على فَعَالَى كـ : حَبَارَى ، فيجب حذفها لأنها خامسة ، وأما إذا قدمت فإنها تصير رابعة . وما كان خمسة ورابعه ليِّن فإنه لا يسقط ، فلما خافوا المحذور المذكور ، أدخلوا الألف بعد الياءين .

وقال الزجّاج : همزة أُولاء منقلبة عن ألف المدّ ، فإذا قلبت ألف المدّ ياء لوقوعها بعد ياء[(٣)] التَّصغير رجعت الهمزة إلى أصلها ، ثم تأتي ألف التَّصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف .

(**وتقول**) في تصغير : الذي والتي : (**اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا**) ، بإبقاء أوَّلهما على فتحه وفتح ثانيهما ، وزيادة حرفين : ياء التَّصغير والألف وإدغام ياء التَّصغير ، وفتح ياء المكبَّر لأجل الألف .

وتقول في تصغير اللَّذان واللَّتان : (**اللَّذَيَّان ، واللَّتَيَّان**) ، بفتح أوَّلهما وثانيهما [٢٦٠/أ] وتشديد ثالثهما ، ولَم يؤتَ بألف بعد النُّون للطُّول بعلامة التَّثنية .

---

(١) التكملة ص ٢١٠ .

(٢) في « ط » : (الممدودات) .

(٣) سقط من « ب » : (لوقوعها بعد ياء) .

قال الموضح في الحواشي : هذا الذي أراه من القول ، وهم يقولون إنّ التَّثنية ترد على المفرد المصغَّر . ثم اختلف[1] سيبويه والأخفش . فسيبويه يحذف الألف حذفًا اعتباطيًّا لمجرَّد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التَّثنية ، فلا يقدّرها البتّة[2] . والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدِّرها[3] . وأصل الخلاف بينهما إذا ثنِّي المفرد المصغَّر فهل يقدّر أنّ ألف التَّصغير اجتمعت مع ألف التَّثنية ثم حذفت للساكنين ، ولَم تقلب [ياء][4] فرقًا بين تثنية المتمكّن وغيره . أو يعتقد أنها حذفت قبل مجيء ألف التَّثنية لمجرد التخفيف ؟ الأول : للأخفش ، والثاني : لسيبويه . ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكَّر ، فسيبويه يضمّ ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء . والأخفش يفتحهما ، كما في الأَعْلَوْن[2] .

(و) تقول في تصغير الذين : (**اللَّذَيُّون**) ، رفعًا ، واللَّذِيّيْن ، جرًّا ونصبًا ، بضمّ ما قبل الواو[5] وكسر ما قبل الياء . وهو قول سيبويه[2] ، لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفًا ؛ كما تقدَّم في التَّثنية ؛ فكأنها لا وجود لها .

والأخفش يفتح ما قبل الواو والياء ، لأنه يقدِّر الحذف للساكنين ، والذَّال على القولين مفتوحة . وفي شرح الشافية للجاربردي : وأما اللَّذَيُّون ، فلأنهم زادوا في الذين قبل الياء ياء ، وقبل النُّون ألفًا ، فصار اللَّذَيَّان ، ثم أبدلوا الفتحة ضمَّة ، والألف واوًا لئلا يلتبس بالتَّثنية . انتهى .

(**وإذا أردت تصغير : اللاتي**) لِجمع المؤنَّث ، (**صغَّرت الَّتِي**) للمفرده[6] ، (**فقلت : اللَّتَيَّا**) كما تقدَّم ، (**ثم جمعت بالألف [٢٦٠/ب] والتَّاء ، فقلت : اللَّتَيَّات ، واستغنوا بذلك**) الجمع المصغَّر مفرده ، (**عن تصغير اللاتي ، واللائي ، على الأصحّ**) عند سيبويه[7] . فإنه قال في اللاتي واللائي : لا يُحقَّران استغناءً بجمع التي المحقَّرة بالألف والتَّاء ، كما في : دِرْهَم[8] ودُرَيْهِمَات ، بل المؤنَّث أولَى مِمَّا لا يعقل بهذا الجمع .

(١) في « أ » : (يختلف) .

(٢) الكتاب ٤٨٨/٣ .

(٣) شرح المرادي ١٢٧/٥ .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « ب » : (الآخر) مكان (الواو) .

(٦) في « ط » : (لمفرده) .

(٧) الكتاب ٤٨٩/٣ .

(٨) في « ط » : (دراهم) .

والأخفش يصغِّرهما ويقلب الألف واوًا لأنهما صارا حين حقِّرا بمنزلة ضارب ، إذا أجريَ عليهما حكمه ، ويحذف[١] الياء التي هي لامهما ، لأن ألف التَّصغير تزاد فيبقى[٢] الاسم على خمسة سوى ياء التَّصغير ، وإنَّمَا كانت الياء هي[٣] المحذوفة لأنها طرف . والمازني يصغِّرهما[٤] ، ولكن يحذف الألف لأنها زائدة والياء أصلية ، فيصير[٥] اللائي : اللأيَّا ، واللاتي : اللَّتيَّا . وهذا يلبس بتصغير الواحد .

(**ولا يُصغَّر : ذي**) ، من أسماء الإشارة (**اتفاقًا**) عند الجميع (**للإلباس**) بتصغير « ذا » ، ويشكل عليه تصغيرهم : عُمَر وعَمْرًا على عُمَيْر ، مع الإلباس . (**ولا**) يصغَّر (**تِي**) الإشارية ، (**للاستغناء**) عن تصغيرها (**بتصغيْر : تا ، خلافًا لابن مالك**) في قوله في النظم :

٨٥٤ — .... مِنْهَا تَا وَتِي

قال المرادي[٦] : وذلك يوهم أن « تي » صغِّر كما صغِّر « تا » ، وقد نصُّوا على أنهم لَم يصغِّروا من ألفاظ المؤنَّث إلا « تا » خاصة ، وهو المفهوم من التسهيل[٧] ، فإنه قال : ولا يُصغَّر[٨] من غير المتمكن إلا : ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها . ولَم يذكِّر[٩] من ألفاظ المؤنَّث غير[١٠] « تا » خاصة . انتهى . وإلى جواز تصغير الإشارة والموصول أشار في النظم بقوله :

٨٥٤ — وَصَغَّرُوا شُذُوْذًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الفُرُوعِ ....

وإنَّمَا ساغ تصغيرهما لأنهما يُوصَفَان ويُوصَف بهما . والتَّصغير وصفٌ في المعنى ولهذا منعوا إعمال اسم الفاعلِ مصغَّرًا ، كما منعوا إعماله موصوفًا . قاله أبو الحسن [٣٢٧] ابن الباذش . وحكَى ابن العِلْج تصغير أوه على : أُوَيْه . وبقي المنادى المبني نحو : يا زيدُ ، فإنَّه يصغَّر فيقال : يا زُيَيْدُ .

---

(١) في « ب » : (وتحذف) .
(٢) في « ب » : (فتبقي) .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) الارتشاف ١٨٧/١ .
(٥) في « ط » : (فتصير) .
(٦) شرح المرادي ١٢٠/٥ .
(٧) التسهيل ص ٢٨٨ .
(٨) في « ب » : (تصغر) .
(٩) في « ب » : (يذكروا) .
(١٠) في « ب » : (إلا) .

(هذا باب النّسب)

[٢٦١/أ] وسَمَّاه سيبويه باب الإضافة[١] ، وابن الحاجب باب النّسبة[٢] .

والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه . أو من أهل تلك البلدة . أو الصّنعة[٣] ، وفائدتها فائدة الصفة .

وإنَّمَا افتقرت إلى علامة ، لأنها معنى حادث ، فلا بد لها من علامة ، وكانت من حروف اللين لخفتها ، ولكثرة زيادتها ، وإنَّمَا ألحقت علامتها بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض ، فموضح زيادتها هو الآخر ، وإنَّمَا لَم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريًّا ، ولا الواو لثقلها . وإنَّمَا كانت مشدَّدة لتدل على نسبة إلى المتجرد عنها .

ويحدث بالنّسب ثلاثة تغييرات :

أولها : لفظي ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشدّدة آخر المنسوب إليه ، وكسر ما قبلها ، ونقل إعرابه إليها .

وثانيها : معنوي ، وهو صيرورته اسْمًا لِمَا لَم يكن له .

وثالثها : حكمي ، وهو معاملته معاملة الصّفة المشتقّة ، في رفعه المضمر ، والظاهر باطّراد .

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٥ .

(٢) شرح الشافية ٢/٤ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الضيعة) .

واعلم أنك (إذا أردت النّسب[١] إلى شيء) من بلد ، أو قبيلة ، أو غيرهما ، (فلا بد لك من عملين في آخره :

أحدهما : أن تزيد عليه ياء مشدّدة ، تصير) تلك الياء (حرف إعرابه) ، فتتداولها حركات الإعراب ، رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، لصيرورتها[٢] بمنزلة الآخر .

(و) العمل (الثاني : أن تكسره) ، أي لآخر لمناسبة الياء ، كما في ياءي[٣] المتكلم ، والمخاطبة ، (فتقول في النّسب إلى : دِمَشْق) بفتح الميم : (دِمَشْقِيّ) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٥ــ يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

[٢٦١/ب] (ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنّسب (أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر .

أما) الأمور (التي في الآخر فستة :

أحدها : الياء المشدّدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا ، سواء كانتا زائدتين ، أو كانت إحداهما زائدة ، والأخرى أصلية .

فالأول) : وهو ما آخره ياءان زائدتان ، سواء أكانتا للنّسبة[٤] أم لا (نحو : كُرْسِيّ) ، مِمَّا آخره ياءان ليستا للنّسب ، (وشَافِعِيّ) مِمَّا آخره ياءان للنّسب ، (فتقول في النّسب إليهما : كُرْسِيّ ، وشَافِعِيّ) ، فتحذف الياء المشدّدة منهما ، وتجعل مكانها ياء للنّسب ، (فيتحد لفظ المنسوب ، ولفظ المنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير) ، فيقدر أنهما مع الياء المحدثة للنّسب غيرهما بدونها .

(و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديري أثر في الصناعة ، وذلك أنه إذا (كان : بَخَاتِيّ) جمع « بُخْتِيّ » بباء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علمًا لرجل) ، فإنه يكون (غير منصرف) ، استصحابًا لِمَا كان عليه من الجمعية قبل العلمية . قال في الصحاح[٥] : الواحد بُخْتِيّ والجمع بَخَاتِيّ غير منصرف ، لأنه بزنة جمع الْجمع . انتهى بتكرير جمع .

(١) في « أ » : (النسبة) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٣٣١/٤ .

(٢) في « ب » : (لصيرورته) .

(٣) في « ب » : (ياء) .

(٤) في « ط » : (سواء كانتا للنسب) .

(٥) الصحاح (بخت) .

(**فإذا نسبت إليه انصرف**) لزوال صيغة منتهى الجموع ، لأن الياء التي كانت تحمل الصيغة زالت ، وخلفتها ياء أخرى غيرها ، وهي أجنبية لَم تُبْنَ الكلمة عليها ، فوزنه قبل النّسب «مَفَاعِيْل» ، وبعده «مَفَاعِيْ» .

وقيده بقوله «علمًا» ليرتب عليه قوله : فإذا نسبت إليه ، لأن جمع التَّكسير إذا لَم يكن علمًا ، ولا جاريًا مجرى العَلَم لا ينسب إليه على لفظه ، بل يرد إلى مفرده ، ثم ينسب إليه ، فسقط[1] ما قيل ، إن قوله : [٢٦٢/أ] علمًا معطل لا مفهوم له . وقيد العلم بكونه لرجل ، احترازًا عما إذا كان لامرأة ، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي ، لا صيغة منتهى الجموع .

(**والثاني**) : وهو ما إحدى ياءيه زائدة ، والأخرى أصلية (**نحو : مَرْميّ**) بالتَّشديد اسم مفعول من الرمي ، (**أصله : مَرْمُوْيٌ**) كـ «مَضْرُوْب» ، اجتمع [٣٢٨] فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، (**ثم قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة**) لتسلم الياء من قلبها واوًا ، (**وأدغمت الياء**) المنقلبة عن الواو الزائدة (**في الياء**) الأصلية ، لاجتماع المثلين ، (**فإذا نسبت إليه**) حذفت الياء المشدّدة ، وجعلت مكانها ياء للنّسب[2] ، و(**قلت : مَرْميّ**) . هذا هو الأفصح[3] .

(**وبعض العرب تحذف**) الياء (**الأولى لزيادتها ، وتبقي الثانية لأصالتها ، وتقلبها ألفًا**) لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، (**ثم تقلب الألف واوًا**) لوجوب كسر ما قبل ياء النّسب ، [4]والألف لا تقبل الحركة ولَم تقلب الألف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات ، (**فتقول**[4] : **مَرْمَوِي**) ، وأطلق في النظم قوله :

٨٥٦ ــ ومثلَــهُ مِمَّـا حَــوَاهُ احْــذِفْ . . . .

وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا ، (**وإن وقعت الياء المشدّدة بعد حرفين حذفت الأولى فقط**) ، فرارًا من الإجحاف ، وتعينت للحذف لسكونها ، (**وقلبت الثانية ألفًا**) لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، (**ثم**) قلبت (**الألف واوًا**) كراهة اجتماع الياءات . (**تقول في : أُميّة : أُمَوِي**) ، وجاء «أُمَيِـيِـيّ» بأربع ياءات ، إذ ليس قبلها كسرة . (**وإن وقعت**) الياء الْمشدّدة (**بعد حرف واحد** [٢٦٢/ب] **لَم تحذف واحدة منهما . بل تفتح**)

(١) في «ب» : (فقط) .
(٢) في «ب» : (النسب) .
(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٥ : (وقد يقال : مَرْمَوِي ، تفرقة بين الأصل والزائد) .
(٤) سقط ما بين الرقمين من «ب» .

الياء (الأولى) كما في « نَمَر » ، (وبردّها إلَى الواو إن كان أصلها الواو) ، وإلا أبقيت على صورتها ،(وتقلب) الياء (الثانية واوًا) لئلا تجتمع الياءات (تقول في : طَيّ ، وحَيّ : طَوَوِيّ ، وحَيَوِيّ) لأنهما من « طَوِيْت ، وحَيِـيْت » .

الأمر (الثاني) مِمَّا يحذف لياء النّسب (تاء التأنيث ، تقول في « مَكّة » مَكِيّ) بحذف التاء ، لأن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر ، واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث ، نحو : « امرأة مَكْتِيّة » وإيقاع تاء التأنيث حشوًا .

(وقول المتكلمين في) علم الأصول الدينية في النّسبة إلى (ذَات « ذَاتِـيّ » ، وقول العامة فِي) النّسبة إلَى (الْخليفة : خَلِيْفَتِيّ) بإثبات تاء التأنيث فيهما (لَحن[1]) ، أي خطأ لخروجه عن القاعدة ، يقال للمخطئ : لاحن ، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب ، (وصوابُهما : ذَوَوِيّ ، وخَلِيْفِيّ) بحذف التاء منهما ، وهذا مبني على أن « ذَاتِيّ » نسبة إلى « ذَات » لغة ، وهم لا يقولون ذلك .

قال الكاتي في شرح إيساغوجي في المنطق[2] : لا يقال الذاتي منسوب إلى الذات ، فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية ، وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه ، وهو ممنوع ، لأنا نقول : هذه التسمية[3] ليست بلغوية حتى يلزم ذلك ، بل إنَّمَا هي اصطلاحية ، فلا يرد ذلك ، انتهى .

والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال « ذات » مرادًا بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب ، وابن برهان . وإنَّمَا المعروف فيها « ذات » بمعنى صاحبة ، وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها ، ثم رد لامها المحذوفة وإذا ردت عادت العين إلى الصحة ، فتصير على تقدير : « ذوًا » ثم تقلب الألف [٢٦٣/أ] واوًا ، فتقول : « ذَوَوِيّ »[4] .

الأمر (الثالث) مِمَّا يُحذف لياء النّسب (الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو كانت رابعة متحركًا ثاني كلمتها .

فالأول يقع) في ثلاثة :

(في ألف التأنيث كـ : حَبَارى) بالحاء المهملة ، والباء الموحدة والراء : الطائر .

(و) في (ألف الإلْحاق كـ : حَبَرْكَى) بفتح الْحاء الْمهملة والباء الْموحدة وسكون الراء

(١) شرح المرادي ١٢٢/٥ .

(٢) شرح إيساغوجي في المنطق ص ٤٥ .

(٣) في « ط » : (النسبة) .

(٤) الكتاب ٣٦٦/٣ - ٣٦٧ .

بعده كاف ، قال الجوهري[1] : القُراد ، وقال الزبيدي[2] : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، (**فإنه ملحق بـ : سَفَرْجَل**) .

(**و**) في (**الألف المنقلبة عن أصل كـ : مُصْطَفى**) فإنها منقلبة عن واو الصفوة ، فتقول : «حَبَارِيّ ، وحَبْركيّ ، ومُصْطَفِيّ» بحذف الألف فيهن وجوبًا للطول .

(**والثاني**) : وهو ما ألفه رابعة ، وثاني كلمتها متحرك ، (**لا يقع إلاّ في ألف التأنيث كـ : جَمَزَى**) صفة ، يقال : حمار جمزى ، أي سريع ، من الجمز ، وهو ضرب من السير . تقول في النّسب إليها : «جَمَزِيّ» بحذف الألف وجوبًا ، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر ، فالألف فيها في حكم الخامسة .

(**وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب**) واوًا تشبيها بألف «مَلْهَى» ، (**والحذف**) تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها . (**والأرجح في التي للتأنيث كـ «حُبْلَى» الحذف**) لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل . (**و**) الأرجح (**في التي للإلحاق كـ : عَلْقَى**) فإنه ملحق بـ «جَعْفَر» (**و**) في (**المنقلبة عن أصل كـ : مَلْهَى**) من اللهو ، فألفه منقلبة عن واو (**القلب**) ، خبر الأرجح .

وإنَّمَا كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الأول على حرف الإلحاق ، ورجوعًا إلى الأصل في الثاني . (**والقلب في نحو : مَلْهَى**) مِمَّا ألفه منقلبة عن أصل (**خير منه في نحو : عَلْقَى**) مِمَّا ألفه زائدة [٢٦٣/ب] للإلحاق [٣٢٩] (**والحذف بالعكس**) اللغوي ، فالحذف في نحو : «عَلْقَى» خير منه في نحو : «مَلْهَى» لأن حذف الزائد خير من حذف الأصلي[3] .

الأمر (**الرابع**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء الْمنقوص المتجاوزة الأربعة[4]**) ، خامسة أو سادسة (**كـ : مُعْتَدٍ ، ومُسْتَعْلٍ**) ، تقول في النّسب إليهما : «مُعْتَدِيّ ، ومُسْتَعْلِيّ» بحذف ياء المنقوص وجوبًا للطول . (**فأما**) الياء (**الرابعة كـ «قَاضِي» فكألف المقصور الرابعة من نحو : مَسْعَى ، ومَلْهَى**) مِمَّا ثاني ما هي فيه ساكن ، وألفه منقلبة عن ياء أو واو ، فيجوز فيهما القلب واوًا ، والحذف ، (**ولكن الحذف أرجح**) من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه[5] من شذوذ تغييرات النّسب ، حتى قيل : لَم يسمع إلا في

(١) الصحاح (حبرك) .

(٢) في «ط» : (الأصل) .

(٣) في «ب» ، «ط» : (أربعة) .

(٤) الارتشاف ٢٨٠/١ .

(٥) الكتاب ٢٤١/٢ .

قوله : [من الطويل]

٩١٨ـ فَكَيْفَ لَنَا بَالشُّربِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلاَ نَقْدُ

جعل اسم الموضع حانية ، ونسب إليه .

(**وليس في الثالث من ألف الْمقصور**) الْمنقلبة عن ياء ، أو واو (كـ : **فَتَى** ، **وعَصًا** ، **و**) من (**ياء المنقوص**) الثالثة (كـ : **عَمٍ**) بفتح العين المهملة ، من عمي عليه الأمر إذا التبس ، ورجل عميّ القلب أي جاهل ، (**و** : **شَجٍ**) بالشين المعجمة ، والجيم من شجي أي حزن ، (**إلا القلب واوًا**) ، فتقول : « فَتَوِيّ ، وعَصَوِيّ ، وعَمَوِيّ ، وشَجَوِيّ ». فأما قلبها في « فَتَى » واوًا ، وإن كان أصلها الياء ، فلئلا تجتمع الكسرة والياءات : وأما في « عَصًا » فرجوع إلى أصلها ، وأما في « عَمٍ ، و : شَجٍ » فلأنا لَمَّا أردنا النّسب إليهما فتحنا عينهما ، كما في « نَمَر » ، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الألف واوًا كما قلبت ألف « فَتَى » حكمًا وتعليلاً .

(**وحيث قلبنا الياء واوًا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها**) على قلبها لِمَا تقرر أن قلبها واوًا مسبوق [٢٦٤/أ] بقلبها ألفًا ، فإن قلت : فما وجه فتح العين في « قَاضٍ » عند من قال : « قَاضَوِيّ » بقلب الياء واوًا ، نظيره من الصحيح لا يفتح عينه ، فالجواب أنه نظير فتح لام « تَغلِب » عند بعض العرب[1] ، نقله المرادي[2] عن بعض النحويين[3] .

(**ويَجب قلب الكسرة فتحة في**) كل ثلاثي مكسور العين ، سواء كان مفتوح الفاء ، أم مضمومها ، أم مكسورها .

فالمفتوح الفاء نحو : (**فَعِل كـ : نَمِر**) بالنون ، (**و**) المضموم الفاء نحو : (**فُعِل كـ : دُئِل** ، **و**) المكسور الفاء نحو : (**فِعِل كـ : إِبِل**) ، فتقول في النّسب إليها « نَمَرِيّ ، ودُؤَلِيّ ، وإبَلِيّ » بفتح العيْن فيهن كراهة لتوالِي الياءين والكسرتيْن . وذهب بعضهم إلَى

٩١٨- البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة (عين) ، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، ولسان العرب ٢٩٨/١٣ (عون) ، ولعمارة (؟) في شرح المفصل ١٥١/٥ ، والمحتسب ١٣٤/١ ، ٢٣٦/٢ ، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٥٦٦ ، وشرح الأشموني ٧٢٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٣/٤ ، وشرح المرادي ١٢٨/٥ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، ولسان العرب ٢٠٥/١٤ (حنا) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤ .

(٢) شرح المرادي ١٣١/٥ .

(٣) في المصدر السابق والارتشاف ٢٨٥/١ : (هم ابن السراج والمبرد والفارسي والرماني والصيرمي) .

بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كـ «إبليّ» بكسرتين ، كسرة الإتباع ، والكسرة الأصلية لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة ، فلا تثقلها .

الأمر (**الخامس والسادس**) مِمَّا يُحذف لياء النّسب (**علامة التثنية : وعلامة جمع تصحيح المذكر ، فتقول في**) النّسب إلى (**زَيْدَان ، وزَيْدُون**) حال كونهما (**علمين معربين بالحروف : زَيْدِيّ**) . بحذف علامة التثنية ، وعلامة الجمع ، لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان ، إعراب بالحروف ، وإعراب بالحركات في ياء النّسب ، وحذفت النون تبعًا لِمَا قبلها ، لأنهما زيادتان زيدتا معًا ، فتحذفان معًا ، (**فأما قبل التسمية**) بهما (**فإنَّمَا ينسب إلى مفردهما**) ، لا إليها . (**ومن أجرى : زَيْدَان ، علمًا مجرى : سَلْمَان**) في لزوم الألف ، والإعراب على النون إعراب الما ينصرف للعلمية ، والزيادة ، (**وقال**) وهو تميم ابن أبي مقبل . لا خلف الأحمر ، خلافًا للموضح : [من الطويل]

٩١٩ـ (**ألاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ**) أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبَلَى الْمَلَوَانِ

(**قال**) في النّسب : (**زَيْدَانِيّ**) بإثبات الألف والنون كما يقول : «سَلْمَانيّ» .

والسّبعان : تثنية سبع ، اسم موضع ، والملوان : الليل والنهار .

(**ومن أجرى** «**زيدون**» **علمًا مجرى ﴿ غِسْلِيْن ﴾**) [الْحاقة/٣٦] في لزوم الياء ، والإعراب على النون منونة ، (**قال**) في النّسب : (**زَيْدَيْنِيّ**) بإثبات الياء والنون كما يقول : «غِسْلِيْنِي» . [٢٦٤/ب] (**ومن أجراه**) أي «زَيْدُوْن» (**مجرى : هَارُوْن**) في لزوم الواو ، وجعل الإعراب على المنون ، ومنع الصرف للعلمية ، وشبه العجمة . (**أو**) أجراه (**مَجرى : عُربُون**) في لزوم الواو ، الإعراب على النون منونة ، (**أو ألزمه الواو وفتح النون**) كـ «الْمَاطِرُون» . (**قال**) في النّسب على اللغات الثلاث : (**زَيْدُوْنِيّ**) بإثبات الواو والنون ، كما يقول : «هَارُونيّ ، وعَرْبُونيّ ، وماطِرونيّ» .

وأما جمع تصحيح الْمؤنث ففيه تفصيل ، (**فنحو : تَمْرات**) بالْمثناة [فوق][1] . مِمَّا كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ، (**إن كان باقيًا على جمعيته**) ولَم ينقل إلى العلمية ، (**فالنّسب إلى مفرده**) ، لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثًا ، قاله أبو حيان[2] . [٣٣٠] (**فيقال : تَمْرِيّ ، بالإسكان**) في الميم ، لأن مفرده ساكن العين قبل الجمع . (**وإن**

٩١٩- تقدم تخريج البيت في الجزء الأول برقم ٢٧ .

(١) إضافة من «ب» .

(٢) الارتشاف ١/٢٨٠ .

كان علمًا ، فمن حكى إعرابه) حالة الجمع حذف الألف والتاء معًا ، و(نسب إليه على لفظه المفتوح) حالة الجمع . (ومن منع صرفه) للتأنيث ، والعلمية ، (نزل تاءه منْزلة تاء مَكّة ، و) نزل (ألفه منْزلة ألف : جَمَزَى) لكون ثاني ما هي فيه متحركًا . (فحذفهما) على التدريج ، فحذف أولاً التاء كما في « مَكّة » ، ثم الألف كما في « جَمَزَى » ، (وقال : « تَمَرِيّ » بالفتح) في حكاية الإعراب ، ومنع الصرف ، وإنَّما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية[1] ، وفتحت في حال نقله إلى العلمية للفرق[2] بين النّسب إليه جمعًا ، والنّسب إليه علمًا ، لأن علامة الجمع تحذف في كلا الحالين .

(وأما نَحو : ضَخْمات) مِمَّا هو جمع صفة ، فقال الْموضح بَحثًا ، (ففي ألفه) وجهان : (القلب) واوًا . (والحذف ، لأنهما كألف : حُبْلَى) بجامع أن كلاً منهما صفة ، ساكن ثاني ما هي فيه ، وعلى كلا الوجهين تحذف التاء ، فتقول : «ضَخْمويّ ، وضَخْميّ » ، كما تقول : « حُبْلَوِيّ ، وحُبْلِيّ ». [٢٦٥/أ] (وليس في ألف نَحو : مُسْلِمَات) من الْجموع القياسية ، (و) نَحو : (سُرَادِقَات) من الْجموع الشاذة (إلا الْحذف) ، لكونها خامسة ، فتقول : « مُسْلِميّ ، سُرَادِقِيّ » ، بحذف الألف والتاء . والسرادق ، قال في القاموس[3] : الذي يمد فوق صحن الدار ، والبيت من الكرسف ، والغبار الساطع ، والغبار المرتفع المحيط بالشيء .

(وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضًا :

أحدها : الياء) المثناة تحت (المكسورة ، المدغمة فيها ياء أخرى) ، سواء كان ما هي فيه يائي العين كـ « طَيِّب » ، أم واويًّا كـ « هَيِّن » (فيقال في) النّسب إلى (طَيِّب ، وهَيِّن : طَيْبِيّ ، وهَيْنِيّ ، بحذف الياء الثانية) المدغم فيها ، وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ، ولَم يحذفوا الأولى لئلا ترجع إلى تحرك حرف العلة . وانفتاح ما قبله ، فيلزم الثقل لو لَم تقلب ألفًا .

ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو : هَبَيَّخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة ، الغلام الممتلئ ، وقيل : الغلام الناعم ، فيقال في النّسب إليه : « هَبَيَّخِيّ »[4] بإثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغمة فيها .

(١) في « ب » : (الجمع) .

(٢) في « ب » : (للتفريق) .

(٣) القاموس المحيط (سردق) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٩٧ .

((وبخلاف نحو : مُهَيِّم) تصغير ((مِهْيَام : مِفْعَال)) من هام على وجهه إذا ذهب من العشق ، أو من هام إذا عطش ، أو تصغير ((مُهَوِّم)) اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من النّعاس ، أو تصغير ((مُهَيِّم)) اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائمًا ، تقول في النّسب إلى كله : ((مُهَيِّمِيّ))[1] بإثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التي هي عوض من ألف ((مِهْيَام))، أو من الواو الثانية [٢٦٥/ب] من ((مُهَوِّم))، أو من الياء الثانية من ((مُهَيِّم))، هذا حاصل كلام أبي حيان[2] ، وتلميذه الشهاب الحلبي السمين[3] .

(وكان القياس أن يقال في) النّسب إلى : (طَيِّئ) ؛ بتشديد الياء وبالهمزة : (طَيْئِيّ) ، بحذف الياء الثانية فقط ، (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) ، وهي الأولى (ألفًا على غير قياس) ، لأنها ساكنة ، (فقالوا : طَائِيّ[4]) . ولو قيل : حذفت الياء الأولى الساكنة ، وقلبت الياء الثانية المتحركة ألفًا ، كان القلب على القياس .

الأمر (الثاني) مِمَّا يحذف لياء النّسب (ياء : فَعِيْلَة) بفتح أوله ، وكسر ثانيه . بشرط صحة العين ، وانتفاء تضعيفها (كـ : حَنِيْفَة ، وصَحِيْفَة ، تحذف منه تاء التأنيث أولاً ، ثم تحذف الياء) ثانيًا ، فرقًا بين المذكر الصحيح اللام ، والمؤنث ، (ثم تقلب الكسرة) فتحة كما في ((نَمر)) ، (فتقول : حَنَفِيّ ، وصَحَفِيّ) .

(وشذّ قولهم في) النّسب إلى (السَّلِيْقَة) وهي الطبيعة [٣٣١] (سَلِيْقِيّ ، وفي) النّسب إلى (عميرة كلب) ، وإلى سليمة الأزد : (عَمِيْرِي) ، و ((سَلِيْمِي))[5] ، والقياس فيهن : ((سَلَقِيّ ، وعَمَرِيّ ، وسَلَمِيّ)) بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة ، كما في عميرة غير كلب ، وسليمة غير أزد ، ولكنهم فرقوا بينهما .

والسَّليقي من يتكلم بسليقته ، أي طبيعته ، معربًا من غير تعلم إعراب ، قال :

[من الطويل]

٩٢٠ـ وَلَسْتُ بنَحْوِيّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِيٌّ أقُولُ فَأُعْرِبُ

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والارتشاف ١/ ٢٨٢ .
(٢) الارتشاف ١/٢٨٢ - ٢٨٣ .
(٣) الدر المصون ٨/٥٦٦ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٩٧ .
(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والارتشاف ١/٢٨٣ ، والمسائل العضديات ص ٤ ، ١٦١ .

٩٢٠- البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (سلق) ، وتاج العروس ٢٥/٤٦٠ (سلق) ، وشرح الأشموني ٣/٧٣٢ ، وشرح المرادي ٥/١٣٥ .

(**ولا يجوز حذف الياء في نحو «طَوِيْلَة»** ، **لأن العين معتلّة**[١]، **فكان يلزم قلبها ألفًا لتحركها ، وتحرك ما بعدها ، وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغيير**) مع اللبس ، ولو لَم يقلبوا لزم الاستثقال ، قاله الجاربردي[٢] .

(**ولا**) يَجوز الْحذف (**في نَحو «جَلِيْلَة»** ، **لأن العين مضعفة**[٣] ، **فيلتقي بعد الْحذف مثلان** [٢٦٦/أ] **فيثقل**) ، ولو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس .

الأمر (**الثالث**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء : فُعَيْلَة**) [٤]بضم أوله وفتح ثانيه ، بشرط ألا تكون العين مضعفة ، (كـ : **جُهَيْنَة وقُرَيْظَة**) بالمسألة ، (**تحذف تاء التأنيث أولاً ، ثم تحذف الياء**[٤]) كما مر ، (**فتقول : جُهَنِيّ وقُرَظِيّ** .

وشذّ قولهم في) النّسب إلى (**رُدَيْنَة**) : رمح (**رُدَيْنِيّ**) ، بإثبات الياء[٥]، وتقول في النّسب إلى «عُيَيْنَة ، وقُوَيْمة : عُيَنِيّ ، وقُومِيّ». ولا يشترط هنا صحة العين ، لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفًا ، فلا يلزم الْمحذور السابق .

(**ولا يجوز ذلك**) الحذف (**في نحو : قُلَيْلَة**[٦]) بضم القاف ، (**لأن العين مضعفة**) ، وحذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لَم يدغم أحد المثلين في الآخر ، وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم .

الأمر (**الرابع**) مِمَّا يحذف لياء المنسب (**واو : فَعُوْلَة**) بفتح الفاء بشرط صحة العين ، وعدم تضعيفها (كـ : **شَنُوْءة**) حي من اليمن ، (**تُحذف تاء التأنيث**) أولاً ، (**ثُم تُحذف الواو**) ثانيًا ، لأنهم لَمَّا حذفوا تاء التأنيث ، وهي حرف صحيح دالّ على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفًا معتلاً زائدًا لغير معنى ، (**ثم تقلب الضمة فتحة فتقول : شَنَئِيّ**[٧]) ، وأما قولهم : «شَنَوِيّ» فعلى لغة من قال : أزد شنوّة بتشديد الواو ، قاله ابن السكيت[٨] .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والكتاب ٣٣٩/٣ .

(٢) شرح الشافية ١٥٤/١ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح المرادي ١٣٧/٥ ، والكتاب ٣٣٩/٣ .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح المرادي ١٣٥/٥ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ : (إنما ينسب إليه على لفظة ، فيقال : قليلي) .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والكتاب ٣٣٩/٣ .

(٨) إصلاح المنطق ص ١٤٦ .

وما ذكرناه في « فَعِيْلَة ، وفُعَيْلَة » من وجوب حذف الياء فيهما ، وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافًا .

وأما « فَعُوْلَة » : فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة معًا ، واجتلاب فتحة مكان الضمة[1] . [٢٦٦/ب] وذهب الأخفش ، والجرمي ، والمبرد إلى وجوب بقائهما معًا[2] . وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط ، وبقاء الضمة بحالها .

(**ولا يجوز ذلك**) الْحذف (**في : قَؤُوْلَة**) بفتح القاف (**لاعتلال العين**) كما مر في « طَوِيْلة » . (**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو : « مَلُوْلة » لأجل التضعيف**) في العين ، وحذف الواو يؤدي إلى التقاء مثلين ، والإدغام ممتنع ، لأن « فَعَل » بفتحتين واجب الفك كـ « طَلَل » فيثقل اللفظ به .

الأمر (**الخامس**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء : فَعِيْل**[3]) بفتح أوله ، وكسر ثانيه (**الْمعتل اللام**) ياء كانت أو واوًا (**نحو : غَنِيّ ، وعَلِيّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الكسرة فتحة**) كما تقدم ، (**ثم تقلب الياء الثانية ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (**ثم تقلب الألف واوًا**) كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين ، (**فتقول : غَنَوِيّ ، وعَلَوِيّ**) .

الأمر (**السادس**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء : فُعَيْل**) ؛ بضم أوله وفتح ثانيه (**المعتل اللام نحو : « قُصَيّ » ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الثانية ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (**ثم تقلب الألف واوًا**) لِمَا مر ، (**فتقول : قُصَوِيّ**) .

وهذان النوعان) ، وهما « فَعِيْل ، وفُعَيْل » المعتلا اللام (**مفهومان مِمَّا تقدم**) في « فَعِيْلَة ، وفُعَيْلَة » ، (**ولكنهما إنَّمَا ذكرا هناك استطرادًا ، وهذا**) الموضع (**موضعها ، فإن كان : فَعِيْل**) بفتح الفاء (و : **فُعَيْل**) بضمها (**صحيح اللام لَم يحذف منهما شيء**) ، وذلك نحو قولهم في « عَقِيْل ، وعُقَيْل : عَقِيْلِيّ ، وعُقَيْلِي » ، (**وشذ قولهم في : ثَقِيْف ، وقُرَيْش**) وهُذَيْل : (**ثَقَفِيّ ، وقُرَشِيّ**) ، وهَذَلِيّ[4] .

---

(١) انظر الكتاب ٣٣٩/٣ ، وفي شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ : (وفعولة في هذا الباب ملحقة بفعيلة) .

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٦/٥ ، والارتشاف ٢٨٣/١ .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المفصل ١٤٨/٥ ، والكتاب ٣٤٤/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، والارتشاف ٢٨٤/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(حكم هَمزة الْممدود في النّسب كحكمها في التثنيــة[1]) [٢٦٧/أ] فـهي إمـا للتأنيث ، أو منقلبة عن حرف أصلي ، أو عن حرف الإلحاق .

(فإن كانت للتأنيث[2] قلبت واوًا كـ : صَحْرَاوِيّ) ، لكون الْهمزة أثقـل مـن الواو ، ولَم تقلب ياء لئلا تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة .

وشذ « صَنْعانِيّ » في النّسب إلى « صنعاء اليمن » ، و « بَـهْرَانِيّ » في النّسـب إلى « بَهْراء » اسم قبيلة من « قضاعة » ، فأبدلوا من الهمزة النون ، لأن الألف والنون يشـابهان ألفي التأنيث . [٣٣٢] ومن العرب من يقول : « صَنْعاوي » ، و « بَهْرَاوي » على القياس[3] .

(أو) كانت (أصلاً سلمت) من القلب غالبًا لقوتها بأصالتها (نحو : قُرَّائيّ) في « قُرّاء » ، وهو الرجل النَّاسك[4] ، ومنهم من يقلبها واوًا استثقالاً ، والأجود التصحيح[5] ، قاله في التسهيل[6] .

(أو) كانت بدلاً من حرف زائد (للإلْحاق) نَحو : « علْبَـاء » ، (أو) كـانت (بدلاً من أصل) نَحو : « كساء » ، أصله « كِسَاو » ، قلبت الواو همزة لوقوعـها طرفًـا إثـر ألف زائدة ، (فالوجهان) السلامة والقلب فيهما ، (فتقول : كِسَـــائِيّ) بـالتصحيح ، (وكِسَاويّ) بالقلب واوًا ، رجوعًا إلى الأصل[7] ، (وعِلْبَاوِيّ) بالقلب واوًا تشبيهًا بألف التأنيث ، (وعِلْبائِيّ) بالتصحيح تشبيهًا بالأصلية .

والعلباء عصب العنق ، والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بـ « قِرْطَاس » ، ولا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ : (فإن كانت زائدة للتأنيث) . وانظر شرح المرادي ١٣٩/٥ .

(٣) شرح المفصل ١١/٦ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٣٩/٥ .

(٥) في « ب » : (الفصيح) .

(٦) التسهيل ص ٣٦١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٣٩/٥ .

(فصـــــــــــــل)

(ينسب إلَى صدر العلم الْمركب) ، ويُحذف العجـز لاستثقال النّسـبة إلَـى كلمتين معًا ، فحذوفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث (إن كان التركيب إسـناديًّا ، كـ : تَأَبّطِيّ ، وبَرَقِيّ ، في) النّسبة إلى (تَأَبّط شَرًّا ، وبرق نَحره ، أو مزجيًّـا) سـواء أكـان صدره صحيحًا أم معتـلاًّ ، (كـ : بَعْلِيّ ، ومَعْـدِيّ ، أو مَعْـدَوِيّ[1] في) النّسـب إلـى (بَعْلبك ، ومَعْدِي كَرب) .

[٢٦٧/ب] وإنَّمَا خيّر في اليـاء بـين إبقائـها علـى حالها وقلبـها واوًا ، لأنـك إذا حذفت الجزء الثاني صار الكلام منقوصًا ، وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوًا نحو : « قاضِيّ ، وقَاضَوِيّ » ، والأرجح التصحيح كما تقـدم . وفي النّسـب إلى المزجي خمسة أوجه :

أحدها : ما ذكره الموضح تبعًا للنظم من الاقتصار في النّسب على الصدر ، وهـو مقيس اتفاقًا .

الثاني : أن ينسب إلى عجزه فتقول : « بَكّيّ ، وكَرْبيّ » ، واختاره الجرمي[2] .

الثالث : أن ينسب إليهما معًا ، مزالاً تركيبهما[3] فتقول : « بَعْلِيّ بَكّيّ ، ومَعْـدِيّ كَرْبِيّ » ، واختاره أبو حاتم وآخرون ، وأنشد عليه السيرافي : [من الطويل]

٩٢١ـ تَزَوَّجْتُـهَا رَاميّـةً هُرْمُزِيّـةً   بفَضْلَةِ مَا أعْطَى الأَمِيْرُ مِنَ الـرِّزْقِ

فنسبها إلى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .

(٢) شرح المرادي ١٤٠/٥ ، والارتشاف ٢٧٩/١ .

(٣) شرح المرادي ١٤١/٥ .

٩٢١- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٧٣٦/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٢/٢ ، وشـرح شـواهد الشافية ص ١١٥ ، والمقرب ٥٨/٢ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص ٥١ ، والمذكر والمؤنث للأنبـاري ص ٦٤٨ ، وشرح المرادي ١٤١/٥ .

الرابع : أن ينسب إلى جميع المركب[١] فتقول : « بَعْلَبَكِيّ ، ومَعْدِيّ كَرْبيّ ».

الخامس : أن ينبني من جزأي المركب اسْمًا على « فَعْلَل »، وينسب إليه ، قالوا في النّسب إلى : « حَضْرَموت : حَضْرَميّ[٢] ». (أو إضافيًّا كـ : امْرِئِيّ) بكسر الراء تبعًا لكسرة الْهمزة ، (ومَرَئِيّ) بحذف الْهمزة الأولَى ، وفتح الْميم والراء (فِي) النّسب إلَى (امرئ القيس[٣]) .

قيل : و « امْرِئيّ » شاذ عند سيبويه[٤] ، والمطرد عنده « مَرَئِيّ »، بحذف الهمزة وفتح الميم والراء ، كذا تكلمت به العرب ، قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس : [من الوافر]

٩٢٢– إذَا الْمَرْئِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ برَأسِهِ إبَةً وَعَارَا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي ، فإنه ينسب إلى « مَرْقَسِيّ »[٥] .

(إلا أن كان) الْمركب الإضافي (كنية ، كـ : أبي بكر ، وأم كلثوم ، أو كان معرفًا صدره بعجزه[٥] كـ : ابن عمر ، وابن الزبير ، فإنك) تُحذف صدره ، و (تنسب إلى عجزه) ، لأنه المقصود بمدلوله ، (فتقول : بَكْرِيّ، وكُلْثُومِيّ ، وعُمَرِيْ) ، وزُبَيْرِيّ .

(وربَّما ألحق بهما ما خيف فيه [٢٦٨/أ] اللبس كقولهم في) النّسب إلى (عبد الأشهل: أشهلي ، و) في النّسب إلى : (عبد مناف : مَنَافِيّ) فحذفوا صدرهما ، ونسبوا إلى عجزهما[٥] ، إذ لو عكسوا ، وحذفوا العجز ، ونسبوا إلى صدرهما ، وقالوا : « عَبْدِيّ » لالتبس بالنسب إلى « عبد » غير مضاف ، والأشهل : صفة لرجل ، و « مناف » اسم لصنم .

والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع : أحدها : ما كان كنية . الثاني : ما تعرف صدره بعجزه . الثالث : ما يخاف اللبس من حذف عجزه .

وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر .

وشذ بناء « فَعْلَل » من جزأي المضاف إليه ، والمحفوظ من ذلك : « يَتْمِلِيّ ، وعَبْدَرِيّ ، ومَرْقَسِيّ ، وعَبْقَسِيّ ، وعَبْشَمِيّ » في النّسب إلى : « تيم اللات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس بن حجر الكندي ، وعبد القيس ، وعبد شمس ».

---

(١) شرح المرادي ١٤١/٥ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٤٢/٥ .

(٤) الكتاب ٣٧٦/٣ .

٩٢٢– البيت لذي الرمة في ديوانه ١٣٩٢/٢ ، وأساس البلاغة (وأب) ، وتاج العروس ٤٣٢/١ (مرأ) ، ٣٢٧/٤ (وأب) ، وكتاب العين ٤٢٠/٨ ، ولسان العرب ١٥٧/١ (مرأ) ، ٧٩١/١ (وأب) .

(٥) الارتشاف ٢٨٧/١ ، وفي تاج العروس ٤٢٠/١٦ : أن نسبة مرقسي هي لامرئ القيس بن حجر غلط والصواب : امرؤ القيس بن الحارث بن معاوية كما حققه ابن الجواني في المقدمة .

(فصـــــــــــل)

إذا نسبت إلى ما حذفت عينه ، وصحت لامه رددتـها وجوبًـا في مسـألة واحـدة ، نحو : «رب» بتخفيف الباء[1] ، وأصلها التشديد ، فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى بـه ، فإذا نسبت إليه قلت : «رَبِّيّ» ، برد العين ساكنة ، ولا تحرك لثقل[2] الفـك إجماعًـا . **(وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددها وجوبًا في مسألتين :**

أحدهما : أن [٣٣٣] تكون العين معتلة كـ : شاة ، أصلها : شَوْهَة) ، بسـكون الواو كـ«صَحْفَة» ، ثم لَمَّا لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها . فانقلبت ألفًا ، وحذفت لامها ، وهي الْهاء ، وعوض منها التاء ، **(بدليل قولِهم)** في تكسيرها : **(شِيَاه)** بالْـهاء ، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها ، فإذا نسبت إلى «شَاة» رددت لامها اتفاقًا .

ثم اختلف في عينها ، هل تبقـى علـى فتحـها العـارض فتسـتمر ألفًـا ، أو تـرد [٢٦٨/ب] إلى سكونها الأصلي ، فتسلم من القلب ألفًا ؟ ذهب سيبويه[3] إلى الأول ، وأبـو الحسن الأخفش[4] إلى الثاني ، **(فتقول : شَاهِيّ)** على مذهب سيبويه ، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي ، بل يبقي[5] العين مفتوحة ، فتقلبها[6] ألفـًا لتحركـها وانفتاح ما قبلها . **(وأبو الحسن يقول : شَوْهِيّ)** بسكون الواو ، ولا يقلبها ألفًا ، **(لأنـه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي)** فيمتنع القلب .

(١) في «ب» : (الهاء) .

(٢) في «أ» : (لنقل) .

(٣) الكتاب ٣/٣٦٧ .

(٤) الارتشاف ١/٢٨٦ .

(٥) في «ب» : (تبقى) .

(٦) في «ب» : (فتنقلب) .

والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السّماع، قالوا في النّسب إلى «غَدٍ: غَدَوِيّ»، وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه[١].

المسألة (**الثانية**) مِمَّا يجب رد لامه (**أن تكون اللام قد ردت في تثنية كـ: أب، وأبوان، أو في جمع تصحيح**) لمؤنث (كـ: **سَنَة، وسَنَوات**) في لغة[٢] غير أهل الحجاز، (**أو سَنَهات**) في لغة أهل الْحجاز، (فتقول) في النّسب إلى «أب، وسَنَة»: (**أَبَوِيّ، وسَنَوِيّ، أو سَنَهِيّ**)، برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء[٣]. لأن النّسب أقوى على الرد، لأنه أحمل للتغيير، فلذلك وجب فيه[٤] رد ما وجب رده في غيره، وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره إظهارًا لمزيته في الرد، (**فتقول في**) النّسب إلى (**ذُوْ، وذَات: ذَوَوِيّ**) باتفاق سيبويه وأبي الحسن[٥]، لأن «ذُوْ» عندهما «فَعَل» بالتحريك، ولامها ياء، لأن «طويت» أكثر من قوة.

وذهب الخليل إلى أنهما «فَعْل» بالسكون، نظرًا إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو، وأنه من باب قوة، وعلى القولين قلبت ألفًا، وقلبت الألف واوًا في النّسب، و «ذَات» هي «ذُوْ» بزيادة التاء.

وإنَّمَا قيل فِي النّسب إليهما: «ذَوَوِيّ» [٢٦٩/أ] (**لأمرين: اعتلال العين ورد اللام في تثنية: ذَات، نحو: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾**) [الرحمن/٤٨] بالواو على الأصل وقالوا: «ذاتا» على اللفظ، وهو[٦] القياس. كقولهم: «ذاتا جمال»، لا غير، والألف الأولى من «ذاتا» غير[٧] منقلبة عن واو، والألف الثانية علامة رفع وتثنية، والتاء للتأنيث كما في «مُسْلِمَتَان» وإنَّمَا صحت العين[٨] حال التكميل[٩]، وأعلت حال النقص، لئلا يجتمع إعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص.

---

(١) شرح المرادي ١٤٥/٥.

(٢) في «ب»: (غير لغة).

(٣) في «ب»: (والهاء).

(٤) بعده في «ب»: (ردها وجب).

(٥) الكتاب ٣٦٦/٣ - ٣٦٧.

(٦) في «ط»: (القولين) مكان (اللفظ، وهو).

(٧) في حاشية يس ٣٣٣/٢: (الذي في النسخ الصحيحة: «عين منقلبة عن واو»، يعني أن الألف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو).

(٨) في حاشية يس ٣٣٣/٢: (أي لم تقلب ألفًا كما قلبت في ذات).

(٩) في حاشية يس ٣٣٣/٢: (معنى قوله: حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها).

(**وتقول في**) النّسب إلى (**أُخْت : أَخَوِيّ ، كما تقول في**) النّسب إلى (**أَخ**) : أخَوِيّ ، (**وتقول في**) النّسب إلى (**بِنْت : بَنَوِيّ ، كما تقول في**) النّسب إلى (**ابــن**) : بَنَوِيّ[1] ، (**إذا رددت مَحذوفه لقولِهم**) في الْجمع بالألف والتاء : (**أخَوَات ، وبَنَات ، بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية**) .

وتقدم أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النّسب ، (**وسره**) ، أي : وحكمــة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر (**أن [٣٣٤] الصيغة**) أي صيغة «أُخْت ، وبِنْت » (**كلها للتأنيث**) ، وأن التاء وإن كانت بدلاً من واو محذوفة فهي للإلحاق بـ « قُفْل ، وجِذْع » إلحاقًا للثنائي بالثلاثي ، (**فوجب ردها**) أي رد صيغة «أُخْت ، وبِنْت» (**إلى صيغة المذكــر**) ، فوجب حذف التاء منهما (**كما وجب حذف التاء في**) النّسب إلى «مكّة ، وبَصْرَة » نحو : (**مَكّيّ ، وبِصْرِيّ ، و**) في الجمع بالألف والتاء نحو : (**مُسْلِمَات**) لئلا تقع تاء التــأنيث حشوًا . هذا قول سيبويه ، والخليل ، أجوروا التــاء وإن كــانت للإلحــاق مجرى تــاء التــأنيث لاختصاصها بالمؤنث ، وفتح أولهما في النّسب كما فتح في الجمع بالألف والتاء . [٢٦٩/ب]

(**ويونس**) يوافق على حذف التاء في الجمع ، فيجريها مجرى تاء التأنيث ، ويحذفها ، ويخالف النّسب ، فلا يحذف التاء ، ويجمع بينها وبين ياء النّسب فيجريها مجرى الملحق بــه ، ويبقي أولهما على حركته ، (**ويقول فيهما : أُخْتِيّ ، وبِنْتِيّ**[2] ، **مُحتجًّا بأن التاء لغير التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح**) ، وتاء التأنيث إن كان ما قبلــها صحيحًــا يجــب فتحــه نحــو : « قَصْعَة ، وصَنْعَة » .

ولا يسكّن إلا إذا كان معتلاً نحو : قَنَاة وفَتَاة ، (**ولأنّها لا تبدل في الوقف هاء**) ، وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو : « رَحْمَه ، ونِعْمَه » ، (**وذلك**) المذكــور مــن كونـها ليست للتأنيث (**مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا**[3] **صيغتها**) مع تاء الإلْحاق (**معاملة**) غيرهمــا مع (**تاء التأنيث ، بدليل مسألة الجمع**) بالألف والتاء ، وذلك لأنهم ردوا المحــذوف مــن المفرد ، وحذفوا التاء التي فيه ، ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين ، وقالوا : « أَخَوَات ، وبَنَات » ، ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا : « أُخْتَات ، وبِــنْتَات » .

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٧٠ : (هذا مذهب سيبويه والخليل ، وأما يونس فيقول : أختي وبنــتي) . وانظر الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٧٠ ، والكتاب ٣/٣٦١ .

(٣) في « ب » : (جعلوا) .

وألزمه الخليل أن ينسب إلى « هَنَتْ ، ومَنَتْ » بإثبات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذف التاء .

ويُجاب عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع والنّسب ، لأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النّسب ، إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر . وعن مسألة « هَنَت ، ومَنَتْ » بأن التاء فيها ليست كالتاء في « أُخْت ، وبِنْت » ، لأن التاء في « هَنَتْ » في الوصل خاصة ، وتبدل هاء في الوقف ، فليست بلازمة ، وفي « مَنَتْ » في الوقف خاصة ، وتذهب في الوصل بخلاف تاء « أُخْت ، [٢٧٠/أ] وبِنْت » فإنهما يثبتان وصلاً ووقفًا على صورتهما .

وفي المسألة مذهب ثالث للأخفش ، وهو حذف التاء ورد المحذوف ، وإبقاء الاسم على وزنه فتقول[١] : أُخْوِيّ ، وبِنْوِيّ ؛ بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من « ابنَة » اتفاقًا ، فيقال : « ابْنِيّ » أو « بِنْوِيّ » كما يأتي في « ابن » .

(**ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك**) ، وهو ما صحت عينه ولَم ترد لامه في تثنية ولا جمع (**نحو : يَدٍ ، ودَمٍ**) مِمَّا لامه معتلة محذوفة ، ولَم يعوض منها شيء ، (**وشَفَة**) مِمَّا لامه صحيحة محذوفة ، وعوض منها تاء التأنيث .

(**تقول : يَدَوِيّ**) برد المحذوف ، وقلب الياء واوًا كراهة اجتماع الكسرة والياءات ، (**أو يَدِيّ**) بغير رد للمحذوف ،(**ودَمَوِيّ**) بالرد ، والقلب ،(**أو دَمِيّ**) بغير رد ،(**وشَفِيّ**) بغير رد ، (**أو : شَفَهِيّ**) بحذف التاء ، ورد الهاء المحذوفة . وما ذكره في « شَفِيّ ، وشَفَهِيّ » بالرد وعدمه ، (**قاله الجوهري**[٢] ، **وغيره**) .

وقول ابن الخباز : **إنه لَم يسمع إلا « شَفَهِيّ » بالرد لا يدفع ما قلناه**) من جواز الأمرين (**إن سلمناه ، فإن المسألة**) التي نحن فيها ، وهي جواز رد اللام وتركه (**قياسية ، لا سماعية**) ، حتى يقتصر على المسموع منها .

(**ومن قال**) في : شَفَة (**إن لامها واو ؛ فإنه يقول إذا رد**) اللام : (**شفوي**) بالواو ، (**والصواب ما قدمناه**) من أنه يقال : « شفهي » بالهاء ، لأن لامها هاء[٣] (**بدليل**) رجوعها في قولك : (**شافهت ، والشفاه**) بالهاء ، لأن إسناد الفعل إلى التاء ، والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها .

(١) الارتشاف ٢٨٨/١ .

(٢) الصحاح (شفه) .

(٣) الكتاب ٣٥٧/٣ - ٣٥٨ .

وأصل « يد ، ودم ، وشفة ، « فَعْل » بسكون العين ، أما « يد » فلا خلاف فيها ، وأما « دم » فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش[1] . [٢٧٠/ب] وذهب [٣٣٥] المبرد إلى أنه « فَعَل » بفتح العين ، وضعفه الجاربردي[2] . وأما « شَفَة » فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء .

وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه . (**وتقول في : ابن ، واسم**) مِمَّا حذف لامه ، وعوض منه همزة الوصل : (**ابنِيّ ، واسْمِيّ**) بعدم رد اللام ، (**فإن رددت اللام**) حذفت الْهمزة ، (**وقلت : بِنْوِيّ ، وسِمْوِيّ ، بإسقاط الْهمزة**) ، ولا تقول : « ابْنَوِيّ ، واسْمَوِيّ » بالهمزة ورد اللام (**لئلا يجمع بين العوض**) وهو الهمزة ، (**والمعوض منه**) وهو الواو ، ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه ، فسيبويه يقول[3] : « سُمَوِيّ » بكسر السين وضمها وفتح الميم ، والأخفش يسكن الميم ، ويقولان : بَنَوِيّ[4] ، بالفتح لا غير .

وتقول في « ابْنُمْ » بزيادة الميم : « بَنَمِيّ ، وابْنِيّ ، وبَنَوِيّ » ، ولا تقول : ابْنَمَوِيّ ؛ لِمَا ذكر . وعلى الأول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الإعراب .

(**وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه ، أو عينه رددتها**) أي الفاء والعين (**وجوبًا في مسألة واحدة ، وهي أن تكون اللام معتلة ، كـ : « يرى » علمًا**) ، وأصل « يرى » : « يرأى » نقلت حركة الهمز إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وهي عينه ، (**و كـ : شِيَة**) ، وهو كل لون يخالف معظم اللون ، وأصلها : « وشية » بكسر الواو ، نقلت الكسرة إلى الشين ، ثم حذفت الواو ، وهي فاؤها ، وعوض منها تاء التأنيث .

(**فتقول في**) النّسب إلى (**يرى**) علمًا : (**يَرَئِيّ : بفتحتين**) على الياء والراء (**فكسرة**) قبل الياء ، وبرد العين : وهي الهمزة (**على قول سيبويه فِي إبقاء الحركة بعد الرد**) للمحذوف ،(**وذلك لأنه يصير**) بعد الرد (**يَرَأَيّ**) بفتح الياء والراء والهمزة (**بوزن : جَمَزَيّ**) بالجيم والزاي (**فيجب حينئذ حذف الألف**) لأنها رابعة متحرك ثاني كلمتها ، (**وقياس قول أبي الحسن : يَرْئِيّ**) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الألف ،(**أو : يَرْأَوِيّ**) بقلب الألف واوًا ،(**كما تقول**) في النّسب إلى : ملهى (**مَلْهِيّ**)

(١) المقتضب ٢٣١/١ ، وفي شرح المفصل ٨٤/٥ أنه مذهب الأخفش أيضًا .
(٢) شرح الشافية ١٧٠/١ .
(٣) الكتاب ٣٦١/٣ .
(٤) نسبة إلى (أبناء فارس) ، انظر الكتاب ٣٦١/٣ ، والارتشاف ٢٨٧/١ ، ولسان العرب (بنى) .

بحذف الألف ، (ومَلْهَوِيّ) بقلبها واوًا ، لأنه إذا رد المحذوف يرد الساكن إلى أصلـه ، فإذا رد الْمحذوف وهو الْهمزة رجعت الفاء إلـى سكونها الأصلي ، فتصير « يـرأى » بـوزن « جَرْحَى »، والْمقصور إذا كانت ألفه رابعة ، ثاني ما هي فيه ساكن كـ « حُبْلَـى » يَجـوز في ألفه وجهان : حذفها وقلبها واوًا .

(وتقول في) النّسب إلى (شِيَة : على قول سيبويه[1]) في إبقاء الحركة بعد رد الْمحذوف : (وِشَوِيّ) بكسر الواوين ، وفتح الشين ، (وذلك لأنك لَمَّا رددت الواو) الأولى الْمحذوفة ، وحذفت التاء (صار « الوِشِيّ » بكسرتين) متجاورتين ، كسـرة الـواو وكسرة الشين (كـ : إبِل) بكسر الْهمزة والباء ، (فقلبت) الكسرة (الثانيـة فتحـة) كراهية لتوالي الكسرتين والياءين ، (كما تفعل في : إبل) إذا نسبت إليه ، (فانقلبت الياء ألفًا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (ثم) انقلبت (الألَف واوًا) ، لأن الألـف الْمقصـورة الثالثة يجب قلبها واوًا .

(و) تقول (على) قول (أبي الحسن : وِشْيِيّ[2]) بكسر الـواو واليـاء الأولى وسكون الشين بينهما ، لأنه يرد العين إلى سكونها الأصلي .

وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفًا ، إذ لا مقتضى له ، (ويَمتنـع الرد في غير ذلك) المذكور من الوجوب[3] ، (تقول في) النّسب إلى (سَهٍ) بفتح السـين المهملة وبالهاء ، وهو الدّبر مِمَّا حذفت عينه ، (وعِدَة) بكسر العين مصدر « وَعَـدَ » مِمَّـا حذفت فاؤه ،(وأصله : سَتَهٌ ، ووِعْدٌ) بكسر الواو ، فحذف[4] من الأول عينه ، وهي التاء ، ومن الثاني فاؤه . وهي الواو ، وعوض منها تاء التأنيث (بدليل) رجوعه إلـى الأصـل في (أَسْتَاه) جمع [٢٧١/ب] « سَهٍ »،(والوعد) بفتح الواو بغير تاء : (سَهِيّ) بـلا رد ، (لا سَتَهِيّ) برد العين (وعِدِيّ) بلا رد ، (لا وِعْدِيّ) برد الفاء ، (لأن لامهما صحيحة) .

وإنَّمَا لَم يرد المحذوف منهما فرقًا بين النّسبة إلى ما حذف[4] منه اللام ، وما حذفت منه العين والفاء . ولَم يعكس ، لأن اللام محل التغيير ، فهو أولى بالرد ، وجاء « عِدَوِيّ » في النّسبة إلى « عِدَة »، وليس هذا ردًّا للفاء المحذوفة ، والأوجب[5] أن يقـال : « وِعْـدِيّ »، بـل هو كالعوض عن المحذوف .

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٩ - ٣٧٠ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، والارتشاف ١/٢٨٥ .
(٣) في حاشية يس ٢/٣٣٥ : (قوله : من الوجوب ، لو أبدله بقوله : مما كانت لامه معتلة) .
(٤) في « ب » : (فحذفت) .
(٥) في « ط » : (وإلا لوجوب) .

(**وإذا سَمَّيت بثنائي الوضع**) حال كونه (**معتل الثاني ضعّفته**) ، أي الثاني (**قبل النّسب**) ، فزدت عليه من جنسه مثله ، (**فتقول في « لَو » و« كي » علمين :** [٣٣٦] **« لوّ » و« كيّ » بالتشديد فيهما**[١]) وذلك أنك زدت على الواو واوًا ، وعلى الياء ياءً ، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى ، (**وتقول في « لا » علمًا « لاء » بالْمد**) ، وذلك أنك زدت على الألف ألفًا أخرى ، فاجتمع ألفان ، فأبدلت الثانية همزة هربًا من تجاور ساكنين ، وقيل : زيدت الهمزة من أول الأمر .

(**فإذا نسبت إليهن قلت : لَوِيّ**) بتشديد الواو ،(**وكَيْوِيّ**) لِمَا تقرر أن حرف العلة المشدّد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها ، وتفتح كما في « نَمَر » ، وتقلب الثانية واوًا لئلا تجتمع الياءات ، وإن كان واوًا بقيت ، إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع ، (**ولائِيّ ، أو لاوِيّ**) لِمَا تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلاً من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوًا[٢] ، هذا إذا قلنا : زدنا على الألف ألفًا ، ثم أبدلناها همزة .

وأما من قال ، زدنا همزة من أول الأمر ، فإنه يقول : « لائي » لا غير ، ولا يجوز « لاوي » إلا على قول بعضهم ، « قراوي » ، قاله ابن الخباز[٣] . [٢٧٢/أ] (**كما يقول في النّسب إلى : الدَّوّ**) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو ، وهو البادية (**والْحَيّ**) بفتح الحاء المهملة ، وتشديد الياء وهو القبيلة ،(**والكِسَاء**) بالمد ، (**دَوِّيّ**) بتشديد الواو ، (**وحَيَوِيّ**) بفتح الياء (**وكِسَائِيّ**) بالتصحيح ، (**وكِسَاوِيّ**) بقلب الهمزة واوًا ، ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللفّ والنشر على الترتيب[٤] .

وحاصل الفصل أن المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع : محذوف الفاء ، ومحذوف العين ، ومحذوف اللام ، والأولان نوعان : ما يجب فيه الرد . وما يمتنع .

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٧٠ : (إن كان ؛ ثالثه ؛ حرفًا معتلاً وجب تضعيفه ، فيقال في لو : لـويّ ، أصله لوَوِيّ) . وانظر الكتاب ١٤٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٨/٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٩٧/٤ .

(٤) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء بعددها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

فالأول : ما لامه معتلة نحو : « شِيَة ، ويَرَى » علمًا .

والثاني : ما لامه صحيحة نحو : « عِدَة ، وسَهٍ ».

والثالث : نوعان : واجب الرد ، وجائزه .

والأول ثلاثة أنواع : ما ترجع لامه في التثنية كـ « أب ، وأخ »، وما ترجع في الجمع بالألف والتاء كـ « أخت ، وبنت ، وسَنَة »، وما عينه معتلة نحو : « شاة ، وذو ».

والثاني : ما عدا ذلك نحو : « يد ، ودم ، وشفة »، والنّسبة إلى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك .

(فصـــــــــــــل)

(**وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع**) له مفرد من لفظه . أو لا . فالأول : كـ « صَحْبِيّ ، ورَكْبِيّ »، والثاني : (كـ : **قَوْمِيّ ، ورَهْطِيّ**) ، ولا يرد إلى مفرده في اللفظ ، فلا يقال : « صَاحِبِيّ ، ورَاكِبِيّ »، ولا إلى مفرده في المعنى ، فلا يقال : « رَجُلِيّ »، لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد .

(**أو**) بكونها (**اسم جنس كـ : شَجَرِيّ**) ، لا يقال : يحتمل أن يكون منسوبًا إلى مفرده وهو « شجرة » وحذفت التاء كما في « مَكِّيّ »، لأنا نقول : ليس الأمر كذلك ، وإنَّمَا هو منسوب [٢٧٢/ب] إلى الجماعة[١] بدليل قولهم في النّسب إلى « الشَّعِيْر »[٢] : « شَعِيْرِيّ » بإثبات الياء بعد العين ، ولو كان منسوبًا الى « الشَّعِيْرَة » لقيل : « شَعَرِيّ » بحذف الياء المثناة تحت ، لأن « شَعِيْرَة : فَعِيْلَة »، وقياس « فَعِيْلَة : فَعِلِيّ » كـ « فَرَضِيّ » في « فَرِيْضَة »، قاله خطاب المادري في الترشيح .

(**أو**) بكونها (**جمع تكسير**) حال كونه (**لا واحد له**) من لفظه (**كـ : أَبَابِيْلِيّ**) و« عَبَابِيْدِيّ »، والعباديد : الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه ، أوله واحد ، ولكنه شاذ كـ « مَحَاسِنِيّ » جمع « حَسَن »: حكاه أبو زيد[٣] ، نزّلوا الشاذّ منزلة المعدوم .

(**أو**) حال كونه (**جاريًا مَجرى العلم**) ، لاختصاصه بطائفة بأعيانهم ، (**كـ : أَنْصَارِيّ**) نسبة إلى « الأنصار »، لأنه غلب على قوم بأعيانهم ، حتى التحق بالأعلام ، و« الأُصُولِيّ » نسبة إلى « الأُصُول »، لأنه غلب على علم خاص ، حتى صار كالعلم عليه .

(**وأما نحو : « كِلاَب ، وأَنْمَار » : علمين**) لقبيلتين ، و« ضَبَاب ، ومَدَاين ، ومَعَافِر » أعلامًا (**فليس مِمَّا نحن فيه لأنه واحد**) بالشخص ، وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية ، (**فالنّسب إليه على لفظه من غير شبهة**) ولا تردد ، فيقال : « كِلاَبِيّ ، وأَنْمَارِيّ ، وضَبَابِيّ ، ومَدَايِنِيّ ، ومَعَافِرِيّ ».

---

(١) في « ب » : (الجمع) .
(٢) في « ب » : (الشعر) .
(٣) الارتشاف ٢٨٩/١ .

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس ، قاله في التسهيل[(١)] . ومثلوه بـ « الفَرَاهِيد » بالفاء والراء والدال المهملتين ، علمًا على بطن من الأزد ، وإليه ينسب الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، فقالوا : « الفَرَاهِيدِيّ » على لفظ الجمع ، و« الفُرْهُودِيّ » نسبًا إلى واحده لأمن اللبس ، إذ ليس لنا قبيلة تسمّى بالفُرْهُود ، وفيه نظر . قال في الصحاح[(٢)] : الفُرْهُدُ بالضم : الغليظ ، والفُرْهُود حي من نجد ، وهو بطن من الأزد [٢٧٣/أ] انتهى . فاللبس حاصل إذا قيل : « فُرْهُودِيّ » فإنه يوهم أنه منسوب إلى « الفَرْهُود » إذا قيل : إنه أبو بطن .

(**وفي غير ذلك**) المذكور من اسم الجمع ، والجنس ، والجمع الذي لا واحد له ، والجاري مجرى العلم (**يرد**) الجمع (**الْمُكسّر إلى مفرده ، ثم ينسب [٣٣٧] إليه**[(٣)]) ، ولَم ينسب إلى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النّسب إليه على حاله ، والنّسب إليه مسمى به ، هذا تعليل سيبويه[(٤)] ، وعلله غيره بأن المطلوب من النّسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة .

وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النّسب إليه جمعًا ، وبينه مسمى به ، (**فتقول في النّسب إلى : فَرَائِض**) جمع فَرِيْضَة ، (**وقَبَائِل**) جمع قَبِيْلَة ، (**وحُمْر**) بالسكون جمع « أحمر » أو « حمراء » ، (**فَرَضِيّ ، وقَبَلِيّ ؛ بفتح أولهما وثانيهما**) ، وذلك لأنك رددتهما إلى « فريضة ، وقبيلة » ، ونسبت إليهما فحذفت الياء المثناة تحت ، وتاء التأنيث ، وقلبت الكسرة فتحة كما في « نَمَر » ، (**و : أحْمَرِيّ ، و : حَمْرَاوِيّ**) ، وذلك لأن « حَمْرَاء » إما جمع « أحْمَر » أو جمع « حَمْرَاء » ، فإن كان جمع « أحْمَر » رددته إليه وقلت : « أحْمَرِيّ » ، وإن كان جمع « حَمْرَاء » رددته إليها وقلت : « حَمْرَاوِيّ » ، لأن الْهمزة فيه للتأنيث ، وهمز التأنيث يجب قلبه واوًا في النّسب ، وإنَّمَا قال : يرد الْمكسر إلى مفرده ، ولَم يقل : يرد الجمع إلى مفرده ، لأن جمع التصحيح لا يرد إلى مفرده وإنَّمَا تحذف منه علامة الجمع ، ويظهر أثر ذلك في نحو : « تَمْرَات ، وتِمَار » فإن نسبت إلى « تَمْرَات » قلت ، « تَمْرِيّ » بفتح الميم ، وإن نسبت إلى « تِمَار » قلت : « تَمْرِيّ » بالسكون .

(١) التسهيل ص ٢٦٥ .
(٢) الصحاح (فرهد) .
(٣) شرح المفصل ٩/٦ .
(٤) الكتاب ٧٨\٣٨/٣ .

(فصـــــــــــل)

(وقد يُستغنَى عن ياءي النّسب بصوغ المنســوب إليه على : فَعَّال) بفتح أوله وتشديد ثانيه ، (وذلك غالب في [٢٧٣/ب] الحِرَف[١]) ، جَمع حِرْفَة ، (كـ : بزّاز) بزاييـن معجمتيـن لبياع البزّ ، (ونَجّار) بالنون والْجيم لِمن حرفته النجارة ، (وعَوّاج) لبياع العاج ، (وعَطّار) لبياع العطر ، ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله : (وشذّ قوله) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٩٢٣ـ وَلَيْسَ بِـذِيْ رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِـي بِـهِ (وَلَيْسَ بِذِيْ سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ)

(أي : بذي نبل) ، بدليل ما قبله ، فاستعمال « فَعّال » في غير الحِـرف بمعنـى ذي كـذا ، (وحمل عليه قوم من المحققين[٢]) ، كما قال ابن مالك : (﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ ﴾) [فصلت/٤٦] ، أي : بذي ظلم[٣] .

والذي حملهم على ذلك أن النفي منصبّ على المبالغـة ، فيثبـت أصـل الفعـل ، والله تعالى منزّه عن ذلك .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح المرادي ١٥١/٥ ، وشرح الكافيـــة الشافية ١٩٦٢/٤ .

٩٢٣- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣، وشرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح أبيات سـيبويه ٢٢١/٣، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، وشرح المرادي ١٥٢/٥ ، وشرح المفصل ١٤/٦ ، والكتـــاب ٣٨٣/٢ ، ولسان العرب ٦٤٢/١١ (نبل) ، والمقاصد النحوية ٥٤٠/٤ ، وتاج العروس (نبل) ، وبلا نســـبة في أساس البلاغة (نبل) ، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح الكافية الشـــافية ١٩٦٢/٤ ، ومغني اللبيب ١١١/١ ، والمقتضب ١٦٢/٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤ ، وشـــرح الأشموني ٧٤٥/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤ .

وأمثلة « فَعَّال » كثيرة ، ومع كثرتها فقال سيبويه[1] ، غير مقيسة ، فلا يقال لصاحب الدقيق : « دقّاق » ، ولا لصاحب الفاكهة « فكّاه » ، ولا لصاحب البرّ ، بالراء المهملة : « برّار » ولا لصحاب الشعير : « شعّار » ، انتهى[2] .

والمبرد يقيس هذا[3] .

(أو) بصوغ المنسوب إليه (على : فَاعِل ، أو على : فَعِل[4]) بفتح أوله ، وكسر ثانيه (بمعنى ذي كذا .

فالأول ، كـ : تَامِر) ، أي : ذي تَمر ، (ولابِن) ، أي : ذي لَبَن ، (وطاعِم) ، أي : ذي طعام ، (وكاسِي) ، أي : ذي كساء .

(والثانِي ، كـ : طَعِم) ، أي : ذي طعام (ولَبِن) ، أي : ذي لبن ، (ونَهِر) ، أي : ذي نهار ، (قال) الراجز : [من الرجز]

٩٢٤ــ (لَسْتُ بِلَيْلِيّ وَلكِنِّـي نَـهِرْ) لاَ أدْلِجُ اللَّيْلَ ولكن أَبْتَكِرْ

أنشده سيبويه في كتابه[5] ، أي : ولكنّي نهاريّ ، أي : عامل بالنهار .

---

(١) الكتاب ٣٨١/٣ ، وانظر شرح المفصل ١٥/٦ .

(٢) في شرح المفصل ١٥/٦ : (وقد قيل دقاق ، ومثل ذلك الكسائي نسب على قياس النسب ، والفراء على قياس البزاز والعطار) .

(٣) المقتضب ١٦١/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٢/٤– ١٩٦٣ ، وشرح المفصل ١٥/٦ .

٩٢٤– الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤١/٤، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٢ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤، وشرح المرادي ١٥٤/٥ ، والكتاب ٣٨٤/٣ ، ولسان العرب ٢٣٨/٥ (نهر) ، ٦٠٨/١١ (ليل) ، والمقاصد النحوية ٥٤١/٤ ، والمقرب ٥٥/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٤٩ ، وأساس البلاغة (خني) ، (نهر) ، وتهذيب اللغة ٤٤٣/١٥ ، وكتاب العين ٤٤/٤ .

(٥) الكتاب ٣٨٤/٣ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وما خرج**) في النّسب (**عمّا قررناه في هذا الباب فشاذّ**[1]) ، وذلـك تسـعة أقسام :

أحدها : بالتحريف فقط ،(**كقولهم : أمَوِيّ؛ بالفتح**) في الهمزة ؛ نسبة إلى « أمية » بضم الهمزة ، (**وبِصْرِيّ؛ بالكسر**) في الباء ؛ نسبة إلى « البصرة » بفتح الباء ، (**ودُهْرِيّ؛ للشيخ [٢٧٤/أ] الكبير ، بالضم**) في الدال نسبة إلى « الدهر » بفتح الدال .

(و) الثاني : بالزيادة فقط ، كقولهم : (**مَرْوَزِيّ ، بزيادة الــزاي**) نسـبة إلى « مـرو » ، « ورَبّـانِيّ ، وفَوْقَـانِيّ ، وسُـفْلانِيّ ، وتَحْتَـانِيّ »، نسـبة إلى : « الـرَّبّ ، وفَـوْق ، وأسْفَل ، وتَحْت » ، قاله طاهر بن أحمد القزويني .

(و) الثالث : بالنقص فقط ، كقولهم : (**بَدَوِيّ ، بحذف الألــف**) نسـبة إلى : « البادية » ، و« خُرَاسِيّ » بحذف الألف والنون نسبة إلى « خراسان » ، (**وجَلُوْلِيّ**) بحـذف الألف نسبة إلى : « جلولاء » بالجيم والمد قرية بناحية فارس ،(**وحَرُوْرِيّ ، بحذف الألــف والهمزة**) نسبة إلى « حروراء » بمهملات والمد ، قرية بظاهر الكوفة ، ينسب إليها الخــوارج الحرورية .

والرابع : بالحذف والتحريف نحو : « عَالِيَة وعَلَـوِيّ ، وشَـتاء وشَـتَوِيّ ، وخَرِيـف وخَرْفِيّ » بفتح فسكون ، و« خَرَفِيّ » ، بفتحتين .

والخامس : بالزيادة والتحريف نحو : « أنف ، وأنَافِيّ » .

والسادس : بالزيادة والحذف نحو : « رازِيّ » نسبة إلى « الرّيّ » .

والسابع : بالقلب فقط نحو : « طائِيّ ، وصنعانِيّ ، وبـهرانِيّ ، وروحـانِيّ » نسـبة إلى « طيئ ، وصنعاء ، وبهراء ، وروحاء » .

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٦٤/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٧/٢ ، والكتاب ٣٣٥/٣ - ٣٣٧ .

والثامن : بالقلب والتحريف نحو : « ثوب حاري » نسبة إلى « الحِيْرَة » بالحاء المهملة ، فأما الإنسان فـ « حَيْرِيّ ».

والتاسع : بتوفير ما يستحق التغيير نحو : « أُمَيِيّ » نسبة إلى أميّة ، و« بَحْرَانِيّ » بالحاء المهملة نسبة إلى البحرين : اسم موضع . [٣٣٨]

ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة :

أحدها : الاستغناء بشيء عن شيء ، ومثل له بمثالين : « أموي ، وبصري »، فالأول كأنه منسوب إلى المكبر ، وهو « أمية »، والثاني كأنه منسوب إلى « البصرة »، وهي حجارة بيض توجد في البصرة .

وثانيها : التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد قصدًا إلى إزالة اللبس . [٢٧٤/ب] ومثل له بمثالين : « دُهْرِيّ ، ومَرْزَوِيّ »، فالأول للفرق بينه وبين « الدّهري » بفتح الدال ، وهو القائل بالدهر من الملحدة ، والثاني للفرق بينه وبين المنسوب إلى « الْمَرْوَة ».

وثالثها : العدول من الثقل إلى الْخِفَّة ، ومثله بمثال واحد هو : « بَدَوِيّ ».

ورابعها : تشبيه الشيء بالشيء ، ومثله بمثالين : « جلولي ، وحروري »، فحذفوا الهمزة تشبيهًا للممدود بالمقصور .

(هذا باب الوقف)

وهو قطع المنطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري بالياء المثنّاة التحتانيّة ، لا الاختباريّ بالموحّدة ، ولا الإنكاريّ ، ولا التذكيريّ ، ولا الترنّميّ ، ويقابله الابتداء ، والابتداء عمل ، فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ، ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد ، فيكون لتمام الغرض من الكلام ، ولتمام النظم في الشعر ، ولتمام السجع في النثر ، وهو أحد عشر نوعًا :

الأول : الإسكان المجرّد .

الثاني : الرَّوْم .

الثالث : الإشمام .

الرابع : إبدال الألف .

الخامس : إبدال تاء التأنيث هاءً .

السادس : زيادة الألف .

السابع : إلحاق هاء السكت .

الثامن : إثبات الواو والياء أو حذفهما .

التاسع : إبدال الهمزة .

العاشر : التضعيف .

الحادي عشر : نقل الحركة .

والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال : [من البسيط]

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ ويتبعها الـ ... ـتضْعِيْفُ والرَّومُ والإشْمَامُ والبَدَلُ

أما إلحاق هاء السكت فلبيان الحركة ، ثم الموقوف عليه تارة يكون منوّنًا وتارة يكون غير منوّن .

فأما (**إذا وقفت على منوّن**) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات :

حذف التنوين مطلقًا ، والوقف بالسكون مطلقًا ، وهو لغة ربيعة .

وإبدال التنوين مطلقًا ألفًا بعد الفتحة ، وواوًا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، وهي لغة الأزد . [٢٧٥/أ]

والتفصيل بين المفتوح وغيره (**فأرجح اللغات**) الثلاث (**وأكثرها أن يُحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة**) ، ويسكّن ما قبل التنوين (**كـ : هذا زَيْدْ ، و : مررتُ بزَيْدْ**) بسكون الدال في المثالين ، (**وأن تبدل ألفًا بعد الفتحة إعرابيّة كانت**) الفتحة (**كـ : رأيت زيدًا . أو بنائيّة كـ : إِيْها**) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى : « انكفف »[1] ، (**و : وَيْها**) بفتح الواو [وسكون الياء][2] بمعنى « أعجب » ، [3]وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨١ ــ تَنْوِيْنًا اِثْرَ فَتْحٍ اِجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ اِحْذِفَا[3]

وإنَّمَا أبدل التنوين بعد الفتحة ألفًا لأن التنوين يشبه[4] الألف من حيث كان[5] اللين في الألف يقاربه الغنّة في التنوين ، فأبدلوه ألفًا لِمَا بينهما من المقاربة ، ولَم يبدل بعد الضمة واوًا وبعد الكسرة ياءً لمكان [6]ثقل الواو والياء في نفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو ، والكسرة مع الياء زاد الثقل ، ولَم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها[6] على حالها .

وأما المؤنّث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الضمة ، كما يحذف مع غيرها ، وتبدل التاء هاء ، ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفًا بعد الفتحة ويقول : « قائِمَتَا » على إحدى اللغتين . وإذا وقف على المقصور المنوّن وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة ، وفيه ثلاثة أقوال :

(١) في شرح شذور الذهب ص ١١٦ : (ولا تقل بمعنى اكفف ، كما يقول كثير منهم) .

(٢) إضافة من « ب » .

(٣) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٤) في « ط » : (شبيه) .

(٥) في « ط » : (أن) .

(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

أحدها : اعتباره بالصحيح ، فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجرّ بدل من لام الكلمة ، فإذا قلت : « هذا فتَى ، و : مررتُ بفتَى » ، ووقفت عليه ، فالألف هي الأصليّة نظير الدال من « زيد » . وإذا قلت : « رأيت فتًى » فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف في « رأيت زيدًا » ، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع [٢٧٥/ب] الساكنين ، هذا مذهب سيبويه[١] فيما نقل أكثرهم ، قيل ، ومعظم النحويين عليه .

القول الثاني : أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفًا ، هذا مذهب أبي الحسن ، والفراء ، والمازني[٢] .

والقول الثالث : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة ، وأن التنوين حذف ، فلما حذف عادت الألف ، وهو مرويٌّ عن أبي عمرو [٣٣٩] والكسائي وابن كيسان والسيرافي[٣] ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه ، والخليل[٤] ، وفي الألف الموقوف عليها لغات[٥] :

أشهرها أن تقرّ على صورتها .

الثانية : قلبها ياء ، لأن الياء أبين من الألف ، وهي لغة فزارة ، وبعض قيس .

والثالثة : قلبها واوًا ، لأن الواو أبين من الياء ، وهي لغة بعض طيئ .

والرابعة : قلبها همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهي أبين الحروف كلها ، وهي لغة بعض طيئ أيضًا ، وليس من لغتهم التخفيف ، ويحتمل القلب فيهن أن تكون من الألف الأصلية ، وأن تكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق .

(وشبّهوا « إذن » بالمنوّن المنصوب ، فأبدلوا نونها في الوقف ألفًا ، هذا قول الجمهور[٦]) ، وإلى[٧] ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ إِذَنْ مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا في الوَقْفِ نُونُها قُلِبْ[٧]

(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون[٨] ، واختاره ابن عصفور) في شرح

---

(١) الكتاب ١٨١/٤ .

(٢) انظر الارتشاف ٣٩٣/١ ، وشرح المرادي ١٥٦/٥ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤ - ١٩٨٣ .

(٤) الكتاب ١٨١/٤ .

(٥) الارتشاف ٣٩٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٤/٤ .

(٦) الارتشاف ٣٩٣/١ ، وشرح المرادي ١٥٩/٥ .

(٧) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٨) شرح المرادي ١٥٩/٥ .

الجمل[1]، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون[2]. قال الموضح، وليس كما ذكر[2]، (**وإجماع القرّاء السبعة على خلافه**)، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿ وَلَـنْ تُفْلِحُـوا إذًا ﴾ [الكهف/٢٠] بالألف[2]. لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال[3]: علّ الناس يقفون على « إذَنْ » بالألف، والمازني [٢٧٦/أ] يخالفهم، ويقول: هي حرف بمنزلة « لن »، وهي بـ« لن » أشبه منها بالأسماء. قال[3]. وهذا قول حسن، وهو قول المبرد في الكفاية، وهذه حجّته[3]. وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفي إلى أن أصل « إذن »: « إذا » لِمَا يستقبل، ثم ألحق النون عوضًا عن المضاف إليه كما في: « يَوْمَئِذٍ »، وعلى هذا يصحّ وجه الوقف عليها بالألف،

(**وإذا وقف على هاء الضمير**) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها،(**فإن كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها. وهي الألف**) لخفّتها (كـ: **رأيتُها**، و: **مررتُ بِها**) بإثبات الألف بعد الهاء، (**وإن كانت**) الهاء (**مضمومة**، أو **مكسورة**)، وكان ما قبلها متحركًا (**حذفت صلتها، وهي الواو**) في المضمومة،(**والياء**) في المكسورة (كـ: **رأيته**) بحذف الواو بعد الهاء، (و: **مررت به**) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء.

وهل هما من نفس الضمير كما في « هو، وهي » أو زائدتان للإشباع،

رجّح ابن الصايغ الأوّل[4]، والزّجّاج الثاني[4]، واختلف النقل عن سيبويه[5]، فالزجاج نسب إليه الأول[4]، والمازني نسب إليه الثاني،

فإن قلنا بالأوّل فلا بدّ من إخراج « هو »، و« هي » من حكم الحذف، فلا يجوز حذف الواو من « هو »، ولا الياء من « هي » لتعاصيهما بالحركة عن الحذف، بل يقال في الوقف: « هُوْ، وهِيْ » بالسكون، فلذلك قيّدنا الكلام بقولنا: ساكن، وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك، واحترزنا بقولنا، وكان ما قبلها متحرّكًا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم، أو للوقف، فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار، وإثباتها فيقول: « مِنْهْ، ومِنْهُو، وعَلَيْهْ، وعَلَيْهِيْ، ولَمْ يَدْعُهْ، ولَمْ يَدْعُهُو، ولَمْ يَرْمِهْ، ولَمْ يَرْمِهِيْ، وادْعُهْ، [٢٧٦/ب] وادْعُهُوْ، وارْمِهْ، وارْمِهِيْ ». قاله الشاطبي.

(١) شرح الجمل ١٧٠/٢، وكذا في شرح قطر الندى ص ٣٢٧.
(٢) شرح قطر الندى ص ٣٢٧.
(٣) الارتشاف ٣٩٢/١.
(٤) شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢.
(٥) الكتاب ١٨٩/٤.

وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واوًا أو ياء ، (إلا في الضرورة ، فيجوز ثبوتها كقوله) ، وهو رؤبة : [من الرجز]

٩٢٥ـ (وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ)

بإثبات الواو فيهما لفظًا لا خطًّا ، لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخطّ كالتنوين ، قاله الموضّح في الحواشي .

والْمهمه : الْمفازة ، والأرجاء : النواحي ، والتشبيه فيه مقلوب ، والأصل : كأن لون سَمائه لغبرتها لون أرضه ، فحذف الْمضاف ، وعكس التشبيه مبالغة ، (وقوله) : [من الطويل]

٩٢٦ـ (تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ)

بإثبات الياء فيهما لفظًا لا خطًّا كما تقدَّم ، والضمير لـ « هند » وهو علم رجل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

وذكر في التسهيل[1] أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحة إلى ما قبله اختيارًا كقوله : [من الوافر]

٩٢٧ـ .... لَسْتُ فِي لَخْمٍ إِخَافَهْ

أراد : إخافها ، فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها ، وحذف الألف ، واستشكل قوله : اختيارًا ، فإنه يقتضي جواز القياس عليه ، وهو قليل .

٩٢٥- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٣ ، والأشباه والنظائر ٢٩٦/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦ ، وشرح شواهد المغني ٩٧١/٢ ، ولسان العرب ٩٨/١٥ (عمي) ، ومعاهد التنصيص ١٧٨/١، ومغني اللبيب ٦٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٥٧/٤ ، وتاج العروس ٨٩/٩ (كبد) ، (عمى) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢١٦/١ ، والإنصاف ٣٧٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣٦/٢ ، ٦٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٢ .

٩٢٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٣/٤ ، وشرح المفصل ٩٣/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤ .

(١) التسهيل ص ٣٢٨ .

٩٢٧- تمام البيت : (فإني قد رأيت بدار قومي نوائب لست في لخم إخافه)

وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٦٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٩١/٤ ، والارتشاف ٢٩٧/٣ ،

(وإذا وقف على المنقوص وجب [٣٤٠] إثبات يائه في ثلاث مسائل :

أحدها : أن يكون) المنقوص (محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيت بمضارع : وَفَى) بالفاء ، أو القاف ، (أو) بمضارع (وَعَى) بالعين المهملة ،(فإنك تقول) في الرفع : (هذا يَفِي ، وهذا يَعِي) ، وفي الْجرّ : مررتُ بِيَفِي ، وبِيَعِي (بالإثبات) [٢٧٧/أ] للياء فيهما رفعًا وجرًّا ، (لأن أصليهما « يُوْفِي ، ويُوْعِي » ، فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، (فلو حذفت لامهما) في الوقف (لكان إجحافًا) بهما ، إذ لَم يبقَ من أصولهما غير حرف واحد ساكن .

المسألة (الثانية : أن يكون) المنقوص (مَحذوف العين نَحو : مُرٍ) حال كونه (اسم فاعل من : أَرَى ، وأصله : مُرْئِي) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن « مَرْعِي » فنقلت) الكسرة ، وهي (حركة عينه ، وعينه هي الْهمزة إلى الراء) قبلها ، وهي ساكن صحيح ، (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ، ثم أعلَّ إعلال « قاضٍ » ، (ولَم يجرِ حذف الياء) ، وهي لامه (في الوقف لِمَا ذكرنا) من الإجحاف به من حذف عينه . ولامه ، وإبقائه على أصل واحد ساكن ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٨٨٥- .... وَفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُومَ رَدِّ اليَا اقْتُفِيْ

المسألة (الثالثة : أن يكون) المنقوص (منصوبًا منوّنًا[1] كان ، نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾ [آل عمران/١٩٣] ، أو غير منوّن[1] نحو : ﴿ كَلاَّ إذا بَلَغَتِ التَّراقي ﴾) [القيامة/٢٦] فيجب إثبات الياء فيهما وقفًا ، لأنها تحصَّنت في الأول بألف التنوين ، وفي الثاني بـ « ألْ » ،(فإن كان) المنقوص (مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات يائه) في الوقف ، لأنها كانت ثابتة في الوصل ، ولَم يحدث ما يوجب حذفها ، (و) جاز (حذفها) فرقًا بين الوصل والوقف ، (ولكن الأرجح) من الوجهين مختلف[2] ،

فالأرجح (في المنوّن الحذف) عند سيبويه (نحو : هذا قاضٍ ، و : مررتُ بقاضٍ) ، ويجوز « هذا قاضِي ، و : مررت بقاضِي » ، بإثبات الياء ، ورجَّحه يونس (و) بذلك [٢٧٧/ب] (قرأ ابن كثير : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾[3]) [الرعد/٧] ، و : ﴿ ومَا عِنْدَ اللهِ

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ .

(٢) في « ب » : (مختلفين) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ هادٍ ﴾ . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قنبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

بَاقٍي ﴾[1][النحل/٩٦] ،(و : ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي ﴾[2]) [الرعد/١١] بإثبات الياء فيهن .

(والأرجح في غير المنوّن) ، وهو المقرون بـ « ألْ » (**الإثبات**) للياء (كـ : **هذا القاضي ، ومررت بالقاضي**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِيْ التنويْنِ مَا ... لَم يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِيْ التّنوِيـنِ بـالعَكْسِ ... .

ويجوز الوقف عليهما بالحذف كـ : هذا القاضْ ، ومررت بالقاضْ ، وبذلك وقف الجمهور[3] على : « الْمُتَعَالْ » ، و« التَّلاقْ » من قوله تعالى ، وهو : ﴿ الكَبِيْرُ الْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد/٩] ، ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاَقِ ﴾ [غافر/١٥] ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح[4] ، وحجّة من أثبت الياء في المنوّن حالة الوقف أن الياء إنَّمَا جاز حذفها لأجل التنوين ، ولا تنوين في الوقف ، فوجب أن تعود ، وحجّة من حذفها في غير المنوّن في الوقف أنه قدّر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها ، وحجّة الأوّل أقوى .

واعلم أن المنقوص غير المنوّن أربعة أنواع :

أحدها : ما سقط تنوينه بدخول « ألْ » وقد تقدّم .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاضِي » ، فالخليل يختار فيه الإثبات ، لأن الحذف مجاز[5] ، ولَم يكثر ، ويونس يختار الحذف لأن النداء محلّ حذف[5] .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو : « رأيت جوارِيَ » نصبًا ، فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدّم في المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو : قاضي مكة ، فيجوز فيه الوجهان الجائزان

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ باق ﴾ . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قنبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٨٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ والٍ ﴾ . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قنبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٣) كما في الرسم المصحفي .

(٤) وكذلك قرأ أبو عمرو ويعقوب في « المتعال » . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ٢٩٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ ، وكذلك قرأ قالون ويعقوب في « التلاق » ، انظر الإتحاف ص ٣٧٨ ، والنشر ٣٦٦/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٥) الكتاب ١٨٤/٤ .

في المنوّن ، (١)قالوا ، لأنه لِمَا زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليها ما ذهب بسببها ، وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنوّن(١) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٥ ـ وَحَذْفُ يا المَنْقُوصِ ذِي التّنوِينِ مَـا [٢٧٨/أ] .... :

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(فصـــــــــــــل)

(ولك في الوقف على المحرّك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه :

أحدها : أن تقف بالسكون) الْمجرّد عن الرَّوْم والإشْمام ، سواء في ذلك المنوّن وغيره ، والْمعرب والْمبني ، هذا هو الأكثر والأغلب ، **(وهو الأصل)** ، لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة . قال أبو حيان[1] ، وعلامته خاء فوق الحرف ، هكذا جعلها سيبويه[2] خ ، والمراد خفّ أو خفيف ، وناقشه الموضح فقال : إنَّمَا هي رأس جيم أو رأس ميم ، وكلاهما مختصر من اجزم ، انتهى .

والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لِمَا مرَّ من أنَّ الوقف استراحة .

وجعلها بعض الكتَّاب دائرة ، لأن الدائرة صفر ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد ، وجعلها بعضهم دالاً ، وكأنهم [٣٤١] لَمَّا رأوها بغير تعريف ظنّوها دالاً .

(ويتعيَّن ذلك) السكون **(في الوقف على تاء التـــأنيث)** إذ لا يتـأتّى فيـها الأوجه الباقية .

(و) الوجه **(الثاني : أن تقف بالرَّوْم ، وهو إخفاء الصوت بالحركة)** ، فـلا تتمّها ، بل تختلسها اختلاسًا تنبيهًا على حركة الأصل ، قاله الجـاربردي[3] . **(و)** لا يختـصّ بحركة بعينها ، بل **(يجوز في الحركات كلها)** ، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفّة الفتحـة ، وتناول اللسان لها بسرعة **(خلافًا للفراء في منعه إياه[4])** أي الرَّوْم **(في الفتحة . وأكـثر القراء)** السبعة **(على اختيار قوله)** ، ووافقهم أبو حاتم على المنع[5] ، لأنه يشبه الثّوبـاء ، فيفضي إلى تشويه صورة الفم ، وعلامة الرَّوْم خطّ بين يدي الحرف ، وهذه صورته « ـــ » .

(١) الارتشاف ٣٩٧/١ .
(٢) الكتاب ١٦٩/٤ .
(٣) شرح الشافية ٢٦٠/٢ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٧٥ ، والارتشاف ٣٩٧/١ ، والكتاب ١٧١/٤ .
(٥) الارتشاف ٣٩٧/١ .

الوجه (**الثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختصّ بالمضموم**) ، ولا يكون في المفتوح والمكسور ، لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة [٢٧٨/ب] تشويهًا لهيئة الفم ، وروي الإشمام عن بعض القرَّاء في الجرّ ، وحمل ذلك على الرَّوْم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي .

(و) الإشْمام (**حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بُعيد الإسكان من غـيْر تصويت**) يسمع ، والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان ، وتدع بينهما بعـض الانفـراج ، ليخرج منه النَّفَس فيراهما المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنك أردت بضمّهما الحركـة ، فـهو شيء يختصّ بإدراك العين دون الأذن ، لأنه ليس بصوت يسمع ، بل هو تحريك عضو ،

وبعض الكوفيين يسمي الرَّوْم إشمامًا . والتحقيق خلافه ، فإن الرَّوْم فيه مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحرّكًا فيدركه الأعمى والبصير ، بخلاف الإشمام (**فإنَّمَا يدركه البصير دون الأعمى**) ، وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته « • » .

واستثقاله من الشَّمّ كأنك أشْمَمْتَ الحرف رائحة الحركـة ، بـأن هيَّـأت العضـو للنطق بها ، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرّك في الوصل ، وأسكن في الوقـف ، وبـين ما هو ساكن على كل حال .

(و) الوجه (**الرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه**) في اسم أو فعل (**نحو : هذا خالدّ ، وهو يَجْعَلّ**) بتشديد الدال من « خالد » واللام من « يجعل » .

وعلامته رأس شين فوق الحرف ، وهــذه صورتـه « شـــ » ، وهـو قليـل لِمجـيء التضعيف فـي مَحل التخفيف ، ولِهذا لَم يؤثر عن أحد من القـرّاء إلا عـن عـاصم فـي «مُسْتَطِرّ» في سورة القمر ، (**وهو لغة سعديّة** .

وشرطه خمسة أمور) بل ستة ، (**وهـــي**) : أن يكـون الحـرف الموقـوف عليـه متحرّكًا ، لأن التضعيف كالعوض من الحركة ، قاله الجاربردي[١] .

و(**أن لا يكون**) [٢٧٩/أ] (**الحرف الموقوف عليه همزة كـ : خطأ ، ورشأ**) ، لأن الهمزة لا تدغم ، ولا يدغم فيها في موضع اللام .

(**ولا ياء ، كـ : القاضِي**) .

(**ولا واوًا ، كـ : يدعو**) .

(**ولا ألفًا ، كـ : يخشى**) . لاستثقال حرف العلّة .

(**ولا تاليًا لسكون ، كـ : زيد ، وعمرو**) لئلا يجتمع ثلاثة سواكن : الذي قبل

(١) شرح الشافية ٢/٢٨٧ .

الآخر ، والمدغم ، والموقوف عليه ، قيل : وألا يكون منصوبًا ، وشذَّ : [من الرجز]

٩٢٨ـ لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جدَبَّا

بالجيم الموحّدة ، وردَّ بأنَّ الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محرّكًا وصلاً .

الوجه (**الخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم**) ، وهو أبو عمرو : (﴿ وَتَوَاصَوا بِالصَّبِرْ ﴾) [العصر/٣] بنقل الكسرة إلى الباء(١) ،(**وقوله**) : [من الرجز]

٩٢٩ـ (**أَنَا ابنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ**) وَجَاءتِ الْخَيْلُ أَثَافِي وَزُمَرْ

بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها .

و« النقر » بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان ، وما يليه من الحنك الأعلى ، يسكّن به الفرس إذا اضطرب بفارسه(٢) .

واختلف في قائل هذا البيت :

فقال الصاغاني : قائله فدكيّ بن أعبد المنقري .

وقال ابن السِّيد : أظنّه لعبد الله بن ماوية الطائي ، وجزم بذلك الجوهري .

وقال سيبويه : هو لبعض السعديين ، وماوية اسم أمه(٣) .

٩٢٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٨،٣٢٠ ، ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٤/٥٤٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١/٣٩٨ ، وأوضح المسالك ٤/٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٦/١٣٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٧ ، وشرح الأشموني ٣/٧٦١ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥١٩ ، وشرح المرادي ٥/١٦٨، وشرح المفصل ٣/٩٤ ، ١٣٩، ٩/٦٨ ، ٨٢ ، وكتاب الحلل ص ٣٣٥ ، الكتاب ٤/١٧٠ .

(١) انظر القراءة في البحر المحيط ٨/٥٠٩ .

٩٢٩- الرجز لعبيد الله بن ماوية الطائي في لسان العرب ٥/٢٣١ (نقر) ، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي ابن عبد الله في الدرر ٢/٣٤٧ ، ٥٦٣ ، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية ٤/٥٥٩ ، ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٩ ، والكتاب ٤/١٧٣ ، والتنبيه والإيضاح ٢/٢١٧ ، وتاج العروس ١٤/٢٧٨ (نقر) ، وبلا نسبة في اللسان ٤/٨٩ (تجر) ، ١٠/٦٣ (حلق) ، وأسرار العربية ص ٤١٤ ، والإنصاف ٢/٧٣٢ ، وأوضح المسالك ٤/٣٤٦ ، وتهذيب اللغة ٤/٢٠٢ ، وكتاب الجمل ص ٣٣٤ ، والمخصص ١/٨١ ، ١٢/٢٦١ ، ومغني اللبيب ٢/٤٣٤ ، وهمع الهوامع ٢/١٠٧ ، ٢٠٨ ، والكامل ص ٦٩٣ .

(٢) في « ب » : (واضطربت بفارسها) .

(٣) الكتاب ٤/١٧٣ .

وذكر الموضح أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس :

. . . . إذْ جَـدَّ النَّفْـرْ . . . .

بالفاء المضمومة ، يريد النّفْر ، بإسكانها ، والعامل في « إذ » ما في « ابن ماوية » من معنى شجاع . أو بطل ، أو مقدام ، أو مشهور ، انتهى .

(و) نقل غير المهموز (**شرطه خمسة أمور أيضًا**) ، بل ستة ، (**وهي**) :

(**أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا**) ليقبل الحركة المنقولة ، لأنّ المتحرّك لا يقبل حركة أخرى .

(**وأن ذلك الساكن لا يتعذر [٣٤٢] تحريكه**) [٢٧٩/ب] فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة .

(و) أن يكون ذلك الساكن (**لا يستثقل**) تحريكه ، فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال .

(**وألا تكون الحركة**) التي يراد نقلها (**فتحة**) على الأصح عند جمهور البصريين ، لأن المفتوح إذا كان منوّنًا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين ، وحمل عليه غير المنوّن ، قاله المرادي[1] .

(**وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له**) ، لأن ذلك لا يجوز ، وأن يكون المنقول منه صحيحًا .

إذا علمت ذلك ، (**فلا يجوز النقل في نحو**) :

(**هذا جعفر ؛ لتحرّك ما قبله**) ، لأن المتحرّك لا يقبل حركة أخرى ، وعن هذا احترز بقوله : أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا .

(**ولا في نحو** : **إنسان** ، **ويَشُدّ**) ، لأن ما قبل الآخر متعذّر التحريك ، وعن هذا احترز بقوله : وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذّر تحريكه .

(و) لا في نحو : (**يقول** ، **ويبيع**) ، لأن ما قبل الآخر مستثقل تحريكه ، وعنه احترز بقوله : ولا يستثقل ، (**لأن الألف**) في : إنسان ، (**والمدغم**) في : يشدّ (**لا يقبلان الحركة**) ، لأن الألف والمدغم واجبا السكون ، إلا أن سكون الألف ذاتي ، وسكون المدغم عرضيّ ،(**والواو المضموم ما قبلها**) في : يقول (**والياء المكسور ما قبلها**) في : يبيع (**تستثقل الحركة عليهما**) ، لأنهما ثقيلتان في أنفسهما ، فلو نقلت[2] إليهما حركة زاد ثقلهما .

(١) شرح المرادي ٥/١٧٠ .

(٢) في « ب » : (نقل) .

(**ولا**) يجوز النقل (**في نحو** : « **سَمعت العلم** » **لأن الحركة فتحة**) ، لأنهم إنَّمَا نقلوا الضمة والكسرة لقوّتهما ، فكرهوا حذفهما . والفتحة [٢٨٠/أ] خفيفة فاغتفروا حذفها ، قاله الجاربردي[١] ، وعنه احترز بقوله : وألا تكون الحركة فتحة . (**وأجاز ذلك**) النقل في الفتحة (**الكوفيون والأخفش**) طردًا للباب[٢] .

(**ولا**) يجوز النقل (**في نحو : هذا عِلم**) بكسر العين ، لأن النقل فيه يؤدّي إلى بناء لا نظير له ، (**لأنه ليس في العربية « فِعُل » بكسر أوّله وضمّ ثانيه**) ، وعنه احترز بقوله : وألا يؤدي . إلى آخره .

ولا يجوز النقل في نحو : « غَزْوٌ ، وظَبْيٌ » لأن المنقول منه غير صحيح .

(**ويختص الشرطان الأخيران**) في كلامه ، وهما ألا تكون الحركة فتحة . وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له (**بغير المهموز**) .

(**فيجوز النقل في نحو** : ﴿ **لله الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ** ﴾) [النمل/٢٥] ، فتقول : « الخبأ » ، (**وإن كانت الحركة فتحة**) لأنك لو قلت : « الخبْء » بالإسكان من غير نقل وجدت استثقالاً واضحًا . ولو أبدل الجلالة بـ « الذي » لوافق التلاوة .

(**و**) يجوز النقل (**في نحو : هذا رِدْءٌ**) فتقول : « رِدُء » ، بكسر الراء ، وضم الدال ، (**وإن أدى النقل إلى صيغة : فِعُل**) ، بكسر أوله وضم ثانيه لثقل الهمزة ، وإذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها أصعب .

(**ومن لَم يثبت في أوزان الاسم « فُعِل » ، بضمة**) في أوله ، (**فكسرة**) في ثانيه ، (**وزعم أن « الدُّئِل » منقول عن الفعل لَم يُجز في نحو : بِقُفْل**) من قولك : « مررت بقُفْل » (**النقل**) ، لأنه بعد النقل يصير « بقُفِل » ، بضم القاف وكسر الفاء ، (**ويجيزه في نحو : بِبُطْءٍ**) من قولك : « مررت ببطء » ، (**لأنه مهموز**) ، وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفرٌ لثقل الهمزة ، إلا عند بعض تميم ، فيفرُّون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعًا فيقولون : « هذا رِدِئ » ، بكسرتين ، و« مررت ببُطُؤ » بضمّتين .

[٢٨٠/ب] وإذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ، ويقفون على حامل حركتها . كما يوقف عليه مستبدًا به ، فيقولون : « هذا الْخَبْ » بالنقل ، والحذف ، فيسكنون الباء ، أو يَرومون ، أو يُشِمُّون ، أو يضعّفون

(١) شرح الشافية ٢٨٩/٢ .

(٢) الإنصاف ٧٣١/٢ ، وشرح المفصل ٧٢/٩ .

وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة ، لأنه إنَّمَا راعى دفع اجتماع الساكنين ، والحرص على الإعراب من الزوال .

ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول : « هذا البُطءْ ، ورأيت البُطءْ ، ومررت بالبُطءْ » بسكون الهمزة في الأحوال كلها .

ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول : « هذا البُطُو ، ورأيت البَطَا ، ومررت بالبِطِي » .

و« الْخَبْءُ » ، بالخاء المعجمة والباء الموحدة ، ما خبئ في غيره . و« الرِدْءُ » : الْمُعِيْن ، و« البُطْءُ » : ضد السرعة .

وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلغة لخم ، وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجَّاز : [من الرجز]

٩٣٠ـ مَا زَالَ شَيْبَانُ شَدِيْدًا رَهَصُهْ حَتَّى أتَانَا قَرنُهُ فَوَقَصُهْ

قال[1] : أراد : فوقصَهُ ، فلما وقف على الهاء نقل ضمتها إلى الصاد قبلها ، فحرّكها ، وفي النهاية تقول في « ضَرَبَهُ : ضَرَبُهْ » في الشعر ، وقد استعملته[2] العامة في النثر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٦ـ وَغَيْرَهَا التأنِيْثِ [مِنْ مُحَرك سَكِّنْهُ أو قِفْ رَائِمَ التّحرّكِ

٨٨٧ـ أَوِ اشْمِم الضَّمَّةَ أوْ قِفْ مُضْعِفَا ما لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إنْ قَفَا

٨٨٨ـ مُحَرَكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا

٨٨٩ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلا

٨٩٠ـ وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيْر مُمْتَنِعْ وَذَاكَ في الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ]

٩٣٠ـ الرجز لامرأة من عبد القيس أم سعد بن قرط في الدرر ٢/ ٥٠٠ ، وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٦ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/ ٣١٢، والصحاح (وقص) ، وتاج العروس ١٨/ ٢١١(هبص)، ٢٠٤(وقص)، وديوان الأدب ٣/ ٢٥٢ ، ولسان العرب ٧/ ١٠٣ (هبص) ، ١٠٦ (وقص) ، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦ .

(١) الصحاح (وقص) .

(٢) في « ب » : (استعمله) .

(فصـــــــــــــــل)

[٣٤٣](**وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء**)، وسلمت من القلب هاء: (**إن كانت متصلة بحرف كـ: ثَمَّتَ**)، ورُبَّت، ولَعَلَّتْ. وأما «لاتَ» فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس، وقول أبي حيان[١]، وأما «رُبَّت، وثَمَّت، ولَعَلَّت» فالقياس فيهن على «لات» سائغ، فيوقف عليهن بالوجهين مردود، لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه.

(**أو فعل كـ: قامت**) [٢٨١/أ] و«قعدت» وإنَّما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك: «رُبَّهُ»، و«ضَرَبه»، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس. وفي الخاطريّات لابن جنّيّ: قال سيبويه[٢]: لو سَمَّيت رجلاً بـ«ضَرَبَتْ» ثم حقّرته لقلت: «ضُرَيْبَهْ» فوقفت عليه بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم.

(**أو**) متصلة (**باسم وقبلها ساكن صحيح، كـ: أخت، و: بنت**)، لأن التاء فيهما لَمّا سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنَّما جيء بها ليلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة، فهي للإلحاق بـ«قُفْل، وجِذْع».

(**وجاز إبقاؤها**) على صورتها (**وإبدالها**) هاءً:

(**إن كانت قبلها حركة**)، ولا تكون إلا فتحة (**نحو: ثَمَرَة، و: شَجَرَة**) فرقًا بينها وبين التاء الأصلية كـ«وقت، وبيت».

(**أو**) كان قبلها (**ساكن معتلّ**)، ولا يكون إلا ألفًا (**نحو: صلاة**)، وزكاة، وذات، (**ومسلمات**)، وأولات، لأن الساكن المعتلّ كالمتحرّك تقديرًا، لأنه في موضعه، ومنقلب عنه، ولأن الألف من الفتحة بمنزلة الحرف المتحرّك، ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو: «دوابّ» بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحًا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٨٩١ـ في الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ ... إنْ لَم يَكُنْ بسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

---

(١) الارتشاف ١/٤٠٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٥٥.

(**لكن الأرجح في جمع التصحيح كـ : مسلمات**) ، وهندات ، (**وفيما أشبهه وهو اسم الجمع**) الذي لا واحد له من لفظه ،(**وما سُمِّي به من الجمع تحقيقًا، أو تقديرًا** .

فالأول) : وهو اسم الجمع نحو : (**أولات**) فإنه لا واحد له من لفظه ، وإنَّمَا له واحد من معناه ، وهو « ذات » .

(**والثاني**) : وهو ما سُمِّي به من الجمع تحقيقًا (كـ : **عَرَفَات** ، و : **أَذْرُعَات**) [٢٨١/ب] فإنهما جمع « عَرَفَة ، وأَذْرُعَة » تحقيقًا ، و« عرفة » ، موقف الحاجّ ، و« أذرعة » قرية من قرى الشام .

(**والثالث**) : وهو ما سُمِّي به من الجمع تقديرًا ، (كـ « **هيهات** » **فإنهما في التقدير جمع : هَيْهَيَة**) . وأصلها « هَيْهَيَات » ، حذفت لامها ، وهي الياء ، ووزنها « فَعْلات » ، والأصل « فَعْلَلات » ،(**ثم سُمِّي بها الفعل**) ، فصار معناها بَعُدَ ، وقيل : « هيهات » مفرد ، وأصله « هَيْهَيَة » على وزن « فَعْلَلَة » من المضاعف كـ « القلقلة » ، (**الوقف**) ، خبر الأرجح ، (**بالتاء**) متعلق بالوقف .

وإنَّمَا كان الأرجح الوقف بالتاء ، لأنهم لَمَّا أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالِم زيادتان لَم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف ، لأنهم لو زادوهما لانقلبتا همزة ، فزادوا التاء معه ، لأنها تصير بدلاً من الواو كما في « تُخْمَة » فصارت علامة التأنيث ، وأغنت عن أن يقال في « مُسْلِمَة : مُسْلِمتَات » ، فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث . وأغنت عن علامة التأنيث والملحقة بالواحد أثبتت في الوقف ، ولَم تبدل هاء ، وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته ، لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره .

(**ومن الوقف بالإبدال**) هاء ، (**قولهم : كيف الإِخْوَهْ والأَخَوَاهْ ، وقولهم : دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المكْرَمَاهْ**[١]) ، حكاه قطرب عن طيئ[٢] ، بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهًا بتاء التأنيث الخالصة .

(**وقرأ الكسائي والبزّيّ : ﴿ هَيْهَاهْ ﴾**) [المؤمنون/٣٦] بإبدال التاء هاء[٣] ، والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء .

وفي الجاربردي[٤] أن من قدّر « هيهات » جمعًا وقف عليه بالتاء ، ومن قدّره مفردًا وقف عليه بالهاء .

---

(١) من الأمثال في مجمع الأمثال ١٣٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٦ .
(٢) الارتشاف ٤٠٤/١ .
(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٦/٢ ، والنشر ١٣١/٢ .
(٤) شرح الشافية ٢٦٩/٢ .

وفي الإيضاح لابن الحاجب : « هيهات » اسم للفعل ، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع ، [٢٨٢/أ] وإنَّمَا ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظًا دون إفراد وجمع .

(**والأرجح في غيرهما**) ، أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (**الوقف بالإبدال**) هاءً فرقًا بينها وبين التاء الأصلية نحو : وَقْت ، ومَوْت . هذا تعليل سيبويه[(١)] .

وقيل : فرقًا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو : « ضَرَبَتْ » ، ولَم يعكسوا لأنهم لو قالوا : « ضَرَبَه » في « ضَرَبَتْ » التبس بالضمير المفعول ، قاله الجاربردي[(٢)] مقتصرًا عليه . (**ومن الوقف بتركه**) ، أي بترك الإبدال هاءً ، (**قراءة نافع وابن عامر وحمزة** : ﴿ **إِنَّ شَجَرَت** ﴾) [الدخان/٤٣] بالتاء ،(**وقال**) أبو النجم (**الشاعر**) : [من الرجز] [٣٤٤]

٩٣١ــ (**وَاللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ**
كَانَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدعَى أَمَتْ)

فلم تبدل التاء فيهن ، والمراد بقوله : بعدمت بعدما ، فأبدل بالتقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي ، هذا تعليل الجاربردي[(٣)] .

وذكر ابن جنِّيّ في الخاطريات أنه أبدل الألف هاءً ثم الهاء تاءً تشبيهًا لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله . و« الغلصمة » : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ من الحلقوم . واختلف في « ذات » من نحو : ﴿ عَلِيْمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [آل عمران/١١٩] ، فقال الأخفش والفراء وابن كيسان : يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبدًا ، وقال الكسائي والجرمي : يوقف عليها بالهاء لأنها تاء التأنيث ، فتقول : « ذَاهْ » ، قاله الحوفي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٢ ـــ وَقَلَّ ذا في جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

---

(١) الكتاب ١٦٦/٤ .

(٢) شرح الشافية ٢٧٧/٢ .

(٣) انظر الدرر ٥١٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٦/٤ .

٩٣١- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٢٧٦ ، وتاج العروس (ما) ، والدرر ٣١٥/٢ ، ولسان العرب ٤٧٢/١٥ (ما) ، ومجالس ثعلب ٣٢٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٣/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤ ، وخزانة الأدب ١٧٧/٤ ، ٣٣٣/٧ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، والدرر ٥٦٦/٢ ، ورصف المباني ص ١٦٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١ ، ١٦٣ ، ٥٦٣/٢ ، والارتشاف ٣٢٤/٣ ، وشرح الأشموني ٧٥٦/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢٠٩ .

(٤) شرح الشافية ٢٦٩/٢ .

(فصـــــــــــــل)

(ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصّــل إلى بقـاء الحركـة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصّل إلى بقاء السكون في الابتداء .

وسُمِّيت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة . (ولها ثلاثة مواضع : أحدها : الفعل المعتلّ بحذف [٢٨٢/ب] آخره ، سواء كان الحذف للجـــزم ، نحو : لَمْ يَغزُهْ ، ولَمْ يَخْشَهْ ، ولَمْ يَرْمِهْ) ، بإلحاق هاء السكت فيهن جوازًا . (ومنه) أي من الحذف للجزم : (﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾) [البقرة/٢٥٩] ، على القول بأنه من « السنة » واحدة السنين ، وأن لامها واو محذوفة ، والأصل : يَتَسَنَّوا ، قلبت الواو ألفًا لتحرّكـها وانفتـاح مـا قبلها ، وحذف الألف للجازم ، ثم لحقته هاء السكت في الوقف ، وهذا اختيار المبرد[1] .

وأما إذا قلنا إن لام « سنة » هاء على رأي الحجازيين فالهاء في « يَتَسَنَّه » أصليـة ، لأنها لام الفعل ، وهو مجزوم بالسكون .

وأما على القول : بأنه من « الْحَمَأ الْمَسْنُون » ، فأصله ، لَمْ يَتَسَــنَّنْ[2] ، بثـلاث نونات ، أبدلت النون الثالثة ألفًا كراهة اجتماع الأمثال ، كما قـالوا في مثلـه : « تَظَنَّـى » ، والأصل ، تَظَنَّنَ ، وفي نظيره :

٩٣٢ — تَقَضّـــي البـــازي . . . .

---

(١) الكامل ص ٩٦٧ ، وانظر البحر المحيط ٢٩٢/٢ .

(٢) وهي قراءة ابن مسعود . انظر تفسير الرازي ٣٣٠/٢ .

٩٣٢- تمام الرجز : (تقضي البازي إذا البازي كَسَرْ) ، وهو للعجاج في ديوانـــه ٤٣/١ ، والاقتضـــاب ص ١٩٣، ٦٦٥ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٧، وشرح الجواليقي ص ٣٣١، ولسان العرب ٤٧٩/٤ (ضـــبر)، ٥١٨ (ظفر) ، والأشباه والنظائر ٤٨/١ ، وإصلاح المنطـــق ص ٣٠٢ ، والـــدرر ٥١١/٢ ، وشـــرح المفصل ٢٥/١٠، والممتع في التصريف ٣٧٤/١ ، وتاج العروس ٤٧٦/١٢ (ظفر) ، ٢٣/١٤ (كسر)، ٢٥/١٩ (قضض) ، ٣٦١/٢٠ (بوع) ، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/٢، وشرح الأشمـــوني ٨٧٩/٣ ، والمقرب ١٧١/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ومقاييس اللغة ٢١/٤ ، وتاج العروس ٣٤٣/٢ (خـــرب) ، وعمدة الحفاظ (دسس) ، (مطو) .

والأصل : تَقَضَّضَ ، فالهاء على هذا للسكت ، والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب ، لأنهما كالجنس الواحد .

ومعنى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّه ﴾) [البقرة/٢٥٩] لَم يتغيَّر بمرور الزمان ، قيل ، كان طعامه تينًا أو عنبًا ، وشرابه عصيرًا أو لبنًا ، وكان الكلّ على حاله .

(أو) كان الحذف (**لأجل البناء**) كما في فعل الأمر على قول البصريين ،(**نحو : اغْزُهْ ، واخْشَهْ ، وارْمِهْ ، ومنه**) ، أي من الحذف للبناء : (﴿ **فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ** ﴾)[الأنعام/٩٠] وهو أمر من « يقتلي » ، والهاء فيه للسكت ساكنة ، ومن كسرها فهي ضمير المصدر ، وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان[1] ، وبغير إشباع برواية هشام[1] .

(**والْهاء**) التي للسكت (**في ذلك كلّه جائزة لا واجبة**) ، تقول في الوقف : « لَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَخْشَ ، ولَمْ يَرْمِ ، واغْزُ ، واخْشَ ، وارْمِ » ، بغير هاء سكت ، وهي لغة لبعض العرب ، قال سيبويه[2] : حدَّثنا [٢٨٣/أ] بذلك عيسى بن عمر ويونس ، والأجود الوقف بالهاء ، لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها ، وبقيت حركات ما قبلها دالَّة عليها ، فلو لَم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف ، فيذهب الدليل والمدلول عليه .

ولا تجب الهاء (**إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعل قد**) دخله الحذف ، و(**بقي على حرف واحد**) في اللفظ (**كالأمر من « وَعَى يَعِي » فإنك تقول**) فيه : (**عِهْ**) ، بحذف فائه ولامه كمضارعه الْمجزوم ، واجتلاب هاء السكت وجوبًا لئلا يلزم الابتداء بالساكن ، أو الوقف على الْمتحرّك ، (**قال الناظم**) في النظم وغيره تبعًا له ، (**وكذا**) تجب هاء السكت في الفعل (**إذا بقي**) بعد الحذف (**على حرفين ، أحدهما زائد ، نحو : لَمْ يَعِهْ**[3] . **انتهى**) كلام الناظم .

(**وهذا**) الذي قاله الناظم (**مردود بإجْماع المسلمين على وجوب الوقف**) إذا أرادوا أن يقفوا (**على نحو** : ﴿ **وَلَمْ أَكُ** ﴾) [مريم/٢٠] ، و : ﴿ **مَنْ تَقِ** ﴾ [غافر/٩] بترك

---

(١) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢١٣ ، والبحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٢) الكتاب ١٥٩/٤ .

(٣) يقصد قوله في النظم :

وَقِفْ بِهَا السكتِ علَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ بحذْف آخرٍ كأعْطِ مَنْ سَأَلْ

ويقصد بقوله : (وغيره تبعًا له) ما قاله ابن الناظم في شرحه ص ٥٧٦ : (وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل الذي بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كقولك في : قِ زيدًا ولا تقِ عمرًا ، قِهْ ولا تَقِهْ) . وانظر شرح ابن عقيل ٥١٦/٢ .

الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضح وافق الناظم في شرح القطر، وقال بمقالته[1]، فصار مشترك الإلزام، فما كان جوابه هو؛ فهو جواب الناظم، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٨٩٣ ــ وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ على الفِعْلِ الْمُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

٨٩٤ ــ وَلَيْسَ حَتْمًا في سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

الموضع (**الثاني : ما الاستفهامية المجرورة**) بالحرف، أو بالمضاف، (**وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّت**)، ولَم تركّب مع « ذا »، فالمجرورة بالحرف (**نحو : عَمَّ، وفِيْمَ،** و) الْمجرورة بالمضاف، نحو: [٣٤٥] (**مَجِيْءَ مَ جِئْتَ**)، وفيه تقديم وتأخير، والأصل: « جِئْتَ مَجِيْءَ مَ »، وهو سؤال عن صفة المجيء، أي على أي صفة جئت، ثم أخّر الفعل، لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولَم يمكن تأخير المضاف وإنَّما حذفت [٢٨٣/ب] ألفها إذا جُرَّت بحرف، أو بمضاف (**فرقًا بينها وبين ما الخبرية**)، وهي الموصولة والشرطية (**في مثل: سألتَ عما سألتُ عنه**)، أو من مثل: « ما سألتَ عنه »، فـ « ما » فيهما موصولة ونحو: « بما يفرح أفرح »، و« كلما جئتني أكرمتُك »، فـ « ما » فيهما شرطيّة، ولَم يعكسوا فيحذفوا في الخبريّة ويثبتوا في الاستفهامية، لأن ألف الاستفهامية متطرّفة لفظًا وتقديرًا بخلاف ألف الخبريّة، فإنها ليست بمتطرّفة تقديرًا، لأنها في حشو الصلة والشرط.

وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع « شِئْتَ » لغة نحو: « سَلْ عَمَّ شِئْتَ »، (**فإذا**) حذفت ألف « ما » الاستفهامية الْمجرورة و(**وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظًا للفتحة الدالّة على الألف**) الْمحذوفة، (**ووجبت**) الْهاء (**إن كان الْخافض**) لـ« ما » الاستفهامية (**اسْمًا، كقولك في : مَجِيْءَ مَ جِئْتَ، واقْتِضَاءَ مَ أَقْتَضِي : مَجِيْءَ مَهْ، واقْتِضَاءَ مَهْ، وترجَّحت**) الهاء (**إن كان**) الخافض لَها (**حرفًا نحو : ﴿عمّه يَتَسَاءَلُوْن﴾** [النبأ/١]، **وبها**) أي بهاء السكت (**قرأ البزّيّ**) بخلاف عنه.

والفرق أن المجرورة بالحرف متّصلة به، وحرف الجرّ لا يستقلّ بمعناه، فكأنه معه كالجزء، فلذلك جازت الهاء، وأما المضاف فمستقلّ بفائدته في مدلوله الإفرادي، فالاسم معه كالمنفصل، وهو على حرف واحد، ولذلك وجبت معه الهاء.

وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جُرَّت فمسلَّم في المجرورة بالحرف، وأما قول حسان: [من الوافر]

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٩.

٩٣٣ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيْمٌ   كَخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

فضرورة(١) ، وحكاه الأخفش [٢٨٤/أ] لغة .

وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي : ليس حذف الألف بلازم فيها ، بل يجوز أن يقول : « مَجِيْءَ مَا جِئْتَ » ، نصَّ على ذلك سيبويه(٢) ، إلا أن الأجود الحذف ، انتهى . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٥ـ وَمَا في الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

٨٩٦ـ وَلَيْسَ حَتْمًا في سِوَى مَا انْخَفَضَا   باسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

الْموضع (**الثالث : كل مبني على حركة بناء دائمًا ، ولَم يشبه الْمعرب**) ، فهذه ثلاثة قيود ، فخرج بالأول المعرب ، وبالثاني ما بناؤه غير دائم ، وبالثالث ما أشبه المعرب ، وسيصرّح بذلك .

فإذا استوفيت القيود جاز إلحاق هاء السكت ، (**وذلك**) المستوفي لها (كـ « **ياء** » **المتكلم** ، كـ « **هي** » و« **هو** » **فيمن فتحهن**) في الوصل ، وكـ « كاف » الخطاب ، فإنه يقول في الوقف : « غُلاَمِيَهْ ، وهِيَهْ ، وهُوَهْ » ، بإلحاق هاء السكت محافظة على الفتحة ، (**وفي التنزيل** : ﴿ **مَا هِيَهْ** ﴾ [القارعة/١٠] ، و : ﴿ **مَالِيَهْ** ﴾ [الحاقة/٢٨] ، و : ﴿ **سُلْطَانِيَهْ** ﴾) [الحاقة/٢٩] والأصل : « مالِيْ ، وسلطاني » . (**وقال**) حسان (**الشاعر**) الصحابي رضي الله عنه : [من المتقارب]

٩٣٤ـ إذا ما تَرَعْرَعَ فِيْنَا الغُلامُ   (**فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ**)

---

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٩ .

٩٣٣- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤ ، والأزهية ص ٨٦ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٥ ، ٩٩/٦ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، والدرر ٥٧٥/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤ ، ولسان العرب ٤٩٧/١٢ (قوم) ، والمحتسب ٣٤٧/٢ ، ومغني اللبيب ٢٩٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٤ ، ولحسان بن منذر في تخليص الشواهد ص ٤٠٤ ، وشرح الأشموني ٧٥٨/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٧/٢ ، وشرح المفصل ٩/٤ ، وهمع الهوامع ٢١٧/٢ .

(١) الدرر ٥٧٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٦٥/٤ .

٩٣٤- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢ ، واللسان ٤٩٥/١ (شصب) ، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٠/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٢٣٥ ، والحيوان ٢٣١/٦ ، ورصف المباني ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٨٤/٩ .

ومن لَم يفتح وقف بالسكون ، ولَـم يـأت بـهاء السكت لعـدم فائدتـها ، قـال الجاربردي[1] : و« ضَرَبَنِي » مثل « غلامي » في جواز الوجهين ، وكذا يقـال حـال الوقـف : « أكْرَمْتُكْ » ، بالإسكان ، و« أكْرَمْتُكَهْ » ، فمن ألحق الهاء آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلـها على حرف واحد ساكن ، مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمـير المفعـول ، ومـن أسـكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردًا ، انتهى .

(**ولا تدخل**) هـاء السـكت (**في نَحو : جاء زيد ، لأنه معرب**) بالحركات ، وحركة الإعراب تعرّف بالعامل ، فلا يحتاج إلى بيان بهاء السكت ، وشذّ « أعْطِنِي أبْيَضَّهْ » ، حكاه سيبويه[2] ، وقال : أراد : أبيّض ، فضعّف وألحق الهاء .

وتلحق المثنى والمجموع على حده ، نحو : « مُسْلِمَانَهْ ، ومُسْلِمُونَهْ » **[٢٨٤/ب]** لأن إعرابهما بالْحروف ، وليست حركة النون بإعراب ، قـال ابـن الضـائع : وغلـط ابـن خروف في الْمنع .

(**ولا**) تدخل هاء السكت (**في نَحو : اضْرِبْ ، ولَمْ يَضْرِبْ ، لأنه ساكن**) ، وهاء السكت إنَّمَا تدخل لبيان الحركة . (**ولا في نحو : لا رَجُلَ**) بالفتح ، (**و : يا زيـد ، و : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾**) [الروم/٤] بالضم فيهن ، (**لأن بناءهن عارض**) غـير دائـم ، فالحركة فيهن شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل ، فـلا تدخـل هـاء السكت ، (**وشذّ قوله**) وهو أبو ثروان : [من الرجز] **[٣٤٦]**

٩٣٥– يَـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيْ لاَ أُظَلَّلُـهْ (**أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ**)

(**فلحقت ما بني بناء عارضًا ، فإن « عَلَ » من باب « قبل » ، و« بعـد » ، قاله الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة**) فليراجع .

و« أظلل ، وأرمض ، وأضحى » مبنية للمجهول ، وقيل : الهاء في « عَلُـهْ » بـدل من الواو ، والأصل « عَلُو » .

(١) شرح الشافية ٢٧٥/٢ .

(٢) الكتاب ١٧٢/٤ .

٩٣٥– الرجز لأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ٤٤٨/١ ، ولأبي ثروان في المقـاصد النحويـة ٤٥٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/٤ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨ ، وخزانـة الأدب ٣٩٧/٢ ، والـدرر ٤٣٦/١ ، ٥٦٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٧ ، وشرح الأشموني ٣٢٣/٢، ٧٦٠/٣ ، وشرح عمـدة الحافظ ص ٩٨١ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ومغني اللبيب ١٥٤/١ ، وهمع الهوامـع ٢٠٣/١ ، ٢١٠/٢ ، والمخصص ٧٥/١٤ .

(**ولا**) تدخل هاء السكت (**في الفعل الماضي** كـ : **ضَرَبَ**) ، و« رَكِبَ » من المتعدِّي ، (و : **قَعَدَ**) ، و« قام » من اللازم ، لأنه بُنِي على حركة (**لِمشابَهته للمضارع**) المعرب (**في وقوعه صفة**) ، نحو : « مررتُ برجُلٍ ضرَبَ » (**وصلة**) ، نحو : « جاء الذي ضَرَبَ » ، (**وخبرًا**) نَحو : « زيدٌ ضَرَبَ » ، (**وحالاً**) نَحو : « جاء زيدٌ وقد ضَرَبَ » ، (**وشرطًا**) نحو : « إنْ ضَرَبَ زيدٌ ضَرَبْتُ » ، كما أن المضارع كذلك .

والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون في أربعة أنواع ، في اسم « لا » ، والمنادى المفرد ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ، والفعل الماضي ، وفيه ثلاثة مذاهب : المنع مطلقًا ، وهو مذهب سيبويه[1] ، والجواز مطلقًا ، لأن حركته لازمة ، والثالث : أنها تلحقه إذا لَم يخف لبس نحو : « قَعَدَ » ، ويمنع إن حصل لبس نحو : « ضَرَبَهْ » لالتباسه بالمفعول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٨ــ وَوَصْلُهَا بغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا أُدِيْمَ شَذَّ في المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

(**مسألة : قد يُعطى الوصل حكم الوقف**) ، من إسكان مجرَّد ، أو مع الرَّوْم والإشمام ، ومن تضعيف ، ونقل ، ومن اجتلاب هاء السكت ، (**وذلك قليل في الكلام**) المنثور إلى عدمه ، (**كثير في الشعر**) ، لأنه محلّ الخروج عن القياس ، (**فمن الأول**) وهو النثر (**قراءة**) بعضهم : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأْ بِنَبَأٍ ﴾ [النمل/٢٢] بإسكان همزة « سبأ » في الوصل[2] ، وقراءة (**غير حمزة والكسائي** : ﴿ **لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ** ﴾ [البقرة / ٢٥٩] ، و : ﴿ **فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ** ﴾ [الأنعام/٩٠] **بإثبات هاء السكت في الدّرج**) فيهما[3] ، وأتى بـ « انْظُرْ » في الأول ، و« قُلْ » في الثاني ليبين كيفية الوصل ، وحكاية سيبويه[4] : ثَلاَثَهَ رْبَعَة بإبقاء تاء « ثلاثة » على حالها ، ونقل همزة « أربعة » إليها .

(**ومن الثاني**) ، وهو الشعر ، (**قوله**) ، وهو رؤبة ، كما في الكتاب ، أو ربيعة ابن صبيح كما قال ابن يسعون : [من الرجز]

٩٣٦ــ لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جِدَبَّا (**مِثْلَ الْحَرِيْقِ وَافَقَ القِصَبَّا**)

---

(١) الكتاب ٤/١٦٤ .

(٢) هي قراءة ابن كثير وقنبل والنبال وشبل والقواس . انظر الإتحاف ص ٣٣٦ ، والنشر ٢/٣٣٧ .

(٣) انظر قراءة الآية الأولى في البحر المحيط ٢/٢٩٢ ، وقراءة الآية الثانية في الإتحاف ص ٢١٣ ، وانظرهما في الدرر ٢/٥٧٠ .

(٤) الكتاب ٣/٢٦٥ .

٩٣٦- تقدم تخريج الرجز برقم ٩٢٨ .

« جدبًّا » ، بالجيم وتشديد الموحدة ، الجَدْب : نقيض الخِصْب ، و« القصبًّا » **(أصله القصب ، بتخفيف الباء)** الموحّدة ، **(فقدّر الوقف عليها ، فشدّدها على حد قولهم في الوقف :** « هذا خالدّ » ، **بالتشديد ، ثُم أتى بحرف الإطلاق ، وهو الألف ، وبقي تضعيف الباء)** بحاله في الوصل تشبيهًا له بالوقف في التضعيف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٩ـ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

(هــذا بــاب الإمــالــة)

(**وهي**) مصدر أملت الشي إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد .

وفي الاصطلاح : (**أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة**) ، فتشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة ، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة .

[٢٨٥/ب] (**فإن كان بعدها**) ، أي الفتحة ، (**ألف ذهبت**) بالألف (**إلى جهة الياء**) ، فتصير الألف بينها وبين الياء (كـ : **الفَتَى**) ، بإمالة الفتحة والألف .

(**وإلا**) يكن بعد الفتحة ألف (**فالْمُمالة الفتحة وحدها**) ، سواء كانت الفتحة قبل تاء التأنيث أم لا ، (كـ : **نِعْمَة** ، و : ﴿ **بِسَحَر** ﴾) [القمر/٣٤] .

(**وللإمالة**) فائدة ، وحكم ، ومحل ، وأصحاب ، (**وأسباب تقتضيها ، وموانع تعارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع**) .

أما فائدتها فتناسب الأصوات ، وصيرورتها من نمط واحد ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : « عائد »[1] كان لفظك بالفتحة تصعّدًا ، واستعلاء ، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحدارًا وتسفّلاً ، فيكون في الصوت بعض اختلاف ، فإذا أملت الألف قرب من الياء ، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة ، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات من نمط واحد ، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره ، مِمَّا سيأتي .

(١) في « ط » : (عابد) .

(**فالأول**) ، وهو اختصاص رجوع الألف إلى الياء بلغة شاذّة (**كرجوع ألف : عَصًا ، وقَفًا**) المنقلبة عن واو (**إلى الياء في قول هذيل إذا أضافوهما**[1] **إلى ياء المتكلم**) ، حيث يقولون : (**عَصِيّ ، وقَفِيّ**) بتشديد الياء ، والأصل : « عَصَوِيّ ، وقَفَوِيّ » اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

(**والثاني**) وهو رجوع الألف إلى الياء بسبب مُمَازجة الألف لِحرف زائد (**كرجوعهما**) أي ألفي « عصا ، و : قفًا » (**إليها**) ، أي إلى الياء ، (**إذا صُغّروا**) عند الجميع (**فقيل : عُصَيَّة ، وقُفَيّ**) ، بتشديد الياء فيهما ، [2]والأصل « عُصَيْوَة ، وقُفَيْوٌ » ، [٢٨٧/أ] ففعل به ما تقدم به ، وقلبت ياء لممازجتها لياء التصغير ، وهي حرف زائد ، والممازجة : المخالطة والمجاورة .

(**أو جُمعا**) أي « عصا ، و : قفا » (**على : فُعُول**) ، بضم الفاء ، (**فقيل : عُصَيّ ، وقُفَيّ**) ، بتشديد الياء فيهما[2] ، والأصل : « عُصُوْوٌ ، وقُفُوْوٌ » ، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين ، فصارا : « عُصُوْيٌ ، وقُفُوْيٌ » ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة الثانية كسرة ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، ثم كسرت فاؤهما ؛ إتباعًا لكسرة عينهما . وقرأ الحسن : ﴿ فإذا حِبالهم وَعُصِيُّهُم ﴾ [طه/٦٦] ، بضم العين ، حيث وقع ردًا إلى أصله ، فالياء الثانية المدغم فيها [٣٤٨] هي ألف « عصا ، و : قفا » ، وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو « فُعُول » وهي حرف زائد .

السبب (**الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤوّل عند إسناده إلى التاء**) المثناة فوق (**إلى قولك : فِلْتُ ، بكسر الفاء**) ، وحذف العين ، (**سواء كانت تلك الألف**) المبدلة من عين الفعل (**منقلبة عن ياء**) مفتوحة ، أو مكسورة .

فالأول (**نحو : باع ، وكال ، و**) الثاني نحو : (**هاب . أم عن واو مكسورة ، كـ : خاف ، وكاد ، ومات**) ، فإنك تقول فيها إذا أسندتها إلى تاء الضمير : « بِعْتُ وكِلْتُ وهِبْتُ وخِفْتُ وكِدْتُ » ، بكسر الفاء في لغة الجميع ، و« مِتُّ » (**في لغة من قال : مِتُّ ، بالكسر**) في الْميم ، بحذف عين الفعل ، فيصير في اللفظ على وزن « فِلْتُ » والأصل « فَعِلْتُ » بكسر العين ، إما بطريق الإمالة كما في : « هِبْتُ وخِفْتُ وكِدْتُ ومِتُّ » ،

(١) في « ب » : (أضافوها) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

وإما بطريق التحويل كما في « بِـعْتُ ، وكِلْتُ » ، فإن أصـل حركـة عينيـهما الفتـح ، ثـم نقلا إلى « فَعِل » ، بكسر العين ، ثم تنقل الكسـرة في الجميع إلى فـاء الكلمـة ، وتحـذف العين لالتقاء الساكنين . وقيل في يائي العين المفتوح : لا تحويل ، ولكن لَمَّا حذفـت العـين حرّكت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ، فهذه وما أشـبهها يُمـال لِمـا ذكرنـا (**بخلاف**) المنقلبة عن واو مفتوحة (**نحو : قال** ، **و**) عن [٢٧٨/ب] واو مضمومة ، نحـو : (**طال**) في لغة الجميع ، (**ومات ، في لغة الضـــم**) ، فـهذه لا تُمـال ، لأنـك تقـول إذا أسندتها إلى تاء الضمـير : « قُلْـتُ وطُلْـتُ ومُـتُّ » بضـم الفـاء فيـهن . أمـا : « قلـت » فبالتحويل ، وأما « طلت ، ومت » فعلى الأصل ، وتبين أن « مات » تُمال في لغة الكسـر ، ولا تُمال في لغة الضم .

السبب (**الرابع : وقوع الألف قبل الياء**) المفتوحة متصلة (كـ : **بايَعْتُهُ وسايَرْتُهُ**) ، ذكره ابن الدهان ، ومثّله بآية . (**وقد أهمله الناظم**) في النظم ، وسيبويه ، (**والأكثرون**) ، وذكره في التسهيل فقال[1] : أو متقدِّمة على ياء تليها .

السبب (**الْخامس : وقوعها**) ، أي الألف ، (**بعد الياء**) حال كونها (**متصلة**) بها من غير حاجز بينهما (كـ : **بَيَان**) بتخفيف الياء ، و« كَيَّال ، وبَيَّـاع » بتشـديدهما إلا أن الإمالة مع التشـديد أقـوى لتكـرّر السـبب ، (**أو منفصلة**) عنها (**بِحرف واحد** كـ : **شيبان**) علمًا من « الشَّيْب » ، (**و : جادت يداه**) ، والأول أقوى ، لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحرّكة لقربها من حيِّز المدّ ، (**أو**) منفصلة عنها (**بحرفين أحدهما**) ، وعبارة التسهيل[2] ثانيهما ، (**الهاء نحو : دخلت**) هندُ (**بيتها**) ، وشرطه ألا يفصـل بـين الياء والهاء بحرف مضموم نحو : « هندُ اتَّسَعَ بيتُها » ، قاله الموضح في الحواشي .

السبب (**السادس : وقوع الألف قبل الكسرة**) متصلة (**نحو : عالِم وكاتِب**) .

السبب (**السابع : وقوعها**) أي الألف (**بعدها**) أي الكسرة (**منفصلة**) : منها (**إما بحرف**) واحد ، (**نحو : كتاب ، وسـلاح**) فالفـاصل بـين الكسـرة والألف في الأول التاء ، وفي الثاني اللام .

(**أو**) منفصلة (**بحرفين**) كلاهما متحرك ، (**وأحدهما**) وهو الثاني (**هـاء**) ، وأولهما غير مضموم فيمال ، (**نحو : يريدُ أنْ يضرِبَها**) دون « هو يضربُها » .

---

(١) التسهيل ص ٣٢٥ .

(٢) التسهيل ص ٣٢٥ .

(أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحـــو : شِـمْلال) ، بالشين المعجمة ، وهي الناقة الخفيفة ، (وسِرْدَاح) ، بمهملات ، وهـي الناقـة [٢٨٨/أ] العظيمـة ، دون « رأيت عنبًا » . إلا على وجه شاذّ .

(أو) منفصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالمتحرّك ، (وبالهاء نحو : درْهَماك) ، وهذا ساقط من أصل التسهيل ، وفيه فصل بثلاثة أحرف ، ساكن وهاء وغيرهما .

وذكر ابن الحاجب وغيره أن إمالة ذلـك شـاذة[1] ، وهـو ظـاهر ، لأن أقـل درجـة الساكن والهاء أن ينزّلا منزلة حرف واحد محرّك غير هاء ، وذلك لا إمالة معـه ، ولَـم يذكـر الفارسي في الإيضاح أن إمالة « دِرْهَمان » بالنون شاذّة ، مع تنصيصه على الإمالة للكسـرة السابقة أعني لا لكسرة نون التثنية ، فلذلك مثلَّ بـه الموضّح مضافًـا للكـاف تبعًـا لقـول الناظم :

٩٠٥ــ .... فَدِرْهَمَـاكَ مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدّ

السبب (الثامن : إرادة[2] التناسب) ، إذا لَم يوجد سـبب غيرهـا ، وإلى ذلـك أشار الناظم بقوله :

٩١١ــ وَقَــد أمَــالُوا لِتَنَاسُــبٍ بــلاَ دَاعٍ سِــوَاهُ كَعِمَــادًا وَتَــــلا

(وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ، أو) وقعت (في كلمــــة) أخرى قـد (قاربتها ، قد أميلتا) أي الألفان (لسبب) من الأسباب المتقدمة .

(فالأول) وهو الذي وقعت فيه الألــف بعـد ألـف في كلمتـها ، وقـد أميلـت الألف الأولى لسبب (كـ : رأيت عمادًا ، و : قرأت كتابًا) ، فإن الألف الأولى[3] فيـهما قد أميلت لسبب ، وهو كونها واقعة بعد كسرة ، وقد [٣٤٩] فصل بينـهما حـرف واحـد ، وهو الميم في المثال الأول ، والتاء في المثال[3] الثاني ، فتمال الألف الأخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الألف الأولى .

(والثاني) : وهو ما أميلت فيه الألف لكونها واقعة في كلمة أخرى ، وقد أميلت لسبب ،(كقراءة أبي عمرو والأخوين : ﴿ وَالضُّحَى ﴾ [الضحى/١] بالإمالة[4] مع أن ألفها) منقلبة [٢٨٨/ب] (عن واو « الضَّحْوة » لِمناسبة : ﴿ سَجَى ﴾ [الضحى/٢] ، و : ﴿ قَلَى ﴾ [الضحى/٣] ، وما بعدهما) ، فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض منهم .

(١) شرح الشافية للرضي ٣/٤ .

(٢) في « ط » : (من أراد) مكان (الإرادة) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٤٠ ، والنشر ٢/٣٧ .

والحاصل من إرادة التناسب أن الألف الممالة لسبب إما أن تكون سابقة على الألف التي لا سبب فيها ، أو آتية بعدها ، فإن كانت سابقة عليها فتمال كما في « عِمَادًا » فتمال الألف الأولى لكسرة العين ، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك المالة ، وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا .

فإن وقع في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل ، فـ « الضحى » تمال لمناسبة ما بعده ، وإن لَم يكن في الفواصل فلا تمال ، ولذلك إذا مالوا فتحة « بِمَجَادَر » لكسر رائه لا يجيزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة فكيف إذا كانا في كلمتين .

(**وأما الْموانع**) لأسباب الإمالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (**فثمانية أيضًا**) كعدد الأسباب (**وهي**) :

(**الراء**) غير المكسورة ، (**وأحرف الاستعلاء السبعة وهي : الخاء ، والغين ؛ المعجمتان ؛ والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف**) .

وإنَّمَا منعت المستعلية الإمالة طلبًا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبًا له لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك ، فلو أميلت الألف في « صاعد » لانحدرت بعد إصعاد ، ولو أملتها في « هابط » لصعدت بعد انحدار ، وكلاهما شاق ، ولكن الثاني أشق ، فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعًا كما سيجيء .

وأما الراء وإن لَم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة ، فشبهت بالمستعلية لتكرر الذي فيها ، بل قيل ، هو أشد مانعًا ، (**وشرط المنع بالراء أمران**) :

أحدهما : (**كونها غير مكسورة . و**) الثاني : (**اتصالها بالألف ، إما قبلها**) .

ولا تكون إلا مفتوحة (**نحو : فِرَاش ، وراشِد**) ، فالراء منعت السبب المتقدم [٢٨٩/أ] في الأول ، والمتأخر في الثاني ، (**أو بعدها**) ، وتكون مضمومة ومفتوحة (**نحو : هذا حِمَار ، ورأيت حِمَارًا**) ، وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء ، (**وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف**) واحد (**نحو : هذا كافر ، كالمتصلة**) في منع الإمالة .

(**وشرط**) المنع بحرف (**الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها**) أي بالألف (**نحو : صالح وضامن وطالب وظالِم وغالب وخالد وقاسم ، أو منفصل بحرف**) واحد (**نحو : غنائم**) ، لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل .

(**إلا إن كان**) حرف الاستعلاء (**مكسورًا نحو : طِلاب وغِلاب**) من المتصل ، (**وخِيام ، وصِيام**) من المنفصل بحرف ، (**فإن أهل الإمالة يُميلونه**) ، لأن حرف

الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة ، لأن الكسرة في التقدير بعد الحرف ، فمناسبة صوت الألف للكسرة أولى ، بخلاف ما إذا كان مفتوحًا ، فإن الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الإمالة .

(**وكذلك**) حرف الاستعلاء (**الساكن بعد كسرة نحو : مِصباح وإصلاح ومِطواع ومِقلات**) بالقاف والتاء الفوقانية ، (**وهي التي لا يعيش لها ولد**) ، فإنه لا يمنع الإمالة أيضًا ، لأن الكسرة لِما جاورته ، وهو ساكن ، قدت أنها اتصلت [٣٥٠] به فنزل ذلك منزلة المكسور . (**ومن العرب من لا ينْزل هذا**) الساكن (**منْزلة المكسور**) ، ويجعله مانعًا من الإمالة .

(**وشرط**) حرف الاستعلاء (**الْمؤخر عنها**) ، أي عن الألف (**كونه :**

إما متصلاً بالألف كـ : **ساخر**) بالْخاء الْمعجمة ، (**وحاطب وحاظل**) بالْحاء الْمهملة فيهما ، (**وناقف**) .

(**أو منفصلاً**) من الألف (**بِحرف**) واحد (كـ : **فافق ونافخ وناعق وبالغ**) .

(**أو**) منفصلاً من الألف بحرفين (كـ : **مواثيق ومناشيط ، وبعضهم يُميل هذا**) المفعول بحرفين (**لتراخي الاستعلاء**) .

والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ، ولذلك قيّد المتقدم بأن لا يكون مكسورًا ، ولا ساكنًا بعد مكسور ، ولا مفصولاً[(١)] بحرفين ، وأطلق في المتأخر ، وسبب ذلك أن التّصعّد بعد التّسفّل أصعب عندهم من التّسفّل بعد التّصعّد ، كما أن التّسفّل بعد التّصعّد أسهل من العكس .

(**وشرط الإمالة التي يكفّها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة**) كـ « خاف » ، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة ، (**ولا ياء مقدرة**) كـ « طاب » ، فإن منقلبة عن ياء ، فسبب إمالة ألف « خاف » الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الألف ، وسبب إمالة ألف[(٢)] « طاب » الياء المقدرة المنقلبة ألفًا .

فكسرة « خاف » ، وياء « طاب » مقدرة في ألفيهما ، (**فإن السبب المقدر هنا**) وهي الكسرة والياء (**لكونه موجودًا في نفس الألف**) المنقلبة عن الواو المكسورة ، أو عن الياء (**أقوى من**) السبب (**الظاهر**) في اللفظ ، وهو الكسرة والياء الْملفوظ بهما ،

(١) في « ب » : (منفصلاً) .

(٢) سقط من « ب » .

(**لأنه**) أي السبب الظاهر (**إما متقدم عليها**) ، أي على الألف نحو : « كتاب ، وبيان » (**أو متأخر عنها**) نحو : « عالِم ، وبائِع » .

والكائن في نفس الألف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها ، (**فمن ثم أميل نحو : خاف ، وطاب**) مع تقدم حرف الاستعلاء ، (**و : حاق ، وزاغ**) مع تأخره ، لأن السبب مقدر في نفس الألف ، بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الألف كما في « جادٌّ » من جدَّ في الأمر ، و« جوادّ » جمع « جادة » ، وأصلهما « جادِد ، وجوادِد » فأدغم لاجتماع المثلين ، فلا تكون كالكسرة الملفوظة ، فلا تجوز الإمالة على الأفصح .

وبعضهم أجاز [٢٩٠/أ] إمالته اعتدادًا بالكسر المقدرة كما في « خاف[١] » ، ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفّه لأن السبب المقدر متأخر عن الألف .

(**مسألة : ويؤثر مانع الإمالة ؛ وإن كان منفصلاً**) في كلمة أخرى مستقلة بنفسها ؛ كما لو كانا في كلمة واحدة ، وهذا المنفصل تارة يكون متصلاً بالألف من غير حاجز نحو : « مِنًّا قَاسِم » فلا يمال لاتّصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت[٢] ، فهذا مثل قولك : « بفاضِل[٣] » .

وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو : « مِنًّا فَضْل ، وبِمَال قَاسِم » ، فهذا مثل قولك : « بِنَاعِق » وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو : « بيدها سَوْط » ، فهذا مثل قولك : « مَنَاشِيْط » قاله الشاطبي .

(**ولا يؤثر[٤] سببها**) أي الإمالة (**إلا متصلاً**) في كلمة واحدة ، والفرق أن المانع أقوى من السبب ، (**فلا يمال نحو : أتى قاسم ، لوجود القاف**) المستعلية ، وإن كانت منفصلة عن الألف في كلمة أخرى ، (**ولا يمال**) نحو (**لزيد مال ، لانفصال السبب**) لأن الألف في كلمة أخرى . (**هذا ملخص كلام الناظم**) في شرح الكافية[٥] ، (**وابنه**) في شرح الخلاصة[٦] .

---

(١) الكتاب ١٣٢/٤ ، والارتشاف ٢٤٠/١ .
(٢) في « ب » : (أدرج) .
(٣) في « ط » : (مررت بفاضل) .
(٤) في « ب » : (يؤخر) .
(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٧٤/٤ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٨٠ .

(وعليهما اعتراض من وجهين) :

(أحدهما) : في التمثيل ، وثانيهما في الحكم ، وذلك (أنهما مثّلا بـ : أتى قاسم ، مع اعترافهما بأن الياء المقدرة) في « أتى » المنقلبة[١] عنها الألف (لا يؤثر فيها المانع) لِما تقرر من[٢] أن شرط الإمالة التي يكفّها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة ،(والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لَم يؤثر) ، فما بالك[٣] مع انفصاله ،(والمثال الجيد) السالِم من الطعن (كتاب قاسم) ، فإن سبب الإمالة الكسرة الظاهرة ، فيكفّها المانع وإن [٢٩٠/ب] كان منفصلاً .

(و) الاعتراض (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور ، وغيره (مخالفة لِما ذكرا من الحكمين) المذكورين وهما ، يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلاً ، ولا يؤثر سببها إلا متصلاً .

(قال ابن عصفور في مقربه بعد أن ذكر أسباب الإمالة ما نصه[٤] : وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو : « لزيد مال » ، إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى ، وقال أيضًا[٤] : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لَم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو : « بِمال قاسم » ، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو : « أراد أن يضربها قبل » انتهى) .

يعني لا تمال الألف ، لأن القاف بعدها من قبل مانعة من الإمالة وإن انفصلت ، وهذا النص بحرفه في الحكمين [٣٥١] ، وقع في شرح الجزولية لأبي عبد الله محمد النّفْزي ، بالنون والفاء والزاي .

(ولولا ما في شرح الكافية) من قوله[٥] : وأن سبب المانع قد يؤثر منفصلاً ، فيقال : « أتى أحمد » ، بالإمالة ، و« أتى قاسم » بترك الإمالة ، (لحملت قوله في النظم) للخلاصة والكافية :

٩١٠ــ .... (وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ)

---

(١) في « ب » : (المنقلب) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (ذلك) .

(٤) المقرب ٣٢١/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٧٤/٤ .

(على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور ، والنّفزي ، وهما ما أميل للكسرة العارضة ، وما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر **(لإشعار[1] قد يفعل)** من قول الناظم :

٩١٠ــ . . . . وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

(في عرف المصنفين بالتقليل) . وإنَّمَا أثر المانع منفصلاً ، ولَم يؤثر السبب إلا متصلاً لأن ترك [٢٩١/أ] الإمالة هو الأصل ، فيصار إليه بأدنى سبب ، ولَم يخرج عنه إلا لسبب محقق .

(وأما مانع الْمانع) للإمالة **(فهو الراء الْمكسورة الْمجاورة)** للألف[2] ، **(فإنَّها تَمنع)** الْحرف **(الْمُستعلي ، و)** تَمنع **(الراء أن يَمنعا)** الإمالة ، لأن الراء من شأنها التكرار ، فكأن الحرف فيها في تقدير حرفين ، وكأن الكسرة فيها في تقدير كسرتين ، فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع ، والأخرى سبب الإمالة .

(ولِهذا أميل : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة/٧] ، و : **﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾** [التوبة/٤٠] **مع وجود الصاد)** في الأول ، **(والغين)** في الثاني .

(و) أميل **(﴿ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ ﴾** [المطففين/١٨] **مع وجود الراء المفتوحة)** قبل الألف .

(و) أميل : **(﴿ دَارُ القَرَارِ ﴾** [غافر/٣٩] **مع وجودهما)** أي القاف المستعلية والراء المفتوحة ، لأن كلاًّ من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الإمالة ، والراء المكسورة في ذلك كله متصلة .

(وبعضهم) أي العرب **(يجعل المنفصلة)** من الألف **(بحرف كالمتصلة)** في كونها تمنع المانع . **(سمع سيبويه الإمالة في قوله)** ، وهو سماعة النعامي يهجو رجلاً من بني نمير بن قادر : [من الطويل]

٩٣٧ــ **(عَسَى اللهُ يُغْنِيْ عَنْ بِلاَدِ بْنِ قَادِرٍ)** بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوْبِ

بإمالة « قادر » مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بالدال .

(١) في « ب » : (لإشغال) .

(٢) سقط من « ط » .

٩٣٧- البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٧٦ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، والكتاب ١٣٩/٤ ، ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢، ولسان العرب ٥٥/١٥ (عسا) ، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٨/٤ ، والارتشاف ٣٠٦/٣ ، وشرح الأشموني ٧٧١/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٨ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، واللمع ص ٣٣٣ ، والمقتضب ٤٨/٣ ، ٦٩ .

(فصـــــــــــــــــل)

(تُمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وشرطها أن لا تكون) الفتحة **(في حرف ولا في اسم يشبهه**[١] **)** ، لأن الإمالة نوع من التصرف ، وهو لا يدخل في الحرف ولا في ما أشبهه إلا ما يستثنى .

(فلا تُمال : إلا) بكسر الْهمزة والتشديد **(لأجل الكسـرة)** الـتي هـي مـن أسباب الإمالة .

(ولا) تُمال **(نحو « على » للرجوع إلى الياء نحو : عليك ، وعليـه)** ، وهـو من [٢٩١/ب] أسباب الإمالة .

(ولا) تمال **(إلى ، لاجتماع الأمرين)** وهما الكسرة والرجوع إلى الياء **(فيها)** في نحو : « إليك ، وإليه » .

وإنَّمَا امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضـي[٢] لهـا لكونها حروفًا ، فلو سميت بشيء منها ؛ وإن كـانت ألفـه رابعـة كـ « إلا » ؛ أملتـها ، لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم عليها بأنها عن ياء ، وإن كانت ثالثة كـ « على ، وإلى » لَـم تجز إمالتها ، لأن التسمية تجعل الألف من بنات الواو ، لأن بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما : « علوان ، وألوان » ، قاله الجاربردي[٣] .

(ويستثنى من ذلك) أي من[٤] المشبه للحرف **(هـــا)** للغائبـة ، **(و : نــا)** للمتكلم المعظم نفسه ، أو ومعه غيره **(خاصة ، فإنهم طردوا الإمالـــة فيـــهما)** لكـثرة استعمالها إذا كان قبلهما كسرة أو ياء ، **(فقالوا : مَرَّ بِنَا وبِهَا ، و : نظر إلينــا وإليـــها)** بالإمالة لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفعولة بحرف فلذلك كررهما مرتين .

---

(١) في « ب » : (شبيه) .

(٢) في « ب » : (المفضي) .

(٣) شرح الشافية ٢/٣٨٤ .

(٤) سقط من « ط » .

(**وأما إمالتهم : أنَّى [٣٥٢] ومَتَى**) من الأسماء المبنية ، (**وبَلَى**) من أحرف الجواب (**و : لا**) النافية (**في قولهم : افعل هذا إما لا ، فشاذ من وجهين : عدم التمكن**) لكونها مبنية ، (**وانتفاء السبب**) الْمُجوز[١] للإمالة ، لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن ياء ، ولا ترجع إلى الياء ، ولا قبلها كسرة ، والذي سهل إمالتها نيابتها عن الجمل ، فصار لها بذلك مزية على غيرها .

(و) الْحرف (**الثانِي**) من الأحرف الثلاثة التي تُمال الفتحة [١٩٢/أ] قبلها ، (**الراء بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة في غير ياء**) مثناة تحتانية ، (**وكونهما**) أي الفتحة والراء (**متصلتين**) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ، ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف مستعل نحو : « مِنَ الْمَطَر » ، أو في راء نحو : « بشَرَرَ » ، أو في غيرهما ، (**نحو : ﴿ مِنَ الْكِبَرِ ﴾** [مريم/ ٨] ، **أو منفصلتين بساكن غير ياء**) مثناة تحتانية (**نحو : مِنْ عُمَرٍ**) . وزاد المرادي[٢] : أو بمكسور نحو : « أشِرِ » (**بخلاف : أعوذ بالله من الغِيَرِ ، ومن قبح السِّيَرْ**) لأن الفتحة فيهما على الياء ، نص على ذلك سيبويه[٣] .

(و) بخلاف : (**مِنْ غَيْرِكَ**) ، لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ، ويشترط أيضًا أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو : « مِنَ الْمَشْرِقِ » ، فإنه مانع من الإمالة ، نص على ذلك سيبويه أيضًا[٤] .

ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء ، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها ، فيمال نحو : « مِنَ الضَّرَر » ، قال المرادي[٥] : والتَّحرير أن يقال : تُمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة ؛ متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء ، وليس بعد الراء حرف استعلاء ، انتهى .

(**واشتراط الناظم**) في النظم (**تطرف الراء مردود بنص سيبويه**[٥] **على إمالتهم فتحة الطاء من قولك : رأيت خَبْطَ رِيَاح**) بكسر الراء . وذكر غيره يجوز إمالة فتحة الغين في نحو : « الغَرِد[٦] » ، والراء في ذلك ليست متطرفة . ولعله إنَّمَا خص الطّرف لكثرة ذلك فيه .

---

(١) سقط من « ب » .
(٢) شرح المرادي ٢٠٤/٥ .
(٣) الكتاب ١٤٣/٤ .
(٤) الكتاب ١٤٤/٤ .
(٥) شرح المرادي ٢٠٥/٥ .
(٦) في « ب » : (الغرض) .

(و) الحرف (**الثالث**) من الأحرف الثلاثة التي تُمال الفتحة قبلها (**هاء التأنيث ، وإنَّمَا يكون هذا**) الحكم ، وهو إمالة الفتحة قبل الهاء (**فِي الوقف خاصة كـ : رَحْمَةْ ونِعْمَةْ**) ، وإنَّمَا أميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وإن لَم تكن من أسباب الإمالة (**لأنَّهم شبهوا هاء التأنيث** [٢٩٢/ب] **بألفه**) ، أي بألف التأنيث الْمقصورة ، (**لاتفاقهما فِي الْمخرج**) ، وهو أقصى الْحلق ، (و) فـي (**الْمعنَى**) ، وهو الدلالة على التأنيث ، (**والزيادة**) على أصول الكلمة (**والتطرف**) في آخر الكلمة ،(**والاختصاص بالأَسْمَاء**) الجامدة والمشتقة .

ولا فرق في ذلك بين هاء التأنيث وهاء المبالغة ، (**وعن الكسائي إمالة**) الفتحة قبل (**هاء السكت أيضًا**) لشبهها بهاء التأنيث في الوقف والخط (**نَحو : ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾** [الحاقة / ١٩] ، **والصحيح الْمنع خلافًا لثعلب ، وابن الأنباري**) ، فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها[١] . وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي[١] ، وفي غالب النسخ : وفاقًا لثعلب وابن الأنباري ، وليس بصواب كما بيّنّا .

(١) النشر ١٤٢/٢ ، والكشاف ١٥٣/٤ .

(هذا باب التَّـــصريف)

(وهو) في اللغة (تغيير) مطلق ، وفي الصناعة تغيير خاص (**في بنية الكلمـــة لغرض معنوي ، أو لفظي**) ، فالتغيير جنس ، وبإضافتـه إلى البنيـة ، وهـي الصيغـة خـرج النحو ، فإنه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض **[٣٥٣]** اللاحقة للكلمة مـــن فاعليـة ، ومفعولية ، وإضافة غيرها ، وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف .

(**فـــ**) التغيير (**الأول**) المعنوي (**كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع**) المصحح ، وذلك بتحويل زيد ؛ مثلاً ؛ إلى زيدان ، وزيدون ، (**وتغيير الْمصدر إلَى الفعل والوصف**) ، وذلك بتحويـل الضَّـرْب ؛ مثـلاً ؛ إلى ضَـرَبَ وضَـرَّبَ ؛ بالتشـديد ؛ للمبالغـة في الفعـل ، واضْطِـرَاب لوجـود الحركـة مـع الفعـل ، ويَضْـرِب ، واضْـرِب ، وضَـارِب ، ومَضْـــرُوب ، وكـ : ضَرَّاب ، ومِضْرَاب ، وضَرُوب ، وضَرِيْب ، وضَرِب للمبالغة في الوصف .

(**و**) التغيير (**الثاني**) اللفظي (**كتغيير : قَوَلَ**) من الأجوف ، (**وغَزَوَ**) من الناقص (**إلى : قَالَ ، وغَزَا**) بقلب حرف العلة ألفًا لتحركه وانفتاح مـا قبلـه ، **[٢٩٣/أ]** والإبـدال في « أُقِّتَـتْ » ، والحـذف في « قُـلْ » ، والإدغـام في « رَدَّ » ، ولشـــبه التصغـير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معـه ، وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف ، وهو الأولى .

(**ولهذين التغييرين**) للغرضين الْمذكورين (**أحكام : كالصحة**) : وهي إقرار الْحرف على وضعه الأصلي كالياء في « بياض ، وأبيض » ، والواو في « سواد ، وأسود » .

(**والإعلال**) : وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء في « بان ، وأبان ، ومُوقِن ، وبائِع » ، وقلب الواو في « قام ، وأقام ، وقِيَام » ، وشبه ذلك كقلب أحد الأصول من محله إلى محل آخر كـ « أيْنُق » جمع ناقة ، و« حادي » .

(**وتسمى**) معرفة (**تلك الأحكام علم التصريف**) ، وإنَّمَا سُمِّي هذا العلم تصريفًا لِمَا فيه من التقلب ، يقال : صرفت الرجل في أمري إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والإياب . وصروف الدهر : تقلباته وتحولاته من حال إلى حال .

فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلّقه ، إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية كما تقدم في الغرضين ، فهو من باب تسمية الشيء ، باسم متعلقه .

وموضوعه الأسْمَاء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية . فلا يدخل التصريف في الأسماء الأعجمية [٣٥٤] كـ : إبراهيم ، وإسماعيل ، كما قال ابن جنّي[١] ، وإن كانت متمكنة ، لأن التصريف من خصائص لغة العرب .

(**ولا يدخل التصريف في الْحروف**) ، لأنها مَجهولة الأصل ، موضوعة وضع الأصوات ، لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفه اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة .

(**ولا**) يدخل التصريف (**فيما أشبهها**) ، أي أشبه الحروف ، (**وهي الأسْماء المتوغلة فِي البناء**) كالضمائر ، وأسْماء الاستفهام ، (**والأفعال الجامدة**) وهي التي لَم تَختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة ، نَحو « نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ » ، لأنها أشبهت الْحروف في الجمود .

وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه ، فمن ذلك مجيء الحذف في « سوف » ، والإبدال في حاء « حتى » عينًا ، وهمزة « إن » هاءً ، والحذف والإبدال في « لَعَلّ » والتصغير[٢] في « ذا ، والذي » وفروعهما ، والإبدال في لام « عسى » ، والحذف في عين « ليس » عند اتصال تاء الفاعل .

(**فلذلك**) أي لأجل أن التصريف لا يدخل الحروف ، ولا ما أشبهها من الأسْماء

(١) المنصف ٣/١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) في « ب » : (التغيير) .

والأفعال ، (**لا يدخل فيما كان**) من الأسْماء موضوعًا (**على حرف**) واحد (**أو**) على (**حرفين ، إذ لا يكون كذلك**) في الوضع على أو حرفين (**إلا الْحرف كباء الجر ولامه**) فإنهما موضوعان على حرف واحد ، (**وقد ، وبل**) ، فإنهما موضوعان على حرفين ، (**وما أشبه الْحرف ، كتاء : قمت**) فإنها موضوعة على حرف واحد ، (**ونا [من]**[1] **: قمنا**) فإنها موضوعة على حرفين .

وهذا الحكم معلوم مما تقدم ، من أن التصريف لا يدخل المبنيّات ، ولكن ذكر توطئة وتَمهيدًا لقوله : (**وأما ما وضع**) في الأصل (**على أكثر من حرفين ثُم حذف بعضه**) لعارض (**فيدخله التصريف**) نظرًا إلى أصل وضعه (**نحو : يد ، ودم**) بحذف لامهما (**في الأسْماء ، ونحو : قِ زيدًا**) بحذف فائه ولامه (**وقُمْ ، وبِعْ**) بحذف عينهما (**في الأفعال**) ، وقس على ذلك .

(١) إضافة من « ط » ، وأوضح المسالك ٤/٣٦٠ .

(فصـــــــــل)

(**ينقسم الاسم إلى مُجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي كـ: رجل**) لأنه [٢٩٤/أ] يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به، والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركًا، والموقوف عليه ساكنًا، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما، فإن قيل: المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركًا أو ساكنًا، وأيًّا ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أجيب، بأنه لَمَّا جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي .(**وغايته الْخماسي كـ«سَفَرْجَل»**. **و[ما]**[١] **بينهما**) أي بين الثلاثي والخماسي (**الرباعي كـ: جعفر**) . ولم يجوزوا سداسيًّا لئلا يتوهم أنه كلمتان، (**وإلى مزيد فيه**) ، وأقله أربعة كـ « قِتَال » ، (**وغايته سبعة كـ : اسْتِخْرَاج**) ، وبينهما ذو الخمسة كـ « إكْرَام » ، وذو الستة كـ « إنْطِلاق » ، (**وأمثلته كثيرة**) ، بلغت (**في قول سيبويه**) ثلاثمئة مثال وثمانية أمثلة ، وزاد الزبيدي عليه نيفًا وثمانين مثالاً ، وذكرها (**لا يليق بهذا المختصر**) ، فلا نشتغل بها رومًا للاختصار ، بل نذكر أماكن الزيادة حفظًا للضبط ، وتقليلاً للانتشار ، فنقول : الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثًا وأربعًا ، ومواضعها أربعة : ما قبل الفاء ، وما بين الفاء والعين ، وما بين العين واللام ، وما بعد اللام ، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة .

فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو : « أجْدَل » ، وما بين الفاء والعين نحو : « كَاهِل » وما بين العين واللام نحو : « غزال » ، وما بعد اللام نحو : « علقى » .

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو : « أجادل » ، وبينهما العين نحو : « عَاقُول » ، وبينهما اللام نحو : « قصَيْرى » ، وبينهما [٢٩٤/ب] الفاء والعين نحو : « إعصار » ، وبينهما العين واللام نحو « خَيْزَلَى » ، وبينهما الفاء والعين واللام نحو : « اجْفَلَى » .

والمجتمعتان قبل الفاء نحو : « مُنْطَلِق » ، وبين الفاء والعين نحو : « حواجز » ، وبين العين واللام نحو : « خُطَّاف » ، وبعد اللام نحو : « عِلْبَاء » .

(١) إضافة من « ط » ، وأوضح المسالك ٤/٣٦٠ .

والثلاث المتفرقات نحو : « تَمَاثِيْل » ، والمجتمعة قبل الفاء نحو : « مُسْتَخْرِج » ، وبين العين واللام نحو : « سَلالِيم » ، وبعد اللام نحو : « عُنْفُوَان » واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو : « أفْعُوَان » .

والأربعة نحو : « إِشْهِيْبَاب » [٣٥٥] مصدر « إِشْهَابَّ » .

(**وأبنية الثلاثي**) الْمجرد (**أحد عشر بناء ، والقسمة**) العقلية (**تقتضي**) أن تكون (**اثني عشر**) بناء ، وذلك (**لأن**) الحرف (**الأول واجب الحركة**) لأنه مبتدأ به ، والابتداء بالساكن متعذر ، فأحواله ثلاثة ، (**والحركات**) الخالصة (**ثلاث**) : الفتحة والكسرة والضمة ، (**و**) الْحرف (**الثاني يكون متحركًا وساكنًا**) ، فأحواله أربعة : (**فإذا ضربت ثلاثة أحوال**) الحرف (**الأول في أربعة أحوال**) الحرف (**الثاني خرج من ذلك اثنا عشر**) بناء ، وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة ، لأنه حرف إعرابها .

(**وأمثلتها**) في الاسم والصفة : (**فَلْس**) ، سهل ؛ بفتح أوله وسكون ثانيه . (**فَرَس**) ، بَطَل ؛ بفتحتين . (**كَتِف**) ، حَذِر ؛ بفتحة فكسرة . (**عَضُد**) ، طمع ؛ بفتحة وضمة . (**حِبْر**) ، نِكْس ؛ بكسرة فسكون . (**عِنَب**) ، زِيَم ؛ أي متفرق ؛ بكسرة ففتحة . (**إِبِل**) ، بِلِز ؛ بكسرتين . (**قُفْل**) ، حُلْو ؛ بضمة فسكون . (**صُرَد**) ، حُطَم ؛ بضمة ففتحة . (**دُئِل**) ؛ بضمة فكسرة . (**عُنُق**) ، جُنُب ؛ بضمتين .

فبدأ بمفتوح الفاء مع الأربعة في العين ، ثم بالمكسور مع الثلاثة ، ثم بالمضموم مع [٢٩٥/أ] الأربعة .

(**والمهمل منها : فِعُل**) بكسر أوله وضم ثانيه ، لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، لأن الكسرة ثقيلة ، والضمة أثقل منها .

(**وأما قراءة أبي السَّمَّال**) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام : (**﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ ﴾** [الذاريات/٧] **بكسر الحاء وضم الباء**[١]) ، ونسبها أبو الفتح ابن جنّيّ في المحتسب[٢] لأبي مالك الغفاري .

(**فقيل : لم تثبت**) هذه القراءة ، (**و**) على تقدير ثبوتها (**قيل : أتبع الحاء**) من : الحبك (**للتاء من : ذات**) في الكسر ، (**والأصل : « حُبُك » بضمتين**) ، فكسر الحاء

---

(١) لم تنسب هذه القراءة إلى أبي السمال ، بل نسبت إلى أبي مالك الغفاري والحسن ، أما القراءة المنسوبة إلى أبي السمال فهي « الْحُبْك » ، وكذلك قرأها أبو عمرو وابن عباس والحسن وأبو مالك الغفاري وأبو حيوة وابن أبي عبلة ونعيم . انظر البحر المحيط ١٣٤/٨ ، والمحتسب ٢٨٦/٢ .

(٢) المحتسب ٢٨٦/٢ .

إتباعًا لكسر التاء قبلها، ولم يعتدّ باللام الساكنة، لأن الساكن غير حاجز حصين، كما أتبع من قرأ: ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ [الفاتحة/٢] بضم اللام إتباعًا لضم الدال قبلها[١].

(وقيل) : لا إتباع[٢]، وإنَّمَا الكسر (**على التداخل في حرفي الكلمة إذ يقال** : « **حُبُك**[٣] » **بضمتين** ، و« **حِبِك**[٤] » **بكسرتين**) ، فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة، فأخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء، ومن لغة الضمتين ضم الباء.

واعترض[٥] بأن التداخل إنَّمَا يكون بين حرفي كلمتين، لا بين حرفي كلمة واحدة، ووجهه الجاربردي[٦] بأنه لَمَّا تلفظ بالحاء المكسورة من[٧] اللغة الأولى غفل عنها، وتلفظ بالباء المضمومة [٧]من اللغة الثانية.

وقال ابن جنّي[٨] : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، ورده ابن مالك في شرح الكافية[٩]. والْحُبُك: تكسر كل شيء، كالرمل والماء، إذا مرت بهما الريح.

(**وزعم قوم إهمال** : **فُعِل**) بضم الفاء وكسر العين [٢٩٥/ب] (**أيضًا**) ، لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر، (**وأجابوا عن** : **دُئِل**) ، اسم دويبة، سميت به قبيلة من بني كنانة، (**و** : **رُئِم**) بضم الراء وكسر الهمزة، اسم جنس للإست، (**بأنَّهما**) من أصول الأسماء، وإنَّمَا هما (**منقولان من الفعل**) المبني للمفعول.

واعترض بأن ذلك ممكن في « الدُّئِل »، لأنه علم قبيلة، لا في « الرُّئِم »، لأنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الأعلام دون أسماء الأجناس.

وأجيب بأن السيرافي ذهب إلى أن النقل قد يجيء في أسماء الأجناس، فلا معنى للتوقف فيه.

---

(١) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، انظر معاني القرآن للفراء ٣/١، والكشاف ٨/١.
(٢) في « ب » : (إشباع).
(٣) كما في الرسم المصحفي.
(٤) هي قراءة أبي عمرو وأبي مالك الغفاري والحسن، انظر الإتحاف ص ٣٩٩، والمحتسب ٢٨٦/٢.
(٥) في « ب » : (واعترف).
(٦) شرح الشافية ٣٥/١.
(٧) في « ب » : (في).
(٨) المحتسب ٢٨٦/٢.
(٩) شرح الكافية الشافية ٢٠٢١/٤.

(واحتج المثبتون) لـ « فُعِل » في أصول الأسْماء[1] (بـ : وُعِل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في : الوَعْل) بفتح الواو ، حكاه الخليل ، فثبت بهذا أن « فُعِل » بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول ، بل هو قليل .

(و) على القولين ، فإنه (إنَّمَا أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائمًا على الأول ، وغالبًا على الثاني .

(والرباعي المجرد) خمسة أبنية :

(مفتوح الأول والثالث) ، اسْمًا (كـ : جعفر) ، وصفة كـ « سلهب » للرجل الطويل .

(ومكسورهما ، اسْمًا كـ : زِبْرِج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء ، وبالجيم للذهب ، وصفة كـ « حِرْمِل » للمرأة الحمقاء .

(ومضمومهما) ، اسْمًا (كـ : دُمْلُج) بالجيم ، وصفة كـ « جُرْشُع » للجمل العظيم . [٣٥٦]

(ومكسور الأول مفتوح الثاني) ، اسْمًا (كـ : فِطَحْل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان ، وزمن خروج نوح من السفينة ، وصفة كـ « سِبَطْر » للطويل .

(ومكسور الأول ومفتوح الثالث) ، اسْمًا (كـ : دِرْهَم) ، وهو معرب وإنَّمَا صح التمثيل به ، لأنه على زنة الوضع العربي ، وصفة كـ « هِجْرَع » للطويل .

قال الأصمعي[2] : ولا ثالث [٢٩٦/أ] لهما . وزِيْدَ « ضِفْدَع ، وصِنْدَد ، وهِبْلَع للأكول » . وقيل : الهاء زائدة .

(وزاد الأخفش والكوفيون[3] مضموم الأول مفتوح الثالث كـ : جُخْدَب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة ، وفتح الدال المهملة ، وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين كالجندب ، وقيل ، ذكر الجراد ، أو الجسم السمين من الإبل .

(والْمختار) عند جُمهور البصريين ؛ واستظهره في التسهيل ؛ (أنه فرع من مضمومهما) استثقالاً لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصيني ، (و) لأنه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (إلا وسُمِع فيه الضم) من غير عكس ، (كـ : جُخْدُب وطُحْلُب) للأخضر الذي يعلو الماء ، و« بُرْقُع » من الأسْماء ، (وجُرْشُع) بالجيم والراء ، والشين المعجمة والعين المهملة ، للعظيم من الْجِمَل ، ويقال للطويل .

---

(١) في « ب » : (أسماء الأصول) .

(٢) انظر شرح المرادي ٢٢٩/٥ .

(٣) انظر الارتشاف ٥٨/١ .

(ولَم يسمع في : بُرْثُن[1]) بضم الْموحدة وسكون الراء وضم الثاء الْمثلثة[2] فوق : أحد براثن الأسد ، وهو بمنزلة الظفر للإنسان ، (وبُرْجُد) بضم الْموحدة وسكون الراء وضم الْجيم وبالدال الْمهملة : لكساء مُخطط ، (وعُرْفُط) بضم العين الْمهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة : لشجر البادية ، (إلا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل « يُسْمِع » .

(وللخماسي الْمجرد أربعة) من الأبنية[3] ، (أمثلتها) :

مفتوح الأول والثاني والرابع اسْمًا : (سَفَرْجَل) ، وصفة : شَمَرْدَل للطويل ، وشَقَحْطَب للتيس الذي له أربعة قرون .

ومفتوح الأول والثالث ومكسور الرابع اسْمًا كـ « قَهْبَلِس » لِحشفة الذكر ، وصفة نحو : (جَحْمَرِش) بفتح الْجيم وسكون الْمهملة وكسر الراء وبالشين الْمعجمة للعجوز المسنة ، قاله السيرافي ، وقيل : الأفعى العظيمة ، وقيل : لَم يأت هذا الوزن إلا صفخة ، وأن « القَهْبَلِس » الْمرأة العظيمة .

ومكسور الأول مفتوح الثالث اسْمًا (قِرْطَعْب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة : الشيء التافه الحقير ، يقال : ما عليه قرطعبة ، وصفة : جِرْدَحْل للجمل الضخم .

ومضموم الأول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسْمًا نحو : « قُبَعْثِر » للأسد ، وصفة (قُذَعْمِل) بضم القاف وفتح الذال المعجمة ، وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم .

(فجملة الأوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنًا ، أحد عشر للثلاثي : وخمسة للرباعي ، وأربعة للخماسي . وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقًا عليه ، إما لضعف القول بإهماله ، ولذا قال : وزعم قوم إهمال « فُعِل » ، وإما للتغليب .

وما ذكره من أصاله جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة[4] .

---

(١) في « أ » ، « ط » : (برتن) ؛ بالتاء ، والتصويب من أوضح المسالك ٣٦١/٤ .

(٢) في جميع النسخ : (المثناة) ، والتصويب من حاشية يس ٣٥٦/٢ .

(٣) في « ب » : (الأمثلة) .

(٤) الإنصاف ٧٩٣/٢ ، المسألة رقم ١١٤ .

فإن كان على أربعة كـ « جعفر » ففيه زيادة واحدة ، وهل هي الحـرف الأخـير أو ما قبله ، ذهب الفراء إلى الأول ، والكسائي إلى الثاني[١] .

وإن كان على خمسة أحرف كـ « سفرجل » ففيه زيادتان قاله الشاطبي .

(**وما خرج عما ذكرنا من الأسْمَاء العربية الوضع فهو مفرع عنها ، إما بزيـادة**) في أوله (كـ : **مُنْطَلِق**) ، أو في وسطه كـ « ظَرِيْف » ، (و) فيهما نحو : (**مُحْرَنْجِـم**) أو في آخره كـ « حُبْلَى » . (**أو بنقص أصل كـ : يد ، ودم**) وأصلـهما : « يـدي ، ودمـي » ، (**أو بنقص حرف زائد كـ : عُلَبِط**) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحـدة ، وبالطاء المهملة الغليظ الضخم ، (**أصله « عَلابِط » بدليل أنَّهم نطقوا به**) على أصله .

(و) الدليل على وجود الألف بعد اللام (**أنَّهم [٢٩٧/أ] لا يوالون بين أربـع متحركات**[٢]) في كلمة واحدة ، إلا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو : شجرة .

(**أو بتغيير شكل**) أي حركة (**كتغيير مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه نحو : جُنْدَب**) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال .

(**أو بكسر أوله في نحو : خِرْفُع**) بكسر الخاء المعجمـة [٣٥٧] وسـكون الـراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد .

(**وكتغيير مكسورهما**) أي الأول والثالث (**بضم ثالثه في**) نحو : (**زِئْبُر**) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدهما وضم الموحدة ، وأصلها الكسر ، وهو ما يعلو الثوب الجديد .

(**وأما سَرْخَس**) بفتح السين الْمهملة والراء وسكون الْخاء الْمعجمة وبالسين المهملة لبلدة ، (**وبَلَخْش**) بفتح الْموحدة واللام وسكون الْخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر (**فأعجميّان**) لا عربيّان ، إذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني .

---

(١) الإنصاف ٧٩٣/٢ .

(٢) في « ب » : (محركات) .

(فصـــــــــــــــــــل)

(**وينقسم الفعل إلى** :

مُجرد) من الزوائد ، (**وأقله ثلاثة ، كـ : ضَرَبَ**) وقَعَدَ ، (**وأكثره أربعـــة ، كـ : دَحْرَجَ**) ، ودَرْبَخَ : أي ذَلّ .

(**وإلى مزيد فيه**) ، وأقله أربعة كـ « أكْرَمَ » ، (**وغايته ستة كـ : اسْـتَخْرَجَ**) ، وبينهما الخماسي كـ « انْطَلَقَ » ، ومزيد الرباعي أقله خمسة كـ « تَدَحْـرَجَ » ، وغايتـه سـتة كـ « احْرَنْجَمَ » .

(و) مزيد الثلاثي (**أوزانه كثيرة**) ومشهورها خمسة وعشرون وزنًا .

ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة : « تَفَعْلَلَ » كـ : تَدَحْرَجَ ، و« افْعَنْلَلَ » كـ : احْرَنْجَمَ و« افْعَلَلَّ » كـ : اقْشَعَرَّ . واختلف في هذا الثالث ، فقيل هـو بنـاء مقتضـب ، وقيـل : هـو ملحق بـ « احرنجم » .

وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنًا رابعًا : وهو « افْعَلَّلَ »[1] نحو : اجْرَمَّزَ .

(**وأوزان الثلاثي**) الْمجرد (**ثلاثة**) : مفتوح العين ، ومسكورها ، ومضمومها . (**كـ : ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ**[2]) ، لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحًا لرفضهم الابتداء بالساكن ، وكون الفتحة أخف ، واللام مفتوح دائمًا للخفة والعين لا تكون إلا متحركة[3] . لئلا يلـزم التقاء الساكنين في نحو : « ضَرَبْتَ » والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم .

وأما ما جاء من نحو : « نِعْمَ ، وشَهْدَ » بفتح الفــاء وكسـرها مـع سـكون العـين فمزال عن الأصل لضرب من الخفة ، والأصل فيهما « فَعِل » بكسر العين .

(**وأما نحو : « ضُرِب » بضم أوله وكسر ثانيه**) ففيه قولان :

---

(١) هذا الوزن جعله بعضهم نفس (افْعَنْلَلَ) ، وأضاف السيوطي في المزهر ٢/٤١ - ٤٢ أوزانًا أخرى ألحقها بالرباعي المزيد بحرفين .

(٢) المبدع في التصريف ص ١٠١ .

(٣) في « ب » : (محركة) .

أحدهما : أنه أصل برأسه ، وإليه ذهب المبرد[1] ، وابن الطراوة والكوفيون[2] ، ونقله في شرح الكافية[3] عن سيبويه والمازني .

والثاني : أنه فرع عن فعل الفاعل ، وإليه ذهب جمهور البصريين ، ونقل عن سيبويه[4] .

(فمن قال : إنه وزن[5] أصلي مستدلاً بأن نحو : جُنَّ ، وبُهِتَ ، وطُلَّ دَمُه ، وأُهْدِرَ) دَمَه ، **(وأُولِعَ بكذا ، وعُنِيَ بِحَاجَتِي ، بمعنى : اعتَنَى بِها ، وزُهِيَ علينا ، بمعنَى : تكبر)** ، و« حُمَّ زيد ، وزُكِمَ ، ووُعِكَ ، وفُلِجَ ، وسُقِطَ فِي يده ، ورُهِصَت الدَّابة ونُفِسَت المرأة ، ونُتِجَت الناقة ، وغُمَّ الْهلال ، وأُغْمِيَ على زيد » ، وأخواتها **(لَم تستعمل إلا مبنية للمفعول)** ، خبر « أن » **(عدَّه)** وزنًا **(رابعًا)** خبر « فمن قال » .

وتقرير الدليل منه أن « فُعِل » المفعول لو كان فرعًا لغيره لكان مستلزمًا وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ، وبيان الملازمة أن الفرعية ثابتة للأصل ، ولا يوجد فرع بغير أصل .

ونحن وجدنا أفعال مبنية للمفعول غير مغيّرة عن المبني [٢٩٨/أ] للفاعل ، وجوابه النّقض ، وهو أن لنا جموعًا لَم يسمع لها واحد كـ « عَبَادِيْد ، وأَبَابِيْل » ، والجمع فرع الإفراد اتفاقًا ، فلو كان ما ذكرتم صحيحًا لزم كون الجمع أصلاً برأسه ، وأنتم لا تقولون به ، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك .

(ومن قال : إنه فرع عن فعل الفاعل مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُوْيِرَ) ، وترك الإبدال في نحو : وُوْرِيَ ، **(لَم يعدّه)** وزنًا رابعًا .

وتقرير الدليل أن الواو والياء متى اجتمعتا ، وسُبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء ، وإن الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة[6] أبدلت الأولَى همزة لزومًا ، فلما لَم يَحصل إدغامًا ولا إبدال ، دلّ ذلك على أنهما مغيران عن فعل

---

(١) لم يذكر المبرد مثل ذلك في المقتضب ، بل ذكر أن أوزان الثلاثي هي : فَعَل ، فَعُل ، فَعِل . انظر المقتضب ٧١/١ ، ١١٠/٢ .

(٢) انظر شرح المرادي ٢٢٢/٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٠١٤/٤ .

(٤) الكتاب ٤٢/١ .

(٥) سقط من « ب » .

(٦) في « ب » : (كلمة) .

الفاعل وهو « سَايَرَ ، و : وَارَى » فكما لا تدغم الألف من «ساير » ولا تهمز الواو من « وارى » فكذلك ما غير عنهما .

وأجاب الأولون عن ترك الإدغام والإبدال ، فقالوا : أما ترك الإدغام فلئلا يلتبس بمجهول « فَعَلَ » لأنه إذا قيل « سُيِّرَ » بالإدغام لم يعلم أنه مجهول « سَايَرَ » ، أو « سَيَّرَ » وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية في « وُوْرِيَ » ليست متأصلة في الواوية ، لأنها منقلبة عن ألف « وَارَى » .

(**وللرباعي وزن واحد كـ : دَحْرَجَ**) ، و« زَلْزَلَ » ، (**ويأتي في « دُحْرِجَ » بالضم**) في أوله ، والكسر فيما قبل آخره (**الخلاف**) السابق (**في « فُعِلَ » المفعول**) .

(فصل فـــي كيفية الوزن)

[٣٥٨] (ويسمى التَّمثيل) لِمُمَاثلة حروف الميزان لحروف الموزون من تعداد الحروف ، وهيئاتها .

وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم[١] في ثمانية أمور : الحركات ، والسكنات ، والأصول ، والزوائد ، [٢٩٨/ب] والتقديم ، والتأخير ، والْحذف ، وعدمه . والْميزان لفظ « فَعَلَ » (تقابل الأصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما لِمَوزونِها[٢] من تحرك ، وسكون) أصليَّين .

(فيقال في) وزن (فَلْس) من الأسْمَاء : (فَعْل) بسكون العين .

(وفي) وزن (ضَرَبَ) من الأفعال : (فَعَلَ) بفتح العين .

(وكذلك) يقال (في) وزن (قَامَ) من الأجوف ، (وشَدَّ) من الْمضاعف ، « فَعَلَ » بفتح العين ، (لأن أصلهما) قبل القلب والإدغام (قَوَمَ ، وشَدَدَ) بفتح العين فيهما ، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأول ، وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني .

(و) يقال (في) وزن (عَلِمَ : فَعِلَ) بكسر العين ، (وكذلك) يقال (في) وزن (هَابَ) من الأجوف ، (ومَلَّ) من المضاعف ، « فَعِل » بكسر العين فيهما ، لأن أصلهما « هَيِبَ ، ومَلِلَ » بكسر العين فيهما ، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام .

(و) يقال (في) وزن (ظَرُفَ : فَعُلَ) بضم العين فيهما ، (وكذلك) يقال (في) وزن (طَالَ ، وحَبَّ) ، « فَعُلَ » بضم العين فيهما ، لأن أصلهما « طَوُلَ ، وحَبُبَ » بضم العين فيهما ، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام ، فحصل بذلك بيان الحركات الأصلية والسكنات .

---

(١) في « ب » : (الكلمة) .

(٢) في « ب » : (لوزنها) .

(فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت) في الْميزان **(لامًا ثانيــة في)** وزن **(الرباعي ، فقلت في)** وزن **(جَعْفَرَ : فَعْلَلَ ، و)** زدت لامًا **(ثانيــة وثالثــة في)** وزن **(الخماسي ، فقلت في)** وزن **(جَحْمَرِشَ : فَعْلَلِلَ)** .

وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي [٢٩٩/أ] مجمع عليه ، ومـا ذكـره في غـيره[(١)] اختلف فيه على مذهبين :

أحدهما : ما ذكر ، وهو قول البصريين بناءً على أن الجميع أصول ، وهو الصحيح .

والثاني : أن ما زاد على الثلاثة[(١)] زائد ، قاله الكوفيون[(٢)] ، بناءً علـى قولهـم : إن منتهى الأصول ثلاثة كما تقدم عنهم ، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لا يوزن ، لأنه لا يُدرى كيفية وزنه .

والثاني : أنه يوزن ، ويقابل[(٣)] آخره بلفظه .

والثالث : أنه يوزن ، ويقابل الذي قبل آخره بلفظه ، وهو مبني علـى أن الزائـد هل هو الآخر أو ما قبله ، فالفراء على الأول ، والكسائي على الثاني .

فهل « جَعْفَرَ » : « فَعْلَلَ » كما يقول البصريـون ، أو « فَعْلَرَ » بزيـادة الـراء ، أو « فَعْفَلَ » بزيادة الفاء ، أو لا يدرى ما هو . أقوال أربعة .

(ويقابل) الحرف **(الزائد بلفظه)** ، ليتميز عن الأصل إلا فيما يستثنى .

(فيقال في) وزن **(أَكْرَمَ)** بزيادة الهمزة ، **(وبَيْطَرَ)** بزيادة الياء ، **(وجَـهْوَرَ)** بزيادة الواو : **(أفْعَلَ ، وفَيْعَلَ ، وفَعْوَلَ)** على طريق اللف والنشر على الترتيب .

(و) يقال **(في)** وزن **(اقْتَدَرَ)** بزيادة الهمزة والتاء : **(افْتَعَلَ ، وكذلك)** يقال **(في)** وزن **(اِصْطَبَرَ)** مِمَّا فاؤه صاد ، وقلبت تاء الافتعال فيه طاء ، **(واذْدَكَرَ)** مِمَّـا فـاؤه ذال معجمة ، وقلبت تاء الافتعال فيه دالاً مهملة : اِفْتَعَلَ ، **(لأن الأصل)** فيهما : **(اِصْتَبَرَ ، واِذْتَكَرَ)** قلبت تاء الافتعال في الأول طاء ، وفي الثاني دالاً لما سيجيء .

(و) يقال **(فِي)** وزن **(اِسْتَخْرَجَ)** مِمَّا تسـاوى فيه عدد الزيـادة والأصـول : **(اِسْتَفْعَلَ)** .

(إلا أن الزائد إذا كان تكرارًا لأصل) ، سواء كان للإلحاق أم لا **(فإنه يقابل عند الجمهور بِما قوبل به ذلك الأصل)** ، لأن تكرار الأصل فـي علم الصـرف بـمنزلة

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الممتع في التصريف ٣١٢/١ ، والمبدع ص ١٤١ .

(٣) في « ب » : (يقابله) .

التوكيد اللفظي [٢٩٩/ب] في علم النحو، فكما أن ذلك يعطي حكم الأول فيتبعه في إعرابه، فهذا يوزن بما يوزن به الأصل إعلامًا بأن هذا تكرار لما سبق، (**كقولك في**) وزن (**حِلْتِيتٍ**) بكسر الحاء المهملة، وهو صمغ الأَنْجُذَان، بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال: نبات جيد لوجع المفاصل، (و) في (**سُحْنُون**) بضم السين الْمهملة وسكون الْحاء الْمهملة وبنونين، وهو أول المطر والريح، (و) في وزن (**اِغْدَوْدَنَ**) بالغين المعجمة وبالدال المهملة، يقال: اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبت إذا اخضر: (**فِعْلِيْل، وفُعْلُوْل، وافْعَوْعَل**) لفًّا ونشرًا مرتبًا، فالتاء في « حِلْتِيْت » للإلْحاق بـ « قِنْدِيْل »، والنون في « سُحْنُون » للإلحاق بـ « عُضْرُوف »، والدال في « اِغْدَوْدَنَ » لغير الإلحاق.

وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقًا، ولو كان تكرارًا لأصل، فيقال في وزن [(١)]« حِلْتِيْت: فِعْلِيْت »، وفي وزن « سُحْنُوْن: فُعْلُوْن »، وفي وزن[(١)] « اِغْدَوْدَن: اِفْعَوْدَل ».

(**وإذا كان في الموزون تحويل**) من مكان [٣٥٩] إلى مكان، ويُسمَّى القلب المكاني، (**أو حذف**) لبعض الأصول (**أتيت**) أنت (**بمثله في الميزان**:

فتقول في) وزن (**نَاءَ**) بالمد، ماضي « يَنَاءُ »: (**فَلَعَ، لأنه من النَّأي**) والأصل « نأى »، فحوّل اللام وهي الياء إلى موضع العين، وهي الهمزة، فصار « نَيَأَ » فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار « ناء » بالمد.

(و) تقول (**في**) وزن (**الْحَادِي**) وهو مبدأ العدد: (**عَالِف، لأنه من: الوَحْدَة**)، والأصل: « الواحد »، فحول[(٢)] الفاء وهي الواو إلى [٣٠٠/أ] موضع اللام، وهي الدال، ولا يمكن الابتداء بالألف، فقدم الحاء عليه فصار « الْحَادِو »، فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة فصار « الحادي ».

(**وتقول في**) وزن (**يَهَب**) مِمَّا حذفت فاؤه: (**يَعَل**)، والأصل: « يَوْهَب »، حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، لأنه في الأصل: « يَفْعِل » بالكسر، ففتح لحرف الحلق، فيكون الحذف من « يَفْعِل » بالكسر، قاله التفتازاني في « يَطَأُ » وأخواته[(٣)].

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب ».

(٢) في « ب »: (فحمل).

(٣) أي قال إن حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الأصل، والمراد بأخوات يطأ: يدع ويذر، انظر حاشية يس ٣٥٩/٢، والمبدع في التصريف ص ١٦٩.

(و) تقول (في) وزن ([١]بِعْ) أمر من « باع » : (فِلْ) ، والأصل : « بِـيْعْ » حذفت عينه لالتقاء الساكنين .

(و) تقول (في) وزن[١] (قَاضٍ) ، مِمَّا حذفت لامه : (فَـــاعٍ) ، والأصـل : « قاضي » ، حذفت لامه لالتقاء الساكنين .

وقد يتعذر وزن الكلمات كـ « إِسْطَاع ، و : إِهْرَاق » ، وذلك لأنا نعتـبر الحركـة والسكون بأصلهما ، والفاء في ذلك أصلها السـكون ، والسـين والهـاء سـاكنان ، فيلـزم في الميزان التقاء الساكنين ، فالصواب أن يقال في وزنهما : « أفْعَل » ، لأن أصلهما : « أطَـوَع ، وأرْيَق » ، والسين والهاء زائدتان[٢] .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الممتع في التصريف ٢٢٦/١ .

(فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد)

(قال الناظم) في النظم :

٩٢٥ـ (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالذِي   لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتَـــذِي)

فعرّف الحرف الأصلي بأنه الذي يلزم في جميع التصاريف ، وعرف الزائد بأنه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ، [1]ومثله بتاء « احتذي » فإنها زائدة ، لأنها تحذف في بعض التصاريف[1] ، تقول : حذا حَذْوَهُ ، والاحتذاء : الاقتداء ولبس النعل . (وفي) كلا (التعريفين نظر) .

(أما) التعريف (الأول) ، وهو تعريف الأصل (فلأن الواو من « كوكب » والنون من « قرنفل » زائدتان ، كما ستعرفه) قريبًا ، (مع أنّهما لا يسقطان) في جميع التصاريف .

(وأما) التعريف [٣٠٠/ب] (الثاني) وهو تعريف الزائد ، (فلأن الفاء من : وَعَدَ ، والعين من : قَالَ ، واللام من : غَزَا ، أصول مع سقوطهنّ في : يَعِدُ ، وقُــــلْ ، ولَمْ يَغْزُ) ، فتعريف الأصل غير جامع ، وتعريف الزائدة غير مانع .

وأجاب عنه المرادي[2] بأن الأصل إذا سقط لعلّة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد ، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ، ولذلك يقال : الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقًا أو تقديرًا .

(وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم[3] أنه لا يحكم علـــى حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ، ثم الزائد نوعان ، تكرار الأصل[4] وغيره) .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) شرح المرادي ٢٣٤/٥ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في أوضح المسالك ٣٦٤/٤ : (تكرارٌ لأصلٍ) .

(**فالأول**) وهو تكرار الأصل (**لا يختص بأحرف بعينها**) ، بل يكون في جميع الحروف إلا الألف ، فإنها لا تقبل التضعيف ، وسواء كانت من حروف « سألتمونيها[١] » أم لا .

(**و**) الزائد لتكرار أصل (**شرطه** :

أن يماثل اللام كـ : **جَلْبَبَ**) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بـ « دَحْرَجَ » ،(**وجِلْبَاب**) مصدره ، ويطلق على المِلحفة .

(**أو**) يماثل (**العين ، إما مع الاتصال** كـ : **قَتَّلَ**) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف في أنهما الأولى أو الثانية ، (**أو مع الانفصال بزائد**) بينهما (كـ : **عَقَنْقَل**) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة ، وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل .

(**أو يماثل الفاء والعين** كـ : **مَرْمَرِيْس**) بفتح الميمين ، وسكون الراء الأولى وكسر الثانية ، وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو[٢] الداهية ، و« مرمريت » [٣٠١/أ] للقفر ، ولا ثالث لهما .

(**أو**) تماثل (**العين واللام** كـ : **صَمَحْمَح**) بمهملات : الشديد ، وقال الجرمي : الغليظ القصير ، وقال ثعلب : رأس صمحمح أي أصلع غليظ شديد .

والحاصل : أنه متى تكرر حرفان في كلمة ، ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين ، وفي تعيين الزائد خلاف .

وذكر في التسهيل[٣] أنه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو « صمحمح » يعني الحاء الأولى والميم الثانية ، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو : « مرمريس » يعني الميم الثانية والراء التي تليها .

واستدل بعضهم على زيادة الْحاء الأولى في « صمحمح » ، والميم الثانية في « مرمريس » [٣٦٠] بحذفهما في التصغير حيث قالوا : « صُمَيْمح ، و : مُرَيْرِيْس » .

ونقل عن الكوفيين في « صمحمح » أن وزنه « فَعَلَّلَ » ، وأصله : « صَمَحَّح[٤] » أبدلوا الوسطى ميمًا .

---

(١) ويقال لها أيضًا : (أمان وتسهيل) ، انظر المبدع في التصريف ص ١١٨ .

(٢) في « ب » : (وهي) .

(٣) التسهيل ص ٢٩٧ .

(٤) الإنصاف ٢/٧٨٨ ، المسألة رقم ١١٣ ، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلْعَل .

(**وأما الذي يُماثل الفاء وحدها** كـ : **قَرْقَف**) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة ، وهو الخمر ، (**وسُنْدُس**) وهو رقيق الديباج ، (**أو**) يماثل (**العين المفصولة**) بأصل (كـ : **حَدْرَد**) بمهملات ، اسْمًا لرجل ، ولَم يَجئ على « فَعْلَع » بتكرير العين غيره ، (**فأصلي**) ، جواب « وأما » .

(**و**) أما (**إذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل** كـ : **سِمْسِم**) بكسر السينين المهملتين ، ووزنه : « فِعْلِل » لأن أصالة الاثنين متحققة ، ولا بد من ثالث مكمل للأصول ، وليس أحد الباقين بأولى من الآخر ، فحكم بأصالتهما .

وحكي عن الخليل والكوفيين أنّ وزنه : « فِعْفِل[1] » ، تكررت فاؤه ، وهو بعيد .

(**وإن صح**) إسقاط ثالثه (كـ : **لَمْلَمَة**) فإنه يصح إسقاط ثالثه ، (**و**) يقال (**لُمَّه**) وهو أمر من « لَمْلَمْتُ » بمعنى : لَمَمْتُ .

(**فقال الكوفيون : [٣٠١/ب] ذلك الثالث**) الصالح للسقوط (**زائد مبدل من حرف مُمَاثل للثاني**) ، فأصل « لَمْلَم » على قولهم « لَمَّم » فاستثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدلوا من آخره حرف يماثل الفاء .

ورد بأنهم قالوا في مصدره : « فَعْلَلَة » ولو كان مضاعفًا في الأصل لَجاء على « التَّفْعِيْل » .

(**وقال الزجاج**) من البصريين : ذلك الثالث الصالح للسقوط (**زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين : أصل**) .

واختار الشارح مذهب الكوفيين ، وقال[2] : إنه أولى من جعله ثنائيًا مكررًا موافقًا في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله كـ « قَصقَصْت ، وكَفْكَفْت ، وكَبْكَبْت » ، انتهى .

(**والنوع الثاني**) من نوعي الزائد وهو ما زيد لغير تكرار (**مُختص بأحرف عشرة**) ، جمعت في كلمات مرارًا ، وهي : هم يتساءلون ، يا هول اسْتَنِم ، أسلمني وتاه ، وهويت السَّمَان ، أهْوَت سليمان ، سألتمونها ، (*)نويت ألمسها ، ونويت الامسه ، ما أنت وسهيل ، أشماله تمين ، أنت ولِيُّ مسّها ، أهوال سَمَتني ، أتَلهو يا مُسن ، أتنسم وليها ، هل

---

(١) شرح المرادي ٥/٢٤١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٨٨ .

(*) سقط من « ب » ، « ط » إلى النجمة الثانية في الصفحة التالية .

أنت مواسي ، نويت أسالِمه ، وأنت سيل هام ، أنت مايس لهو ، أنت سـايم هـول . أو لهـا تسنيم ، تاوه سليمان ، اليوم تنساه ، يا أوس هل نِمت ، لِم يأتنا سهو(*) ، (**وجمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال**(١)) : [من الطويل]

(**هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلاَ يَـــوْمَ أُنْسِـــهِ نِهَايَةُ مَسْؤُوْلٍ أَمَانٌ وَتَسْـــهِيْلُ**)

وينبغي أن يعدّوا الشين المعجمة في نحو : « أكْرَمْتُكَش » في خطاب المؤنث ، فـإن قالوا : هذه مختصة بالوقف قلنا : وهاء السكت كذلك .

وخصت(٢) هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد واللـين ، لأنها أخف الحروف ، وغيرها من الأحرف العشرة يرجع إليها .

فالهمزة مجاورة للألف في المخرج ، وتنقلب إلى حرف اللين عند التخفيف . والهاء أيضًا مجاورة للألف في المخرج . والميم من مخرج الواو ، وهو الشـفة ، وفيـها غنـة . والنـون فيها غنة تمد في الخيشوم امتداد [٣٠٢/أ] الألف في الحلق . والتاء حـرف مـهموس ، أبدلـت من الواو في « تجاه » . والسين حرف مهموس فيه صفير ، ويقرب مخرجه مـن مخـرج اليـاء . واللام وإن كانت حرفًا مجهورًا لكنها تشبه النون ، وقريبة من مخرجها .

وأسباب الزيادة سبعة :

للإلحاق نحو « كوثر » . والدلالة على معنى كحرف المضارعـة . وإسـكان النطـق كهمزة الوصل ، وهاء السكت في « قِهْ » . وبيان الحركة كـ : ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾ [الحاقة/٢٩] . والمد كـ « كِتَاب » . والعوض كـ « زَنَادِقَة » . والتكثير كـ « قُبَعْثَرَى » ، قاله ابن عصفور(٣) .

ولها شروط ، (**فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين**) ، ولا يكون في الأول لتعذر الابتداء بالساكن ، بل تكون ثانية (كـ : **ضَارِب** ، و) ثالثة نحو : (**عِمَاد** ، و) رابعة نحو : (**غَضْبَى** ، و) خامسة نحو : (**سُلامَى**) بضم السـين المهملـة عظـام صغـار في أصابع اليدين والرجلين ، وسادسة نحو : « قُبَعْثَرَى » ، وسابعة نحو : « بَرْدَرَايَا » .

ويستثنى من ذلك إذا صحبت أكثر من أصلـين مـن مضـاعف الربـاعي ، نحـو : « ضَوْضَى » فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة (**بخلاف ، نحو : قَالَ ، وغَـزَا**) لأن الألـف فيهما ليست زائدة لكونها لَم تصحب أكثر من أصلين .

(*) نهاية ما سقط من « ب » ، « ط » في الصفحة السابقة .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٣٣/٤ .

(٢) في « ب » : (خصصت) .

(٣) الممتع في التصريف ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، وانظر المبدع في التصريف ص ١١٨ - ١١٩ .

(**وتزاد الواو والياء**) أختها (**بثلاث شروط**[١]) :

(**أحدها : ما ذكر في الألف**) ، وهي أن تصحب أكثر من أصلين .

(**والثاني : أن لا تكون الكلمة**) التي هما فيها (**من باب : سِمْسِم**) من الرباعي المضاعف .

(**والثالث : ألا تتصدر الواو مطلقًا**) ، سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا ، (**ولا**) تتصدر (**الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع ، وذلك نحو : صَيْرَف ، وجَوْهَر**) في زيادتهما ثانيتين ، (**وقَضِيْب ، وعَجُوز**) في زيادتهما ثالثتين ، (**وحِذْرِيَة ، وعَرْقُوَة**) في زيادتهما [٣٠٢/ب] رابعتين . والحذرية بكسر الحاء ، وسكون الذال المعجمة ، وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة ، والعرقوة بفتح العين المهملة ، وسكون الراء وضم القاف : الخشبة [٣٦١] المعترضة على رأس الدلو .

(**بخلاف نحو : بيت ، وسوط**) فإن الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين .

(و) بخلاف نحو : (**يُؤْيُؤْ ، ووَعْوَعَة**) ، فإنهما من باب « سِمْسِم » ، واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين ، بعدهما واو مهموزة : اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق ، والوعوعة : مصدر وعوع السبع ، بعينين مهملتين : إذا صوّت[٢] ، (**وورَنْتَل ، ويَسْتَعُوْر**) لتصدّر الواو مطلقًا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع[٢] ، والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق : الشر[٣] ، وزعم قوم أن الواو فيه زائدة ، وهو ضعيف ، إذ لا نظير لذلك ، والصحيح أن الواو أصلية[٤] ، ولم يذكره الجوهري .

واختلف في لامه ، فقيل : زائدة ، وإليه ذهب الفارسي وابن مالك[٥] ، وقيل : أصليه ، وعلى القولين وزنه : « فَعَنْلَل » ، إلا أن اللام الأخيرة على الأول زائدة ، وعلى الثاني أصلية .

وأما « يَسْتَعْور » بمثناة تحتانية فسين مهملة ، فمثناة فوقانية ، فعين مهملة ، فواو ، فراء مهملة ، فوزنه : « فَعَلُّول » كـ « عَضْرَفُوط » ، هذا هو الصحيح ، لأن الاشتقاق لم

---

(١) انظر الممتع في التصريف ٢٨٧/١ - ٢٩٢ ، والمبدع ص ١٣٦ - ١٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٣) في « ط » : (النسر) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٨٩ ، والمبدع في التصريف ص ١٣٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٣٨/٤ .

يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو: « تدحرج »، وهو شجر يتسوك بعيدانها، قاله المرادي[١].

وقال الجوهري: اسم موضع عند المدينة، وكساء يجعل على عجز البعير، واسم من أسماء الدواهي يقال: ذهب في اليستعور أي: في الباطل، قاله الجاربردي[٢].

(**وتزاد الميم بثلاثة [٣٠٣/أ] شروط أيضًا وهي[٣]: أن تتصدر وتتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مسجد**) لمكان السجود، (**ومنبج**) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم، قال الجوهري[٤]: اسم موضع.

(**بِخلاف نحو: ضِرْغَام**) لعدم تصدر الْميم، (**ومَهْد**) لأنها لَم تتأخر عنها ثلاثة أصول، والضرغام: الأسد، والمهد: مهد الصبي، (**ومَرْزَجُوش**) لأنها لم تتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، بل أزيد من ذلك، وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الْجيم، وفي آخره شين معجمة. و« المَرْدَقُوش » بالميم والراء والدال المهملة والقاف، وفي آخره شين معجمة: بقلة طيبة الريح، (**ومِرْعِز**) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي، وهو ما لان من الصوف، (**فإنَّهم قالوا: ثوب مُمَرْعَز، فأثبتوها**)، أي الميم لزومًا (**في الاشتقاق**).

وبهذا رد ابن مالك[٥] على سيبويه في قوله: إن الميم فيه زائدة[٦].

ويشترَط لزيادة الميم أيضًا أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين، كـ « مَرْمَرْ، ومَهْمَه ».

(**وتزاد الْهمزة الْمصدرة بالشرطين[٧] الأولين**)، وهما: أن تتصدر وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط، ولو قال بالشرط الثاني لكفى، لأنه فرض الكلام في الهمزة المصدرة، فشرط تصدير المصدر لغو، (**نحو: أفْكَل**) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما، وهي الرِّعدة، يقال: أخذه الأفكل إذا أخذته الرِّعدة، (**وأفضل**) اسم تفضيل.

(١) شرح المرادي ٢٤٧/٥.
(٢) شرح الشافية ٣٤٧/٢.
(٣) المبدع في التصريف ص ١٢٦ - ١٣٠، وشرح ابن الناظم ص ٥٨٩.
(٤) الصحاح (نبج).
(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٩/٤.
(٦) الكتاب ٣٠٩/٤.
(٧) المبدع في التصريف ص ١٢٤ - ١٢٦.

(**بخلاف**) الهمزة (**نحو : كُنَأْبيل**) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كـ « خُزَعْبيل » اسم موضع باليمن لانتفاء التصدر ، (**وأكل**) لأن المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة ،(**وإصطبل**) بقطع الهمزة المكسورة ، لأن المتأخر [٣٠٣/ب] عنها أربعة أصول لا ثلاثة ، فإن « إصطبل » خماسي ، كـ « جِرْدَحْل » .

(**وتزاد**) الهمزة (**المتطرفة بشرطين ، وهما : أن يسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف أكثر من أصلين**) ، سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم . فالأول (**نحو : حَمْرَاء** ، و) الثاني نحو : (**عِلْبَاء** ، و) الثالث نحو : (**قُرْفُصَاء**) .

فالهمزة في الأول والثاني سبقت بثلاثة أصول ، وفي الثالث بأربعة أصول ، (**بخلاف**) همزة (**نحو : ماء ، وشاء**) فإن الألف قبلها مسبوقة بأصل واحد ، (**وبناء ، وإناء**) فإن الألف مسبوقة بأصلين لا بأكثر ، وبخلاف نحو : « نبأ » ، وهو الخبر ، فإن الهمزة لَم تسبق بألف .

(**وتزاد النون متأخرة بالشرطين**[1]) المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما : أن يسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين ، سواء في ذلك الاسم والصفة ، (**نحو : عثمان ، وغضبان**) .

وتزاد متأخرة أيضًا في المثنى والمجموع على حده ، وما حمل عليهما (**بخلاف نون نحو : أمان ، وسنان**) ، فإن الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما .

(**وتزاد**) النون (**متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كـ : غضنفر**) وهو الأسد ،(**وعقنقل**) بعين مهملة وقافين ، وهو كثيب الرمل العظيم ،(**وقرنفل**) وهو نوع من العطر ،(**وحبنطى**) وهو القصير ، (**وورنتل**) وهو الشر[2] ، (**بخلاف [٣٦٢] نون : عنبر**) ، فإن قبلها حرف وبعدها حرفان ، (**و**) نون (**غُرْنَيق**) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون : طير من طيور الماء طويل العنق ، فإنها متحركة لا ساكنة ، (**و**) نون (**عَجَنَّس**) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة : الجمل الضخم ، فإنها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ، فغلب [٣٠٤/أ] التضعيف لأنه أكثر ، وجعل وزنه « فَعَلَّل » كـ « عَدَبَّس » . وقال أبو حيان[3] : والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ، ووزنه « فَعَنَّل » .

---

(١) المبدع في التصريف ص ١٣٠ .

(٢) في « ط » : (النسر) .

(٣) الارتشاف ١٠١/١ .

(**وتزاد**) النون (**مصدرة في المضارع**[1]) نحو : نَضْرِب ، وثانية نحو : حَنْظَل ، وثالثة نحو : غَضَنْفَر ، ورابعة نحو : رَعْشَن ، وخامسة نحو : سِرْحَان ، وسادسة نحو : زَعْفَرَان ، وسابعة نحو : عُبَيْثِرَان : وهو نبت طيب الرائحة .

(**وتزاد التاء**[2] **في التأنيث** كـ : **قائمة**) ، وقامت ، (**و**) في (**المضارع** كـ : **تقوم** ، و) في الماضي (**المطاوع**) من الثلاثي والرباعي (كـ : **تعلّم**) بتشديد اللام ، (**وتدحرج** ، و) في (**الاستفعال**) نحو : الاستخراج ، (و) في (**التَّفعُّل**) نحو : التَّكسُّر ، (**و**) في (**الافتعال**) نحو : الاقتدار ، وفي التفاعل كـ : التضارب ، (**وفروعهن**) من الفعل والوصف ، وفي التَّفْعِيل والتِّفْعَال ، نحو : التَّرْدِيد ، والتِّرْدَاد ، دون فروعهما ، لأن فروعهما لا تاء فيها .

(**وتزاد السين**[3] **في الاستفعال**) كـ : الاستخراج ، وفروعه[4] ، (**وأهملها الناظم**) في النظم ، (**وابنه**) في شرحه .

(**وزيادة الْهاء واللام قليلة**) في الاستعمال ، فزيادة الْهاء[5] (كـ : **أمَّهات** ، **وإِهْرَاق** ، و) زيادة اللام[6] نحو : (**طَيْسَل**) بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (**للكثير**) ، بالمثلثة (**بدليل سقوطها**) أي الْهاء (**في**) الْمصدر نحو : (**الأمومة**) وفي الجمع أيضًا كقوله : [من المتقارب]

٩٣٨- .... فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا

وقد غلب « الأمَّهات » في العقلاء ، و« الأمَّات » في البهائم ، وقيل : « الأمَّهات » جمع « أمَّهة » ، قال : [من الرجز]

---

(١) المبدع في التصريف ص ١٣٠ .

(٢) المبدع في التصريف ص ١٣٤ .

(٣) المبدع في التصريف ص ١٢٣ .

(٤) في المبدع في التصريف ص ١٢٣ : (والسين يزاد في استفعل وما تصرف منه من مضارع واسمي فاعل ومفعول ومصدر ، وبعد « كاف » المؤنث وقفًا : مررت بكِسْ) .

(٥) المبدع في التصريف ص ١٢٢ ، والممتع في التصريف ٢١٩/١ .

(٦) المبدع في التصريف ص ١٢٠ ، والممتع في التصريف ٢١٤/١ .

٩٣٨- صدر البيت : (إذا الأمهات قَبَحْنَ الوجوه) ، وهو لمروان بن الحكم في المقتضب ١٣٩/٣ « الحاشية » ، وبلا نسبة في الدرر ١٤/١ ، ورصف المباني ص ٤٠١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٨٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٣/١٠ ، ولسان العرب ٣٠/١٢ (أمم) ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

٩٣٩ــ أُمَّــهَتِي خِنْــدِفُ وَإِلْيَــاسُ أَبـــي

فالهاء زائدة في المفرد والجمع ، ووزن « أمَّهة : فُعْلَهَة » ، والهاء للتكثير ، أو للإلحاق عند مـن أثبت « فُعْلَلا » . وجوز ابن السراج[1] أصالتها ، فيكون وزن « أمَّهة : فُعَّلَة » كـ « أبَّهة » ، وهي العظمة ، ويقوّيه حكاية الخليل في كتاب العين : تأمَّـهْتُ أمَّـا ، أي : اتخـذت أمًّـا ، ثـم حذفت الهاء فبقي « أمًّا » [٣٠٤/ب] ووزنه : « فَعْ » ، لكنه كتاب مضطرب ، وكان الفارسي يعرض عنه . وفي الصحاح[2] أمَّهات جمع أمَّهة ، أصل أمّ ، انتهى .

(و) سقوطها في (**الإِرَاقَة**) مصدر « أرَاق » ، وبذلك يرد على المبرد في دعـواه عدم زيادة الهاء[3] ، قالوا : ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله[4] ، لأنه لَمَّا أبدل الهمـزة في « هراق » توهم أنها فاء ، فأدخلت الْهمزة عليـها فأسـكنت ، (و) سـقوط الـلام فـي (**الطَّيْس**) وهو العدد الكثير ، وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام ، أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام ، قاله في القاموس .

(**وأما تمثيل الناظم**) في النظم[5] ،(وابنه) في الشرح[6] ،(**وكثير من النحويين**[7] **للهاء بنحو : لِمَه ، ولَم يَرَه** ، و) تمثيلهم (**للام بـ : ذلك ، وتلك**) من أسمـاء الإشـارة في البعد تذكيرًا وتأنيثًا (**فمردود**) جواب أما ،(**لأن كلاًّ من هاء السكت**) في « لِمَه »

٩٣٩- الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب ٣٧٩/٧ ، والدرر ١٤/١، وسمط اللآلي ص ٩٥٠ ، وشـرح شواهد الشافية ٣٠١ ، واللسان ٣٤١/١١ (سلك) ، ٤٧٢/١٣ (أمه) ، والمقاصد النحويـة ٥٦٥/٤ ، وديوان الأدب ١٧٥/٤ ، ٤١٩/٣ ، وتاج العروس (هول) ، (أمه) ، وبلا نسـبة في أمـالي القـالي ٣٠١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٤/١٠ ، والمحتسـب ٢٢٤/٢ ، والممتـع في التصريف ٢١٧/١ ، وتهذيب اللغة ٤٧٥/٦ ، ٦٣١/١٥ ، والمخصص ١٧١/١٣ ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

(١) الأصول ٢٣٦/٣ .

(٢) الصحاح (أمم) .

(٣) لم يقل المبرد في المقتضب ٦٠/١ إن الهاء أصلية ، بل عدها من حروف الزيادة ، ولعل الأزهري أخطـأ فيما نقله ، فإن أبا العباس ثعلب ادعى عدم زيادة الهاء ، ووهم الأزهري بين أبي العباس المبرد وأبي العبـاس ثعلب . انظر المبدع في التصريف ص ١٢٢ .

(٤) انظر المبدع في التصريف ص ١٢٢ ، والممتع في التصريف ٢١٧/١ .

(٥) إشارة إلى قوله في الألفية :

والْـهَاءُ وَقْفًـا كَلِمَـهْ ولَـمْ تَـرَهْ ... والـلاَّمُ في الإشَـارَةِ الْمُشْـتَهِرَهْ

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ .

(٧) شرح ابن عقيل ٥٤٢/٢ .

(**ولام البعد**) في « ذلك ، و : تلك » (**كلمة برأسها ، وليست جزءًا من غيرهـا**) ، **ولا** منزَّلة منزلة الجزء مما قبلها ، لئلا يقال عليه ، وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها ، وليست جزءًا من غيرها كـ « قائمة » ، وقد مثل بها ، (**وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته إلا إن قامت حجة**) أي دليل (**على الزيادة**) ، وأدلتها تسعة[1] :

أحدها : سقوط الْحرف من أصل كسقوط ألف « ضارب » من أصله وهو المصدر ، (**فلذلك ، حكم بزيادة**) :

(**همزتي : شَمْأَل**[2]) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما ، وهو ريح الشمال ، (**واحْبَنْطَأَ**[2]) ، بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة [٣٦٣] في آخره للإلحاق بـ « احْرَنْجَم » ، والْحَبَنْطَى : الصغير البطن .

(**وميمي : دُلامِص**[3]) بضم الدال وكسر الْميم وبالصاد الْمهملة ملحق بـ « علابط » (**وابنم**) هو « ابن » والميم للمبالغة[3] .

(**ونوني : حنظل**[4]) ، بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة ، (**وسنبل**[5]) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة .

(**وتاءي : ملكوت**[6]) بفتح الميم واللام ،(**وعفريت**) بكسر العين وسكون الفاء .

(**وسيني : قدموس**[5]) بضم القاف والميم وبينما دال ساكنة ، وفي آخره سين مهملة : العظيم ، وهو ملحق بـ « عصفور » ، وفي خط ابن المرحل : قدموس على وزن قربوس . (**وأسطاع**[7]) بفتح الهمزة :

(**لسقوطها في الشمول**) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شُمُولاً إذا تحولت شِمَالاً ، قاله في الصحاح[8] .

(**و**) في (**الحَبَط**) بفتحتين ، راجع إلى « احبنطاء » ، وهو مبني على أنها خلقت

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والممتع في التصريف ٣٩/١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٠ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٤ .
(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٦ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ .
(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ ، والمبدع في التصريف ص١٣٥ .
(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٤ .
(٨) الصحاح (شمل) .

همزة، فوزنه « افْعَنْلاء »، وقيل، هذا الوزن مفقود، وإنَّمَا هو « افْعَنْلَى » كـ: احْرَنْبَى الديك؛ إذا انتفش للقتال، ثم انقلبت الألف همزة.

(و) في (**الدَّلاصِيَّة**) راجع إلى « دلامِص » وهو الشيء البرّاق، كقولهم: درع دلاص ويقال فيها: دلامِص، ودَلْمَص، ودَمْلَص، وأبو الحسن وأبو عثمان يريان أصالة ميمهن[1]، وأن ذوات الأربعة وافقت ذوات الثلاثة، وفيها ست لغات سادسها « دَلْيَص »، وهو أيضًا دليل على الزيادة.

(و) في (**البنوة**) راجع إلى « ابنم » فهو « ابن » بزيادة الميم.

(و) في (**الملك**) راجع إلى « ملكوت »، قال في الصحاح[2]: والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة.

(و) في (**العفر؛ بفتح أوله وهو التراب**)، راجع إلى « عفريت » بكسر العين.

(و) في (**القِدَم**) بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى « قدموس »، وكان حقه أن يقول: وفي التقدم، ففي كتاب الترقيص لمحمد بن الْمُعَلَّى الأزدي: القدموس: السيد **[٣٠٥/ب]** المتقدم قومه، وجمعه « قداميس »، وقال خالد: القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل، انتهى.

(و) في (**الطَّاعة**) راجع إلى « اسطاع » وأصله « أطوع، كـ: أكرم » نقلت حركة العين، وهي الواو إلى فاء الكلمة، وهي الطاء، فانقلبت ألفًا بعد أن كانت واو متحركة، فعوضوا من هذه الحركة السين، هذا مذهب سيبويه[3]، وجمهور البصريين[4]، ويدل على أن أصله « أطاع » قولهم، يُسْطِيع، بضم حرف المضارعة (**وفي قولهم: حَظَلَت الإبل إذا آذاها الحنظل**)، راجع إلى « حنظل ».

(و) في قولهم: (**أسبل الزرع**)، راجع إلى « سنبل ».

(و) الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها، فذلك (**حكم بزيادة**):

(**نونَي: نَرْجِس**) بفتح النون وكسر الجيم: نوع من الرياحين، فإن قيل: هذه الكلمة أعجمية فكيف حكمتم بالزيادة، قلنا: تكلمت بها العرب، وتصرفوا فيها بالتثنية

(١) المتع في التصريف ٢٤٥/١ – ٢٤٦، والمبدع في التصريف ص ١٢٧.

(٢) الصحاح (ملك).

(٣) الكتاب ٢٨٥/٤، ٤٨٣.

(٤) هذا المذهب اعترضه المبرد. انظر حاشية يس ٣٦٣/٢.

والجمع والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربي ، ولهذا حكمنا على « لِجَام » بأن ألفه زائدة ، وكذا واو « نُوْرُوْز » ، وياء « إبراهيم » لقولهم : « لُجُمٌ ، ونُوارز ، وأبارهة ، (وهُنْدَلِع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام : اسم بقلة .

(وتاءي) بالمثناة الفوقانية ،(تنضب) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة : وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ،ويروى بضم أوله وفتح ثانيه وبضمهما، وقيل : إن ضم التاء إتباع لضم النون ، نقله السخاوي في سفر السعادة[1] .(وتُخُيِّب) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد [٣٠٦/أ] وفي آخره باء موحدة: وهو الباطل ،يقال: وقعوا في وادي تُخُيِّب[2] أي باطل ، قاله الكسائي ، (لانتفاء : فَعْلِل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لـ « نَرْجِس » ، (وفُعْلَلِل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه ، راجع لـ« هُنْدَلِع » ،(وفُعْلُل) بفتح أوله وضم ثالثه ، راجع لـ « تَنْضُب » ، (وفُعُلِّل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد ، راجع لـ « تُخُيِّب » ، قيل : وفي ذكر هذا نظر ، لأنه منقول من الفعل كـ « تُعُلِّم » ، نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف .

والدليل الثالث : سقوطه من فرع كسقوط ألف « كتاب » في جمعه على « كتب » .

والدليل الرابع : سقوطه لغير علة في نظير كسقوط ياء « أيطل » من « أطل » . والأيطل : الخاصرة .

والدليل الخامس : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو : « عَفَنْقَس[3] » بالفاء المكررة ، فإن النون فيه محكوم [٣٦٤] بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق ، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو : « جَحَنْفَل » من « الجَحْفَلَة » ، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان ، و« الجَحَنْفَل » ، العظيم الشفة .

والدليل السادس : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالهمزة إذا وقعت أولاً ، وبعدها ثلاثة أحرف نحو : « أفْكَل » بحكم زيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو : « أحْمَر » ، و« الأفكل » الرعدة .

---

(١) سفر السعادة ١٨٧/١ .

(٢) من الأمثال في المستقصى ٢٧٩/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٦١/٢ ، وفصل المقال ص ٤٦٦ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٤٠ .

(٣) في حاشية يس ٣٦٣/٢ : (قوله : عفنفس ، لم يذكره في الصحاح ، وإنما فيه في مادة « عفقس » بالفاء ثم القاف : والعفنقس : العسر الأخلاق) .

والدليل السابع : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة ، كالنون في « كِنْتَأْو » للعظيم اللحية ، وتاؤه مثناة ، ومثلثة ، وفي « حِنْطَأْو » للعظيم البطن ، وطاؤه مهملة ، ومعجمة .

والدليل الثامن : لزوم عدم النظير بتقدير أصالته تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو : « تُتْفُل » على لغة من ضم التاء والفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاءه زائدة ، [٣٠٦/ب] وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير ، [فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه « فُعْلُلاً » نحو : « بُرْثُن » ، وهو موجود ، ولكن يلزم عدم النظير][1] في نظيرها ؛ أعني لغة الفتح ، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضًا ، إذ الأصل اتحاد المادة .

والدليل التاسع : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(فصـــــل في زيادة هَمزة الوصل)

سُمِّيت بذلك لأنه يتوصل بها إلى المنطق بالساكن ، كما قاله الشلوبين ، وقال تلميذه ابن الضائع ، سُمِّيت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ، والإضافة تكون بأدنى ملابسة .

(**وهي همزة سابقة**) في أول الكلمة ،(**موجودة في الابتداء ، مفقودة في الدَّرَج**) .

(**ولا تكون في مضارع مطلقًا**) ، سواء كان ثلاثيًّا أم رباعيًّا مجردًا أو مزيدًا فيه ، لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة ، وهي متحركة أبدًا ، فلم يحتج لهمزة الوصل .

(**ولا**) تكون (**في حرف غير : أل**) عند سيبويه .

(**ولا في**) فعل (**ماض ثلاثي**) مجرد (**كـ : أمر ، و : أخذ**) .

(**ولا رباعي**) في العدد (كـ : **أكرم ، وأعطى**) والهمزة في ذلك كله همزة قطع .

(**بل**) تكون (**في**) الفعل (**الخماسي**) وهو ما فيه زيادتان (كـ : **انطلق**) ، واقتدر .

(**والسداسي**) ، وهو نوعان : الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد (كـ : **استخرج**) . والرباعي الذي فيه زيادتان كـ « احرنجم » .

(**وفي أمرهما**) ، أي الخماسي والسداسي كـ : اِنْطَلِقْ ، واِسْتَخْرِجْ ، واِحْرَنْجِمْ .

(**و**) في (**أمر الثلاثي**) الساكن ثاني مضارعه لفظًا (كـ : **اِضْرِبْ**) بخلاف نحو : هَبْ ، وعُدْ ، وقُلْ ، مما ثاني مضارعه متحرك ، فلا يحتاج إلى همزة وصل .

(**ولا**) تكون (**في اسم**) لتحرك أوله ، (**إلا في مصادر**) الفعل (**الخُماسي والسداسي**) تبعًا لأفعالهما ، وضابطها : كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدًا ، ومجموع ذلك أحد عشر بناء :

الأول : [٣٠٧/أ] الانفعال (كـ : **الانطلاق**) .

والثاني : الافتعال كـ « الاكتساب » .

والثالث : الافعلال كـ « الاحمرار » .

والرابع : الافعيلال كـ « الاحميرار » .

(و) الخامس : الاستفعال نحو : (**الاستخراج**) .

والسادس : الافعيعال كـ « الاعشيشاب » .

والسابع : الافعوال كـ « الاجلواذ » .

والثامن : الافعنلال كـ « الاقعنساس » .

والتاسع : الافعنلاء كـ « الاسلنقاء » .

والعاشر : الافعنلال كـ « الاحرنجام » .

والحادي عشر : الافعلال كـ « الاقشعرار » .

(**قالوا : وفي عشرة أسْماء محفوظة ، وهي**) :

(**اسم**) ، وأصله عند البصريين : « سِمْوٌ » ، وعند الكوفيين : « وَسْمٌ » ، حذفت لامه على الأول ، وفاؤه على الثاني ، وعوض منها الهمزة[1] .

(**واسْت**) ، وهو الدّبر ، وأصله « سَتَه » بفتح أوله وثانيه كـ « جَمَل » ، وفيه ثلاث لغات : إِسْت ، وسَهٍ ، وسِتْ ،

(**وابن**) بحذف اللام ، ثم قيل : هي ياء من « بَنَيْتُ » ، لأن الابن يبني على الأب كبناء الحائط على الأسّ ، وقيل : واو ، وهو الصحيح ، لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الْهمزة ، لامها واو ، إلا « استًا » فكان الْحمل على الأعم أولى ، وأما الاستدلال بـ « البُنُوَّة » فمردود بقولهم : « الفُتُوَّة » ، ولام « فتى » ياء ، ووزن « ابن : فَعَل » بفتحتين .

(**وابْنُم**) بمعنى « ابن » والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في « زُرْقُم » بمعنى الأزرق ، وليست هي بدلاً من لام الكلمة ، وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة وصل ، وتتبع نونه ميمه في الإعراب .

(**وابنة**) هي « ابن » بزيادة الهاء ، فلا حاجة إلى الإعادة .

(**وامرؤ**) اسم تام لم يحذف منه شيء ، إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو : « الْمَرُو » أعلوه لذلك ، ولكثرة الاستعمال .

(**وامرأة**) هي « امرؤ » بزيادة الهاء ، **[٣٠٧/ب]** .

(**واثنان واثنتان**) **[٣٦٥]** أصلهما : ثَنَيَان وثَنَيَتَان ، كـ : جَمَلان وشَجَرَتَان ، بدليل قولهم في النسبة : « ثَنَوِيّ » بفتحتين فحذفت اللام ، وأسكن الثاء ، وجيء بهمزة الوصل .

(١) الإنصاف ١/٦ ، المسألة رقم ١ .

(**وايْمُن ، المخصوص بالقسم**) ، وهو اسم مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركة ، وهمزته همزة وصل عند البصريين ، وعند الكوفيين جمع « يَمِيْن » ، وهمزته همزة قطع[1] .

والحاصل : أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام ، هي واو ، وذلك في : ابن ، وابنة ، وابنم » ، وبعضها عن لام هي ياء ، وذلك في « اثنين ، واثنتين » ، وبعضها عن لام صحيحة ، هي هاء ، وذلك في « است » ، وبعضها من حذف متوهم وذلك في « امرئ ، وامرأة » ، وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في « ايْمُن » .

(**وينبغي أن**[2] **يزيدوا** « **أل**[3] » **الموصولة**) بالصفة كـ« الضارب ، والمضروب » ، (**و« ايْم » لغة في « ايْمُن » ، فإن**[4] **قالوا**) في : ايْم[4] (**هي « ايْمُن » ، فحذفت اللام ، قلنا ، و« ابنم » هو « ابن » فزيدت الْميم**) ، فما كان جوابهم فهو جوابنا ، ولَهم أن يتخلصوا بالفرق بأن « ابنما » حدث له بزيادة الميم إتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل ، فصار كالكلمة الأصلية ، حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين ، بخلاف « ايْم » لغة في « ايْمُن » ، فإنه لم يصر بهذه المثابة ، ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر« ابْنُم » ، فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراته بزيادة التاء .

وحيث نظر إلى لغات الكلمة ، فكان ينبغي أن يقول : « أم » لغة في « أل » عند طيء ، فإنهم يبدلون لام التعريف ميمًا فيقولون في « الرجل : أمْ رجل » ، وإنَّمَا المرجع إلى الضابط ، وهو أن كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع ، وإلا فهي همزة وصل وتركوا « أل » الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها [٣٠٨/أ] بـ« أل » المعرفة صورة .

(**مسألة**) : اختلف في أصل همزة الوصل ، هل هو السكون ، أو الحركة[5] ؟ . والأول مذهب الفارسي[6] ، واختاره الشلوبين ، والثاني مذهب سيبويه[7] ، وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء ، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في « اِضْرِبْ ، واِذْهَبْ » ، وإنَّمَا ضمّت في نَحو : « اخْرُجْ » كراهية للخروج

(١) الإنصاف ٤٠٤/١ ، المسألة رقم ٥٩ .
(٢) في « ب » : (أن لا) .
(٣) في « ب » : (إلى) .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) الإنصاف ٧٣٧/٢ ، المسألة رقم ١٠٧ .
(٦) التكملة ص ١٦ .
(٧) الكتاب ٢٣٧/٤ .

من كسر إلى ضم ، وعلى الأول دُبِّرَت بحركة ما قبل الآخر ، فكسرت في « اضرب » ، وضمت في « اخرج » ، وامتنع أن تفتح في « اذهب » للالتباس بالمضارع حالة الوقف ، فكسرت ، لأنه أخف من الضم . ويتحصل (**لِهمزة الوصل بالنسبة إلَى حركتها**) في الاسم والفعل والْحرف (**سبع حالات**) :

الأولى : (**وجوب الفتح في المبدوء بِها : أل**) كـ « الرجل » لكثرة الاستعمال .

(**و**) الثانية : (**وجوب الضم في نحو : انطلق ، و : استخرج**) حال كونهما (**مبنيين للمفعول ، وفِي أمر الثلاثي الْمضموم العين في الأصل نَحو : اقتل ، واكتب**) كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين ، وربما كسرت قبل الضمة الأصلية ، حكاه ابن جنِّيّ في المنصف[1] عن بعض العرب ، ووجهه أنه الأصل ، ولَم تلتق الكسرة والضمة لفصل[2] الساكن بينهما ، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن ، وعدم الاعتداد به ، (**بخلاف : امشوا ، اقضوا**) ، فإن الهمزة فيهما مكسورة ، لأن عينهما في الأصل مكسورة ، وإنَّمَا ضمت لمناسبة الواو ، والأصل « امشيوا ، واقضيوا » ، أسكنت الياء للاستثقال[3] ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لمجانسة الواو ، ولتسلم من القلب ياء ، وإن شئت قلت ، استثقلت الضمة على الياء [٣٠٨/ب] فنقلت منها إلى ما قبلها ، بعد سلب حركة ما قبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة ، وعلى الثاني منقولة .

(**و**) الثالثة : (**رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو : أُغْزِي**) ، بضم الهمزة راجحًا ، وبكسرها مرجوحًا ، (**قاله ابن الناظم**) في الشرح[4] ، تبعًا لأبيه في الكافية[5] وشرحها[6] ، ونصه : فإن زالت الضمة للازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو : « اغزي » جاز في الهمزة وجهان ، أجودهما الضم ، لأن الأصل : « اغْزُوي » انتهى .

---

(١) المنصف ١/٥٤ .

(٢) في « ب » : (لنقل) .

(٣) في « ب » : (للاستعمال) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٩٣ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٥ :

واغْزِي اغْزُوِي كان لذا يَضُم مَنْ ... يَبْدَا به والكسرُ ليس بالحَسَنْ

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٥ .

فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فالضم نظرًا إلى ان الضمة الأصلية مقدرة ، لأن المقدر كالوجود ، والكسر نظرًا إلى الحالة الراهنة ، ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ، ولَم يَجز هذان الوجهان في « امشوا » ، لأن الأصل كسر الهمزة ، وقد عضد بأصل الكسر ، فألغى العارض لمعارضة أصلين ، ولا كذلك « اغزي » ، لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر ، فجاز الاعتداد به دون الضم في « امشوا » .

(وفِي تكملة أبِي [٣٦٦] علي) الفارسي[1] : (أنه يَجب إشْمَام ما قبل ياء المخاطبة) تنبيها على الضم الأصلي ، (وإخلاص ضم الهمزة) من غير إشمام .

(وفي التسهيل[2]) لابن مالك : (أن همزة الوصل) يعني في « اِخْتِيْرَ ، وانْقِيْدَ » (تشم قبل الضمة المشمة) ، يعني : إذا أشمت الثالث أشمت الهمزة ، وإلا ففيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين ، وجوب الإشمام ، وإخلاص ضم الهمزة .

(و) الرابعة : (رجحان الفتح على الكسر في : ايْمُن ، وايْم[3]) ، لثقل الخروج من كسر [٣٠٩/أ] الهمزة إلى ياء ، ثم إلى ضم الميم ، ثم ضم النون .

(و) الخامسة : (رجحان الكسر على الضم في كلمة : اسم) ، لأن الكسر أخف من الضم ، لأنه إعمال عضلة واحدة ، والضم إعمال عضلتين .

(و) السادسة : (جواز الضم والكسر والإشْمَام في نحو[4] : اختار ، وانقاد) حال كونهما (مبنيين للمفعول) ، فالضم في : « اخْتُورَ ، وانْقُودَ » ، والكسر والإشْمَام في : « اِخْتِيْرَ ، واِنْقِيْدَ » .

(و) السابعة : (وجوب الكسر فيما بقي) من الأسماء العشرة ، والمصادر والأفعال ، (و) الكسر (هو الأصل) .

(مسألة : لا تُحذف هَمزة الوصل الْمفتوحة) في « أل ، وايْمُن ، وايْم » ، (إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، كما حذفت) همزة الوصل (الْمكسورة في نحو : ﴿ أَتَّخَذْنَاهُم سِخْرِيًّا ﴾) [ص/٦٣] ، في قراءة أبي عمرو ، والأخوين[5] ، (و) في نَحو :

(١) التكملة ص ١٧ .

(٢) التسهيل ص ٢٠٣ .

(٣) في « ب » : (ايتم) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٣٧٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١١/٢ .

(﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم ﴾) [المنافقون/٦] ، في قراءة الجميع[1] ، والأصل : « أإتخذناهم ، أإستغفرت لهم » ، بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل ، فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، وكما حذفت المضمومة في نحو[2] : « أَضْطُرَ الرجل » ، الأصل[2] : « أُضْطُر » بهمزة مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ، وترك مقتضى القياس في الْمفتوحة ، (**لئلا يلتبس الاستفهام بالْخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدَّرج ، إلا في الضرورة كقوله**) : [من الطويل]

٩٤٠ــ (**أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً**) عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جَمْلِ

فأثبت همزة « اثنين » ضرورة ، (**بل الوجه أن تبدل ألفًا**) .

قال الخضراوي : ولم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم ، (**وقد تسهل**) بين الهمزة والألف (**مع القصر**) ، وهو القياس ، لأن الإبدال شأن الساكنة .

وقال [٣٠٩/ب] ابن الباذش : تسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبدل .

ونقل الشلوبين عن أبي عمرو أن هذه ألف اجتلبت للفرق كألف « اضرِبْنَان » وأنه خطأ من قال : إنها مبدلة من الهمزة ، لأنها ليست همزة قطع .

وأجاب الشلوبين بأنها قد أشبهت همزة القطع من وجوه ، فلا يعد في ثبوتها وتغيير صورتها بإبدالها للفرق بين الخبر والاستخبار ، وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية ، واحتج بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو : « الْحَسَنَ عندك » ، فلولا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجز بخلاف ألف « اضربنان » ، ولا فرق في ذلك بين همزة « أل » ، وهمزة « ايْمُن » (**تقول : الحَسَنُ عندك ، وايْمُن الله يمينك ، بالمد على الإبدال راجحًا ، وبالتسهيل مرجوحًا ، ومنه**) أي من التسهيل (**قوله**) : [من الكامل]

---

(١) انظر الإتحاف ص ٤١٦ ، والنشر ٣٨٨/٢ ..

(٢) سقط من « ب » .

٩٤٠- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٢ ، وكتاب الصناعتين ص ١٥١ ، والمحتسب ٢٤٨/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٨/٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/٧ ، ورصف المباني ص ٤١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٤١/١ ، وشرح الأشموني ٨١٤/٣ ، وشرح المفصل ١٩/٩ ، ولسان العرب ١١٧/١٤ (ثنى) ، والمقاصد النحوية ٥٦٩/٤ ، وتاج العروس (ثني) .

٩٤١ـ (الحَقُّ إنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ) أَوِ انْبَتَّ حَبْلُ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

بتسهيل الهمزة الثانية من « الحق » ، و« إن » شرطية ، وجوابها محذوف ، و« أن قلبك طائر » خبر « الحق » ، (**وقد قرئ بهما**) ، أي بالمد والتسهيل (**في نحو** : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ[1] ﴾ [الأنعام/١٤٣] ، ﴿ آلآنَ[2] ﴾) [يونس/٥١] في السبع .

٩٤١- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٣٣ ، والأغاني ١٢٧/١ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/١٠ ، والكتاب ١٣٦/٣ ، ولجميل في ملحق ديوانه ص ٢٣٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٩/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٣ ، وشرح الأشموني ٨١٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٧/٢ ، وشرح المرادي ٢٧٦/٥ ، وراجع ديوان كثير عزة ص ٣٦٨ .

(١) الإتحاف ص ٢١٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٣ .

(٢) الإتحاف ص ٢٥٠ ، والنشر ٣٥٧/١ .

(هذا باب الإبدال)

بكسر الهمزة مصدر أبدل ، وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا ، فخرج بقيد المكان العوض ، فإنه قد يكون في غير مكان المعوّض منه كتاء « عِدَة » ، وهمزة « ابن » ، وبقيد الإطلاق القلب ، فإنه مختصٌ بحروف العلّة .

(**الأحرف التي تبدل من غيرها**) أربعة أقسام :

ما يبدل إبدالاً شائعًا للإدغام ، وهو جميع الحروف إلا الألف .

وما يبدل إبدالاً نادرًا ، وهو ستة أحرف ، وهي « الحاء والخاء والعين المهملة والقاف ، [٣١٠/أ] والضَّاد ، والذَّال » المعجمتان كقولهم في « وُكْنَة » وهي بيت القطا في الجبل : « وُقْنَة » ، وفي أغَنّ : أخَنّ ، وفي ربع : ربح ، وفي خَطَر : عَطَر ، وفي جَلَد : جَضَد ، وفي تَلَعْثَم : تَلَعْذَم » .

وما يبدل (**إبدالاً شائعًا لغير إدغام**) ، وهو قسمان : ما هو [٣٦٧] غير ضروري في التَّصريف ، وهو اثنان وعشرون حرفًا يجمعها هجاء قولك : لِجِدٍ صُرِفَ شَكْسٌ آمِنٌ طَيٌّ ثُوبِ عِزَّتِهِ . وما هو ضروري في التَّصريف ، وهو (**تسعة : يَجمعها**) هجاء قولك : (**هَدَأْتَ مَوْطِيًا**) ، وهي الهاء ، والدال المهملة ، والهمزة ، والتَّاء الْمُثَنَّاة من فوق ، والميم ، والواو ، والطاء المهملة ، والياء الْمُثَنَّاة تحت ، والألف . (**وخرج بقولنا : شائعًا**) ، ما أبدل نادرًا (**نحو قولهم في : أُصَيْلاَن ، تصغير : أَصِيْل ، على غير قياس**) ، كما بحثه في شرح الهادي ، وذكر أن كلام سيبويه يَدُلّ عليه[1] ، وقال ابن السِّيد ، كأنه تصغير « أصلان » ، وهو

(١) الكتاب ٤/٢٤٠ .

عكس قياس المصغَّر ، لأن حكم الجمع إذا صغِّر أن يصغَّر على لفظ واحده ، وهذا جاء مصغَّرًا على لفظ جمعه ، وفي الصحاح[١] : الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب ، وجمعه أُصُل ، وآصال ، وأصائل ، ويجمع أيضًا على أصلان مثل بعير وبُعْرَان ، ثم صغّروا الجمع فقالوا : أُصَيْلان ، ثم أبدلوا من النون لامًا : فقالوا : أُصَيْلال ، انتهى .

فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح ، وصنيعه أولى من وجه ، لأن الحمل على تصغير المفرد شذوذًا أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذًا لكثرته ، كـ « مُغَيْرِبَان » تصغير « مَغْرِب » ، و« عُشَيْشِيَان » تصغير « عَشِيَّة » ، ونحوهما .

وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التِي الأصل عدمها ، [٣١٠/ب] (**وفي اضْطَجَعَ**) إذا نام على جنبه ،(**وفي نحو : علي**) بتشديد الياء علَمًا (**في الوقف**) ، أو ما جرى مجراه : (**أُصَيْلال**) بإبدال اللاَّم من النون لقرب المخرج .

وكان الفراء يقول[١] : أُصَيْلال تصغير « آصال » ، وجعلوا زيادة اللاَّم عوضًا عما حذفوا ، لأنهم لو جاؤوا به على الأصل لقالوا : أوَيْصَال ، وشبهه بـ « دَهْر ، و أدْهُر » ، ثم قالوا : دهارير ، وزعم أنهم أرادوا أداهِيْر ، (**والْطَجَعَ**) بإبدال اللاَّم من الضَّاد ، (**وعَلِجّ**) بإبدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر ، وإنَّمَا اختصّ ذلك بالوقف ، لأنه يزيدها خفاء .

(**قال**) النابغة : [من البسيط]

٩٤٢ــ (**وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا**) أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

والمعنى : وقفت بدار الحبيبة أحيانًا ، وسألتها عن الحبيبة ، فعجزت عن الجواب ، وما بها أحد يجيبني .

(**وقال**) منظور بن حبَّة الأسدي في ذئب : [من الرجز]

(١) الصحاح (أصل) .

(٢) المخصص ٥٧/٩ .

٩٤٢- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، والإنصاف ٢٦٩/١ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ٣٦/١١ ، والدرر ٤٥٨/١ ، ٤٨٦ ، ٥٣١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٣٢١/٢ ، ولسان العرب ١٧/١١ (أصل) ، واللمع ص ١٥١، والمقتضب ٤١٤/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٠ ، ورصف المباني ص ٣٢٤، وشرح الأشموني ٨٢٠/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٥٠٤ ، والإنصاف ١٧٠/١ .

٩٤٣ـ لَمَّـا رَأَى أَنْ لاَ دَعَـهْ وَلا شَـبَعْ (مَالَ إلى أَرْطَاَةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ)

والدَّعة : سعة العيش ، والهاء عوض من الـواو ، والأرطـأة : شـجرة مـن شـجر الرمل ، والحقف : المعوجّ من الرمل ، والجمع : حقاف وأحقاف ، فالطجع .

قال المازني : بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ، ويبدل مكـان الضَّـاد أقرب الحروف إليها وهي اللاَّم .

(**وقال**) أعرابي من البادية : [من الرجز]

٩٤٤ـ (خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُـو عَلِـجْ) الْمُطْعِمَـانِ اللَّحْـمَ بالعَشِـجْ

يريد : أبو عليّ والعشيّ ، فأبدل الجيم من الياء المشدّدة ، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ، قاله السيد في شرح الشافية ، (**وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة**) ، قـال الجوهري[1] : وعجعجة في [٣١١/أ] قضاعة يحوّلون الياء جيمًا مـع العـين ، يقولـون : هـذا راعج خرج معج ، أي : هذا راعي خرج معي ، انتهى .

وقد يحوّلون الياء جيمًا وإن لَم تجتمع مع العين ، قال أبو عمرو : قلت لرجل مـن بني حنظلة : مِمَّن أنت ، فقال : فقيمج ، فقلت : من أيّهم ، فقال : من مرج ، يريد فقيمـيّ ، ومريّ .

٩٤٣- الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في المقاصد النحوية ٥٨٤/٤ ، وبلا نسـبة في الاقتضـاب ص ٣١١ ، والأشباه والنظائر ٣٤٠/٢ ، وإصلاح المنطق ص ٩٥ ، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، وتاج العـروس ٦/١٥ (أبز) ، ١٢٤/١٩ (أرط) ، ٣٩٩/٢١ (ضجع) ، والتنبيه والإيضاح ٢٣٤/٢، والخصـائص ٦٣/١ ، ٢٦٣ ، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣ ، ٣٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١ ، وشرح الأشموني ٨٢١/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٦/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٤ ، وشـرح المفصـل ٨٢/٩ ، ٤٦/١٠ ، ولسان العرب ٣٠٤/٥ (أبـز) ، ٢٥٥/٧ (أرط) ، ٢١٩/٨ (ضجـع) ، ٣٢٥/١٤ (رطـا) ، والمحتسب ١٠٧/١ ، والممتع في التصريف ٤٠٣/١ ، والمنصف ٣٢٩/٢ .

٩٤٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٠٥/٢ (ج) ، ٣٢٠ (عجج) ، ٣٩٥/٤ (شـجر) ، ٥٨٢/١١ (كتل) ، ٤٩/١٣ (برن) ، وأوضح المسالك ٣٧٢/٤ ، وكتاب العين ٣٣٧/٥، وجمهرة اللغة ص ٤٢، ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٥ ، وشرح الأشموني ٨٢١/٣ ، وشـرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٢ ، وشـرح المفصـل ٧٤/٩ ، ٥٥/١٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٥ ، والكتاب ١٨٢/٤، والمحتسب ٧٥/١ ، والمقـرب ٢٩/٢ ، والممتـع في التصريف ٣٥٣/١ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، وتهذيب اللغة ٦٨/١ ، ١٣٥/١٠ ، وتـاج العـروس ٣٩٦/٥ (ج) ، ٩٢/٦ (عجج) ، ٢٧/١٨ (صيص) ، (كتل) ، (برن) .

(١) الصحاح (عجج) .

وقد تبدل من الياء المخففة حملاً على المشددة كقوله : [من الرجز]

٩٤٥ـ لاهُـمَّ إنْ كُنْـتَ قَبِلْـتَ حِجَّتِـجْ فَـلا يَـزَالُ شَـاحِجٌ يَـأْتِيْكَ بِـجْ
أقْمَـر نَـهَّاتٌ يَـنْزَى وَفْرَتِـجْ

يريد : اللهم إن كنت قبلت حجّتِي ، فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج ، بمعجمة فمهملة فجيم ، من شحج البغل أي صوّت ، والأقمر : الأبيض ، والنهّات : النهّاق ، وينزى : يحرّك ، ووفرتج : أي وفرتي ، وهي الشعر إلى شحمة الأذن ، (**وهدأت : سكنت**) من السكون ضد الحركة ، قال يعقوب[1] : أهدأت الصبيَّ إذا جعلت تضرب عليه رويدًا لينام ، (**وموطّيًا**) حال من التّاء في « هدأت » ، وهو اسم فاعل (**من أوطأته جعلته وطيًا**) ، إلا أنك خفّفت همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها ، (**والياء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء**) في النظم[2] **[٣٦٨]** (**زيادة على ما في التسهيل**[3] ، **وجمعها فيه في**) هجاء قولك : (**طويت دائمًا**) ، وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه : إسقاط الهاء كما مرَّ ، وتكرار الألف ، وإعمال الماضي في « دائمًا » ، وهو مثل « أبدًا » ، قاله الموضح في الحواشي . (**ثُم إنه**) لَمّا ذكر الهاء (**لَم يتكلّم هنا**) ، أي في باب الإبدال ، (**عليها ، مع عدّه إياها**) فيه ، (**ووجهه**) ، أي وجه عدم تكلمه عليها هنا ، (**أن إبدالها من غيرها إنّمَا يطّرد في الوقف على نحو : رَحْمَهْ ،** [٣١١/ب] **ونِعْمَهْ ، وذلك مذكور في باب الوقف**) فاستغنى به . (**وأما إبدالُها من غير التّاء فمسموع**) لا يقاس عليه (**كقولُهم**) في : إيَّاك (**هِيَّاك ، و**) في : لأنَّك قائم (**لِهَنَّك قائم ، و**) في : أرَقْت الماء (**هَرَقْت الماء ، و**) في : أردت الشيء (**هردت الشّيء ، و**) في : أرحت الدابة (**هرحت الدابة**) ، فأبدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجًا ، لأنهما من أقصى الحلق .

٩٤٥- الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٣٩١/١، والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٠٥/٢ (ج) ، ٢٤١/٥ (نهز) ، ١٠٣/١٠ (دلق) ، ٢٠٦/١٢ (دلقم) ، والارتشاف ١٢٦/٣ ، والدرر ٥١٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٥ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥ ، وشرح المفصل ٧٥/٩ ، ٥٠/١٠ ، ومجالس ثعلب ١٤٣/١ ، والمحتسب ٧٥/١ ، والمقرب ١٦٦/٢ ، والممتع في التصريف ٣٥٥/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٤ ، وهمع الهوامع ١٧٨/١ ، ١٥٧/٢ ، وتاج العروس ٣٩٥/٥ (ج) ، ٣٦٤/١٥ (نهز) ، ٣٠٣/٢٥ (دلق) ، (دلم) ، ومقاييس اللغة ٢٩/٤ .

(١) إصلاح المنطق ص ٢٧٦ .

(٢) يقصد قوله في الألفية : أحْرُفُ الابْدَالِ هَـدَأْتُ مُوطِيَـا فأبْدِلِ الْـهَمزَةَ مِـنْ واوٍ ويَـا

(٣) التسهيل ص ٣٠٠ .

(فصل في إبدال الهمزة)

(**تبدل من الواو والياء**) وجوبًا (**في أربع مسائل** :

إحداها : أن تتطرّف إحداهما) ، وهي لام ، أو زائدة للإلحاق (**بعد ألف زائدة**) ، سواء كسر أوّل كلمتها أم فتح أم ضمّ :

(**نحو : كِسَاء ، وسَمَاء ، ودُعَاء**) ، فالْهمزة فيهن مبدلة عن واو ، والأصل : « كِسَاوْ ، وسَمَاوْ ، ودُعَاوْ » .

(**ونحو : بناء ، وظُبَاء ، وفَنَاء**) ، فالْهمزة فيهن مبدلة عن ياء ، والأصل : « بِنَايْ ، وظُبَايْ ، وفَنَايْ » ، فأبدلت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة على أحد القولين ، وقيل : إنَّ الواو والياء أبدلتا ألفين لتحرّكهما ، ووقوعهما بعد فتحة ، لَم يحجز بينهما إلا ساكن معتلّ[1] زائد مع أنهما في مظنّة التغيير ، وهو الطرف ، فقلبتا ألفين ، فاجتمع ساكنان ، فوجب إما الحذف أو التحريك ، لا سبيل إلى الحذف ، لأنه يفوّت الْمَدّ فيهن إن حذفت الأولى ، ويفوّت لام الكلمة إن حذفت الثَّانية ، ولما امتنع الحذف الثَّاني تعيّن التحريك وكانت الثَّانية أولَى لأربعة أوجه :

أحدها : أن تحريك الأولى[2] يفوّت حكمها ، وهو الْمَدّ .

الثَّاني : أن التغيير في الآخر أولى .

الثَّالث : أن حرف الإعراب محرّك تقديرًا ، فلا يعدّ في تحريكه لفظًا .

الرابع : أن في تَحريكه تَحصيلاً لظهور [٣١٢/أ] الإعراب الذي يَحصل[3] به الفرق بين المعاني ، ونحو : « عِلْبَاء ، وقُوْبَاء » ، فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بـ « قِرْطَاس ، وفِرْنَاس » .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (الثاني) .

(٣) في « ب » : (يحصد) .

(**بخلاف نحو : قَاوَلَ ، وبَايَعَ ، و**) نحو : (**إِدَاوَة ، وهِدَايَة**) ، لأن الواو والياء لَم يتطرفا فيهنّ . أما الأوّلان فلوقوعهما عينًا ، وأما الأخيران فلأن كلمتهما بنيت على تاء التأنيث ، بخلاف التأنيث العارض ، فإنه لا يَمنع الإبدال ، كـ « بِـناء ، وبِـناءة » .

(و) بخلاف (**نَحو : غَزْو ، وظَبْي**) لعدم تقدّم الألف عليهما ، (و) بخلاف (**نَحو : واو**) اسْمًا للحرف ، (**وآي**) جمع « آية » لأصالة الألف فيهما ، أما « واو » فوزنه : « فَعَل » بفتحتين ، وفي كون عينه ياء أو واوًا ، قولان : الأول لأبي علي ، والثّاني لأبي الحسن .

وعلى القولين فالألف منقلبة عن أصل ، وأما « آي » فأصله « أَيَي » بفتحتين ، قلبت الياء الأولى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، (و) الواو و الياء (**تشاركهما في ذلك**) الحكم (**الألف**) فإنها إذا تطرّفت بعد ألف زائدة أبدلت الهمزة ، وذلك (**في نحو : حَمْرَاء فإنّ أصلها : حَمْرَى**) بألف مقصورة ، (كـ : **سكرى**) ، (**فزيدت ألف قبل الآخر للمَدّ كألف : كتاب ، وغلام**) ، فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما ، (**فأبدلت**) الألف (**الثّانية همزة**) ، لأنها من مَخرج الألف ، وظهرت الحركة التي كانت مقدَّرة فيهما .

المسألة (**الثّانية**) من إبدال الهمزة من الواو والياء (**أن تقع إحداهما عينًا لاسم فاعل فعل ، أعلّت فيه**) أي في الفعل (**نحو : قائل ، وبائع**) أصلهما : « قاوِل ، وبايِع » ولكنهم أعلُّوهما حملاً على الفعل ، فكما قالوا : « قال ، وباع » ، فقلبوا عينهما ألفًا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفًا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ، ثم قلبوا الألف همزة على حدّ القلب في « كساء » ، هذا قول الأكثرين .

وقال المبرد[1] ، دخلت ألف « فاعل » على ألف « قال ، وباع » ونحوهما ، فالتقى ألفان ، ولم يمكن الحذف للإلباس ، فوجب تحريك إحداهما ، وكانت العين ، لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة ، وتكتب ياء على حكم التخفيف ، ولا تنقط ، قاله المرادي[2] .

(**بخلاف نحو : عَيِنَ ، فإنّه : عَايِن ، وعَوِرَ ، فهو : عَاوِر**) ، لأن العين لما صحّت [٣٦٩] في الفعل خوف الإلباس بـ « عانَ ، وعارَ » صحّت في اسم الفاعل ، وما ذكره تبعًا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل من وجهين :

(١) المقتضب ١/٩٩ .

(٢) شرح المرادي ١٣/٦ .

أحدهما : أن اسم الفاعل قد يدخله الإعلال ، ولم يكن له فعل أصلاً كـ « جائز » بالجيم والزَّاي ، وهو البستان ، و« جائزة » مؤنثه ، [١]وهي الخشبة في وسط السقف ، فإن ادَّعوا أنهما نقلا من أسْماء الفاعلين فقد كثَّروا النقل في أسْماء الأجناس[١] ، وهو قليل ، بل قيل : ممنوع .

والوجه الثَّاني : أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر[٢] ، لا عن الفعل .

المسألة (**الثَّالثة**) من إبدال الهمزة من الواو والياء (**أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعِل ، وقد كانت**) إحداهما (**مَدَّة**) زائدة (**في الواحد نحو**) : عجوز و(**عجائز** ، و) صحيفة و(**صحائف**) ، وسيأتي توجيهه (**بخلاف : قَسْوَرَة**) وهو الأسد ، (**وقَسَاوِر**) ، لأن الواو ليست بـمَدَّة ، (**ومعيشة ومعايش**) ، لأن الْمَدَّة في الواحد أصلية فلا تبدل ، لأن أصلها الحركة لكونها عين الكلمة ، فإذا وقعت بعد ألف « مَفَاعِل » تحرَّكت بحركتها ، فتعاصت عن الإبدال .

(**وشَذَّ : مصيبة ومصائب ، ومنارة ومنائر**) بالإبدال ، مع أن المَدَّة في [٣١٣/أ] الواحد أصلية ، لأنها عين الكلمة ، والذي سهَّل إبدالها همزة تشبيه الأصلي بالزائد .

(**وتشارك الواو والياء في هذه المسألة**) ، وهي مسألة الجمع ، (**الألف**) ، فتبدل همزة (**نحو : قلادة وقلائد ، ورسالة ورسائل**) ، وذلك لأنك لما جمعت « قلادة ، ورسالة » على « مفاعل » وقعت ألف الجمع ثالثة . ووقع بعدها ألف « قلادة ، ورسالة » ، فاجتمع ألفان ، فلم يكن بدّ من حذف إحدى الألفين ، أو تحريكها ، فلو حذفوا الألف الأولى فاتت الدلالة على الجمع ، ولو حذفوا الثَّانية لتغير بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لا بدّ أن يكون بعد ألفه حرف مكسور ، بينها وبين حرف الإعراب ، ليكون كـ « مفاعل » ، فلم يبق إلا حركة الألف الثَّانية بالكسر لتكون كعين « مفاعل » ، فلما حركت انقلبت همزة ، ثم شبِّهت واو « عجوز » وياء « صحيفة » بألف « قلادة ، ورسالة » ، لأن قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان ، فجريا مجرى الألف ، هذا تعليل ابن جنِّي[٣] .

وقال الخليل[٤] : إنَّمَا همزت الألف والياء والواو في « رسائل وصحائف وعجائز » لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنَّمَا هي حروف ميّتة ، لا تدخلها الحركات ، فلما وقعن بعد الألف همزت ، ولم يظهرن : إذ كن لا أصل لهن في الحركة . انتهى .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (المقدر) .

(٣) المنصف ٣٢٧/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٦/٤ ، والمنصف ٣٢٦/١ .

المسألة (**الرابعة**) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (**أن تقع إحداهما ثاني حرفين ليِّنَيْن ، بينهما ألف « مفاعل » ، سواء كان اللينان ياءين كـ : نيائف ؛ جمع ؛ نيِّف**) ، وهو الزيادة على العقد ، وهو من ناف ينيف ، وقول الشاطبي ، وأصله : يَنْوِف كـ « هَيِّن » فإن أصله « هَيْوِن » مبني على أنه من نـاف ينوف ، [٣١٣ / ب] وتقدم فـي العدد بيانـه . (**أو واوين كـ : أوائل ؛ جمع ؛ أوَّل ، أو مختلفين**) بأن تكون إحداهما ياء والأخـرى واوًا (كـ : **سيائد ؛ جمع ؛ سيِّد ، إذا أصله : سَيْوِد**) اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، و« صوائد ؛ جمع ؛ صائد » ، فـأبدل مـا بعد ألف الْجمع همزة فـي الأمثلة الأربعة استثقالاً لتوالي ثلاث ليِّنات متصلة بـالطرف ، (**وأما قوله**) ، وهو جندل بن الْمُثَنّى الطهوي : [من الرجز]

٩٤٦- حَنَـى عِظَـامِي وَأَرَاهُ ثَـاغِرِي (**وَكَحَلَ العَيْنَيْـنِ بِـالعَوَاوِرِ**)

بغير إبدال ، (**فأصله : بالعواوير**) بياء مُثَنّاة تحتانية قبل الرّاء ، (**لأنه جمع : عُوَّار**) بضم العين وتخفيف الواو (**وهو الرَّمد**) الشديد ، (**فهو : مفاعيل كـ : طواويس ، لا : مفاعل**) كـ : مساجد ، (**فلذلك صحّح**) فيه الواو لبعده من الطـرف ، ثـم حذفت اليـاء ، وبقـي التصحيح بحاله ، لأن حذف الياء عارض ، والاعتبار بالأصل ، لأن المحذوف في [٣٧٠] حكـم الموجود ، وفاعل « كحل » بالتخفيف ضمير يرجع إلى الدهر في أبيات قبله ، (**وعكسـه قول الآخر**) ، وهو حكيم بن معية الربعي : [من الرجز]

٩٤٧- (**فِيهَا عَيَائِيلٌ أُسُـودٌ وَنُمُـرْ**)

(**فأبدل الهمزة من ياء « مفاعيل » لأن أصله : « مفاعل » لأن « عيـائيل » جمع « عيِّل » بكسر الياء**) المشددة ، وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة « فَيْعَل » ، وأصله « عَيْوَل » ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، (**واحد العِيَال**) ، قاله صاحب الضياء ،

٩٤٦- الرجز للعجاج في الخصائص ٣/٣٢٦ ، وليس في ديوانه ، ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيـات سيبويه ٢/٤٢٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٧١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٧٨٥ ، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤ ، والخصائص ١/١٩٥ ، ٣/١٦٤، وسر صناعة الإعـراب ٢/٧٧١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٧ ، وشرح الأشموني ٣/٨٢٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٣١ ، وشـرح الكافية الشافية ٤/٢٠٨٥ ، وشرح المرادي ٦/١٧ ، وشرح المفصل ٥/٧ ، ١٠/٩١ ، ٩٢ ، والكتـاب ٤/٣٧٠ ، ولسان العرب ٤/٦١٥ (عور) ، والمحتسب ١/١٠٧،١٢٤ ، والممتع في التصريـف ١/٣٢٩ ، والمنصف ٢/٤٩ ، ٣/٥٠ ، وتاج العروس ١٣/١٥٦ (عور) ، والمخصص ١/١٠٩ .

٩٤٧- تقدم تخريج الرجز برقم ٩١١ .

(**والياء زائدة**) في عيائيل (**للإشباع ، مثلها في قوله**) ، وهو الفرزدق : [من البسيط]

٩٤٨ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ (**تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ**)

بزيادة الياء ، (**فلذلك أعلّ**) بإبدال الهمزة [٣١٤/أ] من الياء ، و« نفي » مصدر نوعي مضاف إلى مفعوله ، وفاعله « تنقاد » ، وهو أيضًا مصدر مضاف إلى فاعله ، والأصل ، كنفي الدراهم نقد الصيارف .

وما ذكره من أنه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين ، والواو والياء هو مذهب سيبويه ، والخليل ومن وافقهما .

وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا همز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء فتقول : « نَيَايِف ، وسَيَاوِد ، وصَوَايِد » على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنَّمَا كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيرًا ، وهو اجتماع الواوين أوّل الكلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان ، أو الياء والواو فلا إبدال ، لأنه التقت الياءان ، أو الياء والواو أوّل الكلمة ، فلا همز نحو : « يَيْن » اسم موضع ، ونحو : « يوم » .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه[1] من أن الإبدال مطلقًا للقياس والسماع .

أما القياس فلأن الإبدال في « أوائل » إنَّمَا هو بالحمل على « كساء ، ورداء » لشبهه به من جهة قربه من الطرف ، وفي « كساء ، ورداء » ، لا فرق بين الياء والواو ، فكذا هنا .

وأما السماع فحكى أبو زيد في « سَيِّقَة : سَيَائِق » بالْهمز ، وهي « فَعِيلة » من « سلق » ، وحكى الجوهري في تاج اللغة : جيِّد وجيائد بالهمز .

وفهم من إطلاقه « مفاعل » أن هذا الإبدال لا يختص[2] بتالي ألف الجمع ، حتى لو بنيت من « القول » مثل « عوارض » لقلت : « قوائل » بالْهمز ، هذا مذهب سيبويه[3]

٩٤٨- البيت للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١، وخزانة الأدب ٤٢٤/٤ ، ٤٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١ ، والكتاب ٢٨/١، وتاج العروس (درهم) ، واللسان ١٩٠/٩ (صرف) ، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥ ، والأشباه والنظائر ٢٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤ ، وتخليص الشواهد ١٦٩، وسر صناعة الإعراب ٧٦٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٩ ، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢ ، وشرح قطر الندى ٢٦٨ ، ولسان العرب ٦٨٣/١ (قطرب) ، ٢٩٥/٢ (سجح) ، ٤٢٥/٣ (نقد) ، والمقتضب ٢٥٨/٢ .

(١) الكتاب ٣٧٧/٤ .

(٢) في « ب » : (يختصر) .

(٣) الكتاب ٣٦٩/٤ .

والجمهور ، وخالف في ذلك الأخفش والزجاج[١] ، فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفّته بخلاف الجمع .

(وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع واوان ، وكانت الأولى مصدّرة) [٣١٤/ب] في أول الكلمة ، **(والثّانية إما متحرّكة)** مطلقًا **(أو ساكنة متأصلة الواوية أبدلت الواو الأولى همزة)** وجوبًا لأمرين :

أحدهما : أن التّضعيف في أول الكلمة قليل ، وإنَّمَا جاء منه أحرف معلومة كـ « دَدَن » فلما قلّ التّضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها .

والثّاني : أنهم لما كانوا يجيزون البدل في « وجوه » ونحوه ، وهي واو مفردة لأجل أنها بالضمة كالواوين ، كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان ، لأن الواوين أثقل من واو وضمة ، وهذان التعليلان لسيبويه[٢] ، ويدخل تحت ذلك صورتان :

إحداهما : أن تكون الواو الثّانية متحرّكة .

والصورة الثّانية : أن تكون الواو الثّانية ساكنة متأصّلة الواويّة ، **(فـ)** الصورة **(الأولى نحو جمع : واصلة وواقية ، تقول : أواصل وأواق)** ، كـ « ضاربة ، وضوارب » ، **(وأصلهما : وواصل ، وواق)** بواوين ، فأبدلت الواو الأولى همزة ، وأعلّ « أواقٍ » ، إعلال « قاض » ، فإذا دخلت عليه « أل » ثبتت ياؤه كقوله : [من الخفيف]

٩٤٩ــ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

(و) الصورة **(الثّانية نحو : الأولى ، أنثى : الأوّل)** ، مقابل « الآخِر » بالكسر ، **(أصلها : « وُوْلَى » بواوين أولهما فاء مضمومة ، والثّانية عين ساكنة)** متأصلة الواوية ، قلبت الواو الأولى همزة لما مر ، وجمعها : « أُوَل » وأصله : « وُوَل » ، ففعل به ما تقدَّم .

(بخلاف نحو : وُوْفِي ، ووُوْرِيَ) مبنيتين للمفعول ، **(فـإن)** الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة ، لأن الواو **(الثّانية ساكنة منقلبة عن ألف : فـاعل)** [٣١٥/أ] بفتح العين ، وهو « وافى ، و : وارى » ، فليست متأصلة الواوية ، لأنها بدل من ألف زائدة .

---

(١) الارتشاف ١٢٧/١ .

(٢) الكتاب ٤٣١/٤ .

٩٤٩- البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢ ، والدرر ٣٨٧/١ ، وسمط اللآلي ١١١ ، واللسان ٤٠١/١٥ (وقي) ، والمقاصد النحوية ٢١١/٤ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، ولعدي أخي المهلهل في تاج العروس (وقى) ، وبلا نسبة في رصف المباني ١٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٤٦ ، وشرح المفصل ١٠/١٠ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ .

(**وبخلاف نحو : « الوُوْلَى » بواوين مخففًا من « الوُؤْلَى » بواو مضمومة فهمزة ، وهي أنثى « الأوأل » . أفعل تفضيل من « وَأَلَ » إذا لَجَأَ**) ، فإن الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة ، لأن الواو الثَّانية منقلبة عن همزة ، فليست متأصلة الواوية ، ويفهم من نفـي الوجوب الْجواز ، (**وخرج باشتراط التصدر**[1] **نحو : هَـوَوِيّ ، ونَـوَوِيّ ، في** [٣٧١] **الْمنسوب إلى : هَوًى ، ونَوًى**) ، فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدّرها .

(١) في « ب » : (التصدير) .

(فصل في عكس ذلك)

(وهو إبدال الواو الياء من الهمزة ، ويقع ذلك) الإبدال (في بابين :

أحدهما : باب الجمع الذي على) وزن (مفاعل ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه) ، أي الْجمع ، (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا ، وخرج باشتراط العروض) في الهمزة (نحو : المِرْآة ، والمَرَائِي ، فإن الهمزة موجودة في المفرد ، لأن المرآة : مِفْعَلَة) بكسر الميم ، (من الرؤية ، فلا تغيّر في الجمع) بالإبدال ، لأن هذه الهمزة أصلية في الجمع ، وسبب الإبدال عروضها فيه على أنه قد سمع « المرايا » بالإبدال شذوذًا كقوله : [من الرجز]

٩٥٠- مثْـلُ الْمَرَايَـا ولعـابُ الأَقْطَـارْ

(وخرج باشتراط اعتلال اللاّم نحو : صحائف ، وعجائز ، ورسائل) جَمع « صحيفة ، وعجوز ، ورسالة » ، (فلا تغيّر الهمزة في شيء من ذلك أيضًا) ، وإن كانت في الجمع لفقد علّة الإبدال الآتية .

(وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الْجمع ، وكون لام الْجمع معتلّة ، (فيجب فيه عملان : قلب كسرة الْهمزة [٣١٥/ب] فتحة : ثم قلبها) ، أي الْهمزة ، (ياء في ثلاث مسائل ، وهي أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو واوًا منقلبة ياء ، و) قلب الْهمزة (واوًا في مسألة واحدة ، وهي أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء ، فهذه أربع مسائل تحتاج إلى أربعة أمثلة :

(مثال ما لامه همزة : خطايا) ، جمع « خطيئة : فعيلة » من الخطأ ، (أصلها : خطايئ) على زنة « مفاعل » (بياء مكسورة ، هي ياء « خطيئة » وهمزة بعدها ، هي لامها ، ثُم أبدلت الياء) المكسورة (هَمزة على حد الإبدال) المتقدم (في : صحائف) ،

٩٥٠-لَم أقف عليه في المصادر المتاحة .

جمع « صحيفة » ، (**فصار : خطائئ ، بهمزتين**) ، الأولى المبدلة من الياء ، والثَّانية لام الكلمة ، (**ثم أبدلت الهمزة الثَّانية**) ، وهي لام الكلمة ، (**ياء ، لما سيأتي من أن الهمزة المتطرّفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد**) همزة (**مكسورة ، فما ظنُّك بها بعد**) همزة (**مكسورة ، ثم قلبت كسرة**) الهمزة (**الأولى فتحة للتخفيف ، إذ كانوا قد يفعلون ذلك**) الفتح (**في ما لامه صحيحة نحو : مَدَارَى**) جمع « مِدْرَى » بكسر الميم ، وسكون الدال المهملة ، وفتح الرَّاء ، آلة تشبه المسلّة ، تكون مع الماشطة ، تصلح بها قرون النساء ، (**وعذارى**) ، جمع « عذراء » ، وهي البكر ، (**في : المداري ، والعذاري**) بكسر الرَّاء فيهما ، (**قال**) امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٩٥١- (**وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي**) فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

(**وقال**) أيضًا : [من الطويل]

٩٥٢- غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلاَ (**تَضِلُّ الْمَدَارَى في مُثَنًّى وَمُرْسَلِ**)

ففتح الرَّاء فيهما ، فإذا فعل ذلك في ما لامه راء ، وهو حرف صحيح ، (**ففعل ذلك**) الفتح (**هنا**) ، في ما لامه غير صحيحة (**أولى**) لثقل الكسرة ، و« تضل » بالضَّاد المعجمة أي : تغيب ، و« الْمُثَنَّى » : الشعر المفتول ، و« المرسل » بخلافه ، والغرض بيان كثرة الشعر ، (**ثُم قلبت الياء**) المفتوحة (**ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها [٣١٦/أ] فصار « خطاءا » بألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف**) لكونها من مخرجها ، وهي متوسطة بين ألفين ، (**فاجتمع شبه ثلاث ألفات**) ، وذلك مستكره ، (**فأبدلت الْهمزة ياء**) ، ولَم تبدل واوًا ، لأن الياء أخفّ منها (**فصار : خطايا ، بعد خمسة أعمال**) :

أوّلها : إبدال الياء همزة .

وثانيها : إبدال الهمزة الثَّانية ياء .

وثالثها : قلب كسر الهمزة الأولى فتحة .

ورابعها : قلب الياء ألفًا .

وخامسها : قلب الألف ياء على الترتيب .

٩٥١- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١، وشرح شواهد المغني ٥٥٨/٢ ، واللسان ٥٩٢/٤ (عقر) ، وتهذيب اللغة ٢١٨/١ ، ومقاييس اللغة ٩٠/٤ ، وتاج العروس ١٠٢/١٣ (عقر) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٩ ، ٤٤٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٩/٤ .

٩٥٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧ ، ولسان العرب ٤٠٥/٤ (شزر) ، ٥٦/٧ (عقص) ، ومعاهد التنصيص ٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٨٧/٤ ، وتاج العروس ٢٨٣/١ (شقأ) ، وأساس البلاغة (دري) ، والمزهر ١٨٥/١ .

هذا مذهب سيبويه[1] ، وجمهور البصريين ، وذهب الخليل[1] إلى أن مَدّة الواحد لا تبدل في هذا همزة ، لئلا يلزم اجتماع همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير « خطائي » ، ثم يفعل فيه ما تقدّم من قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء ألفًا ، ثم قلب الألف ياء .

واعترض بأنهم قد نطقوا به على الأصل ، سمع من كلامهم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَائِئِي » بهمزتين ، ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثَمّ همزة ثانية البتة .

(**ومثال ما لامه ياء أصلية : قضايا**) جمع « قضيّة » (**أصلها : قضايي ؛ بياءين ؛ الأولى ياء : فعيلة ، والثَّانية لام : [٣٧٢] قَضيّة ، ثُم أبدلت**) الياء (**الأولَى هَمزة كما في : صحائف**) فصار « قضائي » (**ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة**) فصارت « قضاءَي » ، (**ثُم قلبت الياء ألفًا**) فصار « قضاءا » ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، (**ثُم قلبت الْهمزة**) المتوسطة بين الألفين (**ياء**) رجوعًا إلى أصلها ، (**فصار : قضايا ، بعد أربعة أعمال**) :

أحدها : إبدال الياء الأولى همزة .

والثَّاني : قلب كسر الهمزة فتحة .

والثَّالث : قلب الياء الثَّانية ألفًا .

والرابع : قلب الهمزة ياء على الترتيب . [٣١٦/ ب]

(**ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء : مَطِيَّة**) وهي الراحلة (**فإن [أصلها]**[2] : **مَطِيْوَة : فَعِيْلَة** ، من : المطا ، وهو الظهر ، أو من : المطو ، وهو المدّ ، يقال ، مطوت بهم في السير ، أي ، مددت ، **اجتمع فيها الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم أبدلت الواو**[3] **ياء ، ثم أدغمت الياء فيها**) ، أي في الياء ، (**وذلك على حدِّ الإبدال والإدغام في : سَيْوِد ، ومَيْوِت ، إذ قيل فيهما : سَيِّد ، ومَيِّت**) بقلب الواو ، وإدغام الياء في الياء ، وجمعها « مطايا » ، وأصلها « مطايو » بياء مكسورة قبل الواو ، (**ثم قلبت الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة**) ، فصار « مطايِي » بياءين ، (**كما**) قلبت الواو لتطرُّفها (**في : الغازي ، والداعي**) ، وأصلهما : « الغازِو ، والداعِو » ، قلبت الواو ياء لتطرُّفها بعد الكسرة ، (**ثُم قلبت الياء الأولَى هَمزة كما في : صحائف**) ، فصار « مطائي » ،

(١) الكتاب ٤/٣٧٧ .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) سقط من « ب » .

(**ثم أبدلت الكسرة فتحة**) : فصار « مطاءَي » (**ثم**) أبدلت (**الياء ألفًا**) ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، (**ثم**) أبدلت (**الهمزة**) المتوسطة بين الألفين (**ياء فصار : مطايا ، بعد خمسة أعمال**[1]) :

أحدها : قلب الواو ياء .

والثَّاني : قلب الياء الأولى همزة .

والثَّالث : إبدال الكسرة فتحة .

والرابع : إبدال الياء ألفًا .

والخامس : إبدال الألف ياء ، ولم يرجع إلى أصلها ، لأن الواو أثقل من الياء ، أو لأنها لما أعلّت في المفرد أعلّت في الجمع .

(**ومثال ما لامه واو**) ظاهرة ، (**سلمت في الواحد ، هَرَاوَة**) ، وهي العصا الضخمة ، (**و**) جمعها (**هَرَاوَى**) أصلها : « هَرَاوِو » بواوين ، (**وذلك أنّا قلبنا ألف : هرواة ، في الجمع همزة على حدّ القلب في : رسالة ، ورسائل**) ، فصار « هَرَائِو » ، (**ثم أبدلنا [٣١٧/أ] الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة**) فصار « هرائي » ، (**ثُم فتحنا الكسرة**) فصار « هراءَيِ » ، (**فانقلبت الياء ألفًا**) لتحريكها ، وانفتاح ما قبلها ، فصار « هراءا » بهمزة بين ألفين ، (**ثم قلبنا الهمزة واوًا**) ، ليشاكل الجمع واحده ، (**فصار : هرواى ، بعد خمسة أعمال أيضًا**) :

أحدها : قلب الألف همزة .

والثَّاني إبدال الواو ياء .

والثَّالث : قلب الكسرة فتحة .

والرابع : قلب الكسرة فتحة .

والخامس : قلب الهمزة واوًا .

وشَذَّ في هذا الباب ثلاثة أنواع :

أحدها : تصحيح الهمزة التي بعد الألف كقوله : [من الطويل]

٩٥٣– .... حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

---

(١) في « ب » : (أحوال) .

٩٥٣– تمام البيت : (فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا)

وهو لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحوية ١٨٨/٤ ، ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨٨ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٩٧ ، ٥٩٨ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح المرادي ٢٠/٦ ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٤ .

بالهمزة ، والقياس « المنايا » ، ولكنه أتى به على الأصل .

والثَّاني : تصحيحها ، وتصحيح الهمزة التِي هي لام بعدها كقولهم : اللهم اغفر لِي خطائئي ، بهمزتين ، والقياس « خطاياي » ، وهذا أشَذّ مما قبله .

والثَّالث : إبدال ما بعد الألف حرفًا لا يقتضيه القياس نحو : « هَدِيَّة ، وهَدَاوَا » ، والقياس « هَدَايَا » .

(**الباب الثَّانِي**) من البابين اللذين يقع فيهما إبدال الواو والياء من الهمزة (**باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة**) واحدة ، (**والذي يبدل منهما أبدًا هو الثَّانية ، لا الأولى ، لأن إفراط الثقل بالثَّانية حصل** ، و) إذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاث أحوال ، لأنه (**لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحرّكة والثَّانية ساكنة ، أو بالعكس**) ، بأن تكون الأولَى ساكنة ، والثَّانية متحرّكة ، (**أو يكونان متحركتيْن**) ، ويمتنع أن يكونا ساكنين معًا .

(**فإن كانت الأولى متحركة**) بفتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، (**والثَّانية ساكنة أبدلت الثَّانية حرف علّة**) ، ألفًا ، أو ياء ، أو واوًا (**من جنس حركة الأولى**) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثَّانية الساكنة (**فتبدل ألفًا بعد الفتحة نحو** : آمَنْتُ) ، والأصل : « أأْمَنْتُ » بهمزة **[٣٧٣]** مفتوحة ، فهمزة ساكنة ، أبدلت الثَّانية ألفًا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها .

(**ومنه**) أي ومن إبدال الهمزة الثَّانية ألفًا (**قول عائشة ، رضي الله عنها ، وكان**) ، تعنِي النَّبي ﷺ ، (**يأمرنِي**) إذا حِضْتُ (**أن آتّزر**[١] ، **وهو بِهمزة**) مفتوحة ، (**فألف**) ، قال المطرزي[٢] : (**وعوام المحدثين يحرِّفونه فيقرؤونه بألف**) مهموزة (**وتاء مشدّدة ، ولا وجه له**) في العربية ، (**لأنه**) فعل مضارع ، ووزنه (**أَفْتَعِل**) بكسر العين ، مشتقّ (**من الإزار ، ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة**) ، فأبدلت الهمزة الثَّانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، وأجاز البغداديون : « أتَّزِر ، وأتَّمِن ، وأتَّهِل » ، من الإزار ، والأمانة ، والأهل ، بقلب الهمزة الثَّانية تاء ، وإدغامها في التَّاء ، وحكى الزمخشري : « أتّزر » بالإدغام . وقال ابن مالك[٣] : إنه مقصور على السماع كـ « اتَّكَلَ » ، وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض برقم ٣٠٠ .

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ١/٣٧ .

(٣) التسهيل ص ٣١٢ .

وفي حديث آخر ، وإن كان قصيرًا فليتَّزر به ، رواه مالك في الموطأ[1] بهذا اللفظ في جميع رواياته ، وسيأتي .

(و) تبدل الهمزة الثَّانية (**ياء بعد الكسرة نحو : إيمان**) ، أصله « إئمان » . بهمزتين مكسورة فساكنة ، قلبت الهمزة الثَّانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . (**وشذّت قراءة بعضهم**) ، وهو [٣١٨/أ] الأعمش ، راوي أبي بكر صاحب عاصم : (﴿ **إئلافهم** ﴾ [قريش/٢] **بالتحقيق**[2]) ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ : « إئت » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وقال[3] إنه قبيح ، لأن العرب لا تجمع بين همزتين ، الثَّانية منهما ساكنة ، انتهى . (و) تبدل الهمزة الثَّانية (**واوًا بعد ضمة نحو : أُوْتُمِن**) ، بالبناء للمفعول ، أصله : « أُؤْتُمَن » بهمزتين ، مضمومة فساكنة ، قلبت الهمزة الثَّانية واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ، (**وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أُؤْتُمَن » بهمزتين**) مضمومة فساكنة ، (**نقله عنه ابن الأنباري فِي كتاب الوقف والابتداء**[3] ، **وردّه**) بأن العرب لا تجمع بين همزتين ، الثَّانية منهما ساكنة ، ذكر هذا الردّ على الكسائي في إجازته أن يبتدأ : ﴿ إئْتِ بقرآن ﴾ [يونس/١٥] بهمزتين ، لا في « أؤتَمَن » .

(**وإن كانت**) الهمزة (**الأولى ساكنة ، و**) الهمزة (**الثَّانية متحركة**[4]) ، وهو النوع الثَّاني ، ولا يكونان في موضع الفاء لتعذُّر الابتداء بالساكن ، بل في موضع العين ، أو في موضع اللاَّم .

(**فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثَّانية**) لاجتماع المثلين ، وصحّحت (**نحو : سَأَّال**) بفتح السِّين وتشديد الهمزة « فَعَّال » للمبالغة في كثرة السؤال ، (**ولأَّال ، ورَأَّاس**) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة « فعَّال » للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤوس .

(**وإن كانتا في موضع اللاَّم أبدلت الثَّانية ياء مطلقًا**) ، سواء أكانت طرفًا أم غير طرف ، (**فتقول في**) بناء (**مثال : قِمَطْر**) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (**مِن : قَرَأَ ، قِرَأْي**) بكسر القاف وفتح الرَّاء وسكون الهمزة ، والأصل : « قرأأ » بهمزتين ، أولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان ، فوجب إبدال الثَّانية ياء ، [٣١٨/ب]

(١) الموطأ ١٤١/١ .

(٢) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥١٤/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٩ .

(٣) الوقف والابتداء ١٦٥/١ .

(٤) في « ب » : (محركة) .

وإن كانت أولاهما ساكنة ، يمكن إدغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشَّيء الواحد ، لأن الطرف محل التغيير ، فلم يغتفر فيه ذلك ، كما اغتفر في نحو : « سأال » قاله الشارح[1] .

(و) تقول (في) بناء (مثال : **سفرجل ، منه**) ، أي من « قرأ » ، (**قَرَأْيَأْ ، بهمزتين ، بينهما ياء مبدلة من همزة**) ، وهي غير طرف ، والأصل « قرأأء » بثلاث همزات ، أبدلت الثَّانية ياء ، لأنها في موضع اللاَّم وصحّت الأولى والثَّالثة ، قاله المرادي[2] .

(**وإن كانتا متحركتين**) وهو النوع الثَّالث (**فإن كانتا في الطرف أو** [٣٧٤] **كانت الثَّانية مكسورة ، أبدلت**) الثَّانية في الصورتين (**ياء مطلقًا**) ، سواء انفتح ما قبلها أم ضمّ أم انكسر ، ولا يجوز إبدالها واوًا ، لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ، ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة ، فصاعدًا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدًا بعد فتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا ؛ فيما نحن بصدده ؛ لأبدلت بعد ذلك ياء فتعيَّنت الياء ، (**وإن لم تكن**) الهمزة الثَّانية (**طرفًا ؛ وكانت مضمومة ؛ أبدلت واوًا مطلقًا**) ، سواء انضم ما قبلها ، أو انفتح ، أو انكسر ، (**وإن كانت**) الثَّانية (**مفتوحة ؛ فإن انفتح ما قبلها ، أو انضم ؛ أبدلت واوًا**) فيهما ، (**وإن انكسر**) ما قبلها (**أبدلت ياء**) .

والحاصل : أن الهمزتين المتحركتين لا يخلو أن يكونا في الطرف أو لا .

فالأول ثلاثة أنواع ، لأن الهمزة الأولى إما مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة .

والثَّاني تسعة أنواع ، قامت من ضرب ثلاثة أحوال الأولى في ثلاثة [٣١٩/أ] أحوال الثَّانية ، فالمتطرّفة تبدل ياء في جميع أنواعها ، وغير المتطرّفة منها أربعة تبدل فيها ياء ، وهي المفتوحة بعد كسرة ، والمكسورة بعد فتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، وخمسة تبدل فيها واوًا ، وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة ، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة .

(**أمثلة المتطرّفة**) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (**أن تبني من : قَرَأَ ، مثل : جَعْفَر ، أو : زبرج ، أو : بُرْثُن**) فتقول : « قَرْأَأ ، وقِرْئِئ » ، و« قُرْؤُؤ » بهمزتين ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء ، لأنّ الواو لا تقع طرفًا فيما زاد على الثلاثة ، فيصير « قَرْأَي » بفتح الأولى ، و« قِرْئِي » بكسرها و« قُرؤي » بضمها ، ثم إن كان قبل الياء فتحة ؛ كما في المثال الأول ؛ فإن الياء تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويصير مقصورًا ، وإن كان قبلها كسرة ؛ كما في المثال الثَّاني ؛ فإن الياء تحذف حركتها للاستثقال ، وتعلّ إعلال « قاض » ،

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٩٩ .

(٢) شرح المرادي ٦/٢٥ .

ويصير منقوصًا ، وإن كان قبلها ضمة ؛ كما في المثال الثَّالث ؛ فإن الضمة تقلب كسرة ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، وتعلّ إعلال « قاضٍ » ، ويصير منقوصًا أيضًا .

(**وأمثلة المكسورة**) بعد مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة (**أن تبنِي من : أَمّ**) بفتح الهمزة وتشديد الميم ، بمعنى : قصد (**مثل : أصبع ، بفتح الهمزة ، أو كسرها ، أو ضمها ، والباء فيهن مكسورة ، فتقول في الأول**) وهو فتح الهمزة (**أَأْمِم ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة**) على مثال « أصبع » بفتح الهمزة وكسر الباء (**ثم تنقل حركة الميم الأولى**) وهي الكسرة (**إلى الهمزة**) الساكنة (**قبلها ، ليتمكن من إدغامه في الميم الثَّانية**) [٣١٩/ب] لاجتماع المثلين[1] ، (**ثم تبدل الهمزة**) الثَّانية المنقولة إليها كسرة الميم (**ياء**[2]) ، لما تقدَّم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء ، (**وكذا تفعل في الباقي أيضًا**) ، فتقول في بناء مثل « إصبع » بكسر الهمزة والباء من « أَمَّ ، إئْمِم » بهمزتين ، مكسورة فساكنة ، فتنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ، ليتوصّل إلى إدغام المثلين ، إذ اجتماعهما موجب للإدغام وكسر الباء من « أَمَّ : أُؤْمِم » ، بهمزتين ، مضمومة فساكنة ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصّلاً إلى الإدغام ، ثم تبدل الهمزة الثَّانية ياء ، (**وذلك**) العمل (**واجب**) .

(**وأما قراءة ابن عامر ، والكوفيين**) كعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، والأعمش ، (**﴿ أَئِمَّة ﴾**) [التوبة/١٢] جمع « إمام » (**بالتحقيق**[3]) من غير إبدال (**فممّا يوقف عنده ، ولا يتجاوز**) ، والقياس : « أيِمَّة » بقلب الهمزة ياء ، فإن قلت : كان القياس قلب الثَّانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها كـ « آنية » ، جمع « إناء » قلت ، لما وقع بعدها مثلان ، وأرادوا الإدغام ، نقلوا حركة الميم الأولى ؛ وهي الكسرة ؛ إلى الهمزة قبلها ، وأدغموا الميم في الميم ، فصار « أئمة » فقلبوا الهمزة الثَّانية ياء محضة .

(**وأمثلة المضمومة**) بعد مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة (**أَوُبّ**) بفتح الهمزة ، وضم الواو ، وتشديد المُوَحَّدة ، (**جمع : أبّ**) ، بفتح الهمزة ، وتشديد المُوَحَّدة ، (**وهو المرعى . وأن يبنى من : أَمَّ**) بفتح الهمزة وتشديد الميم (**مثل : إصبع ، بكسر الهمزة وضم الباء ، أو**) أن يبنى من « أَمَّ » (**مثل : أُبْلُم**) بضم الهمزة واللاَّم ، وبينهما باء ساكنة مُوَحَّدة ، [٣٢٠/أ] هو سعف المقل ، (**فتقول : أَوُمّ ، بهمزة مفتوحة أو مكسورة**

---

(١) في « ب » : (المثيل) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) انظر الإتحاف ص ٣٤١ ، والنشر ١/٣٧٨ – ٣٧٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٠١ .

أو مضمومة، وواو مضمومة)، فاستوفى الأقسام الثلاثة، فالصواب حذف قوله: مفتوحة، للاستغناء عنه بذكر « أوُبّ »، وصار ذكر « أوُبّ » زائدًا، **(وأصل الأول)**، وهو « أوُبّ » **(أأْبُب)** بهمزتين مفتوحة فساكنة، وضم الباء الأولى **(على وزن : أَفْلُس ، وأصل الثّاني والثّالث : إِئْمِم ، وأُؤْمُم)** بكسر الهمزة في الأول، وضمها في الثّاني، [٣٧٥] **(فنقلوا فيهن)** حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها، وهو الهمزة الثّانية، **(ثم أبدلوا الهمزة واوًا)**، لأنها تجانس حركتها، **(وأدغموا أحد المثلين في الآخر)** لاجتماعهما[١].

(ومثال المفتوحة بعد مفتوحة : أَوَادِم ؛ جمع ؛ آدَم)، أصله « أَأَادِم » بهمزتين مفتوحتين، بعدهما ألف، قلبت الهمزة الثّانية واوًا لما سيأتي.

(ومثال المفتوحة بعد مضمومة[١] « أُوَيْدِم » تصغير : آدم)، أصله « أُأَيْدِم » بهمزتين، مضمومة فمفتوحة، قلبت الثّانية منهما واوًا، لأن الهمزة الثّانية؛ إذا كانت مفتوحة، ولم تكن طرفًا؛ تقلب واوًا، سواء كان ما قبلها مفتوحًا كما في تكسير « آدم »، أو مضمومًا كما في تصغيره، والتمثيل بجمع « آدم » وتصغيره مبني على أنه [٢]عربي، واضطرب فيه كلام الزمخشري، فذهب في الكشاف إلى أنه[٢] أعجمي على وزن « فاعَل » كـ « آزر[٣] ». وذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن « أفْعَل[٤] ».

(ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من « أمّ » مثالاً على وزن « إصبع » بكسر الهمزة وفتح الباء)، فتقول: « إِيَمّ » بهمزة مكسورة وياء مفتوحة، والأصل « إئمم » بهمزتين مكسورة فساكنة، نقلت حركة الميم الأولى، [٣٢٠/ب] وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها توصلاً إلى إدغام المثلين، ثم أبدلت الهمزة الثّانية ياء[١].

(وإذا كانت الهمزة الأولى من) الهمزتين **(المتحركتين همزة مضارعة)** للمتكلم، متعديًا كان المضارع، أو لازمًا **(نحو : أَؤُمّ)** القوم »، **(و : أَئِن)** من كذا، ([٢]**مضارعي : أَمَمْت)** القوم، **(وأَنَنْتُ)** من كذا[٢]، **(جاز في)** الهمزة **(الثّانية التحقيق تشبيهًا لِهمزة المتكلم لدلالتها على معنًى)** زائد في كلمتها **(بِهمزة الاستفهام نحو : ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾)** [البقرة/٦]، وذلك مطَّرد في خمسة أفعال، رواه أبو زيد في كتاب الهمزتين.

(١) سقط من « ب ».

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب ».

(٣) الكشاف ١/١٢٥.

(٤) المفصل ص ٣٦٣.

(فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو)

(وأما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداهما : أن ينكسر ما قبلها كقولك في) جمع **(مصباح : مصابيح ، وفي)** جمع **(مفتاح : مفاتيح ، وكذلك تصغيرهما)** كقولك في تصغير « مصباح : مُصَيْبِيْح » ، وفي تصغير « مفتاح : مُفَيْتِيْح » فتقلب الألف في التَّكسير والتَّصغير ياء لانكسار ما قبلها .

المسألة **(الثَّانية : أن يقع قبلها ياء تصغير كقولك في)** تصغير **(غلام : غُلَيِّم)** لأن ما بعد ياء التَّصغير لا يكون إلا متحركًا[1] ، والألف لا تقبل الحركة ، وما قبل الألف لا يكون إلا متحركًا ، وياء التَّصغير لا تكون إلا ساكنة ، فوجب قلب الألف حرفًا يتحرّك بعد ياء التَّصغير ، ولا يمنع[2] سكون ما قبله ، فقلبت الألف[3] لمناسبتها ما قبلها ، ولأنها لو قلبت واوًا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في « سَيِّد » .

(وأما إبدالها) ، أي الياء ، **(من الواو ففي عشر مسائل :**

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طرف) ، سواء أكانت في فعل مبنِي للفاعل أو للمفعول ، أو في اسم (كـ : **رَضِيَ ، وقَوِيَ**) ، مبنيين للفاعل ، **(وعُفِيَ)** مبنيًّا للمفعول ، **(والغازي ، والداعي)** في اسم الفاعل[3] ، قلبت الواو في هذه الأمثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفًا بعد كسرة ، وأصلها ، « رَضِوَ » ، لأنها من « الرِّضوان » ، و« قَوِوَ » لأنه من « القوَّة » ، و« عَفِوَ » ، لأنه من « العَفْو ، والغَازِو ، والدَّاعِو » لأنهما من « الغَزْو ، والدَّعوة » .

(**أو**) تقع الواو **(قبل تاء التأنيث كـ : شَجِيَّة)** ، اسم فاعلة من « الشَّجْو[4] » [٣٧٦] بالشين الْمعجمة والْجيم ، وهو الحزن ، **(وأكسية)** . جمع « كساء » ، **(وغازية)** ،

(١) في « ط » : (محركًا) .

(٢) في « ط » : (لا يمكن) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (الشجر) .

اسم فاعلة من « الغزو » ، (وعُرَيْقِيَة) ، و« تُرَيْقِيَة » (في تصغير : عَرْقُوَة) ، و« تَرْقُوَة » فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفًا بعد كسرة ، لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ، ولم يفرّقوا بين كون التّاء بنيت الكلمة عليها ، أم لا ، وكان ينبغي في « عُرَيْقِيَة » أن لا تقلب الواو ياء ، لأن الكلمة قد بنيت على التّاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب[١] ، آخره واو . قبلها ضمة ، فدلّ أن « عرقوة » بمنزلة « عُنْفُوَان » .

(وشَذَّ : سَوَاسِوَة) بالتصحيح ، (في جمع : سَواء) بفتح السِّين المهملة والْمَدّ بمعنى : مستو ، يقال : الناس سَوَاسِوَة في هذا الأمر ، أي مستوون فيه ، فكأنه جمع « مستو » بحذف الزوائد ، إلا أنه زيد فيه سين أخرى ، وقالوا : « سَوَاسِيَة » على الأصل ، ووقع الجوهري[٢] أنه جعل « سوا » كلمة ، و« سية » كلمة أخرى ، ووزن كلاًّ منهما بوزن يخصّها ، والتحرير ما تقدّم ، وعليه قوله : [من الطويل]

٩٥٤ــ سَوَاسِيَةٌ سُودُ الوُجُوهِ كَأَنَّهُم ... طَرَابيُّ غِرْبانٍ بِمَجْرُودَةِ النَّخلِ

ووزنها « فَعافِلَة » ، وفيه شذوذ من جهات :

إحداها : تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد ، وهو نظير تكرار العين في التَّصغير في « عَشَيْشِيَة » . [٣٢١/ب]

الثَّانية : جمع فَعَال ؛ على هذا الوزن ؛ وإنَّمَا قياسه أَسْوِيَة ، كـ : قباء ، وأقبية .

الثَّالثة : أن قياس الفاء ، إذا تكررت زائدة أن تكون العين مكرّرة معها أيضًا كـ « مَرْمَرِيْس » ، وإذا تكررت وحدها . فقياسها أن تكون أصلاً نحو « قَرْقَف ، وسُنْدُس » . وفي حواشي الصحاح لابن بري : « سواسية » جمع « سواء » على غير الواحد كـ « باطل ، وأباطيل » ، وكأنه جمع « سِيْسَاة » ، ووزن « سِيْسَاة ، فِعْلَلَة » كـ « شِيْشَاة » ، لا « فِعْلاة » لندور باب « سِلْس » ، ولا « فَوْعَلة » لندور باب « كَوْكَب » ، ولا « فَعْفَلَة » ، لأن الفاء لا تتكرر وحدها ، فبطل حينئذ كون « سَوَاسِيَة ، فَعَالِيَة ، وفَوَاعِلَة ، وفَعَافِلَة » وتعيّن « فَعَالِلَة » ، وهذا كلام حسن ، نقله الموضح في الحواشي .

(و) شَذَّ (مَقَاتِوَة) بقاف وتاء مُثَنّاة فوق (بمعنى : خَدَّام) ، جمع « مُقْتَو » ، اسم فاعل من « القَتْو » ، وهو الْخدمة ، أصله « مُقْتَوِوٌ » ، قلبت الواو الثَّانية ياء لتطرّفها

(١) في « ب » : (معروف) .

(٢) الصحاح (سوا) .

٩٥٤- البيت للبعيث في لسان العرب ٥٧١/١ (طرب) ، وتهذيب اللغة ٣٧٧/١٤ ، والشعر والشعراء ٤٩٧/١ ، والقافية في هذه المصادر (محل) مكان (النخل) .

[٣٧٧] بعد الكسرة ، ثم أعلّ إعلال « قاضٍ » ، قال : [من الوافر]

٩٥٥- .... مَتَــى كُنَّــا لأَهْلِــكَ مُقْتَوِيْنَــا

أي : خُدَّامًا ، وقال : [من المنسرح]

٩٥٦- إنـي امْـرؤٌ مِـنْ بَنِـي جُذَيْمَـةَ لا أُحْسِنُ قَتْـوَ الْمُلُـوْكِ وَالْحَفْـدَا

أي : خدمة الملوك ، وكان حق الجمع « مَقَاتِيَة » ولا ثالث لهما ، قال في المحكم[1] ، قال أبو علي ، أخبرني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل « مَقَاتِوَة » إلا حرفًا واحدًا ، أخبرني به أبو عبيدة ، وهو « سَوَاسِوَة » ومعناه سواء ، انتهى .

أو تقع الواو قبل ألف التأنيث المقصورة ، كأن تبني من « الغزو » مثل « هُنْدباء » فتقول : « غُزْوِيَاء » ، أو الممدودة ، كأن تبني من « الغزو » مثل « أربعاء » فتقول : « أغزياء » ، (أو قبل [٣٢٢/أ] **الألف والنون الزائدتين**) الْمضارعتين لألفي[2] التأنيث (**كقولك في مثال : قَطِرَان**) ، بفتح القاف وكسر الطاء ، (**من : الغزو : غَزِيَان**) بقلب الواو ياء لتطرّفها إثر كسرة لأن ألفي التأنيث وما ضارعها في حكم الانفصال .

المسألة (**الثّانية**) من إبدال الياء من الواو (**أن تقع**) الواو (**عينًا لِمصدر فعل**[3] **أعلّت فيه**) ، أي في الفعل ، (**ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف**) ، فهذه أربعة شروط ، (كـ : **صيام ، وقيام**) من مصادر الثلاثي ، (**وانقياد ، واعتياد**) من مصادر المزيد ، والأصل فيهن : « صِوَام ، وقِوَام ، انْقِوَاد ، واعْتِوَاد » ، فقلبت الواو فيهن ياء ، لأنها

٩٥٥- صدر البيت : (تَهَدَّدْنا وأوعدْنا رويدًا) ، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٩ ، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، وأساس البلاغة (قتو) ، وخزانة الأدب ٤٢٧/٧ - ٤٢٩ ، ٨٠/٨ - ٨١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٢ ، ولسان العرب ٣٥٦/١ (خصب) ، ١٦٩/١٥ (قتا) ، ٢١٢/١٥ (قوا) ، والمنصف ١٣٣/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٨٨ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٦٩/١ ، والأشباه والنظائر ٢٨٩/١ ، ولسان العرب ٣٩١/١ (ذنب) .

٩٥٦- البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، والمخصص ١٤١/٣ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، ٣٠٣ ، والمحتسب ٢٥/٢ ، وهو برواية (والخببا) مكان (والحفدا) في لسان العرب ٣٤٢/١ (خبب) ، ١٦٩/١٥ (قتا) ، وتاج العروس (قتا) ، وكتاب العين ١٩٨/٥ ، ومقاييس اللغة ٥٨/٥ ، والمخصص ١٤١/٣ ، وديوان الأدب ٧١/٤ ، وتهذيب اللغة ١٤/٧ ، ٢٥٣/٩ ، وأساس البلاغة (قتو) ، والأشباه والنظائر ٢٨٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٧ .

(١) المحكم ٣٣٤/٦ (قتو) .

(٢) في « ب » : (لألف) .

(٣) في « ب » : (الفعل الذي) .

لما أعلّت في أفعالها بقلبها ألفًا ، واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة ، وقبل حرف يشبه الياء في الْمَدّ ، أعلّت[1] في المصدر بقلبها ياء حملاً للمصدر على فعله في الإعلال ، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد .

(**بخلاف نحو : سِوَار ، وسِوَاك**) بكسر أولهما ، اسمي جنس ، فلا تقلب الواو فيهما ياء (**لانتفاء المصدريّة ، و**) بخلاف (**نحو : لاَوَذَ لِوَاذًا ، وجَاوَرَ جِوَارًا**) بالجيم[2] ؛ فإن « لواذًا ، وجوارًا » ؛ وإن كانا [٣٧٨] مصدرين ؛ لا تقلب الواو فيهما ياء (**لصحّة عين الفعل**) فيهما ، وهو : « لاوذ ، وجاور » ، بخلاف : « رَاجَ رَوَاجًا » ، لعدم الكسرة قبلها .

(و) بخلاف : ([3]**حال حَوْلاً ، وعادَ المريضَ عَوْدًا**) ، فإن « حولاً ، وعودًا » ؛ وإن كانا مصدرين ، أعلّ فعلهما ، وهو : «حَالَ ، وعَادَ » بقلب عينهما ألفًا ، لا تقلب الواو فيهما ياء (**لعدم الألف**) بعدها ، (**وقلّ الإعلال فيه**) ، أي : فيما عدم الألف[3] ، (**نحو قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللهُ لَكُم قِيَامًا وَارْزُقُوهُم ﴾** [النساء/٥] ، **وقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلناسِ ﴾** [المائدة/٩٧] **في قراءة نافع وابن عامر في النساء**[4] ، **وفي قراءة ابن عامر في المائدة**[5]) . وأصلهما « قِوِمًا » ، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، (**وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : [٣٢٢/ب] نارت الظّبية**) تنور (**نُوَارًا**) بالنون والرّاء المهملة (**بمعنى نفرت**) ، والقياس : نِيَارًا ، ولكنه جاء بالتصحيح ، قال العجاج ، وأنشده ابن جنّي[6] : [من الرجز]

٩٥٧ـ يَخْلِطْنَ بالتَّأنُّسِ النَّوَّارَا

قال في شرح الكافية[7] : (**ولم يسمع له نظير**) .

---

(١) في « ب » : (اعتلت) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٤) وأيضًا ابن عباس . وقد قرؤوا (قِيَمًا) . انظر الإتحاف ص ١٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/١ .

(٥) وأيضًا عاصم والجحدري ، انظر الإتحاف ص ٢٠٣ ، والنشر ٢٥٦/٢ .

(٦) المنصف ٣٠٣/١ ، ٥٢/٣ ، والمحتسب ١٨٢/١ .

٩٥٧- الرجز للعجاج في ديوانه ٨٧/٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٢٥ ، وتهذيب اللغة ٢٣٥/١٥ ، ولسان العرب ٢٤٤/٥ (نور) ، والمحتسب ١٨٢/١ ، والمنصف ٣٠٣/١ ، ٥٢/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤ .

المسألة (الثَّالثة) : (**أن تقع**) الواو (**عينًا لجمع صحيح اللاَّم ، وقبلها كسرة ، وهي في الواحد إما معلّة**) أي : منقلبة (**نحو : دار وديار وحِيلة**) بحاء مهملة وياء مُثنّاة تحتانية ، (**وحِيَل ودِيْمَة ودِيَم وقِيْمَة وقِيَم وقَامَة وقِيَم**) والأصل : « دِوَار وحِوَل ودِوَم وقِوَم » ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجميع ، وكانت في المفرد معلّة بقلبها ألفًا في الأول والأخير ، وياء فيما بينهما ، ضعفت ، فتسلّطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الأمثلة أنه إذا كانت الواو معلّة في الواحد لا يشترط وقوع الألف بعدها كما في « دِيَار » خلافًا للمرادي[1] ، وسيأتي إيضاحه .

(**وشَذَّ : حَاجَة ، وحِوَج**) ، والقياس : « حِيَج » ، لأن قبلها كسرة ، والواو أعلَّت في الواحد ، (**وإما شبيهة بالمعلّة ، وهي الساكنة ، وشرط القلب في هذه أن تكون بعدها في الجمع ألف كـ : سَوْط وسِيَاط ، وحَوْض وحِيَاض ، ورَوْض ورِيَاض**) ، والأصل فيها[2] : « سِوَاط ، وحِوَاض ، ورِوَاض » ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع ، وكانت الواو في الواحد ساكنة ، ضعفت ، فتسلّطت الكسرة عليها ، وقوّى تسليطها وجود الألف ، (**فإن فقدت**) الألف (**صححت الواو نحو : كُوز وكِوَزَة ، وعَوْد ، بفتح أوله**) وهو بالعين المهملة ، (**للمسنّ من الإبل**) ، وهو الذي جاوز في السنّ البازل هو الذي له سبع سنين ، (**وعِوَدَة**) لأنه لما عدمت الألف قلّ عمل اللسان ، فخفّ[3] [٣٢٣/أ] النطق بالواو بعد الكسرة فصحّحت[4] ، ولم يجز إعلالها ، لأنه انضم إلى عدم الإعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث .

(**وشَذَّ قولهم**) في جمع « ثَور » : (**ثِيَرَة**) بإبدال الواو ياء ، والقياس : « ثِوَرَة » بالتصحيح ، وقيل : الأصل[5] « ثِوْرَة » بسكون الواو ، فأُعِلَّ بقلب الواو ياء ، ثم فتحت الياء ، وزعم المبرد أنه مقصور من « فِعَالة » ، والأصل : « ثِيَارة[6] » ، فلذا أعلّ ، ثم قصر بعد ذلك ، نقله ابن مالك عنه[7] ، والمعروف عنه إنّما قال : « ثِيَرَة » ، ليكون القلب دليلاً

---

(١) شرح المرادي ٣٢/٦ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (فحفف) .

(٤) في « ب » : (فصحت) .

(٥) في « ب » : (الأول) .

(٦) المقتضب ١٣٠/١ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢١١٤/٤ .

على أنه جمع « ثور » [من الحيوان ، لا جمع « ثور » من][1] الأقط ، والمخصص أنهم لما قالوا في جمع « ثور » من الحيوان : « ثيران » بقلب الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها حملوا « ثِيَرَة » في جمعه عليه ، وليس لـ « ثَوْرَة » من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه . قاله الجاربردي[2] .

(وتصحّح الواو إن تحرّكت في الواحد نحو : طَوِيل ، وطِوَال ، و شَذَّ) قياسًا واستعمالاً قوله : [من الطويل] **[٣٧٩]**

٩٥٨- تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ **(وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا)**

بإبدال الواو ياء ، والقياس : « طوالها » كما رواه القالي .

وفي شرح الكافية[3] : وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله إذا فاقه في الطول . انتهى . والقماءة بالْمَدِّ : القصر .

(قيل : ومنه) ، أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة : **(﴿ الصَّافِنَاتُ ﴾)** **[ص/٣١]** جمع « صافنة » وهي من الخيل التي تقول على طرف سنبك يد أو رجل ، وهي من الصفات المحمودة في الخيل ، لا تكاد تكون إلا في العرب الخلّص ، **(﴿ الْجِيَادُ ﴾)** **[ص/٣١]** جمع « جواد » ، وهو الذي يسرع في جريه ، وقيل : الذي يجود بالركض ، وصفها بالصّفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين ، واقفة وجارية **[٣٢٣/ب]** بمعنى : إذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها ، وإذا جرت كانت سراعًا خفافًا في جريها ، وكان القياس : « الجواد » بالتصحيح ، لأن الواو محركة في الواحد ، **(وقيل)** : « الجياد » في الآية ليس بشاذّ ، وإنّمَا هو **(جمع : جيِّد)** بتشديد الياء ، **(لا)** جمع **(جواد)** .

والحاصل : أن الواو تصحّح إن تحرّكت في الواحد كـ « طويل ، وطِوال » ، **(أو أعلّت لامه)** أي الواحد بالياء أو بالواو :

---

(١) ما بين القوسين إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) شرح الشافية ٤٥٢/٢ .

٩٥٨- البيت لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية ٣٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ ، ولأثال بن عبدة بن الطبيب في خزانة الأدب ٤٨٨/٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٦/٤ ، وشرح الأشموني ٨٤٤/٣ ، وشرح المفصل ٤٥/٥ ، ٨٨/١٠ ، وعيون الأخبار ٥٤/٤ ، واللسان ٤١٠/١١ (طول) ، والمحتسب ١٨٤/١ ، ومجالس ثعلب ٤١٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٨/٤ ، والممتع في التصريف ٤٩٧/٢ ، والمنصف ٣٤٢/١ ، وتاج العروس (طول) .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤ .

فالأول (**كجمع : ريّان**) نقيض عطشان « فعلان » من « الرّيّ » ، أصله : « رَوْيَان » اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

(**و**) الثّاني كجمع (**جَوّ**) بفتح الجيم و(**بتشديد الواو**) ، وهو ما بين السماء والأرض ، واسم بلدة باليمامة ، (**فيقال**) في جمعهما : (**رِواء ، وجِواء**) كـ « رجال » (**بتصحيح العين**) ، وهي الواو ، والأصل : « رِوَايْ ، وجِوَاوْ » ، أبدلت الياء والواو همزة لتطرّفهما إثر ألف زائدة ، ولا يَجوز مع ذلك إعلال عينهما ، (**لئلا يتوالَى إعلالان**) ، إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها ، وإعلال اللاّم بإبدالها[1] همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة نحو : « كساء ، ورداء » ، فاقتصر على إعلال اللاّم ، [2]لأنه محلّ التغيير ، وكذلك ما أشبههما مما اعتلّت فيه اللاّم[2] بإبدالها همزة ، وصُحّحت فيه العين .

(**وهذا الموضع**) ؛ وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عينًا إلى آخره ؛ (**ليس محرّرًا في الخلاصة ، ولا في غيرها من كتب الناظم**[3] **، فتأمّله**) ، بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس ، وفي نقل السماع يخالفه كلامه في التسهيل[4] .

أما في[1] دعوى القياس فإن اعتماده هنا على التصحيح قياسًا ، لأنه جعله[5] الغالب في [٣٢٤/أ] كلام العرب ، وعادته البناء على الغالب ، والقياس عليه ، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على « فِعَل » من المصادر المعتلّة أن لا يُغيّر ، ولا تقلب واوه ، وفي التسهيل على خلاف ذلك ، لأنه قال[4] : تبدل الياء بعد كسرة من واو ، هي عين مصدر الفعل معتلّ العين ، ولم يقل ، قبل ألف كما قال ذلك في الجمع ، وأفرده بذلك دون المصدر ، فاقتضى أن « فِعَلاً » تقلب واوه ياء في القياس ، لأنه لم يستثنه . وأما في نقل السماع فإنّه زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح « فِعَل » ، والنّادر هو الإعلال ، حيث قال :

٩٥٥ـ .... وَالفِعَلْ ... مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ

وجعل في التسهيل[4] التصحيح قليلاً ، والغالب الإعلال ، حيث قال : قد يصحّح ما حقّه الإعلال من « فِعَل » مصدرًا أو جمعًا ، فأتى بـ « قد » المشعرة بالتقليل على

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) سقط ما بينهما من « ب » .

(٣) في « ب » : (النظم) .

(٤) التسهيل ص ٣٠٤ .

(٥) في « ب » : (جعل) .

عادته إذا أراد تقليل المنقول ، وقال في شرح الكافية[(١)] ، ونبّه بتصحيح ما وزنه « فِعَل » كـ « الْحِوَل » ، على أنَّ [إعلال][(٢)] المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه ، حتى يكون على « فِعَال » . انتهى .

وقد علمت أن الإعلال المذكور يكون في غير « فَعَال » نحو : « انقاد انقيادًا » ، والأصل : « انقوادًا » . وأطلق « فِعَالاً » ، وقد علم أنه إذا كان معتلّ اللاَّم صحّح ، نحو : « رِوَاء ، وجِوَاء » .

المسألة (**الرابعة : أن تقع**) الواو (**طرفًا رابعة فصاعدًا**) ، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرًا يستحقّ الإعلال ، فيحمل عليه هو ، قاله الشارح[(٣)] .

وسواء كانت في فعل ، أو اسم (**تقول**) في الفعل : (**عَطَوْتُ**) بمعنى : أخذت ، (**وزَكَوْتُ**) بمعنى : نميت ، بإقرار الواو على صورتها ، لأنها ثالثة ، (**فإذا جئت بالهمزة ، أو التَّضعيف قلت : أعطيت ، وزكَّيْتُ**) بإبدال الواو ياء ، لأنها صارت رابعة ، [٣٢٤/ب] (**وتقول في اسم الْمفعول**) من [٣٨٠] « أعطيت ، وزكّيت » ، إذا اتصل به علامة تثنية ، (**مُعْطَيَان ، ومُزْكَيَان**) ، بإبدال الواو ياء ، وإنَّمَا أبدلت في الفعل الماضي المزيد ، واسم مفعوله ياء ، وإن لم تكن بعد كسرة ، لأنهم (**حملوا الماضي**) ، وهو « أعطيت ، وزكَّيت » (**على الْمضارع**) ، وهو « يعطي ، ويزكّي » ، (**و**) حملوا (**اسم الْمفعول**) ، وهو « مُعْطَيَان ، ومُزْكَيَان » (**على اسم الفاعل**) ، وهو « مُعْطِيَان ، ومُزْكِيَان » بكسر الطاء والكاف ، (**فإن كلاًّ منهما**) ، أي من المضارع واسم الفاعل ، (**قبل آخره كسرة**) ، وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه .

(**وسأل سيبويه**) شيخه (**الخليل عن وجه إعلال نحو**[(٤)] **: تَغَازَيْنَا ، وتَدَاعَيْنَا**) ، والأصل : « تَغَازَوْنَا ، وتَدَاعَوْنَا » فأبدلت الواو ياء (**مع أن المضارع**) ، وهو « يتغازى ، ويتداعى » ، (**لا كسر قبل آخره**) ، حتى يحمل الماضي عليه ، (**فأجاب**) الخليل عن سؤال سيبويه[(٤)] (**بأن الإعلال**) ، وهو قلب الواو ياء ، (**ثبت**) في « تَغَازِي ، وتَدَاعِي » (**قبل مجيء التَّاء في أوَّله**) .

(**وهو**) توجيه حسن ، وحاصله أنَّهم أعلُّوا[(٥)] : (**غَازَيْنَا ، ودَاعَيْنَا ، حملاً على** :

(١) شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤ .

(٢) إضافة من شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٠٣ .

(٤) الكتاب ٣٩٣/٤ .

(٥) في « ب » : (أعملوا) .

يُغَازِي ، ويُدَاعِي) بكسر ما قبل آخرهما ، قبل مَجيء التَّاء ، (ثُم استصحب) الإعلال (معها) ، أي مع التَّاء كاستصحابه مع هاء التأنيث نحو : « الْمُعَاطَاة[1] » .

المسألة (الخامسة : أن تلي) الواو (كسرة ، وهي) ، أي الواو ، (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو : ميزان) ، أصله : « مِوْزَان » ، لأنه من « الوزن » ، (وميقات) أصله : « مِوْقَات » ، لأنه من « الوقت » ، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بخلاف نحو : صِوَان) ، وهو وعاء الشَّيء ، (و : سِوَار) ، لأن الواو فيهما متحركة ، لا ساكنة ، ونحو : « اجْلِوَاذ » بالجيم والذَّال المعجمة ، وهو دوام السَّيْر مع السُّرعة ، (واعْلِوَاط) ، بالعين والطاء المهملتين ، وهو التعلّق بالعنق ، يقال : اعْلَوَّطَ بعيره إذا تعلَّق بعنقه وعلاه ، لأن الواو فيهما مشدَّدة ، لا مفردة ، « اجْلِيَاذ » شاذٌ لا يقاس عليه . قاله في التسهيل[2] .

المسألة (السادسة : أن تكون) الواو (لامًا لـ « فَعْلَى » بالضم) حال كونها (صفة ، نحو : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ [الصافات/٦] ، وقولك : للمتَّقِيْن الدرجة العليا) ، والأصل : « الدُّنْوَى ، والعُلْوَى » ، لأنهما من « الدُّنُوّ ، والعُلُوّ » ، قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث في الصفة ، فخفِّفت لامها بقلبها ياء ، والدليل على صحة كونها صفة ؛ جريانها على موصوفها كما مثّل ، هذا هو الأصل ، واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مزال عن الأصل ، ومعامل معاملته .

(وأما قول الحجازيين) : المسافة (القُصْوَى) ، بالتصحيح (فشاذٌ قياسًا[3] ، فصيح استعمالاً ، نبَّه به على الأصل) ، وهو الواو ، (كما) نبَّه على الأصل (في) الفعل نحو : (اسْتَحْوَذَ ، و) في الاسم نحو : (القَوَد) بالتصحيح فيهما ، والقياس فيهما : « اسْتَحَاذَ ، والقَاد » بالإعلال ، ولكنه ترك تنبيهًا على الأصل ، وبنو تميم يقولون : « القُصْيَا » ، بالإعلال على القياس ، (فإن كانت : فُعْلَى) بالضم (اسْمًا) أي[4] : غير صفة (لم تغيّر) لامها[4] بإبدالها ياء ، بل تقرّ الواو على أصلها فرقًا بين الاسم والصفة ، ولم يعكسوا ، لأن الاسم أخفّ[5] من الصفة (كقوله) ، وهو ذو الرمة : [من الطويل]

(١) في « ب » : (المعطاة) .
(٢) التسهيل ص ٣٠٠ .
(٣) انظر الارتشاف ١/١٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٢ .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) في « ب » : (أخص) .

٩٥٩ـ (**أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً**) فَمَـاءُ الْـهَوَى يَرْفَـضُّ أَوْ يَـتَرَقْرَقُ

بإقرار الواو على حالها في « حزوى » ، بحاء مهملة مضمومة ، وزاي ساكنة : اسم موضع ، و« دارًا » منادى بالهمزة ، وحقّه الضم ، لأنه نكرة [٣٢٥/ب] مقصودة ، ولكنه ؛ لما وُصِف بالجار والمجرور بعده[1] ؛ سوّغ نصبه ، لأن النكرة المقصودة إذا وُصفت ترجّح نصبها على ضمّها ، وفي الحديث : « يا عظيمًا يرجّى لكلّ عظيم » ، و« العَبْرة » بفتح العين : الدمع ، و« ماء الهوى » دمعه[2] ، ولكونه يبعث عليه ، أضيف إليه و« يرفضّ » يسيل بعضه في إثر بعض ، و« يترقرق » يبقى في العين متحيّرًا ، يجيء ويذهب .

وما ذكره الموضح من أن لام « فُعْلَى » ؛ إذا كانت واوًا ؛ تبدل ياء في الصفة ، وتسلم في الاسم ، تبع فيه الناظم .

وقال المرادي[3] : إنه مخالف لقول أهل التَّصريف ، فإنهم يعكسون ، فيبدلونها في الاسم دون الصفة ، ويجعلون « حُزْوَى » شاذًّا .

قال الناظم في بعض كتبه ، وما قلته مؤيّد بالدليل ، وموافق لقول أئمّة اللغة .

حكى الأزهري[4] عن الفرّاء ، وعن ابن السكّيت أنّهما قالا : ما كان من النعوت مثل « الدُّنْيا ، والعُلْيا » فإنه بالياء ، فإنهم [٣٨١] يستثقلون الواو مع الضمة أوّله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في « القُصْوَى » ، وبنو تميم قالوا : « القُصْيا » . انتهى .

المسألة (**السابعة : أن تلتقي هي**) ، أي الواو ، (**والياء**) ، ويجتمعان[5] (**في كلمة**) واحدة ، (**والسابق منهما ساكن متأصِّل ذاتًا وسكونًا**) بالنصب على التمييز ، فإذا اجتمعت هذه الشروط ، وجب قلب الواو ياء ، تقدّمت الواو ، أو تأخّرت ، لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتخفيف ما أمكن ، (**ويجب حينئذ**) ، أي حين إذ قلبت الواو ياء ، (**إدغام الياء**) المنقلبة عن الواو (**في الياء**) السالمة لاجتماع المثلين .

٩٥٩- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ١٩٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٨/١ ، والكتاب ١٩٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٣٦/٤ ، ٥٧٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢١/٣ ، وأوضح المسالك ٣٨٨/٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٥/٢ ، والمقتضب ٣٠٣/٤ .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (دفقه) .

(٣) شرح المرادي ٤٥/٦ – ٤٦ .

(٤) تهذيب اللغة ٢١٩/٩ .

(٥) في « ب » : (تجمعان) .

(**مثال ذلك فيما تقدَّمت فيه الياء**) على الواو : [٣٢٦/أ] (**سَيِّد ، ومَيِّت** ، **أصلهما : سَيْوِد ، ومَيْوِت**) ، لأنهما من « ساد ، يسود » اتفاقًا ، و« مات ، يموت » على إحدى اللغتين . ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة ، « فَيْعِل » ، بكسر العين[١] ، وذهب البغداديون إلى أنه « فَيْعَل » بفتح العين كـ « ضَيْغَم ، وصَيْرَف » نقل إلى « فَيْعِل » بكسر العين ، قالوا : لأنا لم نرَ في الصحيح ما هو على « فَيْعِل » ، بالكسر ، وهذا ضعيف ، لأن المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ، فإنه نوع على انفراده ، فيجوز أن يكون هذا بناء مختصًّا بالمعتلّ كالختصاص جمع « فاعل » منه بـ « فُعَلَة » كـ « قُضَاة ، ورُمَاة » ، ولو كان « سَيِّد : فَيْعَلاً » بالفتح لقالوا : « سَيَّد » ، بالفتح .

(**ومثاله فيما تقدَّمت فيه الواو**) على الياء (**طَيّ ، ولَيّ**) بالتشديد (**مصدرا : طَوَيْت ولَوَيْت ، وأصلهما : طَوْيٌ ولَوْيٌ**) ، بفتح أولهما وسكون ثانيهما ، قلبت الواو منهما[٢] ياء ، وأدغمت في الياء .

(**ويجب التصحيح**) في الواو (**إن كانا**) ، أي الياء والواو ، (**من كلمتين ، نحو : يَدْعُو يَاسِر**[٣]) بتقديم الواو على الياء ، (**و : يَرْمِي وَاعِد**) ، بتقديم الياء على الواو ، (**أو كان السابق منهما**) ، أي من الواو والياء ، (**متحرّكًا ، نحو : طويل**) ، بتحريك الواو بالكسر ، (**و : غَيُور**) ، بتحريك الياء بالضم ، (**أو**) كان السابق (**عارض الذات**) جوازًا ، وهو ثلاثة أنواع : المبدل عن ألف نحو : « سُوَيْر » ، والمبدل عن ياء كما إذا بنيت من « البَيْع » موازن « بَيْطَر » ، قلت : « بَيَّع » ثم بنيته لما لم يسمَّ فاعله ، فقلت : « بُويِع » ، والمبدل عن همزة (**نحو : رُوَيَة**) ، بضم الرَّاء وفتح الياء الْمُثَنَّاة تحت مخفَّف[٤] « رُؤْيَة » بالهمز ، فجميع ذلك لا إبدال فيه ، ولا إدغام لعروض الحرف الأول بخلاف « أُوَيْم » ، مخفف « أُأْيَم » ، وهو مثال « أُبْلُم » ، من « الأَيِّمَة » ، أبدلت الهمزة الثَّانية واوًا لانضمام التي قبلها ، فصار « أُوْيُم » ، وهذا الإبدال واجب ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، فصار « أُيِّم » ، وهذا الإبدال [٣٢٦/ب] [٥]والإدغام واجب ، لأن الواو عارضة الذات وجوبًا ، إذ أصلها الهمزة ، فإن العروض الذي يحمي عن الإبدال ، إنَّمَا[٥] هو

(١) انظر الإنصاف ٢/٨٩٦ ، المسألة رقم ١١٥ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (بالشر) .

(٤) في « ب » : (مخففة) .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

المعروض الجائز ، لا الواجب ، (**أو**) كان السابق منهما (**عارض السكون نحو : قَوْيَ**) ، بسكون الواو ، (**فإن أصله الكسر**) ، لأنه فعل ماض ، (**ثم إنه سكّن للتخفيف ، كما يقال في : عَلِم**) ، بكسر اللاَّم : (**عَلْم**) بسكونها ، وأجاز بعضهم : « قيٌّ » بالإدغام بعد القلب .

(**وشَذّ عما ذكرنا ثلاثة أنواع :**

نوع أُعلّ ولم يستوفِ الشروط كقراءة بعضهم : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُون ﴾ [يوسف/٤٣] ، **بالإبدال والإدغام**[١]) ، مع أن الواو عارضة الذات[٢] ، لأنها مخففة من الهمزة ، سمع الكسائي هذه القراءة[٣] ، وحكى ذلك ، وقال ابن مالك في شرح الكافية[٤] : وحكى بعضهم [٣٨٢] اطّراده على لغة .

(**ونوع صحّح مع استيفائها**) ، أي الشروط ، (**نحو : ضَيْوَن**) ، بفتح الضَّاد المعجمة وسكون الياء ، وهو السنّور الذكر ، وإنَّمَا لم يدغم لأنه اسم موضوع ، وليس على وجه الفعل ، قاله الجوهري[٥] ، (**وأَيْوَم**) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة « أفعل » ، لأنهم يقولون ؛ إذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدّة : يَوْمٌ أَيْوَم ، أي كثير الشدّة ، (**وعَوَى**) بفتح الواو (**الكلبُ عَوْيَة**) : نبح ، (**ورجاء**) ، بالجيم والْمَدّ ، (**ابن حَيْوَة**) ، بفتح الحاء وسكون الياء ، قال في الصحاح[٦] : وإنَّمَا لم يدغم « حيوة » لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

(**ونوع أبدل فيه الياء واوًا ، وأدغمت الواو فيها**) على عكس القاعدة (**نحو**) : عَوَى الكلبُ (**عَوَّةً**) ، والقياس : « عَيَّة » ، (**ونُهُوّ**) ، بضم النون والهاء وتشديد الواو ، (**عن المنكر**) ، والقياس : « نُهِيّ » ، لأن أصله « نُهُوْي » ، لأنه « فُعُوْل » من « النّهي » .

(**واطّرد في تصغير ما يكسَّر على : مَفَاعِل**) من محرّك الواو [٣٢٧/أ] (**نحو : جَدْوَل**) ، وجداول (**وأسود**) اسْمًا (**للحية**) ، وأساود (**الإعلال والتصحيح**) ، فاعل

(١) الرسم المصحفي : ﴿ للرؤيا ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها أبو عمرو والأزرق وأبو جعفر . انظر الإتحاف ص ٢٦٥ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٦٠٧ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) الارتشاف ١٤٢/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٢٤/٤ .

(٥) الصحاح (ضون) .

(٦) الصحاح (حيا) .

« اطَّرد » فتقول في تصغير « جدول ، وأسود : جُدَيْوِل ، وأُسَيْوِد » ، بالتصحيح ، و« جُدَيِّل ، وأُسَيِّد » ، بالإعلال ، أما الإعلال ؛ وهو الأرجح ؛ فهو جار مجرى « سيِّد ، وميِّت » على القياس ، وأما التصحيح فلأنك أجريت هذه الياء مجرى ألف « جداول ، وأساود » لأنه كل واحد من ياء التَّصغير وألف التَّكسير جيء به لمعنى ، فلو كان « أسود » صفة تعيَّن فيه الإعلال ، لأنه لم يجمع على « أساود » . قاله الشارح[1] .

واحترزنا بقولنا ، من مُحرَّك الواو من نحو : « عجوز ، وعمود » ، فإنهما ؛ وإن كسِّرا على « مفاعِل » ؛ فالإعلال واجب في مصغَّرهما ، تقول[2] : « عُجَيِّز ، وعُمَيِّد » ، ولا يجوز التصحيح ، والفرق قوة الْمحرّك وضعف الساكن ، وعدم الاعتداد بحركة التَّصغير لعروضها . قاله ابن إياز .

المسألة (**الثَّامنة : أن تكون**) الواو (**لام مفعول**) الفعل (**الذي ماضيه على « فَعِل » بكسر العين**) ، سواء في ذلك المتعدِّي واللازم ، فالأول (**نحو : رَضِيَهُ ؛ فهو : مَرْضِيّ** ، و) الثَّاني نحو : (**قَوِيَ على زيد ، فهو : مَقْوِيّ**) ، والأصل فيهما : « مَرْضُوْو ، ومَقْوُوْ » بواوين بعد العين ، أولهما واو مفعول ، وثانيهما لامه ، قلبت لامه ياء حملاً للاسم على الفعل ، فإنه إذ ذاك واجب الإعلال ، إذا الحرف الذي قبل الآخر مكسور ، فصارا « مَرْضِيوْيًا ، ومَقْوِوْيًا » ، فاجتمع فيهما الواو والياء ، وسُبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا ، (**وشذَّت قراءة بعضهم**) ﴿ رَاضِيَةً (مَرْضُوَّة) ﴾ [الفجر/٢٨] بالتصحيح ، وجعله في التسهيل[3] مرجوحًا.

(**فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نَحو : مَغْزُوّ ، ومَدْعُوّ**) والأصل : « مَغْزُوْوٌ ، ومَدْعُوْوٌ » ، بواوين ، واو « مفعول » ولام الكلمة ، فأدغمت الأولى في الثَّانية لاجتماع الْمثلين ، (**والإعلال شاذّ كقوله**) ، وهو عبد يغوث الْحارثي : [من الطويل]

٩٦٠ــ وَلَقَد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ إنَّنِي (**أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا**)

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٩ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) التسهيل ص ٣٠٩ .

٩٦٠- البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب ١٠١/٢ ، والاقتضاب ص ٧٧٨ ، ٧٩١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٣/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ ، ====

فأعلَّ « معديًّا » ، وأصله : « مَعْدُوْوٌ » ، وعُرْس الرجل زوجه ، و« مليكة » ، بالتَّصغير : اسمها ، وأنشده المازني « مَعْدُوًّا » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال . وإلى جوازهما أشار الناظم بقوله :

٩٨٣ـ وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأعْلِلْ إنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

فالتصحيح حملاً على فعل الفاعل ، والإعلال حملاً على فعل المفعول ، والتصحيح أولى ، لأن الحمل على فعل الفاعل أولى .

المسألة (**التاسعة : أن تكون**) الواو (**لام : فُعُول**) بضم الفاء (**جمعًا ، نحو : عَصًا وعُصِيّ ، وقَفًى وقُفِيّ ، ودَلْوٍ [٣٨٣] ودُلِيّ**) ، والأصل : « عُصُوْو ، وقُفُوْو ، ودُلُوْو » ، فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع ، فقلبوا الواو الأخيرة ياء ، ثم أعلَّت الأولى بالقلب ياء ، والإدغام ، وكسر ما قبل الياء لتصحّح ، (**والتصحيح شاذّ ، قالوا : أُبُوّ ، وأُخُوّ**) جمعين لـ « أب ، وأخ » ، حكاهما ابن الأعرابي ، (**ونُحُوّ**) بحاء مهملة ، (**جمعًا لـ : نَحْو ، وهو الْجِهة**) . حكى سيبويه[1] عن بعض الأعراب ، إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة ، (**ونُجُوّ ؛ بالْجيم ؛ جَمعًا لـ : نَجْو ؛ وهو السحاب الذي هراق ماءه ، وبَهْو**) ، بفتح الْمُوَحَّدة وسكون الهاء ، (**وهو المصدر** ، و) جمعه (**بُهُوّ**) ، حكاه أبو حاتم عن أبي زيد ، والجموع المذكورة مضمومة الأول والثَّاني ، والأصل فيها : « أُبُوْو ، وأُخُوْو ، ونُحُوْو ، ونُجُوْو ، وبُهُوْو » ، بواوين ، أدغمت أولاهما في [٣٢٨/أ] الثَّانية .

(**فإن كان : فُعُول ؛ مفردًا وجب التصحيح ، نحو : ﴿ وَعَتَوا عُتُوًّا كَبِيْرًا ﴾** [الفرقان/٢١] ، و : **﴿ لا يُرِيْدُونَ عُلُوًّا في الأَرضِ ﴾** [القصص/٨٣] ، **وتقول : نَمَا المالُ نُمُوًّا**) ، إذا زاد ، (**وسَمَا زيد سُمُوًّا**) ، إذا علا ، وجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثَّاني ، والأصل فيها : « عُتُوْوٌ ، وعُلُوْوٌ ، ونُمُوْوٌ ، وسُمُوْوٌ » ، بواوين أدغمت أولاهما في الثَّانية .

=== والمفضليات ص ٧١ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٣٩٥ ، والكتاب ٣٨٥/٤ ، ولسان العرب ٢١٩/٥ (نظر) ، ٣٤/١٥ (عدا) ، والمقاصد النحوية ٥٨٩/٤ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٥٦٩ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٣١، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤ وشرح الأشموني ٨٦٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠ ، وشرح المرادي ٧١/٦، وشرح المفصل ٣٦/٥ ، ٢٢/١٠ ، ١١٠ ، واللسان ١١٥/٦ (شمس) ، ١٤٨/١٤ (جفا) ، والمحتسب ٢٠٧/٢ ، والمقرب ١٨٧/٢ ، والممتع في التصريف ٥٥٠/٢ ، والمنصف ١١٨/١ ، ١٢٢/٢ .

(١) الكتاب ٣٨٤/٤ .

(**وقد يعلّ**) بقلب الواو الأخيرة ياء ، وإعلال الأولى كإعلال « طَيّ » ، (**نحو : عَتَا الشيخُ عِتِيًّا**) إذا تكبَّر ، (**وقَسَا قَلْبُه قِسِيًّا**) ، والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد ، فإنه قال :

٩٨٤ــ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُوْلُ مِنْ ذِيْ الـوَاو لامَ جَمْعٍ أوْ فَـرْدٍ يَعِـنْ

إلا أن الإعلال في الجمع أولى لثقله ، والتصحيح في المفرد أولى لِخفته .

المسألة (**العاشرة : أن تكون**) الواو (**عينًا لـ : فُعَّل**) ، بضم الفاء وتشديد العين ، حال كونه (**جمعًا صحيح اللاَّم كـ : صُيَّم**) جمع « صائم » ، (**ونُيَّم**) جمع « نائم » ، وعينهما واو ، وأصلهما : « صُوَّم ، ونُوَّم » ، فلجتمع في الجمع واوان وضمة ، فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع ، فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين ؛ لأن الياءين أخف من الواوين ، (**والأكثر فيه التصحيح**) على الأصل ، (**تقول : صُوَّم ، ونُوَّم**) ، والكثير الشائع الإعلال وإليه يشير قول الناظم :

٩٨٥ــ وَشَـاعَ نَحْـوُ نُيَّـمٍ في نُـوَّمِ ....

(**ويجب**) التصحيح (**إن اعتلت اللاَّم لئلا يتوالَى إعلالان**) ، إعلال العين ، وإعلال اللاَّم ، (**وذلك كـ : شُوَّي ، وغُوَّي**) بإعجام أولهما ، وضمّه ، وتشديد ثانيهما ، (**جمع : شاوٍ ، وغاوٍ**) اسمي فاعل من « شَوَى يَشْوِي ، وغَوَى يَغْوِي » ، والأفصح في الماضي فتح الواو لا كسرها ، وفي المضارع بالعكس ، والأصل في الجمع : « شَوَّي ، وغَوَّي » فأعلّت اللاَّم بقلبها ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ثم بحذفها لالتقاء الساكنين ، فلو أعلّت العين بقلبها ياء ، لتوالَى على الكلمة إعلالان ، وذلك مستكره عندهم ، (**أو فُصلت من العين**) ، عطف على قوله : اعتلّت ، أي : ويجب التصحيح إن فُصلت اللاَّم من العين بألف (**نحو : صُوَّام ، ونُوَّام ، لبعدها**) ، أي العين ، (**حينئذ**) ، أي حين إذ فصلت بألف (**من الطرف ، وشذّ قوله**) ، وهو أبو النجم الكلابي : [من الطويل]

٩٦١ــ أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ (**فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ كَلاَمُهَا**)

والقياس : النُوَّام بالتصحيح ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٨٥ــ .... وَنَحْـوُ نُيَّـامٍ شُـذُوْذه نُمِـي

أي : روي .

٩٦١– البيت لأبي النجم الكلابي في المقاصد النحوية ٥٧٨/٤ ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٠٣ ، وخزانة الأدب ٤١٩/٣ ، ٤٢٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨١ ، وشرح المفصل ٩٣/١٠ ، والمنصف ٥/٢ ، ٤٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٤ ، وشرح الأشموني ٨٧٠/٣ ، واللسان ٥٩٦/١٢ (نوم) ، والممتع في التصريف ٤٩٨/٢ ، ويروى (سلامها) مكان (كلامها) .

(فصل في إبدال الواوين من أختيها الألف والياء)

(أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضمّ ما قبلها) سواء أكانت في فعل أم في اسم ، فالأول (نحو : بُويِعَ ، و : ضُورِبَ) مبنيّين للمفعول ، وأصلهما قبل البناء للمفعول : « بايَعَ ، وضارَبَ » فلما بنيتهما للمفعول ضممت أوّلهما ، فتعذّر[1] بقاء الألف بعد ضمّة ، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، فقلبت الألف واوًا لمجانسة حركة ما قبلها ، (وفي التنْزيل : ﴿ مَا وُورِيَ عَنْهُمَا ﴾) [الأعراف/٢٠] نحو[2] : « ضُوَيْرِب » ، مصغّر « ضاربٌ » . إن لم تكن الألف ثانية منقلبة عن ياء نحو « ناب » ، وهو السِّنّ ، فإنها حينئذ[2] ترجع إلى أصلها ، وهو الياء ، فتقول : « نُيَيْب » .

(وأما إبدالها) ، أي الواو ، (من الياء ففي أربع مسائل :

إحداها : أن تكون) الياء (ساكنة مفردة) عن مثلها (في غير جمع) ، سواء كانت في اسم ، أم فعل ، فالأول (نحو : مُوقِن ، و : مُوسِر) أصلهما « مُيْقِن ، ومُيْسِر » ، اسْمَي فاعل من « اليقين ، واليُسر » ، أبدلت الياء فيهما واوًا لوقوعها بعد ضمة ، والثّاني نحو : [٣٨٤] « يُوقِن ، ويُوسِر » .

(ويجب سلامتها) من الإبدال ، (إن تحرّكت) ، لأنها تعاصت بالحركة عن الإبدال (نحو : هُيَام[3]) [بضم الهاء ، وتخفيف الياء][4] . قال الجوهري[5] ، هو أشدّ العطش ، والهيام كالجنون من العشق ، والهيام داء يأخذ الإبل ، فتهيم في الأرض ، ولا ترعى .

---

(١) في « ب » : (فتقدر) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) قال ابن الناظم في شرحه ص ٦٠٤ : (ولو تحركت الياء قويت على الضمة و لم تعلّ غالبًا نحو : هيام) . وانظر شرح ابن عقيل ٢/٥٦١ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٥) الصحاح (هيم) .

(**أو أدغمت**) الياء في مثلها (كـ : **حُيَّض**) جمع : حائض ، فلا تبدل الياء فيه واوًا ، لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد ، يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين ، إذا كان الأول حرف لين والثَّاني مدغمًا كـ « دابَّة » ، لأنَّ لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه ، والمدغم كالمتحرّك ، وإذا كان كذلك لم تتسلّط الحركة على قلبها واوًا ، وهذا المثال خارج أيضًا بقوله : في غير جمع ، لأن « حُيَّضًا[1] » جمع ، والمثال الجيد أن تبنى من « البَيْع » مثل « حُيَّاض » ، فتقول : « بُيَّاع » ، ولا تعلّ لما ذكرنا .

(**أو كانت**) الياء المفردة (**في جمع ، ويجب في هذه**) المسألة (**قلب الضمة**) الواقعة قبل الياء الْمفردة في الْجمع (**كسرة**) لثقل الضمة والياء والْجمع ، وذلك (كـ : **هُيَّم**) ، جمع « أهْيَم ، وهَيْمَاء » ، (**وبُيَّض**) ، جمع « أبيض ، وبيضاء » (**في جمع : أَفْعَل ، وفَعْلاَء**) وغيرهما كـ « عُيَّط » جمع « عائط » على حدّ قولهم : « بازل ، وبُزَّل » ، و« العائط » بمهملتين : [الناقة][2] التي لا تحمل ، ويجمع [٣٢٩/ب] على « عُيَّط ، وعُوَّط » .

المسألة (**الثَّانية : أن تقع**) الياء (**بعد ضمة ، وهي إما لام فعل كـ : نَهُوَ الرجل ، وقَضُوَ**) ، بفتح أولهما ، وضم ثانيهما ، إذا تعجَّبت من عقله وقضائه ، (**بِمعنى : ما أَنْهَاه ، أي : ما أعقله**) ، والنُّهْيَة : العقل ، (**وما أقضاه**) أي : ما أحكمه ، والقضاء : الحكم ، والأصل : « نَهُيَ ، وقَضُيَ » من « نَهَيْتُ ، وقَضَيْتُ » ، فأُبدلت الياء فيهما واوًا لوقوعها بعد ضمة .

(**أو لام اسم مختوم بتاء**) للتأنيث ، (**بنيت الكلمة عليها**) من أول الأمر ، ولم يسبق لها حذف ، (**كأن تبني من : الرَّمْي**) ، اسْمًا مختومًا بالتَّاء (**مثل : مَقْدُرَة**) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال ، (**فإنك تقول : مَرْمُوَة**) بالواو ، والأصل « مَرْمُيَة » ، أبدلت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة .

(**بخلاف**) ما إذا أدخلت التَّاء بعد بناء الكلمة ، فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (**نحو : تَوَانَى تَوَانِيَةً ، فإنَّ أصله قبل دخول التَّاء « تَوَانُيًا » بالضم للنون**) ، لأنه من باب « التفاعل » ، فإن « توانى توانيا » ، (كـ : **تكاسل تكاسلاً**) بضم السِّين ، (**فأبدلت ضمته**) ، أي ضمة النون ، (**كسرة ، لتسلم الياء من القلب**) واوًا ، (**ثم طرأت التَّاء لإفادة الوحدة**) بعد الإعلال ، (**وبقي الإعلال**) ، وهو إبدال الضمة كسرة ،

(١) في « ط » : (حيض) .

(٢) إضافة من « ط » .

(**بحاله**) على ما كان عليه ، ولم يتغيَّر الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها ، وإبدال اليـاء واوًا ، لأن ذلك يؤدّي إلى وقوع اسم معرب ، في آخره واو ، قبلها ضمَّة لازمة ، لأن التَّاء العارضة في حكم الانفصال ، فلا يُعْتَدّ بها .

(**أو لام اسم مختوم بالألف والنون**) الزائدتين ، (**كأن تبنِي من : الرَّمْـي**) اسْمًا (**على وزن سَبُعَان**) ، بفتح السِّين المهملة وضـم البـاء المُوَحَّـدة ، (**اسـم** [٣٣٠/أ] **الْموضع الذي يقول فيه**) خلف (**بن الأحمر**) ، بل تَميم بن أبي مقبل على الصحيح : [من الطويل]

٩٦٢- (**ألاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بالسَّبُعَان**) أَمَلَّ عَلَيْـهَا بالبِلَى الْمَلَوَان

وهما الليل والنهار ، (**فإنك تقول : رمَوَان**) ، بضم الميم ، والأصل : « رَمُيَان » ، فأبدلت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة ، وللك أن تقول إذا بنِي من « الغَزْو » مثل : « ظَرُبَان » ، فإنه يقال : « غَزُيَان » ، فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرًا محضًا كـ « رَضِيَ » ، ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل « سَبُعَان » من « الرَّمْي » : « رَمُـوَان » ، لأنـه لا يجوز أن يقال في مثل « عَضُد » من « الرَّمْي » : « رَمُو » ، لأنه ليس لنـا اسـم متمكـن ، آخـره واو لازمة بعد ضمة ، بل يجب أن يقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ، فتقول : « رَمٍ » ، فلذا يجب أن يقال : « رَمِيَان » بإعلال الحركة دون الحرف . قاله الموضح في الحواشي .

المسألة (**الثَّالثة : أن تكون**) الياء (**لامًا لـ : فَعْلَى ، بفتح الفاء اسْمًا لا صفة ، نحو : تَقْوَى ، وشَرْوَى**) ، بالشين المعجمة ، بمعنى : المثل يقال لك : **[٣٨٥]** [وشَرْوُه][1] ، أي مثله ، حكاه ابن جنِّيّ في شرح غريب تصريف المازني ، (**و : فَتْـوَى**) بالفـاء الْمُثَنَّـاة الفوقانية ، والأصل : « تَقْيَى ، وشَرْيَى ، وفَتْيَى » ، لأنها من « تَقَيْتُ ، وشَرَيْتُ ، وفَتَيْتُ » ، أبدلت الياء فيهن واوًا فرقًا بين الاسم والصفة ، وخصُّوا الاسم بالإعلال لأنه أخـفّ مـن الصفة ، فكان أحمل للثقل .

(**قال الناظم**) في شرح الكافية[2] ، (**وابنه**) في شرح الخلاصة[3] : (**وشَـذَّ : سَعْيَى**) اسْمًا (**لمكان**) بعينه ، (**وريَّا**) اسْمًا (**للرائحة ، وطَغْيَى**) اسْمًا (**لولد البقـرة الوحشيّة ، انتهى**) كلامهما في الشرحين المذكورين ، وفيه نظر .

٩٦٢- تقدم تخريج البيت برقم ٢٧ ، ٩١٩ .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٠٦ .

(**فأما الأول**) وهو « سَعْيَى » من « السَّعْي » ، (**فيحتمل أنه منقول من صفة** كـ : **خَزْيَا ، وصَدْيَا** ، [٣٣٠/ب] **مؤنَّثي : خَزْيَان ، وصَدْيَان**) واستصحب التصحيح بعد جعله اسْمًا ، كما أوَّله الفارسي .

(**وأما الثَّاني**) وهو « رَيًّا » من « الرِّي » (**فقال النحويون**) ، سيبويه وغيره : « رَيًّا » (**صفة ، غلبت عليها الاسْمِيّة**) وليس بشاذّ ، (**والأصل : رائحة رَيًّا ، أي : مَمْلوءة طيبًا**) .

(**وأما الثَّالث**) وهو « طَغْيَى » من « الطُّغْيَان » ، (**فالأكثر فيه ضم الطاء ، فلعلَّهم استصحبوا التصحيح ، حين فتحوا للتخفيف**) ، كذا تعقَّبوه ، وتبعهم الموضح ، ثم قال في الحواشي ، وظهر لي بعد أنَّ مراده شذوذ الاستعمال ، فإني قرأت بخطه حاشية هنا إبدال الواو من الياء لامًا لـ « فَعْلَى » لا يقاس عليه لانتفاء السبب ، واستلزام مزيد الثقل . انتهى ، و« طُغْيَى » بإعجام الغين ، ورواة ضبطه مختلفة ، فقال الأصمعي : يُروى بضم الطاء على مثال « حُبْلَى » ، وقال أحمد بن يحيى : بفتح الطاء على مثال « سَكْرَى » ، وقال أبو عبيدة : بفتح الطاء والتنوين ، قاله ابن السِّيد .

المسألة (**الرابعة : أن تكون**) الياء المضموم ما قبلها (**عينًا لـ : فُعْلَى ، بالضم**) في الفاء (**اسْمًا كـ : طُوبَى**) بمعنى « طَيِّب » (**مصدرًا لـ : طاب**) يطيب ، (**أو اسْمًا للجنَّة**) ، بالْجيم ، ومنه « شجرة طُوبَى » ، (**أو صفة جارية مَجرى الأسْماء**) في عدم جريانها على موصوف ، وإيلائها العوامل ، (**وهي : فُعْلَى أَفْعَل** ، كـ : **الطُّوبَى ، والكُوسَى ، والْخُورَى**) ، بالخاء المعجمة والرَّاء المهملة ، (**مؤنثات : أَطْيَب ، وأَكْيَس ، وأَخْيَر**) ، أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامدة ، (**والذي يَدُلّ على أنَّها جارية مَجرى الأسْماء**) الجامدة (**أن : أفعل ، التفضيل يجمع على : أَفَاعِل ، فيقال**) في جمع « الأفضل ، والأكبر » ، (**الأفاضِل ، والأكابِر** ، [٣٣١/أ] **كما يقال في جمع : أَفْكَل**) هو اسم جامد للرِّعدة (**أفاكِل**) ، والأصل : « الطُّيْبَى ، والكُيْسَى ، والْخُيْرَى » بضمّ أوَّلها ، أبدلت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها .

(**فإن كانت : فُعلى**) بالضم (**صفة محضة**) ، أي جارية على موصوف (**وجب قلب ضمته كسرة**) ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، فرقًا بين الصفة والاسم ، (**ولم يسمع من ذلك إلا**) كلمتان : (﴿ **قِسْمَةٌ ضِيزَى** ﴾) [النجم/٢٢] بالضَّاد والزَّاي المعجمتين ، (**أي جائرة**) ، بالجيم والرَّاء المهملة ، من قولهم : ضَازَهُ حقّه يضيزه ، إذا بخسه

حقّه ، وجار عليه فيه ، (**ومِشْيَة**) ، بكسر الميم ، (**حِيْكَى**) ، بالحاء المهملة ، (**أي يتحـرّك فيها المنكبان**) ، يقال : حاك في مشيه ، إذا حرَّك منكبيه ، وأصلهما : « ضُـيْزَى ، وحُيْكَـى » بضم أولهما ، فأبدلت الضمة كسرة ، لتصحّ الياء على حدّ قولهم في جمع أبيض : بِيض ، (**هذا كلام النحويين ، وقال الناظم**) في النظم :

٩٦٣ــ وَإنْ يَكُـنْ عَيْنًـا لِفُعْلَـى وَصْفَـا فَـذَاكَ بالوَجْـهَيْنِ عَنْـهُمْ يُلْفَـى

(و) قال (ابنه) في شرحه[1] : (**يجوز في عين : فُعْلَى ، صفة أن تسلم الضمة ، فتقلب الياء واوًا ، وأن تبدل الضمة كسرة ، فتسلم الياء**) من القلب ، (**فتقول : الطُّوبَى ، والطِّيبَى ، والكُوسَى والكِيسَى ، والضُّوقَى والضِّيقَى**) ترديدًا بين [٣٨٦] حمله على مذكّره تارة ، وبين رعاية الزنة أخرى . انتهى . ففيه مخالفة لكلام النحويين ، سيبويه[2] وأتباعه من وجهين :

أحدهما : أن الناظم وابنه أجازا في « فُعْلَى » وصفًا وجهين[3] ، والنحويون جزموا بأحدهما ، فقالوا : تقلب ياء « فُعْلَى » اسْمًا واوًا كـ « طُوبَى ، وكُوسَى » ، ولا تقلب في الصفة ، ولكن يكسر ما قبلها ، فتسلم الياء كقولهم : « قِسْمَةٌ ضِيْزَى ، ومِشْيَةٌ حِيْكَى » .

والوجه الثَّاني : أنهم ذكروا أنثى [٣٣١/ب] « الأفعل » في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء في إقرار الضمة ، وقلب الياء واوًا ، وذكرها الناظم في باب الصفات[4] ، وأجاز فيها الوجهين ، ونصَّ على أن الوجهين مسموعان من العرب ، وقال الشلوبين : لم يجئ من هذا مقلوبًا إلا « فُعْلَى ، أفْعَل » .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٥ .

(٢) في « ب » : (وابنه) .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٦٠٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٠ .

(فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء)

في الأسماء والأفعال (**وذلك**) الإبدال (**مشروط بعشرة شروط**) مذكورة في النظم :

(**الأول أن يتحركا**) ، أي الواو والياء ، وإليه الإشارة بقوله :

٩٦٨ـ .... بتَحْرِيْـــكٍ ....

(**فلذلك**) الشرط ؛ وهو التحريك ؛ (**صحَّتا في : القول ، و : البيع**) مصدري « قال ، وباع » لسكونهما .

(و) الشرط (**الثَّاني : أن تكون حركتهما أصلية**) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٨ـ .... أُصِـلْ ....

(**فلذلك**) الشرط ؛ وهو أصالة الحركة ؛ (**صحَّتا في : جَيَـلِ ، وتَـوَم**) ، بفتح أوَّلهما وثانيهما حال كونهما (**مخفَّفي : جَيْأَل**) ، بفتح الجيم وسكون الياء الْمُثَنَّاة التحتانية وفتح الهمزة ، بعدها لام : اسْمًا للضبع ، (**وتَوْءَم**) ، بفتح التَّاء الْمُثَنَّاة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة : وهو الولد ، يولد معه آخر في بطن واحد ، ويقال لهما : « تـوءَمـان » ، ولم يعلا لعروض الحركة .

(و) الشرط (**الثَّالث : أن ينفتح ما قبلهما**) ، [1]وهو المشار إليه بقوله[1] :

٩٦٨ـ .... بَعْـدَ فَتْـحٍ مُتَّصِـلْ ....

(**ولذلك صحَّتا في : العِوَض ، والْجِيَل ، والسّوَر**) ، لأن الكسرة في الأوَّلين ، والضمة في الثَّالث ؛ لا يجانسان الألف .

(و) الشرط (**الرابع : أن تكون الفتحة متَّصلة**) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٨ـ .... مُتَّصِلْ

(**أي في كلمتهما**[2] ، **ولذلك صحَّتا في : ضَرَبَ وَاحِد ، وضَرَبَ يَاسِـر**) ، لأن الفتحة في كلمة ، والواو والياء في كلمة أخرى . [٣٨٧]

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (كلمتيهما) .

(و) الشرط (**الخامس ، أن يتحرَّك ما بعدهما ، إن كانتا عينين ، وألاَّ يليهما ألف . ولا ياء مشدَّدة ، إن كانتا لامين**) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٩ـ إنْ حُـرِّكَ الثَّانِي وَإنْ سُـكِّنَ كَـفْ إعْلالَ غَـيْرِ الـلاَّم وَهْـيَ لاَ يُكَـفْ

٩٧٠ـ إعْلاَلُـهَا بسَـاكِنٍ غَـيْرِ أَلِـفْ أَوْ يَـاء التَّشْـدِيْدِ فيـها قَـدْ أُلِـفْ

(**ولذلك صحَّت العين في : بَيَان ، وطَوِيْل ، وخَوَرْنَق**) اسم قصر بالعراق ، لسكون ما بعدها ، وهو الألف في « بيان » ، والياء في « طويل » ، والواو في « خورنق » . (و) صحَّت (**اللاَّم في : رَمَيَا ، وغزَوَا**) ، في الأفعال ، (و : **فَتَيَان ، وعَصَوَان**) ، في الأسْماء لسكون الألف ، (و : **عَلَوِيّ ، وفَتَوِيّ**) ، لسكون أوَّل ياءي النسب . لأنهم لو أعلّوا قبل الألف . لاجتمع ساكنان ، فيحذف أحدهما ، فيصير اللفظ « رمى ، وغزا » ، فيلتبس الْمُثَنّى بالمفرد ، وأما نحو : « فَتَيَان ، وعَصَوَان » ؛ فمحمول عليه ، وأما نحو : « عَلَوِيّ ، وفَتَوِيّ » ؛ فلا يبدل واوه ألفًا ، لأنه يؤدِّي إلى التسلسل ، لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوًا ، فلو كان تحريك الواو ، وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفًا ، لكنَّا لا نزال في قلب إلى الألف ، وقلب إلى الواو .

(**وأعلَّت العين في : قام ، وباع**) من الأفعال ، (**وباب ، وناب**) ، من الأسْماء (**لتحرُّك ما بعدها** ، و) أعلَّت (**اللاَّم في : غزا ، ودعا**) من الواوي ، (**ورمى ، وبكى**) ، من اليائي ، (**إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشدَّدة ، وكذلك**) تعلّ إذا وليت غير الألف والياء الْمشدّدة من السواكن كما في (**يَخْشَوْنَ ويَمْحُوْنَ ، وأصلهما : يَخْشَيُوْنَ ويَمْحُوُوْنَ فقُلِبَتَا**) ، أي الياء في « يَخْشَيُوْنَ » ، والواو في « يَمْحُوُوْنَ » (**ألفين**) لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما [٣٣٢/ب] (**ثم حذفتا**) ، أي الألفان (**للساكنين**) ، وهما الألف وواو الجماعة[١] ، وما مثّل به من « يُمْحَوْنَ » بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية[٢] ، ولم يثبت لغة إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول .

(و) الشرط (**السادس : ألا تكون إحداهما**) ، أي الواو والياء ، (**عينًا لـ : فَعِلَ**) ، بكسر العين ، (**الذي الوصف منه على : أَفْعَل ، نحو : هَيِفَ ، فهو : أَهْيَف**) ، من الصفات المحمودة ، (**وعَوِرَ ، فهو : أَعْوَر**) من الصفات المذمومة . واحترز بقوله : الذي الوصف منه على « أفْعَل » من نحو : « خاف » فإنه ، وإن كان مكسور العين ، فالوصف منه على « فاعل » نحو : « خائف » .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢٧/٤ .

(و) الشرط (**السابع : ألا تكون**) إحدى الواو والياء (**عينًا لِمصدر هـذا الفعل**) الذي الوصف منه على « أفْعَل » (كـ : **الْهَيَف**) بفتحتين ، وهو ضمور البطن [٣٨٨] ورقَّة الخصر ، (**والعَوَر**) بفتحتين ، وهو فقد إحدى العينين ، وإلى هذين أشار الناظم بقوله :

٩٧١ــ وَصَحَّ عَيْنُ فَعِلٍ وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

وإنَّمَا لزم تصحيح الفعل المذكور حملاً على « أفْعَل » لموافقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والألوان نحو : « اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ » وحمل المصدر على فعله .

(و) الشرط (**الثَّامن : ألا تكون الواو عينًا لـ : افْتَعَل ، الدالّ على معنى التفاعل ، أي التشارك في الفاعليّة ، والمفعوليّة** [٣٣٣/أ] **نحو : اجْتَوَرُوا**) ، بالجيم ، من : « المجاورة » ، (**واشْتَوَرُوْا**) ، بالشين المعجمة ، من : « المشاورة » ، لأن حركة التَّاء في حكم السكون ، (**فإنه في معنى : تجاوروا ، وتشاوروا**) ، فإن لم يَدُلّ على التفاعل وجب إعلاله مطلقًا نحو : « اختان » بمعنى « خان » ، و« اختار » بمعنى « خار » . (**فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك**) ، وهو الدلالة على التفاعل ، فتعلّ (**لقربها من الألف**) في المخرج ، (**ولهذا أعلّت في : استَافُوا ، مع أنَّ معناه : تَسَايَفُوا**) ، أي تضاربوا بالسيوف ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فكانت أحقّ بالإعلال منها ، وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

٩٧٢ــ وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

(و) الشرط (**التاسع : ألا تكون إحداهما**) ، أي الواو والياء ، (**متلوّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال**) ، وهو القلب ألفًا ، (**فإن كانت**) إحداهما (**كذلك**) ، أي متلوّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال ، (**صحَّت**) الأولى ، (**وأعلّت الثَّانية نحو : الحيا ، والهوى ، والحوى**) بالحاء المهملة المفتوحة ، (**مصدر : حَوَى ، إذا اسودّ**) ، والأصل فيهن : « الحَيَي ، والهَوَي ، والحَوَو » ، لأنه من « الحوّة » ، وهي سمرة الشفتين ، فقلبت لامهنّ ألفًا لتحرُّكها ، وانفتاح ما قبلها ، فلو قلبنا عينهن ألفًا للعلّة المذكورة لتوالى إعلالان : إعلال العين ، وإعلال اللاَّم ، ولزم اجتماع ألفين ، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تحذف الأخرى لملاقاة التنوين عند التنكير ، فيصير الاسم المتمكّن على حرف واحد ، وهو ممتنع ، فاقتصرنا على إعلال اللاَّم ، لأن محلّ التغيير الطرف ، والعين تحصَّنت بوقوعها حشوًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٣٣/ب]

٩٧٣ــ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإعْلاَلُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

(**وربَّمَا عكسوا، فأعلُّوا الأولى، وصحَّحوا الثَّانية**)، وإليه أشار الناظم بقوله:

٩٧٣ـ .... وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

(**نحو: آية، في أسهل الأقوال**) الستة:

أحدها: أن أصلها: «أَيَيَة» بفتح الياء الأولى كـ «قَصَبَة» فالقياس في إعلالها «أياة» فتصحّ العين، وتعلّ اللاَّم، لكن عكسوا شذوذًا، فأعلّوا الياء الأولى لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها دون الثَّانية، هذا قول الخليل[1].

الثَّاني: أن أصلها: «أَيْيَة» بسكون العين كـ «حية»، فأعلّت بقلب الياء الأولى ألفًا اكتفاء بشرط العلّة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها. قاله الفراء، وعُزي لسيبويه[2]، واختاره ابن مالك، وقال في التسهيل[3]: إنه أسهل الوجوه، لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشرط العلّة، وإذا كانوا قد عوَّلوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو: «طائي»، وسُمع: اللهمَّ تَقَبَّل تَابتِي وصامتِي، ففيما اجتمع فيه ياءان أولى، لأنه أثقل.

الثَّالث: أن أصلها: «آيِيَة» كـ «ضارِبَة»، حذفت العين استثقالاً لتوالي ياءين، أولهما مكسور، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثَّانية، ونظيره في الحذف «بالة»، الأصل: «بالِيَة»، قاله الكسائي[3]: ورُدَّ بأنه كلام يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: «آيٌ».

الرابع: أن أصلها: «أَيُيَة[4]» بضم الياء الأولى كـ «سَمُرَة»، فقلبت العين ألفًا، ورُدَّ بأنه إنَّمَا كان يجب قلب الضمة كسرة.

الخامس: أن أصلها: «أيِيَة» بكسر الياء الأولى كـ «نَبِقَة»، فقلبت الياء الأولى ألفًا، ورُدَّ بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام كـ «حَيِيَ، وحَيَّ».

السادس: أن أصلها: «أَيَيَة» كـ «قَصَبَة». كالأول، إلا أنه أعلَّت الثَّانية على القياس [٣٣٤/أ] فصار «أياة» [٣٨٩] كـ «حياة، ونواة»، ثم قدمت اللاَّم إلى موطن العين، فوزنها: «فَلَعَة[5]»، (**فإن قلت**): قد ادَّعيت أن القول الأول[6] أسهل الأقوال.

---

(١) لسان العرب ٦١/١٤ (أيا).

(٢) الكتاب ٣٩٨/٤، انظر والارتشاف ١٤٧/١.

(٣) التسهيل ص ٣١٠.

(٤) الارتشاف ١٤٧/١.

(٥) في «ب»: (فلعلة).

(٦) سقط من «ب».

(**ولنا أسهل منه**) ، وهو (**قول بعضهم : إنها : فَعِلَة ، كـ : نَبِقَة ، فإن الإعلال**) في الأولى بقلبها ألفًا ، وهو (**حينئذ على القياس**) ، لأنها محركة[1] ، وقبلها مفتوح ، وإعلال الثَّانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها ، (**وأما إذا قيل : إن أصلها : أَيَيَة ، بفتح الياء الأولى ، أو : أَيْيَة ، بسكونها ، أو : آيِيَة**) على وزن (**فاعِلة ، فإنه يلزم**) على كل قول من هذه الثلاثة محذور .

أما على القول الأول بأن أصلها « أَيَيَة » بفتح الياء الأولى فإنه يلزم (**إعلال**) الحرف (**الأول دون الثَّاني**) ، وهو شاذٌّ كما تقدَّم .

(**و**) أما على القول بأن أصلها : « أَيْيَة » ، بسكون الياء الأولى ، فإنه يلزم (**إعلال**) الحرف (**الساكن**) ، وهو الياء الأولى[2] ، بقلبها ألفًا . والقاعدة أن علّة القلب مركبة من شيئين ، تحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ولم يوجد إلا أحدهما .

(**و**) أما على[2] القول بأن أصلها : « آيية » على وزن[3] « فاعلة » فإنه يلزم (**حذف العين**) ، وهي الياء الأولى (**لغير موجب**) [4]لحذفها .

والقول الأول ، وهو أن أصلها : « أَيَيَة » كـ « نبقة » سالم من ذلك ، (**قلت : ويلزم على**) هذا القول (**الأول**) شيء آخر ، وهو (**تقديم الإعلال**[4]) وهو قلب الياء الأولى ألفًا (**على الإدغام**) ، وهو إدغام الياء في الياء ، وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإعلال ، وهو تحرّك الياء الأولى وانفتاح ما قبلها ، وموجب الإدغام ، وهو اجتماع المثلين ، الساكن أولهما ، وقدّم[5] فيه الإعلال على الإدغام ، (**والمعروف العكس**) ، وهو تقديم الإدغام على موجب[2] الإعلال ، (**بدليل إبدال همزة : ﴿ أَئِمَّة ﴾** [التوبة /١٢] ، **ياء لا ألفًا ، فتأمّله**) .

وجه الدلالة من ذلك أن إبدال الهمزة ياء إنَّمَا هو لأجل الإدغام ، لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها ، أعني الهمزة الثَّانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الْحرف الْمدغم ، وإنَّمَا قلبت ياء ، لأنها من جنس الكسرة[6] ، فلو بُدئ بالإعلال لأبدلت

---

(١) في « ب » : (متحركة) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (زنة) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) في « ب » : (تقدم) .

(٦) قبله في « ب » : (الحركة التي هي) .

الهمزة الثّانية ألفًا لوجود شرطه ، فلما أبدلوها ياءً بعد النقل ، ولم يبدلوها ألفًا قبل ذلك . عُلِمَ أنَّ عنايتهم بموجب الإدغام أهمّ من عنايتهم بموجب الإعلال ، لأنهم إذا كانوا يقدّمون ما هو من متعلّقات الإدغام على الإعلال ، فلأن يقدّموا الإدغام على الإعلال [٣٣٤/ب] من باب أولى . وفي شرح الشافية للجاربردي[١] : وإنَّمَا لم يجيء الإدغام في باب « قَوِيَ » مع أن أصله : « قَوِوَ » ، لأن الإعلال مقدم[٢] على الإدغام . وإنَّمَا قلنا ، الإعلال مقدّم[٢] ، لأن سبب الإعلال موجب للإعلال ، وسبب الإدغام مجوّز[٣] للإدغام ، ويدلّ عليه امتناع التصحيح في « رَضِيَ » وجواز الفك في « حَيِيَ » ، انتهى .

وفصّل بعضهم فقال : إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون في العين أو في اللاّم ، فإن كان في العين قدّم موجب الإدغام ، وإن كان في اللاّم قدّم موجب الإعلال ، والعلّة في ذلك أن الطرف محل التغيير ، فلم يغتفر فيه ذلك ، كما اغتفر في العين .

(و) الشرط (**العاشر : ألا تكون**) إحدى الواو والياء (**عينًا لِما آخره زيادة تختصّ بالأسماء**[٤]) كالألف والنون ، وألف التأنيث ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٧٤ـ وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(**فلذلك صحّتا**) ، أي الواو والياء ، (**في نحو : الجَوَلان**) مصدر « جال يجول بالشّيء » إذا طاف به ، (**والْهَيَمَان**) ، مصدر [٣٩٠] « هامَ على وجهه يَهيمُ » إذا ذهب من العشق ونحوه ، (**والصَّوَرَى**) ، بفتح الصّاد المهملة ، والواو والرّاء المهملة ، اسم وادٍ ، قاله الصغاني . وقال المرادي[٥] : اسم ماء ، وخلا منه الصحاح والقاموس ، (**والْحَيَدَى**) ، بفتح الحاء المهملة والياء الْمُثنّاة التحتانية والدال المهملة : المائل ، وحمار حَيَدَى أي يعدل عن ظلّه لنشاطه ، لأن الاسم بزيادة الألف والنون ، وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال ، وهو الفعل .

(**وشذّ الإعلال في : مَاهَان ، ودَارَان**) ، والأصل : « مَوَهَان ، ودَوَرَان » ، هذا قول سيبويه[٦] ، والمازني[٧] ، وزعم المبرد[٨] أنّ القياس في ما كان مختومًا بألف [٣٣٥/أ] ونون

(١) شرح الشافية ٢/٤٣٢ .
(٢) في « ب » : (تقدم) .
(٣) في « ب » : (يجوز) .
(٤) في « ب » : (تخص الأسماء) .
(٥) شرح المرادي ٦/٥٤ .
(٦) الكتاب ٤/٣٦٣ .
(٧) التصريف ٢/٩ .
(٨) المقتضب ١/٢٦٠ .

الإعلال ، وأن « ماهان ، وداران » لا شذوذ فيهما ، وأن تصحيح « الجولان ، والهيمان » شاذّ ، لأن الألف والنون لا يخرجا الاسم عن مشابهة الفعل ، لكونهما في تقدير الانفصال .

قال الفارسي[١] : ويؤيّده قولهم في « زَعْفَرَان ، زُعَيْفِرَان » ، فبقيا في التَّصغير ، ولم يحذفا .

وقيل : لما صحح « النَّزَوَان ، والغَلَيَان » ، وحرف العلّة لام ، واللاَّم محلّ التغيير ، صحّح العين في بعض المواضع كـ « الجولان » إذ العين أولى بالتصحيح من اللاَّم .

وذهب الأخفش[٢] إلى أن تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة كـ « صَوَرَى » شاذّ ، لا يقاس عليه ؛ لأن هذه الألف في آخر الاسم لفظًا كألف اتصلت بفعل[٣] دالَّة على التثنية نحو : « فَعَلاَ » ، فلم تخرجه هذه الزيادة عن[٤] صورة « فَعَلَ » ، ومذهب سيبويه[٥] وأتباعه أنّ تصحيح هذا النوع قياس ، لأن ألف التأنيث مختصّة[٦] بالاسم ، فهي كالألف والنون في « الطَّوَفَان » ، ويترتَّب على القولين ما إذا بنيت من « القول »، أو « البيع » اسْمًا على وزن « جَمَزَى » ، فعلى قول الأخفش تقول : « قَالَى ، وبَاعَى » ، وعلى قول سيبويه تقول : « قَوَلَى ، وبَيَعَى » ، لأن تصحيح نحو : « صَوَرَى » عنده قياس[٧] .

---

(١) التكملة ص ٢٠٤ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٤ .

(٣) في « ب » : (بألف) مكان (بفعل) .

(٤) في « ب » : (في) .

(٥) الكتاب ٤/٣٥١ .

(٦) في « ب » : (مخصصة) .

(٧) الكتاب ٤/٣٥١ .

(فصل في إبدال التَّاء)
المُثَنّاة فوق (من الواو والياء) المُثَنّاة تحت

(**إذا كانت الواو والياء فاءً لـ : الافتعال**) غير مبدلتين من همزة (**أبدلت**) فاء « الافتعال » (**تاء**) مُثَنّاة فوقانية [1]على اللغة الفصحى[1] ، (**وأدغمت**) التَّاء المنقلبة (**في تاء الافتعال ، وفي ما تصرَّف[2] منها**) ، أي من صيغة « الافتعال » كالفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التَّاء لما بينهما من قرب المخرج ، ومنافاة الصفة (**نحو : اتَّصَلَ ، [٣٣٥/ب] واتَّعَدَ**) ، أي قبل الوصل والوعد ، ففاؤهما واو ، لأنهما (**من : الوَصْل ، والوَعْد**) وأصلهما : « اِوْتَصَلَ ، واِوْتَعَدَ » ، قلبت الواو تاء مُثَنّاة فوقانية ، وأدغمت في تاء « الافتعال » ، لأن الإدغام يرفع الثقل ، ولم تقلب الواو ياء مُثَنّاة تحتانية على ما هو مقتضى القياس ، لأنها إن قلبت ياء ، أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة ، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد ، كذا ذكره ابن الحاجب .

قال التفتازاني ، وفيه نظر ، لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية ، لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية ، لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة . انتهى .

وأجيب بأنه يجوز ههنا للفرق بين المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة لا تبدل بالتَّاء بخلاف الواو ، (**واتَّسَرَ**) ، أصله : « اِيْتَسَرَ » ، ففاؤه ياء ، لأنه (**من : اليُسْر**) ، قلبت ياؤه تاء ، وأدغمت في تاء « الافتعال » لاهتمامهم بالإدغام ، لأنه يصيِّر الحرفين كحرف واحد .

(**وقال**) الأعشى ، ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة : [من الطويل]

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (تفرق) .

٩٦٣ـ (**فَإنْ تَتّعِدْنِي أَتَّعِــدْكَ بِمِثْلِــهَا**) وَسَــوْفَ أَزِيْــدُ البَاقِيَــاتِ القَوَارِصَــا

أصل « تَتَّعِدْنِي ، وأتَّعِدَك » : « تَوْتَعِدْنِي ، وأَوْتَعِدَك » من « الوَعْــد » ، أبدلــت الواو تاء ، وأدغمت في التَّاء ، والقوارض ، جمع قارضة ، وهي : الكلمة المؤذية ، (**وقــال**) طرفة بن العبد : [من الطويل]

٩٦٤ـ (**فَإنَّ القَوَافِي تَتَّلِجْــنَ مَوَالِجــا**) تَضَــايَقُ عَنْــهَا أَنْ تُوَلَّجَــها الإِبَــرْ

أصل « تَتَّلِجْنَ » : « تَوْتَلِجْنَ » من « الوُلُوج » بالجيم ، وهو الدخول ، أبدلــت الواو تاء ، وأدغمت في التَّاء . لما مرّ ، و« الموالج » جمع **[٣٩١]** « مَوْلَج » ، موضــع الولــوج ، و« تُوَلَّجَها » . تدخلها ، و« الأبر » جمع إبرة الخياط ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٦ـ ذُوْ اللِّيْــنِ فَاتَــا فِي افْتِعَــالٍ أُبْــدِلاً . . . .

وقيَّدنا هذه اللغة بقولنا : الفصحى ، احترازًا من لغة بعض الحجــازيين **[٣٣٦/أ]** فإنهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها ، فيقولون : « يــاتَعِد ، ياتَسِــر ، مُوْتَعِــد ، مُوْتَسِــر ، إِيْتِعَاد ، إِيْتِسَار » ، وقيَّدنا الواو والياء بقولنا : غير مبدلتين من همزة ، كما في التســهيل[1] ، احترازًا من نَحو : « أُوْتُمِنَ ائْتِمَانًا » ، و« إِئْتَزَرَ » وهو المراد بقوله ، (**وتقول في : افْتَعَلَ** ، **من « الإزار » : ايْتَزَرَ**) ، بإبدال الهمزة ياء تحتانية ، (**ولا يجوز إبــدال**) هــذه (**اليــاء**) التحتانية (**تاء**) فوقانية . (**وإدغامها في التَّاء ، لأن هذه الياء**) التحتانية (**بـــدل مـــن همزة ، وليست**) ياء (**أصليــة**) ، وقــول مــن قــال : « اتَّزَرَ » مــن « ايْــتَزَرَ » خطأ ، قالــه التفتازاني ، (**وشَذَّ قولهم في : افتعل ، من : الأكل: اتَّكَلَ**) ، بتشــديد التَّــاء الفوقانيــة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٨٦ـ . . . . وَشَــذَّ فِي ذِي الهَمْــزِ نَحْــوُ اتَّكَــلاَ

وجعله في التسهيل قليلاً ، فقال[2] : وقد تبدل ، وهي بدل من الهمزة ، قال الموضح

٩٦٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠١ ، وخزانة الأدب ١٨٤/١ ، وسر صناعــة الإعــراب ١٤٧/١ ، ولسان العرب ٤٦٤/٣ (وعد) ، وتاج العروس ٣٠٨/٩ (وعد) ، والمقاصد النحوية ٥٧٩/٤ ، وبــلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٦/٤ ، وشرح المفصل ٣٧/١٠ ، والممتع في التصريف ٣٨٦/٢ .

٩٦٤- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، والخصائص ١٤/١ ، وسر صناعــة الإعــراب ١٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٥٨١/٤ ، والممتع في التصريف ٣٨٦/١ ، وبلا نسبة في أوضــح المســالك ٣٩٧/٤ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ولسان العرب ٤٠٠/٢ (ولج) ، والارتشاف ٢٩٥/٣ .

(١) التسهيل ص ٣١٠ .

(٢) التسهيل ص ٣١٢ .

في حواشيه على التسهيل : مثاله في الواو قول بعضهم : « اتَّمَنَ » ، وفي الياء قول بعضهم : « اتَّزَرَ » ، انتهى .

(**وقول الجوهري**[١] **في « اتَّخَذَ » : إنه « افْتَعَلَ » من « الأخذ » وهمٌ**) ، لأنه لو كان من « الأخذ » لوجب أن يقال : « ايْتَخَذَ » بغير إدغام ، قاله التفتازاني ، (**وإنَّما التَّاء أصل ، وهو من : تَخِذَ**) بمعنى « أخذ » (**كـ : اتَّبَعَ ، من : تَبِعَ**) . قاله الفارسي ، وذهب بعضهم إلى أن « اتخذ » مما أبدل فاؤه تاء ؛ لأن فيه لغة ، وهي « وَخَذَ » بالواو ، فالتَّاء ليست بأصل ، وعلى هذا يقال : « اتَّخذ » كـ « اتَّعد » ، وحكي عن البغداديين ، أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز ، وحكوا من ذلك ألفاظًا ، وهي : « اتَّزَرَ ، واتَّمَنَ ، واتَّهَلَ ، واتَّكَلَ » ، من « الإزار ، والأمانة ، والأهل ، والأكل » ، ومنه الحديث : « وإنْ كَانَ قَصِيْرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ » ، كذا في جميع روايات الموطَّأ[٢] ، وقد تقدَّم[٣] .

---

(١) الصحاح (أخذ) .

(٢) الموطأ ١/١٤١ .

(٣) تقدم ص ٧٠٥ من هذا الجزء .

(فصل في إبدال الطاء)

[٣٣٦/ب] (**تبدل وجوبًا من تاء : الافتعال ، الذي فاؤه صاد ، أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء ، وتسمى**) هذه الأحرف الأربعة (**أحرف الإطباق**) ، لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى ، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الْحنك الأعلى ، ولم يقل : الحروف المطبقة ، لأن هذه التسمية تجوز فيها ، لأن المطبق إنَّمَا هو اللسان والحنك ، وأما الحرف فهو مطبق عنده .

وإنَّمَا أبدلت تاء « الافتعال » إثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التَّاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتِّفاق المخرج ، وتباين الصفة إذ التَّاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فأبدل من التَّاء حرف استعلاء من مخرج المطبق ، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التَّاء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٧ــ طَـا تَـا افْتِعَـال رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـق ....

(**تقول في : افْتعل ، من : صَبَرَ : اصْطَبَرَ**) ، وأصله « إِصْتَبَرَ » ، قلبت التَّاء طاء ، (**ولا تدغم**) الصَّاد في الطاء ، (**لأن الصفيري**) ، وهو الصَّاد ، (**لا يدغم إلا في**) صفيريّ (**مثله**) ، لئلا يذهب صفيره .

قال المرادي[١] : وإذا أبدلت بعد الصَّاد ففيه وجهان :

البيان ، فيقال : « اصْطَبَرَ » .

والإدغام بقلب الثَّاني إلى الأول ، فيقال : « اصَّبَرَ » ، بصاد مشدّدة .

قال سيبويه[٢] : حدّثنا هارون أن بعضهم قرأ : « أنْ يَصَّلِحَا »[٣] ، يريد : ﴿ أنْ يُصْلِحَا ﴾ [النساء/١٢٨] انتهى .

---

(١) شرح المرادي ٨٢/٦ .

(٢) الكتاب ٤٦٧/٤ .

(٣) هي قراءة عاصم الجحدري وعثمان البتي . انظر المحتسب ٢٠١/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٦/٢ .

(ومن « ضَرَبَ » اضْطَرَبَ) ، والأصل : « اضْتَرَبَ » ، أبدلت التَّاء طاء ، (ولا تدغم) الضَّاد في الطاء ، (لأن الضَّاد) المعجمة (حرف مستطيل) ، فإدغامه في غيره يفوّت استطالته ، وجاء قليلاً : « اصَّلَحَ ، واضَّرَبَ » ، بقلب الثَّاني إلى الأوَّل ، ثم الإدغام .

قال التفتازاني ، وهذا عكس الإدغام(1) ، فُعِلَ [٣٣٧/أ] رعاية لصفير الصَّاد ، واستطالة الضَّاد . (ومن « طَهُرَ » بالطاء) المهملة ؛ (اطَّهَرَ) ، والأصل : « اطْتَهَرَ » ، أبدلت التَّاء طاء ، (ثُم يجب الإدغام لاجتماع الْمثلين) ، وهما الطاءان ، (في كلمة) واحدة ، (وأولهما ساكن) ، ولا مانع من الإدغام ، (ومن : ظَلَمَ) بالمعجمة ، (اظْطَلَمَ) ، بمعجمة فمهملة ، والأصل : « اظْتَلَمَ » ، أبدلت التَّاء طاء ، (ثم لك ثلاثة أوجه) :

(الإظهار) على الأصل .

(والإدغام مع إبدال الأول) ؛ وهو الظاء المعجمة ؛ طاء مهملة (من جنس الثَّانِي) على القياس .

(ومع عكسه) ، وهو إبدال الثَّاني ؛ وهو الطاء المهملة ؛ ظاء معجمة ؛ من جنس الأول كما هو عكس القياس ، فهذه ثلاثة أوجه ، (وقد رُوِيَ بِهِنّ قوله) ، وهو زهير بن أبي سلمى ، يمدح هرم بن سنان المزني : [البسيط]

٩٦٥- (هُوَ الْجَوَادُ الذي يُعْطِيْكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظَّلِمُ)

[٣٩٢] رُوي « فَيَطَّلِمُ » ، بتشديد المهملة ، و« يظَّلِمُ » ، بتشديد المعجمة ، و« فَيَظْطَلِمُ » ، بالإظهار ، ورُوي فيه وجه رابع ، وهو « ينظلم » على زنة « ينقطع » ، قاله الجيلي ، و المعنى أن هرمًا هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوًا ، أي بسهولة ولا يمنّ به ، ولا يمطل سائله ، ويُظلَم أحيانًا ؛ بالبناء للمجهول ؛ أي يطلب منه في غير موضع الطلب ، فيظّلم ، أي : فيحتمل ذلك ممن سأله ، ولا يردّ من استجداه في الأوقات التي مثله يطلب فيها ، وفي الأوقات التي مثله لا يطلب فيها ، قاله الجاربردي(2) .

---

(1) سقط من « ب » .

٩٦٥- البيت لزهير أبي سلمى في ديوانه ١١٩ ، والاقتضاب ص ٣١٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢١٩/١ ، والسمط ٤٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٣ ، وشرح المفصل ٤٧/١٠ ، ١٤٩ ، والكتاب ٤٦٨/٤ ، ولسان العرب ٣٧٧/١٢ (ظلم) ، والمقاصد النحوية ٥٨٢/٤ ، ومقاييس اللغة ٤٦٩/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤ ، ولسان العرب ٢٧٣/١٣ (ظنن) ، وشرح الأشموني ٨٧٣/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٩/٣ .

(2) شرح الشافية ٥٥٦/٢ .

(فصل في إبدال الدال)
المهملة

(تبدل وجوبًا من تاء : الافتعال ، الذي فـــاؤه دالٌ ، أو ذالٌ ، أو زايٌ) ، لاستثقال مجيء التَّاء بعدها ، **(تقول في** « **افتعـــل** » **مـــن : دَانَ)** يَدِيـن دَيْنًـا : [٣٣٧/ب] **(ادْدَانَ ، ثم تدغم)** الدّال في الدّال ، **(لما ذكرنا في : اطَّهَرَ)** مـن أن اجتمـاع مثلـين في كلمة ، وأولهما ساكن ، يوجب الإدغام ، **(ومن : زَجَرَ)** ، أي منع ، **(ازْدَجَرَ)** ، والأصل : « ازْتَجَرَ » ، قلبت التَّاء دالاً ، **(ولا تدغم)** الزَّاي في الدال ، **(لما ذكرنا في : اصْطَـبَرَ)** من أن حرف الصفير لا يدغم إلا في مثلـه ، والإدغـام بقلـب الـدال زايًـا نحـو : « ازَّجَـرَ » ضعيف ، **(ومن : ذَكَرَ)** ، بالمعجمة : **(اذْدَكَرَ ، ثم تبدل المعجمة مهملـة ، وتدغـم)** على القياس ، **(وبعضهم يعكس)** ، فيبدل المهملة معجمة ، ويدغم علـى غـير القيـاس ، فيقول : « اذَّكَرَ » ، بتشديد المعجمة ، **(وقد قرئ شاذًا : ﴿ فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ ﴾ [القمـر/١٥] بالمعجمة[١])** ، والحاصل ثلاثة أوجه ، « إِذْدَكَرَ » بلا إدغـام ، و« إِذَّكَـرَ » ، بـالذَّال المعجمـة بقلب المهملة إليها ، و« ادَّكَرَ » ، بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها .

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ مُدَّكِرٍ ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها قتادة ، انظر البحـر المحيـط ١٧٨/٨ ، والكشاف ٣٨/٤ .

(فصل في إبدال الميم)

(أبدلت وجوبًا من الواو في : فَم ، وأصله : فَوَهٌ ، بدليل) تكسيره على (أفواه) ، والتَّكسير يردّ الأشياء إلى أصولها ، (فحذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونها من مخرجها ، (فإن أضيف) إلى ظاهر ، أو مضمر (رجع به إلى الأصل) ، وهو الواو ، (فقيل) : «فُو زَيْدٍ» ، و(فُوك) ، لأن الإضافة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، (وربَّمَا بقي الإبدال) مع الإضافة إلى المظهر والمضمر ، (نحو) قوله ﷺ : («لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ) أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»[1] ، وقول رؤبة : [من الرجز]

٩٦٦ــ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفي البَحْرِ فَمُهْ

وزعم الفارسي أن الميم لا تثبت إلا في الشعر ، ويردّه الحديث المتقدم .

(و) أبدلت الميم (من النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء) المُوَحَّدة (سواء كانتا في كلمة أو [٣٣٨/أ] كلمتين) .

فالأول (نحو : ﴿ انْبَعَثَ) أَشْقَاهَا ﴾ [الشمس/١٢] .

(و) الثَّاني نحو : (﴿ مَنْ بَعَثَنَا) مِنْ مَرْقَدِنَا ﴾ [يس/٥٢] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٧٥ــ وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ إذا كَانَ مُسَكَّنًا . . . .

وإنَّمَا أبدلت الميم من النّون قبل الباء ، لأنّ النّطق بالنّون الساكنة قبل الباء عَسِر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النّون وغنّتها لشدّة الباء ، فإذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميمًا ، لأنّها من مخرج الباء ، وكالنّون في الغنّة ، (و) أبدلت الميم من النون (شذوذًا في نحو قوله) ، وهو رؤبة : [من الرجز]

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم برقم ١٧٩٥ .

٩٦٦- تقدم تخريج الرجز برقم ٢٤ .

٩٦٧ـ يَـا هَـالُ ذَاتُ الْمَنْطِـقِ التَّمْتَـامِ (وَكَفِّكِ الْمُخَضَّـبِ الْبَنَـامِ)

أراد: يا هالة، فرخَّمه بحذف التَّاء، لأنه علم امرأة، و«المنطق»: النطق، و«التَّمْتَام»: من التَّمْتَمَة، وهو تكرير التَّاء، و«البنام»، الأصابع، (**وأصله: البنان**)، أبدلت الميم من النّون شذوذًا، حيث لم يتقدّمها باء مُوَحَّدة.

(**وجاء عكس ذلك**) وهو إبدال النّون من الميم (**في قولهم**) في صفة الشَّعر: (**أسود قاتِن**)، بالقاف والتَّاء الفوقانية والنون، (**وأصله: قاتِم**)، أبدلت الميم نونًا.

هذا آخر الإبدال

وحاصل ما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الألف والواو والياء.

والياء[1] تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والواو.

والواو تبدل من ثلاثة أحرف، [٣٩٣] وهي: الهمزة والألف والياء.

والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والواو والياء.

والميم تبدل من حرفين، وهما: الواو والنون.

والتَّاء تبدل من حرفين، وهما: الواو والياء.

والطاء تبدل من التَّاء.

والدال تبدل من التَّاء.

وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر.

٩٦٧- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣، وجواهر الأدب ص ٩٨، وسر صناعة الإعراب ٤٢٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٦/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٥، وشرح المفصل ٣٣/١٠، والمقاصد النحوية ٥٨٠/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠١/٤، وشرح الأشموني ٨٦٠/٣، وشرح المفصل ٣٥/١٠.

(١) في «ط»: (والتاء).

(هذا باب نقل حركـــة الحرف المُتَحَرّك)
(المُعْتَلّ إلَى الساكن الصحيح قبله)

(**وذلك**) النّقل يقع (**في أربع مسائل**) :

(**إحداها : أن يكون الحرف المُعْتَلّ**[1] **عينًا لفعل ، ويجب بعد النّقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف الْمُعْتَلّ إن** [٣٣٨/ب] **جانس الحركة المنقولة**) منه ، بأن كان واوًا ، والحركة المنقولة ضمّة أو ياء ، والحركة المنقولة كسرة (**نحو : يقول ، ويبيع ، أصلهما : يَقْوُل**) بسكون القاف وضمّ الواو ، (**مثل : يَقْتُل ، ويَبْيِع**) ، بسكون الموحدة وكسر الياء ، (**مثل : يضرب**) ، استثقلت الضمّة على الواو في الأول ، والكسرة على الياء في الثاني ، فنقلت الضمّة من الواو ، والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وهو القاف في الأول ، والباء الموحدة في الثاني ، وبقيت الواو والياء على حالهما ، لأنهما تجانسان الحركة المنقولة منهما ، فإن الواو تجانس الضمّة ، والياء تجانس الكسرة .

(**و**) يجب (**أن تقلبه**) أي الحرف الْمُعْتَلّ (**حرفًا يناسب تلك الحركة ، إن لم يجانسها**) ، أي الحركة المنقولة من الْمُعْتَلّ (**نحو : يخاف**) ، مضارع « خاف » ، و(**يُخِيْف**) مضارع « أخَافَ » (**أصلهما : يَخْوَف**) بسكون الخاء وفتح الواو ، (**كـ : يذهب**) ، بفتح الهاء ، (**ويُخْوِف**) بسكون الخاء وكسر الواو (**كـ : يكرم**) ، نقلت حركة الواو ؛ وهي الفتحة في الأول ، والكسرة في الثاني ؛ إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وهو الخاء ، فانقلبت الواو في الأول ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، وانقلبت في الثاني ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، لأن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة ، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله :

٩٧٦ــ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُـلِ التَّحْرِيْـكَ مِـنْ ذِيْ لِيْـنٍ آتٍ عَيْـنَ فِعْـلٍ . . .

---

(١) في « ب » : (المتحرك) .

(ويمتنع النّقل إن كان الساكن معتلاً نحو : بايع) ، وطاوع ، (وعَوَّق ، وبَيَّنَ) بتشديد الواو والياء ، أما نحو : « بايع ، وطاوع » فلأن الساكن قبل الياء والواو ؛ وهو الألف ؛ لا يقبل الحركة ، وأما نحو : « عَوَّقَ ، وبَيَّنَ » فلأن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، [٣٣٩/أ] فيلتقي ساكنان ، فإن حذفت الأول قلت : « عَوْقَ ، وبَيْنَ » ، وإن حذفت الثاني قلت : « عاق ، وبان » ، فلما كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباس ترك ، وهذا مفهوم من قول النّاظم :

٩٧٦ــ لِسَاكِنٍ صَحّ ....

(أو كان فعل تعجّب نحو : ما أَبْيَنَهُ ، وأَبْيِنْ بِهِ) في اليائي ، (وما أَقْوَمَهُ ، وأَقْوِمْ بِهِ) في الواوي ، لأنهم حملوه في التصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزيّة ، وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال : « أبْيَنُ من غيره ، وأقْوَمُ منه » .

(أو) كان (مضعَّفًا نحو : ابيضَّ ، واسودَّ) ، بتشديد الضاد والدال ، فلا يعلّ ، لئلا يلتبس مثال بمثال ، لأن « ابيضَّ » لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفًا ، فيصير [آباض ، ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل . لعدم الحاجة إليها ، لتحرّك ما بعدها ، فيصير][1] باضّ ، فيظنّ أنه اسم فاعل من « البضاضة » ، وهي نعومة البشرة ، وكذلك يلتبس « اسودَّ » بـ « سادّ » ، من « السَّدّ » .

(أو) كان (معتلّ اللام نحو : أهوى ، وأحيا) فلا يعلّ ، لئلا يتوالى إعلالان ، إعلال العين ، وإعلال اللام ، وإلى استثناء هذه الثلاثة أشار النّاظم بقوله :

٩٧٧ــ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلامٍ عُلِّلا

المسألة (الثانية : الاسم الْمشبه للمضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه) .

(فالأول) : وهو الْمشبه في الوزن دون الزيادة (كـ : مَقَام) ، فإنه مشبه لـ « تَعْلَم » في الوزن دون الزيادة ، (وأصله) قبل الإعلال (مَقْوَم) بفتح الواو وسكون القاف ، (على مثال : مَذْهَب ، فنقلوا) حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، وهو القاف ، (وقلبوا) الواو لتحركها الأصلي ، وانفتاح ما قبلها الآن .

(والثاني) : وهو المشبه في الزيادة دون الوزن [٣٩٤] (كأن تبني من « البيع » ، أو من « القول » اسمًا على مثال « تِحْلِئ » ، بكسر التاء) الفوقانية ، وسكون الحاء المهملة ، وكسر اللام ، (وبهمزة [٣٩٤] بعد اللام) ، القشر الذي على وجه الأديم مما يلي

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .

منبت الشعر ، (**فإنك تقول**) بعد الإعلال : (**تِبِيْع ، بكسرتين**) متواليتين ، (**بعدهما ياء**) تحتانية (**ساكنة**) ، وأصله : « تِبْيِـع » بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر ثالثه ، نقلت كسرة الياء التحتانية إلى الباء الموحدة ، (**و : تِقِيْل ، كذلك**) بكسرتين متواليتين ، بعدهما ياء تحتانية ساكنة ، (**وهذه الياء**) الساكنة (**منقلبة عن الواو**) وأصله : « تِقْوِل » بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ، فنقلت كسرة الواو إلى القاف ، فقلبت الواو ياء (**لسكونها بعد الكسرة**) ، فإعلاله بالنّقل والقلب ، وإعلال « تِبْيِـع » بالنّقل[1] فقط .

وإنَّمَا كان « تِبْيِـع ، وتِقْيِـل » موافقـين للفعـل في زيادتـه دون وزنـه ، لأن في أوّلهما التاء ، ولأن « فِعْلِلاً » ، بكسر الأول والثالث ، من الأبنية المختصة بالأسماء ، (**فـإن أشبهه بالوزن والزيادة معًا ، أو باينه فيهما معًا ، وجب التصحيح**) ، ليمتاز عن الفعل .

(**فالأول**) ، وهو الْمشبه فيهما معًا ، (**نحو : أبيض ، وأسود**) وصفيـن فإنهما أشبها « أكْرَمَ » في الوزن وزيـادة الهمـزة ، فلـو أعِـلاَّ لقيـل فيـهما : « أبـاض ، وأسـاد » ، فيلتبسان في الفعل ، ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أن يقل : وجدنـا مـن الأسماء مـا أشبه الفعل في الوزن والزيادة معًا ، ومع ذلك دخله الإعلال كـ « يزيد » علمًا ، فأشار إلى جوابـه بقوله : (**وأما نحو : يزيد ، علمًا ، فمنقول**) من الفعلية (**إلى العلمية ، بعد أن أعِـلَّ ، [٣٤٠/أ] إذ كان فعلاً**) مضارعًا ، إلا أنه أعلّ بعد العلمية ، ومن ذلك « أبان » عند من لم يصرفه ، فإن وزنه « أفعل » ، أعلّ في حال الفعلية ، ثم سمي به ، وأما من صرفه ، فهو عنـده « فَعَال » ، وليس من هذا الباب .

(**والثاني**) ، وهو المباين في الوزن والزيادة معًا (**نحو : مِخْيَط**) ، بكسر الميـم ، فإنه مباين للفعل في كسر أوله ، وزيادة الميم ، (**هذا**) التوجيه (**هو الظاهر**) ، ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلّته .

(**وقال النّاظم**) في شرح الكافية[2] ، (**وابنه**) في شرح الخلاصة[3] ، واللفظ له ، (**وكان حق**) نحو : (**مِخْيَط ، أن يعلّ ، لأن زيادته**) وهي الميم (**خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لـ** « تِعْلِم » ، **أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حمل على** « مِخْياط » **لشبهه** [به][4] **لفظًا ومعنًى**[5] ، **انتهى**) .

---

(١) في « ب » : (بالثقل) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦١٢ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٢ .

(٥) بعده في شرح ابن الناظم ص : (في التصحيح) .

وأما شبهه به لفظًا فواضح ، وأما شبهه به معنى فلأن كلاًّ منهما يكون آلة وصفة مقصودًا بها المبالغة كـ « مِعْطَر » للكثير العطر ، فسوّى بينهما في التصحيح ، (**وقد يقال**) من حيث البحث ، (**إنه لو صحّ ما قالا**) ؛ أي النّاظم وابنه ؛ (**للزم ألاّ يعلّ**) مثال : (**تِحْلِئ ، لأنه يكون مشبهًا لـ « تِحْسِب » في وزنه**) ، بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة ، (**و**) في (**زيادته**) ، وهي التاء واللازم باطل ، فالملزوم مثله .

(**ثُم**) يقال على سبيل التنزل وإرخاء العنان : (**لو سلم أن الإعلال كان لازمًا لِما ذكرا**) ، أي النّاظم وابنه ؛ من أن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه[1] لـ « تِعْلِم » بكسر حرف الْمضارعة ، لَم يلزم العرب الْجميع ، بل يلزم من يكسر حرف أمضارعة (**فقط**) دون غيرهم .

والجواب : أن ما ذكره النّاظم وابنه من أن علّة التصحيح في « مِخْيط » الحمل على « مِخْياط » ، مرادهما أنه مقصور منه ، كما جنح إليه الخليل ، قال سيبويه[2] : سألته ؛ يعني الخليل ؛ عن « مِفْعَل » ، لأي شيء أتم ؟ ولِمَ لَمْ يجرِ مجرى الفعل ؟ فقال : لأن « مِفْعَلاً » إنَّمَا هو « مفعال » ، لأنهما في الصفة [٣٤٠/ب] سواء ، و« مِنْسَج ، ومِنْسَاج ، ومِقْوَل ، ومِقْوَال » ، ثم قال سيبويه[2] : وإنَّمَا أتِمّت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من « مفعال » أبدًا ، انتهى .

وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ، ولا ينتقض بمثال : « تِحْلِئ » ، لأنه ليس مبنيًّا على فعل كما قال المبرد[3] ، بل ذهب إلى تصحيحه ، فأجاز : « تِبْيِع ، وتِقْوِل » بالتصحيح ، وإلى هذه المسألة أشار النّاظم بقوله :

٩٧٨ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ في ذَا الإِعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيْهِ وَسْمُ

٩٧٩ـ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ . . . .

(**المسألة الثالثة : المصدر الموازن لـ : إفعال**) بكسر الهمزة ، (**أو : استفعال ، نحو : إقوام ، واستقوام**) ، فإنه يحمل على فعله في الإعلال ، فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفًا لتجانس الفتحة ، فيلتقي ألفان ، (**ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين**) .

---

(١) في « ب » : (شبيه) .

(٢) الكتاب ٣٥٥/٤ .

(٣) الارتشاف ١٥٠/١ .

واختلف النّحويون في المحذوفة ، (**والصحيح أنّها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف**) ، وحصول الاستثقال بها ، وإليه ذهب الخليل وسيبويه[١] ، واختاره النّاظم[٢] ، وذهب الأخفش والفراء[٣] إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة .

(**ثم**) بعد النّقل والقلب والحذف (**يؤتى بالتاء**) الدالة على التأنيث (**عوضًا**) من الألف المحذوفة ، سواء قلنا : إنها الأولى ، أو الثانية ، ولكن المعهود في [٣٩٥] التاء أنها[٤] تعوّض من الأصول ، وهذا يقوّي ما اختاره الأخفش ، (**فيقال : إقامة ، واستقامة**) .

(**وقد تحذف**) التاء التي جعلت عوضًا فيقتصر في ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه كقوله[٥] : أراه إراهًا ، وأجابه إجابًا ، حكاهما الأخفش[٦] ، ويكثر ذلك مع الإضافة (**نحو : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾**) [الأنبياء/٧٣] ، والأصل : وإقامة الصلاة ، فحذفت التاء لسدّ الإضافة مسدّها ، ولمشاكلة : ﴿ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ [النور/٣٧] ، وإلى هذه المسألة أشار النّاظم بقوله :

٩٧٩ـ . . . . وَأَلِفُ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
٩٨٠ـ أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

(**المسألة الرابعة : صيغة : مفعول**) ، تعلّ بالنّقل والحذف ، (**ويَجب بعد النّقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين**) لالتقاء الساكنين ، (**والصحيح**) عند سيبويه[٧] (**أنها الثانية لما ذكرنا**) من أنها زائدة ، وقريبة من الطرف ، وذهب الأخفش[٨] إلى أن المحذوف عين الكلمة ، لأن العين كثيرًا ما يعرض لها الحذف في غر هذا الموضع فحذفها أولى .

(**ويَجب أيضًا في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمّة كسرة ، لئلا تنقلب الياء واوًا ، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو**) .

(١) الكتاب ٤/٨٠ ، وانظر الارتشاف ١/١٥١ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٢ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤ ، وانظر الارتشاف ١/١٥١ ، وشرح المفصل ١٠/٧٠ .
(٤) في « ب » : (إنما) .
(٥) في « ب » : (كقولهم) .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٦١٢ .
(٧) الكتاب ٤/٣٤٨ ، وانظر الارتشاف ١/١٥٠ .
(٨) الارتشاف ١/١٥٠ ، وشرح المفصل ١٠/٦٧ .

(**مثال الواوي: مَقُوْل، ومَصُوْغ**) والأصل: « مَقْوُوْل ، ومَصْوُوْغ » ، بواوين ، الأولى عين الكلمة ، والثانية واو « مفعول » ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، حذفت واو « مفعول » عند سيبويه[1] ، وعين الكلمة عند الأخفش[2] ، ويظهر أثر الخلاف في الميزان ، فوزنه على الأول ، « مَفُعْل » ، وعلى الثاني ، « مَفُوْل » .

(**و**) مثال (**اليائي**) بياء النّسبة : (**مَبِيْع ، ومَدِيْن**) أصلهما : « مبيوع ، ومديون » ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت واو « مفعول » ، ثم كسر ما قبل الياء ، لئلا تنقلب واوًا ، فيلتبس بالواوي ، وعين الكلمة عند الأخفش ، ثم قلبت الضمّة كسرة ، لتقلب الواو[3] ياء ، لئلا يلتبس بالواوي ، ومذهب سيبويه أولى ، لأن التقاء الساكنين إنَّمَا يحصل عند الثاني ، ولأن قلب الضمّة [٣٤١/ب] إلى الكسرة خلاف قياسهم ، فإن قيل : الواو علامة ، والعلامة لا تحذف ، قلنا ، لا نسلّم أنها علامة ، بل إشباع الضمّة لرفضهم « مَفْعُلاً » في كلامهم إلا « مَكْرُمًا ، ومَعُوْنًا[4] » بنقل ضمّة الواو إلى ما قبلها ، والعلامة إنَّمَا هي الميم ، يدلّ على ذلك كونها علامة « المفعول » في المزيد فيه من غير الواو ، فإن قيل : إذا اجتمع الزائد والأصلي فالمحذوف هو الأصلي كالياء من « غازٍ » دون التنوين .

وإذا التقى ساكنان ، والأول حرف مدّ ، يحذف الأول كما في « قُلْ ، وبِعْ ، وخَفْ » ، قلنا : كل ذلك إنَّمَا يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا ، وأما هنا فليس كذلك ، بل هما حرفا علة .

(**وبنو تَميم تصحح اليائي**) دون الواوي ، لأن الياء أخف عليهم من الواو ، (**فيقولون : مَبيوع ، ومَخيوط**) ، كما يقولون : « مَضروب » ، وذلك مطرد عندهم ، (**قال**) شاعرهم يصف الخمرة : [من الكامل]

٩٦٨ـ (**وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوْبَةٌ**) ....

(١) الكتاب ٣٤٨/٤ .

(٢) حاشية الصبان ٣٢٤/٤ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (معولاً) .

٩٦٨- صدر بيت لم يعرف عجزه ، وهو لشاعر تميمي في المقاصد النحوية ٥٧٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٤/٤ ، والخصائص ٢٦١/١ ، والمقتضب ١٠١/١ ، والمنصف ٢٨٦/١ ، ٤٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٣ .

وكان القياس أن يقول : « مطيبة » كـ « مبيعة » ، لكنه أتى به على الأصل ، (وقال) العباس بن مرداس : [من الكامل]

٩٦٩ـ قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُوْنَكَ سَيِّدًا (وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ)

وكان القياس أن يقول : « معين » ، وهو من : عِنْتُ الرجل بعيني ، أصبته بالعين ، فأنا « عاين » ، وهو « مَعِيْن » ، على القياس ، و« معيون » على الأصل ، و« إخال » بكسر الهمزة ، وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى : أظن .

(وربَّمَا صحح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو ، سُمِع ثوبٌ مَصْوُوْن) ، من : صان يصون ، ومِسْكٌ مَدْوُوْفٌ ، أي مبلول ، **(وفرس)** مقوود ، من : قاد يقود ، وقول مقوول ، من : قال يقول ، وإلى هذه المسألة أشار النّاظم بقوله :

٩٨١ـ وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٩٨٢ـ نَحْوَ مَبِيْعٍ وَمَصُوْنٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذي الواو وَفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

٩٦٩- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٨ ، وجمهرة اللغة ٩٥٦ ، والحيوان ٢/١٤٢ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٧ ، ولسان العرب ١٣/٣٠١ (عين) ، والمقاصد النحوية ٤/٥٧٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٠٤ ، والخصائص ١/٢٦١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٣ ، وشرح الأشموني ٣/٨٦٦ ، والمقتضب ١/١٠٢ .

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلّق[1] بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن «أفعل» فإن الهمزة [٣٩٦] تحذف في أمثلة مضارعه ، ومثالَي وصفه ، أعنِي وصفَي الفاعل والمفعول) ، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو : «أُأَكْرم» ، ثم حملوا بقية أخواته ووصفَي الفاعل والمفعول عليه ، (تقول : أُكْرِمُ ونُكْرِم وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ومُكْرِمُ) بكسر الراء (ومُكْرَم) بفتحها ، وأصلها : «أُأَكْرِم ونُؤَكْرِم وتُؤَكْرِم ويُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم» ، فحذفت الهمزة في الجميع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٩ــ وَحَذْفُ هَمْزِ أفْعَلَ اسْتَمَرَّ في ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

(وشذ قوله) ، وهو أبو حيان الفقعسي : [من الرجز]

٩٧٠ــ (فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا)

فأثبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض .

---

(١) في «ب» : (ما تتعلق) .

٩٧٠- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٣٥/١ (رنب) ، ٥١٢/١٢ (كرم) ، والإنصاف ١١/١ ، وأوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٢ ، والخصائص ١٤٤/١ ، والدرر ٥٧٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٦ ، وشرح الأشموني ٨٨٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٨ ، والمقاصد النحوية ٥٧٨/٤ ، والمقتضب ٩٨/٢، والمنصف ٣٧/١ ، ١٩٢ ، ١٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٨/٢ ، وتاج العروس ٥٣٤/٢ (رنب) ، (كرم) ، والمخصص ١٠٨/١٦ .

(**المسألة الثانية : تتعلَّق بفاء الفعلِ**) ، وهي المشار إليها بقوله :

٩٨٨ـ فَا أمْرٍ او مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ وفي كَعِدَةٍ ذاكَ اطَّرَدْ

(**وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيًّا ، واوي الفاء ، مفتوح العين**) في الماضي ، مكسورها في المضارع ، (**فإن فاءه تحذف في أمثلة الْمضارع**) الأربعة ، (**وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على « فِعْلة » بكسر الفاء**) ، وسكون العين .

(**ويجب في المصدر تعويض الهاء من الْمَحذوف ، تقول**) في المضارع للغائب : (**يَعِدُ**) ، والأصل « يَوْعِدُ » ، حذفت فاؤه ، وهي الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، وحُمِل على ذي الياء أخواته ، (و) هي : (**نَعِدُ ، وتَعِدُ ، وأَعِد ،** و) أمره ، ومصدره الكائن على « فِعْلَة » ، بكسر الفاء وسكون العين ، تقول : **[٣٤٢/ب]** (**يا زيدُ عِدْ عِدَةً**) ، وأصل « عِدَة : وِعْدٌ » ، بكسر الواو ، وسكون العين ، كما صرَّحوا به ، فحذفت فاؤه ، وحرّكت عينه بحركة فائه ، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها ، وعوّض من الفاء تاء التأنيث ، ولذلك لا يكادان يجتمعان ، ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط :

أحدها : [(١)]أن تكون الياء مفتوحة ، فلا يحذف من « يُوْعِد » ، مضارع : « أوْعَدَ » .

ثانيها[(١)] : أن تكون عينه مسكورة ، فلو كانت مفتوحة ، أو مضمومة نحو : « يَوْلَد ، ويَوْضُؤ » لم يحذف ، وشذَّ : « يَجُد » بضم الجيم في لغة عامرية ، و« يُدَع ، ويُذَر » مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ، ضم الياء وفتح العين ، وشذَّ « يَسَع » من وجهين ، كون ماضيه مكسور العين ، وكون مضارعه مفتوحًا ، وحذفت من « يَطَأ ، ويَضَع ، ويَقَع ، ويَدَع » ، لأنها في الأصل بكسر العين في المضارع ، ففتحت لأجل حرف الحلق .

وثالثها : أن يكون ذلك في فعل ، فلو كان في اسم لم تحذف الواو كـ« يَوْعِيْد[(٢)] » ، مثل : « يَقْطِيْن » من « وَعَدَ » ، ولحذف الواو من « فِعْلَة » ، بكسر الفاء شرطان :

أحدهما : أن تكون مصدرًا كـ « عِدَة » ، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها ، وشذَّ نحو : « رِقَة » للفضّة ، و« حِشَة » للأرض الموحشة .

والثاني : ألا يكون لبيان الهيئة نحو : « الوِعْدَة ، والوِقْعَة » المقصود بهما الهيئة ، فلا تحذف واوهما للالتباس ، (**وأما : الوِجْهَة ، فاسم**) للمكان المتوجّه إليه ، فهي (**بمعنى :**

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (كوعيد) .

الجهة ، لا) اسم مصدر (**للتَّوَجّه**) ، قاله المازني[١] والمبرد[٢] والفارسي[٣] ، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه ، لأنه ليس بمصدر ، وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه[٤] ، ونسب إلى المازني أيضًا .

وعلى هذا فإثبات الواو **[٣٤٣/أ]** فيه شاذ ، والمسوّغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله ، إذ لا يحفظ « وَجَه يَجِه » ، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه ، إذ لا موجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه ، ولا مضارع له ، والفعل المستعمل منه : « تَوَجَّه ، واتَّجَهَ » والمصدر الجاري عليه : « التَّوَجُّه » ، فحذفت زوائده ، وقيل : « وِجْهَة » .

ورجَّح الشلوبين القول بأنه مصدر ، فقال[٥] ، لأن « وِجْهَة ، و« جِهَة » بمعنى واحد ، فلا يمكن أن يقال في « جِهَة » ، إنها اسم لمكان ، إذ لا يبقى للحذف وجه .

وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظَّ له في هذا الحذف ، إلا ما شذَّ من قول العرب : « يَئِسُ » ، مضارع « يَأسَ » ، أصله : « يَيْئِسُ » ، فحذفت الياء ، و« يَسَرُ » ، مضارع « يَسِرَ » ، أصله : « يَيْسَرُ » .

(وقد تترك تاء المصدر) إذا أضيف **(شذوذًا كقوله)** ، وهو أبو أميَّة الفضل ابن عبّاس بن عتبة بن أبي لهب : [من البسيط]

٩٧١ــ إنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا **(وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا)**

قال الفراء[٦] ، أرد عَدَةَ الأمر ، فحذف تاء التأنيث عند الإضافة شذوذًا ، وخرّجه خالد بن كلثوم على أنَّ « عِدَى » **[٣٩٧]** جمع « عِدْوَة » ، و« العِدْوَة » ، الناحية ، كأنه أراد نواحي الأمر .

---

(١) التصريف ٢٠٠/١ .

(٢) المقتضب ٨٩/١ ، ١٣٠/٢ .

(٣) الحجة ٢٤٣/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣٧/٤ .

(٥) شرح المرادي ٩٧/٦ ، وانظر حاشية الصبان ٣٤٣/٤ .

٩٧١- البيت للفضل بن عباس في شرح شواهد الشافية ص ٦٤ ، ولسان العرب ٦٥١/١ (غلب) ، ٢٩٣/٧ (خلط) ، والمقاصد النحوية ٥٧٢/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٨/١ ، والأشباه والنظائر ٢٤١/٥ ، وأوضح المسالك ٤٠٧/٤ ، والخصائص ١٧١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٦ ، وعمدة الحفاظ (خلط) ، واللسان ٤٦٢/٣ (وعد) .

(٦) معاني القرآن ٣١٩/٢ .

(**المسألة الثالثة : تتعلّق بعين الفعل**) ، وهي المشار إليها بقول الناظم :

٩٩٠ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلاَ وَقِـرْنَ فِي اقْـرَرْنَ وَقَـرْنَ نُقِـلاَ

(**وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيًّا مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرّك على ثلاثة أوجه : تامًّا ، ومحذوف العين بعد نقل حركتها**) إلى الفاء ، [٣٤٣/ب] (**ومع ترك النقل ، وذلك في نحو : ظَلَّ ، تقول**) إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك : (**ظَلَلْتُ**) بالإتمام ، وفكّ الإدغام لالتقاء الساكنين ، (**وظِلْتُ**) ، بكسر الفاء ، (**وظَلْتُ**) ، بفتحها ، وحذف اللام الأولى منهما لتعذُّر الإدغام مع اجتماع المثلين لاتِّصال الضَّمير ، والتخفيف مطلوب ، واختصّت اللام الأولى ؛ وهي العين ؛ بالحذف ، لأنها تدغم ، وقيل : المحذوف الثانية ، لأن الثقل إنما يحصل عندها ، أما فتح الفاء فلأنه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة ، وأما الكسر فلأنه لما نقل حركة اللام إلى الطاء بعد إسكانها ، وحذفت اللام ، بقيت الفاء مكسورة ، (**وكذلك**) تقول (**في**) « ظَلَلْنَا ، وظَلَلْتُ ، وظَلَلْتُمَا ، وظَلَلْتُم ، و(**ظَلَلْنَ**) بلا فرق ، ويقال : « ظِلْتُ أفعَل » ، بكسر الظاء ؛ ظلولاً ، إذا عملت بالنهار دون الليل ، وذكر أبو الفتح[١] أن كسر الظاء من « ظِلْتُ » لغة أهل الحجاز ، وفتحها لغة تميم[١] ، وينبغي العكس ، فإن الفتح جاء في القرآن ، والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز ، (**قال الله تعالى : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾**) [الواقعة/٦٥] .

وظاهر إطلاق الموضح أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين ، وهو مذهب الشلوبين[٢] ، وصرَّح سيبويه بشذوذه[٣] ، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي ، وهما : « ظِلْتُ ، ومِسْتُ » في « ظَلِلْتُ ، ومَسِسْتُ » ، وفي لفظ ثالث[٤] من الزائد على الثلاثة ، وهو « أَحَسْتُ » في « أَحْسَسْتُ » ، ومِمَّن ذهب إلى عدم اطِّراده ابن عصفور[٥] ، وقال في التسهيل[٦] : إنه لغة سليم ، وحكى ابن الأنباري[١] الحذف في لفظ من المفتوح ، وهو « هَمْتُ » في « هَمَمْتُ » ، وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي ومزيده .

(١) انظر شرح المرادي ١٠١/٦ .

(٢) الارتشاف ١٢١/١ .

(٣) الكتاب ٤٢٢/٤ - ٤٨٢ .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) الممتع في التصريف ٦٦١/٢ .

(٦) التسهيل ص ٣١٤ .

(وإن كان الفعل) [٣٤٤/أ] المضاعف المكسور العين (مضارعًا أو أمرًا ، واتصلا بنون نسوة ؛ جاز الوجهان الأوَّلان) ، التمام وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء (نحو : يَقْرِرْنَ) بالإتمام والفكّ ، (ويَقِرْنَ) بحذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء ، [ونحو « اِقْرِرْنَ » بالإتمام والفكّ ، و« قِرْنَ » ، بحذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء][1] ، وهي القاف .

(ولا يَجوز فِي نَحو : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ ﴾) [سبأ /٥٠] ، بفتح العين : من « الضلال » ، نقيض « الاهتداء » ، (وفِي نَحو : ﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ ﴾) [الشورى/٣٣] بفتح اللام وكسرها من « ظَلَّ يَظِلُّ » ، و« يَظَلُّ » ، مثل : « ضَلَّ ، يَضِلُّ » ، و« يَضَلُّ » ، قاله في الارتشاف[2] ، (إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة) .

(وقرأ نافع وعاصم ﴿ وقَرْنَ ﴾ [الأحزاب/٢٣] ، بالفتح[3]) في القاف أمرًا من « قَرِرْتُ بالمكان ، أقَرُّ به » ، بكسر الماضي وفتح المضارع ، فلما أمر منه اجتمع مثلان ، أوَّلهما مفتوح ، ففعل فيه من حذف عينه ما فعل بـ « أحَسْتُ » ، (وهو قليل ، لأنه تخفيف (لمفتوح ، ولأن المشهور « قَرَرْتُ في المكان » بالفتح « أَقِرُّ » بالكسر ، وأما عكسه) ، وهو « قَرِرْتُ » بالكسر « أقَرُّ » بالفتح ، (ففي : قَرِرْتُ عينًا) ، بالكسر ، (أَقَرُّ) بالفتح ، وذهب بعضهم إلى أن « قَرْنَ » على قراءة الفتح أمر من : « قَارَ يَقَارُ » ، وإلى أن « قِرْنَ » على قراءة الكسر أمر من « الوَقَار » ، يقال : « وَقَرَ ، يَقِرُ » ، فيكون « قِرْنَ » محذوف الفاء ، مثل : « عِدْنَ » .

وأجاز الناظم في الكافية وشرحها[4] إلحاق المضموم العين بالمكسورها ، فأجاز في : ﴿ اغْضُضْ ﴾ [لقمان/١٩] أن يقال : « غُضْنَ » ، واحتجَّ بأنَّ فكَّ المضموم أثقل من فكِّ المكسور ، وإن كان فكّ المفتوح قد فرّ منه إلى الحذف في « قَرْنَ » المفتوح القاف ، ففِعْلُ ذلك بالمضموم أحقّ بالجواز ، قال : ولم أره منقولاً .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) الارتشاف ٧٦/١ .

(٣) انظر القراءة في شرح ابن الناظم ص ٦١٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤ .

(هذا باب الإدغام اللائق بالتصريف)

وهو إدغام المثلين ، ويقال فيه : [٣٤٤/ب] الإدّغام ، بتشديد الدال ، وهي عبارة سيبويه[١] وأصحابه[٢] ، [٣٩٨] والأولى عبارة الكوفيين[٣] ، وهو ؛ لغة : الإدخال ، واصطلاحًا : رفعك اللسان ، ووضعك إيّاه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر ، فيجب إدغام أول المثلين الساكن أولهما ، المتحرك ثانيهما ، بثلاثة شروط :

أحدها : أن لا يكون أول المثلين هاء سكت ، فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم ، لأن الوقف على الهاء منويّ الثبوت ، وقد رُوي عن ورش إدغام : ﴿ مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ[٤] ﴾ [الحاقة/٢٨،٢٩] ، وهو ضعيف من جهة القياس .

والثاني : ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو : « لم يقرأْ أحد » ، فإن الإدغام في ذلك رديء ، فلو كانت متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو : « سأْآل » .

والثالث : ألا يكون مدّة في آخره ، أو مبدلة من غيرها دون لزوم ، فإن كانت مدّة في الآخر لم يدغم نحو : « يعطي ياسر ، ويدعو واقد[٥] » ، لئلا يذهب المدّ بالإدغام ، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو[٦] : « مَغْزُوّ » ، أصله : « مَغْزُوْوٌ » على وزن « مفعول » .

(١) الكتاب ٤/٤٣١ .

(٢) يقصد أصحابه البصريين .

(٣) التسهيل ص ٣٢٠ ، وشرح المفصل ١٠/١٢١ .

(٤) انظر القراءة في إتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٣ .

(٥) في « ب » : (واحد) .

(٦) سقط من « ب » : (نحو) .

واغتفر ذهاب المدّة في هذا لقوة الإدغام فيه ، وإن كانت مدّة مبدلة من غيرها ، دون لزوم ، لم يجب الإدغام ، بل يجوز إن لم يلبس نحو : ﴿ أَثَاثًا وَرِيًا ﴾ [مريم/٧٤] في وقف حمزة[١] .

ويمتنع إن ألبس نحو : « قُوْوِلَ » بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بـ « قُوِّلَ » ، وإن كانت المدّة مبدلة من غيرها إبدالاً لازمًا وجب الإدغام نحو : « أُوُّب » أصله : « أُؤْوُب » ، بهمزتين مضمومة فساكنة ، أبدلت الثانية واوًا ، وأدغمت في الواو الثانية .

ويمتنع الإدغام إذا تحرَّك أوَّل المثلين ، وسكن ثانيهما نحو : « ظَلِلْت » ، و« رَسُولُ الْحَسَن » ، لأن شرط الإدغام تحرّك[٢] المدغم فيه .

(**ويجب إدغام أول** [٣٤٥/أ] **المثلين المتحركين بأحد عشر شرطًا** :

أحدها : أن يكونا في كلمة) واحدة ، كانت اسْمًا أو فعلاً ، فالأول كـ « ضَبّ ، وطِبّ ، وحُبّ » ، والثاني (كـ « **شَدَّ ، ومَلَّ ، وحَبّ** » ، **أصلهن** : « **شَدَدَ** » ، **بالفتح** ، و« **مَلِلَ** » **بالكسر** ، و« **حَبُبَ** » **بالضم**) ، فسكّن أول المثلَيْن ، وأدغم في الثاني ، (**فإن كانا**) أي المثلان المتحرّكان (**في كلمتين**) ، بأن كان أوّلهما في آخر كلمة ، وثانيهما في أول كلمة أخرى (**مثل** : ﴿ **جَعَلَ لَكَ** ﴾ [الفرقان/١٠] **كان الإدغام جائزًا لا واجبًا**) بشرطين :

أحدهما : ألا يكونا همزتين نحو : « قرأ آية » ، فإن الإدغام في الهمزتين رديء .

الثاني : ألا يلي أولاها ساكنًا غير ليّن ، نحو : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة/١٨٥] ، فهذا لا يجوز [٣٩٩] إدغامه عند جمهور البصريين[٣] . وقد روي عن أبي عمرو الإدغام في ذلك[٤] ، وتأوّلوه على إخفاء الحركة ، وأجاز الفراء إدغامه[٥] .

الشرط (**الثاني**) من الأحد عشر (**ألا يتصدَّر أولهما**) ، أي المثلين (**كما في** : **دَدَن**) ، بدالين مهملتين مفتوحتين ، وهو اللهو واللعب ، فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه ، لأن الإدغام يستدعي سكون أول المثلين ، والابتداء بالساكن متعذّر .

---

(١) انظر القراءة في الإتحاف ص ٣٠٠ ، والنشر ٤٦١/١ .

(٢) في « ب » : (تحريك) .

(٣) انظر الارتشاف ٣٣٣/١ ، والمبدع في التصريف ص ٢٧٩ .

(٤) وكذلك قرأ الحسن . انظر الإتحاف ص ١٤٨ ، والبحر المحيط ٣٨/٢ .

(٥) معاني القرآن ١١٢/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢٣/١٠ ، والارتشاف ٣٣٣/١ .

الشرط (**الثالث : ألا يتصل أوَّلهما بمدغم** كـ : **جُسَّس**) ، بضم الجيم وفتح السين المهملة ، (**جمع : جاسّ**) ، فإن فيه مثلين متحرِّكين ، ويمتنع إدغام أوَّلهما في الثاني ، لأن قبلهما مثلاً آخر مدغمًا في أوَّل المتحرِّكين[1] ، فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان ، وبطل الإدغام السابق .

الشرط (**الرابع : ألا يكونا في وزن ملحق ، سواء أكان الملحق أحد المثلين** كـ : **قَرْدَدٍ**) ، وهو المكان الغليظ المرتفع ، (**و : مَهْدَد**) ، علمًا لامرأة .

(**أو غيرهُما**) أي المثلين (كـ : **هَيْلَل**) ، إذا قال : لا إله إلا الله ، (**أو كلاهُما**) أي أحد المثلين : وغيره (**نحو : اقْعَنْسَسَ**) ، [٣٤٥/ب] أي تأخَّر ورجع ، والملحق فيه أحد المثلين ، وهو السين الثانية على المختار ، وغير أحد المثلين ، وهو الهمزة والنون ، وكان حقّه أن يقول ، أو كليهما ، بالياء عطفًا على خبر « كان » ، وهو أحد المثلين ، ولكنه أتى به بالألف ، إما على لغة كنانة ، لأنهم يعربون « كِلاَ » بالألف مطلقًا أو على أن أحد المثلين اسم « كان » مؤخرًا ، و« الملحق » خبرها مقدمًا ، (**فإنها**) ؛ أي « قَرْدَدَ ، ومَهْدَدَ ، وهَيْلَلَ ، واقْعَنْسَسَ » (**ملحقة**) بغيرها .

أما « قَرْدَدَ ، ومَهْدَدَ » فإن أحد داليهما مزيدة للإلحاق (بـ : **جعفر**) .

(**و**) أما « هَيْلَل » فإن الياء مزيدة فيه للإلْحاق بنحو : (**دَحْرَجَ**) ، وهي غير أحد المثلين .

(**و**) أما « اقْعَنْسَسَ » فإن أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للإلحاق بنحو : (**احْرَنْجَمَ**) ، ولا يجوز إدغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات ، لأنه يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق به .

الشرط (**الخامس والسادس السابع والثامن :**

ألا يكونا في اسم على « فَعَل » بفتحتين كـ : **طَلَل**) ، بالطاء المهملة ، وهو الشاخص من آثار الديار ، (**ومَدَد**) ، بالمهملة ، وهو كل شيء زاد في شيء .

(**أو**) على (**فُعُل**[2] ؛ **بضمتين** ؛ كـ : **ذُلُل**) ، بالذال المعجمة جمع « ذَلُول » ، ضد الصعبة ، (**وجُدُد**) ، بالجيم ، (**جمع : جديد**) .

---

(١) بعده في « ب » : (المثلين) .

(٢) في « ب » : (فعلل) .

(أو) على (**فِعَل ، بكسر أوله وفتح ثانيه** كـ : **لِمَم**) ، جمع « لِمّة » ، بكسر اللام وتشديد الميم ، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن ، (**وكِلَل**) ، جمع « كِلَّة » ، بكسر الكاف وتشديد اللام ، وهي الستر الرقيق ، يخاط كالبيت ، يُتوقَّى به من البعوض ، ويسمى في عرفنا الناموسية .

(أو) على (**فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه** كـ : **دُرَر**) جمع « دُرَّة » ، وهي اللؤلؤة ، (**وجُدَد**) ، بالجيم ، (**جمع : جُدَّة**) ، بضم الجيم وتشديد الدال ، (**وهي الطريقة في الجبل** .

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة) ، وهي الثلاثة الملحقة ، **[٣٤٦/أ]** وهذه الأربعة في الخامس والثامن وما بينهما (**يمتنع الإدغام**) فيها . أما الثلاثة الأوَل فلما تقدَّم من أن الإدغام يفوّت المقابلة في الإلحاق ، وأما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يدغم تنبيهًا على فرعية الإدغام في الأسْمَاء . وأما الثلاثة الباقية فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن ، والإدغام فرع الإظهار ، فخصّ بالفعل لفرعيّته ، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسْمَاء دون ما لم يوازنه ، وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة [بصدره][1] لا بجملته ، فإنه يمتنع إدغامه نحو : « خُشَشَاء » لعظم خلف الأذن ، فإنه موازن بصدره لـ « فُعَل » ، بضم أوله وفتح ثانيه نحو : « صُفَف » ، قاله المرادي[2] ، وفي الصحاح ما يخالفه ، فإنه قال[3] : « الْخُشَّاء » ، أصله الْخُشَشَاء ، على « فُعَلاَء » ، فأدغم .

ونحو : « رُدُدَان » . من « الرَّدّ » ، فإنه موازن بصدره لـ « فُعُل » ، بضمتين ، نحو : « ذُلُل » ، ونحو : « حِبَبَة » ، جمع « حَبّ » ، فإنه موازن بصدره لـ « فِعَل » ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، نحو : « كِلَل » ، ونحو : « الدَّجَجَان » بفتحتين ، مصدر « دَجَّ » ، بمعنى « دَبَّ » ، فإنه موازن بصدره لـ « فَعَل » بفتحتين نحو : « طَلَل » .

(و) الشروط (**الثلاثة الباقية**) من الأحد عشر هي :

(**ألا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو : اخْصُصَ أَبِي ، واكْفُفِ الشَّرّ** ، **أصلهما : اخصُصْ ، واكفِفْ ، بسكون الآخر ، ثُم نقلت حركة الْهمزة**) من « أبي » ؛ وهي الفتحة ؛ (**إلى الصاد**) من « اخصُصْ » ، (**وحركت الفاء**) من « اكفف » بالكسر (**لالتقاء الساكنين**) ، فالحركة فيهما عارضة ، ولا يعتدّ بها .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) شرح المرادي ٦/١٠٦ .

(٣) الصحاح (خشش) .

(وألا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين ، (لازمًا تحريك ثانيهما نحو : حَيِيَ ، وعَيِيَ ، ولا تاءين) فوقانيتين (في : افْتَعَل ، كـ : اسْتَتَرَ ، واقْتَتَلَ) من « السّتْر ، والقَتْل » .

(وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفكّ ، قال) الله [٣٤٦/ب] (تعالى : ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾) [٤٠٠] [الأنفال/٤٢] بالفكّ ، (ويقرأ أيضًا : مَنْ حَيَّ) ، بالإدغام[١] ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة واحدة ، وحركة ثانيهما لازمة ، ومن فكّ نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب « حيي » كالعارض ، لكونه مختصًا بالماضي دون المضارع والأمر ، والعارض لا يعتدّ به غالبًا ، وكلاهما فصيح .

والفكّ أكثر في كلامهم ، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو : « لن يحيى ، ورأيت مَحْيِيًا » لم يجز الإدغام خلافًا للفراء[٢] .

(وتقول : استتر ، واقتتل) ، بالفكّ ، (فإذا أردت الإدغام نقلت حركة) التاء (الأولى إلى الفاء) ، وهي السين والقاف ، (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل ، (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ، ثم أدغمت) التاء في التاء ، (فتقول في الماضي : سَتَّرَ ، وقَتَّلَ) ، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما .

(و) تقول (في المضارع : « يَسَتِّرُ » ، و« يَقَتِّلُ » ، بفتح أوّلهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع الكسر : (و) تقول (في الْمصدر : سِتَّارًا ، وقِتَّالاً ، بكسر أولِهما) وتشديد ثانيهما ، وإنّمَا ذكر المضارع والمصدر ليميّز بين ما أصله التشديد ، وما عرض فيه ، وذلك أن نحو : « ستّر » يحتمل أن يكون[٣] على أصله ، ويحتمل أن يكون[٣] أصله : « استتر » ، ولا يفرق بينهما إلا المضارع والمصدر ، فنقول في مضارع « سَتَّر » الذي وزنه : « فَعَّل ، يُسَتِّرُ » ، بضم أوله ، لأن ماضيه على أربعة أحرف ، وفي مصدره : « تستيرًا » على وزن : « تفعيلاً » ، وفي مضارع الذي أصله : « استتر : يَسَتِّر[٤] » بفتح أوّله ، لأن ماضيه على خمسة أحرف ، وأصله : « يستتر » ، فنقل ، وأدغم ، وفي مصدره : « سِتَّارًا » ، وأصله : « استتارًا » ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة .

(ويجوز الوجهان) ، الإدغام والفك (أيضًا في ثلاث مسائل أخر : [٣٤٧/أ]

(١) انظر الإتحاف ص ٢٣٧ ، والنشر ٢/٢٧٦ .

(٢) معاني القرآن ١/٤١١ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٤) في « ب » : (يستتر) .

إحداها : أولى التاءين) الفوقانيتين (**الزائدتين في أول المضارع نحو : تَتَجَلَّى ، وتَتَذَكَّر**) مضارعي : « تَجَلَّى وتَذَكَّر » ،(**وذكر الناظم في شرح الكافية**[1] ، وتبعه ابنه) في شرح الخلاصة[2] ، (**أنك إذا أدغمت**) التاء الأولى في الثانية (**اجتلبت همزة الوصل**) ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكّنة للإدغام ، فقلت في « تَتَجَلَّى : اتَّجلَى » ، انتهى[3] .

(و) فيه نظر ، فإنه (**لم يخلق الله**) أحد من الفصحاء في ما نعلم ، أدخل (**همزة وصل في أول**) الفعل (**المضارع ، وإنَّمَا إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء**) ، قال الحوفي[4] : فإن وُقف ابتدئ بالإظهار ، ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه ، لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع ، وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسألة على الصواب فقال[1] : يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مدّة أو حركة نحو : ﴿ وَلاَ تَيَمَّمُوا ﴾ [البقرة/٢٦٧] ، و : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [الملك/٨] ، انتهى . (**وبذلك قرأ** [٤٠١] **البزّيّ في الوصل نحو : ﴿ وَلا تَيَمَّمُوا**[5] **﴾** ، و : **﴿ لاَ تَبَرَّجْنَ**[6] **﴾** [الأحزاب/٣٣] ، و : **﴿ كُنْتُمْ تَمَنّوْنَ**[7] **﴾**) [آل عمران/١٤٣] ، والأصل : « تتيمموا ، وتتبرجن ، وتتمنون » بتاءين ، أدغمت أولاهما في أخراهما .

(**فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين ؛ وهي الثانية**) ؛ وفاقًا لسيبويه والبصريين[8] ، لأن الاستثقال بها حصل ، (**لا الأولى**) لدلالتها على المضارعة (**خلافًا لِهشام**) الضرير وأصحابه من الكوفيين[8] . وحجّتهم أن الثانية في « تتفعل » لمعنى كالمطاوعة مثلاً ، وحذفها يخلّ بهذا المعنى ، (**وذلك جائز في الوصف أيضًا ، قال الله تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾**) [الليل/١٤] ، الأصل : « تتلظى » ، فحذفت إحدى التاءين ، ولو كان ماضيًا : « تلَظَّت » لأن التأنيث واجب مع [٣٤٧/ب] المجازي إذا كان ضميرًا متصلاً (و : **﴿ لَقَدْ كُنْتُم تَمَنَّون ﴾**) [آل عمران/١٤٣] ، الأصل : « تتمنون » .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٨٥/٤ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٦١٩ .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) انظر الارتشاف ١٦٤/١ ، والممتع في التصريف ٦٣٧/٢ .
(٥) كذلك قرأ ابن كثير وورش والنقاش وأبو ربيعة والقواس . انظر الإتحاف ١٦٤، والبحر المحيط٢/٣١٧.
(٦) كذلك قرأ قنبل . انظر الإتحاف ص ٣٥٥ ، والنشر ٢٢٢/٢ ، ٢٢٤ .
(٧) كذلك قرأ أبو بكر الزغيبي وأبو ربيعة وأبو الفرج النجاد وأبو الفتح بن بدهن . انظر الإتحاف ١٦٤ .
(٨) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ ، المسألة رقم ٩٣ .

(**وقد يجيء هذا الحذف في النون**) الثانية بعد نون المضارعة ، (**ومنه على**) القول (**الأظهر قراءة ابن عامر**) وعاصم : (﴿ **كَذلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِيْن**[١] ﴾) [الأنبياء/٨٨] بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء ،(**أصله : نُنَجِّي ، بفتح النون الثانية**) وتشديد الجيم المكسورة ، مضارع « نَجَّى » ، فحذفت النون الثانية .

ويضعّفه أنه لا يجوز في مضارع « نَبَّأْتُ ، ونَقَّيْتُ ، ونَزَّلْتُ » ، ونحوهن ؛ إذا ابتدأت بالنون ؛ أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ ، كقراءة بعضهم : ﴿ ونُزِّلَ الْمَلاَئِكَةَ ﴾ [الفرقان/٢٥] بنصب « الملائكة[٢] » ، (**وقيل : الأصل : نُنْجِي ، بسكونها**) ، أي النون الثانية ،(**فأدغمت**) في الجيم ،(كـ : **إِجَّاصَة ، وإِجَّانَة**) ، بتشديد الجيم فيهما ، والأصل : « إنجاصة وإنجانة » ، فأدغمت النون في الجيم ، و« الإجاصة » واحدة الإجاص ، و« الإجانة » واحدة الأجاجين ، وهي بفتح الهمزة وكسرها ، قال صاحب الفصيح[٣] : قصريّة يغسل ويعجن فيها ، ويقال : إنجانة كما يقال : إنجاصة ، وهي لغة يمانية فيهما ، أنكرها الأكثرون ، قاله ابن السيد .

(**وإدغام النون في الْجيم لا يكاد يعرف**) ، لأن النون عند الْجيم تَخفى ولا تدغم . (**وقيل : هو**) فعل ماض (**من : نَجَا ، ينجو**) بتخفيف عينه ، وهي الْجيم ، (**ثُم ضعّفت عينه**) ، وبُني للمفعول ، (**وأسند لضمير الْمصدر**) ، والتقدير : « نُجِّي هو » أي النجاء ، (**و**) فيه ضعف من جهات :

إحداها : أنه (**لو كان كذا لفتحت الياء ، لأنه فعل ماض**) مبني للمجهول نحو : ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [البقرة/٢١٠] .

والثانية : إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل .

والثالثة : إنابة غير المفعول به مع وجوده ، قاله في المغني .

ويُجاب عن أولها بأن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة ، وبها قرأ الأعمش[٤] : ﴿ فَنَسِيْ وَلَمْ نَجِدْ ﴾ [طه/١١٥] ، وقرأ [٣٤٨/أ] الحسن[٥] : ﴿ مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا ﴾ [البقرة/٢٧٨] بإسكان الياء فيهما وصلاً .

---

(١) كذلك قرأ شعبة وأبو عبيد . انظر الإتحاف ص ٣١١ ، والنشر ٣٢٤/٢ .

(٢) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وخارجة ومعاذ . انظر المحتسب ١٢٠/٢ ، والبحر المحيط ٤٩٤/٦ .

(٣) فصيح ثعلب ص ٣٠٥ ، وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٥٥٥ .

(٤) انظر المحتسب ٥٩/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٥١/١١ .

(٥) انظر الإتحاف ص ١٦٥ ، والبحر المحيط ٣٣٧/٢ .

وعن الثانية بقوله تعالى : ﴿ وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ/٥٤] ، فإن النائب ضمير المصدر .

وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر[١] : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِـمَا كَانُوا يَكْسِبُوْنَ ﴾ [الجاثية/١٤] فأناب غير المفعول به مع وجوده .

المسألة (**الثانية والثالثة**) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الإدغام والفك (**أن تكون الكلمة فعلاً مضارعًا مجزومًا**) بالسكون ، (**أو فعل أمر**) مبنيًّا على السكون ، فإنه يجوز فيه الفك والإدغام ، (**قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِهِ ﴾**) [البقرة/٢١٧] ، (**يقرأ بالفكّ وهو لغة أهل الحجاز ، وبالإدغام وهو لغة تميم**) اعتدادًا بتحريك الساكن[٢] في بعض الأحوال نحو : « لَمْ يَرْتَدِدِ القَوْمُ ، وارْدُدِ القَوْمَ » ، وأهل الحجاز لا يعتدُّون بذلك ، (**وقال الله تعالى : ﴿ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾**) [لقمان/١٩] بالفكّ[٣] ، (**وقال**) جرير (**الشاعر**) : [من الوافر]

٩٧٢ـ (**فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ**) فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

بالإدغام ، وإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها .

وحكى الكسائي[٤] أنه سمع من عبد القيس : « اردُّ ، واغْضّ ، وافِرّ » بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو : « رُدُّوا » ، أو ياء المخاطبة نحو : « رُدِّي » ، أو نون توكيد نحو : « رُدُّنَّ » أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب[٥] ، كذا[٦] قالوا ، وعلّلوه بأن الفعل حينئذ مبني[٧] على هذه العلامات ، وليس تَحريكه بعارض ، وإذا اتصل بالمدغم

(١) انظر الإتحاف ص ٣٩٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٦٢٠ ، والارتشاف ١٦٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٢٠ .

٩٧٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٨٢١ ، وديوان المعاني ٣٢/١ ، ٧٦، ١٧٠، وخزانة الأدب ٧٢/١ ، ٧٤، ٥٤٢/٩ ، وشرح المفصل ١٢٨/٩ ، ولسان العرب ١٤٢/٣ (حدد) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤١١/٤ ، وخزانة الأدب ٥٣١/٦ ، ٣٠٦/٩ ، وشرح الأشموني ٨٩٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٤٤ ، والكتاب ٥٣٣/٣ ، والمقتضب ١٨٥/١ ، وشرح المرادي ١١٧/٦ .

(٤) الارتشاف ١٦٥/١ .

(٥) الممتع في التصريف ٦٥٩/٢ .

(٦) في « ب » : (كهذا) .

(٧) سقط من « ب » .

هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو : « رُدُّهُ ، ولَمْ يَرُدُّهُ » ، ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو : « رُدَّهَا ، ولَمْ يَرُدَّهَا » ، قالوا : لأن الهاء خفيّة ، لم يعتدّ [٣٤٨/ب] بوجودها ، فكأن الدال قد وليت الألف نحو : « رُدَّا » .

وحكى الكوفيون « رُدِّها » ، بالضم والكسر ، و« رُدّهُ » ، بالكسر والفتح ، وذلك في مضموم الفاء ، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب[1] ، وغلّطوه في تجويزه [٤٠٢] الفتح ، وأما الكسر فالصحيح أنه لغيّة ، سمع[2] الأخفش من ناس من بني عقيل : « مُدِّهِ ، وعَضِّهِ » ، بالكسر[3] ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن ، يقال : « رُدِّ القومَ » ، بالكسر ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من فتح ، وهم بنو أسد[4] ، وعليه قول جرير[5] : [من الوافر]

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

وأما الضم فقال في التسهيل[6] : ولا يضمّ قبل ساكن بل يكسر ، وقد يفتح ، انتهى . وحكى ابن جنّي الضم أيضًا[7] ، وهو قليل ، فإن لم تتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات ، الفتح مطلقًا نحو : « رُدَّ ، وغُضَّ ، وفِرَّ » ، [وهي][8] لبني أسد[9] وناس غيرهم ، والكسر مطلقًا نحو : « رُدِّ ، وغُضِّ ، وفِرِّ » ، وهي لغة كعب ونمير[10] ، والإتباع لحركة الفاء نحو : « رُدُّ وغَضَّ وفِرِّ » ، وهذا كثير في كلامهم .

(**والتزم الإدغام في : هَلُمَّ ، لثقلها بالتركيب**) ، وفي كيفية تركيبها خلاف[11] ، قال جمهور البصريين[12] : مركّبة من « ها » التنبيه ، ومن « لُمَّ » التي هي فعل أمر من قولهم :

(١) انظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٨٧ – ٨٩ .
(٢) في « ب » : (حكى) .
(٣) شرح المرادي ١١٦/٦ ، والمبدع في التصريف ص ٢٥٣ .
(٤) شرح المرادي ١١٦/٦ .
(٥) تقدم تخريج البيت برقم ٩٧٢ .
(٦) التسهيل ص ٣١٤ .
(٧) انظر شرح المرادي ١١٧/٦ .
(٨) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٩) الارتشاف ١٦٦/١ .
(١٠) شرح المرادي ١١٧/٦ .
(١١) في « ب » : (وجهان) .
(١٢) انظر الخصائص ٣٥/٣ ، والمزهر ١٣٦/١ ، ومجمع الأمثال ٤٠٢/٢ .

« لَمَّ الله شعثك » أي جمعه ، وكأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفًا ، ونظرًا إلى أن أصل لام « لُمَّ » السكون ، وقال الخليل : ركّبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدّرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت ، وقال الفراء ، مركّبة فعل بمعنى : أحضِر في المتعدّي ، وبمعنى : ائْتِ في اللازم .

واللغة الثانية : أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه ، فتقول : « هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّي وهَلْمُمْنَ » بالفكّ ، وهي لغة بني تميم ، وهي عندهم فعل أمر .

وذهب بعض النحويين إلى أن « هَلُمَّ » في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية ، واستدلّ بالتزامهم الإدغام ، ولو كانت فعلاً لجرت مجرى « رَدَّ » في جواز الضم والكسر والإظهار ، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعليّة ، والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير .

(**ويجب الفكّ في : أَفْعِل**) ، بكسر العين ، (**في التعجُّب**) بإجماع العرب محافظة [٣٤٩/ب] على الصيغة ، سواء كان متصلاً بالباء أم لا ، فالأول (**نحو : أَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِ الْمُتَّقِيْنَ ، و**) الثاني نحو : (**أَحْبِبْ إِلَى اللهِ بِالْمُحْسِنِيْنَ**) ، بالفصل بالجار والمجرور . والأصل : أحبب بالمحسنين إلى الله ،(**وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع**) البارز (**وجب فكّ الإدغام في لغة غيْر بكر بن وائل**) ، لأن ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنًا (**نحو : حَلَلْتُ ، و : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ ﴾** [سبأ/٥٠] ، و : **﴿ شَدَدْنَا أَسْرَهُمْ ﴾**) [الإنسان/٢٨] ، والفرق بينه وبين نحو : « رَدَّ » ، و« لَمْ يَرِدّ » حيث جاز فيه الفك والإدغام أنّ سكون المضارع المجزوم عارض ، يزول بزوال الجازم ، والأمر محمول عليه ، وسوّى بينهم في لغة بكر بن وائل ، قال سيبويه[1] : وزعم الخليل أن ناسًا من بكر ابن[٤٠٣] وائل يقولون : « رُدَّنَ ، ومُدَّنَ ، ورُدَّت » ، وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما .

(**وقد يفكّ الإدغام في غير ذلك شذوذًا نحو : لَحِحَتْ عَيْنُهُ**) ، بحاءين مهملتين أي : لصقت بالرَّمَص ، بفتح الميم ، وهو وسخ يجتمع في الموق ، فإن سال فهو غَمَص ، وإن جمد فهو رَمَص ، قاله في الصحاح[2] ، (**و : أَلِلَ السِّقَاءُ**) ، أي : تغيَّرت رائحته ، و« ضَبَبَ

(١) الكتاب ٣/٥٣٥ .

(٢) الصحاح (رمص) .

البلدُ » ، أي : كثر ضِبابه ، و« دَبَبَ الإنسانُ » ، أي : نبت شعره في جبينه ، و« صَكَكَ الفرسُ » ، أي : اصطكّت عرقوبله ، و« قَطِطَ الشَّعْرُ » ، أي : اشتدّت جعودته ، وغير ذلك مِمّا جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل ، كـ« القَود » بالتصحيح ، (أو في ضرورة كقوله) وهو [٣٥٠/أ] أبو النجم العجلي : [من الرجز]

٩٧٣ـ (**الْحَمْدُ لِلَّــهِ العَلِــيِّ الأَجْلَــلِ الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوْبِ الْمُجْزِلِ**)

والقياس : « الأجَلّ » بالإدغام .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، جعله الله خالصًا لوجهه ، موجبًا للفوز لديه بِمَنِّه وكرمه .

قال مؤلفه : ووافق الفراغ منه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمان مائة .

تَمّ شرح توضيح الشيخ العلاّمة جمال الدين بن هشام ، للشيخ العلاّمة المرحوم الشيخ زين الدين خالد النحوي الأزهري ؛ تغمدهما الله تعالى برحمته ، وأسكنهما فسيح جنّته ؛ في اليوم المبارك يوم الأحد ، ثالث عشر من شهر شوّال من شهور سنة ثمان وأربعين وألف ، على يد أقلّ عبيد الله ، وأحوجهم إلى مغفرته محمّد الشهير بابن بلح بن خضير ابن خضر . الوليليّ بلدًا ، الشافعيّ مذهبًا ، غفر الله له ولوالديه ، ولإخوانه في الله ، ولجميع المسلمين ، آمين ، آمين ، آمين .

والحمد لله ربّ العالمين .

وصلّى الله على سيدنا محمّد ، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذرّيّته وسلّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين ، كلّما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون .

وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم .

والحمد لله وحده .

٩٧٣- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٧٥ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٩ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٥ ، وخزانة الأدب ٢/٣٩٢ ، ٣٩٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣١٣ ،

فهرس المحتويات